

شرح ابن عقيل

قاضي القضاة بهاء الدين عبد الله
ابن عقيل العقيلي الهمداني المصري

المولود في سنة ٦٩٨ والمتوفى في سنة ٧٦٩ من الهجرة
على ألفية

الإمام الحجة الثبت: أبي عبد الله محمد جمال الدين بن مالك
المولود في سنة ٦٠٠ والمتوفى في سنة ٦٧٢ من الهجرة

« ما تحت أديم السماء »

الجزء الأول « أنحك من ابن عقيل »

أبو حيان

ومعه كتاب

منحة الجليل ، بتحقيق شرح ابن عقيل

تأليف

محمد محي الدين عبد الحميد

غفر الله تعالى له ولوالديه !

المكتبة العصرية
بيروت

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بصفتنا أصحاب الحق بطبع ونشر مؤلفات محمد مجيب الدين
عبد الحميد منذ العام ١٩٨٣ والمتأمة على أسس
قانونية بموجب عقود رسمية عمدنا إلى إعادة "صَف"
وطبع هذا الكتاب بعد تنقيحه وأمينتنا من ذلك
تحقيق الجودة وإبرازه بحلة جديدة ومنع أعمال
النزوي حيث تبرز من جرائها الإساءة إلى الناحية
الجمالية فضلاً عن الأخطاء اللغوية والإملائية والطبعية
لذا نرجو من الأخوة القراء وأصحاب مكاتب التوزيع في
العالمين العربي والإسلامي التنبيه وأخذ العلم واعتماد
الطبعة الجديدة ونبد القامل بالطبعات المزورة.

والله الموفق

الناشر

مقدمة الطبعة الثانية

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله المنعوتِ بجميل الصفات، وصلى الله على سيدنا محمد أشرف الكائنات، المبعوثِ بالهدى ودينِ الحق لِيُظْهِرَهُ على الدين كُلِّهِ، وعلى آله وصحبه الذين نَصَبُوا أنفسهم للدفاع عن بَيِّضَةِ الدين حتى رَفَعَ الله بهم مَنَارَهُ، وأعلى كلمته، وجعله دينَهُ المرضي، وَطَرِيقَهُ المستقيم.

وبعد، فقد كان مما جَرَى به القضاء أني كتبتُ منذ أربع سِنِينَ تعليقاتٍ على كتاب الخلاصة (الألفية) الذي صَنَّفَهُ إمامُ النحاة، أبو عبدالله جمال الدين محمدُ ابنُ مالك المولود بِجَنِّ سَنَةِ ستمائة من الهجرة، والمتوفى في دمشق سنة اثنتين وسبعين وستمائة، وعلى شرحه الذي صَنَّفَهُ قاضي القضاة بهاء الدين عبدُ الله بن عَقِيل، المصري، الهاشمي، المولود في سنة ثمان وتسعين وستمائة، والمتوفى في سنة تسع وستين وسبعمائة من الهجرة، ولم يكن يدور بِخَلْدِي - علم الله - أن تعليقاتي هذه ستحوز قبولَ الناس ورضاهم، وأنها سَتَحُلُّ من أنفسهم المحلَّ الذي حَلَّتْهُ، بل كنت أقول في نفسي: «إنه أثر يذكرنِي به الإخوان والأبناء، ولَعَلَّه يجلب لي دعوة رجل صالح فأكون بذلك من الفائزين».

ثم جَرَتْ الأيام بغير ما كنت أرتقب، فإذا الكتابُ يروق قِراءَةً، وينال منهم الإعجابُ كُلُّ الإعجاب، وإذا هم يطلبون إليَّ في إلحاح أن

أعيد طبعه، ولم يكن قد مضى على ظهوره ستان، ولم أشأ أن أجيب
هذه الرغبة إلا بعد أن أعيد النظر فيه، فأصلح ما عسى أن يكون قد فرط
مني، أو أتمم بحثاً، أو أبذل عبارة بعبارة أسهل منها وأدنى إلى القصد،
أو أضبط مثلاً أو كلمة غفلت عن ضبطها، أو ما أشبه ذلك من وجوه
التحسين التي أستطيع أن أكافئ بها هؤلاء الذين رأوا في عملي هذا ما
يستحق التشجيع والتنويه به والإشادة بذكره، وما زالت العوائق تدفعني عن
القيام بهذه الأمانة الشريفة وتؤذني عن العمل لتحقيقها، حتى أذن الله
تعالى، فسَنَحْتُ لي الفرصة، فلم أتأخر عن أهتالها، وعمدت إلى
الكتاب، فأعملت في تعليقاتي يد الإصلاح والزيادة والتهديب، كما
أعملت في أصله يد التصحيح والضبط والتحرير، وسيجد كل قارئ أثر
ذلك واضحاً، إن شاء الله.

والله - سبحانه وتعالى! - المسؤول أن يوفقني إلى مرضاته، وأن
يجعل عملي خالصاً لوجهه، وأن يكتبني ويكتبه عنده من المقبولين،
آمين.

كتبه المعترف بالله تعالى
محمد محي الدين عبد الحميد

مقدمة الطبعة الأولى

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله على نِعَمَائِهِ، وصلاته وسلامه على خاتم أنبيائه، وعلى آله وأصحابه وأوليائه اللهم إني أحمدك أَرْضَى الحمد لك، وأحبّ الحمد إليك، وأفضل الحمد عندك، حمداً لا ينقطع عَدُّهُ، ولا يَفْنَى مَدَدُهُ.

وأسألك المزيّد من صلواتك وسلامك على مُصَدِّر الفضائل، الذي ظلّ ماضياً على نَفَازِ أمرِك، حتى أضاء الطريق للخابط، وهَدَى الله به القلوب، وأقام به مُوضِحَاتِ الأعلام: سيدنا محمد بن عبدالله أفضل خلق الله، وأكرمهم عليه، وأعلام منزلة عنده، صلى الله عليه وعلى صحابته الأخيار، وآله الأبرار.

ثم أما بعد، فلعلك لا تجد مؤلفاً - ممن صنفوا في قواعد العربية - قد نال من الحظوة عند الناس، والإقبال على تصانيفه: قراءةً، وإقراءً، وشرحاً وتعليقاً، مثل أبي عبدالله محمد جمال الدين بن عبدالله بن مالك، صاحب التآليف المفيدة، والتصنيفات الممتعة، وأفضل مَنْ كتب في علوم العربية من أهل طبقة علماء، وأوسعهم اطلاعاً، وأقدرهم على الاستشهاد لما يرى من الآراء بكلام العرب، مع تصوّن، وعفة، ودين، وكمال خلق.

فلا بن مالك مؤلفات في العربية كثيرة متعددة المشارب، مختلفة المناحي، وقُلَّ أن تجد من بينها كتاباً لم يتناوله العلماء منذ زمنه إلى اليوم: بالقراءة، والبحث، وبيان معانيه: بوضع الشروح الوافية والتعليقات عليه.

ومن هذه المؤلفات كتابه «الْخُلَاصَةُ» الذي اشتهر بين الناس باسم «الألفية»^(١) والذي جمع فيه خلاصة علمي النحو والتصريف، في أرجوزة ظريفة، مع الإشارة إلى مذاهب العلماء، وبيان ما يختاره من الآراء، أحياناً.

وقد كثر إقبال العلماء على هذا الكتاب من بين كتبه بنوع خاص، حتى طُوِّيت مُصَنَّفَاتُ أئمة النحو من قبله، ولم ينتفع مَنْ جاء بعده بأن يحاكموه أو يدَّعوا أنهم يزيدون عليه ويتصفون منه، ولو لم يُشْرَ في خطبته إلى ألفية الإمام العلامة يحيى زين الدين بن عبد النور الزَّوَاوي الجزائري، المتوفى بمصر في يوم الإثنين آخر شهر ذي القعدة من سنة ٦٢٧ هـ. والمعروف بابن مُعْطٍ - لما ذكره الناس، ولا عَرَفُوهُ.

وشروح هذا الكتاب أكثر من أن تَسَعَ هذه الكلمة الموجزة لتعدادها، وبيان مزاياها، وما انفرد به كل شرح، وأكثرها لأكابر العلماء ومبرزيهم: كالإمام أبي محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد

(١) تسمية (الألفية) مأخوذة من قوله في أولها:

وأستمعين الله في القبة مقاصد النحوبها محويه

وتسمية «الخلاصة» مأخوذة من قوله في آخرها:

حوى من الكافية الخلاصة كما اقتضى رضا بالاختصاصه

بن عبدالله بن هشام الأنصاري الشافعي الحنبلي، المتوفى ليلة الجمعة،
الخامس من شهر ذي القعدة من سنة ٧٦١ هـ، والذي يقول عنه ابن
خلدون: «ما زلنا ونحن بالمغرب نسمع أنه ظهر بمصر عالم بالعربية -
يقال له ابن هشام - أنحى من سيويه» اهـ.

وقد شرح ابن هشام الخلاصة مرتين: إحداهما في كتابه «أوضح
المسالك، إلى ألفية ابن مالك^(١)»، والثانية في كتاب سماه «دفع
الخصاصة، عن قراء الخلاصة» ويقال: إنه أربع مجلدات، ويقول
السيوطي بعد ذكر هذين الكتابين «وله عدة حواش على الألفية والتسهيل»
اهـ.

وممن شرح الخلاصة العلامة محمد بدر الدين بن محمد بن عبدالله
بن مالك، المتوفى بدمشق في يوم الأحد، الثامن من شهر المحرم، سنة
٦٨٦ هـ، وهو ابن الناظم.

ومنهم العلامة الحسن بدر الدين بن قاسم بن عبد الله بن عمر،
المرادي، المصري المتوفى في يوم عيد الفطر سنة ٨٤٩ هـ.

ومنهم الشيخ عبد الرحمن زين الدين أبو بكر المعروف بابن العيني
الحنفي المتوفى سنة ٨٤٩ هـ.

ومنهم الشيخ عبد الرحمن بن علي بن صالح المكودي، المتوفى
بمدينة فاس سنة ٨٠١ هـ.

ومنهم أبو عبدالله محمد شمس الدين بن أحمد بن علي بن جابر،
الهواري، الأندلسي، المرسيني، الضرير.

(١) قد أخرجنا هذا الكتاب إخراجاً جيداً، وشرحناه ثلاثة شروح أخرجنا منها الوجيز والوسيط، ونسأل
الله أن يوفق لإخراج البسيط، فقد أودعناه ما لا يحتاج طالب علم العربية إلى ما وراءه.

ومنهم أبو الحسن علي نور الدين بن محمد المصري، الأشموني،
المتوفى في حدود سنة ٩٠٠ هـ^(١).

ومنهم الشيخ إبراهيم برهان الدين بن موسى بن أيوب، الأبناسي،
الشافعي، المتوفى في شهر المحرم من سنة ٨٠٢ هـ.

ومنهم الحافظ عبد الرحمن جلال الدين بن أبي بكر السيوطي،
المتوفى سنة ٩١١ هـ.

ومنهم الشيخ محمد بن قاسم الغزي، أحد علماء القرن التاسع
الهجري.

ومنهم أبو الخير محمد شمس الدين بن محمد، الخطيب،
المعروف بابن الجزري، المتوفى في سنة ٨٣٣ هـ.

ومنهم قاضي القضاة عبد الله بهاء الدين بن عبد الله بن عبد الرحمن
بن عبد الله ابن عقيل، القرشي، الهاشمي، العقيلي - نسبة إلى عقيل بن
أبي طالب - الهمداني الأصل، ثم البالسي، المصري، المولود في يوم
الجمعة، التاسع من شهر المحرم من سنة ٦٩٨، والمتوفى بالقاهرة في
ليلة الأربعاء الثالث والعشرين من شهر ربيع الأول ٧٦٩ هـ، وشرحه هو
الذي نعاني إخراجه للناس اليوم.

وقد شرح الكتاب - غير هؤلاء - الكثير من العلماء، ولست تجد
شرحاً من هذه الشروح لم يتناوله العلماء: بالكتابة عليه، وبيان ما فيه من
إشارات، وإكمال ما عسى أن يشتمل عليه من نقص، وكل ذلك ببركة

(١) قد أخرجنا هذا الكتاب إخراجاً دقيقاً، وشرحناه شرحاً شاملاً جامعاً لأشتات الفن وأدلة مسائله،
وظهر منه - منذ عهد بعيد - أربع مجلدات ضخام، والله المسؤول أن يوفق لإكمال إظهاره بمنه
وفضله.

صاحب الأصل المشروح، وبما ذاع له بين أساطين العلم من شهرة بالفقه في العربية وسعة الباع.

وهذه الشروح مختلفة، ففيها المختصر، وفيها المطول، فيها المتعقبُ صاحبه للنَّاطم يتحامل عليه، ويتلمسُ له المزالق، وفيها المتحيز له، والمصحح لكل ما يجيء به، وفيها الذي اتخذ صاحبه طريقاً وسطاً بين الإيجاز والإطناب، والتحامل والتحيز.

ومن هؤلاء الذين سلكوا طريقاً بين الطريقين بهاء الدين بن عَقِيل، فإنه لم يعمد إلى الإيجاز حتى يترك بعض القواعد الهامة، ولم يقصد إلى الإطناب، فيجمع من هنا ومن هنا، ويبين جميع مذاهب العلماء ووجوه استدلالهم، ولم يتعسف في نقد الناظم: بحق، وبغير حق، كما لم يَنْحَزْ له بحيث يتقبل كل ما يجيء به: وافق الصواب، أو لم يوافقه.

ولصاحب هذا الشرح - من الشهرة في الفن والبراعة فيه، ومن البركة والإخلاص - ما دفع علماء العربية إلى قراءة كتابه والاكتفاء به عن أكثر شروح الخلاصة.

وقد أردت أن أقوم لهذا الكتاب بعملٍ أتقرب به إلى الله تعالى، فرأيت - في أول الأمر - أن أتمم ما قصر فيه من البحث: فأبين اختلاف النحويين واستدلالاتهم ثم نظرت فإذا ذلك يخرج بالكتاب عن أصل الغرض منه، وقد يكون الإطناب باعثاً على الأزورار عنه، ونحن في زمن أقل ما فيه من عَابٍ أنك لا تجد راعياً في علوم العرب إلا في القليل

النادر، لأنهم قوم ذهب مدنيّتهم، ودألت دولتهم، وأصبحت الغلبة
لغيرهم.

فاكتفيت بما لا بد منه، من إعراب أبيات الألفية، وشرح الشواهد
شرحاً وسطاً بين الاقتصار والإسهاب، وبيان بعض المباحث التي أشار
إليها الشارح أو أغفلها بته في عبارة واضحة وفي إيجاز دقيق، والتذييل
بخلاصة مختصرة في تصريف الأفعال، فإن ابن مالك قد أغفل ذلك في
«ألفيته»، ووضع له لامية خاصة، سماها «لامية الأفعال».

وأريد أن أنبهك إلى أنني وفقت في تصحيح هذه المطبوعة
تصحيحاً دقيقاً، فإنّ نسخ الكتاب التي في أيدي الناس - رغم كثرتها،
وتعدد طبعها - ليس فيها نسخة بلغت من الاتقان حدّاً ينفي عنك الريب
والتوقف، فإنك لتجد في بعضها زيادة ليست في بعضهما الآخر، وتجد
بينها تفاوتاً في التعبير، وقد جمع الله تعالى لي بين اثنتي عشرة نسخة
مختلفة، في زمان الطبع، ومكانه، ويسر لي - سبحانه! - معارضة بعضها
ببعض، فاستخلصت لك من بينها أكملها بياناً، وأصحها تعبيراً، وأدناها
إلى ما أحب لك، فجاءت - فيما أعتقد - خير ما أخرج للناس من
مطبوعات هذا الكتاب.

وقد وضعنا زيادات بعض النسخ بين علامتين هكذا [].
والله - سبحانه! - المسؤول أن ينفع بهذا العمل على قدر العناء فيه،
وأن يجعله في سبيل الإخلاص فيه لوجهه؛ إنه الرب المعين، وعليه
التكلان.

محمد محي الدين عبد الحميد

بسم الله الرحمن الرحيم

قَالَ مُحَمَّدٌ هُوَ ابْنُ مَالِكٍ : أَحْمَدُ رَبِّيَ اللَّهُ خَيْرَ مَالِكٍ^(١)
مُصَلِّياً عَلَى النَّبِيِّ الْمُصْطَفَى وَآلِهِ الْمُسْتَكْمِلِينَ الشَّرَفَا^(٢)

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وحده، وصلاته وسلامه على من لا نبي بعده.

(١) «قال» فعل ماضٍ «محمد» فاعل «هو» مبتدأ «ابن» خبره «مالك» مضاف إليه، وكان حق «ابن» أن يكون نعتاً لمحمد، ولكنه قطعه عنه، وجعله خبراً لضميره، والأصل أن ذلك إنما يجوز إذا كان المنعوت معلوماً بدون النعت حقيقة أو ادعاء، كما أن الأصل أنه إذا قطع النعت عن إتباعه لمنعوته في إعرابه ينظر، فإن كان النعت لمدح أو ذم وجب حذف العامل، وإن كان لغير ذلك جاز حذف العامل وذكره، والجملة هنا - وهي قوله هو ابن مالك - ليست للمدح ولا للذم، بل هي للبيان، فيجوز ذكر العامل وهو المبتدأ، وإذا فلا غبار على عبارة الناظم حيث ذكر العامل وهو المبتدأ، والجملة من المبتدأ والخبر لا محل لها من الإعراب معترضة بين القول ومقوله «أحمد» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا «ربي» رب منصوب على التعظيم، وعلامة نصبه فتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال آخر الكلمة بالحركة المناسبة، ورب مضاف وياء المتكلم مضاف إليه مبني على السكون في محل جر «الله» عطف ببيان لرب، أو بدل منه، منصوب بالفتحة الظاهرة «خير» منصوب بعامل محذوف وجوباً تقديره أمدح، وقيل: حال لازمة، وخير مضاف و «مالك» مضاف إليه، والجملة من أحمد وفاعله وما تعلق به من المعمولات في محل نصب مفعول به لقال ويقال لها: مقول القول.

(٢) «مصلياً» حال مقدرة، ومعنى كونها مقدرة أنها تحدث فيما بعد، وذلك لأنه لا يصلي على النبي صلوات الله عليه في وقت حمده لله، وإنما تقع منه الصلاة بعد الإنتهاء من الحمد، وصاحبها الضمير المستتر وجوباً في أحمد «على النبي» جار ومجرور متعلق بالحال «المصطفى» نعت للنبي، وهو مجرور بكسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر «وآله» الواو عاطفة، آل: معطوف =

وَأَسْتَعِينُ اللَّهَ فِي الْفِيَةِ مَقَاصِدُ النُّحُوبِهَا مَحْوِيَّةٌ^(١)
نَقَرَبُ الْأَقْصَى بِلَفْظٍ مُوجَزٍ وَتَبْسُطُ الْبَذْلَ بِوَعْدٍ مُنْجَزٍ^(٢)
وَتَقْتَضِي رِضًا بِغَيْرِ سُخْطٍ فَائِقَةُ الْفِيَةِ ابْنُ مُعْطٍ^(٣)

= على النبي، وآل مضاف. والهاء مضاف إليه، مبني على الكسر في محل جر «المستكملين» نعت لآل، مجرور بالياء المكسور ما قبلها المفتوح ما بعدها، لأنه جمع مذكر سالم، وفيه ضمير مستتر هو فاعله «الشرفاء» بفتح الشين: مفعول به للمستكملين، منصوب بالفتحة الظاهرة، والالف للإطلاق، أو بضم الشين نعت ثان للآل، مجرور بكسرة مقدرة على الألف، إذ هو مقصور من الممدود - وأصله «الشرفاء» جمع شريف ككرماء وظرفاء وعلماء في جمع كريم وظريف وعليم - وعلى هذا الوجه يكون مفعول قوله المستكملين محذوفاً، وكأنه قد قال: مصلياً على الرسول المصطفى وعلى آله المستكملين أنواع الفضائل الشرفاء.

(١) «وأستعين» الوار حرف عطف، أستعين: فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا «الله» منصوب على التعظيم، والجملة من الفعل وفاعله وما تعلق به من المعمولات في محل نصب معطوفة على الجملة السابقة الواقعة مفعولاً به لقال «في ألفية» جار ومجرور متعلق بأستعين «مقاصد» مبتدأ، ومقاصد مضاف و«النحو» مضاف إليه «بها» جار ومجرور متعلق بمحوية «محوية» خبر المبتدأ، وجملة المبتدأ وخبره في محل جر نعت أول لالفية.

(٢) «تقرب» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى ألفية «الأقصى» مفعول به لتقرب «بلفظ» جار ومجرور متعلق بتقرب «موجز» نعت للفظ «وتبسط» الواو حرف عطف، تبسط: فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى ألفية أيضاً «البذل» مفعول به لتبسط «بوعد» جار ومجرور متعلق بتبسط «منجز» نعت لوعد، وجملة الفعلين المضارعين اللذين هما «تقرب» و«تبذل» مع فاعليهما الضميرين المستترين وما يتعلق بكل منهما في محل جر عطف على الجملة الواقعة نعتاً لالفية، والجملة نعتان ثان وثالث لالفية.

(٣) «وتقتضي» الواو حرف عطف، تقتضي: فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى ألفية «رضاً» مفعول به لتقتضي «بغير» جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لرضاً، وغير مضاف و«سخط» مضاف إليه «فائقة» حال من الضمير المستتر في تقتضي، فائقة ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي «ألفية» مفعول به لإسم الفاعل، وألفية مضاف و«ابن» مضاف إليه، وابن مضاف و«معط» مضاف إليه، وجملة «تقتضي» مع فاعله وما تعلق به من المعمولات في محل جر عطف على الجملة الواقعة نعتاً لالفية أيضاً.

وَهُوَ يَسْبِقُ حَائِزُ تَفْضِيلًا مُسْتَوْجِبُ ثَنَائِي الْجَمِيلَا^(١)
وَاللهُ يَقْضِي بِهِبَاتٍ وَافِرَةً لِي وَلَهُ دَرَجَاتُ الْآخِرَةِ^(٢)

(١) «وهو» الواو للاستئناف، وهو: ضمير منفصل مبتدأ «يسبق» جار ومجرور متعلق بحائز الاتي بعد، والباء للسببية «حائز» خبر المبتدأ «تفضيلاً» مفعول به لحائز، وفاعله ضمير مكتر فيه «مستوجب» خبر ثانٍ لهو، وفاعله ضمير مستتر فيه «ثنائي» ثناء: مفعول به لمستوجب، وثناء مضاف وباء المتكلم مضاف إليه «الجميل» نعت لثناء، والألف للإطلاق.

(٢) «والله» الواو للاستئناف، ولفظ الجلالة مبتدأ «يقضي» فعل مضارع مرفوع بضممة مقدرة على الباء، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الله، والجملة من الفعل الذي هو يقضي والفاعل في محل رفع خبر المبتدأ «بهبات» جار ومجرور متعلق بيقضي «وافره» نعت لهبات «لي»، وله، في درجات» كل واحد منهن جار ومجرور وكلهن متعلقات بيقضي، ودرجات مضاف و«الآخرة» مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة، وسكنه لأجل الوقف، وكان من حق المسلمين عليه أن يعمهم بالدعاء، ليكون ذلك أقرب إلى الإجابة.

تنبيه: ابن معط هو الشيخ زين الدين، أبو الحسين، يحيى بن عبد المعطي بن عبد النور الزواوي - نسبة إلى زواوة، وهي قبيلة كبيرة كانت تسكن بظاهر بجاية من أعمال إفريقيا الشمالية - الفقيه الحنفي.

ولد في سنة ٥٦٤، وأقرأ العربية مدة بمصر ودمشق، وروى عن القاسم بن عساكر وغيره، وهو أجل تلامذة الجزولي، وكان من المتفردين بعلم العربية، وهو صاحب الألفية المشهورة وغيرها من الكتب الممتعة، وقد طبعت ألفيته في أوروبا، وللعلماء عليها عدة شروح.

وتوفي في شهر ذي القعدة من سنة ٦٢٨ بمصر، وقبره قريب من تربة الإمام الشافعي رضي الله عنهم جميعاً (انظر ترجمته في شذرات الذهب لابن العماد ١٢٩/٥، وفي بغية الوعاة للسيوطي ص ٤١٦، وانظر النجوم الزاهرة ٢٧٨/٦).

الكلام وما يتألف منه^(١)

✓ كَلَامُنَا لَفْظٌ مُفِيدٌ: كَاسْتَقِمَ وَاسْمٌ، وَفِعْلٌ، ثُمَّ، حَرْفٌ - الْكَلِمَ^(٢)
 ✓ وَاحِدُهُ كَلِمَةٌ، وَالْقَوْلُ عَمٌّ، وَكَلِمَةٌ بِهَا كَلَامٌ قَدِيوْمٌ^(٣)

(١) «الكلام» خير لمبتدأ محذوف على تقدير مضافين، وأصل نظم الكلام «هذا باب شرح الكلام وشرح ما يتألف الكلام منه» فحذف المبتدأ - وهو اسم الإشارة - ثم حذف الخبر - وهو الباب. فأقيم «شرح» مقامه، فارتفع ارتفاعه. ثم حذف «شرح» أيضاً وأقيم «الكلام» مقامه. فارتفع كما كان الذي قبله «وما» الواو عاطفة و«ما» اسم موصول معطوف على الكلام بتقدير مضاف. أي شرح ما يتألف. و«يتألف» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الكلام، و«منه» جار ومجرور متعلق ب«يتألف»، والجملة من الفعل الذي هو يتألف والفاعل لا محل لها من الإعراب صلة الموصول.

(٢) «كلامنا» كلام: مبتدأ، وهو مضاف ونا مضاف إليه، مبني على السكون في محل جر «لفظ» خبر المبتدأ «مفيد» نعت للفظ، وليس خبراً ثانياً «كاستقم» إن كان مثلاً فهو جار ومجرور متعلق بمحذوف خير لمبتدأ محذوف، والتقدير: وذلك كاستقم وإن كان من تمام تعريف الكلام فهو جار ومجرور أيضاً متعلق بمحذوف نعت لمفيد «واسم» خبر مقدم «وفعل»، ثم حرف «معطوفان عليه الأول بالواو والثاني بثم» «الكلام» مبتدأ مؤخر، وكأنه قال: كلام النحاة هو اللفظ الموصوف بوصفين أحدهما الإفادة والثاني التركيب المماثل لتركيب استقم، والكلم ثلاثة أنواع أحدها الاسم وثانيها الفعل وثالثها الحرف. وإنما عطف الفعل على الاسم بالواو لقرب منزلته منه حيث يدل كل منهما على معنى في نفسه، وعطف الحرف بثم ليعد رتبته.

(٣) «واحد كلمة» مبتدأ وخبر، والجملة مستأنفة لا محل لها من الإعراب «والقول» مبتدأ «عم» يجوز أن يكون فعلاً ماضياً، وعلى هذا يكون فاعله ضميراً مستتراً فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى القول، والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر مبتدأ، ويجوز أن يكون «عم» اسم تفضيل - وأصله أعم - حذفت همزته كما حذفت من خير وشر لكثرة استعمالهما وأصلهما أخير وأشر، بدليل مجيئهما على الأصل أحياناً. كما في قول الراجز:

* بِإِلَالِ خَيْرِ النَّاسِ وَإِسْرِ الْأَخِيرِ *

وقد قرئ (سيعلمون غداً من الكذاب الأشر) بفتح الشين وتشديد الراء. وعلى هذا يكون أصل «عم» أعم كما قلنا، وهو على هذا الوجه خبر للمبتدأ «وكلمة» مبتدأ أول «بها» جار ومجرور متعلق = بيؤم الاتي «كلام» مبتدأ ثانٍ «قد» حرف تقليل «يؤم» فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب الفاعل

الكلامُ الْمُصْطَلَحُ عليه عند النحاة عبارة عن «اللفظ المفيد فائدة»
يَحْسُنُ السُّكُوتُ عليها» فاللفظُ: جنس يشمل الكلام، والكلمة، والكلم،
ويشمل المَهْمَلُ كـ «زَيْدٌ» والمستعمل كـ «عَمْرُو»، ومفيد: أخرج
المهمَل، و«فائدة يحسنُ السُّكُوتُ عليها» أخرج الكلمة، وبعضُ الكلام -
وهو ما تركب من ثلاث كلمات فأكثر ولم يحسنُ السُّكُوتُ عليه - نحو: إِنَّ
قَامَ زَيْدٌ.

ولا يتركب الكلام إلا من اسمين، نحو «زيد قائم»، أو من فعل
واسم كـ «قَامَ زَيْدٌ» وكقول المصنف «اسْتَقِمَّ» فإنه كلام مركب من فعل
أمرٍ وفاعلٍ مستتر، والتقدير: استقم أنت، فاستغنى بالمثال عن أن يقول
«فائدة يحسنُ السُّكُوتُ عليها» فكأنه قال: «الكلام هو اللفظ المفيد فائدة»
كفائدة استقم.

وإنما قال المصنف «كلامنا» ليعلم أن التعريف إنما هو للكلام في
اصطلاح النحويين، لا في اصطلاح اللغويين، وهو في اللغة: اسمٌ لكل
ما يَتَكَلَّمُ به، مفيداً كان أو غير مفيد.
وَالْكَلِمُ: اسمٌ جِنْسٍ^(١) واحدة كَلِمَةٌ، وهي: إما اسم، وإما فعل،

ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على كلام، والجملة من الفعل وتائب الفاعل في محل رفع
خبر المبتدأ الثاني، وجملة المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول، ومعنى «يَوْم» يقصد،
وتقدير البيت: ولفظ كلمة معنى الكلام قد يقصد بها، يعني أن لفظ الكلمة قد يطلق بها المعنى
الذي يدل عليه لفظ الكلام، ومثال ذلك ما ذكر الشارح من أنهم قالوا «كلمة الإخلاص» وقالوا
«كلمة التوحيد» وأرادوا بذنك قولنا: «لا إله إلا الله» وكذلك قال عليه الصلاة والسلام: «أفضل
كلمة قالها الشاعر كلمة لبيد» وهو يريد قصيدة لبيد بن ربيعة العامري التي أولها:

أَلَا كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلَا اللَّهَ بَاطِلٌ وَكُلُّ نَعِيمٍ لَا مَحَالَةَ زَائِلٌ

(١) اسم الجنس على نوعين: أحدهما يقال له اسم جنس جمعي، والثاني يقال له اسم جنس إفرادي،
فأما اسم الجنس الجمعي فهو «ما يدل على أكثر من اثنين، ويفرق بينه وبين واحدة بالناء غالباً
تكون في المفرد كبقرة وبقير وشجرة وشجر، ومنه كلم وكلمة، وربما كانت زيادة الناء في الدال =

وأما حرف، لأنها إن دلت على معنى في نفسها غير مقترنة بزمان فهي الاسم، وإن اقترنت بزمان فهي الفعل، وإن لم تدل على معنى في نفسها - بل في غيرها - فهي الحرف.

والكَلِمُ: ما تركب من ثلاث كلمات فأكثر، كقولك: إن قام زيدٌ.

والكلمة: هي اللفظ الموضوع لمعنى مفرد، فقولنا «الموضوع لمعنى» أخرج المهمل ^{كزيد} ~~كزيد~~ وقولنا «مفرد» أخرج الكلام، فإنه موضوع لمعنى غير مفرد.

ثم ذكر المصنف - رحمه الله تعالى! - أن القول يعُمُّ الجميع، والمراد أنه يقع على الكلام أنه قول، ويقع أيضاً على الكَلِمِ والكلمة أنه قول، وزعم بعضهم أن الأصل استعماله في المفرد.

ثم ذكر المصنف أن الكلمة قد يقصد بها الكلام، كقولهم في «لا إله إلا الله»: «كلمة الإخلاص».

وقد يجتمع الكلام والكلم في الصِّدْقِ، وقد ينفرد أحدهما.

فمثال اجتماعهما «قد قام زيدٌ» فإنه كلام، لإفادته معنى يحسن السكوت عليه، وكلم، لأنه مركب من ثلاث كلمات.

= على الجمع مثل كم للواحد وكما للكثير، وهو نادر. وقد يكون الفرق بين الواحد والكثير بالياء كزنج وزنجي، وروم ورومي، فأما اسم الجنس الإفرادي فهو «ما يصدق على الكثير والقليل واللفظ واحد» كما ذهب وخل وزيت.

فإن قلت: فلأنني أجده كثيراً من جموع التكسير يفرق بينها وبين مفرداتها بالناء كما يفرق بين اسم الجنس وواحد، نحو قرى وواحدة قرية، ومدى وواحدة مدية، فيماذا أفرق بين اسم الجنس الجمعي وما كان على هذا الوجه من الجموع.

فالجواب على ذلك أن تعلم أن بين النوعين اختلافاً من وجهين، الوجه الأول: أن الجمع لا بد أن =

ومثال انفردِ الكَلِمِ «إِنْ قَامَ زَيْدٌ»^(١).

ومثال انفردِ الكلامِ «زَيْدٌ قَائِمٌ»^(٢).

* * *

✓ بِالْجَرِّ وَالتَّنْوِينِ وَالنَّدَا، وَالْ مُسْنَدٍ - لِلاِسْمِ تَمْيِيزُ حَصَلَ^(٣)

ذكر المصنف - رحمه الله تعالى! - في هذا البيت علامات الاسم.

فمنها الجر، وهو يشمل الجر بالحرف والإضافة والتبعية، نحو
مَرَرْتُ بِغُلَامٍ زَيْدٍ الْفَاضِلِ فالغلام: مجرور بالحرف، وزَيْدٌ: مجرور

= يكون على زنة معينة من زئات الجموع المحفوظة المعروفة، فأما اسم الجنس الجمعي فلا يلزم فيه ذلك، أفلا ترى أن بقراً وشجراً وثمرأ لا يوافق زنة من زئات الجمع والوجه الثاني: أن الاستعمال العربي جرى على أن الضمير وما أشبه يرجع إلى اسم الجنس الجمعي مذكراً كقول الله تعالى: ﴿إِنَّ الْبَقَرَ تَشَابَهَ عَلَيْنَا﴾ وقوله جل شأنه: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ﴾ فأما الجمع فلإن الاستعمال العربي جرى على أن يعود الضمير إليه مؤنثاً، كما تجد في قوله تعالى: ﴿لَهُمْ غُرَفٌ مِنْ فَوْقَها غُرَفٌ مَبْنِيَةٌ﴾ وقوله سبحانه: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَنُبَوِّئَنَّهُمْ مِنَ الْجَنَّةِ غُرَفًا يُجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ﴾، وكقول الشاعر:

فِي غُرَفِ الْجَنَّةِ الْمُلَيَّا تِي وَجِبَتْ لَهُمْ هُنَاكَ بِسْفِي كَانَ مَشْكُورٍ

(١) لم يكن هذا المثال ونحوه كلاماً لأنه لا يفيد معنى يحسن السكوت عليه.

(٢) لم يكن هذا المثال ونحوه كلاماً لأنه ليس مؤلفاً من ثلاثة كلمات.

(٣) «بالجر» جار ومجرور متعلق بقوله «حصل» الآتي آخر البيت، ويجوز أن يكون متعلقاً بمحذوف

خبر مقدم مبتدؤه المؤخر هو قوله «تمييز» الآتي «والتنوين، والندا، وال، ومسند» كلهن معطوفات على قوله الجر «للاسم» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم إن جعلت قوله بالجر متعلقاً بحصل، فإن جعلت بالجر خبراً مقدماً - وهو الوجه الثاني - كان هذا متعلقاً بحصل «تمييز» مبتدأ مؤخر، وقد عرفت أن خبره واحد من اثنين «حصل» فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى تمييز، والجملة في محل رفع نعت لتمييز، وتقدير البيت: التمييز الحاصل بالجر والتنوين والندا وال والإسناد كائن للاسم، أو التمييز الحاصل للاسم عن أخويه الفعل والحرف كائن بالجر والتنوين والندا وال والإسناد: أي كائن بكل واحد من هذه الخمسة.

بالإضافة، والفَاضِلُ: مجرور بالتَّبعية، وهو أَشْمَلُ من قول غيره «بحرف الجر»، لأن هذا لا يَتَنَاوَلُ الجَرَّ بالإضافة، ولا الجَرَّ بالتَّبعية.

ومنها التنوين، وهو على أربعة أقسام: تنوين التمكين، وهو اللاحق للأسماء المَعْرِية، كزَيْدٍ، وَرَجُلٍ، إلّا جَمْعُ المؤنث السالم، نحو «مُسْلِمَاتٍ» وإلا نحو «جَوَارٍ، وَغَوَاشٍ» وسيأتي حكمها. وتنوين التنكير، وهو اللاحق للأسماء المبنية فرقاً بين مَعْرِفَتِها ونكِرَتِها، نحو «مررتُ بسيويهِ وبسيويهِ آخِرٍ». وتنوين المُقَابِلَةِ، وهو اللاحق لجمع المؤنث السالم، نحو «مُسْلِمَاتٍ» فإنه في مقابلة النون في جمع المذكر السالم كَمُسْلِمِينَ. وتنوين العِوضِ، وهو على ثلاثة أقسام: عوض عن جملة، وهو الذي يلحق «إِذْ» عِوضاً عن جملة تكون بعدها، كقوله تعالى: (وَأَنْتُمْ حِينَئِذٍ تَنْظُرُونَ) أي: حين إذ بَلَغَتِ الرُّوحُ الحُلُقُومَ، فحذف «بلغت الروح الحلقوم» وأتى بالتنوين عوضاً عنه، وقسم يكون عوضاً عن اسم، وهو اللاحق لـ «كُلٌّ» عوضاً عما تضاف إليه، نحو «كُلٌّ قَائِمٌ» أي: «كُلُّ إِنْسَانٍ قَائِمٌ» فحذف «إنسان» وأتى بالتنوين عوضاً عنه^(١)، وقسم يكون عوضاً عن حرف، وهو اللاحق لـ «جَوَارٍ، وَغَوَاشٍ» ونحوهما رفعاً وجراً، نحو «هؤلاء جَوَارٍ، ومررت بجَوَارٍ» فحذفت الياء وأتى بالتنوين عوضاً عنها.

(١) في نسخة «وهو أقسام» بدون ذكر العدد، والمراد - على ذكر العدد - أن المختص بالاسم أربعة أقسام

(٢) ومنه قول الله تعالى: ﴿قُلْ كُلٌّ يَعْمَلُ عَلَى شَاكِلَتِهِ﴾ وقوله جل شأنه: ﴿كُلٌّ لَهُ قَانِتُونَ﴾ وقوله تباركت كلماته: ﴿كَلَّا نَمْدُ هَؤُلَاءَ وَهَؤُلَاءَ مِنْ عِطَاءِ رَبِّكَ﴾، ومثل كل في هذا الموضوع كلمة «بعض» ومن شواهد حذف المفرد الذي من حق «بعض» أن يضاف إليه والإتيان بالتنوين عوضاً عن قول رؤبة بن العجاج في مطلع أرجوزة طويلة يمدح فيها تميمًا:

دَابَّيْنَتْ أَرْوَى وَالِدُيُونُ نَقَضَى فَمَطَلَتْ بَعْضًا وَأَدَّتْ بَعْضًا
يريد فمطلت بعض الدين وأدت بعضه الآخر.

وتسوينُ الترنم^(١)، وهو الذي يلحق القوافي المطلقة بحرف علة، كقوله:

١ - أَقْلِيَّ الْعُومَ - عَاذِلَ - وَالْعِتَابَيْنِ
وَقُولِي - إِنْ أَصَبْتُ - : لَقَدْ أَصَابَنِ

فجاء بالتسوين بدلاً من الألف لأجل الترنم، وكقوله:

٢ - أَزِفَ التَّرْحُلُ غَيْرَ أَنْ رِكَابَنَا لَمَّا تَزُلْ بِرِحَالِنَا وَكَأَنَّ قَدِنَ

(١) هذا النوع خامس وقد ذكره وما بعده استطراداً.

١ - هذا بيت من الطويل، لجرير بن عطية بن الخطفي، أحد الشعراء المجيدين، وثالث ثلاثة ألقيت إليهم مقادة الشعراء في عصر بني أمية، وأولهم الفرزدق، وثانيهم الأخطل.

اللغة: «أقلي» أراد منه في هذا البيت معنى اتركي، والعرب تستعمل القلة في معنى النفي بته، يقولون: قل أن يفعل فلان كذا، وهم يريدون أنه لا يفعله أصلاً «اللوم» العذل والتعنيف «عاذل» اسم فاعل مؤنث بالياء المحذوفة للترخيم، وأصله عاذلة، من العذل وهو اللوم في تسخط، و«العتاب» التفريع على فعل شيء أو تركه.

المعنى: اتركي أيتها العاذلة هذا اللوم والتعنيف، فإني لن أستمع لما تطالبين: من الكف عما آتي من الأمور، والفعل لما أذن منها، وخير لك أن تعترفي بصواب ما أفعل.

الإعراب: «أقلي» فعل أمر - من الإقلال - مسند للياء التي لمخاطبة الواحدة مبني على حذف النون، وياء المؤنثة المخاطبة فاعل، مبني على السكون في محل رفع «اللوم» مفعول به لأقلي «عاذل» منادى مرخم حذف منه ياء النداء، مبني على ضم الحرف المحذوف في محل نصب، وأصله يا عاذلة «والعتاب» الواو عاطفة، العتاب: معطوف على اللوم «وقولي» فعل أمر، والياء فاعله «إن» حرف شرط «أصبت» فعل ماضٍ فعل الشرط، وتاء المتكلم أو المخاطبة فاعله. وهذا اللفظ يروى بضم الباء على أنها للمتكلم، وبكسرها على أنها للمخاطبة «لقد أصابا» جملة في محل نصب مقول القول، وجواب الشرط محذوف يدل عليه ما قبله، والتقدير: إن أصبت فقولي لقد أصابا، وجملة الشرط وجوابه لا محل لها معترضة بين القول ومقوله.

الشاهد فيه: قوله: «والعتابين، وأصابين» حيث دخلهما، في الإنشاد، تنوين الترنم، وآخرهما حرف العلة، وهو هنا ألف الإطلاق، والقافية التي آخرها حرف علة تسمى مطلقة.

٢ - هذا البيت للنابغة الذبياني، أحد فحول شعراء الجاهلية، وثالث شعراء الطبقة الأولى منهم، والحكم في سوق عكاظ، من قصيدة له يصف فيها المنجدة زوج النعمان ابن المنذر، ومطلعها: =

والتنوين الغالي - وأثبتته الأخصس - وهو الذي يلحق القوافي
المُقَيَّدة، كقوله:

٣ - * وَقَاتِمِ الْأَعْمَاقِ خَاوِي الْمُخْتَرَقِ *

= مِنْ آلِ مَيَّةَ رَائِحٍ أَوْ مُغْتَدِي عَجَلَانَ ذَا زَادٍ وَغَيْرِ مَزُودٍ؟
اللغة: «رائح» اسم فاعل من راح يروح رواحاً، إذا سار في وقت العشي «مغتدي» اسم فاعل من اغتدى الرجل يغتدي، إذا سار في وقت الغداة، وهي من الصباح إلى طلوع الشمس، وأراد بالزاد في قوله «عجلان ذَا زاد» ما كان من تسليم مية عليه أورها تحيته «أزف» دنا وقرب، وبابه طوب، ويروى «أفد» وهو بوزنه ومعناه «الترحل» الارتحال «تزل» - مضمون الزاي - مضارع زال، وأصله تزول، فحذفت الواو - عند الجزم - للتخلص من التقاء الساكنين.

المعنى: يقول في البيت الذي هو المطلع: أتمضي أيها العاشق مفارقاً أحبابك اليوم مع العشي أو غداً مع الغداة؟ وهل يكون ذلك منك وأنت عجلان، تزودت منهم أو لم تزود، ثم يقول في البيت الشاهد: لقد قرب موعد الرحيل، إلا أن الركاب لم تغادر مكان أحبابنا بما عليها من الرحال، وكأنها قد زالت لقرب موعد الفراق.

الإعراب: «أزف» فعل ماضٍ «الترحل» فاعل «غير» نصب على الاستثناء «أن» حرف تأكيد ونصب «ركابنا» ركاب: اسم أن، والضمير المتصل مضاف إليه «لما» حرف نفي وجزم «تزل» فعل مضارع مجزوم بلما «برحالتنا» برحال: جار ومجرور متعلق بتزول، ورحال مضاف و «نا» مضاف إليه «كان» حرف تشبيه ونصب، واسمها ضمير الشأن، وخبرها جملة محذوفة تقديرها «وكان قد زالت» فحذف الفعل وفاعله المستتر فيه، وأبقى الحرف الذي هو قد.

الشاهد فيه: في هذا البيت شاهدان للنحاة، أولهما دخول التنوين الذي للترنم على الحرف، وهو قد، فذلك يدل على أن تنوين الترنم لا يختص بالإسم، لأن الشيء إذا اختص بشيء لم يجيء مع غيره، والثاني في تخفيف «كان» التي للتشبيه، ومجيء اسمها ضمير الشأن، والفصل بينها وبين خبرها بقد، لأن الكلام إثبات. ولو كان نفيًا لكان الفصل بلم، كما في قوله تعالى: «كان لم يغنوا فيها» ومثل هذا البيت في الاستشهاد على ذلك قول الشاعر:

لَا يَهْوُ لُنَاكَ اضْطِلَاءُ لَطَى الْبَحْرِ بِ، فَمَحْدُورُهَا كَأَنَّ قَدْ أَلَمَّا
وسياتي شرح ذلك في باب إن وأخواتها.

٣ - هذا البيت لرؤية بن العجاج، أحد الرجاز المشهورين، وأمضغهم للشيع والقيصوم، والذي أخذ عنه العلماء أكثر غريب اللغة، وكان في عصر بني أمية، وبعده:

* مُشْتَبِهِ الْأَعْلَامِ لَمَاعِ الْحَقْفَقْنِ *

وظاهر كلام المصنف أن التنوين كُله من خواص الاسم، وليس كذلك، بل الذي يختص به الاسم إنما هو تنوين التمكين، والتنكير، والمقابلة، والعوض، وأما تنوين الترند والغالي فيكونان في الاسم والفعل والحرف^(١).

ومن خواص الاسم النداء، نحو «يا زَيْدُ»، والألف واللام، نحو «الرَّجُلُ» والإسناد إليه، نحو «زَيْدٌ قَائِمٌ». فمعنى البيت: حَصَلَ لِلإِسْمِ تَمْيِيزٌ عَنِ الْفِعْلِ وَالْحَرْفِ: بالجَرِّ، والتنوين، والنداء، والألف واللام، والإسناد إليه: أي الإخبار عنه.

= اللغة: «القائم» كالأقتم: الذي تعلوه القمة، وهي لون فيه غيرة وحمرة، و«أعماق» جمع عمق - بفتح العين، وتضم - وهو: ما بعد من أطراف الصحراء. و«الخواوي» الخالي، و«المخترق» مهب الرياح، وهو اسم مكان من قولهم: خرق المفازة واخترقها، إذا قطعها ومر فيها، و«الأعلام» علامات كانوا يضعونها في الطريق للاهتمام بها، وأخذها علم بفتح العين واللام جميعاً، و«الخفق» اضطراب السراب، وهو الذي تراه نصف النهار كأنه ماء، وأصله بسكون الفاء، فحركها بالفتح ضرورة.

المعنى: كثير من الأمكنة التي لا يهتدي أحد إلى السير فيها لشدة التباسها وخفائها قد أعملت فيها ناقتي وسرت فيها، يريد أنه شجاع شديد الاحتمال، أو أنه عظيم الخبرة بمسالك الصحراء. الإعراب: «وقاتم» الواو واو رب، قائم: مبتدأ مرفوع بضمه مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد، وقاتم مضاف و«الأعماق» مضاف إليه «خاوي» صفة لقاتم، وخاوي مضاف و«المخترق» مضاف إليه، مجرور بالكسرة الظاهرة، وسكنه لأجل الوقف، وخبر المبتدأ جملة من فعل ماض وفاعل في محل رفع، وذلك في قوله بعد أبيات:

* تَنَسَّطْنَهُ كُلُّ مِغْلَاةٍ الْوَهَقِ *

الشاهد فيه: قوله «المخترق» و«الخفق» حيث أدخل عليهما التنوين مع اقتران كل واحد منهما بآل، ولو كان هذا التنوين مما يختص بالاسم لم يلحق الاسم المقترن بآل، وإذا كان آخر الكلمة التي في آخر البيت حرفاً صحيحاً ساكناً كما هنا تسمى القافية حينئذ «قافية مقيدة».

(١) هذا الاعتراض لا يرد على الناظم، لأن تسمية نون الترند والنون التي تلحق القوافي المطلقة تنويناً هي تسمية مجازية، وليست من الحقيقة التي وضع لها لفظ التنوين، فأنت أطلقت لفظ التنوين على المعنى الحقيقي الذي وضع له لم يشملهما، والأصل أن يحمل اللفظ على معناه الحقيقي، ولذلك نرى أنه لا غبار على كلام الناظم.

واستعمل المصنف «أل» مكان الألف واللام، وقد وقع ذلك في عبارة بعض المتقدمين - وهو الخليل - واستعمل المصنف «مُسَنَد» مكان «الإسناد له».

* * *

بِتَا فَعَلْتُ وَأَنْتَ، وَيَا أَفْعَلِي، وَنُونِ أَقْبَلْنَ - فِعْلٌ يَنْجَلِي^(١)

ثم ذكر المصنف أن الفعل يمتاز عن الاسم والحرف بتاء «فَعَلْتُ» والمراد بها تاء الفاعل، وهي المضمومة للمثلكم، نحو «فَعَلْتُ» والمفتوحة للمخاطب، نحو «تَبَارَكْتَ» والمكسورة للمخاطبة، نحو «فَعَلْتِ».

ويمتاز أيضاً بتاء «أَنْتَ»، والمراد بها تاء التانيث الساكنة، نحو «نِعْمَتْ» و«بُسْتُ» فاحترزنا بالساكنة عن اللاحقة للأسماء، فإنها تكون متحركة بحركة الإعراب، نحو «هذه مسلمة»، ورأيت مسلمة، ومررت بمسلمة» ومن اللاحقة للحرف، نحو «لَاتَ، ورُبَّتْ، وثُمَّتْ^(٢)» وأما تسكينها مع ربٍّ وثُمَّ فقليل، نحو «رُبَّتْ وثُمَّتْ».

(١) «بتا» جار ومجرور متعلق بـ «يَنْجَلِي» الواقع هو وفاعله الضمير المستتر فيه في محل رفع خبراً عن المبتدأ، فإن قلت: يلزم تقديم معمول الخبر الفعلي على المبتدأ وهو لا يجوز، قلت: إن ضرورة الشعر هي التي ألجأتني إلى ذلك، وإن المعمول اكونه جاراً ومجروراً يحتمل فيه ذلك التقدم الذي لا يسوغ في غيره، وتا مضاف و«فَعَلْتُ» قصد لفظه: مضاف إليه «وأنت» الواو حرف عطف، أنت: قصد لفظه أيضاً: معطوف على فعلت «ويا» معطوف على تاء، ويا مضاف و«أفْعَلِي» مضاف إليه، وهو مقصود لفظه أيضاً «ونون» الواو حرف عطف، نون: معطوف على تاء، وهو مضاف و«أقبلن» قصد لفظه: مضاف إليه «فعل» مبتدأ «يَنْجَلِي» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى فعل، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ.

(٢) أما دخول التاء على «لا» فأشهر من أن يستدل عليه، بل قد استعملت «لات» حرف نفي بكثرة، وورد استعماله في فصيح الكلام، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ولات حين مناص﴾ وأما دخولها على رب ففي نحو قول الشاعر:

ويمتاز أيضاً بياء «أَفْعَلِي» والمراد بها ياء الفاعلة، وتلحق فعل الأمر، نحو «اضْرِبِي» والفعل المضارع، نحو «تَضْرِبِينَ» ولا تلحق الماضي.

وإنما قال المصنف «يا افعلي»، ولم يقل «ياء الضمير» لأن هذه تدخل فيها ياء المتكلم، وهي لا تختص بالفعل، بل تكون فيه نحو «أَكْرَمَنِي» وفي الاسم نحو «غُلَامِي» وفي الحرف نحو «إِنِّي» بخلاف ياء «أَفْعَلِي» فإن المراد بها ياء الفاعلة على ما تقدّم، وهي لا تكون إلا في الفعل.

ومما يميز الفعل نُونُ «أَقْبَلَنَّ» والمرادُ بها نُونُ التوكيد: خفيفةٌ كانت، أو ثقيلةٌ، فالخفيفة نحو قاله تعالى: (لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ) والثقيلة نحو قوله تعالى: (لَنُخْرِجَنَّكَ يَا شُعَيْبُ).

فمعنى البيت: ينجلي الفعلُ بتاء الفاعل، وتاء التانيث الساكنة، وياء الفاعلة ونون التوكيد.

سِوَاهُمَا الْحَرْفُ كَهَلٌ وَفِي وَلَمْ فِعْلٌ مُضَارِعٌ يَلِي لَمْ كَيْشَمٌ^(١)

= وَرُبْتُ سَائِلَ عَنِّي حَفِيٍّ أَعَارَتْ عَيْنُهُ أَمْ لَمْ تَعَارَا
ونحو قول الآخر:

مَآوِيَّ يَا رُبَّتِمَا غَارَةٌ شَعْوَاءَ كَاللَّدْعَةِ بِالْمِيسَمِ
وأما دخولها على ثم ففي نحو قول الشاعر:

وَلَقَدْ أَمَرْتُ عَلَى الْإِيْمِ يَسْبِيْنِي فَمَضَيْتُ ثُمَّتُ قُلْتُ لَا يَغْنِيْنِي

(١) «سواهما» سوي: خبر مقدم مرفوع بضمّة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر، وسوي مضاف والضمير مضاف إليه «الحرف» مبتدأ مؤخر، ويجوز العكس، لكن الأولى ما قدمناه «كهل» =

وَمَاضِي الْأَفْعَالِ بِالتَّامِزِ، وَبِالنُّونِ فِعْلَ الْأَمْرِ، إِنْ أَمُرُ فُهُمْ^(١)

يشير إلى أن الحرف يمتاز عن الاسم والفعل بخُلُوه عن علامات الأسماء، وعلامات الأفعال، ثم مثَّلَ بـ «هل وفي ولم» مُنبِهاً على أن الحرف ينقسم إلى قسمين: مختص، وغير مختص، فأشار بهل إلى غير المختص، وهو الذي يدخل على الأسماء والأفعال، نحو «هَلْ زَيْدٌ قَائِمٌ» و«هَلْ قَامَ زَيْدٌ»، وأشار بفي وَلَمْ إلى المختص، وهو قسمان: مختص

= جاز ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير «وذلك كهل» «وفي ولم» معطوفان على هل «فعل» مبتدأ «مضارع» نعت له «يلي» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على فعل مضارع، والجملة خبر المبتدأ «لم» مفعول به ليلي، وقد قصد لفظه «كيشم» جار ومجرور متعلق بمحذوف يقع خبراً لمبتدأ محذوف، والتقدير: وذلك كيشم، وتقدير البيت كله: الحرف سوى الاسم والفعل، وذلك كهل وفي ولم، والفعل المضارع يلي لم، وذلك كائن كيشم، ويشم فعل مضارع ماضيه قولك: شممت الطيب ونحوه - من باب فرح - إذا نشفته، وفيه لغة أخرى من باب نصر ينصر حكاهما الفراء.

(١) «وماضي» الواو للاستئناف، ماضي: مفعول به مقدم لقوله مز الآتي، وماضي مضاف و«الأفعال» مضاف إليه «بالتا» جار ومجرور متعلق بمز «مز» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «وسم» الواو عاطفة أو للاستئناف سم: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «بالنون» جار ومجرور متعلق بسم «فعل» مفعول به لسم، وفعل مضاف و«الأمر» مضاف إليه «إن حرف شرط «أمر» نائب فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور بعده، وتقديره: إن فهم أمر فهم» فعل ماضي مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على أمر، والجملة من الفعل ونائب فاعله لا محل لها من الإعراب تفسيرية، وجواب الشرط محذوف يدل عليه المذكور. وتقديره «إن فهم أمر قسم بالنون إلخ». وتقدير البيت: ميز الماضي من الأفعال بقبول التاء التي ذكرنا أنها من علامات كون الكلمة فعلاً، واعلم فعل الأمر بقبول النون إن فهم منه الطلب.

ومز: أمر من ماز الشيء يميزه ميّزاً - مثل باع يبيع بيعاً - إذا ميزه، وسم: أمر من وسم الشيء يسمه وسمّاً - مثل وصفه وصفاً - إذا جعل له علامة يعرفه بها، والأمر قوله «إن أمر فهم» هو الأمر اللغوي، ومعناه الطلب الجازم على وجه الاستعلاء.

بالأسماء كفي، نحو «زيد في الدار»، ومختص بالأفعال كَلَمْ، نحو «لَمْ يَقُمْ زيد».

ثم شرع في تبين أن الفعل ينقسم إلى ماضٍ ومضارع وأمر، فجعل علامة المضارع صحة دخول «لم» عليه، كقولك في يَشْمُ: «لَمْ يَشْم» وفي يضرب: «لَمْ يَضْرِبْ» وإليه أشار بقوله: فعل مضارع يلي لم كِيَشْم.

ثم أشار إلى ما يميز الفعل الماضي بقوله: «وماضي الأفعال بالتأمر» أي: مَيَّزَ ماضي الأفعال بالتاء، والمراد بها تاء الفاعل، وتاء التانيث الساكنة، وكل منهما لا يدخل إلا على ماضي اللفظ، نحو «تَبَارَكَتْ يَا ذا الجلال والإكرام» و«نِعِمَّتِ الْمَرْأَةُ هِنْدٌ» و«بُسَّتِ الْمَرْأَةُ دَعْدٌ».

ثم ذكر في بقية البيت أن علامة فعل الأمر: قبولُ نون التوكيد، والدلالة على الأمر بصيغته، نحو «اضْرِبَنَّ، واخْرُجَنَّ».

فإن دَلَّتِ الكلمة على الأمر ولم تقبل نُونَ التوكيد فهي آسَمُ فِعْلٍ^(١)، وإلى ذلك أشار بقوله:

(١) وكذا إذا دلت الكلمة على معنى الفعل المضارع ولم تقبل علامته - وهي لم - فإنها تكون اسم فعل مضارع. نحو أوه وأف. بمعنى أتوجع وأتضجر، وإن دلت الكلمة على معنى الفعل الماضي وامتنع قبولها علامته امتناعاً راجعاً إلى ذات الكلمة فإنها تكون اسم فعل ماضٍ، نحو هيهات وشتان، بمعنى بعد وافتراق، فإن كان امتناع قبول الكلمة الدالة على الماضي لا يرجع إلى ذات الكلمة، كما في فعل التعجب نحو: «ما أحسن السماء» وكما في «حبذا الاجتهاد» فإن ذلك لا يمنع من كون الكلمة فعلاً.

وَالْأَمْرُ إِنْ لَمْ يَكُ لِلنُّونِ مَحَلٌّ فِيهِ هُوَ اسْمٌ نَحْوُ صَهْ وَحِيَهْلٌ^(١)
 فَصَهْ وَحِيَهْلٌ : إسمان وإن دَلَّ على الأمر، لعدم قبولها نون التوكيد،
 فلا تقول: صَهْنٌ ولا حِيَهْلَنْ، وإن كانت صَهْ بمعنى اسكت، وحِيَهْلٌ
 بمعنى أَقْبِلْ، فالفارق^(٢) بينهما قبول نون التوكيد وَعَدَمُهُ، نحو «اسْكُتَنَّ،
 وَأَقْبِلَنَّ»، ولا يجوز ذلك في «صه، وحيهل».

* * *

(١) «والأمر» الواو عاطفة أو للاستئناف، الأمر: مبتدأ «إن» حرف شرط «لم» حرف نفي وجزم «يك» فعل مضارع ناقص مجزوم بلم، وعلامة جزمه سكون النون المحذوفة للتخفيف، وأصله يكن «لِلنُون» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر يك مقدماً «محَلٌّ» اسمها مرفوع بالضممة الظاهرة، وسكن لأجل الوقف «فيه» جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لمحل «هو اسم» مبتدأ وخبر، والجملة منهما في محل جزم جواب الشرط، وإنما لم يجرى بالفاء للضرورة. والجملة من الشرط وجوابه في محل رفع خبر المبتدأ، أو تجعل جملة «هو اسم» في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو قوله الأمر في أول البيت، وتكون جملة جواب الشرط محذوفة دلت عليها جملة المبتدأ وخبره، والتقدير على هذا: والدال على الأمر هو اسم إن لم يكن فيه محل للنون فهو اسم، وحذف جواب الشرط عند ما لا يكون فعل الشرط ماضياً ضرورة أيضاً، فالبيت لا يخلو من الضرورة «نحو» خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: وذلك نحو، ونحو مضاف و«صه» مضاف إليه، وقد قصد لفظه «وحيهل» معطوف على صه.

(٢) ثلاثة فوائد - الأولى: أسماء الأفعال على ثلاثة أنواع، النوع الأول: ما هو واجب التنكير، وذلك نحو وبها وواها، والنوع الثاني: ما هو واجب التعريف، وذلك نحو نزال وتراك وبابها، والثالث: ما هو جائز التنكير والتعريف، وذلك نحو صه ومه، فما نون وجوباً أو جوازاً فهو نكرة، وما لم ينون فهو معرفة.

والفائدة الثانية: توافق أسماء الأفعال في ثلاثة أمور، أولها: الدالة على المعنى، وثانيها: أن كل واحد من أسماء الأفعال يوافق الفعل الذي يكون بمعناه في التعدي وال لزوم غالباً، وثالثها: أنه يوافق الفعل الذي بمعناه في إظهار الفاعل وإضماره، ومن غير الغالب في التعدي نحو «آمين» فإنه لم يحفظ في كلام العرب تعديه لمفعول، مع أنه بمعنى استجب وهو فعل متعد، وكذا «إيه» =

فإنه لازم مع أن الفعل الذي بمعناه - وهو زدني - وتخالفها في سبعة أمور، الأول: أنه لا يبرز معها ضمير، بل تقول «صه» بلفظ واحد للمفرد والمثنى والجمع المذكر والمؤنث، بخلاف «أسكت» فإنك تقول: أسكتي، وأسكتا، وأسكتوا، وأسكتن، والثاني أنها لا يتقدم معمولها عليها، فلا تقول: «زيداً عليك» كما تقول: «محمداً الزم» والثالث أنه يجوز توكيد الفعل توكيداً لفظياً باسم الفعل، تقول: إنزل نزال، وتقول: أسكت صه، كما تقول: إنزل إنزل، وأسكت أسكت، ولا يجوز توكيد اسم الفعل بالفعل، والرابع: أن الفعل إذا دل على الطلب جاز نصب المضارع في جوابه، فتقول: إنزل فأحدثك، ولا يجوز نصب المضارع في جواب اسم الفعل ولو كان دالاً على الطلب كصه ونزال، والخامس: أن أسماء الأفعال لا تعمل مضمرة، بحيث تحذف ويبقى معمولها، ولا متأخرة عن معمولها، بل متى وجدت معمولاً تقدم على اسم فعل تعين عليك تقدير فعل عامل فيه، فنحو قول الشاعر:

يَأْتِيهَا الْمَائِصُ ذُلُّوِي ذُونُكَ إِنِّي رَأَيْتُ النَّاسَ يَحْصِمِدُونُكَ

يقدر: خذ دلوي، ولا يجعل قوله: «دلوي» معمولاً لدونك الموجد، ولا آخر مثله مقدر، على الأصح. والسادس: أن أسماء الأفعال غير متصرفة، فلا تختلف أبنيته باختلاف الزمان، بخلاف الأفعال. والسابع: أنها لا تقبل علامات الأفعال كالنواصب والجوازم ونون التوكيد وياء المخاطبة وتاء الفاعل، وهو ما ذكره الشارح في هذا الموضع، فاحفظ هذا كله، وكن منه على ثبت، والله يتولاك.

الفائدة الثالثة، اختلف النحاة في أسماء الأفعال، فقال جمهور البصريين: هي أسماء قامت مقام الأفعال في العمل، ولا تتصرف تصرف الأفعال بحيث تختلف أبنيته باختلاف الزمان، ولا تصرف الأسماء بحيث يسند إليها إسناداً معنوياً فتقع مبتدأ وفاعلاً، وبهذا فارقت الصفات كأسماء الفاعلين والمفعولين، وقال جمهور الكوفيين: إنها أفعال، لأنها تدل على الحدث والزمان، كل ما في الباب أنها جامدة لا تتصرف، فهي كليس وعسى ونحوهما، وقال أبو جعفر بن صابر: هي نوع خاص من أنواع الكلمة، فليست أفعالاً وليست أسماء، لأنها لا تتصرف، تصرف الأفعال ولا تتصرف الأسماء، ولأنها لا تقبل علامة الأسماء ولا علامة الأفعال، وأعطاه أبو جعفر اسماً خاصاً بها حيث سماها «خالفة».

المُعَرَّبُ وَالْمَبْنِيُّ^(١)

وَالْإِسْمُ مِنْهُ مُعَرَّبٌ وَمَبْنِيٌّ لِشَبْهِهِ مِنَ الْحُرُوفِ مُدْنِيٌّ^(٢)

يشير إلى أن الاسم ينقسم إلى قسمين: أحدهما المعرب، وهو: مَا سَلِمَ مِنْ شَبْهِ الحُرُوفِ، والثاني المبنى، وهو: مَا أَشْبَهَ الحُرُوفِ، وهو المعنى بقوله: «لِشَبْهِهِ مِنَ الحُرُوفِ مُدْنِيٌّ» أي: لشبه مُقَرَّبٍ مِنَ الحُرُوفِ، فعلةُ البناء منحصرةٌ عند المصنف - رحمه الله تعالى! - في شبه الحرف، ثم نَوَّعَ المصنَّفُ وَجُوهَ الشبه في البيتين اللذين بعد هذا البيت، وهذا قريب من مذهب أبي علي الفارسي حيث جعل البناء منحصرًا في شَبْهِ الحَرْفِ أو ما تضمن معناه، وقد نص سيبويه - رحمه الله! - على أن علة البناء كُلُّهَا ترجع إلى شبه الحرف، وممن ذكره ابن أبي الرُّبِيعِ^(٣)

(١) أي: هذا باب المعرب والمبني، وإعراجه ظاهر.

(٢) «والاسم» الواو للاستئناف، الاسم: مبتدأ أول «منه» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «معرب» مبتدأ مؤخر، والجملة منه ومن خبره خبر المبتدأ الأول، «ومبني» مبتدأ، وخبره محذوف، والتقدير «ومن مبني» ولا يجوز أن تعطف قوله مبني على معرب، لأنه يستلزم أن يكون المعنى أن بعض الاسم معرب ومبني في آن واحد، أو يستلزم أن بعض الاسم معرب ومبني وبعضه الآخر ليس بمعرب ولا مبني، وهو قول ضعيف أباه جمهور المحققين من النحاة «لشبه» جار ومجرور متعلق بمبني، أو متعلق بخبر محذوف مع مبتدئه والتقدير: «وبناؤه ثابت لشبه» «من الحروف» جار ومجرور متعلق بشبه أو بمدني «مدني» نعت لشبه، وتقدير البيت: والاسم بعضه معرب وبعضه الآخر مبني، وبناء ذلك المبني ثابت لشبه مدن له من الحرف ومدني: اسم فاعل فعله أدنى، تقول: أدنيت الشيء من الشيء، إذا قربته منه، والباء فيه هنا ياء زائدة للإشباع، وليست لام الكلمة، لأن ياء المنقوص المنكر غير المنصوب تحذف وجوباً.

(٣) اعلم أنهم اختلفوا في سبب بناء بعض الأسماء: أهو شيء واحد يوجد في كل مبني منها أو أشياء متعددة يوجد واحد منها في بعض أنواع المبنيات وبعض آخر في نوع آخر، وهكذا؟ فذهب جماعة إلى أن السبب متعدد، وأن من الأسباب مشابهة الإسم في المعنى للفعل المبني، ومثاله - عند هؤلاء - من الإسم «نزل وهيهات» فإنهما لما أشبهها «انزل وبعد» في المعنى بنيا، وهذا =

كَالشَّبهِ الْوَضْعِي فِي اسْمِي جِئْنَا وَالْمَعْنَوِي فِي مَتَى وَفِي هُنَا^(١)

= السبب غير صحيح ، لأنه لو صح للزم بناء نحو: «سقيالك» و«ضربا زيدا» فإنهما بمعنى فعل الأمر وهو مبني . وأيضاً يلزمه إعراب نحو «أف» و«أوه» ونحوهما من الأسماء التي تدل على معنى الفعلي المضارع المعرب ، ولم يقل بذلك أحد ، وإنما العلة التي من أجلها بنى «نزال» و«شتان» و«أوه» وغيرها من أسماء الأفعال هي مشابهتها الحرف في كونها عاملة في غيرها غير معمولية لشيء ، ألا ترى أنك إذا قلت نزال كان اسم فعل مبني على الكسر لا محل له من الإعراب ، وكان له فاعل هو ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، وهذا الفاعل هو المعمول لاسم الفعل ، ولا يكون اسم الفعل أبداً متأثراً بعامل يعمل فيه ، لا في لفظه ولا في محله .

وقال قوم منهم ابن الحاجب : إن من أسباب البناء عدم التركيب ، وعليه تكون الأسماء قبل تركيبها في الجمل مبنية ، وهو ظاهر الفساد ، والصواب أن الأسماء قبل تركيبها في الجمل ليست معربة ولا مبنية ، لأن الإعراب والبناء حكمان من أحكام التراكيب ، ألا ترى أنهم يعرفون الإعراب بأنه : أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل ، أو يعرفونه بأنه : تغير أواخر الكلمات لاختلاف العوامل الداخلة عليها ، والبناء ضده ، فما لم يكن تركيب لا يجوز الحكم بإعراب الكلمة ولا ببنائها .

وقال آخرون : إن من أسباب البناء أن يجتمع في الاسم ثلاثة أسباب من موانع الصرف . وعللوه بأن السببين يمنعان من صرف الاسم ، وليس بعد منع الصرف إلا ترك الإعراب بالمرة ، ومثلوا لذلك بـ «حذام» ، وقطام» ونحوهما ، وادعوا أن سبب بناء هذا الباب اجتماع العلمية ، والتأنيث ، والعدل عن حاذمة وقاطمة ، وهو فاسد ، فلينا وجدنا من الأسماء ما اجتمع فيه خمسة أسباب من موانع الصرف ، وهو مع ذلك معرب ، ومثاله «آذربيجان» فإن فيه العلمية والتأنيث والعجمة والتركيب وزيادة الألف والنون ، وليس بناء حذام ونحوه لما ذكره ، بل لمضارعتة في الهيئة نزال ونحوه مما بني لشبهه بالحرف في نيابته عن الفعل وعدم تأثره بالعامل .

وقال قوم منهم الذين ذكرهم الشارح : إنه لا علة للبناء إلا مشابهة الحرف ، وهو رأي الحذاق من النحويين ، كل ما في الأمر أن شبه الحرف على أنواع .

(١) «كالشبه» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : وذلك كائن كالشبه «الوضعي» نعت للشبه «في اسمي» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة للوضعي «واسمي» مضاف و«جئنا» قصد لفظه : مضاف إليه «والمعنوي» معطوف على الوضعي «في متى ، وفي هنا» جاران ومجروران متعلقان بمحذوف نعت للمعنوي ، وتقدير البيت : والشبه المدني من الحروف مثل الشبه الوضعي الكائن في الاسمين الموجودين في قولك «جئتنا» وهما تاء المخاطب و«نا» ومثل الشبه المعنوي الكائن في «متى» الاستفهامية والشرطية وفي «هنا» الإشارية .

وَكِنْيَابَةٍ عَنِ الْفِعْلِ بِلا تَأْتِرُ، وَكَافَتْقَارِ أَصْلًا^(١)
ذكر في هذين البيتين وَجُوهَ شبه الاسم بالحرف في أربعة مواضع:

(فالأول) شَبَّهُهُ له في الْوَضْعِ، كَأَن يَكُونُ الْاسْمُ مَوْضُوعًا عَلَى
حَرْفٍ [وَاحِدٍ]، كَالْتَاءِ فِي ضَرَبْتُ، أَوْ عَلَى حَرْفَيْنِ كـ «نَا» فِي «أَكْرَمْنَا»،
وَالْيَ إِلَى ذَلِكَ أَشَارَ بِقَوْلِهِ: «فِي أَسْمَى جِئْنَا» فَالْتَاءِ فِي جِئْنَا اسْمٌ، لِأَنَّهُ
فَاعِلٌ، وَهُوَ مَبْنِيٌّ، لِأَنَّهُ أَشَبَّهُ الْحَرْفَ فِي الْوَضْعِ فِي كَوْنِهِ عَلَى حَرْفٍ
وَاحِدٍ، وَكَذَلِكَ «نَا» اسْمٌ، لِأَنَّهُا مَفْعُولٌ، وَهُوَ مَبْنِيٌّ، لِشَبْهِهِ بِالْحَرْفِ فِي
الْوَضْعِ فِي كَوْنِهِ عَلَى حَرْفَيْنِ^(٢).

(١) «وَكِنْيَابَةٍ الْوَاوُ عَاطِفَةٌ، وَالْجَارُ وَالْمَجْرُورُ مَعْطُوفٌ عَلَى كَالشَّبْهِ «عَنِ الْفِعْلِ» جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ
بِنِيَابَةٍ «بِلا تَأْتِرُ» الْبَاءُ حَرْفٌ جَرٌّ، وَلَا: اسْمٌ بِمَعْنَى غَيْرِ مَجْرُورٍ بِالْبَاءِ، وَظَهَرَ إِعْرَابُهُ عَلَى مَا بَعْدَهُ بِطَرِيقِ
الْعَارِيَةِ. وَاسْجَارُ وَالْمَجْرُورُ مُتَعَلِّقٌ بِمَحْذُوفٍ نَعْتٌ لِنِيَابَةٍ، وَلَا مُضَافٌ، وَتَأْتِرُ: مُضَافٌ إِلَيْهِ، مَجْرُورٌ بِكَسْرَةٍ
مُقَدَّرَةٍ عَلَى آخِرِهِ مَنَعَ مِنْ ظَهْوَرِهَا اشْتِغَالُ الْمَحَلِّ بِحَرَكَةِ الْعَارِيَةِ الَّتِي يَقْتَضِيهَا مَا قَبْلَهُ «وَكَاْفَتْقَارِ» الْوَاوُ
حَرْفٌ عَطْفٌ وَالْجَارُ وَالْمَجْرُورُ مَعْطُوفٌ عَلَى كِنْيَابَةٍ «أَصْلًا» فِعْلٌ مَاضِيٌّ مَبْنِيٌّ لِلْمَجْهُولِ، وَالْأَلْفُ
لِلْإِطْلَاقِ، وَنَائِبُ الْفَاعِلِ ضَمِيرٌ مُسْتَرٌّ فِيهِ جَوَازٌ تَقْدِيرُهُ هُوَ يَعُودُ عَلَى افْتِقَارِ، وَالْجُمْلَةُ مِنَ الْفِعْلِ وَنَائِبُ
الْفَاعِلِ فِي مَحَلِّ جَرِّ نَعْتٍ لَافْتِقَارِ، وَتَقْدِيرُ الْبَيْتِ: وَمِثْلُ النِّيَابَةِ عَنِ الْفِعْلِ فِي الْعَمَلِ مَعَ أَنَّهُ لَا يَتَأْتِرُ
بِالْعَامِلِ، وَمِثْلُ الْافْتِقَارِ الْمُتَأَصِّلِ، وَالْافْتِقَارُ الْمُتَأَصِّلُ: هُوَ الْافْتِقَارُ اللَّازِمُ لَهُ الَّذِي لَا يَفَارِقُهُ فِي حَالَتِهِ مِنْ
حَالَاتِهِ.

(٢) الْأَصْلُ فِي وَضْعِ الْحَرْفِ أَنْ يَكُونَ عَلَى حَرْفٍ هَجَاءٍ وَاحِدٍ كِبَاءِ الْجَرِّ وَلا مَهِ وَكَافَهُ وَفَاءُ الْعَطْفِ وَوَاوُهُ
وَأَلْفُ الْاسْتِفْهَامِ وَمَا شَاكَلَ ذَلِكَ، أَوْ عَلَى حَرْفِي هَجَاءٍ ثَانِيهِمَا لَيْنٌ كَلَا وَمَا الثَّانِيَتَيْنِ. وَالْأَصْلُ فِي
وَضْعِ الْاسْمِ أَنْ يَكُونَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ فَصَاعِدًا كَمَا لَا يَحْصِي مِنَ الْأَسْمَاءِ، فَمَا زَادَ مِنْ حُرُوفٍ
الْمَعْنَانِي عَلَى حَرْفَيْنِ مِنْ حُرُوفِ الْهَجَاءِ مِثْلُ إِنْ وَلَيْتَ وَإِلَا وَثُمَّ وَلَعَلَّ وَلَكِنْ فَهُوَ خَارِجٌ عَنِ الْأَصْلِ فِي
نَوْعِهِ، وَمَا نَقَصَ مِنَ الْأَسْمَاءِ عَنْ ثَلَاثَةِ الْأَحْرَفِ كَتَاءُ الْفَاعِلِ وَنَا وَأَكْثَرُ الضَّمَائِرِ فَهُوَ خَارِجٌ عَنِ الْأَصْلِ
فِي نَوْعِهِ، وَمَا خَرَجَ مِنَ الْحُرُوفِ عَنِ الْأَصْلِ فِي نَوْعِهِ قَدْ أَشَبَّهُ الْأَسْمَاءَ، وَمَا خَرَجَ مِنَ الْأَسْمَاءِ عَنِ
الْأَصْلِ فِي نَوْعِهِ أَشَبَّهُ الْحُرُوفَ، وَكَلَا الشَّيْئَيْنِ رَاجِعٌ إِلَى الْوَضْعِ، وَكَانَ ذَلِكَ يَقْتَضِي أَنْ يَأْخُذَ
الْمِشْبَهَ حَكْمَ الْمِشْبَهَةِ بِهِ فِي الْمَوْضِعَيْنِ، إِلَّا أَنَّهُمْ أَعْطَوْا الْاسْمَ الَّذِي يَشَبُّهُ الْحَرْفَ حَكْمَ الْحَرْفِ
وَهُوَ الْبِنَاءُ، وَلَمْ يَعْطُوا الْحَرْفَ الَّذِي أَشَبَّهُ الْاسْمَ حَكْمَ الْاسْمِ وَهُوَ الْإِعْرَابُ لِسَبَبٍ، أَوَّلُهُمَا أَنْ
الْحَرْفَ حِينَ أَشَبَّهُ الْاسْمَ قَدْ أَشَبَّهُهُ فِي شَيْءٍ لَا يَخْصُهُ وَحْدَهُ، فَإِنَّ الْأَصْلَ فِي وَضْعِ الْفِعْلِ أَيْضًا أَنْ =

(والثاني) شَبَّهَ الاسمَ له في المَعْنَى، وهو قسمان: أحدهما ما أشبهه حرفاً موجوداً، والثاني ما أشبهه حرفاً غيرَ موجودٍ، فمثالُ الأول «مَتَى» فإنها مبنية لشبهها الحَرْفَ، في المعنى، فإنها تستعمل للاستفهام، نحو «مَتَى تَقُومُ؟» وللشرط، نحو «مَتَى تَقُمُ أَقُمُ» وفي الحالتين هي مُشَبَّهةٌ لِحَرْفٍ موجودٍ، لأنها في الاستفهام كالهزمة، وفي الشرط كإِن، ومثالُ الثاني «هَنا» فإنها مبنية لشبهها حرفاً كَانَ ينبغي أَنْ يُوضَعَ فلم يُوضَعَ، وذلك لأن الإشارة مَعْنَى من المعاني، فحقها أَنْ يوضع لها حرف يدل عليها، كما وضعوا للنفي «ما» وللنهي «لا» وللتمني «لَيْتَ» وللترجي «لَعَلَّ» ونحو ذلك، فبنيت أسماء الإشارة لشبهها في المعنى حرفاً مُقَدَّراً^(١).

(والثالث) شَبَّهَهُ له في النَّيَّابَةِ عن الفعل وعدم التأثير بالعامل، وذلك

= يكون على ثلاثة أحرف، بخلاف الاسم الذي قد أشبه الحرف، فإنه قد أشبهه في شيء يخصه ولا يتجاوزُه إلى نوعٍ آخر من أنواع الكلمة، والسبب الثاني: أن الحرف لا يحتاج في حالة ما إلى الإعراب، لأن الإعراب إنما يحتاج إليه من أنواع الكلمة ما يقع في مواقع متعددة من التراكيب بحيث لا يتميز بعضها عن بعض بغير الإعراب، والحرف لا يقع في هذه المواقع المتعددة، فلم يكن ثمة ما يدعو إلى أن يأخذ حكم الاسم حين شبهه، ومعنى هذا الكلام أن في مشابهة الحرف للاسم قد وجد المقتضى ولكن لم ينتف المانع، فالمقتضى هو شبه الاسم، والمانع هو عدم توارد المعاني المختلفة عليه، وشرط تأثير المقتضى أن ينتفي المانع.

(١) نقل ابن فلاح عن أبي علي الفارسي أن أسماء الإشارة مبنية لأنها من حيث المعنى أشبهت حرفاً موجوداً، وهو آل العهدة، فإنها تشير إلى معهود بين المتكلم والمخاطب، ولما كانت الإشارة في هنا ونحوها حسية وفي آل العهدة ذهنية لم يرتض المحققون ذلك، وذهبوا إلى ما ذكره الشارح من أن أسماء الإشارة بنيت لشبهها في المعنى حرفاً مقدرًا.

ونظير «هنا» فيما ذكرناه «لدى» فإنها دالة على الملاصقة والقرب زيادة على الظرفية والملاصقة والقرب من المعاني التي لم تضع العرب لها حرفاً، وأيضاً «ما» التعجبية، فإنها دالة على التعجب، ولم تضع العرب للتعجب حرفاً، فيكون بناء كل واحد من هذين الاسمين لشبهه في المعنى حرفاً مقدرًا، فافهم ذلك.

كأسماء الأفعال، نحو «دَرَاكَ زَيْدًا» فدَرَاكَ: مبنيٌّ، لشبهه بالحرف في كونه يَعْمَل ولا يَعْمَلُ فيه غيره^(١) كما أن الحرف كذلك.

واحترز بقوله: «بلا تأثر» عما ناب عن الفعل وهو متأثر بالعامل، نحو «ضَرَبًا زَيْدًا» فإنه نائب مَنَاب «أَضْرَبَ» وليس بمبني، لتأثره بالعامل، فإنه منصوب بالفعل المحذوف، بخلاف «دَرَاكَ» فإنه وإن كان نائباً عن «أَدْرِكَ» فليس متأثراً بالعامل.

وحاصل ما ذكره المصنف أن المصدرَ الموضوعَ مَوْضِعَ الفعل وأسماء الأفعال اشتركا في النيابة مَنَاب الفعل، لكن المصدر متأثر بالعامل، فأعرب لعدم مشابهته الحرف، وأسماء الأفعال غير متأثرة بالعامل، فبنيت لمشابهتها الحرف في أنها نائبة عن الفعل وغير متأثرة به.

وهذا الذي ذكره المصنف مبني على أن أسماء الأفعال لا محل لها = من الإعراب والمسألة خلافية^(٢)، وسنذكر ذلك في باب أسماء الأفعال.

(١) اسم الفعل ما دام مقصوداً معناه لا يدخل عليه عامل أصلاً، فضلاً عن أن يعمل فيه، وعبارة الشارح كغيره توهم أن العوامل قد تدخل عليه ولكنها لا تؤثر فيه، فكان الأولى به أن يقول «ولا يدخل عليه عامل أصلاً» بدلاً من قوله «ولا يعمل فيه غيره» وقولنا «ما دام مقصوداً منه معناه» يريد به الإشارة إلى أن اسم الفعل إذا لم يقصد به معناه - بأن يقصد لفظه مثلاً - فإن العامل قد يدخل عليه، وذلك كما في قول زهير ابن أبي سلمى المزني:

وَلَيْسَ حَشْوُ الدَّرْعِ أَنْتَ إِذَا دُعِيتَ نَزَالَ وَلَجَّ فِي الدَّرْعِ

فنزال في هذا البيت مقصود بها اللفظ، ولذلك وقعت نائب فاعل، فهي مرفوعة بضمّة مقدرة على آخرها منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة البناء الأصلي، ومثله قول زيد الخيل:

وَقَدْ عَلِمْتُ سَلَامَةً أَنْ سَيْفِي كَرِيهُ كَلِمًا دُعِيتَ نَزَالَ

ونظيرهما قول جربة الفقعسي:

عَرَضْنَا نَزَالَ فَلَمْ يَنْزَلُوا وَكَانَتْ نَزَالَ عَلَيْهِمْ أَطْمَ

(٢) إذا قلت «هيئات زيد» مثلاً - فللعلماء في إعرابه ثلاثة آراء: الأول - وهو مذهب الأخفش، وهو الصحيح الذي رجحه جمهور علماء النحويين - أن هيئات اسم فعل ماضي مبني على الفتح لا محل له من الإعراب.

(والرابع) شَبَّه الحرف في الافتقار اللازم، وإليه أشار بقوله: «وَكَاثِفًا أَصْلًا» وذلك كالأسماء الموصولة، نحو «الذي» فإنها مفتقرة في سائر أحوالها إلى الصَّلَةِ، فأشبهت الحرف في ملازمة الافتقار، فبنيت^(١).

وَحَاصِل البيتين أن البناء يكون في ستة أبواب: المضممرات، وأسماء الشرط، وأسماء الاستفهام، وأسماء الإشارة، وأسماء الأفعال، والأسماء الموصولة.

= له من الإعراب، وزيد: فاعل مرفوع بالضمّة، وهذا الرأي هو الذي يجري عليه قول الناظم إن سبب البناء في أسماء الأفعال كونها نائبة عن الفعل غير متأثرة بعامل لا ملفوظ به ولا مقدر، والثاني - وهو رأي سيويه - أن هيهات مبتدأ مبني على الفتح في محل رفع، فهو متأثر بعامل معنوي وهو الابتداء، وزيد: فاعل سد مسد الخبر، والثالث - وهو رأي المازني - أن هيهات مفعول مطلق لفعل محذوف من معناه، وزيد: فاعل به، وكأنك قلت: بعد بعداً زيد، فهو متأثر بعامل لفظي محذوف من الكلام، ولا يجري كلام الناظم على واحد من هذين القولين، الثاني والثالث، وعلة بناء اسم الفعل على هذين القولين تضمن أغلب ألفاظه - وهي الألفاظ الدالة على الأمر منه - معنى لام الأمر، وسائر محمول عليه، يعني أن اسم الفعل أشبه الحرف شيها معنوياً، لا نيباً.

(١) زاد ابن مالك في شرح الكافية الكبرى نوعاً خامساً سماه الشبه الإهمالي، وفسره بأن يشبه الاسم الحرف في كونه لا عاملاً ولا معمولاً. ومثل له بأوائل السور نحو «ألم، ق، ص» وهذا جار على القول بأن فواتح السور لا محل لها من الإعراب، لأنها من المتشابه الذي لا يدرك معناه، وقيل: إنها في محل رفع على أنها مبتدأ خبره محذوف، أو خبر مبتدؤه محذوف. أو في محل نصب بفعل مقدر كاقراً ونحوه، أو في محل جر بواو القسم المحذوفة، وجعل بعضهم من هذا النوع الأسماء قبل التركيب، وأسماء الهجاء المسرودة، وأسماء العدد المسرودة، وزاد ابن مالك أيضاً نوعاً سادساً سماه الشبه اللفظي، وهو: أن يكون لفظ الاسم كلفظ حرف من حروف المعاني، وذلك مثل «حاشا» الاسمية، فإنها أشبهت «حاشا» الحرفية في اللفظ.

واعلم أنه قد يجتمع في اسم واحد مبني شبهان فأكثر، ومن ذلك المضممرات، فإن فيها الشبه المعنوي، إذ التكلم والخطاب والغيبة من المعاني التي تتأدى بالحروف. وفيها الشبه الافتقاري، لأن كل ضمير يفتقر افتقاراً متصلاً إلى ما يفسره، وفيها الشبه الوضعي، فإن أغلب الضمائر وضع على حرف أو حرفين، وما زاد في وضعه على ذلك فمحمول عليه، طرداً للباب على وتيرة واحدة.

وَمُعْرَبُ الْأَسْمَاءِ مَا قَدْ سَلِمَ مِنْ شَبِّهِ الْحَرْفِ كَأَرْضٍ وَسُمَاً^(١)
 يريد أن المعرب خلاف المَبْنِي، وقد تقدم أن المَبْنِي ما أشبه
 الحَرْفَ، فالمعرب ما لم يُشَبَّهِ الحَرْفَ، وينقسم إلى صحيح - وهو: ما
 ليس آخره حرف علة كَأَرْضٍ، وإلى معتل - وهو: ما آخره حرف علة
 كَسُمَاً - وَسُمَاً: لغة في الاسم، وفيه ست لغات: أُسم - بضم الهمزة
 وكسرها، وَسُمٌ - بضم السين وكسرها، وَسُمَاً - بضم السين وكسرها أيضاً.
 وينقسم المعرب أيضاً إلى متمكن أمكن - وهو المنصرف - كزَيْدٍ
 وَعَمْرُو، وإلى متمكن غير أمكن - وهو غير المنصرف - نحو: أَحْمَدُ
 ومساجد ومصابيح، فغير المتمكن هو المَبْنِي، والمتمكن: هو المعرب،
 وهو قسمان: متمكن أمكن، ومتمكن غير أمكن^(٢).

* * *

(١) «ومعرب» مبتدأ، ومعرب مضاف و«الأسماء» مضاف إليه «ما» اسم موصول في محل رفع خبر
 المبتدأ «قد سلما» قد: حرف تحقيق، وسلم: فعل ماضي، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره
 هو يعود إلى ما، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول، والألف «سلما» للإطلاق «من
 شبه» جار ومجرور متعلق بقوله سلم، وشبه مضاف و«الحرف» مضاف إليه «كأرض» جار ومجرور
 متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: وذلك كائن كأرض «وسما» الواو حرف عطف،
 سما: معطوف على أرض، مجرور بكسرة مقدرة على آخره منع من ظهورها التعذر، وهو - بضم
 السين مقصوفاً - إحدى اللغات في اسم كما سيذكره الشارح، ونظيره في الوزن هدى وعلا وتقى
 وضحا.

وهنا سؤال، وهو أن الناظم في ترجمة هذا الباب بدأ بالمعرب وثنى بالمَبْنِي فقال «المعرب
 والمَبْنِي» وحين أراد التقسيم بدأ بالمعرب أيضاً فقال «والاسم منه معرب ومَبْنِي» ولكنه حين بدأ في
 التفصيل وتعريف كل واحد منهما بدأ بالمَبْنِي وآخر المعرب، فما وجهه؟

والجواب عن ذلك أنه بدأ في الترجمة والتقسيم بالمعرب لكونه أشرف من المَبْنِي بسبب كونه هو
 الأصل في الأسماء. وبدأ في التعريف بالمَبْنِي لكونه منحصرأً، والمعرب غير منحصر، ألا ترى أن
 خلاصة الكلام في أسباب البناء قد أنتجت أن المَبْنِي من الأسماء ستة أبواب ليس غير؟!

(٢) والمتمكن الأمكن هو الذي يدخله التنوين، إذا خلا من أل ومن الإضافة، ويجر بالكسرة، ويسمى
 المنصرف، والمتمكن غير الأمكن هو الذي لا ينون، ولا يجز بالكسرة إلا إذا اقترن أو أضيف،
 ويسمى الاسم الذي لا ينصرف.

وَفِعْلُ أَمْرٍ وَمُضِيٌّ بُنِيًّا وَأَعْرَبُوا مُضَارِعًا: إِنَّ عَرَبِيًّا^(١)
مِنْ نُونٍ تَسْوِكِيْدٍ مُبَاشِرٍ، وَمِنْ نُونٍ إِنَاثٍ: كَيَّرُ عَنْ مَنْ فُتِنَ^(٢)

لما فَرَّغَ من بيان المعرب والمبني من الأسماء شَرَعَ في بيان المعرب والمبني من الأفعال، وَمَذْهَبُ البصريين أن الإعراب أَصْلُ في الأسماء، فَرَّغَ في الأفعال^(٣)، فالأصل في الفعل البناء عندهم، وذهب

(١) «وفعل» مبتدأ، وفعل مضاف و«أمر» مضاف إليه «ومضي» يقرأ بالجر على أنه معطوف على أمر. وقرأ بالرفع على أنه معطوف على فعل «بنيًا» فعل ماض مبني للمجهول، والألف التي فيه للثنائية، وهي نائب فاعل، وذلك إذا عطفت «مضي» على «فعل» فإن عطفته على «أمر» فالألف للإطلاق، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على فعل «أعربوا» فعل وفاعل «مضارعاً» مفعول به «إن» حرف شرط «عرباً» فعل ماض مبني على الفتح في محل جزم فعل الشرط، وألفه للإطلاق، وفاعله ضمير مستتر فيه، وجواب الشرط محذوف بدل عليه السابق من الكلام، أي: إن عربي الفعل المضارع من النون أعرب، وعري من باب رضى بمعنى خلا، ويأتي من باب قعد بمعنى آخر، تقول: عراه يعروه عرواً - مثل سما يسمو سمواً - إذا نزل به، ومنه قول أبي صخر الهذلي:

وَإِنِّي لَتَعْرِوْنِي لِذِكْرِكَ هِرَّةٌ كَمَا اتَّقَضَ الْعُصْفُورُ بِلَلَّةِ الْقَطْرِ

(٢) «من نون» جار ومجرور متعلق بعري، ونون مضاف و«توكيد» مضاف إليه، «مباشر» صفة لنون «ومن نون» جار ومجرور معطوف بالواو على الجار والمجرور السابق، ونون مضاف و«إنثاء» مضاف إليه «كيري عن» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، وتقديره: وذلك كائن كيري عن «من» اسم موصول مفعول به ليري عن، باعتباره فعلاً أن يقصد لفظه مع سائر التركيب، مبني على السكون في محل نصب، فأما بعد أن قصد لفظ الجملة فكل كلمة منها تحرف من حروف زيد مثلاً فتن «فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى من، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول.

(٣) لما كان الأصل عند البصريين في الأسماء الإعراب فإن ما كان منها معرباً لا يسأل عن علة إعرابه، لأن ما جاء على أصله لا يسأل عن علته، وما جاء منها مبنياً يسأل عن علة بنائه، وقد تقدم للنظام والشارح بيان علة بناء الاسم، وأنها مشابهته للحرف، ولما كان الأصل في الأفعال عندهم أيضاً البناء فإن ما جاء منها مبنياً لا يسأل عن علة بنائه، وإنما يسأل عن علة إعراب ما أعرب منه وهو المضارع، وعلة إعراب الفعل المضارع عند البصريين أنه أشبه الاسم في أن كل واحد منهما =

الكوفيون إلى أن الإعراب أصل في الأسماء وفي الأفعال، والأول هو الصحيح، ونَقَلَ ضياء الدين بن العَلَج في البسيط أن بعض النحويين ذهب إلى أن الإعراب أصل في الأفعال، فَرَّع في الأسماء.

والمبني من الأفعال ضربان:

(أحدهما) ما اتَّفَقَ على بنائه، وهو الماضي، وهو مبني على الفتح^(١) نحو «ضَرَبَ وَأَنْطَلَقَ» ما لم يتصل به واو جمع فيضم، أو ضمير رفع متحرك فيسكن.

(والثاني) ما اختلفَ في بنائه والراجح أنه مبني، وهو فعل الأمر نحو

= يتوارد عليه معان تركيبية لا يتضح التمييز بينها إلا بالإعراب، فلما المعاني التي تتوارد على الاسم فمثل الفاعلية والمفعولية والإضافة في نحو قولك: ما أحسن زيد، فإنك لو رفعت زيدا لكان فاعلاً وصار المراد نفي إحسانه، ولو نصبت لكان مفعولاً به وصار المراد التعجب من حسنه، ولو جررته لكان مضافاً إليه، وصار المراد الاستفهام عن أحسن أجزائه، وأما المعاني التي تتوارد على الفعل فمثل النهي عن الفعلين جميعاً أو عن الأول منهما وحده أو عن فعلهما متصاحبين في نحو قولك: لا تعن بالجفاء وتمدح عمراً، فإنك لو جزمت «تمدح» لكنت منهيّاً عنه استقلالاً، وصار المراد أنه لا يجوز لك أن تعن بالجفاء ولا أن تمدح عمراً، ولو رفعت «تمدح» لكان مستأنفاً غير داخل في حكم النهي، وصار المراد أنك منهي عن الجفاء مأذون لك في مدح عمرو، ولو نصبت لكان معمولاً لأن المصدرية وصار المراد أنك منهي عن الجمع بين الجفاء ومدح عمرو، وأنتك لو فعلت أيهما منفرداً جاز.

(١) بني الفعل الماضي لأن البناء هو الأصل، وإنما كان بناؤه على حركة - مع أن الأصل في البناء السكون - لأنه أشبه الفعل المضارع المعرب في وقوعه خبراً وصفة وصلّة وحالاً، والأصل في الإعراب أن يكون بالحركات، وإنما كانت الحركة في الفعل الماضي خصوص الفتحة لأنها أخف الحركات، فقصدوا أن تتعادل خفتها مع ثقل الفعل بسبب كون معناه مركباً، لئلا يجتمع ثقلان في شيء واحد، وتركيب معناه هو دلالته على الحدث والزمان.

«أَضْرَبَ» وهو مبني عند البصريين، ومُعَرَّب عند الكوفيين^(١).

والمعرب من الأفعال هو المضارع، ولا يعرب إلا إذا لم تتصل به نون التوكيد أو نون الإناث، فمثال نون التوكيد المباشرة «هَلْ تَضْرِبَنَّ» والفعل معها مبني على الفتح، ولا فَرْقَ في ذلك بين الخفيفة والثقيلة^(٢) فإن لم تتصل به يَنْ، وذلك كما إذا فَصَلَ بينه وبينها ألفٌ اثنتين نحو «هَلْ تَضْرِبَانَّ»، وأصله: هل تَضْرِبَانِ، فَاجْتَمَعَت ثلاثُ نوناتٍ، فحذفت الأولى - وهي نون الرفع - كراهةً توالي الأمثال، فصار «هل تَضْرِبَانَّ»^(٣).

وكذلك يعرب الفعل المضارع إذا فَصَلَ بينه وبين نون التوكيد وأُوْ جمعٍ أو ياء مخاطبةٍ، نحو «هل تَضْرِبُنَّ يا زيدون» و«هل تَضْرِبُنَّ يا هند»

(١) عندهم أن نحو «أضرب» مجزوم بلام الأمر مقدرة، وأصله لتضرب، فحذفت اللام تخفيفاً، فصار «تضرب» ثم حذف حرف المضارعة قصداً للفرق بين هذا وبين المضارع غير المجزوم عند الوقف عليه، فاحتجج بعد حذف حرف المضارعة إلى همزة الوصل توصلاً للنطق بالساكن - وهو الضاد - فصار «أضرب» وفي هذا من التكلف ما ليس يخفى.

(٢) لا فرق في اتصال نون التوكيد بالفعل المضارع ومباشرتها له بين أن تكون ملفوظاً بها كما مثل الشارح، وأن تكون مقدرة كما في قول الشاعر، وهو الأصبط بن قريع.

لَا تُهَيِّنَ الْفَقِيرَ عَلَّكَ أَنْ تَرْكَعَ يَوْمًا وَالذَّهْرُ قَدْ رَفَعَهُ

فإن أصل قوله لا تهين لا تهين بنونين أولاهما لام الكلمة والثانية نون التوكيد الخفيفة، فحذفت نون التوكيد الخفيفة، وبقي الفعل بعد حذفها مبنياً على الفتح في محل جزم بلام النهي، ولو لم تكن نون التوكيد مقدرة في هذا الفعل لوجب عليه أن يقول لاتهن بحذف الياء التي هي عين الفعل تخلصاً من التقاء الساكنين - وهما الياء وآخر الفعل - ثم يكسر آخر الفعل تخلصاً من التقاء ساكنين آخرين هما آخر الفعل ولام التعريف التي في أول «الفقير» لأن ألف الوصل لا يعتد بها، إذ هي غير منطوق بها، فلما وجدناه لم يحذف الياء علمنا أنه قد حذف نون التوكيد وهو ينوبها.

(٣) أي: بعد أن حرك نون التوكيد بالكسر بعد أن كانت مفتوحة، فرقاً بينها وبين نون التوكيد التي تتصل بالفعل المسند لواحد، في اللفظ، فإن ألف الاثنين تظهر في النطق كحركة مشبعة، فلو لم تكسر النون في المثني للتبس للاثنين في اللفظ بالمسند إلى المفرد.

وأصل «تَضْرِبَنَّ» تَضْرِبُونَنَّ، فحذفت النون الأولى لتوالي الأمثال، كما سبق، فصار تَضْرِبُونَنَّ، فحذفت الواو لالتقاء الساكنين فصار تَضْرِبَنَّ، وكذلك «تَضْرِبَنَّ» أصله تَضْرِبِينََنَّ، ففعل به ما فعل بتَضْرِبُونَنَّ.

وهذا هو المراد بقوله: «وأعربوا مضارعاً إن عرياً من نون توكيد مباشر» فشرط في إعرابه أن يَعْرِى من ذلك، ومفهومُه أنه إذا لم يَعْرِ منه يكون مبنياً.

فعلم أن مذهبه أن الفعل المضارع لا يُبنى إلا إذا باشرت به نون التوكيد، نحو «هَلْ تَضْرِبَنَّ يَا زَيْدُ» فإن لم تباشره أعرب، وهذا هو مذهب الجمهور.

وذهب الأخفش إلى أنه مبنيٌّ مع نون التوكيد، سواء اتصلت به نون التوكيد أو لم تتصل، ونقل عن بعضهم أنه معرب وإن اتصلت به نون التوكيد.

ومثال ما اتصلت به نون الإنث «الهنداتُ يَضْرِبَنَّ» والفعلُ معها مبنيٌّ على السكون، ونقل المصنف - رحمه الله تعالى! - في بعض كتبه أنه لا خلاف في بناء الفعل المضارع مع نون الإنث، وليس كذلك، بل الخلاف موجود، وممن نقله الأستاذ أبو الحسن بن عصفور في شرح الإيضاح^(١).

(١) ممن قال بإعرابه السهلي وابن درستويه وابن طلحة، ورأيهم أنه معرب بإعراب مقدر منع من ظهوره شبهه بالماضي في صيرورة النون جزءاً منه، فتقول في نحو (والوالدات يرضعن): يرضعن فعل مضارع مرفوع بضمه مقدرة على آخره منع ظهورها شبه يرضعن بآرضعن في أن النون قد صارت فيه جزءاً منه.

وَكُلُّ حَرْفٍ مُسْتَحِقٌّ لِّبِنَا وَالْأَصْلُ فِي الْمَبْنِيِّ أَنْ يُسَكَّنَا^(١)
وَمِنْهُ ذَوْفَتْحٍ ، وَذَوْكُسْرٍ ، وَضَمٌّ كَأَيْنَ أَمْسٍ حَيْثُ ، وَالسَّاكِنُ كَمْ^(٢)

الحروف كلها مبنية، إذ لا يعتورها ما تفتقر في دلالتها عليه إلى إعراب، نحو «أَخَذْتُ مِنَ الدَّرَاهِمِ» فالتعويض مستفاد من لفظ «من» بدون الإعراب.

والأصل في البناء أن يكون على السكون، لأنه أخف من الحركة، ولا يُحَرِّكُ المَبْنِيُّ إلا لسبب كالتخلص من التقاء الساكنين، وقد تكون الحركة فتحة، كَأَيْنَ وَقَامَ وَإِنَّ، وقد تكون كسرة، كَأَمْسٍ وَجَبَرْتُ، وقد تكون ضمة، كَحَيْثُ، وهو اسم، و«مُنْذُ» وهو حرف [إذا جررت به]، وأما السكون فنحو «كَمْ، واضْرِبْ، وَأَجَلْ».

وعُلم مما مثلنا به أن البناء على الكسر والضم لا يكون في الفعل،

(١) «كل» مبتدأ، وكل مضاف و«حرف» مضاف إليه «مستحق» خبر المبتدأ «للبناء» جار ومجرور متعلق بمستحق «والأصل» مبتدأ «في المبنى» جار ومجرور متعلق بالأصل «أن» مصدرية «يسكن» فعل مضارع مبني للمجهول منصوب بأن، والالف للإطلاق، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى المبنى، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر خبر المبتدأ، والتقدير: والأصل في المبنى تسكينه، والمراد كونه ساكناً.

(٢) «ومنه» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «ذو» مبتدأ مؤخر، مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لأنه من الأسماء الستة، وذو مضاف و«فتح» مضاف إليه «وذو» معطوف على ذو السابق «كسر» مضاف إليه «وضم» معطوف على كسر بتقدير مضاف: أي وذو ضم «كأين» متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف «أمس، حيث» معطوفان على أين بحرف عطف محذوف «والساكن الواو عاطفة أو للاستئناف، الساكن: مبتدأ «كم» خبره، ويجوز العكس.

بل في الاسم والحرف، وأن البناء على الفتح أو السكون: يكون في الاسم، والفعل، والحرف^(١).

وَالرَّفْعَ وَالنَّصْبَ اجْعَلْنَ إِعْرَاباً لِّاسْمٍ وَفِعْلٍ، نَحْوُ: لَنْ أَهَاباً^(٢)
وَالِاسْمُ قَدْ خُصَّصَ بِالْجَرِّ، كَمَا قَدْ خُصَّصَ الْفِعْلُ بِأَنْ يَنْجَزَ مَا^(٣)

(١) ذكر الناظم والشارح أن من الميئيات ما يكون بناؤه على السكون، ومنه ما يكون بناؤه على حركة من الحركات الثلاث. واعلم أنه ينوب عن السكون في البناء الحذف، والحذف يقع في موضعين: الأول الأمر المعتل الآخر، نحو: اغن وارم واسع، والثاني: الأمر المسند إلى ألف اثنين أو واو جماعة أو ياء مخاطبة، نحو اكتبوا واكتبوا واكتبي، وأنه ينوب عن الفتح في البناء شيئان: أولهما الكسر، وذلك في جمع المؤنث السالم إذا وقع اسماً لـ لا النافية للجنس، نحو لا مسلمات، وثانيهما الياء وذلك في جمع المذكر السالم والمثنى إذا وقع أحدهما اسماً لـ لا النافية للجنس أيضاً، نحو: لا مسلمين، وأنه ينوب عن الضم في البناء شيئان: أحدهما الألف وذلك في المثنى إذا وقع منادى نحو: يا زيدان، وثانيهما الواو، وذلك في جمع المذكر السالم إذا وقع منادى أيضاً، نحو: يا زيدون.

(٢) «والرفع» مفعول به أول لاجعلن مقدم عليه «والنصب» معطوف عليه «اجعلن» فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «إعراباً» مفعول ثان لاجعلن «الاسم» جار ومجرور متعلق بإعراباً «وفعل» معطوف على اسم «نحو» خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: وذلك نحو «لن» حرف نفي ونصب واستقبال «أهاباً» فعل مضارع منصوب بـ لن، والألف للإطلاق، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا، ونحو مضاف وجملة الفعل والفاعل في قوة مفرد مضاف إليه.

(٣) «والاسم» مبتدأ «قد» حرف تحقيق «خصص» فعل ماض، مبني للمجهول ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الاسم، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ «بالجر» جار ومجرور متعلق بخصص «كما» الكاف حرف جر، وما: مصدرية «قد» حرف تحقيق «خصص» فعل ماض مبني للمجهول «الفعل» نائب فاعله، وما مع مدخولها في تأويل مصدر مجرور بالكاف أي تكون الفعل مخصصاً «بأن» الباء حرف جر، وأن حرف مصدري ونصب «ينجزما» فعل مضارع منصوب بأن، والألف للإطلاق، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الفعل، وأن ومدخولها في تأويل مصدر مجرور بالباء: أي بالانجزام، والجار والمجرور متعلق بخصص.

فَارْفَعْ بِضَمٍّ، وَأَنْصِبَنَّ فَتْحاً، وَجُرْ كَسراً: كَذِكُرُ اللَّهِ عَبْدَهُ يَسُراً^(١)
وَأَجْزَمْ بِتَسْكِينٍ، وَغَيْرُ مَا ذَكَرَ يُنُوبُ، نَحْوُ: جَاءَ أَخُو بَنِي نَمِرٍ^(٢)

أنواع الإعراب أربعة: الرفع، والنصب، والجر، والجزم، فأما الرفع والنصب فيشترك فيهما الأسماء والأفعال نحو «زَيْدٌ يَقُومُ»، وإنَّ زَيْداً لَنْ يَقُومَ» وأما الجر فيختص بالأسماء، نحو «بِزَيْدٍ» وأما الجزم فيختص بالأفعال، نحو «لَمْ يَضْرِبْ».

والرفع يكون بالضممة، والنصب يكون بالفتحة، والجر يكون بالكسرة، والجزم يكون بالسكون، وما عدا ذلك يكون نائباً عنه، كما

(١) «فارفع» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «بضم» جار ومجرور متعلق بارتفاع «وأنصب» الواو عاطفة، انصب: فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة، وهو معطوف على ارفع «فتحاً» منصوب على نزع الخافض أي بفتح «وَجُرْ» الواو عاطفة، جر: فعل أمر معطوف على ارفع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «كسراً» مثل قوله فتحاً منصوب على نزع الخافض «كذكُرُ الله عبده يسراً» الكاف حرف جر ومجروره محذوف، والجار والمجرور خبر لمبتدأ محذوف والتقدير: وذلك كائن كقولك، وذكر: مبتدأ، وذكر مضاف ولفظ الجلالة مضاف إليه من إضافة المصدر لفاعله، وعبد: مفعول به لذكر منصوب بالفتحة الظاهرة، وعبد مضاف والضمير مضاف إليه، ويسر: فعل مضارع، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ذكر، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ.

(٢) «واجزم» الواو عاطفة، إجزم: فعل أمر معطوف على ارفع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «بتسكين» جار ومجرور متعلق بإجزم «وغير» الواو للاستئناف، غير: مبتدأ، وغير مضاف و«ما» اسم موصول مضاف إليه مبني على السكون في محل جر «ذكر» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة «ينوب» فعل مضارع، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى غير، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ «نحو» خبر لمبتدأ محذوف، أي: وذلك نحو «جاء» فعل ماض قصر للضرورة «أخو» فاعل مرفوع بالواو لأنه من الأسماء الستة، وأخو مضاف و«بني» مضاف إليه مجرور بالياء لأنه جمع مذكر سالم، وبني مضاف و«نمر» مضاف إليه، مجرور بالكسرة الظاهرة، وسكن لأجل الوقف، والجملة من الفعل وفاعله في قوة مفرد مجرور بإضافة نحو إليه.

نابت الواو عن الضمة في «أخو» والياء عن الكسرة في «بني» من قوله :
«جا أخو بني نمر» وسيذكر بعد هذا مواضع النيابة .

* * *

وَأَرْفَعِ بِوَاوٍ، وَأَنْصِبَنَّ بِالْأَلْفِ،
وَأَجْرُزُ بِيَاءٍ - مَا مِنْ الْأَسْمَاءِ أَصِفٌ^(١)

شَرَعَ في بيان ما يُعَرَّبُ بالنيابة عَمَّا سبق ذكره، والمراد بالأسماء التي سيصفها الأسماء الستة، وهي أَبٌ، وَأَخٌ، وَحَمٌّ، وَهَنْ، وَفُوهُ، وَذُو مالٍ، فهذه ترفع بالواو نحو «جاء أبو زيد» وتنصب بالالف نحو «رأيت أبا» وتجرب بالياء نحو «مررت بأبيه» والمشهور أنها معربة بالحروف، فالواو نائبة عن الضمة، والالف نائبة عن الفتحة، والياء نائبة عن الكسرة، وهذا هو الذي أشار إليه المصنف بقوله : «وارفع بواو - إلى آخر البيت»، والصحيح أنها معربة بحركات مُقَدَّرَة على الواو والالف والياء، فالرفع بضممة مقدرة على الواو، والنصب بفتحة مقدرة على الالف، والجرب بكسرة

(١) «وارفع» الواو للاستئناف، إرفع فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «بواو» متعلق برفع «وانصب» الواو عاطفة، انصب : فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، وهو معطوف على ارفع «بالالف» جار ومجرور متعلق بانصب «واجزر» الواو عاطفة، اجرز : فعل أمر مبني على السكون، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، وهو معطوف على ارفع «بياء» جار ومجرور متعلق باجرز «ما» اسم موصول تنازعه الأفعال الثلاثة «من الأسماء» جار ومجرور متعلق بأصف الآتي، أو بمحذوف حال من ما الموصولة «أصف» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا، والجملة صلة الموصول لا محل لها من الإعراب، والعائد ضمير محذوف منصوب المحل بأصف، أي : الذي أصفه.

مقدرة على الياء، فعلى هذا المذهب الصحيح لم يَنْبُ شيء عن شيء مما سبق ذكره^(١).

مِنْ ذَاكَ «ذُو»: إِنْ صُحِبَةً أَبَانَا وَالْقَمُ، حَيْثُ الْمِيمُ مِنْهُ بَانَا^(٢)

(١) في هذه المسألة أقوال كثيرة، وأشهر هذه الأقوال ثلاثة، الأول: أنها معربة من مكان واحد، والواو والألف والياء هي حروف الإعراب، وهذا رأي جمهور البصريين وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش في أحد أقواله، وهو الذي ذكره الناظم هنا ومال إليه. والثاني: أنها معربة من مكان واحد أيضاً، وإعرابها بحركات مقدرة على الواو والألف والياء، فإذا قلت «جاء أبوك» فأبوك: فاعل مرفوع بضمة مقدرة على الواو منع من ظهورها الثقل، وهذا مذهب سيبويه، وهو الذي ذكره الشارح وزعم أنه الصحيح، ورجحه الناظم في كتابه التسهيل، ونسبه جماعة من المتأخرين إلى جمهور البصريين، والصحيح أن مذهب هؤلاء هو الذي قدمنا ذكره، قال أتباع سيبويه: إن الأصل في الإعراب أن يكون بحركات ظاهرة أو مقدرة فمتى أمكن هذا الأصل لم يجوز العدول عنه إلى الفروع، وقد أمكن أن نجعل الإعراب بحركات مقدرة، فيجب المصير إليه، والقول الثالث: قول جمهور الكوفيين، وحاصله أنها معربة من مكانين، قالوا: إن الحركات تكون إعراباً لهذه الأسماء في حال أفرادها: أي قطعها عن الإضافة، فنقول: هذا أب لك وقد رأيت أماً لك، ومررت بحم، فإذا قلت في حال الإضافة، «هذا أبوك» فالضمة باقية على ما كانت عليه في حال الأفراد، فوجب أن تكون علامة إعراب، لأن الحركة التي تكون علامة إعراب للمفرد في حالة إفراده هي بعينها التي تكون علامة لإعرابه في حال إضافته، ألا ترى أنك تقول «هذا غلام» فإذا قلت «هذا غلامك» لم يتغير الحال؟ فكذا هنا. وكذا الواو والألف والياء بعد هذه الحركات في حال إضافة الأسماء الستة تجري مجرى الحركات في كونها إعراباً، بدليل أنها تتغير في حال الرفع والنصب والجر، فدل ذلك على أن الضمة والواو جميعاً علامة للرفع، والفتحة والألف جميعاً علامة للنصب، والكسرة والياء جميعاً علامة للجر، وإنما ألجأ العرب إلى ذلك قلة حروف هذه الأسماء، فرفدوها - في حال الإضافة التي هي من خصائص الاسم - بحروف زائدة، تكثر أحرافها.

(٢) «من ذاك» من ذا: جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم، والكاف حرف خطاب «ذو» مبتدأ مؤخر «إن» حرف شرط «صحبة» مفعول به مقدم لأبان «أباناً» أبان: فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ذو، وألفه للإطلاق وهو فعل شرط مبني على الفتح في محل جزم، والجواب محذوف، والتقدير: إن أبان ذو صحبة فارفعه بالواو «والقم» معطوف على ذو «حيث» ظرف مكان «الميم» مبتدأ «منه» جار ومجرور متعلق ببيان «بانا» فعل ماض بمعنى انفصل،=

أي: من الأسماء التي ترفع بالواو، وتُنصب بالالف، وتجزُ بالياء -
 ذُو، وفَم، ولكن يشترط في «ذُو» أن تكون بمعنى صاحب، نحو «جاءني
 ذُو مالٍ» أي: صاحبُ مالٍ، وهو المراد بقوله: «إِنْ صُحْبَةً أَبَانَا» أي: إِنْ
 أَفْهَمَ صُحْبَةً، واحترز بذلك عن «ذُو» الطائفة، فإنها لا تُفْهَمُ صحبة، بل
 هي بمعنى الذي، فلا تكون مثل «ذِي» بمعنى صاحب، بل تكون مبنية،
 وآخرها الواو رفعاً، ونصباً، وجراً، ونحو «جاءني ذُو قَامَ، وَرَأَيْتُ ذُو قَامَ،
 وَمَرَرْتُ بِذُو قَامَ»، ومنه قوله:

٤ - فَأَمَّا كِرَامٌ مُوسِرُونَ لَقِيْتَهُمْ
 فَحَسْبِي مِنْ ذُو عِنْدَهُمْ مَا كَفَانِيَا

= مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الميم، والفة للإطلاق وجملته في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو قوله الميم، وجملة المبتدأ وخبره في محل جر بإضافة «حيث» إليها.

٤ - هذا بيت من الطويل، وهو من كلام منظور بن سحيم الفقعسي، وقد استشهد به ابن هشام في أوضح المسالك (ش ٧) في مبحث الأسماء الخمسة، وفي باب الموصول، كما فعل الشارح هنا، واستشهد به الأشموني (ش ١٥٥) مرتين أيضاً. وقبل البيت المستشهد به قوله:

وَلَسْتُ بِهَاجٍ فِي الْقَرْيِ أَهْلَ مَنْزِلٍ	عَلَى زَادِهِمْ أَبِكِي وَأَبِكِي أَبَوَاكِ يَا
فَأَمَّا كِرَامٌ مُوسِرُونَ لَقِيْتَهُمْ	فَحَسْبِي مِنْ ذُو عِنْدَهُمْ... البيت
وَأَمَّا كِرَامٌ مُعْسِرُونَ عَذَرْتُهُمْ	وَأَمَّا لِقَامٌ فَأَذْخَرْتُ حَيَالِيَا
وَعِرْضِي أَبْقَى مَا أَذْخَرْتُ ذَخِيرَةً	وَبَطْنِي أَطْوَيْهِ كَطِيٍّ رِذَائِيَا

اللغة: «هَاج» اسم فاعل من الهجاء، وهو الذم والقبح، تقول: هجاء يهجو هجواً وهجاء «القرى» - بكسر القاف مقصوراً - إكرام الضيف، و«في» هنا دالة على السببية والتعليل، مثلها في قوله ﷺ: «دخلت امرأة النار في هرة» أي بسبب هرة ومن أجل ما صنعتها معها، يريد أنه لن يهجو أحداً ولن يذمه ويقبح فيه بسبب القرى على أية حال، وذلك لأن الناس على ثلاثة أنواع: النوع الأول كرام موسرون، والنوع الثاني كرام معسرون غير واجدين ما يقدمونه لضيقاتهم، والنوع الثالث لثام بهم شح وبخل وضنائة، وقد ذكر هؤلاء الأنواع الثلاثة، وأذكر مع كل واحد حاله بالنسبة له «كرام» جمع كريم، وأراد الطيب العنصر الشريف الآباء، وقابلهم باللثام «موسرون» ذوو ميسرة =

= وغنى، وعندهم ما يقدمونه للضيفان «معسرون» ذوو عسرة وضيق لا يجدون ما يقدمونه مع كرم نفوسهم وطيب عنصرهم.

الإعراب: «إما» حرف شرط وتفصيل، مبني على السكون لا محل له من الإعراب «كرام» فاعل بفعل محذوف يفسره السياق، وتقدير الكلام: إما لقيني كرام، ونحو ذلك، مرفوع بذلك الفعل المحذوف، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة «موسرون» نعت لكرام، ونعت المرفوع مرفوع، وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة لأنه جمع مذكر سالم، والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد «لقيتهم» لقي: فعل ماض مبني على فتح مقدر لا محل له من الإعراب، والتاء ضمير المتكلم فاعل لقي، مبني على الضم في محل رفع، وضمير الغائبين العائد إلى كرام مفعول به مبني على السكون في محل نصب، وجملة الفعل الماضي وفاعله ومفعوله لا محل لها من الإعراب تفسيرية «فحسبي» الفاء واقعة في جواب الشرط، حرف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، حسب: اسم بمعنى كاف خبر مقدم، وهو مضاف وباء المتكلم مضاف إليه، مبني على الفتح في محل جر «من» حرف جر مبني على السكون لا محل له «ذو» اسم موصول بمعنى الذي مبني على السكون في محل جر بمن، وإن رويت «ذي» فهو مجرور بمن، وعلامة جره الياء نيابة عن الكسرة، والمجرور متعلق بحسب «عندهم» عند: ظرف متعلق بمحذوف يقع صلة للموصول الذي هو ذو بمعنى الذي، وعند مضاف وضمير الغائبين مضاف إليه، مبني على السكون في محل جر «ما» اسم موصول بمعنى الذي مبتدأ مؤخر مبني على السكون في محل رفع «كفاني» كفى: فعل ماض مبني على فتح مقدر على الألف منع من ظهوره التعذر، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الاسم الموصول الذي هو ما، والنون للوقاية، وباء المتكلم مفعول به مبني على الفتح في محل نصب، والألف للإطلاق، وجملة كفى وفاعله ومفعوله لا محل صلة ما.

الشاهد فيه: قوله «فحسبي من ذو عندهم» فإن «ذو» في هذه العبارة اسم موصول بمعنى الذي، وقد رويت هذه الكلمة بروايتين، فمن العلماء من روى «فحسبي من ذي عندهم» بالياء، واستدل بهذه الرواية على أن «ذا» الموصولة تعامل معاملة «ذي» التي بمعنى صاحب والتي هي من الأسماء الخمسة، فترفع بالواو، وتنصب بالألف، وتجر بالياء كما في هذه العبارة على هذه الرواية، ومعنى ذلك أنها معربة وتغير آخرها بتغير التراكيب. ومن العلماء من روى «فحسبي من ذو عندهم» بالواو، واستدل بها على أن «ذو» التي هي اسم موصول مبنية، وأنها تجيء بالواو في حال الرفع وفي حالة النصب وفي حالة الجر جميعاً وهذا الوجه هو الراجح عند النحاة، وسيذكر الشارح هذا البيت مرة أخرى في باب الموصول، وينبه على الروايتين جميعاً، وعلى أن رواية الواو تدل على البناء ورواية الياء تدل على الإعراب، لكن على رواية الياء يكون الإعراب فيها بالحروف نيابة عن الحركات =

وكذلك يُشْتَرَطُ في إعراب الفم بهذه الأحرفِ رَوَالُ الميم منه، نحو «هَذَا فُوهُ، وَرَأَيْتُ فَاهُ، وَنَظَرْتُ إِلَى فِيهِ»، وإليه أشار بقوله: «وَالْفَمُ حَيْثُ الْمِيمُ مِنْهُ بَأَنَّا» أي: انفصلت منه الميم، أي زالت منه، فإن لم تَزُلْ منه أعرب بالحركات، نحو «هَذَا فَمٌ، وَرَأَيْتُ فَمًا، وَنَظَرْتُ إِلَى فَمٍ».

* * *

أَبْ، أَخْ، حَمْ - كَذَاكَ، وَهَنْ وَالنَّقْصُ فِي هَذَا الْأَخِيرِ أَحْسَنُ^(١)
وَفِي أَبٍ وَتَالِيَيْهِ يَنْدُرُ وَقَصْرُهَا مِنْ نَقْصِهَا أَشْهَرُ^(٢)

= على الراجح، وعلى رواية الواو تكون الكلمة فيها مبنية على السكون، فاعرف ذلك ولا تنبه.
قال ابن منظور في لسان العرب: «وأما قول الشاعر:

* فَإِنَّ بَيْتَ تَمِيمٍ ذُو سَمِعَتْ بِهِ *

فإن «ذو» هنا بمعنى الذي، ولا يكون في الرفع والنصب والجر إلا على لفظ واحد، وليست بالصفة التي تعرب نحو قولك: مررت برجل ذي مال، وهو ذو مال، ورأيت رجلاً ذا مال، وتقول: رأيت ذو جاءك، وذو جاءك، وذو جاءوك، وذو جاءتك، وذو جئتك، بلفظ واحد للمذكر والمؤنث، ومن أمثال العرب: أتى عليه ذو أتى على الناس، أي الذي أتى عليهم، قال أبو منصور: وهي لغة طيء، وذو بمعنى الذي» اهـ.

وفي البيت الذي أنشده في صدر كلامه شاهد كالذي معنا على أن «ذو» التي بمعنى الذي تكون بالواو ولو كان موضعها جراً أو نصباً، فإن قول الشاعر «ذو سمعت به» نعت لبیت تميم المنصوب على أنه اسم إن، ولو كانت «ذو» معربة لقال: فإن بيت تميم ذا سمعت به، فلما جاء بها بالواو في حال النصب علمنا أنه يراها مبنية، وبنائها كما علمت على السكون.

(١) «أَب» مبتدأ «أَخْ حَمْ» معطوفان على أَب مع حذف حرف العطف «كَذَاكَ» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر تنازعه كل من أَب وما عطف عليه «وَهَنْ» الواو عاطفة، هن: مبتدأ، وخبره محذوف، أي: وهن كذاكَ «وَالنَّقْصُ» مبتدأ «فِي هَذَا» جار ومجرور متعلق بالنقص، أو بأحسن الأخير بدل أو عطف بيان من اسم الإشارة أو هو نعت له «أَحْسَنُ» خبر المبتدأ.

(٢) «وَفِي أَبٍ» جار ومجرور متعلق بـيَنْدُرُ الّآتي «وَتَالِيَيْهِ» معطوف على أَب يَنْدُرُ فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى النقص «وَقَصْرُهَا» الواو عاطفة، قصر: مبتدأ، وقصر مضاف والضمير إليه «مِنْ نَقْصِهَا» من نقص: جار ومجرور متعلق بأشهر، ونقص مضاف والضمير مضاف إليه «أَشْهَرُ» خبر المبتدأ.

يعني أن «أباً، وأخاً، وحمّاً» تجري مجرى «ذو، وفم» اللذين سبق ذكرهما، فترفع بالواو، وتنصب بالالف، وتجر بالياء، نحو «هذا أبوه وأخوه وحموها، ورأيت أباه وأخاه وحمأها، ومررت بأبيه وأخيه وحميها» وهذه هي اللغة المشهورة في هذه الثلاثة، وسيذكر المصنف في هذه الثلاثة لغتين أخريين.

وأما «هَنُ» فالفصيح فيه أن يُعرب بالحركات الظاهرة على النون، ولا يكون في آخره حرف علة، نحو «هَذَا هَنُ زَيْدٍ، ورأيت هَنَ زَيْدٍ، ومررت بهَنَ زَيْدٍ^(١)» وإليه أشار بقوله: «والنقص في هذا الأخير أَحْسَنُ» أي: النقص في «هَنُ» أَحْسَنُ من الإتمام، والإتمام جائز لكنه قليل جداً، نحو «هَذَا هَنُوهُ، ورأيت هَنَاهُ، ونظرت إلى هَنِيهِ» وأنكر الفراء جواز إتمامه، وهو محجوج بحكاية سيبويه الإتمام عن العرب، ومن حفظ حجة على مَنْ لم يحفظ.

وأشار المصنف بقوله: «وفي أَبٍ وتاليه يندر - إلى آخر البيت» إلى اللغتين الباقيتين في «أب» وتاليه - وهما «أخ، وحم» - فإحدى اللغتين النقص، وهو حذف الواو والالف والياء، والإعراب بالحركات الظاهرة

(١) ومن ذلك قوله عليه الصلاة والسلام: «من نعى بعزاء الجاهلية فأعضوه بهن أبيه، ولا تكونوا وتعزى بعزاء الجاهلية معناه دعا بدعائها فقال: يا لفلان، ويا لفلان، والغرض أنه يدعو إلى العvisية القبلية التي جهد النبي ﷺ جهده في محوها. ومعنى «أعضوه بهن أبيه» قولوا له: عض أير أبيك، ومعنى «ولا تكونوا» قولوا له ذلك بلفظ صريح، مبالغة في التشنيع عليه. ومحل الاستشهاد قوله صلوات الله عليه: «بهَنُ أبيه» حيث جر لفظ الهن بالكسرة الظاهرة، ومن ذلك قولهم في المثل: «من يطل هَنَ أبيه يتطلق به» يريدون من كثرة إخوته اشتد بهم ظهره وقوى بهم عزه (وانظره في مجمع الأمثال رقم ٤٠١٥ في ٣٠٠/٢ بتحقيقنا)

على الباء والخاء والميم، نحو «هَذَا أَبُؤْ وَأَخُؤْ وَحَمَهُؤْ، وَرَأَيْتُ أَبُؤْ وَحَمَهُؤْ،
وَمَرَرْتُ بِأَبِيهِ وَأَخِيهِ وَحَمِيهِؤْ» وعليه قوله:

٥ - بِأَبِيهِ أَقْتَدَى عَدِيٍّ فِي الْكَرَمِ وَمَنْ يُشَابِهُ أَبُؤْ فَمَا ظَلَمَ

وهذه اللغة نادرة في «أب» وتالييه، ولهذا قال: «وفي أب وتالييه
يندر» أي: ينذر النقص، واللغة الأخرى في «أب» وتالييه أن يكون
بالألف: رفعا، ونصبا، وجرا، ونحو «هَذَا أَبَاءُ وَأَخَاءُ وَحَمَاهَا، وَرَأَيْتُ أَبَاءُ
وَأَخَاءُ وَحَمَاهَا، وَمَرَرْتُ بِأَبَاءُ وَأَخَاءُ وَحَمَاهَا، وعليه قول الشاعر:

٥ - ينسب هذا البيت لرؤبة بن العجاج، من كلمة يزعمون أنه مدح فيها عدي بن حاتم الطائي،
وقبله قوله:

أَنْتَ الْحَلِيمُ وَالْأَمِيرُ الْمُنْتَقِمُ تَضُدُّ بِالْحَقِّ وَتَنْفِي مَنْ ظَلَمَ

اللغة: «عدي» أراد به عدي بن حاتم الطائي الجواد المشهور «اقتدى» يريد أنه جعله لنفسه قدوة
سار على نهج سيرته «فلما ظلم» يريد أنه لم يظلم أمه، لأنه جاء على مثال أبيه الذي ينسب إليه،
وذلك لأنه لو جاء مخالفا لما عليه أبوه من السمات أو الشبه أو من الخلق والصفات لنسب الناس
إلى غيره، فكان في ذلك ظلم لأمه واتهام لها (أنظر مجمع الأمثال رقم ٤٠٢٠ في ٢/٣٠٠
بتحقيقنا).

الإعراب: «بأبه» الجار والمجرور متعلق باقتدى، وأب مضاف والضمير مضاف إليه «اقتدى عدي»
فعل ماضٍ وفاعله «في الكرم» جار ومجرور بالكسرة الظاهرة متعلق باقتدى أيضاً، وسكن المجرور
للقوف «ومن» اسم شرط مبتدأ «يشابه» فعل مضارع فعل الشرط مجزوم بالسكون، وفاعله ضمير
مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى من «أبه» مفعول به ليشابه، ومضاف إليه «فما» الفاء واقعة في
جواب الشرط، وما: نافية «ظلم» فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو، والجملة
في محل جزم جواب الشرط، وجملة الشرط وجوابه في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو اسم
الشرط، وهذا أحد ثلاثة أقوال، وهو الذي نرجحه من بينها، وإن رجح كثير من النحاة غيره.
الشاهد فيه: «بأبه - يشابه أبه» حيث جر الأول بالكسرة الظاهرة، ونصب الثاني بالفتحة الظاهرة.
وهذا يدل على أن قوماً من العرب يعربون هذا الاسم بالحركات الظاهرة على أواخره، ولا يجتنبون
لها حروف العلة لتكون علامة إعراب.

٦- إِنْ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا قَدْ بَلَّغَا فِي الْمَجْدِ غَايَتَاهَا
 فعلامة الرفع والنصب والجر حركة مُقَدَّرَةٌ على الألف كما تُقَدَّرُ في
 المقصور، وهذه اللغة أشهر من النقص.

٦- نسب العيني والسيد المرتضى في شرح القاموس هذا البيت لأبي النجم العجلي، ونسبه
 الجوهري لرؤبة بن العجاج، وذكر العيني أن أبا زيد نسب في نوادره لبعض أهل اليمن. وقد بحثت
 النوادر فلم أجد فيها هذا البيت، ولكنني وجدت أبا زيد أنشد فيها عن أبي الغول لبعض أهل
 اليمن:

أَيُّ قُلُوصٍ رَاكِبٍ تَرَاهَا طَارُوا عَلَيْهِنَّ فَشُلَّ عَلَاهَا
 وَاشْدُدْ بِمَثْنَى حَقَبٍ حَقَوَاهَا نَاجِيَةً وَنَاجِيًا أَبَاهَا

وفي هذه الأبيات شاهد للمسألة التي معنا، وقافيتها هي قافية بيت الشاهد، ومن هنا وقع السهو
 للعيني، فأما الشاهد في هذه الأبيات ففي قوله: «وناجياً أباهاً» فإن «أباهاً» فاعل بقوله: «نَاجِيًا»
 وهذا الفاعل مرفوع بضممة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر، وهذه لغة القصر، ولو جاء به
 على لغة التمام لقال: «وناجياً أبوها».

الإعراب: «إن» حرف تأكيد ونصب «أباهاً» أباً: اسم إن منصوب بفتحة مقدرة على الألف،
 ويحتمل أن يكون منصوباً بالألف نيابة على الفتحة كما هو المشهور، وأباً مضاف والضمير مضاف
 إليه «وأباً» معطوف على اسم إن، وأباً مضاف وأباً من «أباهاً» مضاف إليه، وهو مضاف والضمير
 مضاف إليه «قد» حرف تحقيق «بلغاً» فعل ماضٍ، وألف الاثنين فاعله، والجملة في محل رفع
 خبر إن «في المجد» جار ومجرور متعلق بالفعل قبله وهو بلغ «غايتهما» مفعول به لبلغ على لغة من
 يلزم المثني الألف، أي منصوب بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر، وغايتا مضاف
 وضمير الغائبة مضاف إليه، وهذا الضمير عائد على المجد، وإنما جاء به مؤنثاً ومن حقه التذكير
 لأنه اعتبر المجد صفة أو رتبة، والمراد بالغائتين المبدأ والنهاية، أو نهاية مجد النسب ونهاية مجد
 الحسب، وهذا الأخير أحسن.

الشاهد فيه: الذي يتعين الاستشهاد به في هذا البيت لما ذكر الشارح هو قوله: «أباهاً» الثالثة لأن
 الأولى والثانية يحتملان الإجراء على اللغة المشهورة الصحيح كما رأيت في الإعراب، فيكون
 نصبهما بالألف، أما الثالثة فهي في موضع الجر بإضافة ما قبلها إليها، ومع ذلك جاء بها بالألف،
 والأرجح إجراء الأوليين كالثالثة، لأنه يبعد جداً أن يجيء الشاعر بكلمة واحدة في بيت واحد على
 لغتين مختلفتين.

وَحَاصِلُ مَا ذَكَرَهُ أَنَّ فِي «أَب، وَأَخ، وَحَم» ثَلَاثَ لُغَاتٍ: أَشْهَرُهَا أَنْ تَكُونَ بِالْوَاوِ وَالْأَلْفِ وَالْيَاءِ، وَالثَّانِيَةُ أَنْ تَكُونَ بِالْأَلْفِ مُطْلَقاً^(١)، وَالثَّالِثَةُ أَنْ يَحْذَفَ مِنْهَا الْأَحْرَفُ الثَّلَاثَةُ، وَهَذَا نَادِرٌ، وَأَنْ فِي «هَنْ» لُغَتَيْنِ: إِحْدَاهُمَا النِّقْصُ، وَهُوَ الْأَشْهَرُ، وَالثَّانِيَةُ الْإِتْمَامُ، وَهُوَ قَلِيلٌ.

وَشَرَطُ ذَا الْإِعْرَابِ: أَنْ يُضَفَّنَ لَا لِيَاكَجَا أَخَوَيْكَ ذَا اعْتِلَا^(٢)

ذكر النحويون لإعراب هذه الأسماء بالحروف شروطاً أربعة:

(١) هذه لغة قوم بأعيانهم من العرب، واشتهرت نسبتها إلى بني الحارث وختعم وزيد، وكلهم ممن يلزمون المشي الألف في أحواله كلها، وقد تكلم بها في الموضعين النبي ﷺ، وذلك في قوله: «ما صنع أبا جهل؟»، وقوله: «لا وتران في ليلة» وعلى هذه اللغة قال الإمام أبو حنيفة رضي الله عنه: «لا قود في مثقل ولو ضرب به أبا قبيس» وأبو قبيس: جبل معروف.

(٢) «وشرط» الواو للاستئناف، شرط: مبتدأ، وشرط مضاف و«ذا» مضاف إليه «الإعراب» بدل أو عطف بيان أو نعت لذا «أن» حرف مصدري ونصب «يضفن» فعل مضارع مبني للمجهول وهو مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة في محل نصب بان، وأن مدخولها في تأويل مصدر خير المبتدأ، أي: شرط إعرابهن بالحروف كونهن مضافات، و«لا» حرف عطف «للياء» معطوف على محذوف، والتقدير: لكل اسم لا للياء «كجا» الكاف حرف جر، ومجروره محذوف والجار والمجرور متعلق بمحذوف، خير لمبتدأ محذوف، أي: وذلك كائن كقولك، وجا: أصله جاء: فعل ماضي «أخو» فاعل جاء، وأخو مضاف وأبي من «أبيك» مضاف إليه مجرور بالياء، وأبي مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه «ذا» حال منصوب بالألف نيابة عن الفتحة، وهو مضاف و«اعتلا» مضاف إليه. وأصله عتلاء فقصره للاضطراب، وتقدير البيت: وشرط هذا الإعراب (الذي هو كونها بالواو رفعاً وبالألف نصباً وبالياء جرأً) في كل كلمة من هذه الكلمات كونها مضافة إلى أي اسم من الأسماء لا لياء المتكلم، ومثال ذلك قولك: جاء أخو أبيك ذا اعتلاء، فأخو: مثال للمرفوع بالواو وهو مضاف لما بعده، وأبيك: مثال للمجرور بالياء، وهو مضاف لضمير المخاطب، وذا: مثال للمنصوب بالألف، وهو مضاف إلى «اعتلاء»، وكل واحد من المضاف إليه اسم غير ياء المتكلم كما ترى.

(أحدها) أن تكون مضافة، واحترز بذلك من ألا تضاف، فإنها حينئذ تعرب بالحركات الظاهرة، نحو «هذا أب، ورأيتُ أباً، ومررتُ بأبٍ».

(الثاني) أن تضاف إلى غير ياء المتكلم، نحو «هذا أبو زيد وأخوه وحموه»، فإن أضيفت إلى ياء المتكلم أعربت بحركات مُقدَّرة، نحو «هذا أبي، ورأيتُ أبي، ومررتُ بأبي»، ولم تعرب بهذه الحروف، وسيأتي ذكر ما تعرب به حينئذ.

(الثالث) أن تكون مُكَبَّرة، واحترز بذلك من أن تكون مُصَغَّرة، فإنها حينئذ تعرب بالحركات الظاهرة، نحو: «هذا أباي زيد ودؤي مال، ورأيتُ أباي زيد ودؤي مال، ومررتُ بأبي زيد ودؤي مال».

(الرابع): أن تكون مفردة، واحترز بذلك من أن تكون مجموعة أو مُثَنَّة، فإن كانت مجموعة أعربت بالحركات الظاهرة^(١)، نحو «هؤلاء آباء الزيدين، ورأيتُ آباءهم، ومررتُ بأبايهم»، وإن كانت مُثَنَّة أعربت

(١) المراد جمع التكسير كما مثل، فأما جمع المذكر السالم فإنها لا تجمع عليه إلا شذوذاً، وهي - حينئذ - تعرب إعراب جمع المذكر السالم شذوذاً: بالواو رفعاً، وبالياء المكسور ما قبلها نصباً وجراً ولم يجمعوا منها جمع المذكر إلا الأب وذو.

فأما الأب فقد ورد جمعه في قول زياد بن واصل السلمي:

قَلَمًا نَبِيْنٌ أَصْوَانُنَا بَكِيْنٌ وَقَدِّيْنُنَا بِالْأَيْنَا

وأما «ذو» فقد ورد جمعه مضافاً مرتين: إحداهما إلى اسم الجنس، والأخرى إلى الضمير شذوذاً،

وذلك في قول كعب بن زهير بن أبي سلمى المزني:

ضَحَحْنَا الْخَزْرَجِيَّةَ مُرْهَفَاتٍ أَبَارَ ذَوِي أَرْوَسِيهَا ذَوْوَهَا

ففي «ذووها» شذوذ من ناحيتين: إضافته إلى الضمير، وجمعه جمع المذكر السالم

إِعْرَابِ الْمُشْنَى: بِالْأَلْفِ رَفْعاً، وَبِالْيَاءِ جَرّاً وَنَصْباً، نَحْوُ: «هَذَا أَبُو زَيْدٍ، وَرَأَيْتُ أَبَوَيْهِ، وَمَرَرْتُ بِأَبَوَيْهِ».

وَلَمْ يَذْكُرِ الْمُصَنَّفُ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى! - مِنْ هَذِهِ الْأَرْبَعَةِ سِوَى الشَّرْطَيْنِ الْأَوَّلَيْنِ، ثُمَّ أَشَارَ إِلَيْهِمَا بِقَوْلِهِ: «وَشَرْطُ ذَا الْإِعْرَابِ أَنْ يُصَفَّنَ لَا لِيَاءَ» أَيِ: شَرْطُ إِعْرَابِ هَذِهِ الْأَسْمَاءِ بِالْحُرُوفِ أَنْ تَضَافَ إِلَى غَيْرِ يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ، فَعَلِمَ مِنْ هَذَا أَنَّهُ لَا بَدَّ مِنْ إِضَافَتِهَا، وَأَنَّهُ لَا بَدَّ أَنْ تَكُونَ [إِضَافَتِهَا] إِلَى غَيْرِ يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ.

وَيُمْكِنُ أَنْ يَفْهَمَ الشَّرْطَانِ الْآخِرَانِ مِنْ كَلَامِهِ، وَذَلِكَ أَنَّ الضَّمِيرَ فِي قَوْلِهِ «يُصَفَّنَ» رَاجِعٌ إِلَى الْأَسْمَاءِ الَّتِي سَبَقَ ذِكْرُهَا، وَهُوَ لَمْ يَذْكُرْهَا إِلَّا مُفْرَدَةً مُكَبَّرَةً، فَكَأَنَّهُ قَالَ: «وَشَرْطُ ذَا الْإِعْرَابِ أَنْ يَضَافَ أَبٌ وَإِخْوَتُهُ الْمَذْكُورَةُ إِلَى غَيْرِ يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ».

وَاعْلَمْ أَنَّ «ذُو» لَا تَسْتَعْمَلُ إِلَّا مُضَافَةً، وَلَا تَضَافُ إِلَى مُضْمَرٍ، بَلْ إِلَى اسْمِ جِنْسٍ ظَاهِرٍ غَيْرِ صِفَةٍ، نَحْوُ: «جَاءَنِي ذُو مَالٍ»، فَلَا يَجُوزُ «جَاءَنِي ذُو قَائِمٍ»^(١).



(١) إَعْلَمَ أَنَّ الْأَصْلَ فِي وَضْعِ «ذُو» الَّتِي بِمَعْنَى صَاحِبٍ أَنْ يَتَوَصَّلَ بِهَا إِلَى نَعْتِ مَا قَبْلَهَا بِمَا بَعْدَهَا، وَذَلِكَ يَسْتَدْعِي شَيْئَيْنِ، أَحَدُهُمَا: أَنْ يَكُونَ مَا بَعْدَهَا مِمَّا لَا يَمْتَنِعُ أَنْ يُوَصَفَ بِهِ، وَالثَّانِي: أَنْ يَكُونَ مَا بَعْدَهَا مِمَّا لَا يَصْلُحُ أَنْ يَنْفَعُ صِفَةً مِنْ غَيْرِ حَاجَةٍ إِلَى تَوَسُّطِ شَيْءٍ وَمِنْ أَجْلِ ذَلِكَ لَازِمَتِ الْإِضَافَةُ إِلَى الْأَسْمَاءِ الْأَجْنَاسِ الْمَعْنَوِيَّةِ كَالْعِلْمِ وَالْمَالِ وَالْفَضْلِ وَالْجَاهِ فَتَقُولُ: مُحَمَّدٌ ذُو عِلْمٍ، وَخَالِدٌ ذُو مَالٍ، وَبَكْرٌ ذُو فَضْلٍ، وَعَلِيٌّ ذُو جَاهٍ، وَمَا أَشَبَّ ذَلِكَ لِأَنَّ هَذِهِ الْأَشْيَاءَ لَا يُوَصَفُ بِهَا إِلَّا بِوَاسِطَةِ شَيْءٍ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ لَا تَقُولُ «مُحَمَّدٌ فَضْلٌ» إِلَّا بِوَاسِطَةِ تَأْوِيلِ الْمَصْدَرِ بِالمَشْتَقِّ، أَوْ بِوَاسِطَةِ تَقْدِيرِ مُضَافٍ، أَوْ بِوَاسِطَةِ قَصْدِ الْمُبَالَغَةِ، فَأَمَّا الْأَسْمَاءُ الَّتِي يَمْتَنِعُ أَنْ تَكُونَ نَعْتاً - وَذَلِكَ الضَّمِيرُ وَالْعِلْمُ - فَلَا يَضَافُ «ذُو» وَلَا مِثْلَاهُ وَلَا جَمْعُهُ إِلَى شَيْءٍ مِنْهَا، وَشَذَّ قَوْلُ كَعْبِ بْنِ زُهَيْرٍ بِنِ أَبِي سَلْمَى الْمَزْنِيِّ الَّذِي سَبَقَ إِشْهَادُهُ:

بِالْأَلِفِ ارْفَعَ الْمُثْنَى، وَكَلَّا إِذَا بِمُضْمَرٍ مُضَافاً وَصِلَاً^(١)
 كَلَّتَا كَذَلِكَ، اثْنَانِ وَاثْنَتَانِ كَابِتَيْنِ، ابْنَتَيْنِ يَجْرِيَانِ^(٢)
 وَتَخَلَّفَ الْيَا فِي جَمِيعِهَا الْأَلِفُ جَرّاً وَنَصْباً بَعْدَ فَتْحٍ قَدْ أَلِفَ^(٣)

= صَبَحْنَا الْحَزْرَجِيَّةَ مُرَهَفَاتٍ أَيْارَ ذَوِي أَرْوَمَيْتِهَا ذَوُوهَا
 كما شد قول الآخر:

إِنَّمَا يَعْرِفُ ذَا النَفْضِ لِمِنْ النَّاسِ ذَوُوهُ
 وشد كذلك ما أنشده الأصمعي قال: أنشدني أعرابي من بني تميم ثم من بني حنظلة لنفسه:
 أَهْنَأُ الْمَعْرُوفَ مَا لَمْ تُبْتَدَلْ فِيهِ الْوُجُوهُ
 إِنَّمَا يَصْطَنِعُ الْمَعْرُوفُ فِي النَّاسِ ذَوُوهُ
 وإن كان اسم أو ما يقوم مقامه مما يصح أن يكون نعتاً بغير حاجة إلى شيء - وذلك الاسم المشتق
 والجملة - لم يصح إضافة «ذو» إليه، ونذر نحو قولهم: اذهب بذئ تسلم، والمعنى: اذهب بطريق
 ذي سلامة، فتلخص أن «ذو» لا تضاف إلى واحد من أربعة أشياء: العلم، والضمير، والمشتق،
 والجملة، وأنها تضاف إلى اسم الجنس الجامد، سواء أكان مصدراً أم لم يكن.

(١) «بالألف» جار ومجرور متعلق بارفع التالي «ارفع» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره
 أنت «المثنى» مفعول به لارفع، منصوب بفتحة مقدرة على الألف «وكلا» معطوف على المثنى
 «إذا» ظرف لما يستقبل من الزمان «بمضمر» جار ومجرور متعلق بوصول الآتي «مضافاً» حال من
 الضمير المستتر في وصل «وصلا» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه
 جوازاً، والجملة من الفعل ونائب الفاعل في محل جر بإضافة إذا إليها، وجواب إذا محذوف،
 والتقدير: إذا وصل كلا بالضمير حال كون كلا مضافاً إلى ذلك الضمير فارفعه بالألف.

(٢) «كلتا» مبتدأ «كذلك» الجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر، والكاف حرف خطاب «اثنان» مبتدأ
 «واثنان» معطوف عليه «كابتين» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الضمير الذي هو ألف
 الاثنتين في قوله يجريان الآتي «وابنتين» معطوف على ابنتين «يجريان» فعل مضارع مرفوع بثبوت
 النون، وألف الاثنتين فاعل، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ وما عطف عليه.

(٣) «وتخلف» فعل مضارع «اليا» فاعله «في جميعها» الجار والمجرور متعلق بتخلف، وجميع مضاف
 والضمير مضاف إليه «الألف» مفعول به لتخلف «جرّاً» مفعول لأجله «ونصباً» معطوف عليه «بعد»
 ظرف متعلق بتخلف، وبعد مضاف و «فتح» مضاف إليه «قد» حرف تحقيق «ألف» فعل ماض مبني
 للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على فتح، والجملة من الفعل
 ونائب الفاعل في محل جر نعت لفتح.

ذكر المصنف - رحمه الله تعالى ! - أن مما تنوب فيه الحروف عن الحركات الأسماء الستة، وقد تقدم الكلام عليها، ثم ذكر المثنى، وهو مما يعرب بالحروف.

وحده: «لفظ دال على اثنين، بزيادة في آخره، صالح للتجريد، وعطف مثله عليه» فيدخل في قولنا «لفظ دال على اثنين» المثنى نحو «الزيدان» والألفاظ الموضوعة لاثنين نحو «شفع»، وخرج بقولنا ««بزيادة» نحو «شفع»، وخرج بقولنا «صالح للتجريد» نحو «اثنان» فإنه لا يصلح لإسقاط الزيادة منه، فلا تقول «أثن» وخرج بقولنا «وعطف مثله عليه» ما صلح للتجريد وعطف غير عليه، كالقمرين، فإنه صالح للتجريد، فنقول: قمر، ولكن يُعطف عليه مُغايره لا مثله، نحو: قمر وشمس، وهو المقصود بقولهم: «القمرين».

وأشار المصنف بقوله: «بالألف ارفع المثنى وكلا» إلى أن المثنى يُرفع بالألف، وكذلك شبه المثنى، وهو: كل ما لا يصدق عليه حد المثنى، وأشار إليه المصنف بقوله «وكلا»، فما لا يصدق عليه حد المثنى مما دل على اثنين بزيادة أو شبهها، فهو مُلحق بالمثنى، فكلا وكلتا واثنان واثنتان مُلحقة بالمثنى، لأنها لا يصدق عليها حد المثنى، لكن لا يُلحق كلا وكلتا بالمثنى إلا إذا أضيفا إلى مُضمر، نحو «جاءني كلاهما، ورأيت

(١) وخرج بقوله «دال على اثنين» الاسم الذي تكون في آخره زيادة المثنى وهو مع ذلك لا يدل على اثنين. وإنما يدل على واحد أو على ثلاثة فصاعداً، فأما ما يدل على الواحد مع هذه الزيادة فمثاله من الصفات: رجلان، وشيعان، وجوعان، وسكران ونذمان، ومثاله من الأعلام: عثمان، وعفان، وحسان، وما أشبه ذلك، وأما ما يدل على الثلاثة فصاعداً فمثاله: صنوان، وعلمان، وصردان، ورغفان، وجردان، وإعراب هذين النوعين بحركات ظاهرة على النون، والألف ملازمة لها في كل حال، لأنها نون الصيغة، وليست النون القائمة مقام التنوين.

كِلَيْهِمَا، ومررت بِكِلَيْهِمَا، وجاءتني كِلْتَاهُمَا، ورأيت كِلْتَيْهِمَا، ومررت بِكِلْتَيْهِمَا» فإن أضيفا إلى ظاهر كانا بالألف رفعاً ونصباً وجراً، «جاءني كِلَا الرجلين وكِلتا المرأتين، ورأيت كِلَا الرجلين وكِلتا المرأتين، ومررت بكِلَا الرجلين وكِلتا المرأتين»، فلهذا قال المصنف: «وكلا إذا بمضمر مضافاً وُصلاً»^(١).

ثم يبين أن اثنتين واثنتين يجريان مَجْرَى ابنين وابنتين، فاثنتان واثنتان مُلَحَقَانِ بالمشئى [كما تقدم]، وابنان وابنتان مشئى حقيقة.

ثم ذكر المصنف - رحمه الله تعالى! - أن الياء تخلف الألف في المشئى والملحق به في حالتي الجر والنصب، وأن ما قبلها لا يكون إلا

(١) هذا الذي ذكره الشارح تبعاً للناظم - من أن لكلا وكلتا حالتين: حالة يعاملان فيها معاملة المشئى، وحالة يعاملان فيها معاملة المفرد المقصور، فيكونان بالألف في الأحوال الثلاثة كالفتى والعصا - هو مشهور لغة العرب، والسري فيه - على ما ذهب إليه نحاة البصرة - أن كلا وكلتا لفظهما لفظ المفرد ومعناهما معنى المشئى، فكان لهما شبهان شبه بالمفرد من جهة اللفظ، وشبه بالمشئى من جهة المعنى، فأخذ حكم المفرد تارة وحكم المشئى تارة أخرى، حتى يكون لكل شبه حظ، في الإعراب. وفي إعادة الضمير عليهما أيضاً. ومن العرب من يعاملهما معاملة المقصور في كل حال، فيغلب جانب اللفظ، وعليه جاء قول الشاعر:

نَعَمْ الْفَتَى عَمِدَتْ إِلَيَّ مَطْلِبَتِي فِي حِينٍ جَدُّ بِنَا الْمَسِيرُ كَلَانَا

ومحل الشاهد في قوله «كلانا» فإنه توكيد للضمير المجزور محلاً بالياء في قوله «بنا» وهو مع ذلك مضاف إلى الضمير، وقد جاء به بالألف في حالة الجر.

وقد جمع في عود الضمير عليهما بين مراعاة اللفظ والمعنى الأسود بن يعفر في قوله:

إِنَّ الْمَيِّتَةَ وَالْحَنُوفَ كِلَاهُمَا يُوفِي الْمَخَارِمَ يَرْقُبَانِ سَوَادِي

فتراه قال «يوفي المخارم» بالافراد، ثم قال «يرقبان» بالثنائية، فأما الإعراب فإن جعلت «كلاهما» توكيداً كان كإعراب المقصور، ولكن ذلك ليس بمنعين، بل يجوز أن يكون «كلاهما» مبتدأ خبره جملة المضارع بعده، وجملة المبتدأ وخبره في محل رفع خبر إن، وعلى هذا يكون اللفظ كإعراب المشئى جارياً على اللغة الفصحى.

مفتوحاً، نحو: «رَأَيْتَ الزُّيْدَيْنِ كِلَيْهِمَا، ومررت بالزُّيْدَيْنِ كِلَيْهِمَا» واحترز بذلك عن ياء الجمع، فإن ما قبلها لا يكون إلا مكسوراً، نحو: «مررت بالزُّيْدَيْنِ» وسيأتي ذلك.

وحاصل ما ذكره أن المثنى وما ألحق به يُرْفَعُ بالالف، ويُنْصَبُ ويجرُّ بالياء، وهذا هو المشهور، والصحيح أن الإعراب في المثنى والملحق به بحركة مقدرة على الف رفعاً والياء نصباً وجرّاً.

وما ذكره المصنف من أن المثنى والملحق به يكونان بالالف رفعاً والياء نصباً وجرّاً هو المشهور في لغة العرب، ومن العرب^(١) من يجعل المثنى والملحق به بالالف مطلقاً: رفعاً، ونصباً، وجرّاً، فيقول: «جاء الزيدان كلاهما، ورأيت الزيدان كلاهما، ومررت بالزيدان كلاهما».



(١) هذه لغة كنانة وبني الحارث بن كعب وبني العنبر وبني هجيم وبطون من ربيعة بكر بن وائل وزبيد وخثعم وهمدان وعذرة. وخرج عليه قوله تعالى: ﴿إِنْ هَٰذَا لَسَاحِرَانِ﴾ وقوله ﷻ: «لا وتران في ليلة» وجاء عليها قول الشاعر:

تَزُوْدُ مِنَّا بَيْنَ أَذْنَاهُ طَغْنَةً دَعْنُهُ إِلَى هَابِي التُّرَابِ عَقِيمِ

فإن من حق «هذان، ووتران، وأذناه» - لو جرّين على اللغة المشهورة - أن تكون بالياء: فإن الأولى اسم إن، والثانية اسم لا، وهما منصوبان، والثالثة في موضع المجرور بإضافة الظرف قبلها، وفي الآية الكريمة تخريجات أخرى تجزئها على المستعمل في لغة عامة العرب: منها أن «إن» حرف بمعنى «نعم» مثلها في قول عبد الله بن قيس الرقيات:

بَكَرَ الْعَوَاذِلُ فِي الصَّبْرِ ح يَلْمَتْنِي وَأَلُوهُنَّ
وَيَقْلُنَ شَيْبُ قَدْ عَلَا ك وَقَدْ كَبُرْتُ، فَقُلْتُ: إِنَّهُ

يريد فقلت نعم، والهاء على ذلك هي هاء السكت، و«هذان» في الآية الكريمة حيثئذ مبتدأ، واللام بعده زائدة، و«ساحران» خبر المبتدأ. ومنها أن «إن» مؤكدة ناصبة للاسم رافعة للخبر، واسمها ضمير شأن محذوف، و«هذان ساحران» مبتدأ وخبر كما في الوجه السابق، والجملة في محل رفع خبر إن، والتقدير: إنه (أي الحال والشأن) هذان لساحران.

وَأَرْفَعُ بِوَاوٍ وَيَاءٍ أَجْرُورٌ وَأَنْصِبُ سَالِمٌ جَمْعُ «عَامِرٍ» وَمُذْنِبٌ^(١)

ذكر المصنف قسمين يعربان بالحروف: أحدهما الأسماء الستة، والثاني المثني، وقد تقدّم الكلام عليهما، ثم ذكر في هذا البيت القسم الثالث، وهو جمع المذكر السالم وما حُيِّلَ عليه، وإعرابه: بالواو رفعاً، وبالياء نصباً وجراً.

وأشار بقوله: «عَامِرٍ وَمُذْنِبٍ» إلى ما يُجْمَعُ هذا الجمع، وهو قسمان: جامد، وصفة.

فيشترط في الجامد: أن يكون عِلْماً، لمذكر، عاقل، خالياً من تاء التأنيث، ومن التركيب، فإن لم يكن عِلْماً لم يجمع بالواو والنون، فلا يقال في «رجل» رَجُلُونَ، نعم إذا صُغِّرَ جاز ذلك نحو: «رُجَيْلٍ»، ورُجَيْلُونَ» لأنه وَصِفَ^(٢)، وإن كان عِلْماً لغير مذكر لم يجمع بهما، فلا يقال في «زينب» زينبون، وكذا إن كان عِلْماً لمذكر غير عاقل، فلا يقال

(١) «وارفع» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «بواو» جار ومجرور متعلق بارفع «وياء» جار ومجرور متعلق باجرور الآتي، ولقوله انصب معمول مثله حذف لدلالة هذا عليه، أي: اجرر بياء وانصب بياء «اجرر» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «وانصب» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً، وهو معطوف بالواو على اجرر «سالم» مفعول به تنازعه كل من ارفع وكل من انصب وسالم مضاف و«جمع» مضاف إليه، وجمع مضاف إليه. و«عامر» مضاف إليه و«مذنب» معطوف على عامر.

(٢) وجاء من ذلك قول الشاعر:

رَعِمَتْ تُمَاضِيرُ أُنَيْنِي إِذَا أُمْتُ يَسْدُذُ أَبْيُسُوهَا الْأَصَاغِرُ خَلْتِي

محل الشاهد في قوله «أبينوها» فإنه جمع مصغر «ابن» جمعاً مذكراً سالماً ورفع بالواو نيابة عن الضمة، ولولا التصغير لما جاز أن يجمعه هذا الجمع، لأن ابناً اسم جامد وليس يعلم، وإنما سوغ التصغير ذلك لأن الاسم المصغر في قوة الوصف، ألا ترى أن رجلاً في قوة قولك: رجل صغير، أو حقير، وأن أبيناً في قوة قولك: ابن صغير؟

في لَاحِقٍ - اسمَ فرسٍ - لاحقون، وإن كان فيه تاء التانيث فكذلك لا يجمع بهما، فلا يقال في «طَلْحَة» طَلْحُون، وأجاز ذلك الكوفيون^(١)، وكذلك إذا كان مركباً، فلا يقال في «سيويه» سيويهن، وأجازة بعضهم.

• ويشترط في الصفة: أن تكون صفة، لمذكر، عاقل، خالية من تاء التانيث، ليست من باب أَفْعَلَ فَعْلَاءً، ولا من باب فَعْلَان فَعْلَى، ولا مما يستوي فيه المذكر والمؤنث، فخرج بقولنا «صفة لمذكر» ما كان صفة لمؤنث، فلا يقال في حائض حائضون، وخرج بقولنا «عاقل» ما كان صفة لمذكر غير عاقل، فلا يقال في سابق - صَفَّةٌ فَرَسٍ - سابقون، وخرج بقولنا «خالية من تاء التانيث» ما كان صفة لمذكر عاقل، ولكن فيه تاء التانيث، نحو عَلَامَة، فلا يقال فيه: عَلَامُون، وخرج بقولنا «ليست من باب أَفْعَلَ فَعْلَاءً» ما كان كذلك، نحو «أَحْمَر» فإن مؤنثه حمراء، فلا يقال فيه: أَحْمَرُون، وكذلك ما كان من باب فَعْلَان فَعْلَى، نحو «سَكْرَان»، وسَكْرَى» فلا يقال: سكرانون، وكذلك إذا استوى في الوصف المذكر والمؤنث، نحو «صَبُور، وَجَرِيح» فإنه يقال: رجل صَبُور، وامرأة صَبُور،

(١) ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز جمع العلم المذكر المختوم بتاء التانيث كطلحة وحمزة جمعاً مذكراً سالماً بالواو والنون أو الياء والنون بعد حذف تاء التانيث التي في المفرد، ووافقهم على ذلك أبو الحسن بن كيسان، وعلى ذلك يقولون: جاء الطلحون والحمزون، ورأيت الطلحين والحمزين، ولهم على ذلك ثلاثة أدلة، الأولى: أن هذا علم على مذكر وإن كان لفظه مؤنثاً، والعبرة بالمعنى لا باللفظ، والثاني: أن هذه التاء في تقدير الانفصال بدليل سقوطها في جمع المؤنث السالم في قولهم: طلحات، وحمزات، والثالث: أن الإجماع منعقد على جواز جمع العلم المذكر المختوم بألف التانيث جمعاً مذكراً سالماً، فلو سمينا رجلاً بحمراء أو حبلى جاز جمعه على حمراوين وحبلين ولا شك أن الاسم المختوم بألف التانيث أشد تمكناً في التانيث من المختوم بتاء التانيث، وإذا جاز جمع الاسم الأشد تمكناً في التانيث جمعاً مذكراً سالماً فجواز جمع الاسم الأخف تمكناً في التانيث هذا الجمع جائز من باب أولى.

ورجل جَرِيح، وامرأة جَرِيح، فلا يقال في جمع المذكر السالم: صبورون، ولا جريحون.

وأشار المصنف - رحمه الله - إلى الجامد الجامع للشروط التي سبق ذكرها بقوله: «عامر» فإنه عَلِمَ لمذكر عاقل خال من تاء التأنيث ومن التركيب، فيقال فيه: عامرون.

وأشار إلى الصفة المذكورة أولاً بقوله: «ومُذْنِبٍ» فإنه صفة لمذكر عاقل خالية من تاء التأنيث وليست من باب أَفْعَلَ فَعْلَاءَ ولا من باب فَعْلَان فَعْلَى ولا مما يستوي فيه المذكر والمؤنث، فيقال فيه: مُذْنِبُونَ.

وَشَبَّهَ ذَيْنِ، وَبِهِ عَشْرُونَا وَبَابُهُ أَلْحَقَ، وَالْأَهْلُونَا^(١)
أُولُو، وَعَالَمُونَ، عَلَيْنَا وَأَرْضُونَ شَذَّ، وَالسُّنُونَا^(٢)

(١) «وشبه» الواو حرف عطف، شبه: معطوف على عامر ومذنب، وشبه مضاف و«ذين» مضاف إليه مبني على الياء في محل جر «وبه» جار ومجرور متعلق بقوله أَلْحَقَ الْآتِي «عشرونًا» مبتدأ «وبابه» الواو عاطفة، باب: معطوف على قوله عشرون، وباب مضاف والهاء ضمير الغائب العائد إلى قوله عشرونًا مضاف إليه «أَلْحَقَ» فعل ماضي مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى قوله عشرونًا، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ «والأهلون» معطوف على قوله عشرون.

(٢) «أولو» و«عالمون» و«عليون» و«أرضون»: كلهن معطوف على قوله عشرون «شَذَّ» فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على المتعاطفات كلها، والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها، لأنها استثنائية، وقيل: بل الجملة في محل رفع خبر عن المتعاطفات، والمتعاطفات مبتدأ، وعلى هذا يكون قد أخير عن الأخير منها فقط «والسنون» و«بابه» معطوفان على قوله عشرون.

وَيَبْأُهُ، وَمِثْلَ حِينَ قَدْ يَرِدُ ذَا الْبَابِ، وَهُوَ عِنْدَ قَوْمٍ يَطْرُدُ^(١)

أشار المصنف - رحمه الله! - بقوله: «وشبه ذين» إلى شبه عامر، وهو كل علم مستجمع للشروط السابق ذكرها كمحمد وإبراهيم، فتقول: محمدون وإبراهيمون، وإلى شبه مُذْنِب، وهو كل صفة اجتمع فيها الشروط، كالأَفْضَل والضَّرَاب ونحوهما، فتقول: الأَفْضَلُونَ والضَّرَابُونَ، وأشار بقوله: «وبه عشرون» إلى ما ألحق بجمع المذكر السالم في إعرابه: بالواو رفعاً، وبالياء جرّاً ونصباً.

وجمع المذكر السالم هو: ما سَلِمَ فيه بناء الواحد، ووُجِدَ فيه الشروط التي سبق ذكرها، فَمَلاً واحداً له من لفظه، أولُهُ واحدٌ غيرُ مستكملٍ للشروط - فليس بجمع مذكر سالم، بل هو مُلْحَقُ به، فعشرون وبابه - وهو ثلاثون إلى تسعين - مُلْحَقُ بجمع المذكر السالم، لأنه لا واحد له من لفظه، إذ لا يقال: عِشْرٌ، وكذلك «أَهْلُونَ» مُلْحَقُ به، لأن مفردة - وهو أَهْلٌ - ليس فيه الشروط المذكورة^(٢)، لأنه إسم جنس جامد

(١) «ومثل» الواو عاطفة أو للاستئناف، مثل: نصب على الحال من الفاعل المستتر في قوله يرد الآتي، ومثل مضاف، و«حين» مضاف إليه «قد» حرف تقليل «يرد» فعل مضارع «ذا» اسم إشارة فاعل يرد «الباء» بدل أو عطף بيان أو نعت لاسم الإشارة «هو» مبتدأ «عند» ظرف متعلق بيطرد، وعند مضاف و«قوم» مضاف إليه «يطرد» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الضمير المنفصل الواقع مبتدأ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ، وتقدير البيت: وقد يرد هذا الباب (وهو باب سنين) معرباً بحركات ظاهرة على النون مع لزوم الياء، مثل إعراب «حين» بالضممة رفعاً والفتحة نصباً والكسرة جرّاً، والإعراب بحركات ظاهرة على النون مع لزوم الياء يطرده في كل جمع المذكر وما ألحق به عند قوم من النحاة أو من العرب.

(٢) وقد جمع لفظ «أهل» جمع مذكر سالماً شذوذاً، وذلك كقول الشنفرى:

وَلِي دُونَكُمْ أَهْلُونَ: سَيِّدٌ عَمَلَسٌ، وَأَرْقَطٌ دَهْلُولٌ، وَعَرْفَاءٌ حَبَانٌ

كرجل، وكذلك «أولو»، لأنه لا واحد له من لفظه، و«عَالَمُونَ» جمع عَالَم، وعَالَم كرجل اسم جنس جامد، وَعَالِيُونَ: اسم لأعلى الجنة، وليس فيه الشروط المذكورة، لكونه لما لا يعقل، وَأَرْضُونَ: جمع أَرْضٍ، وَأَرْضٌ: اسم جنس جامد مؤنث، والسنون: جمع سَنَة والسن: اسم جنس مؤنث، فهذه كلها مُلْحَقَة بالجمع المذكور، لما سبق من أنها غير مستكملة للشروط.

وأشار بقوله «وبابه» إلى باب سَنَة، وهو: كل اسم ثلاثي، حُذِفَتْ لامه، وَعَوَّضَ عنها هاء التانيث، ولم يكسّر: كمائة ومِئِينَ وَثُبَة وَثُبِينَ. وهذا الاستعمال شائع في هذا ونحوه، فإن كُسِّرَ كَشَفَة وَشِفَاه لم يستعمل كذلك إلا شذوذاً، كطَبَة، فإنهم كَسَرُوهُ على طَبَاة وَجَمَعُوهُ أيضاً بالواو رفعاً وبالياء نصباً وجراً، فقالوا: طُبُون، وَطُبِينَ.

وأشار بقوله: «وَمِثْلَ حين قد يرد ذا الباب» إلى أن سِنِينَ^(١) ونحوه

(١) اعلم أن إعراب سنين وبابه إعراب الجمع بالواو رفعاً وبالياء نصباً هي لغة الحجاز وعلياء قيس. وأما بعض بني تميم وبني عامر فيجعل الإعراب بحركات على النون ويلتزم الياء في جميع الأحوال، وهذا هو الذي أشار إليه المصنف بقوله «ومثل حين» وقد تكلم النبي ﷺ بهذه اللغة، وذلك في قوله يدعو على المشركين من أهل مكة: «اللهم اجعلها عليهم سنيئاً كسني يوسف» وقد روي هذا الحديث برواية أخرى على لغة عامة العرب: «اللهم اجعلها عليهم سنين كسني يوسف» فإما أن يكون عليه الصلاة والسلام قد تكلم باللغتين جميعاً مرة بهذه ومرة بتلك، لأن الدعاء مقام تكرار للمدعو به، وهذا هو الظاهر، وإما أن يكون قد تكلم بإحدى اللغتين، ورواه الرواة بهما جميعاً كل منهم رواه بلغة قبيلته، لأن الرواية بالمعنى جائزة عند المحديثين، وعلى هذه اللغة جاء الشاهد رقم ٧ الذي رواه الشارح، كما جاء قول جرير:

أَرَى مَرَّ السَّنِينِ أَخَذَنِي
كَمَا أَخَذَ السَّرَارُ مِنَ الْهَلَالِ

وقول الشاعر:

أَلَمْ نَسْقِ الْحَجِيجَ - سَلِي مَعْدَا - سِنِيناً مَا تَعْدُلُنَا حَسَابَا =

قد تلزمه الياء وَيُجْعَلُ الإعرابُ على النون، فتقول: هذه سِنِينٌ، ورأيت سِنِيناً، ومررت بِسِنِين، وإن شئت حذفَت التَّوِين، وهو أقل من إثباته، واختلف في أطراد هذا، والصحيحُ أنه لا يطرَد، وأنه مقصور على السماء، ومنه قوله ﷺ: «اللهم اجعلها عليهم سِنِيناً كَسِنِينِ يوسُفَ» في إحدَى الروايتين، ومثله قولُ الشاعر:

٧- دَعَانِي مِنْ نَجْدٍ، فَإِنْ سِنِينَهُ لَعِبْنُ بَنَاشِيَاءٍ وَشَيَيْنَنَا مُرْدًا

= وقول الآخر:

سِنِينِي كُلَّهَا لَأَقِيْتُ حَرْباً أَعْدُ مَعَ الصَّلَاحِيَةِ الذَّكُورِ
ومن العرب من يلزم هذا الباب الواو، ويفتح النون في كل أحواله، فيكون إعرابه بحركات مقبرة على الواو منع من ظهورها الثقل، ومنهم من يلزمه الواو ويجعل الإعراب بحركات على النون كإعراب زيتون ونحو.. ومنهم من يجري الإعراب الذي ذكرناه أولاً في جميع أنواع جمع المذكر وما ألحق به، إجراء له مجرى المفرد، ويتخرج على هذه اللغة قول ذي الإصبع العدواني:
إِنِّي أَبِيَّ أَبِيَّ دُوْ مُحَافَظَةٍ وَأَبْنُ أَبِيَّ أَبِيَّ مِنْ أَبِيَّيْنِ
ويجوز في هذا البيت أن تخرجه على ما خرج عليه بيت سحيم (ش ٩) الآتي قريباً فتلخص لك من هذا أن في سنين وبابه أربع لغات، وأن في الجمع عامة لغتين.

٧- البيت للصمة بن عبدالله، أحد شعراء عصر الدولة الأموية، وكان الصمة قد هوى ابنة عم له اسمها ريا، فخطبها، فرضي عمه أن يزوجه لها على أن يمهرها خمسين من الإبل، فذكر ذلك لأبيه، فساق عنه تسعة وأربعين، فأبى عمه إلا أن يكملها له خمسين وأبى أبوه أن يكملها، ولج العناد بينهما، فلم ير الصمة بداً من فراقهما جميعاً، فرحل إلى الشام، فكان وهو بالشام يحن إلى نجد أحياناً ويذمه أحياناً أخرى، وهذا البيت من قصيدة له في ذلك.

اللغة: «دعاني» أي اتركاني، ويروى في مكانه «ذراتي» وهما بمعنى واحد «نجد» بلاد بعينها، أعلاها تهامة واليمن وأسفلها العراق والشام، و«الشيب» بكسر الشين - جمع أشيب، وهو الذي وخط الشيب شعر رأسه. و«المرد» بضم فسكون - جمع أمرد، وهو من لم ينبت بوجهه شعر.

الإعراب: «دعاني» دعا: فعل أمر مبني على حذف النون، وألف الاثنين فاعل والنون للوقاية، والياء مفعول به، مبني على الفتح في محل نصب «من نجد» جار ومجرور متعلق بدعاني «فإن» الفاء للتعليل، إن: حرف توكيد ونصب «سنيته» سنين: اسم إن منصوب بالفتحة الظاهرة - وهو محل الشاهد - وسنين مضاف والضمير العائد إلى نجد مضاف إليه، وجملة «لعبن» من الفعل =

[الشاهد فيه إجراء السنين مُجَرَى الحين، في الإعراب بالحركات
والإِزَامِ النون مع الإضافة].

وَنُونٌ مَجْمُوعٌ وَمَا بِهِ التَّحَقُّقُ فَافْتَحْ، وَقُلْ مَنْ يَكْسِرُهُ نَطَقُ^(١)

= وفاعله في محل رفع خبر إن «بنا» جار ومجرور متعلق بلعين «شيبا» حال من الضمير المجرور المحل بالباء في بنا، وجملة «شيبنا» من الفعل وفاعله ومفعوله معطوفة بالواو على جملة لعين «مرداً» حال من المفعول به في قوله شيبنا.

الشاهد فيه: قوله «فإن سنيه» حيث نصبه بالفتحة الظاهرة، بدليل بقاء النون مع الإضافة إلى الضمير، فجعل هذه النون الزائدة على بنية الكلمة كالتون التي من أصل الكلمة في نحو مسكين وغسيل، ألا ترى أنك تقول: هذا مسكين، ولقد رأيت رجلاً مسكيناً، ووقعت عيني على رجل مسكين، وتقول: هذا الرجل مسكينكم، فتكون حركات الإعراب على النون سواء أضيفت الكلمة أم لم تضاف، لأن مثلها مثل الميم في غلام والباء في كتاب، ولو أن الشاعر اعتبر هذه النون زائدة مع الياء للدلالة على أن الكلمة جمع مذكر سالم لوجب عليه هنا أن ينصبه بالياء ويحذف النون فيقول «فإن سنيه» ومثل هذا البيت قول بشعر «اللهم اجعلها عليهم سنيناً كسنيين يوسف» والأبيات التي أنشدناها (في ص ٥٩) وتقدم لنا ذكر ذلك.

(١) «ونون» مفعول مقدم لافتح، ونون مضاف و«مجموع» مضاف إليه «وما» الواو عاطفة، ما: اسم موصول معطوف على مجموع، مبني على السكون في محل جر «به» جار ومجرور متعلق بالتحقق الآتي «التحق» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على ما، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول «افتح» الفاء زائدة لتزيين اللفظ، وافتح: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «وقل» فعل ماض «من» اسم موصول في محل رفع فاعل بقل «بكسره» الجار والمجرور متعلق بنطق، وكسر مضاف والضمير العائد على النون مضاف إليه «نطق» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى من، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول، وتقدير البيت: افتح نون الاسم المجموع والذي التحق به، وقُلْ من العرب من نطق بهذه النون مكسورة: أي في حالتي النصب والجر أما في حالة الرفع فلم يسمع كسر هذه النون من أحد منهم.

وَنُونٌ مَّائِنِيٍّ وَالْمُلْحَقِ بِهِ يَعْكُسُ ذَلِكَ اسْتَعْمَلُوهُ، فَانْتَبِهْ^(١)
حَقُّ نُونِ الْجَمْعِ وَمَا الْحَقُّ بِهِ الْفَتْحُ، وَقَدْ تَكَسَّرَ شُدُودًا، وَمِنْهُ قَوْلُهُ:

٨- عَرَفْنَا جَعْفَرًا وَبَنِي أَبِيهِ وَأَنْكَرْنَا زَعَانِفَ آخِرِينَ
وقوله:

(١) «ونون» الواو عاطفة، نون: مبتدأ، ونون مضاف و «ما» اسم موصول مضاف إليه «ثني» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه حوَّازاً تقديره هو يعود إلى ما، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة ما «والمُلْحَق» معطوف على ما «به» جار ومجرور متعلق بالمُلْحَق «يعكس» جار ومجرور متعلق باستعملوه، وعكس مضاف وذا من «ذلك» مضاف إليه، والكاف حرف خطاب «استعملوه» فعل ماض، والواو فاعل، والهاء مفعول به، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو «نون» في أول البيت «فانتبه» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، يريد أن لغة جمهور العرب جارية على أن ينطقوا بنون المثني مكسورة، وقليل منهم من ينطق بها مفتوحة.

٨- هذا البيت لجزير بن عطية بن الخطفي، من أبيات خاطب بها فضالة العرنى، وقوله:

عَرِينٌ مِنْ عُرَيْنَةٍ، لَيْسَ مِنَّا بَرِئْتُ إِلَى عُرَيْنَةٍ مِنْ عَرِينٍ

المفردات: «جعفر» اسم رجل من ولد ثعلبة بن يربوع «وبني أبيه» إخوته، وهم عرين وكنب وعبيد «زعانف» جمع زعنفة - بكسر الزاي والنون بينهما عين مهملة ساكنة - وهم الأتباع، وفي القاموس «الزعنفة - بالكسر والفتح - القصير والقصيرة، وجمعه زعانف، وهي أجنحة السمك، وكل جماعة ليس أصلهم واحداً» هـ. والزعانف أيضاً: أهداب الثوب التي تنوس منه، أي تتحرك، ويقال للشام الناس ورذالهم: الزعانف.

الإعراب: «عرفنا» فعل وفاعل «جعفر» مفعوله «وبني» معطوف على جعفر وبني مضاف وأبي من «أبيه» مضاف إليه، وأبي مضاف وضمير الغائب العائد إلى جعفر مضاف إليه «وأنكرنا» الواو حرف عطف، أنكرنا: فعل وفاعل «زعانف» مفعول به «آخرين» صفة له منصوب بالياء نيابة عن الفتحة لأنه جمع مذكر سالم، وجملة أنكرنا ومعمولاته معطوفة على جملة عرفنا ومعمولاته.

(الشاهد فيه) كسر نون الجمع في قوله «آخرين» بدليل أن القصيدة مكسورة حرف القافية، وقد روي البيت السابق على بيت الشاهد ليتضح لك ذلك، وأول الكلمة قوله:

أَتُوْعِدُنِي وَرَاءَ بَنِي رِيَّاحٍ؟ كَذَّبْتُ، لَتَقْصُرَنَّ يَدَاكَ دُونِي

أَكُلُ الدَّهْرَ حُلًّا وَارْتَحَالُ أَمَا يُبْقِي عَلَيَّ وَلَا يَقِينِي؟!

٩- هذان البيتان لسحيم بن وثيل الرياحي، من قصيدة له يمدح بها نفسه ويعرض فيه بالأبيرد الرياحي ابن عمه، وقبلهما:

عَذَرْتُ الْبُؤْلَ إِنْ هِيَ خَاطَرْتُنِي فَمَا بَالِي وَيَا أَيْنِي لُبُون؟
وبعدهما قوله:

أَخَوْحُمُسِينَ مُجْتَمِعَ أَشْدِي وَنَجَّسْنِي مَذَاوِرَ الشُّؤُونِ
المفردات: «يتبغي» معناه يطلب، ويروي في مكانه «يدري» بتشديد الدال المهملة، وهو مضارع
أدارعه. إذا ختله وخدعه.

المعنى: يقول: كيف يطلب الشعراء خديعتي ويطمعون في ختلي وقد بلغت سن التجربة والاختبار
التي تمكنني من تقدير الأمور ورد كيد الأعداء إلى نحورهم؟ يريد أنه لا تجوز عليه الحيلة: ولا
يمكن لعدوه أن يخدعه.

الإعراب: «أكل» الهمزة للاستفهام، وكل: ظرف زمان متعلق بمحذوف خبر مقدم، وكل مضاف
و«الدهر» مضاف إليه «حل» مبتدأ مؤخر «وارتحال» معطوف عليه «أما» أصل الهمزة للاستفهام، وما
نافية، وأما هنا حرف استفتاح «يبقي» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود
إلى الدهر «على» جار ومجرور متعلق بيبقي «ولا» الواو عاطفة، ولا: زائدة لتأكيد النفي «يبقي»
فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو، والنون للوقاية، والياء مفعول به «وماذا»
ما: اسم استفهام مبتدأ. واذ: اسم موصول بمعنى الذي في محل رفع خبر «تبتغي» فعل مضارع
«الشعراء» فاعله «مني» جار ومجرور متعلق بتبتغي، والجملة من الفعل وفاعله لا محل لها من
الإعراب صلة الموصول، والعائد ضمير منصوب بتبتغي، وهو محذوف: أي تبتغي «وقد» الواو
حالية، قد: حرف تحقيق «جاوزت» فعل وفاعل «حد» مفعول به لجاوز، وحد مضاف و«الأربعين»
مضاف إليه، مجرور بالياء المكسور ما قبلها تحقيقاً المفتوح ما بعدها تقديرأ، وقيل: مجرور
بالكسرة الظاهرة، لأنه عومل معاملة حين في جعل الإعراب على النون، وسنوضح ذلك في بيان
الاستشهاد بالبيت.

الشاهد فيه قوله «الأربعين» حيث وردت الرواية فيه بكسر النون كما رأيت في أبيات القصيدة،
فمن العلماء من خرج على أنه معرب بالحركات الظاهرة على النون على أنه عومل معاملة المفرد
من نحو حين ومسكين وغسلين ويقطين ومنهم من خرج على أنه جمع مذكر سالم معرب بالياء
نيابة عن الكسرة، ولكنه كسر النون، وعليه الشارح هنا.

ونظيره بيت ذي الأصبع العدواني الذي روينا له (ص ٦٦) وقول الفرزدق:

مَا سَدَّ حَيًّا وَلَا مَنِيَتْ مَسَدُهُمَا إِلَّا الْخِلَافُ مِنْ بَعْدِ النَّبِيِّينِ

وَمَاذَا تَبْتَغِي الشُّعْرَاءُ مِنِّي وَقَدْ جَاوَزْتُ حَدَّ الْأَرْبَعِينَ؟

وليس كسرُها لغة، خلافاً لمن زعم ذلك.

وَحَقُّ نونِ المثنى وَالْمُلْحَقُ بِهِ الْكَسْرُ، وَفَتْحُهَا لغة، ومنه قوله:

١٠ - عَلَى أَحْوَذِيَّينَ اسْتَقَلْتُ عَشِيَّةً فَمَا هِيَ إِلَّا لَمْحَةٌ وَتَغِيبُ

وظاهر كلام المصنف - رحمه الله تعالى! - أن فتح النون في التثنية ككسر نون الجمع في القِلة، وليس كذلك، بل كسرُها في الجمع شاذٌّ

١٠ - البيت لحمد بن ثور الهلالي الصحابي، أحد الشعراء المجيدين، وكان لا يقاربه شاعر في وصف القطاة، وهو من أبيات قصيدة له يصف فيها القطاة، وأول الأبيات التي يصف فيها القطاة قوله:

كَمَا انْقَبَضَتْ كِدْرَاءٌ تَسْقِي فِرَاحَهَا بِشَمْطَةِ رِفْهَاءٍ وَالْمِيَاءُ شُعُوبٌ
عَدَتْ لَمْ تُصْعِدْ فِي السَّمَاءِ، وَتَحْتَهَا إِذَا نَظَرْتُ أَهْوِيَّةً وَلِهَوْبُ
فَجَاءَتْ وَمَا جَاءَ الْقَطَا، ثُمَّ قَلَصَتْ بِمَفْحَصِهَا، وَالْوَارِدَاتُ تُنُوبُ

اللغة: «الأحوذيان» مثنى أحوذي، وهو الخفيف السريع، وأراد به هنا جناح القطاة، يصفها بالسرعة والخفة، و«استقلت» ارتفعت وطارَت في الهواء، و«العشية» ما بين الزوال إلى المغرب، و«هي» ضمير غائبة يعود إلى القطاة على تقدير مضافين، وأصل الكلام: فما زمان رؤيتها إلا لمحة وتغيب.

المعنى: يريد أن هذه القطاة قد طارت بجناحين سريعين، فليس يقع نظرك عليها حين تهم بالطيران إلا لحظة يسيرة ثم تغيب عن ناظريك فلا تعود تراها، يقصد أنها شديدة السرعة. الإعراب: «على أحوذيين» جار ومجرور متعلق باستقلت «استقلت» استقل: فعل ماضٍ، والتاء للتأنيث، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود على القطاة التي تقدم وصفها «عشية» ظرف زمان منصوب على الظرفية متعلق باستقلت «فما» الفاء عاطفة، ما: نافية «هي» مبتدأ بتقدير مضافين، والأصل: فما زمان مشاهدتها إلا لمحة وتغيب بعدها «إلا» أداة استثناء ملغاة لا عمل لها «للمحة» خبر المبتدأ «وتغيب» الواو عاطفة، وتغيب فعل مضارع فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود على القطاة، والجملة من الفعل والفاعل معطوفة على جملة المبتدأ والخبر الشاهد فيه: فتح نون المثنى من قوله «أحوذيين» وهي لغة، وليست بضرورة، لأن كسرُها يأتي معه الوزن ولا يفوت به غرض.

وفتحها في التثنية لغة، كما قدّمناه، وهل يختص الفتح بالياء أو يكون فيها وفي الألف؟ قولان: وظاهر كلام المصنف الثاني^(١).

(١) اعلم أنهم اتفقوا على زيادة نون بعد ألف المثني ويائه وبعد واو الجمع ويائه، واختلف النحاة في تعليل هذه الزيادة على سبعة أوجه، الأول - وعليه ابن مالك - أنها زيدت دفعاً لتوهم الإضافة في «رأيت بنين كرماء» إذ لو قلت «رأيت بني كرماء» لم يدر السامع الكرام هم البنون أم الآباء؟ فلما جاءت النون علمنا أنك إن قلت «بني كرماء» فقد أردت وصف الآباء بالكرم وأن بني مضاف وكرماء مضاف إليه. وإن قلت «بنين كرماء» فقد أردت وصف الأبناء أنفسهم بالكرم وأن كرماء نعت لبنين، وبعداً عن توهم الأفراد في «هذان» ونحو «الخوزلان» و«المهتدين»، إذ لولا النون لالتبس الصفة بالمضاف إليه على ما علمت أولاً ولالتبس المفرد بالمثنى أو بالجمع، الثاني أنها زيدت عوضاً عن الحركة في الاسم المفرد، وعليه الزجاج، والثالث: أن زيادتها عوض عن التنوين في الاسم المفرد. وعليه ابن كيسان، وهو الذي يجري على ألسنة المعربين، والرابع: أنها عوض عن الحركة والتنوين معاً، وعليه ابن ولاد والجزولي.

والخامس: أنها عوض عن الحركة والتنوين فيما كان التنوين والحركة في مفردة كمحمد وعلي، وعن الحركة فقط فيما لا تنوين في مفردة كزئب وفاطمة، وعن التنوين فقط فيما لا حركة في مفردة كالقاضي والفتى، وليست عوضاً عن شيء منهما فيما لا حركة ولا تنوين في مفردة كالجبل، وعليه ابن جني، والسادس: أنها زيدت فرقاً بين نصب المفرد ورفع المثني، إذا لو حذفت النون من قولك «عليان» لأشكل عليك أمره، فلم تدر أهو مفرد منصوب أم مرفوع، وعلى هذا الفراء، والسابع: أنها نفس التنوين حركاً للتخلص من التقاء الساكنين.

ثم المشهور الكثير أن هذه النون مكسورة في المثني مفتوحة في الجمع، فأما مجرد حركتها فيهما فلأجل التخلص من التقاء الساكنين، وأما المخالفة بينهما فلتميز كل واحد من الآخر، وأما فتحها في الجمع فلأن الجمع ثقيل لدلالته على العدد الكثير والمثنى خفيف، فقصدت المعادلة بينهما، لئلا يجتمع ثقلان في كلمة، وورد العكس في الموضعين وهو فتحها مع المثني وكسرها مع الجمع، ضرورة لا لغة، وقيل: ذلك خاص بحالة الياء فيهما، وقيل لا، بل مع الألف والواو أيضاً.

وذكر الشيباني وابن جني أن من العرب من يضم النون في المثني، وعلى هذا ينشدون قول الشاعر:

يَا أَبَا أَرْقَنِ الْقِدَانُ فَالنُّومُ لَا تَطْعُمُهُ الْعَيْنَانُ

=

وهذا إنما يجيء مع الألف، لا مع الياء.

ومن انفتح مع الألف قول الشاعر:

١١ - أَعْرِفُ مِنْهَا الْجَيْدَ وَالْعَيْنَانَا وَمَنْخَرَيْنِ أَشْبَهَا ظَبْيَانَا

وسمع تشديد نون المثنى في تشبيه اسم الإشارة والموصول فقط، وقد قرئء بالتشديد في قوله تعالى: ﴿فَذَانِكَ بِرَهَانَانِ﴾ وقوله: ﴿وَاللَّذَانِ يَأْتِيَانَهَا﴾ وقوله: ﴿إِحْدَى ابْتِئِي: هَاتِي﴾ وقوله سبحانه: ﴿رَبَّنَا أَرْنَا لِلَّذِينَ﴾.

١١ - البيت لرجل من ضبة كما قال المفضل، وزعم العيني أنه لا يعرف قائله، وقيل: هو لرؤبة، والصحيح الأول، وهو من رجز أوله:

إِنْ لِسَلَمَى عِنْدَنَا دِيَوَانَا يُخْزِي قُلَانَا وَأَلْنَهُ قُلَانَا
كَانَتْ عَجُوزًا عُمِّرَتْ زَمَانَا وَهِيَ تَرَى سَيْئَهَا إِحْسَانَا

اللغة: «الجيد» العيق «منخرين» مثنى منخر، بزنة مسجد، وأصله مكان النخير وهو الصوت المنبعث من الأنف، ويستعمل في الأنف نفسه لأنه مكانه، من باب تسمية الحال باسم محله، كإطلاق لفظ القرية وإرادة سكانها «ظبيان» اسم رجل، وقيل: مثنى ظبي، قال أبو زيد «ظبيان: اسم رجل، أراد أشبهها بمنخري ظبيان». فحذف، كما قال الله عز وجل: ﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ﴾ يريد أهل القرية «اهـ، وتأويل أبي زيد في القرية على أنه مجاز بالحذف، وهو غير التأويل الذي ذكرناه آنفاً.

الإعراب: «أعرف» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا «منها» جنار ومجرور متعلق بأعرف «الجيد» مفعول به لأعرف «والعينانا» معطوف على الجيد منصوب بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر «ومنخرين» معطوف على الجيد أيضاً، منصوب بالياء نيابة عن الفتحة لأنه مثنى «أشبهها» أشبه: فعل ماضٍ، وألف الاثنين فاعل «ظبيان» مفعول به، منصوب بالفتحة الظاهرة على أنه مفرد كما هو الصحيح، فأما على أنه مثنى فهو منصوب بفتحة مقدرة على الألف كما في قوله «والعينانا» السابق، وذلك على لغة من يلزم المثنى الألف، والجملة من الفعل وفاعله في محل نصب صفة لمنخرين.

الشاهد فيه: قوله «والعينانا» حيث فتح نون المثنى، وقال جماعة منهم الهروي: الشاهد فيه في موضعين: أحدهما ما ذكرنا، وثانيهما قوله «ظبياناً»، ويتأتى ذلك على أنه تشبيه ظبي، وهو فاسد من جهة المعنى، والصواب أنه مفرد، وهو اسم رجل كما قدمنا لك عن أبي زيد، وعليه لا شاهد فيه، وزعم بعضهم أن نون «منخرين» مفتوحة، وأن فيها شاهداً أيضاً، فهو نظير قول حميد بن ثور «على

أحوديين» الذي تقدم (ش رقم ١٠)

وقد قيل: إنه مصنوع^(١)، فلا يُحتج به.

وَمَا بِتَا وَأَلْفٍ قَدْ جُمِعَا يُكْسَرُ فِي الْجَرِّ وَفِي النَّصْبِ مَعًا^(٢)

لما فرغ من الكلام على الذي تنوب فيه الحروف عن الحركات شرع في ذكر ما نابت فيه حركة عن حركة، وهو قسمان، أحدهما: جمع المؤنث السالم، نحو مُسَلِّمَاتٍ، وقيدنا بـ «السالم» احترازاً عن جمع التكسير، وهو: ما لم يسلم فيه بناء الواحد، نحو: هُنُود، وأشار إليه المصنف - رحمه الله تعالى! - بقوله: «وَمَا بِتَا وَأَلْفٍ قَدْ جُمِعَا» أي جمع

(١) حكى ذلك ابن هشام رحمه الله، وشبهة هذا القيل أن الراجز قد جاء بالمشي بالالف في حالة النصب، وذلك في قوله «والعينانا» وفي قوله «ظبياننا» عند الهروي وجماعة، ثم جاء به بالياء في قوله «منخرين» فجمع بين لغتين من لغات العرب في بيت واحد، وذلك قلماً يتفق لعربي، ويرد هذا الكلام شيثان، أولهما: أن أبا زيد رحمه الله قد روى هذه الأبيات، ونسبها لرجل من ضبة، وأبو زيد ثقة ثبت حتى أن سيبويه رحمه الله كان يعبر عنه في كتابه بقوله «حدثني الثقة» أو «أخبرني الثقة» ونحو ذلك، وثانيهما: أن الرواية عند أبي زيد في نوادره: * وَمَنْخَرَانٍ أَشْبَهَا ظَبْيَانَا *

بالألف في «منخرين» أيضاً، فلا يتم ما ذكروه من الشبهة لادعاء أن الشاهد مصنوع، فافهم ذلك وتدبره.

(٢) «وما» الواو للاستئناف، ما: اسم موصول مبتدأ «بتا» جار ومجرور متعلق بجمع الآتي «وَأَلْفٍ» الواو حرف عطف، ألف: معطوف على تا «قد» حرف تحقيق «جمعاً» جمع: فعل ماض مبني للمجهول، والألف للإطلاق، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما، والجملة من الفعل ونائب الفاعل لا محل لها من الإعراب صلة الموصول «يكسر» فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الاسم الموصول الواقع مبتدأ، والجملة من الفعل المضارع ونائب فاعله في محل رفع خبر المبتدأ «في الجر» جار ومجرور متعلق بـ «يكسر» وفي النصب «الواو حرف عطف، في النصب: جار ومجرور معطوف بالواو على الجار والمجرور الأول «معاً» ظرف متعلق بمحذوف حال.

الألف والتاء المزيديتين، فخرج نحو قُضَاة^(١)، فإن ألفه غير زائدة، بل هي منقلبة عن أصل وهو الياء، لأن أصله قُضِيَّةٌ، ونحو أبيات^(٢) فإن تاءه أصلية، والمراد [منه] ما كانت الألف والتاء سبباً في دلالة على الجمع، نحو «هِنْدَاتٍ»، فاحترز بذلك عن نحو «قُضَاةٍ، وأبياتٍ»، فإن كل واحد منهما جمعٌ مُلتبسٌ بالألف والتاء، وليس مما نحن فيه، لأن دلالة كل واحد منهما على الجمع ليس بالألف والتاء، وإنما هو بالصيغة، فاندفع بهذا التقرير الاعتراض على المصنف بمثل «قُضَاةٍ، وأبياتٍ» وعلم أنه لا حاجة إلى أن يقول: بألف وتاء مزيديتين، فالباء في قوله «بتا» متعلقة بقوله: «جميع».

وحكم هذا الجمع أن يُرْفَعَ بالضمة، وينصب ويجر بالكسرة، نحو: «جاءني هِنْدَاتُ، ورأيتُ هِنْدَاتٍ، ومررتُ بهِنْدَاتٍ» فنابت فيه الكسرة عن الفتحة، وزعم بعضهم أنه مبني في حالة النصب، وهو فاسد، إذ لا موجب لبنائه^(٣).

* * *

(١) مثل قضاة في ذلك: بناء، وهداة، وزماة، ونظيرها: غزاة، ودعاة، وكساة، فإن الألف فيها منقلبة عن أصل، لكن الأصل في غزاة ودعاة وكساة واو لا ياء.

(٢) ومثل أبيات في ذلك: أموات، وأصوات، وأثبات، وأحوات جمع حوت، وأسحات جمع سحت بمعنى حرام.

(٣) اختلف النحويون في جمع المؤنث السالم إذا دخل عليه عامل يقتضي نصبه، فقيل: هو مبني على الكسر في محل نصب مثل هؤلاء وحذام ونحوهما، وقيل: هو معرب، ثم قيل: ينصب بالفتحة الظاهرة مطلقاً: أي سواء كان مفردة صحيح الآخر نحو زينبات وطلحات في جمع زينب وطلحة، أم كان معتلاً نحو لغات وثبات في جمع لغة وثبة، وقيل: بل ينصب بالفتحة إذا كان مفردة معتلاً، وبالكسرة إذا كان مفردة صحيحاً، وقيل: ينصب بالكسرة نيابة عن الفتحة مطلقاً، حملاً لنصبه على جره، كما حمل نصب جمع المذكر السالم - الذي هو أصل جمع المؤنث - على جره فجعلنا بالياء، وهذا الأخير هو أشهر الأقوال، وأصحها عندهم، وهو الذي جرى عليه الناظم هنا.

كَذَا أُولَاتُ، وَالَّذِي اسْمًا قَدْ جُعِلَ - كَأُذْرِعَاتٍ - فِيهِ ذَا أَيْضاً قَبْلُ^(١)

أشار بقوله: كذا أولات» إلى أن «أولات» تجري مجرى جمع المؤنث السالم في أنها تنصب بالكسرة، وليست بجمع مؤنث سالم، بل هي مُلْحَقَةٌ به، وذلك لأنها لا مفرد لها من لفظها.

ثم أشار بقوله: «والذي اسماً قد جعل» إلى أن ما سُمِيَ به من هذا الجمع والملحق به، نحو: «أُذْرِعَاتٍ» يُنْصَبُ بالكسرة كما كان قبل التسمية به، ولا يحذف منه التنوين، نحو: «هذه أُذْرِعَاتُ، ورَأَيْتُ أُذْرِعَاتٍ، وَمَرَرْتُ بِأُذْرِعَاتٍ»، هذا هو المذهب الصحيح، وفيه مذهبان آخران، أحدهما: أنه يرفع بالضمة، وينصب ويجر بالكسرة، ويُزَالُ منه التنوين، نحو: «هذه أذرعَاتُ، ورأيت أذرعَاتٍ، ومررت بأذرعَاتٍ» والثاني: أنه يرفع بالضمة، وينصب ويجر بالفتحة، ويحذف منه التنوين، نحو: «هذه أذرعَاتُ، ورأيت أذرعَاتٍ، ومررت بأذرعَاتٍ»، ويُروى قوله:

(١) «كذا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «أولات» مبتدأ مؤخر «والذي» الواو للاستئناف، الذي: اسم موصول مبتدأ أول «اسماً» مفعول ثان لجعل الآتي «قد» حرف تحقيق «جعل» فعل ماضٍ مبني للمجهول، ونائب الفاعل - وهو المفعول الأول - ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الذي، والجملة لا محل لها صلة الموصول «كأذرعَاتٍ» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: وذلك كائن كأذرعَاتٍ «فيه» جار ومجرور متعلق بقبل الآتي «ذا» مبتدأ ثانٍ «أيضاً» مفعول مطلق حذف عامله «قبل» فعل ماضٍ، مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو، والجملة خبر المبتدأ الثاني، وجملة المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول، وهو الذي، أي: وقد قبل هذا الإعراب في الجمع الذي جعل اسماً كأذرعَاتٍ، والتقدير الإعرابي للبيت: وأولات كذلك: أي كالجمع بالالف والتاء، والجمع الذي جعل اسماً - أي سمي به بحيث صار علماً، ومثاله أذرعَاتٍ - هذا الإعراب قد قبل فيه أيضاً، وأذرعَاتٍ في الأصل: جمع أذرعة الذي هو جمع ذراع، كما قالوا: رجالات وبيوتات وجماليات، وقد سمي بأذرعَاتٍ بلد في الشام كما ستسمع في الشاهد رقم ١٢.

١٢ - تَنَوَّرْتُهَا مِنْ أَذْرَعَاتٍ، وَأَهْلُهَا بِيَثْرِبَ، أَذْنَى دَارِهَا نَظَرٌ عَالِي

بكسر التاء منونة كالمذهب الأول، وبكسرهما بلا تنوين كالمذهب الثاني، وبفتحها بلا تنوين كالمذهب الثالث.

١٢ - البيت لامرئ القيس بن حجر الكندي، من قصيدة مطلعها:

الْأَعْمُ صَبَاحاً إِلَيْهَا السُّطَّلُ الْبَالِي وَهَلْ يَعْمَنْ مَنْ كَانَ فِي الْقَصْرِ الْخَالِي

اللغة: «تنورتها» نظرت إليها من بعد، وأصل التنور: النظر إلى النار من بعد، سواء أراد قصدها أم لم يرد، و«أذرعَات» بلد في أطراف الشام، و«يثرِب» اسم قديم لمدينة الرسول ﷺ «أدنى» أقرب «عال» عظيم الارتفاع والإمتداد.

الإعراب: «تنورتها» فعل وفاعل ومفعول به «من» حرف جر «أذرعَات» مجرور بمن، وعلامة جره الكسرة الظاهرة، إذا قرأته بالجر منوناً أو من غير تنوين، فإن قرأته بالفتح قلت: وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف، والمانع له من الصرف العلمية والتأنيث، والجار والمجرور متعلق بتنور «وأهلها» الواو للحال، وأهل: مبتدأ، وأهل مضاف والضمير مضاف إليه «بيثرِب» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ، والجملة من المبتدأ والخبر في محل نصب حال «أدنى» مبتدأ، وأدنى مضاف ودار من «دارها» مضاف إليه، ودار مضاف والضمير الغائبة مضاف إليه «نظر» خبر المبتدأ «عال» نعت لنظر.

الشاهد فيه: قوله «أذرعَات» فإن أصله جمع، كما بينا في تقدير بيت الناظم، ثم نقل فصار اسم بلد فهو في اللفظ جمع، وفي المعنى مفرد، ويروى في هذا البيت بالأوجه الثلاثة التي ذكرها الشارح: فأما من رواه بالجر والتنوين فإنما لاحظ حاله قبل التسمية به، من أنه جمع بالالف والتاء المزيديتين، والذين يلاحظون ذلك يستندون إلى أن التنوين في جمع المؤنث السالم تنوين المقابلة، إذ هو في مقابلة النون التي في جمع المذكر السالم، وعلى هذا لا يحذف التنوين ولو وجد في الكلمة ما يقتضي منع صرفها، لأن التنوين الذي يحذف عند منع الصرف هو تنوين التمكين، وهذا عندهم كما قلنا تنوين المقابلة، وأما من رواه بالكسر من غير تنوين - وهم جماعة منهم المبرد والزجاج - فقد لاحظوا فيه امرين: أولهما أنه جمع بحسب أصله، وثانيهما: أنه علم على مؤنث، فأعطوه من كل جهة شبيهاً، فمن جهة كونه جمعاً نصّبوه بالكسرة نيابة عن الفتحة، ومن جهة كونه علم مؤنث حذفوا تنوينه، وأما الذين روه بالفتح من غير تنوين - وهم جماعة منهم سيبويه وابن جني - فقد لاحظوا حالته الحاضرة فقط، وهي أنه علم مؤنث.

وَجُرْ بِالْفَتْحَةِ مَا لَا يَنْصَرِفُ مَا لَمْ يُضَفَّ أَوْ يَكُ بَعْدَ «أَل» رَدَفٌ^(١)

أشار بهذا البيت إلى القسم الثاني مما ناب فيه حركة عن حركة، وهو الاسم الذي لا ينصرف، وحكمه أنه يرفع بالضمّة، نحو: «جَاءَ أَحْمَدُ» وينصب بالفتحة، نحو: «رَأَيْتُ أَحْمَدَ» ويجر بالفتحة أيضاً، نحو: «مررت بأحمد» فنابت الفتحة عن الكسرة. هذا إذا لم يُضَفَّ أو يقع بعد الألف واللام، فإن أضيف جُرَّ بالكسرة، نحو: «مررت بأحمدكُم» وكذا إذا دخله الألف واللام، نحو «مررت بالأحمد^(٢)»، فإنه يجر بالكسرة^(٣).

(١) «وَجُرْ» الواو للاستئناف، جر: فعل أمر. وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «بالفتحة» جار ومجرور متعلق بجر «ما» اسم موصول مفعول به لجر، مبني على السكون في محل نصب «لا» نافية «ينصرف» فعل مضارع مرفوع بالضمّة الظاهرة، وسكن للوقف، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة، والجملة لا محل لها صلة الموصول «ما» مصدرية ظرفية «لم» حرف نفي وجزم وقلب «يضف» فعل مضارع مبني للمجهول مجزوم بـ «لم» وعلامة جزمه السكون. ونائب فاعله ضمير مستتر فيه، والجملة صلة ما المصدرية «أو» عاطفة «يك» معطوف على يضيف، مجزوم بسكون النون المحذوفة للتخفيف، وهو منصرف من كان الناقصة، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة «بعد» ظرف متعلق بمحذوف خبر يك، وبعد مضاف و «أَل» مضاف إليه مقصود لفظه «ردف» فعل ماضٍ مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، وسكن للوقف. والفاعل ضمير مستتر فيه، والجملة في محل نصب حال من الاسم الموصول وهو ما: أي اجرر بالفتحة الاسم الذي لا ينصرف مدة عدم إضافته وكونه غير واقع بعد أل.

(٢) قد دخلت أل على العلم إما للمح الأصلى وإما لكثرة شياعه بسبب تعدد المسمى بالاسم الواحد وإن تعدد الوضع، وقد أضيف العلم لذلك السبب أيضاً، فمن أمثلة دخول أل على العلم قول الراجز:

بَاعِدْ أَمْ الْعَسْمَرِ مِنْ أَسِيرِهَا حُرَّاسُ أَبْوَابٍ عَلَى قُصُورِهَا
ومن أمثلة إضافة العلم قول الشاعر:

هَلَّا زَيْدُنَا يَوْمَ النَّفَارِ أَسْرَ زَيْدِكُمْ بِأَبْيَضِ مَاضِي الشَّفَرَتَيْنِ يَمَانٍ
(٣) سواء أكانت «أل» معرفة، نحو «الصلاة في المساجد أفضل منها في المنازل» أو موصولة كالأعمى والأصم، واليقظان، أو زائدة كقول ابن ميادة يمدح الوليد بن يزيد:

وَأَجْعَلَ لِنَحْوِ «يَفْعَلَانِ» النُّونَا رَفْعاً، وَتَدْعِينَ وَتَسْأَلُونَا»
وَحَذَفَهَا لِلجَزْمِ وَالنَّصْبِ سِمَةً كَلِمٌ تَكُونِي لِتَرْوُمِي مَظْلَمَةً»

لما فرغ من الكلام على ما يُعَرَّب من الأسماء بالنيابة شَرَعَ في ذكر ما يعرب من الأفعال بالنيابة، وذلك الأمثلة الخمسة، فأشار بقوله «يفعلان» إلى كل فعل اشتمل على ألف اثنين: سواء كان في أوله الياء، نحو «يَضْرِبَانِ» أو التاء، نحو «تَضْرِبَانِ» وأشار بقوله: «وَتَدْعِينَ» إلى كل فعل

رَأَيْتُ السُّلَيْدَيْنِ الْيَزِيدَ مُبَارَكاً شَدِيداً بِأَعْيَاءِ الْخِلَافَةِ كَاهِلَةً
فإن الاسم مع كل واحد منها يجز بالكسرة.

(١) «واجعل» الواو للاستئناف، اجعل: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «لنحو» جار ومجرور متعلق باجعل، ونحو مضاف، و «يفعلان» قصد لفظه: مضاف إليه «النونا» مفعول به لأجعل «رفعا» مفعول لأجله، أو منصوب على نزع الخافض «وتدعين» الواو عاطفة، وتدعين: معطوف على يفعلان، وقد قصد لفظه أيضاً «وتسألونا» الواو عاطفة، تسألون: معطوف على يفعلان، وقد قصد لفظه أيضاً، وأراد من «نحو يفعلان» كل فعل مضارع اتصلت به ألف الاثنين، وأراد من نحو تدعين كل فعل مضارع اتصلت به ياء المؤنثة المخاطبة، ومن نحو تسألون كل فعل مضارع اتصلت به واو الجماعة.

(٢) «وحذفها» الواو للاستئناف، حذف: مبتدأ، وحذف مضاف، وها: مضاف إليه «للجزم» جار ومجرور متعلق بسمه الآتي «والنصب» معطوف على الجزم «سمة» خبر المبتدأ، والسمة: بكسر السين المهملة - العلامة، وفعلها وسم بسم سمة على مثال وعد يعد عدة ووصف يصف صفة ووفق يوفق مقة «كلم» الكاف حرف جر، والمجرور بها محذوف، والتقدير: وذلك كائن كقولك، ولم: حرف نفي وجزم وقلب «تكوني» فعل مضارع متصرف من كان الناقصة مجزوم بلم، وعلامة جزمه حذف النون، وياء المؤنثة المخاطبة اسم تكون، مبني على السكون في محل رفع «لترومي» اللام لام الجحود، وترومي فعل مضارع منصوب بأن المضمره وجوباً بعد لام الجحود، وعلامة نصبه حذف النون، والياء فاعل «مظلمة» مفعول به لترومي، والمظلمة - بفتح اللام - الظلم، وأن المصدرية المضمره مع مدخولها في تأويل مصدر مجزوم بلام الجحود، واللام ومجرورها يتعلقان بمحذوف خبر تكوني، وجملة تكون واسمها وخبرها في محل نصب مقول القول الذي قدرناه.

اتصل به ياء مخاطبة، نحو «أَنْتِ تَضْرِبِينَ» وأشار بقوله «وَتَسْأَلُونَ» إلى كل فعل اتصل به واو الجمع، «أَنْتُمْ تَضْرِبُونَ» سواء كان في أوله التاء كما مُثِّلَ، أو الياء، نحو «الزَّيْدُونَ يَضْرِبُونَ».

فهذه الأمثلة الخمسة - وهي: يَفْعَلَانِ، وَتَفْعَلَانِ، وَيَفْعَلُونَ، وَتَفْعَلُونَ، وَتَفْعَلِينَ - تُرْفَعُ بثبوت النون، وتنصب وتجرم بحذفها، فنابت النون فيه عن الحركة التي هي الضمة، نحو «الزَّيْدَانِ يَفْعَلَانِ» فيفعلان: فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النون، وتنصب وتجرم بحذفها، نحو «الزَّيْدَانِ لَنْ يَفْعُومَا، وَلَمْ يَخْرُجَا» فعلامة النصب والجزم سُقُوطُ النون من «يقوما، ويخرجا» ومنه قوله تعالى: (فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا فَاتَّقُوا النَّارَ).

* * *

وَسَمَّ مُعْتَلًا مِنَ الْأَسْمَاءِ مَا كَالْمُصْطَفَى وَالْمُرْتَقَى مَكَارِمًا^(١)
فَالأَوَّلُ الْإِعْرَابُ فِيهِ قَدْرًا جَمِيعُهُ، وَهُوَ الَّذِي قَدْ قُصِّرَا^(٢)

(١) «وسم» الواو للاستئناف، سم: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «معتلاً» مفعول ثانٍ لسم مقدم على المفعول الأول «من الأسماء» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من ما «ما» اسم موصول مفعول أول لسم، مبني على السكون في محل نصب «كالمصطفى» جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة الموصول «والمرتقي» معطوف على المصطفى «مكارمًا» مفعول به للمرتقي، والمعنى: سم ما كان آخره ألفاً كالمصطفى، أو ما كان آخره ياء كالمرتقي، حال كونه من الأسماء، لا من الأفعال - معتلاً.

(٢) «فالأول» مبتدأ أول «الإعراب» مبتدأ ثانٍ «فيه» جار ومجرور متعلق بقدر الآتي «قدرا» فعل ماضٍ مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على الإعراب، والألف للإطلاق «جميعه» جميع: توكيد لنائب الفاعل المستتر، وجميع مضاف والهاء مضاف إليه، والجملة من الفعل ونائب الفاعل خبر المبتدأ الثاني، وجملة المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول، ويجوز أن يكون «جميعه» هو نائب الفاعل لقدر، وعلى ذلك لا يكون في=

وَالثَّانِ مَنْقُوصٌ، وَنَصْبُهُ ظَهَرَ وَرَفْعُهُ يُنَوَّى، كَذَا أَيْضاً يَجْرُ ١)

شَرَعَ فِي ذِكْرِ إِعْرَابِ الْمَعْتَلِّ مِنَ الْأَسْمَاءِ وَالْأَفْعَالِ، فَذَكَرَ أَنَّ مَا كَانَ مِثْلَ «الْمُصْطَفَى، وَالْمُرْتَقَى» يُسَمَّى مَعْتَلًّا، وَأَشَارَ «بِالْمُصْطَفَى» إِلَى مَا فِي آخِرِهِ أَلْفٌ لِإِزْمَةِ قَبْلِهَا فَتْحَةٌ، مِثْلَ «عَصَا، وَرَحَى»، وَأَشَارَ «بِالْمُرْتَقَى» إِلَى مَا فِي آخِرِهِ يَاءٌ مَكْسُورَةٌ مَا قَبْلَهَا، نَحْوُ «الْقَاضِي، وَالذَّاعِي».

ثُمَّ أَشَارَ إِلَى أَنَّ مَا فِي آخِرِهِ أَلْفٌ مُفْتَوِّحٌ مَا قَبْلَهَا يُقَدَّرُ فِيهِ جَمِيعُ حَرَكَاتِ الْإِعْرَابِ: الرَّفْعُ، وَالنَّصْبُ، وَالْجَرُّ، وَأَنَّهُ يُسَمَّى الْمَقْصُورَ، فَالْمَقْصُورُ هُوَ: الْأِسْمُ الْمَعْرَبُ الَّذِي فِي آخِرِهِ أَلْفٌ لِإِزْمَةٍ، فَاحْتَرَزَ بِـ«الْأِسْمِ» مِنَ الْفِعْلِ، نَحْوَ يَرْضَى، وَبِـ«الْمُعْرَبِ» مِنَ الْمَبْنِيِّ، نَحْوَ إِذَا، وَبِـ«الْأَلْفِ» مِنَ الْمَنْقُوصِ، نَحْوُ الْقَاضِي كَمَا سَيَأْتِي، وَبِـ«الْإِزْمَةِ» مِنَ

«قَدَر» ضَمِيرٌ مُسْتَرٌّ، كَمَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ «جَمِيعُهُ» تَوْكِيدًا لِلْإِعْرَابِ وَيَكُونُ فِي «قَدَر» ضَمِيرٌ مُسْتَرٌّ عَائِدٌ إِلَى الْإِعْرَابِ أَيْضاً «هُوَ الَّذِي» مُبْتَدَأٌ وَخَبَرٌ «قَدَ» حَرْفٌ تَحْقِيقٌ «قَصْرًا» فِعْلٌ مَاضِي مَبْنِيٌّ لِلْمَجْهُولِ، وَنَائِبُ الْفَاعِلِ ضَمِيرٌ مُسْتَرٌّ فِيهِ جَوَازٌ تَقْدِيرُهُ هُوَ يَعُودُ عَلَى الَّذِي، وَالْأَلْفُ لِلْإِطْلَاقِ، وَالْجُمْلَةُ لَا مَحَلَّ لَهَا صِلَةٌ لَهَا، وَالْمَعْنَى: فَالْأَوَّلُ - وَهُوَ مَا آخِرُهُ أَلْفٌ مِنَ الْأَسْمَاءِ كَالْمُصْطَفَى - الْإِعْرَابُ جَمِيعُهُ: أَيِ الرَّفْعِ وَالنَّصْبِ وَالْجَرِّ، قَدَرُ عَلَى آخِرِهِ الَّذِي هُوَ الْأَلْفُ، وَهَذَا النَّوعُ هُوَ الَّذِي قَدَ قَصْرًا: أَيِ سَمِيَ مَقْصُورًا، مِنَ الْقَصْرِ بِمَعْنَى الْحَبْسِ، وَإِنَّمَا سَمِيَ بِذَلِكَ لِأَنَّهُ قَدْ حُبِسَ وَمُنِعَ مِنَ جِنْسِ الْحَرَكَةِ.

(١) «وَالثَّانِ مَنْقُوصٌ» مُبْتَدَأٌ وَخَبَرٌ «وَنَصْبُهُ» الْوَاوُ عَاطِفَةٌ، نَصَبٌ: مُبْتَدَأٌ، وَنَصْبٌ مُضَافٌ وَالْهَاءُ ضَمِيرٌ الْغَائِبُ الْعَائِدُ عَلَى الثَّانِي مُضَافٌ إِلَيْهِ «ظَهَرَ» فِعْلٌ مَاضٍ، وَفَاعِلُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَرٌّ فِيهِ جَوَازٌ تَقْدِيرُهُ هُوَ يَعُودُ عَلَى نَصْبٍ، وَالْجُمْلَةُ فِي مَحَلِّ رَفْعِ خَبَرِ الْمُبْتَدَأِ الَّذِي هُوَ نَصَبٌ «وَرَفْعُهُ» الْوَاوُ عَاطِفَةٌ، وَرَفْعٌ: مُبْتَدَأٌ، وَرَفْعٌ مُضَافٌ وَالْهَاءُ مُضَافٌ إِلَيْهِ «يُنَوَّى» فِعْلٌ مُضَارِعٌ مَبْنِيٌّ لِلْمَجْهُولِ، وَنَائِبُ الْفَاعِلِ ضَمِيرٌ مُسْتَرٌّ فِيهِ جَوَازٌ تَقْدِيرُهُ هُوَ يَعُودُ عَلَى رَفْعٍ، وَالْجُمْلَةُ فِي مَحَلِّ رَفْعِ خَبَرِ الْمُبْتَدَأِ الَّذِي هُوَ رَفْعٌ «كَذَا» جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِيَجْرُ «أَيْضاً» مَفْعُولٌ مُطْلَقٌ لِفِعْلِ مُحذُوفٍ «يَجْرُ» فِعْلٌ مُضَارِعٌ مَبْنِيٌّ لِلْمَجْهُولِ، وَنَائِبُ الْفَاعِلِ ضَمِيرٌ مُسْتَرٌّ فِيهِ جَوَازٌ تَقْدِيرُهُ هُوَ يَعُودُ إِلَى الْمَنْقُوصِ.

المَثْنَى في حالة الرفع، نحو الرُّيْدَانِ، فإن ألفه لا تلزمه إذ تقلب ياءً في الجر والنصب، نحو [رَأَيْتُ] الرُّيْدَيْنِ.

✓ وأشار بقوله «الثاني منقوص» إلى المُرتَقِي، فالمنقوص هو: الاسم المعرب الذي آخره ياء لازمة قبلها كسرة نحو المُرتَقِي، فاحترز بـ «الاسم» عن الفعل نحو يَرْمِي، وبـ «المعرب» عن المبني، نحو الَّذِي، ويقولنا «قبلها كسرة» عن التي قبلها سكون، نحو ظَبْيٍ وَرَمِيٍّ، فهذا معتل جارٍ مجرى الصحيح: في رفعه بالضمّة، ونصبه بالفتحة، وجره بالكسرة.

وحكم هذا المنقوص أنه يظهر فيه النصب^(١)، نحو «رَأَيْتُ الْقَاضِيَّ»، وقال الله تعالى: (يَا قَوْمَنَا أَجِيبُوا دَاعِيَ اللَّهِ) ويُقدَّر فيه الرفع والجَرُّ لثقلهما على الياء^(٢) نحو «جَاءَ الْقَاضِي، وَمَرَزْتُ بِالْقَاضِي»، فعلامة الرفع ضمة مُقدَّرة على الياء، وعلامة الجر كسرة مُقدَّرة على الياء.

(١) من العرب من يعامل المنقوص في حالة النصب معاملة إياه في حالتي الرفع والجر، فيقدر فيه الفتحة على الياء أيضاً، إجراء للنصب مجرى الرفع والجر، وقد جاء من ذلك قول مجنون ليلى: وَلَوْ أَنَّ وَاشٍ بِأَلِيَمَاءِ دَارِهِ وَدَارِي بِأَعْلَى خَضِرَمَوْتَ اهْتَدَى لِيَا وقول بشر بن أبي حازم، وهو عربي جاهلي: كَفَى بِالنَّأْيِ مِنْ أَسْمَاءِ كَافِي وَلَيْسَ لِشُهْدٍ إِذْ طَالَ شَأْفِي فانت ترى المجنون قال «أن واش» فسكن الياء ثم حذفها مع أنه منصوب، لكونه اسم أن، وترى بشراً قال «كافي» مع حال من النأي أو مفعول مطلق.

وقد اختلفت النحاة في ذلك، فقال لرفيقه: هو ضرورة، ولكنها من أحسن ضرورات الشعر، والأصح جوازه في سعة الكلام، فقد قرئ (من أوسط ما تطعمون أهاليكم) بسكون الياء.

(٢) من العرب من يعامل المنقوص في حالتي الرفع والجر كما يعامله في حالة النصب، فيظهر الضمة والكسرة على الياء كما يظهر الفتحة عليها، وقد ورد من ذلك قول جرير ابن عطية: فَيَوْمًا يَوَافِينِ الْهُوَى غَيْرَ مَاضِيٍّ وَيَوْمًا تَرَى مِنْهُنَّ غَوْلًا تَغْوُلُ وقول الآخر:

لَعَمْرُكَ مَا تَذَرِي مَتَى أَنْتَ جَائِيٌّ وَلَكِنَّ أَقْصَى مُدَّةِ الدَّهْرِ عَاجِلٌ =

وَعُلِمَ مِمَّا ذَكَرَ أَنَّ الْأَسْمَ لَا يَكُونُ فِي آخِرِهِ وَأَوْ قَبْلَهَا ضَمَّةٌ، نَعَمْ إِنْ كَانَ مَبْنِيًّا وَجَدَ ذَلِكَ فِيهِ، نَحْوُ هُوَ، وَلَمْ يَوْجَدْ ذَلِكَ فِي الْمَعْرَبِ إِلَّا فِي الْأَسْمَاءِ السَّتَةِ فِي حَالَةِ الرَّفْعِ نَحْوَ «جَاءَ أَبُوهُ» وَأَجَازَ ذَلِكَ الْكُوفِيُّونَ فِي مَوْضِعَيْنِ آخَرَيْنِ، أَحَدُهُمَا: مَا سَمِيَ بِهِ مِنَ الْفِعْلِ، نَحْوَ يَدْعُو، وَيَغْزُو، وَالثَّانِي: مَا كَانَ أَعْجَمِيًّا، نَحْوَ سَمَنْدُو، وَقَمَنْدُو.

* * *

وَأَيُّ فِعْلٍ آخِرُ مِنْهُ أَلِفٌ، أَوْ وَاوٌ، أَوْ يَاءٌ، فَمُعْتَلًّا عُرِفَ^(١)

= وقول الشماخ بن ضرار الغطفاني:

كَأَنَّهَا وَقَدْ بَدَأَ عَوَارِضُ وَفَاضَ مِنْ أَيْدِيهِنَّ فَائِضُ
وقول جرير أيضاً:

وَعُرِفَ الْفَرْزُوقُ شَرُّ الْعُرُوقِ حَيْثُ الثَّرَى كَابِي الْأَزْنِدِ
ولا خلاف بين أحد من النحاة في أن هذا ضرورة لا تجوز في حالة السعة، والفرق بين هذا والذي قبله أن فيما مضى حمل حالة واحدة على حالتين، ففيه حمل النصب على حالتي الرفع والجبر، فأعطينا الأقل حكم الأكثر، ولهذا جوزه بعض العلماء في سعة الكلام، وورد في قراءة جعفر الصادق رضي الله عنه: «مَنْ أَوْسَطَ مَا تَطْعَمُونَ أَهَالِيَكُمْ» أما هذا ففيه حمل حالتين - وهما حالة الرفع وحالة الجبر - على حالة واحدة وهي حالة النصب، وليس من شأن الأكثر أن يحمل على الأقل، ومن أجل هذا انفقت كلمة النحاة على أنه ضرورة يغتفر منها ما وقع فعلاً في الشعر، ولا ينقاس عليها.

(١) «أي» اسم شرط مبتدأ، وأي مضاف و«فعل» مضاف إليه «آخر» مبتدأ «منه» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لاخر، وهو الذي سوغ الابتداء به «ألف» خبر المبتدأ الذي هو آخر، والجملة مفسرة لتضمير مستتر في كان محذوفاً بعد أي الشرطية: أي فهذه الجملة في محل نصب خبر كان المحذوفة مع اسمها، وكان هي فعل الشرط، وقيل: آخر اسم لكان المحذوفة، وألف خبرها، وإنما وقف عليه بالسكون - مع أن المنصوب المنون يوقف عليه بالألف - على لغة ربيعة التي تقف على المنصوب المنون بالسكون، ويبعد هذا الوجه كون قوله «أو واو أو ياء» مرفوعين، وإن أمكن جعلهما خبراً لمبتدأ محذوف وتكون «أو» قد عطفت جملة على جملة «أو واو أو ياء» معطوفان على =

أشار إلى أن المعتل من الأفعال هو ما كان في آخره واو قبلها ضمة، نحو: يَغْزُو، أو ياء قبلها كسرة، نحو: يَرْمِي، أو ألف قبلها فتحة، نحو: يَخْشَى.

* * *

فَالْأَلْفَ أَنْوْفِيهِ غَيْرَ الْجَزْمِ وَأَبْدِ نَصَبَ مَا كَيْدُ عُوَيْرْمِي^(١)
وَالرَّفْعَ فِيهِمَا أَنْوْ، وَأَحْذِفْ جَازِمًا ثَلَاثَهُنَّ، تَقْضِ حُكْمًا لَازِمًا^(٢)

= ألف «فمعتلاً» الفاء واقعة في جواب الشرط، و«معتلاً» حال من الضمير المستتر في عرف مقدم عليه «عرف» فعل ماضي مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على فعل، وخبر «أي» هو مجموع جملة الشرط والجواب على الذي نختاره في أخبار أسماء الشرط الواقعة مبتدأ، والتقدير: أي فعل مضارع كان هو - أي الحال والشأن - آخره ألف أو واو أو ياء فقد عرف هذا الفعل بأنه معتل، يريد أن المعتل من الأفعال المعربة هو ما آخره حرف علة ألف أو واو أو ياء.

(١) «فالألف» مفعول لفعل محذوف يفسره ما بعده، وهو على حذف «في» توسعاً، والتقدير ففي الألف انو «انو» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «فيه» جار ومجرور متعلق بانو «غير» مفعول به لانو، وغير مضاف و«الجزم» مضاف إليه «وأبد» الواو حرف عطف، أهد: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «نصب» مفعول به لأبد، ونصب مضاف و«ما» اسم موصول مضاف إليه، مبني على السكون في محل جر «كيدعو» جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة لما «يرمي» معطوف على يدعو مع إسقاط حرف العطف، يريد أن ما كان من الأفعال المعربة آخره ألف يقدر فيه الرفع والنصب للذاتان هما غير الجزم، وما كان من الأفعال المعربة آخره واو كيدعو أو ياء كيرمي يظهر فيه النصب.

(٢) «والرفع» الواو حرف عطف، الرفع: مفعول به مقدم على عامله وهو انو الآتي «فيهما» جار ومجرور متعلق بانو «انو» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «واحذف» فعل أمر، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «جازما» حال من فاعل احذف المستتر فيه «ثلاثهن» مفعول لا حذف بتقدير مضاف، ومعمول جازماً محذوف، والتقدير: واحذف أو آخر ثلاثهن حال كونك جازماً للأفعال، أو يكون «ثلاثهن» مفعولاً لجازما، ومعمول احذف هو المحذوف، والتقدير: =

ذَكَرَ فِي هَذَيْنِ الْبَيْتَيْنِ كَيْفِيَّةَ الْإِعْرَابِ فِي الْفِعْلِ الْمَعْتَلِ، فَذَكَرَ أَنَّ
الْأَلْفَ يُقَدَّرُ فِيهَا غَيْرُ الْجَزْمِ - وَهُوَ الرِّفْعُ وَالنَّصْبُ - نَحْوَ «رَيْدٌ يَخْشَى»
فِيخْشَى : مَرْفُوعٌ، وَعَلَامَةُ رَفْعِهِ ضَمَّةٌ مَقْدَرَةٌ عَلَى الْأَلْفِ، وَ«لَنْ يَخْشَى»
فِيخْشَى : مَنْصُوبٌ، وَعَلَامَةُ نَصْبِهِ فَتْحَةٌ مَقْدَرَةٌ عَلَى الْأَلْفِ، وَأَمَّا الْجَزْمُ
فَيُظْهِرُ، لِأَنَّهُ يُحْذَفُ لَهُ الْحَرْفُ الْآخِرُ، نَحْوَ «لَمْ يَخْشَ».

وَأَشَارَ بِقَوْلِهِ : وَأَبْدِ نَصَبَ مَا كَيْدَعُو يَرْمِي «إِلَى أَنَّ النَّصْبَ يَظْهَرُ فِيمَا
آخِرُهُ وَאוْ أَوْ يَاءٌ، نَحْوَ «لَنْ يَدْعُو، وَلَنْ يَرْمِي».

وَأَشَارَ بِقَوْلِهِ «وَالرَّفْعُ فِيهِمَا أَنْو» إِلَى أَنَّ الرِّفْعَ يُقَدَّرُ فِي الْوَاوِ وَالْيَاءِ،
نَحْوَ «يَدْعُو، وَيَرْمِي» فَعَلَامَةُ الرِّفْعِ ضَمَّةٌ مَقْدَرَةٌ عَلَى الْوَاوِ وَالْيَاءِ.

وَأَشَارَ بِقَوْلِهِ : «وَأَحْذَفُ جَازِماً ثَلَاثَهُنَّ» إِلَى أَنَّ الثَّلَاثَ - وَهِيَ
الْأَلْفُ، وَالْوَاوُ، وَالْيَاءُ - تُحْذَفُ فِي الْجَزْمِ، نَحْوَ «لَمْ يَخْشَ، وَلَمْ يَغْزُ،
وَلَمْ يَرْمِ» فَعَلَامَةُ الْجَزْمِ حَذْفُ الْأَلْفِ وَالْوَاوِ وَالْيَاءِ.

وَحَاصِلُ مَا ذَكَرَهُ : أَنَّ الرِّفْعَ يُقَدَّرُ فِي الْأَلْفِ وَالْوَاوِ وَالْيَاءِ، وَأَنَّ
الْجَزْمَ يَظْهَرُ فِي الثَّلَاثَةِ بِحَذْفِهَا، وَأَنَّ النَّصْبَ يَظْهَرُ فِي الْيَاءِ وَالْوَاوِ، وَيُقَدَّرُ
فِي الْأَلْفِ.

* * *

= واحذف أحرف العلة حال كونك جازماً ثلاثهن «تقض» فعل مضارع مجزوم في جواب الأمر الذي
هو احذف. وعلامة جزمه حذف الياء والكسرة قبلها دليل عليها، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً
تقديره أنت «حكماً» مفعول به لتقض على تضمينه معنى تؤدي «لازماً» نعت لحكماً.

النَّكِرَةُ وَالْمَعْرِفَةُ

نَكِرَةٌ: قَابِلُ أَلٍ، مُؤَثَّرًا، أَوْ وَاقِعُ مَوْقِعٍ مَا قَدْ ذَكَرَ^(١)

النكرة: ما يقبل «أل» وتؤثر فيه التعريف، أو يقع مَوْقِعَ ما يقبل «أل»^(٢) فمثال ما يقبل «أل» وتؤثر فيه التعريف «رَجُلٌ» فتقول: الرجل، واحترز بقوله «وتؤثر فيه التعريف» مما يقبل «أل» ولا تؤثر فيه التعريف،

(١) «نكرة» مبتدأ، وجاز الابتداء بها لأنها في معرض التقسيم، أو لكونها جارية على موصوف محذوف، أي: إسم نكرة، ويؤيد ذلك الأخير كون الخبر مذكراً «قابل» خبر المبتدأ، ويجوز العكس، لكن الأول أولى، لكون النكرة هي المحدث عنها، وقابل مضاف، و«أل» مضاف إليه، مقصود لفظة «مؤثراً» حال من أل «أو» عاطفة «واقع» معطوف على قابل، و«موقع» مفعول فيه ظرف مكان، وموقع مضاف و«ما» إسم موصول مبني على السكون في محل جر مضاف إليه «قد» حرف تحقيق «ذكر» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى قابل أل، والألف للاطلاق، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول.

(٢) اعترض قوم على هذا التعريف بأنه غير جامع، وذلك لأن لنا أسماء نكرات لا تقبل أل ولا تقع موقع ما يقبل أل، وذلك الحال في نحو «جاء زيد راكباً» والتمييز في نحو «اشتريت رطلاً عسلاً» واسم لا النافية للجنس في نحو «لا رجل عندنا» ومجرور رب في نحو «رب رجل كريم لقيته».

والجواب أن هذه كلها تقبل أل من حيث ذاتها، لا من حيث كونها حالاً أو تمييزاً أو اسم لا. واعتراض عليه أيضاً بأنه غير مانع، وذلك لأن بعض المعارف يقبل أل نحو يهود ومجوس، فإنك تقول: اليهود، والمجوس، وبعض المعارف يقع موقع ما يقبل أل، مثل ضمير الغائب العائد إلى نكرة، نحو قولك: لقيت رجلاً فأكرمت، فإن هذا الضمير واقع موقع رجل السابق وهو يقبل أل.

والجواب أن يهود ومجوس اللذين يقبلان أل هما جمع يهودي ومجوسي، فهما نكرتان، فإن كانا علمين على القبيلين المعروفين لم يصح دخول أل عليهما، وأما ضمير الغائب العائد إلى نكرة فهو عند الكوفيين نكرة، فلا يضر صدق هذا التعريف عليه، والبصريون يجعلونه واقعاً موقع «الرجل» لا موقع رجل، وكأنك قلت: لقيت رجلاً فأكرمت الرجل، كما قال تعالى: ﴿كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا فَعَصَىٰ فِرْعَوْنَ الرَّسُولَ﴾ وإذا كان كذلك فهو واقع موقع ما لا يقبل أل، فلا يصدق التعريف عليه.

كَعَبَّاسٍ عِلْمًا، فَإِنَّكَ تَقُولُ فِيهِ: الْعَبَّاسُ، فُتَدْخِلُ عَلَيْهِ «أَل» لَكُنْهَا لَمْ تَوْثُرْ فِيهِ التَّعْرِيفَ، لِأَنَّهُ مَعْرِفَةٌ قَبْلَ دُخُولِهَا [عَلَيْهِ] وَمِثَالُ مَا وَقَعَ مَوْقِعَ مَا يَقْبَلُ «أَل» ذُو: الَّتِي بِمَعْنَى صَاحِبٍ، نَحْوُ «جَاءَنِي ذُو مَالٍ» أَي: صَاحِبُ مَالٍ، فَذُو: نَكْرَةٌ، وَهِيَ لَا يَقْبَلُ «أَل» لَكُنْهَا وَاقِعَةٌ مَوْقِعَ صَاحِبٍ، وَصَاحِبٌ يَقْبَلُ «أَل» نَحْوُ الصَّاحِبِ.

وَعَیْرُهُ مَعْرِفَةٌ: كَهُمْ، وَذِي وَهْنَدَ، وَأَبْنِي، وَالْغَلَامَ، وَالَّذِي^(١)
 أَي: غَيْرُ النَّكْرَةِ الْمَعْرِفَةِ، وَهِيَ سِتَّةُ أَقْسَامٍ: الْمَضْمِرُ كَهُمْ، وَاسْمُ
 الْإِشَارَةِ كَذِي، وَالْعَلَمُ كَهْنَدَ، وَالْمُحَلِّي بِالْأَلِفِ وَاللَّامِ كَالْغَلَامَ، وَالْمَوْصُولُ
 كَالَّذِي وَمَا أُضِيفَ إِلَى وَاحِدٍ مِنْهَا كَأَبْنِي، وَسَتَكَلِّمُ عَلَى هَذِهِ الْأَقْسَامِ.
 فَمَا لِذِي غَيْبَةٍ أَوْ حُضُورٍ - كَأَنْتَ، وَهُوَ - سَمٌّ بِالضَّمِيرِ^(٢)

(١) «وغيره» غير: مبتدأ، وغير مضاف والهاء العائد على النكرة مضاف إليه «معرفة» خبر المبتدأ «كهم» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، أي: وذلك كهم «وذي، وهند، وابني، والغلام، والذي» كلهم معطوفات على هم، وفي عبارة المصنف قلب، وكان حقه أن يقول: والمعرفة غير ذلك، لأن المعرفة هي المحدث عنها.

وهذه العبارة تنبيه عن انحصار الاسم في النكرة والمعرفة، وذلك هو الراجح عند علماء النحو، ومنهم قوم جعلوا الاسم على ثلاثة أقسام: الأول النكرة، وهو ما يقبل أل كرجل وكريم، والثاني: المعرفة، وهو ما وضع ليستعمل في شيء بعينه كالضمير والعلم، والثالث: اسم لا هو نكرة ولا هو معرفة، وهو ما لا تنوين فيه ولا يقبل أل كمن وما، وهذا ليس بسديد.

(٢) «فما» اسم موصول مفعول به أول لسم، مبني على السكون في محل نصب «الذي» جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة ما، وذو مضاف و«غيبه» مضاف إليه «أو» عاطفة «حضور» معطوف على غيبة «كأنت» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، أو متعلق بمحذوف حال من ما «وهو» معطوف على أنت «سم» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «بالضمير» جار ومجرور متعلق بسم، وهو المفعول الثاني لسم.

يُشِيرُ إِلَى أَنَّ الضمير: مَا دَلَّ عَلَى غَيْبَةِ كَهْوٍ، أَوْ حُضُورٍ، وَهُوَ قِسْمَانِ: أَحَدُهُمَا ضَمِيرُ الْمُخَاطَبِ، نَحْوُ أَنْتَ، وَالثَّانِي ضَمِيرُ الْمُتَكَلِّمِ، نَحْوُ أَنَا.

* * *

وَذُو اتِّصَالٍ مِنْهُ مَا لَا يُبْتَدَأُ وَلَا يَلِي إِلَّا اخْتِيَارًا أَبَدًا^(١) وَلَيَاءٍ وَأَلْهَاءٍ مِنْ «سَلِيهِ» مَا مَلَكَ^(٢)

(١) «وذو مبتدأ، وذو مضاف و«اتصال» مضاف إليه «منه» جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لذي اتصال «ما» اسم موصول خبر المبتدأ، مبني على السكون في محل رفع «لا» نافية «يبتدأ» فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو، والجملة لا محل صلة الموصول. والعائد محذوف، أي: لا يبتدأ به، كذا قال الشيخ خالد، وهو عجيب غايبة العجب، لأن نائب الفاعل إذا كان راجعاً إلى ما كان هو العائد، وإن كان راجعاً إلى شيء آخر غير مذكور فسد الكلام، ولزم حذف العائد المجرور بحرف جر مع أن الموصول غير مجرور بمثله، وذلك غير جائز، والصواب أن في قوله يبتدأ ضميراً مستتراً تقديره هو يعود إلى ما هو العائد، وأن أصل الكلام ما لا يبتدأ به، فالجار والمجرور نائب فاعل، فحذف الجار وأوصل الفعل إلى الضمير فاستتر فيه، فتدبر ذلك وتفهمه «ولا» الواو عاطفة، لا: نافية «يلي» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما، والجملة معطوفة على جملة الصلة «إلا» قصد لفظه: مفعول به ليلي «اختياراً» منصوب على نزع الخافض، أي: في الاختيار «أبداً» ظرف زمان متعلق بيلي.

(٢) «كالياء» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، أي: وذلك كائن كالياء «والكاف» معطوف على الياء «من» حرف جر «ابني» مجرور بمن، والجار والمجرور متعلق بمحذوف حال من الياء «أكرمك» أكرم: فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ابني، والكاف مفعول به، والجملة في محل نصب حال من قوله «الكاف» بإسقاط العاطف الذي يعطفها على الحال الأولى «والياء والهاء» معطوفان على الياء السابقة «من» حرف جار لقول محذوف، والجار والمجرور متعلق بمحذوف حال، أي والياء والهاء حال كونهما من قولك - إلخ - «سليه» سل: فعل أمر، وياء المخاطبة فاعل، والهاء مفعول أول «ما» اسم موصول مفعول ثانٍ ليلي «ملك» فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة ما.

الضميرُ البارزُ ينقسم إلى: مُتَّصِل، ومُنْفَصِل، فالمتصل هو: الذي لا يُبْتَدَأُ به كالكاف من «أَكْرَمَكَ» ونحوه، ولا يقع بعد «إِلَّا» في الاختيار^(١)، فلا يقال: مَا أَكْرَمْتُ إِلَّاكَ، وقد جاء شذوذاً في الشعر، كقوله:

١٣ - أَعُوذُ بِرَبِّ الْعَرْشِ مِنْ فِتْنَةٍ بَغَتْ
عَلَيَّ، فَمَا لِي عَوْضُ إِلَّا نَاصِرُ

وقوله:

(١) أجاز جماعة - منهم ابن الأنباري - وقوعه بعد إلا اختياراً، وعلى هذا فلا شذوذ في البيتين.

نحوهما.

١٣ - هذا البيت من الشواهد التي لا يعرف لها قائل.

اللغة: «أعوذ» ألتجىء وأتحصن، و«الفتنة» الجماعة، و«البغي» العدوان والظلم، و«عوض» ظرف يستغرق الزمان المستقبلي مثل «أبداً» إلا أنه مختص بالنفي، وهو مبني على الضم كقيل وبعد المعنى: إني ألتجىء إلى رب العرش وأتحصن بخمائه من جماعة ظلموني وتجاوزوا معي حدود النصفة، فليس لي معين ولا وزير سواه.

الإعراب: «أعوذ» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا «رب» جار ومجرور متعلق بأعوذ، ورب مضاف و«العرش» مضاف إليه «من فتنة» جار ومجرور متعلق بأعوذ «بغت» بغي: فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى فتنة، والتناء للتأنيث، والجملة في محل جر صفة لفتنة «عليّ» جار ومجرور متعلق ببغى «فما» نافية «لي» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «عوض» ظرف زمان مبني على الضم في محل نصب متعلق بناصر الآتي «إلا» حرف استثناء، والهاء ضمير وضع للغائب، وهو هنا عائذ إلى رب العرش، مستثنى مبني على الضم في محل نصب «ناصر» مبتدأ مؤخر.

الشاهد فيه: قوله «إلا» حيث وقع الضمير المتصل بعد إلا، وهو شاذ لا يجوز إلا في ضرورة الشعر، إلا عند ابن الأنباري ومن ذهب نحو مذهبه، فإن ذلك عندهم سائغ جائز في سعة الكلام، ولك عندهم أن تحذو على مثاله.

١٤ - وَمَا عَلَيْنَا - إِذَا مَا كُنْتَ جَارَتَنَا -

أَنْ لَا يُجَاوِرَنَا إِلَّاكَ دِيَارُ

١٤ - وهذا البيت أيضاً من الشواهد التي لا يعرف قائلها.
اللغة: «وما علينا» يروى في مكانه «وما نبالي» من المبالاة بمعنى الاكتراث بالأمر والاهتمام له والعناية به، وأكثر ما تستعمل هذه الكلمة بعد النفي كما رأيت في بيت الشاهد، وقد تستعمل في الإثبات إذا جاءت معها أخرى منفية، وذلك كما في قول زهير بن أبي سلمى المزني:
لَقَدْ بَالَيْتُ مَطْعَنَ أُمِّ أَوْفَى وَلَكِنْ أُمِّ أَوْفَى لَا تُبَالِي
و«ديار» معناه أحد، ولا يستعمل إلا في النفي العام، تقول: ما في الدار من ديار، وما في الدار ديور، تريد ما فيها من أحد، قال الله تعالى: ﴿وقال نوح رب لا تذر على الأرض من الكافرين دياراً﴾ يريد لا تذر منهم أحداً، بل استأصلهم وافنهم جميعاً.
المعنى: إذا كنت جارتنا فلا نكثر بعدم مجاورة أحد غيرك، يريد أنها هي وحدها التي يرغب في جوارها ويسر له.

الإعراب: «وما» نافية «نبالي» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره نحن «إذا» ظرف متضمن معنى الشرط «ما» زائدة «كنت» كان الناقصة واسمها «جارتنا» جارة: خبر كان، وجارة مضاف ونا: مضاف إليه، والجملة من كان واسمها وخبرها في محل جر بإضافة إذا إليها «أن» مصدرية «لا» نافية «يجاورنا» يجاور: فعل مضارع منصوب بأن، ونا: مفعول به ليجاور «إلاك» إلا: أداة استثناء، والكاف مستثنى مبني على الكسر في محل نصب، والمستثنى منه ديار الآتي «ديار» فاعل يجاور، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر مفعول به لنبالي، ومن رواه «وما علينا» تكون ما نافية أيضاً، وعلينا: جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم، وأن المصدرية وما دخلت عليه في تأويل مصدر مرفوع يقع مبتدأ مؤخرأ، ويجوز أن تكون ما استفهامية بمعنى النفي مبتدأ، وعلينا: جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر، والمصدر المؤول من أن وما دخلت عليه منصوب على نزع الخافض، وكأنه قد قال: أي شيء كائن علينا في عدم مجاورة أحد لنا إذا كنت جارتنا، ويجوز أن تكون ما نافية، وعلينا: متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف، والمصدر منصوب على نزع الخافض أيضاً والتقدير على هذا: وما علينا ضرر في عدم مجاورة أحد لنا إذا كنت أنت جارتنا.

الشاهد فيه: قوله «إلاك» حيث وقع الضمير المتصل بعد إلا شذوذاً.

وقال المبرد: ليست الرواية كما أنشدتها النحاة «إلاك» وإنما صحة الرواية:

وَكُلُّ مُضْمَرٍ لَهُ الْبَنَاءُ يَجِبُ ، وَلَفْظُ مَا جَرَّ كَلَفْظُ مَا نَصِبٌ (١)

المضمرات كلها مبنية، لشبها بالحروف في الجمود (٢)، ولذلك لا

* أَلَا يُجَاوِرُنَا سِوَاكَ دِيَارُ *

وقال صاحب اللب : رواية البصريين :

* أَلَا يُجَاوِرُنَا حَاشَاكَ دِيَارُ *

فلا شاهد فيه على هاتين الروايتين ، فتفطن لذلك .

(١) «وكل» مبتدأ أول ، وكل مضاف و «مضمّر» مضاف إليه «له» جار ومجرور متعلق بيجب الآتي «البناء» مبتدأ ثان «يجب» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى البناء ، والجملة من الفعل وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ الثاني ، وجملة المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول «ولفظ» مبتدأ ولفظ مضاف و «ما» اسم موصول مضاف إليه مبني على السكون في محل جر «جر» فعل ماض مبني للمجهول ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة «كلفظ» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، ولفظ مضاف و «ما» اسم موصول مضاف إليه «نصب» فعل ماض مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما المجرورة محلاً بالإضافة ، والجملة من الفعل ونائب فاعله لا محل لها من الإعراب صلة الموصول .

(٢) قد عرفت - فيما مضى أول باب المعرب والمبني - أن الضمائر مبنية لشبها بالحروف شهاً وضعياً ، بسبب كون أكثرها قد وضع على حرف واحد أو حرفين ، وحمل الموضع على أكثر من ذلك عليه ، حملاً للأقل على الأكثر ، وقد ذكر الشارح في هذا الموضع وجهاً ثانياً من وجوه شبه الضمائر بالحروف ، وهو ما سماه بالشبه الجمودي ، وهو : كون الضمائر بحيث لا تتصرف تصرف الأسماء ، فلا تثني ولا تصغر ، وأما نحو «هما وهم وهن وأنتما وأنتم وأنتن» ، فهذه صيغ وضعت من أول الأمر على هذا الوجه ، وليست علامة المثني والجمع طارئة عليها .

ونقول : قد أشبهت الضمائر بالحروف في وجه ثالث ، وهي أنها مفتقرة في دلالتها على معناها البتة إلى شيء ، وهو المرجع في ضمير الغائب ، وقرينه التكلم أو الخطاب في ضمير الحاضر ، وأشبهته في وجه رابع ، وهو أنها استغنت بسبب اختلاف صيغها عن أن تعرب فأنت ترى أنهم قد وضعوا للرفع صيغة لا تستعمل في غيره ، وللنصب صيغة أخرى ولم يجيزوا إلا أن تستعمل فيه ، فكان مجرد الصيغة كافياً لبيان موقع الضمير ، فلم يحتج للإعراب لبيان موقعه ، فأشبهه بالحروف في عدم الحاجة إلى الإعراب ، وإن كان سبب عدم الحاجة مختلفاً فيهما (وانظر ص ٣٢ ، ٣٧) .

تُصَغَّرُ وَلَا تُثَنَّى وَلَا تُجْمَعُ، وإذا ثبت أنها مبنية: فمنها ما يشترك فيه الجرُّ والنصب، وهو: كل ضمير نصبٍ أو جرُّ مُتَّصِلٍ، نحو: أَكْرَمْتُكَ، وَمَرَرْتُ بِكَ، وَإِنَّهُ وَلَهُ، فالكافُ في «أكرمْتُكَ» في موضع نصب، وفي «بك» في موضع جر، والهاء في «إنه» في موضع نصب، وفي «له» في موضع جر. ومنها ما يشترك فيه الرفع والنصب والجر، وهو «نا»، وأشار إليه بقوله:

لِلرَّفْعِ وَالنَّصْبِ وَجَرٍّ «نَا» صَلَحَ كَاعْرِفَ بِنَا فَإِنَّا نِلْنَا الْمَنَحَ^(١)

أي: صَلَحَ لفظُ «نَا» للرفع، نحو نِلْنَا، وللنصب، نحو فَإِنَّا، وللجر، نحو بِنَا.

ومما يستعمل للرفع والنصب والجر: الياء، فمثالُ الرفع نحو «أَضْرِبِي» ومثالُ النصب نحو «أَكْرَمَنِي» ومثالُ الجر نحو «مَرَّيِي».

ويستعمل في الثلاثة أيضاً «هُم» فمثالُ الرفع «هُم قَائِمُونَ» ومثالُ النصب «أَكْرَمْتُهُمْ» ومثالُ الجر «لَهُمْ».

وإنما لم يذكر المصنفُ الياءَ وهمَ لأنهما لا يُشْبِهَانِ «نَا» من كلِّ

(١) «الرفع» جار ومجرور متعلق بصلح الآتي «والنصب وجر» معطوفان على الرفع و«نا» مبتدأ، وقد قصد لفظه «صلح» فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى نا، والجملة من صلح وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ «كاعرف» الكاف حرف جر، والمجرور محذوف، والتقدير: كقولك، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، واعرف: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «بنا» جار ومجرور متعلق باعرف «فإننا» الفاء تعليلية، وإن حرف توكيد ونصب، ونا: اسمها «نلنا» فعل وفاعل، والجملة من نال وفاعله في محل رفع خبر إن «المنح» مفعول به لنال، منصوب بالفتحة الظاهرة، وسكن لأجل الوقف.

وجه، لأن «نا» تكون للرفع والنصب والجر والمعنى واحد، وهي ضمير مُتَّصِلٌ في الأحوال الثلاثة، بخلاف الياء، فإنها - وإن استعملت للرفع والنصب والجر، وكانت ضميراً في الأحوال الثلاثة - لم تكن بمعنى واحد في الأحوال الثلاثة، لأنها في حالة الرفع للمخاطب، وفي حالتها النصب والجر للمتكلم، وكذلك «هم»، لأنها - وإن كانت بمعنى واحد في الأحوال الثلاثة - فليست مثل «نا»، لأنها في حالة الرفع ضميرٌ منفصلٌ، وفي حالتها النصب والجر ضميرٌ متصلٌ.

* * *

وَأَلِفٌ وَالْوَاوُ وَالنُّونُ لِمَا غَابَ وَغَيْرِهِ، كَقَامَا وَاعْلَمَا^(١)

الألف والواو والنون من ضمائر الرفع المتصلة، وتكون للغائب وللمخاطب، فمثال الغائب «الزَّيْدَانِ قَامَا، وَالزَّيْدُونَ قَامُوا، وَالْهِنْدَاتُ قُمنَ» ومثال المخاطب «اعْلَمَا، واعْلَمُوا»، ويدخل تحت قول المصنف «وغيره» المخاطب والمتكلم، وليس هذا بجيد، لأن هذه الثلاثة لا تكون للمتكلم أصلاً، بل إنما تكون للغائب أو المخاطب كما مثلنا.

* * *

(١) «ألف» مبتدأ - وهو نكرة، وسوغ الابتداء به عطف المعرفة عليها «والواو، والنون» معطوفان على ألف «لما» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «غاب» فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على ما، والجملة لا محل لها صلة ما «وغيره» الواو حرف عطف، غير معطوف على ما، وغير مضاف والضمير مضاف إليه «كقاما» الكاف جارة لقول محذوف، والجار والمجرور يتعلقان بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، أي وذلك كائن كقولك، وقاما: فعل ماضٍ وفاعل «واعلما» الواو عاطفة، واعلما: فعل أمر، وألف الإثنين فاعله، والجملة معطوفة بالواو على جملة قاما.

وَمِنْ ضَمِيرِ الرَّفْعِ مَا يَسْتَتِرُ كَأَفْعَلٍ أَوْ أَفِئَةٍ نَغْتَبِطُ إِذْ تَشْكُرُ^(١)

ينقسم الضمير إلى مستتر وبارز^(٢)، والمستتر إلى واجب الاستتار

(١) «من ضمير» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم، وضمير مضاف. و«الرفع» مضاف إليه «ما» اسم موصول مبتدأ مؤخر، مبني على السكون في محل رفع «يستتر» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما، والجملة لا محل لها صلة ما «كأفعل» الكاف جارة لقول محذوف، والجار والمجرور يتعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: وذلك كقولك، وافعل: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «أوافق» فعل مضارع مجزوم في جواب الأمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا «نغبتط» بدل من أوافق «إذ» ظرف وضع للزمن الماضي، ويستعمل مجازاً في المستقبل، وهو متعلق بقوله «نغبتط» مبني على السكون في محل نصب «تشكر» فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والجملة في محل جر بإضافة إذ إليها.

(٢) المنقسم هو الضمير المتصل لا مطلق الضمير، والمراد بالضمير البارز ماله صورة في اللفظ حقيقة نحو التاء والهاء في أكرمت، والياء في ابني، أو حكماً كالضمير المتصل المحذوف من اللفظ جوازاً في نحو قولك: جاء الذي ضربت، فإن التقدير جاء الذي ضربته، فحذفت التاء من اللفظ، وهي منوبة، لأن الصلة لا بد لها من عائد يربطها بالموصول. ومن هنا تعلم أن البارز ينقسم إلى قسمين: الأول المذكور، والثاني المحذوف، والفرق بين المحذوف والمستتر من وجهين، الأول: أن المحذوف يمكن النطق به، وأما المستتر فلا يمكن النطق به أصلاً، وإنما يستعيرون له الضمير المنفصل - حين يقولون: مستتر جوازاً تقديره هو، أو يقولون: مستتر وجوباً تقديره أنا أو أنت - وذلك لقصد التقريب على المتعلمين، وليس هذا هو نفس الضمير المستتر على التحقيق، والوجه الثاني: أن الاستتار يختص بالفاعل الذي هو عمدة في الكلام، وأما الحذف فكثيراً ما يقع في الفضلات، كما في المفعول به في المثال السابق، وقد يقع في العمد في غير الفاعل كما في المبتدأ، وذلك كثير في العربية، ومنه قول سويد بن أبي كاهل الشكري، في وصف امرئ يضرر بغضه:

مُسْتَتِرُ الشَّنْءِ، لَوْ يَفْقِدُنِي لَبَدَا مِنْهُ دُبَابٌ فَنَبَغَ

يريد هو مستتر البغض، فحذف الضمير، لأنه معروف ينساق إلى الذهن، ومثل ذلك أكثر من أن يحصى في كلام العرب.

وجائزه. والمراد بواجب الاستتار: ما لا يَحُلُّ محلّه الظاهر، والمراد بجائز الاستتار: ما يَحُلُّ محلّه الظاهر.

وذكر المصنّف في هذا البيت من المواضع التي يجب فيها الاستتار أربعة:

✓ الأول: فعل الأمر للواحد المخاطب كـ **افْعَلْ** التقدير أنت، وهذا الضمير لا يجوز إبرازه، لأنه لا يَحُلُّ محلّه الظاهر، فلا تقول: **افْعَلْ زَيْدٌ**، فأما **«افْعَلْ أَنْتَ»** فانت تأكيد للضمير المستتر في **«افْعَلْ»** وليس بفاعل لافْعَلْ، لصحة الاستغناء عنه، فتقول: **افْعَلْ**، فإن كان الأمر لواحدة أو لاثنتين أو لجماعة برز الضمير، نحو **اضْرِبِي**، و**اضْرِبَا**، و**اضْرِبُوا**، و**اضْرِبْنَ**.

✓ الثاني: الفعل المضارع الذي في أوله الهمزة) نحو **«أُوفِئُ»** والتقدير أنا، فإن قلت **«أُوفِئُ أنا»** كان **«أنا»** تأكيداً للضمير المستتر.

✓ الثالث: الفعل المضارع الذي في أوله النون) نحو **«نَغْتَبِطُ»** أي نحن.

الرابع: الفعل المضارع الذي في أوله التاء لخطاب الواحد) نحو **«تَشْكُرُ»** أي أنت، فإن كان الخطاب لواحدة أو لاثنتين أو لجماعة برز الضمير، نحو **أَنْتِ تَفْعَلِينَ**، و**أَنْتُمْ تَفْعَلُونَ**، و**أَنْتُنَّ تَفْعَلْنَ**.

هذا^(١) ما ذكره المصنّف من المواضع التي يجب فيها استتار الضمير.

(١) وبقيت مواضع أخرى يجب فيها استتار الضمير، الأول: اسم فعل الأمر، نحوه، ونزال، ذكره في التسهيل، والثاني: اسم فعل المضارع، نحو أف وأوه، ذكره أبو حيان، والثالث: فعل =

ومثال جائز الاستتار: زَيْدٌ يَقُومُ، أي هو، وهذا الضمير جائز الاستتار، لأنه يَحُلُّ مَحَلَّهُ الظاهر، فتقول: زيد يقوم أبوه، وكذلك كُلُّ فعلٍ أسند إلى غائب أو غائبة، نحو هِنْدٌ تَقُومُ، وما كان بمعناه، نحو زَيْدٌ قَائِمٌ، أي هو.

* * *

وَذُوْآرْتَفَاعٍ وَأَنْفَصَالٍ: أَنَا، هُوَ، وَأَنْتَ، وَالْفُرُوعُ لَا تَشْتَبِهُ^(١)

تقدم أن الضمير ينقسم إلى مستتر وإلى بارز، وسبق الكلام في المستتر، والبارز ينقسم إلى: مُتَّصِل، ومنفصل، فالمتَّصل يكون مرفوعاً، ومنصوباً، ومجروراً، وسبق الكلام في ذلك، والمنفصل يكون مرفوعاً ومنصوباً، ولا يكون مجروراً.

وذكر المصنف في هذا البيت المرفوع المنفصل، وهو اثنا عشر: «أَنَا» للمتكلم وَحْدَهُ، و«نَحْنُ» للمتكلم المُشَارِكِ أو المُعْظَمِ نَفْسَهُ،

= التعجب، نحو ما أحسن محمداً، والرابع: أفعال التفضيل، نحو محمد أفضل من علي، والخامس: أفعال الاستثناء، نحو قاموا ما خلا علياً، أو ما عدا بكرأ، أو لا يكون محمداً. زادهما ابن هشام في التوضيح تبعاً لابن مالك في باب الاستثناء من التسهيل، وهو حق، السادس: المصدر النائب عن فعل الأمر، نحو قول الله تعالى ﴿فَضْرِبِ الرِّقَابَ﴾ وأما مرفوع الصفة الجارية على من هي له فجائز الاستتار قطعاً. وذلك نحو «زيد قائم» ألا ترى أنك تقول في تركيب آخر «زيد قائم أبوه» وقد ذكره الشارح في جائز الاستتار، وهو صحيح، وكذلك مرفوع نعم وبش، نحو «نعم رجلاً أبو بكر، وبشت امرأة هند»، وذلك لأنك تقول في تركيب آخر «نعم الرجل زيد، وبشت المرأة هند».

(١) «وذو» مبتدأ، وذو مضاف و«ارتفاع» مضاف إليه «وانفصال» معطوف على ارتفاع «أنا» خبر المبتدأ «هو، وأنت» معطوفان على أنا «والفروع» مبتدأ «لا» نافية «تشبهه» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى الفروع، والجملة من الفعل المضارع المنفي وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ، الذي هو الفروع.

عَرَفِي اخْتِيَارٍ لَا يَجِيءُ الْمُنْفَصِلُ إِذَا تَأْتَى أَنْ يَجِيءَ الْمُتَّصِلُ^(١)
كل موضع أمكن أن يؤتى فيه بالضمير المتصل لا يجوز العدول
عنه إلى المنفصل، إلا فيما سيذكره المصنف، فلا تقول في أكرمك
«أكرمت إياك» لأنه يمكن الإتيان بالمتصل، فتقول: أكرمك.

فإن لم يكن الإتيان بالمتصل تعين المنفصل، نحو إياك أكرمت^(٢)،
وقد جاء الضمير في الشعر منفصلاً مع إمكان الإتيان به متصلاً، كقوله:

إليها «إيا» زاعمين أن «إيا» أضيفت إلى غير هذه اللواحق في نحو «إذا بلغ الرجل الستين فإياه
وإيا الشواب» فيكون في ذلك دليل على أن اللواحق أسماء.

وذلك باطل لوجهين، الأول: أن هذا الذي استشهدوا به شاذ، ولم تعهد إضافة الضمائر. والثاني
أنه لو صح ما يقولون لكانت «إيا» ونحوها ملازمة للإضافة، وقد علمنا أن الإضافة من خصائص
الأسماء المعربة، فكان يلزم أن تكون إيا ونحوها معربة، ألسنت ترى أنهم أعربوا «أي» الموصولة
والشرطية والاستفهامية لما لازمها من الإضافة؟

وقال الفراء: إن «إيا» ليست ضميراً، وإنما هي حرف عماد جيء به توصلاً للضمير، والضمير هو
اللواحق، ليكون دعامة يعتمد عليها، لتمييز هذه اللواحق عن الضمائر المتصلة.

وزعم الزجاج أن الضمائر هي اللواحق موافقاً في ذلك للفراء، ثم خالفه في «إيا» فادعى أنها اسم
ظاهر مضاف إلى الكاف والياء والهاء.

وقال ابن درستويه: إن هذا اسم ليس ظاهراً ولا مضمراً، وإنما هو بين بين.

وقال الكوفيون: المجموع من «إيا» ولو أحقها ضمير واحد.

(١) وفي اختيار جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من فاعل يجيء الآتي «لا» نافية «يجيء» فعل
مضارع «المنفصل» فاعل يجيء «إذا» ظرف لما يستقبل من الزمان «تأتي» فعل ماضٍ «أن» حرف
مصدري ونصب «يجيء» فعل مضارع منصوب بأن «المتصل» فاعل يجيء، وأن وما دخلت عليه
في تأويل مصدر فاعل تأتي، والتقدير: تأتي مجيء المتصل، والجملة من تأتي وفاعله في محل
جر بإضافة إذا إليها، وجواب إذا محذوف لدلالة ما قبله عليه، والتقدير: إذا تأتي مجيء المتصل
فلا يجيء المنفصل.

(٢) اعلم أنه يتعين انفصال الضمير، ولا يمكن المجيء به متصلاً، في عشرة مواضع:

الأول: أن يكون الضمير محصوراً، كقوله تعالى: «وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه» وكقول

الفرزدق:

= أَنَا الذَّائِدُ الْحَامِي الذَّمَّارَ، وَإِنَّمَا يُدَافِعُ عَنْ أَحْسَابِهِمْ أَنَا أَوْ مِثْلِي
إذ التقدير: لا يدافع عن أحسابهم إلا أنا أو مثلي

ومن هذا النوع قول عمرو بن معد يكرب الزبيدي:

قَدْ عَلِمْتُ سَلْمَى وَجَارَتَهَا مَا قَطَرَ الْفَارِسَ إِلَّا أَنَا
الثاني: أن يكون الضمير مرفوعاً بمصدر مضاف إلى المنصوب به، نحو «عجبت من ضربك هو»
وكقول الشاعر:

يَنْصُرُكُمْ نَحْنُ كُنْتُمْ فَائِزِينَ، وَقَدْ أَغْرَى الْعَيْدَى بِكُمْ اسْتِيسْلَامُكُمْ فَشَلَا
الثالث: أن يكون عامل الضمير مضمراً، نحو قول السموأل:

وَأِنْ هُوَ لَمْ يَخْبِلْ عَلَى النَّفْسِ ضَيْمَهَا فَلَيْسَ إِلَى خُسْنِ الشَّئِءِ سَبِيلُ
وكقول لبيد بن ربيعة:

فَإِنْ أَنْتَ لَمْ يَنْفَعَكَ عِلْمُكَ فَانْتَبِ لَعَلَّكَ تَهْدِيكَ الْقُرُونُ الْأَوَائِلُ
الرابع: أن يكون عامل الضمير متاخراً عنه، كقوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ وهذا هو
الموضع الذي أشار إليه الشارح.

الخامس: أن يكون عامل الضمير معنوياً، وذلك إذا وقع الضمير مبتدأ، نحو «اللهم أنا عبد أثيم،
وأنت مولى كريم» ومنه «أنا الذائد» في بيت الفرزدق السابق.

السادس: أن يكون الضمير معمولاً لحرف نفي، كقوله تعالى: ﴿وَمَا أَنْتُمْ بِمُعْجِزِينَ﴾ «ما من
أمهاتهم» «وما أنا بطارد المؤمنين» «إن أنا إلا نذير مبين» وكقول الشاعر:

إِنْ هُوَ مُسْتَوَلِيًّا عَلَى أَحَدٍ إِلَّا عَلَى أضعف المجانين
السابع: أن يفصل بين الضمير وعامله بمعمول آخر، كقوله تعالى: ﴿يُخْرِجُونَ الرُّسُولَ وَإِيَّاكُمْ﴾
وكقول الشاعر:

مُبَرِّأِينَ غُيُوبِ النَّاسِ كُلِّهِمْ فَاللهَ يَرْغَى أَنَا حَفِصٌ وَإِيَّاَنَا
الثامن: أن يقع الضمير بعد واو المعية، كقول أبي ذؤيب الهذلي:

فَالَيْتُ لَا أَنْفُكَ أَحَدٌ وَقَصِيدَةُ تَكُونُ وَإِيَّاَنَا بِهَا مَثَلًا بَعْدِي
التاسع: أن يقع بعد «أما» نحو «أما أنا فشاعر، وأما أنت فكاتب، وأما هو فنحوي».

العاشر: أن يقع بعد اللام الفارقة، نحو قول الشاعر:

إِنْ وَجَدْتُ الصَّدِيقَ حَقًّا لِأَيَّاكَ، فَمُرْنِي فَلَنْ أَزَالَ مُطِيعًا
وسيأتي موضع ذكر تفصيله المصنف والشارح.

١٥ - بِالْبَاعِثِ الْوَارِثِ الْأَمْوَاتِ قَدْ ضَمِنَتْ إِيَّاهُمْ الْأَرْضُ فِي دَهْرِ الدَّهَارِ ***

١٥ - البيت من قصيدة للفرزدق، يفخر فيها، ويمدح يزيد بن عبد الملك بن مروان، وقبلة: يَأْخِيزُ حَيٍّ وَقَتَّ نَعْلُ لَهُ قَدَمًا وَمَيَّتٍ بَعْدَ رُسُلِ اللَّهِ مَقْبُورِ
إِنِّي خَلَفْتُ، وَلَمْ أَخْلِفْ عَلَى فَنَدٍ، فَنَاءً بَيْتٍ مِنَ السَّاعِيْنَ مَعْمُورِ
اللغة: «الباعث» الذي يبعث الأموات ويحييهم بعد موتهم «الوارث» هو الذي ترجع إليه الأملاك بعد فناء الملاك «ضمنت» - بكسر الميم مخففة - بمعنى تضمنت، أي اشتملت أو بمعنى تكفلت بهم «الدهارير» الزمن الماضي، أو الشدائد، وهو جمع لا واحد له من لفظه.
الإعراب: «يا لباعث» جار ومجرور متعلق بقوله «خلفت» في البيت الذي أنشدناه قبل هذا البيت، والأموات: يجوز فيه وجهان، أحدهما: جره بالكسرة الظاهرة على أنه مضاف إليه، والمضاف هو الباعث والوراث على مثال قوله:

يَا مَنِ رَأَى عَارِضًا أُسْرُ لَهْ بَيْنَ ذِرَاعِي وَجِبْهَةِ الْأَسَدِ
وقولهم «قطع الله يد رجل من قالها» والوجه الثاني: نصب الأموات بالفتحة الظاهرة على أنه مفعول به تنازعه الوصفان فأعمل فيه الثاني وحذف ضميره من الأول لكونه فضلة «ضمنت» فعل ماضٍ، والتاء للتأنيث «وإياهم» مفعول به تقدم على الفاعل «الأرض» فاعل ضمن «في دهر» جار ومجرور متعلق بضمنت، ودهر مضاف و«الدهارير» مضاف إليه، مجرور بالكسرة الظاهرة.
الشاهد فيه: قوله «ضمنت إياهم» حيث عدل عن وصل الضمير إلى فصله، وذلك خاص بالشعر، ولا يجوز في سعة الكلام، ولو جاء به على ما يستحقه الكلام لقال «قد ضمنتهم الأرض».
ومثل هذا البيت قول زياد بن منقذ العدوي التميمي من قصيدة له يقولها في تذكر أهله والحنين إلى وطنه، وكان قد نزل صنعاء فاستوبأها، وكان أهله بنجد في وادي أشى - بزنة المصغر (وانظر ٦٥/١ من كتابنا السالك إلى أوضح المسالك):

وَمَا أَصَاحِبٌ مِنْ قَوْمٍ فَأَذْكُرُهُمْ إِلَّا بِرِيدُهُمْ حُبًّا إِلَيَّ هُمْ
فقد جاء بالضمير منفصلاً - وهو قوله «هم» في آخر البيت - وكان من حقه أن يجيء به متصلاً بالعامل - وهو قوله «يزيد» - ولو جاء به على ما يقتضيه الاستعمال لقال «إلا يزيدونهم حباً إلي».
ومثل ذلك قول طرفة بن العبد البكري:

أَصْرَمْتُ حَبْلَ الْوَصْلِ، بَلْ صَرَمُوا بَلْ صَاحَ، بَلْ قَطَعَ الْوِصَالُ هُمْ
وكان من حقه أن يقول: «بل قطعوا الوصال» لكنه اضطر لفصل

وَصِلْ أَوْ أَفْصِلْ هَاءَ سَلْنِيهِ، وَمَا أَشْبَهَهُ، فِي كُنْتَهُ الْخُلْفُ انْتَمَى^(١)
كَذَاكَ خِلْتَنِيهِ، وَأَتَصَّالًا أَخْتَارُ، غَيْرِي أَخْتَارَ الْأَنْفِصَالَ^(٢)
أشار في هذين البيتين إلى المواضع التي يجوز أن يؤتى فيها
بالضمير منفصلاً مع إمكان أن يؤتى به متصلاً.

فأشار بقوله: «سَلْنِيهِ» إلى ما يتعدى إلى مفعولين الثاني منها ليس
خيراً في الأصل، وهما ضميران، نحو: «الدَّرْهَمُ سَلْنِيهِ» فيجوز لك في
هاء «سَلْنِيهِ» الاتصال نحو سَلْنِيهِ، والانفصال نحو سَلْنِي إِيَّاهُ، وكذلك كل
فعل أشبهه، نحو الدَّرْهَمُ أَعْطَيْتُكَهُ، وَأَعْطَيْتُكَ إِيَّاهُ.

وظاهر كلام المصنف أنه يجوز في هذه المسألة الانفصال والاتصال
على السواء، وهو ظاهر كلام أكثر النحويين، وظاهر كلام سيبويه أن
الاتصال فيها واجب، وأن الانفصال مخصوص بالشعر.

(١) «وصل» الواو للاستئناف، صل: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «أو» حرف
عطف دال على التخيير «افصل» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، وجملة
افصل معطوفة على جملة صل «هاء» مفعول تنازعه الفعلان، فأعمل فيه الثاني، وها مضاف
و «سَلْنِيهِ» قصد لفظه: مضاف إليه «وما» الواو حرف عطف، ما: اسم موصول معطوف على سَلْنِيهِ
«أشبهه»: فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما، والهاء مفعول به،
والجملة لا محل لها صلة ما «في كُنْتَهُ» جار ومجرور متعلق بـانْتَمَى «الخلف» مبتدأ «انتمى» فعل
ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الخلف، والجملة من انتمى وفاعله في
محل رفع خبر المبتدأ، وانتمى معناه انتسب، والمراد أن بين العلماء خلافاً في هذه المسألة، وأن
هذا الخلاف معروف، وكل قول فيه معروف النسبة إلى قائله.

(٢) «كذلك» الجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم، والكاف حرف خطاب «خِلْتَنِيهِ» قصد لفظه:
مبتدأ مؤخر «واتصالاً» الواو عاطفة، اتصالاً: مفعول مقدم لأختار «أختار» فعل مضارع، وفاعله
ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا «غيري» غير: مبتدأ، وغير مضاف والياء التي للمتكلم مضاف إليه
«أختار» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود لغيري، والجملة من أختار
وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ «الانفصالاً» مفعول به لأختار، والألف للإطلاق.

وأشار بقوله: «فِي كُنْتَهُ الْخُلْفُ أَنْتَمِي» إلى أنه إذا كان خبر «كان» وأخواتها ضميراً، فإنه يجوز اتصاله وانفصاله، واختلّف في المختار منهما، فاختار المصنف الاتصال، نحو كُنْتَهُ، واختار سيبويه الانفصال، نحو كنت إياه^(١)، [تقول، الصديق كُنْتَهُ، وَكُنْتَ إِيَّاهُ].

وكذلك المختار عند المصنف الاتصال في نحو «خِلْتَنِيهِ»^(٢) وهو: كلُّ فعلٍ تَعَدَّى إلى مفعولين الثاني منهما خبرٌ في الأصل، وهما ضميران، ومذهب سيبويه أن المختار في هذا أيضاً الانفصال، نحو خِلْتَنِي إِيَّاهُ، ومذهب سيبويه أَرْجَحُ، لأنه هو الكثير في لسان العرب على ما حكاه سيبويه عنهم وهو المُشَافِه لهم، قال الشاعر:

(١) قد ورد الأمران كثيراً في كلام العرب، فمن الانفصال قول عمر بن أبي ربيع المخزومي:
لَيْسَ كَانَ إِيَّاهُ لَقَدْ حَالَ بَعْدَنَا عَنِ الْعَهْدِ، وَالْإِنْسَانُ قَدْ يَتَغَيَّرُ
وقول الآخر:

لَيْسَ إِيَّايَ وَإِيَّاكَ، وَلَا نَحْنِي رَقِيبَا
ومن الاتصال قول أبي الأسود الدؤلي يخاطب غلاماً له كان يشرب التبيد فيضطرب شأنه وتسوء حاله:

فَإِنْ لَا يَكُنْهَا أَوْ تَكُنْ فَإِنَّهُ أَوْ حَوْهَا غَذْتُهُ أُمُّهُ بِلِيَانِهَا

وقول رسول الله ﷺ لعمر بن الخطاب في شأن ابن الصياد: «إِنْ يَكُنْ فَلَنْ تَسْلُطَ عَلَيْهِ، وَإِلَّا يَكُنْ فَلَا خَيْرَ لَكَ فِي قَتْلِهِ» ومنه الشاهد رقم ١٧ الآتي في ص ١٠٥.

(٢) قد ورد الأمران في فصيح الكلام أيضاً، فمن الاتصال قوله تعالى: «إِذْ يَرْيَكُمُ اللَّهُ فِي مَنَامِكُمْ قَلِيلًا، وَلَوْ أَرَاكُمُ كَثِيرًا» وقول الشاعر:

بُلَغْتُ صُنْعَ أَمْرِي بِرَأْخَالِكُهُ إِذْ لَمْ تَزَلْ لِأَكْتِسَابِ الْحَمْدِ مُعْتَذِرًا
ومن الانفصال قول الشاعر:

أَجِجِي حَبِيبُكَ إِيَّاهُ، وَقَدْ مُلِئْتُ أَرْجَاءَ صَدْرِكَ بِالْأَضْغَانِ وَالْإِخْنِ

١٦ - إِذَا قَالَتْ حَذَامٌ فَصَدَّقُوهَا فَإِنَّ الْقَوْلَ مَا قَالَتْ حَذَامٌ

١٦ - هذا البيت قيل إنه لذيبيس بن طارق أحد شعراء الجاهلية، وقد جرى مجرى المثل، وصار يضرب لكل من يعتد بكلامه، ويتمسك بمقاله، ولا يلتفت إلى ما يقول غيره، وفي هذا جاء به الشارح، وهو يريد أن سيويه هو الرجل الذي يعتد بقوله، ويعتبر نقله، لأنه هو الذي شافه العرب، وعنهم أخذ، ومن ألسنتهم استمد.

المفردات: «حذام» اسم امرأة، زعم بعض أرباب الخواشي أنها الزياء، وقال: وقيل غيرها، ونقول: الذي عليه الأدياء أنها زرقاء اليمامة، وهي امرأة من بنات لقمان بن عاد، وكانت ملكة اليمامة، واليمامة اسمها، فسميت البلد باسمها، زعموا أنها كانت تبصر من مسيرة ثلاثة أيام، وهي التي يشير إليها النابغة الذبياني في قوله:

وَإِخْرَجَكُمْ بِحُكْمِ قِسَاةِ الْحَيِّ إِذْ نَظَرْتُ إِلَى حَمَامٍ سِرَاعٍ وَارِدِ الثَّمَدِ
قَالَتْ: أَلَا لَيْتَنَاهَذَا الْحَمَامُ لَنَا إِلَى حَمَامَتِنَا أَوْ نِصْفُهُ فَقَدِ

الإعراب: «إذا» ظرف تضمن معنى الشرط «قالت» قال: فعل ماضٍ، والتاء للتأنيث «حذام» فاعل قال، مبني على الكسر في محل رفع «فصدقوها» الفاء واقعة في جواب إذا، وصدق: فعل أمر مبني على حذف النون، والواو فاعل، وها: مفعول به «فإن» الفاء للعطف، وفيها معنى التعليل، وإن: حرف توكيد ونصب «القول» اسم إن منصوب بالفتحة الظاهرة «ما» اسم موصول خبر إن، مبني على السكون في محل رفع «قالت» قال: فعل ماضٍ، والتاء للتأنيث «حذام» فاعل قالت، والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها من الإعراب صلة الموصول، والعائد محذوف، أي ما قالته حذام.

التمثيل به: قد جاء الشارح بهذا البيت وهو يزعم أن مذهب سيويه أرجح مما ذهب إليه الناظم، وكأنه أراد أن يعرف الحق بأن يكون منسوباً إلى عالم جليل كسيويه، وهي فكرة لا يجوز للعلماء أن يتمسكوا بها، ثم إن الأرجح في المسألة ليس هو ما ذهب إليه سيويه والجمهور، بل الأرجح ما ذهب إليه ابن مالك، والرماني، وابن الطراوة من أن الاتصال أرجح في خبر كان وفي المفعول الثاني من معمولي ظن وأخواتها، وذلك من قبل أن الاتصال في البابين أكثر وروداً عن العرب، وقد ورد الاتصال في خبر «كان» في الحديث الذي روته لك، وورد الاتصال في المفعول الثاني من باب ظن في القرآن الكريم فيما قد تلونا من الآيات، ولم يرد في القرآن الانفصال في أحد البابين أصلاً، وبحسبك أن يكون الاتصال هو الطريق الذي استعمله القرآن الكريم باطراد.

وَقَدَّمَ الْأَخْصَّ فِي اتِّصَالٍ وَقَدَّمَ مَا شِئْتَ فِي انْفِصَالٍ^(١)
 ضمير المتكلم أَخْصُّ من ضمير المخاطب، وضمير المخاطب
 أَخْصُّ من ضمير الغائب، فإن اجتمع ضميران منصوبان أحدهما أَخْصُّ
 من الآخر، فإن كانا متصلين وَجَبَ تقديمُ الْأَخْصِّ منهما، فتقول: الدرهم
 أعطيتكه وأعطيتنيه، بتقديم الكاف والياء على الهاء، لأنها أَخْصُّ من
 الهاء، لأن الكاف للمخاطب، والياء للمتكلم، والهاء للغائب، ولا يجوز
 الغائب مع الاتصال، فلا تقول: أعطيتُوك، ولا أعطيتُهُوني، وأجازه قوم،
 ومنه ما رواه ابن الأثير في غريب الحديث من قول عثمان رضي الله عنه:
 «أَرَأَيْتُمُنِي الْبَاطِلُ شَيْطَانًا»، فإن فُصِّلَ أَحَدُهُمَا كُنْتَ بالخيار، فإن شئت
 قَدَّمْتَ الْأَخْصَّ، فقلت: الدرهم أعطيتُكَ إياه، وأعطيتُني إياه، وإن شئت
 قَدَّمْتَ غَيْرَ الْأَخْصِّ، فقلت: أعطيتُهُ إِيَّاكَ، وأعطيتُهُ إِيَّايَ، وإليه أشار
 بقوله: «وَقَدَّمَ مَا شِئْتَ فِي انْفِصَالٍ» وهذا الذي ذكره ليس على إطلاقه،
 بل إنما يجوز تقديمُ غَيْرِ الْأَخْصِّ في الانفصال عند أَمْنِ اللَّبْسِ، فإن
 خيف لبس لم يجز، فإن قلت: زيد أعطيتُكَ إِيَّاهُ^(٢)، لم يجز تقديمُ

(١) «وقدم» الواو عاطفة، قدم: فعل أمر مبني على السكون لا محل له من الإعراب، وحرك بالكسر
 للتخلص من التقاء الساكنين، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «الأخص» مفعول به لقدم
 «في اتصال» جار ومجرور متعلق بقدم «وقدمن» الواو عاطفة، قدم: فعل أمر، مبني على الفتح
 لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «ما» اسم موصول مفعول به
 لقدم المؤكد، مبني على السكون في محل نصب «شئت» فعل وفاعل، وجملتهما لا محل لها صلة
 ما الموصولة، والعائد محذوف، والتقدير: وقدمن الذي شئت «في انفصال» جار ومجرور متعلق
 بقدمن.

(٢) إنما يقع اللبس فيما إذا كان كل من المفعولين يصلح أن يكون فاعلاً كما ترى في مثال الشارح،
 ألست ترى أن المخاطب وزيداً يصلح كل منهما أن يكون آخذاً ويصلح أن يكون مأخوذاً، أما نحو
 «الدرهم أعطيتُهُ إِيَّاكَ» أو «الدرهم أعطيتُكَ إياه» فلا لبس لأن المخاطب آخذ تقدم أو تأخر،
 والدرهم مأخوذ تقدم أو تأخر.

الغائب، فلا تقول: زيد أعطيته إياك، لأنه لا يُعْلَم هل زيد مأخوذ أو آخذ.

وَفِي اتِّحَادِ الرُّبَّةِ الزَّمْ فَصْلًا وَقَدْ يُبَيِّحُ الْغَيْبُ فِيهِ وَصْلًا^(١)
إذا اجتمع ضميران، وكانا منصوبين، واتَّحَدَا في الرُّبَّة - كأن يكونا
لمتكلمين، أو مخاطبين، أو غائبين - فإنه يلزم الفَصْلُ في أحدهما،
فتقول: أَعْطَيْتَنِي إِيَّايَ، وَأَعْطَيْتَكَ إِيَّاكَ، وَأَعْطَيْتَهُ إِيَّاهُ، ولا يجوز اتصال
الضميرين، فلا تقول: أَعْطَيْتَنِي، ولا أَعْطَيْتَكَ، ولا أَعْطَيْتَهُ، نعم إن
كانا غائبين واختَلَفَ لفظُهُما فقد يتصلان، نحو الزَّيْدَانِ الدَّرْهَمُ
أَعْطَيْتُهُمَا، وإليه أشار بقوله في الكافية:

مَعَ اخْتِلَافٍ مَا، وَنَحْوِ «ضَمِنْتُ إِيَّاهُمُ الْأَرْضُ» الضَّرُورَةُ اقْتَضَتْ

وربما أثبت هذا البيت في بعض نسخ الألفية، وليس منها، وأشار
بقوله: «ونحو ضمنت - إلى آخر البيت» إلى أن الإتيان بالضمير منفصلاً
في موضع يجب فيه اتِّصَالُهُ ضرورةً، كقوله:

بِالْبَاعِثِ الْوَارِثِ الْأَمْوَاتِ قَدْ ضَمِنْتُ

إِيَّاهُمُ الْأَرْضُ فِي دَهْرِ الدَّهَارِ^(٢) [١٥]

وقد تقدم ذكر ذلك

(١) «وفي اتحاد» الواو حرف عطف، والجار والمجرور متعلق بالزَمْ الآتي، واتحاد مضاف و«الرُّبَّة» مضاف إليه «الزَم» فعل أمر مبني على السكون لا محل له من الإعراب، وفاعله ضمير مستتر فيه وحباً تقديره أنت «فصلاً» مفعول به لا لزم «وقد» الواو عاطفة، قد: حرف دال على التقليل «يبيح» فعل مضارع مرفوع بالضممة الظاهرة «الغيب» فاعل يبيع «فيه» جار ومجرور متعلق «ببيع» «ووصلاً» مفعول به لبيع.

(٢) مضى شرح هذا البيت قريباً (ص ٩٩) فارجع إليه هناك، وهو الشاهد رقم ١٥.

وَقَبْلَ يَا النَّفْسِ مَعَ الْفِعْلِ التَّزِمِ نُونٌ وَقَايَةٌ، و «لَيْسِي» قَدْ نُظِمَ^(١)

إذا اتصل بالفعل ياء المتكلم لحقته لزوماً نون تسمى نون الوقاية، وسميت بذلك لأنها بقي الفعل من الكسر، وذلك نحو «أَكْرَمَنِي، وَيُكْرِمَنِي، وأَكْرَمَنِي» وقد جاء حَذْفُهَا مع «ليس» شذوذاً، كما قال الشاعر:
١٧ - عَدَدْتُ قَوْمِي كَعَدِيدِ الطَّيْسِ إِذْ ذَهَبَ الْقَوْمُ الْكَرَامُ لَيْسِي

(١) «وقبل» الواو حرف عطف، قبل ظرف زمان متعلق بالتزم الآتي، وقبل مضاف و «يا» مضاف إليه، ويا مضاف و «النفس» مضاف إليه «مع» ظرف متعلق بمحذوف حال من يا النفس، ومع مضاف و «الفعل» مضاف إليه «التزم» فعل ماضي مبني للمجهول مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، وسكن لأجل الوقف «نون» نائب فاعل لا تزم مرفوع بالضم، ونون مضاف و «وقاية» مضاف إليه «وليس» الواو عاطفة، ليس: قصد لفظه مبتداً «قد» حرف تحقيق «نظم» فعل ماضي مبني للمجهول على الفتح لا محل له من الإعراب. وسكنه لأجل الوقف، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على ليس، والجملة من الفعل ونائب الفاعل في محل رفع خبر المبتداً.

١٧ - هذا البيت نسبة جماعة من العلماء - ومنهم ابن منظور في لسان العرب (ط ي س) - لرؤبة بن العجاج، وليس موجوداً في ديوان رجزه، ولكنه موجود في زيادات الديوان.
اللغة: «كعديد» العديد كالعدد، يقال: هم عديد الثرى، أي عددهم مثل عدده، و «الطيس» - بفتح الطاء المهملة، وسكون الياء المشاة من تحت، وفي آخره سين مهملة - الرمل الكثير، وقال ابن منظور: «واختلفوا في تفسير الطيس، فقال بعضهم: كل من على ظهر الأرض من الأنام فهو من الطيس، وقال بعضهم: بل هو كل خلق كثير النسل نحو النمل والذباب والهوم، وقيل: يعني الكثير من الرمل» اهـ «ليس» أراد غيري، استثنى نفسه من القوم الكرام الذين ذهبوا، هذا ويروي صدر الشاهد:

* عَهْدِي بِقَوْمِي كَعَدِيدِ الطَّيْسِ *

وهي الرواية الصحيحة المعنى.

المعنى: يفخر بقومه، ويتحسر على ذهابهم، فيقول: عهدي بقومي الكرام الكثيرين كثرة تشبه كثرة الرمل حاصل، وقد ذهبوا إلا إياي، فإنني بقيت بعدهم خلفاً عنهم.

الإعراب: «عددت» فعل وفاعل «قومي» قوم: مفعول به، وقوم مضاف و ياء المتكلم مضاف إليه «كعديد» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لموصوف محذوف، والتقدير: عددتهم عدداً مثل =

واختُلِفَ في أفعال التعجب: هل تلزمه نون الوقاية أم لا؟ فتقول: ما أفقرني إلى عفو الله، وما أفقرني إلى عفو الله، عند من لا يلتزمها فيه، والصحيح أنها تلزم^(١).

* * *

«لَيْتَنِي» فَشَا، وَ «لَيْتَنِي» نَدَرَا وَمَعَ «لَعَلَّ» اَعَكْسَ، وَكُنْ مُخَيَّرًا^(٢)
«لَيْتَنِي»

عديد، وعديد مضاف و«الطيس» مضاف إليه «إذ» ظرف دال على الزمان الماضي، متعلق بعددت «ذهب» فعل ماضٍ «القوم» فاعله «الكرام» صفة له، والجملة في محل جر بإضافة الظرف إليها «ليسي» ليس: فعل ماضٍ ناقص دال على الاستثناء، واسمه ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره هو يعود على البعض المفهوم من القوم، والياء خبره مبني على السكون في محل نصب. الشاهد فيه: في هذا البيت شاهدان، وكلاهما في لفظ «ليسي» أما الأول فإنه أتى بخبره ضميراً متصلاً، ولا يجوز عند جمهرة النحاة أن يكون إلا منفصلاً، فكان يجب عليه - على مذهبه هذا - أن يقول: ذهب القوم الكرام ليس إياي. والثاني - وهو الذي جاء الشارح بالبيت من أجله هنا - حيث حذف نون الوقاية من ليس مع اتصالها بياء المتكلم، وذلك شاذ عند الجمهور الذين ذهبوا إلى أن «ليس» فعل، وانظر ما ذكرناه في ص ١٠١.

(١) الخلاف بين البصريين والكوفيين في اقتران نون الوقاية بأفعال في التعجب مبني على اختلافهم في أنه هو اسم أو فعل، فقال الكوفيون: هو اسم، وعلى هذا لا تتصل به نون الوقاية، لأنها إنما تدخل على الأفعال لتقيها الكسر الذي ليس منها في شيء، وقال البصريون: هو فعل، وعلى هذا يجب اتصاله بنون الوقاية لتقيه الكسر.

(٢) «وليتني» الواو عاطفة، ليتني قصد لفظه: مبتدأ «فشأ» فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ليتني، والجملة من فشأ وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ «وليتني» قصد لفظه أيضاً: مبتدأ «ندرا» فعل ماضٍ، والألف للاطلاق، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ليتني، والجملة من ندر وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ «ومع» الواو عاطفة، مع: ظرف متعلق باعكس الآتي، ومع مضاف و«لعل» قصد لفظه: إليه «اعكس» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، ومفعوله محذوف، والتقدير: واعكس الحكم مع لعل «وكن» الواو عاطفة، كن: فعل أمر ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «مخيراً» خبره.

فِي الْبَاقِيَّاتِ، وَأَضْطَرَّارًا خَفَفًا مِّنِّي وَعَنِّي بَعْضٌ مِّنْ قَدْ سَلَفًا^(١)

ذكر في هذين البيتين حكم نون الوقاية مع الحروف، فذكر «ليت» وأن نون الوقاية لا تُحذف منها، إلا ندوراً، كقوله:

١٨ - كُمْنِيَّة جَابِرٍ إِذْ قَالَ: لَيْتَنِي أَصَادِفُهُ وَأَتْلِفُ جُلَّ مَالِي

(١) «في الباقيات» جار ومجرور متعلق بمخبر في البيت السابق «واضطراً» الواو عاطفة، اضطراً: مفعول لأجله «خففاً» فعل ماضٍ، والألف للإطلاق «مني» قصد لفظه: مفعول به لخفف «وعين» قصد لفظه أيضاً: معطوف على مني «بعض» فاعل خفف، وبعض مضاف، و«من» اسم موصول: مضاف إليه، مبني على السكون في محل جر «قد» حرف تحقيق «سلفاً»: فعل ماضٍ، والألف للإطلاق، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على من الموصولة، والجملة من سلف وفاعله لا محل لها من الإعراب صلة الموصول الذي هو من.

١٨ - هذا البيت لزيد الخير الطائي، وهو الذي سماه النبي ﷺ بهذا الاسم، وكان اسمه في الجاهلية قبل هذه التسمية زيد الخيل، لأنه كان فارساً.

اللغة: «المنية» بضم فسكون - اسم للشيء الذي تتمناه، وهي أيضاً اسم للتمني، والمنية المشبهة بمنية جابر تقدم ذكرها في بيت قبل بيت الشاهد، وذلك في قوله:

تَمَنَّى مَزِيدٌ زَيْدًا فَلَاقَى	أَخَائِقَةً إِذَا اخْتَلَفَ الْعَوَالِي
كُمْنِيَّة جَابِرٍ، إِذْ قَالَ: لَيْتَنِي	أَصَادِفُهُ وَأَفْقَدُ جُلَّ مَالِي
تَلَاقَيْنَا، فَمَا كُنَّا سَوَاءَ	وَلَكِنْ خَرَّ عَنْ حَالٍ لِحَالِ
وَلَوْلَا قَوْلُهُ: يَا زَيْدُ قَدْ بَيَّ	لَقَدْ قَامَتْ نُزُورَةٌ بِالمَالِي
شَكَكْتُ بَيَّابَهُ لَمَّا التَقَيْنَا	بِمُطَرِدِ الْمَهْرَةِ كَالْخِلَالِ

«مزید» بفتح الميم وسكون الزاي: رجل من بني أسد، وكان يتمنى لقاء زيد ويزعم أنه إلى لقيه نال منه، فلما تلاقيا طعنه زيد طعنة فولى هارباً «أخائقة» أي صاحب وشوق في نفسه واضطربار على منازل الأقربان في الحرب «العوالي» جمع عالية، وهي ما يلي موضع السنان من الرمح، واختلافها: ذهابها في جهة العدو ومجيئها عند الطعن «جابر» رجل من غطفان، كان يتمنى لقاء زيد، فلما تلاقيا قهره زيد وغلبه «وأتلف» يروى «وأفقد».

الإعراب: «كمنية» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لموصوف محذوف، والتقدير: تمنى مزید تمنياً مشابهاً لمنية جابر، ومنية مضاف و«جابر» مضاف إليه «إذ» ظرف للماضي من الزمان «قال» =

والكثير في لسان العرب ثبوتها، وبه ورد القرآن، قال الله تعالى:
(يَا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ).

وأما «لعل» فذكر أنها بعكس ليت، فالفصيح تجريدتها من النون
كقوله تعالى - حكاية عن فرعون - (لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ) ويقالُ ثبوتُ
النون، كقول الشاعر:

١٩ - فَقُلْتُ: أَعِيرَانِي الْقُدُومَ، لَعَلَّنِي أَخْطُ بِهَا قَبْرًا لَأَبْيَضَ مَاجِدِ

= فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى جابر، والجملة في محل جر بإضافة
إذ إليها «ليني» ليت: حرف تمن ونصب، والياء اسمه، مبني على السكون في محل نصب
«أصاف» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا، والهاء مفعول به، والجملة في
محل رفع خبر ليت «وأفقد» النواو حالية، وأفقد: فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً
تقديره أنا، والجملة في محل خبر لمبتدأ محذوف، وتقديره: وأنا أفقد، وجملة المبتدأ وخبره في
محل نصب حال «جل» مفعول به لأفقد، وجل مضاف ومال من يلي «مضاف إليه ومال مضاف وياء
المتكلم مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله «ليني» حيث حذف نون الوقاية من ليت الناصبة لياء المتكلم، وظاهر كلام
المصنف والشارح أن هذا الحذف ليس بشاذ، وإنما هو نادر قليل، وهذا الكلام على هذا الوجه
هو مذهب الفراء من النحاة، فإنه لا يلزم عنده أن تجيء بنون الوقاية مع ليت، بل يجوز لك في
السعة أن تتركها، وإن كان الإتيان بها أولى، وعبرة سيبويه تفيد أن ترك النون ضرورة حيث قال:
«وقد قالت الشعراء «ليني» إذا اضطروا كأنهم شبهوه بالاسم حيث قالوا: الضاري» اهـ، وانظر
شرح الشاهد (٢١) الآتي.

ومثل هذا الشاهد - في حذف نون الوقاية مع ليت - قول ورقة بن نوفل الأسدي:
فَيَا لَيْتَنِي إِذَا مَا كَانَ ذَاكُم وَلَجْتُ وَكُنْتُ أَوْلَهُمْ وَلَوْجَا
وقد جمع بين ذكر النون وتركها حارثة بن عبيد البكري أحد المعمرين في قوله:
أَلَا بِأَلَيْتَنِي أَنْضَيْتُ عُمَرِي وَهَلْ يُجِدِّي عَلَيَّ الْيَوْمَ لَيْتَنِي؟
١٩ - هذا البيت من الشواهد التي لا يعرف قائلها.

اللغة: «أعيراني» و«يروى» وكلاهما أمر من العارية، وهي أن تعطي غيرك ما ينتفع به مع
بقاء عنه ثم يردّه إليك «القدوم» - بفتح القاف وضم الدال المخففة - الآلة التي ينجر بها الخشب:

ثم ذكر أنك بالخيار في الباقيات، أي: في باقي أخوات لَيْتَ ولَعَلَّ - وهي إِنْ، وَأَنْ، وَكَأَنَّ، وَلَكِنْ - فتقول: إِنِّي وَإِنِّي، وَأَنِّي وَأَنِّي، وَكَأَنِّي وَكَأَنِّي، وَلَكِنِّي وَلَكِنِّي.

ثم ذكر أن «مِنْ، وَعَنْ» تلزمهما نون الوقاية، فتقول: مِنِّي وَعَنِّي - بالتشديد - ومنهم من يحذف النون، فيقول: مِنِّي وَعَنِّي - بالتخفيف - وهو شاذ، قال الشاعر:

٢٠ - أَيُّهَا السَّائِلُ عَنْهُمْ وَعَنِّي لَسْتُ مِنْ قَيْسٍ وَلَا قَيْسٌ مِنِّي

= «أخط بها» أي أنحت بها، وأصل الخط من قولهم: خط بأصبعه في الرمل «قبراً» المراد به الجفن، أي القراب، وهو الجراب الذي يغمد فيه السيف «لأبيض ماجد» سيف صقيل. الإعراب: «فقلت» فعل وفاعل «أعيراني» أعيرا: فعل أمر مبني على حذف النون، والألف ضمير الاثنين فاعل، والنون للوقاية، والياء مفعول أول لأعيرا «القدم» مفعول ثان لأعيرا «لعلني» لعل: حرف تعليل ونصب، والنون للوقاية، والياء اسمها «أخط» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا، وجملة المضارع وفاعله في محل رفع خبر لعل «بها» جار ومجرور متعلق بأخط «قبراً» مفعول به لأخط «لأبيض» اللام حرف جر، وأبيض مجرور بها، وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف، والمانع له من الصرف الوصفية ووزن الفعل، والجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة لقبر «ماجد» صفة لأبيض، مجرور بالكسرة الظاهرة.

الشاهد فيه: قوله «لعلني» حيث جاء بنون الوقاية مع لعل، وهو قليل.

ونظيره قول حاتم الطائي يخاطب امرأته، وكانت قد لامته على البذل والجود:

أَرَيْتِي جَوَادًا مَاتَ هَزْلًا لَعَلَّنِي أَرَى مَا تَرَيْنِ، أَوْ بَخِيلًا مُخْلَدًا

والكثير في الاستعمال حذف النون مع «لعل» وهو الذي استعمله القرآن الكريم، مثل قوله تعالى:

﴿لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ﴾ وقوله سبحانه: ﴿لَعَلِّي أَعْمَلُ صَالِحًا﴾، ومنه قول الفرزدق.

وَإِنِّي لَرَجٍ نَظْرَةً قَبْلَ السَّيِّ لَعَلِّي - وَإِنْ شَطَّتْ نَوَاهَا - أَزُورُهَا

وقول الآخر:

وَلَسِي نَفْسٌ تُنَازِعُنِي إِذَا مَا أَقُولُ لَهَا: لَعَلِّي أَوْ عَسَانِي

٢٠ - وهذا البيت أيضاً من الشواهد المجهول قائلها، بل قال ابن الناظم: إنه من وضع النحويين،

وقال ابن هشام عنه «وفي النفس من هذا البيت شيء» ووجه تشكك هذين العالمين المحققين في =

وَفِي لَدُنِّي لَدُنِّي قُلْ، وَفِي - قَدْنِي وَقَطْنِي الحَذْفُ أَيْضاً قَدْنِي^(١)

أشار بهذا إلى أن الفصح في «لَدُنِّي» إثبات النون، كقوله تعالى :

(قَدْ بَلَغْتَ مِنْ لَدُنِّي عُذْرًا) ويقل حذفها، كقراءة مَنْ قرأ (مِنْ لَدُنِّي) بالتخفيف والكثير في «قَدْ، وَقَطْ» ثبوت النون، نحو: قَدْنِي وَقَطْنِي، ويقل الحذف نحو: قَدِي وَقَطِي، أي حَسْبِي، وقد اجتمع الحذف والإثبات في قوله :

هذا البيت أنه قد اجتمع الحرفان «من» و«عن» وأتى بهما على لغة غير مشهورة من لغات العرب، وهذا يدل على قصد ذلك وتكلفه.

اللغة: «قيس» هو قيس عيلان أبو قبيلة من مضر، واسمه الناس - بهمزة وصل ونون - ابن مضر بن نزار، وهو أخو إلياس - بياء مثناة تحتية - وقيس هنا غير منصرف للعلمية والثابت المعنوي، لأنه بمعنى القبيلة، وبعضهم يقول: قيس ابن عيلان. الإعراب: «أيها» أي: منادى حذف منه ياء النداء، مبني على الضم في محل نصب، وها للتنبيه «السائل» صفة لأي «عنهم» جار ومجرور متعلق بالسائل «وعني» معطوف على عنهم «لست» ليس: فعل ماض ناقص، والتاء اسمها «من قيس» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر ليس «ولا» الواو عاطفة، ولا نافية «قيس» مبتدأ «مني» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ، وهذه الجملة معطوفة على جملة ليس واسمها وخبرها.

الشاهد فيه: قوله «عني» و«مني» حيث حذف نون الوقاية منهما شذوذاً للضرورة.

(١) «في لدني» جار ومجرور متعلق بقل «لدني» قصد لفظه: مبتدأ «قل» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على لدني المخففة، والجملة من قل وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ «وفي قَدْنِي» جار ومجرور متعلق بفي الأتي «وقطني» معطوف على قَدْنِي «الحذف» مبتدأ «أيضاً» مفعول مطلق لفعل محذوف «قد» حرف ت قليل «يفي» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على حذف، والجملة من يفي وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو «الحذف» والجملة معطوفة على جملة المبتدأ والخبر السابقة.

٢١ - قَدْ نِي مِنْ نَصْرِ الْخُبَيْبِينَ قَدْ [لَيْسَ الْإِمَامُ بِالشَّحِيحِ الْمُلْحَدِ]

٢١ - هذا البيت لأبي نخيلة حميد بن مالك الأرقط، أحد شعراء عصر بني أمية، من أرجوزة له يمدح بها الحجاج بن يوسف الثقفي، ويعرض بعبد الله بن الزبير.

اللغة: أراد بالخبيين عبد الله بن الزبير - وكنيته أبو خبيب - ومصعباً أخاه، وغلبه شهرته، ويروى «الخبيين» - بصيغة الجمع - يريد أبا خبيب وشيعته، ومعنى «قدي» حسي وكفاني «ليس الإمام إلخ» أراد بهذه الجملة التعريض بعبد الله بن الزبير، لأنه كان قد نصب نفسه خليفة بعد موت معاوية بن يزيد، وكان - مع ذلك - مبخلاً لا تبض يده بعتاء.

الإعراب: «قدي» قد: اسم بمعنى حسب مبتدأ، مبني على السكون في محل رفع، والنون للوقاية، وقد مضاف والياء التي للمتكلم مضاف إليه مبني على السكون في محل جر «من نصر» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ، ونصر مضاف و«الخبيين» مضاف إليه «قدي» يجوز أن يكون قد هنا اسم فعل، وقد جعله ابن هشام اسم فعل مضارع بمعنى يكفيني، وجعله غيره اسم فعل ماضٍ بمعنى كفاني، وجعله آخرون اسم فعل أمر بمعنى ليكفني، وهذا رأي ضعيف جداً، وياء المتكلم على هذه الآراء مفعول به، ويجوز أن يكون قد اسماً بمعنى حسب مبتدأ، وياء المتكلم مضاف إليه، والخبر محذوف، وجملة المبتدأ وخبره مؤكدة لجملة المبتدأ وخبره السابقة «ليس» فعل ماضٍ ناقص «الإمام» اسمها «بالشحيح» الباء حرف جر زائد، الشحيح: خبر ليس منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد «الملحد» صفة للشحيح.

الشاهد فيه: قوله «قدي» و«قدي» حيث أثبت النون في الأولى وحذفها من الثانية وقد اضطربت عبارات النحويين في ذلك، فقال قوم: إن الحذف غير شاذ، ولكنه قليل، وتبعمهم المصنف والشارح، وقال سيبويه: «وقد يقولون في الشعر قطي وقدي فأما الكلام فلا بد فيه من النون، وقد اضطرب الشاعر فقال قدي شبهه بحسي لأن المعنى واحد» اهـ. وقال الأعلم: «وإثباتها (النون) في قد وقط هو المستعمل، لأنهما في البناء ومضارعة الحروف بمنزلة من وعن، فتلزمهما النون المكسورة قبل الياء، لثلاثي غير آخرهما عن السكون» اهـ وقال الجوهري: «وأما قولهم قدك بمعنى حسب فهو اسم، وتقول: قدي، وقدي أيضاً بالنون على غير قياس، لأن هذه النون إنما تزداد في الأفعال وقاية لها، مثل ضربني وشتمني» قال ابن بري يرد على الجوهري «وهم الجوهري في قوله إن النون في قدي زيدت على غير قياس» وجعل النون مخصوصاً بالفعل لا غير، وليس كذلك، =

وإنما تزداد وقاية لحركة أو سكون في فعل أو حرف، كقولك في من وعن إذا أضفتها لنفسك : متي وعني، فزدت نون الوقاية لتبقى نون من وعن على سكونها، وكذلك في قد وقط، وتقول: قدني وقطني، فتزيد نون الوقاية لتبقى الدال والطاء على سكونها، وكذلك زادوها في ليت، فقالوا: ليتني، لتبقى حركة التاء على حالها، وكذلك قالوا في ضرب: ضربني، لتبقى الباء على فتحها، وكذلك قالوا في اضرب: اضربني، أدخلوا نون الوقاية لتبقى الباء على سكونها» اهـ.

ولابن هشام وهنا كلام كثير وتفرعات طويلة لم يسبقه إليها أحد من قدامى العلماء وهي في معنى اللبيب، وقد عينا بذكرها والرد عليها في حواشينا المستفيضة على شرح الأشموني فارجع إليها هناك إن شئت (وانظر الأبيات التي أنشدناها في شرح الشاهد رقم ١٨ ففيها شاهد لهذه المسألة، وهو رابع تلك الأبيات).

هذا، ولم يتكلم المصنف ولا الشارح عن الاسم المعرب إذا أضيف لياء المتكلم.

واعلم أن الأصل في الاسم المعرب ألا تتصل به نون الوقاية، نحو ضاربي ومكرمي وقد الحقت نون الوقاية باسم الفاعل المضاف إلى ياء المتكلم في قوله ﷺ: «فهل أنتم صادقوني» وفي قول الشاعر:

وَلَيْسَ الْمُؤَافِيَنِي لِيُرْفَدَ خَائِبًا فَإِنَّ لَهُ أَضْعَافَ مَا كَانَ أَمَلًا
وفي قول الآخر:

أَلَا فَتَى مِنْ بَنِي دُبَيَّانَ يَحْمِلُنِي وَلَيْسَ حَامِلُنِي إِلَّا أَبْنُ حَمَّالٍ
وفي قول الآخر:

وَلَيْسَ بِمُعِيْنِي فِي النَّاسِ مَمْنَعٌ صَدِيقٌ إِذَا أَعْيَا عَلَى صَدِيقٍ
كما لحقت أفعال التفضيل في قوله ﷺ: «غير الدجال أخوفي عليكم» لمشابهة أفعال التفضيل لفعل التعجيب.

الْعِلْمُ^(١)

اسْمٌ يَعْينُ الْمُسَمَّى مُطْلَقاً عِلْمُهُ: كَجَعْفَرٍ، وَخِرْنَقَا^(٢)
وَقَرْنٍ، وَعَدْنٍ، وَلَا حِقٍ، وَشَذَقَمٍ، وَهَيْلَةٍ، وَوَأَشِقٍ^(٣)

الْعِلْمُ هو: الاسم الذي يعين مسماه مطلقاً، أي بلا قيد التكلم أو الخطاب أو الغيبة، فالاسم: جنس يشمل النكرة والمعرفة، و«يعين مسماه»: فَضْلُ أَخْرَجَ النكرة، و«بلا قيد» أَخْرَجَ بَقِيَّةَ المعارف، كالمضمر، فإنه يعين مسماه بقيد التكلم كـ «أنا» أو الخطاب كـ «أنت» أو الغيبة كـ «هو»، ثم مَثَلُ الشَّيْخِ بأعلام الأناسيِّ وغيرهم، تنبيهاً على أن مُسَمَّيَاتِ الأعلام العقلاء وغيرهم من المألوفات، فجعفر: اسم رجل، وَخِرْنَقُ: اسم امرأة من شعراء العرب^(٤)، وهي أخت طَرْفَةَ بْنِ الْعَبْدِ لَأُمِّهِ،

(١) هو في اللغة مشترك لفظي بين معان، منها الجبل، قال الله تعالى: ﴿وَلَهُ الْجَوَارِ الْمُنشآت فِي الْبَحْرِ كَالْأَعْلَامِ﴾ أي كالجبال، وقالت الخنساء ترثي أخاها صخرًا:

وَأَنَّ صَخْرًا لَتَأْتُمُ الْهَيْدَاةَ بِهِ كَأَنَّهُ عِلْمٌ فِي رَأْسِهِ نَارٌ

ومنها الراية التي تجعل شعاراً للدولة أو الجند، ومنها العلامة، ولعل المعنى الاصطلاحي مأخوذ من هذا الأخير، وأصل الترجمة «هذا باب العلم» فحذف المبتدأ، ثم الخبر، وأقام المضاف إليه مقامه، وليس يخفى عليك إعرابه.

(٢) «اسم» مبتدأ «يعين» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اسم «المسمى» مفعول به ليعين، والجملة من يعين وفاعله ومفعوله في محل رفع صفة لاسم «مطلقاً» حال من الضمير المستتر في يعين «علمه» علم: خبر المبتدأ، وعلم مضاف والضمير مضاف إليه، ويجوز العكس، فيكون «اسم يعين المسمى» خبراً مقدماً، و«علمه» مبتدأ مؤخراً «كجعفر» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، وتقدير الكلام: وذلك كائن كقولك جعفر - إلخ.

(٣) «وخِرْنَقُ، وقَرْنٍ، وعدنٍ، ولاحقٍ، وشذقمٍ، وهيلةٍ، ووأشِقٍ» كلهن معطوفات على جعفر.

(٤) لعل الأولى - بل الأصوب - أن يقول «من شواعر العرب».

وَقَرْنُ: اسم قبيلة، وَعَدَنُ: اسم مكان، ولاحِقُ: اسم فرسٍ، وشَذَقُمُ: اسم جمل، وهَيْلَةُ: اسم شاة، وواشِقُ: اسم كلب.

وَأَسْمَاءُ أَتَى، وَكُنْيَةُ، وَلَقَبَا وَأَخْرَنُ ذَا إِنْ سِوَاهُ صَحِيبًا^(١)
ينقسم العلم إلى ثلاثة أقسام: إلى اسم، وكُنْيَةٍ، وَلَقَبٍ، والمراد بالاسم هنا ما ليس بكُنْيَةٍ ولا لَقَبٍ، كزيد وعمرو، وبالكُنْيَةِ: ما كان في أوله أَبٌ أو أُمٌّ كأبي عبدالله وأُمُّ الخير، وبالقَبِ: ما أشعرَ بمدح كزَيْن العابدين، أو دَمٌ كَأَنفِ النَّاقَةِ.

وأشار بقوله «وَأَخْرَنُ ذَا - إلخ» إلى أن اللقب إذا صَحِبَ الاسمَ وجب تأخيرُهُ، كزيد أنف الناقة، ولا يجوز تقديمُهُ على الاسم، فلا تقول: أنف الناقة زيد، إلا قليلاً، ومنه قوله:

٢٢ - بَأَنَّ ذَا الْكَلْبِ عَمْرًا خَيْرَهُمْ حَسَبًا
بِبَطْنِ شَرِيَّانٍ يَغْوِي حَوْلَهُ الذَّيْبُ

(١) «واسما» حال من الضمير المستتر في أتى «أتى» فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى العلم «وكُنْيَةٍ، وَلَقَبَا» معطوفات على قوله اسما «وَأَخْرَنُ» الواو حرف عطف، آخر: فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «ذَا» مفعول به لآخر، وهو اسم إشارة مبني على السكون في محل نصب «إِنْ» حرف شرط «سِوَاهُ» سوى: مفعول به مقدم لصحب، وسوى مضاف، وضمير الغائب العائد إلى اللقب مضاف إليه «صَحِيبًا» صحب: فعل ماضٍ فعل الشرط، مبني على الفتح في محل جزم، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اللقب، وجواب الشرط محذوف، والتقدير: إن صحب اللقب سِوَاهُ فأخره.

٢٢ - البيت لجَنُوب أخت عمرو ذي الكلب بن العجلان أحد بني كاهل، وهو من قصيدة لها ترثيه بها، وأولها:

كُلُّ امْرِئٍ بِمَحَالِ الدُّهْرِ مَكْذُوبٌ وَكُلُّ مَنْ غَالَبَ الْأَيْسَامَ مَغْلُوبٌ =

وظاهرُ كلامِ المصنف أنه يجب تأخيرُ اللقبِ إذا صحبَ سواء، ويدخل تحت قوله «سواء» الاسمُ والكنيةُ، وهو إنما يجب تأخيرُهُ مع الاسم، فأما مع الكنية فأنت بالخيار^(١) بين أن تُقدِّم الكنيةَ على اللقب،

= اللغة: «محال الدهر» بكسر الميم، بزنة كتاب - كيده أو مكره، وقيل: قوته وشدته «شريان» - بكسر أوله وسكون ثانيه - موضع بعينه، أو واد، أو هو شجر تعمل منه القسي «يعوي» حوله الذيب كناية عن موته، والباء من قولها «بأن» متعلقة بأبلغ في بيت قبل بيت الشاهد، وهو قوله:

أَبْلَغُ هَذِيئاً وَأَبْلَغُ مَنْ يُبْلَغُهُمْ عَنِّي حَدِيثاً، وَبَعْضُ الْقَوْلِ تَكْذِيبُ

الإعراب: «بأن» الباء حرف جر، وأن: حرف توكيد ونصب «ذا» - بمعنى صاحب - اسم أن، منصوب بالألف نيابة عن الفتحة لأنه من الأسماء الستة، وذا مضاف و«الكلب» مضاف إليه «عمرأ» بدل من ذا «خيرهم» خير: صفة لعمرأ، وخير مضاف والضمير مضاف إليه «حسباً» تمييز «بيطن» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر أن، وبيطن مضاف و«شريان» مضاف إليه «يعوي» فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء للثقل «حوله»: ظرف متعلق بيعوي، وحول مضاف وضمير الغائب العائد إلى عمرو مضاف إليه «الذيب» فاعل يعوي، والجملة في محل نصب حال من عمرو، ويجوز أن يكون قولها «بيطن» جاراً ومجروراً متعلقاً بمحذوف حال من عمرو، وتكون جملة «يعوي إلخ» في محل رفع خبر أن، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بالباء، والجار والمجرور متعلق بأبلغ في البيت الذي أنشدناه.

الشاهد فيه: قولها «ذا الكلب عمرأ» حيث قدمت اللقب - وهو قولها «ذا الكلب» - على الاسم - وهو قولها «عمرأ» - والقياس أن يكون الاسم مقدماً على اللقب، ولو جاءت بالكلام على ما يقتضيه القياس لقلت «بأن عمرأ ذا الكلب».

وإنما وجب في القياس تقديم الاسم وتأخير اللقب لأن الاسم يدل على الذات وحدها واللقب يدل عليها وعلى صفة مدح أو ذم كما هو معلوم، فلو جئت باللقب أولاً لما كان لذكر الاسم بعده فائدة، بخلاف ذكر الاسم أولاً، فإن الإتيان بعده باللقب يفيد هذه الزيادة. ومثّل هذا البيت في تقديم اللقب على الاسم قول أوس بن الصامت بن قيس بن أصرم الأنصاري الخزرجي:

أَنَا ابْنُ مُزَيْقِيَا عَمْرُو، وَجَدِّي أَبُوهُ عَامِرُ مَاءِ السَّمَاءِ

والشاهد في قوله «مزيقيا عمرو» فإن «مزيقيا» لقب، و«عمرو» اسم صاحب اللقب، وقد قدم هذا اللقب على الاسم كما ترى، أما قوله «عامر ماء السماء» فقد جاء على الأصل.

(١) هذا الذي ذكره الشارح هو ما ذكره كبار النحويين من جواز تقديم الكنية على اللقب أو تأخيرها عنه، والذي نريد أن نبه عليه أن الشارح وغيره - كصاحب التوضيح ابن هشام الأنصاري - ذكروا =

فتقول: أبو عبدالله زين العابدين، وبين أن تقدم اللقب على الكنية، فتقول: زَيْنُ العابدين أبو عبدالله، ويوجد في بعض النسخ بدل قوله: * وَأَخْرَنَ ذَا إِنْ سِوَاهُ صَحْبًا * : * «وَذَا اجْعَلْ آخِرًا إِذَا اسْمًا صَحْبًا» * وهو أَحْسَنُ منه، لسلامته مما وَرَدَ على هذا، فإنه نص في أنه إنما يجب تأخير اللقب إذا صحب الاسم، ومفهومُه أنه لا يجب ذلك مع الكنية، وهو كذلك، كما تقدم، ولو قال: «وَأَخْرَنَ ذَا إِنْ سِوَاهَا صَحْبًا» لَمَا وَرَدَ عليه شيء، إذ يصير التقدير: وَأَخْرَ اللَّقْبَ إِذَا صَحِبَ سِوَى الكنية، وهو الاسم، فكأنه قال: وآخر اللقب إذا صحب الاسم.

* * *

وَإِنْ يَكُونَا مُفْرَدَيْنِ فَأُضِفَ حَتْمًا، وَإِلَّا أَتْبَعَ الَّذِي رَدِفَ^(١)

= أن قول ابن مالك * وأخرن ذَا إِنْ سِوَاهُ صَحْبًا * موهم لخلاف المراد، معتمدين في ذلك على مذهب جمهرة النحاة، لكن قال السيوطي في هجمه: إن كان (أي اللقب) مع الكنية فالذي ذكره جواز تقدمه عليها، وتقدمها عليه، ومقتضى تعليل ابن مالك امتناع تقديمه عليها، وهو المختار، وهذا يفيد أن الذي يوهمه كلام المصنف مقصود له، وأن مذهبه وجوب تأخير اللقب على ما عداه، سواء أكان اسماً أم كنية، وكنت قد كتبت على هامش نسختي تصحيحاً لبیت المصنف هذا نصه: «وَأَخْرَنَ هَذَا إِنْ اسْمًا صَحْبًا» ثم ظهر لي أنه لا يجوز تصحيح العبارة بشيء مما ذكرناه وذكره الشارح أو غيره، وعبارة ابن هشام في أوضح المسالك تفيد أن هذه العبارة التي اعترضها الشارح قد وردت على وجه صحيح في نظر الجمهور، قال ابن هشام: «وفي نسخة من الخلاصة ما يقتضي أن اللقب يجب تأخيره عن الكنية كأبي عبدالله أنف الناقة، وليس كذلك» اهـ. ومعنى ذلك أنه قد وردت في النسخة المعتمدة عنده على الوجه الصحيح في نظر الجمهور، وقد ذكر الشارح هنا نص هذه النسخة.

(١) «إِنْ» حرف شرط «يكونا» فعل مضارع متصرف من كان الناقصة فعل الشرط مجوزم بيان، وعلامة جزمه حذف النون، والألف اسمها مبني على السكون في محل رفع «مفردين» خبر يكون منصوب بالياء المفتوح ما قبلها المكسور ما بعدها لأنه مثني «فأضف» الفاء واقعة في جواب الشرط، وأضف: فعل أمر مبني على السكون، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والجملة في =

إذا اجتمع الاسم واللقب: فلما أن يكونا مفردين، أو مركبين، أو الاسم مركباً واللقب مفرداً، أو الاسم مفرداً واللقب مركباً.

فإن كانا مفردين وَجَبَ عند البصريين الإضافة^(١)، نحو: هذا سعيدٌ كُرْزٍ، ورأيت سعيداً كُرْزٍ، ومررت بسعيدٍ كُرْزٍ، وأجاز الكوفيون الإبتاعَ، فتقول: هذا سعيدٌ كرزٌ، ورأيت سعيداً كرزاً، ومررت بسعيدٍ كرزٍ، ووافقهم المصنف على ذلك في غير هذا الكتاب.

وإن لم يكونا مفردين - بأن كانا مركبين، نحو عبدالله أنفُ الناقة، أو مركباً ومفرداً، نحو عبدالله كرز، وسعيد أنفُ الناقة - وجب الإبتاعُ، فتُبْعُ

= محل جزم جواب الشرط «حتماً» مفعول مطلق «ولاء» الواو عاطفة، إلا: هو عبارة عن حرفين أحدهما إن، والآخر لا، فادغمت النون في اللام، وإن حرف شرط، ولا: نافية، وفعل الشرط محذوف يدل عليه الكلام السابق: أي وإن لم يكونا مفردين «أتبع» فعل أمر مبني على السكون، وحرك بالكسر للتخلص من التقاء الساكنين، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والجملة في محل جزم جواب الشرط، وحذف الفاء منها للضرورة، لأن جملة جواب الشرط إذا كانت طلبية وجب اقترانها بالفاء فكان عليه أن يقول: وإلا فأتبع «الذي» إسم موصول مفعول به لأتبع، مبني على السكون في محل نصب «ردف» فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الذي، وجملة ردف وفاعله المستتر فيه لا محل لها من الإعراب صلة الموصول وهو «الذي».

(١) وجوب الإضافة عندهم مشروط بما إذا لم يمنع منها مانع: كأن يكون الاسم مقترناً بأل، فإنه لا تجوز فيه الإضافة، فتقول: جاءني الحارث كرز، بـإتباع الثاني للأول بدلاً أو عطف بيان، إذ لو أضفت الأول للثاني للزم على ذلك أن يكون المضاف مقروناً بأل والمضاف إليه خالياً منها ومن الإضافة إلى المقترن بها، وذلك لا يجوز عند جمهور النحاة.

قال أبو رجاء غفر الله تعالى له ولوالديه: بقي أن يقال: كيف أوجب البصريون هنا إضافة الاسم إلى اللقب إذا كانا مفردين ولا مانع، مع أن مذهبه أنه لا يجوز أن يضاف اسم إلى ما اتحد به في المعنى كما سيأتي في باب الإضافة؟

ويمكن أن يجاب عن هذا بأن امتناع إضافة الاسم إلى ما اتحد به في المعنى إنما هو في الإضافة الحقيقية التي يعرف المضاف بالمضاف إليه، وإضافة الاسم إلى اللقب من قبيل الإضافة اللفظية على ما اختاره الزمخشري.

الثاني الأول في إعرابه، ويجوز القطع إلى الرفع أو النصب، نحو مررت بزَيْدٍ أَنْفُ الناقة، وَأَنْفُ الناقة، فالرفع على إضمار مبتدأ، والتقدير: هو أَنْفُ الناقة، والنصب على إضمار فعلٍ، والتقدير: أعني أَنْفُ الناقة، فيقطع مع المرفوع إلى النصب، ومع المنصوب إلى الرفع، ومع المجرور إلى النصب أو الرفع، نحو هذا زَيْدٌ أَنْفُ الناقة، ورأيت زيدا أَنْفُ الناقة، ومررت بزَيْدٍ أَنْفُ الناقة، وَأَنْفُ الناقة.

* * *

وَمِنْهُ مَنْقُولٌ: كَفَضْلٍ وَأَسَدٌ وَذُو أَرْتَجَالٍ: كَسَعَادٍ، وَأَدَدٌ^(١)
وَجُمْلَةٌ، وَمَا بِمَزْجٍ رُكْبًا، ذَا إِنْ يَغْيِرُ «وَيْه» تَمَّ أُعْرِبًا^(٢)

(١) «ومنه» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «منقول» مبتدأ مؤخر «كفضل» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، أي: وذلك كائن كفضل «وأسد» معطوف على فضل «وذو» الواو عاطفة، وذو: معطوف على قوله منقول وذو مضاف و«ارتجال» مضاف إليه «كسعاد» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف: أي وذلك كائن كسعاد «وأدد» معطوف على سعاد.

(٢) «وجملة» مبتدأ خبره محذوف، وتقديره ومنه جملة، وجملة المبتدأ والخبر معطوفة بالواو على جملة «ومنه منقول»، «وما» الواو عاطفة، وما اسم موصول معطوف على جملة، مبني على السكون في محل رفع «بمزج» جار ومجرور متعلق بقوله ركب الآتي «ركباً» ركب: فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة، والألف للاطلاق، والجملة من الفعل ونائب الفاعل لا محل لها من الإعراب صلة الموصول «ذا» اسم إشارة مبتدأ، مبني على السكون في محل رفع «إن» حرف شرط «بغير» جار ومجرور متعلق بقوله تم الآتي، وغير مضاف و«ويه» قصد لفظه: مضاف إليه «تم» فعل ماض مبني على الفتح في محل جزم فعل الشرط «أعرب» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على ذا، والجملة من الفعل ونائب الفاعل في محل رفع خبر المبتدأ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه خبر المبتدأ، وتقدير الكلام: هذا أعرب، إن تم بغير لفظ يه أعرب.

وَشَاعَ فِي الْأَعْلَامِ ذُو الْإِضَافَةِ كَعَبْدِ شَمْسٍ وَأَبِي قَحَافَةَ^(١)

ينقسم العلم إلى: مُرْتَجَلٍ، وإلى منقول، فالمرتجل هو: ما لم يسبق له استعمال قبل العلمية في غيرها، كسعاد، وأدد، والمنقول: ما سبق له استعمال في غير العلمية، والنقل إما من صفة كحارث، أو من مصدر كفضل، أو من اسم جنس كأسد، وهذه تكون معربة، أو من جملة: كقام زيد، وزيد قائم^(٢)، وحكمها أنها تُحَكَّى، فتقول: جاءني زيد قائم، ورأيت زيد قائم، ومررت بزيد قائم، وهذه من الأعلام المركبة.

ومنها أيضاً: ما ركب تركيب مزج، كبعلبك، ومعدي كرب، وسيبويه. وذكر المصنف أن المركب تركيب مزج: إن ختم بغير «ويه» أعرب، ومفهومه أنه إن ختم بـ «ويه» لا يعرب، بل يبنى، وهو كما ذكره، فتقول: جاءني بعلبك، ورأيت بعلبك، ومررت ببعلبك، فتعربه إعراب ما لا ينصرف، ويجوز فيه أيضاً البناء على الفتح، فتقول: جاءني بعلبك، ورأيت بعلبك، ومررت ببعلبك، ويجوز [أيضاً] أن يعرب أيضاً إعراب

(١) «وشاع» فعل ماضٍ «في الأعلام» جار ومجرور متعلق بقوله شاع «ذو» فاعل شاع، وذو مضاف، و«الإضافة» مضاف إليه «كعبد» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، أي: وذلك كائن كعبد، وعبد مضاف و«شمس» مضاف إليه «وأبي» الواو عاطفة، وأبي: معطوف على عبد، مجرور بالياء نيابة عن الكسرة لأنه من الأسماء الخمسة، وأبي مضاف «وقحافة» مضاف إليه.

(٢) الذي سمع عن العرب هو النقل من الجمل الفعلية، فقد سموا «تأبط شراً» وسموا «شاب قرناها» ومنه قول الشاعر وهو من شواهد سيبويه:

كَذَبْتُمْ وَبَيَّتَ اللَّهُ لَا تَنْكِحُونَهَا بَنِي شَابٍ قَرْنَاهَا تُصَرُّ وَتُحْلَبُ

وسموا «ذرى حبا» ويشكر، ويزيد، وتغلب، فأما الجملة الاسمية فلم يسموها بها، وإنما قاسوها النحاة على الجملة الفعلية.

المتضايقين، فتقول: جَاءَنِي حَضْرُ مَوْتٍ، وَرَأَيْتُ حَضْرَ مَوْتٍ، وَمَرَرْتُ بِحَضْرٍ مَوْتٍ.

وتقول [فيما ختم بؤيه]: جَاءَنِي سَيُوبِيهِ، وَرَأَيْتُ سَيُوبِيهِ، وَمَرَرْتُ بِسَيُوبِيهِ، فتنبيه على الكسر، وأجاز بعضهم إعرابه إعراب ما لا ينصرف، نحو جَاءَنِي سَيُوبِيهِ، وَرَأَيْتُ سَيُوبِيهِ، وَمَرَرْتُ بِسَيُوبِيهِ.

ومنها: ما ركب تركيب إضافة: كَعَبْدِ شَمْسٍ، وَأَبِي قُحَافَةٍ، وهو معرب، فتقول: جَاءَنِي عَبْدُ شَمْسٍ وَأَبُو قُحَافَةٍ، وَرَأَيْتُ عَبْدَ شَمْسٍ وَأَبَا قُحَافَةٍ. وَمَرَرْتُ بِعَبْدِ شَمْسٍ وَأَبِي قُحَافَةٍ.

ونبّه بالمثالين على أن الجزء الأول، يكون معرباً بالحركات، كـ «عَبْدٍ»، وبالحروف، كـ «أَبِي»، وأن الجزء الثاني، يكون منصرفاً، كـ «شَمْسٍ»، وغير منصرف، كـ «قُحَافَةٍ».



وَوَضَعُوا لِبَعْضِ الْأَجْنَاسِ عِلْمٌ كَعِلْمِ الْأَشْخَاصِ لَفْظاً، وَهَوَاعِمٌ^(١)

(١) «ووضعوا» الواو عاطفة، ووضع: فعل ماضٍ، والواو ضمير الجماعة فاعل مبني على السكون في محل رفع «لبعض» جار ومجرور متعلق بوضعوا، وبعض مضاف، و«الأجناس» مضاف إليه «علم» مفعول به لوضعوا، وأصله منصوب متون فوقف عليه بالسكون على لغة ربيعة «كعلم» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لعلم، وليس حالاً منه لأنه نكرة وصاحب الحال إنما يكون معرفة، وعلم مضاف، و«الأشخاص» مضاف إليه «لفظاً» تمييز لمعنى الكاف، أي: مثله من جهة اللفظ «وهو» ضمير منفصل مبتدأ «عم» يجوز أن يكون فعلاً ماضياً، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الضمير العائد إلى علم الجنس، وعلى هذا تكون الجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر المبتدأ، ويجوز أن يكون عم أفعّل تفضيل وأصله أعم فسقطت همزته لكثرة الاستعمال كما سقطت من خبر وشر، ويكون أفعّل التفضيل على غير بابه، وهو خبر عن الضمير الواقع مبتدأ.

مِنْ ذَاكَ: أَمْ عَرِيطٌ لِلْعَقْرِبِ وَهَكَذَا تُعَالَةُ لِلتَّغْلِبِ^(١)
وَمِثْلُهُ بَرَّةٌ لِلْمَبَرَّةِ، كَذَا فَجَارٍ عِلْمٌ لِلْفَجْرَةِ^(٢)

العلم على قسمين: علم شخص، وعلم جنس.

فعلم الشخص له حكمان: معنوي، وهو: أن يُراد به واحد بعينه: كزيد، وأحمد، ولفظي، وهو صحة مجيء الحال متأخرة عنه، نحو «جَاءَنِي زَيْدٌ ضَاحِكًا» وَمَنْعُهُ مِنَ الصَّرْفِ مَعَ سَبَبٍ آخَرَ غَيْرِ الْعِلْمِيَّةِ، نَحْوُ «هَذَا أَحْمَدٌ» وَمَنْعُ دُخُولِ الْأَلْفِ وَاللَّامِ عَلَيْهِ، فَلَا نَقُولُ «جَاءَ الْعَمْرُو»^(٣).

(١) «من» حرف جر «ذاك» ذا: اسم إشارة مبني على السكون في محل جر بمن، والكاف حرف خطاب، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «أم» مبتدأ مؤخر، وأم مضاف و«عريط» مضاف إليه «للعقرب» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الضمير المستكن في الخبر، والتقدير: أم عريط كائن من ذلك حال. كونه علماً للعقرب «وهكذا» الواو عاطفة، وها: حرف تنبيه، والكاف حرف جر، وذا: اسم إشارة مبني على السكون في محل جر بالكاف، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «تُعالة» مبتدأ مؤخر «للتغلب» جار ومجرور بمحذوف حال من ضمير الخبر كما تقدم فيما قبله.

(٢) «ومثله» الواو عاطفة، مثل: خبر مقدم، ومثل مضاف والهاء ضمير غائب عائد على المذكور قبله من الأمثلة مضاف إليه، مبني على الضم في محل جر «برة» مبتدأ مؤخر «للمبرة» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الضمير المستكن في الخبر، لأنه في تقدير مشتق «كذا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «فجار» مبتدأ مؤخر، مبني على الكسر في محل رفع «علم» مبتدأ خبره محذوف «للفجرة» جار ومجرور متعلق بذلك الخبر المحذوف، والتقدير: فجار كذا علم موضوع للفجرة، ويجوز أن يكون قوله «للفجرة» جاراً ومجروراً في محل الوصف لعلم، ويجوز غير هذين الإعرابين لعلم أيضاً، فتأمل.

(٣) اعلم أن العلم بحسب الأصل لا تدخله الألف واللام، ولا يضاف، وذلك لأنه معرفة بالعلمية، وأل بالإضافة وسيلتان للتعريف، ولا يجوز أن يجتمع على الاسم الواحد معرفان، إلا أنه قد يحصل الاشتراك الاتفاق في الاسم العلم، فيكون لك صديقان اسم كل واحد منهما زيد أو عمرو، مثلاً. وفي هذه الحالة يشبه العلم اسم الجنس، فتصل به أل، وتضيفه، كما تفعل ذلك برجل وغلّام، =

وَعَلَّمَ الْجِنْسَ كَعَلَّمَ الشَّخْصَ فِي حَكْمِهِ [الْلَفْظِيَّ]، فَتَقُولُ: «هَذَا أُسَامَةُ مُقْبِلًا» فَتَمْنَعُهُ مِنَ الصَّرْفِ، وَتَأْتِي بِالْحَالِ بَعْدَهُ، وَلَا تُدْخِلُ عَلَيْهِ الْأَلْفَ وَاللَّامَ، فَلَا تَقُولُ: «هَذَا الْأُسَامَةُ»^(١).

وَحَكَمَ عَلَّمَ الْجِنْسَ فِي الْمَعْنَى كَحَكَمَ النُّكْرَةَ: مِنْ جِهَةٍ أَنَّهُ لَا يَخْصُّ وَاحِدًا بَعَيْنِهِ، فَكُلُّ أَسَدٍ يَصْدُقُ عَلَيْهِ أُسَامَةُ، وَكُلُّ عَقْرَبٍ يَصْدُقُ عَلَيْهَا أُمُّ عَرِيطٍ، وَكُلُّ ثَعْلَبٍ يَصْدُقُ عَلَيْهِ ثُعَالَةٌ.

= وقد جاء ذلك عنهم، فمن دخول «أل» على علم الشخص قول أبي النجم العجلي:
بَاعَدْنَا أُمَّ الْعَمْرِ وَمِنْ أَسْبَرِهَا حُرَّاسُ أَبْوَابٍ عَلَى قُصُورِهَا
وقول الأخطل التغلبي:
وَقَدْ كَانَ مِنْهُمْ حَاجِبٌ وَأَبْنُ أُمِّهِ أَبُو جَنْدَلٍ وَالزَّيْدُ زَيْدُ الْمَعَارِكِ
وفي هذا البيت اقتران العلم بال، وإضافته.
ومن مجيء العلم مضافاً قولهم: ربيعة الفرس، وأنمار الشاة، ومضر الحمراء، وقال رجل من طيء:

عَلَّا زَيْدُنَا يَوْمَ النَّفَارِ رَأْسُ زَيْدِكُمْ بِأَبْيَضِ الشُّفَرَتَيْنِ يَمَانٍ
وقال ربيعة الرقي:
لَشَتَّانِ مَا بَيْنَ الْيَزِيدَيْنِ فِي النَّدَى يَزِيدُ سُلَيْمٍ وَالْأَعْرَابِيُّ حَاتِمٍ
وقال الراجز يخاطب أمير المؤمنين عمر بن الخطاب
يَا عُمَرَ الْخَيْرِ جُرَيْتِ الْجَنَّةِ أَكْسُ بُنْيَاتِي وَأُمُّهُنَّ
* أَفْسَمْتُ بِاللَّهِ لَتَفْعَلَنَّ *

والشواهد على ذلك كثيرة، وانظر ص ٨٢ السابقة.

- (١) ذكر الشارح من أحكام العلم اللفظية ثلاثة أحكام يشترك فيها النوعان، وترك ثلاثة أخرى:
(الأول) أنه يتبدأ به بلا احتياج إلى مسوغ، تقول: أسامة مقبل: وثعالة هارب، كما تقول: علي حاضر، وخالد مسافر.
(الثاني) أنه لا يضاف بحسب أصل وضعه، فلا يجوز أن تقول: أسامتنا، كما يتمتع أن تقول: محمدنا، فإن حصل فيه الاشتراك الاتفاقية صحت إضافته على ما علمت في علم الشخص.
(الثالث) أنه لا ينعت بالنكرة، لأنه معرفة، ومن شرط النعت أن يكون مثل المنعوت في تعريفه أو تنكيهه كما هو معلوم.

وعَلِمَ الجنس: يكون للشخص، كما تقدم، ويكون للمعنى كما
مثَّلَ بقوله: «بَرَّةٌ لِلْمَبْرَةِ، وفَجَّارٌ لِلْفَجْرَةِ».

اسْمُ الإِشَارَةِ

بِذَا لِمُفْرَدٍ مُذَكَّرٍ أَشْرَ بِذِي وَذِهِ تَبَيَّنَ عَلَى الْأَنْثَى اقْتِصَرُ^(١)

يُشَارُ إِلَى الْمَفْرَدِ الْمَذَكَّرِ بـ «ذَا» ومذهب البصريين أن الألف من نفس الكلمة، وذهب الكوفيون إلى أنها زائدة^(٢).

ويُشَارُ إِلَى الْمُؤَنَّثَةِ بـ «ذِي»، و«ذِهِ» بسكون الهاء، و«تِي»، و«تَا»،

(١) «بِذَا» جار ومجرور متعلق بقوله «أشْر» الآتي «لمفرد» جار ومجرور متعلق بأشْر كذلك «مذكر» نعت لمفرد «أشْر» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «بذِي» جار ومجرور متعلق بقوله اقتصر الآتي «وذِهِ» الواو عاطفة، وذِهِ: معطوف على ذِي «تِي تَا» معطوفان على ذِي بإسقاط حرف العطف «على الأنثى» جار ومجرور متعلق بقوله اقتصر الآتي أيضاً «اقتصر» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، وجملة «اقتصر» معطوفة على جملة «أشْر» بإسقاط العاطف.

(٢) ههنا ثلاثة أمور، أولهما: أن الشارح لم يذكر - تبعاً للمصنف - في هذا الكتاب من ألفاظ الإشارة إلى المفرد المذكر سوى «ذَا» وقد ذكر العلماء أربعة ألفاظ أخرى: الأول «ذَاء» بهمزة مكسورة بعد الألف، والثاني «ذاته» بهاء مكسورة بعد الهمزة المكسورة، والثالث «ذاوَه» بهمزة مضمومة وبعدها هاء مضمومة، والرابع «ألك» بهمزة ممدودة بعدها لام ثم كاف، ومن ذكر ذلك الناظم في كتابه التسهيل.

الأمر الثاني: أن «ذَا» إشارة للمفرد، وهذا المفرد إما أن يكون مفرداً حقيقة أو حكماً، فالمفرد الحقيقي نحو: هذا زيد، وهذا خالد، وهذا الكتاب، والمفرد حكماً نحو: هذا الرهط، وهذا الفريق، ومنه قول الله تعالى: ﴿عَوَانُ بَيْنَ ذَلِكَ﴾ أي بين المذكور من الفارض والبكر، وربما استعمل «ذَا» في الإشارة إلى الجمع، كما في قول لبيد بن ربيعة العامري:

وَلَقَدْ سَمِعْتُ مِنَ الْحَيَاةِ وَطُولِهَا
وَسُؤَالَ هَذَا النَّاسِ: كَيْفَ لَبِيدُ؟

الأمر الثالث: أن الأصل في «ذَا» أن يشار به إلى المذكر حقيقة، كما في الأمثلة التي ذكرناها، وقد يشار به إلى المؤنث إذا نزل منزلة المذكر، كما في قول الله تعالى:

﴿فَلَمَّا رَأَى الشَّمْسُ بَازِغَةً قَالَ: هَذَا رَبِّي﴾ أشار إلى الشمس - وهي مؤنثة بدليل قوله «بَازِغَةً» -

بقوله: ﴿هَذَا رَبِّي﴾ لأنه نزلها منزلة المذكر، ويقال: بل لأنه أخبر عنها بمذكر، ويقال: بل لأن لغة إبراهيم - عليه السلام! الذي ذكر هذا الكلام على لسانه لا تفرق بين المذكر والمؤنث.

و «ذِه» بكسر الهاء: باختلاس، وإشباع، و «تِه» بسكون الهاء، وبكسرهما، باختلاس، وإشباع، و «ذَاتُ».

وَذَانِ تَانِ لِلْمُثْنَى الْمُرْتَفِعِ وَفِي سِوَاهُ ذَيْنِ تَيْنِ اذْكُرْ تُطْعُ^(١)

يُشارُ إلى المثنى المذكر فيه حالة الرفع بـ «ذَانِ» وفي حالة النصب والجر بـ «ذَيْنِ» وإلى المؤنثين بـ «تَانِ» في الرفع، و «تَيْنِ» في النصب والجر.

وَبِأُولَى أَشْرٍ لِّجَمْعٍ مُّطْلَقًا، وَالْمَدُّ أُولَى، وَلَدَى الْبُعْدِ انْطِقًا^(٢)

(١) «وَذَانِ» الواو عاطفة، ذان: مبتدأ «تان» معطوف عليه بإسقاط حرف العطف «للمثنى» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ. «المرتفع» نعت للمثنى، وجملة المبتدأ وخبره معطوفة على ما قبلها «وفي سواه» الجار والمجرور متعلق بقوله «اذكر» الآتي، وسوى مضاف والهاء ضمير الغائب العائد إلى المثنى المرتفع مضاف إليه، وقد أعمل الحرف في «سوى» لأنها عنده متصرف «ذَيْنِ» مفعول به مقدم على عامله وهو قوله «اذكر» الآتي «تَيْنِ» معطوف على ذَيْنِ بإسقاط العطف «اذكر» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، وجملة «اذكر» معطوفة بالواو على ما قبلها.

(٢) «وَبِأُولَى» الواو عاطفة، والباء حرف جر، و «أُولَى» مجرور المحل بالباء، والجار والمجرور متعلق بقوله «أشْر» الآتي «أشْر» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «لجمع» جار ومجرور متعلق بقوله «أشْر» السابق «مطلقاً» حال من قوله «جمع» «والمَدُّ» مبتدأ «أُولَى» خبره «ولدى» الواو عاطفة، لدى: ظرف بمعنى عند متعلق بقوله انطق الآتي، ولدى مضاف و «البعْد» مضاف إليه «انطقاً» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والألف للإطلاق، ويجوز أن تكون الألف مبدلة من نون التوكيد الخفيفة للوقف.

بِالْكَافِ حَرْفًا: دُونَ لَامٍ، أَوْ مَعَهُ
وَاللَّامُ - إِنْ قَدَّمْتَ هَا - مُمْتَنِعَةٌ^(١)

يُشَارُ إِلَى الْجَمْعِ - مَذْكَرًا كَانَ أَوْ مَوْثِقًا - بِـ «أُولَى» وَلِهَذَا قَالَ
المصنف: «أَشْرُ لَجَمْعٍ مُطْلَقًا»، ومقتضى هذا أنه يُشَارُ بِهَا إِلَى الْعُقْلَاءِ
وغيرهم، وهو كذلك، ولكن الأكثر استعمالها في العاقل، وَمِنْ وَرُودِهَا
فِي غَيْرِ الْعَاقِلِ قَوْلُهُ:

٢٣ - ذُمَّ الْمَنَازِلُ بَعْدَ مَنْزِلَةِ اللَّوَى وَالْعَيْشُ بَعْدَ أَوْلَيْكَ الْأَيَّامِ

(١) «بالكاف» جار ومجرور متعلق بقوله انطق في البيت السابق «حرفاً» حال من «الكاف» «دون» ظرف
متعلق بمحذوف حال ثان من «الكاف» ودون مضاف و «لام» مضاف إليه «أو» حرف عطف «معه»
مع: ظرف معطوف على الظرف الواقع متعلقة حالاً وهو دون، ومع مضاف والهاء ضمير الغائب
مضاف إليه «واللام» مبتدأ «إن» حرف شرط «قدمت» قدم: فعل ماض مبني على الفتح المقدر في
محل جزم على أنه فعل الشرط، وتاء المخاطب فاعله، و «ها» مفعول به لقدم «ممتنعة» خبر
المبتدأ، وجواب الشرط محذوف دل عليه المبتدأ وخبره، والتقدير: واللام ممتنعة إن قدمت ها
فاللام ممتنعة، وجملة الشرط وجوابه لا محل لها، لأنها معترضة بين المبتدأ وخبره.
٢٣ - البيت لجريز بن عطية بن الخطفي، من كلمة له يهجو فيها الفرزدق، وقبله - وهو المطلع -
قوله:

سَرَبَتِ الْهُمُومُ قَيْتَنَ غَيْرِ نِيَامٍ وَأَخْشَوُ الْهُمُومَ يَرْوُمُ كُلَّ مَرَامٍ

اللغة: «ذم» فعل أمر من الذم، ويجوز لك في الميم تحريكها بإحدى الحركات الثلاث: الكسر،
لأنه الأصل في التخلص من التقاء الساكنين، فهو مبني على السكون وحرك بالكسر للتخلص من
التقاء الساكنين، والفتح للتخفيف، لأن الفتحة أخف الحركات، وهذه لغة بني أسد، والضم،
لاتباع حركة الذال، وهذا الوجه أضعف الوجه الثلاثة «المنازل» جمع منزل، أو منزلة، وهو محل
النزل، وكونه ههنا جمع منزلة أولى، لأنه يقول فيما بعد «منزلة اللوى» - واللوى - بكسر اللام
مقصوراً - موضع نعيه «العيش» أراد به الحياة.

المعنى: ذم كل موضع تنزل فيه بعد هذا الموضع الذي لقيت فيه أنواع الميسرة، وذم أيام الحياة
التي تقضيها بعد هذه الأيام التي قضيتها هناك في هناءة وغبطة.

وفيها لغتان: المد، وهي لغة أهل الحجاز، وهي الواردة في القرآن العزيز، والقصر، وهي لغة بني تميم.

وأشار بقوله: «وَلَدَى الْبَعْدِ انْطَقَا بِالْكَافِ - إِلَى آخِرِ الْبَيْتِ» إلى أن المُشَارَ إليه له رُتْبَتَانِ: القرب، والبعد، فجميع ما تقدم يُشَارُ به إلى القريب، فإذا أريد الإشارةُ إلى البعيد أُتِيَ بِالْكَافِ وَحْدَهَا، فتقول: «ذَلِكَ» أو الكاف واللام نحو «ذَلِكَ».

وهذه الكاف حرفُ خطابٍ، فلا مَوْضِعَ لها من الإعراب، وهذا لاختلاف فيه.

فإن تقدّم حرفُ التنبيه الذي هو «ها» على اسم الإشارة أثبت بالكاف وَحْدَهَا، فتقول «هَذَاكَ»^(١) وعليه قوله:

= الإعراب: «ذم» فعل أمر، مبني على السكون لا محل له من الإعراب، وهو مفتوح الآخر للخفة أو مكسورة على الأصل في التخلص من التقاء الساكنين أو مضمومة للاتباع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «المنازل» مفعول به لثم «بعد» ظرف متعلق بمحذوف حال من المنازل، وبعد مضاف و «منزلة» مضاف إليه، ومنزلة مضاف، و «اللوى» مضاف إليه «والعيش» الواو عاطفة، العيش: معطوف على المنازل «بعد» ظرف متعلق بمحذوف حال من العيش، وبعد مضاف وأولاء من «أولائك» مضاف إليه، والكاف حرف خطاب «الأيام» بدل من اسم الإشارة أو عطف بيان عليه.

الشاهد فيه: قوله «أولئك» حيث أشار به إلى غير العقلاء، وهي «الأيام» ومثله في ذلك قول الله تعالى: ﴿إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا﴾ وقد ذكر ابن هشام عن ابن عطية أو الرواية الصحيحة في بيت الشاهد * والعيش بعد أولئك الأقوام * وهذه هي رواية النقائض بين جرير والفرزدق، وعلى ذلك لا يكون في البيت شاهد، لأن الأقوام عقلاء، والخطب في ذلك سهل، لأن الآية الكريمة التي تلونها كافية أعظم الكفاية للاستشهاد بها على جواز الإشارة بأولاء إلى الجمع من غير العقلاء.

(١) إذا كان اسم الإشارة لمثنى أو لجمع فإن ابن مالك يرى أنه لا يجوز أن يؤتى بالكاف مع حرف التنبيه حيثئذ، وذهب أبو حيان إلى أن ذلك قليل لا ممتنع، ومما ورد منه قول العرجي، وقيل: =

٢٤ - رَأَيْتُ بَنِي غُبَرَاءَ لَا يُنْكِرُونَنِي وَلَا أَهْلُ هَذَاكَ الطَّرَافِ الْمُمَدَّدِ

= قائله كامل الثقفي :

يَا مَأْمُولِيحَ غَزَلَانَا شَدْنُ لَنَا مِنْ هَوْلِيائِكُنَّ الضَّالِّ وَالسَّمِيرِ

الشاهد فيه هنا: قوله «هوليائكن» فإنه تصغير «أولاء» الذي هو اسم إشارة إلى الجمع، وقد اتصلت به «ها» التنبيه في أوله، وكاف الخطاب في آخره.

٢٤ - هذا البيت لطرفة بن العبد البكري، من معلقته المشهورة التي مطلعها:

لِحَوْلَةٍ أَطْلَالَ بِسُرْقَةٍ تَهْمِدُ تَلُوحُ كِبَاقِي الْوُشْمِ فِي ظَاهِرِ الْيَدِ
وقبل بيت الشاهد قوله:

وَمَازَالَ تَشْرَابِي الْخُمُورَ وَلَذَّتَنِي وَبَيْعِي وَإِنْفَاقِي طَرِيفِي وَمُتَلَدِّي
إِلَى أَنْ تَحَامَتْنِي الْعَشِيرَةُ كُلُّهَا وَأَفْرَدْتُ إِفْرَادَ الْبَيْرِ الْمَعْبُدِ

اللغة: «خولة» اسم امرأة «أطلال» جمع طلل، بزنة جبل وأجبال، والطلل: ما شخص وظهر وارتفع من آثار الديار كالأنافي «برقة» بضم فسكون - هي كل رابية فيها رمل وطين أو حجارة، وفي بلاد العرب نيف ومائة برقة عدها صاحب القاموس، وألف فيها غير واحد من علماء اللغة، ومنها برقة تهمد «تلوح» تظهر «الوشم» أن يغرز بالإبرة في الجلد ثم يذر عليه الكحل أو دخان الشحم فيبقى سواده ظاهراً «البعير المعبد» الأجرب «بنى غبراء» الغبراء هي الأرض، سميت بهذا لغبرتها، وأراد ببني الغبراء الفقراء الذين لصقوا بالأرض لشدة فقرهم، أو الأضياف، أو اللصوص «الطراف» يكسر الطاء بزنة الكتاب - البيت من الجلد، وأهل الطراف الممدد: الأغنياء.

المعنى: يريد أن جميع الناس - من غير تفرقة بين فقيرهم وغنيهم - يعرفونه، ولا ينكرون محله من الكرم والمواساة للفقراء وحسن العشرة وطيب الصحبة للأغنياء وكأنه يتألم من صنيع قومه معه الإعراب: «رأيت» فعل وفاعل «بني» مفعول به، وبني مضاف، و«غبراء» مضاف إليه، ثم إذا كانت رأى بصرية فجملة «لا ينكرونني» من الفعل وفاعله ومفعوله في محل نصب حال من بني غبراء، وإذا كانت رأى علمية - وهو أولى - فالجملة في محل نصب مفعول ثان لرأى «ولا» الواو عاطفة، ولا: زائدة لتأكيد النفي «أهل» معطوف على الواو الذي هو ضمير الجماعة في قوله «لا ينكرونني» وأهل مضاف واسم الإشارة من «هذا» مضاف إليه، والكاف حرف خطاب «الطراف» بدل من اسم الإشارة أو عطف بيان عليه «الممدد» نعت للطراف.

الشاهد فيه: قوله «هذا» حيث جاء بها التنبيه مع الكاف وحدها، ولم يجرء باللام، ولم يقع لي - مع طویل البحث وكثرة الممارسة - نظير لهذا البيت مما اجتمعت فيه «ها» التنبيه مع كاف الخطاب

ولا يجوز الإتيان بالكاف واللام، فلا نقول «هَذَاكَ».

وظاهر كلام المصنف أنه ليس للمشار إليه إلا رتبتان: قُرْبَى، وَبُعْدَى، كما قرَّرناه، والجمهور على أن له ثلاث مراتب: قُرْبَى، وَوُسْطَى، وَبُعْدَى، فَيُشَارُ إِلَى مَنْ فِي الْقُرْبَى بما ليس فيه كاف ولا لام: كَذَا، وَذِي، وَإِلَى مَنْ فِي الْوُسْطَى بما فيه الكاف وحدها نحو ذاك، وَإِلَى مَنْ فِي الْبُعْدَى بما فيه كاف ولا لام، نحو «ذَلِكَ».

وَبِهْنَا أَوْ هُنَا أَشِرْ إِلَى دَانِي الْمَكَانِ، وَبِهِ الْكَافُ صِلَاً^(١)
فِي الْبُعْدِ، أَوْ بِشَمُّ فُهْ، أَوْ هُنَا أَوْ بِهْنَالِكَ أَنْطَقَنْ، أَوْ هُنَا^(٢)

يُشَارُ إِلَى الْمَكَانِ الْقَرِيبِ بـ «هَنَا» وَيَتَقَدَّمُهَا هَاءُ التَّنْبِيهِ، فيقال

= بينهما اسم إشارة للمفرد، ولعل العلماء الذين قرروا هذه القواعد قد حفظوا من شواهد هذه المسألة ما لم يبلغنا، أو لعل قداماهم الذين شافوها العرب قد سمعوا ممن يوثق بعربيته استعمال مثل ذلك في أحاديثهم في غير شذوذ ولا ضرورة تحوج إليه، فلهذا جعلوه قاعدة.

(١) «وبهنا» الواو عاطفة، بهنا: جار ومجرور متعلق بقوله «أشِرْ» الآتي، «أو» حرف عطف «ههنا» معطوف على هنا «أشِرْ» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «إلى» حرف جر يتعلق بأشِرْ «داني» مجرور بإلى، وعلامة جره كسرة مقدرة على الياء للثقل، وداني مضاف و«المكان» مضاف إليه «وبه» الواو عاطفة، به: جار ومجرور متعلق بقوله صِلَاً الآتي «الكاف» مفعول به مقدم على عامله وهو صِلَاً الآتي «صِلَاً» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والألف للإطلاق، ويجوز أن تكون هذه الألف مبدلة من نون التوكيد الخفيفة للوقف.

(٢) «في البعد» جار ومجرور متعلق بقوله «صِلَاً» في البيت السابق «أو» حرف عطف معناه هنا التخيير «بشَم» جار ومجرور متعلق بقوله «فه» الآتي «فه» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «أو» حرف عطف «ههنا» معطوف على قوله «ثم» السابق «أو» حرف عطف «بهنالك» جار ومجرور متعلق بقوله انطق الآتي «انطقن» انطق: فعل أمر، مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، ونون التوكيد الخفيفة حرف لا محل له من الإعراب «أو» حرف عطف «هنا» معطوف على قوله «هنالك».

«هَهْنَا»، ويُشار إلى البعيد على رأي المصنف بـ «هُنَاكَ»، وهُنَاكَ وَهِنَاً بفتح الهاء وكسرها مع تشديد النون، وبـ «ثُمَّ» و «هِنْتُ»، وعلى مذهب غيره «هُنَاكَ» للمتوسط، وما بعده للبعيد.

* * *

المَوْصُولُ

مَوْصُولُ الْأَسْمَاءِ الَّذِي، الْأَنْثَى الَّتِي، وَالْيَا إِذَا مَا ثَنِيًّا لَا تُثْبِتُ^(١)
 بَلْ مَا تَلِيهِ أَوَّلُهُ الْعَلَامَةُ، وَالنُّونُ إِنْ تُشَدُّ فَلَا مَلَامَةَ^(٢)
 وَالنُّونُ مِنْ ذَيْنِ وَتَيْنِ شُدُّوا أَيْضًا، وَتَعْوِضُ بِذَلِكَ قَصْدًا^(٣)

(١) «موصول» مبتدأ أول، وموصول مضاف و«الأسماء» مضاف إليه «الذي» مبتدأ ثان، وخبر المبتدأ الثاني محذوف تقديره: منه، والجملة من المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول «الأنثى» مبتدأ «التي» خبره، والجملة معطوفة على الجملة الصغرى السابقة - وهي جملة المبتدأ الثاني وخبره - بحرف عطف مقدر، والرباط للجملة المعطوفة بالمبتدأ الأول مقدر، وكان أصل الكلام: موصول الأسماء أنشأه التي، ويجوز أن يكون قوله «الأنثى» مبتدأ وخبره محذوف، والتقدير: كائنة منه، فيكون على هذا قوله «التي» بدلًا من الأنثى «واليا» مفعول مقدم لقوله «لا تثبت» الأنثى «إذا» ظرف ضمن معنى الشرط «ما» زائدة «ثنيا» ثنى: فعل ماضٍ مبني للمجهول والـف الاثنين نائب فاعل، والجملة في محل جر بإضافة «إذا» إليها، وهي جملة الشرط «لا» نافية «تثبت» فعل مضارع مجزوم بلا، وعلامة جزمه السكون، وحرك بالكسر لأجل الروي والوزن، وجواب الشرط محذوف دل عليه الكلام، والتقدير: ولا تثبت الياء، إذا ثنيتها - أي الذي والتي - فلا تثبتها.

(٢) «بل» حرف عطف معناه الانتقال «ما» اسم موصول مفعول به لفعل محذوف يفسره المذكور بعده، والتقدير: بل أول - إلخ، فهو مبني على السكون في محل نصب «تليه» تلي: فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى الياء، والهاء ضمير الغائب العائد إلى ما مفعول به مبني على الكسر في محل نصب، والجملة من الفعل وفاعله ومفعوله لا محل لها من الإعراب صلة الموصول «أوله» أول: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت والضمير الذي للغائب مفعول أول «العلامة» مفعول ثان لأول «والنون» مبتدأ «إن» شرطية «تشدد» فعل مضارع مبني للمجهول فعل الشرط، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود على المبتدأ الذي هو النون «فلا» الفاء لربط الشرط بالجواب، ولا: نافية للجنس «ملامه» اسم لا مبني على الفتح في محل نصب، وسكونه للوقف، وخبر «لا» محذوف، وتقديره: فلا ملامة عليك، مثلاً، والجملة من لا واسمها وخبرها في محل جزم جواب الشرط، وجملة الشرط والجواب في محل رفع خبر المبتدأ.

(٣) «والنون» مبتدأ «من ذين» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال صاحبه ضمير مستتر في «شدد» الآتي

ينقسم الموصول إلى اسمي ، وحرفي

ولم يذكر المصنف الموصولات الحرفية ، وهي خمسة أحرف :

أحدها : «أن» المصدرية ، وتوصل بالفعل المتصرف : ماضياً ، مثل «عَجِبْتُ مِنْ أَنْ قَامَ زَيْدٌ» ومضارعاً ، نحو «عَجِبْتُ مِنْ أَنْ يَقُومَ زَيْدٌ» وأمرأً ، نحو «أَشْرْتُ إِلَيْهِ بِأَنْ قُمْ» ، فإن وقع بعدها فعل غير متصرف - نحو قوله تعالى : ﴿وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى﴾ وقوله تعالى : ﴿وَأَنْ عَسَى أَنْ يَكُونَ قَدِ اقْتَرَبَ أَجْلُهُمْ﴾ - فهي مُخَفَّفَةٌ من الثِقيلة .

ومنها : «أن» وتوصل باسمها وخبرها ، نحو «عَجِبْتُ مِنْ أَنْ زَيْدًا قَائِمٌ» ومنه قوله تعالى : ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنزَلْنَاهُ﴾ وأن المخففة كالثقيلة ، وتوصل باسمها وخبرها ، لكن أسمها يكون محذوفاً ، واسم الثقيلة مذكوراً .

ومنها : «كَيَّ» وتوصل بفعل مضارع فقط ، مثل «جِئْتُ لِكَيَّ تُكْرِمَ زَيْدًا» .

ومنها : «ما» وتكون مصدرية ظرفية ، نحو «لَا أَصْحَبُكَ مَا دُمْتَ مُنْطَلِقًا» [أي : مُدَّةَ دَوَائِمِكَ مُنْطَلِقًا] وغير ظرفية ، نحو «عَجِبْتُ مِمَّا ضَرَبْتَ زَيْدًا» وتوصل بالماضي ، كما مثل ، وبالمضارع ، نحو «لَا أَصْحَبُكَ مَا

= «وتين» معطوف على «ذين» «شدد» شدّد : فعل ماض مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى النون ، والألف للإطلاق ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ «أيضاً» مفعول مطلق حذف فعله العامل فيه «وتعويض» مبتدأ «بذاك» جار ومجرور متعلق بقوله قصد الاتي «قصداً» قصد : فعل ماض مبني للمجهول ، والألف للإطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى تعويض ، والجملة من قصد ونائب فاعله في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو قوله تعويض .

يَقُومُ زَيْدٌ، وعجبت مما تَضْرِبُ زَيْدًا^(١) ومنه^(٢): (بِمَا نَسُوا يَوْمَ الْحَسَابِ) وبالجمله الاسمية، نحو «عَجِبْتُ مِمَّا زَيْدٌ قَائِمٌ، وَلَا أَصْحَبُكَ مَا زَيْدٌ قَائِمٌ» وهو قليل^(٣). وأكثر ما تُوصَلُ الظرفية المصدرية بالماضي أو بالمضارع المنفي بلم، نحو «لَا أَصْحَبُكَ مَا لَمْ تَضْرِبْ زَيْدًا» ويقلُّ وصلها - أعني المصدرية - بالفعل المضارع الذي ليس منفيًا بلم، نحو «لَا أَصْحَبُكَ مَا يَقُومُ زَيْدٌ» ومنه قوله:

٢٥ - أَطُوفُ مَا أَطُوفُ ثُمَّ أَوِي إِلَى بَيْتٍ قَعِيدَتُهُ لِكَاعٍ

(١) أي من وصلها بالفعل، يقطع النظر عن كونه ماضيًا أو مضارعًا.

(٢) اختلف النحويون فيما إذا وقع بعد «ما» هذه جملة اسمية مصدرية بحرف مصدري نحو قولهم: لا أفعل ذلك ما أن في السماء نجماً، ولا أكلمه ما أن حراء مكانه فقال جمهور البصريين: أن وما دخلت عليه في تأويل مصدر مرفوع على أنه فاعل لفعل محذوف، والتقدير على هذا: لا أكلمه ما ثبت كون نجم في السماء، وما ثبت كون حراء مكانه، فهو حينئذ من باب وصل «ما» المصدرية بالجملة الفعلية الماضوية، ووجه ذلك عندهم أن الأكثر وصلها بالأفعال، والجميل على الأكثر أولى، وذهب الكوفيون إلى أن «أن» وما دخلت عليه في تأويل مصدر مرفوع أيضاً، إلا أن هذا المصدر المرفوع مبتدأ خبره محذوف، والتقدير على هذا الوجه: لا أفعل كذا ما كون حراء في مكانه ثابت، وما كون نجم في السماء موجود، فهو من باب وصل «ما» بالجملة الاسمية، لأن ذلك أقل تقديراً.

٢٥ - اشتهر أن هذا البيت للحطيئة - واسمه جرول - يهجو امرأته، وهو بيت مفرد ليس له سابق أو لاحق، وقد نسب ابن السكيت في كتاب الألفاظ (ص ٧٣ ط بيروت) - وتبعه الخطيب التبريزي في تهذيبه - إلى أبي غريب النصري.

اللغة: «أطوف» أي أكثر التجوال والتطواف والدوران، ويروى «أطود» بالدال المهملة مكان الفاء - والمعنى واحد «أوي» مضارع أوى - من باب ضرب - إلى منزله، إذا رجع إليه وأقام به «قعيدته» قعيدة البيت: هي المرأة. وقيل لها ذلك لأنها تطيل القعود فيه «لكاع» يريد أنها متناهية في الخبث.

المعنى: أنا أكثر دوراني وإرتيادي الأماكن عامة النهار في طلب الرزق وتحصيل القوت، ثم أعود إلى بيتي لأقيم فيه، فلا تقع عيني فيه إلا على امرأة شديدة الخبث متناهية في الدناءة واللؤم. الإعراب: «أطوف» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا، و«ما» مصدرية =

ومنها: «لَوْ» وتُوصَلُ بالماضي، نحو «وَدِدْتُ لَوْ قَامَ زَيْدٌ» والمضارع، نحو «وَدِدْتُ لَوْ يَقُومُ زَيْدٌ».

فقولُ المصنّف «موصولُ الأسماء» احترازٌ من الموصول الحرفي - وهو «أَنْ وَأَنْ وَكَيْ وَمَا وَلَوْ» - وعلامتهُ صحّةُ وقوعِ المصدرِ مَوْقَعُهُ، نحو «وَدِدْتُ لَوْ تَقُومُ» أي قِيَامَكَ، و«عَجِبْتُ مِمَّا تَصْنَعُ، وَجِئْتُ لِكَيْ أَقْرَأَ، وَيُعَجِّبُنِي أَنْكَ قَائِمٌ، وَأُرِيدُ أَنْ تَقُومَ» وقد سبق ذكره.

وأما الموصول الاسميُّ فـ «الذي» للمفرد المذكر^(١)، و«التي» للمفردة المؤنثة.

= «أطوف» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا و «ما» مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مفعول مطلق عامله قوله «أطوف» الأول «ثم» حرف عطف «أوي» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا «إلى بيت» جار ومجرور متعلق بقوله «أوي» «قعيدته» قعيدة: مبتدأ، وقعيدة مضاف والضمير مضاف إليه «لكاع» خبر المبتدأ، والجملة من المبتدأ وخبره في محل جر نعت لقوله «بيت»، وهذا هو الظاهر، وأحسن من ذلك أن يكون خبر المبتدأ محذوفاً، ويكون قوله «لكاع» منادى بحرف نداء محذوف، وجملة النداء في محل نصب مفعول به للخبر، وتقدير الكلام على ذلك الوجه: قعيدته مقول لها: يا لكاع.

الشاهد فيه: في هذا البيت شاهدان للنحاة، أولهما في قوله «ما أطوف» حيث أدخل «ما» المصدرية الظرفية على فعل مضارع غير منفي بلم، وهو الذي عناه الشارح من إتيانه بهذا البيت ههنا، والشاهد الثاني يذكر في أواخر باب النداء في ذكر أسماء ملازمة النداء، وهو في قوله «لكاع» حيث يدل ظاهره على أنه استعمله خبراً للمبتدأ فجاء به في غير النداء ضرورة، والشائع الكثير في كلام العرب أن ما كان على رتبة فعال - بفتح الفاء والعين - مما كان سبباً للاثبات لا يستعمل إلا منادى، فلا يؤثر فيه عامل غير حرف النداء، تقول: يا لكاع ويا دفار، ولا يجوز أن تقول: رأيت دفار، ولا أن تقول: مررت بدفار، ومن أجل هذا يخرج قوله «لكاع» هنا على حذف خبر المبتدأ وجعل «لكاع» منادى بحرف نداء محذوف كما قلنا في إعراب البيت.

(١) لا فرق بين أن يكون المفرد مفرداً حقيقة، كما تقول: زيد الذي يزورنا رجل كريم، وأن يكون مفرداً حكماً كما تقول: الفريق الذي أكون فيه فريق مخلص نافع، كما أنه لا فرق بين أن يكون عاقلاً كما مثلنا، وأن يكون غير عاقل كما تقول: اليوم الذي سافرت فيه كان يوماً ممطراً.

فإن ثَبِتَ أَسْقَطَتِ الياء وأُتِيت مكانها: بالألف في حالة الرفع، نحو «اللَّذَانِ، واللَّتَانِ» وبالياء في حَالَتِي الجر والنصب، فتقول: «اللَّذَيْنِ، واللَّتَيْنِ».

وإن شئت شَدَّدتِ النون - عوضاً عن الياء المحذوفة - فقلت: «اللَّذَانُ واللَّتَانُ» وقد قرئ: (وَاللَّذَانُ يَأْتِيَانَهَا مِنْكُمْ) ويجوز التشديد أيضاً مع الياء - وهو مذهب الكوفيين - فتقول: «اللَّذَيْنِ، وَاللَّتَيْنِ» وقد قرئ: «رَبَّنَا أَرَنَا اللَّذَيْنِ» - بتشديد النون -.

وهذا التشديد يجوز أيضاً في ثنية «ذا، وتا» اسمي الإشارة، فتقول: «ذَانْ، وتَانْ» وكذلك مع الياء، فتقول: «ذَيْنْ وتَيْنْ» وهو مذهب الكوفيين - والمقصود بالتشديد أن يكون عوضاً عن الألف المحذوفة كما تقدم في «الذي؛ والتي».



جَمْعُ الَّذِي إِلَى الَّذِينَ مُطْلَقاً وَبَعْضُهُمْ بِالْوَاوِ رَفْعاً نَظْقاً^(١)
بِاللَّاتِ وَاللَّاءِ - الَّتِي قَدْ جُمِعَا وَاللَّاءِ كَالَّذِينَ نَزَرُوا، وَقَعَا^(٢)

(١) «جمع» مبتدأ، وجمع مضاف و«الذي» مضاف إليه «الأولى» خبر المبتدأ «الذين» معطوف على الخبر بتقدير حرف العطف «مطلقاً» حال من الذين «وبعضهم» الواو عاطفة، بعض: مبتدأ، وبعض مضاف والضمير العائد إلى العرب مضاف إليه «بالواو» جار ومجرور متعلق بقوله نطق الآتي «رفعاً» يجوز أن يكون حالاً، وأن يكون منصوباً بنزع الخافض، وأن يكون مفعولاً لأجله «نطقاً» نطق: فعل ماض وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على «بعضهم» والألف للإطلاق، والجملة من نطق وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو بعضهم.

(٢) «باللات» جار ومجرور متعلق بقوله جمع الآتي «واللاء» معطوف على اللات «التي» مبتدأ «قد» حرف تحقيق «جمعاً» جمع: فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على التي، والألف للإطلاق، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ «واللاء» الواو =

يُقَالُ في جمع المذكر «الألى» مطلقاً: عاقلاً كان، أو غيره، نحو «جاءني الألى فعَلُوا» وقد يستعمل في جمع المؤنث، وقد اجتمع الأمران في قوله:

٢٦ - وَتُبْلِي أَلَى يَسْتَلْتُمُونَ عَلَى أَلَى
تَرَاهُنَّ يَوْمَ الرُّوعِ كَالْجِدَا الْقُبْلِ

= حرف عطف، اللاء: مبتدأ «كالذين» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال صاحبه الضمير المستتر في «وقع» الآتي «نزراً» حال ثانية من الضمير المستتر في «وقع» و«وقعا» وقع: فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على «اللاء» والألف للإطلاق، والجملة من وقع وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو قوله اللاء.

٢٦ - هذا البيت من كلام أبي ذؤيب - خويلد - بن خالد الهذلي، وقيله:

وَتِلْكَ خُطُوبٌ قَدْ تَمَلَّتْ شَبَابَنَا قَدِيمًا، فَتُبْلِيْنَا الْمُنُونَ، وَمَا تُبْلِي

اللغة: «خطوب» جمع خطب، وهو الأمر العظيم «تملت شبابنا» استمتعت بهم «تبلينا» تفنيينا «المنون» المنية والموت «يستلثمون» يلبسون اللأمة، وهي الدرع، و«يوم الروع» يوم الخوف والفرع، وأراد به يوم الحرب «الحدأ» جمع حدأة، وهو طائر معروف، ووزنه عتبة وعنب، وأراد بها الخيل على التشبيه «القبل» جمع قبلاء، وهي التي في عينها القبل - بفتح القاف والباء جميعاً - وهو الحور.

المعنى: إن حوادث الدهر والزمان قد تمتعت بشبابنا قديماً، فتبلينا المنون وما تبليها، وتبلي من بيننا الدارعين والمقاتلة فوق الخيول التي تراها يوم الحرب كالحدأ في سرعتها وخفتها.

الإعراب: «وتبلي» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود على المنون في البيت الذي ذكرناه في أول الكلام على البيت «الألى» مفعول به لتبلي «يستلثمون» فعل مضارع مرفوع بثبوت النون، وواو الجماعة فاعله، والجملة لا محل لها صلة الموصول، «على» حرف جر «الألى» إسم موصول مبني على السكون في محل جر بعلى، والجار والمجرور متعلق بمحذوف حال صاحبه «الألى» الواقع مفعولاً به لتبلي «تراهن» ترى: فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والضمير البارز مفعول أول «يوم» ظرف زمان متعلق بقوله ترى، ويوم مضاف و«الروع» مضاف إليه «كالجدأ» جار ومجرور متعلق بترى، وهو المفعول الثاني «القبل» صفة للحدأ، وخملة ترى وفاعله ومفعوليها لا محل لها صلة الموصول.

الشاهد فيه: قوله «الأولى يستلثمون»، وقوله «الألى تراهن» حيث استعمل لفظ الألى في المرة

فقال: «يَسْتَلْتُمُون» ثم قال: «تراهن».

ويقال للمذكر العاقل في الجمع «الَّذِينَ» مطلقاً - أي: رفعاً، ونصباً - وجرأ - فتقول: «جَاءَنِي الَّذِينَ أَكْرَمُوا زَيْدًا، ورأيت الذين أكرموه، ومرت بالذين أكرموه».

وبعض العرب يقول: «الَّذُونَ» في الرفع، و«الَّذِينَ» في النصب والجر، وهم بنو هُذَيْلٍ، ومنه قوله:

٢٧ - نَحْنُ الَذُونُ صَبَّحُوا الصُّبَا حَا يَوْمَ النُّخَيْلِ غَارَةً مِلْحَا حَا

= الأولى في جمع المذكر العاقل، ثم استعمله في المرة الثانية في جمع المؤنث غير العاقل، لأن المراد بالآلى تراهن إلخ الخيل كما بيننا في لغة البيت، والدليل على أنه استعملها هذا الاستعمال ضمير جماعة الذكور في «يستلتمون» وهو الواو، وضمير جماعة الإناث في «تراهن» وهو «هن».

ومن استعمال «الآلى» في جمع الإناث العاقلات قول مجنون بني عامر:

مَحَا حُبُّهَا حُبَّ الْآلَى كُنْ قَبْلَهَا وَخَلَّتْ مَكَانَنَا لَمْ يَكُنْ حُلٌّ مِنْ قَبْلُ
وقول الآخر:

فَأَمَّا الْآلَى يَسْكُنُ غَوْرَ تَهَامَةٍ فَكُلُّ فِتَاةٍ تَشْرُكُ الْجَجْلَ أَفْصَمًا
وهذا البيت يقع في بعض نسخ الشرح، ولا يقع في أكثرها، ولهذا أثبتناه ولم نشرحه، ومن استعماله في الذكور العقلاء قول الشاعر:

فَإِنَّ الْآلَى بِالطُّفِّ مِنْ آلِ هَاشِمٍ تَأَسَّوْا فَسَوُوا لِلْكَرَامِ التَّأْسِيَا
ومن استعماله في الذكور غير العقلاء - وإن كان قد أعاد الضمير عليه كما يعيده على جمع المؤنثات - قول الآخر:

تُهَيَّجْنِي لِلْوَضَلِ أَيَّامَنَا الْآلَى مَرَرْنَا عَلَيْنَا وَالزَّمَانُ وَرَيْقُ

٢٧ - اختلف في نسبة هذا البيت إلى قائله اختلافاً كثيراً، فنسبه أبو زيد (النوادر ٤٧) إلى رجل جاهلي من بني عقيل سماه أبا حرب الأعلم، ونسبه الصاغاني في العباب إلى ليلي الأخيلية، ونسبه جماعة إلى رؤبة بن العجاج، وهو غير موجود في ديوانه، وبعد الشاهد في رواية أبي زيد:

نَحْنُ قَتَلْنَا الْمَلِكَ الْجَحْجَحَا حَا وَلَمْ نَدْعُ لِسَارِحٍ مُسْرَا حَا =

وَيُقَالُ فِي جَمْعِ الْمُؤْنِثِ: «الَّلَاتِ، وَالَّلَاءِ» بِحَدْفِ الْيَاءِ، فَتَقُولُ
«جَاءَنِي اللَّاتِ فَعَلَنْ، وَالَّلَاءِ فَعَلَنْ» وَيَجُوزُ إِثْبَاتُ الْيَاءِ، فَتَقُولُ «الَّلَاتِي،
وَالَّلَائِي».

وقد وَرَدَ «الَّلَاءِ» بِمَعْنَى الَّذِينَ، قَالَ الشَّاعِرُ:

٢٨ - فَمَا أَبَاؤُنَا بِأَمْنٍ مِنْهُ عَلَيْنَا الَّلَاءِ قَدْ مَهَّدُوا الْحُجُورَا

= إِنْ دَسَارًا أَوْ دَمًا مُفَاحَا نَحْنُ بَنُو خُوَيْلِدٍ صُرَاحَا
* لَا كَذِبَ الْيَوْمَ وَلَا مُزَاحَا *

اللغة: «نحن الذون» هكذا وقع في رواية النحويين لهذا البيت، والذي رواه الثقة أبو زيد في نوادره
«نحن الذين» على الوجه المشهور في لغة عامة العرب، وعلى هذا يجري قول الله تعالى:
﴿فَأَخَذْتَهُمُ الصَّبْحَةَ مُصْبِحِينَ﴾. «النخيل» - بضم النون وفتح الخاء - اسم مكان بعينه «غارة» اسم
من الإغارة على العدو «ملحاحاً» هو مأخوذ من قولهم «أُلح المطر» إذا دام، وأراد أنها غارة شديدة
تدوم طويلاً «مفاحا» بضم الميم - مرافا حتى يسيل «صراحا» يريد أن تسهم إليه صريح خالص
لا شبهة فيه ولا ظنة وهو بركة غراب، وجعله العيني - وتبعه البغدادي - بكسر الصاد جمع صريح
مثل كريم وكرام.

الإعراب: «نحن» ضمير منفصل مبتدأ «الذون» اسم موصول خبر المبتدأ «صبحوا» فعل وفاعل،
والجملة لا محل لها من الإعراب صلة «الصباحا» يوم «ظرفان يتعلقان بقوله «صبحوا» ويوم مضاف
و«النخيل» مضاف إليه «غارة» مفعول لأجله، ويجوز أن يكون حالاً بتأويل المشتق - أي مغبرين -
وقوله «ملحاحا» نعت لغارة.

الشاهد فيه: قوله «الذون» حيث جاء به بالواو في حالة الرفع، كما لو كان جمعاً مذكراً سالماً،
وبعض العلماء قد اغتر بمجيء «الذون» في حالة الرفع ومجيء «الذين» في حالتي النصب والجر،
فرغم أن هذه الكلمة معربة، وأنها جمع مذكر سالم حقيقة، وذلك بمعزل عن الصواب، والصحيح
أنه مبني جيء به على صورة المعرب، والظاهر أنه مبني على الواو والياء.

٢٨ - البيت لرجل من بني سليم، ولم يعينه أحد ممن اطلعنا على كلامهم من العلماء
اللغة: «أمن» أفعال تفضيل من قولهم: من عليه، إذا أنعم عليه «مهَّدوا» بفتح الهاء مخففة من
قولك: مهدت الفراش مهدياً، إذا بسطته ووطأته وهيأته، ومن هنا سمي الفراش مهدياً لوثارته، وقال
الله تعالى: ﴿فَلَا تَنْفَسُهُمْ يَمْهَدُونَ﴾ أي: يوطئون، ومن ذلك تمهيد الأمور، أي تسويتها وإصلاحها.

[كما قد تجيء «الأولى» بمعنى «اللاء» كقوله:

فَأَمَّا الْأُولَى يَسْكُنْ غَوْرَيْهَا مَهْمَةً فَكُلُّ فَتَاةٍ تَتْرُكُ الْجَبَلَ أَقْصَمًا]

وَمَنْ، وَمَا، وَأَل - تُسَاوِي مَا ذَكَرَ وَهَكَذَا «ذُو» عِنْدَ طِيٍّ شَهْرٌ^(١)

= «الحجور» جمع حجر - يفتح الحاء أو كسرهما أو ضمهما - وهو حضن الإنسان، ويقال: نشأ فلان في حجر فلان - بكسر الحاء أو فتحها - يريدون في حفظه وسترة ورعايته.

المعنى: ليس أبأوتنا - وهم الذين أصلحوا شأننا، ومهدوا أمرنا. وجعلوا لنا حجورهم كالمهد - بأكبر نعمة علينا وفضلاً من هذا الممدوح.

الإعراب: «ما» نافية بمعنى ليس «أبأوتنا» آباء: اسم ما، وآباء مضاف والضمير مضاف إليه «بأمن» الباء زائدة، وأمن: خبر ما «منه، علينا» كلاهما جار ومجرور متعلق بقوله أمن، وقوله «اللاء» اسم موصول صفة لآباء «قد» حرف تحقيق «مهدوا» مهد: فعل ماض، وواو الجماعة فاعله «الحجور» مفعول به لمهد، والألف للإطلاق، وجملة الفعل الماضي - الذي هو مهد - وفاعله ومفعوله لا محل لها صلة الموصول.

الشاهد فيه: قوله: «اللاء» حيث أطلقه على جماعة الذكور؛ فجاء به وصفاً لآباء.

وقد استعملوا «اللاء» اسماً موصولاً وأصله اسم إشارة، وأطلقوه على جمع الذكور كما في قول خلف بن حازم:

إِلَى النَّفْرِ الْبَيْضِ الْإِلَاءُ كَانَهُمْ صَفَائِحُ يَوْمِ الرَّوْعِ أَخْلَصَهَا الصُّفْلُ

وقول كثير بن عبد الرحمن المشهور بكثير عزة:

أَبَى اللَّهُ لِلشُّمِّ الْإِلَاءُ كَانَهُمْ سُيُوفُ أَجَادَةِ الْقَيْنِ يَوْمَ صِقَالِهَا

(١) «ومن» مبتدأ «وما، وأل» معطوفان على من «تساوي» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى الألفاظ الثلاثة من وما وأل، والجملة من تساوي وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ «ما» اسم موصول مفعول به لقوله «تساوي» وقوله «ذكر» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على «ما» الواقع مفعولاً به، والجملة لا محل لها صلة الموصول «وهكذا» ها: حرف تنبيه، كذا: جار ومجرور متعلق بمحذوف حال صاحبه الضمير في قوله «شهر» الاتي «ذو» مبتدأ «عند» ظرف متعلق بقوله «شهر» الاتي، وعند مضاف «وطي» مضاف إليه «شهر» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على «ذو» والجملة في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو ذو.

وَكَاثِي - أَيْضاً - لَدَيْهِمْ ذَاتٌ، وَمَوْضِعَ اللَّاتِي أَتَى ذَوَاتُ^(١)

أشار بقوله: «تساوي ما ذكر» إلى أن «مَنْ، وَمَا» والألف واللام، تكون بلفظ واحد: للمذكر، والمؤنث - [المفرد] والمثنى، والمجموع - فتقول: جَاءَنِي مَنْ قَامَ، وَمَنْ قَامَتْ، وَمَنْ قَامَا، وَمَنْ قَامَتَا، وَمَنْ قَامُوا، وَمَنْ قُمْنَ، وَأَعْجَبَنِي مَا رُكِبَ، وَمَا رُكِبَتْ، وَمَا رُكِبَا، وَمَا رُكِبَتَا، وَمَا رُكِبُوا، وَمَا رُكِبْنَ، وجَاءَنِي القائم، والقائمة، والقائمَانِ، والقائمَتَانِ، والقائمُونَ، والقائمَاتُ.

وأكثر ما تستعمل «ما» في غير العاقل، وقد تستعمل في العاقل^(٢)، ومنه قوله تعالى: (فَانْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنِي) وقوله: «سُبْحَانَ مَا سَخَّرَكُنْ لَنَا» و«سُبْحَانَ مَا يُسَبِّحُ الرَّعْدُ بِحَمْدِهِ».

و«مَنْ» بالعكس، فأكثر ما تستعمل في العاقل، وقد تستعمل في

(١) «كاثي» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «أيضاً» مفعول مطلق فعله محذوف «لديهم» لدى: ظرف متعلق بما تعلق به الجار والمجرور السابق، ولدى مضاف والضمير مضاف إليه «ذات» مبتدأ مؤخر «وموضع» منصوب على الظرفية المكانية ناصبه قوله «أتى» الاتي، وموضع مضاف و«اللاتي» مضاف إليه «أتى ذوات» فعل ماض وفاعله.

(٢) تستعمل «ما» في العاقل في ثلاثة مواضع، الأول: أن يختلط العاقل مع غير العاقل نحو قوله تعالى: «سبح لله ما في السموات وما في الأرض» فإن ما يتناول ما فيهما من إنس وملك وجن وحيوان وجماد، بدليل قوله: «وإن من شيء إلا يسبح بحمده» والموضع الثاني: أن يكون أمره مبهماً على المتكلم، كقولك - وقد رأيت شبحاً من بعيد - : أنظر ما ظهر لي، وليس منه قوله تعالى: «إذ قالت امرأة عمران رب إنني نذرت لك ما في بطني محرراً» لأن إبهام ذكوره وأنوثته لا يخرجها عن العقل، بل استعمال «ما» هنا في ما لا يعقل لأن الحمل ملحق بالجماد، والموضع الثالث: أن يكون المراد صفات من يعقل، كقوله تعالى «فانكحوا ما طاب لكم» وهذا الموضع هو الذي ذكره الشارح بالمثال الأول من غير بيان.

غيره^(١)، كقوله تعالى: (وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَىٰ أَرْبَعٍ، يَخْلُقُ اللَّهُ مَا يَشَاءُ) ومنه قول الشاعر:

٢٩ - بَكَيْتُ عَلَى سِرْبِ الْقَطَا إِذْ مَرَرْتُ بِبَيْ
أَسْرَبُ الْقَطَا، هَلْ مِنْ يُعِيرُ جَنَاحَهُ
فَقُلْتُ وَمِثْلِي بِالْبُكَاءِ جَدِيرُ
لَعَلِّي إِلَى مَنْ قَدْ هَوِيَتْ أَطِيرُ؟

(١) تستعمل «من» في غير العاقل في ثلاثة مواضع؛ الأول: أن يقترب غير العاقل مع من يعقل في عموم فصل بمن الجارة، نحو قوله تعالى: ﴿فَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَىٰ بَطْنِهِ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَىٰ رَجْلَيْنِ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَىٰ أَرْبَعٍ﴾ ومن المستعملة فيما لا يعقل مجاز مرسل علاقته المجاورة في هذا الموضع، والموضع الثاني: أن يشبه غير العاقل بالعاقل فيستعار له لفظه، نحو قوله تعالى: ﴿مَنْ لَا يَسْتَجِيبُ لَهُ تَعَالَى﴾ وقول الشاعر: ﴿أَسْرَبُ الْقَطَا هَلْ مِنْ يُعِيرُ جَنَاحَهُ﴾ وهو الذي استشهد به المؤلف فيما يلي، وسنذكر معه نظائره، واستعمال من فيما لا يعقل حينئذ استعارة؛ لأن العلاقة المشابهة، والموضع الثالث: أن يختلط من يعقل بما لا يعقل نحو قول الله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ﴾ واستعمال من فيما لا يعقل - في هذا الموضع - من باب التغليب، وأعلم أن الأصل تغليب من يعقل على ما لا يعقل، وقد يغلب ما لا يعقل على من يعقل؛ لنكتة، وهذه النكتة تختلف باختلاف الأحوال والمقامات.

٢٩ - هذان البيتان للعباس بن الأحنف، أحد الشعراء المولدين، وقد جاء بهما الشارح تمثيلاً لاستشهاداً، كما يفعل المحقق الرضوي ذلك كثيراً؛ يمثل بشعر المتنبي والبحري وأبي تمام، وقيل: قائلهما مجنون ليلى، وهو ممن يستشهد بشعره، وقد وجدت بيت الشاهد ثابتاً في كل ديوان من الديوانين: ديوان المجنون، وديوان العباس، وذلك من خلط الرواة.

اللغة: «السرب» جماعة الطيِّاء والقطا ونحوهما، و«القطا» ضرب من الطير قريب الشبه من الحمام «جدير» لائق وحقيق «هويت» بكسر الواو - أي أحببت

الإعراب: «بكيت» فعل وفاعل «على سرب» جار ومجرور متعلق ببكيت، وسرب مضاف و«القطا» مضاف إليه «إذ» ظرف زمان متعلق ببكيت مبني على السكون في محل نصب «مررت» فعل وفاعل، والجملة في محل جر بإضافة إذ إليها، أي بكيت وقت مرورهن بي «بي» جار ومجرور متعلق بمر «فقلت» فعل وفاعل «ومثلي» الواو للحال، مثل: مبتدأ، ومثل مضاف وباء المتكلم مضاف إليه «بالبكاء» جار ومجرور متعلق بقوله جدير الآتي «جدير» خبر المبتدأ «أسرب» الهمزة حرف نداء، وسرب: منادى منصوب بالفتحة الظاهرة، وسرب مضاف، و«القطا» مضاف إليه «هل» استفهامية «من» اسم موصول مبتدأ «يعير» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى من، والجملة من يعير وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ، هكذا قالوا، وعندي أن جملة «يعير

وأما الألف واللام فتكون للعاقل، ولغيره، نحو «جَاءَنِي الْقَائِمُ،
وَالْمَرْكُوبُ» وَاخْتَلَفَ فِيهَا، فذهب قوم إلى أنها اسم موصول، وهو
الصحيح، وقيل: إنها حرف موصول، وقيل: إنها حرف تعريف، وليست
من الموصولية في شيء.

وأما مَنْ وما غيرُ المصدرية فاسْمَانِ اتِّفَاقاً، وأما «ما» المصدرية
فالصحيح أنها حَرْفٌ، وذهب الأخفش إلى أنها اسم.

ولغة طيء استعمال «ذو» موصولةً، وتكون للعاقل، ولغيره، وأشهر
لغاتهم فيها أنها تكون بلفظ واحد: للمذكر، والمؤنث، مفرداً، ومثنى،
ومجموعاً^(١)، فتقول: «جَاءَنِي ذُو قَامٍ، وَذُو قَامَتٍ، وَذُو قَامَا، وَذُو قَامَتَا،

= جناحه» لا محل لها من الإعراب صلة الموصول الذي هو مَنْ، وأما خبر المبتدأ فمحذوف،
وتقدير الكلام: هل الذي يعير جناحه موجود «جناحه» جناح: مفعول به ليعير، وجناح مضاف
والضمير مضاف إليه «لعلّي» لعل: حرف ترج ونصب، والياء ضمير المتكلم اسمها «إلى» حرف
جر «من» اسم موصول مبني على السكون في محل جر يائي، والجار والمجرور متعلق بقوله أطير
الأنبي «قد» حرف تحقيق «هويت» فعل ماض وفاعله، والجملة لا محل لها صلة الموصول، والعائد
محذوف، والتقدير: إلى الذي قد هويت «أطير» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره
أنا، والجملة في محل رفع خبر «لعل».

الشاهد فيه: قوله «أسرب القطا» وقوله «من يعير جناحه» والنداء معناه طلب إقبال من تناديه عليك،
ولا يتصور أن تطلب الإقبال إلا من العاقل الذي يفهم الطلب ويفهم الإقبال، أو الذي تجعله
بمنزلة من يفهم الطلب ويفهم الإقبال، فلما تقدم بنداؤه استساغ أن يطلق عليه اللفظ الذي لا
يستعمل إلا في العقلاء بحسب وضعه، وقد تمادى في معاملته معاملة ذوي العقل، فاستفهم منه
طالباً أن يعيره جناحه، والاستفهام وطلب الإعارة إنما يتصور توجيههما إلى العقلاء.

ومثل ذلك قول امرئ القيس بن حجر الكندي:

الْأَعْمُ صَبَاحاً أَيُّهَا الطُّلُّ الْبَالِي وَهَلْ يَعْمَنْ مَنْ كَانَ فِي الْعَصْرِ الْخَالِي

(١) لا فرق بين أن يكون ما استعمل فيه «ذو» الموصولة عاقلاً أو غير عاقل، فمن استعمالها في المفرد
المذكر العاقل قول منظور بن سحيم الذي سيستشهد الشارح به، وقول قوال الطائي:

وَدُو قَامُوا، وَدُو قُمْنَ، ومنهم من يقول في المفرد المؤنث: «جاءني ذاتُ قَامَتْ»، وفي جمع المؤنث: «جاءني ذَوَاتُ قُمْنَ» وهو المُشار إليه بقوله: «وكالتي أيضاً - البيت» ومنهم من يُشَبِّهها ويجمعها فيقول: «ذَوَا، وَدَوُو» في الرفع و«ذَوِي، وَذَوِي» في النصب والجر، و«ذَوَاتَا» في الرفع، و«ذَوَاتِي» في الجر والنصب، و«ذَوَاتُ» في الجمع، وهي مبنية على الضم، وحكى الشيخ بهاء الدين ابن النحاس أن إعرابها كإعراب جمع المؤنث السالم.

والأشهر في «ذو» هذه - أعني الموصولة - أن تكون مبنية، ومنهم من يُعَرِّبُها: بالواو رفعاً، وبالألف نصباً، وبالياء جرّاً، فيقول: «جاءني ذو قَامَ، ورأيت ذا قَامَ، ومررت بذي قَامَ» فتكون مثل «ذي» بمعنى صاحب، وقد روي قوله:

فَلَمَّا كِرَامٌ مُوسِرُونَ لِقِيَتَهُمْ
فَحَسْبِي مَنْ ذِي عِنْدَهُمْ مَا كَفَانِيَا [٤] (١)

بالياء على الإعراب، وبالواو على البناء.

= فَقُولَا لِهَذَا الْمَرْءِ دُوجَاءً سَاعِيَا: هَلُمَّ فَإِنَّ الْمَشْرِفِي الْمَفْرَاضُ
يريد فقولا لهذا المرء الذي جاء ساعياً

ومن استعمالها في المفرد المؤنث غير العاقل قول سنان بن الفحل الطائي:
فَإِنَّ الْمَاءَ مَاءُ أَبِي وَجَدِّي وَبِثْرِي دُو حَفَرْتُ. وَدُو طَوَيْتُ
يريد: وبثري التي حفرتها والتي طويتها، لأن البئر مؤنثة بدون علامة تأنيث.

ومن استعمالها في المفرد المذكور غير العاقل قول قوال الطائي أيضاً:
أَظُنُّكَ دُونَ الْمَالِ دُو جِئْتَ طَالِبَا سَتَلْقَاكَ بَيْضُ لِلنَّفُوسِ قَوَابِضُ

(١) قد مضى شرح هذا البيت في باب «المعرب والمبني» (ش رقم ٤) شرحاً وافياً لا تحتاج معه إلى إعادة شيء منه هنا، وقد ذكرنا هناك أن المؤلف سينشده مرة أخرى في باب الموصول، وأنه سيذكر فيه روايتين، وقد بينا ثمة تخريج كل واحدة منهما، ووجه الاستدلال بهما.

وأما «ذات» فالفصح فيها أن تكون مبنية على الضم رفعاً ونصباً وجرأً، مثل «ذَوَاتُ» ومنهم من يُعَرِّبُهَا إعرابَ مسلماتٍ: فيرفعها بالضمة، وينصبها ويجرها بالكسرة^(١).

ومِثْلُ مَا «ذَا» بَعْدَ مَا اسْتِفْهَامِ أَوْ مَنْ، إِذَا لَمْ تُلْغَ فِي الْكَلَامِ^(٢) يعني أن «ذا» اخْتَصَّتْ من بين سائر أسماء الإشارة بأنها تستعمل موصولةً، وتكون مثل «ما» في أنها تستعمل بلفظ [وَاحِدٍ]: للمذكر، والمؤنث - مفرداً كان، أو مثنى، أو مجموعاً - فتقول: «مَنْ ذَا عِنْدَكَ» و«مَاذَا عِنْدَكَ» سواء كان ما عنده مفرداً مذكراً أو غيره.

(١) قال ابن منظور: «قال شمر: قال الفراء: سمعت أعرابياً يقول: بالفضل ذو فضلكم الله به، والكرامة ذات أكرمكم الله بها، فيجعلون مكان الذي ذو، ومكان التي ذات، ويرفعون التاء على كل حال، ويخلطون في الاثنين والجمع، وربما قالوا: هذا ذو تعرف، وفي التنبيه: هذان ذوا تعرف، وهاتان ذوا تعرف، وأنشد الفراء:

* وبشري ذو حضرت وذو طويت * ومنهم من يشي، ويجمع، ويؤنث، فيقول: هذان ذوا قالوا، وهؤلاء ذوو قالوا، وهذه ذات قالت، وأنشد:

جَمَعْتُهَا مِنْ أَيْتِي مَوَارِقِ ذَوَاتُ بَنَهَضْنَ بِغَيْرِ سَائِقِ
أهـ كلام ابن منظور، وهو في الأصل كلام الفراء.

(٢) «ومثل» خبر مقدم، ومثل مضاف و«ما» مضاف إليه «ذا» مبتدأ مؤخر «بعد» ظرف متعلق بمحذوف حال من ذا، وبعد مضاف و«ما» قصد لفظه: مضاف إليه، وما مضاف و«استفهام» مضاف إليه «أو» حرف عطف «من» معطوف على ما «إذا» ظرف تضمن معنى الشرط «لم» حرف نفي وجزم وقلب «تلغ» فعل مضارع مبني للمجهول، مجزوم بحذف الألف والفتحة قبلها دليل عليها. ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى ذا، والجملة في محل جر بإضافة إذا إليها، وهي فعل الشرط، وجواب الشرط محذوف يدل عليه الكلام، وتقديره: ذا مثل ما حال كونها بعد ما أو من الاستفهاميتين، إذا لم تلغ في الكلام فهي كذلك، وقوله «في الكلام» جار ومجرور متعلق بقوله تلغ.

وشرط استعمالها موصولة أن تكون مسبوقة بـ «مَا» أو «مَنْ» الاستفهاميتين، نحو «مَنْ ذَا جَاءَكَ، وَمَاذَا فَعَلْتَ» فمن: اسم استفهام، وهو مبتدأ، و«ذَا» موصولة بمعنى الذي، وهو خبر مَنْ، و«جاءَكَ» صلة الموصول، والتقدير «من الذي جاءَكَ؟» وكذلك «مَا» مبتدأ، و«ذَا» موصول [بمعنى الذي]، وهو خبر ما، و«فَعَلْتَ» صلته، والعائد محذوف، تقديره «ماذا فعلته؟» أي: ما الذي فعلته.

واحترز بقوله: «إذا لم تُلغ في الكلام» من أن تجعل «ما» مع «ذا» أو «مَنْ» مع «ذَا» كلمة واحدة للاستفهام، نحو «مَاذَا عِنْدَكَ؟» أي: أي شيء عندكَ؟ وكذلك «مَنْ ذَا عندكَ؟» فماذا: مبتدأ، و«عندكَ» خبره [وكذلك: «مَنْ ذَا» مبتدأ، و«عندكَ» خبره] فذا في هذين الموضعين مُلغاة، لأنها جزء كلمة، لأن المجموع استفهام.

وَكُلُّهَا يَلْزَمُ بَعْدَهُ صِلَةٌ عَلَى ضَمِيرٍ لَائِقٍ مُشْتَمِلَةٍ^(١)

الموصلات كُلُّهَا - حرفية كانت، أو اسمية - يلزم أن يقع بعدها صِلَةٌ تبين معناها.

(١) «وكُلُّهَا» الواو للاستئناف، كل: مبتدأ، وكل مضاف والضمير مضاف إليه ومرجعه الموصولات الاسمية وحدها، خلافاً لتعميم الشارح، لأنه نعت الصلة بكونها مشتملة على عائد، وهذا خاص بصلة الموصول الاسمي، ولأن المصنف لم يتعرض للموصول الحرفي هنا أصلاً، بل خص كلامه بالاسمي، ألا ترى أنه بدأ الباب بقوله «موصول الأسماء؟» و«يلزم» فعل مضارع «بعده» بعد: ظرف متعلق بقوله يلزم، وبعد مضاف والضمير العائد على كل مضاف إليه «صلة» فاعل يلزم «على ضمير» جار ومجرور متعلق بقوله «مشتملة» الآتي «لائق» نعت لضمير «مشتملة» نعت لصلة.

ويشترط في صلة الموصول الاسمي أن تشتمل على ضمير لائق بالموصول: إن كان مفرداً مفرد، وإن كان مذكراً فمذكر، وإن كان غيرهما فغيرهما، نحو «جاءني الذي ضربته» وكذلك المثنى والمجموع، نحو «جاءني اللذان ضربتهما، والذين ضربتهم» وكذلك المؤنث، تقول: «جاءت التي ضربتها، واللتان ضربتهما، واللاتي ضربتهن».

وقد يكون الموصول لفظه مفرداً ومعناه مثنى أو مجموعاً أو غيرهما، وذلك نحو «من»، وما إذا قصدت بهما غير المفرد المذكر، فيجوز حينئذ مراعاة اللفظ، ومراعاة المعنى، فتقول: «أعجبني من قام، ومن قامت، ومن قاما، ومن قامتا، ومن قاموا، ومن قمن» على حسب ما يُعنى بهما.

* * *

وَجُمْلَةٌ أَوْ شِبْهَهَا الَّذِي وَصَلَ بِهِ، كَمَنْ عِنْدِي الَّذِي أَبْنَاهُ كُفْلٌ (١)

صلة الموصول لا تكون إلا جملة أو شبه جملة، ونعني بشبه

(١) «وجملة» خبر مقدم «أو شبهها» أو: حرف عطف، شبه: معطوف على جملة، وشبه مضاف والضمير مضاف إليه «الذي» اسم موصول مبتدأ مؤخر «وصل» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على قوله «كلها» في البيت السابق «به» جار ومجرور متعلق بقوله «وصل» وتقدير الكلام على ذا الوجه: والذي وصل به كل واحد من الموصولات السابق ذكرها جملة أو شبه جملة، وقيل: قوله «جملة مبتدأ قوله «الذي» خبره، ونائب فاعل وصل ليس ضميراً مستتراً، بل هو الضمير المجزوء بالباء في قوله «به» وليس هذا الإعراب بجيد «كمن» الكاف جارة لمحذوف تقديره: كقولك، ومن اسم موصول مبتدأ «عندي» عند: ظرف متعلق بفعل محذوف تقع جملة صلة، وعند مضاف والضمير مضاف إليه «الذي» خبر المبتدأ «ابنه» ابن: مبتدأ، وابن مضاف والضمير مضاف إليه «كفل» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على «ابن» والجملة من الفعل ونائب الفاعل في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو قوله ابنه، والجملة من المبتدأ وخبره لا محل لها من الإعراب صلة الذي.

الجملة الظرف والجار والمجرور، وهذا في غير صلة الألف واللام، وسيأتي حكمها.

وَيُسْتَرْطُ في الجملة الموصول بها ثلاثة شروط، أحدها: أن تكون خبرية^(١)، الثاني: كونها خالية من معنى التعجب^(٢)، الثالث: كونها غير مفتقرة إلى كلام قبلها، واحترز بـ «الخبرية» من غيرها، وهي الطلبية والإنشائية، فلا يجوز «جاءني الذي أضربه» خلافاً للكسائي، ولا «جاءني الذي ليته قائم» خلافاً لهشام، واحترز بـ «خالية من معنى التعجب» من

(١) ذهب الكسائي إلى أنه يجوز أن تكون صلة الموصول جملة إنشائية، واستدل على ذلك بالسماع، فمن ذلك قول الفرزدق:

وَأَنِّي لَرَجَ نَظْرَةً قَبْلَ الْتَبِي لَعَلِّي - وَإِنْ شَطَطَتْ نَوَاهَا - أَزُورُهَا
وقول جميل بن معمر العذري المعروف بجميل بشينة:

وَمَاذَا عَسَى الْوَأَشُونَ أَنْ يَنْحَدُّوا سِوَى أَنْ يَقُولُوا إِنِّي لِكَ عَائِقُ

وزعم الكسائي أن جملة «لعلي أزورها» من لعل واسمها وخبرها صلة التي، كما زعم أن «ما» في قول جميل «وماذا» اسم استفهام مبتدأ، و«ذا» اسم موصول خبره، وجملة عسى واسمها وخبرها صلة.

والجواب أن صلة التي في البيت الأول محذوفة، والتقدير: قبل التي أقول فيها لعلي الخ، وماذا كلها في البيت الثاني اسم استفهام مبتدأ، وليس ثمة اسم موصول أصلاً.

(٢) اختلف العلماء في جملة التعجب: أخبرية هي أم إنشائية؟ فذهب قوم إلى أنها جملة إنشائية، وهؤلاء جميعاً قالوا: لا يجوز أن يوصل بها الاسم الموصول، وذهب فريق إلى أنها خبرية، وقد اختلف هذا الفريق في جواز وصل الموصول بها، فقال ابن خروف: يجوز، وقال الجمهور: لا يجوز، لأن التعجب، إنما يتكلم به عند خفاء سبب ما يتعجب منه، فإن ظهر السبب بطل التعجب، ولا شك أن المقصود بالصلة إيضاح الموصول وبيانه، وكيف يمكن الإيضاح والبيان بما هو غير ظاهر في نفسه؟ فلما تنافيا لم يصح ربط أحدهما بالآخر، ويؤيد هذا التفصيل قول الشارح فيما بعد: «فلا يجوز جاءني الذي ما أحسنه وإن قلنا إنها خبرية» فإن معنى هذه العبارة: لا يجوز أن تكون جملة التعجب صلة إن قلنا إنها إنشائية وإن قلنا إنها خبرية، فلا تلتفت لما قاله الكاتبون في هذا المقام مما يخالف هذا التحقيق.

جملة التعجب، فلا يجوز «جاءني الذي ما أحسنه» وإن قلنا إنها خبرية، واحترز «بغير مفتقرة إلى كلام قبلها» من نحو: «جاءني الذي لکنه قائم»، فإن هذه الجملة تستدعي سبق جملة أخرى، نحو: «ما قعد زيد لکنه قائم».

ويشترط في الظرف والجار والمجرور أن يكونا تامينين، والمعني بالتأم: أن يكون في الوصل به فائدة، نحو: «جاء الذي عندك، والذي في الدار» والعامل فيهما فعل محذوف وجوباً، والتقدير: «جاء الذي استقر عندك» أو «الذي استقر في الدار» فإن لم يكونا تامينين لم يجزر الوصل بهما، فلا تقول «جاء الذي بك» ولا «جاء الذي اليوم».

وَصِفَةُ صَرِيحَةٍ صِلَةٌ أَلْ وَكَوْنُهَا بِمُعَرَّبِ الْأَفْعَالِ قَلٌّ

الألف واللام لا توصل إلا بالصفة الصريحة، قال المصنف في بعض كتبه: وأعني بالصفة الصريحة اسم الفاعل نحو: «الضارب» واسم المفعول نحو: «المضروب» والصفة المشبهة نحو: «الحسن الوجه» فخرج نحو: «القرشي»، والأفضل «وفي كون الألف واللام الداخلتين على الصفة المشبهة موصولة خلاف»، وقد اضطرب اختيار الشيخ أبي الحسن

(١) «وصفة» الواو للاستئناف، صفة: خبر مقدم «صريحة» نعت لصفة «صلة» مبتدأ مؤخر، وصلة مضاف و«أل» مضاف إليه «وكونها» كون: مبتدأ، وهو من جهة الابتداء يحتاج إلى خبر، ومن جهة كونه مصدراً لكان الناقصة يحتاج إلى اسم وخبر، فالضمير المتصل به اسمه، و«بمعرب» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبره من حيث النقصان، ومعرب مضاف، و«الأفعال» مضاف إليه «قل» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى كونه الواقع مبتدأ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ.

بن عصفور في هذه المسألة، فمرة قال: إنها موصولة، ومرة منع ذلك^(١).

وقد شذَّ وَصُلُّ الألف واللام بالفعل المضارع، وإليه أشار بقوله:
«وكونها بمعرب الأفعال قُلٌّ» ومنه قوله:

٣٠ - مَا أَنْتَ بِالْحَكَمِ التَّرَضَى حُكُومَتُهُ

وَلَا الْأَصِيلَ وَلَا ذِي الرَّأْيِ وَالْجَدَلَ

(١) للعلماء خلاف طويل في جواز وصل ال بالصفة المشبهة، فجمهورهم على أن الصفة المشبهة لا تكون صلة لال، قال الداخلة على الصفة المشبهة عند هؤلاء معرفة لا موصولة، والسر في ذلك أن الأصل في الصلات للأفعال، والصفة المشبهة بعيدة الشبه بالفعل من حيث المعنى، وذلك لأن الفعل يدل على الحدوث، والصفة المشبهة لا تدل عليه، وإنما تدل على اللزوم، ويؤيد هذا أنهم اشترطوا في اسم الفاعل واسم المفعول وأمثلة المبالغة التي تقع صلة لال أن يكون كل واحد منها دالاً على الحدوث، ولودل أحدهما على اللزوم لم يصح أن يكون صلة لال، بل تكون ال الداخلة عليه معرفة، وذلك كالمؤمن والفسق والكافر والمنافق، وذهب قوم إلى أنه يجوز أن تكون الصفة المشبهة صلة لال، لأنها أشبهت الفعل من حيث العمل - وإن خالفته في المعنى -، أفلمست ترى أنها ترفع الضمير المستتر، والضمير البارز، والاسم الظاهر، كما يرفعها الفعل جميعاً؟ وأجمعوا على أن أفعال التفضيل لا يكون صلة لال، لأنه لم يشبه الفعل لا من حيث المعنى ولا من حيث العمل، أما عدم مشابهته الفعل من حيث المعنى فلأنه يدل على الاشتراك مع الزيادة والفعل يدل على الحدوث، وأما عدم شبيهه بالفعل من حيث العمل فلأن الفعل يرفع الضمير المستتر والبارز، ويرفع الاسم الظاهر، أما أفعال التفضيل فلا يرفع باطراد إلا الضمير المستتر، ويرفع الاسم الظاهر في مسألة واحده في المعرفة بمسألة الكحل.

٣٠ - هذا البيت للفرزدق، من أبيات له يهجو بها رجلاً من بني عذرة، وكان هذا الرجل العذري قد دخل على عبد الملك بن مروان يمدحه، وكان جرير والفرزدق والأخطل عنده، والرجل لا يعرفهم، فعرفه بهم عبد الملك، فعاتبهم العذري أن قال:

فَحَسْبَا إِلَهُ أَبَا حَزْرَةَ وَأَرْغَمَ أَنْفَكَ يَا أَخْطَلَ
وَجَدَ الْفَرَزْدَقِ أَتَمَّ بِهِ وَدَقَّ خِيَاشِيمَهُ الْجَنْدَلَ

و«أبو حزره»: كنية جرير، و«أرغم أنفك»: يدعو عليه بالذل والمهانة حتى يلمص أنفه بالرغام - وهو التراب - و«الجد» الحظ والبخت، وفي قوله «وجد الفرزدق أتمس به» دليل على أنه يجوز أن يقع خبر المبتدأ جملة إنشائية، وهو مذهب الجمهور، وخالف فيه ابن الأنباري، وسنذكر في ذلك =

وهذا عند جمهور البصريين مخصوص بالشعر، وزعم المصنف -
في غير هذا الكتاب - أنه لا يختص به، بل يجوز في الاختيار، وقد جاء
وَصَلُّهَا بِالْجُمْلَةِ الْأَسْمِيَّةِ، وبالظرف شذوذاً، فمن الأول قوله:
٣١ - مِنَ الْقَوْمِ الرَّسُولُ اللَّهُ مِنْهُمْ لَهُمْ دَانَتْ رِقَابُ بَنِي مَعَدٍّ

= بحثاً في باب المبتدأ والخبر فأجابه الفرزدق بيتين ثانيهما بيت الشاهد، والذي قبله قوله:
يَا أَرْغَمَ^{اللَّهُ} أَنْفًا أَنْتَ حَائِلُهُ يَا ذَا الْخَنَى وَمَقَالِ الزُّورِ وَالْخَطْلِ
اللغة: «الخنَى» - بزنة الفتى - هو الفحش، و«الخطل» - بفتح الخاء المعجمة والطاء المهملة - هو
المنطق الفاسد المضطرب، والتفحش فيه «الحكم» - بالتحريك - الذي يحكمه الخصمان كي
يقضي بينهما، ويفصل في خصومتها «الأصيل» ذو الحسب، و«الجدل» شدة الخصومة.
المعنى: يقول: لست أيتها الرجل بالذي يرضاه الناس للفصل في أفضيتهم، ولا أنت بذني حسب
رفيع، ولا أنت بصاحب عقل وتدبير سديد، ولا أنت بصاحب جدل، فكيف ترضاك حكماً؟!
الإعراب: «ما» نافية، تعمل عمل ليس «أنت» اسمها «بالحكم» الباء زائدة الحكم: خبر ما النافية
«الترضى» أل: موصول إسمي نعت للحكم، مبني على السكون في محل جر «ترضى» فعل
مضارع مبني للمجهول «حكومته» حكومة: نائب فاعل لترضى، وحكومة مضاف والضمير مضاف
إليه، والجملة لا محل لها صلة الموصول «ولا» الواو حرف عطف، لا: زائدة لتأكيد النفي
«الأصيل» معطوف على الحكم «ولا» مثل السابق «ذي» معطوف على الحكم أيضاً، وذو مضاف
و«الرأي» مضاف إليه، و«الجدل» معطوف على الرأي.
الشاهد فيه: قوله «الترضى حكومته» حيث أتى بصلة «أل» جملة فعلية فعلها مضارع، ومثله قول
ذي الخرق الطهوي:

يَقُولُ الْخَنَى، وَأَبْغَضُ الْعُجْمِ نَاطِقاً إِلَى رَبَّنَا صَوْتُ الْجَمَارِ الْيُجْدَعِ
فَيَسْتَخْرِجُ الْيَرْبُوعَ مِنْ نَافِقَائِهِ وَمِنْ جُحْرِهِ بِالشَّيْخَةِ الْيَنْقَضِعِ

٣١ - هذا البيت من الشواهد التي لا يعرف قائلها، قال العيني: «أنشده ابن مالك للاحتجاج به،
ولم يعزه إلى قائله» اهـ، وروى البغدادي بيتاً يشبه أن يكون هذا البيت، ولم يعزه أيضاً إلى قائل،
وهو:

بَلِ الْقَوْمِ الرَّسُولُ اللَّهُ فِيهِمْ هُمْ أَهْلُ الْحُكُومَةِ مِنْ قُصَيٍّ
اللغة: «دانت» ذلت، وخضعت، وانقادت «معد» هو ابن عدنان، وبنو قصي هم قريش، وبنو
هاشم قوم النبي ﷺ منهم

= الإعراب: «من القوم الرسول الله»: الجار والمجرور متعلق بمحذوف يجوز أن يكون خبراً لمبتدأ محذوف، ويكون تقدير الكلام: هو من القوم إلخ، والألف واللام في كلمة «الرسول» موصول بمعنى الذين صفة للقوم مبني على السكون في محل جر، ورسول مبتدأ، ورسول مضاف ولفظ الجلالة مضاف إليه «منهم» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ، وجملة المبتدأ وخبره لا محل لها صلة بل الموصولة «لهم» جار ومجرور متعلق بقوله دانت الآتي «دانت» دان: فعل ماضٍ، والتاء تاء التأنيث «رقاب» فاعل دان، ورقاب مضاف و«بني» مضاف إليه، وبني مضاف و«معد» مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله «الرسول الله منهم» حيث وصل أل بالجملة الاسمية، وهي جملة المبتدأ والخبر، وذلك شاذ.

ومن العلماء من يجيب عن هذا الشاهد ونحوه بأن «أل» إنما هي هنا بعض كلمة، وأصلها «الذين» فحذف ما عدا الألف واللام، قال هؤلاء: ليس حذف بعض الكلمة وإبقاء بعضها بعجب في العربية، وهذا لبيد بن ربيعة العامري يقول:

* دَرَسَ الْمَنَا بِمَتَالِيعِ فَأَنَانِ *

أراد «المنازل» فحذف حرفين لغير ترخيم. وهذا رؤية يقول:

* أَوَّالِفًا مَكَّةَ مِنْ وَرَقِ الْحِمِي *

أراد «الحمام» فحذف الميم ثم قلب فتحة الميم كسرة والألف ياء، وقد قال الشاعر وهو أقرب شيء إلى ما نحن بصده:

وَأَنْ الَّذِي خَانَتْ بِفَلَجٍ دِمَاؤُهُمْ هُمُ الْقَوْمُ كُلُّ الْقَوْمِ يَا أُمَّ خَالِدٍ

أراد «وإن الذين» بدليل ضمير جماعة الذكور في قوله «دماؤهم» وقوله فيما بعد «هم القوم» وعليه خرجوا قول الله تعالى: ﴿وَحُضِّتُمْ كَالَّذِي خَاضُوا﴾ أي كالذين خاضوا - وفي الآية تخريجان آخران، أحدهما: أن الذي موصول حرفي كما، أي وحُضِّتُمْ كخوضهم، وثانيهما: أن الذي موصول اسمي صفة لموصوف محذوف، والعائد إليه من الصلة محذوف أي: وحُضِّتُمْ كَالْخَوْضِ الَّذِي خَاضُوهُ - قالوا: وربما حذف الشاعر الكلمة كلها، فلم يبق منها إلا حرفاً واحداً، ومن ذلك قول الشاعر:

نَادَوْهُمْ: أَنْ أَلْجَمُوا، أَلَا، قَالُوا جَمِيعاً كُلُّهُمْ: أَلَا

فإن هذا الراجز أراد في الشطر الأول «ألا تركبون» فحذف ولم يبق إلا التاء، وحذف من الثاني الذي هو الجواب فلم يبق إلا حرف العطف، وأصله «ألا فاركبوا». وبعض العلماء يجعل الحروف التي تفتح بها بعض سور القرآن - نحو ألم، حم، ص - من هذا القبيل، فيقولون: ألم أصله: أنا =

ومن الثاني قوله :

٣٢ - مَنْ لَا يَزَالُ شَاكِرًا عَلَى الْمَعَةِ
فَهُوَ حَرٍ بِعِيشَةِ ذَاتِ سَعَةٍ

= الله أعلم، أو ما أشبه ذلك، وانظر مع هذا ما ذكرناه في شرح الشاهد رقم ٣١٦ الآتي في باب الترخيم.

قلت: هذا الذي ذهبوا إليه ليس إلا قياماً من ورطة للوقوع في ورطة أخرى أشد منها وأنكى، فهو تخلص من ضرورة إلى ضرورة أصعب منها مخلصاً وأعسر نجاء. ولا يشك أحد أن هذا الحذف بجميع أنواعه التي ذكروها من الضرورات التي لا ينوغي القياس عليها، ولذلك استبعد كثير تخريج الآية الكريمة التي تلونها أولاً على هذا الوجه كما استبعد كثيرون تخريجها على أن «الذي» موصول حرفي.

٣٢ - وهذا البيت - أيضاً - من الشواهد التي لم ينسبها إلى قائل معين..
اللغة: «المعه» يريد الذي معه «حر» حقيق، وجدير، ولائق، ومستحق «سعة» بفتح السين، وقد تكسر - اتساع ورفاهية ورغد.

المعنى: من كان دائم الشكر لله تعالى على ما هو فيه من خير فإنه يستحق الزيادة ورغد العيش، وهو مأخوذ من قوله تعالى: ﴿لئن شكرتم لأزيدنكم﴾.

الإعراب: «من» اسم موصول مبتدأ «لا يزال» فعل مضارع ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على المبتدأ «شاكراً» خبر لا يزال، والجملة من يزال واسمه وخبره لا محل لها من الإعراب صلة الموصول «على» حرف جر «المعه» هو عبارة عن «أل» الموصولة بمعنى الذي، وهي مجرورة المحل بعلى، والجار والمجرور متعلق بشاكر، ومنع: ظرف متعلق بمحذوف واقع صلة لال، ومع مضاف والضمير مضاف إليه «فهو حر» الفاء زائدة، و«هو» ضمير منفصل مبتدأ، و«حر» خبره، والجملة منهما في محل رفع خبر المبتدأ، وهو «من» في أول البيت، ودخلت الفاء على جملة الخبر لشبه المبتدأ بالشرط «بعيشه» جار ومجرور متعلق بقوله «حر» الواقع خبراً لهو «ذات» صفة لعيشة، وذات مضاف و«سعة» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة، ولكنه سكنه للوقوف الشاهد فيه: قوله «المعه» حيث جاء بصلة «أل» ظرفاً، وهو شاذ على خلاف القياس.

ومثل هذا البيت - في وصل أل بالظرف شذوذاً - قول الآخر:

وَعَيَّرَنِي مَا عَالَ قَيْسًا وَمَالِكًا وَعَمَّرًا وَحُجْرًا بِالْمُشَقَّرِ الْمَعَا =

أَيُّ كَمَا، وَأَعْرَبْتَ مَا لَمْ تُضَفْ وَصَدْرُ وَصْلِهَا ضَمِيرٌ أَنْحَذَفُ^(١)
يعني أن «أيا» مثل «ما» في أنها تكون بلفظ واحد: للمذكر،
والمؤنث - مفرداً كان، أو مثني، أو مجموعاً - نحو: «يُعْجِبُنِي أَيُّهُمْ هُوَ
قَائِمٌ».

ثم إن «أيا» لها أربعة أحوال، أحدها: أن تضاف ويُذكر صدرُ
صلتها، نحو: «يعجبني أَيُّهُمْ هُوَ قَائِمٌ» الثاني: أن لا تضاف ولا يذكر
صدر صلتها، نحو: «يُعْجِبُنِي أَيُّ قَائِمٍ» الثالث: أن لا تضاف ويذكر صدر
صلتها، نحو: «يُعْجِبُنِي أَيُّ هُوَ قَائِمٍ» وفي هذه الأحوال الثلاثة تكون
معربة بالحركات الثلاث، نحو «يُعْجِبُنِي أَيُّهُمْ هُوَ قَائِمٍ، ورأيت أَيُّهُمْ هُوَ
قَائِمٍ، ومررت بأَيُّهُمْ هُوَ قَائِمٍ» وكذلك: «أَيُّ قَائِمٍ، وأَيُّ قَائِمٍ، وأَيُّ قَائِمٍ»
وكذا، «أَيُّ هُوَ قَائِمٍ، وأَيُّ هُوَ قَائِمٍ، وأَيُّ هُوَ قَائِمٍ» الرابع، أن تضاف
ويحذف صدر الصلة، نحو: «يعجبني أَيُّهُمْ قَائِمٌ» ففي هذه الحالة تبنى

= يريد: الذين معه، فاستعمل آل موصولة بمعنى الذين، وهو أمر لا شيء فيه، وأتى بصلتها ظرفاً،
وهو شاذ، فإن آل بجميع ضروبها وأنواعها مختصة بالأسماء، وقال الكسائي في هذا البيت: إن
الشاعر يريد «معاً» فزاد آل.

(١) «أي» مبتدأ «كما» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر «وأعربت» الواو عاطفة، أعرب: فعل ماضٍ
مبني للمجهول، والتاء تاء التانيث، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود على
«أي» «ما» مصدرية ظرفية «لم» حرف نفي وجزم «تضف» فعل مضارع مبني للمجهول مجزوم بلم،
ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود على «أي» «وصدر» الواو واو الحال، صدر:
مبتدأ، وصدر مضاف ووصل من «وصلها» مضاف إليه، ووصل مضاف والضمير مضاف إليه
«ضمير» خبر المبتدأ والجملة من المبتدأ والخبر في محل نصب حال صاحبه الضمير المستتر في
تضف العائد على أي «أنحذف» فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على
«ضمير» والتقدير: أي مثل ما - في كونها موصولةً صالحاً لكل واحد من المفرد والمثنى والجمع
مذكراً كان أو مؤنثاً - وأعربت هذه الكلمة مدة عدم إضافتها في حال كون صدر صلتها ضميراً
محذوفاً.

على الضم، فتقول: «يُعْجِبُنِي أَيُّهُمْ قَائِمٌ، ورَأَيْتُ أَيُّهُمْ قَائِمٌ، ومررت بأَيُّهُمْ قَائِمٌ» وعليه قوله تعالى: (ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا) وقول الشاعر:

٣٣- إِذَا مَا لَقَيْتَ بَنِي مَالِكٍ
فَسَلِّمْ عَلَى أَيُّهُمْ أَفْضَلُ

وهذا مستفاد من قوله: «وأعربت ما لم تضيف - إلى آخر البيت» أي: وأعربت أي إذا لم تُصَفِّ في حالة حذف صدر الصلة، فدخل في

٣٣- هذا البيت ينسب لغسان بن وعلة أحد الشعراء المخضرمين من بني مرة بن عباد، وأنشده أبو عمرو الشيباني في كتاب الحروف، وابن الأنباري في كتاب الإنصاف، وقال قبل إنشاده: «حكى أبو عمرو الشيباني عن غسان - وهو أحد من تؤخذ عنهم اللغة من العرب - أنه أنشد» وذكر البيت الإعراب: «إذا» ظرف تضمن معنى الشرط «ما» زائدة «لقيت» فعل وفاعل، والجملة في محل جر بإضافة «إذا» إليها، وهي جملة الشرط «بني» مفعول به للقي، وبني مضاف و«مالك» مضاف إليه «فسلم» الفاء داخلة في جواب الشرط، وسلم: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «على» حرف جر «أيهم» يروى بضم «أي» وبجزة، وهو اسم موصول على الحالين، فعلى الضم هو مبني، وهو الأكثر في مثل هذه الحالة، وعلى الجر هو معرب بالكسرة الظاهرة، وعلى الحالين هو مضاف والضمير مضاف إليه «أفضل» خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: هو أفضل، والجملة من المبتدأ وخبره لا محل لها صلة الموصول الذي هو أي.

الشاهد فيه: قوله «أيهم أفضل» حيث أتى بأي مبنيًا على الضم - على الرواية المشهورة الكثيرة الدوران على ألسنة الرواة - لكونه مضافاً، وقد حذف صدر صلتته وهو المبتدأ الذي قدرناه في إعراب البيت، وهذا هو مذهب سيويه وجماعة من البصريين في هذه الكلمة: يذهبون إلى أنها تأتي موصولة، وتكون مبنية إذا اجتمع فيها أمران، أحدهما أن تكون مضافة لفظاً، والثاني: أن يكون صدر صلتتها محذوفاً، فإذا لم تكن مضافة أصلاً، أو كانت مضافة لكن ذكر صدر صلتتها، فإنها تكون معربة، وذهب الخليل بن أحمد ويونس بن حبيب - وهما شيخان من شيوخ سيويه - إلى أن أيا لا تجيء موصولة، بل هي إما شرطية وإما استفهامية، لا تخرج عن هذين الوجهين، وذهب جماعة من الكوفيين إلى أنها قد تأتي موصولة، ولكنها معربة في جميع الأحوال، أضيفت أو لم تضيف، حذف صدر صلتتها أو ذكر.

هذه الأحوال الثلاثة السابقة، وهي ما إذا أضيفت وذُكِرَ صَدْرُ الصلة، أو لم تُضَفْ ولم يذكر صَدْرُ الصلة، أو لم تُضَفْ وذكر صدر الصلة، وخرج الحالة الرابعة، وهي: ما إذا أضيفت وحذف صدر الصلة، فإنها لا تعرب حينئذ.

* * *

وَبَعْضُهُمْ أَغْرَبَ مُطْلَقاً، وفي ذَا الْحَذَفِ أَيًّا غَيْرَ أَيِّ يَقْتَضِي^(١)
 إِنْ يُسْتَطَلَّ وَصَلٌ، وَإِنْ لَمْ يُسْتَطَلَّ فَالْحَذَفُ نَزْرٌ، وَأَبْوَأُ أَنْ يُخْتَزَلَ^(٢)

(١) «وبعضهم» الواو للاستئناف، بعض: مبتدأ، وبعض مضاف والضمير مضاف إليه «أعرب» فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى بعض، والجملة من أعرب وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو بعضهم «مطلقاً» حال من مفعول به لأعرب محذوف، والتقدير: وبعضهم أعرب أي مطلقاً «وفي ذا» جار ومجرور متعلق بقوله «يقتضي» الآتي «الحذف» بدل من اسم الإشارة، أو عطف بيان عليه، أو نعت له «أيّا» مفعول به لقوله «يقتضي» الآتي «غير» مبتدأ، وغير مضاف و«أي» مضاف إليه «يقتضي» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على المبتدأ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ، ومعنى الكلام: وبعض النحاة حكم بإعراب أي الموصولة في جميع الأحوال، وغير أي يقتضي ويتبع أيّا في جواز حذف صدر الصلة، إذا كانت الصلة طويلة.

(٢) «إن» شرطية «يستطل» فعل مضارع مبني للمجهول فعل الشرط «وصل» نائب فاعل ليستطل، وجواب الشرط محذوف يدل عليه ما قبله، وتقديره: إن يستطل وصل فغير أي يقتضي أي «وإن» الواو عاطفة، إن شرطية «لم» حرف نفي وجزم وقلب «يستطل» فعل مضارع مبني للمجهول مجزوم بلم، وجملة فعل الشرط، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى «وصل» «فالحذف» الفاء واقعة في جواب الشرط، والحذف: مبتدأ «نزر» خبره، والجملة في محل جزم جواب الشرط «وأبوا» فعل وفاعل «أن» مصدرية «يختزل» فعل مضارع مبني للمجهول منصوب بأن، وسكن للوقف، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى «وصل» والمراد أنهم امتنعوا عن تجويز الحذف، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر مفعول به لأبوا.

إِنْ صَلَحَ الْبَاقِي لَوْصَلِ مُكْمِلٌ وَالْحَذْفُ عِنْدَهُمْ كَثِيرٌ مُنْجَلِي^(١)
 فِي عَائِدٍ مُتَّصِلٍ إِنْ أَنْتَصَبَ بِفِعْلٍ، أَوْ وَصَفٍ: كَمَنْ تَرَجَّوْهُمْ^(٢)
 يعني أن بعض العرب أعرب «أيا» مطلقاً، أي: وإن أضيفت
 وحذف صدرُ صلتها، فيقول: «يعجبني أيُّهم قائم»، ورأيت أيُّهم قائمٌ،
 ومررت بأيُّهم قائمٌ وقد قرئ (ثم لنزعه من كل شيعة أيُّهم أشدُّ)
 بالنصب، وروي * فسلم على أيُّهم أفضلُ * [٣٣] بالجر.

* * *

وأشار بقوله: «وفي ذا الحذف - إلى آخره» إلى المواضع التي
 يُحذف فيها العائد على الموصول، وهو: إما أن يكون مرفوعاً، أو غيره،
 فإن كان مرفوعاً لم يحذف، إلا إذا كان مبتدأ وخبره مفرد [نحو (وهو
 الذي في السماء إله) وأيُّهم أشدُّ]، فلا تقول: «جاءني اللذان قام» ولا

(١) «إن» شرطية «صلح» فعل ماض فعل الشرط مبني على الفتح في محل جزم، وجواب الشرط
 محذوف يدل عليه ما قبله، والتقدير: إن صلح الباقي بعد الحذف للموصل فقد أبوا الحذف
 «الباقي» فاعل صلح «لوصل» جار ومجرور متعلق بصلح «مكمل» نعت لوصل «والحذف» مبتدأ
 «عندهم» عند: ظرف متعلق بالحذف أو بكثير أو بمنجلي. وعند مضاف والضمير العائد إلى
 العرب أو النحاة مضاف إليه «كثير» خبر المبتدأ «منجلي» خبر ثان، أو نعت للخبر.

(٢) «في عائد» جار ومجرور متعلق بكثير أو بمنجل في البيت السابق «متصل» نعت لعائد «إن» شرطية
 «انتصب» فعل ماض فعل الشرط مبني على الفتح في محل جزم، وسكن للوقف، وفاعله ضمير
 مستتر فيه جوازاً تقديره هو يرجع إلى عائد «يفعل» جار ومجرور متعلق بانتصب «أو وصف» معطوف
 على فعل «كمن» الكاف جارة، ومجرورها محذوف، ومن: اسم موصول مبتدأ «نرجو» فعل
 مضارع، مرفوع بضمة مقدرة على الواو، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقدير نحن، ومفعوله
 محذوف، وهو العائد، والتقدير كمن نرجوه، والجملة لا محل لها صلة «يهب» فعل مضارع مرفوع
 لتجرده من الناصب والجازم، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، وسكن للوقف، وفاعله ضمير مستتر فيه
 جوازاً تقديره هو يعود على «من» والجملة في محل رفع خبر المبتدأ.

«الَّذَانِ ضُرِبَ»، لرفع الأول بالفاعليّة والثاني بالنيابة، بل يقال: «قَامَا، وَضُرِبَا» وأما المبتدأ فيحذف مع «أي» وإن لم تَطُلِ الصلة، كما تقدم من قولك: «يُعْجِبُنِي أَيُّهُمْ قَائِمٌ» ونحوه، ولا يُحذفُ صدرُ الصلة مع غير «أي» إلا إذا طالت الصلة، نحو «جاء الذي هُوَ ضاربٌ زيداً» فيجوز حذف «هو» فتقول «جاء الذي ضارب زيداً» ومنه قولهم «ما أنا بالذي قائلٌ لك سوءاً» التقدير «بالذي هو قائلٌ لك سوءاً» فإن لم تَطُلِ الصلة فالحذف قليل، وأجازه الكوفيون قياساً، نحو «جاء الذي قائمٌ» التقدير «جاء الذي هو قائمٌ» ومنه قوله تعالى: «تَمَاماً عَلَى الَّذِي أَحْسَنُ» في قراءة الرفع، والتقدير «هو أَحْسَنُ»^(١).

(١) ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز حذف العائد المرفوع بالابتداء مطلقاً، أي سواء أكان الموصول أياً أم غيره، وسواء أطالت الصلة أم لم تطل، وذهب البصريون إلى جواز حذف هذا العائد إذا كان الموصول أياً مطلقاً، فإن كان الموصول غير أي لم يجيزوا الحذف إلا بشرط طول الصلة، فالخلاف بين الفريقين منحصر فيما إذا لم تطل الصلة وكان الموصول غير أي، فأما الكوفيون فاستدلوا بالسمع، فمن ذلك قراءة يحيى بن يعمر: (تَمَاماً عَلَى الَّذِي أَحْسَنُ) قالوا: التقدير على الذي هو أحسن، ومن ذلك قراءة مالك ابن دينار وابن السماك: (إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مِثْلًا مَا بَعُوضَةٌ فَمَا فَوْقَهَا) قالوا: التقدير: مثلاً الذي هو بعوضة فما فوقها، ومن ذلك قول الشاعر:

لَا تَنْوِرُ إِلَّا الَّذِي خَيْرٌ، فَمَا شَقِيبَتْ إِلَّا نَفْسُ الْأَلْسَى لِلشَّرِّ نَاوِنَا
قالوا: التقدير لا تنو إلا الذي هو خير، ومن ذلك قول الآخر:

مَنْ يَعْنِ بِالْحَمْدِ لَمْ يَنْطِقْ بِمَا سَفَهُ وَلَا يَجِدُ عَنْ سَبِيلِ الْمَجْدِ وَالْكَرَمِ

قالوا: تقدير هذا البيت: من يعن بالحمد لم ينطق بالذي هو سفه، ومن ذلك قول عدي بن زيد العبادي:

لَمْ أَرِ مِثْلَ الْفَيْثِيَّانِ فِي غَبَنِ الْإِيَّامِ يَذْرُونَ مَا عَوَاقِبُهَا

قالوا: ما موصولة، والتقدير: يذرون الذي هو عواقبها.

وبعض هذه الشواهد يحتمل وجوهاً من الإعراب غير الذي ذكره، فمن ذلك أن «ما» في الآية الثانية يجوز أن تكون زائدة، وبعبارة خبر مبتدأ محذوف، ومن ذلك أن «ما» في بيت عدي بن زيد يحتمل أن تكون استفهامية مبتدأ، وما بعدها خبر، والجملة في محل نصب مفعول به ليدرون، =

وقد جوزوا في «لا سِيَّما زَيْدٌ» إذا رُفِعَ زيد: أن تكون «ما» موصولة، وزيد: خبراً لمبتدأ محذوف، والتقدير «لا سِيَّ الذي هُوَ زَيْدٌ» فحذف العائد الذي هو المبتدأ - وهو قولك هو - وجوباً، فهذا موضع حُذِفَ فيه صَدْرُ الصلة مع غير «أي» وجوباً ولم تَطُلِ الصلة، وهو مقيس وليس بشاذ^(١).

= وقد علق عنها لأنها مصدرية بالاستفهام، والكلام يطول إذا نحن تعرضنا لكل واحد من هذه الشواهد، فلنجتزئ لك بالإشارة.

(١) الاسم الواقع بعد «لا سيما» إما معرفة، كأن يقال لك: أكرم العلماء لا سيما الصالح منهم، وإما نكرة، كما في قول امرئ القيس:

أَلَا رَبُّ يَوْمٍ صَالِحٍ لَكَ مِنْهُمَا وَلَا سِيَّما يَوْمٍ بِدَارَةِ جُلُجُلٍ

فإن كان الاسم الواقع بعد «لا سيما» نكرة جاز فيه ثلاثة أوجه: الجر، وهو أعلاها، والرفع وهو أقل من الجر، والنصب، وهو أقل الأوجه الثلاثة:

فأما الجر فتخرجه على وجهين، أحدهما: أن تكون «لا» نافية للجنس و«سي» اسمها منصوب بالفتحة الظاهرة، و«ما» زائدة، وسي مضاف، و«يوم» مضاف إليه، وخبر لا محذوف، والتقدير: ولا مثل يوم بدارة جلجل موجود، والوجه الثاني أن تكون «لا» نافية للجنس أيضاً، و«سي» اسمها منصوب بالفتحة الظاهرة وهو مضاف و«ما» نكرة غير موصوفة إليه مبني على السكون في محل جر، و«يوم» بدل من ما.

وأما الرفع فتخرجه على وجهين أيضاً، أحدهما: أن تكون «لا» نافية للجنس أيضاً و«سي» اسمها، و«ما» نكرة موصوفة مبني على السكون في محل جر بإضافة «سي» إليها، و«يوم» خبر مبتدأ محذوف، والتقدير: هو يوم، وخبر لا محذوف، وكأنك قلت: ولا مثل شيء عظيم هو يوم بدارة جلجل موجود، والوجه الثاني، أن تكون «لا» نافية للجنس أيضاً، و«سي» اسمها، و«ما» موصول اسمي بمعنى الذي مبني على السكون في محل جر بإضافة «سي» إليه، و«يوم» خبر مبتدأ محذوف، والتقدير هو يوم، والجملة من المبتدأ والخبر لا محل لها من الإعراب صلة الموصول، وخبر «لا» محذوف، وكأنك قلت: ولا مثل الذي هو يوم بدارة جلجل موجود. وهذا الوجه هو الذي أشار إليه الشارح.

وأما النصب فتخرجه على وجهين أيضاً، أحدهما: أن تكون «ما» نكرة غير موصوفة وهو مبني على السكون في محل جر بإضافة «سي» إليها، و«يوماً» مفعول به لفعل محذوف، وكأنك قلت: ولا =

وأشار بقوله «وَأَبَوْا أَنْ يُخْتَزِلَ *» إِنْ صَلَحَ الْبَاقِي لَوْصَلِ مُكْمِلٌ إِلَى أَنْ شَرَطَ حَذْفَ صَدْرِ الصَّلَةِ أَنْ لَا يَكُونَ مَا بَعْدَهُ صَالِحاً لِأَنْ يَكُونَ صَلَةً، كَمَا إِذَا وَقَعَ بَعْدَهُ جُمْلَةٌ، نَحْوُ «جَاءَ الَّذِي هُوَ أَبُوهُ مُنْطَلِقٌ»، أَوْ «هُوَ يَنْطَلِقُ» أَوْ ظَرْفٌ، أَوْ جَارٌ وَمَجْرُورٌ، تَأْمَانٌ، نَحْوُ «جَاءَ الَّذِي هُوَ عِنْدَكَ» أَوْ «هُوَ فِي الدَّارِ»، فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ فِي هَذِهِ الْمَوَاضِعِ حَذْفُ صَدْرِ الصَّلَةِ، فَلَا تَقُولُ «جَاءَ الَّذِي أَبُوهُ مُنْطَلِقٌ» تَعْنِي «الَّذِي هُوَ أَبُوهُ مُنْطَلِقٌ»، لِأَنَّ الْكَلَامَ يَتِمُّ دُونَهُ، فَلَا يُدْرَى أَحْذِفَ مِنْهُ شَيْءٌ أَمْ لَا؟ وَكَذَا بَقِيَةُ الْأَمْثَلَةِ الْمَذْكُورَةِ، وَلَا فَرْقَ فِي ذَلِكَ بَيْنَ «أَيٍّ» وَغَيْرِهَا، فَلَا تَقُولُ فِي «يَعْجِبُنِي أَيُّهُمْ هُوَ يَقُومُ»: «يَعْجِبُنِي أَيُّهُمْ يَقُومُ» لِأَنَّهُ لَا يَعْلَمُ الْحَذْفَ، وَلَا يَخْتَصُ هَذَا الْحُكْمُ بِالضَّمِيرِ إِذَا كَانَ مُبْتَدَأً، بَلِ الضَّابِطُ أَنَّهُ مَتَى احْتَمَلَ الْكَلَامُ الْحَذْفَ وَعَدَمَهُ لَمْ يَجْزُ حَذْفُ الْعَائِدِ، وَذَلِكَ كَمَا إِذَا كَانَ فِي الصَّلَةِ ضَمِيرٌ - غَيْرَ ذَلِكَ الضَّمِيرِ الْمَحذُوفِ - صَالِحٌ لِعَوْدِهِ عَلَى الْمَوْصُولِ، نَحْوُ «جَاءَ الَّذِي ضَرَبْتُهُ فِي دَارِهِ»، فَلَا يَجُوزُ حَذْفُ الْهَاءِ مِنْ ضَرَبْتُهُ، فَلَا تَقُولُ: «جَاءَ الَّذِي ضَرَبْتُ فِي دَارِهِ» لِأَنَّهُ لَا يَعْلَمُ الْمَحذُوفَ.

وبهذا يظهر لك ما في كلام المصنف من الإيهام، فإنه لم يبين أنه

= مثل شيء أعني يوماً بدارة لجلجل، وثانيهما: أن تكون «ما» أيضاً نكرة غير موصوفة وهو مبني على السكون في محل جر بالإضافة، و«يوماً» تمييز لها.

وإن كان الاسم الواقع بعدها معرفة كالمثال الذي ذكرناه فقد أجمعوا على أنه يجوز فيه الجر والرفع، واختلفوا في جواز النصب، فمن جعله بإضمار فعل أجاز كما أجاز في النكرة، ومن جعل النصب على التمييز وقال إن التمييز لا يكون إلا نكرة منع النصب في المعرفة، لأنه لا يجوز عنده أن تكون تمييزاً، ومن جعل نصبه على التمييز وجوز أن يكون التمييز معرفة كما هو مذهب جماعة الكوفيين جوز نصب المعرفة بعد «سيما».

والحاصل أن نصب المعرفة بعد «لا سيما» لا يمتنع إلا بشرطين: التزام كون المنصوب تمييزاً، والتزام كون التمييز نكرة.

متى صلح ما بعد الضمير لأن يكون صلة لا يحذف، سواء أكان الضمير مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً، وسواء أكان الموصول أيّاً أم غيرها، بل ربما يشعر ظاهر كلامه بأن الحكم مخصوص بالضمير المرفوع، وبغير أي من الموصولات، لأن كلامه في ذلك، والأمر ليس كذلك، بل لا يُحذف مع «أي» ولا مع غيرها متى صلح ما بعدها لأن يكون صلة كما تقدم، نحو «جاء الذي هو أبوه منطلق، ويعجبني أيُّهم هو أبوه منطلق» وكذلك المنصوب والمجرور، نحو «جاءني الذي ضربته في داره، ومررت بالذي مررت به في داره»، و«يعجبني أيُّهم ضربته في داره، ومررت بأيُّهم مررت به في داره».

* * *

وأشار بقوله: «والحذف عندهم كثير منجلي - إلى آخره» إلى العائد المنصوب.

وشرط جواز حذفه أن يكون: متصلاً، منصوباً، بفعل تام أو بوصف، نحو «جاء الذي ضربته، والذي أنا مُعْطِيكَ دِرْهَمٌ».

فيجوز حذف الهاء من «ضربته» فتقول «جاء الذي ضربت» ومنه قوله تعالى: (ذَرْنِي وَمَنْ خَلَقْتُ وَحِيداً) وقوله تعالى: (أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولاً) التقدير «خَلَقْتُهُ، وَبَعَثَهُ».

(١) لم يذكر الشارح شيئاً من الشواهد من الشعر العربي على جواز حذف العائد المنصوب بالفعل المتصرف، بل اكتفى بذكر الآيتين الكريمتين، لأن مجيئه في القرآن دليل على كثرة استعماله في

الفصح، ومن ذلك قول عروة بن حزام:

وَمَا هُوَ إِلَّا أَنْ أَرَاهَا فُجَاءَةً فَأُبْهَتَ حَتَّى مَا أَكَادُ أَجِيبُ

وَأُضِرَفَ عَنْ وَجْهِ الَّذِي كُنْتُ أُرْتِي وَأَنْسَى الَّذِي أَعْدَدْتُ حِينَ أَجِيبُ

=

وكذلك يجوز حذف الهاء من «مُعْطِيكَ»، فتقول «الذي أنا مُعْطِيكَ
دِرْهِم» ومنه قوله:

٣٤ - مَا اللَّهُ مُوْلِيكَ فَضْلٌ فَأَحْمَدْنُهُ بِهِ
فَمَا لَدَى غَيْرِهِ نَفْعٌ وَلَا ضَرَرٌ

= أراد أن يقول: أصرف عن وجهي الذي كنت أرثيه، وأنسى الذي أعددت، فحذف العائد
المنصوب بأرثي وبأعددت، وكل منهما فعل تام متصرف:

٣٤ - هذا البيت من الشواهد التي ذكروها ولم ينسبوها إلى قائل معين.

اللغة: «موليك» اسم فاعل من أولاه النعمة، إذا أعطاه إياها «فضل» إحسان.

المعنى: الذي يمنحك الله من النعم فضل منه عليك، ومنه جاءتك من عنده من غير أن تستوجب
عليه سبحانه شيئاً من ذلك، فاحمد ربك عليه، واعلم أنه هو الذي ينفعك ويضرك، وأن غيره لا
يملك لك شيئاً من نفع أو ضرر.

الإعراب: «ما» اسم موصول مبتدأ «الله» مبتدأ «موليك» مولى: خبر عن لفظ الجلالة، وله فاعل
مستتر فيه عائد على الاسم الكريم، والكاف ضمير المخاطب مبني على الفتح في محل جر
بالإضافة، وهو المفعول الأول، وله مفعول ثان محذوف وهو العائد على الموصول، والتقدير:
موليك، والجملة من المبتدأ والخبر لا محل لها من الإعراب صلة الموصول «خير» خبر عن «ما»
الموصولة «فاحمدنه» الفاء عاطفة، احمد: فعل أمر. وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت،
والنون نون التوكيد، والضمير البارز المتصل مفعول به «به» جار ومجرور متعلق باحمد «فما» الفاء
للتعليل، وما: نافية تعمل عمل ليس «لدى» ظرف متعلق بمحذوف خبر «ما» مقدم على اسمها،
وجاز تقديمه لأنه ظرف يتوسع فيه، ولدى مضاف وغير من «غيره» مضاف إليه، وغير مضاف وضمير
الغائب العائد على الله مضاف إليه «نفع» اسم «ما» مؤخر «ولا» الواو عاطفة، ولا: نافية «ضرر»
معطوف على نفع، ويجوز أن تكون «ما» نافية مهيمة، و«لدى» متعلق بمحذوف خبر مقدم،
و«نفع» مبتدأ مؤخر.

الشاهد فيه: قوله: «ما الله موليك» حيث حذف الضمير العائد على الاسم الموصول لأنه منصوب
بوصف، وهذا الوصف اسم فاعل، وأصل الكلام: ما الله موليك، أي: الشيء الذي الله تعالى
معطيكه هو فضل وإحسان منه عليك.

واعلم أنه يشترط في حذف العائد المنصوب بالوصف ألا يكون هذا الوصف صلة لال فإن كان
الوصف صلة لال كان الحذف شاذاً، كما في قول الشاعر:

تقديره: الذي الله مُولِيكَه فَضْلٌ، فحذفت الهاء.

وكلامُ المصنّف يقتضي أنه كثير، وليس كذلك، بل الكثير حَذْفُهُ من الفعل المذكور، وأما [مع] الوصف فالحذف منه قليلٌ.

فإن كان الضمير منفصلاً^(١) لم يجز الحذف، نحو «جاء الذي إِيَّاهُ

مَا الْمُسْتَفِيزُ الْهَوَىٰ محمودَ عَاقِبَةٍ وَلَمْ يُتَبَحْ لَهُ صَفْوٌ بِلاَ كَدَرٍ
كان ينبغي أن يقول: ما المستفزه الهوى محمود عاقبة، فحذف الضمير المنصوب مع أن ناصبه صلة لال، ومثله قول الآخر:

فِي الْمُعْقِبِ الْبَغْيِ أَهْلُ الْبَغْيِ مَا يَنْهَى أَمْرًا حَازِمًا أَنْ يَسْنَأَ
أراد أن يقول: في المعقبة البغي، فلم يتسع له.

وإنما يمتنع حذف المنصوب بصلة ال إذا كان هذا المنصوب عائداً على ال نفسها، لأنه هو الذي يدل على اسمية ال، فإذا حذف زال الدليل على ذلك.

(١) الذي لا يجوز حذفه هو الضمير الواجب الانفصال، فأما الضمير الجائز الانفصال فيجوز حذفه، وإنما يكون الضمير واجب الانفصال إذا كان مقدماً على عامله كما في المثال الذي ذكره الشارح، أو كان مقصوراً عليه كقولك: جاء الذي ما ضربت إلا إياه، والسر في عدم جواز حذفه حيث أن غرض المتكلم يفوت بسبب حذفه، ألا ترى أنك إذا قلت «جاء الذي إياه ضربت» كان المعنى: جاء الذي ضربته ولم أضرب سواه، فإذا قلت «جاء الذي ضربت» صار غير دال على أنك لم تضرب سواه، وكذلك الحال في قولك «جاء الذي ما ضربت إلا إياه» فإنه يدل على أنك قد ضربت هذا الجاني ولم تضرب غيره، فإذا قلت: «جاء الذي ما ضربت» دل الكلام على أنك لم تضرب هذا الجاني فحسب.

فأما المنفصل جوازاً فيجوز حذفه، والدليل على ذلك قول الشاعر:

* مَا اللَّهُ مُوْلِيكَ فَضْلٌ فَأَحْمَدُنْهُ بِهِ *

فإن التقدير يجوز أن يكون «ما الله موليك» ويجوز أن يكون «ما الله موليك إياه» وقد عرفت فيما سبق (في مباحث الضمير) السر في جواز الوجهين، ومما يدل على جواز حذف الجائز الانفصال قول الله تعالى: ﴿فَاكْهِنْ بِمَا آتَاهُمْ رَبُّهُمْ﴾ فإنه يجوز أن يكون التقدير «بالذي آتاهموه ربهم» وأن يكون التقدير «بالذي آتاهم إياه ربهم» والثاني أولى، فيحمل عليه تقدير الآية الكريمة، وكذلك قول الله تعالى: ﴿وَمَا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ﴾ فإنه يجوز أن يكون التقدير «ومن الذي رزقناهموه» كما يجوز أن يكون التقدير «ومن الذي رزقناهم إياه».

ضَرَبْتَ» فلا يجوز حذف «إياه» وكذلك يمتنع الحذف إن كان متصلاً منصوباً بغير فعل أو وصف - وهو الحرف - نحو «جاء الذي إنَّه مُنْطَلِقٌ» فلا يجوز حذف الهاء^(١)، وكذلك يمتنع الحذف إذا كان منصوباً [متصلاً] بفعل ناقص، نحو «جاء الذي كأنه زَيْدٌ».

كَذَاكَ حَذَفُ مَا يَوْصَفُ خُفْضًا كَأَنْتَ قَاضٍ بَعْدَ أَمْرٍ مِنْ قَضَى^(١)
كَذَا الَّذِي جُرِّمًا الْمَوْصُولُ جَرٌّ كَ «مُرَّ بِالَّذِي مَرَرْتُ فَهُوَ بَرٌّ»^(٢)

(١) إنما قال الشارح «فلا يجوز حذف الهاء» إشارة إلى أن الممنوع هو حذف الضمير المنصوب بالحرف مع إبقاء الحرف، فأما إذا حذفت الضمير والحرف الناصب له جميعاً فإنه لا يمتنع، ومن ذلك قول الله سبحانه وتعالى: «أين شركائي الذين كنتم تزعمون» هذا إذا قدرت أصل الكلام: أين شركائي الذين كنتم تزعمون أنهم شركائي، على حد قول كثير: وَقَدْ زَعَمْتُ أَنِّي تَغَيَّرْتُ بَعْدَهَا وَمَنْ ذَا الَّذِي يَأْخُذُ لَا يَتَغَيَّرُ؟ فإن قدرت الأصل «الذين كنتم تزعمونهم شركائي» لم يكن من هذا النوع.

(٢) وكذا «الجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم، والكاف حرف خطاب «حذف» مبتدأ مؤخر، وحذف مضاف و «ما» اسم موصول مضاف إليه مبني على السكون في محل جر «بوصف» جار ومجرور متعلق بقوله «خفض» الآتي «خفضاً» خفض: فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على «ما» والجملة لا محل لها من الإعراب صلة «كأنت» الكاف جارة لقول محذوف، أي كقولك، أنت: مبتدأ «قاض» خبر المبتدأ «بعد» ظرف متعلق بمحذوف نعت للقول الذي قدرناه مجروراً بالكاف، وبعد مضاف و «أمر» مضاف إليه «من قضى» جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لأمر، أي: بعد فعل أمر مشتق من مادة قضى، يشير إلى قوله تعالى: «فاقض ما أنت قاض» كما قال الشارح.

(٣) «كذا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «الذي» اسم موصول مبتدأ مؤخر «جر» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على «الذي» والجملة لا =

لما فرغ من الكلام على الضمير المرفوع والمنصوب شرع في الكلام على المجرور، وهو إما أن يكون مجروراً بالإضافة، أو بالحرف.

فإن كان مجروراً بالإضافة لم يُحذف، إلا إذا كان مجروراً بإضافة اسم فاعل بمعنى الحال أو الاستقبال، نحو «جاء الذي أنا ضاربُهُ: الآن، أو غداً، فتقول: جاء الذي أنا ضاربُ، يحذف الهاء.

وإن كان مجروراً بغير ذلك لم يُحذف، نحو «جاء الذي أنا غلامُهُ، أو أنا مَضْرُوبُهُ، أو أنا ضاربُهُ أَمْسٍ» وأشار بقوله: «كأنت قاضٍ» إلى قوله تعالى: فَأَقْضِ مَا أَنْتَ قَاضٍ (التقدير «ما أنت قَاضِيهِ» فحذفت الهاء، وكأنَّ المصنف استغنى بالمثال عن أن يُقَيَّد الوصف بكونه اسم فاعل بمعنى الحال أو الاستقبال.

وإن كان مجروراً بحرف فلا يحذف إلا إن دخل على الموصول حرفٌ مثله: لَفْظاً ومعنى، واتفق العاملُ فيهما مادةً، نحو: مررتُ بالذي مررتُ به، أو أَنْتَ مارٌّ به» فيجوز حذف الهاء، فتقول: «مَرَرْتُ بالذي مَرَرْتُ قال الله تعالى: (وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ) أي: منه، وتقول: «مررت بالذي أَنْتَ مارٌّ أي به، ومنه قوله:

= محل لها صلة «بما» جار ومجرور متعلق بالفعل الذي قبله «الموصول» مفعول مقدم لجبر الآتي «جر» فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على «ما» والجملة لا محل لها صلة «كمر» الكاف جارة لقول محذوف، وهي ومجرورها يتعلقان بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، أي: وذلك كائن كقولك، مر: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «بالذي» جار ومجرور متعلق بمر السابق «مررت» فعل وفاعل، والجملة لا محل لها صلة، والعائد محذوف تقديره «به» وقوله: «فهو بر» الفاء واقعة في جواب شرط محذوف، وهو: ضمير منفصل مبتدأ، بر: خبر المبتدأ، وجملة المبتدأ وخبره في محل جزم جواب ذلك الشرط المحذوف.

٣٥- وَقَدْ كُنْتَ يُخْفِي حُبَّ سَمْرَاءَ حِقْبَةً
فَبُحَّ لَانَ مِنْهَا بِالَّذِي أَنْتَ بَائِحٌ
أي: أنت بائح به.

٣٥- هذا البيت لعنترة بن شداد العبيسي، الشاعر المشهور والفارس المذكور، من كلمة مطلعها:
طَرِبْتُ وَهَاجَتْكَ الطُّبَاءُ السُّوَائِحُ غَدَاةً غَدْتُ مِنْهَا سَنِيعٌ وَبَارِحُ
تَغَالَتْ بِي الْأَسْوَاقُ حَتَّى كَانَمَا بِرُزْدَيْنِ فِي جَوْفِي مِنَ الْوَجْدِ قَادِحُ
اللغة: «طربت» الطرب: خفة تعريك من سرور أو حزن «هاجتك» أثارت همك، وبعثت شوقك
«الطبء» جمع طبي «السوانح» جمع سانح، وهو ما أتاك عن يمينك فولاك مياسره من طبي أو طير
أو غيرهما، ويقال له: سنيح «بارح» هو ضد السانح، وهو ما أتاك عن يسارك فولاك ميامنه «قادح»
اسم فاعل من قدح الزند قدحاً، إذا ضربه لتخرج منه النار «حقيبة» - بكسر فسكون - في الأصل
تطلق على ثمانين عاماً، وقد أراد بها المدة الطويلة «فبح» أمر من «باح بالأمر يباح به»: أي أعلنه
وأظهره «لان» أي الآن، فحذف همزة الوصل والهمزة التي بعد اللام، ثم فتح اللام لمناسبة
الألف، وقيل: بل هي لغة في الآن، ومثله قول جرير بن عطية:

أَلَا نَ وَقَدْ نَزَعْتُ إِلَى نُسْمِيرٍ فَهَذَا حِينَ صَرْتُ لَهُمْ عَذَاباً
وقول الآخر:

أَلَا يَا هِنْدَ هِنْدَ بَنِي عُمَيْرٍ أَرَأَيْتَ لَانَ وَضَلُّكَ أَمْ جَدِيدُ؟
وقول أشجع السلمي:

أَلَا نَ اسْتَرَحْنَا وَاسْتَرَا حَتْ رِكَابُنَا وَأَمْسَكَ مَنْ يُجْلِدِي وَمَنْ كَانَ يُجْتَدِي
وروي الأعلام بيت الشاهد:

تَعَزَّيْتُ عَنْ ذِكْرَى سُمَيَّةَ حِقْبَةً فَبُحَّ عَنْكَ مِنْهَا بِالَّذِي أَنْتَ بَائِحُ
وأنشده الأخفش كما في الشرح، وهو كذلك في المشهور من شعر عنترة.

الإعراب: «قد» حرف تحقيق «كنت» كان: فعل ماض ناقص، وتاء المخاطب اسمه مبني على
الفتح في محل رفع «تخفي» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والجملة
من تخفي وفاعله خبر «كان» في محل نصب «حب» مفعول به لتخفي، وحب مضاف و«سمراء»
مضاف إليه «حقيبة» ظرف زمان متعلق بتخفي «فبح» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره
أنت «لان» ظرف زمان متعلق ببح «بالذي» جار ومجرور متعلق ببح أيضاً «أنت بائح» مبتدأ وخبر،
والجملة منهما لا محل لها صلة الموصول المجرور محلاً بالباء، والعائد محذوف، وتقدير الكلام:
فبح الآن بالذي أنت بائح به.

الشاهد فيه: قوله «بالذي أنت بائح» حيث استساغ الشاعر حذف العائد المجرور على الموصول =

فإن اختلفت الحرفان لم يجر الحذف، نحو: «مَرَرْتُ بِالَّذِي غَضِبْتُ عَلَيْهِ» فلا يجوز حذف «عليه» وكذلك «مَرَرْتُ بِالَّذِي مَرَرْتُ بِهِ عَلَى زَيْدٍ» فلا يجوز حذف «به» منه، لاختلاف معنى الحرفين، لأن الباء الداخلة على الموصول للإلصاق، والداخلة على الضمير للسببية، وإن اختلف العاملان لم يجر الحذف أيضاً، نحو: «مَرَرْتُ بِالَّذِي فَرَحْتُ بِهِ» فلا يجوز حذف «به».

وهذا كله هو المشار إليه بقوله: «كذا الذي جُرَّ بما الموصول جَرٌّ» أي كذلك يُحذف الضمير الذي جُرَّ بمثل ما جُرَّ الموصول به^(١)، نحو: «مَرَرْتُ بِالَّذِي مَرَرْتُ فَهُوَ بِرَّ» أي: «بالذي مررت به» فاستغنى بالمثل عن ذكر بقية الشروط التي سبق ذكرها.

* * *

= من جملة الصلة، لكونه مجروراً بمثل الحرف الذي جر الموصول - وهو الباء - والعامل في الموصول متحد مع العامل في العائد مادة: الأول «يح» والثاني «بائع» ومعنى: لأنهما جميعاً من البوح بمعنى الإظهار والإعلان.

(١) ومثله أن يكون الموصول وصفاً لاسم، وقد جر هذا الموصوف بحرف مثل الذي مع العائد، ومنه قول كعب بن زهير:

إِنْ تُعَنْ نَفْسُكَ بِالْأَمْرِ الَّذِي عُنَيْتَ نَفُوسُ قَوْمٍ سَمَوَاتُظْفَرُ بِمَا ظَفَرُوا
لَا تُرَكِّنَنَّ إِلَى الْأَمْرِ الَّذِي رَكَنْتَ أَبْنَاءُ يُعْصِرُ جِنَّ أَضْطَرُّهَا الْقَدَرُ

ففي كل بيت من هذين البيتين شاهد لما ذكرناه.

أما البيت الأول فإن الشاهد فيه قوله «بالأمر الذي عني» فإن التقدير فيه: بالأمر الذي عنيته به، فحذف المجرور ثم الجار، لكون الموصوف بالموصول مجروراً بمثل الذي جر ذلك العائد. وأما البيت الثاني فالشاهد فيه قوله «إلى الأمر الذي ركنت» فإن تقدير الكلام: إلى الأمر الذي ركنت إليه، فحذف المجرور، ثم حذف الجار، لكون الموصوف - وهو الأمر - مجروراً بحرف مماثل للحرف الذي جره ذلك العائد.

المُعَرَّفُ بِأَدَاةِ التَّعْرِيفِ

أَلْ حَرْفٌ تَعْرِيفِيٌّ، أَوْ اللَّامُ فَقَطْ،
فَنَمَطٌ عَرِّفَتْ قُلُ فِيهِ: «النَّمَطُ»^(١)

اختلف النحويون في حرف التعريف في «الرجل» ونحوه، فقال الخليل المُعَرَّفُ هو «أَلْ»، وقال سيبويه: هو اللام وحدها، فالهمزة عند الخليل همزة قَطْعٍ، وعند سيبويه همزة وَصْلٍ اجْتَلَبْتُ للنطق بالساكن^(٢).

(١) «أَلْ» مبتدأ «حرف» خبر المبتدأ، وحرف مضاف و«تعريف» مضاف إليه «أو» عاطفة «اللام» مبتدأ، وخبره محذوف يدل عليه ما قبله، والتقدير: أو اللام حرف تعريف «فقط» الفاء حرف زائد للتزيين اللفظ، وقط: اسم بمعنى حسب - أي كاف - حال من «اللام» وتقدير الكلام: أو اللام حال كونه كافيك، أو الفاء داخلة في جواب شرط محذوف و«قط» على هذا إما اسم فعل أمر بمعنى انته وتقدير الكلام «إذا عرفت ذلك فانتبه» وإما اسم بمعنى كاف خبر لمبتدأ محذوف، أي إذا عرفت ذلك فهو كافيك، وقوله «نمط» مبتدأ «عرفت» فعل وفاعل، والجملة في محل رفع نعت لنمط «قل» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ «فيه» جار ومجرور متعلق بقل «النمط» مفعول به لقل، لأنه مقصود لفظه، وقيل: إن «عرفت» فعل شرط حذفت أداته، وجملة «قل» جواب الشرط حذفت منه الفاء، والتقدير: نمط إن عرفته فقل فيه النمط، أي إن أردت تعريفه، وجملة الشرط وجوابه - على هذا - خبر المبتدأ، وهو تكلف لا داعي له.

(٢) ذهب الخليل إلى أن أداة التعريف هي «أَلْ» برمتها، وأن الهمزة همزة أصلية، وأنها همزة قطع، بدليل أنها مفتوحة، إذ لو كانت همزة وصل لكسرت، لأن الأصل في همزة الوصل الكسر، ولا تفتح أو تضم إلا لعارض، وليس هنا عارض يقتضي ضمها أو فتحها، وبقي عليه أن يجب عما دعا إلى جعلها في الاستعمال همزة وصل، والجواب عنده أنها إنما صارت همزة وصل في الاستعمال، لقصد التخفيف الذي اقتضاه كثرة استعمال هذا اللفظ. وذهب سيبويه رحمه الله إلى أن أداة التعريف هي اللام وحدها، وأن الهمزة زائدة، وأنها همزة وصل أتى بها توصلاً إلى النطق بالساكن، فإن قيل: فلماذا أتى بالهمزة ليتوصل بها إلى النطق بالساكن ولم تتحرك اللام؟ أجيب:

والألف واللام المَعْرِفَةُ تكون للعهد، كقولك: «لَقِيتُ رَجُلًا فَأَكْرَمْتُ الرَّجُلَ» وقوله تعالى: (كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا، فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ) وَلَاسْتِغْرَاقِ الْجِنْسِ، نحو: (إِنَّ الْإِنْسَانَ لَقَبِي خُسْرٍ) وعلامتها أن يصلح موضعها «كُلٌّ» ولتعريف الحقيقة، نحو: الرَّجُلُ خَيْرٌ مِنَ الْمَرْأَةِ أي: هذه الحقيقة خير من هذه الحقيقة.

و«النمط» ضرب من البُسط، والجمع أنمَاطٌ - مثل سَبَب وأسباب - والنمط - أيضاً - الجماعة من الناس الذين أمرهم واحدٌ، كذا قاله الجوهري.

وَقَدْ تَزَادَ لَازِمًا: كَاللَّاتِ، وَالْآنَ، وَالَّذِينَ، ثُمَّ اللَّاتِ^(١)
وَلِإِضْطِرَارٍ: كَبَنَاتِ الْأَوْبَرِ كَذَا، «وَطِبَتِ النَّفْسُ يَا قَيْسُ» السَّرِيِّ^(٢)

= عن ذلك بأنها لو حركت لكانت إما أن تحرك بالكسر فتلتبس بلام الجر، أو بالفتح فتلتبس بلام الابتداء، أو بالضم فتكون مما لا نظير له في العربية، فلأجل ذلك عدل عن تحريك اللام، وأبقيت على أصل وضعها. وجيء بهمة الوصل قبلها.

(١) «قد» حرف تقليل «تزداد» فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى «ال» «لازماً» حال من مصدر الفعل السابق، وتقديره: تزداد حال كون الزيد لازماً، وقيل: هو مفعول مطلق، وهو وصف لمصدر محذوف: أي زيدا لازماً، وأنكر هذا ابن هشام على المعربين «كاللات» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: وذلك كائن كاللات «والآن، والذين، ثم اللات» معطوفات على اللات.

(٢) «لاضطرار» جار ومجرور متعلق بتزاد «كبنات» الكاف جارة لقول محذوف، وهي ومجرورها يتعلقان بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، أي: وذلك كائن كقولك إلخ، وبنات مضاف و«الأوبر» مضاف إليه «كذا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ من مادة القول محذوف أيضاً «طبت» فعل وفاعل «النفس» تمييز «يا» حرف نداء «قيس» منادى مبني على الضم في محل نصب «السري» نعت له، وتقدير الكلام: وقولك: «طبت النفس يا قيس» كذلك.

ذكر المصنف في هذين البيتين أن الألف واللام تأتي زائدة، وهي - في زيادتها - على قسمين: لازمة، وغير لازمة.

ثم مثل الزائدة اللازمة بـ «اللات»^(١) وهو اسم صنم كان بمكة، وبـ «الآن» وهو ظرف زمان مبني على الفتح^(٢)، واختلف في الألف واللام الداخلة عليه، فذهب قومٌ إلى أنها لتعريف الحضور كما في قولك:

(١) مثل اللات كل علم قارنت «أل» وضعه لمعناه العلمي، سواء أكان مرتجلاً أم كان منقولاً، فمثال المرتجل من الأعلام التي فيها «أل» وقد قارنت وضعه: السموال، وهو اسم شاعر جاهلي مشهور يضرب به المثل في الوفاء، ومثال المنقول من الأعلام التي فيها «أل» وقد قارنت وضعه للعلمية أيضاً: العزى، وهو في الأصل مؤنث الأعز وصف من العزة، ثم سمي به صنم أو شجرة كانت غطفاً تعبدها، ومنه اللات، وهو في الأصل اسم فاعل من لت السويق يلته، ثم سمي به صنم، وأصله بتشديد التاء، فلما سمي به خفت تاؤه، لأن الأعلام كثيراً ما يغير فيها، ومنه «اليسع» فإن أصله فعل مضارع ماضيه وسع ثم سمي به.

(٢) أكثر النحاة على أن «الآن» مبني على الفتح، ثم اختلفوا في سبب بنائه؟ فذهب قوم إلى أن علة بنائه تضمنته معنى «أل» الحضورية، وهذا الرأي هو الذي نقله الشارح عن المصنف وجماعة، وهؤلاء يقولون: إن «أل» الموجودة فيه زائدة، وبنائه لتضمنته معنى «أل» أخرى غير موجودة، ونظير ذلك بناء «الأمس» في قول نصيب بن رباح:

وَأَنِّي وَقَفْتُ الْيَوْمَ وَالْأَمْسَ قَبْلَهُ
بِبَابِكَ حَتَّى كَادَتْ الشَّمْسُ تَغْرُبُ

فإنهم جعلوا بناءه في هذا وما شبهه لتضمنته معنى «أل» غير الموجودة فيه، وهذا عجيب منهم، لأنهم ألغوا الموجود، واعتبروا المعدم، وقال قوم: بني «الآن» لتضمنته معنى الإشارة، فإنه بمعنى هذا الوقت، وهذا قول الزجاج، وقيل: بني «الآن» لشبهه بالحرف شبيهاً جمودياً، ألا ترى أنه لا يشئ ولا يجمع ولا يصغر؟ بخلاف غيره من أسماء الزمان كحين ووقت وزمن وساعة، ومن الناس من يقول: الآن اسم إشارة إلى الزمان، كما أن هنا اسم إشارة إلى المكان، فبناؤه على هذا لتضمنته معنى كان حقاً أن يؤدي بالحرف، ومن النحاة من ذهب إلى أنه معرب، وأنه ملازم للنصب على الظرفية وقد يخرج عنها إلى الجر بمن، فيقال: سأحالفك من الآن، بالجر، ويقول صاحب النكت: «وهذا قول لا يمكن القدح فيه، وهو الراجح عندي، والقول بـ «أل» لا توجد له علة صحيحة» اهـ.

«مَرَزْتُ بِهِذَا الرَّجُلَ»، لأن قولك: «الآن» بمعنى هذا الوقت، وعلى هذا لا تكون زائدة، وذهب قوم - منهم المصنف - إلى أنها زائدة، وهو مبني لتضمنه معنى الحرف، وهو لام الحضور.

ومثل - أيضاً - بـ «الذين»، و«اللآت» والمراد بهما ما دَخَلَ عليه «أل» من الموصولات، وهو مبني على أن تعريف الموصول بالصلة، فتكون الألف واللام زائدة، وهو مذهب قوم، واختاره المصنف، وذهب قوم إلى أن تعريف الموصول بـ «أل» إن كانت فيه نحو: «الذي» فإن لم تكن فيه فَبَيَّنَتْهَا نحو: «مَنْ، وَمَا» إلا «أَيَّا» فإنها تتعرف بالإضافة، فعلى هذا المذهب لا تكون الألف واللام زائدة، وأما حَذْفُهَا في قراءة من قرأ: (صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ) فلا يدلُّ على أنها زائدة، إذ يحتمل أن تكون حُذِفَتْ شذوذاً وإن كانت مُعَرِّفَةً، كما حذفت من قولهم: «سَلَامٌ عَلَيْكُمْ» من غير تنوين - يريدون «السَّلام عليكم».

وأما الزائدة غير اللازمة فهي الداخلة - اضطراراً - على العَلَمِ، كقولهم في «بَنَاتِ أَوْبَرَ» علم لضرب من الكَمَامَةِ «بنات الأوبر» ومنه قوله:

٣٦ - وَلَقَدْ جَنَيْتُكَ أَكْمُوًّا وَعَسَاقِلًا

وَلَقَدْ نَهَيْتُكَ عَنْ بَنَاتِ الْأَوْبِرِ

٣٦ - هذا البيت من الشواهد التي لم يعرفوا لها قائلًا، ومن استشهد به أبو زيد في النوادر اللغة: «جنيته» معناه جنيته لك، ومثله - في حذف اللام وإيصال الفعل إلى ما كان مجروراً - قوله تعالى: ﴿وَإِذَا كَالُوهُمْ أَوْ وَزَنُوهُمْ﴾ و﴿يَبْغُونَهَا عِوَجًا﴾ و﴿وَالْقَمَرِ قَدَرْنَاهُ مَنَازِلَ﴾ «أَكْمُوًّا» جمع كم - بزنة فلس - ويجمع الكم على كمأة، أيضاً، فيكون المفرد خالياً من الناء وهي في جمعه، على عكس تمر وتمر، وهذا من نوادر اللغة، وعساقلاً جمع عسقول - بزنة عصفور - وهو نوع من الكمأة، وكان أصله عساقيل، فحذفت الياء كما حذفت في قوله تعالى: ﴿وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ﴾ فإنه جمع مفاتيح، وكان قياسه مفاتيح، فحذفت الياء، ويقال: المفاتيح جمع مفتاح، وليس جمع =

والأصل «بنات أوبر» فزِيدَتِ الألفُ واللامُ، وزعم المبرّد أن «بنات أوبر» ليس بعَلَم، فالألف واللام - عنده - غير زائدة.

ومنه الداخلة اضطراراً على التمييز، كقوله:

٣٧ - رَأَيْتُكَ لَمَّا أَنْ عَرَفْتَ وُجُوهَنَا
صَدَدْتَ، وَطَبَّتَ النَّفْسُ يَاقِيسُ عَنْ عَمْرٍو

= مفتاح، فلا حذف، وكذا يقال: العساقل جمع عسقل - بزنة منبر - و«بنات الأوبر» كمأة صغار مزغبة كلون التراب، وقال أبو حنيفة الدينوري: بنات أوبر كمأة كأمثال الحصى صغار، وهي رديئة الطعم.

الإعراب: «ولقد» الواو للقسمة، واللام للتأكيد، وقد: حرف تحقيق «جنيتك» فعل وفاعل ومفعول أول «أكمؤاً» مفعول ثان «وعساقلاً» معطوف على قوله أكمؤاً «ولقد» الواو عاطفة، واللام موطئة للقسمة، و«قد» حرف تحقيق «نهيتك» فعل وفاعل ومفعول «عن» حرف جر «بنات» مجرور بعن، وبنات مضاف و«الأوبر» مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله «بنات الأوبر» حيث زاد «أل» في العلم مضطراً، لأن «بنات أوبر» علم على نوع من الكمأة ردى، والعلم لا تدخله «أل»، فراراً من اجتماع معرفين، وهما حيثشذ العلمية وأل، فزادها هنا ضرورة، قال الأصمعي: «وأما قول الشاعر:

* وَلَقَدْ نَهَيْتُكَ عَنْ بَنَاتِ الْأُوبرِ *

فإنه زاد الألف واللام للضرورة، وكقول الراجز:

بَاعَدَ أُمُّ الْعَمْرُو مِنْ أَسِيرِهَا حُرَّاسُ أَبْوَابِ لَدَى قُصُورِهَا
(وقد سبق لنا ذكر هذا البيت في باب العلم، ونسبناه هناك لأبي النجم العجلي) وقول آخر:

يَأَلَيْتُ أُمُّ الْعَمْرِ وَكَانَتْ صَاحِبِي مَكَانَ مَنْ أَشْتَى عَلَى الرُّكَّائِبِ

قال: وقد يجوز أن أوبر نكرة فعرفه باللام، كما حكى سيويه أن عرساً من ابن عرس قد نكره بعضهم فقال: هذا ابن عرس مقبل» اهـ كلام الأصمعي.

٣٧ - البيت لرشيد بن شهاب الشكري، وزعم التوزي - نقلاً عن بعضهم - أنه مصنوع لا يحتج به، وليس كذلك، لأن العلماء عرفوا قائله ونسبوه إليه.

اللغة: «رأيتك» الخطاب لقيس بن مسعود بن قيس بن خالد الشكري، وهو المذكور في آخر البيت «وجوهنا» أراد بالوجوه ذواتهم، ويروى «لما أن عرفت جلاذنا» أي: ثباتنا في الحرب وشدة =

والأصل «وطبت نفساً» فزاد الألف واللام، وهذا بناء على أن التمييز لا يكون إلا نكرة، وهو مذهب البصريين، وذهب الكوفيون إلى جواز كونه معرفةً، فالألف واللام عندهم غير زائدة.

وإلى هذين البيتين اللذين أنشدناهما أشار المصنف بقوله: «كَبَنَاتِ الأَوْبَرِ»، وقوله: «وطبت النفس يا قيس السري».

* * *

وَبَعْضُ الْأَعْلَامِ عَلَيْهِ دَخَلًا لِلْمَحِ مَا قَدْ كَانَ عَنْهُ نَقْلًا^(١)

= وقع سيوفنا «صددت» أعرضت ونأيت «طبت النفس» يريد أنك رَضِيت «عمرو» كان صديقاً حميماً لقيس، وكان قوم الشاعر قد قتلوه.

المعنى: يندد بقيس، لأنه فر عن صديقه لما رأى وقع أسيافهم، ورضي من الغنيمة بالإياب، فلم يدافع عنه، ولم يتقدم للأخذ بثأره بعد أن قتل.

الإعراب: «رايتك» فعل وفاعل ومفعول، وليس بحاجة لمفعول ثانٍ، لأن «راى» هنا بصرية «لما» ظرفية بمعنى حين تتعلق برأى «أن» زائدة «عرفت» فعل وفاعل «وجوهنا» وجوه: مفعول به لعرف، ووجوه مضاف والضمير مضاف إليه «صددت» فعل وفاعل، وهو جواب «لما» و«طبت» فعل وفاعل، والجملة معطوفة على جملة «صددت النفس» تمييز نسبة «يا قيس» يا: حرف نداء، و«قيس» منادى، وجملة النداء لا محل لها معترضة بين العامل ومعموله «عن عمرو» جار ومجرور متعلق بصددت، أو بطبت على أنه ضمنه معنى تسليت.

الشاهد فيه: قوله «طبت النفس» حيث أدخل الألف واللام على التمييز - الذي يجب له التنكير - ضرورة، وذلك في اعتبار البصريين، وقد ذكر الشارح أن الكوفيين لا يوجبون تنكير التمييز، بل يجوز عندهم أن يكون معرفة وأن يكون نكرة، وعلى ذلك لا تكون «أل» زائدة، بل تكون معرفة ومن العلماء من قال: «النفس» مفعول به لصددت، وتميز طبت محذوف، والتقدير على هذا: صددت النفس وطبت نفساً يا قيس عن عمرو، وعلى هذا لا يكون في البيت شاهد، ولكن في هذا التقدير من التكلف ما لا يخفى.

(١) «وبعض» مبتدأ، وبعض مضاف و«الأعلام» مضاف إليه «عليه» جار ومجرور متعلق بدخل الأتي «دخلا» دخل فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على أل، والألف للإطلاق، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ «للمح» جار ومجرور متعلق بدخل، ولمح مضاف

كَالْفَضْلِ، وَالْحَارِثِ، وَالنُّعْمَانِ، فَذَكَرُ ذَا وَحَذَفُهُ سَيَّانٌ^(١)

ذكر المصنف - فيما تقدم - أن الألف واللام تكون مُعَرَّفَةً، وتكون زائدة، وقد تقدم الكلام عليهما، ثم ذكر في هذين البيتين أنها تكون للمح الصِّفَةُ، والمراد بها الداخلة على ما سُمِّيَ به من الأعلام المنقولة، مما يصلح دخول «أل» عليه، كقولك في «حَسَنٍ»: «الْحَسَن» وأكثر ما تدخل على المنقول من صفة، كقولك في «حَارِثٍ»: «الحارث» وقد تدخل على المنقول من مصدر، كقولك في «فَضْلٍ» وعلى المنقول من اسم جنس غير مصدر، كقولك في «نُعْمَانٍ»: «النُّعْمَان» وهو في الأصل من أسماء الدم^(٢)، فيجوز دخول «أل» في هذه الثلاثة نظراً إلى الأصل، وحذفها نظراً إلى الحال.

= و«ما» اسم موصول إليه «قد» حرف تحقيق «كان» فعل ماضٍ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على بعض الأعلام «عنه» جار ومجرور متعلق بقوله نقل الآتي «نقلاً» نقل: فعل ماضٍ مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على بعض الأعلام، والألف للاطلاق، والجملة في محل نصب خبر كان، والجملة من كان ومعمولها لا محل لها صلة الموصول.

(١) «كالفضل» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، أي: وذلك كائن كالفضل «والحارث والنعمان» معطوفان على الفضل «فذكر» مبتدأ، وذكر كضاف و«ذا» اسم إشارة مضاف إليه «وحذفه» الواو حرف عطف، حذف: معطوف على المبتدأ، وحذف مضاف والضمير مضاف إليه «سيان» خبر المبتدأ وما عطف عليه، مرفوع بالألف نيابة عن الضمة لأنه مشى، والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد:

(٢) هنا شيان: الأول أن الذي تلمحه حين تدخل «أل» على نعمان هو وصف الحمرة التي يدل عليها لفظه بحسب الأصل الأول التزاماً، لأن الحمرة لازمة للدم. والثاني: أن الناظم في كتاب التسهيل جعل «نعمان» من أمثلة العلم الذي قارنت «أل» وضعه كالكالات والعزى والسموال، وهذه لازمة، بدليل قوله هناك «وقد تزداد لازماً» وهنا مثل به لما زيدت عليه «أل» بعد وضعه للمح الأصل، وهذه ليست بلازمة على ما قال «فذكر ذَا وحذفه سَيَّان» والخطب في هذا سهل، لأنه يحمل على أن =

وأشار بقوله «للمح ما قد كان عنه نُقْلًا» إلى أن فائدة دخول الألف واللام الدلالة على الالتفات إلى ما نُقِلَتْ عنه من صفة، أو ما في معناها.

وحاصله: أنك إذا أردت بالمنقول من صفة ونحوه أنه إنما سمي به تفاؤلاً بمعناه أُتِيَتْ بالألف واللام للدلالة على ذلك، كقولك: «الحارث» نظراً إلى أنه إنما سمي به للتفاؤل، وهو أنه يعيش ويحُثُّ، وكذا كلُّ ما دُعِلَ على معنى وهو مما يُوصَفُ به في الجملة، كفضل ونحوه، وإن لم تنظر إلى هذا ونظرت إلى كونه علماً لم تُدْخِلِ الألف واللام، بل تقول: فضل، وحارث، ونعمان، فدخول الألف واللام أفاد معنى لا يستفاد بدونهما، فليستا بزائدتين، خلافاً لمن زعم ذلك، وكذلك أيضاً ليس حذفهما وإثباتهما على السواء كما هو ظاهر كلام المصنف، بل الحذف والإثبات يُنْزَلُ على الحالتين اللتين سبق ذكرهما، وهو أنه إذا لُمِحَ الأصل جيء بالألف واللام، وإن لم يُلْمَحَ لم يُؤْتِ بهما.

وقد يصيرُ علماً بالغلبة مضافاً أو مصحوباً أَلْ كَالْعَقْبَةِ

= العرب سمت «النعمان» أحياناً مقروناً بآل، فيكون من النوع الأول، وسمت أحياناً أخرى «نعمان» بدون آل، فيكون من النوع الثاني.

(١) «وقد» الواو للاستئناف، قد: حرف تقليل «يصير» فعل مضارع ناقص «علماً» خبر يصير مقدم على اسمه «بالغلبة» جار ومجرور متعلق ب«يصير» مضاف، اسم يصير مؤخر عن خبره «أو مصحوب» أو: حرف عطف، مصحوب معطوف على مضاف، ومصحوب مضاف، و«أل» قصد لفظه: مضاف إليه «كالعقب» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، وتقدير الكلام: وذلك كائن كالعقب.

وَحَذَفَ أَلْ ذِي - إِنْ تَنَادَ أَوْ تُضِفَ -
أَوْجِبْ، وَفِي غَيْرِهِمَا قَدْ تَنَحَذَفُ^(١)

من أقسام الألف واللام أنها تكون للغلبة، نحو: «المَدِينَةُ»، و«الكِتَابُ»، فَإِنَّ حَقَّهُمَا الصَّدَقُ على كل مدينة وكل كتاب، لكن غلبت «المَدِينَةُ» على مدينة الرسول ﷺ، و«الكِتَابُ» على كتاب سيبويه رحمه الله تعالى، حتى إنهما إذا أُطْلِقَا لم يتبادر إلى الفهم غيرهما.

وحكم هذه الألف واللام أنها لا تحذف إلا في النداء أو الإضافة، نحو «يَا صَعِقُ» في الصَّعِقِ^(٢)، و«هذه مدينة رسول الله ﷺ».

(١) «وحذف» الواو للاستئناف، حذف: مفعول به مقدم على عامله وهو «أوجب» الآتي، وحذف مضاف، و«أل» قصد لفظه: مضاف إليه «ذي» اسم إشارة نعت لآل «إن» شرطية «تناد» فعل مضارع فعل الشرط، مجزوم بحذف الياء، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «أو» عاطفة «تضف» معطوف على «تناد» مجزوم بالسكون، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «أوجب» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، وجواب الشرط محذوف لدلالة هذا عليه، أو جملة أوجب وفاعله في محل جزم جواب الشرط، وحذف الفاء منها - مع أنها جملة طلبية - ضرورة «وفي» الواو حرف عطف، في: حرف جر «غيرهما» غير: مجرور بقي، وغير مضاف والضمير - الذي يعود على النداء والإضافة - مضاف إليه، والجار والمجرور متعلق بتحذف الآتي «قد» حرف تقليل «تتحذف» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود على «أل» وتقدير البيت: إن تناد أو تضف فأوجب حذف أل هذه، وقد تنحذف أل في غير النداء والإضافة.

(٢) الصعق - في أصل اللغة - اسم يطلق على كل من رمي بصاعقة، ثم اختص بعد ذلك بخويلد بن نفيل، وكان من شأنه أنه كان يطعم الناس بتهامة، فعصفت الريح التراب في جفانه، فسبها، فرمي بصاعقة، فقال الناس عنه: الصعق.

وقد تحذف في غيرهما شذوذاً، سُمِعَ من كلامهم: «هَذَا عَيُوقٌ طَالِعاً، والأصل الْعَيُوقُ»^(١)، وهو أَسْمُ نَجْمٍ ..

وقد يكون العلم بالغلبة أيضاً مضافاً: كَابْنِ عُمَرَ، وَابْنِ عَبَّاسٍ، وَابْنِ مَسْعُودٍ، فإنه غَلَبَ على العَبَادَةِ^(٢) دون غيرهم من أولادهم، وإن كان حَقُّهُ الصَّدَقَ عليهم، لكن غلب على هؤلاء، حتى إنه إذا أُطْلِقَ «ابن عمر» لا يفهم منه غير عبدالله، وكذا «ابن عباس» و«ابن مسعود» رضي الله عنهم أجمعين، وهذه الإضافة لا تفارقه، لا في نداء، ولا في غيره، نحو: «يَا ابْنَ عُمَرَ».

(١) العيوق - في أصل الوضع - كلمة على زنة فيقول من قولهم: عاق فلان فلاناً يعوقه، إذا حال بينه وبين غرضه، ومعنا عائق، وهو بهذا صالح للاطلاق على كل معوق لغيره، وخصوا به نجماً كبيراً قريباً من نجم الثريا ونجم الدبران، زعموا أنهم سموه بذلك لأن الدبران يطلب الثريا والعيوق يحول بينه وبين إدراكها.

(٢) العبادلة: جمع عبدل، بزنة جعفر، وعبدل يحتمل أمرين: أولهما أن يكون أصله «عبد» فزيدت لام في آخره، كما زيدت في «زيد» حتى صار زيدلاً، والثاني أن يكونوا قد نحتوه من «عبدالله» فاللام هي لام لفظ الجلالة، والنحت باب واسع، فقد قالوا: عبشم، من عبد شمس، وعبدذر، من عبد الدار، ومرقس، من امرئ القيس، وقالوا: حمدلة، من الحمد لله، ومبجلة، من سبحان الله، وجعفده، من قولهم: جعلت فداءك، وطلبة، من قولهم: أطال الله بقاءك - وأشباه لهذا كثيرة.

وقال الشاعر، وينسب لعمر بن أبي ربيعة، فجاء بالفعل واسم فاعله على طريق النحت:
لَقَدْ بَسَمَلْتُ لَيْلَى غَدَاةً لَقَبْتُهَا فَيَا حَبِذَا ذَاكَ الْحَبِيبُ الْمُبَسْمَلُ
ولكثر ما ورد من هذا النحو نرى أنه يجوز لك أن تقيس عليه، فتقول «مشال مشالة» إذا قال: ما شاء الله، وتقول «سحسر سحسرة» إذا قال: سبحان ربي، وتقول «نعمص نعمصة» إذا قال: نعم صباحك، وتقول «نعمس نعمسة» إذا قال: نعم مساؤك، وهكذا، وقدامي العلماء يرون باب النحت مقصوراً على ما سمع منه عن العرب وهو من تحجير الواسع، فتدبر هذا، ولا تكن أسير التقليد، وانظر القسم الأول من كتابنا دروس التصريف (ص ٢٢ طبعة ثانية).

الابتداء

مُبْتَدَأُ زَيْدٌ، وَعَاذِرٌ خَبَرٌ، إِنَّ قُلْتَ «زَيْدٌ عَاذِرٌ مِّنْ اعْتَذَرَ»^(١)
 وَأَوَّلُ مُبْتَدَأٍ، وَالثَّانِي فَاعِلٌ أَغْنَى فِي «أَسَارِ ذَانِ»^(٢)
 وَقَسْ، وَكَاسْتَفْهَامِ النَّفْيِ، وَقَدْ يَجُوزُ نَحْوُ «فَائِزٌ أَوَّلُ الرَّشْدِ»^(٣)

ذكر المصنف أن المبتدأ على قسمين: مبتدأ له خبر، ومبتدأ له
 فاعِلٌ سَدَّ مَسَدَ الخبر، فمثال الأول «زَيْدٌ عَاذِرٌ مِّنْ اعْتَذَرَ» والمراد به: ما
 لم يكن المبتدأ فيه وصفاً مشتملاً على ما يُذكر في القسم الثاني، فزيد:

(١) «مبتدأ» خبر مقدم «زيد» مبتدأ مؤخر «وعاذر» الواو عاطفة، وعاذر مبتدأ «خبر» خبر المبتدأ «إن»
 شرطية «قلت» قال: فعل ماضٍ فعل الشرط، وتاء المخاطب فاعل «زيد» مبتدأ «عاذر» خبره،
 وفاعله - من جهة كونه اسم فاعل - ضمير مستتر فيه، والجملة من المبتدأ والخبر مقول القول «من»
 اسم موصول مفعول به لعاذر «اعتذر» فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود
 إلى من، والجملة لا محل لها صلة الموصول، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام
 وتقدير الكلام: إن قلت زيد عاذر من اعتذر فزيد مبتدأ وعاذر خبره.

(٢) «وأول» مبتدأ «مبتدأ» خبره «والثاني» مبتدأ «فاعل» خبر «أغنى» فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه
 جوازاً تقديره هو يعود إلى فاعل، والجملة في محل رفع صفة لفاعل «في» حرف جر، ومجروره
 قول محذوف «أسار» الهمزة للاستفهام، وسار: مبتدأ، و«ذان» فاعل سد مسد الخبر، والجملة من
 المبتدأ وفاعله مقول القول المحذوف، وتقدير الكلام: وأول اللفظين مبتدأ وثانيهما فاعل أغنى عن
 الخبر في قولك: أسار ذان.

(٣) «وقس» الواو عاطفة، قس: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، ومفعوله ومتعلقة
 محذوفان، والتقدير: وقس على ذلك ما أشبهه «وكاستفهام» الواو حرف عطف، والكاف حرف جر،
 واستفهام: مجرور بها، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «النفى» مبتدأ مؤخر «وقد»
 الواو حرف، قد حرف تقييد «يجوز» فعل مضارع «نحو» فاعل يجوز «فائز» مبتدأ «أولو» فاعل يفائز
 سد مسد الخبر، وأولو مضاف و«الرشد» مضاف إليه، والجملة من المبتدأ وفاعله المغني عن
 الخبر مقول قول محذوف، والتقدير: وقد يجوز نحو قولك فائز أولو الرشد، والمراد بنحو هذا
 المثال: كل وصف وقع بعده مرفوع يستغنى به ولم تقدمه أداة استفهام ولا أداة نفى.

مبتدأ، وعاذر: خبره، ومن اعتذر: مفعول لعاذر، ومثال الثاني «أَسَارِ ذَانِ»
 فالهمزة: للاستفهام، وسَارٍ: مبتدأ، وذان: فاعِل سَدَّ مَسَدَ الخبر، ويُقاس
 على هذا ما كان مثله، وهو: كل وَصَفٍ اعْتَمَدَ على استفهام، أو نفي -
 نحو: أَقَائِمُ الزُّيْدَانِ، وَمَا قَائِمُ الزُّيْدَانِ - فإن لم يعتمد الوصف لم يكن
 مبتدأ، وهذا مذهب البصريين إلا الأخفش - وَرَفَعَ^(١) فاعلاً ظاهراً، كما
 مُثِل، أو ضميراً منفصلاً، نحو: «أَقَائِمُ أَنْتَمَا» وتم الكلام به^(٢)، فإن لم يتم
 به [الكلام] لم يكن مبتدأ، نحو: «أَقَائِمُ أَبَوَاهُ زَيْدٌ» فريد: مبتدأ مؤخر،
 وَقَائِم: خبر مقدم، وأبواه: فاعل بقائم، ولا يجوز أن يكون «قائم» مبتدأ،
 لأنه لا يستغنى بفاعله حينئذٍ، إذ لا يقال «أَقَائِمُ أَبَوَاهُ» فيتَمَّ الكلام،
 وكذلك لا يجوز أن يكون الوصف مبتدأ إذا رفع ضميراً مستتراً، فلا يقال
 في «مَا زَيْدٌ قَائِمٌ وَلَا قَاعِدٌ»: إن «قاعداً» مبتدأ، والضمير المستتر فيه فاعل
 أغنى عن الخبر، لأنه ليس بمنفصل، على أن في المسألة خلافاً^(٣)، ولا
 فرق بين أن يكون الاستفهام بالحرف، كما مُثِل، أو بالاسم كقولك:
 كَيْفَ جَالِسُ الْعُمَرَانِ^(٤)؟ وكذلك لا فرق بين أن يكون النفي بالحرف، كما
 مُثِل، أو بالفعل كقولك: لَيْسَ قَائِمُ الزُّيْدَانِ» فليس: فعل ماضٍ

(١) «ورفع» هذا الفعل معطوف بالواو على «اعتمد» في قوله «وهو كل وصف اعتمد على استفهام أو نفي» وكذلك قوله «وتم الكلام به» ويتحصل من ذلك أنه قد اشترط في الوصف الذي يرفع فاعلاً بغنى عن الخبر ثلاثة شروط، أولها: أن يكون معتمداً على استفهام أو نفي - عند البصريين - والثاني أن يكون مرفوعه اسماً ظاهراً أو ضميراً منفصلاً، وفي الضمير المنفصل خلاف سندكره، وألثالث أن يتم الكلام بمرفوعه المذكور.

(٢) سنسب القول في هذه المسألة (انظر ص ١٨٠ من هذا الجزء).

(٣) «كيف» اسم استفهام مبني على الفتح في محل نصب حال من «العمران» الآتي و«جالس» مبتدأ مرفوع بالضممة الظاهرة، و«العمران» فاعل بجالس أغنى عن الخبر، مرفوع بالالف نيابة عن الضمة لأنه مشي.

[ناقص]، وقائم: اسمه، والزيدان: فاعِل سَدَّ مَسَدٌ خبر ليس، وتقول: غَيْرُ قَائِمِ الزَّيْدَانِ «غير: مبتدأ، وقائم: مخفوض بالإضافة، والزيدان: فاعل بقائم سَدَّ مَسَدٌ خبر غير، لأن المعنى مَا قَائِمِ الزَّيْدَانِ، فعومل «غَيْرُ قَائِمِ» مُعَامَلَةً «مَا قَائِمِ» ومنه قوله:

٣٨ - غَيْرُ لَاهٍ عِدَاكَ، فَاطْرَحَ اللَّهُو، وَلَا تَغْتَرِرْ بِعَارِضِ سَلْمٍ

فغير: مبتدأ، ولاه: مخفوض بالإضافة، وعِدَاكَ: فاعل بِلَاهٍ سَدَّ مَسَدٌ خبر غير، ومثله قوله:

٣٨ - لم أف هذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين.

اللغة: «لاه» اسم فاعل مأخوذ من مصدر لها يلهو، وذلك إذا ترك وسلا وروح عن نفسه بما لا تقتضيه الحكمة، ولكن المراد هنا لازم ذلك، وهو الغفلة «اطرح» - بتشديد الطاء - أي - اترك «سلم» بكسر السين أو فتحها - أي صلح وموادة، وإضافة عارض إليه من إضافة الصفة للموصوف.

المعنى: إن أعداءك ليسوا غافلين عنك، بل يتربصون بك الدوائر، فلا تركز إلى الغفلة، ولا تغترر بما يبدو لك منهم من المهادنة وترك القتال، فإنهم يأخذون في الأهبة والاستعداد.

الإعراب: «غير» مبتدأ، وغير مضاف و «لاه» مضاف إليه «عداك» عدى: فاعل لاه سد مسد خبر غير، لأن المضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد، وعدى مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه «فاطرح» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «اللهو» مفعول به لا طرح «ولا» الواو عاطفة، لا: ناهية «تغترر» فعل مضارع مجزوم بلا الناهية وعلامة جزمه السكون، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «بعارض» جار ومجرور متعلق بتغترر، وعارض مضاف، و «سلم» مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله «غير لاه عداك» حيث استغنى بفاعل «لاه» عن خبر المبتدأ وهو غير، لأن المبتدأ المضاف لاسم الفاعل دال على النفي، فكأنه «ما» في قولك «ما قائم محمد» فالوصف مخفوض لفظاً بإضافة المبتدأ إليه وهو في قوة المرفوع بالابتداء وللإكلام بقية تأتي في شرح الشاهد التالي لهذا الشاهد.

٣٩ - غَيْرُ مَأْسُوفٍ عَلَى زَمَنِ يَنْقُضِي بِالْهَمِّ وَالْحَزَنِ

فغير: مبتدأ، ومأسوف: مخفوض بالإضافة، وعلى زمن: جار

٣٩ - البيت لابي نواس - الحسن بن هاني بن عبد الأول، الحكمي - وهو ليس ممن يستشهد بكلامه، وإنما أورده الشارح مثلاً للمسألة، ولهذا قال «ومثله قوله» وبعد هذا البيت بيت آخر، وهو:

إِنَّمَا يَرْجُو الْحَيَاةَ فَتَى عَاشَ فِي أَمْنٍ مِنَ الْمِحَنِ

اللغة: «مأسوف» اسم مفعول من الأسف، وهو أشد الحزن، وفعله من باب فرح، وزعم ابن الخشاب أنه مصدر جاء على صيغة اسم المفعول مثل الميسور، والمعسور، والمجلود، والمحلوف، بمعنى اليسر والعسر والجلد والحلف، ثم أريد به اسم الفاعل، وستعرف في بيان الاستشهاد ما ألجأه إلى هذا التكلف ووجه الرد عليه.

المعنى: إنه لا ينبغي لعاقل أن يأسف على زمن ليس فيه إلا هموم تتلوها هموم، وأحزان تأتي من ورائها أحزان، بل يجب عليه أن يستقبل الزمان بغير مبالاة ولا اكتراث.

الإعراب: «غير» مبتدأ، وغير مضاف «مأسوف» مضاف إليه «على زمن» جار ومجرور متعلق بمأسوف، على أنه نائب فاعل بسد مسد خير المبتدأ «ينقضي» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على «زمن» والجملة من ينقضي وفاعله في محل جر صفة لزمن «بالهم» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الضمير المستتر في ينقضي «والحزن» الواو حرف عطف، الحزن: معطوف على الهم.

التمثيل به: في قوله «غير مأسوف على زمن» حيث أجرى قوله «على زمن» النائب عن الفاعل مجرى الزيدتين في قولك «ما مضروب الزيدان» في أن كل واحد منهما سد مسد الخير، لأن المتضايقين بمنزلة الاسم الواحد، فحيث كان نائب الفاعل يسد مع أحدهما سد الخير فإنه يسد مع الآخر أيضاً، وكأنه قال «ما مأسوف على زمن» على ما بيناه في الشاهد السابق.

هذا أحد توجيهات ثلاثة في ذلك ونحوه، وإليه ذهب ابن الشجري في أماليه. والتوجيه الثاني لابن جني وابن الحاجب، وحاصله أن قوله «غير» خير مقدم، وأصل الكلام: «زمن ينقضي بالهم غير مأسوف عليه» وهو توجيه ليس بشيء؟ لما يلزم عليه من الكلفات البعيدة، لأن العبارة الواردة في البيت لا تنصير إلى هذا إلا بتكلف كثير.

والتوجيه الثالث لابن الخشاب، وحاصله أن قوله «غير» خير لمبتدأ محذوف تقديره «أنا غير - إلخ» وقوله «مأسوف» ليس اسم مفعول، بل هو مصدر مثل «الميسور والمعسور، والمجلود، والمحلوف» =

ومجرور في موضع رفع بمأسوف لنيابته مَنَابَ الفاعلِ ، وقد سَدَّ مَسَدُ خبر غير .

وقد سأل أبو الفتح بن جني وَلَدَهُ عن إعراب هذا البيت، فارتبك في إعرابه .

وَمَذْهَبُ البصريين - إلا الأخفش - أن هذا الوصف لا يكون مبتدأ إلا إذا اعتمد على نفي أو استفهام^(١)، وذهب الأخفش والكوفيون إلى عدم

= وأراد به هنا اسم الفاعل، فكأنه قال «أنا غير آسف - إلخ» وانظر ما فيه من التكلف والمشقة والجهد.

ومثل هذا البيت والشاهد السابق قول المتنبي يمدح بدر بن عمار:

لَيْسَ بِالمُنْكَرِ أَنْ بَرَزْتَ سَبْقاً غَيْرُ مُذْفُوعٍ عَنِ السَّبْقِ العِرَابُ

(١) مذهب جماعة من النحاة أنه يجب أن يكون الفاعل الذي يرفعه الوصف المعتمد اسماً ظاهراً، ولا يجوز أن يكون ضميراً منفصلاً، فإن سمع ما ظاهره ذلك فهو محمول على أن الوصف خبر مقدم والضمير مبتدأ مؤخر، وعند هؤلاء أنك إذا قلت «أسافر أنت» صح هذا الكلام عربية، ولكن يجب أن يكون «مسافر» خبراً مقدماً، و«أنت» مبتدأ مؤخر، والجمهور على أنه يجوز أن يكون الفاعل المغني عن الخبر ضميراً بارزاً كما يكون اسماً ظاهراً، ولا محل لإنكار ذلك عليهم بعد وروده في الشعر العربي الصحيح، وفي القرآن الكريم عبارات لا يجوز فيها عربية أن تحمل على ما ذكروا من التقديم والتأخير، فمن ذلك قوله تعالى: «أراغب أنت عن آلهتي يا إبراهيم» إذ لو جعلت «أراغب» خبراً مقدماً و«أنت» مبتدأ مؤخرًا للزم عليه الفصل بين «أراغب» وما يتعلق به وهو قوله «عن آلهتي» بأجنبي وهو أنت، لأن المبتدأ بالنسبة للخبر أجنبي منه، إذ لا عمل للخبر فيه على الصحيح، ولا يلزم شيء من ذلك إذا جعلت «أنت» فاعلاً، لأن الفاعل بالنظر إلى العامل فيه ليس أجنبياً منه ونظير الآية الكريمة في هذا وعدم صحة التخريج على التقديم والتأخير قول الشاعر «فخير نحن» في الشاهد رقم ٤٠ الآتي.

ومن ذلك أيضاً قول الشاعر:

أَمْنَحِرْ أَنْتُمْ وَعُدَا وَثِقْتُ بِهِ أَمْ أَتَقَفَيْتُمْ جَمِيعاً نَهَجَ عُرْقُوبِ؟

ومثله قول الآخر:

خَلِيلِي مَا وَافَّ بِعَهْدِي أَنْتَمَا إِذَا لَمْ تَكُونَا لِي عَلَى مَنْ أَقَاطِعُ =

اشتراط ذلك، فأجازوا «قَائِمُ الزَّيْدَانِ» فقائم: مبتدأ، والزيدان: فاعِلٌ سَدُّ مَسَدُ الْخَبَرِ.

وإلى هذا أشار المصنف بقوله: «وقد يجوز نحو: فائز أولو الرُّشْدِ» أي: وقد يجوز استعمالُ هذا الوصف مبتدأ من غير أن يسبقه نفي أو استفهام.

وزعم المصنف أن سيبويه يُجيز ذلك على ضَعْفٍ، ومما ورد منه قوله:

٤٠ - فَخَيْرٌ نَحْنُ عِنْدَ النَّاسِ مِنْكُمْ إِذَا الدَّاعِي الْمُثَوَّبُ قَالَ: يَا لَا

= وقول الآخر:

فَمَا بَاسٌ خَيْرًا وَلَا دَافِعٌ أَذَى - عَنِ النَّاسِ إِلَّا أَنْتُمْ آلَ دَارِمٍ

ولا يجوز في بيت من هذه الأبيات الثلاثة أن تجعل الوصف خبراً مقدماً والمرفوع بعده مبتدأ مؤخراً، كما لا يجوز ذلك في الشاهد الآتي على ما ستعرفه، لأنه يلزم على ذلك أن يفوت التطابق بين المبتدأ وخبره، وهو شرط لا بد منه، فإن الوصف مفرد والضمير البارز للمثنى أو للمجموع، أما جعل الضمير فاعلاً فلا محذور فيه، لأن الفاعل يجب إفراد عامله.

٤٠ - هذا البيت لزهير بن مسعود الضبي.

اللغة: «الناس» هكذا هو بالنون في كافة النسخ، ويروى «البأس» بالباء والهمزة وهو أنسب بعجز البيت «المثوب» من الثوب، وأصله: أن يجيء الرجل مستصرخاً فيلوح بشوّه ليرى ويشتهر، ثم سمي الدعاء تنويماً لذلك «قال يا لا، أي: قال يا لفلان، فحذف فلاناً وأبقى اللام، وانظر ص ١٥١ السابقة.

الإعراب: «فخير» مبتدأ «نحن» فاعل سد مسد الخبر «عند» ظرف متعلق بخير، وعند مضاف و«الناس» أو «البأس» مضاف إليه «منكم» جار ومجرور متعلق بخير أيضاً «إذا» ظرف للمستقبل من الزمان «الداعي» فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور، والتقدير: إذا قال الداعي، والجملة من الفعل المحذوف وفاعله في محل جر بإضافة إذا إليها «المثوب» نعت للداعي «قال» فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على الداعي، والجملة من قال المذكور وفاعله لا محل لها من الإعراب مفسرة «يا لا» مقول القول، وهو على ما عرفت من أن أصله يا لفلان.

=

فخير: مبتدأ، ونحن: فاعلٌ سَدَّ مَسَدَ الْخَبَرِ، ولم يَسْبِقْ «خير» نفيٌ ولا استفهامٌ، وَجُعِلَ من هذا قوله:
 ٤١ - خَيْرٌ بَنُو لَهَبٍ، فَلَا تَكُ مُلْغِيَا
 مَقَالَةٍ لِهَيْيَ إِذَا الطَّيْرُ مَرَّتْ

= الشاهد فيه: في البيت شاهدان لهذه المسألة، وكلاهما في قوله «فخير نحن»، أما الأول فإن «نحن» فاعلٌ سد مسد الخبر، ولم يتقدم على الوصف - وهو «خير» - نفي ولا استفهام وزعم جماعة من النحاة - منهم أبو علي وابن خروف - أنه لا شاهد في هذا البيت، لأن قوله «خير» خبر لمبتدأ محذوف، تقديره «نحن خير - إلخ» وقوله «نحن» المذكور في البيت تأكيد للضمير المستتر في خير، وانظر كيف يلجأ إلى تقدير شيء وفي الكلام ما يعني عنه؟ وأما الشاهد الثاني فإن «نحن» الذي وقع فاعلاً أغنى عن الخبر هو ضمير منفصل، فهو دليل للجمهور على صحة ما ذهبوا إليه من جواز كون فاعل الوصف المغني عن الخبر ضميراً منفصلاً، ولا يجوز في هذا البيت أن يكون قوله «نحن» مبتدأ مؤخرًا ويكون «خير» خبراً مقدماً، إذ يلزم على ذلك الفصل بين «خير» وما يتعلق به - وهو قوله «عند الناس» وقوله «منكم» - بأجنبي، على ما قرناه قوله تعالى: «أَرَأَيْتَ أَنْتَ عَنْ آلِهَتِي» (في ص ١٨١)، فهذا البيت يتم به استدلال الكوفيين على جواز جعل الوصف مبتدأ وإن لم يعتمد على نفي أو استفهام، ويتم به استدلال الجمهور على جواز أن يكون مرفوع الوصف المغني عن خبره ضميراً بارزاً.

٤١ - هذا البيت ينسب إلى رجل طائي، ولم يعين أحد اسمه فيما بين أيدينا من المراجع. اللغة: «خبير» من الخبرة، وهي العلم بالشيء «بنو لهب» جماعة من بني نصر ابن الأزد، يقال: إنهم أزجر قوم، وفيهم يقول كثير بن عبد الرحمن المعروف بكثيرة عزة: تَيَمَّمْتُ لَهَا أَبْتَفِي الْعِلْمَ عَنْهُمْ وَقَدْ صَارَ عِلْمُ الْعَائِفِينَ إِلَى لَهَبٍ المعنى: إن بني لهب عالمون بازجر والعيافة، فإذا قال أحدهم كلاماً فاستمع إليه، ولا تلغ ما يذكره لك إذا زجر أو عاف حين تمر الطير عليه.

الإعراب: «خبير» مبتدأ، والذي سوغ الابتداء به - مع كونه نكرة - أنه عامل فيما بعده «بنو» فاعل بخبير سد مسد الخبر، وبنو مضاف، و«لهب» مضاف إليه «فلا» الفاء عاطفة، لا: ناهية «تك» فعل مضارع ناقص مجزوم بلا، وعلامة جزمه سكون النون المحذوفة للتخفيف، واسمه ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «ملغياً» خبرتك، وهو اسم فاعل فيحتاج إلى فاعل، وفاعله ضمير مستتر فيه «مقالة» مفعول به لملغ، ومقالة مضاف و«لهبي» مضاف إليه «إذا» ظرف للمستقبل من الزمان =

فخبر: مبتدأ، وبنو لهب: فاعلٌ سَدَّ مَسَدَ الْخَبْرِ.
وَالثَّانِ مُبْتَدَأٌ، وَذَا أَلْوَصَفُ خَبَرٌ
إِنْ فِي سِوَى الْإِفْرَادِ طَبَقاً اسْتَقَرَّ^(١)

= ويجوز أن يكون مضمناً معنى الشرط «الطير» فاعل بفعل محذوف يفسره المذكور بعده، والتقدير: إذا مرت الطير، والجملة من الفعل المحذوف وفاعله في محل جر بإضافة «إذا» إليها، وهي جملة الشرط، وجواب الشرط محذوف يدل عليه الكلام، والتقدير: إذا مرت الطير فلاتك ملغياً... الخ «مرت»: مر: فعل ماضٍ، والتاء للتأنيث، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود على «الطير» والجملة من مرت المذكور وفاعله لا محل لها من الإعراب مفسرة.
الشاهد فيه: قوله «خبر بنو لهب» حيث استغنى بفاعل خبر عن الخبر، مع أنه لم يتقدم على الوصف نفي ولا استفهام، هذا توجيه الكوفيين والأخفش للبيت، ومن ثم لم يشترطوا تقدم النفي أو نحوه على الوصف استناداً إلى هذا البيت ونحوه.

ويرى البصريون - ما عدا الأخفش - أن قوله «خبر» خبر مقدم، وقوله «بنو» مبتدأ مؤخر، وهذا هو الأرجح الذي نصره العلماء كافة، فإذا زعم أحد أنه يلزم على هذا محذور - وإيضاحه أن شرط المبتدأ والخبر أن يكونا متطابقين: إفراداً وتثنية وجمعاً، وهنا لا تطابق بينهما لأن «خبر» مفرد، و«بنو لهب» جمع، فلزم على توجيه البصريين الإخبار عن الجمع بالمفرد - فالجواب على هذا أيسر مما تظن، فإن «خبر» في هذا البيت يستوي فيه المذكر والمؤنث والمفرد والمثنى والجمع، بسبب كونه على زنة المصدر مثل الذمیل والصهيل، والمصدر يخبر به عن الواحد والمثنى والجمع بلفظ واحد، تقول: محمد عدل، والمحمدان عدل، والمحمدون عدل، ومن عادة العرب أن يعطوا الشيء الذي يشبه شيئاً حكم ذلك الشيء، تحقيقاً لمقتضى المشابهة، وقد وردت صيغة فاعيل مخبراً بها عن الجماعة، والدليل على أنه كما ذكرناه وروده خبراً ظاهراً عن الجمع في نحو قوله تعالى: ﴿وَالْمَلَائِكَةُ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ﴾ وقول الشاعر:

* هُنَّ صَدِيقٌ لِّلَّذِي لَمْ يَشِبْ *

(١) «والثان» مبتدأ «مبتدأ» خبر «وذا» الواو عاطفة، ذا اسم إشارة مبتدأ «الوصف» بدل أو عطف بيان من اسم الإشارة «خبر» خبر المبتدأ الذي هو اسم الإشارة «إن» شرطية «في سوي» جار ومجرور متعلق باستقر الآتي، وسوي مضاف، و«الإفراد» مضاف إليه «طبقاً» حال من الضمير المستتر في «استقر» الآتي وقيل: هو تمييز محول عن الفاعل «استقر» فعل ماضٍ فعل الشرط، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو، وجواب الشرط محذوف، وتقدير الكلام «إن في سوي الإفراد طبقاً استقر فالثان مبتدأ - الخ».

الْوَصْفُ مع الفاعل: إما أن يتطابقا إفراداً أو تثنية أو جمعاً، أو لا يتطابقا، وهو قسمان: ممنوع، وجائز.

فإن تطابقا إفراداً - نحو «أقائم زيد» - جاز فيه وجهان^(١)، أحدهما:

أن يكون الوصف مبتدأ، وما بعده فاعل سَدَّ مَسَدُ الْخَيْرِ، والثاني: أن يكون ما بعده مبتدأ مؤخرأ، ويكون الوصف خبراً مقدماً، ومنه قوله

(١) ههنا ثلاثة أمور نحب أن ننبهك إليها، الأول: أنه لا ينحصر جواز الوجهين في أن يتطابق الوصف والمرفوع إفراداً، بل مثله ما إذا كان الوصف مما يستوي فيه المفرد والمثنى والجمع وكان المرفوع بعده واحداً منها، نحو أقتل زيد، ونحو أجريح الزيدان، ونحو أصدق المحمدون؟ وقد اختلفت كلمة العلماء فيما إذا كان الوصف جمع تكسير والمرفوع بعده مثنى أو مجموعاً، فذكر قوم أنه يجوز فيه الوجهان أيضاً، وذلك نحو: أقيام أخواك؟ ونحو أقيام إختوتك؟ وعلى هذا تكون الصور التي يجوز فيها الأمران ست صور: أن يتطابق الوصف والمرفوع إفراداً، وأن يكون الوصف مما يستوي فيه المفرد وغيره والمرفوع مفرداً، أو مثنى، أو مجموعاً، وأن يكون الوصف جمع تكسير والمرفوع مثنى، أو جمعاً، وذهب قوم منهم الشاطبي إلى أنه يجب في الصورتين الأخيرتين كون الوصف خبراً مقدماً.

والأمر الثاني: أنه مع جواز الوجهين فيما ذكرنا من هذه الصور فإن جعل الوصف مبتدأ والمرفوع بعده فاعلاً أغنى عن الخبر أرجح من جعل الوصف خبراً مقدماً، وذلك لأن جعله خبراً مقدماً فيه الحمل على شيء مختلف فيه، إذ الكوفيون لا يجوزون تقديم الخبر على المبتدأ أصلاً، ومع هذا فالتقديم والتأخير خلاف الأصل عند البصريين.

والأمر الثالث: أن محل جواز الوجهين فيما إذا لم يمنع من أحدهما مانع، فإذا منع من أحدهما مانع تعين الآخر، ففي قوله تعالى «أراغب أنت عن آلهتي» وفي قولك «أحاضر اليوم أختك» يمتنع جعل الوصف خبراً مقدماً، أما في الآية فقد ذكر الشارح وجه ذلك فيها، وإن يكن قد ذكره بعبارة يدل ظاهرها على أنه مرجح لا موجب، وأما المثال فلأنه يلزم على جعل الوصف خبراً مقدماً الإخبار بالمذكر عن المؤنث، وهو لا يجوز أصلاً، والفصل بين الفاعل والعامل فيه يجوز ترك علامة التانيث من العامل إذا كان الفاعل مؤنثاً، وفي قولك «أفي داره أبوك» يمتنع جعل «أبوك» فاعلاً، لأنه يلزم عليه عود الضمير من «في داره» على المتأخر لفظاً ورتبة، وهو ممتنع.

تعالى^(١): «أَرَاغِبُ أَنْتَ عَنْ آلِهَتِي يَا إِبْرَاهِيمُ» فيجوز أن يكون «أراغب» مبتدأ، و«أنت» فاعل سَدَّ مَسَدَ الخبر، ويحتمل أن يكون «أنت» مبتدأ مؤخرًا، و«أراغب» خبراً مقدماً.

والأول - في هذه الآية - أولى، لأن قوله: «عن آلهتي» معمول لـ «أراغب»، فلا يلزم في الوجه الأول الفصل بين العامل والمعمول بأجنبي، لأن «أنت» على هذا التقدير فاعل لـ «أراغب»، فليس بأجنبي منه، وأما على الوجه الثاني فيلزم [فيه] الفصل بين العامل والمعمول بأجنبي، لأن «أنت» أجنبي من «أراغب» على هذا التقدير، لأنه مبتدأ، فليس لـ «أراغب» عملٌ فيه، لأنه خبر، والخبر لا يعمل في المبتدأ على الصحيح.

وإن تَطَابَقًا تشبيهًُ نحو «أقائمان الزيدان» أو جمعاً نحو «أقائمون الزيدون» فما بَعْدَ الوَصْفِ مبتدأ، والوصف خبر مقدم، وهذا معنى قول المصنف: «وَالثَّانِ مُبْتَدَأٌ وَذَا الوَصْفُ خَبَرٌ - إلى آخر البيت» أي: والثاني - وهو ما بعد الوصف - مبتدأ، والوصف خبر عنه مُقَدَّمٌ عليه، إن تَطَابَقًا في غير الأفراد - وهو التشبيه والجمع - هذا على المشهور من لغة العرب، ويجوز على لغة «أَكْلُونِي الْبَرَاغِيثُ» أن يكون الوصف مبتدأ، وما بعده فاعلٌ أغنى عن الخبر.

(١) قد عرفت (ص ١٨١ و ١٨٣) أن هذه الآية الكريمة لا يجوز فيها إلا وجه واحد، لأن فيها ما يمنع من تجويز الوجه الثاني، وعلى هذا فمراد الشارح أنه مما يجوز فيه الوجهان في حد ذاته مع قطع النظر عن المانع العارض الذي يمنع أحدهما، فإذا نظرنا إلى ذلك المانع لم يجز إلا وجه واحد، ومن هنا تعلم أن قول الشارح فيما بعد «والأول في هذه الآية أولى» ليس دقيقاً، والصواب أن يقول «والأول في هذه الآية واجب لا يجوز غيره».

وإن لم يتطابقا - وهو قسمان: ممتنع، وجائز، كما تقدم - فمثال الممتنع «أقائم زيد» و«أقائمون زيد» فهذا التركيب غير صحيح، ومثال الجائز «أقائم الزيدان» و«أقائم الزيدون» وحينئذ يتعين أن يكون الوصف مبتدأ، وما بعده فاعل سدّ مسدّد الخبر^(١).

* * *

(١) أحب أن أجلي لك حقيقة هذه المسألة، وأبين لك عللها وأسبابها بياناً لا يبقى معه لبس عليك في صورة من صورها، وذلك البيان يحتاج إلى شرح أمرين، الأول: لم جاز في الوصف الذي يعم بعده مرفوع أن يكون الوصف مبتدأ والمرفوع بعده فاعلاً، وأن يكون الوصف خبراً مقدماً والمرفوع مبتدأ مؤخرًا، والثاني: على أي شيء يستند تعيين أحد هذين الوجهين وامتناع الآخر منهما؟ أما عن الأمر الأول فنقول لك: إن اسم الفاعل واسم المفعول ونحوهما من الأوصاف قد أشبهت الفعل نوع شبه من حيث المعنى، لدلالاتها على الحدث الذي يدل عليه الفعل، وهي في طبيعتها أسماء تقبل علامات الاسم، فتزداد أمرها بين أن تعامل معاملة الأسماء بالنظر إلى لفظها وبين أن تعامل معاملة الأفعال فتسند إلى ما بعدها بالنظر إلى دلالتها على معنى الفعل، ثم ترجع ثاني هذين الوجهين بسبب دخول حرف النفي أو حرف الاستفهام عليها، وذلك لأن الأصل في النفي وفي الاستفهام أن يكونا متوجهين إلى أوصاف الذوات. لا إلى الذوات أنفسها، لأن الذوات يقل أن تكون مجهولة والموضوع للدلالة على أوصاف الذوات وأحوالها هو الفعل، لا يجرم كان الأصل في النفي والاستفهام أن يكونا عن الفعل وما هو في معناه، ومن هنا تفهم السر في اشتراط البصريين - في جعل الوصف مبتدأ والمرفوع بعده فاعلاً أغنى عن الخبر - تقدم النفي والاستفهام عليه.

وأما عن الأمر الثاني فإننا نقرر لك أن النحاة بنوا تجويز الوجهين وتعين أحدهما وامتناعه جميعاً على أصول مقررة ثابتة، فبعضها يرجع إلى حكم الفاعل ورافعه، وبعضها يرجع إلى حكم المبتدأ وخبره، وبعضها إلى حكم عام للفاعل والمعمول.

فالفاعل يجب أن يكون عامله مجرداً من علامة الثنية والجمع على أفصح اللغتين، فمتى كان الوصف مثنى أو مجموعاً لم يجوز أن يكون المرفوع بعده فاعلاً في الفصحى.

والمبتدأ مع خبره تجب مطابقتهما في الإفراد والثنية والجمع، فمتى كان الوصف مفرداً والمرفوع بعده مثنى أو مجموعاً لم يجوز أن تجعل الوصف خبراً والمرفوع بعده مبتدأ.

وإذا كان الوصف مفرداً والمرفوع بعده مفرداً كذلك فقد اجتمع شرط الفاعل مع رافعه وشرط =

وَرَفَعُوا مُبْتَدَأً بِالْإِبْتِدَاءِ كَذَلِكَ رَفَعُ خَبَرٍ بِالْمُبْتَدَأِ ①

مَذْهَبُ سَيُوبَةَ وَجُمْهُورِ الْبَصْرِيِّينَ أَنَّ الْمُبْتَدَأَ مَرْفُوعٌ بِالْإِبْتِدَاءِ، وَأَنَّ الْخَبَرَ مَرْفُوعٌ بِالْمُبْتَدَأِ.

فَالْعَامِلُ فِي الْمُبْتَدَأِ مَعْنَوِيٌّ - وَهُوَ كَوْنُ الْاسْمِ مَجْرُوداً عَنِ الْعَوَامِلِ اللَّفْظِيَّةِ غَيْرِ الزَّائِدَةِ، وَمَا أَشْبَهَهَا - وَاحْتَرَزَ بِغَيْرِ الزَّائِدَةِ مِنْ مِثْلِ «بِحَسْبِكَ دِرْهَمٌ» فَيَحْسَبُكَ: مُبْتَدَأٌ، وَهُوَ مَجْرُودٌ عَنِ الْعَوَامِلِ اللَّفْظِيَّةِ غَيْرِ الزَّائِدَةِ، وَلَمْ يَتَجَرَّدْ عَنِ الزَّائِدَةِ، فَإِنَّ الْبَاءَ الدَّاخِلَةَ عَلَيْهِ زَائِدَةٌ، وَاحْتَرَزَ «بِشَبْهَهَا» مِنْ مِثْلِ «رُبُّ رَجُلٍ قَائِمٌ» فَرَجُلٌ: مُبْتَدَأٌ، وَقَائِمٌ: خَبَرُهُ، وَيَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ رَفْعُ الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ، نَحْوُ «رُبُّ رَجُلٍ قَائِمٌ وَأَمْرَأَةٌ».

= الْمُبْتَدَأُ مَعَ خَبَرِهِ، فَيَجُوزُ الْوَجْهَانِ.

ثُمَّ إِنْ كَانَ الْوَصْفُ مَفْرُوداً مَذْكُوراً وَالْمَرْفُوعُ مَفْرُوداً مُؤَنَّثاً إِذَا لَمْ يَكُنْ بَيْنَهُمَا فَاصِلٌ ائْتَمَعَ الْكَلَامُ، لِأَنَّ مِطَابَقَةَ الْمُبْتَدَأِ وَخَبَرِهِ وَالْفَاعِلِ وَرَافِعِهِ فِي التَّائِيثِ وَاجِبَةٌ حَيْثُودٌ، وَإِنْ كَانَ بَيْنَهُمَا فَاصِلٌ صَحَّ جَعْلُ الْمَرْفُوعِ فَاعِلاً وَلَمْ يَصَحَّ جَعْلُهُ مُبْتَدَأً، فَإِنَّ وَجُوبَ الْمِطَابَقَةِ بَيْنَ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ لَا تَزُولُ بِالفَصْلِ بَيْنَهُمَا، وَصَحَّ جَعْلُ الْمَرْفُوعِ فَاعِلاً، لِأَنَّ الْفَصْلَ يَبْسِجُ فَوَاتِ الْمِطَابَقَةِ فِي التَّائِيثِ بَيْنَ الْفَاعِلِ وَالْمُؤَنَّثِ الْحَقِيقِيِّ التَّائِيثِ وَرَافِعِهِ.

وَإِنْ كَانَ الْوَصْفُ وَالْمَرْفُوعُ مَفْرُودَيْنِ مَذْكُرَيْنِ وَقَدْ وَقَعَ بَعْدَهُمَا مَعْمُولٌ لِلْوَصْفِ جَازَ أَنْ يَكُونَ الْمَرْفُوعُ فَاعِلاً وَلَمْ يَجْزَ أَنْ يَكُونَ مُبْتَدَأً، إِذْ يَتَرْتَبُ عَلَى جَعْلِهِ مُبْتَدَأً أَنْ يَفْصَلَ بَيْنَ الْعَامِلِ وَالْمَعْمُولِ بِأَجْنَبِيٍّ. وَإِذَا كَانَ الْوَصْفُ مِثْنِيًّ أَوْ مَجْمُوعاً وَالْمَرْفُوعُ مَفْرُودٌ لَمْ يَصَحَّ الْكَلَامُ بِنَتِّهِ، لَا عَلَى اللُّغَةِ الْفَصْحَى، وَلَا عَلَى غَيْرِ اللُّغَةِ الْفَصْحَى مِنْ لُغَاتِ الْعَرَبِ، لِأَنَّ شَرْطَ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ - وَهُوَ التَّطَابُقُ - غَيْرُ مَوْجُودٍ، وَشَرْطُ الْفَاعِلِ وَعَامِلِهِ - وَهُوَ تَجَرُّدُ الْعَامِلِ مِنْ عَلَامَةِ التَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ - غَيْرُ مَوْجُودٍ، وَغَيْرُ الْفَصْحَى لَا تَلْحَقُهَا مَعَ الْفَاعِلِ الْمَفْرُودِ.

① «وَرَفَعُوا» الْوَاوُ لِلْإِسْتِنْفَافِ، رَفَعُوا: فَعَلَ وَفَاعِلُ «مُبْتَدَأٌ» مَفْعُولٌ بِهِ رَفَعُوا «بِالْإِبْتِدَاءِ» جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِرَفَعُوا «كَذَلِكَ» الْجَارُ وَالْمَجْرُورُ مُتَعَلِّقٌ بِمَحْذُوفٍ خَبَرٍ مُقَدَّمٍ، وَالْكَافُ حَرْفُ خُطَابٍ «رَفَعُ» مُبْتَدَأٌ مُؤَخَّرٌ، وَرَفَعُ مِضَافٌ وَ«خَبَرٌ» مِضَافٌ إِلَيْهِ «بِالْمُبْتَدَأِ» جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِرَفَعُ.

والعامل في الخبر لفظي، وهو المبتدأ، وهذا هو مذهب سيويه رحمه الله!.

وذهب قوم إلى أن العامل في المبتدأ والخبر الابتداء، فالعامل فيهما معنوي.

وقيل: المبتدأ مرفوع بالابتداء، والخبر مرفوع بالابتداء والمبتدأ. وقيل: تَرَفَعَا، ومعناه أَنَّ الخبر رَفَعَ المبتدأ، وَأَنَّ المبتدأ رَفَعَ الخبر.

وأعدّل هذه المذاهب مذهب سيويه [وهو الأول]، وهذا الخلاف [مما] لا طائل فيه.

وَالْخَبَرُ: الْجُزْءُ الْمُتِمُّ الْقَائِدَةُ، كَاللَّهِ بَرٌّ، وَالْأَيَادِي شَاهِدَةٌ^(١) عَرَّفَ المصنّفُ الْخَبَرَ بِأَنَّهُ الْجُزْءُ الْمَكْمَلُ لِلْفَائِدَةِ، وَيَرِدُ عَلَيْهِ الْفَاعِلُ، نَحْوُ «قَامَ زَيْدٌ» فَإِنَّهُ يَصْدُقُ عَلَى زَيْدٍ أَنَّهُ الْجُزْءُ الْمُتِمُّ لِلْفَائِدَةِ، وَقِيلَ فِي تَعْرِيفِهِ: إِنَّهُ الْجُزْءُ الْمُنْتَظَمُ مِنْهُ مَعَ الْمُبْتَدَأِ جُمْلَةً، وَلَا يَرِدُ الْفَاعِلُ عَلَى هَذَا التَّعْرِيفِ، لِأَنَّهُ لَا يَنْتَظِمُ مِنْهُ مَعَ الْمُبْتَدَأِ جُمْلَةً، بَلْ يَنْتَظِمُ مِنْهُ مَعَ الْفِعْلِ جُمْلَةً، وَخُلَاصَةُ هَذَا أَنَّهُ عَرَّفَ الْخَبَرَ بِمَا يُوجَدُ فِيهِ وَفِي غَيْرِهِ، وَالتَّعْرِيفُ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ مُخْتَصًّا بِالْمُعَرَّفِ دُونَ غَيْرِهِ.

(١) «والخبر» الواو للاستئناف، والخبر: مبتدأ «الجزء» خبر المبتدأ «المتم» نعت له، والمتم مضاف و«الفائدة» مضاف إليه «كالله» الكاف جارة لقول محذوف، ولفظ الجلالة مبتدأ «بر» خبر المبتدأ «والأيادي شاهده» الواو عاطفة، وما بعدها مبتدأ وخبر، والجملة معطوفة بالواو على الجملة السابقة.

وَمُفْرَدًا يَأْتِي، وَيَأْتِي جُمْلَةً حَاوِيَةً مَعْنَى الَّذِي سَيَقْتُ لَهُ^(١)
وَأِنْ تَكُنْ إِيَّاهُ مَعْنَى اكْتَفَى بِهَا: كَنَطَقِي اللَّهَ حَسْبِي وَكَفَى^(٢)
ينقسم الخبر إلى: مفرد، وجملة، وسيأتي الكلام على المفرد.

فأما الجملة فإما أن تكون هي المبتدأ في المعنى أو لا.

فإن لم تكن هي المبتدأ في المعنى فلا بُدَّ فيها من رابطٍ يَرْبِطُهَا
بالمبتدأ^(٣)، وهذا معنى قوله: «حَاوِيَةً مَعْنَى الَّذِي سَيَقْتُ لَهُ» والرابط: (١)

(١) «ومفرداً» حال من الضمير في «يأتي» الأول «يأتي» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على الخبر «ويأتي» الواو عاطفة، يأتي فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على الخبر أيضاً، والجملة معطوفة على جملة «يأتي» وفاعله السابقة «جملة» حال من الضمير المستتر في «يأتي» الثاني منصوب بالفتحة الظاهرة، وسكن لأجل الوقف «حَاوِيَةً» نعت لجملة، وفيه ضمير مستتر هو فاعل «معنى» مفعول به لحاوية. ومعنى مضاف و«الذي» مضاف إليه «سَيَقْتُ» سيق: فعل ماض مبني للمجهول، والتاء للتأنيث، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى جملة، والجملة من سيق ونائب فاعله لا محل لها صلة الموصول «له» جار ومجرور متعلق بسبق.

(٢) «وإن» شرطية «تكن» فعل مضارع ناقص فعل الشرط، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود على قوله جملة «إياه» خبر تكن «معنى» منصوب بنزع الخافض أو تمييز «اكتفى» فعل ماض مبني على الفتح المقدر على الألف في محل جزم جواب الشرط، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الخبر «بها» جاز ومجرور متعلق باكتفى «كنطقي» الكاف جارة لقول محذوف، نطق: مبتدأ أول، ونطق مضاف وباء المتكلم مضاف إليه «الله» مبتدأ ثان «وحسبي» خبر المبتدأ الثاني ومضاف إليه، وجملة المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول «وكفى» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو، وأصله وكفى به، فحذف حرف الجر، فانصل الضمير واستتر.

(٣) يشترط في الجملة التي تقع خبراً ثلاثة شروط، الأول: أن تكون مشتملة على رابط يربطها بالمبتدأ، وقد ذكر الشارح هذا الشرط، وفصل القول فيه، والشرط الثاني: ألا تكون الجملة ندائية، فلا يجوز أن تقول: محمد يا أعدل الناس، على أن يكون محمد مبتدأ وتكون جملة «يا

إما ضمير يرجع إلى المبتدأ، نحو «زَيْدٌ قَامَ أَبُوهُ» وقد يكون الضمير مُقَدَّرًا، نحو «السَّمْنُ مَنَوَانٍ يَذِرُهُمْ» التقدير: مَنَوَانٍ منه بدرهم (٢) أو إشارة إلى المبتدأ، كقوله تعالى: «وَلِبَاسُ التَّقْوَى ذَٰلِكَ خَيْرٌ»^(١) في قراءة مَنْ رَفَعَ اللِّبَاسَ (٣) أو تكرار المبتدأ بلفظه، وأكثر ما يكون في مواضع

= أعدل الناس خبراً عن محمد، الشرط الثالث: ألا تكون جملة الخبر مصدرة بأحد الحروف: لكن، وبل، وحتى.

وقد أجمع النحاة على ضرورة استكمال الخبر لهذه الشروط الثلاثة، وزاد ثعلب شرطاً رابعاً، وهو ألا تكون جملة الخبر قسمية، وزاد ابن الأنباري خامساً وهو ألا تكون إنشائية، والصحيح عند الجمهور صحة وقوع القسمية خبراً عن المبتدأ، كان تقول: زيد والله إن قصدته ليعطينك، كما أن الصحيح عند الجمهور جواز وقع الإنشائية خبراً عن المبتدأ، كأن تقول: زيد اضربه، وذهب ابن السراج إلى أنه إن وقع خبر المبتدأ جملة طلبية فهو على تقدير قول، فالتقدير عنده في المثال الذي ذكرناه: زيد مقول فيه اضربه، تشبيهاً للخبر بالنعت، وهو غير لازم عند الجمهور وفرقوا بين الخبر والنعت بأن النعت يقصد منه تمييز المنعوت وإيضاحه، فيجب أن يكون معلوماً للمخاطب قبل التكلم، والإنشاء لا يعلم إلا بالتكلم، وأما الخبر فإنه يقصد منه الحكم، فلا يلزم أن يكون معلوماً من قبل، بل الأحسن أن يكون مجهولاً قبل التكلم ليفيد المتكلم المخاطب ما لا يعرفه، وقد ورد الإخبار بالجملة الإنشائية في قول العذري (انظر شرح الشاهد رقم ٣٠).

وَجَدْتُ الْفَرْزَاقِي أَتْعَسُ بِهِ وَتَقَى خِيَاثِيَمَهُ الْجَنْدَلُ

وكل النحاة أجاز رفع الاسم المشغول عنه قبل فعل الطلب، وأجاز جعل المخصوص بالمدح مبتدأ خبره جملة نعم وفاعلها، وهي إنشائية، وسيمثل المؤلف في هذا الموضوع بمثال منه، فاحفظ ذلك كله، وكن منه على ثب.

(١) هذه الآية الكريمة أولها: «يا بني آدم قد أنزلنا عليكم لباساً يواري سوآتكم وريشاً ولباس التقوى ذلك خير» وقد قرئ فيها في السبعة بنصب «لباس التقوى» وبرفعه، فأما قراءة النصب فعلى العطف على «لباساً يواري» ولا كلام لنا فيها الآن، وأما قراءة الرفع فيجوز فيها عدة وجوه من الإعراب، الأول: أن يكون «لباس التقوى» مبتدأ أول، و«ذلك» مبتدأ ثانياً، و«خير» خبر المبتدأ الثاني، وجملة المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول، وهذا هو الوجه الذي خرج الشارح وغيره من النحاة الآية عليه، والوجه الثاني: أن يكون «ذلك» بدلاً من «لباس التقوى»، والثالث: أن يكون «ذلك» نعتاً للباس التقوى على ما هو مذهب جماعة و«خير» خبر المبتدأ الذي هو «لباس التقوى» وعلى هذين لا شاهد في الآية لما نحن بصددده في هذا الباب.

التخميم كقوله تعالى: ﴿الْحَاقَّةُ مَا الْحَاقَّةُ﴾ و﴿الْقَارِعَةُ مَا الْقَارِعَةُ﴾، وقد يستعمل في غيرها، كقولك: «زَيْدٌ مَا زَيْدٌ» (٤) أو عُمُومٌ يدخل تحته المبتدأ، نحو «زَيْدٌ نِعَمَ الرَّجُلُ».

وإن كانت الجملة الواقعة خبراً هي المبتدأ في المعنى لم تَحْتَجْ إلى رَابِطٍ، وهذا معنى قوله: «وإن تكن - إلى آخر البيت» أي: وإن تكن الجملة إياه - أي المبتدأ - في المعنى اكْتَفَى بها عن الرابط، كقولك: «نُطْقِي الله حَسْبِي»، فنطقي: مبتدأ [أَوَّلُ]، والاسم الكريم: مبتدأ ثَانٍ، وحسبي: خبر عن المبتدأ الثاني، والمبتدأ الثاني وخبره خبر عن المبتدأ الأول، واستغنى عن الرَابِطِ، لأن قولك «الله حسبي» هو معنى «نُطْقِي» وكذلك «قَوْلِي لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ».

* * *

وَالْمُفْرَدُ الْجَامِدُ فَارِعٌ، وَإِنْ يُشْتَقُّ فَهُوَ ذُو ضَمِيرٍ مُسْتَكِنٌ^(١)

(١) «والمفرد» مبتدأ «الجامد» نعت له «فارغ» خبر المبتدأ «وإن» شرطية «يشتق» فعل مضارع فعل الشرط مبني للمجهول، مجزوم بأن الشرطية، وعلامة جزمه السكون، وحرك بالفتح تخلصاً من التقاء الساكنين وطلباً للخفة، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على قوله المفرد «فهو» الفاء واقعة في جواب الشرط، والضمير المنفصل مبتدأ «ذو» اسم بمعنى صاحب خبر المبتدأ وذو مضاف و«ضمير» مضاف إليه «مستكن» نعت لضمير، وجملة المبتدأ والخبر في محل جزم جواب الشرط، ويجوز أنه يكون قوله «المفرد» مبتدأ أول، وقوله «الجامد» مبتدأ ثانياً، وقوله «فارغ» خبر المبتدأ الثاني، وجملة المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول، والرباط بين جملة الخبر والمبتدأ الأول محذوف، وتقدير الكلام على هذا: والمفرد الجامد منه فارغ، والشاطي يوجب هذا الوجه من الإعراب، لأن الضمير المستتر في قوله «يشتق» في الوجه الأول عاد على «المفرد» الموصوف بقوله «الجامد» بدون صفته، إذا لو عاد على الموصوف وصفته لكان المعنى: إن يكن المفرد الجامد مشتقاً، وهو كلام غير مستقيم، وزعم أن عود الضمير على الموصوف وحده - دون صفته - خطأ، وليس كما زعم، لا جرم جوزنا الوجهين في إعراب هذه العبارة.

تقدم الكلام في الخبر إذا كان جملة، وأما المفرد: فلما أن يكون جامداً، أو مشتقاً.

فإن كان جامداً فذكر المصنف أنه يكون فارغاً من الضمير، نحو «زَيْدٌ أَخُوكَ» وذهب الكسائي والرَّمَّانِي وجماعة إلى أنه يتحمل الضمير، والتقدير عندهم: «زيد أخوك هو» وأما البصريون فقالوا: إما أن يكون الجامد متضمناً معنى المشتق، أو لا، فإن تَضَمَّنَ معناه نحو «زَيْدٌ أَسَدٌ» - أي شجاع - تَحَمَّلَ الضمير، وإن لم يتضمن معناه لم يتحمل الضمير كما مُثِّلَ.

وإن كان مشتقاً فذكر المصنف أنه يتحمل الضمير، نحو «زَيْدٌ قَائِمٌ» أي: هو، هذا إذا لم يرفع ظاهراً.

وهذا الحكم إنما هو للمشتق الجاري مجرى الفعل: كاسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، واسم التفضيل، فأما ما ليس جارياً مجرى الفعل من المشتقات فلا يتحمل ضميراً، وذلك كأسماء الآلة، نحو «مِفْتَاحٌ» فإنه مشتق من «الْفَتْح» ولا يتحمل ضميراً، فإذا قلت: «هذا مِفْتَاحٌ» فإنه مشتق من «الْفَتْح» ولا يتحمل ضميراً، فإذا قلت: «هذا مِفْتَاحٌ» لم يكن فيه ضمير، وكذلك ما كان على صيغة مَفْعَلٍ وَقُصِدَ بِهِ الزمان أو المكان كـ «مَرْمَى» فإنه مشتق من «الرَّمْي» ولا يتحمل ضميراً، فإذا قلت «هَذَا مَرْمَى زَيْدٍ» تريد مَكَانَ رَمَيْهِ أو زَمَانَ رَمِيهِ كان الخبرُ مشتقاً ولا ضميرَ فيه.

وإنما يتحمل المشتق الجاري مجرى الفعل الضمير إذا لم يرفع ظاهراً، فإن رفعه لم يتحمل ضميراً، وذلك نحو «زَيْدٌ قَائِمٌ غُلَامَاهُ» فغلاماه: مرفوع بقائم، فلا يتحمل ضميراً.

وحاصل ما ذكر: أن الجامد يتحمل الضمير مطلقاً عند الكوفيين، ولا يتحمل ضميراً عند البصريين، إلا إن أول بمشتق، وأن المشتق إنما يتحمل الضمير إذا لم يرفع ظاهراً وكان جارياً مجزى الفعل، نحو: «زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ» أي: هو، فإن لم يكن جارياً مجزى الفعل لم يتحمل شيئاً، نحو: «هَذَا مِفْتَاحٌ»، و«هَذَا مَرْمَى زَيْدٍ».

* * *

وَأَبْرَزْنَهُ مُطْلَقاً حَيْثُ تَلَا مَا لَيْسَ مَعْنَاهُ لَهُ مُحْصَلاً^(١)

إذا جَرَى الخبر المشتق على مَنْ هو له استتر الضمير فيه، نحو:

(١) «وأبرزنه» الواو للاستئناف، أبرز: فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، ونون التوكيد حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب، والضمير المتصل البارز مفعول به لأبرز «مطلقاً» حال من الضمير البارز، ومعناه: سواء أمنت اللبس أم لم تأمنه «حيث» ظرف مكان متعلق بأبرز «تلا» فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الخبر المشتق، والجملة من تلا وفاعله في محل جر بإضافة حيث إليها «ما» اسم موصول مفعول به لتلا، مبني على السكون في محل نصب «ليس» فعل ماضٍ ناقص «معناه» معنى: اسم ليس، ومعنى مضاف والضمير مضاف إليه «له» جار ومجرور متعلق بقوله «محصولاً» الاتي «محصولاً» خبر ليس، والجملة من ليس ومعموليها لا محل لها من الإعراب صلة الموصول الذي هو «ما»، وتقدير البيت: وأبرز ضمير الخبر المشتق مطلقاً إن تلا الخبر مبتدأ ليس معنى ذلك الخبر محصلاً لذلك المبتدأ، وقد عبر الناظم في الكافية عن هذا المعنى بعبارة سالمة من هذا الاضطراب والقلق، وذلك قوله:

وَإِنْ تَلَا غَيْرَ الَّذِي تَمَلَّقَا بِهِ فَأَبْرَزَ الضَّمِيرَ مُطْلَقًا
فِي الْمَذْهَبِ الْكُوفِيِّ شَرْطُ ذَلِكَ أَنْ لَا يُؤْمَنَ الْلَبْسُ، وَرَأَيْهِمْ حَسَنٌ

وقد أشار الشارح إلى اختيار الناظم في غير الألفية من كتبه لمذهب الكوفيين في هذه المسألة، وأنت تراه يقول في آخر هذين البيتين عن مذهب الكوفيين «ورأيهم حسن».

«زيد قائم» أي هو، فلو أتيت بعد المشتق بـ «هو» ونحوه وأبرزته فقلت: «زيد قائم هو» فقد جَوَزَ سبويه فيه وجهين، أحدهما: أن يكون «هو» تأكيداً للضمير المستتر في «قائم» والثاني أن يكون فاعلاً بـ «قائم». هذا إذا جرى على مَنْ هو له.

فإن جرى على غير مَنْ هو له - وهو المراد بهذا البيت - وجب إبراز الضمير، سواء أَمِنَ اللبس، أو لم يُؤْمَن، فمثال ما أَمِنَ فيه اللبس: «زَيْدٌ هُنْدٌ ضَارِبُهَا هُوَ» ومثال ما لم يُؤْمَنَ فيه اللبس لولا الضمير «زَيْدٌ عَمْرُو ضَارِبُهُ هُوَ» فيجب إبراز الضمير في الموضعين عند البصريين، وهذا معنى قوله: «وَأَبْرَزْنَهُ مطلقاً» أي سواء أَمِنَ اللبس، أو لم يُؤْمَن. ٢

وأما الكوفيون فقالوا: إن أَمِنَ اللبس جاز الأمران كالمثال الأول - وهو: «زَيْدٌ هُنْدٌ ضَارِبُهَا هُوَ» - فإن شئت أتيت بـ «هو» وإن شئت لم تأت به، وإن خيف اللبس وجب الإبراز كالمثال الثاني، فإنك لو لم تأت بالضمير فقلت: «زَيْدٌ عَمْرُو ضَارِبُهُ» لاحتمل أن يكون فاعلُ الضرب زيدا، وأن يكون عمراً، فلما أتيت بالضمير فقلت: «زَيْدٌ عَمْرُو ضَارِبُهُ هُوَ» تعين أن يكون «زَيْدٌ» هو الفاعل.

واختار المصنف في هذا الكتاب مذهب البصريين، ولهذا قال: «وَأَبْرَزْنَهُ مطلقاً» يعني سواء خِيفَ اللبس، أو لم يُخَفَّ، واختار في غير هذا الكتاب مذهب الكوفيين، وقد ورد السماع بمذهبهم، فمن ذلك قول الشاعر:

٤٢ - قَوْمِي ذُرَا الْمَجْدِ بَانُوَهَا وَقَدْ عَلِمْتَ
بُكْنِهِ ذَلِكَ عَدْنَانُ وَقَحْطَانُ
التقدير: بَانُوَهَا هُمْ، فحذف الضمير لأمن اللبس.

٤٢ - هذا الشاهد غير منسوب الى قائل معين فيما بين أيدينا من المراجع.
اللغة: «ذرا» بضم الذال - جمع ذروة، وهي من كل شيء أعلاه «المجد» الكرم «بانوها» جعله
العيني فعلاً ماضياً بمعنى زادوا عليها وتميزوا، ويحتمل أن يكون جمع «بان» جمعاً سالماً مثل
قاص وقاصون وغاز وغازون، وحذفت النون للإضافة كما حذفت النون في قولك «قاصو المدينة
ومفتوها» وهو عندنا أفضل مما ذهب إليه العيني «كنه» كنه كل شيء: ونهايته، وحقيقته.
الإعراب: «قومي» قوم: مبتدأ أول، وقوم مضاف وباء المتكلم مضاف إليه «ذرا» مبتدأ ثان، وذرا
مضاف و «المجد» مضاف إليه «بانوها» بانو: خبر المبتدأ الثاني، وبانو مضاف وضمير الغائبة العائد
إلى ذرا المجد مضاف إليه، وجملة المبتدأ الثاني وخبره خبر المبتدأ الأول «وقد» الواو واو الحال،
قد: حرف تحقيق «علمت» علم: فعل ماض، والتاء للتأنيث «بكنه» جار ومجرور متعلق بعلمت،
وكنه مضاف واسم الإشارة في «ذلك» مضاف إليه، واللام للبعد، والكاف حرف خطاب «عدنان»
فاعل علمت «وقحطان» معطوف عليه.

الشاهد فيه: قوله «قومي ذرا المجد بانوها» حيث جاء بخبر المبتدأ مشتقاً ولم يبرز الضمير. مع أن
المشتق ليس وصفاً لنفس مبتدئه في المعنى، ولو أبرز الضمير لقال: «قومي ذرا المجد بانوهاهم»
وإنما لم يبرز الضمير ارتكناً على انسياق المعنى المقصود إلى ذهن السامع من غير تردد، فلا لبس
في الكلام بحيث يفهم منه معنى غير المعنى الذي يقصد إليه المتكلم، فإنه لا يمكن أن يتسرب
إلى ذهنك أن «بانوها» هو في المعنى وصف للمبتدأ الثاني الذي هو «ذرا المجد» لأن ذرا المجد
مبينة وليست بانية، وإنما الباني هو القوم.

وهذا الذي يدل عليه هذا البيت - من عدم وجوب إبراز الضمير إذا أمن الالتباس، وقصر وجوب
إبرازه على حالة الالتباس - هو مذهب الكوفيين في الخبر والحال والنعت والصلة، قالوا في جميع
هذه الأبواب: إذا كان واحد من هذه الأشياء جارياً على غير من هو له ينظر، فإذا كان يؤمن اللبس
ويمكن تعين صاحبه من غير إبراز الضمير فلا يجب إبرازه، وإن كان لا يؤمن اللبس واحتمل عوده
على من هو له وعلى غير من هو له وجب إبراز الضمير، والبيت حجة لهم في ذلك.
والبصريون يوجبون إبراز الضمير بكل حال، ويرون مثل هذا البيت غير موافق للقياس الذي عليه =

وَأَخْبَرُوا بِظَرْفٍ أَوْ بِحَرْفٍ جَرَّ
نَاوِينَ مَعْنَى «كَائِنٍ» أَوْ «أَسْتَقَرَّ»^(١)

تقدم أن الخبر يكون مفرداً، ويكون جملة، وذكر المصنف في هذا البيت أنه يكون ظرفاً أو [جَاراً و] مجروراً^(٢)، نحو: «زَيْدٌ عِنْدَكَ»، و«زَيْدٌ فِي الدَّارِ» فكل منهما متعلقٌ بمحذوفٍ واجبِ الحذف^(٣)، وأجاز قوم -

= أكثر كلام العرب، فهو عندهم شاذ.

ومنهج من زعم أن «ذرا المجد» ليس مبتدأً ثانياً كما أعربه الكوفيون، بل هو مفعول به لوصف محذوف، والوصف المذكور بعده بدل من الوصف المحذوف، وتقدير الكلام: قومي بانون ذرا المجد بانوها، فالخبر محذوف، وهو جار على من له، وفي هذا من التكلف ما ليس يخفى.

(١) «وأخبروا» الواو للاستئناف، وأخبروا: فعل وفاعل «بظرف» جار ومجرور متعلق بأخبروا «أو» عاطفة «بحرف» جار ومجرور معطوف على الجار والمجرور السابق، وحرف مضاف، و«جر» مضاف إليه «ناوين» حال من الواو في قوله «أخبروا» منصوب بالياء نيابة عن الفتحة، وفاعله ضمير مستتر فيه «معنى» مفعول به لناوين، ومعنى مضاف، و«كائن» مضاف إليه «أو» عاطفة «استقر» قصد لفظه، وهو معطوف على كائن.

(٢) يشترط لصحة الإخبار بالظرف والجار والمجرور: أن يكون كل واحد منهما تاماً، ومعنى التمام أن يفهم منه متعلقه المحذوف، وإنما يفهم متعلق كل واحد منهما منه في حالتين: أولاهما: أن يكون المتعلق عاماً، نحو: زيد عندك، وزيد في الدار.

وثانيهما: أن يكون المتعلق خاصاً وقد قامت القرينة الدالة عليه، كأن يقول لك قائل: زيد مسافر اليوم وعمرو غداً، فتقول له: بل عمرو اليوم وزيد غداً، وجعل ابن هشام في المغنى من هذا الأخير قوله تعالى: ﴿الحر بالحر والعبد بالعبد﴾ أي الحر يقتل بالحر والعبد يقتل بالعبد.

(٣) ههنا أمران، الأول: أن المتعلق يكون واجب الحذف إذا كان عاماً، فأما إذا كان خاصاً ففيه تفصيل، فإن قامت قرينة تدل عليه إذا حذف جاز حذفه وجاز ذكره، وإن لم تكن هناك قرينة ترشد إليه وجب ذكره، هذا مذهب الجمهور في هذا الموضوع، وسنعود إليه في شرح الشاهد رقم ٤٣ الآتي قريباً.

الأمر الثاني: اعلم أنه قد اختلف النحاة في الخبر: أهو متعلق الظرف والجار والمجرور فقط، أم هو نفس الظرف والجار والمجرور فقط، أم هو مجموع المتعلق والظرف أو الجار والمجرور؟ فذهب جمهور البصريين إلى أن الخبر هو المجموع، لتوقف الفائدة على كل واحد منهما، =

منهم المصنف - أن يكون ذلك المحذوف اسماً أو فعلاً نحو: «كائن» أو «استقر» فإن قدرت «كائناً» كان من قبيل الخبر بالمفرد، وإن قدرت «استقر» كان من قبيل الخبر بالجملة.

واختلف النحويون في هذا، فذهب الأخفش إلى أنه من قبيل الخبر بالمفرد، وأن كلاً منهما متعلق بمحذوف، وذلك المحذوف اسم فاعل، التقدير «زيد كائن عندك، أو مستقر عندك، أو في الدار» وقد نسب هذا لسيبويه.

وقيل: إنهما من قبيل الجملة، وإن كلاً منهما متعلق بمحذوف هو فعل، والتقدير «زيد استقر - أو يستقر - عندك، أو في الدار» ونسب هذا إلى جمهور البصريين، وإلى سيبويه أيضاً.

وقيل: يجوز أن يُجعل من قبيل المفرد، فيكون المقدر مستقراً ونحوه، وأن يُجعل من قبيل الجملة، فيكون التقدير «استقر» ونحوه، وهذا ظاهر قول المصنف «ناوين معنى كائن أو استقر».

وذهب أبو بكر بن السراج إلى أن كلاً من الظرف والمجرور قسم برأسه، وليس من قبيل المفرد ولا من قبيل الجملة، نقل عنه هذا المذهب تلميذه أبو علي الفارسي في الشيرازيات.

والحق خلاف هذا المذهب، وأنه متعلق بمحذوف، وذلك المحذوف واجب الحذف، وقد صرح به شذوذاً، كقوله:

= والصحيح الذي ترجحه أن الخبر هو نفس المتعلق وحده، وأن الظرف أو الجار والمجرور قيد له، ويؤيد هذا أنهم أجمعوا على أن المتعلق إذا كان خاصاً فهو الخبر وحده، سواء أكان مذكوراً أم كان قد حذف لقربة تدل عليه، وهذا الخلاف إنما هو في المتعلق العام، فليكن مثل الخاص، طرداً للباب على وتيرة واحدة.

٤٣ - لَكَ الْعِزُّ إِنْ مَوْلَاكَ عَزَّ، وَإِنْ يَهُنُّ فَأَنْتَ لَدَى بُحْبُوحَةِ الْهُنُونِ كَائِنٌ

٤٣ - هذا البيت من الشواهد التي لم يذكروها منسوبة إلى قائل معين.

اللغة: «مولاك» يطلق المولى على معان كثيرة، منها السيد، والعبد، والحليف، والمعين، والناصر، وابن العم، والمحِب، والجار، والصهر «يهن» يروى بالبناء للمجهول كما قاله العيني وتبعه عليه كثير من أرباب الحواشي، ولا مانع من بئانه للمعلوم بل هو الواضح عندنا، لأن الفعل الثلاثي لازم، فبئانه للمفعول مع غير الظرف أو الجار والمجرور ممتنع، نعم يجوز أن يكون الفعل من أهنته أهينه، وعلى هذا يجيء ما ذكره العيني، ولكنه ليس بمتعين، ولا هو مما يدعو إليه المعنى، بل الذي اخترناه أقرب، لمقابلته بقوله: «عز» الثلاثي اللازم، وقوله «بحبوحه» هو بضم فسكون، وبحبوحه كل شيء: وسطه «الهون» الذل والهوان.

الإعراب: «لَكَ» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «العز» مبتدأ مؤخر «إِنْ» شرطية «مولاك» مولى: فاعل لفعل محذوف يقع فعل الشرط، يفسره المذكور بعده، ومولى مضاف والكاف ضمير خطاب مضاف إليه «عز» فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى مولاك، والجملة لا محل لها مفسرة، وجواب الشرط محذوف يدل عليه الكلام، أي: إن عز مولاك فلك العز «وإن» الواو عاطفة، وإن: شرطية «يهن» فعل مضارع فعل الشرط مجزوم وعلامة جزمه السكون، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى مولاك «فأنت» الفاء واقعة في جواب الشرط، أنت: ضمير منفصل مبتدأ «لدى» ظرف متعلق بكائن الآتي، ولدى مضاف و«بحبوحه» مضاف إليه، وبحبوحه مضاف و«الهون» مضاف إليه «كائن» خبر المبتدأ، والجملة من المبتدأ والخبر في محل جزم جواب الشرط.

الشاهد فيه: قوله «كائن» حيث صرح به - وهو متعلق الظرف الواقع خبراً - شذوذاً، وذلك لأن الأصل عند الجمهور أن الخبر - إذا كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً - أن يكون كل منهما متعلقاً بكون عام، وأن يكون هذا الكون العام واجب الحذف، كما قرره الشارح العلامة، فإن كان متعلقهما كوناً خاصاً وجب ذكره، إلا أن تقوم قرينة تدل عليه إذا حذف، فإن قامت هذه القرينة جاز ذكره وحذفه، وذهب ابن جني إلى أنه يجوز ذكر هذا الكون العام لكون الذكر أصلاً، وعلى هذا يكون ذكره في هذا البيت ونحوه ليس شاذاً، كذلك قالوا:

والذي يتجه للبعد الضعيف - عفا الله تعالى عنه! - وذكره كثير من أكابر العلماء أن «كائناً» واستقر قد يراد بهما الحصول والوجود فيكون كل منهما كوناً عاماً واجب الحذف، وقد يراد بهما حصول مخصوص كالثبات وعدم قبول التحول والانتقال ونحو ذلك فيكون كل منهما كوناً خاصاً، وحيشد =

وكما يجب حَذْفُ عامل الظرف والجار والمجرور - إذا وقعا خبراً -
كذلك يجب حذفه إذا وقعا صِفَةً، نحو: «مررت برجل عندك، أو في
الدار» أو حالاً، نحو: «مررت بزيد عندك، أو في الدار» أو صِلَةً، نحو:
«جاء الذي عندك، أو في الدار» لكن يجب في الصِّلَةِ أن يكون
المحذوف فعلاً، التقدير: «جاء الذي اسْتَقَرَّ عندك، أو في الدار» وأما
الصفة والحال فحكمهما حكم الخبر كما تقدم.

وَلَا يَكُونُ اسْمٌ زَمَانٍ خَبَرًا عَنْ جُثَّةٍ، وَإِنْ يُفَدَّ خَبَرًا^(١)

ظرف المكان يقع خبراً عن الجثة، نحو: «زَيْدٌ عندك» وعن المعنى
نحو: «القتالُ عندك» وأما ظرف الزمان فيقع خبراً عن المعنى منصوباً أو
مجروراً بفي، نحو: «القتالُ يَوْمَ الجمعة، أو في يوم الجمعة» ولا يقع
خبراً عن الجثة، قال المصنف: إلا إذا أفادَ نحو «الليلةُ الهَلَالُ،
وَالرُّطْبُ شَهْرِي رَبِيعٍ» فإن لم يفد لم يقع خبراً عن الجثة، نحو: «زَيْدٌ

= يجوز ذكره، و«ثابت» و«ثبت» بهذه المنزلة، فقد يراد بهما الوجود المطلق الذي هو ضد الانتقال
فيكونان عامين، وقد يراد بهما القرار وعدم قابلية الحركة مثلاً، وحينئذ يكونان خاصين، وبهذا يزد
على ابن جني ما ذهب إليه، وبهذا - أيضاً - يتجه ذكر «كائن» في هذا البيت وذكر «مستقر» في نحو
قوله تعالى: ﴿فلما رآه مستقراً عنده﴾، لأن المعنى أنه لما رآه ثابتاً كما لو كان موضعه بين يديه من
أول الأمر.

(١) «ولا» الواو للاستئناف، ولا: نافية «يكون» فعل مضارع ناقص «اسم» هو اسم يكون، واسم
مضاف و«زمان» مضاف إليه «خبراً» خبر يكون «عن جثة» جار ومجرور متعلق بقوله خبراً، أو
بمحذوف صفة لخبر «وإن» الواو للاستئناف. إن: شرطية «يفد» فعل مضارع فعل الشرط، وفاعله
ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى كون الخبر اسم زمان «فأخبراً» الفاء واقعة في جواب
الشرط، أخبر فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المنقلبة ألفاً للوقف، وفاعله
ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والجملة من فعل الأمر وفاعله في محل جزم جواب الشرط.

اليَوْمَ» وإلى هذا ذهب قوم منهم المصنف، وذهب غير هؤلاء إلى المنع مطلقاً، فإن جاء شيء من ذلك يُؤوَّل، نحو قولهم: «اللَّيْلَةُ الْهَلَالُ، وَانْرُطَبُ شَهْرِي رَبِيعَ، التقدير: طُلُوعُ الْهَلَالِ اللَّيْلَةَ، وَوُجُودُ الرُّطَبِ شَهْرِي رَبِيعَ، هذا مذهب جمهور البصريين، وذهب قوم - منهم المصنف - إلى جواز ذلك من غير شذوذ [لكن] بشرط أن يفيد^(١)،

(١) هنا أمران يحسن بنا أن نبينهما لك تبيناً واضحاً، الأول: أن الاسم الذي يقع مبتدأ، إما أن يكون اسم معنى كالقتل والاكل والنوم، وإما أن يكون اسم جنة، والمراد بها الجسم على أي وضع كان، كزبد والشمس والهلال والورد، والظرف الذي يصح أن يقع خبراً، إما أن يكون اسم زمان كيوم وزمان وشهر ودهر، وإما أن يكون اسم مكان نحو عند ولدى وأمام وخلف، والغالب أن الإخبار باسم المكان يفيد سواء أكان المخبر عنه اسم جنة أم كان المخبر عنه اسم معنى، والغالب أن الإخبار باسم الزمان يفيد إذا كان المخبر عنه اسم معنى، فلما كان الغالب في هذه الأحوال الثلاثة حصول الفائدة أجاز الجمهور الإخبار بظرف المكان مطلقاً وبظرف الزمان عن اسم المعنى بدون شرط إعطاء للجميع حكم الأغلب الأكثر، ومن أجل أن الإخبار بالظرف المكاني مطلقاً وبالزمان عن اسم المعنى مفيد غالباً لا دائماً، ومعنى هذا أن حصول الفائدة ليس بواجب في الإخبار حينئذ، من أجل ذلك استظهر جماعة من المحققين أنه لا يجوز الإخبار إلا إذا حصلت الفائدة به فعلاً، فلو لم تحصل الفائدة من الإخبار باسم الزمان عن المعنى نحو «القتال زماناً» أو لم تحصل من الإخبار باسم المكان نحو «زيد مكاناً» ونحو «القتال مكاناً» لم يجز الإخبار، وإذن فالمدار عند هذا الفريق على حصول الفائدة في الجميع، والغالب أن الإخبار باسم الزمان عن الجئة لا يفيد، وهذا هو السر في تخصيص الجمهور هذه الحالة بالنص عليها.

الأمر الثاني؛ أن الفائدة من الإخبار باسم الزمان عن اسم الجئة تحصل بأحد أمور ثلاثة، أولها: أن يتخصص اسم الزمان بوصف أو بإضافة، ويكون مع ذلك مجروراً بقي، نحو قولك: «نحن في يوم قاتظ، ونحن في زمن كله خير وبركة» ولا يجوز في هذا إلا الجر بقي، فلا يجوز أن تنصب الظرف ولو أن نصبه على تقدير في، وثانيها أن يكون الكلام على تقدير مضاف هو اسم معنى، نحو قولهم: الليلة الهلال فإن تقديره الليلة طلوع الهلال، ونحو قول امرئ القيس بن حجر الكندي بعد مقتل أبيه: اليوم خمر، وغداً أمر، فإن التقدير عند النحاة في هذا المثل: اليوم شرب خمر، وثالثها: أن يكون اسم الجئة مما يشبه اسم المعنى في حصوله وقتاً بعد وقت، نحو قولهم: الرطب شهري ربيع، والورد أيار، ونحو قولنا: القطن سبتمبر، ويجوز في هذا النوع أن تجره بقي، فنقول: الرطب في شهري ربيع، والورد في أيار - وهو شهر من الشهور الرومية يكون زمن الربيع.

كقولك: «نحن في يومٍ طيّبٍ، وفي شهر كذا»، وإلى هذا أشار بقوله: «وإن يُفد فأخيراً» فإن لم يفد امتنع، نحو: «زَيْدٌ يَوْمَ الْجُمُعَةِ».

وَلَا يَجُوزُ الْإِبْتِدَاءُ بِالنِّكَرَةِ مَا لَمْ تُفَدْ: كَعِنْدَ زَيْدٍ نَمْرَةً^(١)
وَهَلْ فَتَى فِيكُمْ؟ فَمَا خِلْ لَنَا، وَرَجُلٌ مِنَ الْكِرَامِ عِنْدَنَا^(٢)
وَرَغْبَةٌ فِي الْخَيْرِ خَيْرٌ، وَعَمَلٌ بِرِّيزِينَ، وَلَيْقَسْ مَا لَمْ يُقَلْ^(٣)

(١) «لا» نافية «يجوز» فعل مضارع «الابتداء» فاعل يجوز «بالنكرة» جار ومجرور متعلق بالابتداء «ما» مصدرية ظرفية «لم» حرف نفي وجزم «وقلب» «تفد» فعل مضارع مجزوم بلم، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود على النكرة «كعند» الكاف جارة لقول محذوف، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، وعند ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم، وعند مضاف و«زيد» مضاف إليه «نمرة» مبتدأ مؤخر، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب مقول القول المحذوف، وتقدير الكلام: وذلك كائن كقولك عند زيد نمرة.

(٢) «هل» حرف استفهام «فتى» مبتدأ «فيكم» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «فما» نافية «خِلْ» مبتدأ «لنا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر «ورجل» مبتدأ «من الكرام» جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لرجل «عندنا» عند: ظرف متعلق بمحذوف خبر المبتدأ، وعند مضاف والضمير مضاف إليه.

(٣) «رغبة» مبتدأ «في الخير» جار ومجرور متعلق به «خير» خبر المبتدأ «وعمل» مبتدأ، وعمل مضاف و«بر» مضاف إليه «يزين» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على عمل، والجمله في محل رفع خبر المبتدأ «وليقس» الواو عاطفة أو للاستئناف، واللام لام الأمر، يقس: فعل مضارع مجزوم بلام الأمر، وهو مبني للمجهول «ما» اسم موصول نائب فاعل يقس «لم» حرف نفي وجزم وقلب «يقل» فعل مضارع مبني للمجهول مجزوم بلم، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على «ما» والجمله من الفعل المبني للمجهول ونائب فاعله لا محل لها من الإعراب صلة.

الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة^(١) وقد يكون نكرة، لكن بشرط أن تُفيد، وتَحْصُلُ الفائدة بأحد أمور ذَكَرَ المصنّفُ منها ستة:

أحدها: أن يتقدم الخبر عليها، وهو ظرف أو جار ومجرور^(٢)، نحو: «في الدَّارِ رَجُلٌ»، و«عِنْدَ زَيْدٍ نِمْرَةٌ»^(٣)، فإن تقدم وهو غير ظرف ولا جار ومجرور لم يجز، نحو: «قَائِمٌ رَجُلٌ».

الثاني: أن يتقدم على النكرة استفهام^(٤)، نحو: «هَلْ فُتِيَ فِيكُمْ».

(١) المبتدأ محكوم عليه، والخبر حكم، والأصل في المبتدأ أن يتقدم على الخبر، والحكم على المجهول لا يفيد، لأن ذكر المجهول أول الأمر يورث السامع حيرة، فنبهته على عدم الإصغاء إلى حكمه، ومن أجل هذا واجب أن يكون المبتدأ معرفة حتى يكون معيناً، أو نكرة مخصصة، ولم يجب في الفاعل أن يكون معرفة ولا نكرة مخصصة، لأن حكمه - وهو المعبر عنه بالفعل - متقدم عليه البتة، فيتقرر الحكم أولاً في ذهن السامع، ثم يطلب له محكوماً عليه أيأ كان، ومن هنا تعرف الفرق بين المبتدأ والفاعل، مع أن كل واحد منهما محكوم عليه، وكل واحد منهما معه حكمه، ومن هنا تعرف أيضاً السر في جواز أن يكون المبتدأ نكرة إذا تقدم الخبر عليه.

(٢) مثل الظرف والجار والمجرور الجملة، نحو قولك: قصدك غلامه رجل، فرجل مبتدأ مؤخر، وجملة «قصدك غلامه» من الفعل وفاعله في محل رفع خبر مقدم، المسوغ للإبتداء بالنكرة، هو تقديم خبرها وهو جملة، واعلم أنه لا بد - مع تقديم الخبر وكونه أحد الثلاثة: الجملة، والظرف، والجار والمجرور - من أن يكون مختصاً، وذلك بأن يكون المجرور أو ما أضيف الظرف إليه والمُسند إليه في الجملة مما يجوز الإخبار عنه، فلو قلت: في دار رجل رجل، أو قلت عند رجل رجل، أو قلت ولد له ولد رجل - لم يصح.

(٣) النمرة - بفتح النون وكسر الميم - كساء مخطط تلبسه الأعراب، وجمعه نمار.

(٤) إشتراط جماعة من النحويين - منهم ابن الحاجب - لجواز الإبتداء بالنكرة بعد الاستفهام شرطين، الأول: أن يكون حرف الاستفهام الهمزة، والثاني، أن يكون بعده «أم» نحو أن تقول: أرجل عندك أم امرأة؟ وهذا الإشتراط غير صحيح، فلهذا بادر الناظم والشارح بإظهار خلافه بالمثال الذي ذكره، فإن قلت: فلماذا كان تقدم الاستفهام على النكرة مسوغاً للإبتداء بها؟ فالجواب: أن نذكرك بأن الاستفهام إما إنكاري وإما حقيقي، أما الإستفهام الإنكاري فهو بمعنى حرف النفي، وتقدم حرف النفي على النكرة يجعلها عامة، وعموم النكرة عند التحقيق هو المسوغ للإبتداء بها، =

الثالث: أن يتقدم عليها نفي^(١)، نحو: «مَا خِلُّ لَنَا».

الرابع: أن تُوصَفَ^(٢)، نحو: «رَجُلٌ مِّنَ الْكِرَامِ عِنْدَنَا».

الخامس: أن تكون عاملة^(٣)، نحو: «رَغْبَةٌ فِي الْخَيْرِ خَيْرٌ».

= إذا الممنوع إنما هو الحكم على فرد منهم غير معين، فأما الحكم على جميع الأفراد فلا مانع منه، وأما الاستفهام الحقيقي فوجه تسويغه أن المقصود به السؤال عن فرد غير معين بطلب بالسؤال تعيينه، وهذا الفرد غير المعين شائع في جميع الأفراد، فكأن السؤال في الحقيقة عن الأفراد كلهم، فأشبهه العموم، فالمسوغ إما العموم الحقيقي وإما العموم الشبيه به.

(١) قد عرفت مما ذكرناه في وجه تسويغ الاستفهام الابتداء بالنكرة أن الأصل فيه هو النفي، لأن النفي هو الذي يجعل النكرة عامة متناولة لجميع الأفراد، وحمل الاستفهام الإنكاري عليه لأنه بمعناه، وحمل الاستفهام الحقيقي عليه لأنه شبيه بما هو بمعنى النفي، فالوجه في النفي هو صيرورة النكرة عامة.

(٢) يشترط في الوصف الذي يسوغ الابتداء بالنكرة أن يكون مخصصاً للنكرة فإن لم يكن الوصف مخصصاً للنكرة - نحو أن تقول: رجل من الناس عندنا - لم يصح الابتداء بالنكرة، والوصف على ثلاثة أنواع، النوع الأول: الوصف اللفظي، كمثال الناظم والشارح، والنوع الثاني: الوصف التقديري، وهو الذي يكون محذوفاً من الكلام لكنه على تقدير ذكره في الكلام، كقوله تعالى ﴿وطائفة قد أهمتهم أنفسهم﴾ فإن تقدير الكلام: وطائفة من غيركم، بدليل ما قبله، وهو قوله تعالى ﴿يغشى طائفة منكم﴾ والنوع الثالث: الوصف المعنوي، وضابطه ألا يكون مذكوراً في الكلام ولا محذوفاً على نية الذكر، ولكن صيغة النكرة تدل عليه، ولذلك موضعان، الموضع الأول: أن تكون النكرة على صيغة التضعيف، نحو قولك: رجيل عندنا، فإن المعنى رجل صغير عندنا، والموضع الثاني: أن تكون النكرة دالة على التعجب، نحو «ما» التعجبية في قولك: ما أحسن زيدا، فإن الذي سوغ الابتداء بما التعجبية وهي نكرة كون المعنى: شيء عظيم حسن زيدا، فهذا الأمر الواحد - وهو كون النكرة موصوفة - يشتمل على أربعة أنواع.

(٣) قد تكون النكرة عاملة الرفع، نحو قولك: ضرب الزيدان حسن - بتووين ضرب، لأنه مصدر - وهو مبتدأ، والزيدان: فاعل المصدر، وحسن: خير المبتدأ، وقد تكون عاملة النصب كما في مثال الناظم والشارح، فإن الجار والمجرور في محل نصب على أنه مفعول به للمصدر، وقد تكون عاملة الجر، كما في قوله عليه الصلاة والسلام «خمس صلوات كتبهن الله في اليوم والليلة» ومن هذا تعلم أن ذكر الأمر الخامس يعني عن ذكر السادس، لأن السادس نوع منه.

السادس: أن تكون مُضَافَةً، نحو: «عَمَلٌ بِرٌّ يَزِينُ».

هذا ما ذكره المصنف في هذا الكتاب، وقد أَنهَاهَا غَيْرُ المصنِفِ إلى نَيْفٍ وثلاثين موضعاً [وَأَكْثَرَ من ذلك^(١)]، فذكر [هذه] السُّتَةَ المذكورة.

والسابع: أن تكون شَرْطاً، نحو: «مَنْ يَقُمْ أَقُمْ مَعَهُ».

الثامن: أن تكون جَوَاباً، نحو أن يقال: مَنْ عِنْدَكَ؟ فتقول: «رَجُلٌ»، التقدير «رَجُلٌ عِنْدِي».

التاسع: أن تكون عَامَّةً، نحو: «كُلُّ يَمُوتُ».

العاشر: أن يُقَصَّدَ بها التَّنَوُّعُ، كقوله:

٤٤ - فَأَقْبَلْتُ زَحْفًا عَلَى الرُّكْبَتَيْنِ فَثَوْبٌ لَيْسَتْ، وَثَوْبٌ أَجَرَ

(١) قد علمت أن بعض الأمور الستة يتنوع كل واحد منها إلى أنواع، فالذين عدوا أموراً كثيرة لم يكتفوا بذكر جنس يندرج تحته الأنواع المتعددة، وإنما فصلوها تفصيلاً لكلاً يحوجوا المبتدأ إلى إجهاد ذهنه، وسترى في بعض ما يذكره الشارح زيادة على الناظم أنه مندرج تحت ما ذكره السابع والتاسع والثاني عشر والرابع عشر وسنين ذلك.

٤٤ - هذا البيت من قصيدة لامرئ القيس أثبت لها أبو عمرو الشيباني، والمفضل الضبي، وغيرهما، وأول هذه القصيدة قوله:

لَا، وَأَبِيكَ أَبْنَةُ الْعَامِرِ يَ لَا يَدْعِي الْقَوْمُ أَنِّي أَفِرُ
وزعم الأصمعي - في روايته عن أبي عمرو بن العلاء - أن القصيدة لرجل من أولاد النمر بن قاسط يقال له ربيعة بن جشم، وأولها عنده:

أَحَارِ أَبْنُ عَمْرٍو كَأَنِّي خَمِرٌ وَنَعْدُو عَلَى الْمَرْءِ مَا بَاتَمِرُ
ويروى صدر البيت الشاهد هكذا:

* فَلَمَّا دَنَوْتُ تَسَدَّيْتُهَا *

اللغة: «تسديتها» تخطيت إليها، أو علوتها، والباقي ظاهر المعنى، ويروى «ثوب نسيت».

[فقوله «ثوب» مبتدأ، و «لبست» خبره، وكذلك «ثوب أجر»].

الحادي عشر: أن تكون دُعَاءً، نحو: (سَلَامٌ عَلَى آلِ يَاسِينَ).

الثاني عشر: أن يكون فيها معنى التعجب^(١)، نحو: «مَا أَحْسَنَ

زَيْدًا!»،

= الإعراب: «فأقبلت» الفاء عاطفة، أقبلت: فعل ماض مبني على فتح مقدر وفاعل «زحفاً» يجوز أن يكون مصدرأ في تأويل اسم الفاعل فيكون حالاً من التاء في «أقبلت» ويجوز بقاءه على مصدرته فهو مفعول مطلق لفعل محذوف، تقديره: أزحف زحفاً «على الركبتين» جار ومجرور متعلق بقوله «زحفاً» «ثوب» مبتدأ «نسيت» أو «لبست» فعل وفاعل، والجملة في محل رفع خبر، والرباط ضمير محذوف، والتقدير نسيت، أو لبسته «وثوب» الواو عاطفة، ثوب: مبتدأ «أجر» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا، والجملة في محل رفع خبر، والرباط ضمير منصوب محذوف، والتقدير: أجره، والجملة من المبتدأ وخبره معطوفة بالواو على الجملة السابقة.

الشاهد فيه: قوله «ثوب» في الموضعين، حيث وقع كل منهما مبتدأ - مع كونه نكرة - لأنه قصد التنوع، إذ جعل أثوابه أنواعاً، فمنا نوع أذهله جها عنه فنيه، ومنها نوع قصد أن يحجره على آثار سيرهما ليعفيها حتى لا يعرفهما أحد، وهذا توجيه ما ذهب إليه العلامة الشارح.

وفي البيت توجيهان آخران ذكرهما ابن هشام وأصلهما للأعلم، أحدهما: أن جملي «نسيت، وأجر» ليستا خبرين، بل هما نعتان للمبتدئين، وخبراهما محذوفان، والتقدير: فمن أثوابي ثوب منسي وثوب مجرور، والتوجيه الثاني: أن الجملتين خبران ولكن هناك نعتان محذوفان، والتقدير: فثوب لي نسيت وثوب لي أجره، وعلى هذين التوجيهين فالمسوغ للابتداء بالنكرة كونها موصوفة، وفي البيت رواية أخرى، وهي * فثوباً نسيت وثوباً أجر * بالنصب فيهما، على أن كلا منهما مفعول للفعل الذي بعده، ولا شاهد في البيت على هذه الرواية، ويرجح هذه الرواية على رواية الرفع أنها لا تحوج إلى تقدير محذوف، وأن حذف الضمير المنصوب العائد على المبتدأ من جملة الخبر مما لا يجيزه جماعة من النحاة منهم سيبويه إلا لضرورة الشعر.

(١) قد عرفت أن هذا الموضع والذي بعده داخلان في الموضع الرابع، لأننا بينا لك أن الوصف إما لفظي وإما تقديري، والتقديري: أعم من أن يكون المحذوف هو الوصف أو الموصوف، ومثل هذا يقال في الموضع الرابع عشر، وكذلك في الموضع الخامس عشر على ثاني الاحتمالين، وكان على الشارح ألا يذكر هذه المواضع، تيسيراً للأمر على الناشئين، وقد سار ابن هشام في أوضحه على ذلك.

الثالث عشر: أن تكون خَلْفًا من موصوف، نحو: «مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ كَافِرٍ».

الرابع عشر: أن تكون مُصَغَّرَةً، نحو: «رُجُلٌ عِنْدَنَا»، لأن التصغير فيه فائدة معنى الوصف، تقديره «رَجُلٌ حَقِيرٌ عِنْدَنَا».

الخامس عشر: أن تكون في معنى المحصور، نحو: «شَرُّ أَهَرِّ ذَا نَابٍ، وَشَيْءٌ جَاءَ بِكَ» التقدير «مَا أَهَرُّ ذَا نَابٍ إِلَّا شَرٌّ، وَمَا جَاءَ بِكَ إِلَّا شَيْءٌ» على أحد القَوْلَيْنِ، والقول الثاني [أن التقدير] «شَرُّ عَظِيمٍ أَهَرُّ ذَا نَابٍ، وَشَيْءٌ عَظِيمٌ جَاءَ بِكَ»، فيكون داخلًا في قِسْمٍ ما جاز الإبتداء به لكونه موصوفًا، لأن الوصف أَعَمُّ من أن يكون ظاهرًا أو مقدرًا، وهو هنا مُقَدَّرٌ.

السادس عشر: أن يقع قبلها واو الحال، كقوله:

٤٥ - سَرِينَا وَنَجْمٌ قَدْ أَضَاءَ، فَمَذْبَدَا مُحْيَاكَ أَخْفَى ضَوْؤُهُ كُلَّ شَارِقٍ

٤٥ - هذا البيت من الشواهد التي لا يعرف قائلها.

اللغة: «سرينا» من السرى - بضم السين - وهو السير ليلاً «أضاء» أنار «بدا» ظهر «محياك» وجهك. المعنى: شبه الممدوح بالبدر تشبيهاً ضمناً. ولم يكتف بذلك حتى جعل ضوء وجهه أشد من نور البدر وغيره من الكواكب المشرقة.

الإعراب: «سرينا» فعل وفاعل «ونجم» الواو للحال، نجم: مبتدأ «قد» حرف تحقيق «أضاء» فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى نجم، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ «فمذ» اسم دال على الزمان في محل رفع مبتدأ «بدا» فعل ماضٍ «محياك» محيا: فاعل بدا، ومحيا مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه، والجملة في محل جر بإضافة مذ إليها، وقيل: مذ مضاف إلى زمن محذوف، والزمن مضاف إلى الجملة «أخفى» فعل ماضٍ «ضوؤه» ضوء: فاعل أخفى، وضوء مضاف والضمير مضاف إليه «كل» مفعول به لأخفى، وكل مضاف و«شارق» مضاف إليه، والجملة من الفعل - الذي هو أخفى - والفاعل في محل رفع خبر المبتدأ وهو مذ.

الشاهد فيه: قوله «ونجم قد أضاء» حيث أتى بنجم مبتدأ - مع كونه نكرة - لسبقه بواو الحال، والذي =

السابع عشر: أن تكون معطوفة على معرفة، نحو: «زَيْدٌ وَرَجُلٌ قَائِمَانِ».

الثامن عشر: أن تكون معطوفة على وصف، نحو: «تَمِيمِيٌّ وَرَجُلٌ فِي الدَّارِ».

التاسع عشر: أن يُعْطَفَ عليها موصوف، نحو: «رَجُلٌ وَأَمْرَأَةٌ طَوِيلَةٌ فِي الدَّارِ».

العشرون: أن تكون مُبْهَمَةً، كقول امرئ القيس:

٤٦- مُرْسَعَةٌ بَيْنَ أَرْسَاعِهِ بِهٍ عَسَمَ يَبْتَغِي أَرْسَبَا

= نريد أن ننبهك إليه ما هنا أن المدار في التسويغ على وقوع النكرة في صدر الجملة الحالية، سواء أكانت مسبوقه بواو الحال كهذا الشاهد، أم لم تكن مسبوقه به، كقول شاعر الحماسة (انظر شرح التبريزي ١٣٠/٤ بتحقيقنا):

تَرَكْتُ ضَائِي نَوْدَ الذُّنْبِ رَاعِيَهَا وَأَنْهَا لَا تَرَانِي آخِرَ الْأَبَدِ
الذُّنْبُ يَنْظُرُهَا فِي الدُّهْرِ وَاجِدَةً وَكُلُّ يَوْمٍ تَرَانِي مُدِيَّةً بِيَدِي
الشاهد فيهما قوله «مدية» فإنه مبتدأ مع كونه نكرة، وسوغ الابتداء به وقوعه في صدر جملة الحال، لأن جملة «مدية بيدي» في محل نصب حال من باء المتكلم في قوله «تراني».

ويجوز أن يكون مثل بيت الشاهد قول الشاعر:

عِنْدِي اضْطَبَّارٌ، وَشَكْوَى عِنْدَ فَاتِنَتِي

فَهَلْ بِأَعْجَبَ مِنْ هَذَا أَمْرٌ سَمِعَا؟

فإن الواو في قوله «وشكوى عند فاتنتي» يجوز أن تكون واو الحال، وشكوى مبتدأ وهو نكرة، وعند ظرف متعلق بمحذوف خبر المبتدأ، فإذا أعربناه على هذا الوجه كان مثل بيت الشاهد تماماً.

٤٦- اتفق الرواة على أن هذا البيت لشاعر اسمه امرؤ القيس، كما قاله الشارح العلامة، لكن اختلفوا فيما وراء ذلك، فقول: لامرئ القيس بن حجر الكندي الشاعر المشهور، وقال أبو القاسم الكندي: ليس ذلك بصحيح، بل هو لامرئ القيس ابن مالك الحميري، لكن الثابت في نسخة ديوان امرئ القيس بن حجر الكندي - برواية أبي عبيدة والأصمعي وأبي حاتم والزيادي، وفيما رواه الأعلام الشنمري من القصائد المختارة - نسبة هذا البيت لامرئ القيس بن حجر الكندي، وقال السيد المرتضى في شرح القاموس، نقلاً عن العباب، ما نصه: «هو لامرئ القيس بن مالك»

= الحميري، كما قاله الأمدي، وليس لابن حجر كما وقع في دواوين شعره، وهو موجود في أشعار حمير، اهـ، ومهما يكن من شيء فقد روى الرواة قبل بيت الشاهد قوله:

أَبَا هِنْدَ لَا تَنْكِحِي بُوْهَةَ عَلَيْهِ عَقِيقَتُهُ أَحْسَبَا

اللغة: «بوهة» هو يضم الباء - الرجل الضعيف الطائش، وقيل: هو الأحق «عقيقته» العقيقة الشعر الذي يولد به الطفل «أحساب» الأحسب من الرجال: الرجل الذي ابيضت جلده. وقال الفتيبي: أراد بقوله «عليه عقيقته» أنه لا ينتظف، وقال أبو علي: معناه أنه لم يعق عنه في صغره فما زال حتى كبر وشابت معه عقيقته «مرسعة» هي التيممة يعلقها مخافة العطب على طرف الساعد فيما بين الكوع والكرسوع، وقيل هي مثل المعاذة، وكان الرجل من جهلة العرب يشد في يده أو رجله جرراً لدفع العين أو مخافة أن يموت أو يصيبه بلاء «بين أرساغه» الأرساغ جمع رسخ - بوزن قفل - يعني أنه يجعلها في هذا المكان، ويروي «بين أرباقه» والأرباق: جمع ربق - بكسر فسكون - وهو العجل فيه عدة عرى، ومعناه أنه يجعل تيممته في حبال «عسم» اعوجاج في الرسخ ويس «أرنبا» حيوان معروف، وإنما طلب الأرنب دون الظباء ونحوها لما كانت تزعمه العرب من أن الجن تجتنبها، فمن اتخذ كعبها تيممة لم يقربه جن، ولم يؤذ سحر، كذا كانوا يزعمون وأراد أنه جبان شديد الخوف.

المعنى: يخاطب هنداً أخته - فيما ذكر الرواة - ويقول لها: لا تتزوجي رجلاً من جهلة العرب: يضع التمام، ويقعد عن الخروج للحروب، وفي رسخه اعوجاج ويس، لا يبحث إلا عن الأرنب ليتخذ كمويه تمام جنباً وقرناً.

الإعراب: «مرسعة» مبتدأ «بين» ظرف منصوب على الظرفية متعلق بمحذوف خبر المبتدأ، وبين مضاف وأرساغ من «أرساغه» مضاف إليه، وأرساغ مضاف والضمير مضاف إليه، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب نعت لبوهة في البيت السابق، والرابط بين جملة الصفة والموصوف هو الضمير المجرور محلاً بالإضافة في قوله أرساغه «به» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «عسم» مبتدأ مؤخر، والجملة من المبتدأ. وخبره في محل نصب صفة ثانية لبوهة «يبغني» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى بوهة، وجملة الفعل وفاعله في محل نصب صفة لبوهة أيضاً «أرنبا» مفعول به ليبتغي، فقد وصف البوهة في هذين البيتين بخمس صفات: الأولى قوله «عليه عقيقه» والثانية قوله «أحساب» والثالثة جملة «مرسعة بين أرساغه» والرابعة جملة «به عسم»، والخامسة جملة «يبغني أرنبا».

الشاهد فيه: قوله «مرسعة» فإنها نكرة وقعت مبتدأ، وقد سوغ الابتداء بها إيهامها، ومعنى ذلك أن المتكلم قصد الإيهام بهذه النكرة، ولم يكن له غرض في البيان والتعيين أن تقليل الشيوخ، وأنت =

الحادي والعشرون : أن تقع بعد «لولا»، كقوله :

٤٧ - لَوْلَا اصْطِبَارٌ لَأَوْدَى كُلُّ ذِي مَقَّةٍ
لَمَّا اسْتَقَلَّتْ مَطَايَاهُنَّ لِلظُّعْنِ

= خبير بأن الإبهام قد يكون من مقاصد البلغاء ألا ترى أنه لا يريد مرسعة دون مرسعة، وهذا معنى قصد الإبهام الذي ذكره الشارح.

واعلم أن الاستشهاد بهذا البيت لا يتم إلا على رواية مرسعة بتشديد السين مفتوحة، ويرفعها وتفسيرها بما ذكرنا، وقد رويت بتشديد السين مكسورة، ومعناها الرجل الذي فسد موق عينه، وعلى هذا تروى بالرفع والنصب، فرفعها على أنها خبر مبتدأ محذوف، والتقدير: هو مرسعة، أي البوهة السابق مرسعة، ونصبها على أنها صفة لبوهة في البيت السابق من باب الوصف بالمفرد، ولا شاهد في البيت لما نحن فيه الآن على إحدى هاتين الروايتين.

٤٧ - لم ينسوا هذا الشاهد إلى قائل معين.

اللغة: «أودى» فعل لازم معناه هلك «مقة» حب، وفعله ومقه يمقه مقة - كوعده يعده عدة - والتاء، في مقة عوض عن فاء الكلمة - وهي الواو - كعدة وزنة ونحوهما «استقلت» نهضت وهمت بالمسير «الظعن» الرحيل والسفر، وهو بفتح العين هنا.

المعنى: يقول: إنه صبر على سفر أحبائه، وتجلد حين اعتزموا الرحيل، ولولا ذلك الصبر الذي أبداه وتمسك به لظهر منه ما يهلك بسببه كل من يحبه ويعطف عليه.

الإعراب: «لولا» حرف يدل على امتناع الجواب لوجود الشرط «اصطبار» مبتدأ، والخبر محذوف وجوباً تقديره: موجود، وقوله «لأودى» اللام واقعة في جواب لولا، وأودى: فعل ماض «كل» فاعل أودى، وكل مضاف، و«ذي» مضاف إليه، و«مقة» مضاف إليه «لما» ظرف بمعنى حين مبني على السكون في محل نصب متعلق بقوله أودى «استقلت» فعل ماض، والتاء للثاني «مطايأهن» مطايا: فاعل استقل، ومطايأ مضاف والضمير مضاف إليه، والجملة في محل جر بإضافة لما إليها «للظعن» جار ومجرور متعلق باستقلت.

الشاهد فيه: قوله «اصطبار» فإنه مبتدأ - مع كونه نكرة - والمسوغ لوقوعه مبتدأ وقوعه بعد «لولا». وإنما كان وقوع النكرة بعد «لولا» مسوغاً للإبتداء بها لأن «لولا» تستدعي جواباً يكون معلقاً على جملة الشرط التي يقع المبتدأ فيها نكرة، فيكون ذلك سبباً في تقليل شيوع هذه النكرة.

الثاني والعشرون: أن تقع بعد فاء الجزاء، كقولهم: «إِنْ ذَهَبَ غَيْرُ فَعَيْرٌ فِي الرِّبَاطِ»^(١).

الثالث والعشرون: أن تدخل على النكرة لأم الابتداء، نحو «لَرَجُلٍ قَائِمٌ».

الرابع والعشرون: أن تكون بعد «كَمْ» الخبرية، نحو قوله:

٤٨ - كَمْ عَمَّةٌ لَكَ يَا جَرِيرٌ وَخَالَةٌ فِدْعَاءٌ قَدْ حَلَبْتُ عَلَى عِشَارِي

(١) هذا من أمثال العرب، والغير - بفتح فسكون - هو الحمار، والرباط - بزنة كتاب - ما تشد به الدابة، ويقال: قطع الظبي رباطه، ويريدون قطع جبالته يضرب للرضا بالحاضر وعدم الأسف على الغائب، والاستشهاد به في قوله «فعير» حيث وقع مبتدأ - مع كونه نكرة - لكونه واقعاً بعد الفاء الواقعة في جواب الشرط، وانظر هذا المثل في مجمع الأمثال للميداني (٢١/١) طبع بولاق، رقم ٨٢ في ٢٥/١ بتحقيقنا) وانظره في جمهرة الأمثال لأبي هلال العسكري (٨١/١) بهامش مجمع الأمثال طبع الخيرية) ورواه هناك «إن هلك غير فعير في الرباط» وقال بعد روايته: يضرب مثلاً للشيء يقدر على العوض منه فيستخف بفقده، ونحو هذا المثل في المعنى قول كثير عزة:
هَلْ وَضَلْ عَزَّةً إِلَّا وَضَلْ غَانِيَةً فِي وَضَلْ غَانِيَةً مِنْ وَضَلَهَا بِذُلٍّ
٤٨ - البيت للفردق يهجو جريراً، وقبله قوله:

كَمْ مِنْ أَبٍ لِي يَا جَرِيرٌ كَأَنَّهُ قَمَرُ الْمَجَرَّةِ أَوْ سِرَاجُ نَهَارٍ
وَرِثَ السُّكَّارِمَ كَابِراً عَنْ كَابِرٍ ضَخْمُ الدُّسَيْعَةِ كُلِّ يَوْمٍ فَخَارٍ

اللغة: «المجرة» باب السماء، وقيل: هي الطريق التي تسير منها الكواكب «الدسيعة» الجفنة، أو المائدة الكبيرة، وضخامتها: كناية عن الكرم، لأن ذلك يدل على كثرة الأكلة الذين يلتفتون حولها «فدعاء» هي المرأة التي اعوجت إصبعها من كثرة حليبها، ويقال: الفدعاء هي التي أصاب رجلها الفدع من كثرة مشيها وراء الإبل، والفدع: زيغ في القدم بينها وبين الساق، وقال ابن فارس: الفدع اعوجاج في المفاصل كأنها قد زالت عن أماكنها «عشاري» العشار: جمع عشاء - بضم العين المهملة وفتح الشين - وهي الناقة التي أتى عليها من وضعها عشرة أشهر، وفي التنزيل الكريم: ﴿وَإِذَا الْعِشَارُ عُطِّلَتْ﴾.

الإعراب: «كَمْ» يجوز أن تكون استفهامية، وأن تكون خبرية «عممة» يجوز فيها وفي «خالة» المعطوفة عليها الحركات الثلاث: أما الجر فعلى أن «كَمْ» خبرية في محل رفع مبتدأ، وخبره جملة =

وقد أنهى بعض المتأخرين ذلك إلى نيفٍ وثلاثين موضعاً، وما لم أذكره منها أسقطته، لرجوعه إلى ما ذكرته، أو لأنه ليس بصحيح.

وَالْأَصْلُ فِي الْأَخْبَارِ أَنْ تُؤَخَّرَ وَجَوَّزُوا التَّقْدِيمَ إِذَا ضَرَّرَ^(١)

= «حلبت» وعمة: تمييز لها، وتمييز كم الخبرية مجرور كما هو معلوم، وخالة: معطوف عليها، وأما النصب فعلى أن «كم» استفهامية في محل رفع مبتدأ، وخبره جملة «حلبت» أيضاً، وعمة: تمييز لها، وتمييزكم الاستفهامية منصوب كما هو معلوم، وخالة معطوف عليها، وأما الرفع فعلى أن كم خبرية أو استفهامية في محل نصب ظرف متعلق بحلبت أو مفعول مطلق عامله «حلبت» الآتي، وعلى هذين يكون قوله «عمة» مبتدأ، وقوله «لك» جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت له، وجملة «قد حلبت» في محل رفع خبره، وتمييز «كم» على هذا الوجه محذوف، وهي - على ما عرفت - يجوز أن تكون خبرية فيقدر تمييزها مجروراً، ويجوز أن تكون استفهامية فيقدر تمييزها منصوباً، و«فدعاء» صفة لخالة، وقد حذف صفة لعمة مماثلة لها كما حذف صفة لخالة مماثلة لصفة عمة، وأصل الكلام قبل الحذفين «كم عمة لك فدعاء، وكم خالة لك فدعاء» فحذف من الأول كلمة فدعاء وأثبتها في الثاني، وحذف من الثاني كلمة لك وأثبتها في الأول، فحذف من كل مثله الذي أثبت في الآخر، وهذا ضرب من البديع يسميه أهل البلاغة «الاحتباك».

الشاهد فيه: قوله «عمة» على رواية الرفع حيث وقعت مبتدأ - مع كونها نكرة - لوقوعها بعد «كم» الخبرية، كذا قال الشارح العلامة، وأنت خبير بعد ما ذكرناه لك في الإعراب أن «عمة» على أي الوجوه بمتعلق الجار والمجرور وهو قوله «لك» وبفدعاء المحذوف الذي يرشد إليه وصف خالة به، وعلى هذا لا يكون المسوغ في هذا البيت وقوع النكرة بعد «كم» الخبرية، وإنما هو وصف النكرة، وبحث عن شاهد فيه الابتداء بالنكرة بعدكم الخبرية، ولا مسوغ فيه سوى ذلك، فلم أوفق للعثور عليه.

(١) «والأصل» مبتدأ «في الأخبار» جار ومجرور متعلق به «أن» مصدرية «تؤخر» فعل مضارع مبني للمجهول منصوب بأن، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى الأخبار، والألف للإطلاق، و«أن» وما دخلت عليه في تأويل مصدر خبر المبتدأ «وجوزوا» فعل وفاعل «التقديم» مفعول به لجوزوا «إذا» ظرف زمان متعلق بجوزوا «لا» نافية للجنس «ضردا» اسم لا، مبني على الفتح في محل نصب، والألف للإطلاق، وخبر لا محذوف، أي: لا ضرر موجود، والجملة من لا واسمها وخبرها في محل جر بإضافة إذ إليها.

الأصل تقديم المبتدأ وتأخير الخبر، وذلك لأن الخبر وصف في المعنى للمبتدأ، فاستحق التأخير كالوصف، ويجوز تقديمه إذا لم يحصل بذلك لبس أو نحوه، على ماسيين، فتقول «قائم زيد»، وقائم أبوه زيد وأبوه منطلق زيد، وفي الدار زيد، وعندك عمرو وقد وقع في كلام بعضهم أن مذهب الكوفيين منع تقدم الخبر الجائز التأخير [عند البصريين] وفيه نظر^(١)، فإن بعضهم نقل الإجماع - من البصريين، والكوفيين - على جواز «في داره زيد» فنقل المنع عن الكوفيين مطلقاً ليس بصحيح، هكذا قال بعضهم، وفيه بحث^(٢)، نعم منع الكوفيون التقديم في مثل «زيد قائم، وزيد قام

(١) في كلام الشارح في هذا الموضوع قلق وركاكة لا تكاد تتبين منهما غرضه واضحاً فهو أولاً ينقل عن بعضهم أنه ذكر أن الكوفيين لم يجوزوا تقديم الخبر على المبتدأ. ثم يعترض على هذا النقل بقوله «وفيه نظر» وينقل عن بعض آخر أن الكوفيين يجوزون عبارة ظاهر أمرها أنها من باب تقديم الخبر، فيكون كلام الناقل الأول على إطلاقه باطلاً، وكان ينبغي - على ذلك - تخصيصه بما عدا هذه الصورة.

ثم يعترض على النقل الثاني بقوله: «وفيه بحث»، وظاهر المعنى من ذلك أن هذه العبارة التي ظنها ناقل المثال الثاني من باب تقديم الخبر ليست منه على وجه الجزم والقطع، لأنه يجوز فيها أن يكون «زيد» من قوله «في داره زيد» فاعلاً بالجار والمجرور، ولو لم يعتمد على نفي أو استفهام، لأن الاعتماد ليس شرطاً عند الكوفيين، فيكون تجويز الكوفيين هذه العبارة ليس دليلاً على أنهم يجوزون تقديم الخبر في صورة من الصور، فقد رجع الشارح على أول كلامه بالنقض، هذا من حيث تعبيره.

فأما من حيث الموضوع في ذاته، فقد ذكر أبو البركات بن الأنباري في كتابه «الإنصاف»، في مسائل الخلاف» (ص ٤٦ طبعة ثالثة بتحقيقنا) أن علماء الكوفة يرون أنه لا يجوز أن يتقدم الخبر على المبتدأ، مفرداً كان أو جملة، وعقد في ذلك مسألة خاصة، وعلى هذا لا يجوز أن يكون قولك «في الدار زيد» من باب تقديم الخبر على المبتدأ عندهم.

فإن قلت: فهذا الخبر جار ومجرور، والذي نقلته عنهم عدم تجويز التقديم إذا كان الخبر مفرداً أو جملة.

فالجواب أن الجار والمجرور - عند الجمهور، خلافاً لابن السراج الذي جعله قسماً يرأسه - لا

أَبُوهُ، وَزَيْدٌ أَبُوهُ مُنْطَلَقٌ» والحقُّ الجواز، إذ لا مانع من ذلك، وإليه أشار بقوله «وَجَوِّزُوا التَّقْدِيمَ إِذْ لَا ضَرَرَ» فتقول: «قائم زيد» ومنه قولهم: «مَشْنُوهُ مَنْ يَشْنُوكَ» فَمَنْ: مبتدأ ومَشْنُوهُ: خبر مقدم، و«قَامَ أَبُوهُ زَيْدٌ» ومنه قوله:

٤٩ - قَدْ ثَكِلَتْ أُمُّهُ مَنْ كُنْتَ وَاحِدَهُ.

وَبَاتَ مُنْتَشِباً فِي بُرْثَنِ الْأَسَدِ

= يخلو حاله من أن يكون في تقدير المفرد، أو في تقدير الجملة، وأيضاً فقد عللوا عدم تجويز التقديم بأن الخبر اشتمل على ضمير يعود على المبتدأ، فلو قدمناه لتقدم الضمير على مرجعه، وذلك لا يجوز عندهم، وهذه العلة نفسها موجودة في الجار والمجرور سواء أقدرت متعلقه اسماً مشتقاً أم قدرته فعلاً.

٤٩ - البيت لشاعر سيدنا رسول الله ﷺ حسان بن ثابت الأنصاري اللغة: «ثكلت أمه» هو من الثكل، وهو فقد المرأة ولدها «منتشياً» عالقاً داخلاً «برثن الأسد» مخليه، وجمعه برائن، مثل برقع وبراقع، والبرائن للسباع بمنزلة الأصابع للإنسان، وقال ابن الأعرابي: البرثن: الكف بكمالها مع الأصابع.

الإعراب: «قد» حرف تحقيق «ثكلت» ثكل: فعل ماضٍ، والتاء تاء التأنيث «أمه» أم: فاعل ثكلت، وأم مضاف والضمير مضاف إليه، والجملة من ال وفاعله في محل رفع خبر مقدم «من» اسم موصول مبتدأ مؤخر «كنت» كان فعل ماضٍ ناقص، والتاء ضمير المخاطب اسمه مبني على الفتح في محل رفع «واحد» واحد خبر كان، أو واحد مضاف، والضمير مضاف إليه، والجملة من «كان» واسمها وخبرها لا محل لها صلة الموصول الذي هو من «وبات» الواو عاطفة، بات: فعل ماضٍ ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى من «منتشياً» خبر بات «في برثن» جار ومجرور متعلق بمنتشٍب، وبرثن مضاف و«الأسد» مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله «قد ثكلت أمه من كنت واحد» حيث قدم الخبر، وهو جملة «ثكلت أمه» على المبتدأ وهو «من كنت واحد» وفي جملة الخبر المتقدم ضمير يعود على المبتدأ المتأخر، وسهل ذلك أن المبتدأ - وإن وقع متأخراً - بمنزلة المتقدم في اللفظ، فإن رتبته التقدم على الخبر كما ترى في بيت الناظم وفي مطلع شرح المؤلف لهذا الموضوع.

فـ «مَنْ كُنْتَ وَاحِدَهُ» مبتدأ مؤخر، و «قَدْ ثَكَلْتُ أُمَّهُ»: خبر مقدم،
و «أَبُوهُ مُنْطَلَقٌ زَيْدٌ»، ومنه قوله:

٥٠ - إِلَى مَلِكٍ مَا أُمُّهُ مِنْ مُحَارِبٍ أَبُوهُ، وَلَا كَانَتْ كُتَيْبٌ تُصَاهِرُهُ

٥٠ - هذا البيت من كلمة للفرزدق يمدح بها الوليد بن عبد الملك بن مروان.

اللغة: «محارب» ورد في عدة قبائل: أحدها من قريش، وهو محارب بن فهر ابن مالك بن النضر،
والثاني من قيس عيلان، وهو محارب بن خصفة بن قيس عيلان، والثالث من عبد القيس، وهو
محارب بن عمر بن وداعة بن لكيز بن أفضى بن عبد القيس «كليب» بزنة التصغير - اسم ورد في
عدة قبائل أيضاً: أحدها في خزاعة، وهو كليب بن جحشية بن سلول، والثاني في تغلب بن وائل،
وهو كليب بن ربيعة بن الحارث بن زهير، والثالث في تميم، وهو كليب بن يربوع بن حنظلة بن
مالك، والرابع في النخع، وهو كليب بن ربيعة بن خزيمة بن معد بن مالك بن النخع، والخامس
في هوازن، وهو كليب بن ربيعة بن صعصعة.

الإعراب: «إلى ملك» جار ومجرور متعلق بقوله «أسوق مطيبي» في بيت سابق على بيت الشاهد،
وهو قوله:

رَأُونِي، فَتَادُونِي، أَسُوقُ مَطِيبِي

بِأَصْوَاتٍ هَلَالٍ صَعَابٍ جَرَائِرَةٍ

«ما» نافية تعمل عمل ليس «أمه» أم: اسم ما، وأم مضاف والضمير مضاف إليه «من محارب»
جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر «ما» وجملة «ما» ومعمولها في محل رفع خبر مقدم «أبوه» أبو:
مبتدأ مؤخر، وأبو مضاف والضمير مضاف إليه وجملة المبتدأ وخبره في محل جر صفة للملك «ولا»
الواو عاطفة، لا نافية «كانت» كان: فعل ماض ناقص، والتاء تاء التانيث «كليب» اسم كان
«تصاهره» تصاهر: فعل مضارع مرفوع بالضممة الظاهرة، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي
يعود إلى كليب، والضمير البارز مفعول به، والجملة من الفعل والفاعل والمفعول في محل نصب
خبر «كان» وجملة كان واسمها وخبرها في محل جر معطوفة على جملة الصفة.

الشاهد فيه: في هذا البيت شاهد للنحاة وشاهد لعلماء البلاغة، فأما النحاة فيستشهدون به على
تقديم الخبر - وهو جملة «ما أمه من محارب» على المبتدأ - وهو قوله «أبوه» - والتقدير: إلى ملك
أبوه ليست أمه من محارب، وأما علماء البلاغة فيذكرونه شاهداً على التعقيد اللفظي الذي سببه
التقديم والتأخير، ومثله في ذلك قول الفرزدق أيضاً يمدح إبراهيم بن هشام بن إسماعيل
المخزومي وهو خال هشام بن عبد الملك بن مروان:

وَمَا مِثْلُهُ فِي النَّاسِ إِلَّا مَمْلُوكٌ أَبُو أُمِّهِ حَيٌّ أَبُوهُ يُقَارِبُهُ
التقدير: وما مثله في الناس حي يقاربه إلا مملوكاً أبو أمه أبوه.

شرح ابن عقيل: الجزء الأول

فـ «سَابُوهُ»: مبتدأ [مؤخَّر]، و «ما أمُّه من مُحَارِبٍ»: خبر مقدم.

ونَقَلَ الشريفُ أبو السَّعَادَاتِ هِبَةُ اللَّهِ بنِ الشَّجَرِيِّ الإجماعَ من البصريين والكوفيين على جواز تقديم الخبر إذا كان جملةً، وليس بصحيح، وقد قدمنا نقلَ الخلاف في ذلك عن الكوفيين.

فَامْنَعَهُ حِينَ يَسْتَوِي الْجَزَانُ: عُرْفًا، وَنُكْرًا، عَادِمِي بَيَانٍ^(١)
كَذَا إِذَا مَا الْفَعْلُ كَانَ الْخَبَرُ، أَوْ قَصْدًا اسْتِعْمَالُهُ مُنْهَصِرًا^(٢)
أَوْ كَانَ مُسْنَدًا: لِذِي لَامٍ ابْتِدَاءً، أَوْ لَازِمٍ الصَّدْرِ، كَمَنْ لِي مُنْجِدًا^(٣)

(١) «فامنعه» منع: فعل امر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والضمير البارز - العائد على تقديم الخبر - مفعول به لامنع «حين» ظرف زمان متعلق بامنع «يستوي» فعل مضارع «الجزآن» فاعل يستوي، والجملة من الفعل والفاعل في محل جر بإضافة «حين» إليها «عرفاً» تمييز «ونكراً» معطوف عليه «عادي» حال من «الجزآن» وعادمي مضاف و «بيان» مضاف إليه، والتقدير: فامنعه تقديم الخبر في وقت استواء جزئي الجملة - وهما المبتدأ والخبر - من جهة التعريف والتكثير، بأن يكونا معرفتين أو نكرتين كل منهما صالحة للابتداء بها، حال كونهما عادمي بيان، أي لا قرينة معهما تعين المبتدأ منهما من الخبر.

(٢) «كذا» جار ومجرور متعلق بامنع «إذا» ظرف لما يستقبل من الزمان تضمن معنى الشرط «ما» زائدة «الفعل» اسم لكان محذوفة تفسرها المذكورة بعدها، والخبر محذوف أيضاً، والجملة من كان المحذوفة واسمها وخبرها في محل جر بإضافة إذا إليها «كان» فعل ماض ناقص، واسمها ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الفعل «الخبر» الخبر: خبر «كان» والألف للاطلاق، والجملة لا محل لها مفسرة «أو» عاطفة «قصد» فعل ماض مبني للمجهول «استعماله» استعمال: نائب فاعل قصد، واستعمال مضاف والضمير مضاف إليه «منحصراً» حال من المضاف إليه لأن المضاف عامل فيه.

(٣) «أو» عاطفة «كان» فعل ماض ناقص، واسمها ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الخبر «مستنداً» خبر كان «الذي» جار ومجرور متعلق بمسند، وذي مضاف، و «لام» مضاف إليه، ولام مضاف، و «ابتداء» مضاف إليه «أو عاطفة «لازم» معطوف على ذي، ولازم مضاف، و «الصدر» مضاف إليه «كمن» الكاف جارة لقول محذوف كما تقدم مراراً «من» اسم استفهام مبتدأ «لي» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «منجداً» حال من الضمير المستتر في الخبر الذي هو الجار والمجرور، وذلك الضمير عائد على المبتدأ الذي هو اسم الاستفهام.

يتقسم الخبر - بالنظر إلى تقديمه على المبتدأ أو تأخيره عنه - ثلاثة أقسام: قسم يجوز فيه التقديم والتأخير، وقد سبق ذكره، وقسم يجب فيه تأخير الخبر، وقسم يجب فيه تقديم الخبر.

فأشار بهذه الأبيات إلى الخبر الواجب التأخير، فذكر منه خمسة مواضع:

الأول: أن يكون كل من المبتدأ والخبر معرفة أو نكرة صالحة لجعلها مبتدأ، ولا مبيّن للمبتدأ من الخبر، نحو «زَيْدٌ أَخُوكَ، وَأَفْضَلُ مِنْ زَيْدٍ أَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو» ولا يجوز تقديم الخبر في هذا ونحوه، لأنك لو قدّمته فقلت «أخوك زيد، وأفضل من عمرو أفضل من زيد» لكان المقدّم مبتدأ^(١)، وأنت تريد أن يكون خبراً، من غير دليل يدل عليه، فإن وُجد دليل يدل على أن المتقدم خبر جاز، كقولك «أَبُو يُوسُفَ أَبُو حَنِيفَةَ» فيجوز تقدم الخبر - وهو أبو حنيفة - لأنه معلوم أن المراد تشبيه أبي يوسف بأبي حنيفة، لا تشبيه أبي حنيفة بأبي يوسف، ومنه قوله:

٥١ - بَنُونَا بَنُو أَبْنَائِنَا، وَبَنَاتِنَا

بَنُوهُنَّ أَبْنَاءُ الرَّجَالِ الْأَبَاعِدِ

(١) إذا كانت الجملة مكونة من مبتدأ وخبر، وكانا جميعاً معرفتين، فللنحاة في إعرابها أربعة أقوال، أولها: أن المقدم مبتدأ والمؤخر خبر، سواء أكانا متساويين في درجة التعريف أم كانا متفاوتين، وهذا هو الظاهر من عبارة الناظم والشارح، وثانيها أنه يجوز جعل كل واحد منهما مبتدأ، لصحة الابتداء بكل واحد منهما، والثالث: أنه إن كان أحدهما مشتقاً والآخر جامداً فالمشتق هو الخبر، سواء أتقدم أم تأخر، وإلا - بأن كانا جامدين، أو كان كلاهما مشتقاً - فالمقدم مبتدأ، والرابع: أن المبتدأ هو الأعرف عند المخاطب سواء أتقدم أم تأخر، فإن تساويا عنده فالمقدم هو المبتدأ.

٥١ - نسب جماعة هذا البيت للفرزدق، وقال قوم: لا يعلم قائله، مع شهرته في كتب النحاة وأهل المعاني والفرضيين.

الإعراب: «بنونا» بنو: خبر مقدم، وبنو مضاف والضمير مضاف إليه «بنو» مبتدأ مؤخر، وبنو مضاف =

فقوله «بُنُونًا» خبر مقدم، و«بنو أبنائنا» مبتدأ مؤخر، لأن المراد الحكم على بنى أبنائهم بأنهم كبنيتهم، وليس المراد الحكم على بنيتهم بأنهم كبنى أبنائهم.

= وأبناء من «أبنائنا» مضاف إليه، وأبناء مضاف والضمير مضاف إليه «وبنائنا» الواو عاطفة، بنات مبتدأ أول، وبنات مضاف والضمير مضاف إليه «بنوهن» بنو: مبتدأ ثان، وبنو مضاف والضمير مضاف إليه «أبناء» خبر المبتدأ الثاني، وجملة المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول، وأبناء مضاف و«الرجال» مضاف إليه «الأعابد» صفة للرجال.

الشاهد فيه: قوله «بنونا بنو أبنائنا» حيث قدم الخبر وهو «بنونا» على المبتدأ وهو «بنو أبنائنا» مع استواء المبتدأ والخبر في التعريف، فإن كلاً منهما مضاف إلى ضمير المتكلم - وإنما ساء ذلك لوجود قرينة معنوية تعين المبتدأ منهما، فإنك قد عرفت أن الخبر هو محط الفائدة، فما يكون فيه أساس التشبيه - وهو الذي تذكر الجملة لأجله - فهو الخبر.

وبعد، فقد قال ابن هشام يعترض على ابن الناطم استشهاده بهذا البيت: «قد يقال إن هذا البيت لا تقديم فيه ولا تأخير، وإنه جاء على التشبيه المقلوب، كقول ذي الرمة:

﴿ وَرَمَلْ كَأَوْزَاكِ الْعَذَارَى قَطَعْتُهُ ﴾

فكان ينبغي أن يستشهد بما أنشده في شرح التسهيل من قول حسان بن ثابت:

قَبِيلَةُ الْأُمِّ الْأَحْيَاءِ أَكْرَمُهَا وَأَعْدَرُ النَّاسِ بِالْجِيرَانِ وَأَفِيهَا

إذ المراد الإخبار عن أكرمها بأنه الأم الأحياء، وعن أفيها بأنه أعذر الناس، لا العكس» اهـ كلام ابن هشام.

والجواب عنه من وجهين، أحدهما: أن التشبيه المقلوب من الأمور النادرة، والحمل على ما يتدر وقوعه لمجرد الاحتمال مما لا يجوز أن يصار إليه، وإلا فإن كل كلام يمكن تطريق احتمالات بعيدة إليه، فلا تكون ثمة طمأنينة على إفادة غرض المتكلم بالعبرة، وثانيهما: أن ما ذكره في بيت حسان من أن الغرض الإخبار عن أكرم هذه القبيلة بأنه الأم الأحياء وعن أوفى هذه القبيلة بأنه أعذر الأحياء، هذا نفسه يجري في بيت الشاهد فيقال: إن غرض المتكلم الإخبار عن أبناء أبنائهم بأنهم يشبهون أبناءهم، وليس الغرض أن يخبر عن بنيتهم بأنهم يشبهون بنى أبنائهم، فلما صح أن يكون غرض المتكلم معيناً للمبتدأ صح الاستشهاد ببيت الشاهد:

ومثل بيت الشاهد قول الكمي بن زيد الأسدي:

كَلَامُ النَّبِيِّينَ الْهَدَاةُ كَلَامُنَا وَأَفْعَالُ أَهْلِ الْجَاهِلِيَّةِ نَفْعَلُ

فإن الغرض تشبيه كلامهم بكلام النبيين الهداة، لا العكس.

والثاني: أن يكون الْخَبَرُ فِعْلاً رافعاً لضمير المبتدأ مستتراً، نحو «زَيْدٌ قَامَ» فقام وفاعله المقدر^(١): خَبَرٌ عَنْ زَيْدٍ، ولا يجوز التقديم، فلا يقال «قَامَ زَيْدٌ» على أن يكون «زَيْدٌ» مبتدأ مؤخرأً، والفعل خبراً مقدماً، بل يكون «زَيْدٌ» فاعلاً لقَامَ، فلا يكون من باب المبتدأ والخبر، بل من باب الفعل والفاعل، فلو كان الفعل رافعاً لظاهرٍ - نحو «زَيْدٌ قَامَ أَبُوهُ» - جاز التقديم، فتقول «قَامَ أَبُوهُ زَيْدٌ»، وقد تقدم ذكر الخلاف في ذلك^(٢)، وكذلك يجوز التقديم إذا رفع الفعل ضميراً بارزاً، نحو «الزَّيْدَانِ قَامَا» فيجوز أن تُقَدِّمَ الخبر فتقول «قَامَا الزَّيْدَانِ» ويكون «الزَّيْدَانِ» مبتدأ مؤخرأً، و«قَامَا» خبراً مقدماً، وَمَنَعَ ذَلِكَ قَوْمَ.

وإذا عَرَفْتَ هذا فقول المصنف: «كذا إذا ما الفعل كان الخبر» يقتضي [وَجُوبُ] تأخير الخبر الفعلي مطلقاً، وليس كذلك، بل إنما يجب تأخيره إذا رفع ضميراً للمبتدأ مستتراً، كما تقدم.

الثالث: أن يكون الخبر محصوراً بيأناً، نحو «إِنَّمَا زَيْدٌ قَائِمٌ» أو بإلا، نحو «مَا زَيْدٌ إِلَّا قَائِمٌ» وهو المراد بقوله «أَوْ قُصِدَ اسْتِعْمَالُهُ» منحصرأً، فلا يجوز تقديم «قَائِمٌ» على «زَيْدٌ» في المثالين، وقد جاء التقديم مع «إلا» شذوذاً كقول الشاعر:

٥٢ - فَيَارَبُّ هَلْ إِلَّا بِكَ النَّصْرُ يُرْتَجَى

عَلَيْهِمْ؟ وَهَلْ إِلَّا عَلَيْكَ الْمَعْوَلُ؟

(١) أراد بالمقدر ههنا المستتر فيه.

(٢) يريد خلاف البصريين والكوفيين، حيث جوز البصريون التقديم، ومنعه الكوفيون (واقراً الهامشة رقم ١ في ص ٢١٣).

٥٢ - البيت للكُميت بن زيد الأسدي، وهو الشاعر المقدم، العالم بلغات العرب، الخبير بأيامها، وأحد شعراء مضر المتعصبين على القحطانية، والبيت من قصيدة له من قصائد تسمى الهاشميات =

الأصل «وَهَلِ الْمُعْوَلُ إِلَّا عَلَيْكَ» فَقَدَّمَ الْخَبَرَ.

الرابع: أن يكون خبراً لمبتدأ قد دخلت عليه لامُ الابتداء، نحو «لَزَيْدٌ قَائِمٌ» وهو المشار إليه بقوله: «أَوْ كَانَ مُسْنَدًا لِذِي لَامِ ابْتِدَاءً» فلا

= قالها في مدح بني هاشم، وأولها قوله:

أَلَا هَلْ عَمِي فِي رَأْيِهِ مُتَأَمِّلٌ؟ وَهَلْ مُذِيرٌ بَعْدَ الْإِسَاءَةِ مُقْبِلٌ؟

اللغة: «عم» العمى ذهاب البصر من العينين جميعاً، ولا يقال عمى إلا على ذلك، ويقال لمن ضل عنه وجه الصواب: هو أعمى، وعم، والمرأة عمياء وعمية «مدبر» هو في الأصل من ولاك ففاه، ويراد منه الذي يعرض عنك ولا يباليك «المقول» تقول: عولت على فلان، إذا جعلته سندك الذي تلجأ إليه، وجعلت أمورك كلها بين يديه، والمعول ههنا مصدر ميمي بمعنى التعويل.

الإعراب: «يا رب» يا: حرف نداء، رب: منادى منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم المحذوفة اكتفاء بكسر ما قبلها «هل» حرف استفهام إنكاري دال على النفي «إلا» أداة استثناء ملغاة «بك» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «النصر» مبتدأ مؤخر «يرتجى» فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على «النصر» ويجوز أن يكون «بك» متعلقاً بقوله يرتجى، وجملة يرتجى مع نائب فاعله المستتر فيه في محل رفع خبر «عليهم» جار ومجرور متعلق في المعنى بالنصر ولكن الصناعة تأباه، لما يلزم عليه من الفصل بين العامل ومعموله بأجنبي، لهذا يجعل متعلقاً بمرتجى «وهل» حرف استفهام تضمن معنى النفي «إلا» أداة استثناء ملغاة «عليك» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «المعول» مبتدأ مؤخر.

الشاهد فيه: قوله «بك النصر» و«عليك المعول» حيث قدم الخبر المحصور بالإلا في الموضعين شذوذاً، وقد كان من حقه أن يقول: هل يرتجى النصر إلا بك، وهل المعول إلا عليك، وأنت خير بأن الاستشهاد بقوله: «بك النصر» لا يتم إلا على اعتبار أن الجار والمجرور خبر مقدم، والنصر مبتدأ مؤخر، فأما على اعتبار أن الخبر هو جملة «يرتجى» فلا شاهد في الجملة الأولى من البيت لما نحن فيه، ويكون الشاهد في الجملة الثانية وحدها. وعبرة الشارح تفيد ذلك، فإنه ترك ذكر الاستشهاد بالجملة الأولى لاحتمالها وجهاً آخر، وقد علمت أن الدليل إذا احتمل وجهاً آخر سقط الاستدلال به، والحكم بشذوذ هذا التقديم إطلاقاً - كما ذكره الشارح - هو رأي جماعة النحاة، فأما علماء البلاغة فيقولون: إن كانت أداة القصر هي «إنما» لم يسغ تقديم الخبر إذا كان مقصوراً عليه، وإن كانت أداة القصر «إلا» فإن قدمت الخبر وقدمت معه إلا كما في هذه العبارة صح التقديم، لأن المعنى المقصود لا يضيع، إذ تقديم «إلا» معه يبين المراد.

يجوز تقديم الخبر على اللام، فلا تقول: «قائمٌ لزَيْدٌ» لأن لام الابتداء صَدْرُ الكلام، وقد جاء التقديم شذوذاً، كقول الشاعر:

٥٣ - خَالِي لَأَنْتَ، وَمَنْ جَرِيرٌ خَالَهُ يَنْلِ الْعَلَاءَ وَيَكْرُمُ الْأَخْوََالَ

فـ «لَأَنْتَ» مبتدأ [مؤخر] و«خالي» خبر مقدم.

٥٣ - البيت من الشواهد التي لم يعرف قائلها.

اللغة: «جرير» يروى في مكانه «تميم»، ويروى أيضاً عوف «العلاء» بفتح العين المهملة ممدوداً - الشرف والرفعة، وقيل: هو مصدر عَلِيَ في المكان يعلى، مثل رضي يرضى، وأما في المرتبة فيقال: علا يعلو، مثل سما يسمو سماءً.

الإعراب: «خالي لأنت» يجوز فيه إعرابان أحدهما أن يكون «خال» مبتدأ، وهو مضاف وباء المتكلم مضاف إليه، واللام للابتداء، و«أنت» خبر المبتدأ، وفيه - على هذا الوجه من الإعراب - شذوذ من حيث دخول اللام على الخبر، مع أنها خاصة بالدخول على المبتدأ، وثانيهما أن يكون «خالي» خبراً مقدماً، و«لأنت» مبتدأ مؤخرًا، وهذا الوجه هو الذي قصد الشارح الاستشهاد بالبيت من أجله، وليس شاذاً من الجهة التي ذكرناها أولاً، وإن كان فيه الشذوذ الذي ذكره الشارح، وسنبيته عند الكلام على الاستشهاد «ومن» الواو للاستئناف، من: اسم موصول مبتدأ «جرير» مبتدأ «خاله» خال: خبر المبتدأ الذي هو جرير، وخال مضاف والضمير مضاف إليه، والجملة من جرير وخبره لا محل لها صلة الموصول «ينل» فعل مضارع جزم تشبيهاً للموصول بالشرط، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى من «العلاء» مفعول به لينل، وجملة الفعل والفاعل والمفعول في محل رفع خبر المبتدأ، وهو من «ويكرم» الواو عاطفة، يكرم: فعل مضارع معطوف على «ينل» وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى من «الأخوال» قال العيني: هو مفعول به، وهو بعيد كل البعد، ولا يسوغ إلا على أن يكون يكرم مضارع أكرم مبنياً للمجهول، والأولى أن يكون قوله: «يكرم» مضارع كرم ويكون قوله «الأخوال» تمييزاً: إما على مذهب الكوفيين الذين يجوزون دخول «أل» المعرفة على التمييز، وإما على أن تكون أل زائدة على ما قاله البصريون في قول الشاعر:

* وَطَبِئَتِ النَّفْسُ يَا قَيْسُ عَنْ عَمْرٍو *

الشاهد فيه: في هذا البيت ثلاثة شواهد للنحاة:

الأول: في قوله «ينل العلاء» فإن هذا فعل مضارع لم يسبقه ناصب ولا جازم، وقد كان من حقه أن يجيء به الشاعر مرفوعاً فيقول «ينال العلاء» ولكنه جاء به مجزوماً، فحذف عين الفعل كما يحذفها

الخامس: أن يكون المبتدأ له صَدْرُ الكلام: كأسماء الاستفهام، نحو «مَنْ لِي مُنْجِداً؟» فمن: مبتدأ، ولي: خبر، ومنجداً: حال، ولا يجوز تقديم الخبر على «مَنْ»، فلا تقول «لي مَنْ [منجداً]».

* * *

وَنَحْوُ عِنْدِي دِرْهَمٌ، وَلِي وَطْرٌ، مُلْتَزِمٌ فِيهِ تَقَدُّمُ الْخَبَرِ^(١)
كَذَا إِذَا عَادَ عَلَيْهِ مُضْمَرٌ مِمَّا بِهِ عَنْهُ مُبِيناً يُخْبَرُ^(٢)

= في «لم يخف» ونحوه، والحامل له على الجزم تشبيه الموصول بالشرط كما شبهه الشاعر به حيث يقول:

كَذَاكَ الَّذِي يَبْغِي عَلَى النَّاسِ ظَالِماً تَصْبُهُ عَلَى رَغَمِ عَوَاقِبُ مَا صَنَعَ
وليس لك أن تزعم أن من في قوله «من جرير خاله» شرطية، فلذلك جزم المضارع في جوابها، لأن ذلك يستدعي أن تجعل جملة «جرير خاله» شرطاً، وهو غير جائز عند أحد من النحاة، لأن جملة الشرط لا تكون اسمية أصلاً (وانظر - مع ذلك - شرح الشاهد رقم ٥٨ الآتي).

والشاهد الثاني: في قوله «ويكرم الأخوالا» فإنه تمييز، وقد جاء به معرفة، وهذا يدل للكوفيين الذين يرون جواز مجيء التمييز معرفة، والبصريون يقولون: ال في هذا زائدة لا معرفة.

والشاهد الثالث: - وهو الذي من أجله أنشد الشارح هذا البيت هنا - في قوله «خالي لأن» حيث قدم الخبر مع أن المبتدأ متصل بلام الابتداء، شذوذاً، وفي البيت توجيهات أخرى أشرنا إلى أحدها في الإعراب، والثاني: أنه أراد «لخالي أنت» فأخر اللام إلى الخبر ضرورة، والثالث: أن يكون أصل الكلام «خالي لهو أنت» فخالي: مبتدأ أول، والضمير مبتدأ ثان، وأنت: خبر الثاني، فحذفت الضمير، فاتصلت اللام بخبره مع أنها لا تزال في صدر ما ذكر من جملتها.

ومثل هذا البيت في هذين التوجيهين قول الراجز:

أُمُّ الْحُلَيْسِ لَسَجُورُ شَهْرَتُهُ تَرْضَى مِنَ اللَّحْمِ بِعَظَمِ الرَّقْبَةِ

(١) «ونحو» مبتدأ «عندي» عند: ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم، وعند مضاف وباء المتكلم مضاف إليه «درهم» مبتدأ مؤخر «ولي» الواو عاطفة، لي: جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «وطر» مبتدأ مؤخر «ملتزم» اسم مفعول: خبر المبتدأ الذي هو قوله «نحو» في أول البيت «فيه» جار ومجرور متعلق بملتزم «تقدم» نائب فاعل لقوله «ملتزم» وتقدم مضاف و«الخبر» مضاف إليه.

(٢) «كذا» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لموصوف محذوف يدل عليه ما قبله، أي: يلتزم تقدم الخبر التزاماً كذا الالتزام «إذا» ظرف للمستقبل من الزمان، تضمن معنى الشرط «عاد» فعل ماضٍ =

كَذَا إِذَا يَسْتَوْجِبُ التَّصْدِيرَ : كَأَيِّنَ مَنْ عَلِمْتُهُ نَصِيرًا^(١)

وَحَبَرَ الْمَحْضُورَ قَدَّمَ أَبَدًا : كَمَا لَنَا إِلَّا اتِّبَاعُ أَحْمَدًا^(٢)

أشار في هذه الأبيات إلى القسم الثالث، وهو وجوب تقديم الخبر، فذكر أنه يجب في أربعة مواضع:

الأول: أن يكون المبتدأ نكرة ليس لها مُسَوِّغٌ إلا تَقَدُّمُ الْخَبَرِ، والخبر ظرف أو جار ومجرور، نحو «عندك رجل»، وفي الدار امرأة»، فيجب تقديم الخبر هنا، فلا تقول: «رَجُلٌ عِنْدَكَ»، ولا «امْرَأَةٌ فِي الدَّارِ»

= «عليه» جار ومجرور متعلق بـ «مضمَر» فاعل عاد «مما» جار ومجرور متعلق بـ «عاد» أيضاً، وما اسم موصول «به» عنه، متعلقان بـ «يخبر» الآتي «مبيناً» حال من المجرور في «به» «يخبر» فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه، والجملة لا محل لها صلة «ما» وجملة «عاد عليه مضمَر» في محل جر بإضافة إذا إليها، وهي شرط إذا، وجوابها محذوف يدل عليه سابق الكلام، وتقدير البيت: يلتزم تقدم الخبر التزاماً كذلك الإلتزام السابق إذا عاد على الخبر ضمير من المبتدأ الذي يخبر بذلك الخبر عنه حال كونه مبيناً - أي مفسراً - لذلك الضمير.

قال ابن غازي: وهذا البيت مع تعقده وتشتيت ضمائره كان يغني عنه وعما بعده أن يقول:

كَذَا إِذَا عَادَ عَلَيْهِ مُضْمَرٌ مِنْ مُبْتَدَأٍ، وَمَا لَهُ التَّصَدُّرُ

(١) «كذا» جار ومجرور متعلق بمحذوف مثل سابقه في أول البيت السابق «إذا» ظرف لما يستقبل من الزمان «يستوجب» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الخبر «التصديراً» مفعول به ليستوجب، والجملة في محل جر بإضافة «إذا» إليها «كأين» الكاف جارة لقول محذوف، أين: اسم استفهام مبني على الفتح في محل رفع خبر مقدم «من» اسم موصول مبني على السكون في محل رفع مبتدأ مؤخر «علمته» فعل وفاعل ومفعول أول «نصيراً» مفعول ثان لعلم، والجملة لا محل لها صلة.

(٢) «وخبر» مفعول مقدم لقدم الآتي، وخبر مضاف و«المحضور» مضاف إليه «قدم» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «أبداً» منصوب على الظرفية متعلق بـ «كما» الكاف جارة لقول محذوف، و«ما» نافية «لنا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «إلا» أداة استثناء ملغاة «اتباع» مبتدأ مؤخر، واتباع مضاف و«أحمداً» مضاف إليه، مجرور بالفتحة: إية عن الكسرة، لأنه ممنوع من الصرف للعلمية ووزن الفعل، والألف للإطلاق.

وأجمع النحاة والعرب على مَنع ذلك، وإلى هذا أشار بقوله: «ونحو عندي دِرْهم، ولي وَطَرَه البيت»، فإن كان للنكرة مُسَوِّغ جاز الأمران، نحو «رَجُل ظَرِيف عِنْدِي»، و«عِنْدِي رَجُل ظَرِيف».

الثاني: أن يشتمل المبتدأ على ضمير يعود على شيء في الخبر، نحو «فِي الدَّارِ صَاحِبُهَا» فصاحبها مبتدأ، والضمير المتصل به راجع إلى الدار، وهو جزء من الخبر، فلا يجوز تأخير الخبر، نحو «صَاحِبُهَا فِي الدَّارِ»، لثلاث عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبةً.

وهذا مراد المصنف بقوله: «كذا إذا عاد عليه مُضْمَرٌ - البيت» أي: كذلك يجبُ تقديمُ الْخَبَرِ إذا عاد عليه مضمر مما يخبر بِالْخَبَرِ عنه، وهو المبتدأ، فكأنه قال: يجبُ تقديمُ الخبر إذا عاد عليه ضمير من المبتدأ، وهذه عبارة ابن عصفور في بعض كتبه، وليست بصحيحة، لأن الضمير في قولك «فِي الدَّارِ صَاحِبُهَا» إنما هو عائد على جزء من الخبر، لا على الخبر، فينبغي أن تقدر مضافاً محذوفاً في قول المصنف «عاد عليه» التقدير «كذا إذا عاد على مُلَابِسِهِ» ثم حُذِفَ المضاف - الذي هو مُلَابِس - وأقيم المضاف إليه - وهو الهاء - مُقَامَهُ، فصار اللفظ «كذا إذا عاد عليه». ومثْلُ قولك «فِي الدَّارِ صَاحِبُهَا» قولهم: «عَلَى التَّمْرَةِ مِثْلُهَا زَيْدًا» وقوله:

٥٤ - أَهَابُكَ إِجْلَالًا، مَا بِكَ قُدْرَةٌ عَلَيَّ، وَلَكِنْ مِلءُ عَيْنٍ حَسِبُهَا

٥٤ - هذا البيت قد نسب قوم - منهم أبو عبيد البكري في شرحه على الأماشي (ص ٤٠١) - لنصيب

بن رباح الأكبر، ونسبه آخرون - ومنهم ابن نباتة المصري في كتابه «سرح العيون» (ص ١٩١)

بولاق) إلى مجنون بني عامر من أبيات أولها قوله:

وَنَادَيْتُ يَا رَبَّاهُ أَوَّلَ سُؤْلِي لِنَفْسِي لَيْلِي، ثُمَّ أَنْتَ حَسِبُهَا =

فحببيها: مبتدأ [مؤخر] وملء عين: خبر مقدم، ولا يجوز تأخيرها، لأن الضمير المتصل بالمبتدأ - وهو «ها» - عائد على «عين» وهو متصل بالخبر، فلو قلت «حبيبها ملء عين» عاد الضمير على متأخر لفظاً ورتبة.

وقد جرى الخلاف في جواز «ضرب غلامه زيداً»^(١) مع أن الضمير فيه عائد على متأخر لفظاً ورتبة، ولم يجر خلاف - فيما أعلم - في منع «صاحبها في الدار» فما الفرق بينهما؟ وهو ظاهر، فليتأمل، والفرق

= دَعَا الْمُخْرِمُونَ اللَّهَ يَسْتَغْفِرُوهُ بِمَكَّةَ يَوْمًا أَنْ تُمَحَّى ذُنُوبُهَا

اللغة: «أهابك» من الهيبة، وهي المخافة «إجلالاً» إعظاماً لقدرك.

المعنى: إني لأهابك وأخافك، لا لاقتدارك عليّ، ولكن إعظاماً لقدرك، لأن العين تملأ بمن تحبه فتحصل المهابة، وهو معنى أكثر الشعراء منه، انظر إلى قول بن الدمين:

وَأَنِّي لَأَسْتَخْبِيكَ حَتَّى كَأَنَّمَا عَلَيَّ بِظَهْرِ الْغَيْبِ مِنْكَ رَقِيبٌ

الإعراب: «أهابك» أهاب: فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا، والضمير البارز المتصل مفعول به، مبني على الكسر في محل نصب «إجلالاً» مفعول لأجله «وما» الواو واو الحال، وما: نافية «بك» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «قدرة» مبتدأ مؤخر «على» جار ومجرور متعلق بقدرة، أو بمحذوف نعت لقدرة «ولكن» حرف استدراك «ملء» خبر مقدم، وملء مضاف و«عين» مضاف إليه «حبيبها» حبيب: مبتدأ مؤخر، وحبيب مضاف والضمير مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله «ملء عين حبيبها» فإنه قدم الخبر - وهو قوله «ملء عين» - على المبتدأ - وهو قوله «حبيبها» - لاتصال المبتدأ بضمير يعود على ملابس الخبر، وهو المضاف إليه، فلو قدمت المبتدأ - مع أنك تعلم أن رتبة الخبر التأخير - لعاد الضمير الذي اتصل بالمبتدأ على متأخر لفظاً ورتبة، وذلك لا يجوز، لكنك بتقديمك الخبر قد رجعت الضمير على متقدم لفظاً وإن كانت رتبته التأخير، وهذا جائز، ولا إشكال فيه.

(١) مثل ذلك المثال: كل كلام اتصل فيه ضمير بالفاعل المتقدم، وهذا الضمير عائد على المفعول

التأخر، نحو مثال ابن مالك في باب الفاعل من الألفيه، «زان نوره الشجر» ونحو قول الشاعر:

جَزَى بَنُوهُ أَبَا الْغَيْلَانِ عَنْ كِبَرٍ وَحَسَنٌ فَعِلَ كَمَا يُجْزَى سِينِمَارُ

ونحو قول الشاعر الآخر:

كَسَا جِلْمُهُ ذَا الْجِلْمِ أَثْوَابَ سُودِدٍ وَرَقَى نَدَاهُ ذَا النَّدَى فِي ذُرَى الْمَجْدِ

وسياتي بيان ذلك وإيضاحه في باب الفاعل.

[بينهما] أن ما عاد عليه الضمير وما اتصل به الضمير اشتركا في العامل في مسألة «ضرب غلامه زيدا» بخلاف مسألة «في الدار صاحبها» فإن العامل فيما اتصل به الضمير وما عاد عليه الضمير مختلف^(١).

الثالث: أن يكون الخبر له صَدْرُ الكلام، وهو المراد بقوله: «كذا إذا يستوجب التصديراً» نحو «أَيْنَ زَيْدٌ؟» فزيد: مبتدأ [مؤخر]، وأين: خبر مقدم، ولا يُؤخَّرُ، فلا تقول: «زيد أين»، لأن الاستفهام له صَدْرُ الكلام، وكذلك «أَيْنَ مَنْ عَلِمْتُهُ نَصِيراً؟» فأين: خبر مقدم، وَمَنْ: مبتدأ مؤخر، و«علمته نصيراً» صلة مَنْ.

الرابع: أن يكون المبتدأ محصوراً، نحو «إنما في الدارِ زَيْدٌ، وما في الدارِ إلا زَيْدٌ» ومثله «ما لنا إلا أتباعُ أحمد».

وَحَذَفُ مَا يُعْلَمُ جَائِزٌ، كَمَا
تَقُولُ «زَيْدٌ» بَعْدَ «مَنْ عِنْدَكُمَا»^(٢)

- (١) وأيضاً فإن المفعول قد تقدم على الفاعل كثيراً في سعة الكلام، حتى ليظن أن رتبة قد صارت التقدم، بخلاف الخبر، فإنه - وإن تقدم على المبتدأ أحياناً - لا يتصور أحد أن رتبته التقدم، لكونه حكماً، والحكم في مرتبة التأخر عن المحكوم عليه البتة، وأيضاً فإن الفاعل والفعل المتعدي جميعاً يشعران بالمفعول، فكان المفعول كالمقدم، بخلاف الخبر المتصل بمبتدئه ضمير يعود على ملابسه، فإن المبتدأ إن أشعر بالخبر لم يشعر بما يلبس الخبر الذي هو مرجع الضمير.
- (٢) «وحذف» مبتدأ، وحذف مضاف، و«ما» اسم موصول مضاف إليه، مبني على السكون في محل جر «يعلم» فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما، والجملة من الفعل المبني للمجهول ونائب فاعله لا محل لها صلة الموصول الذي هو ما «جائز» خبر المبتدأ «كما» الكاف جارة، وما مصدرية «تقول» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، وما مع مدخولها في تأويل مصدر مجرور بالكاف، أي: كقولك، والجار =

وَفِي جَوَابٍ «كَيْفَ زَيْدٌ، قُلْ «ذِنْفٌ»
فَزَيْدٌ اسْتَغْنِي عَنْهُ إِذْ عُرِفَ»

يُحَذَفُ كُلُّ مِنَ الْمَبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ إِذَا دَلَّ عَلَيْهِ دَلِيلٌ: جَوَازًا، أَوْ وَجُوبًا،
فَذَكَرَ فِي هَذَيْنِ الْبَيْتَيْنِ الْحَذْفَ جَوَازًا، فَمَثَالُ حَذْفِ الْخَبَرِ أَنْ يُقَالَ: «مَنْ
عِنْدَكُمَا؟» فَتَقُولُ: «زَيْدٌ» التَّقْدِيرُ «زَيْدٌ عِنْدَنَا» وَمِثْلُهُ - فِي رَأْيٍ - «خَرَجْتُ
فَإِذَا السَّبْعُ» التَّقْدِيرُ «فَإِذَا السَّبْعُ حَاضِرٌ» قَالَ الشَّاعِرُ:

= والمجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، أي وذلك كائن كقولك، و«زيد» مبتدأ، وخبره
محذوف، والتقدير: زيد عندنا «بعد» منصوب على الظرفية متعلق بقول «من» اسم استفهام مبتدأ
«عندكما» عند: ظرف متعلق بمحذوف خبر عن اسم الاستفهام، وعند مضاف والضمير الذي
للمخاطب مضاف إليه، والميم حرف عماد، والألف حرف دال على التثنية، والجملة في محل جر
بإضافة بعد إليها.

(١) «وفي جواب» جار ومجرور متعلق بقل «كيف» اسم استفهام خبر مقدم «زيد» مبتدأ مؤخر، وجملة
المبتدأ والخبر مقصود لفظها فهي في محل جر بإضافة «جواب» إليها «قل» فعل أمر، وفاعله ضمير
مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «ذنف» خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: زيد ذنف «فزيد» الفاء
للتعليل، زيد: مبتدأ «استغنى» فعل ماض مبني للمجهول «عنه» نائب فاعل لاستغنى، والجملة من
الفعل ونائب الفاعل في محل رفع خبر المبتدأ «إذ» ظرف متعلق باستغنى، أو حرف دال على
التعليل «عرف» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود
إلى زيد المستغنى عنه في الجواب، والجملة في محل جر بإضافة إذ إليها.

(٢) «إذا» في هذا المثال ونحوه تسمى «إذا الفجائية» وللعلماء فيها خلاف: أي حرف أم ظرف؟
والذين قالوا هي ظرف اختلفوا: أي ظروف زمان أم ظرف مكان؟ فمن قال هي ظرف جعلها خبراً
مقدماً، وجعل الاسم المرفوع بعدها مبتدأ مؤخراً، وكان القائل قد قال - على تقدير أنها ظرف
زمان - خرجت فني وقت خروجي الأسد، أو قال - على تقدير أنها ظرف مكان - خرجت فني مكان
خروجي الأسد، ولا حذف على هذا الوجه بشقيه، ومن قال: هي حرف جعل الاسم المرفوع
بعدها مبتدأ خبره محذوف، والتقدير: خرجت فإذا الأسد موجود، أو حاضِر، أو نحو ذلك. وهذا
الوجه هو الذي عناه الشارح بقوله: «في رأي».

٥٥ - نَحْنُ بِمَا عِنْدَنَا، وَأَنْتَ بِمَا عِنْدَكَ رَاضٍ، وَالرَّأْيُ مُخْتَلِفٌ

التقدير «نحن بما عندنا راضون».

٥٥ - هذا البيت نسه ابن هشام اللخمي وابن بري إلى عمرو بن امرئ القيس الأنصاري، ونسه غيرهما - ومنهم العباسي في معاهد التنقيص (ص ٩٩ بولاق) - إلى قيس بن الخطيم أحد فحول الشعراء في الجاهلية، وهو الصواب، وهو من قصيدة له، أولها قوله:

رَدَّ الْخَلِيطُ الْجَمَالَ فَأَنْصَرَفُوا مَاذَا عَلَيْهِمْ لَوْ أَنَّهُمْ وَقَفُوا؟

وقيس بن الخطيم - بالخاء المعجمة - هو صاحب القصيدة التي أولها قوله:

أَتَعْرِفُ رَسْمًا كَأَطْرَادِ الْمَذَاهِبِ لِعَمْرَةٍ وَخَشَاءٍ غَيْرِ مَوْقِفِ رَاكِبٍ؟

اللغة: «الراي» أراد به هنا الاعتقاد، وأصل جمعه آراء، مثل سيف وأسياف وثوب وأثواب، وقد نقلوا العين قبل الفاء، فقالوا: آراء، كما قالوا في جمع بئر آبار وفي جمع رثم آرام، ووزن آراء وآبار وآرام أعفالف.

الإعراب: «نحن» ضمير متصل مبتدأ، مبني على الضم في محل رفع، وخبره محذوف ذل عليه ما بعده، والتقدير: نحن راضون «بما» جار ومجرور متعلق بذلك الخبر المحذوف «عندها» عند: ظرف متعلق بمحذوف صلة «ما» المجرورة محلاً بالباء، وعند مضاف والضمير مضاف إليه «وأنت» مبتدأ «بما» جار ومجرور متعلق بقوله «راض» الآتي «عندك» عند: ظرف متعلق بمحذوف صلة «ما» المجرورة محلاً بالباء، وعند مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه «راض» خبر المبتدأ الذي هو «أنت» و«الراي مختلف» مبتدأ وخبره.

الشاهد فيه: قوله «نحن بما عندنا» حيث حذف الخبر - احترازاً عن العبث وقصداً للاختصار مع ضيق المقام - من قوله «نحن بما عندنا» والذي جعل حذفه سائغاً سهلاً دلالة خبر المبتدأ الثاني عليه.

واعلم أولاً أن الحذف من الأول لدلالة الثاني عليه شاذ، والأصل الغالب هو الحذف من الثاني لدلالة الأول عليه.

واعلم ثانياً أن بعض العلماء أراد أن يجعل هذا البيت جارياً على الأصل المذكور، فزعم أن «راض» في الشطر الثاني من البيت ليس خبراً عن «أنت» بل هو خبر عن «نحن» الذي في أول البيت، وذلك بناء على أن «نحن» للمتكلم المعظم نفسه.

وهذا كلام غير سديد، لأن نحن - وإن كانت كما زعم المتمحل للمتكلم المعظم لنفسه فمعناها حينئذ مفرد - تجب فيها المطابقة بالنظر إلى لفظها، فيخبر عنها بالجمع، كما في قوله تعالى: ﴿وَنَحْنُ الْوَارِثُونَ﴾ وما أشبهه.

ومثال حذف المبتدأ أن يقال: «كيف زيد؟» فتقول. «صحيح» أي: «هو صحيح».

وإن شئت صرّحت بكل واحد منهما فقلت: «زيد عندنا، وهو صحيح».

ومثله قوله تعالى: (مَنْ عَمِلَ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ. وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا) أي: «من عمل صالحاً فعمله لنفسه، ومن أساء فإساءته عليها».

قيل: وقد يحذف الجزآن - أعني المبتدأ والخبر - للدلالة عليهما، كقوله تعالى: (وَاللَّائِي يَئْسَنَ مِنَ الْمَحِيضِ مِنْ نِسَائِكُمْ إِنْ أَرَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ، وَاللَّائِي لَمْ يَحْضَنْ) أي: «فعدتهن ثلاثة أشهر» فحذف المبتدأ والخبر - وهو «فعدتهن ثلاثة أشهر» - لدلالة ما قبله عليه، وإنما خُذِفَا لوقوعهما موقع مفرد، والظاهر أن المحذوف مفرد، والتقدير: «واللائي لم يحضن كذلك» وقوله: (وَاللَّائِي لَمْ يَحْضَنْ) معطوف على (وَاللَّائِي يَئْسَنَ) والأولى أن يُمثَّلَ بنحو قولك: «نعم» في جواب «أزيد قائم؟» إذ التقدير «نعم زيد قائم».

* * *

وَبَعْدَ لَوْلَا غَالِبًا حَذْفُ الْخَبَرِ حَتْمٌ، وَفِي نَصِّ يَمِينٍ ذَا اسْتَقَرٍّ^(١)

(١) «بعد» ظرف متعلق بقوله حتم الآتي، وبعد مضاف، و«لولا» مضاف إليه، مقصود لفظه «غالباً» منصوب على نزع الخافض «حذف» مبتدأ، وحذف مضاف و«الخبر» مضاف إليه «حتم» خبر المبتدأ «وفي نص» الواو عاطفة، في نص: جار ومجرور متعلق باستقَرَّ الآتي، ونص مضاف و«يمين» مضاف إليه «ذا» اسم إشارة، مبتدأ «استقَرَّ» فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اسم الإشارة، والجملة من استقَرَّ وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ، وتقدير البيت: وحذف الخبر حتم بعد لولا في غالب أحوالها، وهذا الحكم قد استقر في نص يمين: أي إذا كان المبتدأ يستعمل في اليمين نصاً، بحيث لا يستعمل في غيره إلا مع قرينة.

وَبَعْدَ وَاوٍ عَيِّنْتَ مَفْهُومَ مَعِ كَمِثْلِ «كُلُّ صَانِعٍ وَمَا صَنَعَ»^(١)
 وَقَبْلَ حَالٍ لَا يَكُونُ خَبَرًا عَنِ الَّذِي خَبَرُهُ قَدْ أَضْمَرَ^(٢)
 كَضَرْبِي الْعَبْدَ مُسَيِّئًا، وَأَتَمَّ تَبْيِينِي الْحَقَّ مَنْوِطًا بِالْحَكَمِ^(٣)
 حَاصِلُ مَا فِي هَذِهِ الْآيَاتِ أَنَّ الْخَبَرَ يَجِبُ حَذْفُهُ فِي أَرْبَعَةِ مَوَاضِعَ:

(١) «وبعد» الواو عاطفة، بعد ظرف متعلق باستقر في البيت السابق، وبعد مضاف و «واو» مضاف إليه «عينت» عين: فعل ماضٍ، والتاء تاء التانيث، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى وار، والجملة من عين وفاعله في محل جر صفة لـ «واو» «مفهوم» مفعول به لعين، ومفهوم مضاف، و «مع» مضاف إليه، مقصود لفظه «كمثل» الكاف زائدة، مثل: خبر لمبتدأ محذوف، أي: وذلك مثل «كل» مبتدأ، وكل مضاف و «صانع» مضاف إليه «و» عاطفة «ما» يجوز أن تكون موصولاً اسماً معطوفاً على كل، ويجوز أن تكون حرفاً مصدرياً هي ومدخولها في تأويل مصدر معطوف على كل، وجملة «صنع» وفاعله المستتر فيه على الوجه الأول لا محل لها صلة الموصول، وخبر المبتدأ محذوف وجوباً.

(٢) «وقبل» الواو عاطفة، وقبل: ظرف متعلق باستقر في البيت الأول، وقبل مضاف و «حال» مضاف إليه «لا» نافية «يكون» فعل مضارع ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى حال «خبراً» خبر كان، والجملة من يكون واسمه وخبره في محل جر صفة لحال «عن الذي» جار ومجرور متعلق بخبر «خبره» خبر: مبتدأ، وخبر مضاف والضمير البارز المتصل مضاف إليه «قد» حرف تحقيق «أضمر» أضمر: فعل ماضٍ مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى خبر، والألف للإطلاق، والجملة من أضمر ونائب الفاعل في محل رفع خبر، وجملة المبتدأ والخبر لا محل لها صلة الذي.

(٣) «كضربي» الكاف جارة لقول محذوف، ضرب: مبتدأ، وضرب مضاف وباء المتكلم مضاف إليه، وهي فاعل المصنوع «العبد» مفعول المصنوع «مسيئاً» حال من فاعل كان المحذوفة العائد على العبد، وخبر المبتدأ جملة محذوفة، والتقدير: إذا كان (أي وجد، هو: أي العبد) مسيئاً «وأتم» الواو عاطفة، أتم: مبتدأ، وأتم مضاف وتبين من «تبيني» مضاف إليه، وتبين مضاف، وباء المتكلم مضاف إليه، وهي فاعل له «الحق» مفعول به لتبين «منوطاً» حال من فاعل كان المحذوفة العائد على الحق، على غرار ما قدرناه في العبارة الأولى «بالحكم» جار ومجرور متعلق بقوله منوطاً، والتقدير: أتم تبيني الحق إذا كان (أي وجد، هو: أي الحق) حال كونه منوطاً بالحكم.

الأول: أن يكون خبراً لمبتدأ بعد «لَوْلَا»، نحو «لَوْلَا زَيْدٌ لَأَتَيْتَكَ»
التقدير «لَوْلَا زَيْدٌ موجود لأتيتك» واحترز بقوله «غالباً» عما ورد ذكره فيه
شدوذاً، كقوله:

٥٦ - لَوْلَا أَبُوكَ وَلَوْلَا قَبْلَهُ عُمَرُ أَلْقَتْ إِلَيْكَ مَعْدُ بِالْمَقَالِيدِ

ف «عمر» مبتدأ، و «قَبْلَهُ» خبر.

٥٦ - البيت لأبي عطاء السندي - واسمه مرزوق (وقيل: أفلح) بن يسار - مولى بني أسد، وهو من
مخضرمي الدولتين الأموية والعباسية، من كلمة يمدح فيها ابن يزيد بن عمر بن هبيرة، وانظر قصة
ذلك في الأغاني (١٦/ ٨٤ بولاق) وقبل البيت المستشهد به قوله:

أَمَا أَبُوكَ فَتَمَنَّى الْجُودَ نَعْرِفُهُ وَأَنْتَ أَشْبَهُ خَلْقِ اللَّهِ بِالْجُودِ
ويروى صدر البيت «لولا يزيد ولولا - الخ» ويزيد أبو الممدوح، وبعد الشاهد قوله:

مَا يَنْبُتُ الْعُودُ إِلَّا فِي أَرْوَمِيهِ وَلَا يَكُونُ الْجَنَى إِلَّا مِنْ الْعُودِ

اللغة: «معد» هو أبو العرب، وهو معد بن عدنان، وكان سيبويه يقول: إن الميم من أصل الكلمة،
لقولهم «تمعدد» بمعنى اتصل بمعد بنسب أو حلف أو جوار، أو بمعنى قوي وكمل، قال الراجز:

رُبِنْتُ حَتَّى إِذَا تَمَعَّدَا كَانَ جَزَائِي بِالْمَعْنَا أَنْ أُجْلَدَا

لفظة تمفعّل في الكلام، ولكن العلماء خالفوه في ذلك، وذهبوا إلى أن الميم في معد زائد بدليل
إدغام الدال في الدال، والتزموا أن يكون تمعدد على زنة تمفعّل مع قلته، وانظر الجزء الثاني من
كتابنا دروس التصريف «المقاليد»: هو جمع لا مفرد له من لفظه، وقيل: مفردة إقليد - على غير
قياس - وهو المفتاح، وقد كنى الشاعر بلقاء المقاليد عن الخضوع والطاعة وامتناع أمر الممدوح.
المعنى: يقول: أنت خليق بأن يخضع لك بنو معد كلهم، لكفايتك وعظم قدرك. وإنما تأخر
خضوعهم لك لوجود أبيك ووجود جدك من قبل أبيك.

الإعراب: «لولا» حرف يدل على امتناع الثاني لوجود الأول، مبني على السكون لا محل له من
الإعراب «أبوك» أبو: مبتدأ، وأبو مضاف والكاف مضاف إليه، والخبر محذوف وجوباً «ولولا» الواو
عاطفة كالأول، لولا: حرف امتناع لوجود «قبله» قبل: ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم، وقبل
مضاف والضمير البارز مضاف إليه «عمر» مبتدأ مؤخر «ألقت» ألقي: فعل ماضٍ، والتاء تاء التانيث
«إليك» جار ومجرور متعلق بالقت «معد» فاعل ألقت، والجملة من الفعل الماضي وفاعله لا محل
لها جواب لولا «بالمقاليد» جار ومجرور متعلق بالقت.

الشاهد فيه: قوله «ولولا قبله عمر» حيث ذكر فيه خبر المبتدأ وهو قوله «قبله» - مع كون ذلك المبتدأ

وهذا الذي ذكره المصنف في هذا الكتاب - من أن الحذف بعد «لولا» واجب إلا قليلاً - هو طريقة لبعض النحويين، والطريقة الثانية: أن الحذف واجب [دائماً^(١)] وأن ما ورد من ذلك بغير حذف في الظاهر مؤوّل، والطريقة الثالثة أن الخبر: إما أن يكون كَوْنًا مُطْلَقًا، أو كَوْنًا

واقعاً بعد لولا التي يجب حذف خبر المبتدأ الواقع بعدها لأنه قد عوض عنه بجملة الجواب، ولا يجمع في الكلام بين العوض والمعوض عنه.

وفي البيت توجيه آخر، وهو أن «قبله» ظرف متعلق بمحذوف حال، والخبر محذوف، وعلى هذا تكون القاعدة مستمرة، ولا شاهد في البيت لما أتى به الشارح من أجله. ومثله في كل ذلك قول الزبير بن العوام رضي الله عنه:

وَلَوْلَا بُرُوقُ حَوْلِهَا لَخَبِطَتْهَا كَخَبِطَةِ عُصْفُورٍ وَلَمْ أَتَلَعْنِمِ

فإن «لولا» حرف امتناع لوجود، و«بنوها» مبتدأ مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لكونه جمع مذكر سالماً، والضمير البارز مضاف إليه، و«حول» ظرف متعلق بمحذوف خبر المبتدأ، وحول مضاف والضمير البارز مضاف إليه، وعلى هذا يكون فيه شاهد لما جاء الشارح ببيت أبي عطاء من أجله، ويجوز أن يكون «حول» متعلقاً بالخبر المحذوف على رأي الجمهور، وعلى ذلك لا يكون شاهداً لما ذكره الشارح.

(١) ههنا شيان نجب أن ننهيك إليهما، الأول أن الطريقة الثانية من الطرق الثلاث التي ذكرها الشارح هي طريقة جمهور النحاة، والفرق بينها وبين الصفة الأولى أن أهل الطريقة الأولى يقولون: إن ذكر الخبر عندهم بعد «لولا» قليل، وليس شاذاً، وذلك بخلاف طريقة الجمهور، فإن ذكر الخبر عندهم بعد «لولا» إن كان صادراً عن لا يستشهد بكلامه كما في بيت المعري الآتي فهو لحن، وإن كان صادراً عن من يستشهد بكلامه فإن أمكن تأويله كالشاهد ٥٦ وما أنشدناه معه فهو مؤول وإن لم يمكن تأويله فهو شاذ، ولا شك أن القليل غير الشاذ.

والأمر الثاني: أن الشارح قد حمل كلام الناظم على الطريقة الأولى، وذلك مخالف لما حمّله من عدها من الشروح فإنهم جميعاً حملوا كلام الناظم على الحالة الثالثة، بدليل أنه اختارها في غير هذا الكتاب، وهو الذي أشرنا إليه عند إعراب البيت، وتلخيصه أن تحمل قوله «غالباً» على حالات «لولا» وذلك لأن لولا إما أن يليها كون عام وهو أغلب الأمر فيها، وإما أن يليها كون خاص وهو قليل، ثم تحمل قوله «حتم» على الحكم النحوي، وكأنه قد قال: إن كان خبر المبتدأ الواقع بعد لولا كَوْنًا عاماً وهو الغالب فإنه لا يجوز ذكر ذلك الخبر، وهذا هو - كما ذكرنا - الطريقة الثالثة، فتدبر.

مُقَيَّدًا، فإن كان كوناً مطلقاً وجَبَ حَذْفُهُ، نحو: «لَوْلَا زَيْدٌ لَكَانَ كَذَا» أي: لولا زيدٌ موجودٌ، وإن كان كوناً مُقَيَّدًا، فإما أن يدلَّ عليه دليل، أو لا، فإن لم يدلَّ عليه دليل وجَبَ ذكره، نحو: «لَوْلَا زَيْدٌ مُحْسِنٌ إِلَيَّ مَا أَتَيْتُ» وإن دلَّ عليه [دليل] جاز إثباته وحَذْفُهُ، نحو أن يقال: هل زيدٌ مُحْسِنٌ إِلَيْكَ؟ فتقول: «لولا زيد لهلكت» أي: «لولا زيد مُحْسِنٌ إِلَيَّ»، فإن شئت حذفت الخبر، وإن شئت أثبتته، ومنه قولُ أبي العلاء المعريِّ.

٥٧ - يُذِيبُ الرُّعْبُ مِنْهُ كُلَّ عَضْبٍ

فَلَوْلَا الْغَمْدُ يُمْسِكُهُ لَسَالَا

وقد اختار المصنف هذه الطريقة في غير هذا الكتاب.

٥٧ - البيت لأبي العلاء المعري أحمد بن عبدالله بن سليمان، نادرة الزمان، وأوحد الدهر حفظاً وذكاء وصفاء نفس، وهو من شعراء العصر الثاني من الدولة العباسية، فلا يحتج بشعره على قواعد النحو والتصريف، والشارح إنما جاء به للتمثيل، لا للاحتجاج والاستشهاد به. اللغة: «يذيب» من الإذابة، وهي إسالة الحديد ونحوه من الجامدات «الرعب» الفزع والخوف «عضب» هو السيف القاطع «الغمْد» قراب السيف وجفنه.

الإعراب: «يذيب» فعل مضارع مرفوع بالضممة الظاهرة «الرعب» فاعل يذيب «منه» جار ومجرور متعلق بقوله يذيب «كل» مفعول به ليذيب، وكل مضاف و«عضب» مضاف إليه «فلولا» حرف امتناع لوجود «الغمْد» مبتدأ «يمسكه» يمسك: فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الغمد، والهاء - التي هي ضمير الغائب العائد إلى السيف - مفعول به، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ، واستعرف ما في هذا الإعراب من المقال وتوجيهه في بيان الاستشهاد «لسالا» اللام واقعة في جواب «لولا» وسال: فعل ماضٍ، والألف للإطلاق، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى السيف، وجملة سال وفاعله لا محل لها من الإعراب جواب لولا.

التمثيل به: في قوله «فلولا الغمد يمسكه» حيث ذكر خبر المبتدأ الواقع بعد لولا - وهو جملة «يمسك» وفاعله ومفعوله - لأن ذلك الخبر كون خاص قد دل عليه الدليل وخبر المبتدأ الواقع بعد لولا يجوز ذكره كما يجوز حذفه إذا كان كوناً خاصاً وقد دل عليه الدليل عند قوم، كما ذكره الشارح العلامة، والجمهور على أن الحذف واجب، وذلك بناء منهم على ما اختاروه من أن خبر المبتدأ =

الموضع الثاني: أن يكون المبتدأ نصاً في اليمين^(١)، نحو: «لَعَمْرُكَ لأَفْعَلَنَّ» التقدير «لَعَمْرُكَ قَسَمِي» فعمرك: مبتدأ، وقسمي: خبره، ولا يجوز التصريح به.

قيل: ومثله «يَمِينُ اللَّهِ لأَفْعَلَنَّ» التقدير «يَمِينُ اللَّهِ قَسَمِي» وهذا لا يتعين أن يكون المحذوف فيه خبراً^(٢)، لجواز كونه مبتدأ، والتقدير «قَسَمِي

الواقع بعد «لولا» لا يكون إلا كوناً عاماً، وحينئذ لا يقال إما أن يدل عليه دليل أولاً، وعندهم أن بيت المعري هذا لحن لذكر الخبر بعد لولا.

وفي البيت توجيه آخر يصح به على مذهب الجمهور، وهو أن «يمسك» في تأويل مصدر بدل اشتغال من الغمد، وأصله «أن يمسكه» فلما حذف «أن» ارتفع الفعل، كقولهم «تسمع بالمعبيدي خير من أن تراه» فيمن رواه برفع «تسمع» من غير «أن».

وحاصل القول في هذه المسألة أن النحاة اختلفوا، هل يكون خبر المبتدأ الواقع بعد لولا كوناً خاصاً أولاً؟ فقال الجمهور: لا يكون كوناً خاصاً البتة، بل يجب كونه كوناً عاماً ويجب مع ذلك حذفه، فإن جاء الخبر كوناً خاصاً في كلام ما فهو لحن أو مؤول، وقال غيرهم، يجوز أن يكون الخبر بعد لولا كوناً خاصاً، لكن الأكثر أن يكون كوناً عاماً، فإن كان الخبر كوناً عاماً وجب حذفه كما يقول الجمهور، وإن كان الخبر كوناً خاصاً: فإن لم يدل عليه دليل وجب ذكره، وإن دل عليه دليل جاز ذكره وجاز حذفه، فلخبر المبتدأ الواقع بعد لولا حالة واحدة عند الجمهور، وهي وجوب الحذف، وثلاثة أحوال عند غيرهم، وهي: وجوب الحذف، ووجوب الذكر، وجواز الأمرين، وقد قدمنا لك أن الواجب حمل كلام الناظم على هذا، لأنه صرح باختياره في غير هذا الكتاب، وقد ذكر الشارح نفسه أن هذا هو اختيار المصنف.

(١) المراد بكون المبتدأ نصاً في اليمين: أن يغلب استعماله فيه، حتى لا يستعمل في غيره إلا مع قرينة، ومقابل هذا ما ليس نصاً في اليمين - وهو: الذي يكثر استعماله في غير القسم حتى لا يفهم منه القسم إلا بقرينة ذكر المقسم عليه، ألا ترى أن «عهد الله» قد كثر استعماله في غير القسم - نحو قوله تعالى: ﴿وَأَوْفُوا بِعَهْدِ اللَّهِ﴾ وقولهم: عهد الله يجب الوفاء به، ويفهم منه القسم إذا قلت: عهد لأفعلن كذا، لذكر المقسم عليه.

(٢) إن كان من غرض الشارح الاعتراض على الذين ذكروا هذا المثال لحذف الخبر وجوباً لكون المبتدأ نصاً في اليمين فلا محل لاعتراضه عليهم بأن ذلك يحتمل أن يكون المحذوف هو المبتدأ، وذلك من وجهين، أولهما: أن المثال يكفي فيه صحة الاحتمال الذي جيء به من أجله، ولم يقل

يَمِينُ اللَّهِ» بخلاف «لَعَمْرُكَ» فإن المحذوف معه يتعين أن يكون خبراً، لأن لام الابتداء قد دخلت عليه، وَحَقُّهَا الدخول على المبتدأ.

فإن لم يكن المبتدأ نصاً في اليمين لم يجب حذف الخبر، نحو «عَهْدُ اللَّهِ لِأَفْعَلَنْ» التقدير «عَهْدُ اللَّهِ عَلَيَّ» فعهدُ الله: مبتدأ، وَعَلَيَّ: خبره، ولك إثباته وحذفه.

الموضع الثالث: أن يقع بعد المبتدأ واو هي نص في المعية، نحو «كُلُّ رَجُلٍ وَضِيعَتُهُ» فكلُّ: مبتدأ، وقوله «وضيعته» معطوف على كل، والخبر محذوف، والتقدير «كُلُّ رَجُلٍ وَضِيعَتُهُ مُقْتَرِنَانِ» ويُقدَّرُ الخبر بعد واو المعية.

وقيل: لا يحتاج إلى تقدير الخبر، لأن معنى «كُلُّ رَجُلٍ وَضِيعَتُهُ» كل رجل مع ضيعته، وهذا كلام تام لا يحتاج إلى تقدير خبر، واختار هذا المذهب ابن عَصْفُور في شرح الإيضاح.

فإن لم تكن الواو نصاً في المعية لم يحذف الخبر وجوباً^(١)، نحو «زيد وعمرو قائمان».

الموضع الرابع: أن يكون المبتدأ مَصْدَرًا، وبعده حال سدّ [ت] مَسَدَّ الخبر، وهي لا تصلح أن تكون خبراً، فيحذف الخبر وجوباً، لسدّ الحال مَسَدَّهُ، وذلك نحو «ضَرَبِي الْعَبْدَ مُسِيئًا» فضربي: مبتدأ، والعبد: الحال مَسَدَّهُ.

= أحد إنه يجب أن يتعين فيه الوجه الذي جيء به له وثانيهما: أن الغرض من كلامهم أنا إن جعلنا هذا المذكور مبتدأ كان خبره محذوفاً وجوباً، أما حذفه فلكون ذلك المبتدأ في اليمين، وأما الوجوب فلأن جواب اليمين عوض عنه، ولا يجمع بين العوض والمعوض منه.
(١) بل إن دل عليه دليل جاز حذفه، وإلا وجب ذكره.

معمول له، ومسيئاً: حال سَدَّ [ت] مَسَدُ الخبر، والخبرُ محذوف وجوباً،
والتقدير «ضربي العبد إذا كان مسيئاً» إذا أردت الاستقبال، وإن أردت
المضي فالتقدير «ضربي العبد إذا كان مُسيئاً» فمسيئاً: حال من الضمير
المستتر في «كان» المفسر بالعبد [و] «إذا كان» أو «إذ كان» ظرف زمان
نائب عن الخبر.

ونبه المصنف بقوله: «وقبل حال» على أن الخبر المحذوف مُقدَّر
قبل الحال التي سَدَّتْ مَسَدُ الخبر كما تقدم تقريره.

واحترز بقوله: «لا يكون خبراً» عن الحال التي تصلح أن تكون
خبراً عن المبتدأ المذكور، نحو ما حكى الأخفش - رحمه الله! - من
قولهم «زَيْدٌ قائماً» فزيد: مبتدأ، والخبر محذوف، والتقدير «ثَبَّتَ قائماً»
وهذه الحال تصلح أن تكون خبراً، فتقول «زيد قائم» فلا يكون الخبر
واجب الحذف، بخلاف «ضربي العبد مُسيئاً» فإن الحال فيه لا تصلح أن
تكون خبراً عن المبتدأ الذي قبلها، فلا تقول: «ضربي العبد مُسيئاً» لأن
الضرب لا يوصف بأنه مُسيئ.

والمضاف إلى هذا المصدر حكمه كحكم المصدر، نحو «أتمُّ
تبيني الحقَّ منوطاً بالحكم» فأتَمُّ: مبتدأ، وتبيني: مضاف إليه، والحقُّ:
مفعول لتبيني، ومنوطاً: حال سَدَّ [ت] مَسَدُ خبرِ أتم، والتقدير: «أتمُّ
تبيني الحقَّ إذا كان - أو إذ كان - منوطاً بالحكم».

ولم يذكر المصنف المواضع التي يُحذف فيها المبتدأ، وجوباً، وقد عُدّها في غير هذا الكتاب أربعة^(١):

الأول: النعتُ المقطوعُ إلى الرفع: في مدح، نحو: «مَرَرْتُ بِزَيْدٍ الْكَرِيمِ» أو ذم، نحو: «مَرَرْتُ بِزَيْدِ الْخَبِيثِ» أو ترحم، نحو: «مَرَرْتُ بِزَيْدِ الْمُسْكِينِ» فالمبتدأ محذوف في هذه المثل ونحوها وجوباً، والتقدير «هو الكريم، وهو الخبيث، وهو المسكين».

الموضع الثاني: أن يكون الخبر مَخْصُوصَ «نعم» أو «بئس» نحو:

(١) بقي عليه موضعان آخران مما يجب فيه حذف المبتدأ (الأول) مبتدأ الاسم المرفوع بعد «لا سيما» سواء كان هذا الاسم المرفوع بعدها نكرة كما في قول امرئ القيس بن حجر الكندي الذي أنشدناه في مباحث العائد في باب الموصول (ص ١٦٦)، وهو:

الْأَرْبُ يَوْمَ صَالِحَ لَكَ مِنْهُمَا وَلَا سِيَّماً يَوْمَ بِدَارَةِ جُلْجُلٍ
 أم كان معرفة كما في قولك: أحب النابهين لا سيما علي، فإن هذا الاسم المرفوع خبر لمبتدأ محذوف وجوباً، والتقدير: ولا مثل الذي هو يوم بدارة جلجل، ولا مثل الذي هو علي، وليس يخفى عليك أن هذا إنما يجري على تقدير رفع الاسم بعد «لا سيما» فأما على جره أو نصبه فلا (الثاني) بعد المصدر النائب عن فعله الذي بين فاعله أو مفعوله بحرف جر، فمثال ما بين حرف الجر فاعل المصدر قولك: سحقاً لك، وتعضاً لك، ويؤساً لك، التقدير: سحققت وتعضت ويؤست، هذا الدعاء لك، فلك: جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف وجوباً، ولم يجعل هذا الجار والمجرور متعلقاً بالمصدر لأن التعدي باللام إنما يكون إلى المفعول لا إلى الفاعل، والتزموا حذف المبتدأ ليتصل الفاعل بفعله، ومثال ما بين حرف الجر المفعول قولك: سقياً لك، ورعياً لك، والتقدير: اسق اللهم سقياً وارع اللهم رعيّاً، هذا الدعاء لك يا زيد، مثلاً، فلك: جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف وجوباً، ولم يجعل الجار والمجرور متعلقاً بالمصدر في هذا لئلا يلزم عليه وجود خطابين لاثنتين مختلفتين في جملة واحدة، ولهذا لو كان المصدر نائباً عن فعل غير الأمر، أو كانت اللام جارة لغير ضمير المخاطب، نحو «شكراً لك»: أي شكرت لك شكراً، نحو «سقياً لزيد»: أي اسق اللهم زيداً - لم يمتنع جعل الجار والمجرور متعلقاً بالمصدر، ويصير الكلام جملة واحدة حينئذ، والتزموا حذف المبتدأ في هذا الموضع أيضاً ليتصل العامل بمفعوله.

«نِعَمَ الرَّجُلُ زَيْدٌ، وَبُشَسَ الرَّجُلُ عَمْرُو» فزيد وعمرو: خبران لمبتدأ محذوف وجوباً، والتقدير «هو زَيْدٌ» أي الممدوحُ زَيْدٌ «وهو عَمْرُو» أي المذمومُ عَمْرُو.

الموضع الثالث: ما حكى الفارسي من كلامهم «فِي ذِمَّتِي لِأَفْعَلَنْ» ففي ذمتي: خبر لمبتدأ محذوف واجب الحذف، والتقدير «فِي ذِمَّتِي يَمِينٌ» وكذلك ما أشبهه، وهو ما كان الخبر فيه صريحاً في القسم.

الموضع الرابع: أن يكون الخبر مصدراً نائباً متاب الفعل، نحو: «صَبَرَ جَمِيلٌ» التقدير «صبري صبر جميل» فصبري: مبتدأ، وصبر جميل: خبره، ثم حذف المبتدأ - الذي هو «صبري» - وجوباً^(١).

* * *

وَأَخْبَرُوا بِأَنْثَيْنِ أَوْ بِأَكْثَرَا عَنْ وَاحِدٍ كُهُم سَرَاةٌ شَعَرَا^(٢)

اختلف النحويون في جواز تعدد خبر المبتدأ الواحد بغير حرف

(١) وقد ورد عن هذا قول الله تعالى: (فصبر جميل) وقول الشاعر:

عَجِبْتُ لِمِثْلِكَ قَضِيَّةً، وَإِقَامَتِي فَبِكُمْ عَلَى تِلْكَ الْقَضِيَّةِ أَعْجَبُ

وقول الراجز:

شَكَا إِلَى جَمَلِي طُولَ السُّرَى صَبَرَ جَمِيلٌ فَكِلَانَا مُنْتَلَى

لكن كون هذا مما حذف فيه المبتدأ ليس بلازم، بل يجوز أن يكون مما حذف فيه الخبر، وكون الحذف واجباً ليس بلازم أيضاً، فقد جوزوا أن يكون «عجب» مبتدأ و«لتلك» خبره.

(٢) «وأخبروا» فعل ماضٍ وفاعله «بائنتين» جار ومجرور متعلق بأخبر «أو» حرف عطف «بأكثرا» جار

ومجرور معطوف بأو على الجار والمجرور السابق «عن واحد» جار ومجرور متعلق بأخبر «كهم»

الكاف جارة لقول محذوف، وهي ومجرورها تتعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، وهم: مبتدأ

«سراة» خبر أول «شعرا» أصله شعراء فقصره للضرورة، وهو خبر ثان، والجملة من المبتدأ وخبريه

في محل نصب مقول القول المقدر.

عطف، نحو: «زَيْدٌ قَائِمٌ ضَاحِكٌ» فذهب قوم - منهم المصنف - إلى جواز ذلك، سواء^(١) كان الْخَبَرَانِ في معنى خَبَرٍ وَاحِدٍ، نحو: «هَذَا حُلُوٌّ حَامِضٌ» أي مُزٌّ، أم لم يكونا كذلك، كالمثال الأول، وَذَهَبَ بَعْضُهُمْ إلى أنه لا يَتَعَدَّدُ الْخَبَرُ إلا إذا كان الْخَبَرَانِ في مَعْنَى خَبَرٍ وَاحِدٍ، فإن لم يكونا كذلك تَعَيَّنَ العطف، فإن جاء من لسان العرب شيء بغير عطف قُدِّرَ له مبتدأ آخر، كقوله تعالى: (وَهُوَ الْعَفْوَورُ الْوُدُودُ ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ) وقول الشاعر:

٥٨ - مَنْ يَكُ ذَابَتْ فَهَذَا بَتِّي مُقَيِّظٌ مُصَيِّفٌ مَشْتِي

وقوله:

(١) الذي يستفاد من كلام الشارح - وهو تابع فيه للنظام في شرح الكافية - أن تعدد الخبر على ضربين (الأول) تعدد في اللفظ والمعنى جميعاً، وضابطه: أن يصح الإخبار بكل واحد منهما على انفراده، كالأية القرآنية التي تلاها، وكمثال النظم، وكاليتين اللذين أنشدتهما. وحكم هذا النوع - عند من أجاز التعدد - أنه يجوز فيه العطف وتركه، وإذا عطف أحدهما على الآخر جاز أن يكون العطف بالواو وغيرها، فأما عند من لم يجز التعدد فيجب أن يعطف أو يقدر لما عدا الأول مبتدأت (الثاني) التعدد في اللفظ دون المعنى، وضابطه: ألا يصح الإخبار بكل واحد منهما على انفراده، نحو قولهم: الرمان حلو حامض، وقولهم: فلان أعسر أيسر، أي يعمل بكلتا يديه، ولهذا النوع أحكام: منها أنه يمتنع عطف أحد الأخبار على غيره، ومنها أنه لا يجوز توسط المبتدأ بينها، ومنها أنه لا يجوز تقدم الأخبار كلها على المبتدأ، فلا بد في المثالين من تقدم المبتدأ عليهما، والإتيان بهما بغير عطف، لأنهما عند التحقيق كشيء واحد، فكل منهما يشبه جزء الكلمة.

٥٨ - ينسب هذا البيت لرؤبة بن العجاج، وهو من شواهد سيبويه (ج ١ ص ٢٥٨) ولم ينسبه ولا نسبه الأعلام، وروى ابن منظور هذا البيت في اللسان أكثر من مرة ولم ينسبه في إحداها، وقد روى بعد الشاهد في أحد المواضع قوله:

* أَخَذْتُهُ مِنْ نَعَجَاتٍ بَسَتْ *

وزاد على ذلك كله في موضع آخر قوله:

* سُودٌ نَعَاجٍ كَنَعَاجِ الدُّشْتِ *

اللغة: «بت» قال ابن الأثير: البت الكساء الغليظ المربع، وقيل: طبلسان من خز، وجمعه بتوت، =

٥٩ - يَنَامُ بِإِخْدَى مُقْلَتَيْهِ، وَيَتَّقِي بِأُخْرَى الْمَنَايَا، فَهُوَ يَقْظَانُ نَائِمٌ

= وقوله «مقيظ، مصيف، مشتي» أي: يكفيني للقيظ وهو زمان اشتداد الحر، ويكفيني للصيف، وللشتاء «الدشت» الصحراء، وأصله فارسي، وقد وقع في شعر الأعشى ميمون بن قيس، وذلك قوله:

قَدْ عَلِمْتُ قِبَارِسَ وَجَمِيرَ وَأَلْأَعْرَابُ بِالدَّشْتِ أَيُّكُمْ نَزَلَا

قال أهل اللغة: «وهو فارسي معرب، ويجوز أن يكون مما اتفقت فيه لغة العرب ولغة الفرس».

المعنى: هذا البيت في وصف كساء من صوف كما قال الجوهري وغيره، ويريد الشاعر أن يقول: إذا كان لأحد من الناس كساء فإن لي كساء أكتفي به في زمان حمارة القيظ وزمان الصيف وزمان الشتاء، يعني أنه يكفيه الدهر كله، وأنه قد أخذ صوفه الذي نسج منه من نعجات ست سود كنعاج الصحراء.

الإعراب: «من» يجوز أن يكون اسماً موصولاً، وهو مبتدأ مبني على السكون في محل رفع، ويجوز أن تكون اسم شرط مبتدأ أيضاً، وهو مبني على السكون في محل رفع أيضاً «يك» فعل مضارع ناقص مجزوم بسكون النون المحذوفة للتخفيف، فإن قدرت «من» شرطية فهذا فعل الشرط، واسم يك على الحالين ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على «من» ولا إشكال في جزمه حيثئذ، وإن قدرتها موصولة فإنما جزم - كما أدخل الفاء في «فهذا بيتي» لشبه الموصول بالشرط «ذا» خبريك، منصوب بالألف نيابة عن الفتحة لأنه من الأسماء الستة، وذا مضاف و«بت» مضاف إليه، مجرور بالكسرة الظاهرة، والجملة من «يك» واسمها وخبرها لا محل لها صلة الموصول إذا قدرت «من» موصولة «فهذا» الفاء واقعة في جواب الشرط إذا قدرت «من» اسم شرط، وإن قدرتها موصولة فالفاء زائدة في خبر المبتدأ لشبهه بالشرط في عمومته، وها: حرف تنبيه، وذا: اسم إشارة مبتدأ «يتي» بت: خبر المبتدأ، وبت مضاف و«اء المتكلم» مضاف إليه «مقيظ، مصيف مشتي» أخبار متعددة لمبتدأ واحد، وهو اسم الإشارة، والجملة من المبتدأ وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو «من» إن قدرت «من» موصولة، وفي محل جزم جواب الشرط إن قدرتها شرطية، وجملة الشرط وجوابه جميعاً في محل رفع خبر المبتدأ على تقدير من شرطية. الشاهد فيه: قوله «فهذا بيتي، مقيظ، مصيف، مشتي» فإنها أخبار متعددة لمبتدأ واحد من غير عاطف، ولا يمكن أن يكون الثاني نعتاً للأول، لاختلافهما تعريفاً وتنكيراً، وتقدير كل واحد مما عدا الأول خبراً لمبتدأ خلاف الأصل، فلا يصار إليه.

٥٩ - البيت لحميد بن ثور الهلالي، من كلمة يصف فيها الذئب.

اللغة: «مقْلَتَيْهِ» عينيه «المنابا» جمع منبة، وهي في الأصل فعيلة بمعنى مفعول من منى الله الشيء =

وزعم بعضهم أنه لا يتعدّد الخبر إلا إذا كان من جنسٍ واحدٍ، كأن يكون الخبران مثلاً مفردين، نحو: «زَيْدٌ قَائِمٌ ضَاحِكٌ» أو جملتين نحو: «زَيْدٌ قَامَ ضَحِكَ» فأما إذا كان أحدهما مفرداً والآخر جملةً فلا يجوز ذلك، فلا تقول: «زَيْدٌ قَائِمٌ ضَحِكَ» هكذا زعم هذا القائل، ويقع في كلام المُعَرِّبين للقرآن الكريم وغيره تجويز ذلك كثيراً، ومنه قوله تعالى: (فَإِذَا

= يمينه - على وزن رمي يرمي - بمعنى قدره، وذلك لأن المنية من مقدرات الله تعالى على عباده، وقوله «فهو يقظان نائم» هكذا وقع في أكثر كتب النحاة، والصواب في إنشاد هذا البيت «فهو يقظان هاجع»، لأنه من قصيدة عينية مشهورة لحميد بن ثور، وقبلة قوله:

إِذَا خَافَ جَوْرًا مِنْ عَدُوٍّ رَمَتْ بِهِ قَصَائِبُهُ وَالْجَانِبُ السُّوَّاسِعُ
وَإِنْ نَاسَتْ وَحْشًا لَيْلَةً لَمْ يَضُقْ بِهَا ذِرَاعًا، وَلَمْ يُصْبِحْ لَهَا وَمَوْ خَاشِعُ

الإعراب: «ينام» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الذئب «بإحدى» جار ومجرور متعلق بقوله ينام، وإحدى مضاف، ومقلتي من «مقلتيه» مضاف إليه، ومقلتي مضاف والضمير مضاف إليه «ويتقي» الواو عاطفة، يتقي: فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الذئب، والجملة معطوفة على جملة «ينام» السابقة «بأخرى» جار ومجرور متعلق بقوله يتقي «المنايا» مفعول به ليتقي «فهو» مبتدأ «يقظان» خبره «نائم» أو «هاجع» خبر بعد خبر الشاهد فيه: قوله «فهو يقظان نائم» أو قوله «فهو يقظان هاجع» حيث أخبر عن مبتدأ واحد - وهو قوله «هو» - بخبرين وهما قوله «يقظان هاجع» أو قوله «يقظان نائم» من غير عطف الثاني منهما على الأول.

والشواهد على ذلك كثيرة في كلام من يحتج بكلامه شعره ونثره، فلا معنى لجحدته ونكرانه. وما استشهد به المجيز قوله تعالى: ﴿كَلَّا إِنَّهَا لَأُظْلَمُ لِلشَّوْىِٕ﴾ وقوله سبحانه في قراءة ابن مسعود: ﴿وهذا بعلي شيخ﴾ ومنه قول علي بن أبي طالب أمير المؤمنين:

أَنَا السِّبْذِي سَمْتَنِ أُمِّي حَيْدَرَةً كَلَيْتَ غَابَاتِ غَلِيظِ الْقَصْرَةِ
* أَكَيْلُكُمْ بِالسَّيْفِ كَيْلَ السُّنْدَرَةِ *

فإن قوله «أنا» مبتدأ، والاسم الموصول بعده خبره، ويجوز أن يكون «كليت» جاراً ومجروراً يتعلق بمحذوف خبر ثان، وقوله «أكيلكم» جملة فعلية في محل رفع خبر ثالث، وهذا دليل لمن أجاز تعدد الخبر مع اختلاف الجنس، وهو ظاهر بعد ما بيناه.

هِيَ حَيَّةٌ تَسْعَى) جَوَّزُوا كَوْنَ «تَسْعَى» خَبِراً ثَانِياً، وَلَا يَتَعَيَّن ذَلِكَ، لَجَوَازِ كَوْنِهِ حَالاً^(١).

* * *

(١) إِذَا لَمْ تَجْعَلْ جُمْلَةً (تَسْعَى) خَبِراً ثَانِياً كَمَا يَقُولُ الْمُعَرَّبُونَ فَهِيَ فِي مَحَلِّ رَفْعِ صِفَةِ لَحِيَةٍ، وَلَيْسَتْ فِي مَحَلِّ نَعْتٍ حَالاً مِنْ حَيَّةٍ كَمَا زَعَمَ الشَّارِحُ، وَذَلِكَ لِأَنَّ (حَيَّةً) نَكْرَةً لَا مَمْسُوعٌ لِمَجِيءِ الْحَالِ مِنْهَا، وَصَاحِبُ الْحَالِ لَا يَكُونُ إِلَّا مَعْرِفَةً أَوْ نَكْرَةً مَعَهَا مَسُوعٌ، أَلِلْهُمَّ إِلَّا أَنْ تَتِمَّحِلَ لِلشَّارِحِ فَتَزْعَمَ أَنَّ الْجُمْلَةَ حَالٌ مِنَ الضَّمِيرِ الْوَاقِعِ مُبْتَدَأٌ عَلَى رَأْيِ سَيُوبَةَ الَّذِي يَجِيزُ مَجِيءَ الْحَالِ مِنَ الْمُبْتَدَأِ.

كَانَ وَأَخَوَاتُهَا

تَرْفَعُ كَانَ الْمُبْتَدَأُ اسْمًا، وَالْخَبَرُ	تَنْصِبُهُ، كَكَانَ سَيِّدًا عَمَرُ ^(١)
كَكَانَ ظِلٌّ بَاتَ أَضْحَى أَصْبَحَا	أَمْسَى وَصَارَ لَيْسَ، زَالَ بَرَحًا ^(٢)
فَتَى، وَأَنْفَكَ، وَهَذِي الْأَرْبَعَةُ	لِشِبْهِ نَفِيٍّ، أَوْلِنَفِيٍّ، مُتَبَعَةٍ ^(٣)
وَمِثْلُ كَانَ دَامَ مَسْبُوقًا بِـ «مَا»	كَأَعْطَى مَا دُمْتَ مُصِيبًا دِرْهَمًا ^(٤)

(١) «ترفع» فعل مضارع «كان» قصد لفظه: فاعل ترفع «المبتدأ» مفعول به لترفع «اسماً» حال من قوله المبتدأ «والخبر» الواو عاطفة، الخبر مفعول به لفعل محذوف يفسره المذكور بعده، والتقدير: وتنصب الخبر «تنصب» نصب: فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود على «كان»، والضمير البارز المتصل مفعول به، والجملة من نصب وفاعله ومفعوله لا محل لها تفسيرته «ككان» الكاف جارة لقول محذوف، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف، أي: وذلك كل من كقولك، كان: فعل ماض ناقص «سيداً» خبر كان مقدم «عمر» اسمها مؤخر، مرفوع بالضممة الظاهرة، وسكن للوقف.

(٢) «ككان» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم، و«كان» هنا قصد لفظه «ظل» قصد لفظه أيضاً: مبتدأ مؤخر «بات، أضحى، أصبحا، أمسى، وصار ليس، زال، برحاً» كلهن معطوفات على ظل بإسقاط حرف العطف مما عدا الخامس.

(٣) «فتى، وأنفك» معطوفان أيضاً على «ظل» بإسقاط حرف العطف في الأول «وهذي» الواو للاستئناف، ها: حرف تنبيه، مبني على السكون لا محل له من الإعراب، وذي: اسم إشارة مبتدأ «الأربعة» بدل من اسم الإشارة، أو عطف بيان عليه، أو نعت له، «لشبه» جار ومجرور متعلق بقوله «متبعة» الاتي، وشبه مضاف، و«نفي» مضاف إليه «أو» حرف عطف «لنفي» جار ومجرور معطوف على الجار والمجرور السابق «متبعة» خبر المبتدأ الذي هو اسم الإشارة.

(٤) «ومثل» خبر مقدم، ومثل مضاف و«كان» قصد لفظه: مضاف إليه «دام» قصد لفظه أيضاً: مبتدأ مؤخر «مسيوقاً» حال من دام «بما» الباء حرف جر، وما قصد لفظه مجرور محلاً بالياء، والجار والمجرور متعلق بمسبوقة «كأعطى» الكاف جارة لقول محذوف كما سبق مراراً أعطى: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، ومفعوله الأول محذوف، والتقدير «أعطى المحتاج» مثلاً «ما» مصدرية ظرفية «دمت» دام: فعل ماض ناقص، والتاء ضمير المخاطب إسم دام «مصيياً» خبر =

لما فرغ من الكلام على المبتدأ والخبر شرع في ذكر نواسخ الابتداء، وهي قسمان: أفعال، وحروف، فالأفعال: كان وأخواتها، وأفعال المقاربة، وظن وأخواتها، والحروف: ما وأخواتها، ولا التي لنفي الجنس، وإن وأخواتها.

فبدأ المصنف بذكر كان وأخواتها، وكلها أفعال اتفاقاً، إلا «ليس»، فذهب الجمهور إلى أنها فعل، وذهب الفارسي - في أحد قوليّه - وأبو بكر بن شقير - في أحد قوليّه - إلى أنها حرف^(١).

= دام «درهماً» مفعول ثانٍ لأعط، وتلخيص البيت: ودام مثل كان - في العمل الذي هو رفع الاسم ونصب الخبر - لكن في حالة معينة، وهي حالة ما إذا سبقت دام بما المصدرية الظرفية الواقعة في نحو قولك «أعط المحتاج درهماً ما دمت مصيباً» أي مدة دوامك مصيباً، والمراد ما دمت تحب أن تكون مصيباً.

(١) أول من ذهب من النحاة إلى أن ليس حرف، هو ابن السراج وتابعه على ذلك أبو علي الفارسي في «الحليات» وأبو بكر بن شقير، وجماعة.

واستدلوا على ذلك بدليلين:

الدليل الأول، أن «ليس» أشبه الحرف من وجهين:

الوجه الأول: أنه يدل على معنى يدل عليه الحرف، وذلك لأنه يدل على النفي الذي يدل عليه «ما» وغيرها من حروف النفي.

الوجه الثاني: أنه جامد لا يتصرف، كما أن الحرف جامد لا يتصرف.

والدليل الثاني: أنه خالف سنن الأفعال عامة، وبيان ذلك أن الأفعال بوجه عام مشتقة من المصدر للدلالة على الحدث دائماً والزمان بحسب الصيغ المختلفة، وهذه الكلمة لا تدل على الحدث أصلاً، وما فيها من الدلالة على الزمان مخالف لما في عامة الأفعال، فإن عامة الأفعال الماضية تدل على الزمان الذي انقضى، وهذه الكلمة تدل على نفي الحدث الذي دل عليه خبرها في الزمان الحاضر، إلى أن تقوم قرينة تصرفه إلى الماضي أو المستقبل، فإذا قلت: «ليس خلق الله مثله» فليس أداة نفي، واسمها ضمير شأن محذوف، وجملة الفعل الماضي - وهو خلق - وفاعله في محل نصب خبرها. وفي هذا المثال قرينة - وهي كون الخبر ماضياً - على أن المراد نفي الخلق في الماضي، وقوله تعالى: «ألا يوم يأتيهم ليس مصروفاً عنهم» يشتمل على قرينة تدل =

وهي ترفع المبتدأ، وتنصب خبره، ويسمى المرفوع بها اسماً لها، والمنصوبُ بها خبراً لها.

وهذه الأفعالُ قسمان: منها ما يعمل هذا العملَ بلا شرط، وهي: كان، وظل، وبات، وأضحى، وأصبح، وأمسى، وصار، وليس، ومنها ما لا يعمل هذا العملَ إلا بشرطٍ، وهو قسمان: أحدهما ما يشترط في عمله أن يسبقه نفيٌ لفظاً أو تقديرًا، أو شبهة نفي، وهو أربعة: زال، وبرح، وفتى، وأنفك، فمثال النفي لفظاً «ما زال زيد قائماً» ومثاله تقديرًا قوله تعالى: (قَالُوا تَاللَّهِ تَفْتَوْ تَذْكُرُ يَوْسُفَ) أي: لا تفتؤ، ولا يُحذف النافي معها قياساً إلا بعد القسم كآلية الكريمة، وقد شذَّ الحذف بدون القسم، كقول الشاعر:

٦٠- وَأَبْرَحُ مَا أَدَامَ اللَّهُ قَوْمِي بِحَمْدِ اللَّهِ مُنْتَطِقاً مُجِيداً

= على أن المراد نفي صرفه عنهم فيما يستقبل من الزمان، ومن أجل ذلك كله قالوا: هي حرف. ويرد ذلك عليهم قبولهم علامات الفعل، ألا ترى أن تاء التأنيث الساكنة تدخل عليها، فتقول: ليست هند مفلحة، وأن تاء الفاعل تدخل عليها، فتقول: لست، ولست، ولستما، ولستم، ولستن. وأما عدم دلالتها على الحدث كسائر الأفعال فإنه منازع فيه، لأن المحقق الرضی ذهب إلى أن «ليس» دالة على حدث - وهو الانتفاء - ولكن سلمنا أنها لا تدل على حدث - كما هو الراجح، بل الصحيح عند الجمهور - فإننا نقول: إن عدم دلالتها على حدث - ليس هو بأصل الوضع، ولكنه طارئ عليها وعارض لها بسبب دلالتها على النفي، والمعتبر إنما هو الدلالة بحسب الوضع وأصل اللغة، وهي من هذه الجهة دالة عليه، فلا يضرها أن يطرأ عليها ذلك الطارئ فيمنعها.

٦٠ - البيت لخداش بن زهير.

اللغة: «منتطقاً» قد فسره الشارح العلامة تفسيراً، ويقال: جاء فلان منتطقاً فرسه، إذا جنبه - أي جعله إلى جانبه ولم يركبه - وقال ابن فارس: هذا البيت يحتمل أنه أراد أنه لا يزال يجنب فرساً جواداً، ويحتمل أنه أراد أنه يقول قولاً مستجاذاً في الثناء على قومه، أي: ناطقاً (مجيداً) بضم الميم: يجري على المعنيين اللذين ذكرناهما في قوله «منتطقاً»، وهو وصف للفرس على الأول، ووصف لنفسه على الثاني.

أي : لا أبرح منتظماً مجيداً، أي : صاحب نطاقٍ وجواد، ما أدام الله قومي، وَعَنَى بذلك أنه لا يزال مُسْتَعْنِي ما بقي له قومه، وهذا أَحْسَنُ ما حُمِلَ عليه البيتُ.

= المعنى : يريد أنه سيبقى مدى حياته فارساً، أو ناطقاً بمآثر قومه، ذاكراً ممادحهم، لأنها كثيرة لا تنفي، وسيكون جيد الحديث عنهم، بارع الثناء عليهم، لأن صفاتهم الكريمة تنطق الألسنة بذكرهم.

الإعراب : «أبرح» فعل مضارع ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا «ما» مصدرية ظرفية «أدام» فعل ماض «الله» فاعل أدام «قومي» قوم : مفعول به لأدام، وقوم مضاف وباء المتكلم مضاف إليه «بحمد» جار ومجرور متعلق بقوله «أبرح» أو هو متعلق بفعل محذوف، والتقدير «أحمد بحمد» وحمد مضاف، و «الله» مضاف إليه «منتظماً» اسم فاعل فعله انتطق، وهو خبر «أبرح» السابق، وفاعله ضمير مستتر فيه «مجيداً» مفعول به لمستطق على المعنى الأول، وأصله صفة لموصوف محذوف، فلما حذف الموصوف أقيمت الصفة مقامه، وأصل الكلام : لا أبرح جانباً فرساً مجيداً، وهو خبر بعد خبر على المعنى الثاني، وكأنه قال : لا أبرح ناطقاً بمحامد قومي مجيداً في ذلك، لأن مآثر قومي تنطق الألسنة بجيد المدح.

الشاهد فيه : «أبرح» حيث استعمله بدون نفي أو شبه نفي، مع كونه غير مسبوق بالقسم، قال ابن عصفور : وهذا البيت فيه خلاف بين النحويين، فمنهم من قال : إن أداة النفي مرادة، فكانه قال «لا أبرح» ومنهم من قال : إن «أبرح» غير منفي، لا في اللفظ ولا في التقدير، والمعنى عنده : أزول بحمد الله عن أن أكون منتظماً مجيداً، أي : صاحب نطاق وجواد - لأن قومي يكفونني هذا، فعلى الوجه الأخير في كلام ابن عصفور لا استشهاد فيه.

ومثل هذا البيت قول خليفة بن براز :

تَنَفَّكَ تَسْمَعُ مَا حَبِيبٌ تَ بِهَالِكٍ حَتَّى تَكُونُ

واعلم أن شروط جواز حذف حرف النفي مطلقاً ثلاثة :

الأول : أن يكون هذا الحرف «لا» دون سائر أخواته من حروف النفي.

الثاني : أن يكون المنفي به مضارعاً كما في الآية، وكما في قول امرئ القيس :

فَقُلْتُ : يَمِينُ اللَّهِ أَبْرَحُ قَاعِدًا وَلَوْ قَطَعُوا رَأْسِي لَدَيْكَ وَأَوْصَالِي

وقول عبد الله بن قيس الرقيات :

وَاللهُ أَبْرَحُ فِي مُقَدِّمَةٍ أَهْدِي الْجِيُوشَ عَلَى شِعْكَتِي
حَتَّى أَفْجَعَهُمْ بِإِخْوَتِهِمْ وَأُسَوِّقَ نِسْوَتَهُمْ بِنِسْوَتِي

ومثال شبه النفي - والمراد به النهي - كقولك: «لا تَزَلْ قائماً» ومنه قوله:

٦١ - صَاحِ شَمْرُ وَلَا تَزَلْ ذَاكِرَ الْمَوْتِ ، فَنَسِيَانَهُ ضَلَالٌ مُبِينٌ

والدعاء، كقولك: «لَا يَزَالُ اللهُ مُحْسِناً إِلَيْكَ»، وقول الشاعر:

٦٢ - أَلَا يَا أَسْلَمِي، يَا دَارَمِي، عَلَى الْبَلَى،
وَلَا زَالَ مِنْهُلًا بِجَرَعَائِكَ الْقَطْرُ

= وقل عمر بن أبي ربيعة المخزومي:

تَاللهِ أَنْسَى حُبَّهَا حَيَاتَنَا أَوْ أَقْبَرَا

وقول نصيب من مرثية له في أبي بكر بن عبد العزيز بن مروان:

تَاللهِ أَنْسَى مُصِيبَتِي أَبَدًا مَا أَسْمَعْتُ نِي حَيْنَهَا الْإِبِلُ

الثالث: أن يكون ذلك في القسم كما في الآية الكريمة من سورة يوسف، وبيت امرئ القيس، وبيت عبدالله بن قيس الرقيات، وبيت عمر، وبيت نصيب، وشذ الحذف بدون القسم كما في بيت خدش، وبيت خليفة بن براز.

٦١ - البيت من الشواهد التي لا يعرف قائلها.

المعنى: يا صاحبي اجتهد، واستعد للموت، ولا تنس ذكره، فإن نسيانه ضلال ظاهر.

الإعراب: «صاح» منادى حذف منه ياء النداء، وهو مرخم ترخيماً غير قياسي، لأنه نكرة، والقياس ألا يرخم مما ليس آخره تاء إلا العلم «شمر» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «ولا» الواو عاطفة، لا: ناهية «تزل» فعل مضارع ناقص مجزوم بحرف النهي، واسمه ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «ذاكره» خبر تزل، وذاكر مضاف، و«الموت» مضاف إليه «فنسيانه» الفاء حرف دال على التعليل، نسيان: مبتدأ، ونسيان مضاف والهاء العائدة إلى الموت مضاف إليه «ضلال» خبر المبتدأ «مبين» نعت لضلال.

الشاهد فيه: قوله «ولا تزل ذاكر الموت» حيث أجرى فيه مضارع «زال» مجرى «كان» في العمل، لكونها مسوقة بحرف النهي، والنهي شبه بالنفي.

٦٢ - البيت لذي الرمة غيلان بن عقبة يقوله في صاحبه مية.

اللغة: «البلى» من بلى الثوب يبل - على وزن رضى يرضى - أي: خلق ورث «منهلاً» منسكباً منصباً «جرعائك» الجرعاء: رملة مستوية لا تنبت شيئاً «القطر» المطر.

وهذا [هو] الذي أشار إليه المصنف بقوله: «وهذي الأربعة - إلى آخر البيت».

= المعنى : يدعو لدار حبيبه بأن تدوم لها السلامة على مر الزمان من طوارق الحدثن وأن يدوم نزول الأمطار بساحتها، وكنى بنزول الأمطار عن الخصب والنماء بما يستتبع من رفاية أهلها، وإقامتهم في ربوعها، وعدم المهاجرة منها لانتجاع الغيث والكلأ. الإعراب: «ألا» أداة استفتاح وتنبية «يا» حرف نداء، والمنادى محذوف، والتقدير «يا دارمية» «اسلمي» فعل أمر مقصود منه الدعاء، وياء المؤنثة المخاطبة فاعل «يا دار» يا: حرف نداء، ودار: منادى منصوب بالفتحة الظاهرة، ودار مضاف، و«مي» مضاف إليه «على البلى» جار ومجرور متعلق بإسلمي «ولا» الواو حرف عطف، لا: حرف دعاء «زال» فعل ماض ناقص «منهلاً» خبر زال مقدم «بجرعائك» الجار والمجرور متعلق بقوله «منهلاً» وجرعاء مضاف وضمير المخاطبة مضاف إليه «القطر» اسم زال مؤخر.

الشاهد فيه: للنحاة في هذا البيت شاهدان، الأول: في قوله «يا اسلمي» حيث حذف المنادى قبل فعل الأمر فاتصل حرف النداء بالفعل لفظاً، ولكن التقدير على دخول «يا» على المنادى المقدر، ولا يحسن في مثل هذا البيت أن تجعل «يا» حرف تنبيه، لأن «ألا» السابقة عليها حرف تنبيه، ومن قواعدهم المقررة أنه لا يتوالى حرفان بمعنى واحد لغير توكيد، ومثل هذا البيت في ما ذكرناه قول الشماخ:

يَقُولُونَ لِي: يَا أَخْلِفْ، وَلَسْتُ بِخَالِفٍ أَخَادِعُهُمْ عَنْهَا كَيْمَا أَنَالَهَا
فقد أراد: يقولون لي يا هذا احلف، ومثله قول الأخطل:

أَلَا يَا أَسْلَمِي يَا هِنْدُ هِنْدُ بَنِي بَكْرِ وَلَا زَالَ حَيَانَا عَدَى آخِرَ الدَّهْرِ
أراد: ألا يا هند اسلمي يا هند بني بكر، ومثله قول الآخر:

أَلَا يَا أَسْلَمِي ذَاتَ الدَّمَالِيجِ وَالْعَقْدِ وَذَاتَ النَّيَا الْغُرِّ وَالْفَاجِمِ الْجَعْدِ

أراد: ألا يا ذات الدماليج اسلمي ذات الدماليج - إلخ، ومثل الأمر الدعاء كما في قول الفرزدق:

يَا أَرْغَمَ اللَّهُ أَنْفًا أَنْتَ حَامِلُهُ يَا ذَا الْخَنَى وَمَقَالِ الزُّرُورِ وَالْخَطَلِ

يريد: يا هذا أرغم الله أنفاً - إلخ، ومثله قول الآخر:

يَا لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْأَقْسَامِ كُلِّهِمُ وَالصَّالِحِينَ عَلَى سَمْعَانَ مِنْ جَارِ

فيمر رواه برفع «لعنة الله»

والشاهد الثاني في قوله «ولا زال إلخ» حيث أجرى «زال» مجرى «كان» في رفعها الاسم ونصب الخبر، لتقدم «لا» الدعائية عليها، والدعاء شبه النفي.

القسم الثاني: ما يُشترط في عمله، أن يسبقه «ما» المصدريّة الظرفية، وهو «دام» كقولك: «أعط ما دُمْتُ مُصِيباً دَرَهَمًا» أي: أعط مُدَّةَ دَوَامِكَ مُصِيباً دَرَهَمًا، ومنه قوله تعالى: (وَأَوْصَانِي بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ مَا دُمْتُ حَيًّا) أي: مُدَّةَ دوامي حياً.

ومعنى ظَلَّ: اتَّصَفَ المخبر عنه بالخبر نهراً، ومعنى بات: اتَّصَفَ به ليلاً، وأضحى: اتَّصَفَ به في الضُّحى، وأصبح: اتَّصَفَ به في الصباح، وأمسى: اتَّصَفَ به في المساء، ومعنى صار: التحوُّل من صِفَةٍ إلى [صفة] أخرى، ومعنى ليس: النفي، وهي عند الإطلاق لنفي الحال، نحو: «ليس زيد قائماً» أي: الآن وعند التقيد بزمن على حَسَبِهِ، نحو: «ليس زيد قائماً غداً» ومعنى ما زال وأخواتها: مُلَازِمَةُ الخبرِ المخبر عنه على حَسَبِ ما يقتضيه الحال نحو: «ما زال زيد ضاحكاً، وما زال عمرو أَرْزَقَ العينين» ومعنى دام: بقي واستمرَّ.

* * *

وَعَبَّرَ مَاضٍ مِثْلَهُ قَدْ عَمِلَ إِنْ كَانَ غَيْرُ الْمَاضِ مِنْهُ اسْتِعْمَالاً^(١)

(١) «وغير» مبتدأ، و«غير مضاف، و«ماض» مضاف إليه «مثله» مثل: حال مقدم على صاحبها، وصاحبها هو فاعل «عمل» الآتي، ومثل مضاف والضمير مضاف إليه، ومثل من الألفاظ المتوعدة في الإبهام. فلا تفيدُها الإضافة تعريفاً، فلماذا وقعت حالاً «قد» حرف تحقيق «عملاً» عمل فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى غير الماضي، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ «إن» شرطية «كان» فعل ماض ناقص، فعل الشرط «غير» اسم كان، و«غير مضاف، و«الماضي» مضاف إليه «منه» جار ومجرور متعلق باستعمل «استعمالاً» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى غير الماضي، والجملة في محل نصب خبر كان، وجواب الشرط محذوف يدل عليه الكلام، والتقدير: إن كان غير الماضي مستعمالاً فإنه يعمل مثابها الماضي.

هذه الأفعال على قسمين^(١): أحدهما ما يَتَصَرَّفُ، وهو ما عدا ليس ودام.

والثاني ما لا يَتَصَرَّفُ، وهو ليس ودام، فَنَبَّه المصنّف بهذا البيت على أن ما يتصرف من هذه الأفعال يَعْمَلُ غير الماضي منه عمل الماضي، وذلك هو المضارع. نحو: «يكون زيد قائماً» قال الله تعالى: (وَيَكُونُ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيداً) والأمر، نحو: (كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ) وقال الله تعالى: (قُلْ كُونُوا حِجَارَةً أَوْ حَدِيداً)، واسم الفاعل، نحو: «زَيْدٌ كَاتِبٌ أَخَاكَ» وقال الشاعر:

٦٣ - وَمَا كُلُّ مَنْ يُبْدِي الْبَشَاشَةَ كَانَتْ
أَخَاكَ، إِذَا لَمْ تُلْفِهِ لَكَ مُنْجِداً

(١) هي على قسمين إجمالاً، ولكنها على ثلاثة أقسام تفصيلاً (الأول) ما لا يتصرف أصلاً فلم يأت منه إلا الماضي، وهو فعلان: ليس، ودام، فإن قلت: فإنه قد سمع: يدوم، ودم، ودائم، ودوام، قلت: هذه تصرفات دام التامة التي ترفع فاعلاً فقط، والكلام إنما هو في دام الناقصة التي ترفع الاسم وتنصب الخبر (الثاني) ما يتصرف تصرفاً ناقصاً، بأن يكون المستعمل منه الماضي والمضارع واسم الفاعل، وهو أربعة أفعال: زال، وفتى، وبرح، وانفك (الثالث) ما يتصرف تصرفاً تاماً بأن تجيء منه أنواع الفعل الثلاثة: الماضي، والمضارع، والأمر، ويجيء منه المصدر واسم الفاعل، وهو الباقي، وقد اختلف النحاة في مجيء اسم المفعول من القسم الثالث، فمتعه قوم منهم أبو علي الفارسي، فقد سأله تلميذه ابن جني عن قول سيبويه «مكون فيه» فقال: ما كل داء يعالجه الطبيب! وأجازه غير أبي علي، فاحفظ ذلك.

٦٣ - البيت من الشواهد التي لم نقف لها على نسبة إلى قائل معين.

اللغة: «يبدي» يظهر «البشاشة» طلاقة الوجه «تلفه» تجده «منجداً» مساعداً.

المعنى: ليس كل أحد يلقاك بوجه ضاحك أخاك الذي تركز إليه، وتعتمد في حاجتك عليه، ولكن أخوك هو الذي تجده عوناً لك عند الحاجة.

الإعراب: «ما» نافية تعمل عمل ليس «كل» اسمها، وكل مضاف، و«من» اسم موصول مضاف إليه «يبدي» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على «من» والجملة لا محل لها صلة الموصول «البشاشة» مفعول به ليبيدي «كائنات» خبر ما النافية، وهو اسم فاعل متصرف من =

والمَصْدَرُ كذلك، واختلف الناس في «كان» الناقصة: هل لها مَصْدَرٌ أم لا؟ والصحيح أن لها مصدرًا، ومنه قوله:
 ٦٤. بِذَلِّ وَحِلْمٍ سَادَ فِي قَوْمِهِ الْفَتَى
 وَكَوْنُكَ إِيَّاهُ عَلَيْكَ يَسِيرُ

= كان الناقصة، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى كل «أخاك» أخا: خبر كائن منصوب بالألف نيابة عن الفتحة لأنه من الأسماء الستة، وأخا مضاف والكاف مضاف إليه «إذا» ظرف تضمن معنى الشرط «لم» حرف نفي وجزم «تلفه» تلف: فعل مضارع مجزوم بلم، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والهاء مفعول أول لتلغي «لك» جار ومجرور متعلق بقوله منجداً الآتي «منجداً» مفعول ثانٍ لتلغي، وقال العيني: هو حال وذلك مبني على أن «ظن» وأخواتها تنصب مفعولاً واحداً، وهو رأي ضعيف لبعض النحاة.

الشاهد فيه: قوله «كائنًا أخاك» فإن «كائنًا» اسم فاعل من كان الناقصة وقد عمل عملها، فرفع اسماً ونصب خبراً: أما الاسم فهو ضمير مستتر فيه، وأما الخبر فهو قوله «أخاك» على ما بيناه في إعراب البيت.

٦٤ - وهذا البيت - أيضاً - من الشواهد التي لم ينسبوا إلى قائل معين.

اللغة: «بذل» عطاء «ساد» من السيادة، وهي الرفعة وعظم الشأن.

المعنى: إن الرجل يسود في قومه وبنه ذكره في عشيرته ببذل المال والحلم، وهو يسير عليك إن أردت أن تكون ذلك الرجل.

الإعراب: «بذل» جار ومجرور متعلق بساد، «وحلم» معطوف على بذل «ساد» فعل ماض «في قومه» الجار والمجرور متعلق أيضاً بساد، وقوم مضاف والضمير مضاف إليه «الفتى» فاعل ساد «وكونك» كون: مبتدأ، وهو مصدر كان الناقصة، فمن حيث كونه مبتدأ يحتاج إلى خبر، وهو قوله «يسير» الآتي، ومن حيث كونه مصدر كان الناقصة يحتاج إلى اسم وخبر، فأما اسمه فالكاف المتصلة به، فل هذه الكاف محلان أحدهما جر بالإضافة، والثاني رفع على أنها الاسم، وأما خبرها فقوله «إياه» وقوله «عليك» جار ومجرور متعلق بيسير، وقوله «يسير» هو خبر المبتدأ، على ما تقدم ذكره.

الشاهد فيه: قوله «وكونك إياه» حيث استعمل مصدر كان الناقصة وأجراه مجراها في رفع الاسم ونصب الخبر، وقد بينت لك اسمه وخبره في إعراب البيت.

فهذا الشاهد يدل على شيئين: أولهما أن «كان» الناقصة قد جاء لها مصدر في كلام العرب، فهو رد =

وما لا يتصرف منها - وهو دَامَ، وليس^(١) - وما كان النفي أو شبهه شرطاً فيه - وهو زال وأخواتها - لا يُستعملُ منه أمرٌ ولا مصدر.

وفي جميعها تَوَسُّطُ الْخَبَرِ
أَجْزٌ، وَكُلُّ سَبْقِهِ دَامَ حَظَرٌ^(٢)

مراده أن أخبار هذه الأفعال - إن لم يجب تقديمها على الاسم، ولا تأخيرها عنه - يجوز تَوَسُّطُهَا بين الفعل والاسم^(٣)، فمثال وجوب تقديمها على الاسم

= على من قال لا مصدر لها. وثانيهما أن غير الماضي من هذه الأفعال - سواء أكان اسماً، أم كان فعلاً غير ماضٍ - يعمل العمل الذي يعمل به الفعل الماضي، وهو رفع الاسم ونصب الخبر (١) رجع العلامة الصبان أن الناقصة لها مصدر، ودليله على ذلك شيان الأول أنها تستعمل البنية صلة لما المصدرية الظرفية، ووجه الاستدلال بهذا الوجه أن ما المصدرية مع صلتها تستوجب التقدير بمصدر، فاستعمالهم هذا الفعل بعد ما يشير إلى أنهم يعتقدون أن لها مصدراً، والثاني أن العلماء جروا على تقدير ما دام في نحو قوله تعالى: ﴿ما دمت حياً﴾ بقولهم: مدة دوامي حياً، ولو أننا التزمنا أن هذا مصدر لدام النامة، أو أن العلماء اخترعوا في هذا التقدير مصدراً لم يرد عن العرب، لكننا بذلك جائرين لمسيئين بمن قام على العربية وحفظها الظن كل الإساءة، فلزم أن يكون هذا المصدر مصدر الناقصة فتتم الدعوى.

(٢) «وفي جميعها» الجار والمجرور متعلق بتوسط، وجميع مضاف، وها مضاف إليه «توسط» مفعول به لأجز مقدم عليه، وتوسط مضاف، و«الخبر» مضاف إليه «أجز» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «كل» مبتدأ «سبقه» سبق: مفعول به مقدم على عامله وهو حظر، وسبق مضاف وضمير الغائب العائد إلى الخبر مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله «دام» قصد لفظه مفعول به لسبق «حظر» فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى كل، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ وهو كل.

(٣) جاصل القول في هذا الموضوع أن لخبر كان وأخواتها ستة أحوال: الأول: وجوب التأخير، وذلك في مسألتين، إحداهما: أن يكون إعراب الاسم والخبر جميعاً غير ظاهر، نحو: كان صديقي عدوي، وثانيتهما: أن يكون الخبر محصوراً نحو قوله تعالى: ﴿وما كان صلاتهم عند البيت إلا مكاء وتصدية﴾ والمكاء: التصفير، والتصدية: التصفيق. =

قولك: «كَانَ فِي الدَّارِ صَاحِبُهَا»، فلا يجوز ههنا تقديم الاسم على الخبر، لثلاث عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة، ومثال وجوب تأخير الخبر عن الاسم قولك: «كَانَ أَخِي رَفِيقِي» فلا يجوز تقديم رفيقي - على أنه خبر - لأنه لا يعلم ذلك، لعدم ظهور الإعراب، ومثال ما توسط فيه الخبر قولك: «كَانَ قَائِماً زَيْدٌ» قال الله تعالى: ﴿وَكَانَ حَقّاً عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ وكذلك سائر أفعال هذا الباب - من المتصرف، وغيره - يجوز توسط أخبارها بالشرط المذكور، ونقل صاحب الإرشاد خلافاً في جواز تقديم خبر «ليس» على اسمها، والصواب جوازُهُ، قال الشاعر:

٦٥ - سَلِي - إِنْ جَهِلْتُ - النَّاسَ عَنَّا وَعَنَّهُمْ فَلَيْسَ سَوَاءَ عَالَمٍ وَجَهْلُولٍ

= الثاني: وجوب التوسط بين العامل واسمه، وذلك في نحو قولك: يعجبني أن يكون في الدار صاحبها، فلا يجوز في هذا المثال تأخير الخبر عن الاسم، لثلاث يلزم منه عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة، كما لا يجوز أن يتقدم الخبر على أن المصدرية لثلاث يلزم تقديم معمول الصلة على الموصول، فلم يبق إلا توسط هذا الخبر على ما ذكرنا.

الثالث: وجوب التقدم على الفعل واسمه جميعاً، وذلك فيما إذا كان الخبر مما له الصدارة كاسم الاستفهام، نحو «أين كان زيد»؟

الرابع: امتناع التأخر عن الاسم، مع جواز التوسط بين الفعل واسمه أو التقدم عليهما، وذلك فيما إذا كان الاسم متصلاً بضمير يعود على بعض الخبر، ولم يكن ثمة مانع من التقدم على الفعل، نحو «كان في الدار صاحبها، وكان غلام هند بعلمها» يجوز أن تقول ذلك، ويجوز أن تقول: «في الدار كان صاحبها، وغلام هند كان بعلمها» - بنصب غلام - ولا يجوز في المثالين التأخير عن الاسم.

الخامس: امتناع التقدم على الفعل واسمه جميعاً، مع جواز توسطه بينهما أو تأخره عنهما جميعاً، نحو «هل كان زيد صديقك»؟ ففي هذا المثال يجوز هذا، ويجوز «هل كان صديقك زيد» ولا يجوز تقديم الخبر على هل، لأن لها صدر الكلام، ولا توسطه بين هل والفعل، لأن الفصل بينهما غير جائز.

السادس: جواز الأمور الثلاثة، نحو «كان محمد صديقك» يجوز فيه ذلك كما يجوز أن تقول: صديقك كان محمد، وأن تقول: كان صديقك محمد، بنصب الصديق.

٦٥ - البيت من قصيدة للسموأل بن عاديء الغساني، المضروب به المثل في الوفاء ومطلع قصيدته =

وَذَكَرَ ابْنُ مُعْطٍ أَنَّ خَيْرَ «دَامٍ» لَا يَتَقَدَّمُ عَلَى اسْمِهَا، فَلَا تَقُولُ «لَا
أَصَاحِبُكَ مَا دَامَ قَائِمًا زَيْدٌ» وَالصَّوَابُ جَوَازُهُ، قَالَ الشَّاعِرُ:
٦٦ - لَا طِيبَ لِسُلْعَيْشٍ مَا دَامَتْ مُنْغَصَّةٌ
لَذَّائُهُ بِأَذْكَارِ الْمَوْتِ وَالْهَرَمِ

= التي منها بيت الشاهد قوله:

إِذَا الْمَرْءُ لَمْ يَدْنَسْ مِنَ اللَّؤْمِ عَرَضُهُ فَكُلُّ رِذَاءٍ يَرْتَدِيهِ جَبِيلُ
وَإِنْ هُوَ لَمْ يَحْمِلْ عَلَى النَّفْسِ ضَمِيمَهَا فَلَيْسَ إِلَى حُسْنِ الثَّنَاءِ سَبِيلُ

اللغة: «يدنس» الدنس - بفتح الدال المهملة والتون - هو الوسخ والقذر، والأصل فيه أن يكون في الأمور الحسية، والمراد هنا الدنس المعنوي «اللؤم» اسم جامع للخصال الدنيئة ومقابيح الصفات «رداء» هو في هذا الموضع مستعار للخصلة من الخصال: أي إذا نظف عرض المرء فلم يتصف بصفة من الصفات الدنيئة فإن له بعد ذلك أن يتصف بما يشاء، يريد أن له أن يختار من المكارم وخصال البر الخصلة التي يرغبها «ضيمها» الضيم: الظلم.

المعنى: يقول لمن يخاطبها: سلي الناس عنا وعمن تقارن بهم بنا - إن لم تكوني عالمة بحالنا، مدركة للفرق العظيم الذي بيننا وبينهم - لكي يتضح لك الحال، فإن العالم بحقيقة الأمر ليس كمن جهلها.

الإعراب: «سلي» فعل أمر، وباء المخاطبة فاعله «إن» شرطية «جهلت» فعل ماض فعل الشرط، وتاء المخاطبة فاعل، وجواب الشرط محذوف يدل عليه ما قبله «عنا» جار ومجرور متعلق بقوله سلي «وعنهم» جار ومجرور معطوف بالواو على الجار والمجرور قبله «فليس» الفاء حرف دال على التعليل، وليس: فعل ماض ناقص «سواء» خبر ليس مقدم «عالم» اسم ليس مؤخر «وجاهول» معطوف على عالم.

الشاهد فيه: قوله «فليس سواء عالم وجاهول» حيث قدم خبر ليس وهو «سواء» على اسمها وهو «عالم» وذلك جائز سائغ في الشعر وغيره، خلافاً لمن نقل المنع عنه صاحب الإرشاد.

٦٦ - البيت من الشواهد التي لم يعين أحد ممن اطلعنا على كلامه قائلها.

اللغة: «طيب» المراد به اللذة وما ترتاح إليه النفس وتهفو نحوه «منغصة» اسم مفعول من التنغيص وهو التكدير «بأذكار» تذكر، وأصله «للفكر» فقلت تاء الافتعال دالاً، ثم قلت الذاً دالاً، ثم أدغمت الذاً في الدال، ويجوز فيه «افكرو» بالذاً المعجمة، على أن تقلب المهملة معجمة بعكس الأول ثم تدغم، ويجوز فيه بقاء كبل من المعجمة والمهملة على حاله فتقول «إذكار» =

وأشار بقوله: «وَكُلُّ سَبَقَهُ دَامَ حَظْرٌ» إلى أن كلَّ العرب - أو كلُّ

وبالوجه الأول قد قوله تعالى: ﴿فَهَلْ مِنْ مُدَكِّرٍ﴾ أصله مذتكر فقلبت التاء دالاً ثم ادغمنا على ما ذكرناه أولاً.

المعنى: لا يرتاح الإنسان إلى الحياة ولا يستطيع العيش ما دام يتذكر الأيام التي تأتي عليه بأوجاعها وآلامها، وما دام لا ينسى أنه مقبل لا محالة على الشيخوخة والموت ومفارقة أحبائه وملأه.

الإعراب: «لا» نافية للجنس «طيب» اسمها مبني على الفتح في محل نصب «للعيش» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لا، أو متعلق بطيب، وخبر لا حينئذ محذوف «ما» مصدرية ظرفية «دامت» دام: فعل ماض ناقص، والتاء تاء التانيث «منغصة» خبر دام مقدم على اسمها «لذاته» لذات: اسم دام مؤخر، ولذات مضاف والهاء العائدة إلى العيش مضاف إليه «بادكار» جار ومجرور متعلق بقوله منغصة، وادكار مضاف، و «الموت» مضاف إليه «والهرم» معطوف بالواو على الموت. الشاهد فيه: قوله «ما دامت منغصة لذاته» حيث قدم خبر دام وهو قوله «منغصة» على اسمها وهو قوله «لذاته».

هذا توجيه كلام الشارح العلامة كغيره من النحاة، ردأ على ابن معط. وفيه خال من جهة أنه ترتب عليه الفصل بين «منغصة» ومتعلقة وهو قوله «بادكار» بأجنبي عنهما وهو «لذاته».

وفي البيت توجيه آخر، وهو أن يكون اسم «دام» ضميراً مستتراً، وقوله «منغصة» خبرها، وقوله «لذاته» نائب فاعل لقوله «منغصة»، لأنه اسم مفعول يعمل عمل الفعل المبني للمجهول، وعلى هذا يخلو البيت من الشاهد، فلا يكون ردأ على ابن معط ومن يرى رأيه.

ومن الشواهد التي يستدل بها للرد على ابن معط قول الشاعر:

مَا دَامَ حَافِظٌ سَرِيٍّ مَنْ وَثِقْتُ بِهِ فَهُوَ الَّذِي لَسْتُ عَنْهُ رَاغِباً أَبَدًا

فإن قوله «حافظ سري» خبر دام، وقوله «من وثقت به» اسمها، وقد تقدم الخبر على الاسم، ولا يرد عليه الاعتراض الذي ورد على البيت الشاهد، ولكنه يحتمل التأويل، إذ يجوز أن يكون اسم دام ضميراً مستتراً يعود إلى «من وثقت به» ويكون خبرها هو «حافظ سري»، ويكون قوله «من وثقت به» فاعلاً بحافظ، لأنه اسم فاعل.

فإن قلت: فقد عاد الضمير على متأخر.

قلت: هو كذلك، ولكنه مختصر ههنا، لأن الكلام على هذا يصير من باب الاشتغال لتقدم عاملين - وهما: «دام» و«حافظ سري» - وتأخر معمول واحد - وهو «من وثقت به» - فلما جعل العامل الثاني ضميراً في الأول المرفوع، وهو جائز عند البصريين كما ستعرفه في باب الاشتغال، إن شاء الله.

النحاة - منع سبق خبر «دام» عليها، وهذا إن أراد به أنهم منعوا تقديم خبر دام على «ما» المتصلة بها، نحو: «لا أصحابك قائماً ما دام زيد» فمسلّم، وإن أراد أنهم منعوا تقديمه على «دام وحدها»، نحو «لا أصحابك ما قائماً دام زيد» - وعلى ذلك حملة ولده في شرحه - ففيه نظر، والذي يظهر أنه لا يمتنع تقديم خبر دام على دام وحدها، فتقول: «لا أصحابك ما قائماً دام زيد» كما تقول: «لا أصحابك ما زيدا كلمت».

* * *

كَذَاكَ سَبَقُ خَبَرٍ مَا النَّافِيَةِ فَجِيءَ بِهَا مَتْلُوَّةٌ، لَا تَالِيَةَ^(١)

يعني أنه لا يجوز أن يتقدم الخبر على ما النافية، ويدخل تحت هذا قسمان، أحدهما: ما كان النفي شرطاً في عمله، نحو «ما زال» وأخواتها، فلا تقول: «قائماً ما زال زيد» وأجاز ذلك ابن كيسان والنحاس، والثاني: ما لم يكن النفي شرطاً في عمله، نحو «ما كان زيد قائماً» فلا تقول: «قائماً ما كان زيد»، وأجازه بعضهم^(٢).

(١) «كذلك» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «سبق» مبتدأ مؤخر، وسبق مضاف، و«خبر» مضاف إليه، وهو من جهة أخرى فاعل لسبق «ما» مفعول به لسبق «النافية» صفة لما «فجيء» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «بها» جار ومجرور متعلق ب«جيء» «متلوة» حال من الضمير المجرور محلاً بالباء «لا» عاطفة «تالية» معطوف على متلوة.

(٢) أصل هذا الخلاف مبني على خلاف آخر، وهو: هل تستوجب «ما» النافية أن تكون في صدر الكلام؟ ذهب جمهور البصريين إلى أنها لا تستوجب التصدير، وعلى هذا أجازوا أن يتقدم خبر الناسخ المنفي بها عليها مطلقاً، ووافقهم ابن كيسان والنحاس على جواز تقديم خبر الناسخ عليها إذا كان من النواسخ التي يشترط فيها النفي، لأن نفيها حينئذ إيجاب فكأنه لم يكن، بخلاف النوع الثاني.

ومفهومُ كلامِهِ أنه إذا كان النفي بغير «ما» يجوز التقديم، فتقول: «قائماً لم يَزَلْ زَيْدٌ، ومنطلقاً لم يَكُنْ عَمْرُو» ومنعهما بعضهم^(١).

ومفهومُ كلامِهِ أيضاً جوازُ تقديم الخبرِ على الفعل وَحْدَهُ إذا كان النفي بما، نحو «مَا قائماً زَالَ زَيْدٌ» و«ما قائماً كان زيد» ومنعه بعضهم.

وَمَنْعُ سَبْقِ خَبَرِ لَيْسَ أَصْطُفِي، وَذُو تَمَامٍ مَا بِرَفْعٍ يَكْتَفِي^(٢)
وَمَا سِوَاهُ نَاقِصٌ، وَالنَّقْصُ فِي فَتَى لَيْسَ زَالَ دَائِماً قَفِي^(٣)
اختلف النحويون في جواز تقديم خبر «ليس» عليها، فذهب

(١) ذكر ابن مالك في شرح التسهيل أن الذي منع ذلك هو الفراء، وهذا المنع مردود بقول الشاعر:
مَنْعَ عَاذِلِي فَهَائِمَ لَنْ أَبْرَحَا بِمِثْلِ أَوْ أَحْسَنَ مِنْ شَمْسِ الضُّحَى
وقال ابن مالك في شرح الكافية الشافية: إن ذلك جائز عند الجميع.

(٢) «ومنعه» مبتدأ، ومنع مضاف، و«سبق» مضاف إليه، وسبق مضاف و«خبر» مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله «ليس» قصد لفظه: مفعول به لسبق «اصطفي» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى منع، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ «وذو» الواو للاستئناف، ذو: مبتدأ، وذو مضاف و«تمام» مضاف إليه «ما» اسم موصول خبر المبتدأ «برفع» جار ومجرور متعلق ب«يكتفي» الآتي «يكتفي» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على ما الموصولة، وجملة يكتفي وفاعله لا محل لها من الإعراب صلة الموصول.

(٣) «وما» اسم موصول مبتدأ «سواء» سوى: ظرف متعلق بمحذوف صلة ما، وسوى مضاف والهاء مضاف إليه «ناقص» خبر المبتدأ «والنقص» مبتدأ «في فتى» جار ومجرور متعلق بقوله «قفي» الآتي «ليس، زال» معطوفان على «فتى» بإسقاط حرف العطف «دائماً» حال من الضمير المستتر في قوله «قفي» الآتي «قفي» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على النقص، والجملة من قفي ونائب فاعله في محل رفع خبر المبتدأ، وهو «النقص».

وتقدير البيت: وما سوى ذي التمام ناقص، والنقص قفي - أي اتبع - حال كونه مستمراً في فتى وليس وزال.

الكوفيون والمبرد والزجاج وابن السراج وأكثر المتأخرين - ومنهم المصنف - إلى المنع ، وذهب أبو علي [الفارسي] وابن برهان إلى الجواز ، فتقول : «قائماً ليس زيد» واختلف النقل عن سيبويه ، فنسب قوم إليه الجواز ، وقوم المنع ، ولم يرد من لسان العرب تقدّم خبرها عليها ، وإنما ورد من لسانهم ما ظاهره تقدّم معمول خبرها عليها ، كقوله تعالى : ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾ وبهذا استدلل من أجاز تقديم خبرها عليها ، وتقريره أن «يوم يأتيهم» معمول الخبر الذي هو «مصرفاً» وقد تقدم على «ليس» قال : ولا يتقدّم المعمول إلا حيث يتقدّم العامل^(١) .

* * *

(١) هذه القاعدة ليست مطرودة تمام الاطراد ، وإن كان العلماء قد اتخذوها دليلاً في كثير من المواطن ، وجعلوها كالشيء المسلم به الذي لا يتطرق إليه النقص ، ونحن نذكر لك عدة مواضع أجازوا فيها تقديم المعمول ، ولم يجيزوا فيها تقديم العامل :

الموضع الأول : إذا كان خبر المبتدأ فعلاً ، لم يجز البصريون تقديمه على المبتدأ ، لئلا يلتبس المبتدأ بالفاعل ، فلا يقولون «ضرب زيد» على أن يكون في ضرب ضمير مستتر ، وجملته خبر مقدم ، لكن أجازوا تقديم معمول هذا الخبر على مبتدئه في نحو «عمرو ضرب زيداً» . فيقولون «زيداً عمرو ضرب» .

الموضع الثاني : خبر إن - إذا لم يكن ظرفاً أو جاراً ومجروراً - لم يجيزوا تقديمه على اسمها ، فلا يقولون : «إن جالس زيداً» ، وأجازوا تقديم معموله على الاسم ، فيقولون : «إن عندك زيداً جالس» .

الموضع الثالث : الفعل المنفي بلم أو لن - نحو «لم أضرب ، ولن أضرب» - لم يجيزوا تقديمه على النفي ، وأجازوا تقديم معموله عليه ، نحو «زيداً لن أضرب ، وعمراً لم أصاحب» .

الموضع الرابع : الفعل الواقع بعد إما الشرطية ، لم يجيزوا إيلاءه لإما ، وأجازوا إيلاء معموله لها ، نحو قوله تعالى : ﴿فَأَمَّا الْبَيْتُ فَلَا تَقْهَرُ﴾ .

والغرض من القاعدة التي أصلها هذا المستند : أن الغالب والكثير والأصل هو ألا يتقدم المعمول إلا حيث يجوز أن يتقدم العامل فيه ، فلا يضر أن يجوز تقديم المعمول في بعض الأبواب لنكتة خاصة به حيث لا يتقدم عامله ، ولكل موضع من المواضع الأربعة نكتة لا تسع هذه العجالة لشرحها .

وقوله: «وذو تمام - إلى آخره» معناه أن هذه الأفعال انقسمت إلى قسمين، أحدهما: ما يكون تاماً وناقصاً، والثاني ما لا يكون إلا ناقصاً، والمراد بالتام: ما يكتفي بمرفوعه، وبالناقص: ما لا يكتفي بمرفوعه، بل يحتاج معه إلى منصوب.

وكل هذه الأفعال يجوز أن تُستعمل تامةً، إلا «فتى»، و«زال» التي مضارعها يَزَالُ، لا التي مضارعها يَزُولُ فإنها تامة، نحو «زالت الشمس» و«لَيْسَ» فإنها لا تستعمل إلا ناقصة.

ومثال التام قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ﴾ أي: إن وُجد ذو عُسْرَةٍ، وقوله تعالى: ﴿خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ﴾ وقوله تعالى: ﴿فَسُبْحَانَ اللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ﴾.

* * *

وَلَا يَلِي الْعَامِلَ مَعْمُولُ الْخَبَرِ إِلَّا إِذَا ظَرْفًا أَتَى أَوْ حَرْفَ جَرٍّ^(١)
يعني أنه لا يجوز أن يلي «كان» وأخواتها معمول خبرها الذي ليس بظرف ولا جار ومجرور، وهذا يشمل حالين:

(١) «ولا» نافية «يلِي» فعل مضارع «العامل» مفعول به يلي مقدم على الفاعل «معمول» فاعل يلي، ومعمول مضاف و«الخبر» مضاف إليه «إلا» أداة استثناء «إذا» ظرف لما يستقبل من الزمان تضمن معنى الشرط «ظرفاً» حال مقدم على صاحبه، وهو الضمير المستتر في أتى «أتى» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على «معمول الخبر» السابق «أو» حرف عطف «حرف» معطوف على قوله «ظرفاً» وحرف مضاف و«جر» مضاف إليه، وجمله «أتى» وفاعله في محل جر بإضافة إذا إليها، وهي فعل الشرط، وجواب الشرط محذوف يفصح عنه الكلام، وتقديره: فإنه يليه، وهذه الجملة كلها في موضع الاستثناء من مستثنى منه محذوف، وهو عموم الأوقات، وكأنه قال: لا يلي معمول الخبر العامل في وقت ما من الأوقات إلا في وقت مجيئه ظرفاً أو حرف جر.

أحدهما: أن يتقدم معمول الخبر [وَحْدَهُ على الاسم] ويكون الخبر مؤخراً عن الاسم، نحو «كان طعامك زيداً أكلاً» وهذه ممتنعة عند البصريين، وأجازها الكوفيون.

الثاني: أن يتقدم معمول والخبر على الاسم، ويتقدم معمول على الخبر، نحو «كان طعامك أكلاً زيداً» وهي ممتنعة عند سيبويه، وأجازها بعض البصريين.

ويخرج من كلامه أنه إذا تقدم الخبر والمعمول على الاسم، وقُدِّم الخبر على معمول جازت المسألة، لأنه لم يَلِ «كان» معمول خبرها، فتقول «كان أكلاً طعامك زيد» ولا يمنعها البصريون.

فإن كان معمول ظرفاً أو جاراً ومجروراً جاز إيلأؤه «كان» عند البصريين والكوفيين، نحو «كان عندك زيدٌ مقيماً، وكان فيك زيدٌ راغباً».

* * *

وَمُضْمَرُ الشَّانِ اسْمًا أَنْوِيْنَ وَقَعُ مُوْهَمٌ مَا اسْتَبَانَ أَنَّهُ امْتَنَعَ^(١)

(١) «مضمر» مفعول به مقدم على عامله وهو قوله «انو» الآتي، ومضمر مضاف و«الشان» مضاف إليه «اسماً» حال من مضمر «انو» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «إن» شرطية «وقع» فعل ماضٍ فعل الشرط، مبني على الفتح في محل جزم، وسكن للوقف «موهم» فاعل وقع، وموهم مضاف و«ما» اسم موصول مضاف إليه، مبني على السكون في محل جر «استبان» فعل ماضٍ «أنه» أن: حرف توكيد ونصب، والهاء ضمير الغائب اسمها مبني على الضم في محل نصب «امتنع» فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو، والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر أن، وأن ومعمولاها في تأويل مصدر فاعل لاستبان، وتقديره: استبان امتناعه، وجملة «استبان» وفاعله لا محل لها من الإعراب صلة الموصول.

وتقدير البيت: وانو مضمر الشان حال كونه اسماً لكان إن وقع في بعض الكلام ما يوهم الأمر الذي وضع امتناعه، وهو إيلأء كان معمول خبرها.

يعني أنه إذا وَرَدَ من لسان العرب ما ظاهره أنه وَلِيَ «كان» وأخواتها معمول خبرها فأوَّلُهُ على أَنَّ في «كان» ضميراً مستتراً هو ضمير الشأن، وذلك نحو قوله:

٦٧- قَنَافِذُ هَدَاجُونَ حَوْلَ بُيُوتِهِمْ

بِمَا كَانَ إِيَّاهُمْ عَطِيَّةٌ عَوْدًا

٦٧- البيت للفرزدق، من كلمة يهجو فيها جريراً وعبد القيس، وهي من النقائص بين جرير والفرزدق، وأولها قوله:

رَأَى عَبْدُ قَيْسٍ خَفَقَةً شَوَّرَتْ بِهَا يَدَا قَاسٍ أَلْوَى بِهَائِمٍ أَحْمَدًا

اللغة: «قنافذ» جمع قنفذ، وهو- بضمين بينهما سكون، أو بضم القاف وسكون النون وفتح الفاء، وآخره ذال معجمة أو دال مهملة- حيوان يضرب به المثل في السرى، فيقال: هو أسرى من القنفذ، وقالوا أيضاً «أسرى من أنقد» وأنقد: إسم للقنفذ، ولا يتصرف ولا تدخله الألف واللام، كقولهم للأسد: أسامة، وللذئب: ذؤالة، قاله الميداني (٢٣٩/١ الخيرية) ثم قال: «والقنفذ لا ينام الليل، بل يجول ليله أجمع» اهـ، ويقال في مثل آخر «بات فلان بلبيل أنقد» وفي مثل آخر «اجعلوا ليلكم ليل أنقد» وذكر مثله العسكري في جمهرة الأمثال (بهامش الميداني ٧/٢) «هداجون» جمع هداج وهو صيغة مبالغة من الهدج أو انهدجان، والهدجان- بفتحات- ومثله الهدج- بفتح فسكون- مشية الشيخ، أو مشية فيها ارتعاش، وباب فعله ضرب، ويروى «قنافذ دراجون» والدرج: صيغة مبالغة أيضاً من «درج الصبي والشيخ»- من باب دخل- إذا سار سيراً متقارب الخطو «عطية» هو أبو جرير.

المعنى: يريد وصفهم بأنهم خونة فجار، يشبهون القنافذ حيث يسرون بالليل طلباً للسرقة أو للدعارة والفحشاء، وإنما السبب في ذلك تعويد أبيهم إياهم ذلك.

الإعراب: «قنافذ» خبر لمبتدأ محذوف تقديره: هم قنافذ، وأصله هم كالقنافذ، فحذف حرف التشبيه مبالغة «هداجون» صفة لقنافذ، مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لأنه جمع مذكر سالم، والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد «حول» ظرف مكان متعلق بهداجون، وحول مضاف، وبيوت من «بيوتهم» مضاف إليه. وبيوت مضاف والضمير مضاف إليه «بما» الباء حرف جر، وما: يحتمل أن تكون موصولاً اسمياً، والأحسن أن تكون موصولاً حرفياً «كان» فعل ماض ناقص «إياهم» إيا: مفعول مقدم على عامله، وهو عود، وستعرف ما فيه، وقوله «عطية» اسم كان «عوداً» فعل ماض، مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، والألف للإطلاق، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره

فهذا ظاهره أنه مثل «كان طَعَامَكَ زَيْدٌ أَكَلًا» ويتخرّج على أن في «كان» ضميراً مستتراً هو ضمير الشأن [وهو اسمُ كان].

= هو يعود على عطية، وجملة الفعل والفاعل في محل نصب خبر «كان». وهذا الإعراب إنما هو بحسب الظاهر، وهو الذي يعرب الكوفيون البيت عليه ويستدلون به، وهو إعراب غير مرضي عند جمهرة علماء النحو من البصريين، وستعرف الإعراب المقبول عندهم عند بيان الاستشهاد بالبيت. الشاهد فيه: قوله «بما كان إياهم عطية عودا» حيث إن ظاهره يوهم أن الشاعر قد قدم معمول خبر كان وهو «إياهم» على اسمها وهو «عطية» مع تأخير الخبر وهو جملة «عود» عن الاسم أيضاً، فلزم أن يقع معمول الخبر بعد الفعل ويليه، هذا هو ظاهر البيت، والقول بجواز هذا الظاهر هو مذهب الكوفيين، وهم يعربون البيت على الوجه غير المرضي الذي ذكرناه في الإعراب، والبصريون يأبون ذلك ويسمعون أن يكون «عطية» اسم كان، ولهم في البيت ثلاثة توجيهات: أحدها: وهو الذي ذكره الشارح العلامة تبعاً للمصنف، أن اسم كان ضمير الشأن وقوله «عطية» مبتدأ، وجملة «عودا» في محل رفع خبر المبتدأ، وإياهم: مفعول به لعود، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب خبر كان، فلم يتقدم معمول الخبر على الاسم لأن اسم كان مضمّر يلي العامل. والتوجيه الثاني: أن «كان» في البيت زائدة، و«عطية عود» مبتدأ وخبر، وجملة المبتدأ والخبر لا محل لها من الإعراب صلة الموصول، وهو «ما»، أي بالذي عطية عودهموه. والثالث: أن اسم «كان» ضمير مستتر يعود على «ما» الموصولة، وجملة عطية عود من المبتدأ والخبر في محل نصب خبر كان، وجملة كان ومعمولها لا محل لها من الإعراب صلة الموصول. والعائد - على هذا التوجيه والذي قبله - محذوف تقديره هنا: بما كان عطية عودهموه ومنهم من يقول: هذا البيت من الضرورات التي تباح للشاعر، ولا يجوز لأحد من المتكلمين أن يقيس في كلامه عليها.

قال المحققون من العلماء: والقول بالضرورة متعين في قول الشاعر، ولم نقف على اسمه:
بَاسَتْ فَوَادِي ذَاتَ الْخَالِ سَالِبَةً فَالْعَيْشُ إِنْ حُمِّ لِي عَيْشٌ مِنَ الْعَجَبِ
فذاات الخال: اسم بات، وسالبة: خبره، وفيه ضمير مستتر هو فاعله يعود على ذات الخال وفوادي: مفعول به مقدم على عامله الذي هو قوله سالبة، وزعموا أنه لا يمكن في هذا البيت أن يجري على إحدى التوجيهات السابقة، ومثله قول الآخر:

لَيْنَ كَأَنَّ سَلْمَى الشَّيْبِ بِالصَّدِّ مُغْرِباً لَقَدْ هَوَّنَ السُّلُوكَ عَنْهَا التَّحَلُّمُ

فالشيب: اسم كان، ومغرباً خبره، وفيه ضمير مستتر يعود على الشيب هو فاعله وسلمى مفعول به =

ومما ظاهره أنه مثل «كَانَ طَعَامُكَ آكِلًا زَيْدٌ» قوله:
 ٦٨ - فَأَصْبَحُوا وَالنُّوَى عَالِي مُعْرِسِهِمْ
 وَلَيْسَ كُلُّ النُّوَى تُلْقِي الْمَسَاكِينَ

= لمغرياً تقدم على اسم كان، ولا تتأني فيه التوجيهات السابقة.

ومن العلماء من خرج هذين البيتين تخريجاً، فزعم أن «فؤادي» منادى بحرف نداء محذوف، وكذلك «سلمى» وكأن الشاعر قد قال: باتت يا فؤادي ذات الخال سالية إياك، ولئن يا سلمى الشيب مغرياً إياك بالصد، وجملة النداء في البيتين لا محل لها معترضة بين العامل ومعموليه.

٦٨ - البيت لحميد الأرقط، وكان بخيلاً، فنزل به أضياف، فقدم لهم تمرأ، والبيت من شواهد كتاب سيبويه (ج ١ ص ٣٥) وقبله قوله:

بَاتُوا وَجَلَّتْنَا الصُّهْبَاءُ بَيْنَهُمْ كَانَ أَظْفَارُهُمْ فِيهَا السُّكَاكِينُ

اللغة: «جلتنا» بضم الجيم وتشديد اللام مفتوحة - وعاء يتخذ من الخوص يوضع فيه التمر يكثر فيه، وجمعه جلل - بوزن غرفة وغرف - ويجمع أيضاً على جلال، وهي عربية معروفة «الصهباء» يريد أن لونها الصهبة، قال الأعمش في شرح شواهد سيبويه: الجلة قفة التمر تتخذ من سعف النخل وليفه، فلذلك وصفها بالصهبة، اهـ، «فأصبحوا» دخلوا في الصباح «معرسهم» اسم مكان من «عرس بالمكان» - بتشديد الراء مفتوحة - أي نزل به ليلاً.

المعنى: يصف أضيافاً نزلوا به فقراهم تمرأ، يقول: لما أصبحوا ظهر على مكان نزولهم نوى التمر كومة مرتفعة، مع أنهم لم يكونوا يرمون كل نواة يأكلون تمرتها، بل كانوا يلقون بعض النوى ويلقون بعضاً، إشارة إلى كثرة ما قدم لهم منه، وكثرة ما أكلوا، ووصفهم بالشرة.

الإعراب: «فأصبحوا» فعل وفاعل «و» حالية «النوى» مبتدأ «عالي» خبره، وعالي مضاف ومعرس من «معرسهم» مضاف إليه، ومعرس مضاف والضير مضاف إليه، والجملة من المبتدأ والخبر في محل نصب حال من الواو في أصبحوا «ليس» فعل ماض ناقص، واسمها ضمير الشأن «كل» مفعول به مقدم لقوله «تلقي» وكل مضاف، و «النوى» مضاف إليه «تلقي» فعل مضارع «المساكين» فاعل تلقي، والجملة من الفعل والفاعل في محل نصب خبر ليس، وهذا الإعراب جار على الذي اختاره العلماء كما ستعرف.

الشاهد فيه: قوله «وليس كل النوى تلقي المساكين» ولكي يتضح أمر الاستشهاد بهذا البيت تمام الانضاح نبين لك أولاً أنه يروى برفع كل وبنصبه، ويروى «يلقي المساكين» بياء المضارعة كما يروى «تلقي المساكين» بالتاء، فهذه أربع روايات.

أما رواية رفع «كل» - سواء أكانت «وليس كل النوى يلقي المساكين» أم كانت «وليس كل النوى =

- إذا قرئ بالتاء المثناة من فوق - فَيُخْرِجُ البَيْتَانِ عَلَى إِضْمَارِ

الشَّانِ :

تلقى المساكين - فليس فعل ماض ناقص، وكل : اسم ليس، وكل مضاف، والنوى : مضاف إليه، ويلقي أو تلقي : فعل مضارع، والمساكين : فاعله، وجملة الفعل والفاعل في محل نصب خبر ليس، ولا شاهد في هذا البيت على هاتين الروایتين لما نحن فيه، وليس فيه إيهام لأمر غير جائز، غير أن الكلام يحتاج إلى تقدير ضمير يربط جملة خبر ليس باسمها، وأصل الكلام : وليس كل النوى يلقيه المساكين، أو تلقيه المساكين.

فإن قلت : كيف جاز أن يروى «تلقى المساكين» بتأنيث الفعل مع أن فاعله مذكر، إذ المساكين جمع مسكين.

فالجواب عن ذلك : أن المساكين جمع تكسير، وجمع التكسير يجوز في فعله التذكير والتأنيث بإجماع النحاة بصريهم وكوفيهم، سواء أكان مفرد جمع التكسير مذكراً أم كان مفردة مؤنثاً، ومن ورود فعله مؤنثاً - مع أنه مفردة مذكر - قول الله تعالى : ﴿قَالَتِ الْأَعْرَابُ آمَنَّا، قُلْ لِمَ تُؤْمِنُونَ، وَلَكِنْ قُولُوا أَسْلَمْنَا﴾ فإن مفرد الأعراب أعرابي.

وأما رواية نصب كل والفعل «يلقي» بياء المضارعة، فليس : فعل ماض ناقص، واسمها ضمير شأن محذوف، وكل مفعول مقدم ليلقي، وكل مضاف والنوى : مضاف إليه، ويلقي : فعل مضارع، والمساكين : فاعله، والجملة من الفعل والفاعل في محل نصب خبر ليس، ولا يجوز في البيت على هذه الرواية غير هذا الوجه من الإعراب، نعني أنه لا يجوز أن يكون قوله المساكين اسم ليس مؤخراً، ويلقي فعلاً مضارعاً فاعله ضمير مستتر يعود إلى المساكين، وجملة يلقي وفاعله في محل نصب خبر ليس تقدم على اسمها.

فإن قلت : فلم لا يجوز أن يكون المضارع مسنداً إلى ضمير مستتر يعود إلى المساكين إذا روي البيت «وليس كل النوى يلقي المساكين» بنصب كل؟

فالجواب أن ننبهك إلى أن الفعل المسند إلى ضمير يعود إلى جمع التكسير لا يجوز أن يكون كفعل الواحد المذكر، فأنت لا تقول : الأعراب قال، ولا تقول : المساكين يلقي، وإنما يجوز فيه حينئذ أن يكون ضمير الجماعة : فتقول : الأعراب قالوا، وتقول المساكين يلقون، ويجوز فيه أن يكون مثل فعل الواحد المؤنث، فتقول : الأعراب قالت : أن تقول : المساكين ألت أو تلقي، وكذا إذا تقدم الفعل وأسند إلى ضمير جمع التكسير المؤخر عنه يجب أن تقول : يلقون المساكين، أو تقول : نلقون المساكين، أو يقول تلقي المساكين، فلما لم يقل شيئاً من ذلك علمنا أنه أسنده إلى الاسم الظاهر بعده.

والتقدير في الأول «بما كان هو» أي: الشأن، فضمير الشأن اسم كان، وعطية: مبتدأ، وعَوَّد: خبره، وإياهم: مفعول عَوَّد، والجملة من

= رواية نصب «كل» والفعل «تلقي» بالياء الفوقية فالكوفيون يعربونها هكذا - كل: مفعول مقدم لتلقي، وكل مضاف والنوى: مضاف إليه، وتلقي: فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى المساكين، والجملة من الفعل وفاعله المستتر فيه في محل نصب خبر ليس تقدم على اسمه، والمساكين: إسم ليس تأخر عن خبره، ويستدل الكوفيون بهذا البيت - على هذا الإعراب - على أنه يجوز أن يقع بعد ليس وأخواتها معمول خبرها إذا كان خبرها مقدماً على اسمها، كما في البيت.

والبصريون يقولون: إن هذا الإعراب غير لازم في هذا البيت، وعلى هذا لا يكون البيت دليلاً على ما زعمتم، والإعراب الذي نراه هو أن يكون ليس فعلاً ناقصاً، واسمه ضمير شأن محذوف، وكل: مفعول مقدم لتلقي، والنوى: مضاف إليه، وتلقي فعل مضارع، والمساكين: فاعله، والجملة من الفعل والفاعل في محل نصب خبر ليس، والتقدير: وليس (هو: أي الحال والشأن) كل النوى تلقي المساكين، فلم يقع بعد ليس معمول خبرها عند التحقيق، بل الواقع بعدها هو اسمها المحذوف وموضعه بعدها.

وإذا علمت هذا فاعلم أن ابن النازم قد استشهد بهذا البيت لمذهب الكوفيين على الوجه الذي ذكرناه عنهم من الإعراب، فأنكر العيني عليه ذلك، وقال: وهذا وهم منه، لأنه لو كان المساكين اسم ليس لقال «يلقون المساكين» كما تقول: قاموا الزيدون، على أن الجملة من الفعل وفاعله خبر مقدم، والإسم بعدها مبتدأ مؤخر، والبيت لم يرو إلا «يلقي المساكين» بالياء التحتية، واسم ليس في هذا البيت ضمير الشأن عند الكوفيين والبصريين، أه كلامه بحروفه.

والعبد الضعيف - غفر الله له ولوالديه! - يرى أن في كلام العيني هذا تحاملاً على ابن النازم لا يقره الإنصاف، وأن فيه خللاً من عدة وجوه.

الأول: أن قوله «والبيت لم يرو إلا يلقي المساكين بالياء التحتية» غير صحيح، فقد علمت أنه يروى بالياء التحتية والياء الفوقية، وهذه عبارة الشارح العلامة تنادي بأنه قد روي بالياء، وأن الاستشهاد بالبيت لمذهب الكوفيين إنما يتجه على رواية الياء، فكان عليه أن يمسك عن تخطئه في الرواية، لأن الرواية ترجع إلى الحفاظ لا إلى العقل، ولا شك أنه اطلع على كلام شارحنا لأنه شرح شواهد.

الثاني: في قوله «ولو كان المساكين اسم ليس لقال يلقون المساكين» ليس بصواب، إذ لا يلزم على كون المساكين إسم ليس أن يقول الشاعر: يلقون المساكين، بل يجوز له أن يقول ذلك، وأن =

المبتدأ وخبره خبر كان، فلم يَفْصِلُ بين «كان» واسمها معمول الخبر، لأن اسمها مُضْمَرٌ قبل المعمول.

والتقدير في البيت الثاني «وليس هو» أي: الشأن، فضمير الشأن اسم ليس، وكلّ [النوى] منصوبٌ بتلقي، وتلقي المساكين: فعل وفاعل [والمجموع] خبر ليس، هذا بعض ما قيل في البيتين.

وَقَدْ تَزَادَ كَانَ فِي حَشْوٍ: كما كَانَ أَصَحَّ عِلْمٌ مَنْ تَقَدَّمَ^(١)

= يقول: تلقي المساكين، كما بينا لك، وقد قال العبارة الثانية على رواية الجماعة من أثبات العلماء.

الثالث: أن تنظيره بقوله «كما تقول قاموا الزيدون، على أن الجملة خبر مقدم والاسم بعدها مبتدأ مؤخره» ليس تنظيراً صحيحاً، لأن الاسم في الكلام الذي نظره جمع مذكر سالم، ومذهب البصريين أنه لا يجوز في فعله إلا التذكير، فلم يتم له التنظير، والله يغفر لنا وله!! ومن مجموع ما قدّمنا ذكره من الكلام على هذا البيت تبين لك خمسة أمور:

الأول: أن ثلاث روايات لا يجوز على كل رواية منها في البيت إلا وجه واحد من وجوه الإعراب. الثاني: أنه لا شاهد في البيت لمذهب الكوفيين على كل رواية من هذه الروايات الثلاث. الثالث: أن استشهاد الكوفيين بالبيت على ما ذهبوا إليه لا يجوز إلا على الرواية الرابعة، وهي «وليس كل النوى تلقي المساكين».

الرابع: أن البيت يحتمل على الرواية الرابعة وجهاً من الإعراب غير ما أعربه عليه الكوفيون. الخامس: أن استدلال الكوفيين بالبيت لم يتم، لأن الدليل متى تطرق إليه الاحتمال سقط به الاستدلال، وأنت خير أن الاستدلال والاستشهاد غير التمثيل.

(١) «وقد» حرف ت قليل «تزد» فعل مضارع مبني للمجهول «كان» قصد لفظه: نائب فاعل تزد «في حشو» جار ومجرور متعلق بـتزد «كما» الكاف جارة لقول محذوف «ما» تعجبية، وهي نكرة تامة مبتدأ، وسوغ الابتداء بها ما فيها من معنى التعجب «كان» زائدة «أصح» فعل ماض فعل تعجب، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره هو يعود على ما التعجبية «علم» مفعول به لأصح، والجملة من الفعل والفاعل والمفعول في محل رفع خبر المبتدأ، وعلم مضاف و«من» اسم موصول مضاف إليه «تقدما» فعل ماض، والألف للإطلاق، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى من الموصولة، والجملة من تقدم وفاعله لا محل لها من الإعراب صلة الموصول.

كان على ثلاثة أقسام، أحدها: الناقصة، والثاني: التامة، وقد تقدم ذكرهما والثالث: الزائدة، وهي المقصودة بهذا البيت، وقد ذكر ابن عصفور أنها تزداد بين الشئيين المتلازمين: كالمبتدأ وخبره، نحو «زَيْدٌ كَانَ قَائِمٌ» والفعل ومرفوعه، نحو «لَمْ يُوَجَدْ» كَانَ مِثْلُكَ» وَالصَّلَاةُ وَالْمَوْصُولُ، نحو «جَاءَ الَّذِي كَانَ أَكْرَمَتُهُ» وَالصِّفَةُ وَالْمَوْصُوفُ، «مَرَرْتُ بِرَجُلٍ كَانَ قَائِمٌ» وهذا يفهم أيضاً من إطلاق قول المصنف «وقد تزداد كان في حشو» وإنما تنقاس زيادتها بين «ما» وفعل التعجب، نحو «ما كان أصحَّ علم من تقدّمًا^(١) ولا تزداد في غيره إلا سماعاً.

وقد سُمِعَتْ زيادتها بين الفعل ومرفوعه، كقولهم^(٢): وَلَدَتْ فَاطِمَةُ بِنْتُ الْخُرْشُبِ الْأَنْمَارِيَّةُ الْكَمَلَةَ مِنْ بَنِي عَبْسٍ لَمْ يُوَجَدْ كَانَ أَفْضَلُ مِنْهُمْ. [وقد] سمع أيضاً زيادتها بين الصفة والموصوف كقوله:

(١) مما ورد من زيادتها بين «ما» التعجبية وفعل التعجب قول الشاعر:

لَلَّهِ دَرُّ أَنْوَ شِرْوَانٍ مِنْ رَجُلٍ مَا كَانَ أَعْرِفُهُ بِالدُّوْنِ وَالسُّفُلِ

ونظيره قول الحماسي (أنظر شرح التبريزي ٢٢/٣ بتحقيقنا):

أَبَاخَالِدٍ مَا كَانَ أَوْهَى مُصِيبَةً أَصَابَتْ مَعْدَأَ يَوْمٍ أَصْبَحْتَ ثَاوِيًا

وقول امرئ القيس بن حجر الكندي (وهو الشاهد رقم ٢٤٩ الآتي في هذا الكتاب):

أَرَى أُمَّ عَمْرِوٍ وَدَمْعُهَا قَدْ تَحَدَّرَا بُكَاءً عَلَى عَمْرُوٍ، وَمَا كَانَ أَصْبَرَ

إذا قدرت الكلام وما كان أصبرها، وقول عروة ابن أذينة:

مَا كَانَ أَحْسَنَ فَيْكِ الْغَيْشُ مُؤْتِنِفًا غَضًّا، وَأَطْيَبَ فِي أَصَالِكَ الْأَصْلَا

(٢) قائل هذا الكلام هو قيس بن غالب، في فاطمة بنت الخرشب، من بني أنمار ابن بغيض بن ريث

بن غطفان، وأولادهما هم: أنس الفوارس، وعمارة الوهاب، وقيس الحفاظ وربيع الكامل،

وأبوهم زياد العبسي، وكان كل واحد منهم نادرة أقرانه شجاعة وبسالة ورفعة شأن.

٦٩ فكَيْفَ إِذَا مَرَرْتُ بِدَارِ قَوْمٍ وَجِيرَانِ لَنَا كَانُوا كِرَامٍ

وشدّ زيادتها بين حرف الجر ومجروره، كقوله:

٦٩ - البيت للفرزدق، من قصيدة له يمدح فيها هشام بن عبد الملك - وقيل: يمدح سليمان بن عبد الملك - وقد أنشده سيبويه (ج ١ ص ١٨٩) ببعض تغيير.

الإعراب: «كيف» اسم استفهام أشرب معنى التعجب، وهو مبني على الفتح في محل نصب حال من فاعل هو ضمير مستتر في فعل محذوف، وتقدير الكلام: كيف أكون، مثلاً: «إذا» ظرف لما يستقبل من الزمان «مررت» فعل وفاعل، والجملة في محل جر بإضافة «إيها» «دار» جار ومجرور متعلق بمررت، ودار مضاف و«قوم» مضاف إليه «وجيران» معطوف على دار قوم «لنا» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لجيران «كانوا» زائدة - وستعرف ما فيه - «كرام» صفة لجيران مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة في آخره.

الشاهد فيه: قوله «وجيران لنا كانوا كرام» حيث زيدت «كانوا» بين الصفة وهي قوله «كرام» والموصوف وهو قوله «جيران»

هذا مقتضى كلام الشارح العلامة، وهو ما ذهب إليه إمام النحاة سيبويه، لكن قال ابن هشام في توضيحه: إن شرط زيادة «كان» أن تكون وحدها، فلا تزداد مع اسمها، وأنكر زيادتها في هذا البيت، وهو تابع في هذا الكلام لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد، فإنه منع زيادة كان في هذا البيت، على زعمه أنها إنما تزداد مفردة لا اسم لها ولا خبر، وخرج هذا البيت على أن قوله «لنا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر كان مقدم عليها، والواو المتصلة بها اسمها، وغاية ما في الباب أن الشاعر فضل بين الصفة وموصوفها بجملة كاملة من كان واسمها وخبرها، وقدم خبر كان على اسمها، وتقدير الكلام - على هذا - وجيران كرام كانوا لنا.

والذي ذهب إليه سيبويه أولى بالرعاية، لأن اتصالها باسمها لا يمنع من زيادتها، ألا ترى أنهم يلغون ظنت «متأخرة ومتوسطة» ولا يمنعهم إسنادها إلى اسمها من إلغائها، ثم المصير إلى تقديم خبر «كان» عليها والفصل بين الصفة وموصوفها عدول عما هو أصل إلى شيء غيره.

قال سيبويه: «وقال الخليل: إن من أفضلهم كان زيداً، على إلغاء كان، وشبهه بقوله الشاعر:

* «وجيران لنا كانوا كرام» * اهـ

وقال الأعلام: الشاهد فيه إلغاء كان وزيادتها تأكيداً وتبييناً لمعنى المضي، والتقدير وجيران لنا كرام كانوا كذلك» اهـ.

هذا، ومن شواهد زيادة «كان» بين الصفة وموصوفها - من غير أن تكون متصلة باسمها - قول جابر =

٧٠ - سَرَاةُ بَنِي أَبِي بَكْرٍ تَسَامِي عَلَى كَانِ الْمُسُومَةِ الْعَرَابِ

وأكثر ما تزداد بلفظ الماضي، وقد شذت زيادتها بلفظ المضارع في قول أم عَقِيلِ بن أبي طالب:

= الكلابي (وانظر معجم البلدان مادة كتيبة):

وَمَاوُكَمَا الْعَذْبُ الَّذِي لَوْ شَرِبْتُهُ شَفَاءٌ لِنَفْسٍ كَانَ طَالِ اعْتِلَالُهَا

فإن جملة «طال اعتلالها» في محل جر صفة لنفس، وقد زاد بينهما «كان».

٧٠ - أنشد الفراء هذا البيت، ولم ينسبه إلى قائل، ولم يعرف العلماء له قائلًا، ويروى المصراع الأول منه:

* جِيَادُ بَنِي أَبِي بَكْرٍ تَسَامِي *

اللغة: «سراة» جمع سري، وهو جمع عزيز، فإنه يندر جمع فعيل على فعلة، والجياد: جمع جواد، وهو الفرس النفيس «تسامي» أصله تتسامى - بناءً من فحذف إحداهما تخفيفاً «المسومة» الخيل التي جعلت لها علامة ثم تركت في المرعى «العرب» هي خلاف البراذين والبخاتي، ويروى:

* عَلَى كَانِ الْمُطَهَّمَةِ الصَّلَابِ *

والمطهمة: البارة التامة في كل شيء، والصلاب: جمع صلب، وهو القوي الشديد. المعنى: من رواه «سراة بني أبي بكر - إلخ» فمعناه: إن سادات بني أبي بكر يركبون الخيول العربية التي جعلت لها علامة تتميز بها عما عداها من الخيول.

ومن رواه «جواد بني أبي بكر - إلخ» فمعناه: إن خيول بني أبي بكر لتسمو قيمتها ويرتفع شأنها على جميع ما عداها من الخيول العربية، يريد أن جيادهم أفضل الجياد وأعلاها.

الإعراب: «جواد» مبتدأ، وجواد مضاف، و«بني» مضاف إليه، وبني مضاف و«أبي» مضاف إليه، وأبي مضاف، و«بكر» مضاف إليه «تسامي» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى جواد، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ «على» حرف جر «كان» زائدة «المسومة» مجرور بعلی «العرب» نعت للمسومة، والجار والمجرور متعلق بقوله تسامي.

الشاهد فيه: قوله «على كان المسومة» حيث زاد «كان» بين الجار والمجرور، ودليل زيادتها أن حذفها لا يخل بالمعنى.

٧١- أَنْتَ تَكُونُ مَا جَدَّ نَبِيلُ إِذَا تَهَبُّ شَمَالُ بَلِيلُ

٧١- البيت - كما قال الشارح - لام عقيل بن أبي طالب، وهي فاطمة بنت أسد بن هاشم بن عبد مناف، وهي زوج أبي طالب بن عبد المطلب عم النبي ﷺ وأبي أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه، تقوله وهي ترقص ابنها عقيلاً، ويروى بيت الشاهد مع ما قبله هكذا:
 إِنَّ عَقِيلًا كَاسِمِهِ عَقِيلُ وَيَسِي السُّلْفُ الْمَحْمُولُ
 أَنْتَ تَكُونُ السَّيِّدُ النَّبِيلُ إِذَا تَهَبُّ شَمَالُ بَلِيلُ
 * يُعْطِي رَجَالُ الْحَيِّ أَوْ يُنِيلُ *

اللمعة: «ماجد» كريم «نبيل» فاضل شريف «تهب» مضارع هبت الريح هبوباً وهيباً، إذا هاجت «شمال» هي ريح تهب من ناحية القطب «بليل» رطبة ندية.

الإعراب: «أنت» ضمير منفصل مبتدأ «تكون» زائدة «ماجد» خبر المبتدأ «نبيل» صفة لماجد «إذا» ظرف لما يستقبل من الزمان «تهب» فعل مضارع «شمال» فاعل تهب «بليل» نعت لشمال، والجملة من الفعل والفاعل في محل جر بإضافة «إذا» إليها، وجواب الشرط محذوف يدل عليه الكلام، والتقدير: إذا تهب شمال بليل فأنت ماجد نبيل حينئذ.

الشاهد فيه: قولها «أنت تكون ماجد» حيث زادت المضارع من «كان» بين المبتدأ وخبره، والثابت زيادته إنما هو الماضي دون المضارع، لأن الماضي لما كان مبنياً أشبه الحرف، وقد علمنا أن الحروف تقع زائدة، كالباء، وقد زيدت الباء في المبتدأ في نحو «بحسبك درهم» وزيدت في خبر ليس في نحو قوله تعالى ﴿أليس الله بكاف عبده﴾ ونحو ذلك، فاما المضارع فهو معرب، فلم يشبه الحرف، بل أشبه الاسم، فتحصن بذلك عن أن يزداد، كما أن الأسماء لا تتراد إلا شذوذاً، وهذا إيضاح كلام الشارح وتخريج كلامه وتعليقه.

والقول بزيادة «تكون» شذوذاً في هذا البيت قول ابن الناطم وابن هشام وتبعهما من جاء بعدهما من شراح الألفية، وهما تابعان في ذلك لابن السيد وأبي البقاء.

ومما استدل به على زيادة «تكون» بلفظ المضارع قول حسان بن ثابت:

كَأَنَّهُ سَبِيَّةٌ مِنْ بَيْتِ رَأْسٍ يَكُونُ مِرْاجُهَا عَسَلٌ وَمَاءٌ

روياه برفع «مراجها عسل وماء» على أنها جملة من مبتدأ وخبر في محل رفع صفة لسبيئة وزعموا أن «يكون» زائدة.

والرد على ذلك أن الرواية بنصب «مراجها» على أنه خبر يكون مقدماً، ورفع «عسل وماء» على أنه اسم يكون مؤخر، ولئن سلمنا رواية رفعهما فليس يلزم عليها زيادة يكون، بل هي عاملة، واسمها =

وَيَجْذِفُونَهَا وَيُبْقُونَ الْخَبَرَ وَيَعْدُ إِنْ وَلَوْ كَثِيرًا إِذَا اشْتَهَرَ^(١)

تُحَذَفُ «كان» مع اسمها ويبقى خبرها كثيراً بعد إِنْ، كقوله:

٧٢- قَدْ قِيلَ مَا قِيلَ إِنْ صِدْقًا وَإِنْ كَذِبًا

فَمَا اعْتَذَرَكَ مِنْ قَوْلٍ إِذَا قِيلًا؟

= ضمير شأن محذوف، وجملة المبتدأ والخبر في محل نصب خبرها.

وكذلك بيت الشاهد، ليست «تكون» فيه زائدة، بل هي عاملة، واسمها ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، وخبرها محذوف، والجملة لا محل لها معترضة بين المبتدأ وخبره، والتقدير: أنت ماجد نبيل تكون.

(١) «يجذفونها» فعل مضارع، وواو الجماعة فاعله، وها العائد على كان مفعول به «ويبقون» الواو حرف عطف، يبقون فعل مضارع مرفوع بشبوت النون، وواو الجماعة فاعله «الخبر» مفعول به ليقون «ويعد» ظرف متعلق بقوله اشتهر الآتي، وبعد مضاف و«إِنْ» قصد لفظه مضاف إليه «ولو» معطوف على إِنْ «كثيراً» حال من الضمير المستتر في اشتهر «ذا» اسم إشارة مبتدأ «اشتهر» فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى «ذا» الواقع مبتدأ، والجملة من اشتهر وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ.

٧٢- البيت للنعمان بن المنذر ملك العرب في الحيرة، من أبيات يقولها في الربيع ابن زياد العبسي، وهو من شواهد سيبويه (١٣١/١) ونسب في الكتاب لشاعر يقوله للنعمان، ولم يتعرض الأعلام في شرح شواهد إلى نسبه بشيء، والمشهور ما ذكرنا أولاً من أن قتاله هو النعمان بن المنذر نفسه في قصة مشهورة تذكر في أخبار ليلى.

الإعراب: «قد» حرف تحقيق «قيل» فعل ماضٍ مبني للمجهول «ما» اسم موصول نائب فاعل «قيل» فعل ماضٍ مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على «ما» والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول «إِنْ» شرطية «صدقاً» خبر لكان المحذوفة مع اسمها، والتقدير «إِنْ كَانَ الْمَقُولُ صِدْقًا» وإِنْ «كذباً» مثل قوله «إِنْ صِدْقًا» وكان المحذوفة في الموضعين فعل الشرط، وجواب الشرط محذوف في الموضعين لدلالة سابق الكلام عليه «فما» اسم الاستفهام مبتدأ «اعتذارك» اعتذار: خبر المبتدأ، واعتذار مضاف والكاف ضمير المخاطب مضاف إليه «من» قول جار ومجرور متعلق باعتذار «إذا» ظرف تضمن معنى الشرط «قيلًا» فعل ماضٍ مبني للمجهول، والألف للإطلاق، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى قول، والجملة في محل جر بإضافة إذا إليها، وجواب «إذا» محذوف يدل عليه سابق الكلام، وتقديره: =

التقدير: «إِنْ كَانَ الْمَقُولُ صَدَقًا، وَإِنْ كَانَ الْمَقُولُ كَذِبًا» وبعد
لَوْ^(١)، كقولك: «أَتَيْتَنِي بِدَابَّةٍ وَلَوْ حِمَارًا» أي: «ولو كان الماتِيُّ به حِمَارًا».
وقد شَذَّ حذفها بعد لَدُنْ، كقوله:

٧٣ - * مِنْ لَدُ شَوْلًا فَإِلَى إِتْلَائِهَا *

[التقدير: مِنْ لَدُ أَنْ كَانَتْ شَوْلًا].

= إذا قيل قول فما اعتذارك منه.

الشاهد فيه: «إِنْ صَدَقًا، وَإِنْ كَذِبًا» حيث حذف «كان» مع اسمها وأبقى خبرها بعد «إِنْ» الشرطية،
وذلك كثير شائع مستساغ، ومثله قول ليلَى الأَخيلية (انظره في أمالي القالي ٢٤٨/١) ثم انظر
اعتراضاً عليه في التنبيه (٨٨):

لَا تَقْرَبَنَّ الدَّهْرَ آلَ مُطَرِّفٍ إِنْ ظَالِمًا - أَبَدًا - وَإِنْ مَظْلُومًا
وقول النابغة الذبياني:

حَدَيْتَ عَلَيَّ بُطُونُ ضَبَّةٍ كُلَّهَا إِنْ ظَالِمًا فِيهِمْ وَإِنْ مَظْلُومًا
وقول ابن همام السلولي:

وَأَحْضَرْتُ عُذْرِي عَلَيْهِ الشُّهُو دُ إِنْ عَاذَرًا لِي وَإِنْ تَارَكَا
وكذا يكثر حذفها مع اسمها بعد «لو» كما قرره الشارح العلامة، وعليه قول الشاعر:

لَا يَأْمَنُ الدَّهْرُ دُوْبَعِي وَلَوْ مَلِكًا جُنُودُهُ ضَاقَ عَنْهَا السَّهْلُ وَالْجَبَلُ

(١) ومن ذلك ما ورد في الحديث من قول رسول الله ﷺ «التمس ولو خاتماً من حديد» التقدير: ولو

كان ملتصقاً خاتماً من حديد، والبيت الذي أنشدناه في آخر شرح الشاهد رقم ٧٢.

٧٣ - هذا كلام تقوله العرب، ويجري بينها مجرى المثل، وهو يوافق بيتاً من مشطور الرجز، وهو

من شواهد سيبويه (١/١٣٤) ولم يتعرض أحد من شراحه إلى نسبته لقائله بشيء.

اللغة: «شولاً» قيل: هو مصدر «شالت الناقة بذنبها» أي رفعت للضراب، وقيل: هو اسم جمع

لشائلة - على غير قياس - والشائلة: الناقة التي خف لبنها وارتفع ضرعها «إتلائها» مصدر «أتلت

الناقة» إذا تبعها ولدها.

الإعراب: «من لد» جار ومجرور متعلق بمحذوف، والتقدير: ربيتها من لد - مثلاً «شولاً» خبر لكان

المحذوفة مع اسمها، والتقدير «من لد أن كانت الناقة شولاً» «فإلى» الفاء حرف عطف، وإلى =

وَبَعْدَ «أَنْ» تَعْوِيضُ «مَا» عَنْهَا أَرْتَكِبُ
كَمِثْلِ «أَمَّا أَنْتَ بَرَأٌ فَاقْتَرِبْ»^(١)

ذَكَرَ فِي هَذَا الْبَيْتِ أَنَّ «كَانَ» تُحذفُ بَعْدَ «أَنْ» الْمَصْدَرِيَّةِ وَيُعَوِّضُ
عنها «مَا» وَيَبْقَى اسْمُهَا وَخَبَرُهَا، نَحْوُ «أَمَّا أَنْتَ بَرَأٌ فَاقْتَرِبْ» وَالْأَصْلُ «أَنْ
كُنْتَ بَرَأٌ فَاقْتَرِبْ» فَحذفت «كَانَ» فَانْفَصَلَ الضَّمِيرُ الْمُتَّصِلُ بِهَا وَهُوَ التَّاءُ،
فَصَارَ «أَنْ أَنْتَ بَرَأٌ» ثُمَّ أَتَى بِـ«مَا» عِوَضاً عَنْ «كَانَ»، فَصَارَ «أَنْ مَا أَنْتَ
بَرَأٌ» [ثُمَّ أَدغمت النونَ فِي الميمِ، فَصَارَ «أَمَّا أَنْتَ بَرَأٌ»]، وَمِثْلُهُ قَوْلُ
الشَّاعِرِ:

= حَرَفُ جَرٍّ «إِتْلَافُهَا» إِتْلَاءٌ: مَجْرُورٌ بِإِلَى، وَإِتْلَاءٌ مَضَافٌ وَهَا مَضَافٌ إِلَيْهِ، وَالْجَارُ وَالْمَجْرُورُ مُتَعَلِّقٌ
بِمَحذُوفٍ مَعْطُوفٌ بِالْفَاءِ عَلَى مُتَعَلِّقِ الْجَارِ وَالْمَجْرُورِ الْأَوَّلِ، وَتَقْدِيرُ الْكَلَامِ: رَيْبَتْ هَذِهِ النَّاقَةُ مِنْ
لَدِ كَانَتْ شَوْلًا فَاسْتَمَرَ ذَلِكَ إِلَى إِتْلَافِهَا.

الشَّاهِدُ فِيهِ: قَوْلُهُ «مَنْ لَدِ شَوْلًا» حَيْثُ حذفتُ «كَانَ» وَاسْمُهَا وَأَبْقَى خَبَرُهَا وَهُوَ «شَوْلًا» بَعْدَ لَدِ، وَهَذَا
شَاذٌ، لِأَنَّهُ إِنَّمَا يَكْثُرُ هَذَا الْحَذْفُ بَعْدَ «إِنْ، وَلَوْ» كَمَا سَبَقَ، هَذَا بَيَانُ كَلَامِ الشَّارِحِ الْعَلَامَةِ وَأَكْثَرُ
النَّحْوِيِّينَ، وَهُوَ الْمُسْتَفَادُ مِنْ ظَاهِرِ كَلَامِ سَيَبَوِيهِ.

وَفِي الْكَلَامِ تَوَجُّهُ آخَرٌ، وَهُوَ أَنَّ يَكُونُ قَوْلُهُمْ «شَوْلًا» مَفْعُولًا مُطْلَقًا لِفِعْلِ مُحذُوفٍ، وَالتَّقْدِيرُ «مَنْ لَدِ
شَالَتْ النَّاقَةُ شَوْلًا» وَبَعْضُ النَّحْوِيِّينَ يَذْكُرُ فِيهِ إِعْرَابًا ثَلَاثًا وَهُوَ أَنَّ يَكُونُ نَصْبُ «شَوْلًا» عَلَى التَّمْيِيزِ أَوْ
التَّشْبِيهِ بِالْمَفْعُولِ بِهِ، كَمَا يَنْتَصِبُ لَفْظُ «غَدْوَةٌ» بَعْدَ «لَدَنِ» وَعَلَى هَؤُلَاءِ التَّوَجُّهَيْنِ لَا يَكُونُ فِي
الْكَلَامِ شَاهِدٌ لَمَّا نَحْنُ فِيهِ، وَرَاجِعُ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ وَشَرْحُ هَذَا الشَّاهِدِ فِي شَرْحِنَا عَلَى شَرْحِ أَبِي
الْحَسَنِ الْأَشْمُونِيِّ فِي (ج ١ ص ٣٨٦ الشَّاهِدُ رَقْم ٢٠٦) تَظْفَرُ بِبَحْثِ ضَافٍ وَافٍ.

(١) «وَبَعْدَ» ظَرْفٌ مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ «أَرْتَكِبُ» الْآتِي، وَبَعْدَ مَضَافٍ، وَ«أَنْ» قَصْدُ لَفْظِهِ: مَضَافٌ إِلَيْهِ
«تَعْوِيضُ» مُبْتَدَأٌ، وَتَعْوِيضُ مَضَافٍ، وَ«مَا» قَصْدُ لَفْظِهِ: مَضَافٌ إِلَيْهِ «عنها» جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ
بِتَعْوِيضِ «أَرْتَكِبُ» فِعْلٌ مَاضٍ مَبْنِيٌّ لِلْمَجْهُولِ، وَنَائِبُ الْفَاعِلِ ضَمِيرٌ مُسْتَرٌّ فِيهِ جَوَازٌ تَقْدِيرُهُ هُوَ يَعُودُ
إِلَى تَعْوِيضٍ، وَالْجُمْلَةُ مِنْ أَرْتَكِبُ وَنَائِبُ فَاعِلِهِ فِي مَحَلِّ رَفْعِ خَبَرِ الْمُبْتَدَأِ، «كَمِثْلِ» الْكَافُ زَائِدَةٌ،
مِثْلُ: خَبَرٌ لِمُبْتَدَأٍ مُحذُوفٍ «أَمَّا» هِيَ أَنَّ الْمَصْدَرِيَّةَ الْمَدْغَمَةَ فِي مَا الزَّائِدَةُ الْمَعْوِضُ بِهَا عَنْ كَانَ
الْمَحذُوفَةِ «أَنْتَ» اسْمُ كَانَ الْمَحذُوفَةِ «بَرَأٌ» خَبَرُ كَانَ الْمَحذُوفَةِ «فَاقْتَرِبْ» فِعْلٌ أَمْرٌ، وَفَاعِلُهُ ضَمِيرٌ
مُسْتَرٌّ فِيهِ وَجوباً تَقْدِيرُهُ أَنْتَ.

أَبَاخِرَاشَةَ أَمَا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ فَإِنَّ قَوْمِي لَمْ تَأْكُلْهُمْ الضَّبْعُ

٧٤ - البيت للعباس بن مرداس يخاطب خفاف بن ندبة أبا خراشة، وهو من شواهد سيويه (ج ١ ص ١٤٨) وخفاف - بزنة غراب - شاعر مشهور، وفارس مذكور، من فرسان قيس، وهو ابن عم صخر ومعاوية وأختهما الخنساء الشاعرة المشهورة، وندبة - بضم النون أو فتحها - أمه، واسم أبيه عمير.

اللغة: «ذا نفر» يريد ذا قوم تعزب بهم وجماعة تمتلئ بهم فخراً «الضبع» أصله الحيوان المعروف، ثم استعملوه في السنة الشديدة المجدية، قال حمزة الأصفهاني: إن الضبع إذا وقعت في غنم عاثت، ولم تكف من الفساد بما يكتفي به الذئب، ومن إفسادها وإسرافها فيه استعارت العرب اسمها للسنة المجدية، فقالوا: أكلتنا الضبع.

المعنى: يا أبا خراشة، إن كنت كثير القوم، وكنت تعزب بجماعتك فإن قومي موفورون كثير العدد لم تأكلهم السنة الشديدة المجدية، ولم يضعفهم الحرب ولم تزل منهم الأزمان.

الإعراب: «أبا» منادى حذف منه ياء النداء، وأبا مضاف، و«خراشة» مضاف إليه «أما» هي عبارة عن أن المصدرية المدغمة في «ما» الزائدة النائية عن «كان» المحذوفة «أنت» اسم لكان المحذوفة، «ذا» خبر كان المحذوفة، وذا مضاف و«نفر» مضاف إليه «فإن» الفاء تعليلية، إن حرف توكيد ونصب «قومي» قوم اسم إن، وقوم مضاف والياء ضمير المتكلم مضاف إليه «لم» حرف نفي وجزم وقلب «تأكلهم» تأكل: فعل مضارع مجزوم بلم والضمير مفعول به لتأكل «الضبع» فاعل تأكل، والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر «إن».

الشاهد فيه: قوله «أما أنت ذا نفر» حيث حذف «كان» التي ترفع الاسم وتنصب الخبر، وعوض عنها «ما» الزائدة وأدغمها في نون أن المصدرية وأبقى اسم «كان» وهو الضمير البارز المنفصل، وخبرها وهو قوله «ذا نفر». وأصل الكلام عند البصريين: فخرت على لأن كنت ذا نفر، فحذفت لام التعليل ومتعلقها، فصار الكلام: أن كنت ذا نفر، ثم حذف «كان» لكثرة الاستعمال قصداً إلى التخفيف، فانفصل الضمير الذي كان متصلاً بكان لأنه لم يبق في الكلام عامل يتصل به هذا الضمير ثم عوض من كان بما الزائدة، فالتقى حرفان متقاربان - وهما نون أن المصدرية وميم ما الزائدة - فادغمهما، فصار الكلام: أما أنت ذا نفر.

هذا، وقد روى ابن دريد وأبو حنيفة الدينوري في مكان هذه العبارة «إما كنت ذا نفر وعلى روايتهما لا يكون في البيت شاهد لما نحن فيه الآن.

ومن شواهد المسألة قول الشاعر:

إِذَا أَقْسَمْتُ وَأَمَّا أَنْتَ مُرْتَجِلًا فَاللَّهُ يَكُلُّ مَا تَأْتِي وَمَا تَذَرُ

فَأَنْ: مصدرية، وما: زائدة عوضاً عن «كان»، وأَنْتَ: اسمُ كان المحذوفة، وذا نَقَرٍ: خَبَرُهَا، ولا يجوز الجمع بين كان وما، لكون «ما» عَوْضاً عنها، ولا يجوز الجمع بين العوض والمعوّض، وأجاز ذلك المبرد، فيقول «أَمَّا كُنْتُ منطلقاً انطلقت»^(١).

ولم يُسَمَّع من لسان العرب حَذَفُ «كان» وتعويضُ «ما» عنها وإبقاء أسمها وخبرها إلا إذا كان اسمُها ضميرٌ مُخَاطَبٌ كما مثَّلَ به المصنف، ولم يسمع مع ضمير المتكلم، نحو «أَمَّا أَنَا منطلقاً انطلقت» والأصل «أَنْ كُنْتُ منطلقاً» ولا مع الظاهر، نحو «أَمَّا زَيْدٌ ذَاهِباً انطلقت» والقياسُ جَوَازُهُما كما جاز مع المخاطب، والأصلُ «أَنْ كَانَ زَيْدٌ ذَاهِباً انطلقت» وقد مثَّلَ سيبويه رحمه الله في كتابه بـ «أَمَّا زَيْدٌ ذَاهِباً».

* * *

وَمِنْ مُضَارِعٍ لِكَانَ مُنْجَزِمٌ تُحَذَفُ نُونٌ، وَهُوَ حَذَفُ مَا أَلْتَزِمَ^(٢)
إذا جُزِمَ الفعلُ المضارعُ من «كان» قيل: لم يَكُنْ، والأصلُ يَكُونُ، فَحَذَفَ الجازِمُ الضمةَ التي على النون، فالتقى ساكنان: الواو، والنون، فحذف الواو لالتقاء الساكنين، فصار اللفظ «لم يَكُنْ» والقياسُ يقتضي أن

(١) ادعاء أنه لا يجوز الجمع بين العوض والمعوّض منه لا يتم على الإطلاق، بل قد جمعوا بينهما في بعض الأحيان، فهذا الحكم أغلي، ولهذا أجاز المبرد أن يقال «إما كنت منطلقاً انطلقت».

(٢) «ومن مضارع» جار ومجرور متعلق بقوله «تحذف» الآتي «لكان» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لمضارع «منجزم» صفة ثانية لمضارع «تحذف» فعل مضارع مبني للمجهول «نون» نائب فاعل تحذف «وهو» مبتدأ «حذف» خبر المبتدأ «ما» نافية «التزم» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى حذف، والجملة من التزم ونائب الفاعل في محل رفع صفة لحذف، وتقدير البيت: وتحذف نون من مضارع منجزم أت من مصدر كان وهو حذف لم تلزمه العرب، يريد أنه جائز لا واجب.

لَا يُحَذَفُ مِنْهُ بَعْدَ ذَلِكَ شَيْءٌ آخَرُ، لَكُنْهُمْ حَذَفُوا النُّونَ بَعْدَ ذَلِكَ تَخْفِيفاً
لِكَثْرَةِ الِاسْتِعْمَالِ^(١)، فَقَالُوا: «لَمْ يَكْ» وَهُوَ حَذْفُ جَائِزٍ، لَا لَازِمَ، وَمَذْهَبُ
سِيبَوِيهِ وَمَنْ تَابَعَهُ أَنَّ هَذِهِ النُّونَ لَا تَحذفُ عِنْدَ مِلَاقَاةِ سَاكِنٍ، فَلَا تَقُولُ:
«لَمْ يَكِ الرَّجُلُ قَائِماً» وَأَجَازَ ذَلِكَ يُونُسُ، وَقَدْ قَرِئَ شَاذاً «لَمْ يَكِ الَّذِينَ
كَفَرُوا» وَأَمَّا إِذَا لَاقَتْ مُتَحَرِّكاً فَلَا يَخْلُو: إِمَّا أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ الْمُتَحَرِّكُ
ضَمِيراً مُتَصِلاً، أَوَّلَا، فَإِنْ كَانَ ضَمِيراً مُتَصِلاً لَمْ تَحذفِ النُّونَ اتِّفَاقاً،
كَقَوْلِهِ ﷺ لِعَمْرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي ابْنِ صِيَادٍ: «إِنْ يَكُنْهُ فَلَنْ تُسَلِّطَ عَلَيْهِ،
وَلَا يَكُنْهُ فَلَا خَيْرَ لَكَ فِي قَتْلِهِ»^(٢)، فَلَا يَجُوزُ حَذْفُ النُّونِ، فَلَا تَقُولُ:
«إِنْ يَكُهُ، وَالْأَيُّكُهُ»، وَإِنْ كَانَ غَيْرَ [ضَمِيرٍ] مُتَصِلٍ جَازَ الْحذفُ
وَالِإثْبَاتُ، نَحْوُ «لَمْ يَكُنْ زَيْدٌ قَائِماً، وَلَمْ يَكْ زَيْدٌ قَائِماً» وَظَاهِرُ كَلَامِ

(١) قُلْجَاءُ هَذَا الْحذفِ كَثِيراً جَدِداً فِي كَلَامِ الْعَرَبِ نَثَرُهُ وَنَظْمُهُ، فَمِنْ أَمْثَالِهِمْ «إِنْ لَمْ يَكِ لَحْمٌ فَنفشٌ»
وَالنفشُ: الصَّوْفُ، وَيُرْوَى «إِنْ لَمْ يَكُنْ» وَهَذِهِ الرِّوَايَةُ تَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْحذفَ جَائِزٌ لَا وَاجِبٌ، وَمِنْ

سَوَاهِدِ ذَلِكَ قَوْلُ عَلْقَمَةَ الْفُحْلِ:

ذَهَبَتْ مِنَ الْهَجْرَانِ فِي كُلِّ مَذْهَبٍ وَلَمْ يَكِ حَقّاً كُلُّ هَذَا السَّجَبِ

وقول عروة بن الورد العسبي:

وَمَنْ يَكِ مِثْلِي ذَا عِيَالٍ وَمُسْقِيراً يُغَرَّرُ وَيَطْرَحُ نَفْسَهُ كُلَّ مَطْرَحٍ

وقل مهلهل بن ربيعة يرثي أخاه كليب بن ربيعة:

فَإِنْ يَكِ بِالدُّنَايِ طَالَ لَيْلِي فَقَدْ أَبْكَى مِنَ اللَّيْلِ الْقَصِيرِ

وقول عميرة بن طارق اليربوعي:

وَإِنْ أَكْ فِي تَجْدٍ سَقَى اللَّهُ أَهْلَهُ بِمَنَانِهِ مِنْهُ! - فَقَلْبِي عَلَى قُرْبِ

وقول الحطيئة العسبي:

أَلَمْ أَكْ جَارُكُمْ وَيَكُونُ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ الْمَوَدَّةُ وَالْإِخَاءُ

(٢) رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ بِهَذِهِ الْأَلْفَاظِ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ فِي بَابِ ذِكْرِ ابْنِ صِيَادٍ مِنْ كِتَابِ الْفَتَنِ

وَأَشْرَاطِ السَّاعَةِ مِنْ صَحِيحِهِ. وَرَوَاهُ الْإِمَامُ الْبُخَارِيُّ فِي بَابِ كَيْفِ يَعْزِضُ الْإِسْلَامَ عَلَى الصَّبِيِّ مِنْ

كِتَابِ الْجِهَادِ مِنْ صَحِيحِهِ، وَرَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ فِي مُسْنَدِهِ (رَقْمُ ٦٣٦) بِلَفْظِ «إِنْ يَكُنْ هُوَ،

وَإِنْ لَا يَكُنْ هُوَ».

المصنف أنه لا فرق في ذلك بين «كان» الناقصة والتامة، وقد قرىء:
(وَإِنْ تَكُ حَسَنَةً يُضَاعِفْهَا) برفع حسنة وحذف النون، وهذه هي التامة.

* * *

فَصْلٌ فِي مَا وَلَا وَلَاَتَ وَإِنْ الْمُسَبَّهَاتِ بِلَيْسَ

إِعْمَالِ «لَيْسَ» أُعْمِلَتْ «مَا» دُونَ «إِنْ» مَعَ بَقَا النَّفْيِ، وَتَرْتِيبِ زُكْنٍ^(١)
وَسَبْقِ حَرْفٍ جَرٍّ أَوْ ظَرْفٍ كَ «بِ» بِ «أَنْتَ مَعْنِيًّا» أَجَازَ الْعُلَمَاءُ^(٢)

تَقَدَّمَ فِي أَوَّلِ بَابِ «كَانَ» وَأَخَوَاتِهَا أَنْ نَوَاسِخَ الْإِبْتِدَاءِ تَنْقَسِمَ إِلَى
أَفْعَالٍ وَحُرُوفٍ، وَسَبْقِ الْكَلَامِ عَلَى «كَانَ» وَأَخَوَاتِهَا، وَهِيَ مِنَ الْأَفْعَالِ
النَّاسِخَةِ، وَسَيَأْتِي الْكَلَامُ عَلَى الْبَاقِي، وَذَكَرَ الْمُصَنِّفُ فِي هَذَا الْفَصْلِ مِنَ
الْحُرُوفِ [النَّاسِخَةِ] قِسْمًا يَعْمَلُ عَمَلُ «كَانَ» وَهُوَ: مَا، وَلَا، وَلَاَتَ، وَإِنْ.

(١) «إِعْمَالِ» مَفْعُولٌ مُطْلَقٌ مُنْصَوْبٌ بِقَوْلِهِ «أَعْمِلْتَ» الْآتِي، وَإِعْمَالُ مُضَافٍ وَ«لَيْسَ» قَصْدٌ لَفْظُهُ:
مُضَافٌ إِلَيْهِ «أَعْمِلْتَ» أَعْمَلَ: فَعَلَ مَاضٍ مَبْنِيٍّ لِلْمَجْهُولِ، وَالتَّاءُ تَاءُ التَّائِيثِ «مَا» قَصْدٌ لَفْظُهُ: نَائِبُ
فَاعِلٍ أَعْمِلْتَ «دُونَ» ظَرْفٌ مُتَعَلِّقٌ بِمُحْذَوْفٍ حَالٍ مِنْ «مَا» وَدُونَ مُضَافٍ، وَقَوْلُهُ «إِنْ» قَصْدٌ لَفْظُهُ:
مُضَافٌ إِلَيْهِ «مَعَ» ظَرْفٌ مُتَعَلِّقٌ بِمُحْذَوْفٍ حَالٍ مِنْ «مَا» أَيْضًا، وَمَعَ مُضَافٍ، وَ«بَقَا» مَقْصُورٌ مِنْ
مَمْدُودٍ لِلضَّرُورَةِ: مُضَافٌ إِلَيْهِ، وَبَقَا مُضَافٍ، وَ«النَّفْيِ» مُضَافٌ إِلَيْهِ «وَتَرْتِيبِ» مَعْطُوفٌ عَلَى «بَقَا»
السَّابِقِ «زُكْنٍ» فَعَلَ مَاضٍ مَبْنِيٍّ لِلْمَجْهُولِ. وَنَائِبُ الْفَاعِلِ ضَمِيرٌ مُسْتَرٌّ فِيهِ جَوَازٌ تَقْدِيرُهُ هُوَ يَعُودُ إِلَى
تَرْتِيبِ، وَالْمَجْمَلَةُ مِنْ زُكْنٍ وَنَائِبِ فِعَالِهِ فِي مَحَلِّ جَرٍّ صِفَةٌ لِتَرْتِيبِ، وَحَاصِلُ الْبَيْتِ: أَعْمِلْتَ مَا
النَّافِيَةُ إِعْمَالِ لَيْسَ، حَالُ كَوْنِهَا غَيْرُ مُقْتَرَنَةٍ بِإِنْ الزَّائِدَةِ، وَحَالُ كَوْنِ نَفْيِهَا بَاقِيًّا، وَكَوْنُ اسْمِهَا مُقَدِّمًا
عَلَى خَبَرِهَا.

(٢) «وَسَبْقِ» مَفْعُولٌ بِهِ مُقَدِّمٌ عَلَى عَامِلِهِ وَهُوَ قَوْلُهُ «أَجَازَ» الْآتِي، وَسَبْقُ مُضَافٍ، وَ«حَرْفٍ» مُضَافٌ إِلَيْهِ،
وَحَرْفُ مُضَافٍ، وَ«جَرٍّ» مُضَافٌ إِلَيْهِ «أَوْ ظَرْفٍ» مَعْطُوفٌ عَلَى حَرْفِ جَرٍّ «كَمَا» الْكَافُ جَارَةٌ لِقَوْلِ
مُحْذَوْفٍ، مَا: نَافِيَةٌ حِجَازِيَّةٌ «بِ» جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ مَعْنِيًّا الْآتِي «أَنْتَ» اسْمٌ مَا «مَعْنِيًّا» خَبَرٌ
مَا مُنْصَوْبٌ بِالْفَتْحَةِ الظَّاهِرَةِ «أَجَازَ» فَعَلَ مَاضٍ «الْعُلَمَاءُ» مَقْصُورٌ مِنْ مَمْدُودٍ ضَرُورَةً: فَاعِلٌ أَجَازَ:
وَحَاصِلُ الْبَيْتِ: وَأَجَازَ النُّحَاةَ الْعَالِمُونَ بِمَا يَتَكَلَّمُ الْعَرَبُ بِهِ تَقَدَّمَ مَعْمُولُ الْخَبَرِ عَلَى اسْمِ مَا، بِشَرَطِ
أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ الْمَعْمُولُ جَارًا وَمَجْرُورًا أَوْ ظَرْفًا، لِأَنَّهُ يَتَوَسَّعُ فِيهِمَا مَا لَا يَتَوَسَّعُ فِي غَيْرِهِمَا، وَذَلِكَ
نَحْوُ «مَا بِي أَنْتَ مَعْنِيًّا» أَصْلُهُ مَا أَنْتَ مَعْنِيًّا بِي، تَقَدَّمَ الْجَارُ وَالْمَجْرُورُ عَلَى الْاسْمِ مَعَ بَقَا الْخَبَرِ
مُؤَخَّرًا عَنِ الْاسْمِ، وَمَعْنَى: هُوَ الْوَصْفُ مِنْ «عَنَى فُلَانٌ بِفُلَانٍ» - بِالْبَاءِ لِلْمَجْهُولِ - إِذَا اِهْتَمَّ بِأَمْرِهِ.

أما «ما» فلغة بني تميم أنها لا تعمل شيئاً، فتقول: «ما زيد قائم» فزيد: مرفوع بالابتداء، وقائم: خبره، ولا عمَلٌ لما في شيء منهما، وذلك لأن «ما» حرف لا يختص، لدخوله على الاسم نحو: «ما زيد قائم» وعلى الفعل نحو: «ما يقوم زيد» وما لا يختص فحقه ألا يعمل، ولغة أهل الحجاز إعمالها كعمل «ليس» لشبهها بها في أنها لنفي الحال عند الإطلاق، فيرفعون بها الاسم، وينصبون بها الخبر، نحو: «ما زيد قائماً» قال الله تعالى ﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾ وقال تعالى: ﴿مَا هُنَّ أُمَّهَاتُهُمْ﴾ وقال الشاعر:

٧٥- أَبْنَاؤُهَا مُتَكَنَّفُونَ أَبَاهُمْ حَقَّقُوا الصُّدُورَ، وَمَاهُمْ أَوْلَادُهَا

لكن لا تعمل عندهم إلا بشروط ستة، ذكر المصنف منها أربعة:

٧٥- البيت من الشواهد التي لا يعرف قائلها، وقد أنشده أبو علي ولم ينسبه، وقبله قوله: وَأَنَا النَّذِيرُ بِحَرَّةٍ مُسَوَّدَةٍ تَصِلُ الْجَبُوشَ إِلَيْكُمْ أَقْوَادَهَا اللغة: «الندير» المعلم الذي يخوف القوم بما يدهمهم من عدو ونحوه «بحرة» أصله الأرض ذات الحجارة السود، وأراد منه هنا الكتبية السوداء لكثرة ما تحمل من الحديد «أقوادها» جمع قود، وهي الجماعة من الخيل «أبناؤها» أي أبناء هذه الكتبية التي يندهرم بها، وأراد رجالها، وأباهم: القائد «متكنفون» أي: قد احتاطوا به، والتفوا حوله، ويروى «متكنفو آبائهم» بالإضافة. الإعراب: «أبناؤها» أبناء: مبتدأ، وأبناء مضاف وضمير الغائبة العائد إلى الحرة مضاف إليه «متكنفون» خبر المبتدأ «أباهم» أبا: مفعول به لقوله «متكنفون» لأنه جمع اسم فاعل، وأبا مضاف وضمير الغائبين مضاف إليه «حققوا» خبر ثان، وحققوا مضاف، و «الصدور» مضاف إليه «وما» نافية حجازية «هم» اسم ما مبني على الضم في محل رفع «أولادها» أولاد: خبر «ما» منصوب بالفتحة الظاهرة، وأولاد مضاف وما ضمير الحرة مضاف إليه. الشاهد فيه: قوله «وما هم أولادها» حيث أعمل «ما» النافية عمل «ليس» فرفع بها الاسم محلاً، ونصب خبرها لفظاً، وذلك لغة أهل الحجاز.

الأول: أَلَا يُزَادُ بعدها «إِنْ» فَإِنْ زِيدَتْ بَطَلَ عَمَلُهَا، نحو: «مَا إِنْ زَيْدٌ قَائِمٌ» برفع قائم، ولا يجوز نصبه، وأجاز ذلك بعضهم^(١).

الثاني: أَلَا يَنْتَقِضُ النَّفْيُ بِإِلَّا، نحو: «مَا زَيْدٌ إِلَّا قَائِمٌ»، فلا يجوز نصب «قائم» و[كقوله تعالى: ﴿مَا أَنتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُنَا﴾ وقوله: ﴿وَمَا أَنَا إِلَّا نَذِيرٌ﴾] خلافاً لمن أجازه^(٢).

(١) أجاز يعقوب بن السكيت، إعمال «ما» عمل ليس مع زيادة «إِنْ» بعدها واستدل على ذلك بقول الشاعر:

بَنِي عُذَانَةَ مَا إِنْ أَنْتُمْ ذَهَبٌ وَلَا صَرِيْفٌ وَلَكِنْ أَنْتُمْ الْخَرْفُ
وزعم أن الرواية بالنصب، وأن «ما» نافية، و«أنتم» اسمها، و«ذهباً» خبرها، وجمهور العلماء يروونه: «إِنْ أَنْتُمْ ذَهَبٌ» بالرفع على إهمال «ما»، ومع تسليم صحة الرواية بالنصب فإننا لا نسلم أن «إِنْ» زائدة، ولكنها نافية مؤكدة لنفي ما.

(٢) ذهب يونس بن حبيب شيخ سيبويه - وتبعه الشلوبين - إلى أنه يجوز إعمال «ما» عمل ليس مع انتقاض نفي خبرها بإلّا، وقد استدل على ذلك بقول الشاعر:

وَمَا الدَّهْرُ إِلَّا مَنَجُّنُونًا بِأَهْلِهِ وَمَا صَاحِبُ الْحَاجَاتِ إِلَّا مُعَذِّبٌ
فرعم أن «ما» نافية، و«الدهر» اسمها، و«منجنونا» خبرها، وأن «ما» في الشطر الثاني نافية كذلك، و«صاحب الحاجات» اسمها، و«معذباً» خبرها، ويقول الشاعر:

وَمَا حَقُّ الْيَذَى يَغْشَوْنَ نَهَاراً وَيَسْرِقُ لَيْلَهُ إِلَّا نَكَالاً
فما: نافية، وحق: اسمها، ونكالا: خبرها، وقد جاء به منصوباً مع كونه مسبوقاً بإلّا.

وجمهور البصريين لا يقبلون دلالة هذه الشواهد، ويؤولونها، فما أولوا به البيت الأول أن «منجنونا» مفعول به لفعل محذوف، والتقدير: وما الدهر إلا يشبه منجنوناً، وجملة الفعل وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ، وكذلك قوله «معذباً» في الشطر الثاني: أي وما صاحب الحاجات إلا يشبه معذباً، وبعضهم يقول: منجنوناً مفعول مطلق لفعل محذوف على تقدير مضاف، ومعذباً ليس اسم مفعول، بل هو مصدر ميمي بمعنى التعذيب، فهو أيضاً مفعول مطلق لفعل محذوف، والتقدير: وما الدهر إلا يدور دوران منجنون، وما صاحب الحاجات إلا يعذب معذباً أي تعذيباً، وما حق الذي يفسد إلا ينكل به نكلاً أي تنكيلاً، وهذه الجملة الفعلية كلها في محل رفع أخبار للمبتدآت الواقعة بعد ما النافية في المواضع الثلاثة.

الثالث: ألا يتقدم خبرها على اسمها وهو غير ظرف ولا جار ومجرور، فإن تقدمَ وَجَبَ رَفْعُهُ، نحو: «ما قائمٌ زَيْدٌ» فلا تقول: «ما قائماً زيد» وفي ذلك خلاف^(١).

فإن كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً فقدّمته فقلت: «ما في الدار زيد»، و«ما عندك عمرو» فاختلف الناس في «ما» حيثُ: هل هي عاملة أم لا؟ فَمَنْ جعلها عاملةً قال: إن الظرف والجار والمجرور في موضع نصبٍ بها، وَمَنْ لم يجعلها عاملة قال: إنهما في موضع رفع على أنهما خبران للمبتدأ الذي بعدهما، وهذا الثاني هو ظاهر كلام المصنف، فإنه شرط في إعمالها أن يكون المبتدأ والخبر بعد «ما» على الترتيب الذي زكّن،

(١) ذهب بعض النحاة إلى أنه يجوز إعمال ما إعمال ليس مع تقدم خبرها على اسمها، واستدل على ذلك بقول الفرزدق:

فَأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللَّهُ نِعْمَتَهُمْ إِذْ هُمْ قُرَيْشُ، وَإِذْ مَا مِثْلُهُمْ بِشَرٍّ

قالوا: ما نافية عاملة عمل ليس، ومثل: خبرها مقدم منصوب، والضمير مضاف إليه، وبشر: إسمها تأخر عن خبرها، وزعموا أن الرواية بنصب مثل.

والجمهور يابون ذلك، ولا يقرون هذا الاستشهاد، ولهم في الرد على هذا البيت ثلاثة أوجه: الأول: إنكار أن الرواية بنصب مثل، بل الرواية عندهم برفعه على أنه خبر مقدم، وبشر: مبتدأ مؤخر.

والثاني: أنه على فرض تسليم نصب «مثل» فإن الشاعر قد أخطأ في هذا، والسرف في ذلك الخطأ أنه تميمي، وأراد أن يتكلم بلغة أهل الحجاز، فلم يعرف أنهم لا يعملون «ما» إذا تقدم الخبر على الاسم، ولعله وجد خبر ليس قد جاء متقدماً على اسمها، فتوهم أن ما - لكونها بمعنى ليس - تعطى حكمها، ولم يلتفت إلى أن «ما» فرع عن ليس في العمل، وأن الفرع ليس في قوة الأصل. والثالث: سلمنا أن الرواية كما يذكرون، وأن الشاعر لم يخطئ. ولكننا لا نسلم أن «مثل» منصوب، بل هو مبني على الفتح في محل رفع خبر مقدم، وبشر: مبتدأ مؤخر، وإنما بنيت «مثل» لأنها اكتسبت البناء من المضاف إليه، وجاز ذلك البناء ولم يجب، ولهذا شواهد كثيرة منها قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ لِحَقِّ مِثْلِ مَا أَنْتُمْ تَنْطِقُونَ﴾ فمثل في هذه الآية الكريمة صفة لحق مع أن حقاً مرفوع ومثل مفتوح، فوجب أن يكون مبنياً على الفتح في محل رفع.

وهذا هو المراد بقوله: «وترتيب زُكِن» أي: عَلِمَ، ويعني به أن يكون المبتدأ مُقَدِّماً والخبر مؤخراً، ومقتضاه أنه متى تقدَّم الخبر لا تعمل «ما» شيئاً، سواء كان الخبر ظرفاً أو جاراً ومجروراً، أو غير ذلك، وقد صرَّح بهذا في غير هذا الكتاب.

الشرط الرابع: ألا يتقدم معمولُ الخبر على الاسم وهو غير ظرف ولا جار ومجرور، فإن تقدم بطلَ عملُها، نحو: «ماطَعَامَكَ زَيْدٌ آكِلٌ» فلا يجوز نصب «آكل» ومن أجاز بقاء العمل مع تقدم الخبر يُجِزُّ بقاء العمل مع تقدم معمول بطريق الأولى، لتأخر الخبر، وقد يقال: لا يلزم ذلك، لما في الأعمال مع تقدُّم معمول من الفصل بين الحرف ومعموله، وهذا غير موجود مع تقدم الخبر.

فإن كان معمولُ ظرفاً أو جاراً ومجروراً لم يَبْطُلْ عملُها، نحو: «ما عندك زيد مقيماً، وما بي أنت مَعْنِيًّا»، لأنَّ الظروف والمجرورات يُتَوَسَّعُ فيها مالا يتوسع في غيرها.

وهذا الشرط مفهوم من كلام المصنف، لتخصيصه جواز تقديم معمول الخبر بما إذا كان معمولُ ظرفاً أو جاراً ومجروراً.

الشرط الخامس: ألا تتكرر «ما»، فإن تكررت بَطُلَ عملُها، نحو: «ما ما زيد قائم» [فالأولى نافية، والثانية نَفَتِ النفي، فبقي إثباتاً] فلا يجوز نصب «قائم» وأجازه بعضهم^(١).

(١) إذا رأيت «ما» متكررة في كلام فالثانية: إما أن تكون نافية لنفي الأولى، وإما أن تكون نافية مؤكدة لنفي الأولى، وإما أن تكون زائدة، فإذا كانت الثانية نافية لنفي الأولى صار الكلام إثباتاً، لأن نفي النفي إثبات، ووجب إهمالها جميعاً، وإذا كانت الثانية زائدة وجب إهمال الأولى أيضاً عند من يهمل «ما» إذا اقترنت بها «إن» الزائدة، وإن كانت «ما» الأولى نافية والثانية مؤكدة لنفي الأولى جاز =

الشرط السادس: ألا يُبدل من خبرها مُوجِبٌ، فإن أبدل بطل عملها، نحو: «ما زيد بشيء إلا شيء لا يعبا به» فبشيء: في موضع رفع خبر عن المبتدأ الذي هو «زيد» ولا يجوز أن يكون في موضع نصب خبراً عن «ما»، وأجازه قوم، وكلامُ سيبويه - رحمه الله تعالى! - في هذه المسألة محتملٌ للقولين المذكورين - أعني القول باشتراط ألا يبدل من خبرها مُوجِبٌ، والقول بعدم اشتراط ذلك - فإنه قال بعد ذكر المثال المذكور - وهو «ما زيد بشيء»، إلى آخره -: «استوت اللغتان، يعني لغة الحجاز ولغة تميم، واختلف شراح الكتاب فيما يرجع إليه قوله: «استوت اللغتان» فقال قوم: هو راجع إلى الاسم الواقع قبل «إلا» والمراد أنه لا عمل لـ «ما» فيه، فاستوت اللغتان في أنه مرفوع، وهؤلاء هم الذين شرطوا في إعمال «ما» ألا يُبدل من خبرها مُوجِبٌ، وقال قوم: هو راجع إلى الاسم الواقع بعد «إلا»، والمراد أنه يكون مرفوعاً^(١) سواء جعلت «ما»

= لك حينئذ الإعمال، وعلى هذا ورد قول الراجز:

لَا يُنْسِيكَ الْأَنْسَى نَأْسِيًّا، فَمَا مَآيِنْ حَمَامٍ أَحَدُ مُسْتَعْصِمًا

فما الأولى هنا: نافية، والثانية مؤكدة لها، وأحد: اسمها، ومستعصماً: خبرها، ومن حمام: جار ومجرور متعلق بمستعصم، وأصل الكلام: فما أحد مستعصماً من حمام. وبعد، فإنه يجب أن يحمل كلام من أجاز إعمال «ما» عند تكررها على أنه اعتبر الثانية مؤكدة لنفي الأولى، فيكون الخلاف في هذا الموضوع غير حقيقي.

(١) ظاهر هذا الكلام لبس بسديد، بل يجوز في «شيء» الواقع بعد «إلا» الرفع والنصب، أما النصب فعلى أحد وجهين: الأول الاستثناء، سواء أعملت ما أم أهملتها، الثاني على أنه بدل من شيء المجرور بالباء الزائدة بشرط أن تكون ما عاملة، وأما الرفع فعلى أحد وجهين: الأول أن يكون خبراً لمبتدأ محذوف، وكأنه قيل: إلا هو شيء لا يعبا به، ولا فرق على هذا الوجه بين أن تكون ما عاملة، أو مهملة، والثاني أن يكون بدلاً من شيء الأول بشرط أن تكون ما مهملة.

حجازية، أو تميمية، وهؤلاء هم الذين لم يشترطوا في إعمال «ما» ألا يُبدل من خبرها مُوجب، وتوجيه كل من القولين، وترجيح المختار منهما - وهو الثاني - لا يليق بهذا المختصر.

وَرَفَعَ مَعْطُوفٌ بِلَكِنْ أَوْ بِلَ مِنْ بَعْدِ مَنْصُوبٍ بِمَا أَلْزَمَ حَيْثُ حَلٌ^(١)
إذا وقع بعد خبر «ما» عاطفٌ فلا يخلو: إما أن يكون مُقتضياً للإيجاب، أو لا.

فإن كان مقتضياً للإيجاب تعين رَفَعُ الأسمِ الواقع بعده - وذلك نحو «بل، ولكن» - فتقول: «مَا زَيْدٌ قَائِماً لَكِنْ قَاعِداً» أو «بَلْ قَاعِداً»، فيجب رفع الاسم على أنه خبر مبتدأ محذوف، والتقدير «لكن هو قاعد، وبل هو قاعد» ولا يجوز نَصْبُ «قاعد» عطفاً على خبر «ما»، لأن «ما» لا تعمل في الموجب.

وإن كان الحرفُ العاطفُ غيرَ مُقتَضٍ للإيجاب - كالواو ونحوها - جاز النصبُ والرفعُ، والمختار النصب، نحو «ما زيد قائماً ولا قاعداً» ويجوز الرفع، فتقول: «وَلَا قَاعِداً» وهو خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير «ولا هو قاعد».

(١) «ورفع» مفعول به مقدم على عامله، وهو قوله «الزم» الآتي، ورفع مضاف و «معطوف» مضاف إليه «لكن» جار ومجرور متعلق بمعطوف «أو بِلَ» معطوف على قوله «بلكن» السابق «من بعد» جار ومجرور متعلق برفع، وبعد مضاف و «منصوب» مضاف إليه «بما» جار ومجرور متعلق بمنصوب «الزم» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «حيث» ظرف متعلق بالزم مبني على الضم في محل نصب «حل» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو، والجملة من حل وفاعله في محل جر بإضافة حيث إليها.

ففهم من تخصيص المصنف وجوب الرفع بما إذا وقع الاسم بعد «بل، ولكن» أنه لا يجب الرفع بعد غيرهما.

وَيَعْدَمَا وَلَيْسَ جَرَّ الْبَاءِ الْخَبَرُ وَبَعْدَ لَا وَنَفْيٍ كَانَ قَدْ يُجَرُّ^(١)

تُزَادُ الْبَاءُ كَثِيرًا فِي الْخَبَرِ بَعْدَ «لَيْسَ، وَمَا» نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ﴾ و﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِعَزِيزٍ ذِي انْتِقَامٍ﴾ و﴿وَمَا رَبُّكَ بِغَافِلٍ عَمَّا يَعْمَلُونَ﴾، و﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ﴾ وَلَا تَخْتَصُ زِيَادَةُ الْبَاءِ بَعْدَ «مَا» بِكَوْنِهَا حِجَازِيَّةً خِلَافًا لِقَوْمٍ، بَلْ تَزَادُ بَعْدَهَا وَبَعْدَ التَّمِيمَةِ، وَقَدْ نَقَلَ سَيِّبُوهُ وَالْفَرَّاءُ - رَحِمَهُمَا اللَّهُ تَعَالَى! - زِيَادَةَ الْبَاءِ بَعْدَ «مَا» عَنْ بَنِي تَمِيمٍ، فَلَا التَّفَاتُ إِلَى مَنْ مَنَعَ ذَلِكَ، وَهُوَ مُوجُودٌ فِي أَشْعَارِهِمْ^(٢).

(١) «وبعد» ظرف متعلق بقوله «جر» الآتي، وبعد مضاف، و«ما» قصد لفظه: مضاف إليه «وليس» قصد لفظه أيضاً: معطوف على ما «جر» فعل ماضٍ «البا» قصر للضرورة: فاعل جر «الخير» مفعول به لجر «وبعد» ظرف متعلق بقوله «يجر» الآتي، وبعد مضاف، و«لا» قصد لفظه: مضاف إليه «ونفي» معطوف على لا، ونفي مضاف، و«كان» قصد لفظه: مضاف إليه «قد» حرف تقليل «يجر» فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الخبر.

(٢) من ذلك قول الفرزدق يمدح معن بن أوس، والفرزدق تميمي كما قلنا لك آنفاً (٣٠٥):
لَعَمْرُكَ مَا مَعْنُ بِخَارِكَ حَفْهِ وَلَا مُنْسِيءٌ مَعْنٌ وَلَا مُتَيْسِّرُ
ثم إن الباء قد دخلت في خبر «ما» غير العاملة بسبب فقدان شرط من شروط عملها، وذلك كما في قول المتدخل الهذلي:

لَعَمْرُكَ مَا إِنَّ أَبُو مَالِكٍ بِوَاهٍ، وَلَا بِضَعِيفٍ قُوَاهُ

فأبو مالك مبتدأ، ولا عمل لما فيه؛ لكونه قد جاء مسبقاً بإبان الزائدة بعد ما؟ وقد أدخل الباء في خبر هذا المبتدأ - وهو قوله «بواه» - فدل ذلك على أن كون «ما» عاملة أوحجازية ليس بشرط لدخول الباء على خبرها.

وقد اضطرب رأيُ الفَارِسِيِّ في ذلك، فمرة قال: لا تُزَادُ الباءُ إلا بعد الحجازية، ومرة قال: تُزَادُ في الخبر المنفي.

وقد وردت زيادةُ الباءِ قليلاً في خبر «لا» كقوله:

٧٦ - فَكُنْ لِي شَفِيعاً يَوْمَ لَا ذُو شَفَاعَةٍ

بِمُغْنٍ فَتَيْلاً عَنْ سَوَادِ بْنِ قَارِبٍ

وفي خبر [مضارع] «كان» المنفية بـ «لَمْ» كقوله:

٧٧ - وَإِنْ مُدَّتِ الْأَيْدِي إِلَى الزَّادِ لَمْ أَكُنْ

بِأَعْجَلِهِمْ، إِذْ أَجْشَعُ الْقَوْمِ أَعْجَلُ

٧٦ - البيت لسواد بن قارب الأسدي الدوسي - يخاطب فيه رسول الله ﷺ، وقبله قوله:

فَأَشْهَدُ أَنَّ اللَّهَ لَا شَيْءَ غَيْرُهُ وَأَنَّكَ مَأْمُونٌ عَلَى كُلِّ غَائِبٍ

وَأَنَّكَ أَذْنَى الْمُرْسَلِينَ وَبَيْلَةٌ إِلَى اللَّهِ يَا ابْنَ الْأَكْرَمِينَ الْأَطَابِيبِ

فَمَرْنَا بِمَا يَأْتِيكَ يَا خَيْرَ مُرْسَلٍ وَإِنْ كَانَ فِيمَا جُئْتُ شَيْبُ الذَّوَابِيبِ

اللغة: «فتيلاً» هو الخيط الرقيق الذي يكون في شق النواة.

الإعراب: «فكن» فعل أمر ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره «أنت «لي» جار ومجرور

متعلق بقوله «شفيعاً» الأتي «شفيعاً» خبر كان «يوم» منصوب على الظرفية الزمانية ناصبه قوله شفيعاً

«لا» نافية تعمل عمل ليس «ذو» اسمها مرفوع بالواو نيابة عن الضمة، وذو مضاف، و«شفاعاة»

مضاف إليه «بمغن» الباء زائدة، مغن خبر لا، وهو اسم فاعل - فعله متعد - يرفع فاعلاً وينصب

مفعولاً، وفاعله ضمير مستتر فيه، و«فتيلاً» مفعوله «عن سواد» جار ومجرور متعلق بمغن «ابن»

صفة لسواد، وابن مضاف، و«قارب» مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله «بمغن» حيث أدخل الباء الزائدة على خير لا النافية كما تدخل على خير ليس

وعلى خبر ما.

٧٧ - البيت للشنفرى الأزدي، وأكثر الرواة على أن اسمه هو لقيه، والبيت من قصيدته المشهورة

بين المتأدبين باسم «لامية العرب» وأولها قوله:

أَقِيمُوا بَنِي أُمِّي صُدُورَ مَطِيئِكُمْ فَلِئَنِّي إِلَى قَوْمٍ سِوَاكُمْ لَا مَبِيلَ =

فِي النُّكْرَاتِ أَعْمِلْتَ كَلَيْسَ «لَا» وَقَدْ تَلِي «لَاتَ» وَ«إِنْ» ذَا الْعَمَلِ (١)

اللغة: «أقيموا صدور مطيكم» هذه كناية عن طلب الاستعداد لعظائم الأمور والجد في طلب المعالي، يقول: جدوا في أمركم وانتبهوا من رقدتكم «فإني إلى قوم سواكم إلخ» يؤذن قومه بأنه مسترحل عنهم ومفارقهم، وكأنه يقول: إن غفلتكم توجب الارتحال عنكم، وإن ما أعين من تراخيك وإقراركم بالضميم لخليق بأن يزهدي في البقاء بينكم «أجشع القوم» الجشع - بالتحريك - أشد الطمع «أعجل» هو صفة مشبهة بمعنى عجل، وليس أفل تفضيل، لأن المعنى يأباه، إذ ليس مراده أن الأشد عجلة هو الجشع، ولكن غرضه أن يقول: إن من يحدث منه مجرد العجلة إلى الطعام هو الجشع، فافهم ذلك.

الإعراب: «إن» شرطية «مدت» مد: فعل ماض فعل الشرط، مبني للمجهول، مبني على الفتح في محل جزم، والتاء تاء التانيث «الأيدي» نائب فاعل لمد «إلى الزاد» جار ومجرور متعلق بقوله «مدت» السابق «لم» حرف نفي وجزم وقلب «أكن» فعل مضارع ناقص، وهو جواب الشرط، واسمه ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا «بأعجلهم» الباء زائدة، أعجل: خبر أكن، منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد، وأعجل مضاف والضمير مضاف إليه «إذ» كلمة دالة على التعليل قيل: هي حينئذ حرف، وقيل: هي ظرف، وعليه فهو متعلق بقوله «أعجل» السابق، و«أجشع» مبتدأ، وأجشع مضاف، و«القوم» مضاف إليه «أعجل» خبر المبتدأ.

الشاهد فيه: قوله «بأعجلهم» حيث أدخل الباء الزائدة على خبر مضارع كان المنفي بلم. واستشهاد الشارح بهذا البيت يدل على أنه فهم أن مراد المصنف بقوله «نفي كان» نفي هذه المادة أعم من أن تكون بلفظ الماضي أو بلفظ المضارع، وأعم من هذه العبارة التي في الألفية قول المصنف في كتابه التسهيل «وبعد نفي فعل ناسخ»؛ لأن الفعل الناسخ يشمل كان وأخواتها، وظن وأخواتها، بأي صيغة كانت هذه الأفعال.

(١) «في النكرات» جار ومجرور متعلق بقوله «أعملت» الآتي «أعملت» أعمل: فعل ماض مبني للمجهول، والتاء للتانيث «كليس» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من «لا» أو صفة لموصوف محذوف، والتقدير: إعمالاً مماثلاً لإعمال ليس «لا» قصد لفظه: نائب فاعل أعملت «وقد» حرف تقليل «تلي» فعل مضارع «لات» فاعل تلي «وإن» معطوف على لات «ذا» اسم إشارة مفعول به لتلي «العملا» بدل أو عطاف بيان أو نعت لاسم الإشارة، وتقدير البيت: أعملت في النكرات «لا» إعمالاً مماثلاً لإعمال ليس، وقد تلي لات وإن هذا العمل.

وَمَا لَـ«لَاتَ» فِي سَوَى حِينَ عَمَلٍ
وَحَذَفُ ذِي الرُّفْعِ فَشَاءُ، وَالْعَكْسُ قَلٌّ^(١)
تَقْدَمُ أَنَّ الحُرُوفَ العَامِلَةَ عَمَلٌ «ليس» أَرْبَعَةٌ، وَقَدْ تَقَدَّمَ الكَلَامُ عَلَى
«مَا» وَذَكَرَ هُنَا «لَا» وَ«لَاتَ» وَ«إِنَّ».

أَمَّا «لَا» فَمَذَهَبُ الحِجَازِيِّينَ إِعْمَالُهَا عَمَلٌ «ليس»، وَمَذَهَبُ تَمِيمٍ
إِهْمَالُهَا^(٢) وَلَا تَعْمَلُ عِنْدَ الحِجَازِيِّينَ إِلَّا بِشُرُوطِ ثَلَاثَةٍ^(٣):

أَحَدُهَا: أَنْ يَكُونَ الِاسْمُ وَالْخَبَرُ نَكْرَتَيْنِ، نَحْوُ «لَا رَجُلٌ أَفْضَلُ
مِنْكَ»، وَمِنْهُ قَوْلُهُ:

(١) «مَا» نَافِيَةٌ «لَلَاتِ» جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِمَحذُوفٍ خَيْرٌ مُقَدَّمٌ «فِي سَوَى» جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ
عَمَلُ الْآتِي، وَ«سَوَى» مُضَافٌ، وَ«حِينَ» مُضَافٌ إِلَيْهِ «عَمَلٌ» مُبْتَدَأٌ مُؤَخَّرٌ «وَحَذَفُ» مُبْتَدَأٌ، وَحَذَفُ
مُضَافٌ، وَ«ذِي» بِمَعْنَى صَاحِبٍ: مُضَافٌ إِلَيْهِ، وَذِي مُضَافٌ وَ«الرُّفْعِ» مُضَافٌ إِلَيْهِ «فَشَاءُ» فِعْلٌ
مَاضٍ، وَفَاعِلُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ فِيهِ جَوَازٌ تَقْدِيرُهُ هُوَ يَعُودُ إِلَى حَذَفِ ذِي الرُّفْعِ، وَالْجُمْلَةُ فِي مَحَلِّ رَفْعٍ
خَيْرٌ الْمُبْتَدَأِ «وَالْعَكْسُ» مُبْتَدَأٌ «قَلٌّ» فِعْلٌ مَاضٍ، وَفَاعِلُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ فِيهِ جَوَازٌ تَقْدِيرُهُ هُوَ يَعُودُ إِلَى
الْعَكْسِ، وَالْجُمْلَةُ فِي مَحَلِّ رَفْعٍ خَيْرٌ الْمُبْتَدَأِ الَّذِي هُوَ الْعَكْسُ.
وَتَقْدِيرُ الْبَيْتِ: وَمَا لِلَّاتِ عَمَلٌ فِي غَيْرِ لَفْظٍ حِينَ وَمَا كَانَ بِمَعْنَاهَا، وَحَذَفُ صَاحِبِ الرُّفْعِ مِنْ
مَعْمُولِهَا مَعَ بَقَاءِ الْمَنْصُوبِ فَاشْ كَثِيرٌ، وَالْعَكْسُ - وَهُوَ حَذَفُ الْمَنْصُوبِ وَإِبْقَاءُ الْمَرْفُوعِ - قَلِيلٌ.

(٢) قَالَ أَبُو حَيَّانَ: «لَمْ يَصْرَحْ أَحَدٌ بِأَنْ إِعْمَالُ لَا عَمَلٌ لَيْسَ بِالنِّسْبَةِ إِلَى لَفْظٍ مَخْصُوصَةٍ إِلَّا صَاحِبُ
الْمَغْرِبِ نَاصِرُ الْمَطْرُزِيِّ، فَإِنَّهُ قَالَ فِيهِ: بَنُو تَمِيمٍ يَهْمِلُونَهَا، وَغَيْرُهُمْ يَعْمَلُهَا، وَفِي كَلَامِ
الرِّزْمَخَشَرِيِّ: أَهْلُ الْحِجَازِ يَعْمَلُونَهَا دُونَ طِيءٍ، وَفِي الْبَسِيطِ: الْقِيَاسُ عِنْدَ تَمِيمٍ عَدَمُ إِعْمَالِهَا،
وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونُوا وَافِقُوا أَهْلَ الْحِجَازِ عَلَى إِعْمَالِهَا» وَانْظُرْ هَذَا مَعَ كَلَامِ الشَّارِحِ.

(٣) وَبَقِيَ مِنْ شُرُوطِ إِعْمَالِ «لَا» عَمَلٌ لَيْسَ شَرْطَانِ، أَوَّلُهُمَا: أَلَّا تَكُونَ لِنَفِي الْجِنْسِ نَصًّا، فَإِنْ كَانَتْ
لِنَفِي الْجِنْسِ نَصًّا عَمِلَتْ عَمَلُ إِنْ الْمُؤَكَّدَةُ الَّتِي تَنْصَبُ الْاسْمُ وَتَرْفَعُ الْخَبَرُ، وَبَنِي اسْمِهَا حَيْثُ
عَلَى الْفَتْحِ إِنْ لَمْ يَكُنْ مُضَافًا وَلَا شَبِيهًا بِهِ، وَالشَّرْطُ الثَّانِي: أَلَّا يَتَقَدَّمَ مَعْمُولُ الْخَبَرِ عَلَى اسْمِهَا،
فَإِنْ تَقَدَّمَ نَحْوُ «لَا عِنْدَكَ رَجُلٌ مُقِيمٌ وَلَا امْرَأَةٌ» أَهْمِلَتْ.

٧٨ - تَعَزَّ فَلَاشَيْءٌ عَلَى الْأَرْضِ بَاقِيًا وَلَا وَزَرَ مِمَّا قَضَى اللَّهُ وَاقِيًا

وقوله:

٧٩ - نَصَرْتُكَ إِذْ لَا صَاحِبَ غَيْرَ خَاذِلٍ
فَبُوتْتُ حِصْنًا بِالْكُمَاةِ حَصِينًا

٧٨ - هذا البيت من الشواهد التي لم يذكرها لها قائلًا معينًا.

اللغة: «تعز» أمر من التعزي، وأصله من العزاء، وهو التصبر والتسلي على المصائب «وزر» هو الملجأ، والواقى، والحافظ «واقياً» اسم فاعل من الوقاية، وهي الرعاية والحفظ. المعنى: اصبر على ما أصابك، وتسل عنه، فإنه لا يبقى على وجه الأرض شيء، وليس للإنسان ملجأ يقيه ويحفظه مما قضاه الله تعالى.

الإعراب: «تعز» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «فلا» الفاء تعليلية، ولا: نافية تعمل عمل ليس «شيء» اسمها «على الأرض» جار ومجرور متعلق بقوله «باقياً» الآتي، ويجوز أن يكون متعلقاً بمحذوف صفة لشيء «باقياً» خبر لا «ولا» نافية «وزر» اسمها «مما» من: حرف جر، وما: اسم موصول مبني على السكون في محل جر بمن، والجار والمجرور متعلق بقوله «واقياً» الآتي «قضى الله» فعل وفاعل، والجملة لا محل لها صلة الموصول، والعائد محذوف تقديره: مما قضاه الله، و«واقياً» خبر لا.

الشاهد فيه: قوله «لا شيء باقياً، ولا وزر واقياً» حيث أعمل «لا» في الموضعين عمل ليس، واسمها وخبرها نكرتان.

هذا، وقد ذهب أبو الحسن الأخفش إلى أن «لا» ليس لها عمل أصلاً، لا في الاسم ولا في الخبر، وأن ما بعدها مبتدأ وخبر، وذهب الزجاج إلى أن «لا» تعمل الرفع في الاسم ولا تعمل شيئاً في الخبر، والخبر بعدها لا يكون مذكوراً أبداً، وكلا المذهبين فاسد، وبيت الشاهد رد عليهما جميعاً، فالخبر مذكور فيه فكان ذكره رداً لما ذهب إليه الزجاج، وهو منصوب، فكان نصبه رداً لما زعمه الأخفش.

٧٩ - هذا الشاهد قد أنشده أبو الفتح بن جني، ولم ينسبه إلى قائل، وكذا كل من وقفنا على كلام له ذكر فيه هذا البيت ممن جاء بعد أبي الفتح.

اللغة: «بوت» فعل ماض مبني للمجهول، من قولهم: بوأه الله منزلاً، أي أسكنه إياه «الكُمَاة» جمع كمي، وهو الشجاع المتكفي في سلاحه، أي: المستتر فيه المتغطي به، وكان من عادة الفرسان المعدودين أن يكثرُوا من السلاح وعدد الحرب، ويلبسوا الدرع والبيضة والمغفر وغيرهن، =

وزعم بعضهم أنها قد تعمل في المعرفة، وأنشد للنابغة:
 ٨٠- بَدَتْ فِعْلَ ذِي وُدٍّ، فَلَمَّا تَبِعْتُهَا تَوَلَّتْ، وَبَقْتُ حَاجَتِي فِي فُؤَادِيَا
 وَحَلْتُ سَوَادَ الْقَلْبِ، لَا أَنَا بِأَغِيَا سِوَاهَا، وَلَا عَنْ حُبِّهَا مُتَرَاخِيَا

= لأحد أمرين، الأول: الدلالة على شجاعتهم الفائقة، والثاني: لأنهم قتلوا كثيراً من فرسان أعدائهم، فلكثير من الناس عندهم ثارات، فهم يتحرزون من أن يأخذهم بعض ذوي الثارات على غرة.

الإعراب: «نصرتك» فعل وفاعل ومفعول به «إذ» ظرف للماضي من الزمان متعلق بنصر «لا» نافية تعمل عمل ليس «صاحب» اسمها «غير» خبر لا، و«غير مضاف، و«خاذل» مضاف إليه «فبوت» الفاء عاطفة، بوى: فعل ماض مبني للمجهول، وتاء المخاطب نائب فاعل، وهو مفعول أول لبوى «حصناً» مفعول ثان «بالكمة» جار ومجرور جعله العيني متعلقاً بقوله «نصرتك» في أول البيت، وعندئذ: أن يجوز أن يتعلق بقوله «حصينا» الذي بعده، بل هو أولى وأحسن «حصينا» نعت لقوله حصناً السابق.

الشاهد فيه: قوله «لا صاحب غير خاذل» حيث أعمل لا مثل عمل ليس، فرفع بها ونصب، واسمها وخبرها نكرتان، وهو أيضاً كالبيت السابق رد لمذهبي الأخفش والزجاج.

٨٠- البيتان للنابغة الجعدي، أحد الشعراء المعمرين، أدرك الجاهلية، ووفد على النبي ﷺ، وأنشده من شعره، فدعا له، والبيتان من مختار أبي تمام.

اللغة: «فعل ذي ود» أراد أنها تفعل فعل صاحب المودة، فحذف الفعل وأبقى المصدر، والود- بثلاث الواو- المحبة، ومثله الوداد «تولت» أعرضت ورجعت «بقت حاجتي» بتشديد القاف- تركتها باقية «سواد القلب» سويداؤه وهي حبه السوداء «بأغياً» طالباً «متراخياً» متهاوناً فيه.

الإعراب: «بدت» بدا: فعل ماض، والتاء للتأنيث، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي «فعل» قال العيني: منصوب بنزع الخافض، أي: كفل، وعندئذ أنه منصوب على أنه مفعول مطلق لفعل محذوف، أي: تفعل فعل مضاف إلخ، وفعل مضاف، و«ذي» مضاف إليه، وذو مضاف، و«ود» مضاف إليه «فلما» ظرف بمعنى حين ناصبه قوله «تولت» الذي هو جوابه «تبعتها» فعل وفاعل ومفعول، والجملة في محل جر بإضافة لما إليها «تولت» تولى: فعل ماض، والتاء للتأنيث، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي «وبقت» مثله «حاجتي» حاجة. مفعول به لبقت، وحاجة مضاف وباء المتكلم مضاف إليه «في فؤاديا» الجار والمجرور متعلق بقوله «بقت» السابق «وحلت» حل: فعل ماض، والتاء للتأنيث، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي «سواد» مفعول به =

واختلف كلام المصنف في [هذا] البيت، فمرة قال: إنه مُؤَوَّل، ومرة قال: إنَّ القياس عليه سائغ^(١).

الشرط الثاني: ألا يتقدم خبرها على اسمها، فلا تقول «لا قائماً رجُل».

= لحلت، وسواد مضاف، و «القلب» مضاف إليه «لا» نافية تعمل عمل ليس «أنا» اسمها «باغياً» خبرها، وفاعله ضمير مستتر فيه «سواها» سوى: مفعول به لباع، وسوى مضاف والضمير مضاف إليه «ولا» الواو عاطفة، ولا: نافية «عن حياء» الجار والمجرور متعلق بقوله متراحياً الآتي، وحب مضاف وضمير المؤنثة الغاية مضاف إليه «متراحياً» معطوف على قوله باغياً السابق. الشاهد فيه: قوله «لا أنا باغياً» حيث أعمل «لا» النافية عمل «ليس» مع أن اسمها معرفة، وهو «أنا» وهذا شاذ، وقد تأول النحاة هذا البيت ونحوه - كما أشار إليه الشارح العلامة، نقلاً عن المصنف - بتأويلات كثيرة، أحدها: أن قوله «أنا» ليس اسماً للاً، وإنما هو نائب فاعل لفعل محذوف، وأصل الكلام - على هذا - «لا أرى باغياً» فلما حذف الفعل، وهو «أرى» برز الضمير المستتر، وانفصل أو يكون الضمير مبتدأ، وقوله «باغياً» حال من نائب فاعل فعل محذوف، والتقدير «لا أنا أرى باغياً»، وجملة الفعل المحذوف مع نائب فاعله في محل رفع خبر المبتدأ، ويكون قد استغنى بالمعمول - وهو الحال الذي هو قوله «باغياً» - عن العامل فيه الذي هو الفعل المحذوف، وزعموا أنه ليس في هذا التأويل ارتكاب شطط ولا غلو في التقدير، فإن من سنن العربية الاستغناء بالمعمول عن العامل كما في الحال السادة مسد الخبر المفصحة عنه، كما اتضح لك ذلك في باب المبتدأ والخبر، فافهم ذلك، والله يرشدك ويتولاك.

(١) الذي ذهب إلى أن القياس على هذا البيت سائغ، هو أبو حيان، شارح كتاب التسهيل لابن مالك، فإن ابن مالك قال في التسهيل، «ورفعها معرفة نادر» فقال أبو حيان في شرح هذه العبارة ما نصه: «قال المصنف في الشرح (يريد ابن مالك): وشذ إعمالها في معرفة في قول النابغة الجعدي * وحلت سواد القلب لا أنا باغياً * البيت اه، وقد حذا المتنبي حذو النابغة فقال: إِذَا الْجُودُ لَمْ يُرَزَقْ خِلَاصاً مِنَ الْأَذَى فَلَا الْحَمْدُ مُكْسُوباً، وَلَا الْمَالُ بِأَقْبَاً والقياس على هذا سائغ عندي (والمتكلم هو أبو حيان) وقد أجاز ابن جني إعمال لا في المعرفة، وذكر ذلك في كتاب التمام» اه كلام أبي حيان بحروقه.

الشرط الثالث: ألا ينتقض النَّفْيُ بإلّا، فلا تقول: «لا رَجُلٌ إلا أَفْضَلُ مِنْ زَيْدٍ» بنصب «أفضل»، بل يجب رَفْعُهُ.
ولم يتعرض المصنف لهذين الشرطين.

وأما «إن» النافية فمذهب أكثر البصريين والفراء أنها لا تعمل شيئاً ومذهب الكوفيين - خلا الفراء - أنها تعمل عَمَلُ «ليس»، وقال به من البصريين أبو العباس المبرد، وأبو بكر بن السَّراج، وأبو علي الفارسي، وأبو الفتح بن جني، واختاره المصنف، وزعم أن في كلام سيويه - رحمه الله تعالى! - إشارة إلى ذلك، وقد وَرَدَ السَّمَاعُ به، قال الشاعر:

٨١ - إِنْ هُوَ مُسْتَوِيًّا عَلَى أَحَدٍ إِلَّا عَلَى أَوْعَفِ الْمَجَانِينِ

٨١ - يكثر استشهاده النحاة بهذا البيت، ومع هذا لم يذكر قائل معين.

اللغة والرواية: يروى عجز هذا البيت في صور مختلفة: إحداها: الرواية التي رواه الشارح.
والثانية:

* إِلَّا عَلَى جَزْبِهِ الْمَلَاعِينِ *

والثالثة:

* إِلَّا عَلَى جَزْبِهِ الْمَنَاحِيِسِ *

«مستولياً» هو اسم فاعل من استولى، ومعناه كانت له الولاية على الشيء وملك زمام التصرف فيه «المجانين» جمع مجنون، وهو من ذهب عقله، وأصله عند العرب من خبله الجن، والمناحيس في الزواية الأخرى: جمع منحوس، وهو من خالفه سوء الطالع.
المعنى: ليس هذا الإنسان بذي ولاية على أحد من الناس إلا على أضعف المجانين.
الإعراب: «إن» نافية تعمل عمل ليس «هو» اسمها «مستولياً» خبرها «على أحد» جار ومجرور متعلق =

وقال آخر:

٨٢ - إِنَّ الْمَرْءَ مَيِّتًا بِانْقِضَاءِ حَيَاتِهِ
وَلَكِنْ بِأَنْ يُبْغَى عَلَيْهِ فَيُخَذَلَا

= بقوله «مستولياً» السابق «إلا» أداة استثناء «على أضعف» جار ومجرور يقع موقع المستثنى من الجار والمجرور السابق، وأضعف مضاف، و«المجانين» مضاف إليه. الشاهد فيه: قوله «إن هو مستولياً» حيث أعمل «إن» النافية عمل «ليس» فرفع بها الاسم الذي هو الضمير المنفصل، ونصب خبرها الذي هو قوله «مستولياً».

وهذا الشاهد يرد على الفراء وأكثر البصريين الذين ذهبوا إلى أن «إن» النافية لا تعمل شيئاً، لا في المبتدأ ولا في الخبر، ووجه الرد من البيت ورود الخبر اسماً مفرداً منصوباً بالفتحة الظاهرة، ولا ناصب له في الكلام إلا «إن»، وليس لهم أن يزعموا أن النصب بها شاذ، لوروده في الشعر كثيراً، ولوروده في النثر في نحو قول أهل العالية «إن أحد خيراً من أحد إلا بالعافية»، وقد قرأ بهذه اللغة سعيد بن جبير - رضي الله عنه! - في الآية الكريمة التي تلاها الشارح.

ويؤخذ من هذا الشاهد - زيادة على ذلك - أن «إن» النافية مثل «ما» في أنها لا تختص بالنكرات كما تختص بها «لا»: فإن الاسم في البيت ضمير، وقد نص الشارح على هذا، ومثل له. ويؤخذ منه أيضاً أن انتقاض النفي بعد الخبر بإلا لا يقدر في العمل، لأنه استثنى بقوله «إلا على أضعف... إلخ».

٨٢ - وهذا البيت أيضاً من الشواهد التي لا يعلم قائلها.

المعنى: ليس المرء ميتاً بانقضاء حياته، وإنما يموت إذا بغى عليه باغ فلم يجد عوناً له، ولا نصيراً يأخذ بيده، ويتصف له ممن ظلمه، يريد أن الموت الحقيقي ليس شيئاً بالقياس إلى الموت الأدبي.

الإعراب: «إن» نافية «المرء» اسمها «ميتاً» خبرها «بانقضاء» جار ومجرور متعلق بقوله «ميتاً» وانقضاء مضاف، وحياة من «حياته» مضاف إليه، وحياة مضاف والضمير مضاف إليه «ولكن» حرف استدراك «بأن» الباء جارة، وأن مصدرية «بغى» فعل مضارع مبني للمجهول منصوب بأن، وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر «عليه» جار ومجرور نائب عن الفاعل ليبغي، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بالباء، أي بالبغي عليه، والجار والمجرور متعلق بمحذوف، والتقدير «ولكن يموت بالبغي عليه» وقوله «فيخذل» الفاء عاطفة، ويخذل: فعل مضارع مبني للمجهول، معطوف على يبغي، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على المرء، والألف للإطلاق.

=

وذكر ابن جني - في المحتسب - أن سعيد بن جبير - رضي الله عنه! - قرأ ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَادًا أَمْثَلُكُمْ﴾ بنصب العباد.

ولا يُشترط في اسمها وخبرها أن يكونا نكرتين، بل تعمل في النكرة والمعرفة، فتقول: «إِنْ رَجُلٌ قَائِمًا، [وَأَنْ زَيْدٌ الْقَائِمِ]، وَأَنْ زَيْدٌ قَائِمًا».

* * *

وأما «لَاتَ» فهي «لا» النافية زيدت عليها تاء التأنيث مفتوحة، ومذهب الجمهور أنها تعمل عمل «ليس»، فترفع الاسم، وتنصب الخبر، لكن اختصت بأنها لا يُذكر معها الاسم والخبر معاً، بل [إنما] يذكر معها أحدهما، والكثير في لسان العرب حذف اسمها وبقاء خبرها، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ بنصب الحين، فحذف الاسم وبقي الخبر، والتقدير «وَلَاتَ الْحِينِ حِينَ مَنَاصٍ» فالحين: اسمها، وحين مناص: خبرها، وقد قرئ شذوذاً (وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ) يرفع الحين على أنه اسم «لات» والخبر محذوف، والتقدير «وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ لَهُمْ» أي: ولات حِينَ مَنَاصٍ كائناً لهم، وهذا هو المراد بقوله: «وَحَذَفُ ذِي الرَّفْعِ - إلى آخر البيت».

وأشار بقوله: «وما للات في سوى حين عمل» إلى ما ذكره سيبويه من أن «لات» لا تعمل إلا في الحين، واختلف الناس فيه، فقال قوم: [المراد] أنها لا تعمل إلا في لفظ الحين، ولا تعمل فيما رادفه كالساعة

= الشاهد فيه: قوله «إِنْ المرء ميتاً» حيث أعمل «إِنْ» النافية عمل «ليس» فرفع بها ونصب، وفي هذا الشاهد مثل ما في الشاهد السابق من وجوه الاستنباط التي ذكرناها.

ونحوها، وقال قوم: المراد أنها لا تعمل إلا في أسماء الزمان، فتعمل في لفظ الحين وفيما رَادَفَهُ من أسماء الزمان، وَمِنْ عملها فيما رَادَفَهُ قول الشاعر:

٨٣- نَدِمَ الْبُغَاةَ وَلَاتَ سَاعَةَ مَنْدَمٍ
وَالْبَغْيُ مَرْتَعٌ مُبْتَغِيهِ وَخِيمٌ

وكلام المصنف محتمل للقولين، وَجَزَمَ بالثاني في التسهيل، وَمَذْهَبُ الْأَخْفَشِ أنها لا تعمل شيئاً، وأنه إِنْ وَجَدَ الاسمُ بعدها منصوباً

٨٣- قيل: إن هذا الشاهد لرجل من طيء، ولم يسموه، وقال العيني: قائله محمد بن عيسى بن طلحة بن عبيد الله التيمي، ويقال: مهلهل بن مالك الكنانى، واستشهد الفراء بقوله «ولات ساعة مندم» ثم قال: ولا أحفظ صدره.

اللغة: «البغاة» جمع باغ، مثل قاض وقضاة وداع ودعاة ورام ورماة، والباغي: الذي يتجاوز قدره «مندم» مصدر مبمي بمعنى الندم «مرتع» اسم مكان من قولهم: رتع فلان في المكان يرتع - من باب فتح - إذا جعله ملهى له وملعباً، ومنه قوله تعالى ﴿نَرْتَعِ وَنَلْعِبُ﴾ «وخيم» أصله أن يقال: وخم المكان، إذا لم ينجع كلؤه، أو لم يوافقك مناخه.

الإعراب: «ندم» فعل ماض «البغاة» فاعل ندم «ولات» الواو واو الحال، ولات: نافية تعمل عمل ليس، واسمها محذوف «ساعة» خبرها، والجملة في محل نصب حال، أي: ندم البغاة والحال أن الوقت ليس وقت الندم، لأن وقته قد فات، وساعة مضاف و«مندم» مضاف إليه «والبغى» مبتدأ أول مرفوع بالضممة الظاهرة «مرتع» مبتدأ ثان مرفوع بالضممة الظاهرة، ومرتع مضاف ومبتغى من «مبتغيه» مضاف إليه ومبتغى مضاف والهاء مضاف إليه «وخيم» خبر المبتدأ الثاني، والجملة من المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول.

الشاهد فيه: قوله «ولات ساعة مندم» حيث أعمل «لات» في لفظ «ساعة» وهي بمعنى الحين، وليست من لفظه، وهو مذهب الفراء - فيما نقله عنه جماعة منهم الرضى - إذ ذهب إلى أن «لات» لا يختص عملها بلفظ الحين، بل تعمل فيما دل على الزمان كساعة ووقت وزمان وأوان ونحو ذلك، وفي المسألة كلام طويل لا يليق بسطه بهذه العجالة.

فناصبه فعلٌ مُضْمَرٌ، والتقدير «لَا تَأْخُذْ بِمَنْصَبٍ» وَإِنْ وُجِدَ مَرْفُوعاً
فهو مبتدأ والخبر محذوف، والتقدير «لَا تَأْخُذْ بِمَنْصَبٍ كَائِنْ لَهِمْ» والله
أعلم.

= ومثل البيت الشاهد ما أنشده ابن السكيت في كتاب الأضداد، وهو:
وَلَتَعْرِفَنَّ خَلِيقاً مَشْمُولَةً وَلَتَنْدَمَنَّ وَلَا تَسَاعَةَ مَنْدَمٍ

أَفْعَالُ الْمُقَارَبَةِ

كَكَانَ كَادَ وَعَسَى، لَكِنْ نَدَرَ غَيْرُ مُضَارِعٍ لِهَذَيْنِ خَبَرٌ^(١)

هذا هو القسم الثاني من الأفعال الناسخة [للابتداء]، وهو «كاد» وأخواتها، وذكر المصنف منها أحد عشر فعلاً، ولا خلاف في أنها أفعال، إلا عَسَى، فنقل الزاهد عن ثعلب أنها حرفٌ، ونُسِبَ أيضاً إلى ابن السراج^(٢)، والصحيح أنها فعل، بدليل اتِّصَالِ تاء الفاعل وأخواتها بها، نحو «عَسَيْتُ» وعَسَيْتَ، وعَسَيْتُمَا، وعَسَيْتُمْ، وعَسَيْتُنَّ».

(١) «ككان» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «كاد» قصد لفظه: مبتدأ مؤخر «لكن» حرف استدراك «ندر» فعل ماضٍ «غير» فاعل ندر، وغير مضاف و «مضارع» مضاف إليه «لهذين» جار ومجرور متعلق بقوله خبر الآتي «خبر» حال من فاعل ندر، وقد وقف عليه بالسكون على لغة ربعية التي تقف على المنصوب المنون بالسكون، كما يقف سائر العرب على المرفوع والمجرور المنونين.

(٢) نص ابن هشام في أكثر كتبه على أن القول بأن «عسى» حرف هو قول الكوفيين، وتبعهم على ذلك ابن السراج، ونص في المغنى وشرح الشذور على أن ثعلباً يرى هذا، وثعلب أحد شيوخ الكوفيين، وملخص مذهبهم أنهم قالوا: عسى حرف ترج، واستدلوا على ذلك بأنها دلت على معنى لعل، وبأنها لا تتصرف كما أن لعل كذلك لا تتصرف، ولما كانت لعل حرفاً بالإجماع وجب أن تكون عسى حرفاً مثلها، لقوة التشابه بينهما.

ومن العلماء من ذهب إلى أن «عسى» على ضربين (أنظر ص ٣٤٥ الآتية): الضرب الأول ينصب الاسم ويرفع الخبر مثل إن وأخواتها، وهذه حرف ترج، ومن شواهدا قول ضخر بن العود الحضرمي:

فَقُلْتُ: عَسَاهَا نَارُ كَاسٍ، وَعَلَّهَا تَشَكَّى فَآتَيْ نَحْوَهَا فَأَعْوَدُهَا

والضرب الثاني: يرفع المبتدأ وينصب الخبر - وهو الذي نتحدث عنه في هذا الباب، وهو من أفعال المقاربة - وهذا فعل ماضٍ، بدليل قبوله علامة الأفعال الماضية كناء الفاعل في نحو قوله تعالى: ﴿فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ أَنْ تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ﴾ وأما جمودها ودلائلها على معنى يدل عليه حرف فلا يخرجها عن الفعلية، وكم من فعل يدل على معنى يدل عليه حرف، وهو مع ذلك:

وهذه الأفعال تسمى أفعال المقاربة، وليست كلها للمقاربة، بل هي على ثلاثة أقسام:

أحدها: ما دلَّ على المقاربة، وهي: كاد، وكَرَبَ، وأَوْشَكَ.
والثاني: ما دلَّ على الرَّجَاءِ، وهي: عَسَى، وَحَرَى، وَأَخْلَوْقَ.
والثالث: ما دلَّ على الإنشاء، وهي: جَعَلَ، وَطَفِقَ، وَأَخَذَ، وَعَلِقَ،
وَأَنشَأَ.

فتسميتها أفعالَ المقارَبة من باب تسمية الكل باسم البعض.

وكلها تدخل على المبتدأ والخبر، فترفع المبتدأ اسماً لها، ويكون خبره خبراً لها في موضع نصب، وهذا هو المراد بقوله: «ككان كاد

= جامد، ولم يخرج ذلك عن فعليته، أليست حاشا وغدا وخلا دالة على الاستثناء وهي جامدة، وقد جاءت حروف بالفاظها ومعانيها، فلم يكن ذلك موجباً لحرفيتها؟ وهذا الذي ذكرناه - من أن «عسى» على ضربين، وأنها في ضرب منهما فعل، وفي الضرب الآخر حرف - هو مذهب شيخ النحاة سيويه (وانظر كتابنا على شرح الأشموني ج ١ ص ٤٦٣ وما بعدها في الكلام على الشاهد رقم ٢٥٢).

ومن هذا كله يتضح لك: أن في «عسى» ثلاثة أقوال للنحاة، الأول: أنها فعل في كل حال، سواء اتصل بها ضمير الرفع أو ضمير النصب أم لم يتصل بها واحد منهما، وهو قول نخلة البصرة ورجحه المتأخرون، والثاني: أنها حرف في جميع الأحوال، سواء اتصل بها ضمير الرفع أو النصب أم لم يتصل بها أحدهما، وهو قول جمهرة الكوفيين ومنهم ثعلب، وابن السراج. والثالث: أنها حرف إذا اتصل بها ضمير نصب كما في البيت الذي أئشندناه، وفعل فيما عدا ذلك، وهو قول سيويه شيخ النحاة، ولا تنسج هذه العجالة السريعة إلى الاحتجاج لكل رأي وتخريج الشواهد على كل مذهب.

وعسى» لكن الخبر في هذا الباب لا يكون إلا مضارعاً، نحو «كَادَ زَيْدٌ يَقُومُ، وَعَسَى زَيْدٌ أَنْ يَقُومَ» ونَدَّرَ مجيئه اسماً بعد «عسى، وكاد» كقوله:

٨٤- أَكْثَرْتُ فِي الْعَذْلِ مُلِحاً دَائِماً
لَا تُكْثِرُنْ إِنِّي عَسَيْتُ صَائِماً

٨٤- قال أبو حيان: «هذا البيت مجهول، لم ينسبه الشراح إلى أحد» اهـ، قال ابن هشام: «طعن في هذا البيت عبد الواحد في كتابه بغية الأمل ومنية السائل، فقال: هو بيت مجهول، لم ينسبه الشراح إلى أحد، فسقط الاحتجاج به، ولو صح ما قاله لسقط الاحتجاج بخمسين بيتاً من كتاب سيبويه، فإن فيه ألف بيت عرف قائلوها وخمسين بيتاً مجهولة القائلين» اهـ، وقيل: إنه لرؤية بن المعراج، وقد بحثت ديوان أراجيز رؤية فلم أجده في أصل الديوان، وهو مما وجدته في أبيات جعلها ناشره ذيلاً لهذا الديوان مما وجدته في بعض كتب الأدب منسوباً إليه، وذلك لا يدل على صحة نسبتها إليه أكثر مما تدل عليه عبارة المؤلف لكتاب الأدب الذي نقل عنه.

اللغة: «العذل» الملامة «ملحاً» اسم فاعل من «ألح يلح إلحاحاً» أي أكثر. الإعراب: «أكثرت» فعل وفاعل «في العذل» جار ومجرور متعلق بأكثر «ملحاً» حال من التاء في أكثرت مؤكدة لعاملها «دائماً» صفة للحال «لا تكثرن» لا: ناهية، والفعل المضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة في محل جزم بلا، ونون التوكيد حرف مبني على السكون لا محل له، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «إني» إن: حرف توكيد ونصب، والياء اسمها «عسيت» عسى: فعل ماض ناقص، وتاء المتكلم اسمه «صائماً» خبره، والجملة من عسى واسمها وخبرها في محل رفع خبر «إن».

الشاهد فيه: قوله «عسيت صائماً» حيث أجرى «عسى» مجرى «كان» فرفع بها الإسم ونصب الخبر، وجاء بخبرها اسماً مفرداً، والأصل أن يكون خبرها جملة فعلية فعلها مضارع، ومثل هذا البيت قولهم في المثل «عسى الغوير أبوساً».

وفي البيت توجيه آخر، وهو أن «عسى» هنا فعل تام يكتفي بفاعل، وهو هنا تاء المتكلم، بدليل وقوع جملتها خبراً لأن الناصبة للاسم الرافعة للخبر، وذلك لأن عسى للترجي، والترجي إنشاء، وأيضاً فإن الأفعال الناقصة جملتها إنشائية، والجمل الإنشائية لا تقع خبراً لأن، عند الجمهور الذين يجوزون وقوع الإنشائية خبراً للمبتدأ غير المنسوخ، وإذا كان ذلك فلا بد أن تكون الجملة خبرية، فلا تكون «عسى» ناقصة، وأما قوله «صائماً» على هذا فهو خبر «الكان» محذوفة مع اسمها، وتقدير الكلام: إني رجوت أن أكون صائماً.

وقوله:

٨٥- فَأُبْتُ إِلَى فَهْمٍ ، وَمَا كِدْتُ آتِباً
وَكَمْ مِثْلَهَا فَارَقْتُهَا وَهِيَ تَصْفِرُ

وهذا هو مراد المصنف بقوله: «لكن نذر - إلى آخره» لكن في قوله «غير مضارع» إيهام، فإنه يدخل تحته: الاسم، والظرف، والجار والمجرور، والجملة الاسمية، والجملة الفعلية بغير المضارع، ولم يندر مجيء هذه كلها

٨٥- هذا البيت لتأبط شراً - ثابت بن جابر بن سفيان - من كلمة مختارة، اختارها أبو تمام في

حماسه (أنظر شرح التبريزي ٨٥/١ بتحقيقنا) وأولها قوله:

إِذَا الْمَرْءُ لَمْ يَحْتَلْ وَقَدْ جَذَّجْدُهُ أَصَاعٌ ، وَقَاسَى أَمْرَهُ وَهُوَ مُذِيرُ
اللغة: «أبت» رجعت «فهم» اسم قبيلته، وأبوها فهم بن عمرو بن قيس عيلان «تصفر» أراد تتأسف وتتحزن على إفلاتي منها، بعد أن ظن أهلها أنهم قد قدروا عليّ. وقصة ذلك أن قوماً من بني لحيان - وهم حي من هذيل - وجدوا تأبط شراً يشتار عسلاً من فوق جبل، ورأهم يترصّدونه، فخشى أن يقع في أيديهم، فأتى من الجبل ناحية بعيدة عنهم، وصب ما معه من العسل فوق الصخر، ثم انزل على حتى انتهى إلى الأرض، ثم أسلم قدميه للريح، فنجأ من قبضتهم المعنى: يقول: إني رجعت إلى قومي بعد أن عز الرجوع إليهم، وكما مثل هذه الخطة فارقتها، وهي تتأسف وتتعجب مني كيف أفلت منها.

الإعراب: «فأبت» الفاء عاطفة، أب: فعل ماضٍ، وتاء المتكلم فاعله «إلى فهم» جار ومجرور متعلق بأبت «وما» الواو حالية، ما: نافية «كدت» كاد: فعل ماضٍ ناقص، والتاء اسم «آتياً» خبر كاد، والجملة في محل نصب حال «وكم» الواو حالية، كم: خبرية بمعنى كثير مبتدأ، مبني على السكون في محل رفع «مثلها» مثل: نميز لكم مجرور بالكسرة الظاهرة، ومثل مضاف وضمير الغائبة مضاف إليه «فارقتها» فعل وفاعل ومفعول به «وهي» الواو للحال، هي: مبتدأ «تصفر» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب حال.

الشاهد فيه: قوله «وما كدت آتياً» حيث أعمل «كاد» عمل «كان» فرفع بها الاسم ونصب الخبر، ولكنه أتى بخبرها اسماً مفرداً، والقياس في هذا الباب أن يكون الخبر جملة فعلية فعلها مضارع، ولهذا أنكر بعض النحاة هذه الرواية، وزعم أن الرواية الصحيحة هي «وما كنت آتياً».

خبراً عن «عسى، وكاد» بل الذي نذر مجيء الخبر اسماً، وأما هذه فلم يُسمع مجيئها خبراً عن هذين.

وَكُونُهُ بِدُونِ «أَنْ» بَعْدَ عَسَى نَزَرَ، وَكَادَ الْأَمْرُ فِيهِ عَكْساً^(١)
أي: اقتران خبر «عسى» بـ «أَنْ» كثير^(٢)، وتجريده من «أَنْ» قليل،

(١) «وكونه» الواو عاطفة، وكون: مبتدأ - وهو مصدر كان الناقصة فيحتاج إلى اسم وخبر سوى خبره من جهة الابتداء - وكون مضاف والضمير مضاف إليه وهو اسمه، وخبره محذوف، أي: وكونه وارداً «بدون» جار ومجرور متعلق بذلك الخبر المحذوف - ودون مضاف و «أَنْ» قصد لفظه: مضاف إليه «بعد» ظرف متعلق أيضاً بذلك الخبر المحذوف، وبعد مضاف، و «عسى» قصد لفظه: مضاف إليه «نزر» خبر المبتدأ الذي هو قوله كونه «وكاد» الواو عاطفة، وكاد قصد لفظه: مبتدأ أول «الامر» مبتدأ ثان «فيه» جار ومجرور متعلق بقوله «عكس» الأنفي «عكساً» فعل ماض مبني للمجهول، والالف للإطلاق، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الأمر، والجملة من عكس ونائب فاعله في محل رفع خبر المبتدأ الثاني، وجملة المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول.

(٢) أنت إذا قلت «عسى زيد أن يقوم» فزيد: اسم عسى، وأن والفعل في تأويل مصدر خبره، ويلزم على ذلك الإخبار باسم المعنى - وهو المصدر - عن اسم الذات - وهو زيد، وهو غير الأصل والغالب في كلام العرب.

وللعلماء في الجواب عن ذلك أربعة وجوه:

أولها: أن الكلام حينئذ على تقدير مضاف، إما قبل الاسم وكأنك قلت: عسى أمر زيد القيام، وإما قبل الخبر وكأنك قلت: عسى زيد صاحب القيام، فعلى الأول تكون قد أخبرت باسم معنى عن اسم معنى، وعلى الثاني تكون قد أخبرت باسم يدل على الذات عن اسم ذات، لأن اسم الفاعل يدل على الذات التي وقع منها الحدث أو قام بها.

وثانيها: أن هذا المصدر في تأويل الصفة، وكأنك قد قلت: عسى زيد قائماً.

وثالثها: أن الكلام على ظاهره، والمقصود المبالغة في زيد حتى كأنه هو نفس القيام.

وهذه الوجوه الثلاثة جارية في كل مصدر - صريح أو مؤول - يخبر به عن اسم الذات، أو يقع نعتاً لاسم ذات، أو يجيء حالاً من اسم الذات.

وهذا مذهب سيويه، ومذهب جمهور البصريين أنه لا يتجرّد خبرها من «أن» إلا في الشعر، ولم يرّد في القرآن إلا مقترناً بـ «أن» قال الله تعالى: ﴿فَعَسَىٰ اللَّهُ أَن يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ﴾، وقال عز وجل: ﴿عَسَىٰ رَبُّكُمْ أَن يَرْحَمَكُمْ﴾.

ومن وروده بدون «أن» قوله:

٨٦- عَسَى الْكَرْبُ الَّذِي أَمْسَيْتَ فِيهِ
يَكُونُ وَرَاءَهُ فَرَجٌ قَرِيبٌ

= ورابعها: أن «أن» ليست مصدرية في هذا الموضع، بل هي زائدة، فكأنك قلت: عسى زيد يقوم، وهذا وجه ضعيف، لأنها لو كانت زائدة لم تعمل النصب، ولسقطت من الكلام في السعة أحياناً، وهي لا تسقط إلا نادراً لضرورة الشعر.

٨٦- البيت لهدبة بن خشرم العذري، من قصيدة قالها وهو في الحبس، وقد روى أكثر هذه القصيدة أبو علي الفاي في أماليه، وروى أبو السعادات ابن الشجري في حماسته منها أكثر مما رواه أبو علي، وأول هذه القصيدة قوله:

طَرِبْتُ، وَأَنْتَ أَحْيَاناً طَرُوبٌ وَكَيْفَ وَقَدْ تَعْلَاكَ الْمَيْبُتُ؟
يُجِدُّ النَّأْيُ ذِكْرَكَ فِي فُرَادِي إِذَا ذُهِلَتْ عَلَى النَّأْيِ الْقُلُوبُ
يُؤَرِّقُنِي أَكْثَابُ أَبِي نَمِيرٍ فَقَلْبِي مِنْ كَاتِبِهِ كَثِيبُ
فَقُلْتُ لَهُ: هَذَاكَ اللَّهُ! مَهْلًا وَخَيْرُ الْقَوْلِ ذُو اللَّبِّ الْمَصِيبُ
عَسَى الْكَرْبُ الَّذِي أَمْسَيْتَ فِيهِ يَكُونُ وَرَاءَهُ فَرَجٌ قَرِيبٌ

اللغة: «طربت» الطرب: خفة تصيب الإنسان من فرح أو حزن «النأي» البعد «الكرب» الهم والغم «أمسيت» قال ابن المستوفي: يروى بضم التاء وفتحها، والنحويون إنما يروونه بضم التاء، والفتح عند أبي حنيفة أولى، لأنه يخاطب ابن عمه أبا نمير كما هو ظاهر من الأبيات التي روينها، وكان أبو نمير معه في السجن.

الإعراب: «عسى» فعل ماض ناقص «الكرب» اسم عسى مرفوع به «الذي» اسم موصول صفة للكرب «أمسيت» أمسى: فعل ماض ناقص، والتاء اسمه «فيه» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر أمسى، والجملة من أمسى واسمه وخبره لا محل لها صلة الموصول «يكون» فعل مضارع ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه «وراءه» وراء: ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم، ووراء مضاف والهاء =

وقوله:

٨٧- عَسَى فَرَجٌ يَأْتِي بِهِ اللَّهُ، إِنَّهُ لَبَهُ كُلَّ يَوْمٍ فِي خَلْقَتِهِ أَمْرٌ

= مضاف إليه «فرج» مبتدأ مؤخر «قريب» صفة لفرج، والجملة من المبتدأ والخبر في محل نصب خبر «يكون» والجملة من «يكون» واسمها وخبرها في محل نصب خبر «عسى».

الشاهد فيه: قوله «يكون وراءه» - إلخ حيث وقع خبر «عسى» فعلاً مضارعاً مجرداً من «أن» المصدرية، وذلك قليل، ومثله الشاهد الذي بعده (ش ٨٧) وقول الآخر:

عَسَى اللَّهُ يُغْنِي عَنْ بِلَادِ ابْنِ قَادِرٍ بِمُنْهَمِرِ جَوْنِ الرَّبَابِ سَكُوبٍ

(المنهمر: أراد به المطر الكثير، والجون: الأسود، والرباب: السحاب، والسحاب الأسود دليل على أنه حافل بالمطر) ومثل هذه الآيات قول الآخر:

فَأَمَّا كَيْسٌ فَتَنَجَا، وَلَكِنْ عَسَى يَفْتَرُّ بِي حَبَقُ لَيْمٍ

٨٧- البيت من الشواهد التي لا يعلم قائلها، وألفاظه كلها ظاهرة المعنى.

الإعراب: «عسى» فعل ماض ناقص «فرج» اسمه «يأتي» فعل مضارع «به» جار ومجرور متعلق بيأتي «الله» فاعل يأتي، والجملة من الفعل والفاعل في محل نصب خبر عسى «إنه» إن: حرف توكيد ونصب، والهاء ضمير الشأن اسمه «له» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «كل» منصوب على الظرفية الزمانية لإضافته إلى اسم الزمان متعلق بما تعلق به الجار والمجرور قبله، وكل مضاف، و«يوم» مضاف إليه «في خلقته» الجار والمجرور يتعلق بما تعلق به الجار والمجرور السابق، و«خليقة» مضاف والضمير الموضوح للغائب العائد إلى الله تعالى مضاف إليه «أمر» مبتدأ مؤخر، والجملة من المبتدأ وخبره في محل رفع خبر «إن».

الشاهد فيه: قوله: «يأتي به الله» حيث جاء خبر «عسى» فعلاً مضارعاً مجرداً من أن المصدرية، وهذا قليل، ومثله - سوى ما ذكرنا مع الشاهد ٨٦ - قول الفرزدق:

وَمَاذَا عَسَى الْحَجَّاجُ يَبْلُغُ جَهْدُهُ إِذَا نَحْنُ جَاوَزْنَا حَفِيرَ زِيَادٍ؟

وفي بيت الفرزدق هذا شاهد آخر، وحاصله: أنه يجوز في الفعل المضارع الذي يقع خبراً لعسى خاصة أن يرفع اسماً ظاهراً مضافاً إلى ضمير يعود إلى اسم عسى.

فأما «غير عسى» من أفعال هذا الباب فلا يجوز في الفعل المضارع الواقع خبراً لها إلا أن يكون رافعاً للضمير يعود على الاسم، وأما قول ذي الرمة:

وَأُسْقِيهِ حَتَّى كَادَ مِمَّا أَبْشُهُ تَكَلَّمَنِي أَحْجَارُهُ وَمَلَاعِبُهُ

فظاهره أن المضارع الواقع خبراً لكاد وهو «تكلمني» رفع اسماً ظاهراً مضافاً إلى ضمير الاسم وهو «أحجاره» فهذا ونحوه شاذ أو مؤول.

وأما «كاد» فذكر المصنف أنها عكس «عسى»، فيكون الكثير في خبرها أن يتجرد^(١) من «أن» وَيَقِلُّ اقترانه بها، وهذا بخلاف ما نص عليه الأندلسيون من أن اقتران خبرها بـ «أن» مخصوص بالشعر، فمن تجريده من «أن» قوله تعالى: ﴿فَذَبْحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾ وقال: ﴿مَنْ بَعْدَ مَا كَادَ تَزِيغُ قُلُوبِ فَرِيقٍ مِنْهُمْ﴾^(٢) ومن اقترانه بـ «أن» قوله ﷺ:

مَا كِدْتُ أَنْ أَصْلِيَ الْعَصْرَ حَتَّى كَادَتِ الشَّمْسُ أَنْ تَغْرُبَ وقوله:
 ٨٨ - كَادَتِ النَّفْسُ أَنْ تَفِيضَ عَلَيْهِ إِذْ عَادَا حَشَوَ رِبْطَةَ وَبُرُودِ

= أما بيت الشاهد (رقم ٨٧) فقد رفع المضارع فيه اسماً أجنبياً من اسم عسى، فلا هو ضمير الاسم، ولا هو اسم ظاهر مضاف إلى الاسم، وذلك شاذ أيضاً.

(١) ومثل الآيتين الكريميتين قول أحد أصحاب مصعب بن الزبير، يرثيه وهو الشاهد (رقم ١٤٩) الآتي في باب الفاعل:

لَمَّا رَأَى طَالِبُوهُ مُضْعَباً دَعَرُوا وَكَادَ - لَوْ سَاعَدَ الْمَقْدُورُ - يَتَنَصَّرُ

الشاهد فيه: قوله «كاد يتنصر» فإن الفعل المضارع الواقع خبراً لكاد لم يقترب بأن.

٨٨ - هذا البيت من الشواهد التي يذكرها كثير من النحاة وعلماء اللغة غير منسوبة إلى قائل معين، وقد عثرنا بعد طويل البحث على أنه من كلمة لمحمد بن مناذر، أحد شعراء البصرة يرثي فيها رجلاً اسمه عبد المجيد بن عبد الوهاب الثقفي، وقبلة:

إِنَّ عَبْدَ الْمَجِيدِ يَوْمَ تُوفِّي هَدَّ رُكْنًا مَا كَانَ بِالْمُهَنْدُودِ

لَيْتَ شِعْرِي، وَهَلْ دَرَى حَامِلُوهَ مَا عَلَى النَّعْشِ مِنْ عَفَافٍ وَجُودِ؟

اللغة: «تفيض» من قولهم «فاضت نفس فلان» ويرى في مكانه «تفيض» وكل الرواة يجيزون أن تقول «فاضت نفس فلان» إلا الأصمعي فإنه أبى إلا أن تقول «فاضت نفس فلان» بالطاء، وكلام غير الأصمعي أسد، فهذا البيت الذي نشرحه دليل على صحته، وكذلك قول الآخر:

تَفِيضُ نَفْسُهَا ظَمًا، وَتَخْشَى جَمَامًا، فَهِيَ تَنْظُرُ مِنْ بَعِيدِ

وقول الراجز:

تَجَمَّعَ النَّاسُ، وَقَالُوا: عُرْسُ فَقُيِّمَتْ عَيْنُ، وَفَاضَتْ نَفْسُ

نول الشاعر في بيت الشاهد «ربطة» بفتح الراء وسكون الياء المشاة - الملاءة إذا كانت قطعة واحدة، وأراد هنا الأكفان التي يلف فيها الميت.

وَكَعَسَى حَرَى، وَلَكِنْ جِعَلَا خَبَرَهَا حَتْمًا بِ«أَنْ» مُتَّصِلًا^(١)
وَالزَّمُوا اخْلُوقَ «أَنْ» مِثْلَ حَرَى وَيَعْدُ أَوْشَكَ انْتِفَا «أَنْ» نَزْرًا^(٢)

= الإعراب: «كادت» كاد: فعل ماض ناقص، والتاء للتأنيث «النفس» اسم كاد «أَنْ» مصدرية «تفيض» فعل مضارع منصوب بأن، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود للنفس، والجملة خبر «كاد» في محل نصب «عليه» جار ومجرور متعلق بقوله تفيض السابق «إذ» ظرف للماضي من الزمان متعلق بقوله «تفيض» أيضاً «غدا» فعل ماض بمعنى صار، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على عبد المجيد المرثي «حشو» خبر غدا، وحشو مضاف و«ربطة» مضاف إليه «وبرود» معطوف على ربطة.

الشاهد فيه: قوله «أَنْ تفيض» حيث أتى بخبر «كاد» فعلاً مضارعاً مقترناً بأن، وذلك قليل، والأكثر أن يتجرد منها، ومثل هذا البيت قول الشاعر:

أَبَيْتُمْ قُبُولَ السَّلَمِ مِنَّا، فَكِدْتُمْ لَدَى الْحَرْبِ أَنْ تَغْنُوا السُّيُوفَ عَنِ السَّلِ
وقول رؤبة بن العجاج:

رَبْعَ عَفَا الدَّهْرُ طَوْلًا فَاَمْحَى قَدْ كَادَ مِنْ طَوْلِ الْبَلَى أَنْ يَمْصَحَا

ومنه قول جبير بن مطعم - رضي الله تعالى عنه! - «كاد قلبي أن يطير» ومع ورود المضارع الواقع خبراً لكاد مقترناً بأن - في الشعر والنثر - نرى أن قول الأندلسيين: إن اقتارانه بأن مع كاد ضرورة لا يجوز ارتكابها إلا في الشعر، غير شديد، والصواب ما ذكره الناظم وهو في هذا تابع لسينويه.

(١) «كعسى» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «حرى» قصد لفظه: مبتدأ مؤخر «ولكن» حرف استدراك «جعل» جعل: فعل ماض مبني للمجهول، والألف للإطلاق «خبرها» خبر: نائب فاعل جعل - وهو مفعول أول - وخبر مضاف والضمير مضاف إليه «حتماً» صفة لموصوف محذوف يقع مفعولاً مطلقاً، أي: اتصالاً حتماً «بأن» جار ومجرور متعلق بقوله متصلاً الآتي «متصلاً» مفعول ثانٍ لجعل.

(٢) «والزمو» فعل وفاعل «اخلوق» قصد لفظه: مفعول أول للزوم «أَنْ» قصد لفظه أيضاً: مفعول ثانٍ للزوم «مثل» حال صاحبه قوله «اخلوق» السابق، ومثل مضاف و«حرى» قصد لفظه: مضاف إليه «وبعد» ظرف متعلق بقوله «انتفا» الآتي، وبعد مضاف، و«أوشك» قصد لفظه: مضاف إليه «انتفا» قصر للضرورة: مبتدأ، وانتفا مضاف و«أَنْ» قصد لفظه: مضاف إليه «نزراً» فعل ماض، والألف للإطلاق، والفعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى انتفا، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو انتفا، وتقدير البيت: وألزم العرب اخلوق أن حال كونه إمسياً في ذلك حرى، وانتفا أن بعد أوشك قد قل.

يعني أن «حَرَى» مثل «عَسَى» في الدلالة على رَجَاء الفعل، لكن يجب اقتران خبرها بـ «أَنَّ»، نحو «حَرَى زَيْدٌ أَنْ يَقُومَ» ولم يُجَرَد خبرها من «أَنَّ» لا في الشعر ولا في غيره، وكذلك «أَخْلَوَلَقَ» تلزم «أَنَّ» خَبَرَهَا نحو «أَخْلَوَلَقَتِ السَّمَاءُ أَنْ تُمَطِّرَ» وهو من أمثلة سيبويه، وأما «أَوْشَكَ» فالكثير اقتران خبرها بـ «أَنَّ» ويقلُّ حَذْفُهَا منه، فمن اقترانه بها قوله:

٨٩- وَلَوْ سُئِلَ النَّاسُ التَّرَابَ لَأَوْشَكُوا
- إِذَا قِيلَ هَاتُوا - أَنْ يَمَلُّوا وَيَمْنَعُوا

٨٩- هذا البيت أنشدته ثعلب في أماليه (ص ٤٣٣) عن ابن الأعرابي، ولم ينسبه إلى أحد، ورواه الزجاجي في أماليه أيضاً (ص ١٢٦) وقوله:

أَيُّمَالِيكَ، لَا تُسْأَلُ النَّاسُ، وَأَتَمَسَّ بِكَفَيْكَ فَضَلَ اللَّهِ، وَاللَّهُ أَوْسَعُ
المعنى: إن من طبع الناس أنهم لو سئلوا أن يعطوا أنفس الأشياء، وأهونها خطراً، وأقلها قيمة - لما أجابوا، بل إنهم ليمنعون السائل ويملون السؤال.

الإعراب: «ولو» شرطية غير جازمة «سئل» فعل ماض مبني للمجهول فعل الشرط «الناس» نائب فاعل سئل، وهو المفعول الأول «التراب» مفعول ثان لسئل «لأوشكوا» اللام واقعة في جواب «لو» وأوشك: فعل ماض ناقص، وواو الجماعة اسمه «إذا» ظرف للمستقبل من الزمان «قيل» فعل ماض مبني للمجهول «هاتوا» فعل أمر وفاعله، وجملتهما في محل رفع نائب فاعل ل قيل، وجملة قيل ونائب فاعله في محل جر بإضافة «إذا» إليها، وجواب الشرط محذوف، وجملة الشرط وجوابه لا محل لها معترضة بين أوشك مع مرفوعها وخبرها «أن» مصدرية «يملوا» فعل مضارع منصوب بأن، وواو الجماعة فاعل، والجمله في محل نصب خبر أوشك «ويمنعوا» معطوف على يملوا.

الشاهد فيه: يستشهد النحاة بهذا البيت ونحوه على أمرين، الأول: في قوله «لأوشكوا» حيث ورد «أوشك» بصيغة الماضي، وهو يرد على الأصمعي وأبي علي اللذين أنكسرا استعمال «أوشك» وزعما أنه لم يستعمل من هذه المادة إلا «يوشك» المضارع وسيأتي للشارح ذكر هذا، والاستشهاد له بهذا البيت (ص ٣٣٨)، والأمر الثاني: في قوله «أن يملوا» حيث أتى بخبر «أوشك» جملة فعلية فعلها مضارع مقترن بأن، وهو الكثير.

ومن الشواهد على هذين الأمرين قول جرير يهجو العباس بن يزيد الكندي:

إِذَا جَهَلَ الشَّقِيُّ وَلَسَمَ يُقَدَّرُ بِبَعْضِ الْأَمْرِ أَوْشَكَ أَنْ يُصَابَا =

وَمِنْ تَجَرُّدِهِ مِنْهَا قَوْلُهُ :

٩٠ - يَوْشِكُ مَنْ فَرَّ مِنْ مَنِيَّتِهِ فِي بَعْضِ غِرَاتِهِ يُوَافِقُهَا
وَمِثْلُ كَادَ فِي الْأَصَحِّ كَرَبًا وَتَرَكُ «أَنْ» مَعَ ذِي الشَّرُوعِ وَجَبًا^(١)

= وقول الكلجة اليربوعي :

إِذَا الْمَرْءُ يَغْشَى الْكَرِيهَةَ أَوْشَكَتْ جَبَالَ الْهُوَيْنَى بِالْفَتَى أَنْ تَقْطَعَا

٩٠ - البيت لأمية بن أبي الصلت، أحد شعراء الجاهلية، وزعم صاعد أن البيت لرجل من الخوارج، وليس ذلك بشيء، وهو من شواهد سيبويه (ج ٢ ص ٤٧٩).
اللمغة: «منيته» المنية الموت «غراته» جمع غرة - بكسر الغين - وهي الغفلة «يوافقها» يصيبها ويقع عليها.

المعنى: إن من فر من الموت في الحرب لقريب الوقوع بين برائته في بعض غفلاته، والغرض تشجيع المخاطبين على اقتحام أهوال الحروب وخوض معامعها، إذ كان الموت - ولا بد - نازل بكل أحد.

الإعراب: «يوشك» فعل مضارع ناقص «من» اسم موصول اسم يوشك «فر» فعل ماض، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الاسم الموصول والجملة لا محل لها صلة «من منيته» الجار والمجرور متعلق بفر، ومنية مضاف والهاء مضاف إليه «في بعض» الجار والمجرور متعلق بقوله «يوافقها» الآتي، وبعض مضاف وغرات من «غراته» مضاف إليه، وغرات مضاف وضمير الغائب مضاف إليه «يوافقها» يوافق: فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو، والضمير البارز الذي هو للغائبة مفعول به، وجملة يوافقها في محل نصب خبر «يوشك».
الشاهد فيه: قوله «يوافقها» حيث أتى بخبر «يوشك» جملة فعلية فعلها مضارع مجرد من «أن» وهذا قليل.

(١) «مثل» خبر مقدم، ومثل مضاف، و«كاد» قصد لفظه: مضاف إليه «في الأصح» جار ومجرور متعلق بقوله مثل لتضمنه معنى المشتق «كرباً» قصد لفظه: مبتدأ مؤخر «وترك» مبتدأ، وترك مضاف و«أن» قصد لفظه: مضاف إليه «مع» ظرف متعلق بترك، ومع مضاف و«ذي» مضاف إليه، وذي مضاف و«الشروع» مضاف إليه «وجبا» فعل ماض، والألف للإطلاق، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ترك الواقع مبتدأ، والجملة من وجب وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ.

كَأَنَّهُ السَّائِقُ يَحْدُو، وَطَفِقَ، كَذَا جَعَلْتُ، وَأَخَذْتُ، وَعَلِقْتُ^(١)

لم يذكر سيبويه في «كرب» إلا تَجَرَّدَ خَبَرَهَا من «أن» وزعم المصنف أن الأصح خلافه، وهو أنها مثل «كاد»، فيكون الكثير فيها تجريد خبرها من «أن» ويقل اقتترانه بها، فمن تجريده قوله:

٩١ - كَرَبَ الْقَلْبُ مِنْ جَوَاهُ يَذُوبُ حِينَ قَالَ الْوُشَاةُ: هِنْدُ غَضُوبُ
وَسَمِعَ مِنْ اقْتِرَانِهِ بِهَا قَوْلُهُ:

(١) «كَأَنَّهُ» الكاف جارة لقول محذوف، أنشأ: فعل ماض ناقص «السائق» اسمه «يحدو» فعل مضارع مرفوع بضمه مقدرة على الواو منع من ظهورها الثقل. وفاعله ضمير مستتر فيه، والجملة من الفعل المضارع وفاعله في محل نصب خبر أنشأ «وطفق» معطوف على أنشأ «كذا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «جعلت» قصد لفظه: مبتدأ مؤخر «وأخذت، وعلق» معطوفان على جعلت.

٩١ - قيل: إن هذا البيت لرجل من طيء، وقال الأخفش: إنه للكحلجة اليربوعي أحد فرسان بني تميم وشعرائهم المجيدين.

اللغة! «جواه» الجوى! شدة الوجد «الوشاة» جمع واش، وهو التمام الساعي بالإفساد بين المتوادين، والذي يستخرج الحديث بلطف، ويروى «حين قال العدول» وهو اللائم «غضوب» صفة من الغضب يستوي فيها المذكر والمؤنث كصبور.

المعنى: لقد قرب قلبي أن يذوب من شدة ما حل به من الوجد والحزن، حين أبلغني الوشاة الذين يسعون بالإفساد بيني وبين من أحبها أنها غاضبة علي.

الإعراب: «كرب» فعل ماض ناقص «القلب» اسمه «من جواه» الجار والمجرور متعلق بقوله «يذوب» الآتي، أو بقوله «كرب» السابق، وجوى مضاف وضمير الغائب العائد إلى القلب مضاف إليه «يذوب» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى القلب، والجملة من يذوب وفاعله في محل نصب خبر كرب «حين» منصوب على الظرفية الزمانية متعلق بقوله يذوب السابق «قال» فعل ماض «الوشاة» فاعل قال «هند» مبتدأ «غضوب» خبره، وجملة المبتدأ والخبر في محل نصب مقول القول، وجملة قال وفاعله ومفعوله في محل جر بإضافة «حين» إليها.

الشاهد فيه: قوله «يذوب» حيث أتى بخبر «كرب» فعلاً مضارعاً مجرداً من أن.

٩٢- سَقَاهَا ذُوو الْأَحْلَامِ سَجَلًا عَلَى الظَّمَا
وَقَدْ كَرَبْتُ أَغْنَاقَهَا أَنْ تَقْطَعَا
والمشهورُ في «كَرْب» فتح الراء، وَثِقَلَ كَسَرُهَا أَيْضًا.

٩٢- البيت لأبي يزيد الأسلمي، من كلمة له يهجو فيها إبراهيم بن هشام ابن إسماعيل بن هشام بن المغيرة، والي المدينة من قبل هشام بن عبد الملك بن مروان - وكان قد مدحه من قبل فلم ترق مدحته، ولم يعطه، ولم يكتف بالحرمان، بل أمر به فضرب بالسياط، وأول هذه الكلمة قوله:

مَدَحْتُ عُروفاً لِلنَّدَى مَصَّتِ الثَّرَى
حَدِيثًا، فَلَمْ تَهْمُ بِأَنْ تَتَرَعَّرَا
نَقَائِذَ بُؤْسٍ ذَاقَتِ الْفَقْرَ وَالْخُسَى

اللغة: «مصت الثرى حديثاً» أراد أنهم حديثو عهد بنعمة، فكفى عن ذلك المعنى بهذه العبارة، ولما عبر أولاً بالعروق جعل الكتابية من جنس ذلك الكلام «بأن ترعرعا» يروى براءين مهملتين بينهما عين مهملة، ويروى «تترعرها» بزاءين معجمتين بينهما عين مهملة كذلك، ومعناه تتحرك، يريد أنهم حدثت لهم النعمة بعد البؤس والضيق، فليس لهم في الكرم عرق ثابت، فهم لا يتحركون للبدل، ولا تهش نفوسهم للبقاء «نقائذ» جمع نقيد، بمعنى اسم المفعول، يريد أن ذوي قرابة هؤلاء أنقذوهم من البؤس والفقر «أضرع» هو جمع ضرع، والعبارة مأخوذة من قول العرب: حَلَبَ فُلَانٌ الدَّهْرَ أَشْطَرَهُ، يريدون ذاق حلوه ومره «ذوو الأحلام» أصحاب العقول، ويروى «ذوو الأرحام» وهم الأقارب من جهة النساء «سجلاً» - بفتح فسكون - الدلو ما دام فيها ماء قليلاً كان ما فيها من الماء أو كثيراً، وجمعه سجال، فإن لم يكن فيها ماء أصلاً فهي دلو لا غير. ولا يقال حينئذ سجل، والغرب - بفتح الغين المعجمة وسكون الراء المهملة، وكذلك الذنوب - بفتح الذال المعجمة - مثل السجل، يريد أن الذي منحه ذوو أرحام هؤلاء إياهم شيء كثير لو وزع على الناس جميعاً لوسعهم وكفاهم، ولكنهم قوم بخلاء ذوو أثره وأنانية، فلا يجودون وإن كثر ما بأيديهم وزاد عن حاجتهم.

المعنى: إن هذه العروق التي مدحتها فردتني إنما هي عروق ظلت في الضر والبؤس حتى أنقذها ذوو أرحامها بعد أن أوشكت أن تموت، ويقصد بذوي أرحامها بني مروان.

الإعراب: «سقاها» سقى: فعل ماض، وضمير الغائبة مفعوله الأول «ذوو» فاعل سقى، وذوو مضاف، و«الأحلام» مضاف إليه «سجلاً» مفعول ثانٍ لسقى «على الظما» جار ومجرور متعلق بسقاها «وقد» الواو واو الحال، قد: حرف تحقيق «كربت» كرب: فعل ماض ناقص، والتاء تاء التانيث «أغناقها» أغناق اسم كرب، وأغناق مضاف والضمير مضاف إليه «أن» مصدرية «نقطعا» =

ومعنى قوله «وَتَرَكُ أَنْ مَعَ ذِي الشُّرُوعِ وَجَبًا» أَنْ مَا دَلَّ عَلَى الشُّرُوعِ فِي الْفِعْلِ لَا يَجُوزُ اقْتِرَانُ خَبَرِهِ بِـ «أَنْ» لِمَا بَيَّنَّهُ وَبَيْنَ «أَنْ» مِنَ الْمُنَافَاةِ، لِأَنَّ الْمَقْصُودَ بِهِ الْحَالُ، وَ«أَنْ» لِلْاِسْتِقْبَالِ، وَذَلِكَ نَحْوُ «أَنْشَأَ السَّائِقُ يَحْدُو، وَطَفِقَ زَيْدٌ يَذْعُو، وَجَعَلَ يَتَكَلَّمُ، وَأَخَذَ يَنْظُمُ، وَعَلِقَ يَفْعَلُ كَذَا».

وَأَسْتَعْمَلُوا مُضَارِعًا لِأَوْشَكَا وَكَادَ لَا غَيْرُ، وَزَادُوا مُوشِكَا^(١)
أفعال هذا الباب لا تتصرف، إلا «كاد، وأوشك»، فإنه قد استعمل
منهما المضارع، نحو قوله تعالى: «يَكَادُونَ يَسْطُونَ» وقول الشاعر:

* يُوْشِكُ مَنْ فَرَمِنْ مَنِيَّتِهِ^(٢) *

[٩٠]

= فعل مضارع حذف منه إحدى التاءين - وأصله تنقطعا - منصوب بأن، والالف للإطلاق، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى أعناق، والجملة في محل نصب خبر كرب، والجملة من كرب واسمها وخبرها في محل نصب حال.

الشاهد فيه: قوله «أن تنقطعا» حيث أتى بخبر «كرب» فعلاً مضارعاً مقترناً بأن وهو قليل، حتى إن سبويه لم يحك فيه غير التجرد من «أن»، وفي هذا البيت رد عليه، ومثله قول الراجز، وهو العجاج بن ربيعة:

قَدْ بُرْتُ أَوْ كَرَبْتُ أَنْ تَبُورَا لَمَّا رَأَيْتَ بَيْنَهُمَا مَنُوبُورَا

ومن ورود خبر «كرب» مضارعاً غير مقترن بأن - سوى الشاهد السابق (رقم ٩١) قول عمر بن أبي ربيعة المخزومي:

فَلَا تُخْرِمْ نَفْسًا عَلَيْكَ مَضِيقَةً وَقَدْ كَرَبْتُ مِنْ شِدَّةِ الْوُجْدِ تَسْلُغُ

(١) «واستعملوا» فعل وفاعل «مضارعاً» مفعول به لاستعمل «لأوشكا» جار ومجرور متعلق بقوله استعملوا «وكاد» معطوف على أوشك «لا» عاطفة «غير» معطوف على أوشك، مبني على الضم لقطعه عن الإضافة في محل جر «وزادوا» فعل وفاعل «موشكا» مفعول به لزاد.

(٢) هذا هو الشاهد رقم (٩٠) وقد سبق شرحه قريباً، فالنظره (ص ٣٠٧) ومحل الشاهد فيه هنا قوله «يوشك» حيث استعمل فعلاً مضارعاً لأوشك، كما بيناه في الموضع الذي أحلناك عليه.

وَزَعَمَ الْأَصْمَعِيُّ أَنَّهُ لَمْ يَسْتَعْمَلْ «يُوشِكُ» إِلَّا بِلَفْظِ الْمَضَارِعِ [ولم تستعمل «أوشك» بلفظ الماضي] وليس بجيدٍ، بل قد حكى الخليل استعمالَ الماضي، وقد وَرَدَ فِي الشَّعْرِ، كَقَوْلِهِ:
وَلَوْ سُئِلَ النَّاسُ التَّرَابَ لِأَوْشَكُوا
إِذَا قِيلَ هَاتُوا أَنْ يَمَلُّوا وَيَمْنَعُوا^(١) [٨٩]

نعم الكثيرُ فيها استعمالُ المضارعِ [وَقَلَّ استعمالُ الماضي] وقول المصنف: «وزادوا موشكاً» معناه أنه قد وردَ أيضاً استعمالُ اسمِ الفاعل من «أوشك» كَقَوْلِهِ:

٩٣ - فَمُوشِكَةُ أَرْضُنَا أَنْ تَعُودَ خِلَافَ الْأَنِيسِ وَحُوشاً يَبَابَا

(١) هذا هو الشاهد رقم (٨٩) وقد سبق شرحه قريباً، فانظره في (ص ٣٠٦) والاستشهاد به ههنا لقوله «أوشكوا» حيث استعمل الفعل الماضي، وفيه رد على الأصمعي وأبي على حيث أنكرا استعمال الفعل الماضي وصيغة المضارع المبني للمجهول، على ما حكاه ابن مالك عنهما، وقد بينا ذلك في الموضع الذي أحلتناك عليه.

٩٣ - هذا البيت لأبي سهم الهذلي، وبعده قوله:

وَتُوحِشُ فِي الْأَرْضِ بَعْدَ الْكَلَامِ وَلَا تُبْصِرُ الْعَيْنُ فِيهِ كِلَابَا

اللغة: «خلاف الأنيس» أي بعد المؤانس «وحوشاً» فقرأ خالياً، وقد ضبطه بعض العلماء بضم الواو على أنه جمع وحش، والوحش: صفة مشبهة، تقول: أرض وحش، تريد خالية، وضبطه آخرون بفتح الواو على أنه صفة كصبور «يبابا» قال ابن منظور في اللسان: «اليباب عند العرب: الذي ليس فيه أحد، قال عمر بن أبي ربيعة:

مَا عَلَى الرَّسْمِ بِالْبُلَيْثِينَ لَوْ بَيِّنَ رَجَعَ الْجَوَابِ أَوْلَوْ أَجَابَا؟

فإلى قَصْرِ ذِي الْعَشِيرَةِ فَالْصَا لِفِ أَمْسَى مِنَ الْأَنِيسِ يَبَابَا

معناه خالياً لا أحد به» اهـ.

الإعراب: «فموشكة» خبر مقدم - وهو اسم فاعل من أوشك، ويحتاج إلى اسم وخبر، واسمه ضمير مستتر فيه - «أرضنا» أرض: مبتدأ مؤخر، وأرض مضاف والضمير مضاف إليه «أن» مصدرية «تعود» فعل مضارع منصوب بأن، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى أرض =

وقد يُشعرُ تخصيصه «أوشك» بالذكر أنه لَمْ يُستعمل اسم الفاعل من «كاد» وليس كذلك، بل قد ورد استعماله في الشعر، كقوله:

٩٤ - أَمُوتُ أَسَى يَوْمَ الرَّجَامِ ، وَإِنِّي
يَقِيناً لَرَهْنٌ بِالَّذِي أَنَا كَائِدُ

وقد ذَكَرَ المصنّفُ هذا في غير هذا الكتاب .

= «خلاف» منصوب على الظرفية، وناصبه «تعود» وخلاف مضاف، و«الأنيس» مضاف إليه «وحوشاً» حال من الضمير المستتر في تعود، وقوله «يبابا» حال ثانية، وقيل: تأكيد لأنه بمعناه، وقيل: معطوف عليه بحرف عطف مقدر، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر خير موشك. الشاهد فيه: قوله «فموشكة» حيث استعمل اسم الفاعل من أوشك، ومثله قول كثير بن عبد الرحمن الشهير بكثير عزة:

فَأَنَّكَ مُوشِكٌ أَلَّا تَرَاهَا وَتَعُدُّو دُونَ غَاضِرَةِ الْعَوْدِي
٩٤ - هذا البيت لكثير بن عبد الرحمن المعروف بكثير عزة، وهو من قصيدة له طويلة يقولها في رثاء عبد العزيز بن مروان أبي أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز الخليفة الأموي العادل، وقبل بيت الشاهد قوله:

وَكِدْتُ وَقَدْ سَأَلْتُ مِنَ الْعَيْنِ غَبْرَةً سَهَا عَانِدٌ مِنْهَا وَأَسْبَلَ عَانِدٌ
قَذِيتُ بِهَا وَالْعَيْنُ سَهُوْ دُمُوعُهَا وَعَوَارُهَا فِي بَابِ الْجَفْنِ رَائِدٌ
فَإِنْ تُرِكَتْ لِلْكُحْلِ لَمْ يُتْرَكِ الْبِكى وَتَشْرَى إِذَا مَا حَثَّحْتُهَا الْمَرَادُ
اللغة: «سها عاند» يقال: عرق عاند، إذا سال فلم يكدرقاً، وشل ابن عباس عن المستحاضة فقال: إنه عرق عاند «قذيت بها» أصابني القذى بسببها «سهو دموعها» ساكنة لينة «عوارها» قذاها «تشرى» تلح «حثحثها» حركتها «المراد» جمع مرود - بزنة منبر - وهو ما يحمل به الكحل إلى العين «أسى» حزناً وشدة لوعة «الرجام» بالراء المهملة المكسورة والجيم - موضع بعينه، ويصحفه جماعة بالزاي والحاء المهملة.

الإعراب: «أموت» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا «أسى» مفعول لأجله، ويجوز أن يكون حالاً بتقدير «أسياً» أي حزناً «يوم» منصوب على الظرفية الزمانية، وناصبه «أموت» ويوم مضاف و«الرجام» مضاف إليه «وإنني» إن: حرف توكيد ونصب، والياء اسمها «يقيناً» مفعول مطلق لفعل محذوف تقديره أوقن يقيناً «لرهن» اللام مؤكدة، ورهن: خبر إن «بالذي» جار ومجرور متعلق برهن «أنا» مبتدأ «كائد» خبره، والجملة لا محل لها صلة الموصول، والعائد إلى الموصول =

وَأَفْهَمَ كَلَامُ الْمَصْنَفِ أَنَّ غَيْرَ «كَادَ، وَأَوْشَكَ» مِنْ أَفْعَالِ هَذَا الْبَابِ لَمْ يَرِدْ مِنْهُ الْمَضَارِعُ وَلَا اسْمُ الْفَاعِلِ، وَحَكَى غَيْرُهُ خِلَافَ ذَلِكَ، فَحَكَى صَاحِبُ الْإِنْصَافِ اسْتِعْمَالَ الْمَضَارِعِ وَاسْمَ الْفَاعِلِ مِنْ «عَسَى» قَالُوا: عَسَى يَعْنِي، فَهُوَ عَاسٍ، وَحَكَى الْجَوْهَرِيُّ مَضَارِعَ «طَفِقَ»، وَحَكَى الْكَسَائِيُّ مَضَارِعَ «جَعَلَ».

* * *

بَعْدَ عَسَى اخْتَلَوْتُ أَوْشَكَ قَدْ يَرِدُ
غَنَى بِـ «أَنْ يَفْعَلَ» عَنْ ثَانٍ فَقَدْ^(١)
اِخْتَصَّتْ «عَسَى، وَاخْتَلَوْتُ، وَأَوْشَكَ» بِأَنَّهَا تُسْتَعْمَلُ نَاقِصَةً وَتَامَةً.

فَأَمَّا النَّاقِصَةُ فَقَدْ سَبَقَ ذِكْرُهَا.

وَأَمَّا التَّامَةُ فَهِيَ الْمُسْنَدَةُ إِلَى «أَنْ» وَالْفِعْلِ، نَحْوُ «عَسَى أَنْ يَقُومَ، وَاخْتَلَوْتُ أَنْ يَأْتِي، وَأَوْشَكَ أَنْ يَفْعَلَ» فَـ «أَنْ» وَالْفِعْلُ فِي مَوْضِعِ رَفْعِ فَاعِلِ «عَسَى، وَاخْتَلَوْتُ، وَأَوْشَكَ» وَاسْتَعْنَتْ بِهِ عَنِ الْمَنْصُوبِ الَّذِي هُوَ خَبَرُهَا.

= ضمير محذوف منصوب بفعل محذوف تقع جملته في محل نصب خبراً لكائد من حيث نقصانه، واسمه ضمير مستتر فيه، وتقدير الكلام: بالذي أنا كائد ألقاه، مثلاً.

الشاهد فيه: قوله «كائد» بهمزة بعد ألف فاعل منقلبة عن واو - حيث استعمل الشاعر اسم الفاعل من «كاد» هذا توجيه كلام الشارح العلامة، وقد تبع فيه قوماً من النحاة، وقيل: إن الصواب في الرواية «كابد» بالباء الموحدة من المكابدة، فلا شاهد فيه.

(١) «بعد» ظرف متعلق بقوله يرد الأتي، وبعد مضاف، و«عسى» قصد لفظه مضاف إليه «اخْتَلَوْتُ، أَوْشَكَ» معطوفان على «عسى» بعاطف مقدر «قد» حرف تحقيق «يرد» فعل مضارع «غنى» فاعل يرد «بأن يفعل» جار ومجرور متعلق بقوله «غنى» ومثله قوله «عن ثان» وقوله «فقد» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ثان، والجمله من فقد ونائب فاعله في محل جر صفة لثان.

وهذا إذا لم يَلِ الفعل الذي بعد «أَنْ» اسمٌ ظاهرٌ يصحُّ رَفْعُهُ به، فإنَّ وليه نحو «عسى أَنْ يَقُومَ زَيْدٌ» فذهب الأستاذ أبو علي الشَّلُوبِيْن إلى أنه يجب أن يكون الظاهر مرفوعاً بالفعل الذي بعد «أَنْ» فـ «أَنْ» وما بعدها فاعل لعسى، وهي تامة، ولا خبر لها، وذهب المبرد والسيرافي والفراسي إلى تجويز ما ذكره الشَّلُوبِيْن وتجويز وَجْهٍ آخَرَ، وهو: أن يكون ما بعد الفعل الذي بعد «أَنْ» مرفوعاً بعسى اسماً لها، و «أَنْ» والفعل في موضع نصب بعسى، وتَقَدَّمَ على الاسم، والفعل الذي بعد «أَنْ» فاعله ضميرٌ يعود على فاعل «عسى» وجاز عَوْدُهُ عليه - وإن تأخَّر - لأنه مُقَدَّم في النية.

وتظهر فائدة هذا الخلاف في التثنية والجمع والتأنيث، فتقول - على مذهب غير الشلوبين - «عسى أن يقوموا الزيدان، وعسى أن يقوموا الزيدون، وعسى أن يَمُنَّ الهنداتُ» فتأتي بضمير في الفعل، لأن الظاهر ليس مرفوعاً به، بل هو مرفوع بـ «عسى» وعلى رأي الشلوبين يجب أن تقول: «عسى أن يقوم الزيدان، وعسى أن يقوم الزيدون، وعسى أن تقوم الهنداتُ» فلا تأتي في الفعل بضمير، لأنه رَفَعَ الظاهر الذي بعده.

وَجَرَدَنْ عَسَى، أَوْ ارْفَعْ مُضْمَرًا بِهَا، إِذَا اسْمٌ قَبْلَهَا قَدْ ذُكِرَ^(١)

(١) «وجردن» جرد: فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «عسى» قصد لفظه: مفعول به لجرد «أو» حرف عطف معناه التخيير «ارفع» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «مضمرأ» مفعول به لارفع «بها» جار ومجرور متعلق بارفع «إذا» ظرف لما يستقبل من الزمان، تضمن معنى الشرط «اسم» نائب فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور بعده، أي: إذا ذكر اسم «قبلها» قبل: ظرف متعلق بذكر الآتي، وقبل مضاف وها:.

اِخْتَصَّتْ «عسى» من بين سائر أفعال هذا الباب بأنها إذا تقدم عليها اسمٌ جاز أن يضم فيها ضمير يعود على الاسم السابق، وهذه لغة تميم، وجاز تجریدها عن الضمير، وهذه لغة الحجاز، وذلك نحو «زَيْدٌ عَسَى أَنْ يَقُومَ» فعلى لغة تميم يكون في «عسى» ضمير مستتر يعود على «زيد» و«أن يقوم» في موضع نصب بعسى، وعلى لغة الحجاز لا ضمير في «عسى» و«أن يقوم» في موضع رفع بعسى.

وتظهر فائدة ذلك في التثنية والجمع والتأنيث، فتقول - على لغة تميم -: «هند عَسَتْ أَنْ تقومَ، والزيدان عَسَيَا أَنْ يَقُومَا، والزيدون عَسَوْا أَنْ يقوموا، والهندان عَسَتَا أَنْ تَقُومَا، والهنداتُ عَسَيْنَ أَنْ يَقُمْنَ» وتقول - على لغة الحجاز -: «هند عسى أَنْ تقومَ، والزيدان عسى أَنْ يقوموا، والزيدون عسى أَنْ يقوموا، والهندان عَسَى أَنْ تَقُومَا، والهنداتُ عَسَى أَنْ يَقُمْنَ».

وأما غير «عسى» من أفعال هذا الباب فيجب الإضمار فيه، فتقول: «الزيدان جَعَلَا يَنْظُمَانِ» ولا يجوز تَرْكُ الإضمار، فلا تقول: «الزيدان جَعَلَ يَنْظُمَانِ» كما تقول: «الزيدان عَسَى أَنْ يَقُومَا».

وَالْفَتْحَ وَالْكَسْرَ أَجْزُ فِي السُّيْنِ مِنْ
نَحْوِ «عَسَيْتُ»، وَأَنْتَبَهَا الْفَتْحُ زُكْنَ^(١)

= مضاف إليه «قد» حرف دال على التحقيق مبني على السكون لا محل له من الإعراب «ذكرأ» فعل ماض مبني للمجهول، والألف للإطلاق، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اسم، والجملة من ذكر ونائب فاعله المستتر فيه لا محل لها تفسيرية.

(١) «والفتح» مفعول به مقدم على عامله وهو قوله «أجز» الآتي «والكسر» معطوف على الفتح «أجز» =

إذا اتصل بـ «عَسَى» ضمير موضوع للرفع، وهو لمتكلم، نحو
 «عَسَيْتُ» أو لمخاطب، نحو «عَسَيْتَ، وَعَسَيْتِ، وَعَسَيْتُمَا، وَعَسَيْتُمْ،
 وَعَسَيْتُنَّ» أو لغائبات، نحو «عَسَيْنَ» جاز كَسُرُ سِينِهَا وَفَتَحُهَا، والفتحُ
 أشهرُ، وقرأ نافع: (فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ) - بكسر السين - وقرأ الباقون
 بفتحها.

* * *

= فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «في السين» جار ومجرور متعلق بأجز «من
 نحو» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من السين، ونحو مضاف وقوله «عسيت» قصد لفظه:
 مضاف إليه «وانتقا» الواو عاطفة، انتقا: وانتقا مضاف و«الفتح» مضاف إليه «زكن» فعل ماض مبني
 للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى انتقا الفتح، والجملة من زكن
 ونائب فاعله في محل رفع خبر المبتدأ.

إِنَّ وَأَخَوَاتُهَا

لَإِنَّ، أَنْ لَيْتَ، لَكِنَّ، لَعَلَّ، كَانَ - عَكْسُ مَا لَكَانَ مِنْ عَمَلٍ^(١)
كَانَ زَيْدًا عَالِمٌ بِأَنِّي كُفَّءٌ، وَلَكِنَّ أَبْنَهُ ذُو ضِغْنٍ^(٢)

هذا هو القسم الثاني من الحروف الناسخة للابتداء، وهي ستة أحرف^(٣): إِنَّ، وَأَنْ، وَكَأَنَّ، وَلَكِنَّ، وَلَيْتَ، وَلَعَلَّ، وَعَدَّهَا سيبويه خمسة؛ فأسقط «أَنَّ» المفتوحة لأن أصلها «إِنَّ» المكسورة، كما سيأتي.

(١) «لَإِنَّ» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «أَنْ، لَيْتَ، لَكِنَّ، لَعَلَّ، كَانَ» كلهم معطوف على المجرور بعاطف مقدر «عكس» مبتدأ مؤخر، وعكس مضاف و«ما» اسم موصول مضاف إليه «لَكَانَ» جار ومجرور متعلق بفعل محذوف تقع جملته صلة الموصول: أي عكس الذي استقر لكان «من عمل» جار ومجرور متعلق بما تعلق به الأول.

(٢) «كَانَ» الكاف جارة لقول محذوف كما سبق غير مرة، إِنَّ: حرف توكيد ونصب «زيداً» اسمها «عالم» خبرها «بأنِّي» الباء جارة، وَأَنْ: حرف توكيد ونصب، والياء اسمها «كف» خبرها، وَأَنْ ومعمزلاها في تأويل مصدر مجرور بالياء، والجار والمجرور متعلق بقوله «عالم» السابق «ولكن» حرف استدراك ونصب «ابنه» ابن: اسم لكن، وابن مضاف والهاء مضاف إليه «ذو» خبر لكن، وذو مضاف و«ضغن» مضاف إليه.

(٣) قد عرفت مما قدمنا لك ذكره في أول الكلام على أفعال المقاربة (ص ٢٩٧) أن سيبويه رحمه الله يرى أن «عسى» قد تكون حرفاً دالاً على الترجي مثل لعل وأنها على مذهبه تكون عاملة عمل إِنَّ، فتنصب الاسم، وترفع الخبر، وذلك في حالة واحدة، وهي أن يتصل بها ضمير نصب، نحو قول الشاعر:

* فَقُلْتُ عَسَاهَا نَارُ كَأْسٍ وَعَلَّهَا *

وقد تقدم إنشاده كاملاً في الموضع الذي أحلناك عليه، ومثله قول الراجز:

نَقُولُ بِنْتِي: قَدْ أَتَى أَسَاكَ، يَا أَبَتَا عِلَّكَ أَوْ عَسَاكَ

ومثله قول عمران بن حطان الخارجي:

وَلِي نَفْسٌ أَقُولُ لَهَا إِذَا مَا تُنَازِعُنِي: لَعَلِّي أَوْ عَسَانِي

ولهذا تجد ابن هشام عد هذه الحروف سبعة: الستة التي عدّها الناظم والشارح، والسابع عسى، عند سيبويه وجماعة من النحاة، فاعرف ذلك.

ومعنى «إِنَّ، وَأَنَّ» التوكيد، ومعنى «كَأَنَّ» التشبيه، و«لَكِنَّ» للاستدراك، و«لَيْتَ» للتمني، و«لَعَلَّ» للترجي والإشفاق، والفرق بين الترجي والتمني أن التمني يكون في الممكن، نحو: «لَيْتَ زَيْدًا قَائِمًا» وفي غير الممكن، نحو: «لَيْتَ الشَّبَابَ يَعُودُ يَوْمًا»^(١)، وأن الترجي لا يكون إلا في الممكن؛ فلا تقول: «لَعَلَّ الشَّبَابَ يَعُودُ» والفرق بين الترجي والإشفاق أن الترجي يكون في المحبوب، نحو: «لعل الله يرحمنا» والإشفاق في المكروه، نحو: «لعل العدو يقدم».

وهذه الحروف تعمل عَكْسَ عمل «كَانَ» فتنصب الاسم، وترفع الخبر^(٢) نحو: «إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ»؛ فهي عاملة في الجزئين، وهذا مذهب

(١) قد وردت هذه الجملة في بيت لأبي العتاهية، وهو قوله:

أَلَا لَيْتَ الشَّبَابَ يَعُودُ يَوْمًا فَأُخْبِرُهُ بِمَا فَعَلَ الْمَشِيبُ

(٢) وهنا أمران يجب أن تنتبه لهما:

الأول: أن هذه الحروف لا تدخل على جملة يجب فيها حذف المبتدأ، كما لا تدخل على مبتدأ لا يخرج عن الابتدائية، مثل «ما» التعجبية، كما لا تدخل على مبتدأ يجب له التصدير - أي الوقوع في صدر الجملة - كاسم الاستفهام، ويستثنى من هذا الأخير ضمير الشأن، فإنه مما يجب تصديره، وقد دخلت عليه إن في قول الأخطل التغلبي:

إِنَّ مَنْ يَدْخُلُ الْكَنِيسَةَ يَوْمًا يَلْقَى فِيهَا جَاذِرًا وَطَبَّاءَ

فإن: حرف توكيد ونصب، واسمها ضمير شأن محذوف، ومن: اسم شرط مبتدأ وخبره جملة الشرط وجوابه أو إحداهما، وجملة المبتدأ وخبره في محل رفع خبر إن، ولا يجوز أن تجعل اسم الشرط اسماً لأن، لكونه مما يجب له التصدير، وقد حمل على ذلك قوله ﷺ: «إن من أشد الناس عذاباً يوم القيامة المصورون» فإن: حرف توكيد ونصب، واسمها ضمير شأن محذوف، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم، والمصورون: مبتدأ مؤخر، وجملة المبتدأ وخبره في محل رفع خبر إن، وهذا هو الراجح في إعراب هذا الحديث على هذه الرواية، ومنهم من جعل من في قوله «من أشد» زائدة على مذهب الكسائي الذي يجيز زيادة من الجارة في الإيجاب، ويجعل «أشد» اسم إن. و«المصورون» خبرها وهو مبني على رأي ضعيف، ولا تدخل هذه الحروف على جملة يكون الخبر فيها طليئاً أو إنشائياً، فاما قوله تعالى ﴿إِنَّهُمْ سَاءَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ وقوله سبحانه =

البصريين، وذهب الكوفيون إلى أنها لا عمل لها في الخبر، وإنما هو باقٍ على رفعه الذي كان له قبل دخول «إن» وهو خبر المبتدأ.

﴿إن الله يعظكم به﴾ وقول الشاعر:
 إِنَّ الَّذِينَ قَتَلْتُمْ أَمْسَ سَيِّدَهُمْ لَا تَحْسَبُوا لِبَلَهُمْ عَنْ لَيْلِكُمْ نَامًا
 فإنها على تقدير قول محذوف يقع خبراً لأن، وتقع هذه الجملة الإنشائية معمولة له، فيكون الكلام من باب حذف العامل وإبقاء المعمول والتقدير: إن الذين قتلتم سيدهم مقول في شأنهم لا تحسبوا الخ، وكذلك الباقي، هكذا قالوا، وهو عندي تكلف والتزام ما لا لزوم له. ويستثنى من ذلك عندهم أن المفتوحة، فإنها انفردت بجواز وقوع خبرها جملة إنشائية، وهو مقيس فيما إذا خفت نحو قوله تعالى ﴿وَأَنْ عَسَى أَنْ يَكُونَ قَدْ اقْتَرَبَ أَجَلُهُمْ﴾ وقوله جل شأنه: ﴿وَالْخَامِسَةَ أَنَّ غَضَبَ اللَّهِ عَلَيْهَا﴾.

الأمر الثاني: أن جماعة من العلماء - منهم ابن سيده - قد حكوا أن قوماً من العرب ينصبون بإن وأخواتها الاسم والخبر جميعاً، واستشهدوا على ذلك بقول (وينسب إلى عمر بن أبي ربيعة، ولم أجده في ديوانه).

إِذَا أَسْوَدَ جُنْحُ اللَّيْلِ قَلْتُنَا وَلَتَكُنْ خَطَاكَ خَفَافًا، إِنَّ حُرَّاسَنَا أَسْدًا
 ويقول محمد بن ذؤيب العماني الفقيمي الراجز يصف فرساً:

كَأَنَّ أَذُنَيْهِ إِذَا تَنَوَّفَا قَائِمَةٌ أَوْ قَلَمًا مُحَرَّفًا
 ويقول ذي الرمة:

كَأَنَّ جُلُودَهُنَّ مَمُومَاتٍ عَلَى أَبْشَارِهَا دَهَبًا زُلَالًا
 ويقول الراجز:

﴿يَا لَيْتَ أَيَّامَ الصَّبَا رَوَّاجِعَا﴾

وزعم ابن سلام أن لغة جماعة من تميم - هم قوم رؤبة بن العجاج - نصب الجزأين بإن وأخواتها، ونسب ذلك أبو حنيفة الدينوري إلى تميم عامة.

وجمهرة النحاة لا يسلمون ذلك كله، وعندهم أن المنصوب الثاني منصوب بعامل محذوف، وذلك العامل المحذوف هو خبر إن، وكأنه قال: إن حراسنا يشبهون أسداً، يا ليت: أيام الصبا تكون رواجع.

رَاعِ ذَا التَّرْتِيبِ إِلَّا فِي الَّذِي كَلَيْتَ فِيهَا - أَوْ هُنَا - غَيْرَ الْبَدْيِ^(١)

أي: يلزم تقديم الاسم في هذا الباب وتأخير الخبر، إلا إذا كان الخبر ظرفاً، أو جاراً ومجروراً؛ فإنه لا يلزم تأخيره، وتحت هذا قسمان: أحدهما: أنه يجوز تقديمه وتأخيره، وذلك نحو: «لَيْتَ فِيهَا غَيْرَ الْبَدْيِ» أو «لَيْتَ هُنَا غَيْرَ الْبَدْيِ» أي الوقح؛ فيجوز تقديم «فيها، وهنا» على «غير» وتأخيرهما عنها.

والثاني: أنه يجب تقديمه، نحو: «لَيْتَ فِي الدَّارِ صَاحِبَهَا» فلا يجوز تأخير «في الدار» لثلا يعود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة.

ولا يجوز تقديم معمول الخبر على الاسم إذا كان غير ظرفٍ ولا مجرور، نحو: «إِنَّ زَيْدًا أَكَلَ طَعَامَكَ» فلا يجوز «إِنَّ طَعَامَكَ زَيْدًا أَكَلَ» وكذا إن كان المعمول ظرفاً أو جاراً ومجروراً، نحو: «إِنَّ زَيْدًا وَاثِقُ بِكَ» أو «جَالِسٌ عِنْدَكَ» فلا يجوز تقديم المعمول على الاسم؛ فلا تقول: «إِنَّ بِكَ زَيْدًا وَاثِقُ» أو «إِنَّ عِنْدَكَ زَيْدًا جَالِسٌ» وأجازه بعضهم، وجعل منه قوله:

(١) «وراع» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «ذا» اسم إشارة مفعول به لراع «الترتيب» بدل، أو عطف بيان، أو نعت لاسم الإشارة «إلا» أداة استثناء «في الذي» جار ومجرور يقع موقع المستثنى من محذوف. والتقدير: راع هذا الترتيب في كل تركيب إلا في التركيب الذي - إلخ «كليت» الكاف جارة لقول محذوف، وهي ومجرورها متعلقان بفعل محذوف تقع جملة صلة الذي وليت: حرف تمن ونصب «فيها» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر ليت مقدم على اسمها «أو» عاطفة، معناه التخيير «هنا» ظرف مكان معطوف على قوله «فيها» «غير» اسم «ليت» مؤخر، وغير مضاف، و«الذي» مضاف إليه، والمراد بالتركيب الذي كليت فيها - إلخ: كل تركيب وقع فيه خبر إن ظرفاً أو جاراً ومجروراً.

٩٥ - فَلَا تَلْحَنِي فِيهَا؛ فَإِنَّ بِحُبِّهَا أَخَاكَ مُصَابُ الْقَلْبِ جَمٌّ بِلَابِلَةٍ وَهَمْزٌ إِنْ أَفْتَحَ لِسَدَّ مُصْدِرٍ مَسْدَهَا، وَفِي سَوَى ذَلِكَ أَكْسِرُ^(١) «إِنْ» لها ثلاثة أحوال: وَجُوبُ الْفَتْحِ، وَوَجُوبُ الْكَسْرِ، وَجَوَازُ

الأمريين:

فيجب فتحها إذا قُدِّرَتْ بِمُصْدِرٍ، كما إذا وَقَعَتْ فِي مَوْضِعٍ مرفوع^(٢)

٩٥ - هذا البيت من شواهد سيبويه الخمسين التي لم ينسبها إلى قائل معين (انظر كتاب سيبويه ٢٨٠/١).

اللغة: «لا تلحني» - من باب فتح - أي: لا تلمني ولا تعذلي «جم» كثير، عظيم «بلابله» أي ساسه، وهو جمع بلبل، وهو الحزن واشتغال البال.

المعنى: قال الأعلام في شرح شواهد سيبويه «يقول لا تلمني في حب هذه المرأة فقد أصيب قلبي بها، واستولى عليه حبها، فالعذل لا يصرفني عنها» اهـ.

الإعراب: «فلا» ناهية «تلحني» تلح: فعل مضارع مجزوم بلا الناهية، وعلامة جزمه حذف حرف العلة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والنون للوقاية، والياء مفعول به «فيها» جار ومجرور متعلق بتلحي «فإن» الفاء تعليلية، إن: حرف توكيد ونصب «بحبها» الجار والمجرور متعلق بقوله «مصاب» الآتي، وحب مضاف، وها: ضمير الغائبة مضاف إليه «أخاك» أخا: اسم إن، وأخا مضاف والكاف مضاف إليه «مصاب» خبر إن، ومصاب مضاف و «القلب» مضاف إليه «جم» خبر ثان لأن «بلابله» بلايل: فاعل لجم، مرفوع بالضممة الظاهرة، وبلايل مضاف وضمير الغائب العائد إلى «أخاك» مضاف إليه، مبني على السكون في محل جر.

الشاهد فيه: تقديم معمول خبر «إن» وهو قوله «بحبها» على اسمها وهو قوله «أخاك» وخبرها وهو قوله «مصاب القلب» وأصل الكلام «إن أخاك مصاب القلب بحبها» فقدم الجار والمجرور على الاسم، وفصل به بين إن واسمها، مع بقاء الاسم مقدماً على الخبر، وإجازة هذا هو ما رآه سيبويه شيخ النحاة (أنظر الكتاب ٢٨٠/١).

(١) «وهمز» مفعول مقدم على عامله، وهو قوله «افتح» الآتي، وهمز مضاف و «إن» قصد لفظه: مضاف إليه «افتح» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «لسد» جار ومجرور متعلق بافتح، وسد مضاف و «مصدر» مضاف إليه «مسدها» مسد: مفعول مطلق، ومسد مضاف والضمير مضاف إليه «وفي سوى» جار ومجرور متعلق بقوله «أكسر» الآتي، وسوى مضاف واسم الإشارة من «ذاك» مضاف إليه، والكاف حرف خطاب «أكسر» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت.

فَعِلْ^(١)، نحو: «يعجبني أَنَّكَ قَائِمٌ» أي: قيامُكَ، أو مَنْصُوبِهِ، نحو: «عَرَفْتُ أَنَّكَ قَائِمٌ» أي: قيامُكَ، أو في موضعٍ مجرورٍ حرفٍ، نحو: «عجبت من أَنَّكَ قَائِمٌ» أي: من قيامِكَ^(٢)، وإنما قال: «لَسَدُ مَصْدَرٍ مَسْدَهَا» ولم يَقُلْ: «لَسَدُ مفرد مسدها» لأنه قد يسدُّ المفردُ مَسْدَهَا ويجب كسرُها، نحو: «ظننت زيداَ إنه قائمٌ»؛ فهذه يجب كسرُها وإن سَدَّ مَسْدَهَا

(١) شمل قول الشارح «مرفوع فعل» ما إذا وقعت أن في موضع الفاعل كالمثال الذي ذكره، ومنه قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَا أَنزَلْنَاهُ﴾ أي: أو لم يكفهم إنزالنا، وما إذا وقعت في موضع النائب عن الفاعل، نحو قوله تعالى: ﴿قُلْ أُوْحِي إِلَيَّ أَنَّهُ اسْتَمَعَ نَفَرٌ مِنَ الْجِنِّ﴾ أي: قل أوحى إلي استماع نفر من الجن، ولا فرق بين أن يكون الفعل ظاهراً كما في هذه الأمثلة، وبين أن يكون الفعل مقدراً، وذلك بعد «ما» المصدرية نحو قولهم: «لا أكلمه ما أن في السماء نجماً» وقولهم: «لا أفعَل ما أن حراء مكانه» التقدير: لا أكلمه ما ثبت كون نجم في السماء، ولا أفعله ما ثبت كون حراء في مكانه، وبعد «لو» الشرطية في مذهب الكوفيين، وذلك كما في نحو قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا حَيْثُ تَخْرُجُ إِلَيْهِمْ﴾ أي لو ثبت صبرهم.

(٢) ذكر المؤلف ضابطاً عاماً للمواضع التي يجب فيها فتح همزة «إن» - وهو أن يسد المصدر مسدها - وقد ذكر الشارح ثلاثة منها، وبقيت عليه خمسة مواضع أخرى:
الأول: أن تقع في موضع مبتدأ مؤخر، نحو قوله تعالى: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنَّكَ تَرَى الْأَرْضَ﴾ أي ومن آياته رؤيتك الأرض.

الثاني: أن تقع في موضع خبر مبتدأ، بشرط أن يكون ذلك المبتدأ غير قول، وبشرط ألا يكون خبر أن صادقاً على ذلك المبتدأ، نحو قولك: ظني أنك مقيم معنا اليوم، أي ظني إقامتك معنا اليوم.
الثالث: أن تقع في موضع المضاف إليه نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ لَحَقَّ مِثْلُ مَا أَنْتُمْ نَتَقِفُونَ﴾ أي مثل نطقكم، فما: صلة، ومثل مضاف وإن مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بالإضافة.

الرابع: أن تقع في موضع المعطوف على شيء مما ذكرناه، نحو قوله تعالى: ﴿اذْكُرُوا نِعْمَتِي الَّتِي أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ، وَأَنِّي فَضَّلْتُكُمْ عَلَى الْعَالَمِينَ﴾ أي: اذكروا نعمتي وتفضيلي إياكم.

الخامس: أن تقع في موضع البدل من شيء مما ذكرناه، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِذْ يَعِدُكُمُ اللَّهُ إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ أَنَّهَا لَكُمْ﴾ أي: وإذ يعدكم الله إحدى الطائفتين كونها لكم، فهو بدل اشتغال من المفعول به.

مفرد؛ لأنها في موضع المفعول الثاني، ولكن لا تُقَدَّر بالمصدر؛ إذ لا يصح «ظننت زيدا قيامه».

فإن لم يجب تقديرها بمصدر لم يجب فتحها، بل تُكسَرُ: وجوباً، أو جوازاً، على ما سنين، وتحت هذا قسماً؛ أحدهما: وجوب الكسر، والثاني: جواز الفتح والكسر؛ فأشار إلى وجوب الكسر بقوله:

فَاكْسِرْ فِي الْإِبْتِدَاءِ، وَفِي بَدْءِ صِلَةٍ وَحَيْثُ «إِنْ» لِيَمِينٍ مُكْمِلَةٍ^(١)
أَوْ حَكَيْتَ بِالْقَوْلِ، أَوْ حَلَّتْ مَحَلَّ حَالٍ، كَزَرْتُهُ وَإِنِّي ذُو أَمَلٍ^(٢)
وَكَسَرُوا مِنْ بَعْدِ فِعْلٍ عُلِّقَا بِاللَّامِ، كَاعْلَمَ إِنَّهُ لَذُو تَقَى^(٣)

(١) «فاكسر» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «في الابتداء» جار ومجرور متعلق بـ «فاكسر» وفي بدء» جار ومجرور معطوف بالواو على الجار والمجرور السابق، وبدء مضاف و «صلة» مضاف إليه «وحيث» الزاوة عاطفة، حيث: ظرف معطوف على الجار والمجرور «إن» قصد لفظه: مبتدأ «ليمين» جار ومجرور متعلق بقوله «مكملة» الاني «مكملة» خبر المبتدأ، والجملة من المبتدأ والخبر في محل جر بإضافة «حيث» إليها.

(٢) «أو» حرف عطف «حكيت» حكى: فعل ماض مبني للمجهول، والتاء للتأنيث، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى إن، والجملة معطوفة على جملة المبتدأ والخبر السابقة «بالقول» جار ومجرور متعلق بحكيت «أو» حرف عطف «حلت» حل: فعل ماض، والتاء للتأنيث، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى إن «محَلَّ» مفعول فيه، ومحَل مضاف، و «حال» مضاف إليه «كزرت» الكاف جارة لقول محذوف، كما سلف مراراً، زرت: فعل وفاعل ومفعول «وإني» الواو واو الحال، إن: حرف توكيد ونصب، والياء اسمها «ذو» خبرها، وذو مضاف، و «أمل» مضاف إليه، والجملة من إن واسمها وخبرها في محل نصب حال صاحبه تاء المتكلم في «زرت».

(٣) «وكسروا» الواو عاطفة، وكسروا: فعل وفاعل «من بعد» جار ومجرور متعلق بكسروا، وبعد مضاف، و «فعل» مضاف إليه «علقا» علق: فعل ماض مبني للمجهول، والألف للإطلاق، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى فعل والجملة في محل خبر نعت لفعل «باللام» جار ومجرور متعلق بعلق «كاعلم» الكاف جارة لقول محذوف، اعلم: فعل أمر، وفاعله ضمير

[فذكر أنه] يجب الكسر في ستة مواضع:

الأول: إذا وقعت «إِنَّ» ابتداءً، في أول الكلام، نحو: «إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ» ولا يجوز وقوع المفتوحة ابتداءً؛ فلا تقول: «أَنْتَ فَاضِلٌ عِنْدِي» بل يجب التأخير؛ فتقول: «عِنْدِي أَنْتَ فَاضِلٌ» وأجاز بعضهم الابتداء بها.

الثاني: أن تقع «إِنَّ» صَدْرَ صِلَةٍ، نحو: جَاءَ الَّذِي إِنَّهُ قَائِمٌ، ومنه قوله تعالى: (وَأَتَيْنَاهُ مِنَ الْكُنُوزِ مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءُ).

الثالث: أن تقع جواباً للقسم وفي خبرها اللام، نحو: «والله إن زَيْدًا لَقَائِمٌ» وسيأتي الكلام على ذلك.

الرابع: أن تقع في جملة مُحْكِيَةٍ بالقول، نحو «قُلْتُ إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ» [قال تعالى: (قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ)]؛ فإن لم تُحَكَّ به - بل أجرى القول مُجْرَى الظن - فتحت، نحو: «أَتَقُولُ أَنْ زَيْدًا قَائِمٌ؟» أي: أتنظُرُ.

الخامس: أن تقع في جملة في موضع الحال، كقوله: «رُزُّهُ وَإِنِّي ذُو أَمَلٍ» ومنه قوله تعالى: (كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنْ بَيْتِكَ بِالْحَقِّ وَإِنَّ فَرِيقًا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ لَكَارِهُونَ) وقول الشاعر:

٩٦ - مَا أَعْطَيْانِي وَلَا سَأَلْتُهُمَا إِلَّا وَإِنِّي لَحَاجِزِي كَرَمِي

مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «إنه» إن حرف توكيد ونصب، والهاء اسمها «الذو» اللام هي لام الابتداء، وهي المعلقة، ذو: خبر إن مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لأنه من الأسماء الستة، وذو مضاف، و«تقى» مضاف إليه.

٩٦ - البيت لكثير عزة، وهو كثير بن عبد الرحمن، من قصيدة له يمدح فيها عبد الملك بن مروان بن الحكم وأخاه عبد العزيز بن مروان، وأول هذه القصيدة قوله:

دَعَّ عَنْكَ سَلْمَى إِذْ قَاتَ مَطْلِبُهَا وَأَذْكَرَ خَلِيلُكَ مِنْ بَنِي الْحَكَمِ

اللغة: «مطلبها» يجوز أن يكون ههنا مصدراً ميمياً بمعنى الطلب، ويجوز أن يكون اسم زمان =

السادس: أن تقع بعد فعلٍ من أفعال القلوب وقد علّق عنها باللام، نحو: «علمت إن زَيْداً لقائم» وسنبين هذا في باب «ظَنٌّ» فإن لم يكن في خبرها اللام فُتِحَتْ، نحو: «علمت أن زَيْداً قائم».

هذا ما ذكره المصنف، وأوردَ عليه أنه نَقَصَ مَوَاضِعَ يجب كَسْرُ إنَّ فيها:

= بمعنى وقت الطلب، والثاني أقرب «إلا» رواية سيويه - رحمه الله - على أنها أداة استثناء مكسورة الهمزة مشددة اللام، ورواية أبي العباس المبرد بفتح الهمزة وتخفيف اللام على أنها أداة استفتاح، ورواية سيويه أعرف وأشهر وأصلح من جهة المعنى «حاجزي» أي ما نعي، وتقول: حجزه يحجزه - من باب ضرب - إذا منعه وكفه.

الإعراب: «ما» نافية «أعطيني» أعطى: فعل ماضٍ، وألف الاثنين فاعل، والنون للوقاية، والياء مفعول أول، والمفعول الثاني محذوف، والتقدير: ما أعطيني شيئاً «ولا» الواو عاطفة، لا: نافية «سألتهما» فعل وفاعل ومفعول أول، والمفعول الثاني محذوف، وتقديره كالسابق «إلا» أداة استثناء، والمستثنى منه محذوف، أي: ما أعطيني ولا سألتهما في حالة من الأحوال «وإني» الواو واو الحال، إن: حرف توكيد ونصب، والياء اسمها «لحاجزي» اللام للتأكيد، حاجز: خبر إن، وحاجز مضاف وياء المتكلم مضاف إليه، من إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله «كرمي» كرم: فاعل بحاجز، وكرم مضاف وياء المتكلم مضاف إليه، وجملة إن واسمها وخبرها في محل نصب حال، وهذه الحال في المعنى مستثناة من عموم الأحوال، وكأنه قال: ما أعطيني ولا سألتهما في حالة إلا هذه.

الشاهد فيه: «إلا وإني - إلخ» حيث جاءت همزة «إن» مكسورة لأنها وقعت موقع الحال، وثمت سبب آخر في هذه العبارة يوجب كسر همزة «إن» وهو اقتران خبرها باللام، وقال الأعلَم (ج ١ ص ٤٧٢): الشاهد فيه كسر إن، لدخول اللام في خبرها، ولأنها واقعة موقع الجملة النائية عن الحال، ولو حذف اللام لم تكن إلا مكسورة لذلك اهـ.

ومثل هذا البيت قول الله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ وَيَمْشُونَ فِي الْأَسْوَاقِ﴾ فإن في هذه الآية الكريمة مكسورة الهمزة وجوباً لسببين كل واحد منهما يقتضي ذلك على استقلاله: وقوعها موقع الحال، واقتران خبرها باللام.

الأول: إذا وقعت بعد «ألا» الاستفتاحية، نحو: «أَلَا إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ». ومنه قوله تعالى: (أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ السُّفَهَاءُ).

الثاني: إذا وقعت بعد «حيث»، نحو: «أَجْلِسْ حَيْثُ إِنَّ زَيْدًا جَالِسٌ».

الثالث: إذا وقعت في جملة هي خبر عن اسم عين، نحو: زَيْدٌ إِنَّهُ قَائِمٌ.

ولا يَرُدُّ عليه شيء من هذه المواضع؛ لدخولها تحت قوله: «فاكسر في الابتداء» لأن هذه إنما كسرت لكونها أَوَّلَ جملة مبتدأ بها.

بَعْدَ إِذَا فُجَاءَةٌ أَوْ قَسَمٍ لَا لَامَ بَعْدَهُ بِوَجْهَيْنِ نُمِي^(١)
مَعَ تَلْوِفاً لِّلْجَزَاءِ، وَذَا يَطْرُدُ فِي نَحْوِ «خَيْرَ الْقَوْلِ إِنِّي أَحْمَدُ»^(٢)

(١) «بعد» ظرف متعلق بقوله «نمي» في آخر البيت، وبعد مضاف، و«إذا» مضاف إليه، وإذا مضاف و«فجاءة» مضاف إليه، وهي من إضافة الدال إلى المدلول «أو» حرف عطف «قسم» معطوف على إذا «لا» نافية للجنس «لام» اسمها «بعده» بعد: ظرف متعلق بمحذوف خبر لا، وبعد مضاف والهاء مضاف إليه، وجملة لا واسمها وخبرها في محل جر نعت لقسم «بوجهين» جار ومجرور متعلق بقوله «نمي» الآتي «نمي» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى همز إن.

(٢) «مع» ظرف معطوف على قوله «بعد» السابق بعاطف مقدر، ومع مضاف و«تلو» مضاف إليه، وتلو مضاف و«فا» قصر للضرورة: مضاف إليه، وفا مضاف و«الجزء» قصر للضرورة أيضاً: مضاف إليه «ذا» اسم إشارة مبتدأ «يطرد» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على اسم الإشارة، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ «في نحو» جار ومجرور متعلق بيطرد «خير» مبتدأ، وخير مضاف و«القول» مضاف إليه «إني» إن: حرف توكيد ونصب، والياء اسمها «أحمد» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا، وجملة المضارع وفاعله في محل رفع خبر إن، وجملة إن ومعمولها في محل رفع خبر المبتدأ وجملة المبتدأ وخبره في محل جر بإضافة «نحو» إليه.

يعني أنه يجوز فتح «إن» وكسرها إذا وقعت بعد إذا الفجائية، نحو «خرجت فإذا إن زيدا قائم» فمن كسرها جعلها جملة، والتقدير: خرجت فإذا زيد قائم، ومن فتحها جعلها مع صلتها مصدراً، وهو مبتدأ خبره إذا الفجائية، والتقدير «إذا قيام زيد» أي ففي الحاضرة قيام زيد، ويجوز أن يكون الخبر محذوفاً، والتقدير «خرجت فإذا قيام زيد موجود»^(١)، ومما جاء بالوجهين قوله:

٩٧ - وَكُنْتُ أَرَى زَيْدًا - كَمَا قِيلَ - سَيْدًا
إِذَا أَنَّهُ عَبْدُ الْقَفَا وَاللَّهَازِمِ

(١) هذان الوجهان اللذان جوزهما المؤلف على تقدير فتح همز أن بعد إذا الفجائية مبنيان على الخلاف في إذا الفجائية: أي حرف أم ظرف؟ (انظر ص ٢٢٧ وما بعدها) فمن قال هي ظرف مكاني أو زمني جعلها الخبر، وفتح الهمزة، ومن قال هي حرف أجاز جعل إن واسمها وخبرها جملة أو جعلها في تأويل مفرد، وهذا المفرد إما أن يكون خبراً لمبتدأ محذوف، وإما أن يكون مبتدأ والخبر محذوفاً، فإن جعلتها جملة كسرت الهمزة، وإن جعلتها مفرداً فتحت الهمزة. والحاصل أن من قال «إذا حرف مفاجأة» وهو ابن مالك - جاز عنده كسر همزة إن بعدها على تقدير أن ما بعدها جملة تامة، وأجاز عنده أيضاً فتح الهمزة على تقدير أن ما بعدها في تأويل مصدر مبتدأ خبره محذوف أو خبر لمبتدأ محذوف، وأما من جعل إذا ظرفاً زمانياً أو مكانياً فقد أوجب فتح همزة أن على أنها في تأويل مصدر مبتدأ خبره الظرف قبله.

ومن هنا يتبين لك أن كلام الناظم وجعله «إن» بعد «إذا» ذات وجهين لا يتم إلا على مذهبه أن إذا الفجائية حرف، أو على التلقيق من المذهبيين: بأن يكون الفتح على مذهب من قال بظرفيتها والكسر على مذهب من قال بحرفيتها، مع أن من قال بحرفيتها يجوز فيها الفتح أيضاً.

٩٧ - هذا البيت من شواهد سيبويه التي لم ينسبها، وقال سيبويه قبل أن ينشده (١ - ٤٧٢): «وسمعت رجلاً من العرب ينشد هذا البيت كما أخبرك به» اهـ.

اللغة: «اللهازم» جمع لهزمة - بكسر اللام والزاي - وهي طرف الحلقوم، ويقال: هي عظم ناتئ تحت الأذن، وقوله «عبد القفا واللهازم» كناية عن الخسة والدناءة والذلة، وذلك لأن القفا موضع الصفع، واللهزمة موضع اللكز، فانت إذا نظرت إلى هذين الموضعين منه اتضح لك أنه يضرب=

روي بفتح «أَنَّ» وكسرهما؛ فمن كَسَرَهَا جعلها جملةً [مستأنفة]،
والتقدير «إذا هو عَبْدُ الْقَفَا وَاللَّهَازِمِ» ومن فَتَحَهَا جعلها مصدرًا مبتدأ، وفي

= على قفاه ولهزمته، وليس أحد يضرب على قفاه ولهزمته غير العبد، فتعرف من ذلك عبوديته وذلته
ودنائه:

المعنى: كنت أظن زيدا سيِّداً كما قيل لي عنه، فإذا هو ذليل خسيس لا سيادة له ولا شرف.
الإعراب: «كنت» كان: فعل ماض ناقص، والتاء اسم «أرى» بزنة المبني للمجهول ومعناه أظن -
فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا «زيداً» مفعوله الأول «كما» الكاف جارة،
وما: مصدرية «قيل» فعل ماض مبني للمجهول وما المصدرية مع مَدْخُولِهَا في تأويل مصدر مجرور
بالكاف: أي كقول الناس، والجار والمجرور متعلق بمحذوف نعت لمصدر محذوف يقع مفعولاً
مطلقاً، والتقدير: ظناً موافقاً قول الناس «سيِّداً» مفعول ثان لأرى، والجملة من «أرى» وفاعلها
ومفعولها في محل نصب خبر كان «إذا» فجائية «إنه» إن: حرف توكيد ونصب، والهاء اسم «عبد»
خبر إن، وعبد مضاف و «القفَا» مضاف إليه «واللهازِم» معطوف على القفا.

الشاهد فيه: قوله «إذا أنه» حيث جاز في همزة «إن» الوجهان، فأما الفتح فعلى أن تقدرها مع
معمولها بالمفرد الذي هو مصدر، وإن كان هذا المفرد محتاجاً إلى مفرد آخر لثتم بهما جملة،
وهذا الوجه يتأتى على الراجح عند الناظم من أن إذا حرف لا ظرف، كما أنه يتأتى على القول
بأنها ظرف، وأما الكسر فلنتقديرها مع مفعولها جملة، وهي في ابتدائها، قال سيوي: «فحال إذا
ههنا كحالها إذا قلت: مررت فإذا أنه عبد، تريد مررت به فإذا العبودية واللؤم، كأنك قلت: مررت
فإذا أمره العبودية واللؤم، ثم وضعت أن في هذا الموضع جاز» اهـ، وقال الأعلام: «الشاهد فيه
جواز فتح إن وكسرها بعد إذا، فالكسر على نية وقوع المبتدأ، والإخبار عنه بإذا، والتقدير فإذا
العبودية، وإن شئت قدرت الخبر محذوفاً على تقدير: فإذا العبودية شأنه» اهـ.

والمنحصل من وجوه الإعراب الجائز في هذا الأسلوب أن نقول لك:

أما من ذهب إلى أن إذا الفجائية ظرف فأوجب فتح همزة إن، وجعل أن وما دخلت عليه في تأويل
مصدر، ويجوز لك - حيثئذ - ثلاثة أوجه من الإعراب: الأول أن يكون المصدر مبتدأ خبره إذا
نفسها، والثاني أن يكون المصدر مبتدأ خبره محذوف، أي فإذا العبودية شأنه، أو فإذا العبودية
موجودة، وهذا تقدير الشارح كغيره، والثالث أن تجعل المصدر خبر مبتدأ محذوف، والتقدير فإذا
شأنه العبودية، وهذا تقدير سيوي كما سمعت في عبارته.

وأما من ذهب إلى أن إذا الفجائية حرف فأجاز فتح همزة إن وأجاز كسرها، فإن فتحها فهي ومدخولها
في تأويل مصدر، ولك وجهان من الإعراب، الأول أن تجعل المصدر مبتدأ خبره محذوف، =

خبره الوجهان السابقان، والتقدير على الأول «فَإِذَا عُبُودِيَّتُهُ» أي: ففي الحضرة عبوديته، وعلى الثاني «فَإِذَا عِبُودِيَّتُهُ موجودة».

④ وكذا يجوز فتح «إن» وكسرها إذا وقعت جواب قسم، وليس في خبرها اللام، نحو «حَلَفْتُ أَنَّ زَيْدًا قَائِمٌ» بالفتح والكسر؛ وقد روي بالفتح والكسر قوله:

٩٨ - لَتَقْعِدَنَّ مَقْعَدَ الْقَصِيٍّ مَنِ ذِي الْقَاذُورَةِ الْمَقْلِيِّ
أَوْ تَحْلِفِي بِرَبِّكَ الْعَلِيِّ أَنِّي أَبُو ذِيَالِكِ الصَّبِيِّ

= والثاني: أن تجعل المصدر خبر مبتدأ محذوف، وليس لك - على هذا - أن تجعل «إذا» نفسها خبر المبتدأ، لأن إذا حينئذ حرف وليست ظرفاً، وإن كسرتها فليس لك إلا الإعراب الظاهر، إذ ليس في الكلام تقدير، فاحفظ هذا والله تعالى يرشدك.

٩٨ - البيتان ينسبان إلى رؤية بن العجاج، وقال ابن بري: «هما لأعرابي قدم من سفر فوجد امرأته وضعت ولداً فأنكره».

اللغة: «القصي» البعيد النائي «ذي القاذورة» المراد به الذي لا يصاحبه الناس لسوء خلقه، ويقال: هذا رجل قاذورة، وهذا رجل ذو قاذورة، إذا كان الناس يتحامون صحبته لسوء أخلاقه ودنيء طباعه «المقلي» المكروه، اسم مفعول مأخوذ من قولهم: قلاه يقليه، إذا أبغضه واجتنواه، ويقال في فعله أيضاً: قلاه يقلوه، فهو يائي واوي، إلا أنه ينبغي أن يكون اسم المفعول الذي معنا في هذا الشاهد مأخوذاً من اليائي، لأنه لو كان من الواوي لقال: مقلو، كما تقول: مدعو ومغزو، من دعا يدعو، وغزا يغزو.

الإعراب: «لتقعدن» اللام واقعة في جواب قسم محذوف، تقعدن: فعل مضارع مرفوع بالنون المحذوفة لتوالي الأمثال، وياء المؤنثة المخاطبة المحذوفة لتخلص من التقاء الساكنين فاعل، والنون للتوكيد، وأصله «تقعدين» فحذفت ياء المؤنثة المخاطبة لتخلص من التثاقص وهما كالثابتة، لكون حذفها لعلة تصريفية، وللدلالة عليها بكسر ما قبلها «مقعد» مفعول فيه أو مفعول مطلق، ومقعد مضاف و «القصي» مضاف إليه «مني» جار ومجرور متعلق بتقعدن، أو بالقصي، أو بمحذوف حال «ذي» نعت للقصي، و «ذي مضاف و «القاذورة» مضاف إليه «المقلي» نعت ثان للقصي «أو» حرف عطف بمعنى إلا «تحلفي» فعل مضارع منصوب بأن المضمرة بعد أو، وعلامة =

ومتقضى كلام المصنف أنه يجوز فتح «إن» وكسرها بعد القسم إذا لم يكن في خبرها اللام، سواء كانت الجملة المقسم بها فعلية، والفعل فيها ملفوظ به، نحو «حَلَفْتُ إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ» أو غير ملفوظ به، نحو «والله إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ» أو اسمية، نحو «لَعَمْرُكَ إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ»^(١).

= نصبه حذف النون، وياء المخاطبة فاعل «بربك» الجار والمجرور متعلق بتحلفي، وهو مضاف والكاف مضاف إليه «العلي» صفة لرب «أني» أن: حرف توكيد ونصب، والياء اسمه «أبو» خبر أن، وأبو مضاف وذيا من «ذيلك» اسم إشارة مضاف إليه، واللام للبعد، والكاف حرف خطاب «الصبي» بدل من اسم الإشارة، أو عطف بيان عليه، أو نعت له. الشاهد فيه: قوله «أني» حيث يجوز في همزة «إن» الكسر والفتح، لكونها واقعة بعد فعل قسم لا لام بعده.

أما الفتح فعلى تأويل أن مع اسمها وخبرها بمصدر مجرور بحرف جر محذوف، والتقدير: أو تحلفي على كوني أباً لهذا الصبي.

وأما الكسر فعلى اعتبار إن واسمها وخبرها جملة لا محل لها من الإعراب جواب القسم. ووجه جواز هذين الوجهين في هذا الموضع أن القسم يستدعي جواباً لا بد أن يكون جملة، ويستدعي محلوفاً عليه يكون مفرداً ويتعدى له فعل القسم بعلى، فإن قدرت «أن» بمصدر كان هو المحلوف عليه وكان مفرداً مجزوراً بعلى محذوفة، وإن قدرت أن جملة فهي جواب القسم، فتنبه لهذا الكلام.

(١) اعلم أن ههنا أربع صور:

الأولى: أن يذكر فعل القسم، وتقع اللام في خبر إن، نحو قولك: حلفت بالله إنك لصادق، ومنه قوله تعالى: ﴿وَيَحْلِفُونَ بِاللَّهِ إِنَّهُمْ لَمُنْكُمْ﴾ وقوله جل شأنه: ﴿أَهَؤْلاءِ الَّذِينَ أَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ إِنَّهُمْ لَمَعَكُمْ﴾.

والثانية: أن يحذف فعل القسم، وتقع اللام أيضاً في خبر إن، نحو قولك: والله إنك لمؤدب، ومنه قوله تعالى: ﴿وَالْعَصْرُ إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ﴾.

ولا خلاف في أنه يتعين كسر همزة إن في هاتين الصورتين، لأن اللام لا تدخل إلا على خبر إن المكسورة.

والصورة الثالثة: أن يذكر فعل القسم، ولا تقتصر اللام بخبر إن، كما في البيت الشاهد السابق

(رقم ٩٨).

(٥) وكذلك يجوز الفتح والكسر إذا وقعت «إن» بعد فاء الجزاء، نحو «مَنْ يَأْتِنِي فَإِنَّهُ مُكْرَمٌ» فالكسر على جَعَلَ «إن» ومعمولها جملة أجيب بها الشرط، فكأنه قال: مَنْ يَأْتِنِي فهو مُكْرَمٌ، والفتح على جَعَلَ «أن» وصلتها مصدراً مبتدأ والخبر محذوف، والتقدير «مَنْ يَأْتِنِي فَإِكْرَامُهُ مَوْجُودٌ» ويجوز أن يكون خبراً والمبتدأ محذوفاً، والتقدير «فجزاءه الإكرام».

ومما جاء بالوجهين قوله تعالى: (كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ أَنَّهُ مَنْ عَمِلَ مِنْكُمْ سُوءاً بِجَهَالَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَصْلَحَ فَإِنَّهُ غُفُورٌ رَحِيمٌ) قرئ (فإنه غفور رحيم) بالفتح [والكسر؛ فالكسر على جعلها جملة جواباً لِمَنْ، والفتح] على جعل أن وصلتها مصدراً مبتدأ خبره محذوف، والتقدير «فَالْغُفْرَانُ جزاؤه» أو على جعلها خبراً لمبتدأ محذوف، والتقدير «فجزاؤه الغفران».

(٦) وكذلك يجوز الفتح والكسر إذا وقعت «أن» بعد مبتدأ هو في المعنى قولٌ وخبرٌ «إن» قولٌ، والقائل واحدٌ، نحو «خَيْرُ الْقَوْلِ إني أحمد

= ولا خلاف أيضاً في أنه يجوز في هذه الصورة وجهان: كسر همزة إن، وفتحها، على التأويلين اللذين ذكرهما الشارح، وذكرناهما في شرح الشاهد السابق.

والصورة الرابعة: أن يحذف فعل القسم، ولا تقترن اللام بخبر إن، نحو قولك، والله إنك عالم، ومنه قوله تعالى: ﴿حَم وَالْكِتَابِ الْمِثْنِ إِنْ أُنْزِلْنَاهُ﴾.

وفي هذه الصورة خلاف، والكوفيون يجوزون فيها الوجهين، والبصريون لا يجوزون فتح الهمزة، ويوجبون كسرها، والذي حققه أثبات العلماء أن مذهب الكوفيين في هذا الموضع غير صحيح، فقد نقل ابن هشام إجماع العرب على الكسر، وقال السيوطي في جمع الجوامع: «وما نقل عن الكوفيين من جواز الفتح فيها غلط، لأنه لم يسمع» اهـ.

وعلى هذا ينبغي أن يحمل كلام الناظم، فيكون تجويز الوجهين مخصوصاً بذكر فعل القسم مع عدم اقتران الخبر باللام، وهي الصورة التي أجمعوا فيها على جواز الوجهين.

[الله] «فَمَنْ فَتَحْ جَعَلَ «أَنَّ» وصلتها مصدراً خبراً عن «خير»، والتقدير «خَيْرُ القولِ حمدُ الله» فـ «خير»: مبتدأ، و «حَمْدُ الله»: خبره، وَمَنْ كَسَرَ جعلها جملة خبراً عن «خير» كما تقول «أولُ قراءتي (سَبَّحِ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى)» فأولُ: مبتدأ، و «سبح اسم ربك الأعلى» جملة خبر عن «أول» وكذلك «خير القول» مبتدأ، و «إني أحمد الله» خبره، ولا تحتاج هذه الجملة إلى رابط؛ لأنها نفسُ المبتدأ في المعنى؛ فهي مثل «نُطْقِي الله حَسْبِي» وَمَثَلُ سيبويه هذه المسألة بقوله: «أولُ ما أقولُ أَنِّي أَحْمَدُ الله» وَخَرَجَ الكسر على الوجه الذي تقدّم ذكره، وهو أنه من باب الإخبار بالجمال، وعليه جرى جماعة من المتقدمين والمتأخرين: كالمبرد، والزجاج، والسيرافي، وأبي بكر بن طاهر؛ وعليه أكثر النحويين.

وَبَعْدَ ذَاتِ الْكُسْرِ تَصَحَّبُ الْخَبَرُ

لَامٌ ابْتِدَاءً، نَحْوُ: إِنِّي لَوَزَزْتُ^(١)

يجوز دخول لام الابتداء على خبر «إِنَّ» المكسورة^(٢)، نحو «إِنَّ زَيْدًا لِقَائِمٌ».

(١) «بعد» ظرف متعلق بقوله تصحب الاتي، وبعد مضاف، و «ذات» مضاف إليه، وذات مضاف، و «الكسر» مضاف إليه «تصحب» فعل مضارع «الخبر» مفعول به لتصحب مقدم على الفاعل «لام» فاعل مؤخر عن المفعول، ولام مضاف و «ابتداء» مضاف إليه «نحو» خبر لمبتدأ محذوف، أي: وذلك نحو «إني» إن: حرف توكيد ونصب، والياء التي هي ضمير المتكلم اسمها «لوزز» اللام لام الابتداء، وهي للتأكيد، وزر: خبر إن، ومعناه الملجأ الذي يستعان به.

(٢) يشترط في خبر إن الذي يجوز اقتران اللام به ثلاثة شروط. ذكر المصنف منها شرطين فيما يأتي. الأول: أن يكون مؤخراً عن الاسم، فإن تقدم على الاسم لم يجز دخول اللام عليه نحو قولك: إن في الدار زيدا، ولا فرق في حالة تأخره على الاسم بين أن يتقدم معموله عليه وأن يتأخر عنه، وزعم ابن الناطم أن معمول الخبر لو تقدم عليه امتنع دخول اللام على الخبر، وهو مردود بنحو =

وهذه اللام حَقُّها أن على أول الكلام، لأنَّ لها صَدَرَ الكلام، فحقُّها أن تدخل على «إن» نحو «لأنَّ زيدا قائم» لكن لما كانت اللام للتأكيد، وإن للتأكيد، كرهوا الجَمْع بين حرفين بمعنى واحد، فأخروا اللام إلى الخبر.

ولا تدخل هذه اللام على خبر باقي أخوات «إن»؛ فلا تقول «لعلَّ زيدا قائم» وأجاز الكوفيون دخولها في خبر «لكن»، وأنشدوا:

٩٩ - يُلُومُونِي فِي حُبِّ لَيْلَى عَوَازِلِي وَلَكِنِّي مِنْ حُبِّهَا لَعَمِيْدُ

= قوله تعالى: «إن ربهم بهم يومئذ لخبير» فقد دخلت اللام على الخبر في أفصح الكلام مع تقدم معموليه وهما «بهم» و «يومئذ».

الثاني: أن يكون الخبر مثبتاً غير منفي، فإن كان منفياً امتنع دخول اللام عليه.

الثالث: أن يكون الخبر غير جملة فعلية فعلها ماض متصرف غير مقترن بقَد، وذلك بأن يكون واحداً من خمسة أشياء، أولها: المفرد نحو «إن زيدا قائم»، وثانيها: الجملة الاسمية نحو «إن أخاك لوجه حسن»، والثالث: الجملة الفعلية التي فعلها مضارع نحو «إن زيدا يقوم»، والرابع: الجملة الفعلية التي فعلها ماض جامد نحو «إن زيدا لعسى أن يزورنا»، والخامس: الجملة الفعلية التي فعلها ماض متصرف مقترن بقَد، نحو «إن زيدا لقد قام».

ثم إذا كان الخبر جملة اسمية جاز دخول اللام على أول جزءها نحو «إن زيدا لوجه حسن»، وعلى الثاني منهما نحو «إن زيدا وجهه لحسن»، ودخولها على أول الجزئين أولى، بل ذكر صاحب البسيط أن دخولها على ثانيهما شاذ.

٩٩ - هذا البيت مما ذكر النحاة أنه لا يعرف له قائل، ولم أجد أحداً ذكر صدره قبل الشارح العلامة، بل وقفت على قول ابن النحاس: «ذهب الكوفيون إلى جواز دخول اللام في خبر، لكن، واستدلوا بقوله:

* وَلَكِنِّي مِنْ حُبِّهَا لَعَمِيْدُ *

والجواب أن هذا لا يعرف قائله ولا أوله، ولم يذكر منه إلا هذا، ولم ينشده أحد ممن وثق في العربية، ولا عزي إلى مشهور بالضبط والاتقان» اهـ كلامه، ومثله للإنباري في الإنصاف (٢١٤)، وقال ابن هشام في معنى اللبيب: «ولا يعرف له قائل، ولا تنمة، ولا نظير» اهـ.

ولا ندري أرواية الصدر على هذا الوجه مما نقله الشارح العلامة أم وضعه من عند نفسه أم مما أضافه بعض الرواة قديماً لتكميل البيت غير متدبر لما يجره هذا الفعل من عدم الثقة، وإذا كان الشارح هو الذي رواه فمن أي المصادر؟ مع تصافر العلماء من قبله ومن بعده على ما ذكرنا. =

وُخْرِجَ عَلَى أَنَّ اللام زائدة كما شُدَّ زِيادَتُهَا فِي خَبَرِ «أَمْسَى» نَحْوَ
قوله:

١٠٠ - مَرُّوا عَجَالِي، فَقَالُوا: كَيْفَ سَيِّدُكُمْ؟
فَقَالَ مَنْ سَأَلُوا: أَمْسَى لِمَجْهُودًا

= اللغة: «عميد» من قولهم: عنده العشق، إذا هذه، وقيل: إذا انكسر قلبه من المودة.
الإعراب: «يلوموني» فعل مضارع مرفوع بثبوت النون، وواو الجماعة فاعل، والنون للوقاية، والياء
مفعول به، والجملة في محل رفع خبر مقدم، وهذا إذا جربنا على اللغة الفصحى، وإلا فالواو
حرف دال على الجمع، وعواذلي: هو فاعل يلوم، وقوله «في حب» جار ومجرور متعلق بيلوم،
وحب مضاف، و«ليلي» مضاف إليه «عواذلي» مبتدأ مؤخر على الفصحى «ولكنني» لكن: حرف
استدراك ونصب، والنون للوقاية، والياء اسمه «من حبها» الجار والمجرور متعلق بقوله عميد
الآتي، وحب مضاف، وها: مضاف إليه «لعميد» اللام لام الابتداء، أو هي زائدة على ما ستعرف
في بيان الاستشهاد، وعميد خبر لكن.
الشاهد فيه: قوله «لعميد» حيث دخلت لام الابتداء - في الظاهر - على خبر لكن، وجواز ذلك هو
مذهب الكوفيين.

والبصريون يأبون هذا وينكرونه، ويجيبون عن هذا البيت بأربعة أجوبة.
أخذها: أن هذا البيت لا يصح، ولم ينقله أحد من الأئمة.
الثاني: ما ذكره الشارح العلامة من أن اللام زائدة، وليست لام الابتداء.
الثالث: سلمنا صحة البيت، وأن اللام فيه للابتداء، ولكنها ليست داخلة على خبر «لكن» وإنما
هي داخلة على خبر «إن» المكسورة الهمزة المشددة النون، وأصل الكلام «ولكن إنني من حبها
لعميد» فحذفت همزة «إن» تخفيفاً، فاجتمع أربع نونات إحداهن نون «ولكن» واثنان نونا «إن»
والرابعة نون الوقاية، فحذفت واحدة منهن، فبقي الكلام على ما ظننت.
الرابع: سلمنا أن هذا البيت صحيح، وأن اللام هي لام الابتداء، وأنها داخلة خبر لكن، ولكننا لا
نسلم أن هذا مما يجوز القياس عليه بل هو ضرورة وقعت في هذا البيت بخصوصه، والبيت
المفرد والبيتان لا تبنى عليهما قاعدة.

والتخريجان الثالث والرابع متحتمان فيما ذكره الشارح من الشواهد (١٠٠، ١٠١) وما تذكره من
قول كثير في شرح الشاهد الآتي، وكذلك في قول الآخر:

أَمْسَى أَبَانٌ ذَلِيلًا يَغْدُ عَزُّهُ وَمَا أَبَانٌ لِمَنْ أَغْلَاجَ سُودَانِ
١٠٠ - حكى العيني أن هذا البيت من أبيات الكتاب، ولم ينسبه إلى أحد، وأنشده أبو حيان في:

= التذكرة مهملاً أيضاً، وأنشده ثعلب في أماليه، وأنشده أبو علي الفارسي، وأنشده أبو الفتح ابن جني، ولم ينسبه أحد منهم إلى قائل معين، وقد راجعت كتاب سيبويه لأحقق ما قاله العيني فلم أجده بين دفتيه.

اللغة: «عجالي» جمع عجلائ - كسكران وسكاري - ومن العلماء من يرويه «عجلاً» بكسر العين على أنه جمع عجل - بفتح فضم مثل رجل ورجال - ومنهم يرويه «سراعاً» على أنه جمع سريع «كيف سيدكم» روي في مكانه «كيف صاحبكم» وقوله «من سألوا» يروى هذا الفعل بالبناء للمعلوم، على أنه جملة الفعل وفاعله لا محل لها صلة الموصول، والعائد محذوف، وتقدير الكلام: فقال الذي سألوه ويروى ببناء الفعل للمجهول، على أن الجملة صلة، والعائد للموصول هو واو الجماعة، وكأنه قال: فقال الذين سئلوا «مجهوداً» نال منه المرض والعشق حتى أجهدها وأتعبها.

الإعراب: «مروا» فعل وفاعل «عجالي» حال «فقالوا» فعل وفاعل «كيف» اسم استفهام خبر مقدم «سيدكم» سيد: مبتدأ مؤخر، وسيد مضاف، والضمير مضاف إليه، والجملة من المبتدأ والخبر في محل نصب مقول القول «قال» فعل ماض «من» اسم موصول فاعل قال «سألوا» فعل وفاعل، والجملة لا محل لها صلة الموصول، والعائد محذوف، أي سألوه، وقد بينا أنه يروى بالبناء للمجهول، وعليه يكون العائد هو واو الجماعة التي هي نائب الفاعل، ويكون الشاعر قد راعى معنى من «أمسى» فعل ماض ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى سيدكم «لمجهوداً» اللام زائدة، مجهوداً: خبر أمسى، وجملة أمسى ومعمولها مقول القول في محل نصب. الشاهد فيه: قوله «لمجهوداً» حيث زيدت اللام في خبر «أمسى» وهي زيادة شاذة، ومثل هذا قول كثير عزة:

وَمَا زِلْتُ مِنْ لَيْلَى لَدُنْ أَنْ عَرَفْتُهَا
لَكَالْهَائِمِ الْمُقْضَى بِكُلِّ سَبِيلٍ

حيث زاد اللام في خبر «زال» - وهو قوله لكالهائم - زيادة شاذة.

وفي ذلك رد لما زعم الكوفيون من أن اللام الداخلة في خبر لكن في قول الشاعر:

* ولكنني من حبها للمعبد *

هي لام الابتداء، و- ال - الرد عليهم بهذين الشاهدين أنا لا نسلم أن اللام التي في خبر لكن هي - كما زعمتم - لام الابتداء، بل هي لام زائدة مقحمة اقترنت بخبر لكن بدليل أن مثل هذه اللام قد دخلت على أخبار قد وقع الإجماع منا ومنكم على أن لام الابتداء لا تقترب بها كخبر أمسى وخبر زال في البيتين.

أي: أمسى مجهوداً، وكما زيدت في خبر المبتدأ شذوذاً، كقوله:
 ١٠١- أُمُّ الْحُلَيْسِ لَعَجُوزٌ شَهْرَبَةٌ تَرْضَى مِنَ اللَّحْمِ بِعَظْمِ الرَّقَبَةِ
 وأجاز المبرد دخولها في خبر أن المفتوحة، وقد قرئ شاذاً: (إلا
 أَنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ) بفتح «أَنْ»، وبتخرج أيضاً على زيادة اللام.

١٠١- نسب جماعة هذا البيت - ومنهم الصاغاني - إلى عترة بن عروس مولى بني ثقيف، ونسبه آخرون إلى رؤية بن المعاج، والأول أكثر وأشهر، ورواه الجوهري.

اللمعة: «الحليس» هو تصغير حلس، والحلس - بكسر فسكون - كساء رقيق يوضع تحت البردعة، وهذه الكنية في الأصل كنية الأثان - وهي أنثى الحمار - أطلقها الراجز على امرأة تشبهها بالأتان «شهرية» بفتح الشين والراء بينهما هاء ساكنة، والمراد بها ههنا الكبيرة الطاعة في السن «ترضى من اللحم» من هنا بمعنى البذل مثلها في قوله تعالى ﴿لَجَعَلْنَا مِنْكُمْ لِبَنَاتٍ﴾ أي بدلكن، وإذا قدرت مضافاً تجره بالباء، وجعلت أصل الكلام: ترضى من اللحم بلحم عظم الرقبة - كانت من دالة على التبعض.

الإعراب: «أم» مبتدأ، وأم مضاف، و«الحليس» مضاف إليه «لعجوز» خبر المبتدأ «شهرية» صفة لعجوز «ترضى» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى أم الحليس، والجملة صفة ثانية لعجوز «من اللحم» جار ومجرور متعلق بترضى «بعظم» مثله، وعظم مضاف و«الرقبة» مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله «لعجوز» حيث زاد اللام في خبر المبتدأ، والذهاب إلى زيادة اللام أحد تخريجات في هذا البيت، ومنها أن «عجوز» خبر لمبتدأ محذوف كانت اللام مقترنة به - وأصل الكلام على هذا: أم الحليس لهي عجوز - إلخ. فحذف المبتدأ، فاتصلت اللام بخبره، وهي في صدر المذكور من جملتها - وقد مضى بحث ذلك في باب المبتدأ والخبر (انظر ما تقدم لنا ذكره في شرح الشاهد رقم ٥٣) ومثل هذا البيت قول أبي عزة عمرو بن عبد الله بن عثمان يمدح رسول الله ﷺ وقد امتن عليه يوم بدر.

فَإِنَّكَ مَنْ حَارِبْتَهُ لَمْ حَارِبْ شَقِيٌّ، وَمَنْ سَأَلْتَهُ لَسَعِيدٌ
 الشاهد في قوله: «من حاربه لمحارب» وفي قوله «من سألته لسعيد» فإن «من» اسم موصول مبتدأ في الموضعين، وقد دخلت اللام على خبره في كل منهما.

وَلَا يَلِي ذِي اللَّامِ مَا قَدْ نَفِيَا وَلَا مِنْ الْأَفْعَالِ مَا كَرَضِيَا^(١)
وَقَدْ يَلِيهَا مَعَ قَدْ، كَمَا أَنَّ ذَا لَقَدْ سَمَاعًا عَلَى الْعِدَا مُسْتَحْوِذَا^(٢)
إذا كَانَ خَبَرٌ «إِنَّ» مَنْفِيًّا لَمْ تَدْخُلْ عَلَيْهِ اللَّامُ؛ فلا تقول «إِنَّ زَيْدًا
لَمَّا يَقُومُ» وقد ورد في الشعر، كقوله:

٢٠١ - وَأَعْلَمُ إِنَّ تَسْلِيمًا وَتَرْكًا لَّا مُتَشَابِهَانِ وَلَا سَوَاءَ

(١) «ولا» نافية «يلي» فعل مضارع «ذي» اسم إشارة مفعول به يليي مقدم على الفاعل «اللام» بدل أو عطف بيان من اسم الإشارة، أو نعت له «ما» اسم موصول فاعل يلي «قد» حرف تحقيق «نفيًا» نفي: فعل ماض مبني للمجهول، والألف للاطلاق، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة، والجملة لا محل لها صلة الموصول «ولا» الواو عاطفة، لا: نافية «من الأفعال» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من ما الآتية «ما» اسم موصول معطوف على «ما» الأولى «كرضيا» قصد لفظه: جار ومجرور متعلق بفعل محذوف، تقع جملته صلة «ما» الثانية، وتقدير البيت: ولا يلي هذه اللام اللفظ الذي تقدمته أداة نفي، ولا الماضي الذي يشبه رضى حال كونه من الأفعال.

(٢) «وقد» حرف تقييد «يليهما» يلي: فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الماضي المعبر عنه بقوله «ما كرضي» وها: ضمير عائد إلى اللام مفعول به يليي «مع» ظرف متعلق بمحذوف حال من فاعل يلي، ومع مضاف و«قد» قصد لفظه مضاف إليه «كان» الكاف جارة لقول محذوف، إن: حرف تأكيد ونصب «ذا» اسم إشارة: اسم إن «لقد» اللام لام التأكيد، وقد: حرف تحقيق «سما» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اسم الإشارة، والجملة خبر إن في محل رفع «على العدا» جار ومجرور متعلق بسما «مستحوذاً» حال من الضمير المستتر في «سما».

١٠٢ - البيت لأبي حزام - غالب بن الحارث - العكلي.

اللغة: «إن» إذا جريت على ما هو الظاهر فالحمزة مكسورة، لأن اللام في خبرها، وإذا جعلت اللام زائدة فتحت الحمزة، والأول أقرب، لأن الذي يعلق «أعلم» عن العمل هو لام الابتداء، لا الزائدة «تسليماً» أراد به التسليم على الناس، أو تسليم الأمور إلى ذويها وعدم الدخول فيما لا يعني «تركاً» أراد به ترك ما عبر عنه بالتسليم.
الإعراب: «أعلم» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا «إن» حرف توكيد ونصب =

وأشار بقوله «ولا من الأفعال ما كرضيا» إلى أنه إذا كان الخبر ماضياً متصرفاً غير مقرون بقد لم تدخل عليه اللام؛ فلا تقول «إِنَّ زَيْدًا لَرَضِيَ» وأجاز ذلك الكسائي، وهشام؛ فإن كان الفعل مضارعاً دخلت اللام عليه، ولا فرق بين المتصرف نحو «إِنَّ زَيْدًا لَيَرْضَى» وغير المتصرف، نحو «إِنَّ زَيْدًا لَيَذُرُ الشَّرَّ» هذا إذا لم تقترب به السين أو سوف؛ فإن اقترنت [به]، «إِنَّ زَيْدًا سَوْفَ يَقُومُ» أو «سَيَقُومُ» ففي جواز دخول اللام عليه خلاف؛ [فيجوز إذا كان «سوف» على الصحيح، وأما إذا كانت السين فقليل].

= «تسليماً» اسمه «وتركا» معطوف عليه «للامتشابهان» اللام لام الابتداء أو زائدة على ما ستعرف، ولا نافية، ومتشابهان: خبر إن «ولا» الواو عاطفة، لا: زائدة لتأكيد النفي «سواء» معطوف على خبر إن.

الشاهد فيه: قوله «للامتشابهان» حيث أدخل اللام في الخبر المنفي بلا، وهو شاذ. وقد اختلف العلماء في رواية صدر هذا البيت؛ فظاهر كلام الرضي - وهو صريح كلام ابن هشام - أن همزة إن مكسورة؛ لوجود اللام في خبرها. قال ابن هشام: «إن بالكسر لدخول اللام على الخبر» وهذا مبني على ما هو الظاهر من أن اللام لام الابتداء، كما ذكرنا لك في لغة البيت. وذهب ابن عصفور - تبعاً للفرء - إلى أن الهمزة مفتوحة، ومجازه عندنا أنه اعتبر اللام زائدة، وليست لام الابتداء.

فإذا جعلت همزة إن مكسورة - على ما هو كلام ابن هشام، وهو الذي يجري عليه كلام الشارح هنا - كان في البيت شذوذ واحد، وهو دخول اللام على خبر إن المنفي.

وإذا جريت على كلام ابن عصفور، فإن اعتبر اللام لام الابتداء كان في هذا الشاهد شذوذان: أحدهما دخول اللام على خبر أن المفتوحة، وثانيهما: دخولها على خبر أن المنفي. ويخلص من هذا كله أن تعتبر اللام زائدة كما اعتبروها كذلك في الشواهد السابقة.

وقال ابن جني: «إنما أدخل اللام - وهي للإيجاب - على لا وهي للنفي من قبل أنه شبه لا بغير، فكأنه قال: لغير متشابهين، كما شبه الآخر ما التي للنفي بما التي بمعنى الذي في قوله:

لَمَّا أَغْفَلْتُ شُكْرَكَ فَاجْتَنَبْنِي فَكَيْفَ وَمِنْ عَطَائِكَ جُلٌّ مَالِي؟

ولم يكن سبيل اللام الموجبة أن تدخل على ما النافية لولا ما ذكرت لك من الشبه» انتهى كلامه.

وإن كان ماضياً غير متصرفٍ فظاهراً كلام المصنف [جواز] دخول اللام عليه؛ فتقول: «إِنَّ زَيْدًا لَنِعْمَ الرَّجُلُ، وَإِنَّ عَمْرًا لَبِشَّ الرَّجُلُ» وهذا مذهب الأخفش والفرء، والمنقول، أن سيبويه لا يُجيز ذلك.

فإن قرَنَ الماضي المتصرف بـ «قَدْ» جاز دخول اللام عليه، وهذا هو المراد بقوله: «وقد يليها مع قد» نحو «إِنَّ زَيْدًا لَقَدْ قَامَ».

وَتَصَحَّبُ الْوَاسِطَ مَعْمُولَ الْخَبَرِ وَالْفَضْلَ، وَأَسْمَاءُ حُلَّ قَبْلَهُ الْخَبَرِ^(١)

تدخل لامُ الابتداء على معمول الخبر إذا تَوَسَّطَ بين اسمِ إن والخبر، نحو «إِنَّ زَيْدًا لَطَعَامَكَ أَكَلُ» وينبغي أن يكون الخبر حينئذٍ مما يصح دخول اللام عليه كما مثَّلْنَا^(٢) فإن كان الخبر لا يصح دخول اللام

(١) «وتصحَّب» الواو عاطفة، تصحب: فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى اللام «الواسط» مفعول به لتصحَّب «معمول» بدل منه، أو حال منه، ومعمول مضاف، و«الخبر» مضاف إليه «والوصل» معطوف على الواسط «واسماً» معطوف على الواسط أيضاً «حل» فعل ماضٍ «قبله» قبل: ظرف متعلق بحل، وقبل مضاف والضمير الذي للغائب العائد إلى قوله «اسماً» مضاف إليه «الخبر» فاعل لحل، والجملة من الفعل والفاعل في محل نصب نعت لقوله «اسماً».

(٢) يشترط لدخول اللام على معمول الخبر أربعة شروط:

الأول: أن يكون هذا المعمول متوسطاً بين ما بعد إن، سواء أكان التالي لأن هو اسمها كما في مثال الشارح، أم كان التالي لأن هو خبرها الظرف أو الجار والمجرور، نحو «إِنَّ عِنْدِي لَفِي الدَّارِ زَيْدًا» أم كان التالي لها معمولاً آخر للخبر المؤخر، نحو «إِنَّ عِنْدِي لَفِي الدَّارِ زَيْدًا جَالِسًا» ويشمل كل هذه الصور قول الناظم «الواسط معمول الخبر»، وإن كان تفسير الشارح قد قصره على صورة واحدة منها.

الشرط الثاني: أن يكون الخبر مما يصح دخول اللام عليه، وهذا يستفاد من قول الناظم «معمول الخبر» فإن أل في الخبر للعهد الذكري، والمعمول هو الخبر الذي تدخل اللام عليه، والذي بينه =

عليه لم يصح دخولها على المعمول، كما إذا كان [الخبر] فعلاً ماضياً متصرفاً غير مقروء بـ «قَدْ» لم يصح دخول اللام على المعمول؛ فلا تقول «إِنَّ زَيْدًا لَطَعَامَكَ أَكَلَ» وأجاز ذلك بعضهم، وإنما قال المصنف: «وتصحب الواسط» - أي: المتوسط - تنبيهاً على أنها لا تدخل على المعمول إذا تأخر؛ فلا تقول «إِنَّ زَيْدًا أَكَلَ لَطَعَامَكَ».

وأشعر قوله بأن اللام إذا دخلت على المعمول المتوسط لا تدخل على الخبر، فلا تقول «إِنَّ زَيْدًا لَطَعَامَكَ لَاكِلُ»، وذلك من جهة أنه خصّص دخول اللام بمعمول الخبر المتوسط، وقد سمع ذلك قليلاً، حكى من كلامهم «إِنِّي لَبِحَمْدِ اللَّهِ لَصَالِحٌ».

وأشار بقوله: «والفصل^(١)» إلى أن لام الابتداء تدخل على ضمير

= مروطه فيها قبل ذلك.

الشرط الثالث: ألا تكون اللام قد دخلت على الخبر، وهو الشرط الذي بين الشارح أن كلام الناظم يشعر به، وقد بين أيضاً وجه إشعار كلامه به.

الشرط الرابع: ألا يكون المعمول حالاً ولا تمييزاً؛ فلا يصح أن تقول «إِنَّ زَيْدًا لِرَاكِبًا حَاضِرٌ» ولا تقول «إِنَّ زَيْدًا لِعَرَقًا يَتَصَبَّبُ» وقد نص الشارح على الحال، ونص غيره على التمييز؛ وزاد أبو حيان ألا يكون المعمول مفعولاً مطلقاً ولا مفعولاً لأجله؛ فعنده لا يجوز أن تقول «إِنَّ زَيْدًا لِرُكُوبِ الْأَمِيرِ رَاكِبٌ» ولا أن تقول «إِنَّ زَيْدًا لِتَأْدِيَةِ ضَارِبِ ابْنِهِ» واستظهر جماعة عدم صحة دخول اللام على المستثنى من الخبر، لا على المفعول معه، وإن كان المتقدمون لم ينصوا على هذين.

(١) البصريون يسمونه «ضمير الفصل» ووجه تسميته بذلك ما ذكره الشارح، ومن العلماء من يسميه «الفصل» كما قال الناظم «والفصل» والكوفيون يسمونه «عماداً» ووجه تسميته إياه بذلك أنه يعتمد عليه في تأدية المعنى المراد، وقد اختلفوا فيه: أهو حرف أم اسم؟ وإذا كان اسماً فهل له محل من الإعراب أم لا محل له من الإعراب؟ وإذا كان له محل من الإعراب فهل محله هو محل الاسم الذي قبله أم محل الاسم الذي بعده؟ فالأكثر أن على أنه حرف وضع على صورة الضمير وسمي «ضمير الفصل» ومن النحاة من قال: هو اسم لا محل له من الإعراب، ومنهم من قال: هو اسم محله محل الاسم المتقدم عليه؛ فهو في محل رفع إذا قلت «زيد هو القائم» أو قلت «كان زيد هو» =

الفَصْلُ ، نحو «إِنَّ زَيْدًا لَّهُوَ الْقَائِمُ» وقال الله تعالى : (إِنَّ هَذَا لَهُوَ الْقَصَصُ الْحَقُّ) فـ «هذا» اسم «إِنَّ» ، و«هو» ضمير الفَصْل ، ودخلت عليه اللامُ ، و«الْقَصَصُ» خبر «إِنَّ» .

وسمي ضمير الفَصْل لأنه يَفْصِلُ بين الخبر والصفة ، وذلك إذا قلت «زيد هو القائم» فلو لم تأتِ بـ «هو» لاحتَمَلَ أن يكون «القائم» صفةً لزَيْدٍ ، وأن يكون خبراً عنه ، فلما أتيت بـ «هو» تعين أن يكون «القائم» خبراً عن زيد .

وشرَطُ ضميرِ الفصل أن يتوسط بين المبتدأ والخبر^(١) ، نحو «زَيْدٌ هُوَ الْقَائِمُ» أو بين ما أصله المبتدأ والخبر ، نحو «إِنَّ زَيْدًا لَّهُوَ الْقَائِمُ» .

وأشار بقوله : «وَأَسْمًا حَلَّ قِبْلَةَ الْخَبَرِ» إلى أن لام الإبتداء تدخل على الاسم إذا تأخر عن الخبر ، نحو «إِنَّ فِي الدَّارِ لَزَيْدًا» قال الله تعالى : (وَإِنَّ لَكَ لَأَجْرًا غَيْرَ مَمْنُونٍ) .

= القائم» ، وفي محل نصب إذا قلت «إن زيدا هو القائم» ومنهم من قال : هو اسم محله الاسم المتأخر عنه ، فهو في محل رفع في المثالين الأول والثالث ، وفي محل نصب في نحو قوله تعالى : (كنت أنت الرقيب عليهم) .

(١) يشترط في ضمير الفصل - بقطع النظر عن كونه بين معمولي إن - أربعة شروط : الأول : أن يقع بين المبتدأ والخبر أو ما أصلهما ذلك ، وقد ذكر الشارح هذا الشرط . الشرط الثاني : أن يكون الاسمان اللذان يقع بينهما معرفتين نحو «إن محمداً هو المنطلق» أو أولهما معرفة حقيقة وثانيهما يشبه المعرفة في عدم قبوله أداة التعريف كأفعل التفضيل المقترن بمن ، نحو «محمد أفضل من عمرو» .

الشرط الثالث : أن يكون ضمير الفصل على صيغة ضمير الرفع كما في هذه الأمثلة . الشرط الرابع : أن يطابق ما قبله في الغيبة أو الحضور ، وفي الأفراد أو التثنية أو الجمع ، نحو قوله تعالى : (كنت أنت الرقيب عليهم) فانت للخطاب ، وهو في الخطاب وفي الأفراد كما قبله ، ونحو (وإنا لنحن الصافون) فنحن للتكلم كما قبله .

وكلامه يُشعرُ [أيضاً] بأنه إذا دخلت اللام على ضمير الفصل أو على الاسم المتأخر لم تدخل على الخبر، وهو كذلك؛ فلا تقول: «إنَّ زَيْداً لَهُوَ لَقَائِمٌ»، ولا «إنَّ لَفِي الدَّارِ لَزَيْداً».

ومُقْتَضَى إطلاقه - في قوله: إن لام الابتداء تدخل على المفعول المتوسط بين الاسم والخبر - أن كلَّ مفعولٍ إذا تَوَسَّطَ جاز دخول اللام عليه؛ كالمفعول الصريح، والجار والمجرور، والظرف، والحال، وقد نص النحويون على منع دخول اللام على الحال؛ فلا تقول: «إنَّ زَيْداً لَصَاحِباً رَاكِباً».

وَوَصَلَ «مَا» بِذِي الْحُرُوفِ مُبْطِلٌ
إِعْمَالُهَا، وَقَدْ يُبْقَى الْعَمَلُ^(١)

إذا اتصلت «ما» غير الموصولة بإن وأخواتها كَفَتْهَا عن العمل، إلا «لَيْتَ» فإنه يجوز فيها الإِعْمَالُ [والإهمال] فتقول: «إنما زيد قائم» ولا يجوز نَصْبُ «زَيْدٍ» وكذلك أن [وَكَاَنَّ] ولكن ولعل، وتقول: «ليتما زيد قائم» وإن شئت نصبت «زَيْداً» فقلت: «ليتما زيداً قائم» وظاهرُ كلام المصنف - رحمه الله تعالى! - أن «ما» إن اتصلت بهذه الأحرُفِ كَفَتْهَا عن

(١) «ووصل مبتدأ، ووصل مضاف، و «ما» قصد لفظه: مضاف إليه «بذي» جار ومجرور متعلق بوصل

«الحروف» بدل أو عطף بيان من ذي «مبطل» خبر المبتدأ، وفاعله ضمير مستتر فيه «إعمالها»

إعمال: مفعول به لمبطل، وإعمال مضاف وها مضاف إليه «وقد» حرف تقليل «يبقى» فعل مضارع

مبني للمجهول «العمل» نائب فاعل يبقى.

العمل، وقد تعمل قليلاً، وهذا مذهب جماعة من النحويين^(١) [كالزجاجي، وابن السراج]، وحكى الأخفش والكسائي «إنما زيداً قائم» والصحيح المذهب الأول، وهو أنه لا يعمل منها مع «ما» إلا «ليت»، وأما ما حكاه الأخفش والكسائي فشاذ، واحترزنا بغير الموصولة من الموصولة؛ فإنها لا تكفها عن العمل، بل تعمل معها، والمراد من الموصولة التي بمعنى «الذي»، نحو «إِنَّ مَا عِنْدَكَ حَسَنٌ» [أي: إن الذي عندك حسن]، والتي هي مُقَدَّرَةٌ بالمصدر، نحو «مَا فَعَلْتَ حَسَنٌ» أي: إِنَّ فِعْلَكَ حَسَنٌ.



(١) ذهب سيبويه إلى أن «ما» غير الموصولة إذا اقترنت بهذه الأدوات أبطلت عملها، إلا ليت؛ فإن إعمالها مع ما جائز، وعللوا ذلك بأن هذه الأدوات قد أعملت لاختصاصها بالأسماء ودخول «ما» عليها يزيل هذا الاختصاص، ويهيئها للدخول على جمل الأفعال نحو قوله تعالى: (قل إنما يوحى إليّ أنما يحكم إله واحد) وقوله سبحانه: (كأنما يساقون إلى الموت) ونحو قول امرئ القيس: وَلَكِنَّمَا أَسْعَى لِمَجْدٍ مُّؤَثَّلٍ وَقَدْ يُذْرِكُ الْمَجْدَ الْمُؤَثَّلُ أُمْنًا لِي وتسمى «ما» هذه ما الكافة، أو ما المهية، ووجه هاتين التسميتين ظاهر بعد الذي ذكرناه لك من شأنها، وتسمى أيضاً ما الزائدة، ولكون «ما» هذه لا تزيل اختصاص «ليت» بالجمل الاسمية، بل هي باقية معها على اختصاصها بالأسماء، لم تبطل عملها، وقد جاء السماع معضداً لذلك، كما في قول النابغة الذبياني:

قَالَتْ أَلَا لَيْتَنَا هَذَا الْحَمَامَ لَنَا إِلَى حَمَلَتِنَا أَوْ نَصْفَهُ فَقَدِ

فإنه يروى بنصب «الحمام» ورفع؛ فأما النصب فعلى إعمال ليت في اسم الإشارة والحمام بدل منه أو عطف بيان عليه أو نعت له، وأما الرفع فعلى إهمال ليت، وذهب الزجاج في كتابه «الاجمل» إلى أن جميع هذه الأدوات بمنزلة واحدة، وأنها إذا اقترنت بها «ما» لم يجب إهمالها، بل يجوز فيها الإعمال، غير أن الإهمال أكثر في الجميع، أما الإعمال فعلى اختصاصها الأصلي، وأما الإهمال فلما حدث لها من زوال الاختصاص وذكر الزجاج أن ذلك مسموع في الجميع، قال: «من العرب من يقول: إنما زيداً قائم، ولعلما بكرة جالس، وكذلك أخواتها: ينصب بها، ويلغى ما» اهـ، وتبعه على ذلك تلميذه الزجاجي؛ وابن السراج، وهو الذي يفيد كلام الناظم.

وَجَائِزٌ رَفَعُكَ مَعْطُوفاً عَلَى
مَنْصُوبٍ «إِنَّ»، بَعْدَ أَنْ تَسْتَكْمِلَ^(١)

أي : إذا أتى بعد اسم «إِنَّ» وخبرها بعاطف جاز في الاسم الذي بعده
وَجَهَانٍ ؛ أَحَدُهُمَا : النَّصْبُ عَطْفاً عَلَى اسم «إِنَّ» نحو إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ وَعَمْرًا .

والثاني : الرفع نحو «إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ وَعَمْرُو» واختِلَفَ فيه^(٢) ؛ فالمشهور أنه

(١) «وجائز» خبر مقدم «رفعك» رفع : مبتدأ مؤخر، ورفع مضاف والكاف مضاف إليه من إضافة
المصدر إلى فاعله «معطوفاً» مفعول به للمصدر «على منصوب» جار ومجرور متعلق بمعطوف،
ومَنْصُوب مضاف وقوله «إِنَّ» قصد لفظه : مضاف إليه «بعد» ظرف متعلق برفع «أَنْ» مصدرية
«تستكمل» فعل مضارع منصوب بآن، والألف للإطلاق، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي
يعود إلى إِنَّ، و«أَنْ» وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بإضافة «بعد» إليه، وثمة مفعول
لتستكمل محذوف، والتقدير : بعد استكمالها معموليها.

(٢) مما لا يستطيع أن يجحده واحد من النحاة أنه قد ورد عن العرب - في جملة صالحة من الشعر،
وفي بعض النثر - وقوع الاسم المرفوع مسبوqاً بالواو بعد اسم إن المنصوب وقبل خبرها، ومنه قول
ضامى بن الحارث البرجمي :

فَمَنْ نَبِكَ أَمْسَى بِالْمَدِينَةِ رَحْلُهُ فَإِنِّي وَقَفَّارٌ بِهَا لَغَرِيبٌ
ومنه ما أنشده ثعلب، ولم يعزه إلى قائل معين :

خَلِيلِي هَلْ طَبُّ فَإِنِّي وَأَنْتُمْ - وَإِنْ لَمْ تَبُوحَا بِالْهَوَى - ذَيْفَان!

وقد ورد في القرآن الكريم آيتان ظاهرهما كظاهر هذين البيتين، الأولى قوله تعالى : ﴿إِنَّ الَّذِينَ
آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِغُونَ﴾ والثانية قراءة بعضهم : ﴿إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ﴾ برفع
«ملائكته» .

وقد اختلف النحاة في تخريج ذلك، فذهب الكسائي إلى أن الاسم المرفوع معطوف على اسم إن
باعتباره مبتدأ قبل دخول إن، وذهب الجمهور من البصريين إلى أن هذا الاسم المرفوع مبتدأ خبره
محذوف، أو خبره المذكور فيما بعد وخبر إن هو المحذوف وجملة المبتدأ وخبره معطوفة على
جملة إن واسمها وخبرها، وذهب المحقق الرضي إلى أن جملة المبتدأ والخبر حينئذ لا محل لها
معتضة بين اسم إن وخبرها، وهو حسن، لما يلزم على جعلها معطوفة على جملة إن واسمها
وخبرها من تقديم المعطوف على بعض المعطوف عليه، لأن خبر إن متأخر في اللفظ أو في التقدير
عن جملة المبتدأ والخبر، وخبر إن جزء من الجملة المعطوفة عليها.

معطوف على محل اسم «إن» فإنه في الأصل مرفوع لكونه مبتدأ، وهذا يشعربه [ظاهر] كلام المصنف، وذهب قوم إلى أنه مبتدأ وخبره محذوف، والتقدير: وعمر وكذلك، وهو الصحيح.

فإن كان العطف قبل أن تستكمل «إن» - أي قبل أن تأخذ خبرها - تعيين النصب عند جمهور النحويين؛ فتقول: إن زيدا وعمراً قائمان، وإنك وزيداً ذاهبان، وأجاز بعضهم الرفع.

وَأُلْحَقْتُ بِإِنْ لَكِنْ وَأَنْ مِنْ دُونِ لَيْتَ وَلَعَلَّ وَكَأَنَّ

حُكْمُ «أَنْ» المفتوحة و«لَكِنْ» في العطف على اسمها حكم «إِنْ» المكسورة؛ فتقول: «علمت أن زيدا قائم وعمرو» برفع «عمر» ونصبه، وتقول: «علمت أن زيدا وعمراً قائمان» بالنصب فقط عند الجمهور، وكذلك تقول: «ما زيد قائماً، لكنَّ عمراً منطلقاً وخالداً» بنصب خالد ورفع، و«ما زيد قائماً لكن عمراً وخالداً منطلقان» بالنصب فقط.

وأما «ليت، ولعل، وكأن» فلا يجوز معها إلا النصب. [سواء تقدم المعطوف، أو تأخر؛ فتقول: «ليت زيدا وعمراً قائمان، وليت زيدا قائم وعمراً» بنصب «عمر» في المثالين، ولا يجوز رفعه، وكذلك «كأن؛ ولعل»؛ وأجاز الفراء الرفع فيه - متقدماً ومتأخراً - مع الأخرى الثلاثة.

(١) «والحق» الواو عاطفة، الحق: فعل ماض مبني للمجهول، والتاء للتانيث «بيان» جار ومجرور متعلق بالحق «لكن» قصد لفظه: نائب فاعل لأحق «وأن» معطوف على لكن «من دون» جار ومجرور متعلق بالحق أيضاً، ودون مضاف و«ليت» قصد لفظه: مضاف إليه «ولعل، وكأن» معطوفان على ليت.

وَحُفِّفَتْ إِنْ فَقَلَ الْعَمَلُ وَتَلَزَمَ السَّلَامُ إِذَا مَا تَهَمَّلُ^(١)
وَرُبَّمَا اسْتَغْنَى عَنْهَا إِنْ بَدَأَ مَا نَاطِقٌ أَرَادَهُ مُعْتَمِدًا^(٢)

إذا حُفِّفَتْ «إِنْ» فالأكثر في لسان العرب إهمالها؛ فتقول: «إِنْ زَيْدٌ لَقَائِمٌ» وإذا أهملت لزمتها اللامُ فارقةً بينها وبين «إِنْ» النافية، ويقلُ إعمالها فتقول: «إِنْ زَيْدًا قائمٌ» وحكى الإعمالُ سيبويه، والأخفش، رحمهما الله تعالى^(٣)؛ فلا تلزمها حينئذٍ اللامُ؛ [لأنها تلتبس - والحالة

(١) «وخففت» الواو عاطفة، خفف: فعل ماضي مبني للمجهول، والتاء للتأنيث «إِنْ» نائب فاعل خفف «فقل» الفاء عاطفة، قل: فعل ماضٍ معطوف بالفاء على خفف «العمل» فاعل لقل «وتلزم» فعل مضارع «اللام» فاعل تلزم «إذا» ظرف للمستقبل من الزمان تضمن معنى الشرط «ما» زائدة «تهمل» فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى أَنْ المخففة، والجملة في محل جر بإضافة إذا إليها، وجواب الشرط محذوف، والتقدير: إذا ما تهمل إن التي خففت لزمتها اللام.

(٢) «وربما» الواو عاطفة، رب حرف تقييل، وما كافة «استغنى» فعل ماضٍ مبني للمجهول «عنها» جار ومجرور نائب عن الفاعل لاستغنى، والضمير المجرور محلاً عائداً على اللام المحدث عنها بأنها تلزم عند تخفيف إِنْ في حالة إهمالها «إِنْ» شرطية «بدا» فعل ماضٍ فعل الشرط «ما» اسم موصول فاعل بدا «ناطق» مبتدأ، وهو فاعل في المعنى، فلذا جاز أن يبتدأ به مع كونه نكرة «أراد» أراد: فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على ناطق، والهاء مفعول به، والجملة من أراد وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ، وجملة المبتدأ وخبره لا محل لها صلة الموصول «معتمداً» حال من الضمير المستتر في «أراد».

(٣) على الإعمال في التخفيف ورد قوله تعالى ﴿وَإِنْ كَلَّا لَمَا لِيَوفِينَهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ﴾ في قراءة من قرأ بسكون نون «إِنْ» وتخفيف ميم «لما»، وفي هذه الآية - على هذه القراءة - إعرابان: أولهما أن «إِنْ» مؤكدة مخففة من الثقيلة «كلا» اسم إن المخففة «لما» اللام لام الابتداء، وما اسم موصول بمعنى الدين خبر إن المؤكدة المخففة «ليوفينهم» اللام واقعة في جواب قسم محذوف، يوفي: فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة، ونون التوكيد حرف لا محل له من الإعراب، وضمير الغائبين العائد على الذين مفعول أول، و«ربك» رب فاعل يوفي، ورب مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه، وأعمال: مفعول ثانٍ ليوفي، وأعمال مضاف وضمير الغائبين العائد =

هذه - بالنافية) لأن النافية لا تنصب الاسم وترفع الخبر، وإنما تلتبس بإن النافية إذا أهملت ولم يظهر المفعول [بها] فإن ظهر المفعول [بها] فقد يستغنى عن اللام، كقوله:

١٠٣ - وَنَحْنُ أَبَا الضَّيْمِ مِنْ آلِ مَالِكٍ

وَإِنْ مَالِكٌ كَانَتْ كِرَامُ الْمَعَادِنِ

= على الذين مضاف إليه، وجملة الفعل المضارع وفاعله ومفعوله لا محل لها من الإعراب جواب القسم المحذوف، وتقدير الكلام: وإن كلا للذين والله ليوفينهم ربك أعمالهم، والجملة القسمية لا محل لها من الإعراب صلة الموصول، ويرد على هذا الإعراب أن جملة القسم إنشائية، وجملة الصلة يجب أن تكون خبرية معهودة، وقد أجاب ابن هشام عن هذا في كتابه المغني بأن صلة الموصول في الحقيقة هي جملة جواب القسم لا جملة القسم، وجملة جواب القسم خبرية لا إنشائية، والإعراب الثاني أن «إن» مؤكدة مخففة «كلا» اسم إن «لما» اللام لام الابتداء، وما زائدة «ليوفينهم» اللام مؤكدة للام الأولى، ويوفي فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد، والضمير مفعول به أول «ربك» فاعل، ومضاف إليه، و«أعمالهم» مفعول ثان ومضاف إليه، والجملة من الفعل المضارع ومفعوله في محل رفع خبر إن المؤكدة المخففة.

١٠٣ - البيت للطرماح - الحكم بن حكيم - وكنيته «أبو نقر»، وهو شاعر طائي، وستعرف نسبه في بيان لغة البيت.

اللغة: «ونحن أباء الضيم» يروي في مكانه «أبا ابن أباء الضيم» وأبوة: جمع آب اسم فاعل من أبى يأبى - أي امتنع - تقول: أمرت فلاناً أن يفعل كذا فأبى، تريد أنه امتنع أن يفعله والضيم: الظلم «مالك» هو اسم قبيلة الشاعر، فإن الطرماح هو الحكم بن حكيم بن نقر بن قيس بن جحدر بن ثعلبة بن عبد رضا بن مالك بن أبان ابن عمرو بن زبيعة بن جرويل بن ثعل بن عمرو بن الغوث بن طيء «كرام المعادن» طيبة الأصول شريفة المحتد.

الإعراب: «ونحن» مبتدأ «أبوة» خبر المبتدأ، وأبوة مضاف، و«الضيم» مضاف إليه «من آل» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر ثان، أو حال من الخبر، وآل مضاف و«مالك» مضاف إليه «وإن» مخففة من الثقيلة مهملة «مالك» مبتدأ «كانت» كان: فعل ماض ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى مالك باعتبار القبيلة، والتاء تاء التأنيث «كرام» خبر ثان، وكرام مضاف و«المعادن» مضاف إليه، والجملة من كان واسمها وخبرها في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو مالك.

الشاهد فيه: قوله «وإن مالك كانت» إلخ، حيث ترك لام الابتداء التي تجتلب في خبر «إن» =

التقدير: وإن مالك لكانت، فحذفت اللام؛ لأنها تلتبس بالنافية؛ لأن المعنى على الإثبات، وهذا هو المراد بقوله: «وربما استغني عنها إن بدا - إلى آخر البيت».

واختلف النحويون في هذه اللام: هل هي لام الابتداء أدخلت للفرق بين «إن» النافية و«إن» المنخفضة من الثقيلة، أم هي لام أخرى اجتلبت للفرق؟ وكلام سيبويه يدل على أنها لام الابتداء دخلت للفرق.

وتظهر فائدة هذا الخلاف في مسألة جرت بين ابن أبي العافية وابن الأخصر؛ وهي قوله عليه السلام: «قَدْ عَلِمْنَا إِنْ كُنْتَ لُمُومِنَا» فمن جعلها لام الابتداء أوجب كسر «إن» ومن جعلها لاماً أخرى - اجتلبت للفرق - فتح أن. وجرى الخلاف في هذه المسألة قبلهما بين أبي الحسن علي بن سليمان البغدادي الأخفش الصغير، وبين أبي علي الفارسي؛ فقال الفارسي: هي لام غير لام الابتداء اجتلبت للفرق، وبه قال ابن أبي

= المكسورة الهمزة المنخفضة من الثقيلة عند إهمالها، فرقاناً بينها وبين «إن» النافية، وإنما تركها هنا اعتماداً على انسياق المعنى المقصود إلى ذهن السامع، وثقة منه بأنه لا يمكن توجيهه إلى الجحد، بقرينة أن الكلام تملح وافتخار، وصدر البيت واضح في هذا، والنفي يدل على الذم، فلو حمل عجز البيت عليه لتناقض الكلام واضطرب، ألا ترى أنك لو حملت الكلام على أن «إن» نافية لكان معنى عجز البيت: وليست مالك كرام المعادن، أي فهي قبيلة دنئة الأصول، فيكون هذا ذماً ومتناقضاً مع ما هو بصده، فلما كان المقام مانعاً من جواز إرادة النفي ارتكن الشاعر عليه، فلم يأت باللام، فالقرينة هنا معنوية.

ومثل هذا البيت - في اعتماد الشاعر على القرينة المعنوية - قول الشاعر:

إِنْ كُنْتُ قَاضِي نَحْبِي يَوْمَ بَيْنِكُمْ لَوْ لَمْ تُمْنُوا بِوَعْدِي غَيْرِ مَكْذُوبٍ

ألا ترى أنه في مكان إظهار الألم وشكوى ما نزل به من فراق أحبائه؟ فلو حملت «إن» في صدر البيت على النفي فسد المعنى على هذا، ولم يستقم الكلام.

العافية، وقال الأخفش الصغير: إنما هي لام الابتداء أدخلت للفرق، وبه قال ابن الأخرس^(١).

وَالْفِعْلُ إِنْ لَمْ يَكْ نَاسِخًا فَلَا تُلْفِيهِ غَالِيًا إِنْ ذِي مُوَصَّلًا^(٢)

إذا خُفِّضَتْ «إِنْ» فلا يليها من الأفعال إلا الأفعال الناسخة للابتداء، نحو كان وأخواتها، وظن وأخواتها، قال الله تعالى: (وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِلَّا

(١) قد علمت فيما مضى أن لام الابتداء لا تدخل إلا على المبتدأ، أو على ما أصله المبتدأ، وأنها تدخل في باب إن على الخبر أو معموله أو ضمير الفصل، وعلمت أيضاً أنها لا تدخل على خبر إن إلا إذا كان مثبتاً متأخراً غير ماضٍ متصرف خالٍ من قد، ولو أنك نظرت في شواهد هذه المسألة لوجدت هذه اللام الفارقة بين «إن» النافية والمخففة من الثبيلة تدخل على مفعول ليس أصله مبتدأ ولا خيراً كما في قول عائكة بنت زيد بن عمرو، وسيأتي شرحه:

شَلْتُ يَمِينَكَ إِنْ قَتَلْتَ لِمُسْلِمًا حَلَّتْ عَلَيْكَ عُقُوبَةُ الْمُتَعَمِّدِ
وهو الشاهد رقم ١٠٤ ويأتي قريباً جداً.

وتدخل على الماضي المتصرف الذي لم يسبقه «قد» نحو قولك: إن زيد لقام، وتدخل على المنصوب المؤخر عن ناصبه نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ﴾، فلما كان شأن اللام التي تدخل لأجل الفرق بين المخففة المؤكدة والنافية غير شأن لام الابتداء كان القول بأن إحداهما غير الأخرى أصح نظراً وأقوم حجة، فمذهب أبي علي الفارسي الذي أخذ به ابن أبي العافية مذهب مستقيم في غاية الاستقامة.

(٢) «والفعل» مبتدأ «إن» شرطية «لم» حرف نفي وجزم وقلب «يك» فعل مضارع ناقص مجزوم بلم، وهو فعل الشرط، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الفعل «ناسخاً» خبر يك «فلا» الفاء لربط الجواب بالشرط، ولا: نافية «تلفيه» تلفي: فعل مضارع، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والهاء مفعول أول لتأني، والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: فأنت لا تلفيه، وجملة المبتدأ والخبر في محل جزم جواب الشرط «غالباً» حال من الهاء في «تلفيه» السابق «بيان» جار ومجرور متعلق بقوله «موصلاً» الآتي «ذي» نعت لإن «موصلاً» مفعول ثانٍ لتلفي.

عَلَى الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ، وَآلَ اللَّهِ تَعَالَى: (وَإِنْ يَكَادُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَيُزْلِقُونَكَ بِأَبْصَارِهِمْ)، وقال الله تعالى (وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ) ويقولُ أَنْ يَلِيهَا غَيْرُ النَّاسِخِ، وإليه أشار بقوله: «غالباً» ومنه قولُ بعض العرب: «إِنْ يَزِينُكَ لِنَفْسِكَ، وَإِنْ يَشِينُكَ لِهَيْه» وقولهم: «إِنْ قَتَعْتَ كَاتِبَكَ لَسَوْطاً» وأجاز الأخفش «إِنْ قَامَ لَنَا»^(١).

ومنه قول الشاعر:

١٠٤ - شَلَّتْ يَمِينُكَ إِنْ قَتَلْتَ لِمُسْلِمًا
حَلَّتْ عَلَيْكَ عُقُوبَةُ الْمُتَعَمِّدِ

(١) ههنا أربع مراتب، أولاها: أن يكون الفعل ماضياً ناسخاً، نحو (وإن كانت لكبيرة) ونحو (إن كدت لتردين) والثانية: أن يكون الفعل مضارعاً ناسخاً، نحو (وإن يكاد الذين كفروا ليزلقونك)، ونحو (وإن نظنك لمن الكاذبين) والثالثة: أن يكون ماضياً غير ناسخ، نحو قول عاتكة «إن قتلت لمسلماً» والرابعة: أن يكون الفعل مضارعاً غير ناسخ نحو قول بعض العرب «إن يزيناك لنفسك»، وإن يشينك لهيه» وهي مرتبة على هذا الترتيب الذي سقناها به، ويجوز القياس على كل واحدة منها عند الأخفش، ومنع جمهور البصريين القياس على الثالثة والرابعة.

١٠٤ - البيت لعاتكة بنت زيد بن عمرو بن نفيل القرشية العدوية، ترثي زوجها الزبير بن العوام رضي الله عنه، وتدعو على عمرو بن جرموز قاتله.

اللغة: «شلت» بفتح الشين، وأصل الفعل شللت - بكسر العين التي هي اللام الأولى - والناس يقولونه بضم الشين على أنه مبني للمجهول، وذلك خطأ «حلت عليك» أي نزلت، ويروى مكانه «وجبت عليك».

الإعراب: «شلت» شل: فعل ماض، والتاء للتأنيث «يميناك» يمين: فاعل شل، ويمين مضاف والكاف مضاف إليه «إن» مخففة من الثقيلة «قتلت» فعل وفاعل «لمسلماً» اللام فارقة، مسلماً: مفعول به لقتل «حلت» حل: فعل ماض، والتاء للتأنيث «عليك» جار ومجرور متعلق بحل «عقوبة» فاعل لحل، وعقوبة مضاف و«المتعمد» مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله «إن قتلت لمسلماً» حيث ولى «إن» المخففة من الثقيلة فعل ماض غير ناسخ وهو «قتلت» وذلك شاذ لا يقاس عليه إلا عند الأخفش.

وَأَنْ تُخَفَّفَ أَنْ فَاسْمُهَا اسْتَكَنَّ وَالْخَبَرَ أَجْعَلَ جُمْلَةً مِنْ بَعْدِ أَنْ^(١)

إذا خُفِّفَتْ أَنْ [المفتوحة] بقيت على ما كان لها من العمل، لكن لا يكون اسمها إلا ضمير الشأن محذوفاً^(٢)، وخبرها لا يكون إلا في جملة، وذلك نحو «عَلِمْتُ أَنْ زَيْدٌ قَائِمٌ» فـ «أَنْ» مُخَفَّفَةٌ مِنَ الثَّقِيلَةِ، واسمها ضميرُ الشأن، وهو محذوف، والتقدير [«أَنَّهُ»، و«زَيْدٌ قَائِمٌ» في جملة في موضع رفع خبر «أَنْ» والتقدير] «عَلِمْتُ أَنَّهُ زَيْدٌ قَائِمٌ» وقد يبرز اسمها وهو غير ضمير الشأن، كقوله:

١٠٥ - فَلَوْ أَنَّكَ فِي يَوْمِ الرَّخَاءِ سَأَلْتَنِي

طَلَاكَ لَمْ أَبْخَلْ وَأَنْتَ صَدِيقُ

(١) «وَأَنْ» شرطية «تخفف» فعل مضارع مبني للمجهول فعل الشرط «أَنْ» قصد لفظه: نائب فاعل لتخفف «فاسمها» الفاء لربط الجواب بالشرط، اسم: مبتدأ، واسم مضاف والضمير مضاف إليه «استكن» فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اسمها، والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر المبتدأ، وجملة المبتدأ وخبره في محل جزم جواب الشرط «والخبر» مفعول مقدم على عامله وهو قوله «اجعل» الآتي «اجعل» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «جملة» مفعول ثانٍ لاجعل «من بعد» جار ومجرور متعلق باجعل، وبعد مضاف و«أَنْ» قصد لفظه: مضاف إليه.

(٢) الذي اشترط في أَنْ المخففة أن يكون اسمها ضمير شأن محذوفاً من النحاة هو ابن الحاجب، فأما الناطم والجمهور فلم يشترطوا فيه ذلك، لأنهم رأوا أن ضمير الشأن خارج عن القياس، فلا يحمل الكلام عليه ما وجد له وجه آخر، ومن أجل ذلك قدر سيبويه - رحمه الله! - في قوله تعالى: ﴿وَأَنْ يَأْتِيَنَّكَ مِنْ رَبِّكَ الْوَيْلُ﴾ أنك يا إبراهيم قد صدقت الرؤيا. ١٠٥ - البيت مما أنشده الفراء، ولم يعزه إلى قائل معين:

اللغة: «أنك» بكسر كاف الخطاب - لأن المخاطب أنشئ، بدليل ما بعده، والتاء في «سألني» مكسورة أيضاً لذلك «صديق» يجوز أن يكون فعلاً بمعنى مفعول فيكون تأكيداً كبيره مع أن المراد به أنشئ قياساً، لأن فعلاً بمعنى المفعول يستوي فيه المذكر والمؤنث والمفرد وغيره غالباً كجريح =

وإن يكن فعلاً ولم يكن دُعَاً وَلَمْ يَكُنْ تَصْرِيفُهُ مُمْتَنِعاً^(١)

= وقتيل، ويجوز أن يكون فعلاً بمعنى فاعل، ويكون تذكيره مع المؤنث جارياً على غير القياس، والذي سهل ذلك فيه أنه أشبه في اللفظ فعلاً بمعنى مفعول، أو أنهم حملوه على «عدو» الذي هو ضده في المعنى، لأن من سنتهم أن يحملوا الشيء على ضده كما يحملونه على مثله وشبيهه. المعنى: لو أنك سألتني إخلاء سبيلك قبل إحكام عقدة النكاح بينما لم أمتنع من ذلك ولبادرت به مع ما أنت عليه من صدق المودة لي، وخص يوم الرخاء لأن الإنسان قد لا يعز عليه أن يفارق أحبابه في يوم الكرب والشدة.

الإعراب: «فلو» لو: شرطية غير جازمة «أنك» أن: مخففة من الثقيلة، والكاف اسمها «في يوم» جار ومجرور متعلق بقوله «سألتني» الآتي، ويوم مضاف و«الرخاء» مضاف إليه «سألتني» فعل وفاعل، والنون للوقاية، والياء مفعول أول «فراقك» فراق: مفعول ثان لسأل، وفراق مضاف والكاف مضاف إليه «لم» حرف نفي وجزم وقلب «أبخل» فعل مضارع مجزوم بلم، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا، والجملة جواب الشرط غير الجازم، فلا محل لها من الإعراب «وأنت» الواو واو الحال، أنت؛ ضمير منفصل مبتدأ «صديق» خبر المبتدأ، والجملة من المبتدأ وخبره في محل نصب حال.

الشاهد فيه: قوله «أنك» حيث خففت «أن» المفتوحة الهمزة وبرز اسمها وهو الكاف، وذلك قليل، والكثير عند ابن الحاجب - الذي جرى الشارح على رأيه - أن يكون اسمها ضمير الشأن واجب الاستتار، وخبرها جملة.

واعلم أن الاسم إذا كان محذوفاً - سواء أكان ضمير شأن أم كان غيره - فإن الخبر يجب أن يكون جملة.

أما إذا كان الاسم مذكوراً شذوذاً كما في هذا الشاهد، فإنه لا يجب في الخبر أن يكون جملة، بل قد يكون جملة كما في البيت، وقد يكون مفرداً، وقد اجتمع - مع ذكر الاسم - كون الخبر مفرداً وكونه جملة، في قول جنوب بنت العجلان من كلمة ترثي فيها أخاها عمرو بن العجلان:

لَقَدْ عَلِمَ الضَّيْفُ وَالْمُرْمِلُونَ إِذَا أَغْبَرُ أَفْقُ وَهَبَتْ شَمَالاً
بِأَنْكَ رَبِيعٍ وَغَيْثٍ مَرِيعٍ وَأَنْكَ هُنَاكَ تَكُونُ الشُّمَالاً

ألا ترى أنه خفف «أن» وجاء بها مرتين مع اسمها، وخبرها في المرة الأولى مفرد، وذلك قوله «بأنك ربيع» وخبرها في المرة الثانية جملة، وذلك قوله «وأنت تكون الشمال».

(١) «وإن» شرطية «يكن» فعل مضارع ناقص فعل الشرط، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الخبر «فعلاً» خبر يكن «ولم» الواو واو الحال لم: حرف نفي وجزم وقلب «يكن» فعل =

فَالْأَحْسَنُ الْفَصْلُ بِقَدْ، أَوْ نَفْيٍ. أَوْ تَنْفِيسٍ، أَوْ لَوْ، وَقَلِيلٌ ذِكْرُ لَوْ^(١)

إذا وقع خبرٌ «أن» المخففة جملةً اسميةً لم يحتج إلى فاصل؛ فتقول: «علمتُ أن زيدَ قُلْتُم» من غير حرفٍ فاصلٍ بين «أن» وخبرها، إلا إذا قُصِدَ النفي؛ فيفصل بينهما بحرف [النفي] كقوله تعالى: (وَأَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ فَهَلْ أَنْتُمْ مُسْلِمُونَ).

وإن وقع خبرها جملةً فعليةً، فلا يخلو: إما أن يكون الفعل متصرفاً، أو غير متصرف، فإن كان غير متصرف لم يؤتَ بفاصل نحو قوله تعالى: (وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى) وقوله تعالى: (وَأَنْ عَسَى أَنْ يَكُونَ قَدِ اقْتَرَبَ أَجْلُهُمْ) وإن كان متصرفاً، فلا يخلو: إما أن يكون دعاءً، أولاً، فإن كان دعاءً لم يفصل، كقوله تعالى: (والخامسة أن غَضِبَ اللهُ عليها) في قراءة مَنْ قرأ (غَضِبَ) بصيغة الماضي، وإن لم يكن دعاءً فقال قوم: يجب أن يُفصل بينهما إلا قليلاً، وقالت فرقة منهم المصنف: يجوز الفصل وتركه^(٢) والأحسن الفصل، والفاصل أحدُ أربعةِ أشياء.

= مضارع ناقص مجزوم بلم، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الفعل، أو إلى الخبر «دعا» قصر للضرورة: خبر يكن المنفي بلم، والجملة من يكن المنفي بلم واسمه وخبره في محل نصب حال «ولم» الواو عاطفة، لم: حرف نفي وحزم وقلب «يكن» فعل مضارع ناقص مجزوم بلم «تصريفه» تصريف: اسم يكن، وتصريف مضاف، والهاء مضاف إليه «ممتنعاً» خبر يكن الأخير.

(١) «فالأحسن» الفاء واقعة في جواب الشرط الواقع في أول البيت السابق، الأحسن: مبتدأ «الفصل» خبر المبتدأ «بقَدْ» جار ومجرور متعلق بقوله «الفصل» «أو نفي» أو تنفيس، أو لو» كل واحد منها معطوف على «قد» «وقليل» الواو عاطفة، وقليل خبر مقدم «ذكر» مبتدأ مؤخر، وذكر مضاف و«لو» قصد لفظه مضاف إليه.

(٢) مما ورد فيه الخبر جملة فعلية فعلها متصرف غير دعاء ولم يفصل بفاصل من هذه الفواصل - سوى ما سينشده الشارح - قول النابغة الذبياني:

فَلَمَّا رَأَى أَنْ ثَمَرَ اللهِ مَالَهُ وَأَثَلَ مَوْجُوداً وَسَدَّ مَفَاقِرَهُ =

الأول: «قَدْ» كقوله تعالى: (وَنَعْلَمُ أَنَّ قَدْ صَدَقْتَنَا).

الثاني: حرف التنفيس، وهو السين أو سوف؛ فمثال السين قوله تعالى: (عَلِمَ أَنَّ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرَضِي) ومثال «سَوْفَ» قول الشاعر:
١٠٦ - وَأَعْلَمَ فَعِلْمُ الْمَرْءِ يَنْفَعُهُ أَنَّ سَوْفَ يَأْتِي كُلُّ مَا قُدِرَا

= أَكْبَّ عَلَى فِاسٍ يُجِدُّ غُرَابَهَا مُذَكَّرَةٌ مِنَ الْمَعَاوِلِ بِاتِّرَةٍ
فإن: مخففة من الثقيلة، واسمها ضمير شأن محذوف، وثمر: فعل ماض، والله: فاعل، ومال: مفعول به لثمر، ومال مضاف وضمير الغائب مضاف إليه، وجملة الفعل الماضي وفاعله في محل رفع خبر أن، وهذا الفعل: ماض متصرف غير دعاء ولم يفصل وممن قال بوجوب الفصل الفراء وابن الأنباري.

وقد اختلف العلماء في السبب الذي دعا إلى هذا الفصل؛ فذهب الجمهور إلى أن هذا الفصل يكون للترقة بين أن المخففة من الثقيلة وأن المصدرية.

وعلى هذا ينبغي أن يقسم الفصل إلى قسمين: واجب، وغير واجب، فيجب إذا كان الموضع يحتملها، ولا يجب إذا كان مما تتعين فيه إحداها كما فيما بعد العلم غير المؤول بالظن؛ فإن هذا الموضع يكون لأن المخففة لا غير؛ إلا عند الفراء وابن الأنباري؛ فلبس عندهما موضع تتعين فيه المخففة، ولذلك أوجبا الفصل بواحد من هذه الأشياء للترقة دائماً.
وقال قوم: إن المقصود بهذا الفصل جبر الوهن الذي أصاب أن المؤكدة بتخفيفها ويشكل على هذا أن الوهن موجود إذا كان الخبر جملة اسمية، أو جملة فعلية فعلها جامد أو دعاء، فلماذا لم يجبر الوهن مع شيء من ذلك؟!.

١٠٦ - هذا البيت أنشده أبو علي الفارسي وغيره، ولم ينسبه أحد منهم إلى قائل معين، والبيت من الكامل، وقد وهم العيني رحمه الله في زعمه أنه من الرجز المسدس.
الإعراب: «واعلم» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «فعلم» مبتدأ، وعلم مضاف، و «المرء» مضاف إليه «ينفعه» ينفع: فعل مضارع: وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على «علم» والهاء مفعول به لينفع، والجملة من ينفع وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ «أن» مخففة من الثقيلة، واسمها ضمير شأن محذوف وجوباً «سوف» حرف تنفيس «يأتي» فعل مضارع «كل» فاعل يأتي، والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر أن، وكل مضاف، و «ما» إسم موصول مضاف إليه «قدرا» قدر: فعل ماض مبني للمجهول، والألف للإطلاق، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على «ما» والجملة من قدر ونائب فاعله لا محل لها من =

الثالث: النفي، كقوله تعالى: (أَفَلَا يَرَوْنَ أَنَّ لَا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا) وقوله تعالى: (أَيَحْسَبُ الْإِنْسَانُ أَنْ لَنْ يَجْمَعَ عِظَامُهُ) وقوله تعالى: (أَيَحْسَبُ أَنْ لَمْ يَرَهُ أَحَدٌ).

الرابع: «لو» - وَقُلْ مَنْ ذَكَرَ كَوْنَهَا فَاصِلَةٌ مِنَ النَحْوِيِّينَ - ومنه قوله [تعالى]: (وَأَنْ لَوْ اسْتَقَامُوا عَلَى الطَّرِيقَةِ) وقوله [تعالى]: (أَوْ لَمْ يَهْدِ لِلَّذِينَ يَرِثُونَ الْأَرْضَ مِنْ بَعْدِ أَهْلِهَا أَنْ نُنْشِئَ أَصْنَانَهُمْ بِذُنُوبِهِمْ).

ومما جاء بدون فَاصِلٍ قوله:

١٠٧ - عَلِمُوا أَنْ يُؤْمَلُونَ فَجَادُوا قَبْلَ أَنْ يُسْأَلُوا بِأَعْظَمِ سُؤْلِ

= الإعراب صلة الموصول.

الشاهد فيه: قوله «أن سوف يأتي» حيث أتى بخبر «أن» المخففة من الثقيلة جملة فعلية، وليس فعلها دعاء، وقد فصل بين «أن» وخبرها بحرف التنفيس، وهو «سوف».

ومثل هذا البيت قول الفرزدق:

أَبِيتُ أَمْنِي النَّفْسُ أَنْ سَوْفَ تَلْتَفِي وَهَلْ هُوَ مُقْدُورٌ لِنَفْسِي لِقَاؤُهَا

١٠٧ - هذا البيت من الشواهد التي لا يعلم قائلها.

الإعراب: «علموا» فعل وفاعل «أن» مخففة من الثقيلة، واسمها محذوف «يؤملون» فعل مضارع مبني للمجهول، وواو الجماعة نائب فاعل، والجملة في محل رفع خبر «أن» المخففة «فجادوا» الفاء عاطفة، وجادوا: فعل وفاعل، والجملة معطوفة على جملة «علموا» قبل، ظرف متعلق بجاد «أن» مصدرية «يسألوا» فعل مضارع مبني للمجهول منصوب بأن المصدرية، وواو الجماعة نائب فاعل، وقبل مضاف و «أن» وما دخلت عليه في تأويل مصدر مضاف إليه «بأعظم» جار ومجرور متعلق بجاد، وأعظم مضاف، و «سؤل» مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله «أن يؤملون» حيث استعمل فيه «أن» المخففة من الثقيلة، وأعملها في الاسم الذي هو ضمير الشأن المحذوف، وفي الخبر الذي هو جملة «يؤملون» ومع أن جملة الخبر فعلية فعلها متصرف غير دعاء لم يأت بفواصل بين «أن» وجملة الخبر.

والاستشهاد بهذا البيت إنما يتم على منهج الجمهور الذين يذهبون إلى أن «أن» الواقعة بعد علم =

وقوله تعالى: (لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ) في قراءة مَنْ رفع (يتم) في قول، والقول الثاني: أن «أن» ليست مخففة من الثقيلة، بل هي الناصبة للفعل المضارع، وارتفع (يتم) بعده شذوذاً^(١).

وَحُفِّفَتْ كَأَنَّ أَيْضاً فُنُوي مَنْصُوبُهَا، وَثَابِتاً أَيْضاً رُؤْيٍ^(٢)

= غير مؤول بالظن تكون مخففة من الثقيلة لا غير، فأما على مذهب الفراء وابن الأنباري اللذين لا يريان للمخففة موضعاً يخصها وأوجبا الفصل بواحد من الأمور التي ذكرها الشارح للفرقة؛ فإنهما ينكران أن تكون «أن» في هذا البيت مخففة من الثقيلة، ويزعمان أنها هي المصدرية التي تنصب المضارع، وأنها لم تنصب في هذا البيت كما لم تنصب في قول الشاعر:

أَنْ تَقْرَأَني عَلَى أَسْمَاءَ وَنَحْكَمَا مِني السَّلَامَ، وَأَنْ لَا تُشْعِرَ أَحَدًا

وكما لم تنصب في قوله تعالى: (لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ) في قراءة مَنْ رفع «يتم» وكما لم تنصب في حديث البخاري عن عائشة رضي الله تعالى عنها [٦٧/١٢٠] الطبعة السلطانية) قال رسول الله ﷺ لها «وما منعك أن تأذنين له؟ عمك»، إلا أنه قد يقال: إنه لا يجوز على مذهبهما أيضاً أن تكون «أن» في البيت الشاهد مصدرية مهمله، من قبل أن الشاعر قد قال بعد ذلك «قيل أن يسألوا» فنصب الفعل بحذف النون؛ فدل ذلك على أن لغة هذا القائل النصب بأن المصدرية، فيكون هذا قرينة على أن «أن» الأولى مخففة من الثقيلة؛ فإن من البعيد أن يجمع الشاعر بين لغتين في بيت واحد.

(١) قد ذكر العلماء أن هذه لغة لجماعة من العرب؛ يهملون «أن» المصدرية كما أن عامة العرب يهملون «ما» المصدرية فلا ينصبون بها، وأنشدوا على ذلك شواهد كثيرة، وتحقيق هذا الموضوع على الوجه الأكمل مما لا تتسع له هذه العجالة، ولكننا قد ذكرنا لك في شرح الشاهد السابق بعض شواهد من القرآن الكريم ومن الحديث الصحيح ومن الشعر.

(٢) «وخففت الواو عاطفة، خفف: فعل ماض مبني للمجهول، والتاء تاء التأنيث «كان» قصد لفظه: نائب فاعل لخفف «أيضاً» مفعول مطلق لفعل محذوف «فنوى» الفاء عاطفة، نوى: فعل ماض مبني للمجهول «منصوبها» منصوب: نائب فاعل نوى، ومنصوب مضاف والضمير مضاف إليه «وثابتاً» الواو عاطفة، وثابتاً: حال مقدم على صاحبه وهو الضمير المستتر في قوله «روى» الآتي، و «أيضاً» مفعول مطلق لفعل محذوف «روى» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى منصوبها.

إذا خُفِّفَتْ «كَأَنَّ» نُويَّ اسْمُهَا، وأخبر عنها بجملة اسمية^(١)، نحو
«كَأَنَّ زَيْدٌ قَائِمٌ» أو جملة فعلية مُصَدَّرَةٌ بـ «لَمْ»^(٢) كقوله تعالى: (كَأَنَّ لَمْ
تَغْنِ بِالْأَمْسِ) أو مُصَدَّرَةٌ بـ «قَدْ» كقول الشاعر:

أَفِدَ التَّرْحُلُ غَيْرَ أَنَّ رِكَابَنَا لَمَّا تَزُلْ بِرَحَالِنَا، وَكَأَنَّ قَدْ [٢]^(٣)

أي: «وَكأنْ قَدْ زَالَتْ» فاسمُ «كَأَنَّ» في هذه الأمثلة محذوف، وهو
ضميرُ الشَّانِ، والتقدير «كَأنَّهُ زَيْدٌ قَائِمٌ» وكأنَّهُ لم تَغْنِ بِالْأَمْسِ، وكأنَّهُ قَدْ
زَالَتْ» والجملة التي بعدها خبرٌ عنها، وهذا معنى قوله: «فَنُويَّ مَنْصُوبُهَا»
وأشارَ بقوله «وثابتاً أيضاً رُوي» إلى أنه قد رُوي إثباتُ منصوبها، ولكنه
قليل، ومنه قوله:

(١) لم يستشهد الشارح هنا لمجيء خبر «كَأَنَّ» جملة اسمية، ومن شواهد ذلك قول الشاعر (ش ١٠٨)

في رواية أخرى غير التي ذكرها الشارح في إنشاد البيت، ولكنه أشار إليها بعد:

وَصَدْرٌ مُشْرِقٌ أَلْوَنُ كَأَنَّ تَذْيَاهُ حُقَانِ

فكان: حرف تشبيه ونصب، واسمها ضمير شأن محذوف، وتذياه. مبتدأ ومضاف إليه، وحقان:

خبر المبتدأ، والجملة من المبتدأ والخبر في محل رفع خبر كان.

(٢) إذا كانت جملة خبر «كَأَنَّ» المخففة فعلية؛ فإن قصد بها الثبوت اقترنت حتماً بقد كيبت النابغة

الذي أنشده الشارح (رقم ٢)، وكقول الآخر:

لَا يَهْوُلَنَّكَ أَصْطِلَاءُ لَطَى الْحَرِّ بِفَمَحَذُورُهَا كَأَنَّ قَدْ أَلْمَا

وإن قصد بها النفي اقترنت بلم كما في الآية الكريمة، وكما في قول الخنساء:

كَأَنَّ لَمْ يَكُونُوا جَمِيَّ يُتَّقَى إِذِ النَّاسُ إِذْ ذَاكَ مَنْ عَزَبَ زَا

وكقول شاعر من غطفان (انظره في معجم البلدان ١٨/٦).

كَأَنَّ لَمْ يُدْمِنُهَا أَنْيْسٌ، وَلَمْ يَكُنْ لَهَا بَعْدَ أَيَّامِ الْهَيْذَمِلَةِ عَابِرٌ

(٣) هذا هو الشاهد رقم (٢) وقد شرحنا هذا البيت في مبحث التنوين أول الكتاب، فانظره هناك،

والاستشهاد به هنا في قوله «وكان قد» حيث خففت «كَأَنَّ» وحذف اسمها وأخبر عنها بجملة فعلية

مصدرة بقد، والتقدير: وكأنه (أي الحال والشأن) قد زالت، ثم حذفت جملة الخبر؛ لأنه قد تقدم

في الكلام ما يرشد إليها ويدل عليها، وهو قوله «لما تزل برحالنا».

١٠٨ - وَصَدْرُ مُشْرِقِ النَّحْرِ كَأَنَّ ثَدْيِيهِ حُقَّانِ

١٠٨ - هذا الشاهد أحد الأبيات التي استشهد بها سيبويه (ج ١ ص ٢٨١) ولم ينسبها.
اللغة: «وصدر» قد روى سيبويه في مكان هذه الكلمة «وجه» وروى غيره في مكانها «ونحر» وعلى
هاتين الروایتين تكون الهاء في قوله «ثدييه» عائدة إلى «وجه» أو «نحر» بتقدير مضاف، وأصل
الكلام: كأن ثديي صاحبه، فحذف المضاف - وهو الصاحب وأقام المضاف إليه مقامه «مشريق
اللون» مضيء لأنه ناصع البياض، وهذا هو الثابت، وقد رواه الشارح كما ترى «حقان» ثنية حقة،
وحذفت التاء التي في المفرد من الثنية كما حذفت في ثنية «خصية» وألية» فقالوا: خصيان،
وألين، هكذا قالوا، وليس هذا الكلام بشيء، بل حقان ثنية حق - بضم الحاء وبدون تاء - وقد
ورد في فصيح شعر العرب بغير تاء، ومن ذلك قول عمرو بن كلثوم التغلبي:

وَصَدْرًا مِثْلَ حُقِّ الْعَاجِ رَخْصًا حَصَانًا مِنْ أَكْفِ اللَّامِيسِ

والعرب تشبه الشدين بحق العاج كما في بيت الشاهد وكما في بيت عمرو، ووجه التشبيه أنهما
مكتنزان ناهدان.

الإعراب: «وصدر» بعضهم يرويه بالرفع فهو مبتدأ خبره محذوف، والتقدير: ولها صدر، والأكثر
على روايته بالجر؛ فالواو واو رب، وصدر: مبتدأ مرفوع بضمه مقدرة على آخره منع من ظهورها
اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد «مشرق» صفة لصدر، ومشرق مضاف و «اللون» مضاف
إليه «كان» مخففة من الثقيلة «ثدييه» ثديي: اسمها، وثديي مضاف والضمير مضاف إليه «حقان»
خبر كان، ومن روى «ثدياه حقان» وهي الرواية التي أنشدنا البيت عليها في تعليقه سبقت قريباً
(ص ٣٥٧) فهي جملة من مبتدأ وخبر في محل رفع خبر كان، واسمها محذوف، والتقدير: كأنه -
أي الحال والشأن - ثدياه حقان، وجملة كان واسمها وخبرها في محل رفع خبر المبتدأ، وقد ذكر
الشارح - رحمه الله! - الروایتين جميعاً، وبين وجه كل واحدة منهما بما لا يخرج عما ذكرناه.

الشاهد فيه: قوله «كان ثدييه حقان» حيث روى بنصب «ثدييه» بالياء المفتوح ما قبلها: على أنه
اسم «كان» المخففة من الثقيلة، وهذا قليل، بالنظر إلى حذف اسمها ومجيء خبرها جملة، ولهذا
يروى برفع ثدييه على ما ذكرناه في إعراب البيت؛ فيكون البيت على هذه الرواية جارياً على الكثير
الغالب.

ولا داعي لما أجازته الشارح على رواية «كان ثدياه» من أن يكون «ثدياه» اسم كان أتى به الشاعر
على لغة من يلزم المثنى الألف؛ فإن في ذلك شيتين كل واحد منهما خلاف الأصل، أحدهما: أن
مجيء المثنى في الأحوال كلها بالألف لغة مهجورة قديمة لبعض العرب. ثانيهما: أن فيه حمل
البيت على القليل النادر - وهو ذكر اسم كان - مع إمكان حملة على الكثير المشهور، والذي يتعين
على المعربين ألا يحملوا الكلام على وجه ضعيف متى أمكن حملة على وجه صحيح راجح.

فـ «نَدَيَّه» اسمُ كَأَنَّ، وهو منصوبٌ بالياء لأنه مشئى، و«حُقَّانِ» خبر كَأَنَّ، وروى «كَأَنَّ ثدياه حُقَّانِ» فيكون اسم «كَأَنَّ» محذوفاً وهو ضمير الشأن، والتقدير «كَأَنَّهُ ثَدْيَاهُ حُقَّانِ»: مبتدأ وخبر في موضع رفع خبر كَأَنَّ، ويحتمل أن يكون «ثدياه» اسم «كَأَنَّ» وجاء بالألف على لغة من يجعل المشئى بالألف في الأحوال كلها.

لا التي لنفي الجنس

عَمَلٌ إِنْ أَجْعَلَ لِأَفِي نَكْرَهُ مُفْرَدَةً جَاءَتْكَ وَمُكَرَّرَةً^(١)
هذا هو القسم الثالث من الحروف الناسخة للابتداء، وهي «لا»
التي لنفي الجنس، والمرادُ بها «لا» التي قُصِدَ بها التنصيصُ على
استغراق النفي للجنس كله.

وإنما قُلْتُ «التنصيص» احترازاً عن التي يقع الاسم بعدها مرفوعاً،
نحو: «لَا رَجُلٌ قَائِماً»؛ فإنها ليست نصاً في نفي الجنس؛ إذ يحتمل نفي
الواحد ونفي الجنس؛ فبتقدير إرادة نفي الجنس لا يجوز «لَا رَجُلٌ قَائِماً»
بل «رجلان» وبتقدير إرادة نفي الواحد يجوز «لَا رَجُلٌ قَائِماً بلا رجлан»،
وأما «لا» هذه فيه لنفي الجنس ليس إلا؛ فلا يجوز «لَا رَجُلٌ قَائِمٌ بل
رجلان».

وهي تعمل عمل «إن»؛ فتنصب المبتدأ اسماً لها، وترفع الخبر
خبراً لها، ولا فرق في هذا العمل بين المفردة - وهي التي لم تتكرر - نحو
«لَا غُلَامٌ رَجُلٌ قَائِمٌ» وبين المكررة، نحو «لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ»^(٢).

(١) «عمل» مفعول أول مقدم على عامله وهو قوله «اجعل» الآتي، وعمل مضاف و«إن» قصد لفظه:
مضاف إليه «اجعل» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «للا» جار ومجرور متعلق
باجعل، وهو المفعول الثاني لاجعل «في نكره» جار ومجرور متعلق باجعل «مفردة» حال من
الضمير المستتر في «جاءتك» الآتي «جاءتك» جاء: فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً
تقديره هي يعود على «لا» والتاء للتأنيث، والكاف مفعول به لجاء «أو» عاطفة «مكررة» معطوف
على مفردة.

(٢) ومع أنها تعمل مفردة ومكررة فعملها بعد استيفاء شروطها وهي مفردة واجب، وعملها مكررة
جائز.

ولا يكون اسمها وخبرها إلا نكرة^(١)؛ فلا تعمل في المعرفة، وما ورد من ذلك مؤول بنكرة، كقولهم «قضية ولا أبا حسن لها» فالتقدير: ولا مسمى بهذا الاسم لها^(٢) ويدل على أنه مُعامل مُعاملَة النكرة وَصْفُهُ بالنكرة «قولك «لا أبا حسن حلاً لها» ولا يُفصل بينها وبين اسمها؛ فإن فصل بينهما ألغيت، كقوله تعالى: (لا فيها غول)».

فَانْصَبْ بِهَا مُضَافاً، أَوْ مُضَارِعَةً
وَبَعْدَ ذَلِكَ الْخَبَرَ أَذْكَرُ رَافِعَةً^(٣)

(١) الشروط التي يجب توافرها لإعمال «لا» عمل إن سته، وهي: أن تكون نافية، وأن يكون المنفي بها الجنس، وأن يكون النفي نصاً في ذلك، وألا يدخل عليها جار كما دخل عليها في نحو قولهم: جئت بلا زاد، وقولهم: غضبت من لا شيء، وأن يكون اسمها وخبرها نكرتين، وألا يفصل بينها وبين اسمها فاصل أي فاصل ولا خبرها، وقد صرح الشارح هنا بشرطين وهما الخامس والسادس، وأشار في صدر كلامه إلى الثلاثة الأولى، وترك واحداً، وهو ألا يدخل عليها جار.

(٢) هكذا أوله الشارح، وليس تأويله بصحيح، لأن المسمى بأبي حسن موجود وكثيرون، فالنفي غير صادق.

وقد أوله العلماء بتأويلين آخرين، أحدهما أن الكلام على حذف مضاف، والتقدير: ولا مثل أبي حسن لها، ومثل كلمة متوغلة في الإيهام لا تتعرف بالإضافة، ونفي المثل كناية عن نفي وجود أبي الحسن نفسه؛ والثاني: أن يجعل «أبا حسن» عبارة عن اسم جنس وكأنه قد قيل: ولا فيصل لها، وهذا مثل تأويلهم في باب الاستعارة نحو «حاتم» بالمتناهي في الجود، ونحو «مادر» بالمتناهي في البخل، ونحو «يوسف» بالمتناهي في الحسن، وضابطه: أن يؤول الاسم العلم بما اشتهر به من الوصف.

(٣) «فانصب» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «بها» جار ومجرور متعلق بانصب «مضافاً» مفعول به لانصب «أو» عاطفة «مضارعه» مضارع بمعنى مشابه: معطوف على قوله «مضافاً» ومضارع مضاف والهاء العائدة إلى قوله «مضافاً» مضاف إليه «وبعد» ظرف متعلق بقوله «اذكر» الآتي، وبعد مضاف، و «ذا» من «ذاك» اسم إشارة: مضاف إليه، والكاف حرف خطاب «الخبر» مفعول به لا ذكر الآتي «اذكر» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «رافعه» رافع: حال من الضمير المستتر في «اذكر» ورافع مضاف والهاء مضاف إليه، من إضافة الصفة لمعمولها، وهي لا تفيد تعريفاً ولا تخصيصاً، ولذلك وقع هذا المضاف حالاً.

وَرَكَّبِ الْمُفْرَدَ فَاتِحاً: كَلَا
 حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ، وَالثَّانِي أَجْعَلًا^(١)
 مَرْفُوعاً، أَوْ مَنْصُوباً، أَوْ مُرَكَّباً،
 وَإِنْ رَفَعْتَ أَوَّلًا لَا تَنْصِبَ^(٢)

لا يخلو اسمُ «لا» [هذه] من ثلاثة أحوال (الحال الأول: أن يكون مضافاً [نحو «لا غَلامَ رَجُلٍ حَاضِرٌ»]. الحال الثاني: أن يكون مُضارعاً للمضاف، أي مُشابهاً له، والمراد به: كل اسم له تَعَلُّقٌ بما بعده: إما بعملٍ، نحو «لا طَالِعاً جَبَلاً ظاهراً، ولا خَيْراً من زَيْدٍ رَاكِبٌ»، وإما بِعَطْفٍ

(١) «وركب» الواو عاطفة، ركب: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «المفرد» مفعول به لركب «فاتحاً» حال من الضمير المستتر في «ركب» ومتعلقه محذوف، والتقدير: فاتحاً له «كلاً» الكاف جارة لقول محذوف على ما سبق غيره مرة، ولا: نافية للجنس «حول» اسم لا، مبني على الفتح في محل نصب، وخبرها محذوف، والتقدير: لا حول موجود «ولا» الواو عاطفة، ولا: نافية للجنس أيضاً «قوة» اسمها. وخبرها محذوف، وهذه الجملة معطوفة بالواو على الجملة السابقة «والثاني» مفعول أول قدم على عامله، وهو قوله اجعلاً الآتي «اجعلاً» اجعل: فعل أمر، مبني على السكون لا محل له من الإعراب، وحرك بالفتح لأجل مناسبة الألف، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والألف للاطلاق، أو هو فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المنقلبة ألفاً لأجل الوقف لا محل له من الإعراب، ونون التوكيد المنقلبة ألفا حرف لا محل له من الإعراب.

(٢) «مرفوعاً» مفعول ثانٍ لاجعل في البيت السابق «أو منصوباً» أو: حرف عطف، منصوباً: معطوف على مرفوع «أو مركباً» معطوف على قوله «مرفوعاً» السابق «وإن» الواو عاطفة، إن: شرطية «رفعت» رفع: فعل ماضٍ فعل الشرط مبني على الفتح المقدر في محل جزم، وتاء المخاطب فاعل «أولاً» مفعول به لرفعت «لا» ناهية «تنصب»: فعل مضارع مبني على الفتح المقدر في محل جزم، وتاء المخاطب فاعل «أولاً» مفعول به لرفعت «لا» ناهية «تنصب»: فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المنقلبة ألفاً لأجل الوقف في محل جزم بلا الناهية، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والجملة في محل جزم جواب الشرط، وحذف منها الفاء ضرورة، وكان حقه أن يقول: وإن رفعت أولاً فلا تنصب.

نحو: «لا ثَلَاثَةٌ وَثَلَاثِينَ عِنْدَنَا» ويسمى المشبّه بالمضاف: مُطَوَّلًا، ومَمْطَوَّلًا، أي: ممدوداً، وحُكْمُ المضاف والمشبّه به النصب لفظاً، كما مُثَّل، والحال الثالث: أن يكون مفرداً، والمراد به - هنا - ما ليس بمضاف، ولا مُشَبَّه بالمضاف؛ فيدخل فيه المثنى والمجموع، وحكمه البناء على ما كان يُنصَّب به؛ لتركيبه مع «لا» وصيرورته معها كالشيء الواحد؛ فهو معها كخمسَةِ عَشَرَ، ولكن محلّه النصب بلا؛ لأنه اسم لها؛ فالمفرد الذي ليس بمثنى ولا مجموع يُبنى على الفتح؛ لأن نصبه بالفتحة نحو «لا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ» والمثنى وجمع المذكر السالم يُبنيان على ما كانا يُنصَبان به - وهو الياء - نحو «لا مُسْلِمِينَ لَكَ، ولا مُسْلِمِينَ» فمُسْلِمِينَ وَمُسْلِمِينَ مبنيان؛ لتركيبهما مع «لا» كما بني «رجل» [لتركيبه] معها.

وذهب الكوفيون والزجاج إلى أن «رجل» في قولك: «لا رَجُل» معرب، وأن فتحته فتحة إعراب، لا فتحة بناء، وذهب المبرد إلى أن «مُسْلِمِينَ» و«مُسْلِمِينَ» معربان^(١).

(١) ذهب أبو العباس المبرد إلى أن اسم «لا» إذا كان مثنى أو مجموعاً جمع مذكر سالماً فهو معرب منصوب بالياء، وليس مبنياً كما ذهب إليه جمهور النحاة، واحتج لما ذهب إليه بأن التشية والجمع من خصائص الاسماء، وقد علمنا أن من شرط بناء الاسم لشبهه بالحرف في وجه من وجوه الشبه التي تقدم بيانها: ألا يعارض هذا الشبه شيء من خصوصيات الاسماء، والجواب على هذه الشبهة من وجهين: أولهما - وهو وجه عقلي - أن ما كان من خصائص الاسماء إنما يقدح في بناء الاسم ويعارضه إذا طرأ على الاسم بعد كونه مبنياً، فأما إذا كان ما هو من خصائص الاسماء موجوداً في الاسم ما يقتضي شبهه بالحرف - من بعد ذلك - فإنه لهذا لا يعارض سبب البناء ولا يمنع منه، ونحن ندعى أن الاسم كان مثنى أو مجموعاً، ثم دخلت عليه لا فتركب معها تركب خمسة عشر، فوجد سبب البناء طارئاً على ما هو من خصائص الاسم، الثاني - وهو نقض لمذهبه بعدم الاطراد - أن المبرد نفسه قد اتفق مع الجمهور على بناء اسم لا المجموع جمع تكسير، ولم يعبا معه بما هو =

وأما جمعُ المؤنثِ السالمِ فقال قوم: مبنيٌّ على ما كان ينصب به - وهو الكسر؛ فتقول: «لا مُسَلِّماتٍ لك» بكسر التاء، ومنه قوله:

١٠٩ - إِنَّ الشَّبَابَ الَّذِي مَجَّدَ عَوَاقِبُهُ
فِيهِ نَلْدُ، وَلَا لَذَاتٍ لِلشَّيْبِ

من خصائص الاسم وهو الجمع، كما اتفق مع الجمهور على بناء المنادى المثني أو المجموع جمع المذكر السالم على ما يرفع به، ولم يعبأ بما هو من خصائص الأسماء.

١٠٩ - البيت لسلامة بن جندل السعدي، من قصيدة له مستجادة، وأولها قوله

أَوْدَى الشَّبَابَ حَيِّدًا ذُو التَّعَاجِبِ أَوْدَى، وَذَلِكَ شَأْوٌ غَيْرُ مَطْلُوبٍ
وَلَيْ خَيْشًا، وَذَاكَ الشَّيْبُ يَنْبَعُهُ لَوْ كَانَ يُذَرِّكُهُ رَكْضُ الْيَعَاقِبِ

اللغة: «أودى» ذهب وفنى، وكرر هذه الكلمة تأكيداً لمضمونها؛ لأنه إنما أراد إنشاء التحسر والتحزن على ذهاب شبابه «حמידاً» محموداً «التعاجيب» العجب، وهو جمع لا واحد له من لفظه، ويروى في مكانه «الأعاجيب» وهو جمع أعجوبة، وهي الأمر الذي يتعجب منه «شأو» هو الشوط «حشياً» سريعاً «اليعاقب» جمع يعقوب، وهو ذكر الحجل «مجد عواقبه» المراد أن نهايته محمودة «الشيب» بكسر الشين - جمع أشيب - وهو الذي ابيض شعره، وروي صدر البيت المستشهد به هكذا:

* أَوْدَى الشَّبَابَ الَّذِي مَجَّدَ... إلخ *

الإعراب: «إن» حرف تأكيد ونصب «الشباب» اسم إن «الذي» اسم موصول: نعت للشباب «مجد» يجوز أن يكون خبراً لمبتدأ محذوف، والتقدير: هو مجد، وعواقبه - على هذا - نائب فاعل مجد؛ لأنه مصدر بمعنى اسم المفعول كما فسرناه ويجوز أن يكون «مجد» خبراً مقدماً، و«عواقبه» مبتدأ مؤخرًا، وجاز الإخبار بالمفرد - وهو مجد - عن الجمع - وهو عواقب - لأن الخبر مصدر، والمصدر يخبر به عن المفرد والمثنى والجمع بلفظ واحد؛ لأنه لا يثنى ولا يجمع، وعلى كل حال فجملة «مجد عواقبه» - سواء أقدرت مبتدأ أم لم تقدر - لا محل لها من الإعراب صلة الموصول «فيه» جار ومجرور متعلق بقوله نلذ الاتي «نلذ» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره نحن «ولا» نافية للجنس «لذات» اسم لا، مبني على الكسرة نيابة عن الفتحة لأنه جمع مؤنث سالم في محل نصب «للشيب» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر «لا».

الشاهد فيه: قوله «ولا لذات للشيب» حيث جاء اسم لا - وهو لذات - جمع مؤنث سالماً، ووردت الرواية بينائه على الكسرة نيابة عن الفتحة، كما كان ينصب بها لو أنه معرب.

وأجاز بعضهم الفتح، نحو «لا مسلمات لك»^(١).

وقول المصنف: «وَبَعْدَ ذَلِكَ رَافِعَةٌ» معناه أنه يذكر الخبر بعد اسم «لا» مرفوعاً، والرافع له «لا» عند المصنف وجماعة [عند سيبويه الرفع له لا] إن كان اسمها مضافاً أو مشبهاً بالمضاف، وإن كان الاسم مفرداً فاختلف في رافع الخبر؛ فَذَهَبَ سيبويه إلى أنه ليس مرفوعاً بـ «لا» وإنما هو مرفوع على أنه خبر المبتدأ، لأن مذهبه أن «لا» واسمها المفرد في موضع رفع بالابتداء، والاسم المرفوع بعدهما خبر عن ذلك المبتدأ، ولم تعمل «لا» عنده في هذه الصورة إلا في الاسم، وذهب الأخفش إلى أن الخبر مرفوع بـ «لا» فتكون «لا» عاملة في الجزئين كما عملت فيهما مع المضاف والمشبّه به.

وأشار بقوله: «والثاني اجعلا» إلى أنه إذا أتى بعد «لا» والاسم الواقع بعدها بعاطفٍ ونكرة مفردة وتكررت «لا» نحو «لا حَوْلَ ولا قُوَّةَ إلا بالله»

(١) اعلم ان للعلماء في اسم «لا» إذا كان جمع مؤنث سالماً أربعة مذاهب:

الأول: أن يبنى على الكسرة نيابة عن الفتحة من غير تنوين، وهذا مذهب جمهرة النحاة.
الثاني: أن يبنى على الكسرة نيابة عن الفتحة لكن يبقى له تنوينه، وهذا مذهب صححه ابن مالك صاحب الألفية، وجزم به في بعض كتبه، ونقله عن قوم، وحجتهم في عدم حذف التنوين أنه قد تقرر أن تنوين جمع المؤنث السالم هو تنوين المقابلة، وهو لا ينافي البناء، فلا يحذف.
الثالث: أنه مبني على الفتح، وهذا مذهب المازني والفراسي، ورجحه ابن هشام في المغنى والمحقق الرضی في شرح الكافية وابن مالك في بعض كتبه.

الرابع: أنه يجوز فيه البناء على الكسرة نيابة عن الفتحة، والبناء على الفتح.
وزعم كل شراح الألفية أن بيت سلامة بن جندل (الشاهد رقم ١٠٩) يروى بالوجهين جميعاً، فإذا صح ذلك لم يكن لإيجاب أحد الأمرين بعينه وجه وجيه، ويؤخذ من كلام ابن الأنباري أن بيت سلامة يروى بالفتح دون الكسر؛ فيكون تأييداً لمذهب المازني ومن معه؛ ولكن لا نستطيع أن نرد رواية الكسر بمجرد كون ابن الأنباري لم يحفظها.

يجوز فيهما خمسة أوجه، وذلك لأن المعطوف عليه: إما أن يُبنى مع «لا» على الفتح، أو ينصب، أو يرفع.

فإن بني معها على الفتح جاز في الثاني ثلاثة أوجه:

الأول: البناء على الفتح؛ لتركيبه مع «لا» الثانية، وتكون [لا] الثانية عاملة عمل إن، نحو «لا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ»^(١).

الثاني: النصب عطفاً على محل اسم «لا»، وتكون «لا» الثانية زائدة بين العاطف والمعطوف، نحو «لا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ» ومنه قوله:

١١٠ - لَا نَسَبَ الْيَوْمَ وَلَا خُلَّةَ - اتَّسَعَ الْخَرْقُ عَلَى الرَّاقِعِ

(١) وعلى تركيب الثانية مع اسمها تركيب الأولى مع اسمها قرأ أبو عمرو وابن كثير في قوله سبحانه: (لا بيع فيه ولا خلة ولا شفاعة) بفتح بيع وخلة وشفاعة، و«لا» في المواضع الثلاثة نافية للجنس عاملة عمل إن، والاسم المفتوح بعدها اسمها مبني على الفتح في محل نصب، وخبرها - فيما عدا الأول - محذوف لدلالة ما قبله عليه.

ومن شواهد ذلك قول الراجز (وقد أنشدناه في شرح الشاهد رقم ٢٧ السابق):

نَحْنُ بَنُو خُوَيْلِدٍ صَرَاخَا لَا كَذِبَ الْيَوْمَ وَلَا مُزَاخَا

١١٠ - البيت لأنس بن العباس بن مرداس، وقيل: بل هو لأبي عامر جد العباس ابن مرداس،

ويروى عجز البيت كما رواه الشارح العلامة من كلمة عينية، وبعده:

كَالْثُبُوبِ إِذْ أَتَهَجَّ فِيهِ الْبَلَى أَغْيَا عَلَى ذِي الْجَيْلَةِ الصَّانِعِ

وروى أبو علي القالي صدر هذا البيت مع عجز آخر، وهو:

* اتَّسَعَ الْخَرْقُ عَلَى الرَّاقِعِ *

من كلمة قافية، وقبله:

لَا ضَلَحَ بَيْنِي - فَأَعْلَمُوهُ - وَلَا بَيْنَكُمْ، مَا حَمَلَتْ عَاتِقِي

مَنِيْفِي، وَمَا كُنَّا بِنَجْدٍ، وَمَا قَرَّرَ قُمْرُ الْوَادِ بِالشَّاهِقِ

اللغة: «خلة» بضم الخاء وتشديد اللام - هي الصداقة، وقد تطلق الخلة على الصديق نفسه، كما

في قول رجل من بني عبد القيس، وهو أحد شعراء الحماسة.

الثالث: الرفع. وفيه ثلاثة أوجه؛ الأول: أن يكون معطوفاً على محل «لا» واسمها؛ لأنهما في موضع رفع بالابتداء عند سيبويه، وحيثئذ تكون «لا» زائدة، الثاني: أن تكون «لا» الثانية عملت عملاً «ليس»، الثالث: أن يكون مرفوعاً بالابتداء، وليس للأعمال فيه، وذلك نحو «لا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ» ومنه قوله:

= أَلَا أَبْلَغْنَا خُلَّتِي زَائِدًا وَصَنُوي قَدِيمًا إِذَا مَا تَصِلُ

الرائع» ومثله «الرائق» الذي يصلح موضع الفساد من الثوب «أنهيج» أخذ في البلى «أعياء» صعب، وشق، واشتد «العائق» موضع الرداء من المنكب «قرقر قمر» قرقر: صوت، وصاح، و «قمر» يجوز أن يكون جمع أقمر؛ فوزانه وزان أحمر وحمر وأصفر وصفر، ويجوز أن يكون جمع قمري، كروم في جمع رومي «الشاهق» الجبل المرتفع.

الإعراب: «لا» نافية للجنس «نسب» اسمها، مبني على الفتح في محل نصب «اليوم» ظرف متعلق بمحذوف خبر لا «ولا» الواو عاطفة، ولا: زائدة لتأكيد النفي «خلة» معطوف على نسب، بالنظر إلى محل اسم «لا» الذي هو النصب «اتسع» فعل ماض «الخرق» فاعل لاتسع «على الرائع» جار ومجرور متعلق بقوله «اتسع».

الشاهد فيه: قوله «ولا خلة» حيث نصب على تقدير أن تكون «لا» زائدة للتأكيد، ويكون «خلة» معطوفاً بالواو على محل اسم «لا» - وهو قوله «نسب» - عطفت مفرد على مفرد، وهذا هو الذي حملة الشارح - تبعاً لجمهور النحاة - عليه.

وقال يونس بن حبيب: إن «خلة» مبني على الفتح في محل نصب، ولكنه نونه للضرورة، وبناءه على الفتح عنده على أن «لا» الثانية عاملة عمل «إن» مثل الأولى، وخبرها محذوف يرشد إليه خبر الأولى، والتقدير «ولا خلة اليوم» والواو قد عطفت جملة «لا» الثانية مع اسمها وخبرها على جملة لا الأولى، وهو كلام لا متمسك له، بل يجب ألا يحمل عليه الكلام؛ لأن الحمل على وجه يستتبع الضرورة لا يجوز متى أمكن الحمل على وجه سائق لا ضرورة معه.

وقال الرمخشري في مفضله: إن «خلة» منصوب بفعل مضمر، وليس معطوفاً على لفظ اسم لا، ولا على محله، والتقدير عنده: لانسب اليوم ولا تذكر خلة، وهو تكلف لا مقتضى له، ويلزم عليه عطف الجملة الفعلية على الجملة الاسمية، والأفضل في العطف توافق الجملة المعطوفة مع الجملة المعطوف عليها في الفعلية والاسمية ونحوهما.

١١١ - هَذَا - لَعَمْرُكُمْ - الصَّغَارُ بِعَيْنِهِ لا أُمَّ لِي - إِنْ كَانَ ذَاكَ - وَلَا أَبُ

١١١ - اختلف العلماء في نسبة هذا البيت، فقيل: هو لرجل من مدحج، وكذلك نسبوه في كتاب سيبويه، وقال أبو رياش: هو لهمام بن مرة أخى جساس بن مرة قاتل كليب، وقال ابن الأعرابي: هو لرجل من بني عبد مناف، وقال الحاتمي: هو لابن أحمر، وقال الأصفهاني: هو لضمرة بن ضمرة، وقال بعضهم: إنه من الشعر القديم جداً، ولا يعرف له قائل.

اللغة: «هذا العمركم» العمر - بفتح فسكون - الحياة، وقد فصل بين المبتدأ الذي هو اسم الإشارة وخبره، بجملة القسم - وهي قوله «لعمركم» مع خبره المحذوف - ويروي «هذا وجدكم» والجد: الحظ والبخت، وهو أيضاً أبو الأب «الصغار» بزنة سحاب - الذل، والمهانة، والحقارة «بعينه» يزعم بعض العلماء أن الباء زائدة، وكأنه قد قال: هذا الصغار عينه، ولا داعي لذلك.

الإعراب: «هذا» اسم إشارة مبتدأ «لعمركم» اللام لام الابتداء، وعمر: مبتدأ، وخبره محذوف وجوباً، والتقدير: لعمركم قسمي، وعمر مضاف والضمير مضاف إليه، والجملة معترضة بين المبتدأ وخبره لا محل لها من الإعراب «الصغار» خبر المبتدأ الذي هو اسم الإشارة «بعينه» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال، وقيل: الباء زائدة، وعليه يكون قوله عين تأكيداً للصغار، وعين مضاف والهاء مضاف إليه «لا» نافية للجنس «أم» اسم لا مبني على الفتح في محل نصب «لي» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لا «إن» شرطية «كان» فعل ماضٍ فعل ناقص فعل الشرط، مبني على الفتح في محل جزم «ذاك» ذا: اسم كان، وخبرها محذوف، والتقدير: إن كان ذاك محمداً، أو نحوه «ولا» الواو عاطفة، لا زائدة لتأكيد النفي «أب» بالرفع - معطوف على محل لا واسمها؛ فإنهما في موضع رفع بالابتداء عند سيبويه، وفيه إعرابان آخران ستعرفهما في بيان الاستشهاد بالبيت.

الشاهد فيه: قوله «ولا أب» حيث جاء مرفوعاً على واحد من ثلاثة أوجه: إما على أن يكون معطوفاً على محل «لا» مع اسمها كما ذكرناه، أو على أن «لا» الثانية عاملة عمل ليس، و«أب» اسمها، وخبرها محذوف، أو على أن تكون «لا» غير عاملة أصلاً، بل هي زائدة، ويكون «أب» مبتدأ خبره محذوف، وقد ذكر ذلك الشارح العلامة. ومثله قول جرير بن عطية:

بأيّ بلاءٍ يا نُمَيْرُ بنَ عَامِرٍ وَأَنْتُمْ دُنَابِى، لَا يَدِينُ وَلَا صَدْرُ؟

وقد ورد على غرار ذلك قوله المتنبي:

لَا خَيْلَ عِنْدَكَ تُهْدِيهَا وَلَا مَالٌ فَلْيُسْعِدِ النُّطْقُ إِنْ لَمْ يُسْعِدِ الْحَالُ

وإن نُصِبَ المعطوف عليه جاز في المعطوف الأوجه الثلاثة المذكورة - أعني البناء، والرفع، والنصب - نحو: لا غُلامَ رَجُلٍ ولا امرأة، ولا امرأة، ولا امرأة.

وإن رفع المعطوف عليه جاز في الثاني وجهان؛ الأول البناء على الفتح، نحو «لا رَجُلٌ ولا امرأة، ولا غلامَ رَجُلٍ ولا امرأة» ومنه قوله: فَلَا لَغْوٌ وَلَا تَأْتِيَمَ فِيهَا وَمَا فَاهُوا بِهِ أَبَدًا مُقِيمٌ

١١٢ - البيت لأمية بن أبي الصلت، ولكن الشارح - كغيره من النحاة - قد لفق صدر بيت من أبيات كلمة أمية على عجز بيت آخر منها، وصواب إنشاد البيتين هكذا:

وَلَا لَغْوٌ وَلَا تَأْتِيَمَ فِيهَا وَلَا حَيْنٌ وَلَا فِيهَا مُلِيمٌ
وَفِيهَا لَحْمٌ سَاهِرَةٌ وَتَخِرُ وَمَا فَاهُوا بِهِ أَبَدًا مُقِيمٌ

اللغة: «لغو» أي. قول باطل، وما لا يعتد به من الكلام «تأيم» هو مصدر أئتمه - بتشديد التاء - بمعنى نسبه إلى الإثم بأن قلت له: يا أثم، يريد أن بعضهم لا ينسب بعضاً إلى الإثم؛ لأنهم لا يفعلون ما يصحح نسبتهم إليه «حين» هلاك وفناء «مليم» بضم الميم - وهو الذي يفعل ما يلام عليه «ساهرة» هي وجه الأرض، يريد أن في الجنة لحم حيوان البر.

الإعراب: «فلا» نافية ملغاة «لغو» مبتدأ، مرفوع بالضممة الظاهرة «ولا» الواو عاطفة، لا: «نافية للجنس تعمل عمل إن «تأيم» اسم لا مبني على الفتح في محل نصب «فيها» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر «لا» وخبر المبتدأ محذوف يدل عليه خبر لا هذا، ويجوز عكس ذلك على ضعف فيه فيكون الجار والمجرور متعلقاً بمحذوف خبر المبتدأ، ويكون خبر لا هو المحذوف، وعلى أية حال فإن الواو قد عطفت جملة لا مع اسمها وخبرها على جملة المبتدأ والخبر «وما» اسم موصول مبتدأ «فاهوا» فعل وفاعل، والجملة من فاه وفاعله لا محل لها صلة الموصول «به» جار ومجرور متعلق بفاهوا «أبدًا» منصوب على الظرفية ناصبه فاهوا أو مقيم «مقيم» خبر المبتدأ، ويجوز أن تكون لا الأولى نافية عاملة عمل ليس، ولغو: اسمها، وخبرها محذوف يدل عليه خبر لا الثانية العاملة عمل إن أو خبر الأولى هو المذكور بعد، وخبر الثانية محذوف يدل عليه خبر الأولى، وتكون الواو قد عطفت جملة لا الثانية العاملة عمل إن على جملة لا الأولى العاملة عمل ليس، ولكن الوجه الثاني من وجهي الخبر ضعيف؛ لما يلزم عليه من العطف قبل استكمال المعطوف عليه.

الشاهد فيه: قوله «فلا لغو ولا تأيم» حيث ألغى لا الأولى، أو أعملها عمل ليس؛ فرفع الاسم بعدها، وأعمل «لا» الثانية عمل «إن» على ما بيناه في إعراب البيت.

والثاني: الرفع، نحو «لا رَجُلٌ ولا امرأة؛ ولا غلامٌ ولا امرأة^(١)».

ولا يجوز النصب للثاني؛ لأنه إنما جازبها تقدّم للعطف على [محل] اسم «لا» و«لا» هنا ليست بناصبة؛ فيسقط النصب، ولهذا قال المصنف: «وإن رفعت أولاً لا تنصب».

وَمُفْرَدًا نَعْتًا لِمَبْنِي يَلِي فَاَفْتَحَ، أَوْ أَنْصَبَنَ، أَوْ أَرْفَعُ، تَعْدِلُ^(٢)

إذا كان اسم «لا» مبنيًا، ونُعت بمفرد يليه - أي لم يُفصل بينه وبينه بفواصل - جاز في النعت ثلاثة أوجه:

= ومثل هذا الشاهد قول عامر بن جوين الطائي، وهو الشاهد رقم ١٤٦ الآتي في باب الفاعل:
فَلَا مُزْنَةٌ وَذَقْتُ وَذَقَهَا - وَلَا أَرْضٌ أَبْقَلُ لِبَقَالِهَا
الرواية فيه برفع «مزنة» بالضمّة الظاهرة ويفتح «أرض» والقول فيهما كالقول في «لا لغو ولا تأثيم».

(١) من شواهد هذا الوجه قول الله تعالى: (لا بيع فيه ولا خلة ولا شفاعة) برفع الثلاثة في قراءة غير أبي عمرو وابن كثير، وقول عبيد بن حصين الراعي:

وَمَا هَجَرْتُكَ حَتَّى قُلْتُ مُغْلِبَةً: لَا نَاقَةَ لِي فِي هَذَا وَلَا جَمَلُ
وقد نسج عليه أبو الطيب المتنبي في قوله:

بِمِ السُّعْبِلِ لَا أَهْلٌ وَلَا وَطَنُ وَلَا نَدِيمُ وَلَا كَاسٌ وَلَا سَكَنُ؟

(٢) «ومفرداً نعتاً» يجوز أن يكون مفرداً مفعولاً مقدماً تنازعه العوامل الثلاثة الآتية ويكون نعتاً بدلاً منه، ويجوز أن يكون مفرداً حالاً من نعتاً، وجاز مجيء الحال من النكرة لتقدمه عليها ولتخصصه بالمتعلق أو بالوصف، ويكون نعتاً مفعولاً تنازعه العوامل الثلاثة «لمبني» جار ومجرور متعلق بقوله نعتاً، أو بمحذوف صفة له «يلي» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى نعت، والجملة في محل نصب صفة لقوله نعتاً «فافتح» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، «أو» عاطفة «انصب» فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، ونون التوكيد حرف لا محل له من الإعراب «أو» حرف عطف «أرفع» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «تعدل» فعل مضارع مجزوم في جواب الأمر، وعلامة جزمه السكون، وحركه بالكسر لاجل الروي.

الأول: البناء على الفتح؛ لتركيبه مع اسم «لا»، نحو «لا رَجُلَ ظَرِيفٌ».

الثاني: النصب، مراعاةً لمحل اسم «لا» نحو «لا رَجُلَ ظَرِيفاً».

الثالث: الرُّفْع، مراعاةً لمحل «لا» واسمها، لأنهما في موضع رفع عند سيبويه كما تقدم، نحو «لا رَجُلَ ظَرِيفٌ».

وَعَبَّرَ مَا يَلِي، وَغَيْرَ الْمُفْرَدِ

لا تَبْنِ، وَأَنْصِبُهُ، أَوِ الرُّفْعَ أَقْصِدِ^(١)

تقدّم في البيت الذي قبل هذا أنه إذا كان النعت مفرداً، والمنعوت مفرداً، ووليّه النعت، جاز في النعت ثلاثة أوجه، وذكر في هذا البيت أنه إن لم يَلِ النعت المفرد المنعوت المفرد، بل فُصِّلَ بينهما بفواصل، لم يَجْزِ بناءُ النعت؛ فلا تقول «لا رَجُلَ فِيهَا ظَرِيفٌ» ببناء ظريف، بل يتعين رَفْعُهُ، نحو «لا رَجُلَ فِيهَا ظَرِيفٌ» أو نصبه، نحو «لا رَجُلَ فِيهَا ظَرِيفاً» وإنما سقط البناء على الفتح لأنه إنما جاز - عند عدم الفصل - لتركب النعت مع الاسم، ومع الفصل لا يمكن التركيب، كما لا يمكن التركيب

(١) «وغير» مفعول مقدم على عامله، وهو قوله «لا تبن» الآتي، وغير مضاف و«ما» اسم موصول: مضاف إليه «يلي» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما، والجملة لا محل لها صلة ما «وغيره» الواو عاطفة، غير: معطوف على غير السابقة، وغير مضاف، والمفرد مضاف إليه «لا» ناهية «تبن» فعل مضارع مجزوم بلا ناهية، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «وانصب» الواو عاطفة، انصب: فعل أمر مبني على السكون لا محل له من الإعراب، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والهاء مفعول به لا نصب «أو» عاطفة «الرفع» مفعول به مقدم لا قصد «اقصد» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت.

إذا كان المنعوت غير كفرد، نحو «لا طالعاً جبلاً ظريفاً» ولا فرق - في امتناع البناء على الفتح في النعت عند الفصل - بين أن يكون المنعوت مفرداً، كما مثل، أو غير مفرد.

وأشار بقوله: «وغير المفرد» إلى أنه إن كان النعت غير مفرد - كالمضاف والمشبّه بالمضاف - تَعَيَّنَ رَفْعُهُ أو نَصْبُهُ؛ فلا يجوز بناؤه على الفتح، ولا فرق في ذلك بين أن يكون المنعوت مفرداً أو غير مفرد، ولا بين أن يُفَصَّلَ بينه وبين النعت أو لا يفصل؛ وذلك نحو «لا رَجُلٌ صَاحِبٌ بِرٍّ فيها، ولا غَلامٌ رَجُلٍ فيها صَاحِبٌ بِرٍّ».

وحاصل ما في البيتين: أنه إن كان النعت مفرداً، والمنعوت مفرداً، ولم يُفَصَّلَ بينهما؛ جاز في النعت ثلاثة أوجه، نحو «لا رَجُلٌ ظريفٌ، وظريفاً، وظريفٌ» وإن لم يكن كذلك تعين الرفع أو النصب، ولا يجوز البناء.

وَالْعَظْفُ إِن لَمْ تَتَكَرَّرْ «لَا» أَحْكَمَا
لَهُ بِمَا لِلنَّعْتِ ذِي الْفَصْلِ انْتَمَى^(١)

(١) «والعطف» مبتدأ «إن» شرطية «لم» حرف نفي وجزم وقلب «تتكرر» فعل مضارع فعل الشرط «لا» قصد لفظه: فاعل تتكرر «أحكما» فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المنقلبة ألفاً لأجل الوقف، ونون التوكيد المنقلبة ألفاً حرف لا محل له من الإعراب، وفاعل احكم ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والجملة في محل جزم جواب الشرط، وحذفت منه الفاء ضرورة، وجملة الشرط وجوابه في محل رفع خبر المبتدأ «له، بما» جاران ومجروران يتعلقان باحكم، وما: اسم موصول «لنعت» جار ومجرور متعلق بقوله انتمى الآتي «ذي» نعت للنعت، وذو مضاف، و «الفصل» مضاف إليه «انتمى» فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على «ما» الموصولة، والجملة من انتمى وفاعله لا محل لها من الإعراب صلة الموصولة.

تَقَدَّمَ أَنَّهُ إِذَا عُطِفَ عَلَى اسْمِ «لَا» نَكْرَةً مُفْرَدَةً، وَتَكَرَّرَتْ «لَا» يَجُوزُ فِي الْمَعْطُوفِ ثَلَاثَةٌ أَوْجِهٌ: الرِّفْعُ، وَالنَّصْبُ، وَالْبِنَاءُ عَلَى الْفَتْحِ، نَحْوُ «لَا رَجُلٌ وَلَا امْرَأَةٌ، وَلَا امْرَأَةٌ، وَلَا امْرَأَةٌ» وَذَكَرَ فِي هَذَا الْبَيْتِ أَنَّهُ إِذَا لَمْ تَتَكَرَّرْ «لَا» يَجُوزُ فِي الْمَعْطُوفِ مَا جَازَ فِي النَّعْتِ الْمَفْصُولِ، وَقَدْ تَقَدَّمَ [فِي الْبَيْتِ الَّذِي قَبْلَهُ] أَنَّهُ يَجُوزُ فِيهِ: الرِّفْعُ، وَالنَّصْبُ^(١)، وَلَا يَجُوزُ فِيهِ الْبِنَاءُ عَلَى الْفَتْحِ؛ فَتَقُولُ: «لَا رَجُلٌ وَامْرَأَةٌ، وَامْرَأَةٌ» وَلَا يَجُوزُ الْبِنَاءُ عَلَى الْفَتْحِ، وَحَكَّى الْأَخْفَشُ «لَا رَجُلٌ وَامْرَأَةٌ» بِالْبِنَاءِ عَلَى الْفَتْحِ، عَلَى تَقْدِيرِ تَكَرَّرِ «لَا» فَكَانَهُ قَالَ: «لَا رَجُلٌ وَلَا امْرَأَةٌ» ثُمَّ حَذَفَتْ «لَا».

وكَذَلِكَ إِذَا كَانَ الْمَعْطُوفُ غَيْرَ مُفْرَدٍ لَا يَجُوزُ فِيهِ إِلَّا الرِّفْعُ وَالنَّصْبُ، سِوَا تَكَرَّرَتْ «لَا» نَحْوُ «لَا رَجُلٌ وَلَا غُلَامٌ امْرَأَةٌ» أَوْ لَمْ تَتَكَرَّرْ، نَحْوُ «لَا رَجُلٌ وَغُلَامٌ امْرَأَةٌ»^(٢).

= وَحَاصِلُ الْبَيْتِ: وَالْعُطْفُ إِنْ لَمْ تَتَكَرَّرْ لَا فَاحْكُمْ لَهُ بِالْحُكْمِ الَّذِي انْتَمَى لِلنَّعْتِ صَاحِبُ الْفَصْلِ مِنْ مَنَعُوته، وَذَلِكَ الْحُكْمُ هُوَ امْتِنَاعُ الْبِنَاءِ وَجَوَازُ مَا عَدَاهُ مِنَ الرِّفْعِ وَالنَّصْبِ.

(١) مِنْ شَوَاهِدِ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ قَوْلُهُ رَجُلٌ مِنْ بَنِي عَبْدِ مَنَافَةَ بْنِ كُثَيْلَةَ يَمْدَحُ مَرْوَانَ بْنَ الْحَكَمِ وَابْنَهُ عَبْدَ الْمَلِكِ:

فَلَا أَبَ وَأَبْنَاءُ مِثْلُ مَرْوَانَ وَأَبْنِيهِ إِذَا هُوَ بِالسَّجْدِ ارْتَدَى وَتَأَزَّرَا

فَأَنْتَ تَرَاهُ قَدْ عُطِفَ «ابْنَاءُ» عَلَى اسْمِ لَا الَّذِي هُوَ «أَبَ» وَأَتَى بِالْمَعْطُوفِ مَنْصُوبًا، وَقَدْ كَانَ يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَأْتِيَ بِهِ مَرْفُوعًا بِالْعُطْفِ عَلَى مَحَلِّ «لَا» مَعَ اسْمِهَا؛ فَإِنْ مَحَلُّهُمَا رَفْعٌ بِالْإِبْتِدَاءِ عِنْدَ سَبْيُوهِ، كَمَا تَقَدَّمَ ذَكَرَهُ مَرَارًا.

(٢) ذَكَرَ النَّاظِمُ وَالشَّارِحُ حُكْمَ الْعُطْفِ عَلَى اسْمِ لَا، وَحُكْمَ نَعْتِهِ، وَلَمْ يَذْكُرْ وَاحِدَ مِنْهُمَا حُكْمَ الْبَدَلِ مِنْهُ. وَحَاصِلُهُ أَنَّ الْبَدَلَ إِمَّا أَنْ يَكُونَ نَكْرَةً كَاسْمِ لَا، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ مَعْرُفَةً؛ فَإِذَا كَانَ الْبَدَلُ نَكْرَةً جَازَ فِيهِ الرِّفْعُ وَالنَّصْبُ؛ فَتَقُولُ: لَا أَحَدٌ رَجُلًا وَامْرَأَةً فِيهَا، وَتَقُولُ: لَا أَحَدٌ رَجُلٌ وَامْرَأَةٌ فِيهَا، وَإِنْ كَانَ الْبَدَلُ مَعْرُوفًا لَمْ يَجْزِ فِيهِ إِلَّا الرِّفْعُ، فَتَقُولُ: لَا أَحَدٌ زَيْدٌ وَعَمْرُو فِيهَا.

وَأَمَّا التَّوَكِيدُ فَلَا يَأْتِي مِنْهُ الْمَعْنَوِيُّ، لِأَنَّ الْفَافِظَةَ مَعَارِفَ، وَاسْمُ «لَا» نَكْرَةٌ، وَلَا تُؤَكِّدُ النُّكْرَةَ تَوْكِيدًا مَعْنَوِيًّا عَلَى مَا سَتَعْرِفُ فِي بَابِ التَّوَكِيدِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

هذا كله إذا كان المعطوف نكرة؛ فإن كان معرفة لا يجوز فيه إلا الرفع، على كل حال، نحو «لا رَجُلٌ ولا زَيْدٌ فيها»، أو «لا رَجُلٌ وزَيْدٌ فيها».

وَأَعْطِ «لَا» مَعَ هَمْزَةِ اسْتِفْهَامٍ مَا تَسْتَحِقُّ دُونَ الْإِسْتِفْهَامِ^(١)
إذا دخلت همزة الاستفهام على «لا» النافية للجنس بَقِيَتْ على ما كان لها من العمل، وسائر الأحكام التي سبق ذكرها؛ فتقول: «أَلَا رَجُلٌ قَائِمٌ، وَأَلَا غُلَامٌ رَجُلٌ قَائِمٌ، وَأَلَا طَالِعاً ظَاهِرٌ وَحُكْمُ المعطوف والصفة - بعد دخول همزة الاستفهام - كحكمهما قبل دخولها.

هكذا أَطْلَقَ المصنف - رحمه الله تعالى! - هنا، وفي كل ذلك تفصيل.

وهو: أنه إذا قصد بالاستفهام التوبيخ، أو الاستفهام عن النفي؛ فالحكم كما ذكر، من أنه يبقى عملها وجميع ما تقدم ذكره: من أحكام العطف، والصفة، وجواز الإلغاء.

(١) «وَأَعْطِ» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «لَا» قصد لفظه: مفعول أول لأعط «مع» ظرف متعلق بمحذوف حال من «لَا» ومع مضاف، و «همزة» مضاف إليه، وهمزة مضاف، و «استفهام» مضاف إليه «ما» اسم موصول: مفعول ثانٍ لأعط «تستحق» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود على «لَا» ومفعوله ضمير محذوف يعود على «ما» الموصولة، والجملة لا محل لها صلة الموصول «دون» ظرف متعلق بمحذوف حال من «لَا» ودون مضاف و «الاستفهام» مضاف إليه.

وحاصل البيت: وأعط «لَا» النافية حال كونها مصاحبة الهمزة الدالة على الاستفهام نفس الحكم الذي كانت «لَا» هذه تستحقه حال كونها غير مصحوبة بأداة الاستفهام.

فمثال التوبيخ قولك: «ألا رُجوعَ وَقَدْ شُبِّتَ؟» ومنه قوله:

١١٣ - أَلَا أَرْعَوَاءَ لِمَنْ وَلَّتْ شَيْبَتُهُ
وَأَذْنَتْ بِمَشِيبِ بَعْدَهُ هَرَمٌ؟

ومثال الاستفهام عن النفي قولك: «ألا رجلَ قائم؟» ومنه قوله:

١١٤ - أَلَا اضْطَبَّارٍ لِسَلْمَى أَمْ لَهَا جَلْدٌ؟
إِذَا الْأَقْيَ الَّذِي لَاقَاهُ أُمَثَالِي

١١٣ - هذا البيت لم ينسبه أحد ممن استشهد به - فيما بين أيدينا من المراجع - إلى قائل معين .
اللغة: «ارعواء» أي: انتهاء، وانكفاف، وانزجار، وهو مصدر ارعوى يرعوي: أي كف عن الأمر وتركه «أذنت» أعلمت «ولت» أدبرت «مشيب» شيخوخة وكبر «هرم» فناء للقوة وذهاب للفناء ودواعي الصبوة.

المعنى: أفما يكف عن المقايح ويدع دواعي النزق والطيش هذا الذي فارقه الشباب وأعلمته الأيام أن جسمه قد أخذ في الاعتلال، وسارعت إليه أسباب الفناء والزوال!
الإعراب: «ألا» الهمزة للاستفهام، ولا: نافية للجنس، وقصد بالحرفين جميعاً التوبيخ والإنكار «ارعواء» اسم لا «لمن» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر «لا» ومن: اسم موصول «ولت» ولي: فعل ماض، والتاء تاء التأنيث «شيبته» شبيبة: فاعل ولت، وشبيبة مضاف والضمير مضاف إليه. والجملة من ولت وفاعله لا محل لها صلة الموصول «وأذنت» الواو عاطفة، أذن: فعل ماض، والتاء تاء التأنيث، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى شبيبة «بمشيب» جار ومجرور متعلق بأذنت «بعده» بعد: ظرف زمان متعلق بمحذوف خبر مقدم، وبعد مضاف والهاء ضمير المشيب مضاف إليه «هرم» مبتدأ مؤخر، والجملة من المبتدأ وخبره في محل جر صفة لمشييب.

الشاهد فيه: قوله «ألا ارعواء» حيث أبقى لـ لا النافية عملها الذي تستحقه مع دخول همزة الاستفهام عليها؛ لأنه قصد بالحرفين جميعاً التوبيخ والإنكار.

١١٤ - نسب هذا البيت لمجنون بني عامر قيس بن الملوح، ويروي في صدره اسمها هكذا:

* أَلَا اضْطَبَّارٍ لِّلْئَلَى أَمْ لَهَا جَلْدٌ *

اللغة: «اضطبار» نصير، وتجلد، وسلوان، واحتمال «لاقاه أمثالي» كناية عن الموت.
المعنى: ليت شعري - إذا أنا لاقيت ما لاقاه أمثالي من الموت - أيمتنع الصبر على سلمى أم يبقى:

وإذا قُصِدَ بآلاً التَّمَنِّي: فمذهبُ المازني أنها تبقى على جميع ما كان لها من الأحكام، وعليه يَتَمَشَّى إطلاقُ المصنف، ومذهبُ سيبويه أنه يبقى لها عَمَلُهَا في الاسم، ولا يجوز إلغاؤها، ولا الوصفُ أو العطفُ بالرفع مراعاةً للابتداء.

ومن استعمالها للتَّمَنِّي قولهم: «ألا ماء ماءً بارداً» وقول الشاعر:

١١٥ - أَلَا عُمَرَ وَلِي مُسْتَطَاعٌ رُجُوعُهُ

فَيَرَابُ مَا أَثَاتُ يَدُ الْغَفَلَاتِ

= لها تجلدها وصبرها؟

الإعراب: «ألا» نهضة للاستفهام، ولا: نافية للجنس «اصطبار» اسم «لا» مبني على الفتح في محل نصب «لسلمى» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر «لا» «أم» عاطفة «لها» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «جلد» مبتدأ مؤخر. والجملة معطوفة على جملة «لا» واسمها وخبرها «إذا» ظرفية «الآتي» فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا، والجملة في محل جر بإضافة «إذا» إليها «الذي» اسم موصول: مفعول به لا لآتي «لاقاه» لآتي: فعل ماضٍ، والهاء مفعول به للآتي تقدم على فاعله «أمثالي» أمثال: فاعل لآتي، وأمثال مضاف وباء المتكلم مضاف إليه، والجملة من الفعل والفاعل والمفعول لا محل لها صلة الموصول.

الشاهد فيه: قوله «ألا اصطبار» حيث عامل «لا» بعد دخول همزة الاستفهام مثل ما كان يعاملها به قبل دخولها، والمراد من الهمزة هنا الاستفهام، ومن «لا» النفي، فيكون معنى الحرفين معاً الاستفهام عن النفي، وبهذا البيت يندفع ما ذهب إليه الشلويين من أن الاستفهام عن النفي لا يقع، وكون الحرفين معاً دالين على الاستفهام عن النفي في هذا البيت مما لا يرتاب فيه أحد، لأن مراد الشاعر أن يسأل: أيتنبي عن محبوبته الصبر إذا مات، فتجزع عليه، أم يكون لها جلد وتصبر؟

١١٥ - احتج بهذا البيت جماعة من النحاة ولم ينسبه أحد منهم - فيما نعلم - إلى قائل معين.

اللغة: «ولي» أدبر، وذهب «فيراب» يجبر ويصلح «أثأت» فتقت، وصدعت وشعبت، وأفسدت، تقول: راب فلان الصدع، وراب فلان الإناء؛ إذا أصلح ما فسد منهما، وقال الشاعر:

يَرَابُ الصُّدْعُ وَالشَّأْيُ بِرَضِيَيْنِ مِنْ سَجَابِئِ آرَائِهِ وَيَخْسِرُ

(يغير - بفتح ياء المضارعة - بمعنى يميز: أي يمون الناس).

وَشَاعَ فِي ذَا الْبَابِ إِسْقَاطُ الْخَبَرِ إِذَا الْمُرَادُ مَعَ سُقُوطِهِ ظَهَرَ^(١)

إذا دَلَّ دليل على خبر «لا» النافية للجنس وَجَبَ حَذْفُهُ عند التميميين والطائينين، وكثر حَذْفُهُ عند الحجازيين، ومثاله أن يقال: هَلْ مِنْ رَجُلٍ قَائِمٌ؟ فتقول: «لَا رَجُلٌ» وَتَحْذِفُ الْخَبَرَ - وهو قائم - وجوباً عند التميميين والطائينين، وجوازاً عند الحجازيين، ولا فَرْقَ في ذلك بين أن يكون الخبر غير ظرفٍ ولا جارٍ ومجرور، كما مَثَلٌ، أو ظرفاً أو جاراً

= الإعراب: «ألا» كلمة واحدة للتمني، ويقال: الهمزة للاستفهام، وأريد بها التمني ولا: نافية للجنس، وليس لها خبر لا لفظاً ولا تقديرًا «عمر» اسمها «ولى» فعل ماضٍ وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى عمر، والجملة في محل نصب صفة لعمر «مستطاع» خبر مقدم «رجوعه» رجوع: مبتدأ مؤخر، ورجوع مضاف والضمير العائد إلى العمر مضاف إليه، والجملة من المبتدأ والخبر في محل نصب صفة ثانية لعمر «فيرأب» الفاء للسببية، يرأب: فعل مضارع منصوب بأن المضمر بعد فاء السببية في جواب التمني، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى عمر «ما» اسم موصول: مفعول به ليرأب «أثأت» أثأتى: فعل ماضٍ، والتاء تاء التانيث «يد» فاعل أثأت، ويد مضاف و«الغفلات» مضاف إليه، والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها صلة الموصول، والعائد ضمير منصوب محذوف تقديره «أثأته».

الشاهد فيه: قوله «ألا عمر» حيث أريد بالاستفهام مع «لا» مجرد التمني، وهذا كثير في كلام العرب، ومما يدل على كون «ألا» للتمني في هذا البيت نصب المضارع بعد فاء السببية في جوابه.

(١) «وشاع» فعل ماضٍ «في» حرف جر «ذا» اسم إشارة مبني على السكون في محل جر بنفي، والجار والمجرور متعلق بشاع «الباب» بدل أو عطف بيان من اسم الإشارة «إسقاط» فاعل شاع، وإسقاط مضاف و«الخبر» مضاف إليه «إذا» ظرف للمستقبل من الزمان تضمن معنى الشرط «المراد» فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور بعده، وتقديره: إذا ظهر المراد «مع» ظرف متعلق بقوله «ظهر» الآتي، ومع مضاف وسقوط من «سقوطه» مضاف إليه، وسقوط مضاف والهاء مضاف إليه «ظهر» فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى المراد، والجملة من ظهر وفاعله لا محل لها من الإعراب مفسرة.

ومجروراً، نحو أن يقال: هل عندك رجل؟ أو هل في الدار رجل؟ فتقول: «لا رَجُل».

فإن لم يَدُلْ على الخبر دليل لم يَجُزْ حَذْفُهُ عند الجميع، نحو قوله: «لَا أَحَدٌ أَغْيَرُ مِنْ اللَّهِ» وقول الشاعر:

١١٦ - * وَلَا كَرِيمَ مِنَ الْوِلْدَانِ مَصْبُوحُ *

وإلى هذا أشار المصنف بقوله: «إذا المرادُ مَعَ سُقُوطِهِ ظَهْر» واحترز بهذا مما لا يظهر المراد مع سقوطه؛ فإنه لا يجوز حيثُذ الحذف كما تقدم.

١١٦ - نسب الزمخشري في المفصل (٨٩/١) هذا الشاهد لحاتم الطائي، ونسبه الجرمي - مع صدره - لأبي ذؤيب الهذلي، والصواب أنه - كما قال الأعلام - لرجل جاهلي من بني النبيت بن قاسط (وصوابه ابن مالك) - وهو حي من اليمن - وكان قد اجتمع هو حاتم والنابغة الذبياني عند امرأة يقال لها ماوية بنت عفرر يخطبونها، فأثرت حاتماً عليهم، وصدر هذا الشاهد:

* إِذَا اللَّفَّاحُ غَدَتْ مُلْقَى أَصْرُتْهَا *

وبعض النحاة - كسيبويه، والأعلام، وتبعهم الأشموني - يجعل صدر هذا الشاهد قوله:

* وَرَدَ جَاوِزُهُمْ حَرْفًا مُصْرَمَةً *

وهذا من تركيب صدر بيت على عجز بيت آخر، وهاك ثلاثة أبيات منها البيت الشاهد لتعلم صحة الإنشاد.

هَلَا سَأَلْتُ النَّبِيتَيْنِ مَا حَسَبِي عِنْدَ الشَّتَاءِ إِذَا مَا هَبَّتِ الرِّيحُ
وَرَدَّ جَاوِزُهُمْ حَرْفًا مُصْرَمَةً فِي الرُّأْسِ مِنْهَا وَفِي الْأَصْلَاءِ تَمْلِيحُ
إِذَا اللَّفَّاحُ غَدَتْ مُلْقَى أَصْرُتْهَا وَلَا كَرِيمَ مِنَ الْوِلْدَانِ مَصْبُوحُ

اللغة: «اللفاح» جمع لفوح، وهي النافقة الحلوب «أصرتها» جمع صرار، وهو خيط يشد به رأس الضرع لئلا يرضعها ولدها، وإنما تلقى الأصرة حين لا يكون در، وذلك في سني القحط «مصبوح» اسم مفعول من صبحته بتخفيف الباء - إذا سقيته الصبح، وهو - بفتح الصاد وضم الباء الموحدة - الشرب بالغداة، والغداة: الوقت ما بين صلاة الفجر وطلوع الشمس.

= الإعراب: «إذا» ظرف للزمان المستقبل تضمن معنى الشرط «اللقاح» اسم لغدا محذوفاً يدل عليه المذكور بعده، وخبره محذوف يدل عليه ما بعده أيضاً، والتقدير: إذا غدت اللقاح ملقى أصرتها «غدت» غدا: فعل ماض ناقص بمعنى صار، والتاء للتانيث، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود على اللقاح «ملقى» خبر غدا، وهو اسم مفعول «أصرتها» أصرة: نائب فاعل لملقى، وأصرة مضاف والضمير العائد إلى اللقاح مضاف إليه «ولا» نافية للجنس «كريم» اسمها «من الولدان» جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لكريم «مصبوح» خبر لا.

الشاهد فيه: قوله «ولا كريم من الولدان مصبوح» حيث ذكر خبر لا، وهو قوله «مصبوح» لكونه ليس يعلم إذا حذف، ولو أنه حذفه فقال «ولا كريم من الولدان» لفهم منه أن المراد «ولا كريم من الولدان موجود، لأن الذي يحذف - عند عدم قيام قرينة - هو الكون العام، ولا شك أن هذا المعنى غير المقصود له.

هذا تخريج البيت على ما يريد الشارح والناظم تبعاً لسيبويه شيخ النحاة.

وقد أجاز الأعلام الشنتمري وأبو علي الفارسي ودار الله الزمخشري أن يكون الخبر محذوفاً، وعليه يكون قوله «مصبوح» نعتاً لاسم لا، باعتبار أصله، وهو المعبر عنه بأنه تابع على محل لا واسمها معاً، لأنهما في التقدير مبتدأ عند سيبويه، كما تقدم بيانه.

قال الأعلام: «ويجوز أن يكون نعتاً لاسمها محمولاً على الموضع، ويكون الخبر محذوفاً لعلم السامع، وتقديره موجود ونحوه» اهـ.

وقال الزمخشري: «وقول حاتم * ولا كريم إلخ * يحتمل أمرين: أحدهما أن يترك فيه طائفته إلى اللغة الحجازية، والثاني ألا يجعل مصبوح خبراً، ولكن صفة محمولة على محل لا مع المنفي» اهـ.

ويريد بترك طائفته أنه ذكر خبر لا؛ لأنك قد علمت أن لغة الطائين حذف خبر لا مطلقاً، أعني سواء أكان ظرفاً أو جاراً ومجروراً أم كان غيرهما، متى فهم ودلت عليه قرينة، أو كان كوناً مطلقاً، ويكون حاتم قد تكلم في هذا البيت على لغة أهل الحجاز الذين يذكرون خبر لا، عند عدم قيام القرينة على حذفه، أو عند تعلق الغرض بذكره لداعية من الدواعي، لكن الذي يقرره العلماء أن العربي لا يستطيع أن يتكلم بغير لغته التي درب عليها لسانه، فإذا نحن راعينا ذلك وجب أن نصير إلى الوجه الآخر - وهو أن بقدر قوله «مصبوح» نعتاً لقوله «ولا كريم» أي نعتاً على محل لا مع اسمها وهو الرفع - حتى يكون كلامه جارياً على لغة قومه، فاعرف هذا، والله يرشدك ويصرك.

ظَنَّ وَأَخَوَاتُهَا

أَنْصَبُ يَفْعَلُ الْقَلْبُ جُزْءِي أَيْتَدَا أَعْنِي: رَأَى، خَالَ، عَلِمْتُ، وَجَدَا^(١)
 ظَنَّ، حَسِبْتُ، وَزَعَمْتُ، مَعَ عَدَّ حَجَا، دَرَى، وَجَعَلَ اللَّذْ كَمَا عَتَقْدُ^(٢)
 وَهَبْتُ، تَعَلَّمْتُ، وَالَّتِي كَصَيَّرَا أَيْضاً بِهَا أَنْصَبُ مُبْتَدَأٌ وَخَبَرٌ^(٣)

هذا هو القسم الثالث من الأفعال الناسخة للابتداء، وهو ظَنَّ وأخواتها. وتنقسم إلى قسمين؛ أحدهما: أفعال القلوب، والثاني: أفعال التحويل. فأما أفعال القلوب فتتنقسم إلى قسمين؛ أحدهما: ما يدلُّ على اليقين، وذكر المصنف منها خمسة: رَأَى، وَعَلِمَ، وَوَجَدَ، وَدَرَى، وَتَعَلَّمَ، والثاني منهما: ما يدل على الرَّجْحَانِ، وذكر المصنف منها ثمانية: خَالَ، وَظَنَّ، وَحَسِبَ، وَزَعَمَ، وَعَدَّ، وَحَجَا، وَجَعَلَ، وَهَبَ.

(١) «انصب» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «بفعل» جار ومجرور متعلق بانصب، وفعل مضاف، و «القلب» مضاف إليه «جزءي» مفعول به لانصب، وجزءي مضاف، و «ابتداء» مضاف إليه «أعني» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا «رأى» قصد لفظه: مفعول به لأعني «خال»، علمت، وجداً كلهن معطوفات على رأى بعاطف مقدر.

(٢) «ظن، حسب، وزعمت» كلهن معطوفات على «رأى» المذكور في البيت السابق بعاطف مقدر فيما عدا الأخير «مع» ظرف متعلق بأعني، ومع مضاف و «عد» قصد لفظه: مضاف إليه «حجا، درى، وجعل» معطوفات على عد بعاطف مقدر فيما عدا الأخير «الذ» اسم موصول - وهو لغة في الذي - صفة لجعل «كاعتقد» جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة الموصول.

(٣) «وهب، تعلم، معطوفان على «عد» بعاطف محذوف من الثاني «والتي» اسم موصول: مبتدأ «كصيرا» جار ومجرور متعلق بفعل محذوف تقع جملته صلة التي «أيضاً» مفعول مطلق للفعل محذوف «بها» جار ومجرور متعلق بقوله انصب الآتي «انصب» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «مبتدأ» مفعول به لانصب «وخبراً» معطوف على مبتدأ، وجملة انصب وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ.

فمثال رأى قول الشاعر:

١١٧ - رَأَيْتُ اللَّهَ أَكْبَرَ كُلِّ شَيْءٍ مُجَاوِلَةً، وَأَكْثَرَهُمْ جُنُودًا

فاستعمل «رأى» فيه لليقين، وقد تستعمل «رأى» بمعنى «ظن»^(١)، كقوله تعالى: (إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُ بَعِيدًا) أي: يَظُنُّونَهُ.

ومثال «علم» «عَلِمْتُ زَيْدًا أَخَاكَ» وقول الشاعر:

١١٧ - البيت لخدّاش بن زهير بن ربيعة بن عمرو بن عامر بن صعصعة بن بكر ابن هوازن. اللغة: «محاولة» تطلق المحاولة على القوة والقدرة، وتطلق على طلب الشيء بحيلة، والمعنى الثاني من هذين لا يليق بجانب الله تعالى «وأكثرهم جنوداً» قد لفق الشارح العلامة - تبعاً لكثير من النحاة - هذه اللفظة من روايتين: إحداهما رواها أبو زيد، وهي *وأكثرهم عديداً* والثانية رواها أبو حاتم، وأكثره جنوداً*.

الإعراب: «رأيت» فعل وفاعل «الله» منصوب على التعظيم، وهو المفعول الأول «أكبر» مفعول ثان لرأى، وأكبر مضاف، و«كل» مضاف إليه، وكل مضاف و«شيء» مضاف إليه «محاولة» تمييز «وأكثرهم» الواو عاطفة، أكثر: معطوف على «أكبر»، وأكثر مضاف والضمير مضاف إليه «جنوداً» تمييز أيضاً.

الشاهد فيه: قوله «رأيت الله أكبر... إلخ» فإن رأى فيه دالة على اليقين، وقد نصبت مفعولين، أحدهما لفظ الجلالة، والثاني قوله «أكبر» على ما بيناه في الإعراب.

(١) تأتي رأى بمعنى علم، وبمعنى ظن، وقد ذكرهما الشارح هنا، وتأتي كذلك بمعنى حلم، أي رأى في منامه - وتسمى الحلمية - وسيذكرها الناظم بعد، وهي بهذه المعاني الثلاثة تتعدى لمفعولين، وتأتي بمعنى أبصر نحو «رأيت الكواكب»، وبمعنى اعتقد نحو «رأى أبو حنيفة حل كذا» وتأتي بمعنى أصاب رثته. «نقول رأيت محمداً» تريد ضربته فأصبت رثته، وهي بهذه المعاني الثلاثة تتعدى لمفعول واحد، وقد تتعدى التي بمعنى اعتقد إلى مفعولين، كقول الشاعر:

خَوَارِجَ نَرَاكَيْنَ قُضِدَ الْمَخَارِجِ

وقد جمع الشاعر في هذا البيت بين تعديتها لواحد وتعديتها لاثنتين، فأما تعديتها لواحد ففي قوله «رأى مثل رأيه» وأما تعديتها لاثنتين ففي قوله «رأى الناس خوارج» هكذا قيل، ولو قلت إن خوارج حال من الناس لم تكن قد أبعدت.

١١٨ - عَلِمْتُكَ الْبَازِلَ الْمَعْرُوفَ؛ فَانْبَعَثَ
إِلَيْكَ بِي وَاجْفَاتُ الشُّوقِ وَالْأَمَلِ

ومثال «وَجَدَ» قوله تعالى: (وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ).

ومثال «دَرَى» قوله:

١١٨ - هذا البيت من الشواهد التي لم ينسبها لقائل معين.

اللغة: «البازل» اسم فاعل من البذل، وهو الجود والإعطاء، وفعله من باب نصر «المعروف» اسم جامع لكل ما هو من خيرى الدنيا والآخرة، وفي الحديث «صنائع المعروف تقي مصارع السوء»، «فانبعثت» ثارت ومضت ذاهبة في طريقها «واجفات» أراد بها دواعي الشوق وأسبابه التي بعثته على الذهاب إليه، وهي جمع واجفة، وهي مؤنث اسم فاعل من الوجيف، وهي ضرب من السير السريع، وتقول: وجف البعير يجف وجفاً - بوزن وعد يعد وعداً - ووجيفاً؛ إذا سار، وقد أوجفه صاحبه، وفي الكتاب العزيز (فما أوجفتم عليه من خيل ولا ركاب).

الإعراب: «علمتك» فعل وفاعل ومفعول أول «البازل» مفعول ثاني لعلم «المعروف» يجوز جره بالإضافة، ويجوز نصبه على أنه مفعول به للباذل «فانبعثت» الفاء عاطفة، وانبعث: فعل ماضٍ، والتاء للتأنيث «إليك، بي» كل منهما جار ومجرور متعلق بانبعث «واجفات» فاعل بانبعث، وواجفات مضاف «الشوق» مضاف إليه «والأمل» معطوف على الشوق.

الشاهد فيه: قوله «علمتك البازل... إلخ» فإن علم في هذه العبارة فعل دال على اليقين، وقد نصب به مفعولين: أحدهما الكاف، والثاني قوله البازل، على ما بيناه في الإعراب. والذي يدل على أن «علم» في هذا البيت بمعنى اليقين أن المقصود مدح المخاطب واستجداؤه، وذلك يستدعي أن يكون مراده إني أبقيت بأنك جواد كريم تعطي من سألك؛ فلهذا أسرعت إليك مؤملاً جدواك.

وقد تأتي «علم» بمعنى ظن، ويمثل لها العلماء بقوله تعالى: (فإن علمتموهن مؤمنات فلا ترجعهن إلى الكفار).

وهي - إذا كانت بمعنى اليقين أو الظن - تتعدى إلى مفعولين.

وقد تأتي بمعنى عرف فتتعدى لواحد، وقد تأتي بمعنى صار أعلم - أي مشقوق الشفة العليا - فلا تتعدى أصلاً.

١١٩ - دُرِيتَ الْوَفَى الْعَهْدَ يَا عُرُو فَاعْتَبِطْ
فَإِنْ اغْتَبِطاً بِالْوَفَاءِ حَمِيدٌ
وَمِثَالُ «تَعَلَّمَ» - وهي التي بمعنى اعْلَمَ^(١) - قوله:

١١٩ - وهذا الشاهد - أيضاً - لم ينسبه إلى قائل معين.

اللغة: «دريت» بالبناء للمجهول - من درى - إذا علم «فاعتبط» أمر من الغبطة، وهي أن تمنى مثل حال الغير من غير أن تمنى زوال حاله عنه، وأراد الشاعر بأمره بالاعتباط أحد أمرين؛ أولهما: الدعاء له بأن يدوم له ما يربطه الناس من أجله، والثاني: أمره بأن يبقى على اتصافه بالصفات الحميدة التي تجعل الناس يغبطونه.

المعنى: إن الناس قد عرفوك الرجل الذي يفي إذا عاهد؛ فليزملك أن تغتبط بهذا، وتقربه عين، ولا لوم عليك في الاعتباط به.

الإعراب: «دريت» درى: فعل ماضٍ مبني للمجهول، والتاء نائب فاعل وهو المفعول الأول «الوفا» مفعول ثانٍ «العهد» يجوز جره بالإضافة، ونصبه على التشبيه بالمفعول به، ورفع على الفاعلية؛ لأن قوله «الوفا» صفة مشبهة، والصفة يجوز في معمولها الأوجه الثلاثة المذكورة «يا عرو» يا: حرف نداء، وعرو: منادى مرفوع بحذف التاء، وأصله عروة «فاعتبط» الفاء عاطفة، اعتبط: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «فإن» الفاء للتعليل، إن: حرف توكيد ونصب «اعتباطاً» اسم إن «بالوفا» جار ومجرور متعلق باعتباط، أو بمحذوف صفة لاغتباط «حميد» خبر «إن» مرفوع بالضممة الظاهرة.

الشاهد فيه: قوله «دري» الوفا العهد» فإن «دري» فعل دال على اليقين، وقد نصب به مفعولين؛ أحدهما: التاء التي وقعت نائب فاعل، والثاني هو قوله «الوفا» على ما سبق بيانه.

هذا، واعلم أن «دري» يستعمل على طريقتين؛ أحدهما: أن يتعدى لواحد بالياء نحو قولك: دريت بكذا، فإن دخلت عليه همزة تعدى بها لواحد ولشان بالياء كما في قوله تعالى: (ولا أدراكم به) والثاني: أن ينصب مفعولين بنفسه كما في بيت الشاهد، ولكنه قليل.

(١) احترز بقوله «وهي التي بمعنى اعلم» عن التي في نحو قولك: تعلم النحو، والفرق بينهما من ثلاثة أوجه؛ أحدها: أن قولك «تعلم النحو» أمر بتحصيل العلم في المستقبل، وذلك بتحصيل أسبابه، وأما قولك «تعلم أنك ناجح» فإنه أمر بتحصيل العلم بما يذكر مع الفعل من المتعلقات في الحال، وثانيهما: أن التي من أخوات ظن تتعدى إلى مفعولين، والآخرى تتعدى إلى مفعول واحد، وثالثها: أن التي من أخوات ظن جامدة غير متصرفة، وتلك متصرفة، تامة التصرف، تقول: تعلم الحساب يتعلمه وتعلمه أنت.

١٢٠ - تَعَلَّمَ شِفَاءَ النَّفْسِ قَهْرَ عَدُوِّهَا فَبَالَغَ بِلُطْفٍ فِي التَّحِيلِ وَالْمَكْرِ

وهذه مثلُ الأفعال الدالة على اليقين .

ومثال الدالة على الرُّجْحَانِ قولُكَ : «خَلْتُ زَيْدًا أَخَاكَ» وقد تستعمل

«خال» لليقين ، كقوله :

١٢١ - دَعَانِي الْغَوَانِي عَمَّهُنَّ ، وَخَسَلْتَنِي
لِي أَسْمُ ؛ فَلَا أَدْعَى بِهِ وَهُوَ أَوَّلُ

١٢٠ - البيت لزياد بن سيار بن عمرو بن جابر .

اللغة : «تعلم» اعلم واستيقن «شفاء النفس» قضاء مآربها «لطف» رفق «التحيل» أخذ الأشياء بالحيله .

المعنى : اعلم أنه إنما يشفي نفوس الرجال أن يستطيعوا قهر أعدائهم والتغلب عليهم ؛ فيلزمك أن تبلغ في الاحتيال لذلك ؛ لكي تبلغ ما تريد .

الإعراب : «تعلم» فعل بمعنى اعلم ، وهو فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «شفاء» مفعول أول لتعلم ، وشفاء مضاف ، و «النفس» مضاف إليه «قهر» مفعول ثان لتعلم ، وقهر مضاف ، وعدو من «عدوها» مضاف إليه ، وعدو مضاف ، وها مضاف إليه «فبالغ» الفاء للتنفريع ، بالغ : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «بلطف» جار ومجرور متعلق ببالغ «في التحيل» جار ومجرور متعلق بلطف ، أو بمحذوف صفة له «والمكر» معطوف على التحيل .

الشاهد فيه : قوله : «تعلم شفاء النفس قهر عدوها» حيث ورد فيه «تعلم» بمعنى اعلم ، ونصب به مفعولين ، على ما ذكرناه في الإعراب .

ثم اعلم أن هذه الكلمة أكثر ما تتعدى إلى «أن» المؤكدة ومعمولها كما في قول النابغة الذبياني .

تَعَلَّمَ أَنَّهُ لَا طَيْرَ إِلَّا عَلَى مُسْطَِيرٍ ، وَهُوَ الشُّبُورُ
وقال الحارث بن ظالم المري :

تَعَلَّمَ - أَبَيْتَ أَلْعَنَ ! - أَنِّي فَاتِكُ مِنْ الْيَوْمِ أَوْ مِنْ بَعْدِهِ بَابِنِ جَعْفَرٍ

وكذلك قول الحارث بن عمرو ، ونسب لعمرو بن معد يكرب :

تَعَلَّمَ أَنَّ خَيْرَ النَّاسِ طُرًّا قَتِيلٌ بَيْنَ أَحْجَارِ الْكَلَابِ

ويندر أن تنصب مفعولين كل منهما اسم مفرد غير جملة كما في بيت الشاهد .

١٢١ - هذا البيت للنمر بن بن تولب العكلي ، من قصيدة له مطلعها قوله :

و «ظَنَنْتُ زَيْدًا صَاحِبَكَ» وقد تستعمل لليقين كقوله تعالى: (وظَنُّوا أَنَّ لَا مَلْجَأَ مِنَ اللَّهِ إِلَّا إِلَيْهِ) و «حَسِبْتُ زَيْدًا صَاحِبَكَ» وقد تستعمل لليقين، كقوله:

١٢٢ - حَسِبْتُ التَّقَى وَالْجُودَ خَيْرَ تَجَارَةٍ رِبَاحًا، إِذَا مَا الْمَرْءُ أَصْبَحَ ثَاقِلًا

= تَأَبَّدَ مِنْ أَطْلَالِ جُمْرَةِ مَائِلٍ فَقَدْ أَقْفَرَتْ مِنْهَا سَرَاءُ قَيْدَبُلٍ
 اللغة: «دعاني الغواني» الغواني: جمع غانية، وهي التي استغنت بجمالها عن الزينة أو هي التي استغنت بيت أبيها عن الأزواج، أو هي اسم فاعل من «غني بالمكان» أي أقام به، ويروى: «دعاني العذارى والعذارى: جمع عذراء، وهي الجارية البكر، ويروى: «دعاء العذارى» ودعاء - في هذه الرواية - مصدر دعا مضاف إلى فاعله وعمهن مفعوله.
 الإعراب: «دعاني» دعا: فعل ماضٍ، والنون للوقاية، والياء مفعول أول «الدعائي» فاعل دعا «عمهن» عم: مفعول ثانٍ لدعا، وعم مضاف والضمير مضاف إليه «وخلتني» فعل وفاعل، والنون للوقاية، والياء مفعول أول، وفيه اتحاد الفاعل والمفعول في كونهما ضميرين متصلين لمسمى واحد - وهو المتكلم - وذلك من خصائص أفعال القلوب «لي» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «اسم» مبتدأ مؤخر، والجملة من المبتدأ والخبر في محل نصب مفعول ثانٍ لخال «فلا» نافية «أدعى» فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا «وهو» الواو واو الحال، وهو: ضمير منفصل مبتدأ «أول» خبر للمبتدأ، والجملة من المبتدأ وخبره في محل نصب حال.

الشاهد فيه: قوله «وخلتني لي اسم» فإن «خال» فيه بمعنى فعل اليقين، وليس هو بمعنى فعل الظن؛ لأنه لا يظن أن لنفسه اسماً، بل هو على يقين من ذلك، وقد نصب بهذا الفعل مفعولين؛ أولهما ضمير المتكلم، وهو الياء، وثانيهما جملة «لي اسم» من المبتدأ والخبر، على ما بيناه في الإعراب.

١٢٢ - هذا البيت للبيد بن ربيعة العامري، من قصيدة طويلة عدتها اثنان وتسعون بيتاً، وأولها قوله:

كَبِيشَةُ حَلَّتْ بَعْدَ عَهْدِكَ عَاقِلًا وَكَانَتْ لَهُ خَبَلًا عَلَى النَّاسِ خَابِلًا
 تَرَبَّعَتْ الْأَشْرَافُ ثُمَّ تَصَيَّفَتْ حِسَاءَ الْبَطَاحِ وَأَنْتَحَقْنَ الْمَسَايِلَا

اللغة: «كبيشة» على زنة التصغير - اسم امرأة «عاقلاً» بالعين المهملة والقاف: اسم جبل، قال باقوت: «الذي يقتضيه الاشتقاق أن يكون عاقل اسم جبل، والأشعار التي قيلت فيه بالوادي أشبه، =

ومثال «زَعَمَ» قوله :

١٢٣ - فَإِنْ تَزْعِمِينِي كُنْتُ أَجْهَلُ فِيكُمْ
فإني شَرَيْتُ الْحِلْمَ بِعَدْلِكَ بِالْجَهْلِ

= ويجوز أن يكون الوادي منسوباً إلى الجبل ، لكونه من لحفه ، اهـ «خبلاً» الخبل : فساد العقل ، ويروى «وكانت له شغللاً على النأي شاعلاً» وقوله «تربعت الأشراف» معناه : نزلت به في وقت الربيع ، والأشراف : اسم موضع ، ولم يذكره ياقوت «تصيفت حساء البطاح» نزلت به زمان الصيف ، وحساء البطاح : منزل لبني يربوع ، وهو بضم باء البطاح كما قال ياقوت ، وهم العيني في ضبطه بكسر الباء لظنه أنه جمع بطحاء «رباحاً» بفتح الراء - الريح «ثاقلاً» ميتاً ، لأن البدن يكون خفيفاً ما دامت الروح فيه ، فإذا فارقتة ثقل .

المعنى : لقد أيقنت أن أكثر شيء رباحاً إذا اتجر فيه الإنسان إنما هو تقوى الله تعالى والجلود ، وإنه ليعرف الريح إذا مات ، حيث يرى جزاء عمله حاضراً عنده .

الإعراب : «حسبت» فعل وفاعل «التقى» مفعول أول «والجلود» معطوف على التقى «خير» مفعول ثان لحسبت ، وخير مضاف ، و «تجارة» مضاف إليه «رباحاً» تمييز «إذا» ظرف لما يستقبل من الزمان «ما» زائدة «المرء» اسم لأصبح محذوفة تفسرها المذكورة بعد ، وخبرها محذوف أيضاً ، والتقدير إذا أصبح المرء ثاقلاً ، والجملة من أصبح المحذوفة ومعمولها في محل جر بإضافة «إذا» إليها «أصبح» فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى المرء «ثاقلاً» خبر أصبح ، وهذه الجملة لا محل لها مفسرة .

الشاهد فيه : قوله «حسبت التقى خير تجارة - إلخ» حيث استعمل الشاعر فيه «حسبت» بمعنى علمت ، ونصب به مفعولين ، أولهما قوله «التقى» وثانيهما قوله «خير تجارة» على ما بيناه في الإعراب .

١٢٣ - هذا البيت لأبي ذؤيب الهذلي .

اللفظة : «أجهل» الجهل هو الخفة والسفه «الحلم» التؤدة والرزانة .

المعنى : لئن كان يترجح لديك أنني كنت موصوفاً بالنزق والطيش أيام كنت أقيم بينكم ، فإنه قد تغير عندي كل وصف من هذه الأوصاف ، وتبدلت بها رزانة وخلقاً كريماً .

الإعراب : «إن» شرطية «تزعمني» فعل مضارع فعل الشرط ، مجزوم بحذف النون ، وياء المخاطبة فاعل ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم مفعول أول «كنت» كان : فعل ماض ناقص ، والتاء اسمه «أجهل» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ، والجملة من أجهل وفاعله في محل نصب خبر كان ، والجملة من «كان» واسمها وخبرها في محل نصب مفعول ثان لتزعمن

ومثال «عَدَّ» قوله:

١٢٤ - فَلَا تُعَدُّ الْمَوْلَى شَرِيكَكَ فِي الْغِنَى
وَلَكِنَّمَا الْمَوْلَى شَرِيكَكَ فِي الْعُدْمِ

«فيكم» جار ومجرور متعلق بأجهل «فإني» الفاء واقعة في جواب الشرط، إن: حرف تأكيد ونصب، والياء اسمها «شريت» فعل وفاعل، والجملة من شري وفاعله في محل رفع خبر «إن» والجملة من إن ومعمولها في محل جزم جواب الشرط «الحلم» مفعول به لشريت «بعذك» بعد: ظرف متعلق بشريت، وبعد مضاف والكاف ضمير المخاطبة مضاف إليه «بالجهل» جار ومجرور متعلق بشريت.

الشاهد فيه: قوله «تزعمني كنت أجهل» حيث استعمل المضارع من «زعم» بمعنى فعل الرجحان، ونصب به مفعولين، أحدهما ياء المتكلم، والثاني جملة «كان» ومعمولها، على ما ذكرناه في إعراب البيت.

واعلم أن الأكثر في «زعم» أن تتعدى إلى معمولها بواسطة «أن» المؤكدة، سواء أكانت مخففة من الثقلية نحو قوله تعالى: «زعم الذين كفروا أن لن يبعثوا»، وقوله سبحانه: «بل زعمتم أن لن نجعل لكم موعداً» أم كانت مشددة كما في قول عبيد الله بن عتبة:

فَلَقَدْ هَجَرَهَا، فَذُكِّنْتُ تَزْعُمُ أَنَّهُ رَشَادٌ، أَلَا يَارَبُّمَا كَذَبَ الرَّعْمُ

وكما في قول كثير عزة:

وَقَدْ زَعَمْتُ أَنِّي تَغَيَّرْتُ بَعْدَهَا وَمَنْ ذَا الَّذِي يَأْخُذُ لَا يَتَغَيَّرُ؟

وهذا الاستعمال - مع كثرة - ليس لازماً، بل قد تتعدى «زعم» إلى المفعولين بغير توسط «أن» بينهما، فمن ذلك بيت الشاهد الذي نحن بصدده، ومنه قول أبي أمية الحنفي، واسمه أوس:

زَعَمْتُ بِي شَيْخاً، وَلَسْتُ بِشَيْخٍ إِنَّمَا الشَّيْخُ مَنْ يَدِبُ دَبِيباً

وزعم الأزهري أي «زعم» لا تتعدى إلى مفعولها بغير توسط «أن» وعنده أن ما ورد مما يخالف ذلك ضرورة من ضرورات الشعر لا يقاس عليها، وهو محجوج بما رويناه من الشواهد، وبأن القول بالضرورة خلاف الأصل.

١٢٤ - هذا البيت للنعمان بن بشير، الأنصاري، الخزرجي:

اللغة: «لا تعدده» لا تظن «المولى» يطلق - في الأصل - على عدة معان سبق بيانها (ص ١٩٨) والبراد منه هنا الحليف، أو الناصر «العدم» هو هنا بضم العين وسكون الدال - الفقر، ويقال: عدم الرجل لعدم - بوزن علم يعلم - وأعدم فهو معدم، إذا افتقر.

المعنى: لا تظن أن صديقك هو الذي يشاطرك المودة أبداً غناك، فإنما الصديق الحق هو الذي

ومثال «حَجَا» قوله:

١٢٥ - قَدْ كُنْتُ أَحْجُو أَبَا عَمْرٍو أَخاً ثِقَةً
حَتَّى أَلَمْتُ بِنَا يَوْماً مَلِمَاتٍ

= يلوذ بك ويشاركك أيام ففرك وحاجتك.

الإعراب: «فلا» ناهية «تعدد» فعل مضارع مجزوم بلا، وعلامة جزمه السكون، وحرك بالكسر للتخلص من التثنية الساكنين، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «المولى» مفعول أول لتعدد «شريكك» شريك: مفعول ثانٍ لتعدد، وشريك مضاف، والكاف مضاف إليه «في الغنى» جار ومجرور متعلق بشريك «ولكنما» الواو عاطفة، لكن: حرف استدراك، وما: كسافة «المولى» مبتدأ «شريكك» شريك: خبر المبتدأ، وشريك مضاف والكاف مضاف إليه «في العدم» جار ومجرور متعلق بشريك.

الشاهد فيه: قوله «فلا تعدد المولى شريكك» حيث استعمل المضارع من «عد» بمعنى تظن، ونصب به مفعولين، أحدهما قوله «المولى»، والثاني قوله «شريك» على ما سبق بيانه في الإعراب. ومثل بيت الشاهد في ذلك قول أبي دواد جارية بن الحجاج:

لَا أَعْدُ الْإِقْتَارَ عُدْماً، وَلَكِنْ قَدْ مَن قَدْ فَقَدْتُهُ الْإِعْدَامُ
فقوله «أعد» بمعنى أظن، والإقتار: مصدر أقر الرجل، إذا افتقر، وهو مفعوله الأول، وعدماً:

مفعوله الثاني، ومثله أيضاً قول جرير بن عطية:

تَعْدُونَ عَقْرَ النَّيْبِ أَفْضَلَ مَجْدِكُمْ بِنَى صَوْطَرَى، لَوْلَا الْكَيْيُ الْمُقْنَعَا
فتعدون: بمعنى تظنون، وعقر النيب: مفعوله الأول، وأفضل مجدكم: مفعوله الثاني.

١٢٥ - هذا البيت نسبته ابن هشام إلى تميم [بن أبي] بن مقبل، ونسبه صاحب المحكم إلى أبي شبل الأعرابي، ونسبه ثعلب في أماليه إلى أعرابي يقال له القنان، ورواه ياقوت في معجم البلدان (١٦٥٧) أول أربعة أبيات، وبعده قوله:

فَقُلْتُ، وَالْمَرْءُ تُخْطِئُ عَظِيمَتَهُ: أَدْنَى عَظِيمَتِهِ إِسَائِي هِمَاتُ

اللغة: «أحجو» أظن «ألمت» نزلت، والملمات: جمع ملمة وهي النازلة من نوازل الدهر. المعنى: لقد كنت أظن أبا عمرو صديقاً يركن إليه في النوازل، ولكني قد عرفت مقدار مودته، إذ نزلت بي نازلة فلم يكن منه إلا أن نفر مني وأعرض عني ولم يأخذ بيدي فيها.

الإعراب: «قد» حرف تحقيق «كنت» كان: فعل ماض ناقص، والتاء اسم «أحجو» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا «أبا» مفعول أول لأحجو، وأبا مضاف و«عمرو» مضاف إليه «أخا» مفعول ثانٍ لأحجو، وجملة أحجو ومعموليها في محل نصب خبر كان «ثقة» يقرأ بالنصب =

ومثال «جَعَلَ» قوله تعالى: (وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ إِنِاثًا).

وقيد المصنف «جَعَلَ» بكونها بمعنى اعتقد احترازاً من «جعل» التي بمعنى «صَيَّرَ» فإنها من أفعال التحويل، لا من أفعال القلوب.

ومثال «هَبَّ» قوله:

١٢٦ - فَقُلْتُ: أَجِرْنِي أَبَا مَالِكٍ، وَإِلَافَهُ بَنِي أُمِّرَأَ هَالِكاً

= منوناً مع تنوين أخ، فهو حينئذ صفة له، ويقرأ بالجر منوناً، فأخا - حينئذ - مضاف، و«ثقة» مضاف إليه، وعلى الأول هو معرب بالحركات، وعلى الثاني هو معرب بالحروف لاستيفائه شروط الإعراب بها «حتى» حرف غاية «ألمت» ألم: فعل ماض، والتاء للتأنيث «بنا» جار ومجرور متعلق بألم «يوماً» ظرف زمان متعلق بألم «ملمت» فاعل ألم.

الشاهد فيه: قوله «أحجروا أبا عمرو أخا» حيث استعمل المضارع من «حجا» بمعنى ظن، ونصب به مفعولين، أحدهما «أبا عمرو» والثاني «أخا ثقة».

هذا، واعلم أن العيني صرح بأنه لم ينقل أحد من النحاة أن «حجا يحجو» ينصب مفعولين غير ابن مالك رحمه الله.

واعلم أيضاً أن «حجا» تأتي بمعنى غلب في المحاجاة، وهي: أن تلقي على مخاطبك كلمة يخالف لفظها معناها، وتسمى الكلمة أحجية وأدعية، وتأتي حجا أيضاً بمعنى قصد، ومنه قول الأخطل:

حَجَوْنَا بَيْنِي النُّعْمَانِ إِذْ عَصُ مُلْكُهُمْ وَقَبْلَ بَيْنِي النُّعْمَانِ حَارَبْنَا عَمْرُو

(عص ملكهم: أي صلب واشتد) وتأتي أيضاً بمعنى أقام، ومنه قول عمارة ابن يمن:

* حَيْثُ تَحَجَّى مَطَرِقُ بِأَلْفَالِقِ *

وقول المعاج:

فَهَرُّ يَسْكُفْنَ بِهِ إِذَا حَجَا عَكْفُ السَّيْطِ يَلْعَبُونَ الْفَنَزَجَا

والتي بمعنى غلب في المحاجاة أو قصد تتعدى إلى مفعول واحد، والتي بمعنى أقام في المكان لا تتعدى بنفسها، وإنما تتعدى بالباء، كما رأيت في الشواهد.

١٢٦ - البيت لابن همام السلولي.

اللغة: «أجرني» اتخذني لك جارا تدفع عنه وتحميه، هذا أصله، ثم أريد منه لازم ذلك، وهو

ونَبَّه المصنّف بقوله: «أُعْنِي رَأْي» على أن أفعال القلوب منها ما ينصب مفعولين وهو «رَأْي» وما بعده مما ذكره المصنّف في هذا الباب، ومنها ما ليس كذلك، وهو قسمان: لازم، نحو «جَبْن زيد» ومُتَعَد إلى واحد، نحو «كَرِهْتُ زيدا».

هذا ما يتعلق بالقسم الأول من أفعال هذا الباب، وهو أفعال

القلوب

وأما أفعال التَّحْوِيل - وهي المرادة بقوله: «والتي كصيرا - إلى آخره» - فتتعدى أيضاً إلى مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر، وعدّها بعضهم

= الغياث والدفاع والحماية «أبا مالك» يروى في مكانه «أبا خالد» «هني» أي عدني واحسني.

المعنى: فقلت أغثني يا أبا مالك، فإن لم تفعل فظن أني رجل من الهالكين.

الإعراب: «فقلت» فعل وفاعل «أجرني» أجر: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والتون للوقاية، والياء مفعول به لأجر «أبا» منادى بحرف نداء محذوف، وأبا مضاف، و«مالك» مضاف إليه «ولا» هي إن الشرطية مدغمة في لا النافية، وفعل الشرط محذوف يدل عليه ما قبله من الكلام، وتقديره: وإن لا تفعل، مثلاً «فهني» الفاء واقعة في جواب الشرط، هب: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والتون للوقاية، والياء مفعول أول «امرا» مفعول ثان لهب «هالكاً» نعت لامرئ.

الشاهد فيه: قوله «فهني امرا» فإن «هب» فيه بمعنى فعل الظن، وقد نصب مفعولين، أحدهما ياء المتكلم، وثانيهما قوله «امرا» على ما أوضحناه في الإعراب.

واعلم أن «هب» - بهذا المعنى - فعل جامد لا يتصرف، فلا يجيء منه ماض ولا مضارع، بل هو ملازم لصيغة الأمر، فإن كان من الهبة - وهي التفضل بما ينفع الموهوب له - كان متصرفاً تام التصرف، قال الله تعالى: ﴿ووهبنا له إسحاق﴾ وقال سبحانه: ﴿يهب لمن يشاء إناثاً﴾ وقال: ﴿هب لي حكماً﴾.

واعلم أيضاً أن الغالب على «هب» أن يتعدى إلى مفعولين صريحين كما في البيت الشاهد، وقد يدخل على «أن» المؤكدة ومعموليهما، فزعم ابن سيده والجرمي أنه لحن، وقال الأبيات من العلماء المحققين: ليس لحناً، لأنه واقع في فصيح العربية. وقد روي من حديث عمر «هب أن أبانا كان حماراً»، وهو - مع فصاحته - قليل.

سبعة: «صَيَّرَ» نحو «صَيَّرْتُ الطَّيْنَ خَزَفًا» و«جَعَلَ» نحو قوله تعالى: «وَقَدِمْنَا إِلَى مَا عَمِلُوا مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَاهُ هَبَاءً مَنْثُورًا» و«وَهَبَ» كقولهم «وَهَبَنِي اللَّهُ فِذَاكَ أَي صَيَّرَنِي، و«تَخَذَ» كقوله تعالى: (لَتَتَّخِذَ عَلَيْهِ أَجْرًا) و«اتَّخَذَ» كقوله تعالى: (وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا) و«تَرَكَ» كقوله تعالى: (وَتَرَكْنَا بَعْضَهُمْ يَوْمَئِذٍ يَمُوجُ فِي بَعْضٍ) وقول الشاعر:

١٢٧ - وَرَبَّيْتُهُ حَتَّى إِذَا مَا تَرَكْتُهُ أَخَا الْقَوْمِ وَاسْتَغْنَى عَنِ الْمَسْحِ شَارِبُهُ

١٢٧ - البيت لفرعان بن الأعراف - ويقال: هو فرعان بن الأضحى بن الأعراف - أحد بني مرة، ثم أحد بني نزار بن مرة، من كلمة له يقولها في ابنه منازل، وكان له عاقاً، والبيت من أبيات رواها أبو تمام حبيب بن أوس الطائي في ديوان الحماسة (انظر شرح التبريزي: ٤ - ١٨ بتحقيقنا) وأول ما رواه صاحب الحماسة منها قوله:

جَزَرْتُ رَجْمَ بَيْتِي وَبَيْنَ مُنَازِلِ	جَزَاءً كَمَا يَسْتَنْزِلُ الدَّرَّ خَالِبُهُ
لَرَبِّيْتُهُ حَتَّى إِذَا ضَ شَبِظْماً	يَكَادُ يُسَاوِي غَارِبَ الْفَحْلِ غَارِبُهُ
فَلَمَّا رَأَيْتُ أَبْصَرَ الشَّخْصَ أَشْخَصاً	قَرِيباً، وَذَا الشَّخْصَ الْبَعِيدَ أَقَارِبُهُ
تَخَمَّطَ حَقْمِي بِاطِّلا، وَلَوَى يَدِي	لَوَى يَدَهُ اللَّهُ الَّذِي هُوَ غَالِبُهُ

اللغة: «واستغنى عن المسح شاربه» كناية عن أنه كبير، واكتفى بنفسه، ولم تعد به حاجة إلى الخدمة.

الإعراب: «رَبَّيْتُهُ» فعل وفاعل ومفعول «حتى» ابتدائية «إذا» ظرف تضمن معنى الشرط «ما» زائدة «تركته» فعل ماض وفاعله ومفعوله الأول، والجملة في محل جر بإضافة «إذا» إليها «أخا» مفعول ثان لترك، وأخا مضاف، و«القوم» مضاف إليه «واستغنى» فعل ماض «عن المسح» جار ومجرور متعلق باستغنى «شاربه» شارب: فاعل استغنى، وشارب مضاف والهاء ضمير الغائب مضاف إليه. الشاهد فيه: قوله «تركته أخا القوم» حيث نصب فيه بـ «ترك» مفعولين، لأنه في معنى فعل التصيير، أحدهما الهاء التي هي ضمير الغائب، وثانيهما قوله «أخا القوم»: وقد أوضحتاهما في الإعراب، هذا، وقد قال الخطيب التبريزي في شرح الحماسة: إن «أخا القوم» حال من الهاء في «تركته» وساغ وقوعه حالاً - مع كونه معرفة، لأنه مضاف إلى المحلى بال - والحال لا يكون إلا نكرة، لأنه لا يعني قوماً بأعيانهم، ولا يخص قوماً دون قوم، وإنما عني أنه تركه قوياً مستغنياً لاحقاً بالرجال، اهـ بإيضاح، وعليه لا استشهاد في البيت، ولكن الذي عليه الجماعة أولى بالنظر والاعتبار.

و «رَدَّ» كقولهِ :

١٢٨ - رَمَى الْحَدَثَانُ نِسْوَ آلِ حَرْبٍ بِمِقْدَارٍ سَمَدْنٍ لَهُ سُمُودَا
فَرَدَّ شُعُورَهُنَّ السُّودَ بَيْضاً وَرَدَّ وُجُوهَهُنَّ الْبَيْضَ سُودَا

١٢٨ - البيتان لعبد الله بن الزبير - بفتح الزاي وكسر الباء - الأسدي، وهما مطلع كلمة له اختارها أبو تمام في ديوان الحماسة، وقد رواها أبو علي القالي في ذيل أماليه (ص ١٥١) ولكنه نسبها إلى الكميت بن معروف الأسدي، وروى ابن قتيبة في عيون الأخبار (٦٧٦/٢) البيتَين اللذين استشهد بهما الشارح ونسبهما إلى فضالة ابن شريك، والمعروف المشهور هو ما ذكره أبو تمام (انظر التبريزي ٤٩٤/٢) وبعد البيتَين قوله :

فَإِنَّكَ لَوْ رَأَيْتَ بَغَاءَ هِنْدٍ وَرَمَلَةً إِذْ تَضُكُّانِ الْحُدُودَا
سَمِعْتَ بُكَاءَ بَاكِئَةٍ وَبَاكِ أَسَانَ الدَّهْرُ وَاحِدَهَا الْفَقِيدَا

اللغة: «الحدثان» جعله العيني عبارة عن الليل والنهار، وكأنه حبه مثنى، وإنما الحدثان - بكسر فسكون - نوازل الدهر وحوادثه «سمدن» من باب قعد - أي حزن وأقمعن متحجرات، وتوهمه العيني مبنياً للمجهول «فرد وجوههن - إلخ» يزيد أنه قد صير شعورهن بيضاً من شدة الحزن وجوههن سوداً من شدة اللطم، ويشبه هذا ما روي أن العريان بن الهيثم دخل على عبد الملك بن مروان، فسأله عن حاله، فقال: أبيض مني ما كنت أحب أن يسود، وأسود مني ما كنت أحب أن يبيض. يريد أبيض شعره وكبرت سنه وذهبت نضارة وجهه وزونق شبابه، فصار أسود كالياً.

الإعراب: «رمى» فعل ماضٍ «الحدثان» فاعل رمى «نسوة» مفعول به لرمى، ونسوة مضاف و «آل» مضاف إليه، وآل مضاف، و «حرب» مضاف إليه «بمقدار» جار ومجرور متعلق برمى «سمدن» فعل وفاعل «له» جار ومجرور متعلق بسمد «سموداً» مفعول مطلق مؤكد لعامله «فرد» الفاء عاطفة، رد: فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على الحدثان «شعورهن» شعور: مفعول به أول لرد، وشعور مضاف وضمير النسوة مضاف إليه «السود» صفة لشعور «بيضاً» مفعول ثانٍ لرد «ورد وجوههن البيض سوداً» مثل الجملة السابقة.

الشاهد فيه: قوله «فرد شعورهن - إلخ»، وقوله «ورد وجوههن - إلخ» حيث استعمل «رد» في معنى التصيير والتحويل. ونصب به - في كل واحد من الموضعين - مفعولين.

وَحُصَّ بِالتَّعْلِيْقِ وَالْإِلْغَاءِ مَا مِنْ قَبْلِ هَبْ، وَالْأَمْرَ هَبْ قَدْ أَلْزَمَ^(١)
كَذَا تَعَلَّمَ، وَلِغَيْرِ الْمَاضِ مِنْ سِوَاهُمَا أَجْعَلْ كُلَّ مَا لَهُ زَكَنُ^(٢)

تَقَدَّمَ أَنْ هَذِهِ الْأَفْعَالُ قِسْمَانِ؛ أَحَدُهُمَا: أَفْعَالُ الْقُلُوبِ، وَالثَّانِي:
أَفْعَالُ التَّحْوِيلِ.

فَأَمَّا أَفْعَالُ الْقُلُوبِ فَتَنْقَسِمُ إِلَى: مُتَصَرِّفَةٍ، وَغَيْرِ مُتَصَرِّفَةٍ.

فَالْمُتَصَرِّفَةُ: مَا عَدَا «هَبْ، وَتَعَلَّمَ» فَيَسْتَعْمَلُ مِنْهَا الْمَاضِي، نَحْوُ
«ظَنَنْتُ زَيْدًا قَائِمًا» وَغَيْرُ الْمَاضِي - وَهُوَ الْمُضَارِعُ، نَحْوُ «أُظُنُّ زَيْدًا قَائِمًا»
وَالْأَمْرُ، نَحْوُ «ظُنَّ زَيْدًا قَائِمًا» وَاسْمُ الْفَاعِلِ، وَنَحْوُ «أَنَا ظَنَّ زَيْدًا قَائِمًا»
وَاسْمُ الْمَفْعُولِ، نَحْوُ «زَيْدٌ مَظْنُونٌ أَبُوهُ قَائِمًا» فَأَبُوهُ: هُوَ الْمَفْعُولُ الْأَوَّلُ،

(١) «وَحُصَّ» فَعْلُ أَمْرٍ، وَفَاعِلُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَرٌّ فِيهِ وَجُوبًا تَقْدِيرُهُ أَنْتَ «بِالتَّعْلِيْقِ» جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِخَصِّ
«وَالْإِلْغَاءِ» مَعْطُوفٌ عَلَى التَّعْلِيْقِ «مَا» اسْمٌ مُوصُولٌ: مَفْعُولٌ بِهِ لَخَصِّ، مَبْنِيٌّ عَلَى السَّكُونِ فِي مَحَلِّ
نَصْبٍ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ خَصٌّ فَعْلًا مَاضِيًا مَبْنِيًّا لِلْمَجْهُولِ، وَعَلَيْهِ يَكُونُ «مَا» اسْمًا مُوصُولًا مَبْنِيًّا
عَلَى السَّكُونِ فِي مَحَلِّ رَفْعٍ نَائِبٍ فَاعِلٍ لَخَصِّ، وَلَعَلَّ هَذَا أَوَّلِي، لِأَنَّ الْجُمْلَةَ الْمَعْطُوفَةَ عَلَى هَذِهِ
الْجُمْلَةِ خَبَرِيَّةٌ «مَنْ قَبْلَ» جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِمَحْذُوفٍ صِلَةٌ مَا، وَقَبْلَ مُضَافٍ وَ«هَبْ» قَصْدُ لَفْظِهِ:
مُضَافٌ إِلَيْهِ «وَالْأَمْرُ» الْوَاوُ حَرْفُ عَطْفٍ، الْأَمْرُ - بِالنَّصْبِ - مَفْعُولٌ ثَانٍ مُقَدَّمٌ عَلَى عَامِلِهِ. وَهُوَ «الزَّمْ»
الْآتِي «هَبْ» قَصْدُ لَفْظِهِ: مُبْتَدَأٌ «قَدْ» حَرْفُ تَحْقِيقٍ «الزَّمَا» الزَّمْ: فَعْلٌ مَاضٍ مَبْنِيٌّ لِلْمَجْهُولِ،
وَالْأَلْفُ لِلْإِطْلَاقِ، وَنَائِبُ الْفَاعِلِ - وَهُوَ مَفْعُولُهُ الْأَوَّلُ - ضَمِيرٌ مُسْتَرٌّ فِيهِ جَوَازًا تَقْدِيرُهُ هُوَ يَعُودُ عَلَى
هَبْ، وَالْجُمْلَةُ مِنَ الزَّمْ وَمَعْمُولَاتِهِ فِي مَحَلِّ رَفْعٍ خَبَرٌ الْمُبْتَدَأِ.

(٢) «كَذَا» جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِمَحْذُوفٍ خَبَرٌ مُقَدَّمٌ «تَعَلَّمَ» قَصْدُ لَفْظِهِ: مُبْتَدَأٌ مُؤَخَّرٌ «وَلِغَيْرِ» الْوَاوُ
عَاطِفَةٌ، لِغَيْرِ: جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ «اجْعَلْ» الْآتِي، وَغَيْرُ مُضَافٍ وَ«الْمَاضِ»: مُضَافٌ إِلَيْهِ
«مِنْ سِوَاهُمَا» الْجَارُ وَالْمَجْرُورُ مُتَعَلِّقٌ بِمَحْذُوفٍ نَعْتٌ لِغَيْرِ، وَسِوَى مُضَافٍ، وَالضَّمِيرُ مُضَافٌ إِلَيْهِ
«اجْعَلْ» فَعْلُ أَمْرٍ، وَفَاعِلُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَرٌّ فِيهِ وَجُوبًا تَقْدِيرُهُ أَنْتَ «كُلَّ» مَفْعُولٌ بِهِ لِاجْعَلْ، وَكُلُّ مُضَافٍ
وَ«مَا» اسْمٌ مُوصُولٌ مُضَافٌ إِلَيْهِ «لَهُ» جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِزَكَنِ الْآتِي «زَكَنَ» فَعْلٌ مَاضٍ مَبْنِيٌّ
لِلْمَجْهُولِ، وَنَائِبُ الْفَاعِلِ ضَمِيرٌ مُسْتَرٌّ فِيهِ جَوَازًا تَقْدِيرُهُ هُوَ يَعُودُ إِلَى مَا الْمَوْصُولَةِ، وَالْجُمْلَةُ مِنَ
زَكَنَ وَنَائِبِ نَائِبِ فَاعِلِهِ لَا مَحَلَّ لَهَا صِلَةٌ الْمَوْصُولِ.

ارتفع لقيامه مقام الفاعل، و«قائماً» المفعول الثاني، والمصدر، نحو «عَجِبْتُ مِنْ ظَنِّكَ زَيْدًا قائماً» - وَيَثْبُتُ لَهَا كُلُّهَا مِنَ الْعَمَلِ وَغَيْرِهِ مَا ثَبَتَ لِلْمَاضِي.

وغير المتصرف اثنان - وهما: هَبْ، وَتَعَلَّمْ، بمعنى اعْلَمْ - فلا يستعمل منهما إلا صيغة الأمر، كقوله:
تَعَلَّمْ شِفَاءَ النَّفْسِ قَهْرَ عَدُوِّهَا
فَبَالِغٍ يُلْطَفُ فِي التَّحِيلِ وَالْمَكْرِ [١٢٠]^(١)

وقوله:

فَقُلْتُ: أَجْرُنِي أَبَا مَالِكٍ وَإِلَّا فَهَبْنِي أَمْرًا هَالِكًا [١٢٦]^(٢)
وَاخْتَصَصْتُ الْقَلْبِيَّةَ الْمُتَصَرِّفَةَ بِالتَّعْلِيْقِ وَالْإِلْغَاءِ^(٣)؛ فالتعليق هو: تَرَكُّ

(١) ارجع إلى شرح هذا البيت في (ص ٣٨٤) وهو الشاهد ١٢٠.

(٢) قد شرحنا هذا الشاهد آنفاً، فارجع إليه في (ص ٣٨٩) وهو الشاهد ١٢٦.

(٣) هذه العبارة موهمة «أن التعليق والإلغاء لا يجري واحد منهما في غير أفعال القلوب إلا ما استثناءه، وليس كذلك، بل يجري التعليق في أنواع من الأفعال سنذكرها لك فيما بعد، وعلى هذا يكون معنى كلام الناظم والشارح أن الإلغاء والتعليق معاً مما يختص بأفعال القلوب دون جميع ما عداها من الأفعال، وهذا لا ينافي أن واحداً منهما بمفرده قد يجري في غير أفعال هذا الباب، وهو التعليق.

ثم إن التعليق يجري في أربعة أنواع من الفعل: (الأول) كل فعل شك لا ترجيح فيه لأحد الجانبين على الآخر، نحو: شككت أزيد عندك أم عمرو، ونسيت إبراهيم مسافر أم خالد، وترددت أكان معي خالد أمس أم لم يكن (والثاني) كل فعل يدل على العلم، نحو: تبينت أصادق أنت أم كاذب، واتضح لي أمجهت أنت أم مقصر (النوع الثالث) كل فعل يطلب به العلم نحو: فكرت أقيم أم تسافر، وامتنحت علياً أيبصر أم يجزع، وبلوت إبراهيم أيشكر الصنيعة أم يكفرها، وسألت أتزورنا غداً أم لا، واستفهمت أقيم أنت أم راحل (الرابع) كل فعل من أفعال الخواص الخمس، نحو: لمست، وأبصرت، واستمعت، وشممت، وذقت.

العمل لفظاً دون معنى لمانع، نحو «ظننتُ لَزَيْدُ قَائِمٌ»، فقولك «لَزَيْدُ قَائِمٌ» لم تعمل فيه «ظننت» لفظاً، لأجل المانع لها من ذلك، وهو الام، ولكنه في موضع نصب، بدليل أنك لو عَطَفْتَ عليه لنصبت، نحو «ظننتُ لَزَيْدُ قَائِمٌ وَعَمراً مُنْطَلِقاً»؛ فهي عاملة في «لَزَيْدُ قَائِمٌ» في المعنى دون اللفظ^(١)

والإلغاء هو؛ تَرَكُ العمل لفظاً ومعنى، لا لمانع، نحو «زَيْدُ ظَنَنْتُ قَائِمٌ» فليس لـ «ظننت» عَمَلٌ في «زيد قَائِمٌ»: لا في المعنى، ولا في اللفظ.

ويثبت للمضارع وما بعده من التعليق وغيره ما ثبت للماضي، نحو «أَظُنُّ لَزَيْدُ قَائِمٌ» و«زَيْدُ أَظُنُّ قَائِمٌ» وأخواتها.

وغير المتصرفية لا يكون فيها تعليق ولا إلغاء، وكذلك أفعال التحويل، نحو «صَيَّرَ» وأخواتها.

وَجَوُزُ الْإِلْغَاءِ لَا فِي الْإِبْتِدَاءِ، وَأَنُوصِمِيرَ الشَّانِ، أَوْلَامَ آيْتِدَا^(١)
فِي مُوهِمِ الْإِلْغَاءِ مَا تَقْدَمَا وَأَلْتَزِمَ التَّعْلِيْقُ قَبْلَ نَفْيِ «مَا»^(٢)

(١) مثل ذلك قول كثير بن عبد الرحمن صاحب عزة:

وَمَا كُنْتُ أَدْرِي قَبْلَ عَزَّةَ مَا الْبُكْيُ وَلَا مُوجَعَاتِ الْقَلْبِ حَتَّى تَوَلَّيْتُ

فانت ترى أنه عطف «موجعات القلب» بالواو على جملة «ما البكى» التي علق عنها «أدري» بسبب «ما» الاستفهامية. وقد أتى بالمعطوف منصوباً بالكسرة نيابة عن الفتحة لأنه جمع مؤنث سالم.

(٢) «وجوز» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «الإلغاء» مفعول به لجوز «لا» حرف عطف «في الابتداء» جار ومجرور معطوف على محذوف، والتقدير: جوز الإلغاء في التوسط وفي التأخر لا في الابتداء «وانو» الواو حرف عطف، انو: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «ضمير» مفعول به لانو، وضمير مضاف، و«الشأن» مضاف إليه «أو» عاطفة «لام» معطوف على ضمير «لام» مضاف، و«ابتداء» مضاف إليه وقد قصره للضرورة.

(٣) «في موهم» جار ومجرور متعلق بانو في البيت السابق، وفاعل «موهم» ضمير مستتر فيه «إلغاء».

و «إِنْ» وَ «لَا»؛ لَامُ ابْتِدَاءٍ، أَوْ قَسَمٌ،
كَذَا، وَالْاِسْتِفْهَامُ ذَا لَهُ اِنْحَتَمٌ^(١)

يجوز إلغاء هذه الأفعال المتصرفة إذا وقعت في غير الابتداء، كما
إذا وقعت وَسَطاً، نحو «زَيْدٌ ظَنَنْتُ قَائِمٌ» أو آخِراً، «زَيْدٌ قَائِمٌ ظَنَنْتُ»^(٢)،
وإذا تَوَسَّطَتْ، فقول: الإعمال والإلغاء سِيَّانٍ، وقيل: الإعمال أحسن من
الإلغاء، وإن تأخَّرتْ فالإلغاء أحسن، وإن تقدمت امتنع الإلغاء عند
البصريين؛ فلا تقول: «ظَنَنْتُ زَيْدٌ قَائِمٌ» بل يجب الإعمال؛ «ظَنَنْتُ زَيْدًا

= مفعول به لزمهم، وإلغاء مضاف، وما اسم موصول مضاف إليه «تقدما» فعل ماضٍ، وفاعله ضمير
مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة والجملة من تقدم وفاعله لا محل لها صلة ما
الموصولة «والتزم» فعل ماضٍ مبني للمجهول «التعليق» نائب فاعل لا لتزم «قبل» ظرف متعلق
بالتزم، وقبل مضاف و«نفي» مضاف إليه، ونفي مضاف، و«ما» قصد لفظه مضاف إليه.
(١) «وإن، ولا» معطوفان على «ما» في البيت السابق «لام» مبتدأ، ولام مضاف و«ابتداء» مضاف إليه
«أو» عاطفة «قسم» معطوف على ابتداء «كذا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ
«والاستفهام» مبتدأ أول «ذا» اسم إشارة: مبتدأ ثان «له» جار ومجرور متعلق بانحتم الآتي «انحتم»
فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اسم الإشارة، والجملة من انحتم
وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ الثاني، وجملة المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ
الأول.

(٢) ظاهر هذه العبارة أن الإلغاء جائز في كل حال، ما دام العامل متوسطاً أو متأخراً، وليس كذلك، بل
لِلإلغاء - مع ذلك - ثلاثة أحوال: حال يجب فيه، وحال يمتنع فيه، وحال يجوز فيه، فأما الحال
الذي يجب فيه الإلغاء فله موضعان: أحدهما أن يكون العامل مصدراً مؤخراً نحو قولك: عمرو
مسافر ظني، فلا يجوز الإعمال هنا، لأن المصدر لا يعمل متأخراً، وثانيهما: أن يتقدم المعمول
وتقترب به أداة تستوجب التصدير، نحو قولك: لزيد قائم ظننت، وأما الحال الذي يمتنع فيه الإلغاء
فله موضع واحد، وهو: أن يكون العامل منفياً، نحو قولك: زيدا قائماً لم أظن، فلا يجوز هنا أن
تقول: زيد قائم لم أظن، لثلاث يتوهم أن صدر الكلام مثبت، ويجوز الإلغاء والإعمال فيما عدا
ذلك.

فائماً» فإن جاء من لسان العرب ما يؤهم إلغاءها مُتَقَدِّمَةً أَوَّلَ على إضممار ضمير الشأن، كقوله:

١٢٩- أَرْجُو وَأَمَلُ أَنْ تَذُنُو مَوَدَّتُهَا وَمَا إِخَالُ لَدَيْنَا مِنْكَ تَنْوِيلُ

فالتقدير «وما إخاله لدينا منك تنوِيلُ» فالهاء ضمير الشأن، وهي

١٢٩- هذا البيت لكعب بن زهير بن أبي سلمى المزني، من قصيدته التي يمدح بها سيدنا رسول الله ﷺ، والتي مطلعها:

بَاسَتْ سَعَادُ فِقْلِي السَّوْمَ مَتَبُولُ، مَتِيمٌ إِشْرَهَا، لَمْ يُفَدَ، مَكْبُولُ
وَمَا سَعَادُ غَدَاةَ الْبَيْسِ إِذْ رَحَلَتْ إِلَّا أَغْنَى غَضِيضُ الظَّرْفِ مَكْحُولُ

اللغة: «بانت» بعدت، وفارقت «متبول» اسم مفعول من تبلة الحب: أي أضناه وأسقمه «متيم» اسم مفعول من تيمه الحب - بالتضعيف - إذا ذلله وقهره وعبدته «إشراها» بعدها، وهو ظرف متعلق بمتيم «يفد» أصله من قولهم: فدى فلان الأسير يقضيه فداء، إذا دفع لآسريه جزاء إطلاقه «مكبول» اسم مفعول مأخوذ من قولهم: كبل فلان الأسير، إذا وضع فيه الكبل، وهو القيد «تدنو» تقرب «تنوِيلُ» عطاء.

الإعراب: «أرجو» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا «وَأَمَلُ» مثله «وَأَنْ» مصدرية «تدنو» فعل مضارع منصوب بأن، وسكنت الواو ضرورة «مودتها» مودة: فاعل تدنو، ومودة مضاف وها: مضاف إليه «وما» نافية «إخال» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا «لَدَيْنَا» لدى: ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم، ولدى مضاف ونا مضاف إليه «منك» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال صاحبه تنوِيل «تنوِيلُ» مبتدأ مؤخر، وجملة المبتدأ والخبر في مجل نصب مفعول ثان لإخال، والمفعول الأول ضمير شأن محذوف.

الشاهد فيه: قوله «وما إخال لدينا منك تنوِيل» فإن ظاهره أنه ألغى «إخال» مع كونها متقدمة، وليس هذا الظاهر مسلماً، فإن مفعولها الأول مفرد محذوف هو ضمير الشأن ومفعولها الثاني جملة «لدينا تنوِيل منك» كما قررناه في إعراب البيت.

وهذا أحد توجيهات في البيت، وهو الذي ذكره الشارح، وفيه توجيه ثان، وحاصله أن «ما» موصولة مبتدأ، وقوله «تنوِيل» خبرها، و«إخال» عاملة في مفعولين أحدهما ضمير غيبة محذوف، وهو العائد على «ما» والثاني هو متعلق قوله «لدينا» والتقدير: والذي إخاله كائن لدينا منك هو تنوِيل. وفيه توجيهات أخرى لا تتسع لها هذه العجالة.

المفعول الأول، و«لدينا منك تنويل» جملة في موضع المفعول الثاني،
وحيثُ فلا إلغاء؛ أو على تقدير لام الابتداء، كقوله:

١٣٠ - كَذَاكَ أَدْبْتُ حَتَّى صَارَ مِنْ خُلُقِي
أَنِّي وَجَدْتُ مَلَاكَ الشُّيْمَةِ الْأَدْبُ

١٣٠ - هذا البيت مما اختاره أبو تمام في حماسته، ونسبه إلى بعض الفزاريين ولم يعينه (وانظر شرح التبريزي على الحماسة ١٤٧/٣ بتحقيقنا).

اللغة: «كذاك أدبت» الكاف في مثل هذا التعبير اسم بمعنى مثل صفة لمصدر محذوف، واسم الإشارة يراد به مصدر الفعل المذكور بعده، وتقدير الكلام: نادياً مثل ذلك التأديب، وذلك التأديب هو الذي ذكره في البيت السابق عليه، وهو قوله:

أَكْنِيهِ جِئْنَ أُنَادِيهِ لِأَكْرَمِهِ وَلَا أَلْقَبُهُ، وَالسُّوَاءُ الْقَلْبُ

«ملاك» بزنة كتاب - قوام الشيء وما يجمعه «الشيمة» الخلق، وجمعها شيم كقيمة وقيم.

الإعراب: «كذاك» الكاف اسم بمعنى مثل نعت لمحذوف، واسم الإشارة مضاف إليه، أو الكاف جارة لمحل اسم الإشارة، والجار والمجرور متعلق بمحذوف يقع نعتاً لمصدر محذوف يقع مفعولاً مطلقاً لأدبت، والتقدير على كل حال: نادياً مثل هذا التأديب أدبت «أدبت» أدب: فعل ماضٍ مبني للمجهول، والتاء ضمير المتكلم نائب فاعل «حتى» ابتدائية «صار» فعل ماضٍ ناقص «من خلقي» الجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر صار مقدم، وخلق مضاف وباء المتكلم مضاف إليه «أنِّي» أن: حرف توكيد ونصب، والياء اسمها «وجدت» فعل وفاعل، والجملة من وجد وفاعله في محل رفع خبر أن، وأن ومعمولها في تأويل مصدر اسم صار «ملاك» مبتدأ، وملاك مضاف و«الشيمة» مضاف إليه «الأدب» خبر المبتدأ، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب سدت مسد مفعولي وجد، على تقدير لام ابتداء علقنا هذا الفعل عن العمل في لفظ جزأي هذه الجملة، والاصل: وجدت لملاك الشيمة الأدب، أو الجملة في محل نصب مفعول ثانٍ لوجد، ومفعوله الأول ضمير شأن محذوف، وأصل الكلام: وجدته (أي الحال والشأن) ملاك الشيمة الأدب.

الشاهد فيه: قوله «وجدت ملاك الشيمة الأدب» فإن ظاهره أنه ألغى «وجدت» مع تقدمه، لأنه لو أعمله لقال «وجدت ملاك الشيمة الأدبا» بنصب «ملاك» و«الأدب» على أنهما مفعولان، ولكنه رفعهما، فقال الكوفيون: هو من باب الإلغاء والإلغاء جائز مع التقدم مثل جوازه مع التوسط والتأخر، وقال البصريون: ليس كذلك، بل هو إما من باب التعليل، ولام الابتداء مقدرة الدخول على «ملاك» وإما من باب الإعمال، والمفعول الأول ضمير شأن محذوف، وجملة المبتدأ وخبره =

التقدير: «أني وجدت لملاك الشَّيْمَةِ الأدب» فهو من باب التعليق، وليس من باب الإلغاء في شيء.

وذهب الكوفيون - وَتَبِعَهُمْ أَبُو بَكْرٍ الزَّيْدِيُّ وَغَيْرُهُ - إلى جواز إلغاء التقديم، فلا يحتاجون إلى تأويل البيتين.

وإنما قال المصنف: «وَجَوِّزِ الإِلْغَاءُ» لينبّه على أن الإلغاء ليس بلازم، بل ها جائز؛ فحيث جاز الإلغاء جاز الأعمال كما تَقَدَّمَ، وهذا بخلاف التعليق [فإنه لازم، ولهذا قال: «وَالْتَزِمَ التَّعْلِيْقُ»]

فيجب التعليق إذا وقع بعد الفعل «ما» النافية، نحو «ظننتُ ما زيد قائم».

أو «إن» النافية، نحو «علمتُ إن زَيْدٌ قائمٌ» ومثلوا به بقوله تعالى: (وَتَظُنُّونَ إِن لَّبِثْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا)، وقال بعضهم: ليس هذا من باب التعليق في شيء؛ لأن شرط التعليق أنه إذا حُذِفَ الْمُعْلَقُ تَسَلَّطَ الْعَامِلُ عَلَى مَا بَعْدَهُ فينصب مفعولين، «ظننتُ ما زَيْدٌ قائمٌ»؛ فلو حذفت «ما» لقلت: «ظننتُ زَيْدًا قائمًا» والآية الكريمة لا يتأتى فيها ذلك؛ لأنك لو حذفت المتعلق - وهو «إن» - لم يَتَسَلَّطَ «تظنون» على لبثتم؛ إذ لا يقال: وتظنون لبثتم، هكذا زعم هذا القائل، ولعله مخالف لما هو كالمجمع عليه - من أنه لا يشترط في التعليق هذا الشرط الذي ذكره - وتمثيل النحويين للتعليق بالآية الكريمة وشبهها يشهد لذلك.

وكذلك يُعْلَقُ الْفِعْلُ إذا وقع بعده «لا» النافية، نحو «ظننتُ لا زَيْدٌ

= في محل نصب مفعول ثان، على ما بيناه في إعراب البيت، والمنصف الذي يعرف مواطن الحق يدرك ما في هذين التأويلين من التكلف.

قَائِمٌ وَلَا عَمْرُو» أو لَامُ الْإِبْتِدَاءِ، نحو «ظَنَنْتُ لَزَيْدٌ قَائِمٌ» أو لَامُ الْقَسَمِ، نحو «عَلِمْتُ لَيَقُومَنَّ زَيْدٌ» ولم يَعْدَهَا أَحَدٌ مِنَ النَحْوِيِّينَ مِنَ الْمَعْلَقَاتِ^(١)، أو الاستفهام، وله صُورٌ ثَلَاثٌ؛ أن يكون أَحَدُ الْمَفْعُولَيْنِ اسْمَ اسْتِفْهَامٍ، نحو «عَلِمْتُ أَيُّهُمْ أَبُوكَ»؛ الثانية: أن يكون مضافاً إلى اسمِ اسْتِفْهَامٍ، نحو «عَلِمْتُ غُلَامٌ أَيُّهُمْ أَبُوكَ»؛ الثالثة: أن تدخل عليه أداة الاستفهام، نحو «عَلِمْتُ أَزَيْدٌ عِنْدَكَ أَمْ عَمْرُو؟» و«عَلِمْتُ هَلْ زَيْدٌ قَائِمٌ أَمْ عَمْرُو؟».

لِعِلْمٍ عِرْفَانٍ وَظَنٍّ تُهْمَةٍ تَعْدِيَةٌ لِوَاحِدٍ مُلتَزِمَةٌ^(٢)
إذا كانت «عِلْمٌ» بمعنى عَرَفَ تَعَدَّتْ إِلَى مَفْعُولٍ وَاحِدٍ، كَقَوْلِكَ:

(١) قد ذهب إلى أن لام القسم معلقة للفعل عن العمل في لفظ الجملة - مع بقاء الفعل على معناه - قوم: منهم الأعلام الشتمري، وتبعه الناظم، وابنه، وابن هشام الأنصاري في أغلب كتبه، ومثلوا لذلك بقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلَقٍ﴾ ويقول الشاعر:
وَلَقَدْ عَلِمْتُ لَتَأْتِيَنَّ مَنِيَّتِي لَا بَعْدَهَا خَوْفٌ عَلَيَّ وَلَا عَدَمٌ
ويقول ليبد بن ربيعة:

وَلَقَدْ عَلِمْتُ لَتَأْتِيَنَّ مَنِيَّتِي إِنَّ الْمَنَائِبَ لَا تَطِيشُ سِهَامَهَا

وذهب سيويه - رحمه الله! - وتبعه المحقق الرضي، وجمهرة النحاة، إلى أن «علم» في هذه الشواهد كلها قد خرجت عن معناه الأصلي، ونزلت منزلة القسم، وما بعدها جملة لا محل لها من الإعراب جواب القسم الذي هو علمت، وحينئذ تخرج عما نحن بصدد، فلا تقتضي معمولاً، ولا تنصف بإلغاء ولا تعليق ولا إعمال، قال سيويه (ج ١ ص ٢٥٤ - ٢٥٦) «هذا باب الأفعال في القسم... وقال ليبد * ولقد علمت لتأتين * كانه قال: والله لتأتين منيتي، كما قال: لقد علمت لعبد الله خير منك» اهـ. وقال المحقق الرضي (ج ٢ ص ٢٦١) «وأما قوله * ولقد علمت لتأتين * فإنما أجرى لقد علمت معنى التحقيق» اهـ.

(٢) «لعلم» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم، و«علم مضاف و«عرفان» مضاف إليه «وظن» معطوف على علم، وظن مضاف و«تهمة» مضاف إليه «تعدية» مبتدأ مؤخر «لواحد» جار ومجرور متعلق بتعدية «ملتزمة» نعت لتعدية.

«علمت زيداً» أي: عَرَفْتُهُ، ومنه قوله تعالى: (وَاللَّهُ أَخْرَجَكُمْ مِنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْئاً).

وكذلك إذا كانت «ظَنُّ» بمعنى اتَّهَمَ تَعَدَّتْ إلى مفعولٍ واحدٍ، كقولك: «ظَنَنْتُ زَيْدًا» أي: اتَّهَمْتُهُ، ومنه قوله تعالى: (وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِظَنِينٍ) أي: بِمُتَّهَمٍ.

وَلِرَأْيِ الرُّؤْيَا أَنْتُمْ مَا لِعِلْمَا طَالِبَ مَفْعُولَيْنِ مِنْ قَبْلِ أَنْتُمَا^(١)

إذا كانت رَأَى حُلُمِيَّةً^(٢) - أي: للرؤيا في المنام - تَعَدَّتْ إلى المفعولين كما تَتَعَدَّى إليهما «عِلِمٌ» المذكورة من قبل، وإلى هذا أشار بقوله: وَلِرَأْيِ الرُّؤْيَا أَنْتُمْ أي: أَنْسَبَ لرأى التي مَصْدَرُهَا الرؤيا ما نُسِبَ لعلم المتعدية إلى اثنين؛ فَعَبَّرَ عن الحلمية بما ذكر؛ لأن «الرؤيا» وإن كانت تقع مصدرًا لغير «رأى» الحلمية، فالمشهورُ كَوْنُهَا مصدرًا لها^(٣)،

(١) «لرأى» جار ومجرور متعلق بأنتم، ورأى المقصود لفظه مضاف و«الرؤيا» مضاف إليه «انتم» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «ما» اسم موصول: مفعول به لانتم «لعلماء» جار ومجرور متعلق بأنتم «انتمى» فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة، والجملة من انتمى وفاعله ومتعلقاته لا محل لها صلة الموصول: أي انسب لرأى الرؤيا ما انتسب لعلم حال كونه طالب مفعولين.

(٢) «حلمية» هو بضم الحاء وسكون اللام أو ضمها - نسبة إلى الحلم - بوزان قفل أو عنق - وهو مصدر حلم يحلم، مثل قتل يقتل - إذا رأى في منامه شيئاً.

(٣) المشهور عند علماء اللغة أنك تقول: رأيت رؤيا صالحة، إذا كنت تريد أنك أبصرت بعينك في حال يقظتك، وبعض أهل اللغة يوجبون ذلك، ولا يجيزون خلافه، وبعضهم يجيز أن تقول: رأيت رؤيا - بالالف - وأنت تريد معنى أبصرت في حال اليقظة ويستشهدون على صحة ذلك بقول

ومثال استعمال «رأى» الحُلُمِيَّة متعدية إلى اثنين قوله تعالى: (إِنِّي أَرَانِي أُعْصِرُ خَمْرًا)؛ فالياء مفعول أول، و«أعصر خمرًا» جملة في موضع المفعول الثاني، وكذلك قوله:

١٣١ - أَبُو حَنْشٍ يُورِّقُنِي، وَطَلَّقُ، وَعَمَّارٌ، وَآوَنَةٌ أَثَالَا
أَرَاهُمْ رُفَّقَتِي، حَتَّى إِذَا مَا تَجَافَى اللَّيْلُ وَأَنْخَزَلَ أَنْخَزَالَا
إِذَا أَنَا كَالَّذِي يَجْرِي لِوَرْدٍ إِلَى آلٍ، فَلَمْ يُدْرِكْ بِلَالَا
فالهاء والميم في «أَرَاهُمْ»: المفعول الأول، و«رُفَّقَتِي» هو المفعول الثاني.

= فَكَبُرَ لِلرُّؤْيَا وَهَشَّ فُرَادُهُ وَيَشَّرَ قَلْبًا كَانَ جَمًّا بِلَابِلُهُ
ومع أنهم جوزوا ذلك، واستدلوا لصحته، ليس في مكتتهم أن يدعوا كثرته، بل الكثير المشهور المتعارف هو ما ذكرناه أولاً، ولهذا كان قول الناظم: «ولرأى الرؤيا» إشارة إلى رأى الحلمية.
١٣١ - هذه الأبيات لعمر بن أحمَر الباهلي، من قصيدة له يندب فيها قومه ويكيهم، وأولها قوله:
أَبَتْ عَيْنَاكَ إِلَّا أَنْ تُلْحَا وَتُخَالَا بِمَا بِهِمَا اخْتِيَالَا
كَأَنَّهُمَا سَعِينَا مُسْتَفِيتٌ يُرْجَى طَالِعَا بِهِمَا يُقَالَا
وَهِيَ خَرَزَاهُمَا، فَالْمَاءُ يَجْرِي خَالَهُمَا، وَيَنْسَلُ أَنْسِلَالَا
عَلَى حَيْثُ فِي عَامَيْنِ شَيْءٌ فَقَدْ عَنَى طَلَاهُمَا وَطَالَا
فَأَيُّ لَيْلَةٍ تَأْتِيكَ سَهْوًا فَتُصْبِحَ لَا تَرَى فِيهِمْ خِيَالَا
والبيت الأول من ثلاثة الأبيات التي رواه الشارح قد استشهد به سيويه (ج ١ ص ٢٤٣) في باب الترخيم في غير النداء للضرورة، واستعرف وجه ذلك فيما يلي في الإعراب.

اللغة: «تلحاً» من قولهم «ألح السحاب» إذا دام مطره، يريد أن تدوم على البكاء «سعيناً مستفيت» سعيناً: مثني سعين، وهو تصغير سعن - بوزن قفل - وهي القرية تقطع من نصفها لينذ فيها، وربما اتخذت دلو يستقى بها، والمستفيت: طالب الغيث وهو المطر «على حيين» متعلق بقوله تلحاً، يقول: امتنعت عينك عن كل شيء إلا أن يدوم بكاهما على حيين «وهي» ضعف أو انشق «أبو حنش، وطلق، وعمار، وأثالاً» أعلام رجال «تجافى الليل وأنخزل أنخزالاً» كناية عن الظهور، =

وَلَا تُجْزُ هُنَا بِلَا دَلِيلٍ سُقُوطُ مَفْعُولَيْنِ أَوْ مَفْعُولٍ^(١)

لا يجوز في هذا الباب سُقُوطُ المفعولين، ولا سُقُوطُ أَحَدِهِمَا، إلا إذا دَلَّ دليلٌ على ذلك.

فمثالٌ حَذَفِ المفعولين للدلالة أن يقال: «هَلْ ظَنَنْتَ زَيْدًا قائماً؟» فتقول: «ظَنَنْتُ»، التقدير «ظننت زيدا قائماً» فحذفت المفعولين للدلالة ما قبلهما عليهما، ومنه قوله:

= وبين ما كان مبهماً من أمر هؤلاء «آل» هو السراب وما تراه وسط النهار كأنه ماء وليس بماء «وبلألاً» - بزنة - كتاب - ما تبل من حلقك من الماء وغيره «آونة» جمع أوان، مثل زمان وأزمة ومكان وأمكنة، والأوان والزمان بمعنى واحد «رفقتي» بضم الراء أو كسرهما - جمع رفيق «لورد» بكسر الواو وسكون الراء - إتيان الماء.

الإعراب: «أبو حنشل» مبتدأ، وجملة «يؤرقني» في محل رفع خبر المبتدأ «وعمار» وسائر الأعلام معطوفات على «أبو حنشل»، وقد رخم «أثال» في غير النداء ضرورة، وأصله أثال ولم يكتب بترخيمه بحذف آخره، بل جعل إعرابه على الحرف المحذوف، وأبقى الحرف الذي قبله على ما كان عليه، فهو مرفوع بضمّة ظاهرة على الحرف المحذوف للترخيم «أراهم» أرى: فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا، والضمير المتصل البارز مفعول أول «رفقتي» رفقة: مفعول ثانٍ لأرى، ورفقة مضاف وباء المتكلم مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله «أراهم رفقتي» حيث أعمل «أرى» في مفعولين أحدهما الضمير البارز المتصل به، والثاني قوله «رفقتي» ورأى بمعنى حلم: أي رأى في منامه، وقد أجريت مجرى «علم»، وإنما عملت مثل عملها لأن بينهما تشابهاً، لأن الرؤيا إدراك بالحس الباطن، فلذا أجريت مجراه.

(١) «ولا» ناهية «تجز» فعل مضارع مجزوم بلا، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «هنا» ظرف مكان متعلق بتجز «بلا دليل» الباء حرف جر، ولا: اسم بمعنى غير ظهر إعرابه على ما بعد، بطريق العاربية، وهو مجرور محلاً بالباء، والجار والمجرور متعلق بتجز، ولا مضاف و«دليل» مضاف إليه «سقوط» مفعول به لتجز، وسقوط مضاف و«مفعولين» مضاف إليه «أو مفعول» معطوف على مفعولين.

١٣٢- بِأَيِّ كِتَابٍ أَمْ بِأَيِّ سُنَّةٍ تَرَى حُبَّهُمْ عَاراً عَلَيَّ وَتَحَسِبُ؟
 أي: «وَتَحَسِبُ حُبَّهُمْ عَاراً عَلَيَّ» فحذف المفعولين - وهما:
 «حُبَّهُمْ»، و«عَاراً عَلَيَّ» - لدلالة ما قبلهما عليهما.

ومثال حذف أحدهما للدلالة أن يقال: «هَلْ ظَنَنْتَ أَحَدًا قَائِمًا؟»
 فتقول: «ظَنَنْتَ زَيْدًا» أي: ظننت زيدا قائماً، فتحذف الثاني للدلالة
 عليه، ومنه قوله:

١٣٢- البيت للكميث بن زيد الأسدي، من قصيدة هاشمية يمدح فيها آل الرسول ﷺ، وأولها
 قوله:

طَرِبْتُ، وَمَا شَوْقاً إِلَى الْبَيْضِ أَطْرَبْتُ، وَلَا لِعِبَاءٍ مِنِّي، وَذُو الشَّيْبِ يَلْعَبُ؟
 وَلَمْ يُلْهِنِي دَارٌ وَلَا رَشْمٌ مَنَزَلٍ وَلَمْ يَطْرُقْ نِيَّ بَنَانٌ مُخَضَّبٌ
 اللغة: «ترى حبه» رأى ههنا من الرأي بمعنى الاعتقاد، مثل أن تقول: رأى أبو حنيفة حل كذا،
 ويمكن أن تكون رأى العلمية بشيء من التكلف «عاراً» العار: كل خصلة يلحقك بسببها عيب
 ومذمة، وتقول: غيرته كذا، ولا تقل: غيرته بكذا، فهو يتعدى إلى المفعولين بنفسه وفي لامية
 السموأل قوله، وفيه دلالة غير قاطعة:

تُعِيرُنَا أَنَا قَلِيلٌ عَبِيدُنَا فَقُلْتُ لَهَا: إِنَّ الْكَرَامَ قَلِيلٌ
 ومن نقله اللغة من أجاز أن تقول: غيرته بكذا، ولكنه قليل «وانظر شرح الحماسة ١ - ٢٣٢
 بتحقيقنا) «وتحسب» أي تظن، من الحسبان.

الإعراب: «بأي» جار ومجرور متعلق بقوله «ترى» الآتي، وأي مضاف و«كتاب» مضاف إليه «أم»
 عاطفة «بأي» جار ومجرور معطوف على الجار والمجرور الأول، وأية مضاف، و«سنة» مضاف إليه
 «ترى» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «حبه» حب: مفعول أول لترى،
 وحب مضاف وهم: مضاف إليه «عاراً» مفعول ثانٍ لترى، سواء أ جعلت رأى اعتقادية أم جعلتها
 علمية، ويجوز على الأول جعله حالاً «علي» جار ومجرور متعلق بعار، أو بمحذوف صفة له
 «وتحسب» الواو عاطفة، تحسب: فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت،
 ومفعولاه محذوفان يدل عليهما الكلام السابق، والتقدير «وتحسب حبه عاراً علي».

الشاهد فيه: قوله «وتحسب» حيث حذف المفعولين لدلالة سابق الكلام عليهما كما أوضحناه في
 الإعراب، وبينه الشارح.

١٣٣ - وَلَقَدْ نَزَّلْتَ - فَلَا تَظُنِّي غَيْرَهُ -

مِنِّي بِمَنْزِلَةِ الْمُحِبِّ الْمُكْرَمِ

أي: فَلَا تَظُنِّي غَيْرَهُ وَاقِعاً فـ «غَيْرُهُ» هو المفعول الأول، و «وَاقِعاً» هو المفعول الثاني.

وهذا الذي ذكره المصنف هو الصحيح من مذاهب النحويين.

فإن لم يَدُلْ دليلٌ على الحذف لم يَجُزْ: لا فيهما، ولا في أحدهما؛ فلا تقول: «ظننت»، ولا «ظننت زيداً»، ولا «ظننت قائماً» تريد «ظننت زيداً قائماً».

١٣٣ - هذا البيت لعنترة بن شداد العبسي، من معلقته المشهورة التي مطلعها:

هَلْ غَادَرَ الشُّعْرَاءُ مِنْ مُنَرَّمٍ؟ أَمْ هَلْ عَزَفَتْ الدَّارُ بَعْدَ تَوَهُمٍ؟

اللفظة: «غادر» ترك «متروك» بزنة اسم المفعول - وهو في الأصل اسم مكان من قولك: دعت الشيء، إذا أصلحته، ويروى «متروم» بالنون - وهو صوت خفي ترجعه بينك وبين نفسك، يريد هل أبقي الشعراء معنى إلا سبقوك إليه؟! وهل يتهيب لك أو لغيرك أن تجيء بشيء جديد؟ «المحب» اسم مفعول من أحب، وهو القياس، ولكنه قليل في الاستعمال، والأكثر أن يقال في اسم المفعول: محبوب، أو حبيب، مع أنهم هجروا الفعل الثلاثي، وفي اسم الفاعل قالوا: محب، من الفعل المستعمل الذي هو المزيد فيه.

المعنى: أنت عندي بمنزلة المحب الكرم؛ فلا تظني غير ذلك حاصلاً.

الإعراب: «ولقد» الواو للقسمة، واللام للتأكيد، وقد: حرف تحقيق «نزلت» فعل وفاعل «فلا» ناهية «تظني» فعل مضارع مجزوم بحذف النون، وباء المخاطبة فاعل «غيره» غير: مفعول أول لتظني، وغير مضاف وضمير الغائب مضاف إليه، والمفعول الثاني محذوف «مني» جار ومجرور متعلق بقوله نزلت «بمنزلة» جار ومجرور متعلق أيضاً بنزلت، ومنزلة مضاف، و«المحب» مضاف إليه «المكرم» نعت للمحب.

الشاهد فيه: قوله «فلا تظني غيره» حيث حذف المفعول الثاني اختصاراً، وذلك جائز عند جمهرة النحاة، خلافاً لابن ملكون.

وَكَتَّظُنُّ أَجْعَلُ «تَقُولُ» إِنْ وَلِي مُسْتَفْهَمًا بِهِ وَلَمْ يَنْفَصِلْ^(١)
بِغَيْرِ ظَرْفٍ، أَوْ كُظِرْفٍ، أَوْ عَمَلٍ
وَإِنْ بِبَعْضٍ ذِي فَصْلَتٍ يُحْتَمَلُ^(٢)

القول شأنه إذا وَقَعَتْ جملة أن تُحَكَّى، نحو «قَالَ زَيْدٌ عَمْرُو
مُنْطَلِقٌ»، و«تَقُولُ زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ» لكن الجملة بعده في موضع نصبٍ على
المفعولية.

ويجوز إَجْرَاؤُهُ مُجْرَى الظنِّ، فينصبُ المبتدأ والخبر مفعولين، كما
تنصبهما «ظَنٌّ».

والمشهور أن للعرب في ذلك مذهبين؛ أحدهما - وهو مذهب عامة
العرب - أنه لا يُجْرَى القولُ مُجْرَى الظنِّ إلا بِشُرُوطٍ - ذكرها المصنف -
أَرْبَعَةٌ، وهي التي ذكرها عامة النحويين؛ الأول: أن يكون الفعل
مضارعاً؛ الثاني: أن يكون للمخاطب، وإليهما أشار بقوله: «أَجْعَلُ تَقُولُ»

(١) «وكتظن» جار ومجرور متعلق باجعل «أجعل» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجواباً لتقديره أنت
«تقول» قصد لفظه: مفعول به لأجعل «إن» شرطية «ولي» فعل ماضٍ، فعل الشرط، وفاعله ضمير
مستتر فيه جوازاً لتقديره هو يعود إلى تقول «مستفهماً» مفعول به لولي «به» جار ومجرور في موضع
نائب فاعل لمستفهم؛ لأنه اسم مفعول «ولم ينفصل» الواو للحال، ولم: حرف نفي وجزم وقلب،
ينفصل: فعل مضارع مجزوم بلم، وعلامة جزمه السكون، وحركه بالكسر لأجل الزوى. وفاعله
ضمير مستتر فيه جوازاً لتقديره هو يعود إلى تقول، وجملة لم ينفصل وفاعله في محل نصب حال.

(٢) «وبغير» جار ومجرور متعلق بينفصل في البيت السابق. وغير مضاف و«ظرف» مضاف إليه «أو»
عاطفة «كظرف» الكاف اسم بمعنى مثل معطوف على غير، والكاف مضاف، وظرف: مضاف إليه
«أو» عاطفة «عمل» معطوف على غير «وإن» شرطية «ببعض» جار ومجرور متعلق بفصلت الآتي.
وبعض مضاف، و«ذي» مضاف إليه «فصلت» فصل: فعل ماضٍ، فعل الشرط، والشاء ضمير
المخاطب فاعل «يحتمل» فعل مضارع مبني للمجهول، مجزوم بالسكون؛ لأنه جواب الشرط،
ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً لتقديره هو يعود إلى الفصل المفهوم من قوله فصلت.

فإن «تقول» مضارع، وهو للمخاطب؛ الشرط الثالث: أن يكون مسبوقاً باستفهام، وإليه أشار بقوله: «إن ولي مستفهماً به»، الشرط الرابع: أن لا يُفصلَ بينهما - أي بين الاستفهام والفعل - بغير ظرف، ولا مجرور، ولا معمول الفعل، فإن فصلَ بأحدهما لم يضر، وهذا هو المراد بقوله: «ولم ينفصل بغير ظرف - إلى آخره».

فمثال ما اجتمعت فيه الشروط قولك: «أتقول عمراً منطلقاً»؛ فعمراً: مفعول أول، ومنطلقاً: مفعول ثان، ومنه قوله:

١٣٤ - متى تقول القلص الرواسمًا يحملن أم قاسمٍ وقاسمًا

فلو كان الفعل غير مضارع، نحو «قال زيدٌ عمرو منطلقاً» لم ينصب القول مفعولين عند هؤلاء، وكذا إن كان مضارعاً بغير تاء، نحو «يقول زيدٌ عمرو منطلقاً» أو لم يكن مسبوقاً باستفهام، نحو «أنت تقول عمرو منطلقاً» أو سبق باستفهام ولكن فصلَ بغير ظرف، ولا [جارّ] ولا [مجرور]، ولا معمول له، نحو «أأنت تقول زيد منطلقاً»، فإن فصل

١٣٤ - البيت لهدبة بن حضم العذري، من أرجوزة رواها غير واحد من حملة الشعر، ومنهم التبريزي في شرح الحماسة (٤٦/٢) ولكن رواية التبريزي للبيت المستشهد به على غير الوجه الذي يذكره النحاة، وروايته:

لقد أراي وألغلام الحازمًا نرجي المظي ضمراً متواهما
متى يقدو الذبل الرواسمًا وألجلة الناجية العواهما

اللغة: «القلص» بزنة كتب وسرر - جمع قلوص، وهي الشابة الفتية من الإبل، وهي أول ما يركب من إناث الإبل خاصة «الرواسم» السرعات في سيرهن، مأخوذ من الرسيم، وهو ضرب من سير الإبل السريع «يحملن» يروى في مكانه «يدنين» ومعناه يقربن «أم قاسم» هي كنية امرأة، وهي أخت زيادة بن زيد العذري.

بأحدها لم يَضُرَّ، نحو «أَعِنْدَكَ تَقُولُ زَيْدًا مُنْطَلِقًا»، و«أَفِي الدَّارِ تَقُولُ زَيْدًا مُنْطَلِقًا»، و«أَعْمَرًا تَقُولُ مُنْطَلِقًا»، ومنه قوله:

١٣٥ - أَجْهَالًا تَقُولُ بَنِي لُؤَيٍّ لَعَمْرُ أَبِيكَ أَمْ مُتَجَاهِلِينَ

فَبَنِي [لُؤَيٍّ]: مفعولٌ أوَّل، وَجْهَالًا: مفعول ثان.

وإذا اجتمعت الشُّرُوطُ المذكورة جازَ نَصْبُ المبتدأ والخبر مفعولين لتقول، نحو «أَتَقُولُ زَيْدًا مُنْطَلِقًا» و«جَازَ رَفْعُهُمَا عَلَى الحِكَايَةِ، نحو «أَتَقُولُ زَيْدًا مُنْطَلِقًا».

= المعنى: متى تظن التوق المضمرات يقربن مني من أحب أن يحملنه إلي؟

الإعراب: «متى» اسم استفهام مبني على السكون في محل نصب على الظرفية الزمانية، وعامله تقول «تقول» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «القلص» مفعول به أول لتقول «الرواسما» نعت للقلص «يحملن» يحمل: فعل مضارع، ونون الإنثاء فاعل، والجملة في محل نصب مفعول ثان لتقول «أم» مفعول به ليحملن، وأم مضاف و«قاسم» مضاف إليه «وقاسما» معطوف على أم قاسم.

الشاهد فيه: قوله «تقول القلص يحملن» حيث أجرى تقول مجرى تظن، فنصب به مفعولين الأول قوله «القلص» والثاني جملة «يحملن» كما قرناه في الإعراب، وذلك لاستيفائه الشروط، ورويه بعضهم * متى تظن... إلخ * فلا شاهد فيه، ولكنه دليل على أن «تقول» يجري مجرى تظن، لأنه إذا وردت روايتان في بيت واحد، وجاءت كلمة في إحدى الروايتين مكان كلمة في الرواية الأخرى، دل ذلك على أن الكلمتين بمعنى واحد، إذ لو اختلف معناهما لم يسغ لراو ولا لشاعر آخر أن يضع إحداها مكان الأخرى، لئلا يفسد المعنى الذي قصد إليه قائل البيت، لأن شرط الرواية بالمعنى ألا تغير المراد.

١٣٥ - هذا البيت للكُميت بن زيد الأسدي.

اللغة: «أجهالاً» الجهال: جمع جاهل، ويروى في مكانه «أنواساً» وهو جمع نائم «بنو لؤي» أراد =

وَأَجْرِي الْقَوْلُ كَظَنْ مُطْلَقاً عِنْدَ سُلَيْمٍ، نَحْوُ «قُلْ ذَا مُشْفِقًا»^(١)

أشار إلى المذهب الثاني للعرب في القول، وهو مذهب سُلَيْمٍ؛ فَيَجْرُونَ الْقَوْلَ مُجَرَّي الظن في نَصْبِ المفعولين؛ مطلقاً، أي: سواء كان مضارعاً، أم غير مضارع، وَجَدَتْ فيه الشروط المذكورة، أم لم توجد، وذلك نحو «قُلْ ذَا مُشْفِقًا» ف «ذا» مفعولٌ أَوَّلُ، و «مشفقًا» مفعولٌ ثَانٍ، ومن ذلك قوله:

= بهم جمهور قريش وعامتهم، لأن أكثرهم ينتهي نسبه إلى لؤي بن غالب بن فهر بن مالك بن النضر، وهو أبو قريش كلها «متجاهلين» المتجاهل: الذي يتصنع الجهل ويتكلفه وليس به جهل، والذين روى في صدر البيت «أنواماً» يروون هنا «متناومين» والمتناوم: الذي يتصنع النوم، وبالمراد تصنع الغفلة عما يجري حولهم من الأحداث.

المعنى: أتظن قريشاً جاهلين حين استعملوا في ولاياتهم اليمنيين وأنسروهم على المصريين أم تظنهم عالمين بحقيقة الأمر مقدرين سوء النتائج غير غافلين عما ينبغي العمل به. ولكنهم يتصنعون الجهل ويتكلفون الغفلة لما رب لهم في أنفسهم؟؟

الإعراب «أجهالاً» الهمزة للاستفهام، جهالاً: مفعول ثانٍ مقدم على عامله وعلى المفعول الأول «تقول» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «بني» مفعول أول لتقول، وبني مضاف، و «لؤي» مضاف إليه «لعمري» اللام لام الابتداء، عمر: مبتدأ، والخبر محذوف وجوباً، وعمر مضاف، وأبي من «أبيك» مضاف إليه، وأبي مضاف والكاف ضمير المخاطب مضاف إليه «أم» عاطفة «متجاهلين» معطوف على قوله «جهالاً».

الشاهد فيه: قوله «أجهالاً تقول بني لؤي» حيث أعمل «تقول» عمل «تظن» فنصب به مفعولين، أحدهما قوله «جهالاً» والثاني قوله «بني لؤي» مع أنه فصل بين أداة الاستفهام - وهي الهمزة - والفعل. بفواصل - وهو قوله «جهالاً» - وهذا الفصل لا يمنع الإعمال، لأن الفاصل معمول للفعل، إذ هو مفعول ثانٍ له.

(١) «أجري» فعل ماضٍ مبني للمجهول «القول» نائب فاعل لأجري «كظن» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من القول «مطلقاً» حال ثانٍ من القول «عند» ظرف متعلق بأجري، وعند مضاف و «سليم» مضاف إليه «نحو» خبر لمبتدأ محذوف «قل» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «ذا» مفعول أول لقل «مشفقاً» مفعول ثانٍ.

١٣٦ - قَالَتْ وَكُنْتُ رَجُلًا فَطِينًا: هَذَا لَعَمْرُ اللَّهِ إِسْرَائِيلِيَا
ف «هَذَا»: مفعول أول لقالت، و «إسرائيلينا»: مفعول ثان.

١٣٦ - البيت لأعرابي صناد صبا فأتى به أهله، فقالت له امرأته «هذا لعمر الله إسرائيل» أي: هو ما
سخ من بني إسرائيل، ورواه الجواليقي في كتابه «المعرب» هكذا:
وَقَالَ أَهْلُ السُّوقِ لِمَاجِينَا: هَذَا لَعَمْرُ اللَّهِ إِسْرَائِيلِيَا
اللغة: «فطينا» وصف من الفطنة، وتقول: فطن الرجل يفطن - بوزان علم يعلم، فطنة - بكسر
فسكون - وفطانة، وفطانية - يفتح الفاء فيهما - وتقول أيضاً: فطن يفطن بوزان قعد يقعد، والفطنة:
الفهم، والوصف المشهور من هذه المادة فطن - بفتح فكسر - «جينا» أصله جئنا - بالهمزة - فليته
بقلب الهمزة الساكنة حرف مد من جنس حركة ما قبلها «إسرائيلين» لغة في إسرائيل، كما قالوا:
جبرين، وإسماعين. يريدون: جبريل، وإسماعيل.

الإعراب: «قالت» قال: فعل ماض، والتاء للتأنيث، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي
«وكنْتُ» الواو واو الحال، كان: فعل ماض ناقص، والتاء اسمه «رجلاً» خبر كان «فطينا» صفة
لرجل، والجملة من كان واسمها وخبرها في محل نصب حال «هذا» ها: حرف تنبيه، واسم
الإشارة مفعول أول لقالت، بمعنى ظنت «لعمر» اللام لام الابتداء، عمر: مبتدأ، وخبره محذوف
وجوباً، والتقدير لعمر الله يعني، وعمر مضاف و «الله» مضاف إليه، وجملة المبتدأ والخبر لا محل
لها من الإعراب معترضة بين المفعول الأول والثاني «إسرائيلينا» مفعول ثان لقالت.

الشاهد فيه: «قوله» «قالت» ... هذا ... إسرائيلينا حيث أعمل «قال» عمل «ظن» فنصب به
مفعولين، أحدهما: اسم الإشارة - وهو «ذا» من «هذا» والثاني «إسرائيلينا» هكذا قالوا. والذي
حملهم على هذا أنهم وجدوا «إسرائيلينا» منصوباً.

وأنت لو تأملت بعض التأمل لوجدت أنه يمكن أن يكون «هذا» مبتدأ، «إسرائيلينا» مضاف إلى
محذوف يقع خبراً، وتقدير الكلام: «هذا ممسوخ إسرائيلينا» فحذف المضاف وأبقى المضاف إليه
على جره بالفتحة نيابة عن الكسرة، لأنه لا ينصرف للعلمية والعجمة.

وحذف المضاف وإبقاء المضاف إليه على جره جائز، وإن كان قليلاً في مثل ذلك، وقد قرئ في
قوله تعالى: «تريدون عرض الدنيا والله يريد الآخرة» بجر الآخرة على تقدير مضاف محذوف يقع
منصوباً مفعولاً به ليريد، والأصل: والله يريد ثواب الآخرة.

وهكذا خرج ابن عصفور، وتخريج الجماعة أولى، لأن الأصل عدم الحذف، لأن حذف المضاف
وبقاء المضاف إليه على حاله قليل في هذه الحالة، ونصب المفعولين بالقول مطلقاً لغة لبعض
العرب كما قرره الناظم والشارح.

أَعْلَمَ وَأَرَى

إِلَى ثَلَاثَةِ رَأَى وَعَلِمَ عَدُوا، إِذَا صَارَ أَرَى وَأَعْلَمَ^(١)

أشار بهذا الفصل إلى ما يتعدى من الأفعال إلى ثلاثة مفاعيل؛ فذكر سبعة أفعال: منها «أَعْلَمَ، وَأَرَى» فذكر أن أصلهما «عَلِمَ، وَرَأَى»، وأنهما بالهمزة يتعديان إلى ثلاثة مفاعيل؛ لأنهما قبل دخول الهمزة عليهما كانا يتعديان إلى مفعولين، نحو «علم زيداً عمراً منطلقاً، ورأى خالد بكرة أخاك» فلما دخلت عليهما همزة النقل زادتاهما مفعولاً ثالثاً، وهو الذي كان فاعلاً قبل دخول الهمزة، وذلك نحو: «أَعْلَمْتُ زيداً عمراً منطلقاً» و«أَرَيْتُ خالداً بكرة أخاك»؛ فزيداً، وخالدأ: مفعول أول، وهو الذي كان فاعلاً حين قلت: «علم زيد، ورأى خالد».

وهذا هو شأن الهمزة، وهو: أنها تُصَيِّرُ ما كان فاعلاً مفعولاً، فإن كان الفعل قبل دخولها لازماً صار بعد دخولها متعدياً إلى واحد، نحو: «خرج زيد، وأخرجت زيداً» وإن كان متعدياً إلى واحد صار بعد دخولها متعدياً إلى اثنين، نحو: «لَيْسَ زيد جُبَّةً» فتقول: (أَلْبَسْتُ زيداً جُبَّةً » وسيأتي الكلام عليه، وإن كان متعدياً إلى اثنين صار متعدياً إلى ثلاثة، كما تقدم في «أَعْلَمَ، وَأَرَى».



(١) «إلى ثلاثة» جار ومجرور متعلق بـ«رأى» مفعول به مقدم لـ«عدوا» و«علما» معطوف على رأى «عدوا» فعل وفاعل «إذا» ظرف تضمن معنى الشرط «صارا» صار: فعل ماض ناقص. وألف الاثنين اسمه «رأى» قصد لفظه: خبر صار «وأعلما» معطوف على أرى، والجملة في محل جر بإضافة إذا إليها، وهي فعل الشرط، والجواب محذوف يدل عليه سابق الكلام، والأصل: إذا صارأ أرى، وأعلما فقد عدوهما إلى ثلاثة مفاعيل.

وَمَا لِمَفْعُولِي عَلِمْتُ مُطْلَقاً لِلثَّانِ وَالثَّالِثِ أَيْضاً حَقَّقَا^(١)

أي: يثبت للمفعول الثاني والمفعول الثالث من مفاعيل «أَعْلَمَ، وَأَرَى» ما ثبت لمفعولي «علم، ورأى»: من كونهما مبتدأ وخبراً في الأصل، ومن جواز الإلغاء والتعليق بالنسبة إليهما، ومن جواز حذفهما أو حذف أحدهما إذا دل على ذلك دليل، ومثال ذلك «أَعْلَمْتُ زَيْدًا عَمْرًا قائماً» فالثاني والثالث من هذه المفاعيل أصلهما المبتدأ والخبر - وهما «عمرو قائم» - ويجوز إلغاء العامل بالنسبة إليهما، نحو: «عَمَرُوا أَعْلَمْتُ زَيْدًا قائم» ومنه قولهم: «الْبِرْكَةُ أَعْلَمَنَا اللهُ مَعَ الْأَكَابِرِ» فـ «ننا»: مفعول أول، و«البركة»: مبتدأ، و«مع الأكابر» ظرف في موضع الخبر، وهما اللذان كانا مفعولين، والأصل: «أَعْلَمَنَا اللهُ الْبِرْكَةَ مَعَ الْأَكَابِرِ»، ويجوز التعليق عنهما؛ فتقول: «أَعْلَمْتُ زَيْدًا لَعَمْرُوً وقائم» ومثال حذفهما للدلالة أن يقال: هل أعلمت أحداً عَمْرًا قائماً؟ فتقول: أعلمت زَيْدًا، ومثال حذف أحدهما للدلالة أن تقول في هذه الصورة: «أَعْلَمْتُ زَيْدًا عَمْرًا» أي: قائماً، أو «أَعْلَمْتُ زَيْدًا قائماً» أي: عَمْرًا قائماً.

وَإِنْ تَعَدِّيَا لِوَاحِدٍ بِلَا هَمْزٍ فَلَا تَنْتَبِهُنِ بِهِ تَوَصَّلَا^(٢)

(١) «وما» اسم موصول مبتدأ «لمفعولي» جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة ما، ومفعولي مضاف و«علمت» قصد لفظه: مضاف إليه «مطلقاً» حال من الضمير المستتر في الصلة «لِلثَّانِ وَالثَّالِثِ» جار ومجرور متعلق بحقق الآتي «والثالث» معطوف على الثاني «أَيْضاً» مفعول مطلق لفعل محذوف «حقَّقَا» حقق: فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة الواقعة مبتدأ، والجملة من حقق ونائب فاعله في محل رفع خبر المبتدأ.

(٢) «وان» شرطية «تعديا» فعل ماض فعل الشرط، وألف الاثنين فاعل، «لواحد» جار ومجرور متعلق =

وَالثَّانِ مِنْهُمَا كَثَانِي أَثْنِي كَسَا
فَهَوَّ بِهِ فِي كُلِّ حُكْمٍ ذُو أَثْنَسَا^(١)

تقدّم أن «رأى، وعلم» إذا دخلت عليهما همزة النقل تعدّيا إلى ثلاثة مفاعيل، وأشار في هذين البيتين إلى أنه إنما يثبت لهما هذا الحكم إذا كانا قبل الهمزة يتعدّيان إلى مفعولين، وأما إذا كانا قبل الهمزة يتعدّيان إلى واحد - كما إذا كانت «رأى» بمعنى أبصر، نحو «رأى زيد عمراً» و«علم» بمعنى عرّف نحو «علم زيد الحق» - فإنهما يتعدّيان بعد الهمزة إلى مفعولين، نحو: «أريت زيدا عمراً» و«أعلمت زيدا الحق» والثاني من هذين المفعولين كالمفعول الثاني من مفعولي «كسا» و«أعطى» نحو «كسوت زيدا جبة» و«أعطيت زيدا درهماً»: في كونه لا يصحّ الإخبار به عن الأول؛ فلا تقول (زيد الحق، كما لا تقول) «زيد درهم»، وفي كونه يجوز حذفه مع الأول، وحذف الثاني وإبقاء الأول، وحذف الأول وإبقاء

= بقوله تعدّيا «بلا همزة» إلباء حرف جر، ولا: اسم بمعنى غير مجرور محلاً بالباء، وقد ظهر إعرابه على ما بعده على طريق العارية، والجار والمجرور متعلق بتعدّيا أيضاً، ولا مضاف و«همزة» مضاف إليه «فلانين» الفاء واقعة في جواب الشرط، لاثنين: جار ومجرور متعلق بقوله توصلا الآتي «به» جار ومجرور متعلق بتوصلا أيضاً «توصلا» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والألف مبدلة من نون التوكيد الخفيفة، ويجوز أن يكون توصلا فعلاً ماضياً مبنيّاً للمعلوم، والألف ضمير الاثنين عائد إلى رأى وعلم وهو فاعل توصل.

(١) «والثان» مبتدأ «منهما» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال صاحبه الضمير المستكن في الخبر الآتي «كثاني» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ، وثاني مضاف و«أثني» مضاف إليه، و«أثني» مضاف، و«كسا» قصد لفظه: مضاف إليه «فهو» مبتدأ «به» جار ومجرور متعلق باتئسا الآتي «في كل» جار ومجرور متعلق باتئسا أيضاً، وكل مضاف و«حكم» مضاف إليه «ذو» خبر المبتدأ، وذو مضاف، و«اتئسا» مضاف إليه، وأصله ممدود فقصره للضرورة، والاتئسا أصله بمعنى الاقتداء، والمراد به هنا أنه مثله في كل حكم.

الثاني، وإن لم يدل على ذلك دليل؛ فمثال حذفهما «أَعْلَمْتُ، وَأَعْطَيْتُ»، ومنه قوله تعالى: (فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى) ومثال حذف الثاني وإبقاء الأول «أَعْلَمْتُ زَيْدًا، وَأَعْطَيْتُ زَيْدًا» ومنه قوله تعالى: (وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى) ومثال حذف الأول وإبقاء الثاني نحو: «أَعْلَمْتُ الْحَقَّ، وَأَعْطَيْتُ دِرْهَمًا» ومنه قوله تعالى: (حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ) وهذا معنى قوله: «والثاني منهما - إلى آخر البيت»^(١).

وكأرى السَّابِقِ نَبَأًا أَخْبَرَ حَدَّثَ، أَنْبَأَ، كَذَاكَ خَبَّرًا^(٢)
تقدّم أن المصنف عدّ الأفعال المتعدية إلى ثلاثة مفاعيل سبعة، وسبق ذكر «أَعْلَمَ، وَأَرَى» وذكر في هذا البيت الخمسة الباقية، وهي: «نَبَأًا كَقَوْلِكَ: «نَبَأْتُ زَيْدًا عَمْرًا قَائِمًا» ومنه قوله:

(١) عبارة النظام - وهي قوله: «فهو به في كل حكم ذو اتساع» - عامة، ولم يتعرض الشارح - رحمه الله! - في كلامه إلى نقد هذا العموم كمادته؛ فهذا العموم يعطي أن رأى البصرية وعلم العرفانية إذا اتصلت بهما همزة النقل فصارا يتعديان إلى مفعولين، فشان مفعولهما الثاني كشأن المفعول الثاني من مفعولي كسا، ومن شأن المفعول الثاني من مفعولي كسا أنه لا يعلق عنه العامل، لكن المفعول الثاني من مفعولي رأى البصرية وعلم العرفانية يعلق عنه العامل؛ ومن التعليق عنه قوله تعالى: ﴿رَبِّ أَرْنِي كَيْفَ تُحْيِي الْمَوْتَى﴾ فأرني هنا بصرية، لأن إبراهيم عليه السلام كان يطلب مشاهدة كيفية إحياء الله تعالى الموتى. ومفعولها الأول ياء المتكلم، ومفعولها الثاني جملة (كيف تحيي الموتى) وقد علق العامل عنها باسم الاستفهام، ومن التعليق قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِأَصْحَابِ الْفِيلِ﴾؟.

(٢) «وكأرى» الواو عاطفة، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «السابق» نعت لأرى «نَبَأًا» قصد لفظه: مبتدأ مؤخر «أخيرا، حدث، أنبا» معطوفات على نَبَأَ بحرف عطف مقدر «كَذَاكَ» الكاف حرف جر، وذا: اسم إشارة مبني على السكون في محل جر بالكاف، والكاف بعده حرف خطاب، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «خبرًا» قصد لفظه: مبتدأ مؤخر.

١٣٧ - نُبِّتْ زُرْعَةً - وَالسَّفَاهَةَ كَاسِمِهَا -

يُهْدِي إِلَيَّ غَرَائِبَ الْأَشْعَارِ

و «أَخْبَرَ» كَقَوْلِكَ: «أَخْبَرْتُ زَيْدًا أَخَاكَ مُنْطَلِقًا» ومنه قوله:

١٣٨ - وَمَا عَلَيْكَ - إِذَا أَخْبَرْتَنِي دَنْفًا

وَعَابَ بَعْلُكَ يَوْمًا - أَنْ تَعُودِيَنِي؟!

١٣٧ - هذا البيت للناطقة الذبياني، من كلمة له يهجو فيها زرعة بن عمرو بن خويلد، وكان قد لقيه في سوق عكاظ، فأشار زرعة على الناطقة الذبياني بأن يحمل قومه على معاداة بني أسد وترك محالفتهم، فأبى الناطقة ذلك؛ لما فيه من الغدر، فتركه زرعة ومضى، ثم بلغ الناطقة أن زرعة يتوعد، فقال أبياتاً يهجو فيها، وهذا البيت الشاهد أولها.

اللغة: «نبت» أخبرت، والنبا كالخير وزناً ومعنى، النبا أخص من الخبر؛ لأن النبا لا يطلق إلا على كل ما له شأن وخطر من الأخبار «والسفاهة كاسمها» السفاهة: الطيش وخفة الأحلام، وأراد أن السفاهة في معناها قبيحة كما أن اسمها قبيح «غرائب الأشعار» الغرائب: جمع غريبة، وأراد بها ما لا يعهد مثله، ويروى مكانه «أوابد الأشعار» والأوابد: جمع أبدة، وأصلها اسم فاعل من «أبدت الوحوش» إذا نفرت ولم تأنس.

الإعراب: «نبت» نبيء: فعل ماض مبني للمجهول، والتاء التي للمتكلم نائب فاعل، وهو المفعول الأول «زرعة» مفعول ثان «والسفاهة كاسمها» الواو واو الحال، وما بعده جملة من مبتدأ وخبر في محل نصب حال «يهدي» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى زرعة، والجملة من يهدي وفاعله في محل نصب مفعول ثالث لنبيء «إلى» جار ومجرور متعلق بيهدي «غرائب» مفعول به ليهدي، وغرائب مضاف و «الأشعار» مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله: «نبت زرعة... يهدي» حيث أعمل «نبا» في مفاعيل ثلاثة، أحدها النائب عن الفاعل وهو التاء، والثاني «زرعة» والثالث جملة يهدي مع فاعله ومفعوله.

١٣٨ - هذا البيت لرجل من بني كلاب، وهو من مختار أبي تمام في ديوان الحماسة، ولكن رواية الحماسة هكذا:

وَمَا عَلَيْكَ إِذَا أَخْبَرْتَنِي دَنْفًا رَهْنِ الْمَيْيَةِ يَوْمًا أَنْ تَعُودِيَنَا
أَوْ تَحْمِلِي نُطْفَةً فِي الْقَعْبِ بَارِدَةً وَتَغْمِسِي فَاكٍ فِيهَا سَمَّ تَسْقِيَنَا

=

وانظر شرح التبريزي على الحماسة ٣ - ٣٥٣ بتحقيقنا.

و«حَدَّثَ» كقولك «حَدَّثْتُ زَيْدًا بَكْرًا مُقِيمًا» ومنه قوله:

١٣٩ - أَوْ مَنَعْتُمْ مَا تُسْأَلُونَ، فَمَنْ حُدَّ

تُثْمُوهُ لَهُ عَلَيْنَا الْوَلَاءُ؟

= اللغة: «دَنَفًا» بزنة كنف - هو الذي لازمه مرض العشق، وهو وصف من الدنف - بفتح الدال والنون جميعاً - وهو المرض الملازم الذي ينهك القوي «وغاب بعلك» بعل المرأة: زوجها، وقد رأيت أن رواية الحماسة في مكان هذه العبارة «زهن المنية» والمنية: الموت، وفلان رهن كذا: أي مقيد به، يريد أنه في حال من المرض الشديد تجعله في سياق الموت، وقوله: «أن تعوديني» العيادة: زيارة المريض خاصة، ولا يقال في زيارة غيره.

الإعراب: «وما» اسم استفهام مبتدأ «عليك» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «إذا» ظرف تضمن معنى الشرط «أخبرتني» أخبر: فعل ماض مبني للمجهول، والتاء نائب فاعل، وهو المفعول الأول، والنون للوقاية، وياء المتكلم مفعول ثاني لأخبر «دنفًا» مفعول ثالث، والجملة من الفعل وفاعله ومفعولاته الثلاث في محل جر بإضافة إذا إليها «وغاب بعلك» الواو واو الحال، وما بعده جملة من فعل وفاعل في محل نصب حال، وهي - عند أبي العباس المبرد - على تقدير «قد» أي: وقد غاب بعلك، ويجوز أن تكون الواو للعطف، والجملة في محل جر بالعطف على جملة «أخبرتني دنفًا» المجرورة محلاً بإضافة إذا إليها «أن تعوديني» في تأويل مصدر مجرور بفي محذوفة، والتقدير: في عيادتي، وحذف حرف الجر هنا قياس، والجار والمجرور متعلق بخبر الشاهد فيه: قوله «أخبرتني دنفًا» حيث أعمل «أخبر» في ثلاثة مفاعيل: أحدها نائب الفاعل وهو تاء المخاطبة، والثاني ياء المتكلم، والثالث قوله: «دنفًا».

١٣٩ - البيت للحارث بن حلزة البشكري، من معلقته المشهورة التي مطلعها:

أَذْنَتْنَا بِبَيْنِهَا أَسْمَاءُ رَبِّ نَاوٍ يُمَلُّ مِنْهُ الشَّوَاءُ

اللغة: «منعتم ما تسألون» معناه: إن منعتم عنا ما نسألكم أن تعطوه من النصفة والإخاء والمساواة فلاي شيء كان ذلك منكم مع ما تعلمون من عزنا ومنعنا؟ «فمن حدثموه» له علينا الولاء» يقول: من الذي بلغكم عنه أنه قد صارت له علينا الغلبة في سالف الدهر، وأنتم تمنون أنفسكم بأن تكونوا مثله؟ والاستفهام بمعنى النفي، يريد لم يكن لأحد سلطان في الزمن الغابر علينا، ويسرّو «له علينا العلاء» بالعين المهملة، من العلو، وهو الرفعة، ويسرّو «الغلاء» بالغين المعجمة وهو الارتفاع أيضاً.

الإعراب: «منعتم» فعل وفاعل «ما» اسم موصول: مفعول به لمنع «تسألون» جملة من فعل ونائب =

وَ «أَنْبَأْتُ» كَقَوْلِكَ: «أَنْبَأْتُ عَبْدَ اللَّهِ زَيْدًا مُسَافِرًا» وَمِنْهُ قَوْلُهُ:

١٤٠- وَأَنْبِئْتُ قَيْسًا وَلَمْ أَبْلُهُ كَمَا زَعَمُوا خَيْرَ أَهْلِ الْيَمَنِ

وَ «خَبَّرَ» كَقَوْلِكَ: «خَبَّرْتُ زَيْدًا عَمْرًا غَائِبًا» وَمِنْهُ قَوْلُهُ:

= فاعل لا محل لها صلة الموصول «فمن» اسم استفهام مبتدأ «حدثتموه» حدث: فعل ماض مبني للمجهول، وتاء المخاطبين نائب فاعل، وهاء الغائب مفعول ثان، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ «له، علينا» يتعلقان بمحذوف خبر مقدم «الولاء» مبتدأ مؤخر، والجملة من هذا المبتدأ والخبر في محل نصب مفعول ثالث لحدث.

الشاهد فيه: قوله: حدثتموه... له علينا الولاء» حيث أعمل «حدث» في ثلاثة مفاعيل: أحدها نائب الفاعل، وهو ضمير المخاطبين، والثاني هاء الغائب، والثالث جملة «له علينا الولاء» كما أوضحناه في الإعراب.

١٤٠- هذا البيت للأعشى ميمون بن قيس، من كلمة يمدح بها قيس بن قيس بن معد يكرب، وأولها قوله:

لَعَمْرُكَ مَا طُورُوا هَذَا الزَّمْنَ عَلَى الْمَرْءِ إِلَّا عَنَاءَ مُعْنٍ

اللغة: «معن» هو اسم فاعل من عناء - بتشديد النون - إذا أورثه العناء والمشقة «ولم أبله» تقول: بلوته أبلوه، إذا اختبرته، ويروى في مكانه «ولم آته» ويذكر الرواة أن قيساً حين سمع هذا البيت قال: أو شك؟ ثم أمر بحجسه.

الإعراب: «وأنبئت» أنبىء: فعل ماض مبني للمجهول، وتاء المتكلم نائب فاعل وهو المفعول الأول «قيساً» مفعول ثان «ولم أبله» الواو واو الحال، وما بعده جملة من فعل مضارع مجزوم بلم، وفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً، ومفعول، في محل نصب حال «كما» الكاف جارة، وما: يحتمل أن تكون موصولة مجرورة المحل بالكاف، وأن تكون مصدرية؛ وعلى الأول فجملة «زعموا» لا محل لها صلة، وعلى الثاني تكون «ما» وما دخلت عليه من تأويل مصدر مجرور بالكاف أي كزعمهم «خير» مفعول ثالث لأنبئت، وخير مضاف و «أهل» مضاف إليه، وأهل مضاف و «اليمن» مضاف إليه مجرور بالكسرة، وسكن لأجل الوقف.

الشاهد فيه: قوله «وأنبئت قيساً... خير أهل اليمن» حيث أعمل أنبأ في مفاعيل ثلاثة، الأول تاء المتكلم الواقعة نائب فاعل، والثاني قوله «قيساً»، والثالث قوله: «خير أهل اليمن».

١٤١ - وَخُبِّرْتُ سَوْدَاءَ الْغَمِيمِ مَرِيضَةً فَأَقْبَلْتُ مِنْ أَهْلِ بِمَضْرَ أَعُودَهَا

١٤١ - هذا البيت للعوام بن عقبة بن كعب بن زهير، وكان قد عثق امرأة من بني عبد الله بن غطفان، وكلف بها، وكانت هي تجده به أيضاً، فخرج إلى مصر في ميرة، فبلغه أنها مريضة، فترك ميرته، وكر نحوها راجعاً، وهو يقول آياتاً أولها بيت الشاهد، وبغده قوله:

فَيَا لَيْتَ شِعْرِي هَلْ تَغَيَّرَ بَعْدُنَا مَلَاخَةُ عَيْنِي أَمْ يَحْيَى وَجِيدُهَا؟
وَهَلْ أَخْلَقْتَ أَثْوَابَهَا بَعْدَ جِدَّةٍ أَلَا حَبْدًا أَخْلَقَهَا وَجَدِيدُهَا؟
وَلَمْ يَنْبَقْ يَا سَوْدَاءُ شَيْءٌ أَحَبُّهُ وَإِنْ بَقِيَتْ أَعْلَامُ أَرْضٍ وَبِيدُهَا

(وانظر شرح التبريزي على الحماسة ٣/٣٤٤ بتحقيقنا).

اللغة: «الغميم» بفتح الغين المعجمة وكسر الميم - اسم موضع في بلاد الحجاز، ويقال: هو بضم الغين على زنه التصغير، ويروى «ونبت سوداء الغميم» ويروى أيضاً «ونبت سوداء القلوب» فيجوز أن اسمها سوداء ثم أضافها إلى القلوب كما فعل ابن الدمينه في قوله:

قَفِي يَا أَمِيمَ الْقَلْبِ نَقْصَ لُبَانَةٍ وَتَشْكُ الْهَوَى، ثُمَّ أَفْعَلِي مَا بَدَا لَكَ
ويجوز أن يكون أراد أنها نحل من القلوب محل السويداء، ويجوز أن يكون قد أراد أنها قاسية القلب، ولكنه جمع لأنه أراد القلب وما حوله، أو أراد أن لها مع كل محب قلباً، ويروون عجز البيت «فأقبلت من مصر إليها أعودها».

الإعراب: «خبرت» خبر: فعل ماضٍ مبني للمجهول، وتاء المتكلم نائب فاعل وهو المفعول الأول «سوداء» مفعول ثانٍ، وسوداء مضاف و«الغميم» مضاف إليه «مريضة» مفعول ثالث لخبر «فأقبلت» فعل وفاعل «من أهلي» الجار والمجرور متعلق بأقبل، وأهل مضاف وباء المتكلم مضاف إليه «بمصر» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة أو حال من أهل المضاف لباء المتكلم «أعودها» أعود: فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا، وهاء: مفعول به، والجملة في محل نصب حال من التاء في «أقبلت».

اشاهد فيه: قوله: «وخبرت سوداء الغميم مريضة» حيث أعمل «خبر» في ثلاثة مفاعيل، أحدها تاء المتكلم الواقعة نائب فاعل، والثاني قوله: «سوداء الغميم»، والثالث قوله: «مريضة» كما اتضح لك في إعراب البيت.

هذا، وأنت لو تأملت في جميع هذه الشواهد التي جاء بها الشارح لهذه المسألة لوجدت الأفعال فيها كلها مبنية للمجهول، وقد تعدت إلى مفعولين بعد نائب الفاعل، وبعضها تجد المفعول الثاني =

وإنما قال المصنف: «وكأرى السابق» لأنه تقدم في هذا الباب أن «أرى» تارة تتعدى إلى ثلاثة مضاعيل، وتارة تتعدى إلى اثنين، وكان قد ذَكَرَ أولاً [أَرَى] المتعدية إلى ثلاثة؛ فَنَبَّهَ على أن هذه الأفعال الخمسة مثل «أرى» السابقة، وهي المتعدية إلى ثلاثة، لا مثل «أَرَى» المتأخرة، وهي المتعدية إلى اثنين.

= والمفعول الثالث فيه مفردين، وبعضها تجد فيه المفعول الثالث جملة كييت الحارث بن حلزة (رقم ١٤٩) وشأن ما لم يذكره الشارح من الشواهد كشأن ما ذكره منها، حتى قال شيخ الإسلام زكريا الأنصاري: «ولم يسمع تعديها إلى ثلاثة صريحة» أ هـ.

الفاعل

الْفَاعِلُ الَّذِي كَمَرُفُوعِي «أَتَى زَيْدٌ» «مُنِيرًا وَجْهَهُ» نَعَمْ الْفَتَى^(١)

لما فرغ من الكلام على نواسخ الابتداء شرع في ذكر ما يطلبه الفعل التام من المرفوع - وهو الفاعل، أو نائبه - وسيأتي الكلام على نائبه في الباب الذي يلي هذا الباب.

فأما الفاعل فهو: الاسم، المسند إليه فعل، على طريقة فعل، أو شبهه، وحكمه الرفع^(٢)، المراد بالاسم: ما يشمل الصريح، نحو: «قَامَ زَيْدٌ» والمؤول به، نحو: «يُعْجِبُنِي أَنْ تَقُومَ» أي: قِيَامُكَ.

(١) «الفاعل» مبتدأ «للذي» اسم موصول: خبر المبتدأ «كمرفوعي» جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة الموصول «أتى زيد» فعل وفاعل، ومرفوعي مضاف، وجملة الفعل والفاعل بمتعلقاتها في محل جر مضاف إليه «منيراً» حال، وهو اسم فاعل «وجهه» وجه: فاعل لمنير، ووجه مضاف والضمير مضاف إليه «نعم الفتى» فعل وفاعل.

(٢) وقد ينصب الفاعل ويرفع المفعول إذا أمن اللبس، وقد ورد عن العرب قولهم خرق الثوب المسمار، وقولهم: كسر الزجاج الحجر. وقال الأختل:

يُثَلُّ الْقَنَافِذُ هَذَا جَوْنَ قَدْ بَلَغَتْ نَجْرَانُ أَوْ بَلَغَتْ سَوَائِهِمْ هَجْرُ
وقال عمر بن أبي ربيعة المخزومي:

أَلَمْ تَسْأَلِ الْأَطْلَالَ وَالْمُتَرَبِّعَا بِنَظْمِ خُلَيَّاتِ دَوَارِسَ أَرْبَعَا
إِلَى الشَّرَى مِنْ وَاْدِي الْمَغْمَسِ بَدَلْتُ مَعَالِمُهُ وَبَلَاءَ نَكَبَاءَ رَعْرَعَا

وربما نصبوا الفاعل والمفعول جميعاً، كما قال الراجز:

قَدْ سَالَمَ الْحَيَاتِ مِنْهُ الْقَدَمَا الْأَفْعَوَانَ وَالشُّجَاعَ الشُّجَعَمَا
وربما رفعوهما جميعاً، كما قال الشاعر:

إِنْ مَنْ صَادَ عَقْعَقَا لِمَشُومٍ كَيْفَ مَنْ صَادَ عَقْعَقَانِ وَيَوْمٍ

وسيشير الشارح في مطلع باب المفعول به إلى هذه المسألة. وتعرض هنا للكلام عليها مرة أخرى، إن شاء الله تعالى.

فخرج بـ «المسند إليه فعل» ما أسند إليه غيره، نحو: «زَيْدٌ أَخُوكَ» أو جملة، نحو: «زيد قام أبوه» أو «زَيْدٌ قَامَ» أو ما هو في قوة الجملة، نحو: «زَيْدٌ قَائِمٌ غَلَامُهُ» أو «زَيْدٌ قَائِمٌ» أي: هو - وخرج بقولنا «على طريقة فَعَلٌ» ما أسند إليه فعل على طريقة فُعِلَ، وهو النائب عن الفاعل، نحو: «ضَرَبَ زَيْدٌ».

والمراد بشبه الفعل المذكور: إسمُ الفاعل، نحو: «أَقَائِمُ الزَّيْدَانِ»، والصفة المشبهة، نحو: «زَيْدٌ حَسَنٌ وَجْهُهُ» والمصدر، نحو: «عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِ زَيْدٍ عَمْرًا» واسمُ الفعل، نحو: «هَيْهَاتَ الْعَقِيقُ» والظرف والجار والمجرور، نحو: «زَيْدٌ عِنْدَكَ أَبُوهُ» أو «فِي الدَّارِ غَلَامَاهُ» وأفعل التفضيل،

= والمبني لذلك كله اعتمادهم على انفعال المعنى، وهم لا يجعلون ذلك قياساً، ولا يطردونه في كلامهم.

وقد يجر لفظ الفاعل بإضافة المصدر، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ﴾ أو بإضافة اسم المصدر، نحو قوله عليه الصلاة والسلام: «مَنْ قَبْلَةَ الرَّجُلِ أَمْرَاتُهُ الْوُضُوءُ».

وقد يجر الفاعل بالباء الزائدة. وذلك واجب في أفعل الذي على صورة فعل الأمر في باب التعجب، نحو قوله تعالى: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصُرْ﴾ ونحو قول الشاعر:

أَخْلَقَ بِذِي الصَّبْرِ أَنْ يَحْظَى بِحَاجَتِهِ وَمُذْمِنِ الْقَرْعِ لِلْأَبْوَابِ أَنْ يَلْجَا

وهو كثير غالب في فاعل «كفى» نحو قوله تعالى: ﴿كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾ ومن القليل في فاعل كفى تجرده من الباء، كما في قول سحيم الرياحي:

عُمَيْرَةٌ وَدَّعَ إِنْ تَجَهَّزْتَ غَاوِيَا كَفَى الشَّيْبُ وَالْإِسْلَامُ لِلْمَرْءِ نَاهِيَا

فقد جاء بفاعل «كفى» وهو قوله: «الشَّيْبُ» غير مجرور بالباء.

ويشذجر الفاعل بالباء فيما عدا أفعل في التعجب وفاعل كفى، وذلك نحو قول الشاعر:

أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالْأَنْبَاءُ تَنْبِي بِمَا لَأَقْتُ لَبُونُ بَيْنِي زِيَاد

فالباء في «بما» زائدة، وما: موصول اسمي فاعل يأتي، في بعض تخريجات هذا البيت. وقد يجر الفاعل بمن الزائدة إذا كان نكرة بعد نفي أو شبهه، نحو قوله تعالى: ﴿مَا جَاءَنَا مِنْ بَشِيرٍ﴾ والفاعل حينئذ مرفوع بضمّة مقدرة على الراجع، فاحفظ ذلك كله.

نحو: «مررت بالأفضل أبوه» فأبوه: مرفوع بالأفضل، وإلى ما ذكر أشار المصنف بقوله: «كمرفوعي أتى - إلخ».

والمراد بالمرفوعين ما كان مرفوعاً بالفعل أو بما يشبه الفعل، كما تقدم ذكره ومثل للمرفوع بالفعل بمثالين: أحدهما ما رفع بفعل متصرف، نحو: «أتى زيد والثاني ما رفع بفعل غير متصرف، نحو: «نعم ألقى» ومثل للمرفوع بشبه الفعل بقوله: «منيراً وجهه».

وَبَعْدَ فِعْلٍ فَاعِلٌ، فَإِنْ ظَهَرَ فَهُوَ، وَإِلَّا فَضَمِيرٌ اسْتَتَرَ^(١)
حُكْمُ الْفَاعِلِ التَّأَخُّرُ عَنْ رَافِعِهِ - وهو الفعل أو شبهه - نحو «قام»
الزيدان، وزيد قائم غلاماه، وقام زيد» ولا يجوز تقديمه على رافعه؛ فلا
تقول: «الزيدان قام»، ولا «زيد غلاماه قائم»، ولا «زيد قام» على أن

(١) «وبعد» ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم، وبعد مضاف، و«فعل» مضاف إليه «فاعل» مبتدأ مؤخر «فإن» شرطية «ظهرة» فعل ماضٍ، فعل الشرط، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى فاعل «فهو» الفاء لربط الجواب بالشرط، هو: مبتدأ، وخبره محذوف، والتقدير «فإن ظهر فهو المطلوب» مثلاً، والجملة في محل جزم جواب الشرط «وإلا» الواو عاطفة، وإن: شرطية، ولا: نافية، وفعل الشرط محذوف يدل عليه ما قبله، والتقدير: وإلا يظهر «فضمير» الفاء لربط الجواب بالشرط، ضمير: خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: فهو ضمير، والجملة من المبتدأ والخبر في محل جزم جواب الشرط، وجملة «استتر» مع فاعله المستتر فيه في محل رفع صفة لضمير.

وهذا البيت يشير إلى حكمين من أحكام الفاعل، أولهما أن الفاعل يجب أن يكون بعد الفعل، فلا يجوز عنده تقديم الفاعل، وهذا هو الذي ذكره الشارح بقوله: «حكم الفاعل التأخر عن رافعه - إلخ» وثاني الحكمين أنه لا يجوز حذف الفاعل، بل إما أن يكون ملفوظاً به، وإما أن يكون ضميراً مستتراً، وهذا هو الذي ذكره الشارح بقوله: «وأشار بقوله فإن ظهر - إلخ، إلى أن الفعل وشبهه لا بد له من مرفوع» وليس هذا الحكم مطرداً، بل له استثناء سنذكره فيما بعد (اقرأ الهامشة ١ ص ٤٢٤).

يكون «زيد» فاعلاً مُقَدِّماً، بل على أن يكون مبتدأ، والفعل بعده رافع لضمير مستتر، والتقدير «زَيْدٌ قَامَ هُوَ» وهذا مذهب البصريين، وأما الكوفيون فأجازوا التقديم في ذلك كله^(١).

وتظهر فائدة الخلاف في غير الصورة الأخيرة - وهي صورة الأفراد - نحو «زَيْدٌ قَامَ»؛ فتقول على مذهب الكوفيين: «الزيدان قَامَ، والزيدون قَامَ» وعلى مذهب البصريين يجب أن تقول: «الزيدان قَامَا، والزيدون

(١) استدل الكوفيون على جواز تقديم الفاعل على رافعه، بوروده عن العرب في نحو قول الزباء: مَا لِلْجَمَالِ مَشِيْهًا وَثِيْدًا أَجْنَدًا يَحْمِلُنْ أَمْ حَيْدِيْدًا في رواية من روى «مشيهاً» مرفوعاً، قالوا: ما: اسم استفهام مبتدأ، وللجمال: جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ، مشى: فاعل تقدم على عامله - وهو وثيداً الأتي - ومشى مضاف والضمير العائد إلى الجمال مضاف إليه، ووثيداً: حال من الجمال منصوب بالفتحة الظاهرة، وتقدير الكلام: أي شيء ثابت للجمال حال كونها وثيداً مشيهاً. واستدل البصريون على أنه لا يجوز تقديم الفاعل على فعله بوجهين، أحدهما: أن الفعل وفاعله كجزأين لكلمة واحدة متقدم أحدهما على الآخر وضعاً، فكما لا يجوز تقديم عجز الكلمة على صدرها لا يجوز تقديم الفاعل على فعله، وثانيهما: أن تقديم الفاعل يوقع في اللبس بينه وبين المبتدأ، وذلك أنك إذا قلت: «زيد قام» وكان تقديم الفاعل جائزاً لم يدر السامع أردت الابتداء بزيد والإخبار عنه بجملة قام وفاعله المستتر، أم أردت إسناد قام المذكور إلى زيد على أنه فاعل، وقام حينئذ خال من الضمير؟ ولا شك أن بين الحالتين فرقاً؛ فإن جملة الفعل وفاعله تدل على حدوث القيام بعد أن لم يكن، وجملة المبتدأ وخبره الفعلي تدل على الثبوت وعلى تأكيد إسناد القيام لزيد، ولا يجوز إغفال هذا الفرق بادعاء أنه مما لا يتعلق به المقصود من إفادة إسناد القيام لزيد على جهة وقوعه منه، وأنه مما يتعلق به غرض أهل البلاغة الذين يبحثون عن معان للتراكيب غير المعاني الأولية التي تدل عليها الألفاظ مع قطع النظر عن التقديم والتأخير ونحوهما. وأجابوا عما استدل به الكوفيون بأن البيت يحتمل غير ما ذكروا من وجوه الإعراب؛ إذ يجوز أن يكون «مشى» مبتدأ، والضمير مضاف إليه، و«وثيداً» حال من فاعل فعل محذوف، والتقدير: مشيها يظهر وثيداً، وجملة الفعل المحذوف وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ، ومتى كان البيت محتملاً لم يصلح دليلاً.

قَامُوا»، فتأتي بِالْفِ وَوَاوٍ فِي الْفَعْلِ، ويكونان هما الفاعلين، وهذا معنى قوله «وَبَعْدَ فِعْلٍ فَاعِلٌ».

وأشار بقوله: «فإن ظهر - إلخ» إلى أن الفعل وَشِبْهُهُ لا بُدَّ له من مرفوع^(١)، فإن ظَهَرَ فلا إضمار، نحو «قَامَ زَيْدٌ» وإن لم يظهر فهو ضمير، نحو «زَيْدٌ قَامَ» أي: هو.

وَجَرَّدَ الْفِعْلَ إِذَا مَا أُسْنِدًا لِاثْنَيْنِ أَوْ جَمْعٍ كـ «فَارَ الشُّهَدَا»^(٢)

(١) بعض الأفعال لا يحتاج إلى فاعل، فكان على الشارح أن يستثنيه من هذا العموم، ونحن نذكر لك ثلاثة مواضع من هذه القبيل:
(الأول) الفعل المؤكد في نحو قول الشاعر:

* أَتَاكَ أَتَاكَ اللَّاحِقُونَ أَحْسَنَ أَحْسَنَ *

(الثاني) «كان» الزائدة في نحو قول الشاعر، وقد أنشدناه مع نظائره في باب كان وأخواتها عند الكلام على مواضع زيادتها.

لِلَّهِ دَرُّ أَنْوَ شِرْوَانٍ مِنْ رَجُلٍ مَا كَانَ أَعْرِفَهُ بِالدُّونِ وَالسُّفُلِ

بناء على الراجع عند المحققين من أن كان الزائدة لا فاعل لها.

(الثالث) الفعل المكفوف بما، نحو قلما، وطالما، وكثر ما، بناء على ما ذهب إليه سيويه.
ومن العلماء من يزعم أن «ما» في نحو «طالما نهيتك» مصدرية سابقة لما بعدها بمصدر هو فاعل طال، والتقدير: طال نهبي إليك.

(٢) «وجرد» الواو عاطفة، جرد: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «الفعل» مفعول به لجرد «إذا» ظرف تضمن معنى الشرط «ما» زائدة «أسند» فعل ماضٍ مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الفعل، والجملة من أسند ونائب فاعله في محل جر بإضافة «إذا» إليها «لاثنين» جار ومجرور متعلق بأسند «أو جمع» معطوف على اثنين «كفار الشهاد» الكاف جارة لقول محذوف، وجملة الفعل والفاعل في محل نصب بذلك المجرور المحذوف، وأصل الكلام: وذلك كائن كقولك فاز الشهداء.

وَقَدْ يُقَالُ: سَعِدَا، وَسَعِدُوا، وَالْفِعْلُ لِلظَّاهِرِ - بَعْدُ - مُسْنَدٌ^(١)

مَذْهَبُ جُمْهُورِ الْعَرَبِ أَنَّهُ إِذَا أَسْنَدَ الْفِعْلُ إِلَى ظَاهِرٍ - مَثْنً، أَوْ مَجْمُوعٍ - وَجَبَ تَجْرِيدُهُ مِنْ عِلَامَةٍ تَدُلُّ عَلَى التَّثْنِيَةِ أَوِ الْجَمْعِ، فَيَكُونُ كَمَا هُوَ إِذَا أَسْنَدَ إِلَى مُفْرَدٍ؛ فَتَقُولُ: «قَامَ الزَّيْدَانِ، وَقَامَ الزَّيْدُونَ، وَقَامَتِ الْهِنْدَاتِ»، كَمَا تَقُولُ: «قَامَ زَيْدٌ» وَلَا تَقُولُ عَلَى مَذْهَبِ هَؤُلَاءِ: «قَامَا الزَّيْدَانِ»، وَلَا «قَامُوا الزَّيْدُونَ»، وَلَا «قُمْنَ الْهِنْدَاتُ» فَتَأْتِي بِعِلَامَةٍ فِي الْفِعْلِ الرَّافِعِ لِلظَّاهِرِ، عَلَى أَنْ يَكُونَ مَا بَعْدَ الْفِعْلِ مَرْفُوعاً بِهِ، وَمَا اتَّصَلَ بِالْفِعْلِ - مِنَ الْأَلْفِ، وَالْوَاوِ، وَالنُّونِ - حُرُوفٌ تَدُلُّ عَلَى تَثْنِيَةِ الْفَاعِلِ أَوْ جَمْعِهِ، بَلْ عَلَى أَنْ يَكُونَ الْأِسْمُ الظَّاهِرُ مُبْتَدَأً مُؤَخَّرًا، وَالْفِعْلُ الْمَتَقَدِّمُ وَمَا اتَّصَلَ بِهِ إِسْمًا فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ بِهِ، وَالْجُمْلَةُ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ خَبَرًا عَنِ الْأِسْمِ الْمَتَأَخِّرِ.

وَيَحْتَمِلُ وَجْهًا آخَرَ، وَهُوَ أَنْ يَكُونَ مَا اتَّصَلَ بِالْفِعْلِ مَرْفُوعاً بِهِ كَمَا تَقْدُمُ، وَمَا بَعْدَهُ بَدَلٌ مِمَّا اتَّصَلَ بِالْفِعْلِ مِنَ الْأَسْمَاءِ الْمَضْمُرَةِ - أَعْنِي الْأَلْفَ، وَالْوَاوَ، وَالنُّونَ -

وَمَذْهَبُ طَائِفَةٍ مِنَ الْعَرَبِ - وَهُمْ بَنُو الْحَارِثِ بْنِ كَعْبٍ، كَمَا نَقَلَ الصَّفَّارُ فِي شَرْحِ الْكِتَابِ - أَنَّ الْفِعْلَ إِذَا أَسْنَدَ إِلَى ظَاهِرٍ - مَثْنً، أَوْ مَجْمُوعٍ - أَتَى فِيهِ بِعِلَامَةٍ تَدُلُّ عَلَى التَّثْنِيَةِ أَوِ الْجَمْعِ^(٢)؛ فَتَقُولُ: «قَامَا

(١) «وقد» حرف تَقْلِيلٍ «يُقَالُ» فِعْلٌ مُضَارِعٌ مُبْنِيٌ لِلْمَجْهُولِ «سَعِدَا وَسَعِدُوا» قَصْدُ لَفْظِهِمَا: نَائِبٌ عَنِ الْفَاعِلِ وَمَعْطُوفٌ عَلَيْهِ «وَالْفِعْلُ» الْوَاوُ لِلْحَالِ، وَالْفِعْلُ: مُبْتَدَأٌ «لِلظَّاهِرِ، بَعْدُ» مُتَعَلِّقَانِ بِمُسْنَدِ الْآتِي «مُسْنَدٌ» خَبَرُ الْمُبْتَدَأِ، وَالْجُمْلَةُ مِنَ الْمُبْتَدَأِ وَخَبَرِهِ فِي مَحَلِّ نَصْبٍ حَالٍ.

(٢) وَلَيْسَ الْإِثْنَانِ بِعِلَامَةٍ التَّثْنِيَةِ إِذَا كَانَ الْفَاعِلُ مَثْنً أَوْ بِعِلَامَةِ الْجَمْعِ إِذَا كَانَ الْفَاعِلُ مَجْمُوعاً وَاجِباً عِنْدَ هَؤُلَاءِ، بَلْ إِنَّهُمْ جَاءُوا بِالْعِلَامَةِ، وَرَبِمَا تَرَكُوهَا.

الزيدان، وقَامُوا الزيدون، وَقُمْنَ الهنداتُ فتكون الألف والواو والنون حروفاً تدلُّ على التثنية والجمع، كما كانت التاء في «قامت هندٌ» حرفاً تدلُّ على التانيث عند جميع العرب^(١)، والاسم الذي بعد الفعل المذكور مرفوعٌ به، كما ارتفعت «هند» بـ «قامت»، ومن ذلك قوله:

١٤٢ - تَوَلَّى قِتَالَ الْمَارِقِينَ بِنَفْسِهِ وَقَدْ أَسْلَمَاهُ مُبْعَدٌ وَحَمِيمٌ

(١) الفرق بين علامة التانيث وعلامة التثنية والجمع من ثلاثة أوجه:

الأول: أن إلحاق علامة التثنية والجمع لغة لجماعة من العرب بأعيانهم - يقال: هم طيء، ويقال: هم أزدشنة - وأما إلحاق تاء التانيث فلهجة جميع العرب.

الثاني: أن إلحاق علامة التثنية والجمع عند من يلحقها جائز في جميع الأحوال، ولا يكون واجباً أصلاً؛ فإما إلحاق علامة التانيث فيكون واجباً إذا كان الفاعل ضميراً متصلاً لمؤنث مطلقاً، وإذا كان الفاعل اسماً ظاهراً حقيقي التانيث، على ما سيأتي بيانه وتفصيله في هذا الباب.

الثالث: أن احتياج الفعل إلى علامة التانيث أقوى من احتياجه إلى علامة التثنية والجمع؛ لأن الفاعل قد يكون مؤنثاً بدون علامة ويكون الاسم مع هذا مشتركاً بين المذكر والمؤنث كزيد وهند؛ فقد سمي بكل من زيد وهند مذكر وسمي بكل منهما مؤنث، فإذا ذكر الفعل بدون علامة التانيث لم يعلم مؤنث فاعله أم مذكر، فإما المثني والجمع فإنه لا يمكن فيهما احتمال المفرد.

١٤٢ - البيت لعبيد الله بن قيس الرقيات، يرثي مصعب بن الزبير بن العوام رضي الله عنهما، وكان عبيد الله بن قيس هذا من شيعة الزبيريين، وكان مصعب قد خرج على الخلافة الأموية مع أخيه عبد الله بن الزبير، وعبيد الله بن قيس الرقيات هو الذي يقول:

كَيْفَ تَوَمَّى عَلَى الْمَضْرَأِ وَلَمَّا تَشْمَلِ الشَّامُ غَارَةَ شَعْوَاءُ
تُذْهِلُ الشَّيْخَ عَنْ بَيْتِهِ، وَتُبْدِي عَنْ بُرَاهِمِ الْعَقِيلَةِ الْعَذْرَاءُ

ولما قتل مصعب بن الزبير قال كلمة يرثي بها، منها بيت الشاهد، وأول رثائها قوله:

لَقَدْ أَوْرَثَ الْمَضْرَيْنِ حُزْناً وَذُلَّةً قَتِيلٌ بِدَيْرِ الْجَائِلِيِّ مُقِيمٌ

اللغة: «المارقين» الخارجين عن الدين كما يخرج السهم من الرمية «مبعد» أراد به الأجنبي «وحميم» الصديق الذي يهتم لأمر صديقه «أسلماه» خذلاه، ولم يعيناه.

الإعراب: «تولى» فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على مصعب «قتال» مفعول به لتولي، وقتال مضاف، و«المارقين» مضاف إليه «بنفسه» جار ومجرور متعلق بتولي، أو الباء زائدة، ونفس: تأكيد للضمير المستتر في تولى، ونفس مضاف وضمير الغائب العائد إلى مصعب مضاف إليه «وقد» الواو للحال، قد: حرف تحقيق «أسلماه» أسلم: فعل ماضٍ، والألف =

وقوله :

١٤٣ - يَلُومُونَنِي فِي اشْتِرَاءِ النَّخِيلِ لِ أَهْلِي، فَكُلُّهُمْ يَعْذِلُ

= حرف دال على التثنية، والهاء ضمير الغائب العائد إلى مصعب مفعول به لأسلم «مبعده» فاعل أسلم «وحميم» الواو حرف عطف، حميم : معطوف على مبعده.

الشاهد فيه : قوله «وقد أسلمناه مبعده وحميم» حيث وصل بالفعل ألف التثنية مع أن الفاعل اسم ظاهر. وكان القياس على الفصحى أن يقول : «وقد أسلمناه مبعده وحميم». وسيأتي لهذا الشاهد نظائر في شرح الشاهدين الآتين رقم ١٤٣ و ١٤٤.

١٤٣ - هذا البيت من الشواهد التي لم يعينوا قائلها، وبعده قوله :

وَأَهْلُ الَّذِي بَاعَ يَلْحُونَهُ كَمَا لَجِيَ الْبَائِعُ الْأَوَّلُ

اللغة : «يلوموني» تقول : لام فلان فلاناً على كذا يلومه لوماً - بوزن قال يقول قولاً - ولومه، وملازمة، وإذا أردت المبالغة قلت : لومه - بتشديد الواو «يعذل» العذل - بفتح فسكون - هو اللوم، وفعله من باب ضرب «يلحونه» تقول : لحا فلان فلاناً يلحوه - مثل دعاه يدعوه - ولحاه يلحاه - مثل نهاه ينهاه - إذا لاه وعذله.

الإعراب : «يلوموني» فعل مضارع مرفوع بثبوت النون، والواو حرف دال على الجماعة، والنون للوقاية، والياء مفعول به ليلوم «في اشتراء» جار ومجرور متعلق بيلوم، واشتراء مضاف، و «النخل» مضاف إليه «أهلي» أهل : فاعل يلوم، وأهل مضاف وباء المتكلم مضاف إليه «فكلهم» كل : مبتدأ، وكل مضاف، وهم : مضاف إليه «يعذل» فعل مضارع مرفوع بالضممة الظاهرة، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى كل الواقع مبتدأ، والجملة من يعدل وفاعله في محل رفع خير المبتدأ.

الشاهد فيه : قوله «يلوموني»... أهلي» حيث وصل واو الجماعة بالفعل، مع أن الفعل اسم ظاهر مذكور بعد الفعل، وهذه لغة طيء، وقيل : لغة أزد شنوءة.

ويذكر النحاة مع هذا الشاهد والذي قبله قول الشاعر (وهو أبو فراس الحمداني) :

نَتَجَ الرَّبِيعِ مَحَاسِنًا الْقَحْنَهَا غُرُ السَّحَابِ

ومثله قول «تميم» وهو من شعراء اليتيمة :

إِلَى أَنْ رَأَيْتُ السَّجْمَ وَهُوَ مَفْرُبٌ وَأَقْبَلَنْ رَايَاتُ الصُّبْحِ مِنَ الشَّرْقِ

فقد وصل كل منهما نون النسوة بالفعل، مع أن الفاعل اسم ظاهر مذكور بعده، وهو قوله : «غر السحاب» في الأول، و «رايات الصبح» في الثاني، وكذلك قول عمرو بن ملقظ :

أَلْفَيْتَا عَيْنَاكَ عِنْدَ الْقَمَا أَوْلَى فَأَوْلَى لَكَ ذَا وَأَقْبَنَ =

وقوله:

١٤٤ - رَأَيْنَ الْغَوَانِي الشَّيْبَ لَاحَ بَعَارِضِي
فَأَعْرَضَنَ عَنِّي بِالْخُدُودِ النَّوَاضِرِ

= فقد وصل ألف الاثنين بالفعل في قوله: «ألفيتا» مع كونه مسنداً إلى المثنى الذي هو قوله: «عيناك» وكذلك قول عروة بن الورد:

وَأَحْقَرُهُمْ وَأَهْوَنُهُمْ عَلَيْهِ وَإِنْ كَانَا لَهُ نَسَبٌ وَخَيْرٌ

فقد ألحق ألف الاثنين بالفعل في قوله: «كانا» مع كونه مسنداً إلى اثنين قد عطف أحدهما على الآخر، وذلك قوله: «نسب وخير» ومثله قول الآخر:

نُسِيَا حَاتِمٌ وَأَوْسٌ لَدُنْ فَاءَ ضَتْ عَطَائِكَ يَا ابْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ

ومحل الاستشهاد في قوله: «نسيا حاتم وأوس» وهذا - مع ما أنشدناه من بيت عمرو بن ملقط - يدل على أن نائب الفاعل في هذه المسألة كشأن الفاعل، وسيأتي لهذه المسألة شواهد أخرى في شرح الشاهد ١٤٤ الآتي.

١٤٤ - البيت لأبي عبد الرحمن محمد بن عبد الله العتبي، من ولد عتبة بن أبي سفيان.

اللغة: «الغواني» جمع غانية، وهي هنا التي استغنت بجمالها عن الزينة «لاح» ظهر «النواضر» الجميلة، مأخوذ من النضرة، وهي الحسن والرواء، والنواضر: جمع ناضر.

الإعراب: «رأين» رأى: فعل ماضٍ، وهي هنا بصرية، والنون حرف دال على جماعة الإنثاء «الغواني» فاعل رأى «الشيب» مفعول به لرأى «لاح» فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على الشيب «بعارضي» الباء حرف جر، وعارض: مجرور بالباء، والجار والمجرور متعلق بلاح، وعارض مضاف، وباء المتكلم مضاف إليه «فأعرضن» فعل وفاعل «عني، بالخدود» جارن ومجروران متعلقان بأعرض «النواضر» صفة للخدود.

الشاهد فيه: قوله «رأين الغواني» فإن الشاعر قد وصل الفعل بنون النسوة في قوله: «رأين» مع ذكر الفاعل الظاهر بعده، وهو قوله: «الغواني» كما أوضحناه في الإعراب، ومثله قول الآخر:

فَأَذْرَكْنَهُ خَالَاتُهُ فَخَذَلْتَهُ أَلَا إِنَّ عِرْقَ السُّوءِ لَا بُدَّ مُدْرِكُ

ومن شواهد المسألة رقم ٩٩ الذي سبق في باب إن وأخواتها وقول الشاعر:

نَصْرُوكَ قَوْمِي؛ فَأَعْتَزَلْتُ بِنَصْرِهِمْ وَلَوْ أَنَّهُمْ خَذَلُوكَ كُنْتُ ذَلِيلًا

فقد ألحق علامة جمع الذكور - وهي الواو - بالفعل في قوله: «نصروك» مع أن هذا الفعل مسند إلى فاعل ظاهر بعده، وهو قوله: «قومي».

وقد ورد في الحديث كثير على هذه اللغة؛ فمن ذلك ما جاء في حديث وائل بن حجر «ووقعنا

فـ «مُبْعَدٌ وَحَمِيمٌ» مرفوعان بقوله «أسلماه» والألف في «أسلماه» حرفٌ يدلُّ على كون الفاعل اثنين، وكذلك «أهلي» مرفوعٌ بقوله «يَلُومُونِي» والواو حَرْفٌ يدلُّ على الجمع، و«العَواني» مرفوعٌ بـ «رَأَيْنَ» والنون حرفٌ يدلُّ على جمع المؤنث، وإلى هذه اللغة أشار المصنف بقوله: «وَقَدْ يُقَالُ سَعِدًا وَسَعِدُوا - إلى آخر البيت».

ومعناه أنه قد يُؤْتَى في الفعل المسند إلى الظاهر بعلامةٍ تدلُّ على التثنية، أو الجمع؛ فأشعرَ قوله «وقد يقال» بأن ذلك قليل، والأمر كذلك.

وإنما قال: «والفعل للظاهر بعد مسند» لينبه على أن مثل هذا التركيب إنما يكون قليلاً إذا جعلتَ الفعلَ مسنداً إلى الظاهر الذي بعده، وأما إذا جعلته مسنداً إلى المتصل به - من الألف، والواو، والنون - وجعلتَ الظاهر مبتدأ، أو بدلاً من الضمير؛ فلا يكون ذلك قليلاً، وهذه اللغة القليلة هي التي يعبر عنها النحويون بلغة «أَكْلُونِي الْبَرَاعِثُ»، وَيُعْبَرُ عنها المصنف في كتبه بلغة «يَتَعَابُونَ فَيْكُمْ مَلَائِكَةٌ بِالنَّهَارِ»^(١)،

= ركبته قبل أن تقعا كفاه» وقوله: «يخرجن العواتق وذوات الخدود» وقوله: «يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار» وستتكم على هذا الحديث الأخير بعد هذا كلاماً خاصاً (انظر الهامشة ١ في ص ٤٣٠)؛ لأن ابن مالك يسمي هذه اللغة «لغة يتعاقبون فيكم ملائكة».

(١) قد استشهد ابن مالك على هذه اللغة بهذا الحديث، وذلك على اعتبار أن الواو في «يتعاقبون» لامة جمع الذكور، و«ملائكة» وهو الفاعل مذكور بعد الفعل المتصل بالواو. وقد تكلم على هذا الاستدلال قوم، من المؤلفين، وقالوا: إن هذه الجملة قطعة من حديث مطول، وقد روى هذه القطعة مالك رضي الله عنه في الموطأ، وأصله «إن لله ملائكة يتعاقبون فيكم؛ ملائكة بالليل، وملائكة بالنهار» فإذا نظرت إلى الحديث المطول كانت الواو في «يتعاقبون» ليست علامة على جمع الذكور، ولكنها ضمير جماعة الذكور، وهي فاعل، وجملة الفعل وفاعله صفة لملائكة الواقع اسم إن، و«ملائكة» المرفوع بعده ليس فاعلاً، ولكنه من جملة مستأنفة القصد منها تفصيل ما أجمل أولاً، فهو خبر مبتدأ محذوف، ولورود هذا الكلام على هذا الاستدلال نجد الشارح يقول =

فـ «البراغيث» فاعل «أكلوني» و «ملائكة» فاعل «يتعاقبون» هكذا زعم المصنف.

وَيَرْفَعُ الْفَاعِلُ فِعْلًا أَضْمِرًا

كَمَثَلِ «زَيْدٌ» فِي جَوَابِ «مَنْ قَرَأَ؟»^(١)

إذا دَلَّ دليلٌ على الفعل جاز حذفه، وإبقاء فاعله، كما إذا قيل لك: «مَنْ قَرَأَ؟» فتقول: «زَيْدٌ» التقدير: «قرأ زيد» وقد يُحذفُ الفعل وجوباً، كقوله تعالى: (وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ) فـ «أَحَدٌ» فاعلُ بفعلٍ محذوفٍ وجوباً، والتقدير «وَإِنْ اسْتَجَارَكَ [أَحَدٌ اسْتَجَارَكَ]»، وكذلك كل اسم مرفوع وقع بعد «إِنْ» أو «إِذَا» فإنه مرفوعُ بفعلٍ محذوفٍ وجوباً، ومثال ذلك في «إِذَا» قوله تعالى: (إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ) فـ «السَّمَاءُ» فاعلُ بفعلٍ محذوفٍ، والتقدير «إِذَا انشَقَّتِ السَّمَاءُ انشَقَّتْ» وهذا مذهب جمهور النحويين^(٢)، وسيأتي الكلام على هذه المسألة في باب الاشتغال، إن شاء الله تعالى.

= في آخر تقريره: «هكذا زعم المصنف» يريد أن يبرأ من تبعته، ولقائل أن يقول: إن الاستدلال بالقطعة التي رواها مالك بن أنس في الموطأ، بدون التفات إلى الحديث المطول المروي في رواية أخرى.

(١) «ويرفع» فعل مضارع «الفاعل» مفعول به ليرفع «فعل» فاعل يرفع «أضمر» فعل ماضٍ مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى فعل، والجملة من أضمر ونائب فاعله في محل رفع صفة لفعل «كَمَثَلِ» الكاف زائدة، مثل: خبر لمبتدأ محذوف «زيد» فاعل بفعل محذوف، والتقدير: قرأ زيد «في جواب» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من زيد «من» اسم تفهام مبتدأ «قرأ» فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى من الاستفهامية الواقعة مبتدأ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ.

(٢) خلاصة القول في هذه المسألة أن فيها ثلاثة مذاهب:

وَتَاءُ تَأْنِيْثٍ تَلِي الْمَاضِي، إِذَا

كَانَ لِأَنْثَى، كَمَا بَتِ هُنْدُ الْأَذَى^(١)

= أولها: مذهب جمهور البصريين، وحاصله أن الاسم المرفوع بعد إن وإذا الشرطيتين فاعل بفعل محذوف وجوباً يفسره الفعل المذكور بعده، وهو الذي قرره الشارح.

والمذهب الثاني: مذهب جمهور النحاة الكوفيين، وحاصله أن هذا الاسم المرفوع بعد إن وإذا الشرطيتين فاعل بنفس الفعل المذكور بعده، وليس في الكلام محذوف يفسره.

المذهب الثالث: مذهب أبي الحسن الأخفش، وحاصله أن الاسم المرفوع بعد إن وإذا الشرطيتين مبتدأ، وأن الفعل المذكور بعده مسند إلى ضمير عائذ على ذلك الاسم، والجملة من ذلك الفعل وفاعله المضمر فيه في محل رفع خبر المبتدأ، فلا حذف ولا تقديم ولا تأخير.

فأما سبب هذا الاختلاف فيرجع إلى أمرين:

الأمر الأول: هل يجوز أن تقع الجملة الاسمية بعد أدوات الشرط؛ فالجمهور من الكوفيين والبصريين على أنه لا يجوز ذلك، ولو وقع في الكلام ما ظاهره ذلك فهو مؤول بتقدير الفعل متصلاً بالأداة، غير أن البصريين قالوا: الفعل المقدر اتصاله بالأداة، فعل محذوف يرشد إليه الفعل المذكور، وأما الكوفيون فقالوا: الفعل المقدر اتصاله بالأداة هو نفس الفعل المذكور بعد الاسم. وذهب أبو الحسن الأخفش إلى أنه يجوز في إن وإذا خاصة - من دون سائر أدوات الشرط - أن تقع بعدهما الجمل الاسمية، وعلى هذا لئنا في حاجة إلى تقدير محذوف، ولا إلى جعل الكلام على التقديم والتأخير.

والأمر الثاني: هل يجوز أن يتقدم الفاعل على فعله؟ فذهب الكوفيون إلى جواز ذلك. ولهذا جعلوا الاسم المرفوع بعد الأداة فاعلاً بذلك الفعل المتأخر، وذهب جمهور البصريين إلى أن الفاعل لا يجوز أن يتقدم على رافعه - فعلاً كان هذا الرفع أو غير فعل - فلهذا اضطروا إلى تقدير فعل محذوف يفسره الفعل المذكور ليرتفع به ذلك الاسم.

وقد نسب جماعة من متأخري المؤلفين - كالعلامة الصبان - مذهب الأخفش إلى الكوفيين. والنسواب ما قدمنا ذكره.

وبعد، فانظر ما يأتي لنا تحقيقه في شرح الشاهد ١٥٧.

- (١) «وتاء» مبتدأ، وتاء مضاف، و «تأنيث» مضاف إليه «تلي» فعل مضارع، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى تاء تأنيث، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ «الماضي» مفعول به لتلي «إذا» ظرف تضمن معنى الشرط «كان» فعل ماضٍ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الماضي، وخبره محذوف «لأنثى» جار ومجرور متعلق بخبر «كان» المحذوف، أي إذا كان مسنداً لأنثى «كأبت هند الأذى» الكاف جارة لقول محذوف، والجار والمجرور متعلق بمحذوف =

إذا أسند الفعل الماضي إلى مُؤنَّثٍ لِحَقَّتْهُ تَاءٌ سَاكِنَةٌ تَدُلُّ عَلَى كَوْنِ الْفَاعِلِ مُؤنَّثًا، وَلَا فَرْقَ فِي ذَلِكَ بَيْنَ الْحَقِيقِيِّ وَالْمَجَازِيِّ، نَحْوُ «قَامَتْ هِنْدٌ، وَطَلَعَتِ الشَّمْسُ»، لَكِنْ لَهَا حَالَتَانِ: حَالَةُ لَزُومٍ، وَحَالَةُ جَوَازٍ، وَسَيَأْتِي الْكَلَامُ عَلَى ذَلِكَ.

وَإِنَّمَا تَلْزَمُ فِعْلَ مُضْمَرٍ مُتَّصِلٍ أَوْ مُفْهِمٍ ذَاتِ حِرٍّ^(١)

تَلْزَمُ تَاءُ التَّانِيثِ السَّاكِنَةُ الْفِعْلَ الْمَاضِي فِي مَوْضِعَيْنِ؛ أَحَدُهُمَا: أَنْ يُسْنَدَ الْفِعْلُ إِلَى ضَمِيرٍ مُؤنَّثٍ مُتَّصِلٍ، وَلَا فَرْقَ فِي ذَلِكَ بَيْنَ الْمُؤنَّثِ الْحَقِيقِيِّ وَالْمَجَازِيِّ؛ فَتَقُولُ: «هِنْدٌ قَامَتْ، وَالشَّمْسُ طَلَعَتْ»، وَلَا تَقُولُ: «قَامَ» وَلَا «طَلَعَ» فَإِنْ كَانَ الضَّمِيرُ مُفَصَّلًا لَمْ يُؤْتِ بِالتَّاءِ، نَحْوُ «هِنْدٌ مَاقَامَ الْإِلَهِ».

الثَّانِي: أَنْ يَكُونَ الْفَاعِلُ ظَاهِرًا حَقِيقِيًّا التَّانِيثِ، نَحْوُ «قَامَتْ هِنْدٌ» وَهُوَ الْمُرَادُ بِقَوْلِهِ «أَوْ مُفْهِمٍ ذَاتِ حِرٍّ» وَأَصْلُ حِرٍّ جِرْحٌ، فَحُذِفَتْ لَامُ الْكَلِمَةِ.

وَفُهِمَ مِنْ كَلَامِهِ أَنَّ التَّاءَ لَا تَلْزَمُ فِي غَيْرِ هَذَيْنِ الْمَوْضِعَيْنِ، فَلَا تَلْزَمُ فِي الْمُؤنَّثِ الْمَجَازِيِّ الظَّاهِرِ؛ فَتَقُولُ: «طَلَعَ الشَّمْسُ، وَطَلَعَتِ الشَّمْسُ» وَلَا فِي الْجَمْعِ، عَلَى مَا سَيَأْتِي تَفْصِيلُهُ.

= خبر لمبتدأ محذوف: أي وذلك كائن كقوله: وما بعد الكاف فعل وفاعل ومفعول به، والجملة في محل نصب بذلك المقول المحذوف.

(١) «وإنما» حرف دال على الحصر «تَلْزَمُ» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود على تاء التأنيت «فعل» مفعول به لتلزم، وفعل مضاف، و«مضمر» مضاف إليه «متصل» نعت لمضمر «أو مفهم» معطوف على مضمر، وفاعل مفهم ضمير مستتر فيه؛ لأنه اسم فاعل «ذات» مفعول به لمفهم، وذات مضاف، و«حر» مضاف إليه.

وَقَدْ يُبِيحُ الْفُضْلُ تَرْكَ التَّاءِ، فِي نَحْوِ «أَتَى الْقَاضِي بِنْتُ الْوَاقِفِ»^(١)

إذا فُصِّلَ بين الفعل وفاعله المؤنث الحقيقي بغير «إلا» جاز إثبات التاء وحذفها، والأجودُ الإثباتُ؛ فتقول: «أَتَى الْقَاضِي بِنْتُ الْوَاقِفِ» والأجودُ «أَتَتْ» وتقول: «قَامَ الْيَوْمَ هِنْدٌ» والأجودُ «قَامَتْ».

وَالْحَذْفُ مَعَ فَضْلٍ بِإِلَّا فَضْلًا، كـ «مَارَكَا إِلَّا فَتَاةُ ابْنِ الْعَلَاءِ»^(٢)

وإذا فُصِّلَ بين الفعل والفاعل المؤنث بـ «إلا» لم يجز إثبات التاء عند الجمهور؛ فتقول: مَا قَامَ إِلَّا هِنْدٌ، وَمَا طَلَعَ إِلَّا الشَّمْسُ ولا يجوز مَا قَامَتْ إِلَّا هِنْدٌ، ولا «مَا طَلَعَتْ إِلَّا الشَّمْسُ»، وقد جاء في الشعر كقوله:

وَمَا بَقِيَتْ إِلَّا الضُّلُوعُ الْجَرَّاشِعُ * ١٤٥ -

(١) «وقد» حرف تقليل «يبيح» فعل مضارع «الفصل» فاعل يبيع «ترك» مفعول به ليبح، وترك مضاف، والتاء مضاف إليه «في نحو» جار ومجرور متعلق بيبح «أتى» فعل ماضٍ «القاضي» مفعول به مقدم على الفاعل «بنت» فاعل أتى مؤخر عن المفعول، وبنت مضاف، «الواقف» مضاف إليه، وجملة الفعل وفاعله ومفعوله في محل جر بإضافة نحو إليها.

(٢) «والحذف» مبتدأ «مع» ظرف متعلق بمحذوف حال من الضمير المستتر في «فضلاً» الآتي، ومع مضاف، و«فضل» مضاف إليه «بإلا» جار ومجرور متعلق بفضل «فضلاً» فضل: فعل ماضٍ مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الحذف، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ «كما» الكاف جارة لقول محذوف، وما: نافية «زكا» فعل ماضٍ «إلا» أداة استثناء ملغاة «فتاة» فاعل. زكا، وفتاة مضاف و«ابن» مضاف إليه، وابن مضاف، و«العلاء» مضاف إليه.

١٤٥ - هذا عجز بيت لذي الرمة - غيلان بن عقبة - وصلره:

* طَوَى النُّعْزَ وَالْأَجْرَارُ مَا فِي غُرُوبِهَا *

وهذا البيت من قصيدة له طويلة، أولها قوله:

أَمْنَزَلْتَنِي مَيِّ، سَلَامٌ عَلَيْكُمَا! هَلِ الْأَزْمُنُ السَّلَاطِي مَضَيْنَ رَوَاجِعُ؟
وَهَلِ يَرْجِعُ التَّسْلِيمُ أَوْ يَكْشِفُ الْعَمَى ثَلَاثُ الْأَثَافِي وَالذِّيَارُ الْبَلَاغِعُ؟

فقول المصنف: «إن الحذف مُفَضَّل على الإثبات» يُشْعِرُ بَأَن
الإثبات - أيضاً - جائزٌ، وليس كذلك^(١)؛ لأنه إن أراد به أنه مُفَضَّل عليه

= اللغة: «النحر» - بفتح فسكون - الدفع، والنخس، والسوق الشديد «والأجزاء» جمع: جرز - بزنة سبب أو عتق - وهي الأرض اليابسة لا نبات فيها «غروضها» جمع غرض - بفتح أوله - وهو للرجل بمنزلة الحزام للسرّج، والبطان للقتب، وأراد هنا ما تحته، وهو بطن الناقة وما حوله، بعلاقة المجاورة «الجراشع» جمع جرشع - بزنة قنفذ - وهو المنتفخ.

المعنى: يصف ناقته بالكلال والضمور والهزل مما أصابها من توالي السوق، والسير في الأرض الصلبة، حتى دق ما تحت غرضها، ولم يبق إلا ضلوعها المنتفخة، فكأنه يقول: أصاب هذه الناقة الضمور والهزل والطوى بسبب شيئين: أولهما استحاثي لها على السير بدفعها ونخسها، والثاني أنها تركض في أرض يابسة صلبة ليس بها نبات، وهي مما يشق السير فيه.

الإعراب: «طوى» فعل ماضٍ «النحر» فاعل «والأجزاء» معطوف على الفاعل «ما» اسم موصول: مبني على السكون في محل نصب مفعول به لطوى «في غروضها» الجار والمجرور متعلق بمحذوف صلة الموصول، وغروض مضاف، وها: ضمير عائد إلى الناقة مضاف إليه «فما» نافية «بقيت» بقي: فعل ماضٍ، والتاء للتأنيث «إلا» أداة استثناء ملغاة «الضلوع» فاعل بقيت «الجراشع» صفة للضلوع.

الشاهد فيه: قوله: «فما بقيت إلا الضلوع» حيث أدخل تاء التأنيث على الفعل؛ لأن فاعله مؤنث، مع كونه قد فصل بين الفعل والفاعل بيلاً، وذلك - عند الجمهور - مما لا يجوز في غير الشعر. ومثل هذا الشاهد قول الراجز:

مَا بَرَيْتُ مِنْ رَيْبَةٍ وَدَّمَ فِي حَرْبِنَا إِلَّا بَنَاتُ الْعَمِّ

(١) إن الذي ذكره الشارح تجن على الناظم، وإلزام له بمذهب معين قد لا يكون ذهب إليه في هذا الكتاب، وذلك بأن هذه المسألة خلافية بين علماء النحو، فمذهب من ذهب إلى أن لحاق تاء التأنيث وعدم لحاقها جائزان إذا فصل بين الفعل وفاعله المؤنث بيلاً، ومع جواز الأمرين حذف التاء أفضل. وهذا هو الذي يصح أن يحمل عليه كلام الناظم؛ لأنه صريح الدلالة عليه. ومن العلماء من ذهب إلى أن حذف التاء في هذه الحالة أمر واجب لا يجوز العدول عنه إلا في ضرورة الشعر؛ ومن أجل أن الفاعل على التحقيق ليس هو الاسم الواقع بعد إلا، ولكنه اسم مذكر محذوف، وهو المستثنى منه؛ فإذا قلت: «لم يزرني إلا هند» فإن أصل الكلام: لم يزرني أحد إلا هند، وأنت لو صرحت بهذا المحذوف على هذا التقدير لم يكن لك إلا حذف التاء؛ لأن الفاعل مذكر، وهذا هو الذي يريد الشارح أن يلزم به الناظم؛ لأنه مذهب الجمهور، وهو إلزام ما لا يلزم، على أن لنا في هذا التعليل وفي ترتيب الحكم عليه كلاماً لا تتسع له هذه العجالة.

باعتبار أنه ثابت في التثنية والنظم، وأن الإثبات إنما جاء في الشعر؛ فصحيح، وإن أراد أن الحذف أكثر من الإثبات فغير صحيح؛ لأن الأثبات قليل جداً.

وَالْحَذْفُ قَدْ يَأْتِي بِلاَ فَضْلٍ، وَمَعَ ضَمِيرٍ ذِي الْمَجَازِ فِي شِعْرِ وَقَعَ^(١)

قد تحذف التاء من الفعل المسند إلى مؤنث حقيقي من غير فصل، وهو قليل جداً، حكى سيبويه: «قَالَ فَلَانَةٌ»، وقد تحذف التاء من الفعل المسند إلى ضمير المؤنث المجازي، وهو مخصوص بالشعر، كقوله:

١٤٦ - فَلَا مُزْنَةً وَدَقْتُ وَدَقَّهَا وَلَا أَرْضَ أَبْقَلَ إِنْقَالَهَا

(١) «والحذف» مبتدأ، وجملة «قد يأتي» وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ «بلا فصل» جار ومجرور متعلق بيأتي. «ومع» الواو عاطفة أو للاستئناف، مع ظرف متعلق بوقع الآتي، ومع مضاف، و«ضمه» مضاف إليه. وضمير مضاف و«ذي» بمعنى صاحب: مضاف إليه، وفي مضاف و«المجاز» مضاف إليه «في شعر» جار ومجرور متعلق بوقع الآتي «وقع» فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الحذف، وتقدير البيت: وحذف تاء التانيث من الفعل المسند إلى مؤنث قد يجيء في كلام العرب من غير فصل بين الفعل وفاعله، وقد وقع ذلك الحذف في الشعر مع كون الفاعل ضميراً عائداً إلى مؤنث مجازي التانيث.

١٤٦ - البيت لعامر بن جوين الطائي، كما نسب في كتاب سيبويه (١ - ٢٤٠) وفي شرح شواهده للأعلام الشنمري.

اللغة: «المزنة» السحابة المثقلة بالماء «الودق» المطر، وفي القرآن الكريم «فترى الودق يخرج من خلاله» «أبقل» أنبت البقل، وهو النبات.

الإعراب: «فلا» نافية تعمل عمل ليس «مزنة» اسمها، وجملة «ودقت» وفاعله المستتر العائد إلى مزنة في محل نصب خبر «ودقها» ودق: منصوب على المفعولية المطلقة، وودق مضاف وها: مضاف إليه «ولا» الواو عاطفة لجملة على جملة، ولا: نافية للجنس تعمل عمل إن «أرض» اسم =

وَالْتَاءٌ مَعَ جَمْعٍ - سِوَى السَّالِمِ مِنْ
 مُذَكَّرٍ - كَالْتَاءِ مَعَ إِحْدَى الْبَيْنِ (١)
 وَالْحَذْفُ فِي «نِعَمَ الْفَتَاةُ» اسْتَحْسَنُوا
 لِأَنَّ قَصْدَ الْجِنْسِ فِيهِ بَيِّنٌ (٢).

= لا، وجملة «أقبل» وفاعله المستتر فيه في محل رفع خبرها «إبقالها» يقال: مفعول مطلق، وإيقال مضاف وضمير الغائبة في محل جر مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله «ولا أرض أقبل» حيث حذف تاء التانيث من الفعل المسند إلى ضمير المؤنث، وهذا الفعل هو «أقبل» وهو مسند إلى ضمير مستتر يعود إلى الأرض، وهي مؤنثة مجازية التانيث، ويروى:

* وَلَا أَرْضٌ أَقْبَلَتْ أَبْقَالَهَا *

بنقل حركة الهمزة من «إبقالها» إلى التاء في «أقبلت» وحينئذ لا شاهد فيه.

ومثل هذا البيت قول الأعشى ميمون بن قيس:

فَأَمَّا تَرْيُنِي وَلِي لِمَّةً فَإِنَّ الْحَوَادِثَ أَوْدَى بِهَا

ومحل الاستشهاد منه قوله: «أودى بها» حيث لم يلحق تاء التانيث بالفعل الذي هو قوله: «أودى» مع كونه مسنداً إلى ضمير مبستر عائد إلى اسم مؤنث وهو الحوادث الذي هو جمع حادثة، وقد عرفت أن الفعل إذا أسند إلى ضمير رجع إلى مؤنث وجب تانيثه، سواء أكان مرجعه حقيقي التانيث، أم كان مرجع الضمير مجازي التانيث، وترك التاء حينئذ مما لا يجوز ارتكابه إلا في ضرورة الشعر، فلما اضطر الشاعر في بيت الشاهد وفيما أنشدناه من قول الأعشى - وعلى الرواية المشهورة - حذف علامة التانيث من الفعل.

(١) و«التاء» مبتدأ «مع» ظرف متعلق بمحذوف حال منه، أو من الضمير المستتر في خبره، ومع مضاف، و«جمع» مضاف إليه «سوى» نعت لجمع، وسوى مضاف و«السالم» مضاف إليه «من» مذكر جار ومجرور متعلق بالسالم «كالتاء» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «مع» ظرف متعلق بمحذوف حال من التاء المجرور بالكاف، ومع مضاف و«إحدى» مضاف إليه، وإحدى مضاف و«البين» مضاف إليه.

(٢) «والحذف» بالنصب: مفعول مقدم لاستحسنوا «في نعم الفتاة» جار ومجرور بقصد اللفظ متعلق بالحذف أو باستحسنوا «استحسنوا» فعل وفاعل «لأن» اللام حرف جر، أن: حرف توكيد ونصب «قصد» اسم أن. وقصد مضاف و«الجنس» مضاف إليه «فيه» جار ومجرور متعلق بقوله بين الآتي «بين» خبر «أن» وأن مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور باللام، والجار والمجرور متعلق =

إذا أُسِنِدَ الفعلُ إلى جمع: إما أن يكون جمع سلامة لمذكر، أو لا؛ فإن كان جَمْعَ سلامةٍ لمذكر لم يجوز اقتران الفعل بالتاء؛ فتقول: «قَامَ الزيدون»، ولا يجوز «قَامَتِ الزيدون»^(١)، وإن لم يكن جَمْعَ سلامةٍ

= بقوله استحسنوا، وتقدير الكلام: استحسنوا الحذف في «نعم الفتاة لظهور قصد الجنس فيه، ويجوز أن يكون الحذف بالرفع مبتداً، وجملة «استحسنوا» خبره، والرباط محذوف، والتقدير: الحذف استحسنوه إلخ، وهذا الوجه ضعيف؛ لاحتياجه إلى التقدير، وسيبويه يأبى مثله.

(٢) الأشياء التي تدل على معنى الجمع ستة أشياء، الأول: اسم الجمع نحو قوم رهط ونسوة، والثاني: اسم الجنس الجمعي نحو روم وزنج وكلم، والثالث: جمع التكسير المذكر نحو رجال وزبودة، والرابع: جمع التكسير لمؤنث هنود وضوارب، والخامس: جمع المذكر السالم نحو الزيدنين والمؤمنين والبنين، والسادس: جمع المؤنث السالم نحو الهندات والمؤمنات والبنات، وللعلماء في الفعل المسند إلى هذه الأشياء ثلاثة مذاهب:

المذهب الأول: مذهب جمهور الكوفيين، وهو أنه يجوز في كل فعل أسند إلى شيء من هذه الأشياء الستة أن يؤتى به مؤنثاً وأن يؤتى به مذكراً، والسر في هذا أن كل واحد من الأشياء الستة يجوز أن يؤول بالجمع فيكون مذكر المعنى، فيؤتى بفعله خالياً من علامة التأنيث، وأن يؤول بالجماعة فيكون مؤنث المعنى، فيؤتى بفعله مقترناً بعلامة التأنيث؛ فتقول على هذا: جاء القوم، وجاءت القوم، وفي الكتاب العزيز (وقال نسوة في المدينة) وتقول: زحف الروم، وزحفت الروم، وفي الكتاب الكريم: (غلبت الروم) وتقول: جاء الرجال، وجاءت الرجال. وتقول: جاء الهنود، وجاءت الهنود، وتقول جاء الزينبات، وجاءت الزينبات، وفي التنزيل. (إذا جاءك المؤمنات) وقال عبدة بن الطيب من قصيدة له:

فَبِكَيْ بَنَاتِي شَجَوْهُنَّ وَزَوَّجْتَنِي وَالطَّاعِنُونَ إِلَيَّ، ثُمَّ تَصَدَّعُوا
وتقول: جاء الزيدون، وجاءت الزيدون، وفي التنزيل. (آمنت أنه لا إله إلا الذي آمنت به بنو إسرائيل) وقال قريظ بن أنيق أحد شعراء الحماسة:

لَوْ كُنْتُ مِنْ مَازِنٍ لَمْ تَسْتَبِخْ إِلَيَّ بَنُو اللَّيْطَةِ مِنْ ذَهَلٍ بَنِي شَيْبَانَ
والمذهب الثاني: مذهب أبي علي الفارسي، وخلاصته أنه يجوز الوجهان في جميع هذه الأنواع، إلا نوعاً واحداً، وهو جمع المذكر السالم؛ فإنه لا يجوز في الفعل الذي يسند إليه إلا التكسير، وأنت لو تأملت في كلام الناظم لوجدته بحسب ظاهره مطابقاً لهذا المذهب، لأنه لم يستثن إلا السالم من جمع المذكر.

والمذهب الثالث: مذهب جمهور البصريين، وخلاصته أنه يجوز الوجهان في أربعة أنواع، وهي: =

لمذكر - بأن كان جَمْعُ تكسير لمذكر كالرَّجَالِ، أو لمؤنث كالهِنُودِ، أو جَمْعُ سلامة لمؤنث كالهِنْدَاتِ - جاز إثباتُ التاء وحذفُها؛ فتقول: «قَامَ الرجالُ، وقَامَتِ الرجالُ، وقَامَ الهِنُودُ، وقَامَتِ الهِنُودُ، وقَامَ الهِنْدَاتُ وقَامَتِ الهِنْدَاتُ»؛ فإثباتُ التاء لِتَأْوُلِهِ بالجماعة، وحذفُها لِتَأْوُلِهِ بالجمع.

وأشار بقوله: «كالتاء مع إحدَى اللَّيْنِ» إلى أن التاء مع جمع التَكْسِيرِ، وجمع السلامة لمؤنث، كالتاء مع [الظاهر] المجازي التأنيث كَلَيْبَةٍ؛ فكما تقول: «كُسِرَتِ اللَّيْنَةُ، وكُسِرَ اللَّيْنَةُ» تقول: «قَامَ الرجالُ، وقَامَتِ الرجالُ» وكذلك باقي ما تقدم.

وأشار بقوله: «والحذف في نعم الفتاة - إلى آخر البيت» إلى أنه يجوز في «نعم» وأخواتها - إذا كان فاعلُها مؤنثاً - إثباتُ التاء وحذفُها، وإن كان مفرداً مؤنثاً حقيقياً؛ فتقول: «نِعَمَ المرأةُ هِنْدٌ، ونِعَمَتِ المرأةُ هِنْدٌ» وإنما جاز ذلك لأن فاعلها مقصودٌ به استغراقُ الجنس، فَعُومِلَ مُعَامَلَةً جمع التَكْسِيرِ في جواز إثباتِ التاء وحذفُها، لشبهه به في أن المقصود به متعدّدٌ، ومعنى قوله «استحسنوا» أن الحذف في هذا ونحوه حسنٌ، ولكن الإثبات أحسن منه.



= اسم الجمع، واسم الجنس الجمعي، وجمع التَكْسِيرِ لمذكر، وجمع التَكْسِيرِ لمؤنث؛ وأما جمع المذكر السالم فلا يجوز في فعله إلا التذكير، وأما جمع المؤنث السالم فلا يجوز في فعله إلا التأنيث، وقد حاول جماعة من الشراح كالأشموني أن يحملوا كلام الناظم عليه؛ فزعموا أن الكلام على نية حذف الواو والمعطوف بها، وأن أصل الكلام «سوى السالم من جمع مذكر ومن جمع مؤنث» ولكن شارحنا رحمه الله لم يتكلف هذا التكلف؛ لأنه رأى أن لظاهر الكلام محملاً حسناً، وهو أن يوافق مذهب أبي علي الفارسي، فاحفظ هذا التحقيق واحرص عليه؛ فإنه نفيس دقيق قلما تعثر عليه مشروحاً مستدلّاً له في يسر وسهولة.

وَالْأَصْلُ فِي الْفَاعِلِ أَنْ يَتَّصِلَا ۖ وَالْأَصْلُ فِي الْمَفْعُولِ أَنْ يَنْفَصِلَا^(١)
وَقَدْ يُجَاءُ بِخِلَافِ الْأَصْلِ ، وَقَدْ يَجِي الْمَفْعُولُ قَبْلَ الْفِعْلِ^(٢)

الأصل أن يلي الفاعل الفعل من غير أن يفصل بينه وبين الفعل فاصِلٌ؛ لأنه كالجزء منه، ولذلك يسكن له آخر الفعل: إن كان ضمير متكلم، أو مخاطب، نحو ضَرَبْتُ، وَضَرَبْتَ، وإنما سكته كراهة توالي أربع متحركات، وهم إنما يكرهون ذلك في الكلمة الواحدة؛ فدل ذلك على أن الفاعل مع فعله كالكلمة الواحدة.

والأصل في المفعول أن يفصل من الفعل: بأن يتأخر عن الفاعل، ويجوز تقديمه على الفاعل إن خلا مما سيذكره؛ فتقول «ضَرَبَ زَيْدًا عَمْرُو»، وهذا معنى قوله: «وقد يجاء بخلاف الأصل».

وأشار بقوله: «وقد يجي المفعول قبل الفعل» إلى أن المفعول قد يتقدم على الفعل، وتحت هذا قسمان:

أحدهما: ما يجب تقديمه، وذلك^(٣) كما إذا كان المفعول اسم

(١) «والأصل» مبتدأ «في الفاعل» جار ومجرور متعلق بالأصل «أن» مصدرية «يتصلا» فعل مضارع منصوب بأن، والالف للاطلاق، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على الفاعل، و«أن» ومنصوبها في تأويل مصدر مرفوع خبر المبتدأ «والأصل في المفعول أن يفصلا» مثل الشطر السابق تماماً، وتقدير الكلام: والأصل في الفاعل اتصاله بالفعل، والأصل في المفعول انفصاله من الفعل بالفاعل.

(٢) «وقد» حرف تقييد «يجاء» فعل مضارع مبني للمجهول «بخلاف» جار ومجرور في موضع نائب فاعل ليجاء، وخلاف مضاف، و«الأصل» مضاف إليه «وقد» حرف تقييد «يجي» فعل مضارع «المفعول» فاعل يجي «قبل» ظرف متعلق بمحذوف حال من المفعول، وقبل مضاف، و«الفعل» مضاف إليه.

(٣) يجب تقديم المفعول به على الفعل العامل فيه في ثلاثة مواضع، وقد ذكر الشارح موضعين منها من غير ضبط.

شرط، نحو «أَيَّا تَضْرِبُ [أَضْرِبُ]» أو اسم استفهام، نحو «أَيُّ رَجُلٍ ضَرَبْتَ؟» أو ضميراً منفصلاً لو تأخر لزم اتصّاله، نحو [إِيَّاكَ نَعْبُدُ] فلو أُخِّرَ المفعول لزم الاتصال، وكان يقال: «نَعْبُدُكَ» فيجب التقديم، بخلاف قولك «الَّذَرَهُمْ إِيَّاهُ أَعْطَيْتَ» فإنه لا يجب تقديم «إِيَّاهُ» لأنك لو أخرته لجاز اتصّاله وانفصاله، على ما تقدم في باب المضمورات؛ فكنت تقول: «الَّذَرَهُمْ أَعْطَيْتَ، وَأَعْطَيْتَ إِيَّاهُ».

والثاني: ما يجوز تقديمه وتأخيرُهُ، نحو «ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا؛ فتقول: «عَمْرًا ضَرَبَ زَيْدٌ»^(١).

* * *

= الموضع الأول: أن يكون المفعول واحداً من الأشياء التي يجب لها التصدر، وذلك بأن يكون اسم شرط أو اسم استفهام، أو يكون المفعول «كم» الخبرية، نحو: كم عبيد ملكك، أو مضافاً إلى واحد مما ذكر، نحو غلام من تضرب أضرب، ونحو غلام من ضربت؟ ونحو مال كم رجل غصبت.

الموضع الثاني: أن يكون المفعول ضميراً منفصلاً في غير باب «سنيه» و«خلتيه» اللذين يجوز فيهما الفصل والوصل مع التأخر، نحو قوله تعالى: «إِيَّاكَ نَعْبُدُ، وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ».

الموضع الثالث: أن يكون العامل في المفعول واقعاً في جواب «أما» وليس معنا ما يفصل بين «أما» والفعل من معمولاته سوى هذا المفعول، سواء أكانت «أما» مذكورة في الكلام نحو قوله تعالى: «فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ، وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ» أم كانت مقدرة نحو قوله سبحانه «وَرَبِّكَ فَكَبِّرْ» فإن وجد ما يكون فاصلاً بين «أما» والفعل سوى المفعول لم يجب تقديم المفعول على الفعل، نحو قولك: أما اليوم فأد واجبك، والسرف في ذلك أن «أما» يجب أن يفصل بينها وبين الفاء بمفرد، فلا يجوز أن تقع الفاء بعدها مباشرة، ولا أن يفصل بينها وبين الفاء بجمله، كما سيأتي بيانه في بابها.

(١) بقيت صورة أخرى، وهي أنه قد يجب تأخير المفعول عن الفعل، وذلك في خمسة مواضع:

الأول: أن يكون المفعول مصدرأ مؤولاً من أن المؤكدة ومعموليها، مخففة كانت «أن» أو مشددة، نحو قولك: عرفت أنك فاضل، ونحو قوله تعالى «علم أن لن تحصوه» إلا أن تتقدم عليه «أما» نحو قولك: أما أنك فاضل فعرفت.

وَأَخْرَجَ الْمَفْعُولَ إِنْ تَبَسَّ حُذِرَ،

أَوْ أَضْمَرَ الْفَاعِلُ غَيْرَ مُنْحَصِرٍ^(١)

يجب تقديم الفاعل على المفعول، إذا خيف التباس أحدهما بالآخر، كما إذا خفي الإعراب فيهما، ولم توجد قرينة تبين الفاعل من المفعول، وذلك نحو «ضرب موسى عيسى» فيجب كون «موسى» فاعلاً، و«عيسى» مفعولاً، وهذا مذهب الجمهور، وأجاز بعضهم تقديم المفعول

= الموضع الثاني: أن يكون الفعل العامل فيه فعل تعجب، نحو قولك: ما أحسن زيداً، وما أكرم خالداً.

الموضع الثالث: أن يكون الفعل العامل فيه صلة لحرف مصدري ناصب - وذلك أن وكي - نحو قولك: يعجبني أن تضرب زيداً، ونحو قولك: جئت كي أضرب زيداً فإن كان الحرف المصدري غير ناصب لم يجب تأخير المفعول عن العامل فيه، نحو قولك: وددت لو تضرب زيداً، يجوز أن تقول: وددت لو زيداً تضرب، ونحو قولك يعجبني ما تضرب زيداً، فيجوز أن تقول: يعجبني ما زيداً تضرب.

الموضع الرابع: أن يكون الفعل العامل فيه مجزماً بجازم ما، وذلك كقولك لم تضرب زيداً، لا يجوز أن تقول: لم زيداً تضرب، فإن قدمت المفعول على الجازم - فقلت زيداً لم تضرب - جاز. الموضع الخامس: أن يكون الفعل العامل منصوباً بـ «لن» عند الجمهور أو بإذن عند غير الكسائي، نحو قولك: لن أضرب زيداً، ونحو قولك: إذن أكرم المجتهد، فلا يجوز أن تقول: لن زيداً أضرب: كما لا يجوز عند الجمهور أن تقول: إذن المجتهد أكرم، وأجاز الكسائي أن تقول: إذا المجتهد أكرم.

(١) «وأخر» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «المفعول» مفعول به لآخر «إن» شرطية «لبس» نائب فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور بعده «حذر» فعل ماض مبني للمجهول ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى لبس، والجملة من حذر المذكور ونائب فاعله لا محل لها تفسيرية «أو» عاطفة «أضمر» فعل ماض مبني للمجهول «الفاعل» نائب فاعل أضمر «غير» حال من قوله الفاعل، وغير مضاف، و«منحصر» مضاف إليه، مجرور بالكسرة الظاهرة، وسكن لأجل الوقف.

في هذا ونحوه، قال: لأن العرب لها غرض في الالتباس كما لها غرض في التبيين^(١).

فإذا وَجَدْتَ قَرِينَةً تُبَيِّنُ الْفَاعِلَ مِنَ الْمَفْعُولِ جاز تقديم المفعول وتأخيرُهُ، فتقول: «أَكَلَ موسى الْكِمَثْرَى، وأَكَلَ الْكِمَثْرَى موسى^(٢)» وهذا معنى قوله: «وأخِرِ الْمَفْعُولَ إِنْ لَبَسَ حُذِرَ».

ومعنى قوله: «أو أضمَرِ الْفَاعِلَ غير منحصَر» أنه يجب - أيضاً -

(١) الذي ذكر ذلك هو ابن الحاج، وقد أخطأ الجادة؛ فإن العرب لا يمكن أن يكون من أغراضها الإلباس؛ إذ من شأن الإلباس أن يفهم السامع غير ما يريد المتكلم ولم توضع اللغة إلا للفهم، وما ذكره ابن الحاج لتدعيم حجته مما جاء عن العرب كله ليس من الإلباس في شيء، وإنما هو من باب الإجمال، فلما التبس عليه الفرق بين الإلباس والإجمال لم يفرق بين حكمهما، والفرق بينهما أن الإجمال هو احتمال اللفظ لمعنيين أو أكثر من غير أن يسبق أحد المعنيين إلى ذهن السامع، ألا ترى أنك لو سمعت كلمة «عمير» - بزنة التصغير - لاحتمل عندك أن يكون تصغير عمر كما يحتمل أن يكون تصغير عمرو، بدون أن يكون أحدهما سبق إلى ذهنك من الآخر، فأما الإلباس فهو احتمال اللفظ لمعنيين أو أكثر مع تبادل غير المقصود منهما إلى ذهن السامع، وذلك كما في المثال الذي ذكره الشارح، ألا ترى أنك لو قلت «ضرب موسى عيسى» لاحتمل هذا الكلام أن يكون موسى مضروباً ولكنه يسبق إلى ذهنك أنه ضارب، بسبب أن الأصل أن يكون الفاعل والياً لفعله، ولا يمكن أن يكون هذا من مقاصد البلغاء، فافهم ذلك وتدبره.

(٢) قد تكون القرينة الدالة على الفاعل معنوية، وقد تكون لفظية، فالقرينة المعنوية كما في مثال الشارح، وقولك: أرضعت الصغرى الكبرى؛ إذ لا يجوز أن يكون الإرضاع قد حصل من الصغرى للكبرى، كما لا يجوز أن يكون موسى مأكولاً والكمثرى هي الأكل، والقرينة اللفظية ثلاثة أنواع؛ الأول: أن يكون لأحدهما تابع ظاهر الإعراب كقولك: ضرب موسى الظريف عيسى، فإن «الظريف» تابع لموسى فلو رفع كان موسى مرفوعاً، ولو نصب كان موسى منصوباً كذلك، الثاني: أن يتصل بالسابق منهما ضمير يعود على المتأخر نحو قولك: ضرب فتاة موسى؛ فهنا يتعين أن يكون «فتاه» مفعولاً؛ إذ لو جعلته فاعلاً لعاد الضمير على متأخر لفظاً ورتبة وهو لا يجوز، بخلاف ما لو جعلته مفعولاً فإن الضمير حينئذ عائد على متأخر لفظاً متقدم رتبة وهو جائز. الثالث: أن يكون أحدهما مؤنثاً وقد اتصلت بالفعل علامة التأنيث، وذلك كقولك: ضربت موسى سلمى؛ فإن اقتران التاء بالفعل دال على أن الفاعل مؤنث؛ فتأخره حينئذ عن المفعول لا يضر.

تقديم الفاعل وتأخير المفعول إذا كان الفاعل ضميراً غير محصور، نحو «ضَرَبْتُ زَيْدًا» فإن كان ضميراً محصوراً وجب تأخيره، نحو «ما ضَرَبَ زَيْدًا إِلَّا أَنَا»^(١).

وَمَا إِلَّا أَوْ بِنَانِمَا أَنْحَصَرُ أَخْرُ، وَقَدْ يَسْبِقُ إِنْ قَصْدُ ظَهَرُ^(٢)

يقول: إذا انحصر الفاعل أو المفعول بـ «إِلَّا» أو بـ «بِنَانِمَا» وجب تأخيره، وقد يتقدم المحصور من الفاعل أو المفعول على غير المحصور، إذا ظهر المحصور من غيره، وذلك كما إذا كان الحصر بـ «إِلَّا» فأما إذا كان الحصر بـ «بِنَانِمَا» فإنه لا يجوز تقديم المحصور، إذ لا يظهر كونه محصوراً إلا بتأخيره، بخلاف المحصور بـ «إِلَّا» فإنه يُعَرَفُ بكونه واقعاً بعد «إِلَّا»، فلا فَرْقَ بين أن يتقدم أو يتأخر.

فمثال الفاعل المحصور بـ «بِنَانِمَا» قولك: «بِنَانِمَا ضَرَبَ عَمْرًا زَيْدًا» ومثال المفعول المحصور بِنَانِمَا «بِنَانِمَا ضَرَبَ زَيْدًا عَمْرًا» ومثال الفاعل المحصور بـ «إِلَّا» «ما ضَرَبَ عَمْرًا إِلَّا زَيْدًا» ومثال المفعول المحصور بِلَا

(١) ومن ذلك قول عمرو بن معد يكرب وأنشدناه في مباحث الضمير.

قَدْ عَلِمْتُ سَلْمَى وَجَارَاتُهَا مَا قَطَرَ الْفَارِسُ إِلَّا أَنَا

(٢) «وما» اسم موصول: مفعول مقدم لأخر «إِلَّا» جار ومجرور متعلق بـ «بِنَانِمَا» الاتي «أو» عاطفة

«بِنَانِمَا» جار ومجرور معطوف على «إِلَّا» «انحصر» فعل ماضٍ وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره

هو يعود إلى ما الموصولة، والجملة من الفعل وفاعله لا محل لها صلة ما الموصولة «أخر» فعل

أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «وقد» حرف دال على التقليل «يسبق» فعل

مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على ما «إن» شرطية «قصد» فاعل لفعل

محذوف يفسره ما بعده، والتقدير: إن ظهر قصد «ظهر» فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً

تقديره هو يعود إلى قصد، والجملة من ظهر المذكور وفاعله لا محل لها تفسيرية.

«مَا ضَرَبَ زَيْدٌ إِلَّا عَمْرًا» ومثال تقدم الفاعل المحصور بـ «إِلَّا» قولك:
«مَا ضَرَبَ إِلَّا عَمْرُو زَيْدًا» ومنه قوله:

١٤٧ - فَلَمْ يَذِرْ إِلَّا اللَّهَ مَا هَيَّجَتْ لَنَا
عَشِيَّةً آنَاءَ الدِّيَارِ وَشَامَهَا

١٤٧ - هذا البيت من الشواهد التي لم ينسها أحد ممن احتج به من أئمة النحو، وهو من شواهد
سيبويه (١ - ٢٧٠) وقد عثرت بعد طويل البحث على أنه من قصيدة طويلة لذي الرمة غيلان بن
عقبة، وأولها قوله:

مَرَرْنَا عَلَى دَارٍ لِمَيَّةٍ مَرَّةً وَجَارَاتِهَا، قَدْ كَادَ يَعْفُو مَقَامُهَا
وبعده بيت الشاهد، ثم بعده قوله:

وَقَدْ رُوِّدَتْ مَيٌّ عَلَى النَّأْيِ قَلْبُهُ عَلاَقَاتِ حَاجَاتٍ طَوِيلَ سَفَامُهَا
فَأَصْبَحْتُ كَالْهَيَاءِ: لَا الْمَاءُ مُبْرَدٌ - صَدَاهَا، وَلَا يَقْضِي عَلَيْهَا هَيَامُهَا

اللغة: «آناء» من الناس من يرويه بهمزة ممدودة كآبار وآرام؛ ومنهم من يرويه بهمزة في أوله غير
ممدودة وهمزة بعد النون ممدودة بوزن أعمال؛ وقد جعله العيني جمع نأي - بفتح النون - ومعناه
البعد، وعندي أنه جمع نؤي - بزنة فقل أو صرد أو ذئب أو كلب - وهو الحفيرة تحفر حول الخباء
لتمنع عنه المطر. ويجوز أن تكون الهمزة في أوله - بزنة فقلها ألفاً من جنس حركة الأولى كما
النون فاجتمع في الجمع همزتان متجاورتان وثانيتهما سادته فقلها ألفاً من جنس حركة الأولى كما
فعلوا بآبار وآرام جمع بئر وزئم. كما يجوز أن تكون اللمدة في الهمزة الثانية على الأصل. وقد
جعله الشيخ خالد بكسر الهمزة الأولى على أنه مصدر بزنة الإبعاد ومعناه، وهو بعيد فلا تلتفت إليه
«وشامها» ضبطه غير واحد بكسر الواو بزنة جبال على أنه جمع وشم، وهو ما تجعله المرأة على
ذراعها ونحوه: تغرز ذراعها بالإبرة ثم تحشوه بدخان الشمع. وليس ذلك بصواب أصلاً. وقد
تحرف الكلام عليهم فانطلقوا بخرجونه ويتمحلون له والواو مفتوحة، وهي واو العطف، والشام:
جمع شامة، وهي العلامة، وشام: معطوف إما على آناء وإما على عشية على ما سنبينه لك في
الإعراب. هذا، ورواية الديوان هكذا:

فَلَمْ يَذِرْ إِلَّا اللَّهَ مَا هَيَّجَتْ لَنَا أَهْلَةَ آنَاءِ الدِّيَارِ وَشَامَهَا
المعنى: لا يعلم إلا الله تعالى مقدار ما هيجهت فينا من كوامن الشوق هذه العشية التي قضيناها
بجوار آثار دار المحبوبة. وعلامات هذه الدار.

الإعراب: «فلم» الفاء حرف عطف، لم: حرف نفي وجزم وقلب «يدري» فعل مضارع مجزوم بلم
وعلامة جزمه حذف الياء «إلا» أداة استثناء ملغاة «الله» فاعل يدري «ما» اسم موصول مفعول به =

ومثال تقديم المفعول المحصور بإلاً قولك: «مَا ضَرَبَ إِلَّا عَمراً زَيْدٌ»، ومنه قوله:

١٤٨ - تَزَوَّدْتُ مِنْ لَيْلَى بِتَكْلِيمِ سَاعَةٍ
فَمَا زَادَ إِلَّا ضِعْفَ مَا بِي كَلَامُهَا

= ليدري، وجملة «هيجت» مع فاعله الآتي لا محل لها صلة الموصول «لنا» جار ومجرور متعلق بهيجت «عشية» يجوز أن يكون فاعل لهيجت، وعشية مضاف و«آناء» مضاف إليه، وآناء مضاف، و«الديار» مضاف إليه «وشامها» الواو حرف عطف، وشام: معطوف على عشية إن جعلته فاعل هيجت، وشام مضاف وضمير الغائبة العائد على الديار مضاف إليه، ولا تلتفت لغير هذا من أعراب، ويجوز نصب عشية على الظرفية، ويكون «آناء» فاعلاً لهيجت، ويكون قد حذف تنوين عشية للضرورة أو ألقي حركة الهمزة من آناء على تنوين عشية ثم حذف الهمزة، ويكون «شامها» معطوفاً على آناء الديار.

الشاهد فيه: قوله «فلم يدر إلا الله ما - إلخ» حيث قدم الفاعل المحصور بإلاً، على المفعول، وقد ذهب الكسائي إلى تجويز ذلك استشهاده بمثل هذا البيت، والجمهور على أنه ممنوع، وعندهم أن «ما» اسم موصول مفعول به لفعل محذوف. والتقدير: فلم يدر إلا الله، درى ما هيجت لنا، وسيذكر ذلك الشارح.

١٤٨ - نسب كثير من العلماء هذا البيت لمجنون بني عامر قيس بن الملوخ، ولم أعثر عليه في ديوانه، ولعل السر في نسبتهم البيت له ذكر «ليلى» فيه.

الإعراب: «تزوَّدت» فعل ماضٍ وفاعل «من ليلى»، بتكليم متعلقان بتزوَّد وتكليم مضاف، و«ساعة» مضاف إليه «فما» نافية «زاد» فعل ماضٍ «إلا» أداة استثناء ملغاة «ضعف» مفعول به لزاد، وضعف مضاف و«ما» اسم موصول مضاف إليه «بي» جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة الموصول «كلامها» كلام: فاعل زاد، وكلام مضاف، وضمير الغائبة العائد إلى ليلى مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله «فما زاد إلا ضعف ما بي كلامها» حيث قدم المفعول به، وهو قوله: «ضعف» على الفاعل، وهو قوله: «كلامها» مع كون المفعول منحصراً «إلا» وهذا جائز عند الكسائي وأكثر البصريين، وبقية البصريين يتأولون ذلك البيت ونحوه بأن في «زاد» ضميراً مستتراً يعود على تكليم ساعة، وهو فاعله، وقوله: «كلامها» فاعل بفعل محذوف، والتقدير: زاده كلامها، وهو تأويل مستبعد؛ ولا مقتضى له.

هذا معنى كلام المصنف، واعلم أن المحصور بـ «إنما» لا خلاف في أنه لا يجوز تقديمه، وأما المحصور بإلا ففيه ثلاثة مذاهب:

أحدها - وهو مذهب أكثر البصريين، والفراء، وابن الأنباري - أنه لا يخلو: إما أن يكون المحصور بها فاعلاً، أو مفعولاً، فإن كان فاعلاً امتنع تقديمه، فلا يجوز «مَا ضَرَبَ إِلَّا زَيْدٌ عَمْرًا» فأما قوله: * لَمْ يَذَرِ إِلَّا اللَّهَ مَا هَيَّجَتْ لَنَا^(١) * [١٤٧] فأول على أن «ما هيجت» مفعولٌ بفعل محذوف، والتقدير: «ذَرَى مَا هَيَّجَتْ لَنَا» فلم يتقدم الفاعل المحصور على المفعول، لأن هذا ليس مفعولاً للفعل المذكور، وإن كان المحصور مفعولاً جاز تقديمه، نحو «مَا ضَرَبَ إِلَّا عَمْرًا زَيْدٌ».

الثاني - وهو مذهب الكسائي - أنه يجوز تقديم المحصور بـ «إلا»: فاعلاً كان، أو مفعولاً.

الثالث - وهو مذهب بعض البصريين، واختاره الجزولي، والشَّلَوِيُّ - أنه لا يجوز تقديم المحصور بـ «إلا»: فاعلاً كان، أو مفعولاً.

وَشَاعَ نَحْوُ «خَافَ رَبَّهُ عَمْرٌ» وَشَذَّ نَحْوُ «زَانَ نَوْرَةَ الشَّجَرِ»^(٢)

(١) قلنا ذكر الكلام على هذا الشاهد، وهو الشاهد رقم ١٤٧.

(٢) «وشاع» فعل ماضٍ «تحو» فاعل شاع «خاف» فعل ماضٍ «ربه» رب: منصوب على التعظيم، ورب مضاف وضمير الغائب العائد إلى عمر المتأخر لفظاً مضاف إليه «عمر» فاعل خاف، والجملة من خاف وفاعله ومفعوله في محل جر بإضافة نحو إليها «وشذ» فعل ماضٍ «نحو» فاعل شذ «زان» فعل ماضٍ «نوره» نور: فاعل زان، ونور مضاف، وضمير الغائب العائد إلى الشجر المتأخر لفظاً ورتبة مضاف إليه «الشجر» مفعول به لزان، وجملة زان وفاعله ومفعوله في محل جر بإضافة نحو.

أي: شاع في لسان العرب تقديم المفعول المشتمل على ضمير يرجع إلى الفاعل المتأخر^(١)، وذلك نحو «خاف رَبُّهُ عُمَرُ» فـ «رَبُّهُ» مفعول، وقد اشتمل على ضمير يرجع إلى «عمر» وهو الفاعل، وإنما جاز ذلك - وإن كان فيه عَوْدُ الضمير على متأخر لفظاً - لأن الفاعل مَنُويّ التقديم على المفعول، لأن الأصل في الفاعل أن يتصل بالفعل، فهو متقدم رتبةً، وإن تأخر لفظاً.

فلو اشتمل المفعول على ضمير يرجع إلى ما اتَّصَلَ بالفاعل، فهل يجوز تقديم المفعول على الفاعل؟ في ذلك خلافٌ، وذلك نحو «ضَرَبَ غلامُها جَارَ هِنْدٍ» فمن أجازها - وهو الصحيح - وجَّه الجواز بأنه لما عاد الضمير على ما اتصل بما رتبته التقديم كان كَعَوْدِهِ على ما رتبته التقديم، لأن المتصل بالمتقدم متقدم.

وقوله: «وشذ - إلى آخره» أي شَذَّ عَوْدُ الضمير من الفاعل المتقدم على المفعول المتأخر، وذلك نحو «زَانَ نَوْرُهُ الشَّجَرُ» فالهاء المتصلة بنور - الذي هو الفاعل - عائدة على «الشجر» وهو المفعول، وإنما شذ ذلك لأن فيه عَوْدَ الضمير على متأخر لفظاً ورتبةً، لأن «الشجر» مفعول، وهو متأخر لفظاً، والأصل فيه أن ينفصل عن الفعل، فهو متأخر رتبةً، وهذه المسألة ممنوعة عند جمهور النحويين وما ورد من ذلك تأوُّلوه،

= إليها، والمراد بنحو «خاف ربه عمر»: كل كلام اتصل فيه ضمير الفاعل المتأخر بالمفعول المتقدم، والمراد بنحو «زان نوره الشجر»: كل كلام اتصل فيه ضمير المفعول المتأخر بالفاعل المتقدم.

(١) من ذلك قول الأعشى ميمون:

كَنَاطِحِ صَخْرَةٍ يَوْمًا لِيُوهِنَهَا فَلَمْ يَضَعْرِهَا، وَأَوْهَى قَرْنَهُ الْوَعْلُ

وأجازها أبو عبد الله الطَّوَالُ من الكوفيين، وأبو الفتح بن جني، وتابعهما المصنف^(١)، ومما ورد من ذلك قوله :

١٤٩ - لَمَّا رَأَى طَالِبُوهُ مُضْعَباً دُعِرُوا
وَكَادَ، لَوْ سَاعَدَ الْمَقْدُورُ، يَنْتَصِرُ

(١) ذهب إلى هذا الأخفش أيضاً، وابن جني تابع فيه له . وقد أبدهما في ذلك المحقق الرضي، قال : والأولى تجويز ما ذهب إليه، ولكن على قلة، وليس للبصرية منعه مع قولهم في باب التنازع بما قالوا، أه، وهو يشير إلى رأي البصريين في التنازع من تجويزهم إعمال العامل الثاني المتأخر في لفظ المعمول، وإعمال المتقدم من العاملين في ضميره ؛ إذ فيه عود الضمير على المتأخر .

١٤٩ - البيت لأحد أصحاب مصعب بن الزبير - رضي الله عنهما - يرثيه .
اللغة : «طالبوه» الذين قصدوا قتاله «دعروا» أخذهم الخوف «كاد ينتصر» لأن خوفهم منه أعظم وسيلة لانتصاره عليهم، وهو مأخوذ من قوله ﷺ : «نصرت بالرعب» .

الإعراب : «لما» ظرف بمعنى حين مبني على السكون في محل نصب بذعر الآتي «رأى» فعل ماضٍ «طالبوه» طالبو : فاعل رأى، وطالبو مضاف والضمير العائد إلى مصعب مضاف إليه، والجملة من رأى وفاعله في محل جز بإضافة لما الظرفية إليها «مصعباً» مفعول به لرأى «دعروا» فعل ماضٍ مبني للمجهول ونائب فاعل «وكاد» فعل ماضٍ ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى مصعب «لو» شرطية غير جازمة «ساعد المقدور» فعل وفاعل، وهو شرط لو «ينتصر» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى مصعب، والجملة من ينتصر وفاعله في محل نصب خبر «كاد» وجواب لو محذوف يدل عليه خبر كاد، وجملة الشرط والجواب لا محل لها اعتراضية بين كاد واسمها وبين خبرها .

الشاهد فيه : قوله «رأى طالبوه مصعباً» حيث آخر المفعول عن الفاعل، مع أن مع الفاعل ضميراً يعود على المفعول؛ فعاد الضمير على متأخر لفظاً ورتبة .

ومن شواهد هذه المسألة - مما لم يذكره الشارح - قول الشاعر :

لَمَّا عَصَى أَصْحَابُهُ مُضْعَباً أَدَّى إِلَيْهِ الْكَيْلَ صَاعاً بِصَاعٍ

وقول الآخر :

أَلَا لَيْتَ شِعْرِي هَلْ يُلَوِّمَنَّ قَوْمُهُ زُهَيْراً عَلَيَّ مَا جَرَمْتُ كُلَّ جَانِبٍ

وستنشد في شرح الشاهد رقم ١٥٣ الآتي بعض شواهد لهذه المسألة، ونذكر لك ما نرجحه من أقوال العلماء .

وقوله:

١٥٠ - كَسَا حِلْمُهُ ذَا الْحِلْمِ أَثْوَابَ سُودِدٍ
ورَقَى نَدَاهُ ذَا النُّدَى فِي ذُرَى الْمَجْدِ

وقوله:

١٥١ - وَلَوْ أَنَّ مَجْدًا أَخْلَدَ الدَّهْرَ وَاحِدًا
مِنَ النَّاسِ أَبْقَى مَجْدُ الدَّهْرِ مُطْعِمًا

١٥٠ - البيت من الشواهد التي لا يعلم قائلها.

اللغة: «كسا» فعل يتعدى إلى مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر، تقول: كسوت محمداً جبة، كما تقول: ألبست علياً قميصاً «حلمه» الحلم: الأناة والعقل، وهو أيضاً تأخير العقوبة وعدم المعالجة فيها «سودد» هو السيادة «ورقى» بتضعيف القاف - أصل معناه جعله يرقى: أي يصعد، والمرقاة: السلم الذي به تصعد من أسفل إلى أعلى، والمراد رفعه وأعلى منزلته من بين نظرائه «الندى» المراد به الجود والكرم «ذرى» بضم الذا - جمع ذروة، وهي أعلى الشيء.

الإعراب: «كسا» فعل ماضٍ «حلمه» حلم: فاعل كسا، وحلم مضاف والضمير مضاف إليه «ذا الحلم» ذا: مفعول أول لكسا، وذا مضاف والحلم مضاف إليه «أثواب سودد» أثواب: مفعول ثانٍ لكسا، وأثواب مضاف وسودد مضاف إليه «ورقى» فعل ماضٍ «نداه» فاعل ومضاف إليه «ذا الندى» مفعول به ومضاف إليه «في ذرى» جار ومجرور متعلق بـ «ورقى». وذرى مضاف، و «المجد» مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله «كسا حلمه ذا الحلم، ورقى نداءه ذا الندى» فإن المفعول فيهما متأخر عن الفاعل مع أن مع الفاعل ضميراً يعود على المفعول، فيكون فيه إعادة الضمير على متأخر في اللفظ والرتبة جميعاً، وذلك لا يجوز عند جمهور البصريين، خلافاً لابن جني - تبعاً للأخفش - وللرضي، وابن مالك في بعض كتبه.

كذا قالوا: ونحن نرى أنه لا يبعد - في هذا البيت - أن يكون الضمير في «حلمه، ونداه» عائداً على الممدوح ذكر في أبيات تقدمت البيت الشاهد؛ فيكون المعنى أن حلم هذا الممدوح هو الذي أثر فيمن تراه من أصحاب الحلم؛ إذ انتسوا به وجعلوه قدوة لهم، واستمر تأثيره فيهم حتى بلغوا الغاية في هذه الصفة، وأن ندى هذا الممدوح أثر كذلك فيمن تراه من أصحاب الجود؛ فافهم وأنصف.

١٥١ - البيت لشاعر الأنصار سيدنا حسان بن ثابت، يرثي مطعم بن عدي بن نوفل بن عبد مناف بن =

وقوله:

١٥٢ - جَزَى رَبُّهُ عَنِّي عَدِيَّ بْنَ حَاتِمٍ
جَزَاءَ الْكِلَابِ الْعَاوِيَاتِ وَقَدْ فَعَلَ

= قصي، أحد أجواد مكة، وأول هذه القصيدة قوله:

أَعْيُنُ الْأَبْيَكِي سَيِّدَ النَّاسِ، وَأَسْفَجِي بِذَمِّعٍ، فَإِنْ أَنْزَلْتَنِي فَاسْكَبِي الدَّمَا
اللغة: «أعين» أراد يا عيني، فحذف ياء المتكلم اكتفاء بالكسرة التي قبلها «أسفجي» أسيلي وصبي
«أنزفت» أنفدت دمعك فلم يبق منه شيء «أخلد» كتب له الخلود. ودوام البقاء.

المعنى: يريد أنه لا يقاء لأحد في هذه الحياة مهما يكن نافعا لمجموع البشر.
الإعراب: «لو» شرطية غير جازمة «أن» حرف توكيد ونصب «مجدأ» اسم أن، وجملة «أخلد» مع
فاعله المستتر فيه في محل رفع خبر أن. وأن مع دخلت عليه في تأويل مصدر مرفوع على أنه
فاعل لفعل محذوف، والتقدير: لو ثبت إخلاد مجد صاحبه، وهذا الفعل هو فعل الشرط «الدهر»
منصوب على الظرفية الزمانية، وعامله أخلد «واحدأ» مفعول به لأخلد «من الناس» جار ومجرور
متعلق بمحذوف صفة لواحد «أبقى» فعل ماض «مجده» مجد: فاعل أبقى، ومجد مضاف وضمير
الغائب العائد إلى مطعم المتأخر مضاف إليه، والجملة من أبقى وفاعله ومفعوله لا محل لها من
الإعراب جواب «لو» «مطعما» مفعول به لأبقى.

الشاهد فيه: قوله «أبقى مجده مطعما» حيث آخر المفعول - وهو قوله مطعما - عن الفاعل، وهو
قوله «مجده» مع أن الفاعل مضاف إلى ضمير يعود على المفعول، فيقتضي أن يرجع الضمير إلى
متأخر لفظاً ورتبة.

١٥٢ - البيت لأبي الأسود الدؤلي، يهجو عدي بن حاتم الطائي، وقد نسبته ابن جني إلى النابغة
الذبياني، وهو انتقال ذهن من أبي الفتح، وسببه أن للنابغة الذبياني قصيدة على هذا الروي.

اللغة: «جزاء الكلاب العاويات» هذا مصدر تشبيهي، والمعنى: جزاء الله جزاء مثل جزاء الكلاب
العاويات، ويروي «الكلاب العاديات» - بالبدال بدل الواو - وهو جمع عاد، والعادي: اسم فاعل
من عدا يعدو، إذا ظلم وتجاوز قدره «وقد فعل» يريد أنه تعالى استجاب فيه دعاءه، وحقق فيه
رجاءه.

المعنى: يدعو على عدي بن حاتم بأن يجزيه الله جزاء الكلاب، وهو أن يطرده الناس وينبذوه
ويقذفوه بالأحجار، ثم يقول: إنه سبحانه قد استجاب دعاءه عليه.

الإعراب: «جزي» فعل ماض «ربه» فاعل، ومضاف إليه «عني» جار ومجرور متعلق ب«جزي» «عدي»
مفعول به لجزي «ابن» صفة لعدي، وابن مضاف و«حاتم» مضاف إليه «جزاء» مفعول مطلق مبين

وقوله:

١٥٣- جَزَى بَنُو أَبِي الْغِيلَانِ عَنْ كَبِيرٍ وَحُسْنِ فَعَلٍ كَمَا يُجْزَى سِنْمَارُ

= النوع عامله وهو جزى، وجزاء مضاف، والكلاب مضاف إليه «العاويات» صفة للكلاب «وقد» الواء للحال، قد: حرف تحقيق «فعل» فعل ماضٍ مبني على الفتح لا محل له، وسكن لأجل الوقف، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على ربه، والجملة في محل نصب حال. الشاهد فيه: قوله «جزى ربه».. جدي، حيث آخر المفعول، وهو قوله: «عدي» وقدم الفاعل، وهو قوله: «ربه»، مع اتصال الفاعل بضمير يعود على المفعول.

١٥٣- نسبوا هذا البيت لسليط بن سعد، ولم أقف له على سابق أو لاحق.

اللغة: «أبا الغيلان» كنية لرجل لم أقف على تعريف له «سنمار» بكسر السين والنون بعدهما ميم مشددة - إسم رجل رومي، يقال: إنه الذي بنى الخورنق - وهو القصر الذي كان بظاهر الكوفة - للنعمان بن امرئ القيس ملك الحيرة، وإنه لما فرغ من بنائه ألقاه النعمان من أعلى القصر؛ لثلا يعمل مثله لغيره، فخر ميتاً، وقد ضربت به العرب المثل في سوء المكافأة، يقولون: «جزاني جزاء سنمار» قال الشاعر (انظر المثل رقم ٨٢٨ في مجمع الأمثال ١/١٥٩ بتحقيقنا):

جَزَتْ نَابُوسَعْدٌ بِحُسْنِ فَعَالِنَا جَزَاءَ سِنْمَارٍ، وَمَا كَانَ ذَانِبَ

الإعراب: «جزى» فعل ماضٍ «بنوه» فاعل، ومضاف إليه «أبا الغيلان» مفعول به ومضاف إليه «عن كبير» جار ومجرور متعلق بجزى «وحسن فعل» الواو عاطفة، وحسن: معطوف على كبير، وحسن مضاف وفعل مضاف إليه «كما» الكاف للتشبيه، وما: مصدرية «يجزى» فعل مضارع مبني للمجهول «سنمار» نائب فاعل يجزى، وما: ومدخولها في تأويل مصدر مجرور بالكاف، والجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة لموصوف محذوف يقع مفعولاً مطلقاً مبنياً لنوع «جزى»، وتقدير الكلام: جزى بنوه أبا الغيلان جزاء مشابهاً لجزاء سنمار.

الشاهد فيه: قوله «جزى بنوه أبا الغيلان» حيث آخر المفعول، وهو قوله: «أبا الغيلان» عن الفاعل، وهو قوله: «بنوه» مع أن الفاعل متصل بضمير عائد على المفعول.

هذا، ومن شواهد هذه المسألة مما لم ينشده الشارح - زيادة على ما ذكرناه في شرح الشاهد رقم

١٤٩ - قول الشاعر:

وَمَا تَفَعَّتْ أَعْمَالُ الْمَرْءِ رَاجِعاً جَزَاءَ عَلِيَّاهِ مِنْ بَوَىٰ مَنْ لَهُ الْأَمْرُ

حيث قدم الفاعل - وهو قوله: «أعماله» - على المفعول - وهو قوله «المرء» مع أنه قد اتصل بالفاعل ضمير يعود إلى المفعول؛ فجعله ما أنشده الشارح وأنشدناه لهذه المسألة ثمانية شواهد.

ولكثره شواهد هذه المسألة نرى أن ما ذهب إليه الأخفش - وتابعه عليه أبو الفتح ابن جني، والإمام =

فلو كان الضمير المتصل [بالفاعل] المتقدم عائداً على ما اتصل
بالمفعول المتأخر امتنعت المسألة، وذلك نحو «ضَرَبَ بَعْلُهَا صَاحِبَ
هِنْدٍ»، وقد نَقَلَ بعضهم في هذه المسألة أيضاً خلافاً، والحقُّ فيها المنع.

= عبد القاهر الجرجاني، وأبو عبد الله الطوال، وابن مالك، والمحقق الرضوي - من جواز تقديم
الفاعل المتصل بضمير يعود إلى المفعول، هو القول الخليق بأن تأخذه به وتعتمد عليه، ونرى أن
الإنصاف واتباع الدليل يوجبان علينا أن نوافق هؤلاء الأئمة على ما ذهبوا إليه وإن كان الجمهور
على خلافه؛ لأن التمسك بالتعليل مع وجود النص على خلافه مما لا يجوز، وأحكام العربية
يقضي فيها على وفق ما ورد عن أهلها.

النَّائِبُ عَنِ الْفَاعِلِ

يُنُوبُ مَفْعُولٌ بِهِ عَنْ فَاعِلٍ . فِيمَا لَهُ ، كَنِيلٌ خَيْرُ نَائِلٍ^(١)

يُحَذَفُ الْفَاعِلُ وَيُقَامُ الْمَفْعُولُ بِهِ مَقَامَهُ ، فَيُعْطَى مَا كَانَ لِلْفَاعِلِ : مِنْ لَزُومِ الرِّفْعِ ، وَوَجُوبِ التَّأَخُّرِ عَنْ رَافِعِهِ ، وَعَدَمِ جَوَازِ حَذْفِهِ^(٢) ، وَذَلِكَ نَحْوُ

(١) «ينوب» فعل مضارع «مفعول» فاعل ينوب «به» جار ومجرور متعلق بمفعول «عن فاعل» جار ومجرور متعلق بـ «ينوب» أيضاً «فيما» مثله ، وما اسم موصول «له» جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة الموصول «كنيل» الكاف جارة لقول محذوف ، نيل : فعل ماضٍ مبني للمجهول «خير نائل» نائب فاعل ، ومضاف إليه .

(٢) الأغراض التي تدعو المتكلم إلى حذف الفاعل كثيرة جداً ، ولكنها - على كثرتها - لا تخلو من أن سببها إما أن يكون شيئاً لفظياً أو معنوياً .

فأما الأسباب اللفظية فكثيرة : منها القصد إلى الإيجاز في العبارة نحو قوله تعالى : ﴿فَعَاقِبُوا بَمَثَلِ مَا عَوَّبْتُمْ بِهِ﴾ ومنها المحافظة على السجع في الكلام المنشور نحو قولهم : من طابت سريرته حمدت سيرته ؛ إذ لو قيل «حمد الناس سيرته» لاختلف إعراب الفاصلتين ، ومنها المحافظة على الوزن في الكلام المنظوم ، كما في قول الأعشى ميمون ابن قيس :

عُلِّقْتُهَا عَرْضًا ، وَعُلِّقْتُ رَجُلًا غَيْرِي ، وَعُلِّقْتُ أُخْرَى غَيْرَهَا الرَّجُلُ

فأنت ترى الأعشى قد بنى «علق» في هذا البيت ثلاث مرات للمجهول ؛ لأنه لو ذكر الفاعل في كل مرة منها أو في بعضها لما استقام له وزن البيت ، والتعليق ههنا : المحبة ، وعرضاً : أي من غير قصد مني ، ولكن عرضت لي فهويتها .

وأما الأسباب المعنوية فكثيرة : منها كون الفاعل معلوماً للمخاطب حتى لا يحتاج إلى ذكره له ، وذلك نحو قوله تعالى : ﴿خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَجَلٍ﴾ ومنها كونه مجهولاً للمتكلم فهو لا يستطيع تعيينه للمخاطب وليس في ذكره بوصف مفهوم من الفعل فائدة وذلك كما تقول : سرق متاعي ؛ لأنك لا تعرف ذات السارق ، وليس في قولك : «سرق اللص متاعي» فائدة زائدة في الإيهام على قولك : «سرق متاعي» ومنها رغبة المتكلم في الإيهام على السامع ، كقولك : تصدق بألف دينار ، ومنها رغبة المتكلم في إظهار تعظيمه للفاعل : بصون اسمه عن أن يجري على لسانه ، أو بصونه عن أن يقرن بالمفعول به في الذكر ، كقولك : خلق الخنزير ، ومنها رغبة المتكلم في إظهار تحقير الفاعل بصون لسانه عن أن يجري بذكره ، ومنها خوف المتكلم من الفاعل فيعرض عن ذكره لئلا يناله منه مكروه ، ومنها خوف المتكلم على الفاعل فيعرض عن اسمه لئلا يمسه أحد بمكروه .

«نَيْلٌ خَيْرٌ نَائِلٍ» فخير نائل: مفعول قائم مقام الفاعل، والأصل: «نَالَ زَيْدٌ خَيْرَ نَائِلٍ» فحذف الفاعل - وهو «زيد» - وأقيم المفعول به مُقَامَةً - وهو «خير نائل» - ولا يجوز تقديمه، فلا تقول: «خَيْرَ نَائِلٍ نَيْلٍ» على أن يكون مفعولاً مقدماً، بل على أن يكون مبتدأ، وخبره الجملة التي بعده - وهي «نَيْلٍ»، والمفعول القائم مقام الفاعل ضمير مستتر - والتقدير: «[نَيْلٍ] هو»، وكذلك لا يجوز حذف «خير نائل» فتقول: «نَيْلٍ».

* * *

فَأَوَّلُ الْفِعْلِ اِضْمَنْ، وَالْمُتَّصِلُ بِالْآخِرِ أَكْسِرُ فِي مُضِيٍّ كَوْصِلٌ^(١)
وَأَجْعَلُهُ مِنْ مُضَارِعٍ مُنْفَتِحًا كَيْتَحِيَ الْمَقُولَ فِيهِ: يُتَّحَى^(٢)

يُضَمُّ أَوَّلُ الْفِعْلِ الَّذِي لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ مُطْلَقاً، أَي: سَوَاءٌ كَانَ

(١) «فأول» مفعول مقدم، والعامل فيه «اضمن» الآتي، وأول مضاف و«الفعل» مضاف إليه «اضمن» اضمم: فعل أمر، مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة، ونون التوكيد حرف لا محل له من الإعراب، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «والم متصل» الواو حرف عطف، المتصل: مفعول مقدم، والعامل فيه «أكسر» الآتي «بالآخر» جار ومجرور متعلق بالمتصل «أكسر» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «في مضي» جار ومجرور متعلق بأكسر أو بمحذوف حال «كوصل» الكاف جارة لقول محذوف، والجار والمجرور متعلقان بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: وذلك كائن كقولك - إلخ، ووصل: فعل ماضٍ مبني للمجهول، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو، والجملة مقول القول المحذوف.

(٢) «وأجعله» اجعل: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والهاء مفعول أول «من مضارع» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الهاء «منفتحاً» مفعول ثانٍ لاجعل «كيتحي» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف «المقول» نعت ليتحي الذي قصد لفظه «فيه» جار ومجرور متعلق بالمقول «يتحي» قصد لفظه: محكي بالقول، فهو نائب فاعل للمقول.

ماضياً، أو مضارعاً ويُكسَر ما قبل آخر الماضي، ويُفْتَح ما قبل آخر المضارع.

ومثال ذلك في الماضي قولك في وَصَلَ: «وُصِلَ» وفي المضارع قولك في «يُتَحَيَّ»: «يُتَحَيَّ».

وَالثَّانِي التَّالِي تَا المَطَاوَعَة كَالأَوَّلِ اجْعَلْهُ بِلا مُنَازَعَة^(١)
وَالثَّالِثَ الَّذِي بِهِمَزِ الوَصْلِ كَالأَوَّلِ اجْعَلْنَهُ كَاسْتَحْلِي^(٢)
إذا كان الفعلُ المبني للمفعول مفتوحاً بقاء المطاوعة ضُمَّ أوله
وثانيه، وذلك كقولك في «تُدْخِرْجَ»: «تُدْخِرْجَ» وفي «تُكْسِرْ»: «تُكْسِرْ» وفي
«تَغُفْلَ»: «تَغُفْلَ».

وإن كان مفتوحاً بهمزة وَصَلَ ضُمَّ أوله وثالثه، ذلك كقولك في
«اسْتَحْلِي»: «اسْتَحْلِي» وفي «اقتدرَ»: «اقتدرَ» وفي «انطلقَ»: «انطلقَ».

(١) «والثاني» مفعول أول لفعل محذوف يفسره ما بعده، والتقدير: واجعل الثاني «التالي» نعت للثاني
«تَا» قصر للضرورة مفعول به للتالي، وفاعله ضمير مستتر فيه، وتا مضاف، و«المطاوعة» مضاف
إليه «كالأول» جار ومجرور في موضع المفعول الثاني لاجعل الآتي «اجعله» اجعل: فعل أمر،
وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والهاء مفعول أول «بلا منازعة» الباء حرف جر، ولا:
اسم بمعنى غير مجرور محلاً بالباء، وقد ظهر إعرابه على ما بعده بطريق العارية، والجار
والمجرور متعلق باجعل، ولا مضاف، ومنازعة: مضاف إليه، مجرور بالكسرة المقدرة على آخره
منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة العارية، وسكن لأجل الوقف.

(٢) «وثالث» مفعول به لفعل محذوف يفسره ما بعده، وثالث مضاف و«الذي» مضاف إليه «بهمز» جار
ومجرور متعلق بمحذوف صلة الذي، وهمز مضاف «الوصل» مضاف إليه «كالأول» جار ومجرور
في موضع المفعول الثاني لاجعل مقدماً عليه «اجعله» اجعل: فعل أمر، والنون للتوكيد، والفاعل
ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والهاء مفعول أول «كاستحلي» جار ومجرور متعلق بمحذوف
خبر مبتدأ محذوف على النحو الذي سبق مراراً.

وَأكْسِرَ أَوْ أَشِمَّ فَأَثَلَانِي أَعْلَ عَيْنًا، وَضَمَّ جَاكَ «بُوعَ» فَاحْتَمِلَ^(١)
إذا كان الفعل المبني للمفعول ثلاثياً مُعْتَلَّ العين سُمِعَ في فائه ثلاثة
أَوْجُه:

(١) إخلاص الكسر، نحو «قيل، وبيع» ومنه قوله:

١٥٤ - حِيكَتْ عَلَى نِيرِينَ إِذْ تَحَاكَ تَخْتَبِطُ الشُّوكُ وَلَا تُشَاكَ

(١) «واكسر» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «أو اشمم» مثله، والجملة معطوفة على الجملة السابقة «فا» مفعول به تنازعه العاملان، وفا مضاف، و«ثلاثي» مضاف إليه «أعل» فعل ماضٍ مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ثلاثي، والجملة في محل جر نعت لثلاثي «عيناً» تمييز «وضم» مبتدأ «جا» أصله جاء، وقصره للضرورة: فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ضم، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ «كبوع» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال «فاحتمل» فعل ماضٍ مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على «ضم».

١٥٤ - البيت لراجز لم يعنوه.

اللغة: «حيكّت» نسجت، وتقول: حاك الثوب يحوكه حوكاً وحياكه «نيرين» ثنية نير - بكسر النون بعدها ياء مثناة - وهو علم الثوب أو لحمته، فإذا نسج الثوب على نيرين فذلك أصفق له وأبقى، وإذا أرادوا أن يصفوا ثوباً بالمثانة والإحكام قالوا: هذا ثوب ذو نيرين، وقد قالوا من ذلك أيضاً: هذا رجل ذو نيرين، وهذا رأي ذو نيرين، وهذه حرب ذات نيرين، يريدون أنها شديدة، وقالوا: هذا ثوب منير - على زنة معظم - إذا كان منسوجاً على نيرين، وقد روي في موضع هذه العبارة «حوكت على نولين» ونولين: مثنى نول - بفتح النون وسكون الواو - وهو اسم للخشبة التي يلف عليها الحائك الشقة حين يريد نسجها «تختبط الشوك» تضربه بعنف «ولا تشاك» لا يدخل فيها الشوك ولا يضرها.

المعنى: وصف ملفحة أو حلة بأنها محكمة النسج، تامة الصفاقة، وأنها إذا اصطدمت بالشوك لم يؤذيها ولم يعلق بها.

الإعراب: «حيكّت» خيك: فعل ماضٍ مبني للمجهول، والتاء للتأنيث، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي «على نيرين» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الضمير المستتر في «حيكّت» «إذ» ظرف للزمان الماضي مبني على السكون في محل نصب يتعلق بحيك، وجملة =

(٢) وإخلاص الضم، نحو «قُولَ، وَبُوعَ» ومنه قوله:

١٥٥ - لَيْتَ، وَهَلْ يَنْفَعُ شَيْئاً لَيْتُ؟

لَيْتَ شَبَاباً بُوعَ فَاشْتَرَيْتُ

= «تحاك» ونائب الفاعل المستتر فيه في محل جر بإضافة «إِذْ» إليها «تختبط» فعل مضارع، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي «الشوك» مفعول به لتختبط «ولا» نافية «تشاك» فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي.

الشاهد فيه: قوله «حيكت» حيث إنه فعل ثلاثي معتل العين، فلما بناه للمجهول أخلص كسر فائه، ويروى «حوكت على نيرين» بالواو ساكنة، وعلى هذا يكون شاهداً للوجه الثاني، وهو إخلاص ضم الفاء.

١٥٥ - ينسب هذا البيت لرؤية بن العجاج، وقد راجعت ديوان أراجيزة فوجدت في زياداته أبياتاً منها هذا البيت، وهي قوله:

يَا قَوْمَ قَدْ حَوَّقَلْتُ أَوْ دَنَوْتُ وَبَعْضُ حَيْقَالَ الرَّجَالِ الْمَوْتُ
مَالِي إِذَا أَجْذَبَهَا صَائَتْ أَكْبَرُ قَدْ عَالَنِي أَوْ بَيْتُ
لَيْتَ، وَهَلْ شَيْئاً لَيْتُ؟ لَيْتَ شَبَاباً

وقد روى أبو علي القالي في أماليه (١ - ٢٠ طبع الدار البيتين السابقين على بيت الشاهد، ولم ينسبهما، وقال أبو عبيد البكري في التنبيه (٩٧): «هذا راجز يصف جذبه للدلو» أه، ولم يعينه أيضاً.

اللغة: «حوقلت» ضعفت وأصابني الكبر «دنوت» قربت «حيقال» هو مصدر حوقل «أجذبها» أراد أنزع الدلو من البئر «صائت» صحت، مأخوذ من قوله: صأي الفرخ؛ إذا صاح صياحاً ضعيفاً، وأراد بذلك أنه من ثقل الدلو عليه «قد عالني» غلبني وقهرني وأعجزني، وفي رواية أبي علي القالي * أكبر غيرني ... * «أم بيت» يريد أم زوجة، وذلك لأن العرب أقوى وأشد «ينفع شيئاً ليت» قد قصد لفظ ليت هذه فصيرها اسماً وأعربها وجعلها فاعلاً، ومثل هذا - في «ليت» - قول الشاعر:

لَيْتَ شِعْرِي، وَأَيْنَ مِئْنَى لَيْتُ؟ إِنَّ لَيْتاً وَإِنْ لَوَا عَنَاءَ

ومثله قول عمر بن أبي ربيعة المخزومي:

لَيْتَ شِعْرِي، وَهَلْ يَرُدُّ لَيْتُ؟ هَلْ لِهَذَا عِنْدَ الرَّبِّ سَرَاءُ؟

وقول الآخر:

لَيْتَ شِعْرِي مُسَافِرُ بْنُ أَبِي عَمْرٍ رُو، وَلَيْتَ يَقُولُهَا الْمَخْزُونُ =

وهي لغة بني دَبِيرَ وبني فَقْعَسَ [وهما من فُصْحَاء بني أسد].

(٣) والإشمام - وهو الإتيان بالفاء بحركة يَنْ الضم والكسر - ولا يظهر ذلك إلا في اللفظ، ولا يظهر في الخط، وقد قُرِئَ في السبعة قوله تعالى: ﴿وَقِيلَ يَا أَرْضُ ابْلَعِي مَاءَكِ وَيَا سَمَاءُ أَقْلِعِي وَغِيضَ الْمَاءُ﴾ بالإشمام في «قِيلَ، وَغِيضَ».

وَأَنْ يَشْكَلَ خَيْفَ لَبْسٍ يُجْتَنَّبُ وَمَا لِبَاعٍ قَدْ يُرَى لِنَحْوَحَبٍ

إذا أسند الفعل الثلاثي المعتل العين - بعد بنائه للمفعول - إلى ضمير متكلم أو مخاطب أو غائب: فلما يكون واوياً، أو يائياً.

= ونظيرة - في «لو» إذ قصد لفظها وجعلت اسماً - قول الآخر:

الْأُمُّ عَلَى لَوْ، وَلَوْ كُنْتُ عَالِمًا بِأَذْنَابِ لَوْ لَمْ تَفُنِّي أَوَائِلُهُ

الإعراب: «ليت» حرف تمن ونصب «وهل» حرف استفهام المقصود منه النفي «ينفع» فعل مضارع «شيئاً» مفعول به لينفع «ليت» قصد لفظه: فاعل ينفع، والجملة لا محل لها معترضة «ليت» حرف تمن مؤكد للأول «شباباً» اسم ليت الأول «بوع» فعل ماضٍ مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على شباب، والجملة في محل رفع خبر ليت الأول «فاشترت» فعل وفاعل، وجملة معطوفة بالفاء على جملة بوع.

الشاهد فيه: قوله «بوع» فإنه فعل ثلاثي معتل العين، فلما بناء للمجهول أخلص ضم فائه، وإخلاص ضم الفاء لغة جماعة من العرب منهم من حكى الشارح، ومنهم بعض بني تميم، ومنهم ضبة، وحكى عن هذيل.

(١) «وإن» شرطية «يشكل» جار ومجرور متعلق بخيف «خيف» فعل ماضٍ مبني للمجهول فعل الشرط «لبس» نائب فاعل خيف «يجتنب» فعل مضارع مبني للمجهول جواب الشرط، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى شكل «وما» اسم موصول: مبتدأ «لباع» جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة ما الموصولة «قد» حرف تقليل «يرى» فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ «لنحو» جار ومجرور متعلق بيري، ونحو مضاف، و«حب» قصد لفظه: مضاف إليه.

فإن كان واوياً - نحو «سَامَ» من السَّوْمِ - وَجَبَ - عند المصنف - كسرُ الفاء أو الإشمامُ، فتقول: «سَمْتُ»، [ولا يجوز الضم، فلا تقول: «سُمْتُ»]، لثلاثا يلتبس بفعل الفاعل، فإنه بالضم ليس إلا، نحو «سُمْتُ العَبْدَ».

وإن كان يائياً - نحو «بَاعَ» من البَيْعِ - وَجَبَ - عند المصنف أيضاً - ضَمُّه أو الإشمامُ، فتقول: «بُعْتُ يَا عَبْدُ» ولا يجوز الكسر، فلا تقول: «بُعْتُ»، لثلاثا يلتبس بفعل الفاعل، فإنه بالكسر فقط، نحو «بُعْتُ الثَّوبَ».

وهذا معنى قوله: «وَلَا يَشْكُلُ خَيْفَ لَبَسٍ يُجْتَنَّبُ» أي: وإن خيفَ اللبسُ في شكل من الأشكال السابقة - أعني الضم، والكسر، والإشمام - عُدِلَ عنه إلى شكلٍ غَيْرِهِ لا لَبَسَ معه.

هذا ما ذكره المصنف، والذي ذكره غيره أن الكسر في الواوي، والضم في اليائي، والإشمام، هو المختار، ولكن لا يجب ذلك، بل يجوز الضم في الواوي، والكسر في اليائي.

وقوله: «وَمَا لِبَاعٍ قَدْ يَرَى لِنَحْوِ حَبٍّ» معناه أن الذي ثَبَتَ لفاء «باع» - من جواز الضم، والكسر، والإشمام - يَثْبُتُ لفاء المضاعف، نحو «حَبٍّ»، فتقول: «حَبٍّ»، و«حَبٍّ» وإن شئت أشممت.

وَمَا لِفَبَاعٍ لِمَا الْعَيْنُ تَلِي فِي اخْتَارَ وَأَنْقَادَ وَشِبْهِ يَنْجَلِي^(١)

(١) «وما» اسم موصول مبتدأ «لفا» جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة ما الموصولة، وفا مضاف و«باع» قصد لفظه: مضاف إليه «لما» اللام جارة، وما: اسم موصول مبني على السكون في محل جر باللام، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «العين» مبتدأ، وجملة «تلي» وفاعله المستتر =

أي: يَثْبُتُ - عند البناء للمفعول - لما تليه العين من كلِّ فعلٍ يكون على وَزْنِ «أَفْعَل» أو «انْفَعَل» - وهو معتلُّ العين - ما يثبت لفاء «باع»: من جواز الكسر، والضم، وذلك نحو «اخْتَارَ، وَاَنْقَادَ» وشبههما، فيجوز في التاء والقاف ثلاثة أوجه: الضمُّ، نحو «اخْتُورَ»، و«انْقُودَ» والكسْرُ، نحو «اخْتِيرَ»، و«انْقِيدَ» والإشمامُ، وتَحْرُكُ الهمزة بمثل حركة التاء والقاف.

وَقَابِلٌ مِنْ ظَرْفٍ أَوْ مِنْ مَصْدَرٍ أَوْ حَرْفٍ جَرِّ بَيِّنَاتٍ حَرِيٍّ^(١)
تَقَدَّمَ أَنْ الْفِعْلُ إِذَا بُنِيَ لِمَا لَمْ يُسَمَّ فاعله أقيم المفعول به مُقَامَ الفاعل، وأشار في هذا البيت إلى أنه إذا لم يُوجَدْ المفعول به أقيم الظرفُ أو المصدرُ أو الجارُ والمجرور مُقَامَهُ، وَشَرَطَ في كل [واحد] منها أن يكون قابلاً للنيابة، أي: صالحاً لها، واحتترز بذلك مما لا يصلح للنيابة، كالظرف الذي لا يتصرفُ، والمراد به: ما لزم النصب على الظرفية^(٢)، نحو «سَحَرَ» إذا أريد به سَحَرُ يَوْمٍ بعينه، ونحو «عندك» فلا

= فيه في محل رفع خبر المبتدأ، وجملة المبتدأ وخبره لا محل لها صلة «ما» المجرورة باللام «في» اختار جار ومجرور متعلق بتلي «وانقاد، وشبه» معطوفان على اختار «ينجلي» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى شبه، والجملة في محل جر نعت لشبه.

(١) «وقابل» مبتدأ، وخبره قوله: «حري» في آخر البيت «من ظرف» جار ومجرور متعلق بقابل «أو من مصدر» معطوف على الجار والمجرور السابق «أو حرف جر» معطوف على مصدر ومضاف إليه «بنيابة» جار ومجرور متعلق بحر «حر» خبر المبتدأ الذي هو قابل في أول البيت كما ذكرنا من قبل.

(٢) الظروف على ثلاثة أنواع:

النوع الأول: ما يلزم النصب على الظرفية، ولا يفارقها أصلاً، ولا إلى الجر بمن، وذلك مثل قط، وعوض، وإذا، وسحر.

تقول: «جُلِسَ عندك» ولا «رُكِبَ سَحْرٌ»، لثلاثي تخرجهما عما استقرَّ لهما في لسان العرب من لزوم النصب، وكالمصادر التي لا تتصرف، نحو «مُعَاذَ اللَّهِ» فلا يجوز رفع «معاذ الله»، لما تَقَدَّمَ في الظرف، وكذلك ما لا فائدة فيه: من الظرف، والمصدر، [والجار] والمجرور، فلا تقول: «سِيرَ وَقْتُ»، ولا «ضَرِبَ ضَرْبٌ»، ولا «جُلِسَ في دار» لأنه لا فائدة في ذلك. ومثال القابل من كل منها قولك: «سِيرَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، وَضَرِبَ ضَرْبٌ شَدِيدٌ، وَمَرَّ بِزَيْدٍ»^(١).



= والنوع الثاني: ما يلزم أحد أمرين: النصب على الظرفية، والجرب من، وذلك مثل عند، ثم، بفتح الشاء. وهذان النوعان يقال لكل منهما: «ظرف غير متصرف»، والفرق بينهما ما علمت.

والنوع الثالث: ما يخرج عن النصب على الظرفية وعن الجرب من، إلى التأثير بالعوامل المختلفة: كزمن، ووقت، وساعة، ويوم، ودهر، وحين؛ وهذا هو الظرف المتصرف.

(١) حاصل الذي أومأ إليه الشارح في هذه المسألة أنه يشترط في صحة جواز إنابة كل واحد من الظرف والمصدر شرطان؛ أحدهما: أن يكون كل منهما متصرفاً، وثانيهما: أن يكون كل واحد منهما مختصاً؛ فإن فقد أحدهما واحداً من هذين الشرطين لم تصح نيابته.

فالمتصرف من الظروف هو: ما يخرج عن النصب على الظرفية والجرب من إلى التأثير بالعوامل، كما علمت مما أوضحناه لك قريباً.

وأما المتصرف من المصادر فهو: ما يخرج عن النصب على المصدرية إلى التأثير بالعوامل المختلفة، وذلك كضرب وقتل وما لا يخرج من المصدر عن النصب على المصدرية كمعاذ الله إنه مصدر غير متصرف لا يقع إلا منصوباً على المفعولية المطلقة.

وأما المختص من الظروف فهو: ما خص بإضافة، أو وصف، أو نحوهما.

وأما المختص من المصادر فهو: ما كان دالاً على العدد، أو على النوع، أما نحو «ضرب ضرب» فهو غير مختص، ولا يجوز نيابته عن الفاعل.

ويشترط في نيابة الجار والمجرور ثلاثة شروط، أولها: أن يكون مختصاً - بأن يكون المجرور معرفة أو نحوها - وثانيها: ألا يكون حرف الجر ملازماً لطريقة واحدة، كمد ومنذ الملازمين لجر الزمان، وكحروف القسم الملازمة لجر المقسم به، وثالثها: ألا يكون حرف الجر دالاً على التعليل كاللام، والباء، ومن، إذا استعملت إحداها في الدلالة على التعليل، ولهذا امتنعت نيابة المفعول لأجله.

وَلَا يَنْسُوبُ بَعْضُ هَذِي، إِنْ وُجِدَ فِي اللَّفْظِ مَفْعُولٌ بِهِ وَقَدْ يَرِدُ^(١)

مَذْهَبُ البصريين - إلا الأَخْفَشَ - أنه إذا وُجِدَ بعد الفعل المبني لما لم يُسَمَّ فاعِلُهُ: مفعولٌ به، وَمَصْدَرٌ، وَظَرْفٌ، وَجَارٌ ومَجْرُورٌ - نعين إقامة المفعول به مُقَامَ الفاعِلِ، فتقول: ضَرَبَ زَيْدٌ ضَرْباً شَدِيداً يَوْمَ الجمعةِ أَمَامَ الأَمِيرِ فِي دَارِهِ، ولا يجوز إقامة غيره [مُقَامَهُ] مع وجوده، وما ورد من ذلك شاذٌّ أو مُؤَوَّلٌ.

ومَذْهَبُ الكوفيين أنه يجوز إقامة غَيْرِهِ وهو موجودٌ: تَقَدَّمَ، أو تَأَخَّرَ، فتقول: «ضَرَبَ ضَرْبٌ شَدِيدٌ زَيْدًا، وضرب زيداً ضربٌ شديد» وكذلك في الباقي، وَاسْتَدَلُّوا لذلك بقراءة أبي جعفر (لِيُجْزَى قَوْماً بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ) وقول الشاعر:

١٥٦ - لَمْ يُعْنَ بِالْعَلْيَاءِ إِلَّا سَيْدًا وَلَا شَفَى ذَا الْغَيِّ إِلَّا ذُوهُدَى

(١) «ولا» نافية «ينوب» فعل مضارع «بعض» فاعل ينوب، وبعض مضاف، واسم الإشارة في «هذي» مضاف إليه «إن» شرطية «وجد» فعل ماضٍ مبني للمجهول فعل الشرط «في اللفظ» جار ومجرور متعلق بوجد «مفعول» نائب فاعل لوجد «به» متعلق بمفعول، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام، والتقدير: إن وجد في اللفظ مفعول به فلا ينوب بعض هذه الأشياء «وقد» حرف تقلييل «يرد» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى نيابة بعض هذه الأشياء نائب الفاعل مع وجود المفعول به في اللفظ المستفاد من قوله: «ولا ينوب - إلخ».

١٥٦ - نسبوا هذا البيت لرؤبة بن العجاج، وقد راجعت ديوان أراجيزه فوجدت هذا البيت في زيادات الديوان، لا في أصله، وقبله قوله:

وَقَدْ كَفَى مِنْ بَدْئِهِ مَا قَدْ بَدَأَ وَإِنْ نَسَى فِي الْعَوْدِ كَانَ أَحْمَدًا

اللغة: «بدئه» مبتدأ أمره وأول شأنه «بدا» ظهر «ثني» عاد، تقول: ثني يثني - بوزن رمي يرمي - وأصل معناه جمع طرفي الحبل فصيّر ما كان واحداً اثنين «كان أحمداً» مأخوذ من قولهم: عود أحمد، يريدون أنه محمود «يعن» فعل مضارع ماضيه عني، وهو من الأفعال الملازمة للبناء للمفعول، ومعناه على هذا أولع أو اهتم، تقول: عني فلان بحاجتي وهو معني بها؛ إذا كان قد =

وَمَذْهَبُ الْأَخْفَشِ أَنَّهُ إِذَا تَقَدَّمَ غَيْرُ الْمَفْعُولِ بِهِ عَلَيْهِ جَازَ إِقَامَةُ كُلِّ [وَاحِدٍ] مِنْهُمَا، فَتَقُولُ: ضَرَبَ فِي الدَّارِ زَيْدٌ، وَضَرَبَ فِي الدَّارِ زَيْدًا، وَإِنْ لَمْ يَتَقَدَّمْ تَعَيَّنَ إِقَامَةُ الْمَفْعُولِ بِهِ، نَحْوُ «ضَرَبَ زَيْدٌ فِي الدَّارِ»، فَلَا يَجُوزُ «ضَرَبَ زَيْدًا فِي الدَّارِ».

= أولع بقضائها واهتم لها «العلباء» هي خصال المجد التي تورث صاحبها سمواً ورفعة قدر «شفي» أبرأ، وأراد به ههنا هدى، مجازاً «الغي» الجري مع هوى النفس والتمادي في الأخذ بما يوبقها ويهلكها «هدى» بضم الهاء - وهو الرشاد وإصابة الجادة.

المعنى: لم يشتغل بمعالي الأمور، ولم يولع بخصال المجد، إلا أصحاب السيادة والطمرح، ولم يشف ذوي النفوس المريضة والأهواء المتأصلة من دائهم الذي أصيبت به نفوسهم إلا ذوو الهداية والرشد.

الإعراب: «لم» حرف نفي وجزم وقلب «يعن» فعل مضارع مبني للمجهول مجزوم بلم وعلامة جزمه حذف الألف، والفتحة قبلها دليل عليها «بالعلباء» جار ومجرور نائب عن الفاعل «إلا» أداة استثناء ملغاة «سيداً» مفعول به Lieن «ولا» الواو عاطفة، ولا نافية «شفي» فعل ماضٍ «ذا» مفعول لشفي مقدم على الفاعل، وذا مضاف و«الغي» مضاف إليه «إلا» أداة استثناء ملغاة «ذو» فاعل شفي، وذو مضاف، و«هدى» مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله «لم يعن بالعلباء إلا سيداً» حيث ناب الجار والمجرور - وهو قوله «بالعلباء» - عن الفاعل، مع وجود المفعول به في الكلام - وهو قوله «سيداً».

والدليل على أن الشاعر أناب الجار والمجرور، ولم ينب المفعول به، أنه جاء بالمفعول به منصوباً، ولو أنه أنابه لرفعه؛ فكان يقول: لم يعن بالعلباء إلا سيد، والداعي لذلك أن القوافي كلها منصوبة، فاضطراره لتوافق القوافي هو الذي دعاه والجاه إلى ذلك.

ومثل هذا البيت قول الراجز:

وَإِنَّمَا يُرْضِي الْمُنِيبُ رَبُّهُ مَا دَامَ مَعْنِيًّا بِذِكْرِ قَلْبِهِ

ومحل الاستشهاد في قوله: «معنيًا بذكر قلبه» حيث أناب الجار والمجرور - وهو قوله «بذكر» - عن الفاعل. مع وجود المفعول به في الكلام - وهو قوله «قلبه» - بدليل أنه أتى بالمفعول به منصوباً بعد ذلك كما هو ظاهر.

والبيتان حجة للكوفيين والأخفش جميعاً؛ لأن النائب عن الفاعل في البيتين متقدم في كل واحد منهما عن المفعول به، والبصريون يرون ذلك من الضرورة الشعرية.

وَبِاتِّفَاقٍ قَدْ يَنْوِبُ الثَّانِي مِنْ بَابِ «كَسَا» فِيمَا التَّيَّاسَُةُ أَمِنْ^(١)

إذا بُنِيَ الفعل المتعدي إلى مفعولين لما لم يُسَمَّ فاعله: فإما أن يكون هو باب «أُعْطِيَ»، أو من باب «ظَنَّ»، فإن كان من باب «أُعْطِيَ» - وهو المراد بهذا البيت - فذكر المصنف أنه يجوز إقامة الأول منهما وكذلك الثاني، بالاتفاق، فتقول: «كُسي زيد جبةً، وأُعطي عمرو درهماً»، وإن شئت أقلت الثاني، فتقول: «أُعطي عمراً درهم، وكُسي زيداً جبةً».

(١) «وباتفاق» الواو للاستثنا، باتفاق: جار ومجرور متعلق بـ «قد» حرف تقليل «ينوب» فعل مضارع «الثاني» فاعل ينوب «من باب» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الثاني، وباب مضاف، و«كسا» قصد لفظه: مضاف إليه «فيما» جار ومجرور متعلق بـ «التباس» التباس: مبتدأ، والتباس مضاف والهاء مضاف إليه «أمن» فعل ماض مبني للمجهول. ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى التباس، والجملة من أمن ونائب فاعله في محل رفع خبر المبتدأ، وجملة المبتدأ وخبره لا محل لها من الإعراب صلة «ما» المجرورة محلاً بفي.

(٢) قد ينصب فعل من الأفعال مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر. نحو ظننت زيداً قائماً وعلمت أخاك مسافراً، ولا ينصب المفعولين اللذين أصلهما المبتدأ والخبر إلا ظن وأخواتها، وهذا هو مراد الشارح هنا بقوله: «باب ظن»، ومراد الناظم بقوله «في باب ظن وأرى» لأن «أرى» تنصب ثلاثة مفاعيل: أصل الثاني والثالث منها مبتدأ وخبر، على ما علمت.

وقد ينصب فعل من الأفعال مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر، وهذا النوع على ضربين؛ لأن نصبه لأحد هذين المفعولين إما أن يكون على نزع الخافض، كما في قولك: اخترت الرجال محمداً، وكما في قوله تعالى: «واختار موسى قومه سبعين رجلاً» الأصل اخترت من الرجال محمداً، واختار موسى من قومه سبعين رجلاً، وإما أن يكون نصبه للمفعولين لأنه من طبيعته متعد إلى اثنين، وذلك نحو قولك: منحت الفقير درهماً، وأعطيت إبراهيم ديناراً، وكسوت محمداً جبة. وهذا الضرب الأخير هو مراد الناظم والشارح باب كسا، فهو: كل فعل تعدى إلى مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر، وكان تعديه إليهما بنفسه، لا بواسطة حذف حرف الجر من أحدهما وإيصال الفعل إلى المجرور.

هذا إن لم يحصل لبس بإقامة الثاني، فإذا حصل لبس وجب إقامة الأول، [وذلك نحو «أُعْطِيَ زَيْدٌ عَمْرًا» فتعين إقامة الأول] فتقول: «أُعْطِيَ زَيْدٌ عَمْرًا» ولا يجوز إقامة الثاني حينئذٍ: لئلا يحصل لبس، لأن كل واحد منهما يصلح أن يكون آخذاً، بخلاف الأول.

ونقل المصنف الاتفاق على أن الثاني من هذا الباب يجوز إقامته عند أمن اللبس، فإن عني به أنه اتفاق من جهة النحويين كلهم فليس بجيد، لأن مذهب الكوفيين أنه إذا كان الأول معرفة والثاني نكرة تعين إقامة الأول، فتقول: «أُعْطِيَ زَيْدٌ دِرْهَمًا»، ولا يجوز عندهم إقامة الثاني، فلا تقول: «أُعْطِيَ دِرْهَمٌ زَيْدًا».

فِي بَابِ «ظَنُّ» وَ«أَرَى» الْمَنْعُ اشْتَهَرَ
وَلَا أَرَى مَنَعًا إِذَا الْقَصْدُ ظَهَرَ^(١)

يعني أنه إذا كان الفعل متعدياً إلى مفعولين الثاني منهما خبر في الأصل، كظن وأخواتها، أو كان متعدياً إلى ثلاثة مفاعيل كأرى وأخواتها - فالأشهر عند النحويين أنه يجب إقامة الأول، ويمتنع إقامة الثاني في

(١) «في باب» جار ومجرور متعلق باشتهر الآتي، وباب مضاف، و«ظن» قصد لفظه: مضاف إليه «وأرى» معطوف على ظن «المنع» مبتدأ، وجملة «اشتهر» وفاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ «ولا» نافية «أرى» فعل مضارع، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا «منعاً» مفعول به لأرى «إذا» ظرف للمستقبل من الزمان تضمن معنى الشرط «القصد» فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده، والتقدير: إذا ظهر القصد، والجملة من الفعل المحذوف وفاعله المذكور في محل جر بإضافة إذا إليها «ظهر» فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى القصد، والجملة من ظهر المذكور وفاعله لا محل لها من الإعراب تفسيرية.

باب «ظَنَّ» والثاني والثالث في باب «أَعْلَمَ»، فتقول: «ظَنَّ زَيْدٌ قَائِمًا» ولا يجوز «ظَنَّ زَيْدًا قَائِمًا» وتقول: «أَعْلَمَ زَيْدٌ فَرَسَكَ مُسْرَجًا» ولا يجوز إقامة الثاني، فلا تقول: «أَعْلَمَ زَيْدًا فَرَسَكَ مُسْرَجًا» ولا إقامة الثالث، فتقول: «أَعْلَمَ زَيْدًا فَرَسَكَ مُسْرَجًا» ونقل ابن أبي الربيع الاتفاق على منع إقامة الثالث، ونقل الاتفاق - أيضاً - ابنُ المصنف.

وذهب قوم - منهم المصنف - إلى أنه لا يتعيّن إقامة الأول، لا في باب «ظَنَّ» ولا باب «أَعْلَمَ» لكن يشترط ألاّ لَبَسَ، فتقول: «ظَنَّ زَيْدًا قَائِمًا»، وأَعْلَمَ زَيْدًا فَرَسَكَ مُسْرَجًا».

وأما إقامة الثالث من باب «أَعْلَمَ» فنقل ابن أبي الربيع وابن المصنف الاتفاق على منعه، وليس كما زعما، فقد نقل غيرهما الخلاف في ذلك^(١)، فتقول: «أَعْلَمَ زَيْدًا فَرَسَكَ مُسْرَجًا».

فلو حصل لَبَسٌ تَعَيَّنَ إقامة الأول في باب «ظَنَّ»، وأَعْلَمَ» فلا تقول: «ظَنَّ زَيْدًا عَمَرُو» على أن «عَمَرُو» هو المفعول الثاني، ولا «أَعْلَمَ زَيْدًا خَالِدٌ مُنْطَلِقًا».

وَمَا سِوَى النَّائِبِ مِمَّا عُلِّقَ بِالرَّافِعِ النَّصْبُ لَهُ مُحَقَّقًا^(٢)

(١) حاصل الخلاف الذي نقله غيرهما أن بعض النحاة أجازوه بشرط ألا يوقع في لبس كما مثل الشارح، وحكاية الخلاف هو ظاهر كلام الناظم في كتابه التسهيل، بل يمكن أن يكون مما يشير إليه كلامه في الألفية لأن ثالث مقابيل أعلم هو ثاني مفعولي علم، وقد ذكر اختلاف النحاة في ثاني مفعولي علم.

(٢) «وما» اسم موصول: مبتدأ أول «سوى النائب، مما» متعلقان بمحذوف صلة «ما» الواقع مبتدأ «علقا» علن: فعل ماضٍ مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود =

حُكِّمَ المفعولِ القائم مقامَ الفاعلِ حُكِّمَ الفاعلُ؛ فكما أنه لا يرفع الفعلُ إلا فاعلاً واحداً، كذلك لا يرفع الفعلُ إلا مفعولاً واحداً^(١)؛ فلو كان للفعل معمولان فأكثر أقمّت واحداً مقامَ الفاعلِ، ونَصَبْتُ الباقي؛ فتقول: «أُعْطِيَ زَيْدٌ درهماً، وأعلم زَيْدٌ عمراً قائماً، وضُرِبَ زَيْدٌ ضرباً شديداً يَوْمَ الجمعةِ أمامَ الأميرِ في داره».

= لما، والجملة لا محل لها صلة ما المجرورة محلاً بمن «بالرافع» متعلق بقوله علق «النصب» مبتدأ ثانٍ «له» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ الثاني، والجملة من المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول، وهو «ما» في أول البيت «محققاً» حال من الضمير المستكن في الخبر.

(١) يريد لا يرفع على أنه نائب فاعل إلا واحد من المفاعيل التي كان الفعل ناصباً لها وهو مبني للمعلوم.

اِسْتِغَالُ الْعَامِلِ عَنِ الْمَعْمُولِ^(١)

(١) أركان الاشتغال ثلاثة: مشغول عنه، وهو الاسم المتقدم، ومشغول، وهو الفعل المتأخر، ومشغول به، وهو الضمير الذي تعدى إليه الفعل بنفسه أو بالواسطة، ولكل واحد من هذه الأركان الثلاثة شروط لا بد من بيانها.

فأما شروط المشغول عنه - وهو الاسم المتقدم في الكلام - فخمسة:
 الأول: ألا يكون متعدداً لفظاً ومعنى: بأن يكون واحداً، نحو زيداً ضربته، أو متعدداً في اللفظ دون المعنى، نحو زيداً وعمراً ضربتهما؛ لأن العطف جعل الاسمين كالاسم الواحد؛ فإن تعدد في اللفظ والمعنى - نحو زيداً درهماً أعطيته - لم يصح.
 الثاني: أن يكون متقدماً، فإن تأخر - نحو ضربته زيداً - لم يكن من باب الاشتغال، بل إن نصبت زيداً فهو بدل من الضمير، وإن رفعته فهو مبتدأ خبره الجملة قبله.
 الثالث: قبوله الإضمار، فلا يصح الاشتغال عن الحال، والتمييز، ولا عن المجرور بحرف يختص بالظاهر كحتى.

الرابع: كونه مفتقراً لما بعده، فنحو «جاءك زيد فأكرمه» ليس من باب الاشتغال لكون الاسم مكتفياً بالعامل المتقدم عليه.

الخامس: كونه صالحاً للإبتداء به، بألا يكون نكرة محضة؛ فنحو قوله تعالى: ﴿وَرَهْبَانِيَّةً ابْتَدَعُوهَا﴾ ليس من باب الاشتغال، بل (رهبانية) معطوف على ما قبله بالواو، وجملة (ابتدعوها) صفة.

وأما الشروط التي يجب تحققها في المشغول - وهو الفعل الواقع بعد الاسم - فاثنتان:
 الأول: أن يكون متصلاً بالمشغول عنه، فإن انفصل منه بفواصل لا يكون لما بعده عمل فيما قبله - كأدوات الشرط، وأدوات الاستفهام، ونحوهما - لم يكن من باب الاشتغال، وسيأتي توضيح هذا الشرط في الشرح.

الثاني: كونه صالحاً للعمل فيما قبله: بأن يكون فعلاً متصرفاً، أو اسم فاعل، أو اسم مفعول، فإن كان حرفاً، أو اسم فعل، أو صفة مشبهة، أو فعلاً جامداً كفعل التعجب - وكل هذه العوامل لضعفها لا تعمل فيما تقدم عليها - لم يصح.

وأما الذي يجب تحققه في المشغول به - وهو الضمير - فشرط واحد، وهو: ألا يكون أجنبياً من المشغول عنه: فيصح أن يكون ضمير المشغول عنه، نحو زيداً ضربته، أو مررت به، ويصح أن يكون اسماً ظاهراً مضافاً إلى ضمير المشغول عنه، نحو زيداً ضربت أخاه، أو مررت بعلامه.

إِنْ مُضْمَرُ اسْمٍ سَابِقٍ فِعْلاً شَغَلَ عَنْهُ: بِنَصْبِ لَفْظِهِ، أَوَّالِ الْمَحَلِّ (١)
فَالسَّابِقُ انْصَبَّ بِفِعْلٍ أَضْمَرَ حَتْمًا، مُوَافِقٍ لِمَا قَدْ أَظْهَرَ (٢)

الاشتغال: أن يتقدم اسم، يتأخر عنه فعل، [قد] عَمِلَ فِي ضمير ذلك الاسم أو فِي سَبَبِيهِ - وهو المضاف إلى ضمير الاسم السابق - فمثال المشتغل بالضمير «زَيْدًا ضَرَبْتُهُ، وَزَيْدًا مَرَرْتُ بِهِ» ومثال المشتغل بالسببي «زَيْدًا ضَرَبْتُ غَلَامَهُ» وهذا هو المراد بقوله: «إن مضمراً اسم - إلى آخره» والتقدير: إِنْ شَغَلَ مضمراً اسمٍ سَابِقٍ فِعْلاً عَنْ ذَلِكَ الاسم بنصب المضمير لفظاً نحو «زَيْدًا ضَرَبْتُهُ» أو بنصبه محلاً، نحو «زَيْدًا مَرَرْتُ بِهِ» فكل واحد من «ضربت، ومررت» اشتغل بضمير «زيد» لكن «ضربت» وَصَلَ إِلَى الضمير بنفسه، و«مررت» وَصَلَ إِلَيْهِ بِحَرْفٍ جَرٍّ؛ فَهُوَ مَجْرُورٌ لَفْظاً وَمَنْصُوبٌ مُحَلًّا، وَكُلٌّ مِنْ «ضربت، ومررت» لو لم يشتغل بالضمير لَتَسَلَّطَ عَلَى «زيد» كما تَسَلَّطَ عَلَى الضمير، فَكُنْتَ تَقُولُ: «زَيْدًا ضَرَبْتُ» فَتَنْصَبُ «زَيْدًا» وَيَصِلُ إِلَيْهِ الْفِعْلُ بِنَفْسِهِ كَمَا وَصَلَ إِلَى ضَمِيرِهِ،

(١) «إن» شرطية «مضمراً» فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده، والتقدير: إِنْ شَغَلَ مضمراً، ومضمراً مضاف، و«اسم» مضاف إليه «سابق» نعت لإسم «فعلاً» مفعول به لشغل مقدم عليه «شغل» فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى مضمراً «عنه، بنصب» متعلقان بشغل، ونصب مضاف، ولفظ من «لفظه» مضاف إليه، من إضافة المصدر للمفعول، ولفظ مضاف، والهاء مضاف إليه «أو» حرف عطف «المحل» معطوف على لفظ.

(٢) «فالسابق» مفعول به لفعل محذوف يفسره ما بعده، والتقدير: فَانْصَبَ السَّابِقُ «انصب» انصب: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والهاء مفعول به «بفعل» جار ومجرور متعلق بانصب، وجملة «أضمر» ونائب الفاعل المستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى فعل، فِي مَحَلِّ جَرٍّ نعت لفعل «حتماً» مفعول مطلق لفعل محذوف، والتقدير: حَتَمَ ذَلِكَ حَتْمًا «موافق» نعت ثان لفعل «لما» جار ومجرور متعلق بموافق «قد» حرف تحقيق، وجملة «أظهراً» ونائب الفاعل المستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة، لا محل لها من الإعراب صلة «ما» المجرورة محلاً باللام.

وتقول: «بزيد مررت» فيصل الفعل إلى زيد بالباء كما وصل إلى ضميره، ويكون منصوباً محلاً كما كان الضمير.

وقوله «فالسابق انصبه - إلى آخره» معناه أنه إذا وجد الاسم والفعل على الهيئة المذكورة؛ فيجوز لك نصب الاسم السابق، واختلف النحويون في ناصبه:

فذهب الجمهور إلى أن ناصبه فعل مُضَمَّر وجوباً؛ [لأنه لا يُجْمَع بين المفسَّر والمفسَّر] ويكون الفعل المضمَّر موافقاً في المعنى لذلك المُطَهَّر، وهذا يشمل ما وافق لفظاً ومعنى نحو قولك في «زيداً ضربته»: إن التقدير «ضربتُ زيداً ضربته» وما وافق معنى دون لفظ كقولك في «زيداً مررت به»: إن التقدير «جَاوَزْتُ زيداً مررت به»^(١) وهذا هو الذي ذكره المصنف.

(١) أعلم أن الفعل المشغول قد يكون متعدياً ناصباً للمشغول به بلا واسطة، وقد يكون لازماً ناصباً للمشغول به معنى وهو مجرور بحرف جر، وعلى كل حال إما أن يكون المشغول به ضمير الاسم المتقدم، وإما أن يكون سببياً؛ فهذه أربعة أحوال: فيكون تقدير العامل في الاسم المتقدم المشغول عنه من لفظ العامل المشغول ومعناه في صورة واحدة، وهي أن يجتمع في العامل المشغول شيان هما: كونه متعدياً بنفسه، وكونه ناصباً لضمير الاسم المتقدم - نحو قولك: زيداً ضربته. ويكون تقدير العامل في الاسم المتقدم المشغول عنه من معنى العامل المشغول دون لفظه، في ثلاث صور:

الأولى: أن يكون العامل في المشغول به لازماً، والمشغول به ضمير الاسم المتقدم، نحو قولك: أزيداً مررت به، فإن التقدير: أجاوزت زيداً مررت به.

الثانية: أن يكون العامل لازماً، والمشغول به اسماً ظاهراً مضافاً إلى ضمير الاسم السابق، نحو قولك: زيداً مررت بغلامه؛ فإن التقدير: لايسـت زيداً مررت بغلامه، ولا تقدـره: «جَاوَزْتُ زيداً مررت بغلامه» كما قدرت في الصورة الأولى؛ لأن المعنى على هذا التقدير هنا غير مستقيم، لأنك لم تجاوز زيداً ولم تمر به، وإنما جاوزت غلامه ومررت به، وجاوز من معنى مر، وليس من لفظه =

وَالْمَذْهَبُ الثَّانِي: أَنَّهُ مَنْصُوبٌ بِالْفِعْلِ الْمَذْكُورِ بَعْدَهُ، وَهَذَا مَذْهَبُ كُوفِيٍّ، وَاخْتَلَفَ هَؤُلَاءِ؛ فَقَالَ قَوْمٌ: إِنَّهُ عَامِلٌ فِي الضَّمِيرِ وَفِي الْاسْمِ مَعًا؛ فَإِذَا قُلْتَ: «زَيْدًا ضَرَبْتَهُ» كَانَ «ضَرَبْتُ» نَاصِبًا لـ«زَيْدٍ» وَلِلْهَاءِ، وَرُدَّ هَذَا الْمَذْهَبُ بِأَنَّهُ لَا يَعْمَلُ عَامِلٌ وَاحِدٌ فِي ضَمِيرِ اسْمٍ وَمُظْهَرِهِ، وَقَالَ قَوْمٌ: هُوَ عَامِلٌ فِي الظَّاهِرِ، وَالضَّمِيرُ مُلْغًى، وَرُدَّ بِأَنَّ الْأَسْمَاءَ لَا تُلْغَى بَعْدَ اتِّصَالِهَا بِالْعَوَامِلِ.

وَالنَّصْبُ حَتْمٌ، إِنْ تَلَا السَّابِقُ مَا يَخْتَصُّ بِالْفِعْلِ: كَإِنْ وَحَيْشُمَا^(١)

ذَكَرَ النُّحَوِيُّونَ أَنَّ مَسَائِلَ هَذَا الْبَابِ عَلَى خَمْسَةِ أَقْسَامٍ؛ أَحَدُهَا: مَا يَجِبُ فِيهِ النَّصْبُ، وَالثَّانِي: مَا يَجِبُ فِيهِ الرَّفْعُ، وَالثَّالِثُ: مَا يَجُوزُ فِيهِ الْأَمْرَانِ وَالنَّصْبُ أَرْجَحُ، وَالرَّابِعُ: مَا يَجُوزُ فِيهِ الْأَمْرَانِ وَالرَّفْعُ أَرْجَحُ، وَالْخَامِسُ: مَا يَجُوزُ فِيهِ الْأَمْرَانِ عَلَى السَّوَاءِ.

فَأَشَارَ الْمُصَنِّفُ إِلَى الْقِسْمِ الْأَوَّلِ بِقَوْلِهِ: «وَالنَّصْبُ حَتْمٌ - إِلَى آخِرِهِ»

= كما هو ظاهر.

الثالثة: أَنْ يَكُونَ الْعَامِلُ مُتَعَدِّيًا، وَلَكِنَّهُ نَصَبَ اسْمًا ظَاهِرًا مِثْلَ ضَمِيرِ عَائِدٍ إِلَى الْاسْمِ السَّابِقِ، نَحْوُ قَوْلِكَ: زَيْدًا ضَرَبْتُ أَخَاهُ، فَإِنَّ التَّقْدِيرَ: أَهَنْتُ زَيْدًا ضَرَبْتُ أَخَاهُ.

وهكذا تقدر في كل صورة من هذه الصور الثلاث فعلاً ينصب بنفسه، ويصح معه المعنى.

(١) «وَالنَّصْبُ» مَبْتَدَأٌ «حَتْمٌ» خَبَرُ الْمَبْتَدَأِ «إِنْ» شَرْطِيَّةٌ «تَلَا» فِعْلٌ مَاضٍ. فِعْلُ الشَّرْطِ، وَجَوَابُ الشَّرْطِ مَحْذُوفٌ، وَتَقْدِيرُ الْكَلَامِ: إِنْ تَلَا السَّابِقُ مَا يَخْتَصُّ بِالْفِعْلِ فَالنَّصْبُ وَاجِبٌ «السَّابِقُ» فَاعِلٌ لَتَلَا «مَا» اسْمٌ مُوَصُولٌ: مَفْعُولٌ بِهِ لَتَلَا «يَخْتَصُّ» فِعْلٌ مُضَارِعٌ، وَالْفَاعِلُ ضَمِيرٌ مُسْتَرَفٍ فِيهِ جَوَازًا تَقْدِيرُهُ هُوَ يَعُودُ إِلَى مَا، وَالْجُمْلَةُ مِنْ يَخْتَصُّ وَفَاعِلُهُ لَا مَحَلَّ لَهَا صِلَةُ الْمُوَصُولِ «بِالْفِعْلِ» جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِيَخْتَصُّ «كَيْلَانِ» جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِمَحْذُوفٍ خَبَرٌ لِمَبْتَدَأٍ مَحْذُوفٍ: أَيْ ذَلِكَ كَائِنٌ كَيْلَانِ - إِلَخَ، وَ«وَحَيْشُمَا» مَعْطُوفٌ عَلَى «إِنْ» الْمَجْرُورَةُ مَحَلًّا بِالْكَافِ.

ومعناه أنه يجب نَصْبُ الاسمِ السابقِ إذا وَقَعَ بعد أداة لا يليها إلا الفعل، كأدواتِ الشرط^(١) نحو: «إِنْ، وَحَيْثُمَا؛ فتقول: «إِنْ زَيْدًا أَكْرَمْتَهُ أَكْرَمَكَ، وَحَيْثُمَا زَيْدًا تَلَقَّه فَأَكْرَمَهُ»: فيجبُ نَصْبُ «زيدًا» في المثالين وفيما أشبههما، ولا يجوز الرفع على أنه مبتدأ؛ إذ لا يقع [الاسم] بعد هذه الأدوات، وأجاز بعضهم وَقُوعَ الاسمِ بعدها؛ فلا يمتنع عنده الرفعُ على الابتداء، كقول الشاعر:

١٥٧ - لَا تَجْزَعِي إِنْ مُنِيسُ أَهْلِكُتْهُ
فَإِذَا هَلَكْتُ فَعِنْدَ ذَلِكَ فَاجْزَعِي

(١) الأدوات التي تختص بالفعل أربعة أنواع:

الأول: أدوات الشرط كإِنْ، وَحَيْثُمَا، نحو ما مثل به الشارح، واعلم أن الاشتغال إنما يقع بعد أدوات الشرط في ضرورة الشعر، فأما في النثر فلا يقع الاشتغال إلا بعد أداتين منهما: الأولى «إِنْ» بشرط أن يكون الفعل المشغول ماضياً، نحو: «إِنْ زَيْدًا لَقِيْتَهُ فَأَكْرَمَهُ، والثانية: «إِذَا» مطلقاً، نحو: «إِذَا زَيْدًا لَقِيْتَهُ - أَوْ تَلَقَاهُ - فَأَكْرَمَهُ».

النوع الثاني: أدوات التحضيض، نحو هَلَا زَيْدًا أَكْرَمْتَهُ.

النوع الثالث: أدوات العرض، نحو أَلَا زَيْدًا أَكْرَمْتَهُ.

النوع الرابع: أدوات الاستفهام غير الهمزة، نحو هَلْ زَيْدًا أَكْرَمْتَهُ، فأما الهمزة فلا تختص بالفعل، بل يجوز أن تدخل على الأسماء كما تدخل على الأفعال، وإن كان دخولها على الأفعال أكثر.

١٥٧ - هذا البيت ساقط من أكثر النسخ. ولم نشرحه في الطبعة الأولى لهذه العلة، وهو من كلمة للنمر بن تولب يجيب فيها امرأته وقد لامته على التبذير، وكان من حديثه أن قوماً نزلوا به في الجاهلية. فنحر لهم أربع قلائص، واشترى لهم زق خمر، فلامته امرأته على ذلك؛ ففي هذا يقول:

قَالَتْ لَتَعْذِلَنِي مِنَ اللَّيْلِ . أَسْمَعُ ، سَفَهَ تَبَيُّتُكَ الْمَلَامَةَ فَأَهْجِي
لَا تَجْزَعِي لَعْدٍ ، وَأَمْرُ غَدٍ ، أَتَعْجِلِينَ الشُّرْمَالَمْ تَمْنَعِي
قَامَتْ تَبْكِي أَنْ سَبَاتُ لِفَتْحَةٍ زَقًا وَخَابِيَةً بِعَوْدِ مُقْطَعِ

اللغة: «لا تجزعي» لا تحزني، والجزع هو: ضعف المرء عن تحمل ما ينزل به من بلاء، وهو أيضاً أشد الحزن و«منفس» هو المال الكثير، وهو الشيء النفيس الذي يرضن أهله به «أهلكته» أذهبت وأفنته «هلكت» مت.

تقديره: «إِنْ هَلَكَ مُنْفَسٌ»^(١)، والله أعلم.

= الإعراب: «لا» ناهية «تجزعي» فعل مضارع مجزوم بلا شافية وعلامة جزمه حذف النون، وباء المؤنثة المخاطبة فاعل «إن» شرطية «منفس» فاعل لفعل محذوف هو فعل الشرط، وقوله: «أهلكته» جملة من فعل وفاعل ومفعول لا محل لها تفسيرية «فإذا» الفاء عاطفة، إذا: ظرفية تضمنت معنى الشرط «هلكت» فعل وفاعل، وجملتهما في محل جر بإضافة «إذا» إليها «فبعد» الفاء زائدة، وبعد: ظرف متعلق بقوله: «اجزعي» في آخر البيت، وبعد مضاف واسم الإشارة من «ذلك» مضاف إليه، واللام للبعد، والكاف حرف خطاب «فاجزعي» الفاء واقعة في جواب إذا، وما بعدها فعل أمر، وباء المخاطبة فاعل، والجملة جواب إذا لا محل لها من الإعراب. الشاهد فيه: قوله «إن منفس» حيث وقع الاسم المرفوع بعد أداة الشرط التي هي «إن» والأكثر أن يلي هذه الأداة الفعل.

وقبل: أن تقرر لك ما في هذا البيت نخبرك أنه يروي بنصب «منفس» ويروي برفعه. فأما رواية النصب فهي التي رواها سيويه وجمهور البصريين (انظر كتاب سيويه ١ - ٦٨، ومفصل الزمخشري ١ - ٤٩ بتحقيقنا) ولا إشكال على هذه الرواية، لأن «منفساً» حينئذ منصوب بفعل محذوف مفسر بفعل من لفظ الفعل المذكور بعده، والتقدير: إن أهلكت منفساً أهلكته. والرواية الثانية برفع «منفس» وهي رواية الكوفيين، وأعربوها على أن «منفس» مبتدأ، وجملة «أهلكته» خبره، وهذا هو صريح عبارة الشارح قبل إنشاده البيت، واستدلوا به وبمثله على جواز وقوع الجملة الاسمية بعد «إن» و«إذا» الشرطيتين، وقالوا: إن الاسم المرفوع بعد هاتين الأداتين مبتدأ، والجملة بعده في محل رفع خبر، ومنهم من يجعل هذا الاسم المرفوع فاعلاً لنفس الفعل المذكور بعده في نحو «إن زيد يزورك فأكرمه» بناء على مذهبه من جواز تقديم الفاعل على الفعل الرفع له، فأما البصريون فلا يسمون أولاً رواية الرفع، ثم يقولون: إن صحت هذه الرواية فإنها لا تدل على جواز وقوع الجمل الاسمية بعد أداة الشرط، ولا تدل على جواز تقدم الفاعل على فعله؛ لأن واحداً من هذين الوجهين غير متعين في إعراب الاسم المرفوع بعد أداة الشرط، بل هذا الاسم فاعل لفعل محذوف يفسره الفعل المذكور بعده، ويقدر المحذوف من لفظ المذكور إن كان الذي بعده قد رفع الضمير على الفاعلية، ومن معنى الفعل المتأخر إن كان قد نصب ضمير الاسم كما في هذا البيت المستشهد به، ومن الأول قوله تعالى: «وإن أحد من المشركين استجارك» وهذا هو الراجح، وهو الذي قدره الشارح بعد إنشاد البيت، ثم أرجع إلى ما ذكرناه في تقدير العامل في المشغول عنه (في ص ٥١٨)، ثم انظر ما ذكرناه في باب الفاعل.

(١) هذا التقدير هو تقدير البصريين، ولا يتفق ذكره هنا بهذا الشكل مع ما ذكره الشارح قبل إنشاد البيت، ولو أنه قال: «وتقديره عند البصريين إن هلك منفس» لاستقام الكلام.

وَأِنْ تَلَا السَّابِقَ مَا بَالَابْتِدَا يَخْتَصُّ فَالرَّفْعَ أَلْتَزِمَهُ أَبَدًا^(١)
كَذَا إِذَا الْفِعْلُ تَلَا مَا لَمْ يَرِدْ مَا قَبْلَ مَعْمُولًا لِمَا بَعْدَ وَجَدَ^(٢)

أشار بهذين البيتين إلى القسم الثاني ، وهو ما يجب فيه الرِّفْعُ^(٣) ؛

(١) «وإن» شرطية «تلا» فعل ماضٍ ، فعل الشرط «السابق» فاعل تلا «ما» اسم موصول : مفعول به لتلا «بالاتبدأ» جار ومجرور متعلق بـيختص الآتي «يختص» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما ، والجملة لا محل لها صلة «فالرفع» الفاء لربط الجواب بالشرط ، الرفع : مفعول به لفعل محذوف يفسره ما بعده ، والتقدير : فالتزم الرفع التزمه ، والجملة في محل جزم جواب الشرط «التزمه» التزم : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والهاء مفعول به «أبدأ» منصوب على الظرفية ، والجملة من فعل الأمر وفاعله المستتر فيه لا محل لها مفسرة .

(٢) «وكذا» جار ومجرور متعلق بمحذوف يقع نعتاً لمصدر محذوف منصوب على المفعولية المطلقة بفعل مدلول عليه بالسابق ، والتقدير : والتزم الرفع التزاماً مشابهاً لذلك الالتزام إذا تلا الفعل - إلخ «إذا» ظرف تضمن معنى الشرط «الفعل» فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده ، والتقدير : إذا تلا الفعل «تلا» فعل ماضٍ ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الفعل ، والجملة لا محل لها من الإعراب تفسيرية «ما» اسم موصول مفعول به لتلا «لم يرد» مضارع مجزوم بـ«ما» اسم موصول فاعل يرد ، والجملة لا محل لها صلة ما الواقع مفعولاً به لتلا «قبل» ظرف متعلق بمحذوف صلة «ما» الواقع فاعلاً «معمولاً» حال من فاعل يرد «لما» جار ومجرور متعلق بمعمول «بعد» ظرف متعلق بوجد «وجد» فعل ماضٍ مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموضوعة المجرورة محلاً باللام ، والجملة لا محل لها صلة «ما» المجرورة محلاً باللام .

(٣) للمؤلفين اختلاف في اعتبار هذا القسم برمته من باب الاشتغال ؛ فابن الحاجب لم يذكره أصلاً ، وابن هشام ينص على أنه ليس من باب الاشتغال ؛ ولا يصدق ضابطه عليه ، وذلك لأننا اشترطنا في ضابط الاشتغال : أن العامل في المشغول به لو تفرغ من الضمير وسلط على الاسم السابق المشغول عنه لعمل فيه (انظر كلام الشارح في ص ٥١٨) وفي هذا القسم لا يتم ذلك ، ألا ترى أن نحو قولك : «خرجت فإذا زيد يضربه عمرو» لو حذفت الضمير لم يعمل «يضرب» في «زيد» المتقدم ؛ لأن المتقدم مرفوع ، والمتأخر يطلب منصوباً لا مرفوعاً ، ولأن الفعل المتأخر لا يصح أن يقع بعد «إذا» . ومن الناس من عده من باب الاشتغال غير مكثر بهذا الضابط ، والحق هو الأول لما ذكرنا .

فيجب رَفْعُ الاسمِ المشتغلِ عنه إذا وقع بعدَ أداةٍ تختصُّ بالابتداء، كإِذا التي للمفاجأة؛ فتقول: «خَرَجْتُ فإذا زَيْدٌ يضربه عمرو» بِرَفْعِ «زيد» - ولا يجوز نصبه؛ لأن «إذا» هذه لا يَقَعُ بعدها الفعلُ: لا ظاهراً، ولا مقدراً.

وكذلك يجب رفع الاسم السابق إذا ولى الفعلُ المشتغل بالضمير أداة لا يعمل ما بعدها فيما قبلها، كأدوات الشرط، والاستفهام، و«ما» النافية، نحو «زَيْدٌ إِنْ لَقِيْتَهُ فَأَكْرَمَهُ، وَزَيْدٌ هَلْ تَضْرِبُهُ، وَزَيْدٌ مَا لَقِيْتَهُ» فيجب رفع «زيد» في هذه الأمثلة ونحوها^(١)، ولا يجوز نصبه؛ لأن ما لا يصلح أن يعمل فيما قبله لا يصلح أن يُفسَّرَ عامة فيما قبله، وإلى هذا أشار بقوله: «كذا إذا الفعلُ تَلَا - إلى آخره».

أي: كذلك يجبُ رَفْعُ الاسمِ السابقِ إذا تَلَا الفعلُ شيئاً لا يَرُدُّ ما

(١) الأشياء التي لا يعمل ما بعدها فيما قبلها عشرة أنواع:

(الأول) أدوات الشرط جميعها، نحو زيد إِنْ لَقِيْتَهُ فَأَكْرَمَهُ، وزيد حيثما تلقه فأكرمه.

(الثاني) أدوات الاستفهام جميعها، نحو زيد هل أَكْرَمْتَهُ، وعلى أَسَلِمْتَ عليه.

(الثالث) أدوات التحضيض جميعها، نحو زيد هَلَا أَكْرَمْتَهُ، وخالد أَلَا تَزُورُهُ.

(الرابع) أدوات العرض جميعها، نحو زيد أَلَا تَكْرَمُهُ، وبكر أَمَا تَجِيبُهُ.

(الخامس) لام الابتداء، نحو زيد لَأَنَا قَدْ ضَرَبْتَهُ، وخالد لَأَنَا أَحَبُّهُ حَباً جَمّاً.

(السادس) «كم» الخبرية. نحو زيد كَمْ ضَرَبْتَهُ، وإبراهيم كَمْ نَصَحْتَ لَهُ.

(السابع) الحروف الناسخة، نحو زيد إِنْني ضَرَبْتَهُ، وبكر كَأَنَّهُ السَّيْفُ مَضَاءً عَزِيْماً.

(الثامن) الأسماء الموصولة، نحو زيد الَّذِي تَضْرِبُهُ، وهند التي رَأَيْتُهَا.

(التاسع) الأسماء الموصوفة بالعامل المشغول، نحو زيد رَجُلٌ ضَرَبْتَهُ.

(العاشر) بعض حروف النفي؛ وهي «ما» مطلقاً، نحو زيد رَجُلٌ مَا ضَرَبْتَهُ، و«لا» بشرط أن تقع في

جواب قسم، نحو زيد والله لَا أَضْرِبُهُ؛ فإن كان حرف النفي غير «ما» و«لا» نحو زيد لَمْ أَضْرِبْهُ - أو

كان حرف النفي هو «لا» وليس في جواب القسم، نحو زيد لَا أَضْرِبْهُ - فإنه يترجح الرفع ولا

يجب؛ لأنها حيث لا تفصل ما بعدها عما قبلها.

قبله معمولاً لما بعده، وَمَنْ أجاز عمل ما بعد هذه الأدوات فيما قبلها، فقال: «زَيْدًا مَا لَقِيتُ» أجاز النصب مع الضمير بعاملٍ مُقَدَّرٍ؛ فيقول: «زَيْدًا مَا لَقِيتَهُ».

* * *

وَآخِثِيرَ نَصْبٌ قَبْلَ فِعْلٍ ذِي طَلَبٍ وَبَعْدَ مَا إِيلَاؤُهُ الْفِعْلَ غَلَبٌ^(١)
وَبَعْدَ عَاطِفٍ بِلاَ فَضْلٍ عَلَى مَعْمُولٍ فِعْلٍ مُسْتَقِرٌّ أَوْلاً^(٢)

هذا هو القسم الثالث، وهو ما يُخْتَارُ فيه النصب.

وذلك إذا وقع بعد الاسم فعلٌ دال على طلب - كالأمر، والنهي، والدعاء - نحو «زَيْدًا» أَضْرِبْهُ، وَزَيْدًا لَا تَضْرِبْهُ، وَزَيْدًا رَحِمَهُ اللَّهُ؛ فيجوز رَفْعُ «زيد» ونصبه، والمختارُ النصب^(٣).

وكذلك يُخْتَارُ النصب إذا وقع الاسم بعد أداة يغلب أن يليها

(١) «واختير» فعل ماضٍ مبني للمجهول «نصب» نائب فاعل لاختير «قبل» ظرف متعلق باختير، وقبل مضاف و«فعل» مضاف إليه «ذي طلب» نعت لفعل، ومضاف إليه «وبعد» معطوف على قبل، وبعد مضاف و«ما» اسم موصول مضاف إليه «إيلاء» مبتدأ، مضاف والهاء مضاف إليه من إضافة المصدر لأحد مفعوليه «الفعل» مفعول ثانٍ للمصدر «غلب» فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى إيلاء، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ، وجملة المبتدأ وخبره لا محل لها صلة ما المجرورة محلاً بالإضافة.

(٢) «وبعد» معطوف على بعد في البيت السابق، وبعد مضاف و«عاطف» مضاف إليه «بلا فصل» جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لعاطف «على معمول» متعلق بعاطف، ومعمول مضاف و«فعل» مضاف إليه «مستقر» نعت لفعل «أولاً» ظرف متعلق بمستقر.

(٣) إنما اختير نصب الاسم المشغول عنه إذا كان الفعل المشغول طلبياً - مع أن الجمهور يجيزون الإخبار عن المبتدأ بالجملة الطلبية - لأن الإخبار بها خلاف الأصل، لكونها لا تحتمل الصدق والكذب.

الفعل^(١)، كهمزة الاستفهام، نحو «أَزِيدُ ضَرْبَتَهُ» بالنصب والرفع، والمختارُ النصب.

وكذلك يُختار النصب إذا وقع الاسمُ المشتغلُ عنه بعدَ عاطفٍ تَقَدَّمَتْهُ جملة فعلية ولم يُفصل بين العاطف والاسم، نحو «قَامَ زَيْدٌ وَعَمْرٌ أَكْرَمَتْهُ؟» فيجوز رفع «عمرو» ونصبه، والمختارُ النصب؛ لتُعطفُ جملة فعلية على جملة فعلية، فلو فُصل بين العاطف والاسم كَانَ الاسمُ كما لو لم يتقدمه شيء، نحو «قَامَ زَيْدٌ وَأَمَّا عَمْرٌ فَأَكْرَمَتْهُ» فيجوز رفع «عمرو» ونصبه، والمختارُ الرفعُ كما سيأتي، وتقول: «قَامَ زَيْدٌ وَأَمَّا عَمْرٌ فَأَكْرَمَتْهُ» فيختار النصب كما تقدم؛ لأنه وقع قبل فعل دالٌّ على طلب.

* * *

وَإِنْ تَلَا الْمَعْطُوفُ فِعْلاً مُخْبِراً بِهِ عَنِ اسْمٍ، فَأَعْطَفَنَ مُخْبِراً^(٢) أشار بقوله: «فاعطفن مخبراً» إلى جواز الأمرين على السواء، وهذا هو الذي تَقَدَّمَ أَنَّهُ القسمُ الخامسُ، وَضَبَطَ النحويون ذلك بأنه إذا وقع الاسمُ المشتغلُ عنه بعدَ عاطفٍ تَقَدَّمَتْهُ جملة ذات وجهين، جاز الرفع والنصب على السواء، وَفَسَّرُوا الجملة ذات الوجهين بأنها جملة: صَدْرُهَا

(١) الأدوات التي يغلب وقوع الفعل بعدها أربعة (الأولى) همزة الاستفهام (الثانية) «ما» النافية؛ ففي نحو «ما زيدا لقيته» يترجح النصب (الثالثة) «لا» النافية؛ ففي نحو «لا زيدا ضربته ولا عمراً» يترجح النصب (الرابعة) «إن» النافية؛ ففي نحو «إن زيدا ضربته» - بمعنى ما زيدا ضربته - يترجح النصب أيضاً.

(٢) «إن» شرطية «تلا» فعل ماضٍ، فعل الشرط «المعطوف» فاعل لتلا «فعلاً» مفعول به لتلا «مخبراً» نعت لفعل «به» عن اسم متعلقان بمخبر «فاعطفن» الفاء لربط الجواب بالشرط، اعطف: فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «مخبراً» حال من الضمير المستتر في «اعطفن».

فعلٌ، نحو «زيد قام وعمرؤ أكرمته» فيجوز رَفْعُ «عمرؤ» مراعاةً للصدر، وَنَصْبُهُ مراعاةً للعجز.

وَالرَّفْعُ فِي غَيْرِ الَّذِي مَرَّرَجَحْ فَمَا أُبَيِّحْ أَفْعَلْ، وَدَعْ مَا لَمْ يُبَيِّحْ^(١)

هذا هو الذي تَقَدَّمَ أنه القسم الرابع، وهو ما يجوز فيه الأمران وَيُخْتَارُ الرفع، وذلك: كل اسمٍ لم يُوجَدْ معه ما يوجبُ نَصْبَهُ، ولا ما يوجبُ رَفْعَهُ، ولا ما يُرَجِّحُ نصبه، ولا ما يُجَوِّزُ فيه الأمرين على السواء، وذلك نحو «زَيْدٌ ضَرَبَتْهُ» فيجوز رفع «زيد» ونصبه، والمختارُ رَفْعُهُ؛ لأن عدم الإضمار أَرْجَحُ من الإضمار، وزعم بعضهم أنه لا يجوز النصب؛ لما فيه من كُلفِ الإضمار، وليس بشيء، فقد نقله سيبويه وغيره من أئمة العربية، وهو كثير، وأنشد أبو السعادات ابنُ الشَّجَرِيِّ في أماليه على النصب قوله:

(١) «والرفع» مبتدأ «في غير» جار ومجرور متعلق بـ «رجح الآتي»، وغير مضاف و «الذي» اسم موصول:

مضاف إليه «مر» فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الذي، والجملة من مر وفاعله لا محل لها صلة «رجح» فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الرفع الواقع مبتدأ، والجملة من رجح وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ «فما» الفاء للتفريع، وما: اسم موصول ^{منفرد} مقدم لافعل «أبيح» فعل ماضٍ مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة، والجملة من أبيح ونائب فاعله لا محل لها صلة «أفعل» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «ودع» مثله «ما» اسم موصول مفعول به لدع «لم يبيح» مضارع مبني للمجهول مجزوم بلم، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما، والجملة لا محل لها صلة الموصول.

مفعول به

١٥٨ - فَارِسًا مَا غَادَرُوهُ مُلْحَمًا غَيْرَ زُمَيْلٍ وَلَا نِكْسٍ وَكِلَ

ومنه قوله تعالى: (جَنَاتٍ عَذْبٍ يَدْخُلُونَهَا) بكسر تاء «جَنَاتٍ».

١٥٨ - البيت لامرأة من بني الحارث بن كعب، وهو أول ثلاثة أبيات اختارها أبو تمام في ديوان الحماسة (انظر شرح التبريزي ٣ - ١٢١ بتحقيقنا) ونسبها قوم إلى علقمة بن عبدة، وليس ذلك بشيء، وبعد بيت الشاهد قولها:

لَوْ يَشَا طَارِيَهُ دُو مَيْعَةٍ لَا حِقُّ الْأَطَالِ نَهْدُ دُو خُصْلٍ
غَيْرَ أَنَّ الْبَاسَ مِنْهُ شَيْمَةٌ وَصُرُوفُ الدَّهْرِ تَجْرِي بِالْأَجْلِ

اللغة: «فارساً» هذه الكلمة تروى بالرفع والنصب، وممن رواها بالرفع أبو تمام في ديوان الحماسة، وممن رواها بالنصب أبو السعادات ابن الشجري كما قال الشارح «ما» زائدة «غادره» تركوه في مكانه، وسمى الغدير غديراً لأنه جزء من الماء يتركه السيل؛ فهو فعيل بمعنى مفعول في الأصل. ثم نقل إلى الاسمية «ملحم» بزنة المفعول: الذي ينشب في الحرب فلا يجد له مخلصاً «الزميل» بضم أوله وتشديد ثانيه مفتوحاً: الضعيف الجبان «النكس» بكسر أوله وسكون ثانيه: الضعيف الذي يقصر عن النجدة وعن غاية المجد والكرم «الوكل» بزنة كنف - الذي يكل أمره إلى غيره عجزاً «لو يشا - إلخ» معناه أنه لو شاء النجاة لأنجاه فرس له نشاط وسرعة يجري وحدة، والنهد: الغليظ، والخصل: جمع خصلة، وهي ما يتدلى من أطراف الشعر «غير أن البأس - إلخ» الشيمة: الطبيعة والسجية والخلقة، وصرُوف الدهر: أحواله وأهواله وأحداثه وغيره ونوازله، واحداً صرف.

الإعراب: «فارساً» مفعول به لفعل محذوف يفسره ما بعده، وتقدير الكلام غادروا فارساً «ما» حرف زائد لقصد التفضيح، ويجوز أن يكون اسماً نكرة بمعنى عظيم؛ فهو حينئذ نعت لفارس «غادره» فعل وفاعل ومفعول به «ملحمًا» حال من الضمير المنصوب في غادره، ويقال: مفعول ثانٍ، وليس بذلك «غير» حال ثانٍ، وغير مضاف و«زميل» مضاف إليه «ولا نكس» الواو عاطفة، ولا: زائدة لتأكيد النفي، ونكس: معطوف على زميل «وكل» صفة لنكس.

الشاهد فيه: قوله «فارساً ما غادره» حيث نصب الاسم السابق، وهو قوله: «فارساً» المشتغل عنه، بفعل محذوف يفسره المذكور بعده، ولا مرجح للنصب في هذا الوضع ولا موجب له؛ فلما نصب «فارساً» مع خلو الكلام مما يوجب النصب أو يرجحه - دل على أن النصب حينئذ جائز، وليس ممتنعاً.

وَفَضْلٌ مَشْغُولٌ بِحَرْفٍ جَرٍّ أَوْ بِإِضَافَةٍ كَوَصْلٍ يَجْرِي^(١)

يعني أنه لا فرق في الأحوال الخمسة السابقة بين أن يتصل الضمير بالفعل المشغول به نحو «زَيْدٌ ضَرَبَتْهُ» أو ينفصل منه: بحرف جر، نحو «زيد مررتُ به» أو بإضافة، نحو «زَيْدٌ ضَرَبْتُ غُلامَهُ»، [أو غُلامَ صاحبه]، أو مررتُ بغلامه، [أو بغلام صاحبه]؛ فيجب النصب في نحو «إِنْ زَيْدًا مررتُ به أكرمَكَ» كما يجب في «إِنْ زَيْدًا لَقِيْتُهُ أكرمَكَ» وكذلك يجب الرفع في «خَرَجْتُ فَإِذَا زَيْدٌ مَرَّ به عمرو» ويختار النصب في «أَزَيْدًا مررتُ به؟» ويختار الرفع في «زَيْدٌ مررتُ به» ويجوز الأمران على السواء في «زَيْدٌ قام وعمرو ومررتُ به» وكذلك الحكم في «زيد [ضَرَبْتُ غُلامه، أو] مررتُ بغلامه».

وَسَوْفِي ذَا الْبَابِ وَصِفًا ذَا عَمَلٍ بِالْفِعْلِ، إِنْ لَمْ يَكْ مَانِعٌ حَصَلَ^(٢)

(١) «فصل» مبتدأ، وفصل مضاف و«مشغول» مضاف إليه «بحرف» جار ومجرور متعلق بفصل، وحرف مضاف و«جر» مضاف إليه «أو» عاطفة «إضافة» جار ومجرور معطوف على الجار والمجرور السابق «كوصل» جار ومجرور متعلق بيجري الآتي «يجري» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على فصل الواقع مبتدأ في أول البيت، والجملة من يجري وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ.

(٢) «وسو» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «في ذا» جار ومجرور متعلق بسو «الباب» بدل من اسم الإشارة أو عطف بيان عليه أو نعت له «وصفاً» مفعول به لسو «ذا» بمعنى صاحب: نعت لوصف، وذا مضاف، و«عمل» مضاف إليه «بالفعل» جار ومجرور متعلق بسو «إن» شرطية «لم» نافية جازمة «يك» فعل مضارع تام مجزوم بلم، فعل الشرط، وعلامة جزمه السكون على النون المحذوفة للتخفيف «مانع» فاعل يك «حصل» فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى مانع، والجملة في محل رفع نعت لمانع، وجواب الشرط محذوف، وتقديره: إن لم يكن مانع حاصل وموجود فسو وصفاً ذا عمل بالفعل.

يعني أن الوصفَ العاملَ في هذا الباب يجري مَجْرَى الفعل فيما تقدم، والمراد بالوصفِ العاملِ: اسمُ الفاعل، واسمُ المفعول.

واحترز بالوصف ما يعملُ عملَ الفعل وليس بوصف كاسم الفعل، نحو «زَيْدٌ دَرَاكِيهِ» فلا يجوز نصب «زَيْدٍ»، لأن أسماء الأفعال لا تعمل فيما قبلها، فلا تفسر عاملاً فيه.

واحترز بقوله «ذا عمل» من الوصف الذي لا يعمل، كاسم الفاعل إذا كان بمعنى الماضي، نحو «زَيْدٌ أَنَا ضَارِبُهُ أَمْسٍ»؛ فلا يجوز نصب «زَيْدٍ»؛ لأن ما لا يعمل لا يفسر عاملاً.

ومثال الوصف العامل «زَيْدٌ أَنَا ضَارِبُهُ: الآنَ، أو غَدًا، والدرهم أنتُ مُعْطَاهُ» فيجوز نصب «زَيْدٍ، والدرهم» وَرَفَعُهُمَا كما كان يجوز ذلك مع الفعل.

واحترز بقوله: «إن لم يك مانع حصل» عما إذا دخل على الوصف مانع يمنعه من العمل فيما قبله، كما إذا دخلت عليه الألف واللام، نحو «زَيْدٌ أَنَا الضَّارِبُهُ»، فلا يجوز نصب «زَيْدٍ»؛ لأن ما بعد الألف واللام لا يعمل فيما قبلهما؛ فلا يفسرُ عاملاً فيه، والله أعلم^(١).

(١) تلخيص ما أشار إليه الناظم والشارح أن العامل المشغول إذا لم يكن فعلاً اشترط فيه ثلاثة شروط (الأول) أن يكون وصفاً، وذلك يشمل اسم الفاعل واسم المفعول وأمثلة المبالغة، ويخرج به اسم الفعل والمصدر؛ فإن واحداً منهما لا يسمى وصفاً (الثاني) أن يكون هذا الوصف عاملاً النصب على المفعولية باطراد؛ فإن لم يكن بهذه المنزلة لم يصح، وذلك كاسم الفاعل بمعنى الماضي والصفة المشبهة واسم التفضيل (الثالث) ألا يوجد مانع؛ فإن وجد ما يمنع من عدل الوصف فيما قبله لم يصح في الاسم السابق نصبه على الاشتغال، ومن الموانع كون الوصف اسم فاعل مقترناً بآل؛ لأن «آل» الداخلة على اسم الفاعل موصولة، وقد عرفت أن الموصولات تقطع ما بعدها عما =

وَعُلُقَةٌ حَاصِلَةٌ بِتَابِعٍ كَعُلُقَةِ نَفْسِ الْإِسْمِ الْوَاقِعِ^(١)
تَقَدَّمَ أَنَّهُ لَا فَرْقَ فِي هَذَا الْبَابِ بَيْنَ مَا اتَّصَلَ فِيهِ الضَّمِيرُ بِالْفِعْلِ،
نَحْوُ «زَيْدًا ضَرَبْتُهُ» وَبَيْنَ مَا انفصل بحرف جر، نَحْوُ «زَيْدًا مَرَرْتُ بِهِ»؛ أَوْ
بِإِضَافَةٍ، نَحْوُ «زَيْدًا ضَرَبْتُ غُلَامَهُ».

وَذَكَرَ فِي هَذَا الْبَيْتِ أَنَّ الْمُلَابَسَةَ بِالتَّابِعِ كَالْمُلَابَسَةِ بِالسَّبَبِيِّ، وَمَعْنَاهُ
أَنَّهُ إِذَا عَمِلَ الْفِعْلُ فِي أَجْنَبِيٍّ، وَاتَّبَعَ بِمَا اشْتَمَلَ عَلَى ضَمِيرِ الْإِسْمِ
السَّابِقِ: مِنْ صِفَةٍ، نَحْوُ «زَيْدًا ضَرَبْتُ رَجُلًا يَحِبُّهُ» أَوْ عَطْفٍ بَيَانٍ، نَحْوُ
«زَيْدًا ضَرَبْتُ عَمْرًا أَبَاهُ» أَوْ مَعْطُوفٍ بِالْوَاوِ خَاصَّةً نَحْوُ «زَيْدًا ضَرَبْتُ عَمْرًا
وَأَخَاهُ» حَصَلَتِ الْمُلَابَسَةُ بِذَلِكَ كَمَا تَحْصُلُ بِنَفْسِ السَّبَبِيِّ، فَيُنْزَلُ «زَيْدًا ضَرَبْتُ
رَجُلًا يَحِبُّهُ» مَنْزِلَةَ «زَيْدًا ضَرَبْتُ غُلَامَهُ» وَكَذَلِكَ الْبَاقِي.

وَحَاصِلُهُ أَنَّ الْأَجْنَبِيَّ إِذَا اتَّبَعَ بِمَا فِيهِ ضَمِيرُ الْإِسْمِ السَّابِقِ جَرَى
مَجْرَى السَّبَبِيِّ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.



= قَبْلُهَا، فَيَكُونُ الْعَامِلُ غَيْرَ الْفِعْلِ فِي هَذَا الْبَابِ مُنْحَصِرًا فِي ثَلَاثَةِ أَشْيَاءَ: اسْمُ الْفَاعِلِ، وَاسْمُ
الْمَفْعُولِ، وَأَمَثَلَةُ الْمُبَالَغَةِ، بِشَرَطِ أَنْ يَكُونَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهَا بِمَعْنَى الْحَالِ أَوْ الِاسْتِقْبَالِ، وَلَا يَقْتَرِنُ
بِأَلٍ.

(١) «وَعُلُقَةٌ» مُبْتَدَأٌ «حَاصِلَةٌ» نَعْتٌ لِعُلُقَةٍ «بِتَابِعٍ» جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِحَاصِلَةِ «كَعُلُقَةٍ» جَارٌ وَمَجْرُورٌ
مُتَعَلِّقٌ بِمَحْذُوفٍ خَبَرُ الْمُبْتَدَأِ «نَفْسِ» جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِمَحْذُوفٍ صِفَةُ لِعُلُقَةِ الْمَجْرُورِ بِالْكَافِ،
وَنَفْسٌ مُضَافٌ، وَ«الْإِسْمُ» مُضَافٌ إِلَيْهِ «الْوَاقِعُ» نَعْتٌ لِلْإِسْمِ.

تَعْدِي الْفِعْلِ ، وَلَزُومُهُ

عَلَامَةُ الْفِعْلِ الْمُعْدِي أَنْ تَصِلَ

«ها» غَيْرَ مُصَدِّرٍ بِهِ، نَحْوُ عَمِلَ^(١)

ينقسم الفعل إلى متعدّد، ولزوم؛ فالمتعدّي: هو الذي يَصِلُ إلى مفعوله بغير حرف جر، [نحو «ضَرَبْتُ زَيْدًا» واللازم: ما ليس كذلك، وهو: ما لا يَصِلُ إلى مفعوله إلا بحرف جر^(٢) نحو «مَرَرْتُ بِزَيْدٍ» أو لا

(١) «علامة» مبتدأ، وعلامة مضاف، و«الفعل» مضاف إليه «المعدّي» نعت للفعل «أن» مصدرية «تصل» فعل مضارع منصوب بأن، وسكن للوقف، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، و«أن» وما دخلت عليه في تأويل مصدر مرفوع خبر المبتدأ، والتقدير: علامة الفعل المعدّي وصلك به ها - الخ «ها» مفعول به لتصل، وها مضاف و«غير» مضاف إليه، وغير مضاف، و«مصدر» مضاف إليه «به» جار ومجرور متعلق بتصل «نحو» خبر لمبتدأ محذوف: أي وذلك نحو، ونحو مضاف، و«عمل» قصد لفظه: مضاف إليه.

(٢) أكثر النحاة على أن الفعل من حيث التعدّي واللزوم ينقسم إلى قسمين: المتعدّي، واللازم، ولا ثالث لهما، وعبارة الناظم والشارح تدل على أنهما يذهبان هذا المذهب، ألا ترى أن الناظم يقول: «ولازم غير المعدّي» والشارح يقول: «واللازم ما ليس كذلك» وذلك يدل على أن كل فعل ليس بمتعدّد فهو لازم؛ فيدل على انحصار التقسيم في القسمين.

ومن العلماء من ذهب إلى أن الفعل من هذه الجهة ينقسم إلى ثلاثة أقسام: الأول المتعدّي، والثاني اللازم، والثالث ما ليس بمتعدّد ولا لازم، وجعلوا من هذا القسم الثالث الأخير «كان» وأخواتها؛ لأنها لا تنصب المفعول به ولا تتعدّى إليه بحرف الجر، كما مثلاً له ببعض الأفعال التي وردت تارة متعدّية إلى المفعول به بنفسها وتارة أخرى متعدّية إليه بحرف الجر، نحو شكرته وشكرت له ونصحتُه ونصحت له وما أشبههما وقد يقال: إن «كان» ليست خارجة عن القسمين، بل هي متعدّية، وحيث يكون المراد من المفعول به هو ما أشبهه كخبر كان، أو يقال: إن المقسم هو الأفعال التامة؛ فليست «كان» وأخواتها من موضع التقسيم حتى يلزم دخولها في أحد القسمين، كما أنه قد يقال: إن نحو شكرته وشكرت له لم تخرج عن القسمين، بل هي إما متعدّية، وحرف الجر في شكرت له زائد، أو لازمة، ونصبها للمفعول به في شكرته على نزع الخافض.

مَفْعُولٌ لَهُ، نحو «قَامَ زَيْدٌ» ويسمى ما يَصِلُ إلى مفعوله بنفسه: فعلاً متَعَدِّياً، وَوَاقِعاً، ومجاوِزاً، وما ليس كذلك يسمى: لازماً، وقاصراً، وغير مُتَعَدٍّ، و[يسمى] متَعَدِّياً بحرف جر.

وعلامة الفعل المتَعَدِّي أن تتصل به هاء تعود على غير المصدر، وهي هاء المفعول به، نحو «البَابُ أُغْلِقَتْهُ».

واحترز بهاء غير المصدر من هاء المصدر؛ فإنها تتصل بالمتعدي واللازم، فلا تدل على تَعَدِّي الفعل؛ فمثال المتصلة بالمتعدي «الضَرْبُ ضَرَبْتُهُ زَيْدًا» أي ضربت الضرب [زيداً] ومثال المتصلة باللازم «الْقِيَامُ قُمْتُ» أي: قمت القيام.

فَانْصَبَ بِهِ مَفْعُولُهُ إِنْ لَمْ يَنْبَ
عَنْ فَاعِلٍ، نَحْوُ تَدَبَّرْتُ الْكُتُبَ^(١)

(١) «فانصب» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «به» جار ومجرور متعلق بانصب «مفعوله» مفعول: مفعول به لانصب، ومفعول مضاف والهاء مضاف إليه «إن» شرطية «لم» نافية جازمة «ينب» فعل مضارع، فعل الشرط، مجزوم بلم، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى مفعوله، الشرط محذوف، والتقدير: إن لم ينب مفعوله عن فاعل فانصبه به «عن فاعل» مجرور متعلق ببنت «نحو» خبر لمبتدأ محذوف: أي وذلك نحو «تدبرت» فاعل «الكتب» مفعول به، ونحو مضاف، والجملة من الفعل وفاعله ومفعوله في محل جر مضاف إليه، والمراد بالمفعول في قوله: «فانصب به مفعوله» هو المفعول به، لأمرين؛ أحدهما: أن المفعول عند الإطلاق هو المفعول به، وأما بقية المفاعيل فلا بد فيها من التقييد، تقول: المفعول معه، والمفعول لأجله، والمفعول فيه. والمفعول المطلق. وثانيهما: أن الذي يختص به الفعل المتعدي هو المفعول به؛ فأما غيره من المفاعيل فيشترك في نصبه المتعدي واللازم، تقول: ضربت ضرباً، وقمت قياماً، وتقول: ذاكرت والمصباح، وسرت والنيل، وتقول: ضربت ابني تأديباً، وقمت إجلالاً للامير، وتقول: لعبت الكرة أصيلاً. وخرجت من الملعب ليلاً.

شأن الفعل المتعدي أن ينصب مفعوله إن لم ينب عن فاعله، نحو «تَدْبِرْتُ الْكُتُبَ» فإن ناب عنه وجب رفعه كما تقدم، نحو «تَدْبِرْتُ الْكُتُبَ».

وقد يُرْفَعُ المفعول وينصبُ الفاعلُ عند أَمْنِ اللبسِ، كقولهم: «خَرَقَ الثوبُ المسمارَ» ولا ينقاس ذلك، بل يُقْتَصَرُ فيه على السماع^(١).
والأفعال المتعدية على ثلاثة أقسام:

أحدها: ما يتعدى إلى مفعولين، وهي قسمان؛ أحدهما: ما أصل المفعولين فيه المبتدأ والخبر، كظن وأخواتها، والثاني: ما ليس أصلهما ذلك، كأعطى وكسا.

(١) قال السيوطي في همع الهوامع (١/١٨٦): وسمع رفع المفعول به ونصب الفاعل، حكوا: خرق

الثوب المسمار، وكسر الزجاج الحجر، وقال الشاعر:

مِثْلُ الْقَنَافِذِ هَذَا جَوْنٌ قَدْ بَلَغَتْ نَجْرَانٌ أَوْ بَلَغَتْ سَوَاتِيهِمْ هَجْرٌ

فإن السورات هي البالغة، وسمع أيضاً رفعهما، قال:

[إِنْ مَنْ صَادَ عَقْعَقًا لَمْ يَوْمُ] كَيْفَ مَنْ صَادَ عَقْعَقَانِ وَيَوْمُ

سمع نصبهما، قال:

قَدْ سَأَلَمَ الْحَيَاتِ مِنْهُ الْقَدَمَا [الْأَقْمُوَانِ وَالشَّجَاعِ الشُّجَعَمَا]

والمبيح لذلك كله فهم المعنى وعدم الإلباس، ولا يقاس على شيء من ذلك» أهـ.

وقال ابن مالك في شرح الكافية: «وقد يحملهم ظهور المعنى على إعراب كل واحد من الفاعل والمفعول به بإعراب الآخر؛ كقولهم: خرق الثوب المسمار. ومنه قول الأخطل: * مثل القنافظ... البيت» أهـ.

والظاهر من هذه العبارات كلها أن الاسم المنصوب في هذا المثل التي ذكروها هو الفاعل، والاسم المرفوع هو المفعول، وأن التغير لم يحصل إلا في حركات الإعراب، لكن ذهب الجوهري إلى أن المنصوب هو المفعول به، والمرفوع هو الفاعل، والتغير إنما حصل في المعنى. وهذا رأي لجماعة من النحاة، وقد اختاره الشاطبي، وانظر ما ذكرناه واستشهدنا له في مطلع باب الفاعل.

والقسم الثاني : ما يتعدى إلى ثلاثة مفاعيل ، كأَعْلَمَ وأَرَى .
والقسم الثالث : ما يتعدى إلى مفعول واحد ، كضَرَبَ ، ونحوه .

وَلَا زِمَ غَيْرُ الْمُعْدَى ، وَحْتَمَ لَزُومُ أَفْعَالِ السَّجَايَا ، كَنَهَمُ^(١)
كَذَا أَفْعَلُّ^(٢) كَذَا أَفْعَلٌ ، وَالْمُضَاهِي أَقْعَنَسَا ، وَمَا اقْتَضَى : نَظَافَةٌ ، أَوْ دَنَسَا^(٣)
أَوْ عَرَضًا ، أَوْ طَاوَعَ الْمُعْدَى لِوَاحِدٍ ، كَمَدَّة فَامْتَدَا^(٣)

اللازم هو : ما ليس بمتعدٍّ ، وهو : ما لا يَتَّصِلُ به هاءُ [ضمير] غيرِ
المصدرِ ، وَيَحْتَمُ اللزوم لكل فعل دال على سجية - وهي الطبيعة - نحو :
« شَرَفٌ ، وَكَرَمٌ ، وَظَرْفٌ ، وَنَهَمٌ » وكذا كُلُّ فعلٍ على وزن أَفْعَلُّ ، نحو :
« أَقْشَعَرٌ ، وَاطْمَأَنَّ » أو على وزن أَفْعَلُّ^(١) ، نحو : « أَقْعَنَسَسَ ، وَآخَرَنَجَمَ » أو

« أ » هَذَا جَعَلَ

(١) « ولازم » خبر مقدم « غير » مبتدأ مؤخر ، وغير مضاف و« المعدى » مضاف إليه « وحتم » فعل ماضٍ
مبني للمجهول « لزوم » نائب فاعل لحتم ، ولزوم مضاف ، و« أفعال » مضاف إليه ، وأفعال مضاف ،
و« السجايا » مضاف إليه « كنهم » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف . والتقدير :
وذلك كائن بهم .

(٢) « كذا » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « أفعل » قصد لفظه : مبتدأ مؤخر « والمضاهي »
معطوف على قوله : « أفعل » السابق ، وهو اسم فاعل ، وفاعله ضمير مستتر فيه . وقوله : « أقعنسا »
مفعوله ، وقد قصد لفظه « وما » اسم موصول : معطوف على المضاهي « اقتضى » فعل ماضٍ ، وفاعله
ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة . والجملة لا محل لها صلة الموصول
« نظافة » مفعول به لاقتضى « أو دنسا » معطوف على قوله نظافة .

(٣) « أو عرضاً » معطوف على قوله نظافة في البيت السابق « أو طاوَعَ » أو : حرف عطف . وطاوَعَ : فعل
ماضٍ معطوف على اقتضى ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة
والمعدى « مفعول به لطاوَعَ » لواحد » جار ومجرور متعلق بالمعدى « كمدّه » متعلق بمحذوف خبر
لمبتدأ محذوف . والتقدير : وذلك كائن كمدّه « فامتدّا » الفاء عاطفة ، امتد : فعل ماضٍ ، وفاعله
ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو .

دَلَّ عَلَى نِظَافَةِ كـ «طَهَّرَ الثَّوبُ، وَنَظَّفَ» أَوْ عَلَى دَنْسٍ كـ «دَنَسَ الثَّوبُ، وَوَسَخَ» أَوْ دَلَّ عَلَى غَرَضٍ نَحْو: مَرَضَ زَيْدٌ، وَاحْمَرَ^(١) أَوْ كَانَ مَطَاوِعاً لَمَّا تَعَدَّى إِلَى مَفْعُولٍ وَاحِدٍ نَحْو: «مَدَدْتُ الْحَدِيدَ فَاُمْتَدَّتْ، وَدَخَرَجْتُ زَيْدًا فَتَدَخَّرَجَ» وَاحْتَرَزَ بِقَوْلِهِ: «لِوَاحِدٍ» مِمَّا طَاوَعَ الْمُتَعَدِّي إِلَى اثْنَيْنِ؛ فَإِنَّهُ لَا يَكُونُ لَازِماً، بَلْ يَكُونُ مُتَعَدِّياً إِلَى مَفْعُولٍ وَاحِدٍ، نَحْو: فَهَمَّتْ زَيْدًا الْمَسْأَلَةُ فَفَهِمَهَا، وَعَلِمَتْهُ النِّحْوُ فَتَعَلَّمَهَا.

وَعَدُّ لَازِماً بِحَرْفٍ جَرٍّ وَإِنْ حُذِفَ فَالْنَّصْبُ لِلْمُنْجَرِّ^(٢)
نَقْلًا، وَفِي «أَنْ» «وَأَنْ» يَطْرُدُ مَعَ أَمْنٍ لَبَسٍ: كَعَجِبْتُ أَنْ يَدُوا^(٣)

تَقْدِّمُ أَنَّ الْفِعْلَ الْمُتَعَدِّيَّ يَصِلُ إِلَى مَفْعُولِهِ بِنَفْسِهِ، وَذَكَرَ هُنَا أَنَّ الْفِعْلَ الْإِلَازِمَ يَصِلُ إِلَى مَفْعُولِهِ بِحَرْفٍ جَرٍّ، نَحْو: «مَرَرْتُ بِزَيْدٍ» وَقَدْ يُحْذَفُ حَرْفُ الْجَرِّ فَيَصِلُ إِلَى مَفْعُولِهِ بِنَفْسِهِ، نَحْو: «مَرَرْتُ زَيْدًا» قَالَ الشَّاعِرُ:

(١) «وَعَدَ» فِعْلٌ أَمْرٌ. وَفَاعِلُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ فِيهِ وَجُوباً تَقْدِيرُهُ أَنْتَ «لَازِماً» مَفْعُولٌ بِهِ لَعْدُ «بِحَرْفٍ» جَارٍ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بَعْدَ، وَحَرْفُ مِضَافٍ وَ«جَرٍّ» مِضَافٌ إِلَيْهِ «وَأَنْ» شَرْطِيَّةٌ «حُذِفَ» فِعْلٌ مَاضٍ مَبْنِيٌّ لِلْمَجْهُولِ فِعْلُ الشَّرْطِ. وَنَائِبُ الْفَاعِلِ ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ فِيهِ جَوَازاً تَقْدِيرُهُ هُوَ يَعُودُ إِلَى حَرْفِ جَرٍّ «فَالنَّصْبُ» الْفَاءُ لِرَبْطِ الْجَوَابِ بِالشَّرْطِ، النَّصْبُ: مُبْتَدَأٌ «لِلْمُنْجَرِّ» جَارٍ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِمُحْذَوْفٍ خَيْرِ الْمُبْتَدَأِ، وَجُمْلَةُ الْمُبْتَدَأِ وَخَيْرُهُ فِي مَحَلِّ جَزْمِ جَوَابِ الشَّرْطِ.

(٢) «نَقْلًا» مَفْعُولٌ مُطْلَقٌ، أَوْ حَالٌ صَاحِبُهُ اسْمُ الْمَفْعُولِ الْمَفْهُومُ مِنْ قَوْلِهِ: «حُذِفَ» وَتَقْدِيرُهُ مَنَقُولاً «وَفِي أَنْ» جَارٍ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِيَطْرُدُ الْآتِي «وَأَنْ» مَعْطُوفٌ عَلَى أَنْ «يَطْرُدُ» فِعْلٌ مُضَارِعٌ، وَفَاعِلُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ فِيهِ جَوَازاً تَقْدِيرُهُ هُوَ يَعُودُ إِلَى الْحَذْفِ الْمَفْهُومِ مِنْ حَذْفِ «مَعَ» ظَرْفٌ مُتَعَلِّقٌ بِيَطْرُدُ، وَمَعَ مِضَافٍ وَ«أَمْنٍ» مِضَافٌ إِلَيْهِ، وَأَمْنٌ مِضَافٌ وَ«لَبَسٍ» مِضَافٌ إِلَيْهِ «كَعَجِبْتُ» الْكَافُ جَارَةٌ لِقَوْلِ مُحْذَوْفٍ، عَجِبْتُ: فِعْلٌ وَفَاعِلُ «أَنْ» مُصْدَرِيَّةٌ «يَدُوا» فِعْلٌ مُضَارِعٌ مُنْصَوْبٌ بِأَنْ، وَعِلَامَةُ نَصْبِهِ حَذْفُ النُّونِ، وَوَاوُ الْجَمَاعَةِ فَاعِلُهُ، وَ«أَنْ» وَمَنْصُوبُهَا فِي تَأْوِيلِ مُصْدَرِ مَجْرُورٍ بِمَنْ الْمُحْذَوْفَةُ، وَالتَّقْدِيرُ: عَجِبْتُ مِنْ وَدِيهِمْ - أَيِ إعْطَاهُمْ الدِّيَةَ - وَالْجَارُ وَالْمَجْرُورُ مُتَعَلِّقٌ بِعَجِبَ.

١٥٩ - تَمْرُونَ الدِّيَارَ وَلَمْ تَعُوجُوا كَلَامُكُمْ عَلَيَّ إِذَا حَرَامُ

أي: تَمْرُونَ بالديار. ومذهب الجمهور أنه لا ينقاس حذف حرف الجر مع غير «أَنَّ» و«أَنَّ» بل يُقْتَصَرُ فيه على السماع، وذهب [أبو الحسن علي بن سليمان البغدادي وهو] الأخفش الصغير إلى أنه يجوز الحذف مع غيرهما قياساً، بشرط تعيين الحرف، ومكان الحذف، نحو: «بَرَيْتُ الْقَلَمَ بالسكين» فيجوز عنده حذف الباء؛ فتقول: «بَرَيْتُ الْقَلَمَ السكين» فإن لم يتعين الحرف لم يجز الحذف، نحو: «رَغِبْتُ فِي زَيْدٍ» فلا يجوز حذف «في»؛ لأنه لا يُدْرَى حينئذٍ: هل التقدير «رَغِبْتُ عَنْ زَيْدٍ» أو «في زَيْدٍ» وكذلك إن لم يتعين مكان الحذف لم يجز، نحو:

١٥٩ - البيت لجريز بن عطية بن الخطفي.

اللغة: «تعوجوا» يقال: عاج فلان بالمكان يعوج عوجاً ومعاجاً - كقال يقول قولاً ومقالاً - إذا أقام به، ويقال: عاج السائر بمكان كذا، إذا عطف عليه، أو وقف به، أو عرج عليه وتحول إليه، ورواية الديوان * أتمضون الرسوم ولا نحيا *.

الإعراب: «تمرون» فعل وفاعل «الديار» منصوب على نزع الخافض، وأصله: تمرون بالديار «ولم تعوجوا» الواو للحال، ولم: نافية جازمة، تعوجوا: فعل مضارع مجزوم بلم، وعلامة جزمه حذف النون، وواو الجماعة فاعل، والجملة في محل نصب حال «كلامكم» كلام: مبتدأ، وكلام مضاف وضمير المخاطبين مضاف إليه «على» جار ومجرور متعلق بحرام «حرام» خبر المبتدأ. الشاهد فيه: قوله «تمرون الديار» حيث حذف الجار، وأوصل الفعل اللازم إلى الاسم الذي كان مجروراً، فنصبه، وأصل الكلام «تمرون بالديار» ويسمى ذلك: «الحذف والإيصال» وهذا قاصر على السماع، ولا يجوز ارتكابه في سعة الكلام، إلا إذا كان المجرور مصدراً مؤولاً من «أَنَّ» المؤكدة مع اسمها وخبرها، أو من «أَنَّ» المصدرية مع منصوبها.

ومثل هذا الشاهد قول عمر بن أبي ربيعة المخزومي:

غَضِبْتُ أَنْ نَظَرْتُ نَحْوَ نِسَاءٍ لَيْسَ يَعْرِفُنِي مَرَرَنَ الطَّرِيقَا

ومحل الاستشهاد قوله: «مررن الطريقا» حيث حذف حرف الجر ثم أوصل الفعل اللازم إلى الاسم الذي كان مجروراً فنصبه، وأصل الكلام: مررن بالطريق، وفيه شاهد آخر للقياسي من هذا الباب؛ وذلك في قوله: «غضبت أن نظرت» وأصله: غضبت من أن نظرت.

«اخْتَرْتُ الْقَوْمَ مِنْ بَنِي تَمِيمٍ» فلا يجوز الحذف؛ فلا تقول: «اخْتَرْتُ الْقَوْمَ مِنْ بَنِي تَمِيمٍ»؛ إذ لا يُدْرَى: هل للأصل «اخْتَرْتُ الْقَوْمَ مِنْ بَنِي تَمِيمٍ» أو «اخْتَرْتُ مِنَ الْقَوْمِ بَنِي تَمِيمٍ».

وأما «أَنْ، وَأَنَّ» فيجوز حذف حرف الجر معهما قياساً مُطَرِّداً، بشرط أمن اللبس، كقولك «عجبت أَنْ يَدُوا» والأصل «عجبت مِنْ أَنْ يَدُوا» أي: مِنْ أَنْ يُعْطُوا الدَّيَّةَ، ومثال ذلك مع أَنْ - بالتشديد - «عجبت مِنْ أَنَّكَ قَائِمٌ» فيجوز حذف «مِنْ» فتقول: «عجبت أَنَّكَ قَائِمٌ»؛ فإن حصل لبس لم يجز الحذف، نحو «رَغِبْتُ فِي أَنْ تَقُومَ» أو «[رَغِبْتُ] فِي أَنَّكَ قَائِمٌ» فلا يجوز حذف «فِي» لاحتمال أَنْ يكون المحذوف «عَنْ» فيحصل اللبس.

واختلف في محل «أَنْ، وَأَنَّ» - عند حَذْفِ حَرْفِ الْجَرِّ - فذهب الأَخْفَشُ إلى أَنَّهُمَا فِي محل جر، وذهب الكسائي إلى أَنَّهُمَا فِي محل نصب^(١)، وذهب سيبويه إلى تجويز الوجهين.

(١) أما الذين ذهبوا إلى أَنَّ المصدر المنسبك من الحرف المصدرى ومعموله في محل نصب بعد حذف حرف الجر الذي كان يقتضي جره فاستدلوا على ذلك بشيئين:

أولهما: أَنَّ حرف الجر عامل ضعيف، وآية ضعفه أنه مختص بنوع واحد هو الاسم، والعامل الضعيف لا يقوى على العمل إلا إذا كان مذكوراً، فمتى حذف من الكلام زال عمله.

وثاني الدليلين: أَنَّ حرف الجر إذا حذف من الكلام وكان مدخوله غير «أَنْ» و«أَنَّ» فنحن متفقون على أَنَّ الاسم الذي كان مجروراً به ينصب كما في بيت عمر وبيت جرير السابق (رقم ١٥٩) وكما في قول ساعدة بن جؤبة الهذلي:

لَذَنْ يَهْزُ الْكَفَّ يَغْسِلُ مَتْنُهُ فِيهِ، كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقُ الثُّغْلُبُ

وكما في قول المتلمس جرير بن عبد المسيح يخاطب عمرو بن هند ملك الحيرة:

أَلَيْتَ حَبَّ الْعِرَاقِ الدُّهْرَ أَطْعَمَهُ وَالْحَبُّ يَأْكُلُهُ فِي الْقَرْيَةِ السُّوسُ

أراد الأول: كما عسل في الطريق، وأراد الثاني: أليت على حب العراق، فلما حذف حرف الجر نصبا الاسم الذي كان مجروراً؛ فيجب أَنْ يكون هذا هو الحكم مع أَنْ وَأَنَّ.

وحاصله: أن الفعلَ اللازمَ يَصِلُ إلى المفعول بحرف الجر، ثم إن كان المجرور غير «أَنْ، وَأَنْ» لم يَجْزِ حَذْفُ حرف الجر إلا سماعاً، وإن كان «أَنْ، وَأَنْ» جاز [ذلك] قياساً عند أَمْنِ اللَّبْسِ، وهذا هو الصحيح.

وَالْأَصْلُ سَبْقُ فَاعِلٍ مَعْنَى كَمَنْ مِنْ «أَلْبَسَ مَنْ زَارَكُمْ نَسَجَ الْيَمَنُ»^(١)

إذا تَعَدَّى الفعلُ إلى مفعولين الثاني منهما ليس خبراً في الأصل؛ فالأصلُ تقديمُ ما هو فاعِلٌ في المعنى، نحو «أَعْطَيْتُ زَيْدًا دَرَهْمًا»

= وأما الذين ذهبوا إلى أن المصدر في محل جر بعد حذف حرف الجر فقد استدلوا على ما ذهبوا إليه بالسماع عن العرب.

فمن ذلك قول الفرزدق من قصيدة يمدح فيها عبد المطلب بن عبد الله المخزومي:

وَمَارَزْتُ لَيْلَى أَنْ تَكُونَ حَبِيبَةً إِلَيَّ، وَلَا دَيْنَ بَهَا أَنَا طَالِبُهُ

فقوله: «ولا دين» مروى بجر دين المعطوف على المصدر المنسبك من «أن تكون - إلخ» وذلك يدل على أن هذا المصدر مجرور؛ لوجوب تطابق المعطوف والمعطوف عليه في حركات الإعراب.

وقد حذف الفرزدق حرف الجر وأبقى الاسم مجروراً على حاله قبل الحذف، وذلك في قوله:

إِذَا قِيلَ: أَيُّ النَّاسِ شَرُّ قَبِيلَةٍ؟ أَشَارَتْ كُلِّبٌ بِالْأَكْفِ الْأَصَابِعُ

أصل الكلام: أشارت إلى كليب، فلما حذف «إلى» أبقى «كليب» على جره.

فلما رأى سيويه - رحمه الله! - تكافؤ الأدلة، وأن السماع ورد بالوجهين، ولا وجه لترجيح أحدهما على الآخر، جوز كل واحد منهما.

(١) «والأصل» مبتدأ «سبق» خبر المبتدأ، وسبق مضاف، و«فاعل» مضاف إليه «معنى» منصوب على

نزع الخافض، أو تمييز «كمن» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير:

وذلك كائن كمن - إلخ «من» حرف جر، ومجرور قول محذوف، والجار والمجرور متعلق بمحذوف

حال «ألبس» فعل أمر مؤكد بالنون الخفيفة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «من» اسم

موصول: مفعول أول لألبس «زاركم» زار: فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو

يعود إلى من، وضمير المخاطبين مفعول به، والجملة لا محل لها صلة «نسيج» مفعول ثانٍ لألبس،

ونسيج مضاف و«اليمن» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة، وسكن لأجل الوقف.

فالأصلُ تقديمُ «زيد» على «درهم» لأنه فاعل في المعنى، لأنه الأخذُ للدرهم، وكذا «كَسَوْتُ زَيْدًا جُبَّةً» و«أَلْبَسْتُ مَنْ زَارَكُمْ نَسِجَ الْيَمَنِ» فـ «مَنْ»: مفعول أول، و«نَسِجَ»: مفعول ثانٍ، والأصلُ تقديمُ «مَنْ» على «نَسِجِ الْيَمَنِ» لأنه اللَّابِسُ، ويجوز تقديم ما ليس فاعلاً معنًى، لكنه خلاف الأصل.

وَيَلْزَمُ الْأَصْلُ لِمُوجِبِ عَرَى وَتَرَكْ ذَلِكَ الْأَصْلُ حَتْمًا قَدْ يَرَى^(١)

أي: يلزم الأصل - وهو تقديمُ الفاعِلِ في المعنى - إذا طرأ ما يُوجبُ ذلك، وهو خَوْفُ اللبس، نحو «أَعْطَيْتُ زَيْدًا عَمْرًا» فيجب تقديمُ الأخذِ منها، ولا يجوز تقديمُ غَيْرِهِ؛ لأجل اللبسِ؛ إذ يحتمل أن يكون هو الفاعل.

وقد يجب تقديم ما ليس فاعلاً في المعنى، وتأخير ما هو فاعل في المعنى، نحو «أَعْطَيْتُ الدَّرْهَمَ صَاحِبَهُ» فلا يجوز تقديم صاحبه وإن كان فاعلاً في المعنى؛ فلا تقول: «أَعْطَيْتُ صَاحِبَهُ الدَّرْهَمَ» لثلا يعود الضميرُ على متأخر لفظاً ورتبة [وسر ممتنع] والله أعلم^(٢).

(١) «ويلزم الأصل» فعل وفاعل «لموجب» جار ومجرور متعلق بيلزم «عرى» فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى موجب، والجملة في حل جر نعت لموجب «وترك» مبتدأ، وترك مضاف واسم الإشارة من «ذاك» مضاف إليه، والكاف حرف خطاب «الأصل» بدل من عطف بيان من اسم الإشارة «حتمًا» حال من نائب الفاعل المستتر في «يرى» الآتي، وتقديره باسم مفعول: أي محتوماً «قد» حرف تقليل «يرى» فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ترك، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ.

(٢) تلخيص ما أشار الشارح والناظم في هذه المسألة أن للمفعول الأول مع المفعول الثاني - اللذين =

وَحَذَفُ الْفَضْلَةِ، أَجْزُ، إِنْ لَمْ يَضُرْ كَحَذَفِ مَا سَبَقَ جَوَاباً أَوْ حَصِراً^(١)
 الْفَضْلَةُ: خِلَافُ الْعُمْدَةِ، وَالْعُمْدَةُ: مَا لَا يُسْتَعْنَى عَنْهُ كَالْفَاعِلِ،
 وَالْفَضْلَةُ: مَا يُمْكِنُ الْإِسْتِغْنَاءُ عَنْهُ كَالْمَفْعُولِ بِهِ؛ فَيَجُوزُ حَذْفُ الْفَضْلَةِ إِنْ
 لَمْ يَضُرْ، كَقَوْلِكَ فِي «ضَرَبْتُ زَيْدًا»: «ضَرَبْتُ» بِحَذْفِ الْمَفْعُولِ بِهِ،
 وَكَقَوْلِكَ فِي «أَعْطَيْتُ زَيْدًا دَرَاهِمًا»: «أَعْطَيْتُ»، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: (فَأَمَّا مَنْ

ليس أصلهما المبتدأ والخبر - ثلاثة أحوال؛ الحالة الأولى يجب فيها تقديم الفاعل في المعنى،
 والحالة الثانية يجب فيها تقديم المفعول في المعنى. والحالة الثالثة يجوز فيها تقديم أيهما شئت،
 وسنبين لك مواضع كل حالة منها تفصيلاً.

أما الحالة الأولى فلها ثلاثة مواضع؛ أولها: أَنْ يَخَافُ اللَّبْسَ، وَذَلِكَ إِذَا صَلَحَ كُلُّ مِنَ الْمَفْعُولَيْنِ أَنْ
 يَكُونَ فَاعِلاً فِي الْمَعْنَى، وَذَلِكَ نَحْوُ «أَعْطَيْتُ زَيْدًا عَمْرًا» وَثَانِيهَا: أَنْ يَكُونَ الْمَفْعُولُ فِي الْمَعْنَى
 مُحْصُوراً فِيهِ، نَحْوُ قَوْلِكَ «مَا كَسَوْتُ زَيْدًا إِلَّا جَبَّةً»، وَمَا أَعْطَيْتُ خَالِدًا إِلَّا دَرَاهِمًا» وَثَالِثُهَا: أَنْ يَكُونَ
 الْفَاعِلُ فِي الْمَعْنَى ضَمِيرًا وَالْمَفْعُولُ فِي الْمَعْنَى اسماً ظاهراً نَحْوُ «أَعْطَيْتُكَ دَرَاهِمًا».

وَأما الحالة الثانية فلها ثلاثة مواضع أيضاً؛ أولها: أَنْ يَكُونَ الْفَاعِلُ فِي الْمَعْنَى مُتَصِلاً بِضَمِيرٍ يَعُودُ
 عَلَى الْمَفْعُولِ فِي الْمَعْنَى نَحْوُ «أَعْطَيْتُ الذَّرْهَمَ صَاحِبَهُ»؛ إِذْ لَوْ قَدِمَ لَعَادَ الضَّمِيرُ عَلَى مُتَأَخِّرِ لَفْظاً
 وَرْتَبَةً، وَثَالِثُهَا: أَنْ يَكُونَ الْفَاعِلُ فِي الْمَعْنَى مِنْهُمَا مُحْصُوراً فِيهِ، نَحْوُ قَوْلِكَ: «مَا أَعْطَيْتُ الدَّرْهَمَ إِلَّا
 زَيْدًا» وَثَالِثُهَا: أَنْ يَكُونَ الْمَفْعُولُ فِي الْمَعْنَى مِنْهُمَا ضَمِيرًا وَالْفَاعِلُ فِي الْمَعْنَى اسماً ظاهراً، نَحْوُ
 قَوْلِكَ: «الدَّرْهَمَ أَعْطَيْتَهُ بَكْرًا».

وَأما الحالة الثالثة ففيها عدا ما ذكرناه من مواضع الحالتين، وَمِنْهَا قَوْلُكَ: «أَعْطَيْتُ زَيْدًا مَالَهُ» يَجُوزُ
 أَنْ تَقُولَ فِيهِ: أَعْطَيْتُ مَالَهُ زَيْدًا؛ فَالضَّمِيرُ إِنْ عَادَ عَلَى مُتَأَخِّرِ لَفْظاً فَقَدْ عَادَ عَلَى مُتَقَدِّمِ رَتَبَةً.

(١) «وَحَذَفُ» مَفْعُولٌ بِهِ مُقَدِّمٌ لِأَجْزٍ، وَحَذَفُ مُضَافٍ وَ«فَضْلَةُ» مُضَافٌ إِلَيْهِ «أَجْزٍ» فَعِلُ أَمْرٍ، وَفَاعِلُهُ
 ضَمِيرٌ مُسْتَرٌّ فِيهِ وَجُوباً تَقْدِيرُهُ أَنْتَ «إِنْ» شَرْطِيَّةٌ «لَمْ» جَازِمَةٌ نَافِيَةٌ «يَضُرُّ» فَعِلُ مُضَارِعٌ مُجْزُومٌ بِلَمْ،
 وَجَمَلَتُهُ فَعِلُ الشَّرْطِ، وَفَاعِلُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَرٌّ فِيهِ جُوزاً تَقْدِيرُهُ هُوَ يَعُودُ إِلَى حَذَفٍ، وَجَوَابُ الشَّرْطِ
 مُحْذُوفٌ، وَتَقْدِيرُ الْكَلَامِ: إِنْ لَمْ يَضُرْ حَذَفُ الْفَضْلَةِ فَأَجْزُهُ «كَحَذَفُ» جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِمُحْذُوفٍ
 خَبَرٌ لِمُبْتَدَأٍ مُحْذُوفٍ: أَيْ وَذَلِكَ كَائِنْ كَحَذَفِ «مَا» اسْمُ مَوْصُولٍ: مُضَافٌ إِلَيْهِ «سَبَقَ» فَعِلُ مَاضٍ
 مَبْنِيٌّ لِلْمَجْهُولِ، وَنَائِبُ الْفَاعِلِ ضَمِيرٌ مُسْتَرٌّ فِيهِ جُوزاً تَقْدِيرُهُ هُوَ يَعُودُ إِلَى مَا الْمَوْصُولُ، وَالْجُمْلَةُ
 لَا مَحَلَّ لَهَا صَلَةُ الْمَوْصُولِ «جَوَاباً» مَفْعُولٌ ثَانٍ لِسَبَقِ «أَوْ» عَاطِفَةٌ «حَصِرَ» فَعِلُ مَاضٍ مَبْنِيٌّ
 لِلْمَجْهُولِ مَعْطُوفٌ عَلَى سَبَقِ.

أَعْطَى وَاتَّقَى)، و «أَعْطَيْتَ زَيْدًا»، ومنه قوله تعالى: (وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى)، و «أَعْطَيْتَ دَرَهْمًا» قيل: ومنه قوله تعالى: (حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ) التقدير - والله أعلم - حتى يُعْطَوْكُمْ الْجِزْيَةَ، فإن ضُرَّ حَذَفَ الْفَضْلَةُ لَمْ يَجُزْ حَذْفُهَا، كما إذا وقع المفعولُ به في جوابِ سؤالٍ، نحو أن يقال: «مَنْ ضَرَبْتُ؟» فتقول: «ضَرَبْتُ زَيْدًا» أو وقع محصوراً، نحو «ما ضَرَبْتُ إِلَّا زَيْدًا»؛ فلا يجوز حذف «زَيْدًا» في الموضعين؛ إذ لا يحصل في الأول الجوابُ، ويبقى الكلام الثاني ذالاً على نفي الضرب مُطْلَقاً، والمقصودُ نفيه عن غير «زيد»؛ فلا يُفْهَمُ المقصود عند حذفه.

وَيُحَذَفُ النَّاصِبُهَا، إِنْ عَلِمَا، وَقَدْ يَكُونُ حَذْفُهُ مُلْتَزِمًا^(١)

يجوز حذف ناصبِ الْفَضْلَةِ إذا دَلَّ عليه دليلٌ، نحو أن يقال: «مَنْ ضَرَبْتُ؟» فتقول: «زَيْدًا» التقدير: «ضَرَبْتُ زَيْدًا» فحذف «ضَرَبْتُ»؛ لدلالة ما قبله عليه، وهذا الحذف جائزٌ، وقد يكون واجباً كما تقدم في باب الاشتغال، نحو «زَيْدًا ضَرَبْتُهُ» التقدير: «ضَرَبْتُ زَيْدًا ضَرَبْتُهُ» فحذف «ضَرَبْتُ» وجوباً كما تقدم، والله أعلم.

(١) «ويحذف» فعل مضارع مبني للمجهول «الناصبها» الناصب: نائب فاعل يحذف، وهو اسم فاعل يعمل عمل الفعل، وفاعله ضمير مستتر فيه، و«ها» ضمير الغائب العائد إلى الفضلة مفعول به «إن» شرطية «علماً» فعل ماضٍ مبني للمجهول. فعل الشرط، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الناصب «وقد» حرف تقليل «يكون» فعل مضارع ناقص «حذفه» حذف: اسم يكون وحذف مضاف وضمير الغائب العائد إلى الناصب مضاف إليه «ملتزماً» خبر يكون.

التَّنازُعُ فِي الْعَمَلِ

إِنْ عَامِلَانِ اقْتَضَيَا فِي اسْمٍ عَمَلٌ قَبْلُ فَلِلَّوَاحِدِ مِنْهُمَا الْعَمَلُ^(١)
وَالثَّانِي أَوْلَى عِنْدَ أَهْلِ الْبَصْرَةِ وَاخْتَارَ عَكْسًا غَيْرُهُمْ ذَا أُسْرَةٍ^(٢)

التنازعُ عبارة عن توجُّه عاملين إلى معمولٍ واحدٍ^(٣)، نحو «ضربتُ

(١) «إن» شرطية «عاملان» فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده، والتقدير: إن اقتضى عاملان «اقتضيا» فعل وفاعل، والجملة لا محل لها من الإعراب مفسرة «في اسم» جار ومجرور متعلق باقتضى «عمل» مفعول به لاقتضى، وقد وقف عليه بالسكون على لغة ربيعة «قبل» ظرف متعلق باقتضى، أو بمحذوف يقع حالاً من قوله عاملان: أي حال كون هذين العاملين واقعين قبل الاسم، وقبل مني على الضم في محل نصب «فللواحد» الفاء لربط الجواب بالشرط، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «منهما» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الواحد «العمل» مبتدأ مؤخر.

(٢) «والثاني» مبتدأ «أولى» خبر المبتدأ «عند» ظرف متعلق بأولى، وعند مضاف، و«أهل» مضاف إليه، وأهل مضاف، و«البصرة» مضاف إليه «واختار» فعل ماضٍ «عكسا» مفعول به لاختار «غيرهم» غير: فاعل اختار، وغير مضاف، وضمير الغائبين مضاف إليه «ذا» حال من غيرهم، وذا مضاف و«أسره» مضاف إليه، وهو بضم الهمزة والمراد به ذا قوة، وأصله - بضم الهمزة - الدرع الحصينة، أو قوم الرجل ورهطه الأقربون، ويجوز فتح الهمزة، والأسرة - بالفتح - الجماعة القوية.

(٣) قد يكون العاملان المتنازعان فعلين، ويشترط فيهما حينئذ: أن يكونا متصرفين نحو قوله تعالى: ﴿آتُونِي أَفْرَغَ عَلَيْهِ قَطْرًا﴾، وقد يكونان اسمين، ويشترط فيهما حينئذ أن يكونا مشبهين للفعل في العمل، وذلك بأن يكونا اسمي فاعلين، نحو قول الشاعر:

* عَهَدْتُ مُؤَيَّسًا مُغْنِيًا مَنْ أَجَرْتُهُ *

فمن: اسم موصول تنازعه كل من مغني ومغن، أو بأن يكونا اسمي مفعول كقول كثير:
قَضَى كُلُّ ذِي دَيْنٍ فَوْقِي غَرِيمَهُ وَعَزَّةٌ مَمْطُولٌ مُعْنَى غَرِيمِهَا
أو بأن يكونا مصدرين كقولك: عجبت من حبك وتقديرك زيذاً، أو بأن يكونا اسمي تفضيل كقولك: زيد أضبط الناس واجمعهم للعلم، أو بأن يكونا صفتين مشبهتين نحو قولك: زيد حذر وكريم أبوه، أو بأن يكونا مختلفين: فمثال الفعل واسم الفعل قوله تعالى: ﴿هازموا كتابيه﴾ ومثال الفعل والمصدر قول الشاعر:

وَأَكْرَمْتُ زَيْدًا فكل واحد من «ضَرَبْتُ» و «أَكْرَمْتُ» يطلب «زيداً» بالفعولية، وهذا معنى قوله: «إن عاملان - إلى آخره».

لَقَدْ عَلِمْتُ أُولَى الْمُنِيرَةِ أَتْنِي
لَقِيتُ فَلَمْ أَكُلْ عَنِ الضَّرْبِ مِسْمَاً
فقوله: «مسمعا» اسم رجل، وقد تنازعه من حيث العمل كل من «لَقِيتُ» و «الضرب».

ومنه تعلم أنه لا تنازع بين حرفين، ولا بين فعلين جامدين، ولا بين اسمين غير عاملين، ولا بين فعل متصرف وآخر جامد، أو فعل متصرف واسم غير عامل.

ويشترط في العاملين - سوى ما فصلنا - شرط ثانٍ، وهو: أن يكون بينهما ارتباط؛ فلا يجوز أن تقول «قام قعد أخوك» إذ لا ارتباط بين الفعلين؛ والارتباط يحصل بواحد من ثلاثة أمور:

(الأول: أن يعطف ثانيهما على أولهما بحرف من حروف العطف، كما رأيت.

(الثاني) أن يكون أولهما عاملاً في ثانيهما، نحو قوله تعالى: «وأنهم ظنوا كما ظننتم أن لن يبعث الله» العاملات هما ظنوا وظننتم، والمعمول المتنازع فيه هو (أن لن يبعث الله) و«كما ظننتم» معمول لظنوا، لأنه صفة لمصدر يقع مفعولاً مطلقاً ناصبه ظنوا.

(الثالث) أن يكون جواباً للأول، نحو قوله تعالى: «يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلالة» ونحو قوله جل شأنه: «أتوني أفرغ عليه قطراً».

ويشترط في العاملين أيضاً: أن يكون كل واحد منهما موجهاً إلى المعمول من غير فساد في اللفظ أو في المعنى، فخرج بذلك نحو قول الشاعر:

* أَتَاكَ أَتَاكَ الْلَّاحِقُونَ أَحْبَسَ أَحْبَسَ *

فليس كل واحد من «أتاك أتاك» موجهاً إلى قوله: «اللاحقون»؛ إذ لو توجه كل واحد إليه لقال: أتوك أتاك اللاحقون، أو لقال: أتاك أتوك اللاحقون، بل المتوجه إليه منهما هو الأول، والثاني تأكيد له، وخرج قول امرئ القيس بن حجر الكندي.

وَلَوْ أَنَّ مَا أَسْمَى لَأَذْنَى مَعْبُودَةٍ كَفَّانِي، وَلَمْ أَطْلُبْ قَلِيلٌ مِنَ الْمَالِ

وذلك لأن كلا من «كفاني» و «لم أطلب» ليس متوجهاً إلى قوله: «من المال» إذ لو كان كل منهما متوجهاً إليه لصار حاصل المعنى: كفاني قليل من المال ولم أطلب هذا القليل، وكيف يصح ذلك وهو يقول بعد هذا البيت:

وَلَكِنَّمَا أَسْمَى لِمَجْدٍ مُؤْتَلٍ وَقَدْ يُدْرِكُ الْمَجْدُ الْمُؤْتَلِ أَمْثَالِي

وإنما قوله: «قليل من المال» فاعل كفى، وهو حده المتوجه إلى العمل فيه، وأما قوله: «ولم أطلب» فله معمول محذوف يفهم من مجموع الكلام، والتقدير: كفاني قليل من المال ولم أطلب الملك.

وقوله: «قَبْلُ» معناه أن العاملين يكونان قبل المعمول كما مثَّلنا ومقتضاه أنه لو تأخَّر العاملان لم تكن المسألة من باب التنازع.

وقوله: «فللواحد منهما العمل» معناه أن أَحَدَ العاملين في ذلك الاسم الظاهر، والآخر يُهْمَلُ عنه ويعمل في ضميره، كما سيذكره.

ولا خلاف بين البصريين والكوفيين أنه يجوز إعمال كل واحد من العاملين في ذلك الاسم الظاهر، ولكن اختلفوا في الأولى منهما^(١).

= ويشترط في العاملين أيضاً: أن يكونا متقدمين على المعمول كالأثلة التي ذكرناها والتي ذكرها الشارح، فإن تقدم المعمول فإما أن يكون مرفوعاً وإما أن يكون منصوباً فإن تقدم وكان مرفوعاً نحو قولك: «زيد قام وقعد» فلا عمل لأحد العاملين فيه، بل كل واحد منهما عامل في ضميره، وإن كان منصوباً نحو قولك: «زيداً ضربت وأهنت» فالعامل فيه هو أول العاملين، وللثاني منهما معمول محذوف يدل عليه المذكور، أولاً معمول له أصلاً، وإن توسط المعمول بين العاملين نحو قولك: «ضربت زيداً وأهنت» فهو معمول للسابق عليه منهما، وللتأخير عنه معمول محذوف يدل عليه المذكور، وقد أشار الشارح إشارة وجيزة إلى هذا الشرط.

(١) رأى البصريون أن إعمال ثاني العاملين أولى من إعمال الأول منهما لثلاث حجج:

الأولى: أنه أقرب إلى المعمول، وهي العلة التي ذكرها الشارح.

الثانية: أنه يلزم على إعمال الأول منهما الفصل بين العامل - وهو المتقدم - ومعموله - وهو الاسم الظاهر - بأجنبي من العامل، وهو ذلك العامل الثاني، ومع أن الفصل بين العامل والمعمول معتبر في هذا الباب للضرورة التي ألجأت إليه، فهو خلاف الأصل على الأقل.

الثالثة: أنه يلزم على إعمال العامل الأول في لفظ المعمول أن تعطف على الجملة الأولى - وهي جملة العامل الأول مع معموله - قبل تمامها، والعطف قبل تمام المعطوف عليه خلاف الأصل.

ورأى الكوفيون أن إعمال الأول أولى من إعمال الثاني لعلتين:

الأولى: أنه أسبق وأقدم ذكراً، وهي التي ذكرها الشارح.

والثانية: أنه يترتب على إعمال العامل الثاني في لفظ المعمول المذكور أن تضمر ضميراً في العامل الأول منهما؛ فيكون في الكلام الإضمار قبل الذكر، وهو غير جائز عندهم، وخلاف الأصل عند البصريين.

ولكل فريق من الفريقين مستند من السماع عن العرب.

فذهب البصريون إلى أن الثاني أولى به؛ لقربه منه، وذهب الكوفيون إلى أن الأول أولى به؛ لتقدمه.

وَأَعْمَلَ الْمُهْمَلَ فِي ضَمِيرِ مَا تَنَازَعَاهُ، وَالتَّزِمَ مَا التَّزِمَا^(١)
كَيُحْسِنَ ابْنَاكَ وَيُسِيءَ ابْنَاكَ وَقَدْ بَغَى وَاعْتَدَى عَبْدَاكَ^(٢)

أي: إذا أعملت أحد العاملين في الظاهر وأهملت الآخر عنه، فأعمل المهمل في ضمير الظاهر، والتزم الإضمار إن كان مطلوب العامل مما يلزم ذكره ولا يجوز حذفه، كالفاعل، وذلك كقولك: «يُحْسِنُ وَيُسِيءُ ابْنَاكَ» فكل واحد من «يُحْسِنُ» و«يُسِيءُ» يطلب «ابنًا» بالفاعلية، فإن أعملت الثاني وجب أن تُضمِرَ في الأول فاعله؛ فتقول «يُحْسِنَانِ وَيُسِيءَانِ ابْنَاكَ» وكذلك إن أعملت الأول وجب الإضمار في الثاني؛ فتقول: «يُحْسِنُ وَيُسِيءَانِ ابْنَاكَ» ومثله «بَغَى وَاعْتَدَى عَبْدَاكَ» وإن أعملت

= ثم إنه قد يوجد في الكلام ما يوجب إعمال الثاني كما في قولك: ضربت بل أكرمت زيداً، وقد يوجد فيه ما يوجب إعمال الأول كما في قولك: لا أكرمت ولا قدمت زيداً.

(١) «وأعمل» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «المهمل» مفعول به لأعمل «في ضميره» جار ومجرور متعلق بأعمل، وضمير مضاف، و«ما» اسم موصول: مضاف إليه «تنازعاه» فعل ماضٍ وفاعل ومفعول، والجملة لا محل لها صلة الموصول «والتزم» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «ما» اسم موصول به لا لتزم «التزم» فعل ماضٍ مبني للمجهول، والألف للاطلاق، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما، والجملة لا محل لها صلة.

(٢) «كَيُحْسِنَ ابْنَاكَ» الكاف جارة لقول محذوف، يحسنان: فعل وفاعل «ويُسيءُ» فعل مضارع «ابنًا» ابنا: فاعل يسيء مرفوع بالألف لأنه مثنى، وابنا مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه «وقد» حرف تحقيق «بَغَى» فعل ماضٍ «واعتديا» فعل وفاعل «عبدًا» فاعل بغى، ومضاف إليه.

الثاني في هذا المثال قلت: بَغْيًا وَاعْتَدَى عَبْدَاكَ» ولا يجوز تَرْكُ الإضمار؛ فلا تقول «يحسن ويسيء ابنك» ولا «بغى واعتدى عَبْدَاكَ» لأن تركه^(١) يؤدي إلى حذف الفاعل، والفاعل مُلْتَزِمُ الذَّكْرِ، وأجاز الكسائي ذلك على الحذف، بناء على مذهبه في جواز حَذْفِ الفاعِل، وأجازه القراء على تَوَجُّهِ العاملين معاً إلى الاسم الظاهر، وهذا بناء منهما على مَنع الإضمار في الأول عند إعمال الثاني؛ فلا تقول: يحسنان ويسيء أبناك» وهذا الذي ذكرناه عنهما هو المشهور من مذهبهما في هذه المسألة.

وَلَا تَجِيءُ مَعَ أَوَّلٍ قَدْ أَهْمَلَا بِمُضْمَرٍ لَغَيْرٍ رَفَعَ أَوْهَلَا^(٢)
بَلْ حَذَفَهُ الزَّمُ إِنْ يَكُنْ غَيْرَ خَبَرٍ وَأَخْرَنَهُ إِنْ يَكُنْ هُوَ الْخَبَرُ^(٣)

(١) يريد أن ترك الإضمار يؤدي إلى حذف الفاعل، وهذا كلام قاصر، ولا بد من تقدير ليصح؛ فإن ترك الإضمار لا يؤدي إلى حذف الفاعل فقط؛ لجواز أن يظهر مع كل عامل معموله، والكلام التام أن يقال: إن ترك الإضمار يلزم منه أحد أمرين، الأول التكرار إذا أظهرت مع كل عامل معموله، والثاني حذف الفاعل، وكلاهما محظور.

(٢) «ولا» ناهية «تجيء» فعل مضارع مجزوم بلا الناهية، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «مع» ظرف متعلق بتجيء، ومع مضاف و«أول» مضاف إليه «قد» حرف تحقيق «أهملًا» فعل ماضٍ مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى أول، والجملة في محل جر صفة لأول «بمضمر» جار ومجرور متعلق بتجيء «لغير» جار ومجرور متعلق بأوهل الآتي، وغير مضاف، و«رفع» مضاف إليه «أوهلا» فعل ماضٍ مبني للمجهول، والألف للاطلاق، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى مضمر، والجملة في محل جر صفة لمضمر.

(٣) «بل» حرف عطف، ومعناه - هنا - الانتقال «حذفه» حذف: مفعول مقدم للزم، وحذف مضاف وضمير الغائب مضاف إليه «الزم» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «إن» شرطية «يكن» فعل مضارع ناقص، فعل الشرط، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى مضمر «غير» خبر يكن. وغير مضاف و«خبر» مضاف إليه وأخرنه الواو عاطفة، آخر: فعل أمر مؤكد بالنون الخفيفة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، ونون التوكيد حرف لا محل له من الإعراب، =

تقدّم أنه إذا أُعْمِلَ أَحَدُ الْعَامِلِينَ فِي الظَّاهِرِ وَأُهْمِلَ عَنْهُ أَعْمِلَ فِي ضَمِيرِهِ، وَيُلْزَمُ الْإِضْمَارُ إِنْ كَانَ مَطْلُوبُ الْفِعْلِ مِمَّا يُلْزَمُ ذِكْرُهُ: كَالْفَاعِلِ، أَوْ نَائِبِهِ، وَلَا فَرْقٍ فِي وَجُوبِ الْإِضْمَارِ - حَيْثُ - بَيْنَ أَنْ يَكُونَ الْمَهْمَلُ الْأَوَّلُ أَوِ الثَّانِي، فَتَقُولُ: «يَحْسَنَانِ وَيَسِيءُ ابْنَاكَ، وَيَحْسَنُ وَيَسِيئَانِ ابْنَاكَ».

وَذَكَرَ هُنَا أَنَّهُ إِذَا كَانَ مَطْلُوبُ الْفِعْلِ غَيْرَ مَرْفُوعٍ فَلَا يَخْلُو: إِمَّا أَنْ يَكُونَ عَمْدَةً فِي الْأَصْلِ - وَهُوَ مَفْعُولُ «ظَنَ» وَأَخَوَاتِهَا؛ لِأَنَّهُ مُبْتَدَأٌ فِي الْأَصْلِ أَوْ خَبَرٌ، وَهُوَ الْمُرَادُ بِقَوْلِهِ: «إِنْ يَكُنْ هُوَ الْخَبَرُ» - أَوَّلًا، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ: فِيمَا أَنْ يَكُونَ الطَّالِبُ لَهُ هُوَ الْأَوَّلُ، أَوِ الثَّانِي، فَإِنْ كَانَ الْأَوَّلُ لَمْ يَجْزِ الْإِضْمَارُ فَتَقُولُ «ضَرَبْتُهُ وَضَرَبَنِي زَيْدٌ، وَمَرَرْتُ وَمَرَّ بِي زَيْدٌ» وَلَا تَضْمُرُ فَلَا تَقُولُ: «ضَرَبْتُهُ وَضَرَبَنِي زَيْدٌ» وَلَا «مَرَرْتُ بِهِ وَمَرَّ بِي زَيْدٌ» وَقَدْ جَاءَ فِي الشَّعْرِ، كَقَوْلِهِ:

١٦٠ - إِذَا كُنْتَ تُرْضِيهِ وَيُرْضِيكَ صَاحِبُ
جَهَارًا فَكُنْ فِي الْغَيْبِ أَحْفَظًا لِّلْعَهْدِ
وَأَلْفِ أَحَادِيثَ الْوُشَاةِ؛ فَقَلِّمًا
يُحَاوِلُ وَاشٍ غَيْرَ هَجْرَانِ ذِي وَدِّ

= وَالْهَاءُ مَفْعُولٌ بِهِ لِأَخْرِ «إِنْ» شَرْطِيَّةٌ «يَكُنْ» فِعْلٌ مُضَارِعٌ نَاقِصٌ فِعْلُ الشَّرْطِ. وَاسْمُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ فِيهِ جَوَازًا تَقْدِيرُهُ هُوَ يَعُودُ إِلَى مُضْمَرٍ «هُوَ» ضَمِيرٌ فَضَّلَ لَا مَحَلَّ لَهُ مِنَ الْإِعْرَابِ «الْخَبَرُ» خَبَرٌ يَكُنْ، وَجَوَابُ الشَّرْطِ مَحْذُوفٌ يَدُلُّ عَلَيْهِ سَابِقُ الْكَلَامِ، وَالتَّقْدِيرُ: إِنْ يَكُنْ مُضْمَرٌ غَيْرُ الرِّفْعِ هُوَ الْخَبَرُ فَأَخْرَجْنَاهُ.

١٦٠ - الْبَيِّنَانِ مِنَ الشُّوَاهِدِ الَّتِي لَمْ نَقِفْ لِأَحَدٍ عَلَى نَسْبَتِهَا لِغَائِلٍ مُعَيَّنٍ.
اللُّغَةُ: «جَهَارًا» بَزَنَةٌ كِتَابٌ - أَيْ عَيَانًا وَمُشَاهَدَةً، وَتَقُولُ: رَأَيْتُهُ جَهْرًا وَجَهَارًا وَكَلِمَتُ فَلَانًا جَهْرًا وَجَهَارًا.
وَجَهْرٌ فَلَانٌ بِالْقَوْلِ جَهْرًا، كُلُّ ذَلِكَ فِي مَعْنَى الْعَلَنِ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَأَسْرُوا قَوْلَكُمْ أَوِ اجْهَرُوا بِهِ﴾ وَقَالَ =

وإن كان الطالب له هو الثاني وجب الإضمار؛ فتقول: «ضربتني وضربته زيدٌ، ومررتُ به زيدٌ» ولا يجوز الحذف؛ فلا تقول

= الأخفض في قوله تعالى: ﴿حتى نرى الله جهرة﴾ أي عياناً يكشف عنا ما بيننا وبينه «الغيب» أصله ما استتر عنك ولم تره، ويريد به ههنا ما لم يكن الصاحب حاضراً «أحفظ للعهد» يروى في مكانه «أحفظ للود» والود - بضم الواو في المشهور، وقد تكسر الواو، أو تفتح - المحبة «الغ» يريد لا تجعل للكلام الوشاة سبيلاً إلى قلبك «الوشاة» جمع واش، وهو الذي ينقل إليك الكلام عن خلانك وأحبائك بقصد إفساد ما بينكم من أواصر المحبة «يحاول» هو مضارع من المحاولة، وأصلها إرادة الشيء بحيلة.

المعنى: إذا كانت بينك وبين أحد صداقة، وكان كل واحد منكما يعمل في العلن على إرضاء صاحبه؛ فتمسك بأواصر هذه المحبة في حال غيبة صديقك عنك، ولا تقبل في شأنه أقوال الوشاة؛ فإنهم إنما يريدون إفساد هذه الصداقة وتعكير صفوها.

الإعراب: «إذا» ظرف زمان تضمن معنى الشرط، مبني على السكون في محل نصب «كنت» كان: فعل ماضٍ ناقص، والتاء ضمير المخاطب اسمه، وجملة «ترضيه» من الفعل مع فاعله المستتر ومفعوله في محل نصب خبر كان، والجملة من كان ومفعولها في محل جر بإضافة إذا إليها، وهي جملة الشرط «ويرضيك» فعل ومفعول به «صاحب» فاعل يرضيك، وجملة يرضيك وفاعله ومفعوله في محل نصب معطوفة على جملة ترضيه التي قبلها «جهاراً» منصوب على الظرفية تنازعه كل من الفعلين السابقين «فكن» الفاء لربط الجواب بالشرط، كن: فعل أمر ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «في الغيب» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال «أحفظ» خبر كن «للعهد» جار ومجرور متعلق بأحفظ.

الشاهد فيه: قوله «ترضيه ويرضيك صاحب» فقد تقدم في هذه العبارة عاملان - وهما «ترضي» و«يرضي» - وتأخر عنهما مفعول واحد - وهو قوله: «صاحب» - وقد تنازع كل من «ترضي» و«يرضي» ذلك الاسم الذي بعدهما وهو «صاحب» والأول يطلبه مفعولاً به، والثاني يطلبه فاعلاً، وقد أعمل الشاعر فيه الثاني وأعمل الأول في ضميره الذي هو الهاء، والجمهور يرون أنه كان يجب على الشاعر ألا يعمل الأول في الضمير؛ لأن هذا الضمير فضلة يستغني الكلام عنه، وذكر الضمير مع العامل الأول يترتب عليه الإضمار قبل الذكر، والإضمار قبل الذكر لا يجوز، وقد ارتكبه الشاعر، من غير ضرورة ملجئة إلى ارتكاب هذا المحذور؛ فإنهم إنما أجازوا - في هذا الباب - الإضمار قبل الذكر، إذا كان الضمير فاعلاً، مثلاً؛ لأنه لا يستغني الكلام عنه، ولا يجوز حذفه، والضرورة يجب أن تقدر بقدرها، ومنهم من منع الإضمار قبل الذكر مطلقاً.

«ضَرَبَنِي وَضَرَبْتُ زَيْدًا» ولا «مَرَّبِي وَمَرَرْتُ زَيْدًا»، وقد جاء في الشعر، كقوله:

١٦١ - بِعُكَاظٍ يُعْشِي النَّاطِرِينَ - إِذَا هُمْ لَمَحُوا - شُعَاعُهُ

والأصل «لمحوه» فحذف الضمير ضرورةً، وهو شاذ، كما شذَّ عَمَلُ المهمل الأول في المفعول المضمر الذي ليس بعمدة في الأصل.

١٦١ - البيت لعائكة بنت عبد المطلب عمة النبي ﷺ، من كلمة رواها أبو تمام حبيب بن أوس في ديوان الحماسة (انظر شرح التبريزي: ٢٥٦/٢ بتحقيقنا) وقبل هذا البيت قولها:

سَأَلُ بِنَا فِي قَوْمِنَا وَلَيَكْفٍ مِنْ شَرِّ سَمَاعُهُ
قَبِيلاً، وَمَا جَمَعُوا لَنَا فِي مَجْمَعٍ بَقِيَ شِنَاعُهُ
فِيهِ السُّنُورُ وَالْقَنَا وَالْكَبْشُ مُلْتَمِعٌ قِنَاعُهُ

اللغة: «عكاظ» بزنة غراب - موضع كانت فيه سوق مشهورة، يجتمع فيها العرب للتجارة، والمفاخرة «يعشي» مضارع من الإعشاء، وأصله العشا، وهو ضعف البصر ليلاً «لمحوا» ماضٍ من اللمح، وهو سرعة إبصار الشيء «شعاعه» بضم الشين - ما تراه من الضوء مقبلاً عليك كأنه الحبال، والضمير الذي أضيف الشعاع إليه يجوز أن يكون عائداً على عكاظ؛ لأنه موضع الشعاع، ويجوز أن يكون عائداً على القناع الذي ذكرته في البيت السابق على هذا البيت. المعنى: تريد أن أشعة سلاح قومها مما تضعف أبصار الناظر إليها، تكني بذلك عن كثرة السلاح وقوة بريقه ولمعانه.

الإعراب: «بعكاظ» جار ومجرور متعلق بقولها «جمعوا» في البيت السابق «يعشي» فعل مضارع «الناظرين» مفعول به ليعشي «إذا» ظرف تضمن معنى الشرط «هم» تأكيد لضمير متصل بفعل محذوف، والتقدير: إذا لمحوا «لمحوا» فعل ماضٍ وفاعله، والجملة لا محل لها من الإعراب مفسرة «شعاعه» شعاع: فاعل يعشي مرفوع بالضممة الظاهرة، وشعاع مضاف وضمير الغائب مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله «يعشي»... لمحوا شعاعه» حيث تنازع كل من الفعلين «شعاعه» فالفعل الأول - وهو «يعشي» - يطلبه فاعلاً له، والفعل الثاني - وهو «لمحوا» - يطلبه مفعولاً، وقد أعمل فيه الأول، بدليل أنه مرفوع، وأعمل الثاني في ضميره، ثم حذف ذلك الضمير ضرورة، وأصل الكلام قبل تقديم العاملين «يعشي الناظرين شعاعه إذا لمحوه» ثم صار بعد تقديمهما «يعشي الناظرين إذا =

هذا كله إذا كان غير المرفوع ليس بعمدة في الأصل، فإن كان عمدة في الأصل فلا يخلو: إما أن يكون الطالب له هو الأول، أو الثاني؛ فإن كان الطالب له هو الأول وجب إضماره مؤخراً؛ فتقول: «ظَنَنْتُ وَظَنَنْتُ زَيْدًا قَائِمًا إِيَّاهُ» وَإِنْ كَانَ الطَّالِبُ لَهُ هُوَ الثَّانِي أَضْمَرْتَهُ: مُتَّصِلًا كَانَ، أَوْ مُنْفَصِلًا؛ فَتَقُولُ: «ظَنَنْتُ وَظَنَنْتُ زَيْدًا قَائِمًا، وَظَنَنْتُ وَظَنَنْتُ إِيَّاهُ زَيْدًا قَائِمًا».

ومعنى البيتين أنك إذا أهملت الأول لم تأت معه بضمير غير مرفوع - وهو المنصوب والمجرور - فلا تقول: «ضَرَبْتُهُ وَضَرَبْتَنِي زَيْدًا»، وَلَا مَرَرْتُ بِهِ وَمَرَرْتُ بِنِي زَيْدًا» بَلْ يُلْزَمُ الْحَذْفُ؛ فَتَقُولُ: «ضَرَبْتُ وَضَرَبْتَنِي زَيْدًا، وَمَرَرْتُ وَمَرَرْتُ بِنِي زَيْدًا» إِلَّا إِذَا كَانَ الْمَفْعُولُ خَبَرًا فِي الْأَصْلِ؛ فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ حَذْفُهُ، بَلْ يَجِبُ الْإِتْيَانُ بِهِ مُؤَخَّرًا؛ فَتَقُولُ «ظَنَنْتُ وَظَنَنْتُ زَيْدًا قَائِمًا إِيَّاهُ». وَمَقْهُومُهُ أَنَّ الثَّانِي يُؤْتَى مَعَهُ بِالضَّمِيرِ مُطْلَقًا مَرْفُوعًا كَانَ، أَوْ مَجْرُورًا، أَوْ مَنْصُوبًا، عَمْدَةً فِي الْأَصْلِ أَوْ غَيْرَ عَمْدَةٍ.

وَأُظْهِرَ أَنَّ يَكُنْ ضَمِيرُ خَبَرٍ لِغَيْرِ مَا يُطَائِقُ الْمُفَسِّرُ^(١)

= لمحوه شعاعه، ثم حذفت الهاء من «المحوه» فصار كما ترى في البيت.

ومذهب الجمهور أن ذلك الحذف لا يجوز لغير الضرورة وذلك من قبل أن ذكره لا يترتب عليه محذور الإضمار قبل الذكر، وفي حذفه فساد، وهو تهية العامل للعمل ثم قطعه عنه من غير علة ولا سبب موجب له.

وذهب قوم إلى أن حذف الضمير في مثل هذه الحال جائز في سعة الكلام، وذلك لأن هذا الضمير فضلة لا يجب ذكرها.

(١) «أظهر» فعل أمر مبني على السكون، وكسر للتخلص من التقاء الساكنين وفاعله ضمير مستتر فيه

وجوباً تقديره أنت «إن» شرطية «يكن» فعل مضارع ناقص فعل الشرط «ضمير» اسم يكن «خبراً» =

نَحْوُ أَظُنُّ وَيَظُنُّنِي أَخَا زَيْدًا وَعَمْرًا أَخَوَيْنِ فِي الرَّخَا^(١)

أي يجب ان يُؤْتَى بمفعولِ الفعلِ الْمُهْمَلِ ظاهراً إذا لزم من إضماره عدمُ مطابقتها لما يفسره؛ لكونه خبراً في الأصل عما لا يطابق المفسر، كما إذا كان في الأصل خبراً عن مفرد ومفسره مُثْنِي، نحو «أظن ويظناني زيدا وعمراً أخوين» فـ «زيداً»: مفعول أول لأظُنُّ، و «عمراً»: معطوف عليه، و «أخوين»: مفعول ثانٍ لأظُنُّ، والياء: مفعول أول ليظنان؛ فيحتاج إلى مفعول ثانٍ؛ فلو أتيت به ضميراً فقلت: «أظن ويظناني إياه زيدا وعمراً أخوين» لكان «إياه» مطابقاً للياء، في أنهما مفردان، ولكن لا يطابق ما يعود عليه وهو «أخوين»؛ لأنه مفرد، و «أخوين» مثنى؛ فتفوت مطابقة المفسر للمفسر، وذلك لا يجوز، وإن قلت «أظن ويظناني إياهما زيدا وعمراً أخوين» حصلت مطابقة المفسر للمفسر؛ (وذلك) لكون «إياهما» مثنى، و «أخوين» كذلك، ولكن تَقَوُّتْ مطابقة المفعول الثاني - الذي هو خبر في الأصل - للمفعول الأول - الذي هو مبتدأ في الأصل؛ لكون المفعول الأول مفرداً، وهو الياء، والمفعول الثاني غير مفرد، وهو «إياهما»، ولا بد من مطابقة الخبر للمبتدأ، فلما

= خبر يكن «لغير» جار ومجرور متعلق بخبر، وغير مضاف و«ما» اسم موصول مضاف إليه «يطابق» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة «المفسر» مفعول به ليطابق، والجملة من الفعل والفاعل والمفعول لا محل لها من الإعراب صلة الموصول، وجواب الشرط محذوف يدل عليه ما قبله، والتقدير: إن يكن ضمير خبراً لغير ما يطابق المفسر فأظهره: أي جيء به اسماً ظاهراً.

(١) «نحو» خبر لمبتدأ محذوف، أي وذلك نحو «أظن» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا «ويظناني» فعل وفاعل ومفعول أول «أخا» مفعول ثانٍ ليظناني «زيداً» مفعول أول لأظن «وعمراً» معطوف عليه «أخوين» مفعول ثانٍ لأظن «في الرخا» تنازع فيه كل من «أظن» و«يظناني».

تعدّرت [المطابقة] مع الإضممار وجب الإظهار؛ فتقول: «أظن ويظناني أخا زيداً وعمراً أخوين»؛ فـ «زيداً وعمراً أخوين»: مفعولاً أظن، والياء مفعول يظنان الأول، و «أخا» مفعوله الثاني، ولا تكون المسألة - حينئذٍ - من باب (١) التنازع؛ لأن كلا من العاملين عمِلَ في ظاهر، وهذا مذهب البصريين.

وأجاز الكوفيون الإضممار مُراعىً به جانب المخبر عنه؛ فتقول: «أظن ويظناني إياه زيداً وعمراً أخوين» وأجازوا أيضاً الحذف؛ فتقول: «أظن ويظناني زيداً وعمراً أخوين».

(١) القول بأن هذه المسألة حينئذٍ ليست من باب التنازع هو الذي ذكره ابن هشام ووجه ذلك بأن العاملين بالنسبة للمفعول الثاني لم يعمل أحدهما في لفظه والآخر في ضميره بل لم تتوجه مطابقة كل واحد منهما إليه، وهو شرط باب التنازع، وذلك لأن «أخوين» معمول لأظن، ولم يتوجه إليه يظناني؛ لعدم مطابقتها لمفعوله الأول؛ فإنه لا يطلب مفعولاً ثانياً إلا بشرط مطابقتها لمفعوله الأول. وتنازع في هذا قوم من المتأخرين منهم ابن القاسم وقالوا: إن اشتراط صحة توجه كل من العاملين إنما هو بالنظر إلى المعنى لا بالنظر إلى الأفراد والثنية، ولا بالنظر إلى نوع العمل، أفلا ترى أنك لو قلت «ضربت زيداً» لم يكن ليصح أن يتوجه الأول إلى «زيداً» المنصوب، ولو قلت: «ضربتني وضربته زيد» لم يكن يصح توجه الثاني إليه وهو مرفوع؟

المَفْعُولُ الْمُطْلَقُ

الْمَصْدَرُ اسْمٌ مَا سِوَى الزَّمَانِ مِنْ مَذَلُولِي الْفِعْلِ كَأَمِنْ مِنْ أَمِنْ^(١)
 الفعل يدل على شيئين: الحدث، والزمان، فـ «قام» يدل على قيام في زمن ماضٍ، و «يقوم» يدل على قيام في الحال أو الاستقبال، و «قُم» يدل على قيام في الاستقبال، والقيام هو الحدث - وهو أحد مدلولي الفعل - وهو المصدر، وهذا معنى قوله: «ما سوى الزمان من مدلولي الفعل» فكانه قال: المصدر اسم الحدث كَأَمِنْ، فإنه أحد مدلولي أَمِنْ.

والمفعول المطلق هو: المصدر، المنتصب: تأكيداً لعامله، أو بياناً لنوعه، أو عَدَدِهِ، نحو «ضَرَبْتُ ضَرْباً، وَسِرْتُ سِيراً زَيْداً، وَضَرَبْتُ ضَرْبَتَيْنِ».

وسمي مفعولاً مطلقاً لِصِدْقِ «المفعول» عليه غير مُقَيَّدٍ بحرف جر ونحوه، بخلاف غيره من المفعولات، فإنه لا يَقَعُ عليه اسمُ المفعول إلا مقيداً، كالمفعول به، والمفعول فيه، والمفعول معه، والمفعول له.

* * *

بمثله أَوْفَعِلْ أَوْوَصِفْ نُصِبْ وَكَوْنُهُ أَصْلاً لِهَذَيْنِ انْتِخَبَ^(٢)

(١) «المصدر» مبتدأ «اسم» خبر المبتدأ، واسم مضاف، و«ما» اسم موصول مضاف إليه «سوى» ظرف متعلق بمحذوف صلة الموصول، وسوى مضاف، و«الزمان» مضاف إليه «من مدلولي» جار ومجرور متعلق بما تعلق به سوى، ومدلولي مضاف، و«الفعل» مضاف إليه «كأمن» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف، أي: وذلك كأمن «من أمن» جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لأمن المصدر.

(٢) «بمثله» الجار والمجرور متعلق بنصب الآتي، ومثل مضاف والضمير مضاف إليه «أو فعل، أو =

ينتصب المصدر بمثله، أي بالمصدر، نحو: «عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِكَ زَيْدًا ضَرْبًا شَدِيدًا» أو بالفعل^(١)، نحو «ضَرَبْتُ زَيْدًا ضَرْبًا» أو بالوصف^(٢)، نحو «أَنَا ضَارِبٌ زَيْدًا ضَرْبًا».

ومذهب البصريين أن المصدر أضلّ، والفعل والوصف مشتقان منه،

= وصف معطوفان على مثل «نصب» فعل ماضٍ مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى المصدر «وكونه» الواو عاطفة، كون: مبتدأ، وكون مضاف والضمير مضاف إليه من إضافة مصدر الفعل الناقص إلى اسمه «أصلاً» خبر الكون من جهة النقصان «لهذين» جار مجرور متعلق بقوله أصلاً وبمحذوف صفة له «انتخب» فعل ماضٍ مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى كونه أصلاً، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو كونه أصلاً، وهذا خبره من جهة الابتداء.

(١) يشترط في الفعل الذي ينصب المفعول المطلق ثلاثة شروط؛ الأول: أن يكون متصرفاً، والثاني: أن يكون تاماً، والثالث: ألا يكون ملغى عن العمل، فإن كان الفعل جامداً كعسى وليس وفعل التعجيل ونعم وبئس، أو كان ناقصاً ككان وأخواتها أو كان ملغى كظن وأخواتها إن توسطت بين المفعولين أو تأخرت عنهما - فإنه لا ينصب المفعول المطلق.

(٢) يشترط في الوصف الذي ينصب المفعول المطلق شرطان؛ أحدهما: أن يكون متصرفاً، وثانيهما أن يكون إما اسم فاعل وإما اسم مفعول وإما صيغة مبالغة؛ فإن كان اسم تفضيل لم ينصب المفعول المطلق بغير خلاف فيما نعلم، وأما قول الشاعر:

أَمَا الْمُلُوكُ فَأَنْتَ الْيَوْمَ الْأَمَّهُمْ لَوْمًا، وَأَبْيَضُهُمْ بِسَرِّبَالٍ طَبَّاحٍ

فإن قوله: «لَوْمًا» مفعول مطلق، لكن ناصبه ليس هو قوله: «الأمهم» الذي هو أفعّل تفضيل، ولكن ناصبه محذوف يدل عليه «الأمهم» وتقدير الكلام - على هذا -: فأنت اليوم الأمهم تلوم لَوْمًا، واختلقوا في الصفة المشبهة؛ فحملها قوم على أفعّل التفضيل ومنعوا من نصبها المفعول المطلق، وذهب ابن هشام إلى جواز نصبها إياه مستنداً بقول النابغة الذبياني:

وَأَرَانِي طَرِبًا فِي إِثْرِهِمْ طَرِبَ الْوَالَهُ أَوْ كَالْمُخْتَبِلِ

فإن قوله: «طرب الواله» مفعول مطلق، وزعم أن ناصبه قوله «طرباً» الذي هو صفة مشبهة، وغيره يجعل هذه الصفة المشبهة دليلاً على العامل، وليست هي العامل، والتقدير: أراني طرباً في إثرهم أطرب طرب الواله - إلخ، على نحو ما قالوه في أفعّل التفضيل.

وهذا معنى قوله: «وَكَوْنُهُ أَصْلًا لِهَذَيْنِ أَنْتَخِبَ» أي: المختار أن المصدر أصل لهذين، أي: الفعل، والوصف.

ومذهب الكوفيين أن الفعل أصل، والمصدر مشتق منه.

وزهب قوم إلى أن المصدر أصل، والفعل مشتق منه، والوصف مشتق من الفعل.

وزهب ابن طلحة إلى أن كلاً من المصدر والفعل أصل برأسه، وليس أحدهما مشتقاً من الآخر.

والصحيح المذهب الأول، لأن كل فرع يتضمن الأصل وزيادة، والفعل والوصف بالنسبة إلى المصدر كذلك، لأن كلاً منهما يدل على المصدر وزيادة، فالفعل يدل على المصدر والزمان، والوصف يدل على المصدر والفاعل.

تَوْكِيداً أَوْ نَوْعاً يُبَيِّنُ أَوْ عَدَدٌ كَسِرْتُ سَيْرَتَيْنِ سَيْرَ ذِي رَشْدٍ^(١)

المفعول المطلق يقع على ثلاثة أحوال كما تقدم.

أحدها: أن يكون مؤكداً، نحو «ضَرَبْتُ ضَرْباً».

(١) «توكيداً» مفعول به مقدم تبين «أو نوعاً» معطوف عليه «يبين» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى المصدر «أو عدد» معطوف على قوله «نوعاً» السابق، ووقف عليه بالسكون على لغة ربيعة «كسرت» الكاف جازة لقول محذوف كما سبق مراراً، سرت: فعل وفاعل «سيرتين» مفعول مطلق يبين العدد «سير» مفعول مطلق يبين النوع، وسير مضاف، و«ذي» بمعنى صاحب مضاف إليه، و«ذي مضاف، و«رشد» مضاف إليه، مجرور بالكسرة الظاهرة، وسكنه للوقف.

الثاني : أن يكون مبنياً للتسوع^(١)، نحو «سِرْتُ سَيْرَ ذِي رَشْدٍ»،
و «سِرْتُ سَيْراً حَسَناً».

الثالث : أن يكون مبنياً للعدد، نحو «ضَرَبْتُ ضَرْبَةً، وَضَرَبَتَيْنِ،
وَضَرَبَاتٍ».

كَر وَقَدْ يَنْوِبُ عَنْهُ مَا عَلَيْهِ دَلٌّ كَجَدِّ كُلِّ الْجَدِّ، وَأَفْرَحَ الْجَدْلِ^(٢)
قد ينوب عن المصدر ما يدلُّ عليه، ككل وبعض، مضافين إلى

(١) المفعول المطلق الذي يبين نوع عامله هو : ما يكون على واحد من ثلاثة أحوال.
الأول : أن يكون مضافاً، نحو قولك : اعمل عمل الصالحين ، وجد جد الحريص على بلوغ الغاية .
وهذا النوع من باب النيابة عن مصدر الفعل نفسه ؛ لاستحالة أن يفعل إنسان فعل غيره ، وإنما
يفعل فعلاً مماثلاً لفعل غيره ؛ فالحقيقة في هذين المثالين أن تقول . اعمل عملاً مثابهاً لعمل
الصالحين ، وجد جداً مماثلاً لجد الحريص .
الثاني : أن يكون موصوفاً، نحو قولك : اعمل عملاً صالحاً ، وسرت سيراً وثيداً ، وليس هذا من
باب النيابة قطعاً .
الثالث : أن يكون مقروناً بالـ العهدية ، نحو قولك : اجتهدت الاجتهاد ، وجددت الجد ، وهذا
يحتمل الأمرين جميعاً ، فإذا كان المعهود بين المتكلم والمخاطب فعل شخص آخر كان من باب
النيابة . وكان المتكلم يقول : اجتهدت اجتهداً مثل ذلك الاجتهاد الذي تعلم أن فلاناً قد اجتهد ،
وإن كان المعهود بينهما هو اجتهد المتكلم نفسه ، وأنه قصد بدخول آل عليه استحضر صورته لم
يكن من باب النيابة ؛ لأنه فعله .

(٢) «وقد» هنا حرف تحقيق «ينوب» فعل مضارع «عنه» جار ومجرور متعلق بـ «ينوب» اسم موصول :
فاعل ينوب «عليه» جار ومجرور متعلق بـ «دل» «دل» فعل ماضٍ ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً
تقديره هو يعود إلى ما ، والجملة لا محل لها صلة ما «كجد» الكاف جارة لقول محذوف، جد : فعل
أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «كل» مفعول مطلق، نائب عن المصدر، منصوب
بـ الفتح الظاهرة ، وكل مضاف و«الجد» مضاف إليه «وأفرح» الواو حرف عطف، أفرح : فعل أمر،
والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «الجدل» مفعول مطلق .

المصدر، نحو «جَدَّ كُلُّ الْجَدِّ»^(١)، وكقوله تعالى: ﴿فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمِيلِ﴾، و«ضَرَبْتُهُ بَعْضَ الضَّرْبِ».

وكالمصدر المرادف لمصدر الفعل المذكور^(٢)، نحو «قَعَدْتُ جُلُوساً، وَأَفْرَحَ الْجَدَلَ» فالجلوس: نَائِبٌ مَنَابٍ القعود لمرادفته له، والجدل: نَائِبٌ مَنَابٍ الفرح لمرادفته له.

وكذلك ينوب مَنَابُ الْمَصْدَرِ اسْمُ الْإِشَارَةِ، نحو «ضَرَبْتُهُ ذَلِكَ الضَّرْبِ» وَزَعَمَ بَعْضُهُمْ أَنَّهُ إِذَا نَابَ اسْمُ الْإِشَارَةِ مَنَابَ الْمَصْدَرِ فَلَا بُدَّ مِنْ وَصْفِهِ بِالْمَصْدَرِ، كَمَا مَثَّلْنَا، وَفِيهِ نَظَرٌ، فَمِنْ أَمْثَلِهِ سَيَبُوه «ظَنَنْتُ ذَلِكَ» أَي: ظَنَنْتُ ذَلِكَ الظَّنَّ، فَذَاكَ إِشَارَةٌ إِلَى الظَّنِّ، وَلَمْ يُوصَفْ بِهِ.

وينوب عن المصدر - أيضاً - ضميره، نحو «ضَرَبْتُهُ زَيْدًا» أَي:

(١) ومنه قول مجنون بني عامر قيس بن الملوخ:

وَقَدْ يَجْمَعُ اللَّهُ الشَّيْئَيْنِ بَعْدَ مَا يَظُنَّانِ كُلُّ الظَّنِّ أَنْ لَا تَلَاقِيَا

(٢) اعلم أنه إذا وقع المصدر المنصوب بعد فعل من معناه لا من لفظه فلك في إعرابه ثلاثة أوجه:

الأول: أن تجعله مفعولاً مطلقاً؛ والنحاة في هذا الوجه من الإعراب على مذهبين فذهب المازني والسيرافي والمبرد إلى أن العامل فيه هو نفس الفعل السابق عليه؛ واختار ابن مالك هذا القول، وذهب سيبويه والجمهور إلى أن العامل فيه فعل آخر من لفظ المصدر، وهذا الفعل المذكور دليل على المحذوف.

الثاني: أن تجعل المصدر مفعولاً لأجله إن كان مستكماً لشروط المفعول لأجله.

الثالث: أن تجعل المصدر حالاً بتأويل المشتق.

فإذا قلت «فرحت جداً» فجذلاً: عند المازني ومن معه مفعول مطلق منصوب بفرحت، وعند سيبويه مفعول مطلق منسوب بفعل محذوف، وتقدير الكلام على هذا: فرحت وجدلت جداً، وعلى الوجه الثاني هو مفعول لأجله بتقدير فرحت لأجل الجدال، وعلى الوجه الثالث حال بتقدير: فرحت حال كوني جذلاً.

ضَرَبْتُ الضَّرْبَ، ومنه قوله تعالى: ﴿لَا أَعَذُّهُ أَحَدًا مِنَ الْعَالَمِينَ﴾ أي: لا أعذب العذاب.

وعَدَّه، نحو «ضَرَبْتُهُ [عَشْرِينَ] ضَرْبَةً» ومنه قوله تعالى: (فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً).

والآلة، نحو «ضَرَبْتُهُ سَوْطًا» والأصل: ضَرَبْتُهُ ضَرْبَ سَوْطٍ، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه، والله تعالى أعلم.

وَمَا لَتَوْكِيْدٍ فَوَحْدًا أَبَدًا وَثَنٌ وَاجْمَعٌ غَيْرُهُ وَأَفْرَدًا^(١)

لا يجوز تثنية المصدر المؤكّد لعامله، ولا جَمْعُهُ، بل يجب إفراده، فتقول: «ضَرَبْتُ ضَرْبًا»، وذلك لأنه بِمِثَالَةِ تكرر الفعل، والفعل لا يُثَنَّى ولا يجمع.

وأما غير المؤكّد - وهو المبين للعدد، والنوع - فذكر المصنف أنه يجوز تثنيته وَجْمَعُهُ.

فأما المبين للعدد فلا خِلَافَ في جوازِ تثنيته وَجْمَعُهُ، نحو: ضَرَبْتُ ضَرْبَتَيْنِ، وَضَرْبَاتٍ.

(١) «وما» اسم موصول مفعول مقدم على عامله وهو وُحْدُ الْآتِي «لتوكيد» جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة ما «فوجد» الفاء زائدة، ووحد: فعل أمر وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «أبدًا» منصوب على الظرفية «وثن» فعل أمر، وفيه ضمير مستتر وجوباً هو فاعله «واجمع» معطوف على ثن «غيره» تنازعه كل من ان واجمع «وأفردا» الواو حرف عطف، وأفرد: فعل أمر مؤكد بالنون الخفيفة، وقلبت نون التوكيد ألفاً للوقف، وفيه ضمير مستتر وجوباً تقديره أنت هو فاعله.

[وأما المبين للنوع فالمشهور أنه يجوز تثنيته وجمعه، إذا اختلفت أنواعه، نحو «سِرْتُ سَيْرِي زَيْدُ الْحَسَنِ وَالْقَيْحِ»].
وإنما كلام سيبويه أنه لا يجوز تثنيته ولا جمعه قياساً، بل يقتصر فيه على السماع، وهذا اختيار الشلّوبين.

وَحَذَفُ عَامِلِ الْمُؤَكَّدِ امْتِنَعٌ وَفِي سِوَاهُ لِذَلِيلٍ مُتَّسَعٌ^(١)
المصدر المؤكد لا يجوز حذف عامله، لأنه مَسْوقٌ لتقرير عامله وتقويته، وَالْحَذْفُ مُنَافٍ لذلك.

وأما غير المؤكد فيحذف عامله للدلالة عليه: جوازاً، ووجوباً.

فالمحذوف جوازاً، كقولك: «سَيْرَ زَيْدٍ» لمن قال: «أَيَّ سَيْرٍ سِرْتُ» و«ضَرَبْتَيْنِ» لمن قال: كَمْ ضَرَبْتَ زَيْدًا؟ والتقدير: سِرْتُ سَيْرَ زَيْدٍ، وَضَرَبْتُهُ ضَرَبَتَيْنِ.

وقول ابن المصنف: إن قوله «وحذف عامل المؤكد امتنع» سهو منه، لأن قولك «ضَرْباً زَيْدًا» مصدر مؤكد، وعامله محذوف وجوباً، كما سيأتي - ليس بصحيح^(٢)، وما استدلل به على دَعْوَاهُ من وجوب حذف عامل المؤكد [بما سيأتي] ليس منه، وذلك لأن «ضَرْباً زَيْدًا» ليس من

(١) «وحذف مبتدأ، وحذف مضاف، و«عامل» مضاف إليه، وعامل مضاف، و«المؤكد» مضاف إليه «امتنع» فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى حذف، والجملة من امتنع وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ «وفي سواه» الواو حرف عطف، وما بعدها جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم، وسوى مضاف والضمير مضاف إليه «لذليل» جار ومجرور متعلق بمتسع «متسع» مبتدأ مؤخر.

(٢) جملة «ليس بصحيح» خبر المبتدأ الذي هو قوله: «وقول ابن المصنف».

التأكيد في شيء، بل هو أمرٌ خالٍ من التأكيد، بِمِثَابَةِ «أَضْرِبْ زَيْدًا» لأنه واقع مَوْقَعُهُ، فكما أن «أَضْرِبْ زَيْدًا» لا تأكيد فيه كذلك «ضَرْبًا زَيْدًا» وكذلك جميعُ الأمثلة التي ذكرها ليست من باب التأكيد في شيء، لأن المصدر فيها نَائِبٌ مَنَابِ الْعَامِلِ، ذَالٌ عَلَى مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ، وَهُوَ عَوَضٌ مِنْهُ، وَيَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ عَدَمُ جَوَازِ الْجَمْعِ بَيْنَهُمَا، وَلَا شَيْءَ مِنَ الْمُؤَكَّدَاتِ يَمْتَنِعُ الْجَمْعُ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْمُؤَكَّدِ.

ومما يدلُّ أيضاً على أن «ضَرْبًا زَيْدًا» ونحوه لَيْسَ مِنَ الْمَصْدَرِ الْمُؤَكَّدِ لِعَامِلِهِ أَنَّ الْمَصْدَرَ الْمُؤَكَّدَ لَا خِلَافَ فِي أَنَّهُ لَا يَعْمَلُ، وَاخْتَلَفُوا فِي الْمَصْدَرِ الْوَاقِعِ مَوْقِعَ الْفِعْلِ: هَلْ يَعْمَلُ أَوْ لَا؟ وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ يَعْمَلُ، فـ «زَيْدًا» فِي قَوْلِكَ «ضَرْبًا زَيْدًا» مَنْصُوبٌ بِـ «ضَرْبًا» عَلَى الْأَصَحِّ، وَقِيلَ: إِنَّهُ مَنْصُوبٌ بِالْفِعْلِ الْمَحْذُوفِ، وَهُوَ «أَضْرِبْ»، فَعَلَى الْقَوْلِ الْأَوَّلِ نَابَ «ضَرْبًا» عَنِ «أَضْرِبْ» فِي الدَّلَالَةِ عَلَى مَعْنَاهُ وَفِي الْعَمَلِ، وَعَلَى الْقَوْلِ الثَّانِي نَابَ عَنْهُ فِي الدَّلَالَةِ عَلَى الْمَعْنَى دُونَ الْعَمَلِ.

وَالْحَذْفُ حَتْمٌ مَعَ آتٍ بَدَلًا مِنْ فِعْلِهِ، كَنَدَلًا لِلَّذِي كَانَ (١)

يُحَذَفُ عَامِلُ الْمَصْدَرِ وَجُوبًا فِي مَوَاضِعَ:

(١) «والحذف حتم» مبتدأ وخبر «مع» ظرف منصوب على الظرفية، وهو متعلق بالخبر، ومع مضاف، و«آت» مضاف إليه «بدلاً» حال من الضمير المستتر في آت «من فعله» الجار والمجرور متعلق بقوله بدلاً، وفعل مضاف والضمير مضاف إليه «كندلاً» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، أو حال من الضمير المستتر في آت «اللد» اسم موصول صفة لندلاً «كانندلاً» جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة الموصول، والكاف في «كندلاً» وفي «كانندلاً» داخلة على مقصود لفظه، فكل منهما مجرور بكسرة مقدرة على آخره منع من ظهورها الحكاية.

منها: إذا وقع المصدر بدلاً من فعله، وهو مقيس في الأمر والنهي، نحو «قِيَاماً لَا قُعُوداً» أي: قُمْ [قِيَاماً] وَلَا تَقْعُدْ [قُعُوداً]، والدعاء، نحو «سَقِياً لَكَ» أي: سَقَاكَ اللهُ.

وكذلك يحذف عامل المصدر وجوباً إذا وقع المصدر بعد الاستفهام المقصود به التوبيخ، نحو «أَتَوَانِيَا وَقَدْ عَلَاكَ الْمَشِيبُ؟» أي: أَتَتَوَانِي وَقَدْ عَلَاكَ^(١).

ويقل حذف عامل المصدر وإقامة المصدر مقامه في الفعل المقصود به الخبر، نحو «أَفْعَلْ وَكَرَامَةً» أي: وَأَكْرِمُكَ. فالْمَصْدَرُ في هذه الأمثلة ونحوها منصوب بفعل محذوف وجوباً، والمصدر نائب مَنَابَه في الدلالة على معناه.

وأشار بقوله: «كَذَلَا» إلى ما أنشده سيبويه، وهو قول الشاعر:

١٦٢ - يَمُرُّونَ بِالدُّهْنِ خِفَافاً عِيَابُهُمْ
وَيَرْجِعْنَ مِنْ دَارِيسَ بُجَرَ الْحَقَائِبِ
عَلَى حِينِ أَلْهَى النَّاسَ جُلُّ أُمُورِهِمْ
فَنَدَلَا زُرَيْقُ الْمَالِ نَدَلِ الثَّعَالِبِ

(١) اعلم أن المصدر الآتي بدلاً من فعل على ضربين؛ أحدهما: المراد به طلب، وثانيهما: المراد به خبر؛ فأما المراد به طلب فأربعة أنواع، الأول: ما كان المراد به الأمر كبيت الشاهد الآتي (رقم ١٦٢)، والثاني ما كان المراد به النهي كقولك: قِيَاماً لَا قُعُوداً، والثالث: ما كان المراد به الدعاء نحو: سَقِياً لَكَ. والرابع ما كان المراد به التوبيخ كقولهم: «أَتَوَانِيَا وَقَدْ جَدَّ الْجَدُّ». وأما المراد به خبر فعلى ضربين: سماعي، ومقيس؛ فأما السماعي فنحو قولهم: لَا أَفْعَلْ وَلَا كَرَامَةً، وأما المقيس فهو أنواع كثيرة: منها ما ذكر تفصيلاً لعاقبة جملة قبله. ومنها ما كان مكرراً. أو محصوراً، ومنها ما جاء مؤكداً لنفسه، أو لغيره، وقد تكفل الشارح ببيان ذلك النوع بياناً وافياً.

١٦٢ - البیتان لأعشى همدان. من كلمة يهجو فيها لصوصاً.

فـ «نَدَلًا» نَائِبٌ مَنَابَ فعل الأمر، وهو اُنْدَلُ، والنَدَلُ: خَطْفُ الشيء بسرعة، و«زُرَيْقُ» منادى، والتقدير: نَدَلًا يَا زُرَيْقُ [المَالُ]، وزُرَيْقُ اسم رجل، وأجاز المصنف أن يكون مرفوعاً بِنَدَلًا، وفيه نظر^(١)، لأنه إن جعل «نَدَلًا» نَائِبًا مَنَابَ فعل الأمر للمخاطب، والتقدير «اُنْدَلُ» لم يصح

اللغة: «الدُهْناء» يقصر ويمد - موضع معروف لبني تميم «عيابهم» العياب: جمع عيبة، وهي وعاء الثياب «دارين» قرية بالبحرين مشهورة بالمسك. وفيها سوق «بجر» بضم فسكون - جمع بجرء، وهي الممتلئة، والحقائب: جمع حقيبة، وهي - هنا - العيبة أيضاً «ألهي الناس» شغلهم وأورثهم الغفلة «جل أمورهم» بضم الجيم وتشديد اللام - معظمها وأكثرها «نَدَلًا» خطفًا في خفة وسرعة. المعنى: هؤلاء اللصوص يَمُرُّون بالدُهْناء في حين ذهابهم إلى دارين؛ وقد صفرت عيابهم من المتاع فلا شيء فيها. ولكنهم عندما يعودون من دارين يكونون قد ملأوا هذه العياب حتى انتفخت وعظمت. وذلك ناشئ من أنهم يختلسون غفلة الناس بمهامهم وبمعظم أمورهم فيسطون على ما غفلوا عنه من المتاع وينادي بعضهم بعضاً: اخطف خطفًا سريعاً، وكن خفيف اليد سريع الروغان.

الإعراب: «يمرون» فعل وفاعل «بالدُهْناء» جار ومجرور متعلق بيمر «خفافاً» حال من الفاعل «عيابهم» عياب فاعل لخفاف. وعياب مضاف وضمير الغائبين مضاف إليه «ويرجعن» فعل وفاعل والتعبير بنون الإنثاء لتساويلهم بالجماعات، أو لقصد تحقيرهم «من دارين» جار ومجرور متعلق بيرجع «بجر» حال من الفاعل. وبجر مضاف و«الحقائب» مضاف إليه «على» حرف جر «حين» ظرف زمان مبني على الفتح في محل جر، أو مجرور بالكسرة الظاهرة «ألهي» فعل ماضٍ «الناس» مفعول به لألهي تقدم على فاعله «جل» فاعل ألهي، وجل مضاف، وأمور من «أمورهم» مضاف إليه، وأمور مضاف وضمير الغائبين مضاف إليه «فندلاً» مفعول مطلق منصوب بفعل محذوف «زريق» منادى بحرف نداء محذوف «المال» مفعول به لقوله نَدَلًا السابق «ندل» مفعول مطلق، مبين للنوع، وندل مضاف، و«الثعالب» مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله: «فندلاً» حيث ناب مناب فعله، وهو مصدر، وعامله محذوف وجوباً، على ما تبين لك في الإعراب.

(١) ولو كان «زريق» فاعلاً لجاء به منوناً؛ لأنه اسم رجل كما علمت، فلما جاء به غير منون علمنا أنه منادى بحرف نداء محذوف، ومن هنا تعلم أنه لا داعي لمناقشة الشارح التي رد بها على المصنف زعمه أن «زريق» فاعل.

أن يكون مرفوعاً به، لأن فعل الأمر إذا كان للمخاطب لا يرفع ظاهراً، فكذلك ما نَابَ مَنَابِهِ، وإن جعل نائباً مَنَابَ فعل الأمر للغائب، والتقدير «لَيَسْدُلْ» صَحَّ أن يكون مرفوعاً به، لكن المنقول أن المصدر لا ينوب مَنَابَ فعل الأمر للغائب، وإنما ينوب مَنَابَ فعل الأمر للمخاطب، نحو «ضَرْباً زَيْدًا» أي: اضْرِبْ زَيْدًا، والله أعلم.

وَمَا لَتَفْصِيلٍ كَمَا مَنَّا عَامِلُهُ يُحَذَفُ حَيْثُ عَنَّا^(١)

يُحَذَفُ أَيْضاً عَامِلُ الْمَصْدَرِ وَجُوباً إِذَا وَقَعَ تَفْصِيلاً لِعَاقِبَةِ مَا تَقَدَّمَ^(٢)، كقوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا أَتَخْتَمُوهُمْ فُشِدُوا الْوَيْثَاقُ، فِيمَا مَنَّا

(١) «ما» اسم موصول: مبتدأ أول «لتفصيل» جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة «كإيما» جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لتفصيل «منا» مفعول مطلق حذف عامله وجوباً «عامله» عامل: مبتدأ ثانٍ، وعامل مضاف والضمير مضاف إليه «يحذف» فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى عامل، والجملة من يحذف ونائب فاعله في محل رفع خبر المبتدأ الثاني، وجملة المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول «حيث» ظرف متعلق بيحذف مبني على الضم في محل نصب «عنا» فعل ماضٍ، والألف للاطلاق، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى عامل، والجملة من عن وفاعله في محل جر بإضافة حيث إليها.

(٢) يشترط لوجوب حذف العامل من هذا النوع ثلاثة شروط؛ الأول: أن يكون المقصود به تفصيل عاقبة، أي بيان الفائدة المترتبة على ما قبله والحاصلة بعده، والشرط الثاني: أن يكون ما يراد تفصيل عاقبته جملة، سواء أكانت طلبية كالآية الكريمة التي تلاها الشارح، أم كانت الجملة خبرية كقول الشاعر:

لَا جَهْدَنَ: فَلَمَّا رَدَّ وَأَقْبَمَ تَخَشَى، وَإِنَّمَا بُلُوغُ السُّؤْلِ وَالْأَمَلِ

فإن كان ما يراد بيان الفائدة المترتبة عليه مفرداً - نحو أن تقول: لزيد سفر فلما صحه وإما اغتنام مال - لم يجب حذف العامل، بل يجوز حذفه ويجوز ذكره؛ والشرط الثالث: أن تكون الجملة المراد بيان عاقبتها متقدمة عليه، فإن تأخرت مثل أن تقول: إما إهلاكاً وإما تأديباً فاضرب زيداً - لم يجب حذف العامل أيضاً.

بَعْدُ، وَإِمَّا فِدَاءً ﴿١﴾ فَمَتَّى، وَفِدَاءٌ: مَصْدَرَانِ مَنْصُوبَانِ بِفِعْلِ مُحذُوفٍ وَجُوبًا،
والتقدير - والله أعلم - فَإِمَّا تَمْنُونَ مَتَّى، وَإِمَّا تَقْدُونَ فِدَاءً، وهذا معنى
قوله: «وَمَا لِتَفْصِيلٍ - إلى آخره» أي: يُحذف عامل المصدرِ المَسْوقِ
للتفضيل، حيث عَنَ، أي: عَرَضَ.

كَذَا مُكَرَّرٌ وَذُو حَصْرٍ وَرَدٌّ نَائِبَ فِعْلٍ لِاسْمٍ عَيْنٍ اسْتَنَّادٌ^(١)
أي: كذلك يُحذف عامل المصدرِ وجُوبًا، إذا نَابَ المصدرُ عن
فعل استند لِاسْمٍ عَيْنٍ، أي: أَخْبَرَ به عنه، وكان المصدرُ مكرراً أو
محصوراً^(٢)، فمثال المكرر: «زَيْدٌ سَيِّراً سَيِّراً» والتقدير: زيد يسير سيراً،
فحذف «يسير» وجُوباً لقيام التكرير مقامه، ومثال المحصور: «مَا زَيْدٌ إِلَّا
سَيِّراً» و«إِنَّمَا زَيْدٌ سَيِّراً» والتقدير: ما زيد إلا يسير سيراً، وإنما زيد يسير
سيراً، فحذف «يسير» وجُوباً لما في الحصر من التأكيد القائم مقام
التكرير، فإن لم يكرر ولم يُحصر لم يجب الحذف، نحو «زَيْدٌ سَيِّراً»

(١) «كذا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «مكرر» مبتدأ مؤخر «وذو» معطوف على «مكرر» وذو
مضاف، و«حصر» مضاف إليه، وجملة «ورد» وفاعله المستتر فيه في محل رفع نعت للمبتدأ، وما
عطف عليه «نائب» حال من الضمير المستتر في ورد، ونائب مضاف. و«فعل» مضاف إليه «لاسم»
جار ومجرور متعلق باستند الآتي، واسم مضاف، و«عين» مضاف إليه «استند» فعل ماضٍ، وفاعله
ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى فعل، والجملة من استند وفاعله في محل جر نعت
لفعل.

(٢) يشترط لوجوب حذف العامل من هذا النوع أربعة شروط؛ الأول: أن يكون العامل فيه خبراً للمبتدأ
أو لما أصله المبتدأ، والثاني: أن يكون المخبر عنه اسم عين؛ والثالث: أن يكون الفعل متصلاً
إلى وقت التكلم، لا منقطعاً، والرابع أحد أمرين: أولهما أن يكون المصدر مكرراً أو
محصوراً، كما مثل الشارح، أو معطوفاً عليه، نحو: أنت أكلاً وشرباً، وثانيهما: أن يكون المخبر
عنه مقترناً بهمزة الاستفهام نحو: ألئت سيراً؟.

التقدير: زيد يسير سيراً، فإن شئت حذفته «يسير»، وإن شئت صرّحت به، والله أعلم.

وَمِنْهُ مَا يَدْعُوْنَهُ مُؤَكِّدًا لِنَفْسِهِ، أَوْ غَيْرِهِ، فَالْمُبْتَدَأُ^(١)
نَحْوُ «لَهُ عَلَى أَلْفٍ عُرْفًا» وَالثَّانِي كـ «أَبْنِي أَنْتَ حَقًّا صِرْفًا»^(٢)

أي: من المصدر المحذوف عامله وجوباً ما يُسمى: المؤكّد لنفسه،
والمؤكّد لغيره.

فالمؤكّد لنفسه هو: الواقع بعد جملة لا تحتلّ غيره، نحو «لَهُ عَلَى أَلْفٍ عُرْفًا» أي: [اعترافاً، فاعترافاً: مصدر منصوب بفعل محذوف وجوباً، والتقدير: «أعترف اعترافاً» ويسمى مؤكّداً لنفسه، لأنه مؤكّد للجملة قبله، وهي نفس المصدّر، بمعنى أنها لا تحتلّ سواه، وهذا هو

(١) «ومنه» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «ما» اسم موصول: مبتدأ مؤخر «يدعونه» فعل وفاعل ومفعول أول «مؤكّداً» مفعول ثانٍ والجملة من يدعو وفاعله ومفعوليّه لا محل لها من الإعراب صلة الموصول «لنفسه» الجار والمجرور متعلق بیدعو، ونفس مضاف والهاء ضمير الغائب مضاف إليه «أو غيره» أو: -حرف عطف، غير: معطوف على نفسه، وغير مضاف وضمير الغائب مضاف إليه «فالمبتدأ» مبتدأ.

(٢) «نحو» خبر للمبتدأ في آخر البيت السابق «له» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «على» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الضمير المستكن في الجار والمجرور السابق «ألف» مبتدأ مؤخر «عرفاً» مفعول مطلق، وجملة المبتدأ وخبره في محل جر بإضافة نحو إليها «والثاني» مبتدأ «كأبني» الكاف جارة لقول محذوف، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف «أبني» ابن خبر مقدم، وابن مضاف، وباء المتكلم مضاف إليه «أنت» مبتدأ مؤخر، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب مقول لذلك القول المحذوف «حقاً» مفعول مطلق «صرفاً» نعت لقوله حقاً.

المراد بقوله: «قَالُمُبْتَدَأًا» أي: فالأول من القسمين المذكورين في البيت الأول.

والمؤكد لغيره هو: الواقع بعد جُمْلَةٍ تحتمله وتحتملُ غَيْرَهُ، فتصير بذكره نصًّا فيه، نحو «أَنْتَ ابْنِي حَقًّا» فَحَقًّا: مصدرٌ منصوبٌ بفعلٍ محذوفٍ وجوباً، والتقدير: «أَحَقُّهُ حَقًّا» وَسُمِّيَ مؤكداً لغيره، لأن الجملة قبله تَصْلُحُ له ولغيره، لأن قولك «أَنْتَ ابْنِي» يحتمل أن يكون حقيقة، وأن يكون مجازاً على معنى أنت عندي في الحُجُوِّ بمنزلة ابْنِي، فلما قال «حَقًّا» صارت الجملة نصًّا في أن المراد البُتُوَّةُ حقيقةً، فتأثرت الجملة بالمصدر، لأنها صارت به نصًّا، فكان مؤكداً لغيره، لوجوب مغايرة المؤثر للمؤثر فيه.

كَذَاكَ ذُو التَّشْبِيهِ بَعْدَ جُمْلَةٍ كَ «لِي بُكَاءٌ بِكَاءِ ذَاتِ عُضْلَةٍ»^(١)

أي: كذلك يجب حذف عامل المصدر إذا قُصِدَ بِهِ التَّشْبِيهُ بعد جملةٍ مُشْتَمِلَةٍ على فاعل المصدر في المعنى^(٢)، نحو «لَزِيدٍ صَوْتُ صَوْتِ

(١) «كذلك» كذا جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم، والكاف حرف خطاب «ذو» اسم بمعنى صاحب: مبتدأ مؤخر، وذو مضاف و«التشبيه» مضاف إليه «بعد» ظرف متعلق بمحذوف حال، وبعد مضاف، و«جملة» مضاف إليه «كلي» الكاف جارة لقول محذوف. لي: جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «بكاء» قصر للضرورة مبتدأ مؤخر «بكاء» مفعول مطلق، وبكاء مضاف و«ذات» مضاف إليه، وذات مضاف و«عضلة» مضاف إليه.

(٢) الشروط التي تشترط في هذا الموضع سبعة شروط ثلاثة منها تشترط في المفعول المطلق نفسه، والأربعة الباقية في الكلام الذي يسبقه:

فأما الثلاثة التي يجب أن تحقق في المفعول المطلق فهي: أن يكون مصدراً، وأن يكون مشعراً بالحدوث، وأن يكون المراد به التشبيه.

جِمَارٍ، وَلَهُ بُكَاءٌ الثُّكْلَى «فَصَوْتُ جِمَارٍ» مصدر تشبيهي، وهو منصوبٌ بفعل محذوفٌ وجوباً، والتقدير: يَصَوْتُ صَوْتَ جِمَارٍ، وقبله جملة وهي «لِزَيْدٍ صَوْتُ» وهي مشتملة على الفاعل في المعنى، وهو «زيد» وكذلك «بُكَاءُ الثُّكْلَى» منصوبٌ بفعل محذوفٌ وجوباً، والتقدير: يَبْكِي بُكَاءَ الثُّكْلَى.

فلو لم يكن قبل هذا المصدر جملةٌ وَجَبَ الرُّفْعُ، نحو «صَوْتُهُ صَوْتُ جِمَارٍ، وَبُكَاءُهُ بُكَاءُ الثُّكْلَى»، وكذا لو كان قبله جملة [و] ليست مشتملة على الفاعل في المعنى، نحو «هَذَا بُكَاءٌ بُكَاءُ الثُّكْلَى، وَهَذَا صَوْتُ صَوْتُ جِمَارٍ».

ولم يتعرض المصنف لهذا الشرط، ولكنه مفهوم من تمثيله.

= وأما الأربعة التي يجب أن تتحقق فيما يتقدمه فهي: أن يكون السابق عليه جملة، وأن تكون هذه الجملة مشتملة على فاعل المصدر، وأن تكون أيضاً مشتملة على معنى المصدر، وأن يكون في هذه الجملة ما يصلح للعمل في المصدر.

فإن لم يكن المصدر مشعراً بالحدث نحو قولك: لفلان ذكاء ذكاء الحكماء، أو لم يتقدمه جملة، بل تقدمه مفرد، كقولك: صوت فلان صوت حمار، أو تقدمته جملة ولكنها لم تشتمل على فاعل المصدر. كقولك: دخلت الدار فإذا فيها نوح نوح الحمام - ففي كل هذا المثل وما أشبهها لا يكون المصدر مفعولاً مطلقاً والعامل فيه محذوف وجوباً. بل هو فيما ذكرنا - مما تقدمته جملة - من الأمثلة بدل مما قبله.

المفعول له

يُنْصَبُ مَفْعُولاً لَهُ الْمَصْدَرُ، إِنْ أَبَانَ تَعْلِيلاً، كَ «جُدْ شُكْرًا، وَدِنْ»^(١)
 وَهُوَ بِمَا يَعْمَلُ فِيهِ مُتَّحِدٌ وَقْتًا وَفَاعِلًا، وَإِنْ شَرَطَ فَقَدْ^(٢)
 فَاجِرُهُ بِالْحَرْفِ، وَلَيْسَ يَمْتَنِعُ مَعَ الشَّرْطِ: كَلِزْهَدْ ذَا قِنَعٍ^(٣)
 المفعول له هو المصدر، المفهم علة، المشارك لعامله: في

(١) «ينصب» فعل مضارع مبني للمجهول «مفعولاً» حال من نائب الفاعل «له» جار ومجرور متعلق بقوله مفعولاً «المصدر» نائب فاعل لينصب «إن» شرطية «أبان» فعل ماضٍ فعل الشرط، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى المصدر «تعليلًا» مفعول به لابان «كجد» الكاف جارة لقول محذوف، جد: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «شكراً» مفعول لأجله «ودن» الواو عاطفة، دن: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، ويحتمل أن يكون له مفعول مطلق محذوف لدلالة الأول عليه.

(٢) «وهو» مبتدأ «بما» جار ومجرور متعلق بمتحد الآتي «يعمل» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة، والجملة لا محل لها صلة «فيه» جار ومجرور متعلق بيعمل «متحد» خبر المبتدأ «وقتاً» تمييز، أو منصوب بنزع الخافض «وفاعلًا» معطوف على قوله وقتاً «وإن» شرطية «شرط» نائب فاعل بفعل محذوف يفسره ما بعده، والتقدير: وإن فقد شرط، والفعل المحذوف هو فعل الشرط «فقد» فعل ماضٍ مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى شرط، والجملة من فقد المذكور وفاعله لا محل لها من الإعراب تفسيرية. وجواب الشرط في البيت التالي.

(٣) «فاجرته» الفاء لربط الجواب بالشرط، اجرز: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والهاء مفعول به، والجملة في محل جزم جواب الشرط في البيت السابق «بالحرف» جار ومجرور متعلق باجرز «وليس» فعل ماضٍ ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الجر بالحرف «يمتنع» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الجر بالحرف. والجملة في محل نصب خبر ليس «مع» ظرف متعلق بيمتنع ومع مضاف، «والشرط» مضاف إليه «كلزهد» الكاف جارة لقول محذوف. لزهد: جار ومجرور متعلق بقنع الآتي «ذا» اسم إشارة مبتدأ «قنع» فعل ماضٍ. وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اسم الإشارة، والجملة من قنع وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ.

الوقت، والفاعل، نحو «جُدْ شُكْرًا» فشكراً: مصدر، وهو مُفْهِمٌ للتعليل، لأن المعنى جُدْ لأجل الشكر، ومُشَارِكٌ لعامله وهو «جُدْ»: في الوقت؛ لأن زَمَنَ الشكر هو زَمَنُ الجود، وفي الفاعل؛ لأن فاعل الجود هو المخاطَبُ وهو فاعل الشكر.

وكذلك «ضَرَبْتُ أَبْنِي تَأْدِيًّا» فتأديباً: مصدر، وهو مُفْهِمٌ للتعليل؛ إذ يصح أن يقع في جواب «لَمْ فَعَلْتَ الضَّرْبَ؟» وهو مشارِكٌ لضربت: في الوقت، والفاعل.

وحكمه جوازُ النصبِ إن وُجِدَتْ فيه هذه الشروطُ الثلاثة - أعني المصدرية، وإِبَانَةُ التعليل، واتحادُه مع عامله في الوقت والفاعل.

فإن فُقِدَ شرط من هذه الشروط تعين جَرُّه بحرف التعليل، وهو اللام، أو «مِنْ» أو «فِي» أو الباء؛ فمثال ما عدت فيه المصدرية قولك «جئتكَ للسمن» ومثال ما لم يَتَّحِدْ مع عامله في الوقت «جئتكَ اليوم للإكرام غداً» ومثال ما لم يَتَّحِدْ مع عامله في الفاعل «جاء زيد لإكرام عمرو له».

ولا يمتنع الجرُّ بالحرف مع استكمال الشروط، نحو «هَذَا قِنَعٌ لِرُحْدٍ».

وزعم قوم أنه لا يشترط في نصبه إلا كَوْنُهُ مصدراً، ولا يشترط اتحادهُ مع عامله في الوقت ولا في الفاعل، فجوزوا نصب «إكرام» في المثالين السابقين، والله أعلم.

وَقُلْ أَنْ يَضْحَبَهَا الْمُجَرَّدُ
وَالْعَكْسُ فِي مَضْحُوبٍ «أَلْ» وَأَنْشِدُوا^(١)
لَا أَقْعُدُ الْجُبْنَ عَنِ الْهَيْجَاءِ وَلَوْ تَوَالَتْ زُمَرُ الْأَعْدَاءِ^(٢)

المفعول له المستكمل للشروط المتقدمة له ثلاثة أحوال؛ أحدها: أن يكون مجرداً عن الألف واللام والإضافة، والثاني: أن يكون مُحَلًى بالألف واللام، والثالث: أن يكون مضافاً، وكلها يجوز أن تُجَرَّ بحرف التعليل، لكن الأكثر فيما تجرَّد عن الألف واللام والإضافة النصب، نحو «ضَرَبْتُ ابْنِي تَأْدِيباً»، ويجوز جرُّه؛ فتقول: «ضَرَبْتُ ابْنِي تَأْدِيبٍ»، وزعم الْجَزُولِي أنه لا يجزى جرُّه، وهو خلاف ما صَرَّحَ به النحويون، وما صَحِبَ الألف واللام بعكس المجرد؛ فالأكثر جرُّه، ويجوز النصب؛ فـ «ضَرَبْتُ ابْنِي لِلتَأْدِيبِ» أكثر من «ضَرَبْتُ ابْنِي التَأْدِيبِ»، ومما جاء فيه منصوباً ما أنشده المصنف:

١٦٣ * لَا أَقْعُدُ الْجُبْنَ عَنِ الْهَيْجَاءِ *

(١) «وقل» فعل ماضٍ «أَنْ» مصدرية «يضحبها» يصحب: فعل مضارع منصوب بأن، وما: مفعول به ليصحب «المجرد» فاعل يصحب، و«أَنْ» ومدخولها في تأويل مصدر فاعل قل، «والعكس» مبتدأ «في مصحوب» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ، ومصحوب مضاف و«أَلْ» قصد لفظه: مضاف إليه «وأنشدوا» فعل وفاعل.

(٢) «لا» نافية «أقعد» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا، «الجبن» مفعول لأجله «عن الهيجاء» جار ومجرور متعلق بأقعد «ولو» شرطية غير جازمة «توالت» توالي: فعل ماضٍ، والتاء تاء التانيث «زمر» فاعل توالت، وزمر مضاف و«الأعداء» مضاف إليه.

١٦٣ - لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين، والبيت كما ورد في كلام الناظم؛ فهذا صدره، وعجزه قوله:

* وَلَوْ تَوَالَتْ زُمَرُ الْأَعْدَاءِ *

اللغة: «أقعد» أراد لا أنكل ولا أتوانى عن اقتحام المعارك، وتقول: قعد فلان عن الحرب، إذا:

البيت، فالجبن» مفعول له، أي: لا أقعد لأجل الجبن، ومثله قوله:

١٦٤ - فَلَيْتَ لِي بِهِمْ قَوْماً إِذَا رَكِبُوا شَنُّوا الْإِغَارَةَ فَرَسَانَا وَرُكْبَانَا

= تأخر عنها ولم يباشرها «الجبن» بضم فسكون - هو الهيبة والفرع وضعف القلب والخوف من العاقبة «الهيجهاء» الحرب، وهي تقصر وتمد، فمن قصرها قول لبيد:

* يَا رَبِّ هَيْجَا هِيَ خَيْرٌ مِنْ دَعَا *

ومن مدّها قول الآخر:

إِذَا كَانَتْ الْهَيْجَاءُ وَأَنْشَقَّتِ الْعَصَا فَحَبُّكَ وَالضُّحَاكَ سَيْفٌ مُهَنْدٌ

«توالت» تابعت وتكاثرت وأتى بعضها تلو بعض وتبعه «زمر» جمع زمرة، وهي الجماعة «الأعداء» جمع عدو.

الإعراب: «لا» نافية «أقعد» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا «الجبن» مفعول لأجله «عن الهيجهاء» جار ومجرور متعلق بقوله أقعد «ولو» الواو عاطفة، والمعطوف عليه محذوف، والتقدير: لو لم تتوال زمر الأعداء، ولو توالت زمر الأعداء، لو: حرف شرط غير جازم «توالت» توالي: فعل ماضٍ، والتاء حرف دال على تأنيث الفاعل «زمر» فاعل توالت، وزمر مضاف، و«الأعداء» مضاف إليه، مجرور بالكسرة الظاهرة.

الشاهد فيه: قوله «الجبن» حيث وقع مفعولاً لأجله، ونصبه مع كونه محلي بال.

وقد اختلف النحاة في جواز مجيء المفعول لأجله معروفاً؛ فذهب سيبويه - وتبعه الزمخشري - إلى جواز ذلك، مستدلين على هذا بمجيئه عن العرب في نحو بيت الشاهد الذي نحن بصدد شرحه والبيتين (رقم ١٦٤ و ١٦٥) وقول شاعر الحماسة:

كَرِيمٌ يَغْضُ الطَّرْفُ فَضْلَ حَيَاتِهِ وَيَذْنُو وَأَطْرَافَ الرِّمَاحِ دَوَانِي

فقوله: «فضل حياته» مفعول لأجله، وهو معرف بالإضافة؛ إذ هو مضاف إلى مضاف إليه الضمير. وذهب الجرمي إلى أن المفعول لأجله يجب أن يكون نكرة؛ لأنه - فيما زعم كالحال والتمييز، وكل منهما لا يكون إلا نكرة، فإن جاء المفعول لأجله مقترناً بال، فال هذه زائدة لا معرفة، وإن جاء مضافاً إلى معرفة فإضافته لفظية لا تفيد تعريفاً.

والصحيح ما ذهب إليه سيبويه رحمه الله في هذه المسألة؛ لورود الشواهد الكثيرة في النظم والنثر، ومما يدل على صحته ورود في قول الله تعالى: ﴿يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ مِنَ الصَّوَاعِقِ حَذِرَ الْمَوْتِ﴾ والقول بزيادة الحرف أو بأن الإضافة لفظية خلاف الأصل، فلا يصار إليه.

١٦٤ - البيت من مختار أبي تمام في أوائل ديوان الحماسة، وهو من كلمة لقريط ابن أنيف أحد =

وأما المضاف فيجوز فيه الأمران - النصب، والجَر - على السواء؛ فتقول: «ضَرَبْتُ ابْنِي تَأْدِيْبَهُ، ولتَأْدِيْبِهِ» وهذا [قد] يُفْهَمُ من كلام المصنف؛ لأنه لما ذكر أنه يقل جَرُّ المجرّد ونصبُ المصاحبِ للآلف واللام عُلم أن المضاف لا يقلُّ فيه واحدٌ منهما، بل يكثر فيه الأمران، ومما جاء منصوباً [قوله تعالى] (يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ مِنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ) ومنه [قوله]:

١٦٥ - وَأَغْفِرُ عَوْرَاءَ الْكَرِيمِ ادَّخَارَهُ
وَأَعْرِضُ عَنْ شَتْمِ اللَّئِيمِ تَكْرُمًا

= بني العنبر.

اللغة: «شنوا» أراد: فرقوا أنفسهم لأجل الإغارة «الإغارة» الهجوم على العدو والإيقاع به «فرساناً» جمع فارس، وهو راكب الفرس «ركباناً» جمع راكب، وهو أعم من الفارس، وقيل: هو خاص براكبي الإبل.

المعنى: يتمنى بدل قومه قوماً آخرين من صفتهم أنهم إذا ركبوا للحرب تفرقوا لأجل الهجوم على الأعداء والإيقاع بهم، ما بين فارس وراكب.

الإعراب: «فليت» حرف تمن ونصب «لي» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر ليت مقدم «قوماً» اسم ليت مؤخر «إذا» ظرف تضمن معنى الشرط «ركبوا» فعل وفاعل، والجملة في محل جر بإضافة إذا إليها «شنوا» فعل وفاعل، والجملة لا محل لها من الإعراب جواب إذا، وله مفعول به محذوف، والتقدير: شنوا أنفسهم - أي فرقوها - لأجل الإغارة «الإغارة» مفعول لأجله «فرساناً» حال من الواو في «شنوا» «وركبناً» معطوف عليه.

الشاهد فيه: قوله «الإغارة» حيث وقع مفعولاً لأجله منصوباً مع اقترانه بآل، وهو يرد على الجرمي الذي زعم أن المفعول لأجله لا يكون إلا نكرة؛ وادعاه أن آل في «الإغارة» ونحوها زائدة لا معرفة بخلاف الأصل فلا يلتفت إليه.

وربما قيل: إنه لا شاهد في البيت؛ لأن الإغارة مفعول به: أي فرقوا إغارتهم على عدوهم، وليست مفعولاً لأجله.

١٦٥ - البيت لحاتم الطائي، الجواد المشهور.

اللغة: «العوراء» الكلمة الفصيحة «ادخاره» استبقاء لمودته «وأعرض» وأصفح.

= الإعراب: «وأغفر» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا «وعوراء» مفعول به لأغفر، وعوراء مضاف ومضاف إليه «والكريم» مضاف إليه «ادخاره» ادخار: مفعول لأجله، وادخار مضاف وضمير الغائب مضاف إليه «وأعرض» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا «عن شتم» جار ومجرور متعلق بأعرض، وشتم مضاف ومضاف إليه «اللئيم» مضاف إليه «تكرماء» مفعول لأجله. الشاهد فيه: قوله «ادخاره» حيث وقع مفعولاً لأجله منصوباً مع أنه مضاف للضمير ولو جره باللام فقال: «لادخاره» لكان سائغاً مقبولاً، وهو يرد على الجرمي الذي زعم أن المفعول لأجله لا يكون معرفة بإضافة ولا بال، وما زعمه من أن إضافة المفعول لأجله لفظية لا تفيد التعريف غير صحيح. وفي قوله «تكرماء» شاهد آخر لهذا الباب. فإن قوله: «تكرماء» مفعول لأجله، وهو منكر غير معرف لا بإضافة ولا بال، وقد جاء به منصوباً لاستيفائه الشروط، ولا يختلف أحد من النحاة في صحة ذلك.

المَفْعُولُ فِيهِ، وَهُوَ الْمُسَمَّى ظَرْفًا

الظرفُ: وَقْتُ، أَوْ مَكَانٌ، ضُمْنَا «في» باطْرَادٍ، كَهُنَا آمَكْتُ أَزْمَنَا^(١)

عَرَفَ المصنّفُ الظرفَ بأنه: زمان - أو مكان - ضَمَّنَ معنى «في» باطْرَادٍ، نحو «آمَكْتُ هُنَا أَزْمَنَا» فهنا: ظرف مكان، وأزمننا: ظرف زمان، وكل منهما تضمن معنى «في»، لأن المعنى: امكث في هذا الموضع [و] في أَزْمِنَ.

واحترز بقوله: «ضمن معنى في» مما لم يتضمن من أسماء الزمان أو المكان معنى «في» كما إذا جعل أَسْمُ الزمانِ أو المكانِ مبتدأ، أو خبراً، نحو: «يَوْمُ الجمعةِ يَوْمٌ مُبَارَكٌ، وَيَوْمٌ عَرَفَةٌ يَوْمٌ مُبَارَكٌ، وَالذَّارُ لَزِيدٌ» فإنه لا يسمى ظرفاً والحالة هذه، وكذلك ما وقع منهما مجروراً، نحو: «سِرْتُ في يوم الجمعة» و«جلستُ في الدَّارِ» على أن في هذا ونحوه خلافاً في تسميته ظرفاً في الاصطلاح، وكذلك ما نُصِبَ منهما مفعولاً به، نحو: «بنيت الدارَ، وشهدتُ يَوْمَ الْجَمَلِ».

واحترز بقوله: «باطْرَادٍ» من نحو: دَخَلْتُ البَيْتَ، وسكنتُ الدَّارَ، وذهبتُ الشَّامَ فإن كل واحد من «البَيْتِ، والدارِ، والشَّامِ» متضمن معنى «في» ولكن تضمُّنه معنى «في» ليس مُطْرَدًا؛ لأن أسماء المكان المُخْتَصَّة

(١) «الظرف» مبتدأ «وقت» خبر المبتدأ «أو مكان» معطوف على وقت «ضمنا» فعل ماضٍ مبني للمجهول، وألف الإثنين نائب فاعل، وهو المفعول الأول «في» قصد لفظه: مفعول ثانٍ لضمن «باطراد» جار ومجرور متعلق بضمن «كهنا» الكاف جارة لقول محذوف، هنا: ظرف مكان متعلق بامكث «امكث» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «أزمننا» ظرف زمان متعلق بامكث أيضاً.

لا يجوز حَذْفُ «في» معها، فليس «البيت، والدار، والشام» في المَثَلِ منصوبةً على الظرفية، وإنما هي منصوبة على التشبيه بالمفعول به، لأن الظرف هو: ما تضمن معنى «في» باطرَادٍ، وهذه متضمنة معنى «في» لا باطراد.

هذا تقرير كلام المصنف، وفيه نظر، لأنه إذا جُعِلَت هذه الثلاثة ونحوها منصوبةً على التشبيه بالمفعول به لم تكن متضمنةً معنى «في»، لأن المفعول به غير متضمن معنى «في»، فكذلك ما شُبَّه به، فلا يحتاج إلى قوله: «باطرَادٍ» ليخرجها، فإنها خرجت بقوله «ما ضمن معنى في»، والله تعالى أعلم.

فَانْصِبُهُ بِالْوَاقِعِ فِيهِ: مُظْهِراً كَانَ، وَإِلَّا فَانْوِهِ مُقَدِّراً^(١)

حُكْمُ مَا تَصْمَنُ معنى «في» من أسماء الزمان والمكان النصب، والناصب له ما وقع فيه، وهو المَصْدَرُ، نحو: «عجبت من ضَرْبِكَ زَيْدًا، يوم الجمعة، عند الأمير» أو الفعل، نحو: «ضَرَبْتُ زَيْدًا، يوم الجمعة، أمام الأمير» أو الوَصْفُ، نحو: «أنا ضاربٌ زَيْدًا، اليوم، عِنْدَكَ».

(١) «فانصبه» انصب: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والهاء مفعول به «بالواقع» جار ومجرور متعلق بانصب «فيه» جار ومجرور متعلق بالواقع «مظهراً» خبر لكان الآتي مقدم عليه «كان» فعل ماضٍ ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الواقع «وإلا» إن: شرطية، ولا: نافية، وفعل الشرط محذوف: أي وإلا يظهر «فانوه» الفاء واقعة في جواب الشرط، انو: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والهاء مفعول به، والجملة في محل جزم جواب الشرط «مقدراً» حال من الهاء في «أنوه».

وظاهرُ كلام المصنف أنه لا ينصبه إلا الواقع فيه فقط، وهو المصدر، وليس كذلك، بل ينصبه هو وغيره: كالفعل، والوصف^(١).

والناصبُ له إما مذكورٌ كما مُثِّلَ، أو محذوفٌ: جوازاً، نحو أن يقال: «مَتَى جِئْتُ؟» فتقول: «يَوْمَ الجمعةِ»، و«كَمْ سِرْتُ؟» فتقول: «فَرَسَخَيْنِ»، والتقدير «جئت يوم الجمعة، وسرت فرسخين» أو وجوباً، كما إذا وقع الظرفُ صفةً، نحو: مررت برَجُلٍ عِنْدَكَ أو صلة، نحو: «جاء الذي عندك» أو حالاً، نحو: «مررت بَزَيْدٍ عِنْدَكَ» أو خبراً في الحال أو في الأصل، نحو «زَيْدٌ عِنْدَكَ، وَظَنَنْتُ زَيْدًا عِنْدَكَ»، فالعاملُ في هذه الظروف محذوفٌ وجوباً في هذه المواضع كلها، والتقديرُ في غير الصلة «اسْتَقَرَّ» أو «مستقر» وفي الصلة «اسْتَقَرَّ»، لأن الصلة لا تكون إلا جملة، والفعل مع فاعله جملة، واسم الفاعل مع فاعله ليس بجملة^(٢)، والله أعلم.

* * *

(١) أعلم أن الذي يقع في الظرف هو الحدث، فإذا قلت «جلست أمامك» فالجلوس - وهو الحدث - هو الذي وقع أمامك، وكذلك إذا قلت «أنا جالس أمامك» وكذلك إذا قلت «كان جلوسي أمامك» وأعلم أيضاً أن المصدر يدل على الحدث بدلالة المطابقة؛ لأن كل معناه هو الحدث، والفعل والصفة يدلان على الحدث بدلالة التضمن؛ لأن الفعل معناه الحدث والزمان، والصفة معناها الذات والحدث القائم بها أو الواقع منها أو عليها أو الثابت لها، والناظم لم يصرح بأنه أراد أن الذي ينصب الظرف هو اللفظ الدال على الحدث بالمطابقة، بل كلامه يصح أن يحمل على ما يدل بالمطابقة أو بالتضمن، فيكون شاملاً للمصدر والفعل والوصف، وعلى هذا لا يرد اعتراض الشارح أصلاً.

(٢) ذكر الشارح أربعة مواضع يجب فيها حذف العامل في الظرف، وهي: أن يكون صفة، أو صلة، أو خبراً، أو حالاً؛ وبقي عليه مرععان آخران: (الأول) أن يكون الظرف مشغولاً عنه، كقولك: يوم الجمعة سافرت فيه. والتقدير: سافرت يوم الجمعة سافرت فيه، ولا يجوز إظهار هذا العامل؛ لأن المتأخر عوض عنه، ولا يجمع بين العوض والمعوّض في الكلام (الثاني) أن يكون الكلام قد

وَكُلُّ وَقْتٍ قَابِلٌ ذَاكَ، وَمَا يَقْبَلُهُ الْمَكَانُ إِلَّا مُبْهَمًا^(١)
نَحْوُ الْجِهَاتِ، وَالْمَقَادِيرِ، وَمَا صِيغَ مِنَ الْفِعْلِ كَمَرَمَى مِنْ رَمَى^(٢)

يعني أن اسم الزمان يقبلُ النصب على الظرفية^(٣): مُبْهَمًا كان، نحو «سِرْتُ لحظةً، وساعةً» أو مُختصاً: إما بإضافة، نحو «سِرْتُ يَوْمَ الجمعة»، أو بوصف نحو «سِرْتُ يَوْمًا طويلاً» أو بعدد، نحو «سِرْتُ يَوْمَيْنِ».

= سمع بحذف العامل، نحو قولك لمن يذكر أمراً قد قدم عليه العهد: حينئذ الآن، وتقدير الكلام: قد حدث ما تذكر حين إذ كان كذا وسمع الآن؛ فناصب «حين» عامل، وناصب «الآن» عامل آخر؛ فهما من جملتين لا من جملة واحدة، والمقصود نهي المخاطب عن الخوض فيما يذكره، وأمره بالاستماع إلى جديد.

(١) «وكل» مبتدأ، وكل مضاف، و«وقت» مضاف إليه «قابل» خبر للمبتدأ، وهو اسم فاعل يعمل عمل الفعل، وفاعله ضمير مستتر فيه «ذاك» ذا: اسم إشارة مفعول به لقابل، والكاف حرف خطاب «وما» نافية «يقبله» يقبل: فعل مضارع، والهاء مفعول به ليقبل «المكان» فاعل يقبل «إلا» حرف استثناء دال على الحصر «مبهماً» حال، والتقدير: لا يقبل النصب على الظرفية اسم المكان في حال من الأحوال إلا في حال كونه مبهماً.

(٢) «نحو» خبر لمبتدأ محذوف، أي وذلك نحو، ونحو مضاف، «والجهات» مضاف إليه «والمقادير» معطوف على الجهات «وما» الواو عاطفة، ما: اسم موصول معطوف على الجهات «صيغ» فعل ماضٍ مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما، والجملة من الفعل ونائب الفاعل لا محل لها صلة «من الفعل» جار ومجرور متعلق بصيغ «كمرمى» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف «من رمى» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من رمى، وتقدير الكلام: وذلك كائن كرمى حال كونه مأخوذاً من مصدر رمى.

(٣) أنت تعلم أن الفعل يدل بالوضع على شيئين، أحدهما الحدث، وثانيهما الزمن، ويدل على المكان بدلالة الالتزام؛ لأن كل حدث يقع في الخارج لا بد أن يكون وقوعه في مكان ما، فلما كانت دلالة الفعل على الزمان لأنه أحد جزئي معناه الوضعي قوي على نصب ظرف الزمان بنوعيه المبهم والمختص، ولما كانت دلالة على المكان بالالتزام لا بالوضع لم يقو على نصب جميع الأسماء الدالة على المكان، بل تعدى إلى المبهم منه لكونه دالاً عليه في الجملة، وإلى اسم المكان المأخوذ من مادته، لكونه بالنظر إلى المادة قوي الدلالة على هذا النوع.

وأما اسمُ المكان فلا يقبلُ النصبُ منه إلا نوعان، أحدهما: المبهم، والثاني: ما صيغ من المصدر بشرطه الذي سنذكره، والمبهم كالجهات [السُّتَّ]، نحو: «فوق، وتحت، [ويمين، وشمال] وأمام، وخلف» ونحو هذا، كالمقادير، نحو «غُلُوَّة، وميل، وفرسخ، وبريد»^(١) تقول: «جَلَسْتُ فَوْقَ الدَّارِ، وَسَرْتُ غُلُوَّةً» فتنصبهما على الظرفية.

وأما ما صيغ من المصدر، نحو «مَجْلِسَ زَيْدٍ، وَمَقْعَدَهُ» فَشَرُطُ نَصْبِهِ - قياساً - أن يكون عامله من لفظه، نحو «قَعَدْتُ مَقْعَدَ زَيْدٍ، وَجَلَسْتُ مَجْلِسَ عَمْرٍو» فلو كان عامله من غير لفظه تعين جرُّه بقي، نحو: «جَلَسْتُ فِي مَرْمَى زَيْدٍ» فلا تقول: «جلست مَرْمَى زَيْدٍ» إلا شذوذاً.

ومما ورد من ذلك قولهم: «هُوَ مِنِّي مَقْعَدُ الْقَابِلَةِ، وَمَرْجَرُ الْكَلْبِ، وَمَنَاطُ الثَّرِيَا»^(٢) أي: كائن مَقْعَدُ الْقَابِلَةِ، وَمَرْجَرُ الْكَلْبِ، وَمَنَاطُ الثَّرِيَا، والقياس «هُوَ مِنِّي فِي مَقْعَدِ الْقَابِلَةِ، وَهُوَ مَرْجَرُ الْكَلْبِ، وَفِي مَنَاطِ الثَّرِيَا» ولكن نُصِبَ شَذَوِذاً، ولا يقاس عليه، خلافاً للكسائي، وإلى هذا أشار بقوله:

(١) الغلوة - يفتح الغين المعجمة وسكون اللام - فسرّها المتقدمون بالباع مائة باع، والباع: مقدار ما بين أصابع يديك إذا مددتهمَا محاذيتين لصدرك، ومنهم من قدر الغلوة برمية سهم، ومنهم من قدرها بثلاثمائة ذراع، والميل: عشر غلوات، فهو ألف باع، والفرسخ: ثلاثة أميال، والبريد: أربعة فراسخ.

(٢) يقول العرب «فلان مني مقعد القابلة» يريدون أنه قريب كقرب مكان قعود القابلة عند ولادة المرأة من المرأة. ويقولون: «فلان مني مزجر الكلب» يريدون أنه بعيد كبعد المكان الذي تزجر إليه الكلب. ويراد بهذا الظم، ويقولون: «فلان مني مناط الثريا» يريدون أنه في مكان بعيد كبعد الثريا عن يروم أن يتصل بها. وهذا كناية عن عدم إدراكه في الشرف والرفعة، يعني أنه فريد في شرفه ورفعة قدره.

وَشَرَطُ كَوْنِ ذَا مَقْيَساً أَنْ يَقَعَ ظَرْفاً لِمَا فِي أَصْلِهِ مَعَهُ اجْتِمَاعٌ^(١)

أي: وشرط كون نصب ما اشتق من المصدر مقيساً: أن يقع ظرفاً لما اجتمع معه في أصله، أي: أن ينتصب بما يُجامعه في الاشتقاق من أَصْلٍ وَاحِدٍ، كمجامعة «جلست» بـ «مجلس» في الاشتقاق من الجلوس، فأصلُهُمَا وَاحِدٌ، وهو «الجلوس».

وظاهرُ كلام المصنف أن المقادير وما صيغَ من المصدر مُبْهَمَانِ، أما المقاديرُ فمذهب الجمهور أنها من الظروف المبهمة، لأنها - وإن كانت معلومة المقدار - فهي مجهولة الصفة، وذهب الأستاذ أبو علي الشلوين إلى أنها ليست من [الظروف] المبهمة، لأنها معلومة المقدار، وأما ما صيغَ من المصدر فيكون مبهماً، نحو «جلست مجلساً» ومختصاً، نحو «جلست مجلس زيد».

وظاهرُ كلامه أيضاً أن «مرمى» مشتق من رمى، وليس هذا على مذهب البصريين، فإن مذهبهم أنه مشتق من المصدر، لا من الفعل.

وإذا تقرر أن المكان المختص - وهو: ما له أَقْطَارٌ تَحْوِيهِ - لا ينتصب ظرفاً، فاعلم أنه سُمع نصبُ كلِّ مكانٍ مختص مع «دخل»،

(١) «وشرط» مبتدأ، وشرط مضاف، و«كون» مضاف إليه، وكون مضاف، و«ذا» مضاف إليه، من إضافة المصدر الناقص إلى اسمه «مقيساً» خبر الكون الناقص «أن» مصدرية «يقع» فعل مضارع منصوب بأن، وسكنه للوقف، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ذا الذي هو إشارة للمأخوذ من مصدر الفعل، و«أن» ومنصوبها في تأويل مصدر خبر المبتدأ «ظرفاً» حال من فاعل يقع المستتر فيه «لما» جار ومجرور متعلق بقوله: «ظرفاً» أو بمحذوف صفة له «في أصله، معه» جار ومجرور وظرف، متعلقان باجتماع الآتي «اجتمع» فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة، والجملة من اجتماع وفاعله لا محل لها صلة «ما» المجرور محلاً باللام.

وسكن، ونصب «الشام» مع «ذهب»، نحو «دخلت البيت، وسكنت الدار، وذهبت الشام» واختلف الناس في ذلك، فقليل: هي منصوبة على الظرفية شذوذاً، وقيل: منصوبة على إسقاط حرف الجر، والأصل «دخلت في الدار» فحذف حرف الجر، فانتصب الدار، نحو «مررت زيداً» وقيل: منصوبة على التشبيه بالمفعول به^(١).

* * *

وَمَا يُرَى ظَرْفًا وَغَيْرَ ظَرْفٍ فَذَلِكَ ذُو تَصَرُّفٍ فِي الْعُرْفِ^(٢)

(١) في هذه المسألة أربعة أقوال للنحاة ذكر الشارح منها ثلاثة:
(الأول) أن هذه الظروف المختصة منصوبة على الظرفية كما انتصب الظرف المكاني المبهم عليها، إلا أن ذلك شاذ لا يقاس عليه، وهو مذهب المحققين من النحاة، ونسبه الشلوين للجمهور، وصححه ابن الحاجب.
(الثاني) أن هذه الأسماء منصوبة على إسقاط حرف الجر، يعني على الحذف والإيصال، كما انتصب «الطريق» في قول الشاعر (وانظر الشاهد رقم ١٥٩):

لَدُنْ يَهْزَأُ الْكَفُّ بِغَيْسِلٍ مَتْنُهُ فِيهِ كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقُ الشَّعْلُ

وهذا مذهب الفارسي، ومن العلماء من ينسبه إلى سيبويه، وقد اختاره ابن مالك.
(الثالث) أن هذه الأسماء منصوبة على التشبيه بالمفعول به، وذلك لأنهم شبهوا الفعل القاصر بالفعل المتعدي، كما نصبوا الاسم بعد الصفة المشبهة التي لا تؤخذ إلا من مصدر الفعل القاصر، وهذا إنما يتم لو أن الأفعال التي تنصب بعدها هذه الأسماء كانت كلها قاصرة.
(الرابع) أن هذه الأسماء منصوبة على أنها مفعول به حقيقة، وعللوا هذا القول بأن نحو «دخل» يتعدى بنفسه تارة ويحرف الجر تارة أخرى، وكثرة الأمرين فيه تدل على أن كل واحد منهما أصل، وهذا أيضاً ينتج لو أن جميع الأفعال التي تنصب بعدها هذه الأسماء كانت من هذا النوع؛ إلا أن يخص هذا القول بنحو «دخل» مما له حالتان تساوتا في كثرة ورود، بخلاف نحو «ذهب».

(٢) «وما» اسم موصول مبتدأ أول «يرى» فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما، وهو المفعول الأول «ظرفاً» مفعول ثانٍ ليرى، والجملة لا محل لها صلة الموصول «وغير» معطوف على قوله: «ظرفاً» «السابق» وغير مضاف، و«ظرف» مضاف إليه:

وَعَبَّرَ ذِي التَّصَرُّفِ: الَّذِي لَزِمَ
ظَرْفِيَّةً أَوْ شِبْهَهَا مِنَ الْكَلِمِ^(١)

ينقسم اسمُ الزمان واسمُ المكانِ إلى: متصرف، وغير متصرف،
فالمتصرف من ظرف الزمان أو المكان: ما استعمل ظرفاً وغير ظرف،
كـ «يوم، ومكان» فإن كل واحد منهما يُستعمل ظرفاً، نحو «سِرْتُ يوماً»
وجلسْتُ مكاناً»، ويستعمل مُبتدأً، نحو «يَوْمَ الجمعةِ يومٌ مباركٌ، ومكانُكَ
حَسَنٌ» وفاعلاً، نحو «جاء يومُ الجمعة، وارتفع مكانُكَ».

وغير المتصرف هو: ما لا يستعمل إلا ظرفاً أو شبهه نحو «سَحَر»
إذا أَرَدْتَهُ من يومٍ بعينه^(٢)، فإن لم تُرِدْهُ من يومٍ بعينه فهو مُتَصَرِّفٌ، كقوله
تعالى: ﴿إِلَّا آلَ لُوطٍ نَجَّيْنَاهُمْ بِسَحَرٍ﴾، و«فوق» نحو «جَلَسْتُ فَوْقَ
الدارِ» فكل واحد من «سحر: وفوق» لا يكون إلا ظرفاً^(٣).

= «فذلك» الفاء زائدة، واسم الإشارة مبتدأ ثانٍ «ذو» خبر المبتدأ الثاني، والجملة من المبتدأ الثاني
وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول، وزيدت الفاء من جملة الخبر لأن المبتدأ موصول يشبه
الشرط في عمومته، وذو مضاف، و«تصرف» مضاف إليه «في العرف» جار ومجرور متعلق بتصرف.
(١) «وغير» مبتدأ، وغير مضاف، و«ذي» مضاف إليه، و«تصرف» مضاف إليه «الذي»
اسم موصول: خبر المبتدأ «لزم» فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى
الذي. والجملة من لزم وفاعله لا محل لها صلة الذي «ظرفية» مفعول به للزم «أو شبهها» معطوف
على مفعول لفعل محذوف تقديره: أو لزم ظرفية أو شبهها، وليس يجوز أن يكون معطوفاً على
قوله: «ظرفية» المذكور في البيت؛ إذ يصير حاصل المعنى أن من الظرف ما يلزم الظرفية وحدها،
ومن الذي لزم شبه الظرفية وحدها، والقسم الأول صحيح، والقسم الثاني على هذا الذي يفيد
ظاهر البيت غير صحيح، وإنما الصحيح أن الظرف ينقسم إلى قسمين: أحدهما: الذي يلزم
الظرفية وحدها ولا يفارقها؛ وهو نوع من غير المتصرف، وثانيهما: الذي يلزم الأمرين الظرفية
وشبهها، نعتي أنه إذا فارق الظرفية لم يفارق شبهها، وهو النوع الآخر من غير المتصرف «من
الكلم» جار ومجرور متعلق بلزم أو شبه أو بمحذوف حال من «غير ذي التصرف».

(٢) مثل الشارح للظرف الذي لا يفارق النصب على الظرفية بمثاليين: أحدهما «سحر» إذا أردت به =

والذي لزم الظرفية أو شبهها «عِنْدَ [وَلَدُنْ]» والمراد بشبه الظرفية أنه لا يخرج عن الظرفية إلا باستعماله مجروراً بـ «مِنْ»، نحو «خَرَجْتُ مِنْ عِنْدِ زَيْدٍ» ولا تُجَرُّ «عِنْدَ» إلا بـ «مِنْ» فلا يقال «خَرَجْتُ إِلَى عِنْدِهِ»، وقول العامة: «خَرَجْتُ إِلَى عِنْدِهِ» خطأ^(١).

وَقَدْ يَنْسُوبُ عَنْ مَكَانٍ مُصَدَّرٌ وَذَلِكَ فِي ظَرْفِ الزَّمَانِ يَكْثُرُ^(٢)

ينوب المصدر عن ظرف المكان قليلاً، كقولك «جَلَسْتُ قُرْبَ زَيْدٍ» أي: مكان قُرْبَ زَيْدٍ، فحذف المضاف وهو «مكان» وأقيم المضاف إليه

= سحر يوم معين، وهذا صحيح، وثانيهما «فوق» والتمثيل به لهذا النوع من الظرف غير صحيح، بل الصواب أنه من النوع الثاني الذي لزم الظرفية أو شبهها، بدليل مجيئه مجروراً بمن في قوله تعالى: «فَخَرَّ عَلَيْهِمُ السَّقْفُ مِنْ فَوْقِهِمْ» وفي آيات أخر.

ومن الظروف التي لا تفارق النصب على الظرفية «قط» و«عوض» ظرفين للزمان أولهما للماضي وثانيهما للمستقبل، وهما خاصان بالوقوع بعد النفي أو شبهه، ومنها أيضاً «بدل» إذا استعملته بمعنى مكان، كما تقول: خذ هذا بدل هذا، ومنها أيضاً الظروف المركبة كقولك: أنا أزورك صباح مساء، ومنزلتك عندنا بين بين، ومنها أيضاً «بيناً» و«بينما» ومنها «مذ»، ومنذ» إذا رفعت ما بعدهما وجعلتهما خبرين عنه، فهما مبنيان على الضم أو السكون في محل نصب كقط وعوض.

(١) قد قال العرب الموثوق بعربيتهم: «حتى متى» فأدخلوا حتى على ظرف الزمان وقالوا: «إلى أين» و«إلى متى» فأدخلوا «إلى» الجارة على ظرف الزمان والمكان، وهذا شاذ من جهة القياس ومعنى هذا أنه يصح لنا إدخال «حتى» الجارة على لفظ «متى» من بين أسماء الزمان، وإدخال «إلى» الجارة على لفظ «متى» ولفظ «أين» من بين جميع الظروف، اتباعاً لهم، ولا يجوز القياس على شيء من ذلك.

(٢) «وقد» حرف تقليل «ينوب» فعل مضارع «عن مكان» جار ومجرور متعلق بـ «ينوب» مصدر «فاعِل ينوب» و«ذاك» الواو للاستئناف، واسم الإشارة مبتدأ، والكاف حرف خطاب «في ظرف» جار ومجرور متعلق بـ «يكثر الآتي»، و«الزمان» مضاف إليه «يكثر» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ذاك، والجملة من يكثر وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ.

مُقَامَهُ، فأعرب بأعرابه، وهو النَّصْبُ على الظرفية، ولا ينقاس ذلك، فلا تقول «آتيك جُلُوسَ زيد» تريد مكان جلوسه.

ويكثر إقامة المصدرِ مُقَامَ ظرفِ الزمانِ، نحو «آتيكَ طُلُوعَ الشمسِ، وَقُدُومَ الحاجِّ، وخُرُوجَ زيدٍ» والأصل: وَقَتَ طلوع الشمسِ، وَوَقَتَ قُدُومِ الحاجِّ، وَوَقَتَ خروج زيد، فحذف المضاف، وأعرب المضاف إليه بأعرابه، وهو مَقِيسٌ في كل مصدر^(١).



(١) ذكر الشارح - تبعاً للناظم - واحداً مما ينوب على الظرف، وهو المصدر، بين أن نيابة المصدر عن ظرف الزمان مقبسة - بحيث يجوز لك أن تنيب ما شئت من مصادر عن ظرف الزمان - وأن نيابته عن ظرف المكان سماعية يجب ألا تستعمل منه إلا ما ورد عن العرب، وقد بقي عليه أشياء تنوب على الظرف زمانياً أو مكانياً:

الأول: لفظ «بعض» ولفظ «كل» مضافين إلى الظرف، نحو «بحثت عنك كل مكان، وسرت كل اليوم» وذلك من جهة أن كلمتي بعض وكل بحسب ما تضافان إليه، وقد مضى - في باب المفعول المطلق - أنهما ينبيان عن المصدر في المفعولية المطلقة.

الثاني: صفة الظرف، نحو «سرت طويلاً شرقي القاهرة».

الثالث: اسم العدد المميز بالظرف، نحو «صمت ثلاثة أيام، وسرت ثلاثة عشر فرسخاً».

الرابع: ألفاظ معينة تنوب عن اسم الزمان، نحو «أحقاً» في قول الشاعر:

أَحْقًا عِبَادُ اللَّهِ لَسْتُ صَادِرًا وَلَا وَادِرًا إِلَّا عَلَيَّ رَقِيبٌ
وفي نحو قول الآخر:

أَحْقًا أَنْ جِيرَتَنَا اسْتَقَلُّوا فَنِيَّتَنَا وَبَيْتُهُمْ فَرِيقُ

وفي نحو قول الآخر:

أَحْقًا بَنِي أُنْبَاءِ سَلْمَى بْنِ جَنْدَلٍ تَهْدُوكُمُ إِيَّايَ وَسَطَ الْمَجَالِسِ

وفي نحو قول الآخر:

* أَحْقًا أَنْ أُخْطَلَكُمُ هَجَانِي *

المَفْعُولُ مَعَهُ

يُنْصَبُ تَالِي الْوَاوِ مَفْعُولاً مَعَهُ فِي نَحْوِ «سِيرِي وَالطَّرِيقَ مُسْرَعَةً»^(١)
بِمَا مِنْ الْفِعْلِ وَشِبْهِهِ سَبَقَ ذَا النُّصْبِ، لَا بِالْوَاوِ فِي الْقَوْلِ الْأَخْقَ^(٢)

المفعول معه هو: الاسم، المنتصب، بعد واو بمعنى مع.

والناصب له ما تقدمه: من الفعل، أو شبهه.

فمثال الفعل «سيري والطريق مسرعة» أي: سيري مع الطريق،
فالطريق منصوب بسيري.

ومثال شبه الفعل «زيد سائر والطريق»، و«أعجني سيرك والطريق»
فالطريق: منصوب بسائر وسيرك.

وَزَعَمَ قَوْمٌ أَنَّ النَّاصِبَ لِلْمَفْعُولِ مَعَ الْوَاوِ، وَهُوَ غَيْرُ صَحِيحٍ، لِأَنَّ
كُلَّ حَرْفٍ اخْتَصَّ بِالْإِسْمِ وَلَمْ يَكُنْ كَالْجُزْءِ مِنْهُ، لَمْ يَعْمَلْ إِلَّا الْجَرْ،

(١) «ينصب» فعل مضارع مبني للمجهول «تالي» نائب فاعل ينصب، وتالي مضاف و«الواو» مضاف إليه «مفعولاً» حال من نائب الفاعل «معه» مع: ظرف متعلق بقوله «مفعولاً» ومع مضاف والضمير مضاف إليه «في نحو» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: وذلك كائن في نحو «سيري» فعل أمر، وباء المخاطبة فاعل، والجملة في محل جر بإضافة نحو إليها «والطريق» مفعول معه «مسرعة» حال من باء المخاطبة في قوله سيري.

(٢) «بما» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «من الفعل» جار ومجرور متعلق بقوله سبق الاتي «وشبهه» الواو عاطفة، وشبه: معطوف على الفعل، وشبه مضاف والضمير مضاف إليه «سبق» فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة، والجملة لا محل لها صلة «ما» المجرورة محلاً بالباء «ذا» اسم إشارة مبتدأ مؤخر «النصب» بدل أو عطف بيان أو نعت لاسم الإشارة «لا» حرف عطف «بالواو» جار ومجرور معطوف على بما «في القول» جار ومجرور متعلق بقوله النصب السابق «الأحق» نعت للقول.

كحروف الجر، وإنما قيل «ولم يكن كالجزم منه» احترازاً من الألف واللام، فإنها اختصت بالاسم ولم تعمل فيه شيئاً، لكونها كالجزم منه، بدليل تخطي العامل لها، نحو «مررت بالغلام».

ويستفاد من قول المصنف في نحو «سيري والطريق مسرعة» أن المفعول معه مقيس فيما كان مثل ذلك، وهو: كل اسم وقع بعد واو بمعنى مع، وتقدمه فعل أو شبهة، و[هذا] هو الصحيح من قول النحويين^(١).

وكذلك يفهم من قوله: «بما من الفعل وشبهه سبق» أن عامله لا بد أن يتقدم عليه، فلا تقول: «والنيل سرت» وهذا باتفاق، أما تقدمه على مصاحبه - نحو «سار والنيل زيد» - ففيه خلاف، والصحيح منعه^(٢).

(١) يريد الشارح بالمماثلة في قوله: «مقيس فيما كان مثل ذلك - إلخ» المشابهة فيما ذكر، وفي كون الاسم الذي بعد الواو مما لا يصح عطفه على ما قبل الواو. وقد اختلف النحاة في هذه المسألة؛ فذهب الجمهور إلى أن كل اسم وقع بعد واو المعية وسبقته جملة ذات فعل أو شبهه، ولم يصح عطفه على ما قبله، فإنه يكون مفعولاً معه، وذهب ابن جني إلى أنه لا يجوز أن يكون مفعولاً معه إلا إذا كان بحيث يصح عطفه على ما قبله من جهة المعنى، والصحيح ما ذهب إليه الجمهور؛ لأنه قد ورد عنهم ما لا يحصى من الشواهد نثراً ونظماً، وقولهم: سرت والطريق، واستوى الماء والخشبة - بمعنى ارتفع الماء حتى صار الماء مع الخشبة في مستوى واحد - من غير ضرورة ولا ملجئ ما، يقطع بذلك.

(٢) اختلف النحاة في تقديم المفعول معه على مصاحبه: أيجوز أم لا يجوز؟ فذهب ابن جني إلى أن ذلك جائز، والذي يؤخذ من كلامه في كتاب «الخصائص» وغيره أنه استدل على جوازه بأمرين، أولهما أن المفعول معه يشبه المعطوف بالواو، والمعطوف بالواو يجوز تقديمه على المعطوف عليه؛ فتقول: جاء وزيد عمرو، كما قال الشاعر:

أَلَا يَا نَحْلَةً مِنْ ذَاتِ عِرْقٍ عَلَيْكَ - وَرَحْمَةُ اللَّهِ - السَّلَامُ

والشيء إذا أشبه الشيء أخذ حكمه، وثاني الاستدلال أنه ورد عن العرب المحتج بكلامهم تقديم المفعول معه على مصاحبه كما في قول يزيد بن الحكم الثقفي من قصيدة يعاتب فيها ابن =

وَيَعْدَ «مَا» اسْتِفْهَامَ أَوْ «كَيْفَ» نَصْبٍ
بِفِعْلٍ كَوْنٍ مُضْمَرٍ بَعْضُ الْعَرَبِ^(١)

حَقُّ المفعول [معه] أن يسبقه فعل أو شبهه، كما تقدم تمثيله،
وسمع من كلام العرب نصبه بعد «ما» و«كيف» الاستفهاميتين من غير أن
يُلَفَّظَ بفعل، نحو «ما أنت وزيد^(٢)» و«كيف أنت وقصعة من ثريد» فخرجه

عنه:

جَمَعْتُ وَفُحْشًا غَيْبَةً وَتَمِيمَةً ثَلَاثُ خِصَالٍ لَسْتُ عَنْهَا بِمُرْعَوِي
فزعم أن الواو في قوله: «وفحشاً» واو المعية، والاسم بعده منصوب على أنه مفعول معه، ومن ذلك
أيضاً قول بعض الفزازيين، وهو من شعراء الحماسة:

أَكْنِيهِ جِئْنَ أُنَادِيهِ لِأَكْرِمَةٍ وَلَا أَلْقُبُهُ وَالسُّوءَةَ اللَّقْبَا
فزعم أن الواو في قوله: «والسوءة» واو المعية، والاسم بعدها منصوب على أنه مفعول معه تقدم
على مصاحبه وهو قوله: «اللّقبا» وأصل الكلام عنده: ولا ألقبه اللّقبا والسوءة.

وليس ما ذهب إليه ابن جني بسديد، ولا ما استدل به صحيح، أما تشبيه المفعول معه بالمعطوف
فلئن سلمنا له شبهه به لم نسلم أن المعطوف يجوز أن يتقدم على المعطوف عليه، بل كونه تابعا
ينادي بأن ذلك ممتنع، فأما البيت الذي أنشده شاهداً على تقديم المعطوف فضرورة أو مؤول،
وأما البيتان اللذان أنشدتهما على جواز تقديم المفعول معه على مصاحبه فيعد تسليم صحة الرواية
يجوز أن تكون الواو فيهما للمعطف وقدم المعطوف ضرورة.

(١) «وبعد» ظرف متعلق بقوله: «نصب» الآتي، وبعد مضاف، و«ما» قصد لفظه: مضاف إليه، وما
مضاف و«استفهام» مضاف إليه من إضافة الدال إلى المدلول «أو» عاطفة «كيف» معطوف على «ما»
السابق «نصب» فعل ماضٍ «بفعل» جار ومجرور متعلق بنصب، وفعل مضاف، و«كون» مضاف
إليه «مضمر» نعت لفعل «بعض» فاعل نصب، وبعض مضاف، و«العرب» مضاف إليه.

(٢) ومن ذلك قول أسامة بن الحارث بن حبيب الهذلي:

مَا أَنْتَ وَالسُّبْرُ فِي مَتَلَفٍ يُبْرِحُ بِالذِّكْرِ الضَّابِطِ
الشاهد في قوله: «ما أنت والسير» حيث نصب «السير» على أنه مفعول معه من غير أن يتقدمه
فعل، ومن ذلك قول الآخر، وهو من شواهد سيبويه:

أَتَوْعِدُنِي بِقَوْمِكَ يَا بَنَ حَجَلٍ أَشَابَاتٍ يَخَالُونَ الْعِبَادَا
بِمَا جَمَعْتَ مِنْ خَضَنٍ وَعَمْرٍو وَمَا خَضَنٌ وَعَمْرٍو وَالْجِمَادَا؟ =

النحويون على أنه منصوب بفعل مضمر مشتق من الكون، والتقدير: ما تكون وزيداً، وكيف تكون وقصعة من تريد، فزيداً وقصعة: منصوبان بـ «تكون» المضمرة.

وَالْعَطْفُ إِنْ يُمَكِّنْ بِلَا ضَعْفٍ أَحَقَّ وَالنُّصْبُ مُخْتَارٌ لَدَى ضَعْفِ النَّسَقِ (١)
وَالنُّصْبُ إِنْ لَمْ يَجْزِ الْعَطْفُ يَجِبُ
أَوْ اعْتَقِدْ إِضْمَارَ عَامِلِ تُصِبُ (٢)

= الشاهد في قوله: «وما حضن والجياد» حيث نصب «الجياد» على أنه مفعول معه من غير أن يتقدم عليه فعل أو شبهه.

ومع ورود ذلك في كلام العرب المحتج به فإنه قليل، والكثير في ذلك رفع ما بعد الواو على أنه معطوف على ما قبله، كما قال زياد الأعجم:

تُكَلِّفُنِي سَوِيْقَ الثَّمَرِ جَرْمٌ وَمَا جَرْمٌ وَمَا ذَاكَ السَّوِيْقُ؟
وكما قال أوس بن حجر:

عَذَذَتْ رَجَالًا مِنْ قَعَيْنٍ تَفْجُسًا فَمَا ابْنُ لُيَيْنٍ وَالتَّفْجُسُ وَالْفَخْرُ؟
وكما قال المخبل يهجو الزبرقان بن بدر:

يَا زَبْرَقَانَ أَخَايَنِي خَلَفَ مَا أَنْتَ - وَيَبَ أَيْبُكَ - وَالْفَخْرُ؟

(١) «والعطف» مبتدأ «إن» شرطية «يمكن» فعل مضارع فعل الشرط، وجواب الشرط محذوف «بلا ضعف» الباء حرف جر، ولا: اسم بمعنى غير مجرور بالباء، وقد ظهر إعرابه على ما بعده بطريق العارية، ولا مضاف وضعف: مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة العارية، والجار والمجرور متعلق بـ «يمكن» «أحق» خبر المبتدأ، وجملة الشرط وجوابه معترضة بين المبتدأ وخبره «والنصب مختار» مبتدأ وخبره «الذي» ظرف متعلق بمختار، ولدى مضاف و«ضعف» مضاف إليه، وضعف مضاف، و«النسق» مضاف إليه.

(٢) «النصب» مبتدأ «إن» شرطية «لم» نافية جازمة «يجز» فعل مضارع فعل الشرط «العطف» فاعل يجز، وجواب الشرط محذوف «يجب» فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى النصب. والجملتان في محل أو اعتقد، أو: عاطفة، اعتقد: فعل أمر، وفاعله =

الاسم الواقع بعد هذه الواو: إما أن يمكن عطفه على ما قبله، أو لا، فإن أمكن عطفه فيما أن يكون بضعف، أو بلا ضعف.

فإن أمكن عطفه بلا ضعف فهو أحق من النصب، نحو «كُنتُ أنا وزيدٌ كالأخوين» فرُفِعَ «زيد» عطفًا على المضمر المتصل أولى من نصبه مفعولاً معه، لأن العطف ممكن للفصل، والتشريك أولى من عدم التشريك، ومثله «سارَ زيدٌ وعمرو» فرُفِعَ «عمرو» أولى من نصبه.

وإن أمكن العطف بضعف فالنصب على المعية أولى من التشريك^(١)، لسلامته من الضعف، نحو «سرتُ وزيداً»، فنصبُ «زيد» أولى من رفعه، لضعف العطف على المضمر المرفوع المتصل بلا فاصل.

= ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت وإضمار مفعول به لاعتقد، وإضمار مضاف وعامل مضاف إليه «نصب» فعل مضارع مجزوم في جواب الأمر الذي هو اعتقد، ويجوز أن يكون يجب جواب الشرط، وتكون جملة الشرط وجوابه - على هذا - في محل رفع خبر المبتدأ.

(١) الضعف الذي لا يتأتى معه العطف إما أن يكون لفظياً: أي عائداً إلى اللفظ بحسب ما تقتضيه صناعة الإعراب، وإما أن يكون معنوياً وقد مثل الشارح للضعف اللفظي، ولم يمثل للضعف المعنوي: أي الذي يرجع إلى ما يريد المتكلم من المعنى، ومن أمثله قولهم: «لو تركت الناقة وفصيلها لرضعها» وبيانه أنك لو عطفت الفصيل على الناقة لصار المعنى أن رضاع الفصيل للناقة متسبب عن مجرد تركك إياهما، وليس كذلك، فيلزمك أن تجعل التقدير على العطف: لو تركت الناقة وتركت فصيلها يرضعها - تعني بتمكن من رضاعها - لرضعها، فأما نصب هذا على أنه مفعول معه فيصير به المعنى: لو تركت الناقة مع فصيلها لرضعها، وهذا صحيح مؤد إلى المقصود؛ لأن المعية يراد بها المعية حساً ومعنى؛ فالتكلف الذي استوجبه العطف لتصحيح المعنى هو الذي جعله ضعيفاً، ومثله قوله الشاعر:

إِذَا أَعْجَبَتْكَ الدَّفَرُ حَالٌ مِنْ أَمْرِي فَدَعُهُ وَوَإِكِلَ أُمْرُهُ وَاللِّبَالِيَا
إذ لو عطفت «الليالي» على «أمره» لكنت محتاجاً إلى تقدير: واكل أمره لليالي وواكل الليالي لأمره، فأما جعل الواو بمعنى مع ونصب الاسم على أنه مفعول معه فلا يحوج إلى شيء.

وإن لم يمكن عَطْفُهُ تَعَيَّنَ النَصْبُ: على المَعِيَّةِ، أو على إضممار فعل [يليق به]، كقوله:

١٦٦ - * عَلَفْتُهَا تَبْنًا وَمَاءً بَارِدًا *

فمَاءٌ: منصوب على المعية، أو على إضممار فعل يليق به، والتقدير «وسقيتها ماء بارداً» وكقوله تعالى: ﴿فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءُكُمْ﴾ فقوله «وشركاءكم» لا يجوز عَطْفُهُ على «أمركم»، لأن العطف على نية تكرار العامل، إذ لا يصح أن يقال «أجمعت شركائي» وإنما يقال «أجمعتُ أمري، وجمعتُ شركائي» فشركائي: منصوب على المعية، والتقدير - والله

١٦٦ - هذا البيت من الشواهد التي لم يذكر العلماء نسبتها إلى قائل معين، وقد اختلفوا في تمته؛ فيذكر بعضهم أن الشاهد صدر بيت، وأن تمامه:

* حَتَّى شَتَّ هَمَالَةً عَيْنَاهَا *

ويرويه العلامة الشيرازي عجز بيت، ويروي له صدرأ هكذا:

* لَمَّا حَطَّطْتُ الرُّحْلَ عَنْهَا وَارِدًا *

اللغة: «شتت» يروى في مكانه «بدت» وهما بمعنى واحد «همالة» اسم مبالغة من هملت العين؛ إذا انهمرت بالدموع.

الإعراب: «علفتها» فعل وفاعل ومفعول أول «تبناً» مفعول ثان «وماء» ظاهرة أنه معطوف على ما قبله، وستعرف ما فيه «بارداً» صفة للمعطوف.

الشاهد فيه: قوله «وماء» فإنه لا يمكن عطفه على ما قبله، لكون العامل في المعطوف عليه لا يتسلط على المعطوف، إذ لا يقال «علفتها ماء» ومن أجل ذلك كان نصبه على أحد ثلاثة أوجه: إما بالنصب على المعية، وإما على تقدير فعل يعطف على «علفتها» والتقدير: علقتها تبناً وسقيتها ماء، وإما على أن تضمن «علفتها» معنى «أنلتها» أو «قدمت لها» ونحو ذلك ليستقيم الكلام، وقد ذكر الشارح في البيت والآية الكريمة وجهين من هذه الثلاثة.

وسياتي لهذا نظائر نذكرها مع شرح الشاهد (رقم ٢٩٩) في مباحث عطف النسق، إن شاء الله تعالى.

أعلم - فأجمعوا أمركم مع شركائكم، أو منصوب بفعل يليق به، والتقدير
«فأجمعوا أمركم، وأجمعوا شركاءكم».

الاستثناء

مع تمام
مَا اسْتَشْنَيْتَ إِلَّا أَنْتَ نَصِيبٌ وَبَعْدَ نَفِيٍّ أَوْ كُنْفِيٍّ أَنْتَ خُبٌّ^(١)
إِنْ لَمْ يَنْصَلْ، وَأَنْصِيبُ مَا أَنْقَطَعَ وَعَنْ تَمِيمٍ فِيهِ إِبْدَالٌ وَقَعٌ^(٢)

حكم المستثنى بـ «إِلَّا» النَّصْبُ، إن وقع بعد تمام الكلام لموجب، سواء كان متصلاً أو منقطعاً، نحو «قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدًا، وضربت القوم إلا زَيْدًا، ومزرت بالقوم إلا زَيْدًا، وقام القوم إلا حمارًا، وضربت القوم إلا حمارًا، ومررت بالقوم إلا حمارًا» فـ «زَيْدًا» في هذه المثل منصوب على الاستثناء، وكذلك «حمارًا».

(١) «ما» اسم موصول مبتدأ «استثنيت» استثنى: فعل ماضٍ، والتاء للتأنيث «إلا» قصد لفظه: فاعل استثنيت، والجملة من استثنيت وفاعله لا محل لها صلة، والعائد إلى الموصول محذوف، والتقدير: ما استثنيت إلا «مع» ظرف متعلق باستثنيت، ومع مضاف و«تمام» مضاف إليه «ينصب» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة الواقعة مبتدأ، والجملة من ينتصب وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ «وبعد» ظرف متعلق بقوله: «انتخب» الآتي، وبعد مضاف، «ونفي» مضاف إليه «أو» حرف عطف «كنفي» الكاف اسم بمعنى مثل معطوف على نفي، والكاف مضاف ونفي مضاف إليه «انتخب» فعل ماضٍ مبني للمجهول.

(٢) «إتباع» نائب فاعل لانتخب في آخر البيت السابق، وإتباع مضاف، و«ما» اسم موصول: مضاف إليه، وجملة «اتصل» وفاعله المستتر العائد إلى ما لا محل لها صلة «وانصب» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «ما» اسم موصول: مفعول به لا نصب، وجملة «انقطع» وفاعله المستتر فيه العائد إلى ما لا محل لها صلة «وعن تميم» جار ومجرور متعلق بقوله: «وقع» الآتي «فيه» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «إبدال» مبتدأ مؤخر، وجملة «وقع» من الفعل الماضي وفاعله المستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى إبدال في محل رفع نعت لإبدال، والتقدير: إبدال كائن في المنقطع وقع عن تميم، ويجوز أن تجعل جملة «وقع» وفاعله المستتر فيه العائد إلى إبدال خبراً عن المبتدأ، وعلى هذا يكون قوله «عن تميم» وقوله: «فيه» جارين ومجرورين يتعلق كل منهما بوقع، والتقدير وإبدال واقع في المنقطع عن تميم.

والصحيح من مذاهب النحويين أن الناصب له ما قبله بواسطة «إلا»، واختار المصنف - في غير هذا الكتاب - أن الناصب له «إلا» وزعم أنه مذهب سيويه^(١) وهذا معنى قوله «ما استثنت إلا مع تمام ينتصب» أي: أنه ينتصب الذي استثنته «إلا» مع تمام الكلام، إذا كان موجباً.

فإن وقع بعد تمام الكلام الذي ليس بموجب - وهو المشتمل على النفي، أو شبهه، والمراد بشبه النفي: النهي، والاستفهام - فإما أن يكون الاستثناء متصلاً، أو منقطعاً، والمراد بالمتصل: أن يكون المستثنى بعضاً مما قبله، وبالمنقطع: ألا يكون بعضاً مما قبله.

فإن كان متصلاً، جاز نصبه على الاستثناء، وجاز إتباعه لما قبله في

(١) للحاجة في ناصب الاسم الواقع بعد «إلا» خلاف طويل، غير أن أشهر مذاهبهم في ذلك تلخص في أربعة أقوال:

الأول: أن الناصب له هو الفعل الواقع في الكلام السابق على «إلا» بواسطتها، فيكون عمل «إلا» هو تعديّة ما قبلها إلى ما بعدها، كحرف الجر الذي يعدي الفعل إلى الاسم، غير أن هذه التعديّة بالنظر إلى المعنى، وهذا مذهب السيرافي، ونسبه قوم منهم ابن عصفور وغيره إلى سيويه، وقال الشلوبين: إنه مذهب المحققين.

الثاني: أن الناصب له هو نفس «إلا» وهو مذهب ابن مالك الذي صرح به في غير هذا الكتاب، وعبارته في الألفية تشير إليه، أفلا ترى أنه يقول في مطلع الباب «ما استثنت إلا» ثم يقول بعد أبيات «وألغ إلا» وهي عبارة يدل ظاهرها على أن المراد إلغاؤها عن العمل.

الثالث: أن الناصب له هو الفعل الواقع قبل «إلا» باستقلاله، لا بواسطتها كالمذهب الأول.

الرابع: أن الناصب له فعل محذوف تدل عليه «إلا» والتقدير: استثنى زيداً. مثلاً.

ويرد على المذهبين الأول والثالث أنه قد لا يكون في الكلام المتقدم على «إلا» ما يصلح لعمل النصب من فعل أو نحوه، تقول: إن القوم إخوانك إلا زيداً، فكيف تقول: إن العامل الذي قبل «إلا» هو الناصب لما بعدها؟ سواء أقلنا: إنه ناصبه على الاستقلال أم قلنا: إنه ناصبه بواسطة «إلا».

ويمكن أن يجاب على ذلك بأننا في هذا المثال وما أشبهه نلتزم تأويل ما قبل «إلا» بما يصلح لعمل النصب، وهذا الجواب - مع إمكانه - ضعيف، للتكلف الذي يلزمه.

الإعراب، وهو المختار^(١)، والمشهور أنه بَدَلٌ من متبوعه، وذلك نحو «ما قام أحدٌ إلا زَيْدٌ، وإلا زَيْدًا، ولا يقيم أحدٌ إلا زيد وإلا زَيْدًا، وهل قام أحدٌ إلا زيد؟ وإلا زَيْدًا، وما ضَرَبَ أحدٌ إلا زَيْدًا، ولا تضرب أحدًا إلا زَيْدًا، وهل ضَرَبَ أحدٌ إلا زَيْدًا؟»، فيجوز في «زَيْدًا» أن يكون منصوبًا على الاستثناء، وأن يكون منصوبًا على البدلية من «أحد»، وهذا هو المختار،

وتقول: «مَا مَرَرْتُ بِأَحَدٍ إِلَّا زَيْدٌ، وإلا زَيْدًا، ولا تمرر بأحدٍ إلا زَيْدٌ، وإلا زَيْدًا، وهل مَرَرْتُ بِأَحَدٍ إِلَّا زَيْدٌ؟ وإلا زَيْدًا».

وهذا معنى قوله: «وبعد نفي أو كنفي انتخب إتياع ما اتصل» أي: اختيار إتياع الاستثناء المتصل، إن وقع بعد نفي أو شبه نفي.

وإن كان الاستثناء منقطعاً تَعَيَّنَ النصبُ عند جمهور العرب، فتقول: «ما قام القومُ إلا حماراً»، ولا يجوز الإتياع، وأجازه بنو تميم،

(١) أطلق الشارح - رحمه الله! - اختيار إتياع المستثنى منه إذا كان الكلام تاماً، وليس هذا الإطلاق بسديد؛ بل قد يختار النصب على الاستثناء، ولذلك ثلاثة مواضع:

الأول: وسيأتي في كلامه: أن يتقدم المستثنى على المستثنى منه، نحو قولك: ما زارني إلا زيداً أحد؛ فالنصب على الاستثناء هنا أرجح من الرفع على البدلية؛ لئلا يلزم تقدم التابع على المتبوع، أو تغير الحال؛ فيصير التابع متبوعاً، والمتبوع تابعاً.

الثاني: أن يفصل بين المستثنى والمستثنى منه بفواصل طويلة، نحو أن تقول: لم يزرنني أحد أثناء مرضي مع انقضاء زمن طويل إلا زيداً، واختيار النصب على الاستثناء في هذا الموضع لأن الإتياع إنما يختار للتشاكل بين التابع والمتبوع، وهذا التشاكل لا يظهر مع طول الفصل بينهما، ونازع في هذا أبو حيان.

الثالث: أن يكون الكلام جواباً لمن أتى بكلام آخر يجب فيه نصب المستثنى، وذلك كأن يقول لك قائل: نجح التلاميذ إلا علياً، فتقول له «ما نجحوا إلا علياً» وإنما اختير النصب على الاستثناء ههنا لئتم به التشاكل بين الكلام الأول وما يراد الجواب به عنه.

فتقول: «ما قام القوم إلا حماراً، وما ضربت القوم إلا حماراً، وما مررت بالقوم إلا حماراً».

وهذا هو المراد بقوله: «وَأَنْصَبُ ما انقطع» أي: انصب الاستثناء المنقطع إذا وقع بعد نفي أو شبهه عند غير بني تميم، وأما بنو تميم فيجيزون إتباعه.

فمعنى البيتين أن الذي استثنى بـ «إلا» ينتصب، إن كان الكلام مُوجِباً ووقع بعد تمامه، وقد نَبَّه على هذا التقييد بذكره حُكْمُ النفي بعد ذلك، وإطلاق كلامه يدلُّ على أنه ينتصب، سواء كان متصلاً أو منقطعاً. وإن كان غير مُوجِبٍ - وهو الذي فيه نفي أو شبه نفي - ائْتَجِبَ - أي: اختير - إتباع ما اتصل، ووجب نَصْبُ ما انقطع عند غير بني تميم، وأما بنو تميم فيجيزون إتباع المنقطع.

وَعَبَّرُ نَصْبِ سَابِقٍ فِي النَّفْيِ قَدْ يَأْتِي، وَلَكِنْ نَصْبُهُ اخْتَرَانِ وَرَدٌ^(١)

إذا تقدم المستثنى على المستثنى منه فلما أن يكون الكلام مُوجِباً أو غير مُوجِبٍ فإن كان مُوجِباً وجب نَصْبُ المستثنى، نحو «قام إلا زيداً»

(١) «وغير» مبتدأ، و«غير مضاف و«نصب» مضاف إليه، ونصب مضاف و«سابق» مضاف إليه «في النفي» جار ومجرور متعلق بقوله: «يأتي» الآتي «قد» حرف دال على التقليل، وجملة «يأتي» وفاعله المستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى «غير نصب» في محل رفع خبر المبتدأ «ولكن» حرف استدراك «نصبه» نصب: مفعول مقدم لاخر، ونصب مضاف والهاء مضاف إليه «اختر» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «إن» شرطية «ورد» فعل ماضٍ في محل جزم فعل الشرط، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام، وتقديره: إن ورد فاختر نصبه.

القَوْمُ» وإن كان غير مُوجِبٍ فالمختار نَصْبُهُ، فتقول: «ما قام إلا زيداً القَوْمُ»، ومنه قوله:

١٦٧ - فَمَا لِي إِلَّا آلُ أَحْمَدَ شِيعَةً وَمَا لِي إِلَّا مَذْهَبُ الْحَقِّ مَذْهَبُ

وقد رُوِيَ رَفَعُهُ، فتقول «ما قام إلا زيدُ القَوْمُ» قال سيويوه: «حدثني يونس أن قوماً يُوثَقُ بعربيتهم يقولون: ما لي إلا أخوك ناصر» وأعربوا الثاني بدلاً من الأول [على القلب] [لهذا السبب] ومنه قوله:

١٦٨ - فَإِنَّهُمْ يَرْجُونَ مِنْهُ شَفَاعَةً
إِذَا لَمْ يَكُنْ إِلَّا النَّبِيُّونَ شَافِعُ

١٦٧ - البيت للكميث بن زيد الأسدي. من قصيدة هاشمية، يمدح فيها آل النبي ﷺ، وأولها قوله:

طَرِبْتُ وَمَا شَوْقاً إِلَى الْبَيْضِ أَطْرَبُ وَلَا لَيْباً مِنِّي، وَذُو الشَّيْبِ يَلْعَبُ

اللغة: «طربت» الطرب: استخفاف القلب من حزن أو فرح أو لهو «البيض» جمع بيضاء، وهي المرأة النقية «وذو الشيب يلعب» جعله بعض النحاة - ومنهم ابن هشام في المغني - على تقدير همزة الاستفهام، وكأنه قد قال: أو ذو الشيب يلعب؟ ودليل صحته أنه يروى في مكانه «أذو الشيب يلعب» «شيعه» أشياخ وأنصار «مذهب الحق» يروى في مكانه «مشعب الحق» والمراد: أنه لا قصد له إلا طريق الحق.

الإعراب: «وما» نافية «لي» جار ومجرور متعلق بمحذوف مقدم «إلا» أداة استثناء «آل» مستثنى، وآل مضاف، و«أحمد» مضاف إليه «شيعه» مبتدأ مؤخر، وهو المستثنى منه، «وما لي إلا مذهب الحق مذهب» مثل الشطر الأول من الإعراب تماماً.

الشاهد فيه: قوله «إلا آل أحمد» وقوله: «إلا مذهب الحق» حيث نصب المستثنى بدلاً في الوضعين؛ لأنه متقدم على المستثنى منه، والكلام منفي، وهذا هو المختار.

١٦٨ - البيت لحسان بن ثابت شاعر النبي ﷺ، من قصيدة يقولها في يوم بدر، وأولها قوله:

أَيَا الْقَوْمِ هَلْ لِمَا حُمِّدَ دَافِعٌ؟ وَهَلْ مَا مَضَى مِنْ صَالِحِ الْعَيْشِ رَاجِعٌ؟

اللغة: «حم» تقول: حم الأمر - بالبناء للمجهول - ومعناه قدر، وتقول: قد حمه الله، وأحمه، تريد قدره وهما أسبابه «يرجون» يترقبون ويأملون، والمراد بالشفاعة شفاعته ﷺ، وهي المقام المحمود الذي ذكره الله تعالى في قوله: ﴿عسى أن يبعثك ربك مقاماً محموداً﴾.

فمعنى البيت : إنه قد ورد في المستثنى السابق غيرُ النصب - وهو الرُّفْع - وذلك إذا كان الكلام غيرَ مُوجِب ، نحو «ما قام إلا زيد القوم» ولكن المختار نصبه .

وعُلم من تخصيصه ورؤود غير النصب بالنفي أن الموجب يتعين فيه النصب ، نحو «قام إلا زيداً القوم»

وَإِنْ يُفْرَغُ سَابِقُ «إِلَّا» لِمَا بَعْدُ يَكُنْ كَمَا لَوْ «آلَا» عُدْمًا^(١)

الإعراب : «فإنهم» إن : حرف توكيد ونصب ، هم : اسمه «يرجون» فعل وفاعل ، والجملة في محل رفع خبر إن «منك» جار ومجرور متعلق بـ «يرجون» «شفاعة» مفعول به ليرجون «إذا» ظرفية «لم» نافية جازمة «يكن» فعل مضارع تام مجزوم بـ «إلا» أداة استثناء «النيون» مستثنى ، واستعرف ما فيه «شافع» فاعل يكن ، وهو المستثنى منه .
الشاهد فيه : قوله «إلا النيون» حيث رفع المستثنى مع تقدمه مع المستثنى منه ، والكلام منفي ، والرفع في ذلك غير المختار ، وإنما المختار نصبه ، هذا هو الظاهر .
وقد خرج به بعض النحاة على غير ظاهره ؛ ليطابق المختار عندهم ؛ فذهبوا إلى أن قوله : «النيون» معمول لما قبل إلا ، أي أنه فاعل يكن ، فيكون الكلام استثناء مفرغاً ؛ أي لم يذكر فيه المستثنى منه ، وقوله : «شافع» بدل كل مما قبله ، ويكون الأمر على عكس الأصل ؛ فالذي كان بدلاً صار مبدلاً منه ، والذي كان مبدلاً منه قد صار بدلاً ، وتغير نوع البدل فصار بدل كل بعد أن كان بدل بعض .

(١) «وإن» شرطية «يفرغ» فعل مضارع مبني للمجهول فعل الشرط «سابق» نائب فاعل ليفرغ ، وهو اسم فاعل يعمل عمل الفعل ، وفاعله ضمير مستتر فيه «إلا» قصد لفظه : جعله الشيخ خالد مضافاً إليه ، وليس هذا الإعراب بشيء ، بل هو مفعول به لسابق ؛ لأنه اسم فاعل منون وترك تنوينه يخل بوزن البيت «لما» جار ومجرور متعلق بـ «يفرغ» «بعد» ظرف مبني على الضم لانقطاعه عن الإضافة لفظاً في محل نصب ، وهو متعلق بمحذوف صلة «ما» المجرورة محلاً باللام «يكن» فعل مضارع ناقص مجزوم لأنه جواب الشرط ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً «كما» الكاف جاره ، ما زائدة «لو» مصدرية «إلا» قصد لفظه : نائب فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده «عدما» فعل ماضٍ مبني =

إذا تفرَّغَ سابقُ «إلا» لما بعدها - أي: لم يشتغل بما يَطلبُه - كان الاسمُ الواقعُ بعد «إلا» مُعَرَّباً بإعراب ما يقتضيه ما قبل «إلا» قبل دخولها، وذلك نحو «ما قام إلا زيد، وما ضربت إلا زيدا، وما مررت إلا بزيد» فـ «زيد»: فاعل مرفوع بـقام، و«زيداً»: منصوب بضربت، و«بزيد»: متعلق بمررت، كما لو لم تذكر «إلا».

وهذا هو الاستثناء المفرَّغ^(١) ولا يقع في كلام مُوجِبٍ^(٢) فلا تقول «ضربتُ إلا زيدا».

وألغِ «إلا» ذاتَ توكيدٍ: كَلَّا تَمَرُّرُ بِهِمْ إِلَّا الْفَتَى إِلَّا الْعَلَا^(٣)

= للمجهول، والألف للإطلاق، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على إلا، و«لو» ومدخولها في تأويل مصدر مجرور بالكاف، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر «يكن»، وتقدير الكلام: يكن هو كائناً كعدم إلا في الكلام.

(١) يجوز تفرغ العامل المتقدم على إلا بالنظر إلى جميع المعمولات كالفاعل ونائبه والمفعول به، ويستثنى من ذلك: المفعول معه، والمصدر المؤكد لعامله، والحال المؤكدة؛ فلا يجوز أن تقول: ما سرت إلا والنيل، ولا أن تقول: ما ضربت إلا ضرباً، ولا أن تقول: لا تمت إلا مفسداً، وذلك لأن الكلام مع هذه المثل ونحوها يتناقض صدره مع عجزه.

(٢) أطلق الشارح القول بعدم وقوع الاستثناء المفرغ في الكلام الموجب، ولم يفرق بين أن يكون ما بعد إلا فضلة وأن يكون عمدة، وللنحاة في هذا الموضوع مذهبان:

أحدهما: أنه لا يقع بعد الإيجاب مطلقاً كما يقتضيه إطلاق الشارح، وهو مذهب الجمهور، واختاره الناطم، والسر في ذلك أنك لو كنت تقول: «ضربت إلا زيدا» لكان المعنى أنك ضربت جميع الناس إلا زيدا، وهذا مستحيل، وقيام قرينة تدل على أنك تريد بالناس جماعة مخصوصة، أو أنك قصدت إلى المبالغة بجعل الفعل الواقع على بعض الناس واقعاً على كلهم، تنزيلاً لهذا البعض منزلة الكل، لعدم الاعتداد بما عدا هذا البعض - أمر نادر، فلا يجعل له حكم.

والمذهب الثاني لابن الحاجب - وخلاصته أنه يجوز وقوع الاستثناء بعد الإيجاب بشرطين، الأول: أن يكون ما بعد إلا فضلة، والثاني: أن تحصل فائدة، وذلك كقولك: قرأت إلا يوم الجمعة، فإن كان عمدة أو لم تحصل فائدة لم يجوز.

(٣) «ألغ» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «إلا» قصد لفظه: مفعول به لألغ =

إذا كررت «إلا» لقصد التوكيد لم تؤثر فيما دخلت عليه شيئاً، ولم تُفدّ غير توكيد الأولى، وهذا معنى إلغائها، وذلك في البدل والعطف، نحو «ما مررت بأحدٍ إلا زيدٍ إلا أخيكَ» فـ «أخيكَ» بدل من «زيد» ولم تؤثر فيه «إلا» شيئاً، أى لم تُفدّ فيه استثناء مستقلاً، وكأنك قلت: ما مررت بأحدٍ إلا زيد أخيك، ومثله «لا تمرُّز بهم إلا الفتى إلا العلاء» [والأصل: لا تمرر بهم إلا الفتى العلاء] فـ «العلاء» بدل من الفتى، وكررت «إلا» توكيداً، ومثال العطف «قام القوم إلا زيدا وإلا عمراً» والأصل: إلا زيدا وعمراً، ثم كررت «إلا» توكيداً، ومنه قوله:

١٦٩ - هَلِ الدَّهْرُ إِلَّا لَيْلَةٌ وَنَهَارُهَا
وَالْأَصْلُ: وَطُلُوعُ الشَّمْسِ، وَكَرَّرْتُ «إلا» توكيداً.

= «ذات» حال من «إلا»، وذات مضاف، و«توكيد» مضاف إليه «كلا» الكاف جارة لقول محذوف، لا: ناهية «تمرر» فعل مضارع مجزوم بلا، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «بهم» جار ومجرور متعلق بتمرر «إلا» حرف استثناء «الفتى» مستثنى، والمستثنى منه الضمير المجرور محلاً بالياء «إلا» توكيد لإلا السابقة «العلاء» بدل من «الفتى»، بدل كل من كل.

١٦٩ - البيت لأبي ذؤيب الهذلي، واسمه خويلد بن خالد، والبيت مطلع قصيدة له، وبعده قوله:
أَبَى الْقَلْبُ أَمْ عَنَرُو، وَأَضْبَحَتْ تُحَرِّقُ نَارِي بِالشُّكَاةِ وَنَارُهَا
وَعَبَّرَهَا الْوَاشُونَ أَنِّي أَحْبُّهَا وَتِلْكَ شُكَاةٌ ظَاهِرٌ عَنْكَ عَابَرُهَا
اللغة: «غيارها» بزنة قيام - هو مصدر بمعنى الغياب «تحرق» بالبناء للمجهول - توقد، وتذكي، وتشعل «بالشكاة» بفتح الشين - أراد ما يكون من كلام الواشين من النائم «غيرها الواشون» نسبها إلى العار، وهو كل ما يوجب الذم.

الإعراب: «هل» حرف استفهام بمعنى النفي «الدهر» مبتدأ «إلا» أداة استثناء ملغاة «ليلة» خبر المبتدأ «نهارها» الواو عاطفة، نهار: معطوف على ليلة، ونهار مضاف والضمير مضاف إليه «والا» الواو عاطفة، وإلا زائدة للتوكيد «طلوع» معطوف على ما قبله، وطلوع مضاف و«الشمس» مضاف إليه «ثم» عاطفة «غيارها» غيار: معطوف على طلوع، وغيار مضاف وها مضاف إليه.
الشاهد فيه: قوله «والا طلوع الشمس» حيث تكررت «إلا» ولم تفد غير مجرد التوكيد، فألغيت،

وقد اجتمع تكرارها في البذل والعطف في قوله:

١٧٠ - مَالِكَ مِنْ شَيْخِكَ إِلَّا عَمَلُهُ إِلَّا رَسِيمُهُ وَإِلَّا رَمَلُهُ

والأصل: إِلَّا عَمَلُهُ رَسِيمُهُ وَرَمَلُهُ، فـ «رَسِيمُهُ»: بدل من عمله، «وَرَمَلُهُ» معطوف على «رَسِيمُهُ»، وكررت «إِلَّا» فيهما تأكيداً.

= وعطف ما بعدها على ما قبلها، ونظير زيادة «إِلَّا» في هذا الموضع زيادة «لَا» في نحو قولك: مررت برجل لا كريم ولا شجاع؛ فالواو عاطفة لما بعد «لَا» الثانية على ما بعد «لَا» الأولى، وليست «لَا» الثانية إلا زائدة لمجرد تأكيد أن ما بعدها معطوف على مدخول الأولى.

١٧٠ - البيت لراجز لم يسمه أحد ممن أطلعنا على أقوالهم، وهو من شواهد سيبويه (٣٧٤/١): اللغة: «شيخك» هكذا يقرأه الناس قديماً وحديثاً بالياء المثناة بعدها خاء معجمة، ويشتهر على السنة الجميع أنه الجمل، ولكننا لم نقف على هذا المعنى لهذا اللفظ في كتب اللغة الموثوق بها، والمنصوص عليه أن الشيخ هو الرجل المسن، وعلى هذا يفسر الرسيم كما قال الأعلام بالسعي بين الصفا والمروة، ويفسر الرمل بالسعي في الطواف، وكأنه قال: لا منفعة في ولا عمل عندي أفوق فيه غيري إلا هذان، وزعم بعض الناس أن الصواب في رواية هذه الكلمة «شحك» بالنون والجيم الموحدين، وهو الجمل، وأصل نونه متحركة فسكنها لإقامة الوزن، وكان الذي دعاه إلى ادعاء الضعيف ثم إلى هذا التفسير ذكر الرسيم والرمل. ولكن الذي عليه الرواة الإثبات من المتقدمين أولى بالاتباع؛ إذا كانت اللغة لا تثبت إلا بالنقل، ورسيمه ورمله على هذه الرواية الأخيرة ضربان من السير.

المعنى: المراد على الوجه الأخير: لا منفعة لك من جملك إلا من نوعين من سيره، وهما الرسيم والرمل، وقد بينا لك المعنى على الرواية الأصلية التي اخترناها وصوبناها. الإعراب: «ما» نافية «لك» جار ومجرور، ومثله «من شيخك» ويتعلقان بمحذوف خير مقدم، وشيخ مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه «إِلَّا» أداة استثناء «عمله» عمل: مبتدأ مؤخر، وعمل مضاف والضمير مضاف إليه «إِلَّا» زائدة للتوكيد «رسيمه» رسيم: بدل من عمل، بدل بعض من كل، ورسيم مضاف والضمير مضاف إليه «وَالْإِلَّا» الواو عاطفة، إِلَّا: زائدة للتوكيد «رملة» رمل: معطوف على رسيمه، ورمل مضاف وضمير الغائب العائد إلى شيخك مضاف إليه. الشاهد فيه: قوله «إِلَّا رَسِيمُهُ وَإِلَّا رَمَلُهُ» حيث تكررت «إِلَّا» في البذل والعطف، ولم تفد غير مجرد التوكيد، وقد ألغيت.

وَأِنْ تُكَرَّرَ لَا لِتَوْكِيدٍ فَمَعَ تَفْرِيعُ التَّأْيِيرِ بِالْعَامِلِ دَعٌ^(١)
فِي وَاحِدٍ مِمَّا إِلَّا اسْتُثْنِيَ وَلَيْسَ عَنْ نَصْبٍ سِوَاهُ مُغْنِي^(٢)

إذا كُرِّرَتْ «إلا» لغير التوكيد - وهي: التي يُقْصَدُ بها ما يُقْصَدُ بما قبلها من الاستثناء، ولو أُسْقِطَتْ لما فُهِمَ ذلك - فلا يخلو: إما أن يكون الاستثناء مُفْرَغًا، أو غير مُفْرَغٍ.

فإن كان مُفْرَغًا شَغَلَتِ العاملَ بواحدٍ وَنَصَبَتِ الباقي، فتقول: «مَّا قَامَ إِلَّا زَيْدٌ إِلَّا عَمْرًا إِلَّا بَكْرًا» ولا يتعين واحدٌ منها لِشُغْلِ العامل، بل أيها شَغَلَتْ العاملَ به، ونصبت الباقي، وهذا معنى قوله: «فمع تفریع - إلى آخره» أي: مع الاستثناء المفرغ اجْعَلْ تأثيرَ العامل في واحد مما استثنيته بإلا، وانصب الباقي.

(١) «وإن» شرطية «تكرر» فعل مضارع مبني للمجهول، فعل الشرط، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود على «إلا» «لا» عاطفة «لتوكيد» معطوف على جار ومجرور محذوف، والتقدير: وإن تكرر إلا لتأسيس لا لتوكيد «فمع» الفاء لربط الجواب بالشرط، مع: طرف متعلق بدع الآتي، ومع مضاف، و«تفریع» مضاف إليه «التأثير» مفعول به لدع مقدم عليه «بالعامل» جار ومجرور متعلق بالتأثير «دع» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت.

(٢) «في واحد» جار ومجرور متعلق بدع في البيت السابق «مما» جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لواحد «بإلا» جار ومجرور متعلق باستثنى الآتي «استثنى» فعل ماضٍ مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره يعود على ما الموصولة المحرورة محلاً بمن، والجملة من استثنى ونائب فاعله لا محل لها صلة الموصول «وليس» فعل ماضٍ ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى واحد «عن نصب» جار ومجرور متعلق بمعنى الآتي، ونصب مضاف وسوى من «سواه» مضاف إليه، وسوى مضاف وضمير الغائب مضاف إليه، «مغنى» خبر ليس، ووقف عليه كلغة ربعة، ويجوز أن يكون معنى اسم ليس، وخبرها محذوف، أي وليس مغن عن نصب سواه موجوداً.

وإن كان الاستثناء غير مفرغ - وهذا هو المراد بقوله :-

وَدُونَ تَفْرِيعٍ : مَعَ التَّقْدِمِ نَصَبُ الْجَمِيعِ أَحْكَمُ بِهِ وَالتَّزِمُ (١)
وَانْصَبُ لِتَأْخِيرٍ، وَجِيءَ بِوَاحِدٍ مِنْهَا كَمَا لَوْ كَانَ دُونَ زَائِدٍ (٢)
لَسَلَّمَ يَنْتَوُوا إِلَّا أَمْرُؤُا إِلَّا عَلَيَّ وَحُكْمُهَا فِي الْقَصْدِ حُكْمُ الْأَوَّلِ (٣)
فلا يخلو: إما أن تتقدم المستثنيات على المستثنى منه، أو تتأخر.

فإن تقدمت المستثنيات وجب نصب الجميع، سواء كان الكلام
موجباً أو غير موجب، نحو قَامَ إِلَّا زَيْدًا إِلَّا عَمْرًا إِلَّا بَكْرًا الْقَوْمُ، وَمَقَامُ
إِلَّا زَيْدًا إِلَّا عَمْرًا بَكْرًا الْقَوْمُ وهذا معنى قوله: «دون تفريع - البيت».

﴿١﴾

(١) «ودون» ظرف متعلق باحكم، ودون مضاف «وتفريع» مضاف إليه «مع التقدم» مثله «نصب» مفعول
به لفعل محذوف يفسره ما بعده، ونصب مضاف و«الجميع» مضاف إليه «احكم» فعل أمر، وفاعله
ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «به» جار ومجرور متعلق باحكم و«التزم» الواو عاطفة، التزم:
فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، ومفعوله محذوف: أي التزم ذلك الحكم.

(٢) «وانصب» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «لتأخير» جار ومجرور متعلق
بانصب «وجيء» الواو عاطفة، جيء: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «بواحد»
جار ومجرور متعلق بجيء «منها» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لواحد «كما» الكاف جارة،
وما: زائدة «لو» مصدرية «كان» فعل ماضٍ تام. وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى
واحد «دون» ظرف متعلق بمحذوف حال من فاعل «كان» و«لو» ومدخولها في تأويل مصدر مجرور
بالكاف، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ، والجملة من المبتدأ والخبر في محل جر
صفة ثانية لواحد، أو في محل نصب حال منه؛ لأنه تخصص بالوصف.

(٣) «كلم» الكاف جارة لقول محذوف، لم: نافية جازمة «يفوا» فعل مضارع مجزوم بلم، وواو
الجماعة فاعله «إلا» أداة استثناء «امرو» بدل من واو الجماعة بدل بعض من كل «إلا» حرف دال
على الاستثناء «على» مستثنى منصوب، ووقف عليه بالسكون كلغة ربعة «وحكمها» الواو عاطفة أو
للاستثناء، حكم: مبتدأ، وحكم مضاف والضمير مضاف إليه «في القصد» جار ومجرور متعلق
بحكم «حكم» خبر المبتدأ، وحكم مضاف، و«الأول» مضاف إليه.

وإن تأخرت فلا يخلو: إما أن يكون الكلام مُوجِباً، أو غير مُوجِبٍ، فإن كان موجباً وجب نَصْبُ الجميع، فتقول: «قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدًا إِلَّا عَمْرًا إِلَّا بَكْرًا» وإن كان غير مُوجِبٍ عَوِملَ وَاحِدٍ منها بما كان يعامل به لو لم يتكرر الاستثناء: فيُبدل مما قبله - وهو المختار - أو ينصب - وهو قليل - كما تقدم، وأما باقيها فيجب نَصْبُهُ، وذلك نحو «مَا قَامَ أَحَدٌ إِلَّا زَيْدٌ إِلَّا عَمْرًا إِلَّا بَكْرًا» فـ «زَيْدٌ» بدل من أحد، وإن شئت أبدلت غيره من الباقين، ومثله قول المصنف «لَمْ يَقُوا إِلَّا امْرُؤٌ إِلَّا عَلِيٌّ» فـ «امرؤ» بدل من الواو في «يَقُوا» وهذا معنى قوله «وانصب لتأخير - إلى آخره» أي: وانصب المستثنيات كُلَّهَا إذا تأخرت عن المستثنى منه إن كان الكلام مُوجِباً، وإن كان غير مُوجِبٍ فجيء بواحد منها مُعَرِّباً بما كان يُعَرَّبُ به لو لم يتكرر المستثنى، وانصب الباقي.

ومعنى قوله «وحكمها في القَصْدِ حُكْمُ الْأَوَّلِ» أن ما يتكرر من المستثنيات حُكْمُهُ في المعنى حُكْمُ المستثنى الأول، فيثبت له ما يثبت للأول: من الدخول والخروج، ففي قولك «قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدًا إِلَّا عَمْرًا إِلَّا بَكْرًا» الجميع مُخْرَجُونَ، وفي قولك «مَا قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدًا إِلَّا عَمْرًا إِلَّا بَكْرًا» الجميع داخلون، وكذا في قولك: «مَا قَامَ أَحَدٌ إِلَّا زَيْدٌ إِلَّا عَمْرًا إِلَّا بَكْرًا» [الجميع داخلون].

وَأَسْتَنْ مَجْرُورًا بِغَيْرِ مُعَرَّبٍ بِمَا لِمُسْتَثْنَى بِإِلَّا نِسْبًا^(١)

(١) «استثن» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «مجروراً» مفعول به لاستثن «بغير» جار ومجرور متعلق باستثن «معرباً» حال من غير «بما» جار ومجرور متعلق بـ «بغير» «لمستثنى» جار ومجرور متعلق بنسب الآتي «بإلا» جار ومجرور متعلق بمستثنى «نسباً» نسب: فعل ماضٍ مبني =

اِسْتَعْمِلَ بِمَعْنَى «إِلَّا» - فِي الدَّلَالَةِ عَلَى اِلِسْتِثْنَاءِ - أَلْفَاظُ: مِنْهَا مَا هُوَ اسْمٌ، وَهُوَ «غَيْرٌ، وَسَوَى، وَسَوَى، وَسَوَاءٌ» وَمِنْهَا مَا هُوَ فِعْلٌ، وَهُوَ «لَيْسَ، وَلَا يَكُونُ» وَمِنْهَا مَا يَكُونُ فِعْلاً وَحَرْفًا، وَهُوَ «عَدَا، وَخَلَا، وَحَاشَا» وَقَدْ ذَكَرَهَا الْمُصَنِّفُ كُلُّهَا.

فَأَمَّا «غَيْرٌ، وَسَوَى، وَسَوَى، وَسَوَاءٌ» فَحُكِمَ الْمُسْتَثْنَى بِهَا الْجَرْ، لِإِضَافَتِهَا إِلَيْهِ وَتَعَرَّبَ «غَيْرٌ» بِمَا كَانَ يُعَرَّبُ بِهِ الْمُسْتَثْنَى مَعَ «إِلَّا»، فَتَقُولُ: «قَامَ الْقَوْمُ غَيْرَ زَيْدٍ» بِنَصْبِ «غَيْرٍ» كَمَا تَقُولُ «قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدًا» بِنَصْبِ «زَيْدٍ»، وَتَقُولُ «مَا قَامَ أَحَدٌ غَيْرَ زَيْدٍ، وَغَيْرَ زَيْدٍ» بِالِاتِّبَاعِ وَالنَّصْبِ، وَالْمَخْتَارُ الْإِتِّبَاعُ، كَمَا تَقُولُ «مَا قَامَ أَحَدٌ إِلَّا زَيْدٌ، وَإِلَّا زَيْدًا» وَتَقُولُ: «مَا قَامَ غَيْرُ زَيْدٍ» فَتَرْفَعُ «غَيْرٌ» وَجَوَابًا كَمَا تَقُولُ: «مَا قَامَ إِلَّا زَيْدٌ» بِرَفْعِهِ وَجَوَابًا، وَتَقُولُ: «مَا قَامَ أَحَدٌ غَيْرَ حِمَارٍ» بِنَصْبِ «غَيْرٍ» عِنْدَ غَيْرِ بَنِي تَمِيمٍ، وَبِالِاتِّبَاعِ عِنْدَ بَنِي تَمِيمٍ، كَمَا تَفْعَلُ فِي قَوْلِكَ «مَا قَامَ أَحَدٌ إِلَّا حِمَارٌ، وَإِلَّا حِمَارًا».

وَأَمَّا «سَوَى» فَالْمَشْهُورُ فِيهَا كَسْرُ السِّينِ وَالْقَصْرُ، وَمِنْ الْعَرَبِ مَنْ يَفْتَحُ سِينَهَا وَيُمَدُّ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَضُمُّ سِينَهَا وَيَقْصُرُ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَكْسِرُ سِينَهَا وَيُمَدُّ، وَهَذِهِ اللُّغَةُ لَمْ يَذْكُرْهَا الْمُصَنِّفُ، وَقَلَّ مَنْ ذَكَرَهَا، وَمِمَّنْ ذَكَرَهَا الْفَاسِيُّ فِي شَرْحِهِ لِلشَّاطِئِيَّةِ.

وَمَذْهَبُ سَبِيوِيهِ وَالْفَرَّاءِ وَغَيْرِهِمَا أَنَّهَا لَا تَكُونُ إِلَّا ظَرْفًا، فَإِذَا قُلْتَ «قَامَ الْقَوْمُ سَوَى زَيْدٍ» فَ«سَوَى» عَنْدهُمْ مَنْصُوبَةٌ عَلَى الظَّرْفِيَّةِ، وَهِيَ

لِلْمَجْهُولِ، وَالْأَلْفُ لِلْإِطْلَاقِ، وَنَائِبُ الْفَاعِلِ ضَمِيرٌ مُسْتَرٌّ فِيهِ جَوَازًا تَقْدِيرُهُ هُوَ يَعُودُ إِلَى مَا الْمَوْصُولَةُ، وَالْجُمْلَةُ لَا مَحَلَّ لَهَا صَلَةً «مَا» الْمَجْرُورَةُ مُحَلًّا بِالْبَاءِ، وَتَقْدِيرُ الْبَيْتِ: اسْتَنْ بَلَفْظُ غَيْرِ اسْمًا مَجْرُورًا بِإِضَافَةٍ غَيْرِ إِلَيْهِ حَالُ كَوْنِ لَفْظٍ غَيْرٍ مُعْرَبًا بِالْإِعْرَابِ الَّذِي نَسَبَ لِلْمُسْتَثْنَى بِإِلَّا.

مُشْعِرَةً بالاستثناء، ولا تخرج عندهم عن الظرفية إلا في ضرورة الشعر.
 واختار المصنف أنها كـ «غير» فتعامل بما تعامل به «غير»: من
 الرفع، والنصب، الجر، وإلى هذا أشار بقوله:
 وَلِسَوَى سَوَى سَوَاءٍ أَجْعَلًا عَلَى الْأَصَحِّ مَا لِغَيْرِ جُعِلًا^(١)
 فمن استعمالها مجرورة قوله ﷺ: «دَعَوْتُ رَبِّي أَلَا يُسَلِّطْ عَلَى أُمَّتِي
 عَدُوًّا مِنْ سَوَى أَنْفُسِهَا» وقوله ﷺ: «مَا أَنْتُمْ فِي سِوَاكُمْ مِنَ الْأُمَمِ إِلَّا
 كَالشَّعْرَةِ الْبَيْضَاءِ فِي الثَّوْرِ الْأَسْوَدِ، أَوْ كَالشَّعْرَةِ السَّوْدَاءِ فِي الثَّوْرِ الْأَبْيَضِ»
 وقول الشاعر:

١٧١ - وَلَا يَنْطِقُ الْفَحْشَاءُ مَنْ كَانَ مِنْهُمْ

إِذَا جَلَسُوا مِنَّا وَلَا مِنْ سِوَانَا

(١) «لسوى» جار ومجرور متعلق بجعل على أنه مفعول ثان له «سوى، سواء» معطوفان على سوى
 بعاطف مقدر في كل منهما «اجعل» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت،
 والألف منقلبة عن نون التوكيد الخفيفة «على الأصح» جار ومجرور متعلق بجعل «ما» اسم
 موصول: مفعول أول لاجعل «لغير» جار ومجرور متعلق بجعل الاتي على أنه المفعول الثاني
 «جعل» فعل ماضٍ مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه، وهو المفعول الأول،
 والجملة لا محل لها من الإعراب صلة، والألف للإطلاق.

١٧١ - البيت للمرار بن سلامة العقيلي، وهو من شواهد سيبويه، وقد أنشده في كتابه مرتين:
 أحدهما في (٣/١) ونسبه للمرار بن سلامة، والثانية في (٣٠٢/١) ونسبه لرجل من الأنصار،
 ولم يعينه.

اللغة: «الفحشاء» الشيء القبيح، وتقول: أفحش الرجل في كلامه، وفحش تفحيشاً، وتفحش، إذا
 أردت أنه يتكلم بقبيح الكلام.

الإعراب: «لا» نافية «ينطق» فعل مضارع «الفحشاء» منصوب على نزع الخافض «من» اسم
 موصول فاعل ينطق «كان» فعل ماضٍ ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى
 من الموصولة «منهم» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر كان، والجملة من كان ومعموليه لا محل
 لها من الإعراب صلة «إذا» ظرفية «جلسوا» فعل وفاعل. والجملة في محل جر بإضافة إذا إليها =

ومن استعمالها مرفوعةً قوله :
 ١٧٢ - وَإِذَا تُبَاعُ كَرِيمَةٌ أَوْ تُشْتَرَى فَيَسْوَكَ بَائِعُهَا وَأَنْتَ الْمُشْتَرَى

= «مناه» جار ومجرور متعلق بـ «جلسوا» ومن الجارة هنا بمعنى مع «ولا» الواو عاطفة، لا: نافية «من سوائنا» الجار والمجرور معطوف على الجار والمجرور السابق، وسواء مضاف والضمير مضاف إليه، وقيل: منا ومن سوائنا يتعلقان بقوله ينطق، وجواب إذا محذوف يدل عليه سابق الكلام، والتقدير: إذا جلسوا فلا ينطق الفحشاء - إلخ.

الشاهد فيه: قوله «من سوائنا» حيث خرجت فيه سواء على الظرفية، واستعملت مجرورة بمن، متأثرة به، وهو عند سيبويه وأتباعه من ضرورات الشعر.

قال الأعلام في شرح شواهد سيبويه عند الكلام على هذا البيت: «أراد غيرها، فوضع سواء موضع غير ضرورة، وكان ينبغي ألا يدخل من عليها؛ لأنها لا تستعمل في الكلام إلا ظرفاً، ولكنه جعلها بمنزلة غير في دخول من عليها؛ لأن معناها كمعناها» أهـ.

ومثل هذا البيت - في استعمال سوى مجرورة للضرورة - قول الأعشى ميمون بن قيس:

تَجَانَفَ عَنْ جَوِّ اليمامة نَاقَتِي وَمَا عَدَلْتُ عَنْ أَهْلِهَا لِيَسْوَائِكَ
 وقول عثمان بن صمصامة الجعدي:

عَلَى نُعْمَانَا لَا نُعْمَرُ قَوْمٌ سِوَانَنَا هِيَ الْهَمُّ وَالْأَحْلَامُ لَوَيْقَعُ الْحُلُمِ

١٧٢ - البيت لمحمد بن عبد الله المدني، يخاطب زيد بن حاتم بن قبيصة بن المهلب، وقد روى أبو تمام في الحماسة عدة أبيات من هذه الكلمة، أولها بيت الشاهد (انظر شرح التبريزي ٢٨٤/٤ بتحقيقنا) وبعده قوله:

وَإِذَا تَوَعَّرَتِ الْمَسَالِكُ لَمْ يَكُنْ مِنْهَا السَّبِيلُ إِلَى نَذَاكَ بِأَوْعَرِ

اللغة: «تباع» أراد بالبيع هنا الزهد في الشيء، والانصراف عنه، وذهاب الرغبة في تحصيله، كما أراد بالشراء الحرص على الشيء، والكلف به، وشدة الرغبة في الحصول عليه، و«أو» هنا بمعنى الواو «كريمة» أي خصلة كريمة، أي نفيسة حسنة يتسابق الكرام إليها.

المعنى: إذا رغب قوم في تحصيل المكارم وتأنيل المجد وانصرف آخرون عن ذلك، فانت الراغب في المجد المحصل للمكارم، وغيرك المنصرف عنه الزاهد فيه.

الإعراب: «إذا» ظرف تضمن معنى الشرط «تباع» فعل مضارع مبني للمجهول «كريمة» نائب فاعل تباع، والجملة من تباع ونائب فاعله في محل جر بإضافة إذا إليها «أو» عاطفة «تشتري» فعل مضارع مبني للمجهول معطوف على تباع، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى كريمة «فسواك» الفاء لربط الجواب بالشرط، سوى: مبتدأ، وسوى مضاف والكاف مضاف إليه =

وقوله؛

١٧٣ - وَلَمْ يَبْقَ سِوَى الْعُدْوَا نِ دِنَاهُمْ كَمَا دَانُوا
فـ «سواك» مرفوع بالابتداء، و«سوى العدوان» مرفوع بالفاعلية.
ومن استعمالها منصوبة على غير الظرفية قوله:

= «بائعها» بائع: خبر المبتدأ، وبائع مضاف، وها: مضاف إليه، وجملة المبتدأ وخبره لا محل لها من الإعراب جواب إذا، وأنت» مبتدأ «المشتري» خبر المبتدأ، والجملة معطوفة على الجملة السابقة.

الشاهد فيه: قوله «سواك» فإن «سوى» قد خرجت عن الظرفية، ووقعت مبتدأ متأثراً بالعامل، وهذا العامل معنوي، وهو الابتداء، وهو يرد على ما ذهب إليه سيويه والجمهور من أن «سوى» لا تخرج عن النصب على الظرفية.

١٧٣ - البيت للفند الزماني من كلمة يقولها في حرب البسوس، واسم الفند شهل ابن شيبان بن ربيعة، وقد روى أبو تمام في مطلع ديوان الحماسة أبياتاً من هذه الكلمة يقع بيت الشاهد رابعها، وقبله وقوله:

صَفَحْنَا عَنْ بَنِي ذَهْلٍ وَقُلْنَا: الْقَوْمُ إِخْوَانُ
عَسَى الْيَوْمَ أَنْ يَرْجِعَ مَنْ قَوْمًا كَالَّذِي كَانُوا
فَلَمَّا صَرَخَ الشَّرُّ وَأَمْسَى وَهُوَ عُرْيَانُ

اللغة: «صفحنّا» عفونا، والصفح: العفو، وأصله من قوله: أعرضت صفحاً عن هذا الأمر، إذا تركته ووليتك جانبك «بني ذهل» يزوى في مكانه «بني هند» وهي هند بنت مر ابن أخت تميم، وهي أم بكر وتغلب ابني وائل «العدوان» الظلم الصريح «دناهم» جازيناهم وفعلنا بهم مثل الذي فعلوا بنا من الإساءة، وجملة «دناهم» هذه جواب «لما» في قوله: «فلما صرح الشر».

الإعراب: «ولم» نافية جازمة «يبق» فعل مضارع مجزوم بحذف الألف «سوى» فاعل يبق، وسوى مضاف، و«العدوان» مضاف إليه «دناهم» فعل ومفعول به «كما» الكاف جارة، وما: يجوز أن تكون موصولاً اسمياً، وأن تكون حرفاً مصدرياً «دانوا» فعل وفاعل، فلذا كانت «ما» موصولاً اسمياً فالجملة لا محل لها من الإعراب صلة، والعائد محذوف، والتقدير: دناهم كالذين الذين دانوه، وإذا كانت ما مصدرية فهي ومدخولها في تأويل مصدر مجرور بالكاف، وعلى كل حال فإن الكاف ومجرورها متعلقان بمحذوف صفة لمصدر محذوف يدل عليه قوله: دناهم، والتقدير: دناهم ديناً كأننا كالذين الذين دانوه، أو دناهم ديناً مثل دينهم إيانا.

الشاهد فيه: قوله «سوى العدوان» حيث وقعت «سوى» فاعلاً، وخرجت عن الظرفية.

١٧٤ - لَدَيْكَ كَفِيلٌ بِأَلْمُنَى لِمُؤْمِلٍ وَإِنَّ سَوَاكَ مَنْ يُؤْمَلُهُ يَشْقَى

ف «سواك» اسم «إن»، هذا تقرير كلام المصنف.

١٧٤ - البيت من الشواهد التي لم ينسبها لقاتل معين، ولم أقف له على سابق أو لاحق.
اللغة: «كفيلي» ضامن، المني» الرغبات والأمال، واحدها منية بوزن مدية وغرفة «لمؤمل» اسم فاعل من أمل فلان فلاناً تأملاً، إذا رجاه «يشقى» مضارع من الشقاء وهو العناء والشدّة.
المعنى: إن عندك من مكارم الأخلاق وشريف السجايا ما يضمن لمن يرجو نذاك أن يبلغ قصده وينال عندك ما يؤمل، فأما غيرك ممن يظن بهم الناس الخير فإن آمال الراجين فيهم تنقلب خيبة وشقاء.

الإعراب: «لديك» لدى: ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم، ولدى مضاف والكاف مضاف إليه «كفيل» مبتدأ مؤخر «بألمنى» لمؤمل» جاران ومجروران يتعلقان بكفيل «إن» حرف توكيد ونصب «سواك» سوى: اسم إن، وسوى مضاف والكاف مضاف إليه «من» اسم موصول مبتدأ «يؤمله» يؤمل: فعل مضارع مرفوع بالضمّة الظاهرة، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى من الموصولة، والهاء مفعول به، والجملة لا محل لها صلة الموصول «يشقى» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى من الموصولة، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو من الموصولة، وجملة المبتدأ وخبره في محل رفع خبر إن.
الشاهد فيه: قوله «وإن سواك» حيث فارقت «سوى» الظرفية ووقعت اسماً لأن فتأثرت بالعامل الذي هو إن المؤكدة.

ومثل هذا البيت - في وقوع سوى منصوبة بالعامل - الشاهد رقم ١٧٥ الأتي (ص ٥٦٢) وقول عمر بن أبي ربيعة المخزومي (البيت ١٧ من الكلمة ١١٤):

وَصَرَمْتُ حَبْلَكَ إِذْ صَرَمْتُ؛ لِأَنْسِي أُخْبِرْتُ أَنَّكَ قَدْ هَوَيْتَ بَيَوَاناً

وكل هذه الشواهد دالة على أن هذه الكلمة ليست ملازمة للنصب على الظرفية كما ذهب إليه سيويه، والخليل، وجمهور البصريين، وادعاهم أن ذلك خاص بضرورة الشعر - مع كثرة ما ورد منه - مما لا يجوز أن يلتفت إليه أو يؤخذ به، وتأويل هذه الشواهد الكثيرة مما لا تدعو إليه ضرورة، ولا يمكن ارتكابه إلا مع التمحّل والتكليف، ولئن ذهبنا إلى ارتكابه لم يبق تأصيل قواعد النحو ممكناً.

وَمَذْهَبُ سَيُوبِهِ وَالْجُمْهُورِ أَنَّهَا لَا تَخْرُجُ عَنِ الظَّرْفِيَّةِ، إِلَّا فِي
ضَرُورَةِ الشَّعْرِ، وَمَا اسْتَشْهَدَ بِهِ عَلَى خِلَافِ ذَلِكَ يَحْتَمِلُ التَّأْوِيلَ.

وَأَسْتَشْنِ نَاصِبًا بَلَيْسَ وَخَلَا وَبَعْدًا، وَبَيَكُونُ بَعْدَ «لَا»^(١)

أي: استثنى بـ «لَيْسَ» وما بعدها ناصباً المستثنى، فتقول: «قَامَ
الْقَوْمُ لَيْسَ زَيْدًا، وَخَلَا زَيْدًا، وَعَدَا زَيْدًا، وَلَا يَكُونُ زَيْدًا» فـ «زَيْدًا» في
قولك: «ليس زيدًا، ولا يكون زيدًا» منصوب على أنه خبر «ليس»، ولا
يكون، واسمُهُمَا ضميرٌ مستترٌ، والمشهور أنه عائد على البعض المفهوم
من القوم^(٢)، والتقدير: «ليس بعضهم زيدًا [ولا يكون بعضهم زيدًا]»،

(١) «واستثنى» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «ناصباً» حال من الفاعل المستتر في
استثنى «بليس» جار ومجرور متعلق باستثنى «وخلا» معطوف على ليس «وبعدا، ويكُون» جاران
ومجروران معطوفان على بليس «بعد» ظرف متعلق بمحذوف حال من يكون، وبعد مضاف، و«لا»
قصد لفظه: مضاف إليه.

(٢) للنحاة في مرجع الضمير المستكن في يكون من قولك: «قام القوم لا يكون زيدًا» والمستكن في
ليس من قولك: «قام القوم ليس زيدًا» ثلاثة أقوال معروفة:

(الأول) أن مرجعه هو البعض المفهوم من الكل السابق الذي هو المستثنى منه؛ فتقدير الكلام: قام
القوم لا يكون هو (أي بعض القوم) زيدًا؛ فهو مثل قوله تعالى: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ
مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَىٰ﴾ فإن كن نساءً وهذا أشهر المذاهب في هذه المسألة.

(الثاني) أن مرجعه اسم فاعل مأخوذ من الفعل العامل في المستثنى منه؛ فتقدير الكلام: قام القوم
لا يكون هو (أي القائم) زيدًا.

(الثالث) أن مرجعه هو مصدر الفعل السابق العامل في المستثنى منه، والمستثنى نفسه على تقدير
مضاف، وتقدير الكلام على هذا: قام القوم لا يكون هو (أي القيام) قيام زيد.

ويضعف الوجهين - الثاني والثالث - أن الكلام قد لا يكون مشتملاً على فعل، نحو قولك: القوم
إخوتك لا يكون زيدًا.

وهو مستتر وجوباً، وفي قولك: «خَلَا زَيْدًا، وَعَدَا زَيْدًا» منصوب على المفعولية، و«خَلَا، وَعَدَا» فعلان فاعلُهما - في المشهور - ضميرُ عائِدٍ على البعض المفهوم من القوم كما تقدّم، وهو مستتر وجوباً، والتقدير: خَلَا بعضهم زَيْدًا، وَعَدَا بعضهم زَيْدًا.

ونَبّه بقوله: «ويكون بعد لا» - وهو قيد في «يكون» فَقَطْ - على أنه لا يستعمل في الاستثناء من لفظ الكون غير «يكون» وأنها لا تستعمل فيه إلا بعد «لا» فلا تستعمل فيه بعد غيرها من أدوات النفي، نحو: لم، وإن، ولن، ولَمَّا، وَمَا.

وَأَجْرُ لِسَابِقِي يَكُونُ إِنْ تُرِدْ
وَيَعْدُ «مَا» أَنْصِبْ، وَأَنْجِرَارٌ قَدْ يَرِدُ^(١)
أي: إذا لم تتقدّم «ما» على، «خلا، وعدا» فاجرّر بهما إن شئت،
فتقول: «قَامَ الْقَوْمُ خَلَا زَيْدٍ، وَعَدَا زَيْدٍ» فخلا، وعدا: حَرْفَا جَرٍّ، ولم
يحفظ سيبويه الجرّ بهما، وإنما حكاه الأخفش، فَمَنْ الْجَرُّ بـ «خَلَا»
قوله:

(١) «واجرر» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «بسابقي» جار ومجرور متعلق
باجرر، وسابقي مضاف، و«يكون» قصد لفظه: مضاف إليه «إن» شرطية «ترد» فعل مضارع فعل
الشرط، مجزوم بيان، وعلامة جزمه السكون، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، وجواب
الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام، والتقدير: إن ترد فاجرر - إلخ «وبعد» الواو عاطفة، بعد:
ظرف متعلق بانصب الآتي، وبعد مضاف، و«ما» قصد لفظه: مضاف إليه «انصب» فعل أمر،
وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «وانجرار» مبتدأ «قد» حرف تقليل «يرد» فعل مضارع،
وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى انجرار، والجملة من يرد وفاعله في محل رفع
خير المبتدأ.

١٧٥ - خَلَا اللَّهُ لَا أَرْجُو سِوَاكَ، وَإِنَّمَا أَعُدُّ عِيَالِي شُعْبَةً مِنْ عِيَالِكَ

١٧٥ - البيت من الشواهد التي لم يعينوا قائلها، ولم أقف له على سابق أو لاحق.
اللغة: «أرجو» مضارع من الرجاء، وهو ضد اليأس من الشيء الذي هو قطع الطمعية في الوصول إليه، وتقول: رجا الإنسان الشيء يرجوه رجاء، إذا أمله وتوقع حصوله «سواك» غيرك، وهو دليل على أن هذه الكلمة تستعمل غير ظرف؛ لوقوعها مفعولاً به، وتقدمت هذه المسألة مشروحة مستدلاً لها (ص ٥٥٦ وما بعدها) «أعد» أي أحسب «عِيَالِي» العيال: هم أهل بيت الإنسان ومن يموئهم «شعبة» طائفة.

المعنى: إنني لا أؤمل أن يصلني الخير من أحد إلا منك، وأنا واثق كل الثقة من أنك لا تدخر وسعاً في التفضل علي والإحسان إلي؛ لأن أهلي ومن تلزمني مؤنهم - في اعتباري - فريق من أهلك ومن تلزمك مؤنهم.

الإعراب: «خلا» حرف جر «الله» مجرور بخلا، والجار والمجرور متعلق بأرجو الآتي «لا» نافية «أرجو» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا «سواك» سوى: مفعول به لأرجو، وسوى مضاف والكاف ضمير المخاطب مضاف إليه «إنما» أداة حصر «أعد» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا «عِيَالِي» عيال: مفعول أول لأعد، وعيال مضاف وياء المتكلم مضاف إليه مبني على السكون في محل جر «شعبة» مفعول ثان لأعد «من عِيَالِكَ» من عيال: جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لشعبة، وعيال مضاف والكاف مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله «خلا الله» وفي هذه الكلمة وحدها شاهدان للنحاة:

أما الأول فحيث استعمل الشاعر «خلا» حرف جر، فجر به لفظ الجلالة، وذكر الشارح أن هذا مما نقله الأخفش، وأن سيبويه لم يحفظ من العرب الجر بخلا، وهذا نقل غير صحيح، بل نقله سيبويه في كتابه صريحاً (٣٧٧/١) حيث يقول: «أما حاش فليس باسم، ولكنه حرف يجر ما بعده كما تجر حتى ما بعدها، وفيه معنى الاستثناء، وبعض العرب يقول: ما أنا من القوم خلا عبد الله (بالجر) فجعلوا خلا بمنزلة حاشا، فإذا قلت: ما خلا فليس فيه إلا النصب؛ لأن ما اسم، ولا تكون صلته إلا للفعل هنا» أهد.

وأما الشاهد الثاني فحيث قدم الاستثناء فجعله أول الكلام قبل المستثنى منه وقبل العامل فيه، وذلك جائز عند الكوفيين، نص عليه الكسائي، وإليه ذهب أبو إسحاق الزجاج، وذهب البصريون إلى أن ذلك لا يجوز، وأجاز الفريقان جميعاً تقديم المستثنى على المستثنى منه، بشرط أن يتقدم العامل في المستثنى منه أو بعض جملة المستثنى منه.

ومن الجرّ بـ «عَدَا» قوله:

١٧٦ - تَرَكْنَا فِي الْحَضِيضِ بَنَاتِ عُوجٍ
عَوَاكِفَ قَدْ حَضَعْنَ إِلَى النُّسُورِ
أَبْحَنَّا حَيْثُ قَتَلْنَا وَأَسْرًا عَدَا الشُّمَطَاءُ وَالطُّفْلُ الصَّغِيرُ

فإن تَقَدَّمَتْ عليهما «ما» وجبَ النصبُ بهما، فتقول: «قام القوم ما خلا زيذاً، وما عدا زيذاً، فـ «ما»: مصدرية، و «خلا»، وعدا»: صَلَّتْهَا، وفاعلُهما ضمير مستتر يعود على البعض كما تقدم تقريره، و «زَيْدًا»: مفعول، وهذا معنى قوله: «وَبَعْدَ مَا أَنْصَبُ» هذا هو المشهور.

= وفي قوله: «لا أرجو سواك» شاهد ثالث، وحاصله أن «سوى» قد تفارق النصب على الظرفية فتأثر بالعوامل، وقد وقعت هنا مفعولاً به، وهذا هو الذي نبهناك إليه في ص ٥٥٦.

١٧٦ - وهذان البيتان من الأبيات التي لم نقف على نسبتها إلى قائل معين.

اللغة: «الحضيض» قرار الأرض عند منقطع الجبل «بنات عوج» أراد بها الخيل التي ينسبون لها إلى فرس مشهورة يسمونها «عوج» ويقال: خيل أعوجيات «عواكف» جمع عاكفة، والেকوف: ملازمة الشيء والمواظبة عليه «خضعن» ذللن وخضعن «أبحنأحيهم» أراد أهلكنأ واستأصلنأ، والحي: القبيلة «أسرا» الأسر: أن يأخذ الرجل الرجل في الحرب ملقياً بيديه معترفاً بالعجز عن الدفاع عن نفسه «الشمطاء» هي العجوز التي يخالط سواد شعرها بياض.

الإعراب: «تركنا» فعل وفاعل «في الحضيض» جار ومجرور متعلق بتركنا «بنات» مفعول به لتركنا، وبنات مضاف، و«عوج» مضاف إليه «عواكف» حال من بنات عوج «قد» حرف تحقيق «خضعن» فعل وفاعل، والجملة في محل نصب صفة لعواكف «إلى النسور» جار ومجرور متعلق بخضعن «أبحنا» فعل وفاعل «حيهم» حي: مفعول به لأباح، وحي مضاف والضمير مضاف إليه «قتلا» تمييز «وأسرا» معطوف على قوله قتلنا «عدا» حرف جر «الشمطاء» مجرور بعدا «والطفل» معطوف على الشمطاء «الصغير» صفة للطفل.

الشاهد فيه: قوله «عدا الشمطاء» حيث استعمل «عدا» حرف جر، فجر الشمطاء به، ولم يحفظ سيبويه الجر بعدا، ولا ذكره أبو العباس المبرد، أما الجر بخلا فقد عرفت أن الصحيح في النقل عن سيبويه أنه قد رواه عن بعض العرب (انظر شرح الشاهد رقم ١٧٥ السابق) فقد نقلنا لك فيه نص عبارة سيبويه، ولذلك على موضعه من كتابه.

وأجاز الكسائي الجرَّ بهما بعد «ما» على جَعَلَ «ما» زائدة، وجَعَلَ «خلا، وعدا» حَرْفِيَّ جَرٍّ، فتقول: «قَامَ الْقَوْمُ مَا خَلَا زَيْدٌ، وَمَا عَدَا زَيْدٌ» وهذا معنى قوله: «وَأَنْجِرَارٌ قَدْ يَرُدُّ» وقد حكى الجَرْمِيُّ في الشرح الْجَرَّ بعد «ما» عن بعض العرب.

وَحَيْثُ جَرًّا فَهُمَا حَرْفَانِ كَمَا هُمَا إِنْ نَصَبَا فِعْلَانِ^(١)
أي: إِنْ جَرَّرَتْ بِـ «سَخَلَا، وعدا» فهما حَرْفَا جَرٍّ، وَإِنْ نَصَبَتْ فَهُمَا فِعْلَانِ، وهذا مما لا خلاف فيه.

وَكَخَلَا حَاشَا، وَلَا تَصَحَّبُ «مَا»
وَقِيلَ «حَاشَ، وَحَشَا» فَاحْفَظْهُمَا^(٢)

(١) «وحيث» اسم شرط عند الفراء الذي لا يشترط في المجازاة به اقترانه بما، وعند غيره هو ظرف يتعلق بقوله: «حرفان» الآتي؛ لأنه في قوة المشتق «جرًّا» فعل ماضٍ، وهو فعل الشرط على القول الأول، وألف الاثنين فاعل «فهما حرفان» لفاء لربط الجواب بالشرط، وهي زائدة على القول الثاني، وما بعدها جملة من مبتدأ وخبر في محل جزم جواب الشرط «كما» جار ومجرور متعلق بقوله: «فعلان» الآتي؛ لأنه في قوة المشتق «هما» ضمير منفصل مبتدأ «إِنْ» شرطية «نصبًا» فعل ماضٍ، فعل الشرط، وألف الاثنين فاعل، وجواب الشرط محذوف، وجملة الشرط وجوابه لا محل لها معترضة بين المبتدأ وخبره «فعلان» خبر المبتدأ.

(٢) «وكخلا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «حاشا» قصد لفظه: مبتدأ مؤخر «ولا» نافية «تصحب» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى حاشا «ما» قصد لفظه: مفعول به لتصحب «وقيل» فعل ماضٍ مبني للمجهول «حاش» قصد لفظه: نائب فاعل قيل «وحشا» معطوف عليه «فاحفظهما» احفظ: فعل أمر. وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، وهما: مفعول به لاحفظ.

المشهور أن «حاشاً» لا تكون إلا حرف جرٍّ، فتقول: «قَامَ الْقَوْمُ حَاشَا زَيْدٍ» بجر «زيد» وذهب الأخفش والجزمي والمازني والمبرد وجماعة - منهم المصنف - إلى أنها مثل «حَلَا»: تستعمل فعلاً فت نصب ما بعدها، وحرفاً فتجر ما بعدها، فتقول: «قَامَ الْقَوْمُ حَاشَا زَيْدًا، وَحَاشَا زَيْدٍ» وحكى جماعة - منهم الفراء - وأبو زيد الأنصاري، والشياني - النصب بها، ومنه: «اللهم أَغْفِرْ لي ولمن يسمع، حَاشَا الشيطان وأبا الإصبع» وقوله:

١٧٧ - حَاشَا قُرَيْشًا، فَإِنَّ اللَّهَ فَضَّلَهُمْ

عَلَى الْبَرِيَّةِ بِالإِسْلَامِ وَالَّذِينَ

وقول المصنف: «ولا تصحب ما» معناه أن «حاشاً» مثل «حَلَا» في أنها تَنْصِب ما بعدها أو تَجْرُهُ، ولكن لا تتقدم عليها «ما» كما تتقدم على «حَلَا»، فلا تقول: «قَامَ الْقَوْمُ مَا حَاشَا زَيْدًا»، وهذا الذي ذكره هو الكثير، وقد صحبتها «ما» قليلاً، ففي مسند أبي أمية الطرسوسي عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ قال: «أَسَامَةُ أَحَبُّ النَّاسِ إِلَيَّ مَا حَاشَا فَاطِمَةَ»^(١).
وقوله:

١٧٧ - هذا البيت من كلام الفرزدق همام بن غالب.

الإعراب: «حاشا» فعل ماضٍ دال على الاستثناء، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره هو يعود على البعض المفهوم من الكل السابق «قريشاً» مفعول به لحاشا «فإن» الفاء للتعليل، إن: حرف توكيد ونصب «الله» إسم إن «فضلهم» فضل: فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على الله، هم: مفعول به لفضل، والجملة من فضل وفاعله ومفعوله في محل رفع خبر «إن» «على البرية، بالإسلام» جاراً، ومجروران متعلقان بفضل «والدين» عطف على الاسم.
الشاهد فيه: قوله «حاشا قريشاً» فإنه استعمل «حاشا» فعلاً، ونصب به ما بعده.

(١) توهم النحاة أن قوله: «ما حاشا فاطمة» من كلام النبي ﷺ، فجعلوا «حاشا» استثنائية، واستدلوا به على أن حاشا الاستثنائية يجوز أن تدخل عليها ما، وذلك غير متعين، بل يجوز أن يكون هذا =

١٧٨ - رَأَيْتُ النَّاسَ مَا حَاشَا قُرَيْشًا
فإِنَّا نَحْنُ أَفْضَلُهُمْ فَعَالَا
ويقال في «حاشا»: «حَاشَ، وَحَاشَا».

= الكلام من كلام الراوي يعقب به على قول الرسول ﷺ: «أسامة أحب الناس إليّ» يريد الراوي بذلك أن يبين أنه عليه الصلاة والسلام لم يستثن أحداً من أهل بيته لا فاطمة ولا غيرها، فمأ: نافية، وحاشي: فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى النبي، وفاطمة: مفعول به، وليست حاشا هذه هي الاستثنائية، بل هي فعل متصرف تام تكتب ألفه ياء لكونها رابعة، ومضارعه هو الذي ورد في قول النابغة الذبياني:

وَلَا أَرَى نَاعِلاً فِي النَّاسِ يُشْبِهُهُ وَمَا أَحَاشِي مِنْ الْأَقْوَامِ مِنْ أَحَدٍ

والفرق بين حاشا الاستثنائية وهذا الفعل من ستة أوجه. الأول: أن الاستثنائية تكون حرفاً وتكون فعلاً، وهذه لا تكون إلا فعلاً، والثاني أن الاستثنائية - إن كانت فعلاً - غير متصرفة، وهذه متصرفة، الثالث أن فاعل الاستثنائية مستتر وجوباً، وهذه كغيرها من الأفعال ماضيها فاعله مستتر جوازاً، والرابع أن ألف الاستثنائية تكتب ألفاً، وهذه تكتب ألفها ياء، والخامس: أن الاستثنائية يتعين فيها أن تكون من كلام صاحب الكلام الأول السابق عليها، وهذه ليست كذلك، بل لو تكلم لها صاحب الكلام الأول لقال: ما أحاشي، أو قال: ما حاشيت، كما قال النابغة الذبياني «وما أحاشي» السادس: أن «ما» التي تسبق الاستثنائية مصدرية أو زائدة، وأما التي تسبق هذه فهي نافية، فاعرف ذلك وكن حريصاً عليه، والله ينفعك به.

١٧٨ - نسب العيني هذا البيت للأخطل غوث بن غياث، وقد راجعت ديوان شعره فوجدت له قطعة على هذا الوزن والروي يهجو فيها جرير بن عطية، وليس فيها بيت الشاهد.

اللغة: «رأيت» زعم العيني أن «رأى» هنا من الرأي، مثل التي في قولهم: رأى أبو حنيفة حرمة كذا، وعلى هذا تكون متعدية إلى مفعول واحد، وليس الذي زعمه بسديد، بل هي بمعنى العلم، وتعدى إلى مفعولين، وقد ذكر الشاعر مفعولها الأول وحذف الثاني، وتقديره: رأيت الناس دوننا أو أقل منا في المنزلة، ونحو ذلك ويجوز أن تكون جملة «فإننا نحن أكثرهم فعلاً» في محل نصب مفعولاً ثانياً للرأى، وزيدت الفاء فيها كما زيدت في خبر المبتدأ في نحو قولهم: الذي يزورني فله جائزة سنية «فعلاً» هو بفتح الفاء - الكرم، ويجوز أن تكون الفاء مكسورة على أنه جمع فعل.

الإعراب: «رأيت» فعل وفاعل «الناس» مفعول أول، والمفعول الثاني محذوف لدلالة الكلام عليه، =

= وتقدير الكلام: رأيت الناس أقل منا، أو دوننا، مثلاً «ما حاشا» ما: مصدرية، حاشا: فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره هو يعود على البعض المفهوم من الكل السابق «قريشاً» مفعول به لحاشا «فإننا» الفاء للتعليل، إن: حرف توكيد ونصب، نا: اسمه «نحن» توكيد للضمير المتصل الواقع اسماً لأن «أفضلهم» أفضل: خبر إن، وأفضل مضاف وهم مضاف إليه «فعلاً» تمييز، ويجوز أن تكون الفاء زائدة، وتكون جملة «إن» واسمها وخبرها في محل نصب مفعولاً ثانياً لرأى، ولا عجب أن تزداد الفاء في المفعول الثاني؛ فإن أصله خبر، والفاء تزداد في خبر المبتدأ كثيراً.

الشاهد فيه: قوله «ما حاشا قريشاً» حيث دخلت «ما» المصدرية على «حاشا» وذلك قليل، والأكثر أن تتجرد منها:

الْحَالُ

الْحَالُ وَصَفٌ، فَضْلَةٌ، مُتَّصِبٌ، مَفْهُمٌ فِي حَالٍ كَفَرْدًا أَذْهَبُ^(١)

عَرَّفَ الحال^(٢) بأنه، الوصف، الفضلة، المتصب، للدلالة على هيئة، نحو: «فَرْدًا أَذْهَبُ» فـ «فَرْدًا»: حال، لوجود القيود المذكورة فيه.

وخرج بقوله: «فَضْلَةٌ» الوصف الواقع عمدة، نحو: «زَيْدٌ قَائِمٌ» وبقوله «للدلالة على الهيئة» التمييز المشتق، نحو: «لله ذَرُهُ فَارِسًا» فإنه تمييز لآحال على الصحيح، إذ لم يقصد به الدلالة على الهيئة، بل التعجب من فُرُوسِيَّتِهِ، فهو لبيان المتعجب منه، لا لبيان هيئته، وكذلك «رَأَيْتُ رَجُلًا رَاكِبًا» فَإِنَّ «رَاكِبًا» لم يُسَقِّ للدلالة على الهيئة، بل لتخصيص الرجل، وقول المصنف «مَفْهُمٌ فِي حَالٍ» هو معنى قولنا «للدلالة على الهيئة».

وَكَوْنُهُ مُنْتَقِلًا مُشْتَقًّا يَغْلِبُ، لَكِنْ لَيْسَ مُسْتَحَقًّا^(٣)

(١) «الحال» مبتدأ «وصف» خبره «فضلة، متصب، مفهوم» نعوت لوصف «في حال» جار ومجرور متعلق بمفهوم «كفردا» الكاف جارة لقول محذوف كما سبق غير مرة، فردا: حال من فاعل أذهب الآتي «أذهب» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا.

(٢) الحال في اللغة: ما عليه الإنسان من خير أو شر، وهو في اصطلاح علماء العربية ما ذكره الشارح العلامة، ويقال: حال، وحالة، فيذكر لفظه ويؤنث، ومن شواهد تأنيث لفظه قول الشاعر:
عَلَى حَالَةٍ لَوَأْنٌ فِي الْقَوْمِ حَاتِمًا عَلَى جُودِهِ ضَنْتٌ بِهِ نَفْسُ حَاتِمٍ
ومن شواهد تذكير لفظه قول الشاعر:

إِذَا أَعْيَبَتْكَ الدَّفَرُ حَالٌ مِنْ أَمْرِي فَدَعُهُ، وَوَكِلَ أَمْرُهُ وَالْيَا لِيَا

(٣) «وكونه» الواو للاستئناف، وكون: مبتدأ، وكون مضاف والهاء مضاف إليه، من إضافة المصدر

الأكثرُ في الحال أن تكون: منتقلة، مشتقة.

ومعنى الانتقال: ألا تكون ملازمةً للمتَّصِف بها، نحو «جاءَ زيدٌ رَاكِباً» فـ «راكِباً»: وَصِفٌ منتقل، لجواز انفكاكه عن «زيد» بأن يجيء ماشياً.

وقد تجيء الحال غير منتقلة^(١)، أي وصفاً لازماً، نحو «دَعَوْتُ اللهَ سَمِيعاً» و«خَلَقَ اللهُ الزَّرَافَةَ يَدَيَّهَا أَطْوَلَ مِنْ رِجْلَيْهَا»، وقوله:

١٧٩ - فَجَاءَتْ بِهِ سَبْطُ الْعِظَامِ، كَأَنَّمَا

عَمَامَتُهُ بَيْنَ الرَّجَالِ لِوَاءِ

فـ «سَمِيعاً، وَأَطْوَلَ، وَسَبْطٌ» أحوالٌ، وهي أوصاف لازمة.

= الناقص إلى اسمه «منتقلاً» خبر المصدر الناقص «مشتقاً» خبر ثانٍ «يغلب» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى كونه منتقلاً، والجملة من يغلب وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ «لكن» حرف استدراك «ليس» فعل ماضٍ ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى كونه منتقلاً - إلخ «مستحقاً» خبر ليس.

(١) تجيء الحال غير منتقلة في ثلاث مسائل:

الأولى: أن يكون العامل فيها مشعراً بتجدد صاحبها، نحو قوله تعالى: ﴿وخلق الإنسان ضعيفاً﴾ ونحو قولهم: «خلق الله الزرافة يديها أطول من رجليها، ونحو قول الشاعر: ﴿فجاءت به سبط العظام﴾ البيت الذي أنشده الشارح رحمه الله (رقم ١٧٩).

الثانية: أن تكون الحال مؤكدة: إما لعاملها نحو قوله تعالى: ﴿فتبسم ضاحكاً﴾ وقوله سبحانه: ﴿ويوم أبعث حياً﴾ وإما مؤكدة لصاحبها، نحو قوله سبحانه: ﴿لأمن من في الأرض كلهم جميعاً﴾ وإما مؤكدة لمضمون جملة قبلها، نحو قولهم: زيد أبوك عطوفاً.

الثالثة: في أمثلة مسموعة لا ضابط لها، كقولهم: دعوت الله سميعاً، وقوله تعالى: ﴿أنزل إليكم الكتاب مفصلاً﴾ وكقوله جل ذكره: ﴿قائماً بالقسط﴾.

١٧٩ - البيت لرجل من بني جناب لم أقف على اسمه.

اللغة: «سبط العظام» أراد أنه سوي الخلق حسن القامة «لواء» هو ما دون العلم، وأراد أنه تام الخلق طويل؛ فكنى بهذه العبارة عن هذا المعنى.

وقد تأتي الحال جامدة، ويكثر ذلك في مواضع ذكر المصنف بعضها بقوله:

وَيَكْثُرُ الْجُمُودُ: فِي سِعْرِ، وَفِي مُبْدِي تَأُولٍ بِلا تَكْلَفٍ^(١)
كِبْعُهُ مُدًا يَكْذًا، يَدًا يَيْدُ، وَكَرَزِيدُ أَسَدًا، أَيُّ كَأَسَدٍ^(٢)

يكثر مجيء الحال جامدة إن دلت على سِعْرٍ، نحو «بِعْهُ مُدًا يَدِرْهُمْ»^(٣) فمدًا: حال جامدة، وهي في معنى المشتق، إذ المعنى «بِعْهُ

= الإعراب: «فجاءت» جاء: فعل ماضٍ، والتاء للتانيث، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي «به» جار ومجرور متعلق بجاءت «سبط» حال من الضمير المجرور محلاً بالباء، وسبط مضاف وه العظام» مضاف إليه «كأنما» كان: حرف تشبيه ونصب، وما: كافة «عمامته» عمامة: مبتدأ، وعمامة مضاف والضمير مضاف إليه «بين» منصوب على الظرفية، وبين مضاف، والرجال» مضاف إليه «لواء» خبر المبتدأ.

الشاهد فيه: قوله «سبط العظام» حيث ورد الحال وصفاً ملازماً، على خلاف الغالب فيه من كونه وصفاً متقللاً، وإضافة سبط لا تفيد تعريف ولا تخصيصاً؛ لأنه صفة مشبهة، وإضافة الصفة المشبهة إلى معمولها لا تفيد التعريف ولا التخصيص، وإنما تفيد رفع القبح على ما سيأتي بيانه في باب الإضافة إن شاء الله تعالى.

(١) «يكثر» فعل مضارع «الجمود» فاعل يكثر «في سِعْر» جار ومجرور متعلق بـ «يكثر» «وفي مبدي» جار ومجرور معطوف بالواو على الجار والمجرور الأول، ومبدي مضاف و«تأول» مضاف إليه «بلا تكلف» جار ومجرور متعلق بتأول، ولا اسم بمعنى غير مضاف وتكلف: مضاف إليه.

(٢) «كبعه» الكاف جارة لقول محذوف، بع: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والهاء مفعول به «مدًا» حال من المفعول «يكذا» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لمد، وقال سيبويه: هو بيان لمد «وكر زيد» فعل وفاعل «أسدًا» حال من الفاعل «أي» حرف تفسير «كأسد» الكاف اسم بمعنى مثل عطف بيان على قوله «أسدًا» الواقع حالاً، والكاف الاسمية مضاف وأسد مضاف إليه.

(٣) يجوز في هذا المثال وجهان: أحدهما رفع ما، وثانيهما نصبه، فأما رفع مد فعلى أن يكون مبتدأ، والجار والمجرور بعده متعلقان بمحذوف خبر المبتدأ، وجاز الابتداء بالنكرة لأن لها وصفاً محذوفاً، وتقدير الكلام: بع البئر (مثلاً) مد منه بدرهم، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب =

مُسْعَرًا كل مد بدرهم» ويكثر جمودها - أيضاً - فيما دلَّ على تفاعلٍ ، نحو «بِعْتُهُ يَدًا يَبِيدُ»^(١) أي : مُنَاجَزَةً ، أو على تشبيهه ، نحو «كَرَّ زَيْدٌ أَسَدًا» : أي مُشَبِّهًا الْأَسَدَ ، فـ «يَدًا ، وَأَسَدًا» جامدان ، وَصَحَّ وَقُوعُهُمَا حَالًا لظهور تَأَوُّلِهِمَا بِمَشْتَقٍ ، كما تقدم ، وإلى هذا أشار بقوله : «وَفِي مُبْدِي تَأَوُّلٍ» أي : يكثر مجيء الحال جامدةً حيث ظهر تأويلها بمشتق .

وعُلم بهذا وما قبله أن قول النحويين «إن الحال يجب أن تكون منتقلة مشتقة» معناه أن ذلك هو الغالب ، لأنه لازم ، وهذا معنى قوله فيما تقدم «لكن ليس مستحقاً»^(٢) .

= حال ، والرباط هو الضمير المجرور محلاً بمن ، ولا يكون المثال - على هذا الوجه - مما نحن بصدده ؛ لأن الحال جملة لا مفرد جامد ، أما نصب مد فعلى أن يكون حالاً ، والجار والمجرور بعده متعلق بمحذوف صفة له ، ويكون المثال حينئذ مما نحن بصدده ، والمشتق المؤول به ذلك الحال يكون مأخوذاً من الحال وصفته جميعاً ، وتقديره : مسعراً .

ويجوز أن يكون هذا الحال حالاً من فاعل به ، فيكون لفظ «مسعراً» الذي تزوله به بكسر العين مشددة اسم فاعل ، ويجوز أن يكون حالاً من المفعول ؛ فيكون قولك «مسعراً» بفتح العين مشددة اسم مفعول .

(١) هذا المثال كالذي قبله ، يجوز فيه رفع «يد» ونصبه ، وإعراب الوجهين هنا كإعرابهما في المثال السابق ، والتقدير على الرفع : يد منه على يد مني ، والتقدير على النصب : يدأ كائنة مع يد .

(٢) ذكر الشارح ثلاثة مواضع تجيء فيها الحال جامدة وهي في تأويل المشتق ، وهي : أن تدلّ الحال على سعر ، أو على تفاعل - ومنه دلالتها على مناجزة - أو على تشبيه ، وقد بقيت خمسة مواضع أخرى :

الأول : أن تدلّ الحال على ترتيب ، كقولك : ادخلوا الدار رجلاً رجلاً ، وقولك : سار الجند رجلين رجلين ، تريد مرتبين ، وضابط هذا النوع : أن يذكر المجموع أولاً ثم يفصل هذا المجموع بذكر بعضه مكرراً ، فالمجموع في المثال الأول هو الذي تدلّ الواو عليه ، وفي المثال الثاني هو الجند ، والحال عند التحقيق هو مجموع اللفظين ، ولكنه لما تعذر أن يكون المجموع حالاً جعل كل واحد منهما حالاً ، كما في الخبر المتعدد بغير عاطف في نحو قولك : الرمان حلو حامض ، وذهب ابن جني إلى أن الحال هو الأول ، والثاني معطوف عليه بعاطف مقدر .

وَالْحَالُ إِنْ عُرِفَ لَفْظًا فَاعْتَقِدْ تَنْكِيرُهُ مَعْنَى، كَوَحْدِكَ اجْتَهِدْ^(١)

مَذْهَبُ جَمْهُورِ النَحْوِيِّينَ أَنَّ الْحَالَ لَا تَكُونُ إِلَّا نَكْرَةً، وَأَنَّ مَا وَرَدَ مِنْهَا مُعْرِفًا لَفْظًا فَهُوَ مُنْكَرٌ مَعْنَى، كَقَوْلِهِمْ: جَاءُوا الْجَمَاءَ الْغَفِيرَ.

وَ*أَرْسَلَهَا الْعِرَاقُ*... *

١٨٠ -

= الموضع الثاني: أن تكون الحال موصوفة، نحو قوله تعالى: ﴿قِرَآنًا عَرَبِيًّا﴾ وقوله: ﴿فَمَثَلُهَا بِشَرًّا سَوِيًّا﴾ وتسمى هذه الحال: «الحال الموصوفة».

الموضع الثالث: أن تكون الحال دالة على عدد، نحو قوله تعالى: ﴿فَمَثَلُهَا بِشَرًّا سَوِيًّا﴾. الموضع الرابع: أن تدل على طور فيه تفصيل، نحو قولهم: هذا يسراً أطيب منه رطباً. الموضع الخامس: أن تكون الحال نوعاً من صاحبها، كقولك: هذا مالك ذهباً، أو تكون الحال فرعاً لصاحبها، كقولك: هذا حديدك خاتماً وكقوله تعالى: ﴿وَتَنْحِتُونَ الْجِبَالَ بُيُوتًا﴾ أو تكون الحال أصلاً لصاحبها، كقولك: هذا خاتمك حديداً، وكقوله تعالى: ﴿أَسْجَدَ لِمَنْ خَلَقْتَ طِينًا﴾. وقد أجمع النحاة على أن المواضع الأربعة الأولى - وهي الثلاثة التي ذكرها الشارح والموضع الأول مما ذكرناه - يجب تأويلها بمشتق، ليس ذلك، وعدم التكلف فيه، ثم اختلفوا في المواضع الأربعة الباقية، فذهب قوم منهم ابن النازم إلى وجوب تأويلها أيضاً؛ ليكون الحال على ما هو الأصل فيها، وذهب قوم إلى أنه لا يجب تأويلها بمشتق لأن في تأويلها بالمشتق تكلفاً، وفي ذلك من التحكم ما ليس يخفى.

(١) «الحال» مبتدأ «إن» شرطية «عرف» فعل ماضٍ مبني للمجهول فعل الشرط «لفظاً» تمييز محول عن نائب الفاعل «فاعتقد» الفاء لربط الجواب بالشرط، اعتقد: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «تنكيره» تنكير: مفعول به لا تعتقد، وتنكير مضاف والهاء مضاف إليه «معنى» تمييز «كوحْدِكَ» الكاف جارة لقول محذوف، وحد: حال من الضمير المستتر في «اجتهد» الآتي، ووحده مضاف والكاف مضاف إليه «اجتهد» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والجملة محل نصب مقول لقول محذوف، والتقدير: وذلك كائن كقولك اجتهد وحدك، والحال في تأويل «منفرداً».

١٨٠ - هذه قطعة من بيت لليد بن ربيعة العامري يصف حماماً وحشياً أورد أنه الماء لشرب، وهو

بتمامه:

فَأَرْسَلَهَا الْعِرَاقُ، وَلَمْ يَذْذُهَا، وَلَمْ يُشْفِقْ عَلَى نَعَصِ الدَّخَالِ

اللغة: «العراق» ازدحام الإبل أو غيرها حين ورود الماء «يذدها» يطردها «يشفق» يرحم «نقص» =

وَاجْتَهَدُ وَحَدَكْ، وكلمته فَاهُ إِلَى فِيٍّ، فـ «الْجَمَاءُ، وَالْعِرَاكُ، وَوَحَدَكْ، وَفَاهُ»: أَحْوَالٌ، وَهِيَ مَعْرِفَةٌ، لَكِنِّهَا مُؤَوَّلَةٌ بِنَكْرَةٍ، وَالتَّقْدِيرُ: جَاءُوا جَمِيعاً، وَأَرْسَلَهَا مَعْتَرِكَةً، وَاجْتَهَدُ مِنْفَرِداً، وَكَلِمَتُهُ مُشَافِهَةٌ.

وَزَعِمَ الْبَغْدَادِيُّونَ وَيُونُسُ أَنَّهُ يَجُوزُ تَعْرِيفُ الْحَالِ مُطْلَقاً، بَلَا تَأْوِيلَ، فَأَجَازُوا «جَاءَ زَيْدُ الرَّكَّابِ».

وَفَصَّلَ الْكُوفِيُّونَ، فَقَالُوا: إِنْ تَضَمَّنَتْ الْحَالُ مَعْنَى الشَّرْطِ صَحَّ تَعْرِيفُهَا، وَإِلَّا فَلَا، فَمِثَالُ مَا تَضَمَّنَ مَعْنَى الشَّرْطِ «زَيْدُ الرَّكَّابِ أَحْسَنُ مِنْهُ الْمَاشِي» فـ «الرَّكَّابُ وَالْمَاشِي»: حَالَانِ، وَصَحَّ تَعْرِيفُهُمَا لِتَأْوِيلِهِمَا بِالشَّرْطِ، إِذِ التَّقْدِيرُ: زَيْدٌ إِذَا رَكِبَ أَحْسَنُ مِنْهُ إِذَا مَشَى، فَإِنْ لَمْ يَتَّقَدَّرْ بِالشَّرْطِ لَمْ يَصَحَّ تَعْرِيفُهَا، فَلَا تَقُولُ: «جَاءَ زَيْدُ الرَّكَّابِ» إِذْ لَا يَصَحُّ «جَاءَ زَيْدٌ إِنْ رَكِبَ».

= مصدر نغص الرجل - بكسر الغين - إذا لم يتم مراده، ونغص البعير إذا لم يتم شربه «الدخال» أن يداخل بعيره الذي شرب مرة مع الإبل التي لم تشرب حتى يشرب معها ثانية، وذلك إذا كان البعير كريماً، أو شديد العطش، أو ضعيفاً.

الإعراب: «فأرسلها» أرسل: فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الحمار الوحشي المذكور في أبيات سابقة، والضمير البارز المتصل الذي يرجع إلى الابن مفعول به لأرسل «العراك» حال «ولم يندها» الواو عاطفة، لم: نافية جازمة، يند: فعل مضارع مجزوم بلم، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى فاعل أرسل، وها: مفعول به، والجملة معطوفة على جملة فأرسلها، ومثلها جملة «ولم يشفق» وقوله: «على نغص» جار ومجرور متعلق بيشفق، ونغص مضاف. و«الدخال» مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله «العراك» حيث وقع حالاً مع كونه معرفة - والحال لا يكون إلا نكرة - وإنما ساغ ذلك لأنه مؤول بالنكرة، أي: أرسلها معتركة، يعني مزدحمة.

وَمَصْدَرٌ مُنْكَرٌ حَالًا يَقَعُ بِكَثْرَةِ كَبَغْتَةِ زَيْدٍ طَلَعُ^(١)

حقُّ الحال أن يكون وصفاً - وهو: ما دلَّ على معنى وصاحبه: كقائم، وحسن، ومضروب - فوقوعها مصدراً على خلاف الأصل، إذ لا دلالة فيه على صاحب المعنى.

وقد كثر مجيء الحال مصدراً نكرةً، ولكنه ليس بمقيس، لمجيئه على خلاف الأصل، ومنه «زيد طلع بغتة» ف«بغتة»: مصدر نكرة، وهو منصوب على الحال، والتقدير: زيد طلع باغتاً، هذا مذهب سيوبه والجمهور.

وذهب الأخفش والمبرد إلى أنه منصوب على المصدرية، والعامل فيه محذوف، والتقدير: طلع زيد يبتغ بغتة، ف«يبتغ» عندهما هو الحال، لا «بغتة».

وذهب الكوفيون إلى أنه منصوب على المصدرية كما ذهباً إليه، ولكن الناصب له عندهم الفعل المذكور [هو طلع] لتأويله بفعل من لفظ المصدر، والتقدير في قولك: «زيد طلع بغتة» «زيد بغت بغتة»، فيؤولون «طلع» بيبغت، وينصبون به «بغتة».

(١) «مصدر» مبتدأ «منكر» نعت «حالا» منصوب على الحال، وصاحبه الضمير المستتر في «يقع» الاتي «يقع» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى مصدر منكر، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ «بكثرة» جار ومجرور متعلق بيقع «كبغتة» الكاف جارة لقول محذوف، بغتة: حال من الضمير المستتر في «طلع» الاتي «زيد» مبتدأ «طلع» فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى زيد، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ.

وَلَمْ يُنْكَرْ غَالِباً ذُو الْحَالِ، إِنْ لَمْ يَتَأَخَّرْ، أَوْ يُخَصَّصْ، أَوْ يَبَيَّنْ^(١)
مِنْ بَعْدِ نَفْيٍ أَوْ مُضَاهِيَةٍ، كـ «لَا يَبْغِ أَمْرٌ عَلَى أَمْرٍ مُسْتَسْهَلًا»^(٢)

سُقِ صَاحِبُ الْحَالِ أَنْ يَكُونَ مَعْرِفَةً، وَلَا يَنْكُرُ فِي الْغَالِبِ إِلَّا عِنْدَ
وُجُودِ مُسَوِّغٍ، وَهُوَ أَحَدُ أُمُورِ^(٣):

(١) «ولم» نافية جازمة «ينكر» فعل مضارع مبني للمجهول، مجزوم بلم «غالباً» حال من نائب الفاعل «ذو» نائب فاعل ينكر، وذو مضاف، و«الحال» مضاف إليه «إن» شرطية «لم» نافية جازمة «يتأخر» فعل مضارع مجزوم بلم فعل الشرط، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ذو الحال، وجواب الشرط محذوف، والتقدير: إن لم يتأخر ذو الحال - إلخ فلا ينكر «أو يخصص، أو يبين» معطوفان على يتأخر.

(٢) «من بعد» جار ومجرور متعلق ببين في البيت السابق، وبعد مضاف، و«نفي» مضاف إليه «أو» عاطفة «مضاهية» مضاهي: معطوف على نفي، ومضاهي مضاف وضمير الغائب العائد إلى نفي مضاف إليه «كلا» الكاف جارة لقول محذوف، لا: ناهية «يبغ» فعل مضارع مجزوم بلا الناهية «أمرؤ» فاعل يبغ «على أمرى» جار ومجرور متعلق بيبغ «مستسهلاً» حال من قوله «أمرؤ» الفاعل.

(٣) ذكر الشارح - تبعاً للناظم - من مسوغات مجيء الحال من النكرة ثلاثة مسوغات: أولها تقدم الحال، وثانيها تخصص صاحبها بوصف أو بإضافة، وثالثها وقوع النكرة بعد النفي أو شبهه، وبقي من المسوغات ثلاثة أخرى لم يصرح بها.

الأول: أن تكون الحال جملة مقترنة بالواو، كما في قولك: زارنا رجل والشمس طالعة، والسر في ذلك أن وجود الواو في صدر الجملة يرفع توهم أن هذه الجملة نعت للنكرة؛ إذ النعت لا يفصل بينه وبين المنعوت بالواو؛ ففي قوله تعالى: (وما أهلكنا من قرية إلا ولها كتاب معلوم) مسوغان، بل ثلاثة، وهي تقدم النفي، ووقوع الواو في صدر جملة الحال، والثالث اقتران الجملة بإلا، لأن الاستثناء المفرغ لا يقع في النعوت (انظر ص ٥٤٩ السابقة و ٥٨٠ الآتية) وأما قوله تعالى: (أو كالذي مر على قرية وهي خاوية على عروشها) فالمسوغ وقوع الواو في صدر جملة الحال.

الثاني: أن تكون الحال جامدة، نحو قولك: هذا خاتم حديد، والسر في ذلك أن الوصف بالجامد على خلاف الأصل؛ فلا يذهب إليه ذاهب، وقد ساء في مثل هذا أن تكون الحال جامدة كما علمت (انظر ص ٥٧٠ وما بعدها).

الثالث: أن تكون النكرة مشتركة مع معرفة أو مع نكرة يصح أن تنجيء الحال منها. كقولك: زارني خالد ورجل راكبين، أو قولك: زارني رجل صالح وامرأة مبكرين.

منها: أن يتقدم الحال على النكرة، نحو «فيها قائماً رجُل»، وكقول الشاعر، وأنشده سيبويه:

١٨١ - وَبِالْجِسْمِ مَنِّي بَيْنًا لَوْ عَلِمْتِهِ
شُحُوبٌ، وَإِنْ تَسْتَشْهِدِي الْعَيْنَ تَشْهَدِ

وكقوله:

١٨٢ - وَمَا لَمْ نَفْسِي مِثْلَهَا لِي لَأَنْتُمْ
وَلَا سَدَّ فَقْرِي مِثْلُ مَا مَلَكَتْ يَدِي

١٨١ - البيت من الشواهد التي لا يعلم قائلها.

اللغة: «شحوب» هو مصدر شحب جسمه يشحب شحوباً - بوزن قعد بقعد قعوداً - وقد جاء على لغة أخرى، شحب يشحب شحوبة - مثل سهل الأمر يسهل سهولة - إذا تغير لونه «بيناً» ظاهراً، وهو فيعل من بان بين، إذا ظهر ووضح.

المعنى: إن بجسمي من آثار حبك لشحوباً ظاهراً، لو أنك علمته لأخذتك الشفقة علي، وإذا أحببت أن تري الشاهد فانظري إلى عيني فإنهما تحدثانك حديثه.

الإعراب: وبالجسم جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «مني» جار ومجرور متعلق بمحذوف خال من الجسم «بيناً» حال من شحوب الآتي على رأي سيبويه الذي يجيز مجيء الحال من المبتدأ، وهو عند الجمهور حال من الضمير المستكن في الجار والمجرور الواقع خبراً «لو» شرطية غير جازمة «علمته» فعل وفاعل ومفعول به، والجملة من الفعل وفاعله ومفعوله شرط لو، وجواب الشرط محذوف، والتقدير: لو علمته لأشفقت علي، والجملة من الشرط وجوابه لا محل لها معترضة بين الخبر المقدم والمبتدأ المؤخر «شحوب» مبتدأ مؤخر «وإن» شرطية «تستشهدي» فعل مضارع فعل الشرط، وباء المخاطبة فاعل «العين» مفعول به «تشهد» جواب الشرط.

الشاهد فيه: قوله «بيناً» حيث وقعت الحال من النكرة، التي هي قوله «شحوب» على ما هو مذهب سيبويه، كما قررناه في الإعراب، والمسوغ لذلك تقدم الحال على صاحبها، فإذا جريت على ما ذهب الجمهور إليه خلا البيت من الشاهد.

١٨٢ - وهذا البيت - أيضاً من الشواهد التي لا يعلم قائلها.

اللغة: «لام» عذل، وتقول: لام فلان فلائاً لوماً وملاماً وملامة، إذا عاتبه ووبخه «سد فقري» أراد أغثنائي عن الحاجة إلى الناس وسؤالهم، شبه الفقر بباب مفتوح يأتيه من ناحيته ما لا يجب، فهو

فـ «مقائماً»: حال من «رجل»، و «بيناً» حال من «شُحوب»، و «مثلها» حال من «لائم».

ومنها: أن تُخَصَّصَ النكرة بِوصفٍ، أو بإضافة، فمثال ما تَخَصَّصَ بوصف قوله تعالى: «فِيهَا يُفَرَّقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ أَمْرًا مِنْ عِنْدِنَا»^(١).

= في حاجة لإيصاده.

المعنى: إن اللوم الذي يكون له الأثر الناجع في رجوع الإنسان عما استوجب اللوم عليه هو لوم الإنسان نفسه؛ لأن ذلك يدل على شعوره بالخطأ، وإن ما في يد الإنسان من المال لأقرب مثلاً له مما في أيدي الناس.

الإعراب: «وما» نافية «لام» فعل ماضٍ «نفسى» نفس: مفعول به تقدم على الفاعل، ونفس مضاف وباء المتكلم مضاف إليه «مثلها» مثل: حال من «لائم» الاتي، ومثل مضاف وها مضاف إليه، و «مثل» من الألفاظ التي لا تستفيد بالإضافة تعريفاً «لي» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من لائم الاتي «لائم» فاعل لام «ولا» الواو عاطفة، لا زائدة لتأكيد النفي «سد» فعل ماضٍ، «فقري» فقر: مفعول به لسد تقدم على الفاعل، وفقر مضاف وباء المتكلم مضاف إليه «مثل» فاعل لسد، ومثل مضاف، و «ما» اسم موصول مضاف إليه «ملككت» ملك: فعل ماضٍ، والتاء للتأنيث «يدي» يد: فاعل ملككت، ويد مضاف وباء المتكلم مضاف إليه والجملة من ملك وفاعله لا محل لها صلة الموصول، والعائد محذوف، والتقدير: مثل الذي ملكته يدي.

الشاهد فيه: قوله «مثلها لي لائم» حيث جاءت الحال - وهي قوله «مثلها»، و «لي» - من النكرة - وهي قوله «لائم» - والذي سوغ ذلك تأخر النكرة عن الحال.

(١) الأمر الأول الوارد في هذه الآية واحد الأمور، والأمر الثاني واحد الأوامر وقد أعرب الناظم وابنه «أمرًا» على أنه حال من أمر الأول، وسوغ مجيء الحال منه تخصيصه بحكيم بمعنى محكم، أي حال كونه مأموراً به من عندنا.

واعترض قوم على هذا الإعراب بأن الحال لا يجيء من المضاف إليه إلا إذا وجد واحد من الأمور الثلاثة التي يأتي بيانها في هذا الباب. وليس واحد منها بموجود هنا.

وأجيب بأننا لا نسلم أن الأمور الثلاثة غير موجودة في هذا المثال، بل المضاف الذي هو لفظ «كل» كالجزم من المضاف إليه الذي هو لفظ «أمر» في صحة الاستغناء به نه؛ وذلك لأن لفظ كل بمعنى الأمر؛ إذ المعلوم أن لفظ كل بحسب ما يضاف إليه.

ومن العلماء من جعل أمراً الثاني حالاً من كل، وتصلح الآية للاستدلال بها لما نحن بصدد؛ لأن =

وكقول الشاعر:

١٨٣ - نَجَيْتَ يَا رَبُّ نُوحًا، وَاسْتَجَيْتَ لَهُ
فِي فُلِّكَ مَاخِرٍ فِي الْيَمِّ مَشْحُونًا
وَعَاشٍ يَدْعُو بِآيَاتِ مُبَيَّنَةٍ
فِي قَوْمِهِ الْفَعَامِ غَيْرَ خُمُسِينَا

ومثال ما تخصص بالإنضافة قوله تعالى: ﴿فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءً

لِلنَّاسِ لَيْلٍ﴾.

= «كل أمر» نكرة؛ إذ المضاف إليه نكرة، ومنهم من جعل أمراً حالاً من الضمير المستتر في حكيم، ومنهم من جعله حالاً من الضمير الواقع مفعولاً، أي مأموراً به.

١٨٣ - البيتان من الشواهد التي لم يذكرها منسوبة إلى قائل معين.

اللغة: «الفلک» أصله بضم فسكون - السفينة، ولفظه للواحد والجمع سواء، وقد تتبع حركة عينه التي هي اللام حركة الفاء كما في بيت الشاهد «ماخِر» اسم فاعل من مخرت السفينة - من بايى قطع ودخل - إذا جرت تشق الماء مع صوت «اليَم» البحر، أو الماء «مشحوناً» اسم مفعول من شحن السفينة: أي ملأها «آيات مبينة» ظاهرة واضحة، أو أنها تبين حاله وتدل على صدق دعواه.

الإعراب: «نجيت» فعل وفاعل «يارب» يا: حرف نداء، رب: منادى، وجملة النداء لا محل لها معترضة بين الفعل مع فاعله ومفعوله «نوحاً» مفعول به لنجيت «واستجيت» الواو عاطفة، وما بعدها فعل وفاعل «له» جار ومجرور متعلق باستجيت «في فلك» جار ومجرور متعلق بنجيت «وماخِر» صفة لفلك «في اليم» جار ومجرور متعلق بماخِر «مشحوناً» حال من فلك «وعاش» الواو عاطفة، عاش: فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود الى نوح «يدعو» فعل مضارع، وفيه ضمير مستتر جوازاً تقديره هو يعود الى نوح فاعل، والجملة في محل نصب حال «وبآيات» جار ومجرور متعلق بیدعو «مبينة» صفة لآيات «في قومه» الجار والمجرور متعلق بعاش، وقوم مضاف والضمير العائد الى نوح مضاف إليه «الف» مفعول فيه ناصبه عاش، والف مضاف و«عام» مضاف إليه «غير» منصوب على الاستثناء أو على الحال، وغير مضاف و«خمسیناً» مضاف إليه، مجرور بالياء لأنه ملحق بجمع المذكر السالم، والألف في آخره للاطلاق.

الشاهد فيه: قوله «مشحوناً» حيث وقع حالاً من النكرة، وهي قوله «فلك» والذي سوغ مجيء الحال من النكرة أنها وصفت بقوله «ماخِر» فقربت من المعرفة.

ومنها: أن تقع النكرة بعد نفي أو شبهه، وشبه النفي هو الاستفهام والنهي، وهو المراد بقوله: «أَوْ يَبْنَ مِنْ بَعْدِ نَفْيٍ أَوْ مِضَاهِيهِ» فمثال ما وقع بعد النفي قوله:

١٨٤- مَا حُمُّ مِنْ مَوْتٍ حَمِيٍّ وَأَقِيًّا وَلَا تَرَى مِنْ أَحَدٍ بَاقِيًّا

ومنه قوله تعالى^(١): «وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ» فـ «لَهَا كِتَابٌ» جملة في موضع الحال من «قَرْيَةٍ» وَصَحَّ مجيء الحال من النكرة لتَقْدُمِ النفي عليها، ولا يصح كون الجملة صفة لقَرْيَةٍ، خلافاً للزمخشري، لأن الواو لا تَفْصِلُ بين الصفة والموصوف، وأيضاً وجودُ

١٨٤ - البيت لراجز لم يعينه أحد ممن استشهد به.

اللغة: «حم» بالبناء للمجهول - أي قدر، وهي، وتقول: أحم الله تعالى هذا الأمر وحمه، إذا قدر وقوعه، وهما له أسبابه (انظر ص ٥٤٧ و ٥٨٠) «واقياً» اسم فاعل من «ومنى يقي» بمعنى حفظ يحفظ.

المعنى: إن الله تعالى لم يقدر شيئاً يحمي من الموت، كما أنه سبحانه لم يجعل لأحد من خلقه الخلود، فاستعد للموت دائماً.

الإعراب: «ما» نافية «حم» فعل ماض مبني للمجهول «من موت» جار ومجرور متعلق بقوله «واقياً» الآتي «حمي» نائب فاعل لحم «واقياً» حال من حمي «ولاء» الواو عاطفة، ولا: زائدة لتأكيد النفي «ترى» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «من» زائدة «أحد» مفعول به لترى «باقياً» حال من أحد، وهذا مبني على أن «ترى» بصرية، فإذا جربت على أن ترى علمية كان قوله «باقياً» مفعولاً ثانياً لترى.

الشاهد فيه: قوله «واقياً» و «باقياً» حيث وقع كل منهما حالاً من النكرة، وهي «حمي» بالنسبة لـ «واقياً» و «أحد» بالنسبة لـ «باقياً» والذي سوغ ذلك أن النكرة مسبوقة بالنفي في الموضعين.

وإنما يكون الاستشهاد بقوله باقياً إذا جعلنا «ترى» بصرية؛ لأنها تحتاج حثيثاً إلى مفعول واحد، وقد استوفته؛ فالمنصوب الآخر يكون حالاً، أما إذا جعلت «ترى» علمية فإن قوله «باقياً» يكون مفعولاً ثانياً، كما بيناه في الإعراب.

(١) انظر ما كتبه عن هذه الآية في ص ٥٧٥.

«إِلَّا» مانع من ذلك، إذ لا يَعْترَضُ بـ «إِلَّا» بين الصفة والموصوف، وممن صَرَّحَ بمنع ذلك: أبو الحسن الأخفش في المسائل، وأبو علي الفارسي في التذكرة.

ومثال ما وقع بعد الاستفهام قوله:

١٨٥ - يَا صَاحِ هَلْ حُمَ عَيْشٌ بَاقِيًا فَتَرَى
لِنَفْسِكَ الْعُذْرَ فِي إِبْعَادِهَا الْأَمَلَا؟

ومثال ما وقع بعد النهي قول المصنف: «لَا يَنْبَغُ أَمْرُؤُ عَلَى أَمْرِيءِ مُسْتَسْهِلًا» وقول قَطْرِيَّ بن الْفُجَاءَةِ:

١٨٦ - لَا يَرْكَنُ أَحَدٌ إِلَى الْإِحْجَامِ يَوْمَ الْوَعَى مُتَخَوِّفًا لِحِمَامِ

١٨٥ - أكثر ما قيل في نسبة هذا البيت إنه لرجل من طيء، ولم يعينه أحد ممن استشهد بالبيت أو تكلم عليه.

اللغة: «صاح» أصله صاحبي، فرخم بحذف آخره ترخيماً غير قياسي؛ إذ هو في غير علم، وقياس الترخييم أن يكون في الأعلام، وهو أيضاً مركب إضافي «هل حم عيش» (انظر ٥٤٧ و ٥٧٩) والاستفهام ههنا إنكاري بمعنى النفي؛ فكأنه قال: ما قدر الله عيشاً باقياً «العدر» هو كل ما تذكره لتقطع عنك السنة العتاب واللوم.

الإعراب: «يا» حرف نداء «صاح» منادى مرخم «هل» حرف استفهام «حم» فعل ماض مبني للمجهول «عيش» نائب فاعل حم «باقياً» حال من عيش «فتري» الفاء فاء السببية، ترى: فعل مضارع منصوب تقديرًا بأن مضمرة بعد الفاء، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «لنفسك» الجار والمجرور متعلق بترى وهو المفعول الثاني قدم على المفعول الأول، ونفس مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه «العدر» مفعول أول لترى «في إبعادها» الجار والمجرور متعلق بالعدر وإبعاد مضاف، وها: مضاف إليه، وهي من إضافة المصدر إلى فاعله «الأملا» مفعول به للمصدر الشاهد فيه: قوله «باقياً» حيث وقع حالاً من النكرة - وهي قوله «عيش» - والذي سوغ مجيء الحال منها وقوعها بعد الاستفهام الإنكاري الذي يؤدي معنى النفي.

١٨٦ - البيت - كما قال الشارح العلامة - لأبي نعمة قطري بن الفجاءة، التميمي، الخارجي؛ وقد نسب ابن الناظم إلى الطرماح بن حكيم، ولهذا صرح الشارح بنسبته إلى قطري، فصدأ إلى الرد =

واحترز بقوله: «غالباً» مما قلّ مجيء الحال فيه من النكرة بلا مُسَوِّغٍ من المسوغات المذكورة، ومنه قولهم: «مَرَرْتُ بِمَاءٍ قَعْدَةٍ رَجُلٍ^(١)»، وقولهم: «عليه مائة بيضاء»^(٢)، وأجاز سيبويه «فيها رَجُلٌ قائماً»، وفي الحديث: «صَلَّى رسول الله ﷺ قاعداً، وصلى وراءَهُ رَجَالٌ قِياماً»^(٣).

* * *

= عليه، وقطري: بفتح القاف والطاء جميعاً، والفجاءة: بضم الفاء.
اللغة: «الإحجام» التأخر والنكول عن لقاء العدو، والركون إليه: الميل إليه، والاعتماد عليه «الوغي» الحرب «الحمام» بكسر الحاء - الموت.
المعنى: لا ينبغي لأحد أن يميل إلى الإعراض عن اقتحام الحرب، ويركن إلى التواني خوفاً من الموت.
الإعراب: «لا» ناهية «يركنن» يركن: فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة في محل جزم بلا الناهية «أحد» فاعل يركن «إلى الإحجام» جار ومجرور متعلق بيركن «يوم» ظرف زمان متعلق بيركن أيضاً، ويوم مضاف، و «الوغي» مضاف إليه «متخوفاً» حال من أحد «لحمام» جار ومجرور متعلق بمتخوف.
الشاهد فيه: قوله «متخوفاً» حيث وقع حالاً من النكرة التي هي قوله «أحد»، والذي سوغ مجيء الحال من النكرة هنا هو وقوعها في حيز النهي بلا، ألا ترى أن قوله «أحد» فاعل يركن المجزوم بلا الناهية؟

(١) قعدة رجل - بكسر القاف وسكون العين المهملة - أي مقدار قعدته.
(٢) بيضاء - بكسر الباء الموحدة - جمع بيضاء، وهو حال من مائة، ولا يجوز أن يكون تمييزاً؛ إذ لو كان تمييزاً لوجب أن يكون مفرداً لا جمعاً، وأن يكون مجروراً لا منصوباً، لأن تمييز المائة يكون كذلك.

(٣) اختلف النحاة في مجيء الحال من النكرة إذا لم يكن للنكرة مسوغ من المسوغات التي سبق بيانها في كلام الشارح وفي زياداتنا عليه؛ ذهب سيبويه - رحمه الله إلى أن ذلك مقيس لا يوقف فيه على ما ورد به السماع، وذهب الخليل بن أحمد ويونس ابن حبيب - وهما شيخا سيبويه - إلى أن ذلك مما لا يجوز أن يقاس عليه، وإنما يحفظ ما ورد منه. ووجه ما ذهب إليه سيبويه أن الحال إنما يؤتى بها لتقييد العامل؛ فلا معنى لاشتراط المسوغ في صاحبها.

وَسَبَقَ حَالٍ مَا بِحَرْفٍ جُرِّقَدْ أَبَوَا، وَلَا أَمْنَعُهُ، فَقَدْ وَرَدَ^(١)

مَذْهَبُ جَمْهُورِ النُّحَوِيِّينَ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ تَقْدِيمُ الْحَالِ عَلَى صَاحِبِهَا
الْمَجْرُورِ بِحَرْفٍ^(٢) فَلَا تَقُولُ فِي «مَرَرْتُ بِهِنْدٍ جَالِسَةً» مَرَرْتُ جَالِسَةً بِهِنْدٍ.

وَذَهَبَ الْفَارِسِيُّ، وَابْنُ كَيْسَانَ، وَابْنُ بَرْهَانَ، إِلَى جَوَازِ ذَلِكَ،
وَتَابَعَهُمُ الْمُصَنِّفُ، لَوُرُودِ السَّمَاعِ بِذَلِكَ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ:

١٨٧ - لَكُنْ كَانَ بَرْدُ الْمَاءِ هَيْمَانَ صَادِيًا

إِلَيَّ حَبِيْبًا، إِنَّهَا لَحَبِيْبٌ

فـ «هَيْمَانَ، وَصَادِيًا»: حَالَانِ مِنَ الضَّمِيرِ الْمَجْرُورِ بِإِلَيَّ، وَهُوَ

الْيَاءُ، وَقَوْلُهُ:

(١) «وَسَبَقَ» مَفْعُولٌ بِهِ مُقَدِّمٌ عَلَى عَامِلِهِ، وَهُوَ أَبَوَا الْآتِي، وَسَبَقَ مُضَافٌ، وَ«حَالٍ» مُضَافٌ إِلَيْهِ مِنْ
إِضَافَةِ الْمَصْدَرِ لِفَاعِلِهِ «مَا» اسْمٌ مُوصُولٌ: مَفْعُولٌ بِهِ لِلْمَصْدَرِ «بِحَرْفٍ» جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ
جَرِ الْآتِي «جَرَّ» فَعَلَ مَاضٍ مَبْنِيٍّ لِلْمَجْهُولِ، وَنَائِبُ الْفَاعِلِ ضَمِيرٌ مُسْتَرٌ فِيهِ جَوَازًا تَقْدِيرُهُ هُوَ يَعُودُ
إِلَى مَا الْمَوْصُولُ، وَالْجُمْلَةُ مِنْ جَرِّ وَنَائِبِ فَاعِلِهِ لَا مَحَلَّ لَهَا صِلَةُ الْمَوْصُولِ «أَقْدَ» حَرْفٌ تَحْقِيقٌ
«أَبَوَا» فَعَلَ وَفَاعِلٌ «وَلَا» الرَّوْءُ عَاطِفَةٌ، لَا: نَافِيَةٌ «وَأَمْنَعُهُ» أَمْنَعُ: فَعَلَ مُضَارَعٌ، وَفَاعِلُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَرٌ
فِيهِ وَجُوبًا تَقْدِيرُ أَنَا وَالْهَاءُ مَفْعُولٌ بِهِ «فَقَدْ» الْفَاءُ لِلتَّعْلِيلِ، وَقَدْ: حَرْفٌ تَحْقِيقٌ «وَرَدَ» فَعَلَ مَاضٍ،
وَفَاعِلُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَرٌ فِيهِ جَوَازًا تَقْدِيرُهُ هُوَ يَعُودُ إِلَى سَبَقَ حَالٍ. وَتَقْدِيرُ الْبَيْتِ: وَقَدْ أَبَى النُّحَاةُ أَنْ
يَسْبِقَ الْحَالُ صَاحِبَهُ الَّذِي جَرَّ بِالْحَرْفِ، وَلَا أَمْنُ ذَلِكَ، لِأَنَّهُ وَارِدٌ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ.

(٢) اعْلَمْ أَنَّ صَاحِبَ الْحَالِ قَدْ يَكُونُ مَجْرُورًا بِحَرْفٍ جَرِّ غَيْرِ زَائِدٍ، كَقَوْلِكَ: مَرَرْتُ بِهِنْدٍ جَالِسَةً، وَقَدْ
يَكُونُ مَجْرُورًا بِحَرْفٍ جَرِّ زَائِدٍ، كَقَوْلِكَ: مَا جَاءَ مِنْ أَحَدٍ رَاكِبًا؛ فَرَاكِبًا: حَالٌ مِنْ أَحَدِ الْمَجْرُورِ
لَفْظًا بِمَنْ الزَّائِدَةُ.

وَلَا خِلَافَ بَيْنِ أَحَدٍ مِنَ النُّحَاةِ فِي أَنَّ صَاحِبَ الْحَالِ إِذَا كَانَ مَجْرُورًا بِحَرْفٍ جَرِّ زَائِدٍ جَازَ تَقْدِيمُ
الْحَالِ عَلَيْهِ وَتَأْخِيرُهُ عَنْهُ؛ فَيَصِحُّ أَنْ تَقُولَ: مَا جَاءَ مِنْ أَحَدٍ رَاكِبًا، وَأَنْ تَقُولَ: مَا جَاءَ رَاكِبًا مِنْ
أَحَدٍ.

وَالْخِلَافُ بَيْنَهُمْ مُنْحَصَرٌ فِي تَقْدِيمِ الْحَالِ عَلَى صَاحِبِهَا الْمَجْرُورِ بِحَرْفٍ جَرِّ أَصْلِيِّ.

١٨٧ - الْبَيْتُ لِعُرْوَةَ بْنِ حِزَامٍ الْعَدْرِيِّ، وَقَبْلَهُ:

١٨٨ - فَإِنْ تَكَ أَذْوَادُ أَصْبَنَ وَنِسْوَةٌ
فَلَنْ يَذْهَبُوا فَرْعًا يَقْتُلُ حِبَالَ
فـ «فَرْعًا» حال من قتل .

= خَلَفْتُ رَبَّ الرَّاكِمِينَ لِرَبِّهِمْ خُشُوعًا، وَفَوْقَ الرَّاكِمِينَ رَقِيبٌ
وبعده بيت الشاهد، وبعده قوله:

وَقُلْتُ لِعَرَّافِ السَّمَاءِ: ذَاوَنِي فَإِنَّكَ - إِنْ أَبْرَأْتَنِي - لَطَبِيبٌ
اللغة: «هيمان» مأخوذ من الهيام - بضم الهاء - وهو في الأصل: أشد العطش «صادياً» اسم فاعل
فعله «صدني» من باب تعب - إذا عطش .

الإعراب: «لئن» اللام موطة للقسم، إن: شرطية. «كان» فعل ماض ناقص، فعل الشرط «برد» اسم
كان، وبرد مضاف، و «الماء» مضاف إليه «هيمان، صادياً» حالان من باء المتكلم المجرورة محلاً
بالى «إلى» جار ومجرور متعلق بقوله حبيباً الآتي «حبيباً» خبر كان «إنها» إن: حرف توكيد ونصب،
وها: اسمه «لحبيب» اللام لام الابتداء حبيب: خبر إن، والجملة من إن واسمها وخبرها جواب
القسم، وجواب الشرط محذوف يدل عليه جواب القسم .
الشاهد فيه: قوله «هيمان صادياً» حيث وقعا حالين من الياء المجرورة محلاً بالى، وتقدما عليها كما
أوضحناه في الإعراب .

١٨٨ - البيت لطليحة بن خويلد الأسدي المتنبى، وبعد البيت المستشهد به قوله:

وَمَا ظَنُّكُمْ بِالْقَوْمِ إِذْ تَقْتُلُونَهُمْ أَلَيْسُوا - وَإِنْ لَمْ يُسْلِمُوا - بِرَجَالٍ؟
عَشِيَّةً غَادَرْتُ ابْنَ أَرْقَمَ ثَاوِيًا وَعُكَّاشَةُ الْغَنِيِّ عَنْهُ بِحَالٍ

اللغة: «أذود» جمع ذود، وهو من الإبل ما بين الثلاث إلى العشر «فرعاً» أي هدرأ لم يطلب به
«حبال» بزنة كتاب - وهو ابن الشاعر، وقيل: ابن أخيه، وكان المسلمون قد قتلوه في حرب الردة،
فقتل به منهم عكاشة بن محصن وثابت بن أرقم، كما ذكر هو في البيت الثاني من البيت اللذين
أنشدناهما .

المعنى: يقول: لئن كنتم قد ذهبتُم ببعض إبل أصبتموها وبجماعة من النساء سيتموهن فلم أقابل
صنيعكم هذا بمثل في ذلك؛ فالأمر فيه هين والخطب يسير، والذي يعني أنكم لم تذهبوا بقتل
حبال كما ذهبتُم بالإبل والنساء، ولكني شفيت نفسي ونلت ثاري منكم، فلم يضع دمه هدرأ .

الإعراب: «فإن» شرطية «تك» فعل مضارع ناقص فعل الشرط، مجزوم بسكون النون المحذوفة
للتخفيف «أذواد» اسم تك «أصبَن» فعل ماض مبني للمجهول، ونون النسوة نائب فاعل، والجملة =

وأما تقديم الحال على صاحبها المرفوع والمنصوب فجائز، نحو
«جَاءَ ضَاحِكًا زَيْدٌ، وَضَرَبْتُ مُجَرَّدَةً هِنْدًا».

وَلَا تُجْزَخَالًا مِنَ الْمُضَافِ لَهُ إِلَّا إِذَا اقْتَضَى الْمَضَافُ عَمَلَهُ^(١)
أَوْ كَانَ جُزْءَ مَالِهِ أَضْيَفًا أَوْ مِثْلَ جُزْئِهِ، فَلَا تَحْيِفَا^(٢)
لا يجوز مجيء الحال من المضاف إليه^(٣)، إلا إذا كان المضاف

= من أصيب ونائب فاعله في محل نصب خبرتك «ونسوة» معطوف على أذواد «فلن» الفاء واقعة في جواب الشرط، لن: نافية ناصبة «يذهبوا» فعل مضارع منصوب بلن، وعلامة نصبه حذف النون، وواو الجماعة فاعل «فرغاً» حال من «قتل» الآتي «بقتل» جار ومجرور متعلق بيزهد، وقتل مضاف، و«حبال» مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله «فرغاً» حيث وقع حالاً من «قتل» المجرور بالباء وتقدم عليه.

(١) «ولا» ناهية «تجر» فعل مضارع مجزوم بلا الناهية، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «حالاً» مفعول به لتجر «من المضاف» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لقوله «حالاً» وقوله «له» جار ومجرور متعلق بالمضاف «إلا» أداة استثناء «إذا» ظرف للمستقبل من الزمان تضمن معنى الشرط «اقتضى» فعل ماض «المضاف» فاعل اقتضى «عمله» عمل: مفعول به لاقتضى، وعمل مضاف، والهاء مضاف إليه، والجملة من الفعل والفاعل والمفعول في محل جر بإضافة «إذا إليها، والجواب محذوف يدل عليه سابق الكلام.

(٢) «أو» عاطفة «كان» فعل ماض ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود الى المضاف له «جزء» خبر كان، وجزء مضاف و«ما» اسم موصول مضاف إليه «له» جار ومجرور متعلق بأضيف الآتي «أضيف» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود الى ما الموصولة، والجملة من أضيف ونائب فاعله لا محل لها صلة الموصول «أو» عاطفة «مثل» معطوف على جزء السابق، ومثل مضاف، وجزء من «جزئه» مضاف إليه، وجزء مضاف والهاء مضاف إليه «فلا» ناهية «تحيفاً» فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المنقلبة لأجل الوقف في محل جزم، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت.

(٣) اختلف النحاة في مجيء الحال من المضاف إليه؛ فذهب سيويه - رحم الله! - إلى أنه يجوز أن

يجيء الحال من المضاف إليه مطلقاً: أي سواء أتوفر له واحد من الأمور الثلاثة المذكورة أم لم =

مما يصح عمله في الحال: كاسم الفاعل، والمصدر، ونحوهما مما
تضمن معنى الفعل، فتقول: هذا ضاربٌ هندٍ مجردةً، وأعجبنى قيامٌ زَيْدٍ
مُسْرِعاً، ومنه قوله تعالى: ﴿إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعاً﴾ ومنه قول الشاعر:
١٨٩ - تَقُولُ أَبْنَتِي: إِنَّ انْطِلَاقَكَ وَاحِداً

إلى الرُّوعِ يَوْمًا تَارِكِي لَا أَبَالِيَا

= يتوفر، وذهب غيره من النحاة إلى أنه إذا توفر له واحد من الأمور الثلاثة جاز، وإلا لم يجز والسر
في هذا الخلاف أنهم اختلفوا في: هل يجب أن يكون العامل في الحال هو نفس العامل في
صاحب الحال، أم لا يجب ذلك؟ فذهب سيبويه إلى أنه لا يجب أن يكون العامل في الحال هو
العامل في صاحبها، بل يجوز أن يكون العامل فيهما واحداً وأن يكون مختلفاً، وعلى ذلك أجاز أن
يجيء الحال من المضاف إليه مطلقاً، وذهب غيره إلى أنه لا بد من أن يكون العامل في الحال هو
نفس العامل في صاحبها، وترتب على ذلك ألا يجوزوا مجيء الحال من المضاف إليه إلا إذا توفر
له واحد من الأمور الثلاثة التي ذكرها الناظم والشارح، وذلك لأن المضاف إن كان عاملاً في
المضاف إليه بسبب شبهه للفعل لكونه مصدرًا أو اسم فاعل كان كذلك عاملاً في الحال فيتحد
العامل في الحال والعامل في صاحبه الذي هو المضاف إليه، وإن كان المضاف جزء المضاف إليه
أو مثل جزئه كان المضاف والمضاف إليه جميعاً كالشيء الواحد؛ فيصير في هاتين الحالتين كأن
صاحب الحال هو نفس المضاف؛ فالعامل فيه هو العامل في الحال؛ فاحفظ هذا التحقيق
النفيس، واحرص عليه.

١٨٩ - البيت لمالك بن الرّيب، أحد بني مازن بن مالك، من قصيدة له، وأولها قوله:
أَلَا لَيْتَ شِعْرِي هَلْ أَبِيتَنَّ لَيْلَةً بِجَنِّبِ الْغَضَى أُرْجِي الْقِلَاصَ النُّوْاجِيَا
فَلَيْتَ الْغَضَى لَمْ يَقْطَعْ الرُّكْبُ عَرْضَهُ وَلَيْتَ الْغَضَى مَاشَى الرُّكْبَابَ لَيْالِيَا

اللغة: «الروع» الفرع، والمخافة، وأراد به ههنا لحرب؛ لأن الخوف يتسبب عنها، فهو من باب
إطلاق اسم المسبب وإرادة السبب «تاركي» اسم فاعل من ترك بمعنى صير.
المعنى: إن ابنتي تقول لي: إن ذهابك إلى القتال منفرداً يصيرني لا محالة بلا أب، لأنك تقتحم
لظاها فتموت.

الإعراب: «تقول» فعل مضارع «ابنتي» ابنة: فاعل تقول، وابنة مضاف وباء المتكلم مضاف إليه
«إن» حرف تأكيد ونصب «انطلاقك» انطلاق: اسم إن، وانطلاق مضاف والكاف مضاف إليه من
إضافة المصدر إلى فاعله «واحدًا» حال من الكاف التي هي ضمير المخاطب «إلى الحرب» جار =

وكذلك يجوز مجيء الحال من المضاف إليه : إذا كان المضاف جزءاً من المضاف إليه ، أو مثل جزئه في صحة الاستغناء بالمضاف إليه عنه ، فمثال ما هو جزء من المضاف إليه قوله تعالى : ﴿ وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِنْ غَلٍّ إِخْوَانًا ﴾ فـ «إخواناً» : حال من الضمير المضاف إليه «صدور» ، والصدور : جزء من المضاف إليه ، ومثال ما هو مثل جزء المضاف إليه - في صحة الاستغناء بالمضاف إليه عنه - قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ أَنْ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا ﴾ فـ «حنيفاً» : حال من «إبراهيم» والملة كالجزء من المضاف إليه ، إذ يصح الاستغناء بالمضاف إليه عنها ، فلو قيل في غير القرآن : «أَنْ اتَّبِعْ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا» لصحَّ .

فإن لم يكن المضاف مما يصح أن يعمل في الحال ، ولا هو جزء من المضاف إليه ، ولا مثل جزئه - لم يجز أن يجيء الحال منه ، فلا تقول : «جاء غلامٌ هندي ضاحكاً» خلافاً للفارسي ، وقول ابن المصنف رحمه الله تعالى : «إن هذه الصورة ممنوعة بلا خلاف» ليس بجيد ، فإن مذهب الفارسي جوازها ، كما تقدم ، وممن نقله عنه الشريف أبو السعادات ابن الشَّجَرِي في أماليه .

= ومجرور متعلق بانطلاق «تارك» تارك : خبر إن ، وتارك مضاف وباء المتكلم مضاف إليه من إضافة اسم الفاعل إلى أحد مفعوليه ، وفيه ضمير مستتر فاعل «لا» نافية للجنس «أباً» اسمها «لياً» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لا ، والجملة من لا ومفعوليهما في محل نصب مفعول ثان لتارك ، ويجوز أن يكون «أباً» اسم لا منصوباً بفتحة مقدرة على ما قبل باء المتكلم ، واللام في «لياً» زائدة ، وباء المتكلم مضاف إليه ، وخبر لا محذوف ، وكأنه قال : لا أبي موجود .
الشاهد فيه : قوله ، واحداً حيث وقع حالاً من المضاف إليه - وهو الكاف في قوله «انطلقك» - والذي سورغ هذا أن المضاف إلى الكاف مصدر يعمل عمل الفعل ؛ فهو يتطلب فاعلاً كما يتطلبه فعله الذي هو انطلق ، وهذه الكاف هي الفاعل ، فكان المضاف عاملاً في المضاف إليه ، ويصح أن يعمل في الحال لأنه مصدر على ما علمت .

وَالْحَالُ إِنْ يُنْصَبُ بِفِعْلِ صُرْفًا أَوْ صِفَةٍ أَشْبَهَتْ الْمَصْرُفًا^(١)
فجائز تقديمه: كـ «مُسْرَعًا ذَا رَاحِلٍ، وَمُخْلِصًا زَيْدٌ دَعَا»^(٢)

يجوز تقديم الحال على ناصبها إن كان فعلاً متصرفاً، أو صفة تشبه الفعل المتصرف، والمراد بها: ما تَضَمَّنَ معنى الفعل وحروفه، وقيل التأنيت، والتثنية والجمع: كاسم الفاعل، واسم المفعول، والصفعة المشبهة^(٣)، فمثال تقديمها على الفعل المتصرف «مخلصاً زيدٌ دعا»

(١) «الحال» مبتدأ «إن» شرطية «ينصب» فعل مضارع مبني للمجهول فعل الشرط، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الحال «بفعل» جار ومجرور متعلق بـ «ينصب» «صرفاً» صرف: فعل ماض مبني للمجهول، وفيه ضمير مستتر جوازاً تقديره هو يعود إلى فعل نائب فاعل، والجملة من صرف ونائب فاعله في محل جر نعت لفعل «أو» عاطفة «صفة» معطوف على فعل «أشبهت» أشبه: فعل ماض، والتاء للتأنيت، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى صفة «المصرفاً» مفعول به لأشبه، والجملة من أشبهت وفاعله ومفعوله في محل جر صفة لقوله «صفة».

(٢) «فجائز» الفاء لربط الجواب بالشرط، جائز: خبر مقدم «تقديمه» تقديم مبتدأ مؤخر، وتقديم مضاف والهاء مضاف إليه من إضافة المصدر إلى مفعوله، والجملة في محل جزم جواب الشرط، وجملة الشرط وجوابه في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو «الحال» في أول البيت السابق «كمسرعاً» الكاف جارة لقول محذوف، مسرعاً: حال مقدم على عامله وهو «راحل» الآتي «ذا» مبتدأ «راحل» خبر المبتدأ، وفيه ضمير مستتر جوازاً تقديره هو فاعل، وهو صاحب الحال «ومخلصاً» حال مقدم على عامله، وهو «دعا» الآتي «زيد» مبتدأ، وجملة «دعا» وفاعله المستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى زيد في محل رفع خبر.

(٣) أطلق الشارح كالناظم القول إطلاقاً في أنه يجوز تقديم الحال على عاملها إذا كان هذا العامل فعلاً متصرفاً أو صفة تشبه الفعل المتصرف، وليس هذا الإطلاق بسديد بل قد يعرض أمر يوجب تأخير الحال على عاملها ولو كان فعلاً متصرفاً أو صفة تشبه الفعل المتصرف، وذلك في أربعة مواضع:

الأول: أن يكون العامل مقترناً بلام الابتداء، كقولك: إني لأزورك مبتهجاً.

الثاني: أن يقترب العامل بلام القسم، كقولك: لأصومن معتكفاً. وقولهم لأصبرن محتسباً.

الثالث: أن يكون العامل صلة لحرف مصدري، كقولك: إن لك أن تسافر راجلاً، وإن عليك أن تنصح مخلصاً.

الرابع: أن يكون العامل صلة لال الموصولة، كقولك: أنت المصلي فذاً، وعلى المذاكر متفهماً.

[فدعا: فعل متصرف، وتقدمت عليه الحال]، ومثال تقديمها على الصفة المشبهة له: «مُسْرِعاً ذَا رَاحِلٍ».

فإن كان الناصب لها فعلاً غير متصرف لم يجز تقديمها عليه، فتقول: «ما أَحْسَنَ زَيْداً ضاحكاً» ولا تقول: «ضاحكاً ما أَحْسَنَ زَيْداً»، لأن فعل التعجب غير متصرف في نفسه، فلا يتصرف في معمولها، وكذلك إن كان الناصب لها صفة لا تشبه الفعل المتصرف كأفعل التفضيل لم يجز تقديمها عليه، وذلك لأنه لا يُثنى، ولا يُجمع، ولا يؤنث، فلم يتصرف في نفسه، فلا يتصرف في معموله، فلا تقول: «زيد ضاحكاً أَحْسَنَ من عمرو»، بل يجب تأخير الحال، فتقول: «زيد أحسن من عمرو ضاحكاً»^(١).

* * *

وَعَامِلٌ ضَمَّنَ مَعْنَى الْفِعْلِ لَا حُرُوفَهُ مُؤَخَّرًا لَنْ يَعْمَلَ^(٢)
كـ «تِلْكَ، لَيْتَ، وَكَأَنَّ» وَنَدَرَ نَحْوُ «سَعِيدٌ مُسْتَقَرًّا فِي هَجْرٍ»^(٣)

(١) سيأتي للمصنف في هذا الباب والشارح الاستثناء من عدم عمل أفعل التفضيل في حال متقدمة، وذلك المستثنى نحو قوله «زيد مفرداً أنفع من عمرو ومعاناً» وسيذكر هناك (ص ٥٩٠) ضابط هذا المثال.

(٢) «وعامل» مبتدأ «ضمن» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه، والجملة من ضمن ونائب فاعله في محل رفع صفة لعامل «معنى» مفعول ثانٍ لضمن، ومعنى مضاف، و«الفعل» مضاف إليه «لا» عاطفة «حروفه» حروف: معطوف على «معنى الفعل» وحروف مضاف وضمير الغائب مضاف إليه «مؤخراً» حال من الضمير المستتر في «يعمل» الآتي «لن» نافية ناصبة «يعملاً» يعمل: فعل مضارع منصوب بلن، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى عامل الواقع مبتدأ، والألف للإطلاق، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ.

(٣) «كتلك» الجار والمجرور متعلق بمحذوف، أي: وذلك كائن كذلك «ليت، وكأن» معطوفان على تلك «وندره» فعل ماض «نحو» فاعل ندر «سعيد» مبتدأ «مستقراً» حال من الضمير المستكن في الجار والمجرور الآتي «في هجر» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ.

لا يجوز تقديم الحال على عاملها المعنوي، وهو: ما تضمن معنى الفعل دون حروفه: كأسماء الإشارة، وحروف التمن، والتشبيه، والظرف، والجار والمجرور^(١) نحو «تلك هند مجردة»، وليت زيدا أميراً أخوك، وكأن زيدا راكباً أسد، وزيد في الدار - أو عندك - قائماً، فلا يجوز تقديم الحال على عاملها المعنوي في هذه المثل ونحوها، فلا تقول «مجردة تلك هند» ولا «أميراً ليت زيدا أخوك» ولا «راكباً كأن زيدا أسد».

وقد نذر تقديمها على عاملها الظرف [نحو زيد قائماً عندك] والجار والمجرور نحو «سعيد مستقراً في هجر» ومنه قوله تعالى: ﴿وَالسَّمَوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ﴾^(٢) في قراءة من كسر التاء، وأجازه الأخفش قياساً.



(١) اعلم أن ههنا أمرين لا بد من بيانهما حتى تكون على ثبت من الأمر:

الأول: أن العامل المعنوي قد يطلق ويراد به ما يقابل اللفظي، وهو شيان: الابتداء العامل في المبتدأ، والتجرد من الناصب والجازم العامل في الفعل المضارع، وليس هذا المعنى مراداً في هذا الموضع؛ لأن العامل المعنوي بهذا المعنى لا يعمل غير الرفع، فالابتداء يعمل في المبتدأ الرفع، والتجرد يعمل في الفعل المضارع الرفع أيضاً، وحينئذ فالمراد بالعامل المعنوي ههنا: اللفظ الذي يعمل بسبب ما يتضمنه من معنى الفعل أفلا ترى أن «تلك» وغيرها من الفاظ الإشارة إنما عملت في الحال لأنها متضمنة معنى أشير؟ وهكذا.

الثاني: العوامل المعنوية بالمعنى المراد هنا كثيرة، وقد ذكر الشارح منها خمسة، وهي: أسماء الإشارة، وحروف التمني، وأدوات التشبيه، والظروف، والجار والمجرور، وقد بقي خمسة أخرى، أولها: حرف الترجي كلعل، نحو قولك: ها أنت زيد راكباً؛ فراكباً: حال من زيد، والعامل في الحال هو «ها»، وثالثها: أدوات الاستفهام الذي يقصد به التعجب كقول الأعشى: * يا جارتا ما أنت جاره *، عند من جعل «جاره» الأخرى حالاً لا تمييزاً، رابعها: أدوات النداء نحو «يا» في قولك: يا أيها الرجل قائماً، وخامسها: «أما» نحو قولهم: أما علماً فعالماً، عند من جعل تقدير الكلام: مهما يذكر أحد في حال علم فالمذكور عالم، فعلماً - على هذا التقدير - حال من المرفوع بفعل الشرط الذي نابت عنه أما.

(٢) القراءة المشهورة برفع السموات على الابتداء ورفع «مطويات» على أنه خبر المبتدأ، والجار =

وَنَحْوُ «زَيْدٌ مُفْرَدًا أَنْفَعُ مِنْ عَمْرٍو مُعَانًا» مُسْتَجَارٌ لَنْ يَهْنَ^(١)

تَقَدَّمَ أَنْ أَفْعَلَ التَّفْضِيلَ لَا يَعْمَلُ فِي الْحَالِ مُتَقَدِّمَةً، وَاسْتَشْنَى مِنْ ذَلِكَ هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ، وَهِيَ مَا إِذَا فُضِّلَ شَيْءٌ فِي حَالٍ عَلَى نَفْسِهِ أَوْ غَيْرِهِ فِي حَالٍ أُخْرَى، فَإِنَّهُ يَعْمَلُ فِي حَالَيْنِ إِحْدَاهُمَا مُتَقَدِّمَةٌ عَلَيْهِ، وَالْأُخْرَى مُتَأَخِّرَةٌ عَنْهُ، وَذَلِكَ نَحْوُ: «زَيْدٌ قَائِمًا أَحْسَنُ مِنْهُ قَاعِدًا» و«زَيْدٌ مُفْرَدًا أَنْفَعُ مِنْ عَمْرٍو مُعَانًا» فـ «قَائِمًا، وَمُفْرَدًا» مَنْصُوبَانِ بِأَحْسَنَ وَأَنْفَعُ، وَهُمَا حَالَانِ، وَكَذَا «قَاعِدًا، وَمُعَانًا» وَهَذَا مَذْهَبُ الْجُمْهُورِ.

وَزَعِمَ السَّيْرَافِيُّ أَنَّهُمَا خَبَرَانِ مَنْصُوبَانِ بِكَانَ الْمَحذُوفَةِ، وَالتَّقْدِيرُ: «زَيْدٌ إِذَا كَانَ قَائِمًا أَحْسَنُ مِنْهُ إِذَا كَانَ قَاعِدًا، وَزَيْدٌ إِذَا كَانَ مُفْرَدًا أَنْفَعُ مِنْ عَمْرٍو إِذَا كَانَ مُعَانًا».

وَلَا يَجُوزُ تَقْدِيمُ هَذَيْنِ الْحَالَيْنِ عَلَى أَفْعَلَ التَّفْضِيلِ، وَلَا تَأْخِيرُهُمَا عَنْهُ، فَلَا تَقُولُ «زَيْدٌ قَائِمًا قَاعِدًا أَحْسَنُ مِنْهُ» وَلَا [تَقُولُ] «زَيْدٌ أَحْسَنُ مِنْهُ قَائِمًا قَاعِدًا».

= والمجرور - وهو «بيمينه» - متعلق بمطويات، والقراءة التي يستدل بها الشارح برفع السموات على أنه مبتدأ، ونصب مطويات بالكسرة نيابة عن الفتحة على أنه حال صاحبه الضمير المستكن في الجار والمجرور، والجار والمجرور - وهو قوله (بيمينه) - متعلق بمحذوف خبر المبتدأ.

(١) «ونحو» مبتدأ «زَيْدٌ مُفْرَدًا» حال من الضمير المستتر في «أَنْفَعُ» الَّتِي «أَنْفَعُ» خبر المبتدأ الذي هو زَيْدٌ «مِنْ عَمْرٍو» جار ومجرور متعلق بـ «أَنْفَعُ» «مُعَانًا» حال من عَمْرٍو، وجملة المبتدأ والخبر في محل بإضافة نحو إليها «مستجاز» خبر المبتدأ الذي هو «نحو» في أول البيت «لَنْ» نافية ناصية «يَهْنَ» بمعنى يضعف: فعل مضارع منصوب بـ لَنْ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، وسكن لأجل الوقف، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى «نحو» وجملة يهن وفاعله في محل رفع خبر ثان، أو صفة للخبر السابق.

وَالْحَالُ قَدْ يَجِيءُ ذَا تَعْدُدٍ لِمُفْرَدٍ - فَاعْلَمْ - وَغَيْرِ مُفْرَدٍ^(١)

يجوز تعدد الحال وصاحبها مفرد^(٢)، أو متعدد.

فمثال الأول «جاء زيد رَاكِباً ضاحكاً» فـ «راكِباً، وضاحكاً»: حالان من «زيد» والعامل فيهما «جاء».

ومثال الثاني «لقيت هنداً مُضِعِداً مُنَحْدِرةً» فـ «مُضِعِداً»: حال من التاء، و «منحدرة»: حال من «هند» والعامل فيهما «لقيت» ومنه قوله:
١٩٠ - لَقِيَ أَبْنِي أَخَوَيْهِ خَائِفاً مُنْجِدِيهِ، فَأَصَابُوا مَغْنَمًا

(١) «الحال» مبتدأ، وجمله «يجيء» وفاعله المستتر فيه في محل رفع خبر «ذا» حال من الضمير المستتر في «يجيء»، وذا مضاف و «تعدد» مضاف إليه «لمفرد» جار ومجرور متعلق يتعدد أو بمحذوف نعت لتعدد «فاعلم» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والجملة لا محل لها اعتراضية بين المعطوف والمعطوف عليه، «وغير» الواو عاطفة، غير: معطوف على مفرد، وغير مضاف، و «مفرد» مضاف إليه.

(٢) ترك الشارح بيان المواضع التي يجب فيها تعدد الحال، ولوجوب ذلك موضعان؛ أولهما أن يقع بعد «إما» نحو قوله تعالى: (إنا هدينه السبيل إما شاكراً وإما كفوراً) وثانيهما: أن يقع بعد «لا» النافية كقولك: رأيت بكرة لا مستبشراً ولا جلدان.

١٩٠ - البيت من الشواهد التي لا يعلم قائلها

اللغة: «منجديه» مغيبه، وهو مشى منجد، ومنجد: اسم فاعل ماضيه أنجد، وتقول: أنجد فلان فلاناً، إذا أغاثه وعارونه ودفع عنه المكروه «أصابوا» نالوا وأدركوا «مغنياً» غنية.
الإعراب: «لقي» فعل ماض «ابني» ابن: فاعل لقي، وابن مضاف وباء المتكلم مضاف إليه «أخويه» مفعول به للقي، والهاء مضاف إليه «خائفاً» حال من ابني «منجديه» حال من أخويه «فأصابوا» الفاء عاطفة، أصابوا: فعل وفاعل «مغنياً» مفعول به لأصابوا، والجملة من أصاب وفاعله ومفعوله معطوفة بالفاء على جملة لقي ومعمولاته.

الشاهد فيه: قوله «خائفاً منجديه» فإن الحال متعددة لمتعدد، والنظرة الأولى تدل على صاحب كل حال فترده إليه؛ فإن واحداً من الحاليين مفرد والآخر مشى، وكذلك صاحباهما، فلا لبس عليك في أن تجعل المفرد للمفرد والمثنى للمثنى.

فـ«خائفاً» حال من «ابني»، و«مُنْجِدِيهِ» حال من «أَخَوِيهِ» والعامل فيهما «لقي».

فعند ظهور المعنى تُرَدُّ كُلُّ حَالٍ إِلَى مَا تَلِيْقُ بِهِ، وعند عدم ظهوره يُجْعَلُ أَوَّلُ الْحَالِينَ لثَانِي الْأَسْمِينَ، وثانِيهِمَا لِأَوَّلِ الْأَسْمِينَ، ففي قولك: «لَقِيتَ زَيْدًا مُصْعِدًا مُنْحَدِرًا» يكون «مُصْعِدًا» حالاً من زيد، و«مُنْحَدِرًا» حالاً من التاء.

وَعَامِلُ الْحَالِ بِهَذَا أَكْثَرُ فِي نَحْوِ: «لَا تَعَثْ فِي الْأَرْضِ مُفْسِدًا»^(١)

تنقسم الحال إلى مؤكدة، وغير مؤكدة، فالمؤكدة على قسمين، وغير المؤكدة ما سوى القسمين.

فالقسم الأول من المؤكدة: ما أَكَدَّتْ عَامِلَهَا، وهي المراد بهذا البيت، وهي: كُلُّ وَصْفٍ دَلَّ عَلَى مَعْنَى عَامِلِهِ، وخالفه لفظاً، وهو الْأَكْثَرُ، أو وافقه لفظاً، وهو دون الأول في الكثرة، فمثال الأول «لَا تَعَثْ فِي الْأَرْضِ مُفْسِدًا» ومنه قوله تعالى: ﴿ثُمَّ وَلَّيْتُمُ مُدْبِرِينَ﴾ وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَعَثُوا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾، ومن الثاني قوله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَاكَ

(١) «وعامل» مبتدأ، وعامل مضاف. و«الحال» مضاف إليه «بها» جار ومجرور متعلق بأكد الآتي «قد» حرف تحقيق «أكدا» أكد: فعل ماض مبني للمجهول ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى عامل الحال، والالف للاطلاق، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ «في نحو» جار ومجرور متعلق بأكد «لا» ناهية «تعث» فعل مضارع مجزوم بلا الناهية، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «في الأرض» جار ومجرور متعلق بتعث «مفسداً» حال من الضمير المستتر في «تعث» وهو حال مؤكدة للعامل وهو «تعث» وجملة «تعث في الأرض مفسداً» في محل جر بإضافة نحو إليها.

لِلنَّاسِ رَسُولًا ﴿١﴾ وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَسَخَّرَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ
وَالنُّجُومَ مُسَخَّرَاتٍ بِأَمْرِهِ﴾.

وَأِنْ تُؤَكِّدُ جُمْلَةً فَمُضْمَرٌ عَامِلُهَا، وَلَفْظُهَا يُؤَخَّرُ^(١)

هذا هو القسم الثاني من الحال المؤكدة، وهي: ما أَكَّدَتْ مضمون الجملة، وشرطُ الجملة: أن تكون اسمية، وجُزْأها معرفتان، جامدان، نحو: «زَيْدٌ أَخوكَ عَطُوفًا، وَأَنَا زَيْدٌ مَعْرُوفًا» ومنه قوله:

١٩١ - أَنَا ابْنُ دَارَةٍ مَعْرُوفًا بِهَا نَسَبِي
وَهَلْ بِدَارَةٍ يَا لِلنَّاسِ مِنْ عَارٍ؟

(١) «وإن» شرطية «تؤكد» فعل مضارع، فعل الشرط، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى الحال «جملة» مفعول به لتؤكد «فمضمرة» الفاء لربط الجواب بالشرط، مضمرة: خبر مقدم «عاملها» عامل: مبتدأ مؤخر، وعامل مضاف وها: مضاف إليه، والجملة في محل جزم جواب الشرط «ولفظها» الواو عاطفة، لفظ: مبتدأ ولفظ مضاف وها: مضاف إليه، وجملة «يؤخر» من الفعل المضارع المبني للمجهول ونائب الفاعل المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ، وجملة المبتدأ وخبره في محل جزم معطوفة بالواو على جملة جواب الشرط.

١٩١ - البيت لسالم بن دارة، من قصيدة طويلة يهجو فيها فزارة؛ وقد أوردها التبريزي في شرحه على الحماسة، وذكر لهذه القصيدة قصة، فارجع إليها هناك، اللغة: «دارة» الأكثرون «على أنه اسم أمه، وقال أبو رياش: هو لقب جده، واسمه يربوع، ويجاب - هل هذا القول - عن تأنيث الضمير الراجع إلى دارة في قوله «معروفاً بها نسبي» بأنه عنى به القبيلة.

المعنى: أنا ابن هذه المرأة، ونسبي معروف بها، وليس فيها من المعرفة ما يوجب القدح في النسب، أو الطعن في الشرف.

الإعراب: «أنا» ضمير منفصل مبتدأ «ابن» خبر المبتدأ، وابن مضاف، و «دارة» مضاف إليه «معروفاً» حال «بها» جار ومجرور متعلق بمعروف «نسبي» نائب فاعل للمعروف لأنه اسم مفعول «وهل» حرف دال على الاستفهام الإنكاري «بدارة» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «من» =

فـ «عطوفاً، ومعروفاً» حالان، وهما منصوبان بفعل محذوف وجوباً،
والتقدير في الأول «أحقه عطوفاً» وفي الثاني «أحقّ معروفاً».

ولا يجوز تقديم هذه الحال على هذه الجملة، فلا تقول «عطوفاً
زَيْدٌ أخوك» ولا «معروفاً أنا زيد» ولا توسّطها بين المبتدأ والخبر، فلا تقول
«زَيْدٌ عطوفاً أخوك».

وَمَوْضِعَ الْحَالِ تَجِيءُ جُمْلَةٌ كـ «جَاءَ زَيْدٌ وَهُوَ نَائِلٌ رَحْلَةً»^(١)

الأصل في الحال والخبر والصفة الإفراد، وتقع الجملة مَوْضِعَ
الحال، كما تقع موقع الخبر والصفة، ولا بُدَّ فيها من رابط، وهو في
الحالية: إما ضمير، نحو «جاء زيد يده على رأسه» أو واو - وتسمى واو
الحال، وواو الابتداء، وعلامتها صحة وقوع «إذ» - نحو «جاء زَيْدٌ وَعَمْرُو
قائمٌ» التقدير: إذ عمرو قائم، أو الضمير والواو معاً، نحو «جاء زَيْدٌ وَهُوَ
نَائِلٌ رَحْلَةً».

= زائدة «عار» مبتدأ مؤخر، مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة
حرف الجر الزائد، وقوله «يا للناس» اعتراض بين المبتدأ والخبر، ويا: للنداء، واللام للاستغاثة.
الشاهد فيه: «معروفاً» فإنه حال أكدت مضمون الجملة التي قبلها.

(١) «موضع» ظرف مكان متعلق بتجيء، وموضع مضاف و«الحال» مضاف إليه «تجيء» فعل مضارع
«جملة» فاعل تجيء «كجاء زيد» الكاف جارة لقول محذوف، كما سبق مراراً، وما بعدها فعل
وفاعل «وهو» الواو واو الحال، وهو: ضمير منفصل مبتدأ «ناو» خبر المبتدأ، وفيه ضمير مستتر
فاعل «رحله» مفعول به لناو، والجملة من المبتدأ والخبر في محل نصب حال.

(٢) يشترط في الجملة التي تقع حالاً أربعة شروط، وقد ذكر الشارح تبعاً للنظام من هذه الشروط
واحداً، وهو: أن تكون الجملة مشتملة على رابط يربطها بالحال - إما الواو، وإما الضمير، وإما
هما معاً - والشرط الثاني: أن تكون الجملة خبرية؛ فلا يجوز أن تكون الحال جملة إنشائية،

وَذَاتُ بَدءٍ بِمُضَارِعٍ ثَبَتَ حَوَتْ ضَمِيرًا، وَمِنْ الْوَاوِ خَلَتْ^(١)
وَذَاتُ وَاوٍ بَعْدَهَا أَنْوُ مُبْتَدَأًا لَهُ الْمُضَارِعُ أَجْعَلَنْ مُسْنَدًا^(٢)

الجملة الواقعة حالاً: إِنْ صُدِّرَتْ بِمُضَارِعٍ مُثَبَّتٍ لَمْ يَجْزِ أَنْ تَقْتَرْنَ
بِالْوَاوِ، بَلْ لَا تُرْبِطُ إِلَّا بِالضَّمِيرِ، نَحْوُ «جَاءَ زَيْدٌ يَضْحَكُ، وَجَاءَ عَمْرُو تُقَادُ
الْجَنَائِبُ بَيْنَ يَدَيْهِ» وَلَا يَجُوزُ دُخُولُ الْوَاوِ، فَلَا تَقُولُ «جَاءَ زَيْدٌ وَيَضْحَكُ»
فَإِنْ جَاءَ مِنْ لِسَانِ الْعَرَبِ مَا ظَاهِرُهُ ذَلِكَ أَوَّلَ عَلَى إِضْمَارِ مُبْتَدَأٍ بَعْدَ الْوَاوِ،
وَيَكُونُ الْمُضَارِعُ خَبَرًا عَنِ [ذَلِكَ] الْمُبْتَدَأِ، وَذَلِكَ نَحْوَ قَوْلِهِمْ «قُمْتُ
وَأَصْلُكَ عَيْنَهُ» وَقَوْلُهُ:

=والشرط الثالث: ألا تكون جملة الحال تعجبية، والشرط الرابع: ألا تكون مصدرة بعلم استقبال، وذلك نحو
«سوف» و«لن» وأدوات الشرط، فلا يصح أن تقول: جاء محمد إن يسأل يعط، فإن أردت تصحيح ذلك
فقل: جاء زيد وهو إن يسأل يعط، فتكون الحال جملة اسمية خبرية.

ومن هذا الكلام - مع ما سبق في مبحث مجيء خبر المبتدأ جملة - تعرف أن الخبر والحال جميعاً
اشتركا في ضرورة وجود رابط يربط كلًّا منهما بصاحبه، واختلفا في الشروط الثلاثة الباقية، فجملة الخبر تقع
إنشائية وتعجبية على الأصح عند النحاة، وتصدر بعلم الاستقبال، وقد رأيت أن تصحيح المثال يكون
بجعل جملة الشرط وجوابه خبراً، فتنبه لذلك كله، والله يوفقك ويرشدك.

(١) «وَذَاتُ» مُبْتَدَأٌ، وَذَاتُ مُضَافٌ، وَ«بَدءٍ» مُضَافٌ إِلَيْهِ «بِمُضَارِعٍ» جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِبَدءٍ «ثَبَتَ» فَعَلَ
مَاضٍ، وَفَاعِلُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَرٌّ فِيهِ جَوَازٌ تَقْدِيرُهُ هُوَ يَعُودُ إِلَى مُضَارِعٍ، وَالْجُمْلَةُ فِي مَحَلِّ جَرِّ صِفَةٍ
لِمُضَارِعٍ «حَوَتْ» حَوَى: فَعَلَ مَاضٍ، وَالتَّاءُ لِلتَّائِيثِ وَفَاعِلُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَرٌّ فِيهِ جَوَازٌ تَقْدِيرُهُ هِيَ يَعُودُ
إِلَى ذَاتِ بَدءٍ، وَالْجُمْلَةُ فِي مَحَلِّ رَفْعِ خَبَرِ الْمُبْتَدَأِ «ضَمِيرًا» مَفْعُولٌ بِهِ لِحَوَتْ «وَمِنْ الْوَاوِ» الْوَاوِ
عَاطِفَةٌ، وَمَا بَعْدَهَا جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِخَلَتْ «خَلَتْ» خَلَا: فَعَلَ مَاضٍ، وَالتَّاءُ لِلتَّائِيثِ، وَالفَاعِلُ
ضَمِيرٌ مُسْتَرٌّ فِيهِ جَوَازٌ تَقْدِيرُهُ هِيَ يَعُودُ إِلَى ذَاتِ بَدءٍ بِمُضَارِعٍ، وَالْجُمْلَةُ مَعْطُوفَةٌ عَلَى جُمْلَةِ الْخَبَرِ.

(٢) «وَذَاتُ» مُبْتَدَأٌ، وَذَاتُ مُضَافٌ وَ«وَاوٍ» مُضَافٌ إِلَيْهِ «بَعْدَهَا» بَعْدُ: ظَرْفٌ مُتَعَلِّقٌ بِأَنْوَ الْآتِي، وَبَعْدُ
مُضَافٌ، وَهَا: مُضَافٌ إِلَيْهِ «أَنْوَ» فَعَلَ أَمْرٍ، وَفَاعِلُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَرٌّ فِيهِ وَجُوباً تَقْدِيرُهُ أَنْتَ «مُبْتَدَأٌ» مَفْعُولٌ
بِهِ لِأَنْوَ «لَهُ» جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِأَجْعَلَنْ الْآتِي «الْمُضَارِعُ» مَفْعُولٌ أَوْ لِأَجْعَلَنْ تَقْدِيمٌ عَلَيْهِ، مَنْصُوبٌ
وَعَلَامَةُ نَصْبِهِ الْفَتْحَةُ الظَّاهِرَةُ «أَجْعَلَنْ» أَجْعَلُ: فَعَلَ أَمْرٍ، وَفَاعِلُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَرٌّ فِيهِ وَجُوباً تَقْدِيرُهُ
أَنْتَ، وَالتَّوْنُ نُونُ التَّوْكِيدِ الثَّقِيلَةِ «مُسْنَدًا» مَفْعُولٌ ثَانٍ لِأَجْعَلُ.

١٩٢- فَلَمَّا خَشِيتُ أَظَافِيرَهُمْ نَجَوْتُ وَأَرْهَنُهُمْ مَالَكَا

فـ «أَصُكُّ، وَأَرْهَنُهُمْ» خَبَرَانِ لِمَبْتَدَأٍ مَحذُوفٍ، وَالتَّقْدِيرُ: وَأَنَا أَصُكُّ، وَأَنَا أَرْهَنُهُمْ.

وَجُمْلَةُ الْحَالِ سِوَى مَا قَدْ مَّا بِوَاوٍ، أَوْ بِمُضْمَرٍ، أَوْ بِهِمَا^(١)

الجملة الحالية: إما أن تكون اسمية، أو فعلية، والفعل [إما] مضارع، أو ماضٍ، وكل واحدة من الاسمية والفعلية: إما مُثَبَّتة، أو

١٩٢- البيت لعبد الله بن همام السلولي.

اللغة: «أظافيرهم» جمع أظفور - بزنة عصفور - والمراد هنا منه الأسلحة «نجوت» أراد تخلصت منهم.

الإعراب. «فلما» الفاء للعطف على ما قبله، لما: ظرف بمعنى حين متعلق بنجوت الاتي، وهو متضمن معنى الشرط «خشيت» فعل وفاعل «أظافيرهم» أظافير: مفعول به لخشيت، وأظافير مضاف وهم: مضاف إليه، والجملة من الفعل وفاعله ومفعوله في محل جر بإضافة «لما» الظرفية إليها «نجوت» فعل وفاعل، والجملة جواب «لما» الظرفية بما تضمنته من معنى الشرط «وأرهنهم» الواو واو الحال، أرهن: فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا، هم: مفعول أول لأرهن، والجملة في محل رفع خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: وأنا أرهنهم، والجملة من المبتدأ وخبره في محل نصب حال «مالكاً» مفعول ثانٍ لأرهن.

الشاهد فيه: قوله «وأرهنهم» حيث إن ظاهره ينبيء عن أن المضارع المثبت تقع جملة حالاً، وتسبق بالواو، وذلك الظاهر غير صحيح؛ ولهذا قدرت جملة المضارع خبراً لمبتدأ محذوف كما فصلناه في الإعراب.

(١) «وجملة» مبتدأ، وجملة مضاف، و «الحال» مضاف إليه «سوى» منصوب على الاستثناء أو على الظرفية، وسوى مضاف و «ما» اسم موصول مضاف إليه «قدماً» قدم: فعال ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة، والألف للإطلاق، والجملة من قدم ونائب فاعله لا محل لها صلة الموصول «بواو» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ وهو قوله «جملة الحال» في أول البيت، وقوله «أو بمضمر، أو بهما» معطوفان على قوله بواو.

مَنْفِيَّةٌ، وقد تقدم أنه إذا صُدِّرَتِ الجملة بمضارع مُثَبِّتٍ لا تَصَحُّبِهَا الواو، بل لا تُرْبَطُ إِلَّا بالضمير فقط^(١)، وَذَكَرَ فِي هَذَا الْبَيْتِ أَنَّ مَا عَدَا ذَلِكَ

(١) قد ذكر الشارح إن الجملة الحالية إذا كانت فعلية فعلها مضارع مثبت وجب أن تخلو هذه الجملة من الواو، وأن يكون رابطها الضمير، وقد بقي عليه بعض شروط يجب تحققها في هذه الجملة: منها ألا يتقدم بعض معمولات المضارع عليه؛ فلو تقدم معموله عليه اقترنت الجملة بالواو، ولهذا جوز القاضي البيضاوي في قوله تعالى (إياك نعبد وإياك نستعين) أن تكون جملة (وإياك نستعين) حالاً من الضمير المستتر وجوباً في (نعبد) ومن الشروط أيضاً: ألا تكون جملة المضارع المذكور مقترنة بقد، فإن اقترنت بها وجب أن تقترب بالواو، نحو قوله تعالى (لم تؤذوني وقد تعلمون أنني رسول الله إليكم)، فجملة ما يشترط لخلو هذه الجملة من الواو أربعة شروط: أن تكون مضارعية، وأن تكون مثبتة، وأن يتقدم المضارع على كل ما يذكر معه من معمولاته، وألا يقترب بقد.

وقد ذكر الشارح بعد قليل أن الجملة المضارعية المنفية بلا تمتنع معها الواو، كما في قوله تعالى: (ما لي لا أرى الهدى) وبقي بعد ذلك خمس جمل يجب ألا تقترب بالواو، فيصير مجموع ما لا يجوز اقترانه بالواو من الحال الواقعة جملة سبعة ذكرنا لك اثنتين منها.

(والثالثة) أن تكون مضارعية منفية بما، كقول الشاعر:

عَهْدُكَ مَا نَصُبُّ، وَفِيكَ شَيْبَةٌ فَمَالِكَ بَعْدَ الشَّيْبِ صَبًا مَتِيمًا؟

(الرابعة) الجملة المعطوفة على حال قبلها، نحو قوله تعالى: (فجاءها بأسمنا بيئاتاً أو هم قائلون) فجملة «هم قائلون» معطوفة على «بيئاتاً».

(الخامسة) الجملة المؤكدة لمضمون جملة قبلها، نحو قولك: هو الحق لا شك فيه، وقوله تعالى: (ذلك الكتاب لا ريب فيه) فجملة «لا ريب فيه» حال مؤكدة لمضمون جملة «ذلك الكتاب» في بعض أعراب يحتملها هذا الكلام.

(السادسة) الجملة التي تقع بعد «إلا» سواء أكانت الجملة اسمية نحو قولك: ما صاحبت أحداً إلا زيد خير منه، أم كانت فعلية فعلها ماضٍ نحو قولك: ما أرى رأياً إلا رأيت صواباً، ونحو قوله تعالى: (يا حسرة على العباد ما يأتيهم من رسول إلا كانوا به يستهزئون) وقد ورد في الشعر اقتران الفعلية التي فعلها ماضٍ والواقعة بعد «إلا» بالواو كما في قوله:

يَنْعَمُ أَمْرًا هَرَمَ لَمْ تَعْرِ نَائِبَةً إِلَّا وَكَانَ لِمُرْتَاعٍ لَهَا وَزَرًا

ف قيل: هو شاذ والقياس أن تخلو من الواو، وقيل: هو قليل لا شاذ.

(السابعة) الجملة الفعلية فعلها ماضٍ مسبوق بأو العاطفة، نحو قولك: لأضربنه حضر أو غاب، وقول الشاعر:

كُنْ لِلْخَلِيلِ نَصِيرًا جَارًا أَوْ عَدَلًا وَلَا تَشِخْ عَلَيْهِ جَادًا أَوْ بَخِلًا

يجوز فيه أن يُرْبَطَ بالواو وحدها، أو بالضمير وحده، أو بهما، فيدخل في ذلك الجملة الاسمية: مُثَبَّتَةٌ، أو مَنْفِيَّةٌ، والمضارع المنفي، والماضي: المَثْبُتُ، والمنفي.

فتقول: «جاء زيد وعمرو قائم، وجاء زيد يده على رأسه، وجاء زيد ويده على رأسه» وكذلك المنفي، وتقول: «جاء زيد لم يضحك، أو ولم يضحك، أو ولم يغم عمرو، وجاء زيد وقد قام عمرو، وجاء زيد قد قام أبوه، وجاء زيد وقد قام أبوه» وكذلك المنفي، نحو «جاء زيد وما قام عمرو، وجاء زيد ما قام أبوه، أو وما قام أبوه».

ويدخل تحت هذا أيضاً المضارع المنفي بلا، فعلى هذا تقول: «جاء زيد ولا يضرب عمراً» بالواو.

وقد ذكر المصنف في غير هذا الكتاب أنه لا يجوز اقترانه بالواو كالمضارع المَثْبُتِ، وأن ما ورد مما ظاهره ذلك يُؤَوَّلُ على إضمار مبتدأ، كقراءة ابن ذَكْوَانَ: (فَاسْتَقِيمَا وَلَا تَتَّبِعَانِ) بتخفيف النون، والتقدير: وأنتما لا تَتَّبِعَانِ، فـ «لا تتبعان» خبر لمبتدأ محذوف.

وَالْحَالُ قَدْ يُحْذَفُ مَا فِيهَا عَمِلٌ وَبَعْضُ مَا يُحْذَفُ ذِكْرُهُ حُظِلٌ^(١)

(١) «والحال» مبتدأ «قد» حرف تحقيق «يحذف» فعل مضارع مبني للمجهول «ما» اسم موصول نائب فاعل ليحذف، والجملة من الفعل ونائب الفاعل في محل رفع خبر المبتدأ «فيها» جاز ومجرور متعلق بعمل الآتي «عمل» فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة، والجملة لا محل لها صلة الموصول «وبعض» مبتدأ أول، وبعض مضاف و«ما» اسم موصول مضاف إليه «يحذف» فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً، =

يُحَذَفُ عاملُ الْحَالِ: جَوَازًا، أَوْ وُجُوبًا.

فمثال ما حُذِفَ جَوَازًا أن يقال: «كَيْفَ جِئْتَ» فتقول: «راكبًا»، [تقديره «جئت راكبًا»]، وكقولك: «بَلَى مُسْرِعًا» لمن قال لك: «لَمْ تَسِرْ» والتقدير: «بَلَى سِرْتُ مُسْرِعًا»، ومنه قوله تعالى: «أَيَحْسَبُ الْإِنْسَانُ أَنْ لَنْ نَجْمَعَ عِظَامَهُ؟ بَلَى قَادِرِينَ عَلَى أَنْ نُسَوِّيَ بَنَانَهُ» التقدير - والله أعلم -: بَلَى نجتمعها قادرين.

ومثال ما حُذِفَ وُجُوبًا قولك: «زَيْدٌ أَخُوكَ عَطُوفًا» ونحوه من الحال المؤكدة لمضمون الجملة، وقد تقدم ذلك، وكالحال النائية مناب الخبر، نحو «ضَرَبِي زَيْدًا قَائِمًا» التقدير: إذا كان قائمًا، وقد سبق تقرير ذلك في باب المبتدأ والخبر^(١).

= والجمله لا محل لها صلة الموصول «ذكره» ذكر: مبتدأ ثان، وذكر مضاف والهاء مضاف إليه «حظله» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا، والجمله من حظل ونائب الفاعل في محل رفع خبر المبتدأ الثاني، وجمله المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول.

(١) هنا أمران نحب ان ننبهك إليهما:

الأول: أن عامل الحال على ثلاثة أنواع: نوع يجب ذكره ولا يجوز حذفه، ونوع يجب حذفه و يجوز ذكره، ونوع يجوز لك ذكره ويجوز لك حذفه.

فأما النوع الذي يجب ذكره ولا يجوز حذفه فهو العامل المعنوي كالظرف واسم الإشارة؛ فلا يحذف شيء من هذه العوامل، سواء أعلمت أم لم تعلم؛ لأن العامل المعنوي ضعيف؛ فلا يقوى على أن يعمل وهو محذوف.

وأما النوع الذي يجب حذفه فقد بين الشارح ثلاثة مواضع من مواضعه - وهي الحال المؤكدة لمضمون جملة، والحال النائية مناب الخبر، والحال اندالة على زيادة أو نقص بتدرج - وبقي موضعان آخران، أولهما: أن ينوب عنه الحال كقولك لمن شرب: هنيئًا، ومن ذلك قول كثير:

هَنِئِيًّا مَرِيئًا غَيْرَ دَائٍ مُخَايِرٍ لِعَسْرٍ مِنْ أَعْرَاضِنَا مَا اسْتَحَلَّتْ

وثانيهما: أن تدل الحال على توبيخ، كقولك: أقاعدًا وقد جد الناس؟.

ومما حُذِفَ فيه عاملُ الحالِ وَجُوباً قولهم: «اشْتَرَيْتَهُ بِدِرْهَمٍ
فصاعداً وتصدقتَ بدينارٍ فَسَافِلاً» فـ «صاعداً، وسافلاً»: حالان، عاملهما
محذوفٌ وَجُوباً، والتقدير: «فَذَهَبَ الثَّمَنُ صاعداً، وذهبَ المتصدِّقُ به
سافلاً» وهذا معنى قوله: «وبعض ما يُحذفُ ذكره حُطْلٌ» أي بعض ما
يحذف من عاملِ الحالِ مُنِعَ ذكره^(١).

= وأما النوع الذي يجوز ذكره وحذفه فهو ما عدا هذين النوعين .
الأمر الثاني: أن الأصل في الحال نفسه - بسبب كونه فضلة - أنه يجوز حذفه، وذلك في خمسة
مواضع؛ أولها: أن يكون الحال مقصوراً عليه، نحو قولك: ما سافرت إلا راكباً، وما ضربت علياً
إلا مذبناً، وثانيها: أن يكون الحال نائباً عن عامله كقولك: هنيئاً مريئاً تريد كل ذلك هنيئاً مريئاً،
وثالثها: أن يتوقف عليه صحة الكلام كقوله سبحانه وتعالى: (وما خلقنا السموات والأرض وما
بينهما لاعين) أو يتوقف عليه مراد المتكلم، نحو قوله تعالى: (وإذا قاموا إلى الصلاة قاموا كسالى)
ورابعها: أن يكون الحال جواباً، كقولك: يلي مسرعاً، جواباً لمن قال لك: لم تسر، وخامسها:
أن يكون الحال نائباً عن الخبر، نحو قولك: ضربي زيداً مسيئاً.

(١) قد بقي الكلام على صاحب الحال من ناحية الذكر والحذف - بعد أن أتينا على ما يتعلق بالحال،
وبالفاعل فيها من هذه الناحية - فنقول:

الأصل في صاحب الحال أن يكون مذكوراً، وقد يحذف جوازاً، وقد يحذف وجوباً بحيث لا يجوز
ذكره.

فيحذف جوازاً إذا حذف عامله، نحو قولك: راشدأ، أي تسافر راشدأ. ويجوز أن تقول تسافر
راشدأ.

ويحذف وجوباً مع الحال التي تفهم ازدياداً أو نقصاً بتدريج، نحو قولهم: اشتريت بدينار فصاعداً،
أي: فذهب الثمن صاعداً، ففي هذا حذف صاحب الحال، عامله.

التمييز

أَسْمٌ بِمَعْنَى «مِنْ» مُبِينٌ، نَكْرَةٌ، يُنْصَبُ تَمْيِيزًا بِمَا قَدْ فَسَّرَهُ^(١)
كَثِيرٌ أَرْضًا، وَقَفِيزٌ بُرًّا، وَمَنْوِينَ عَسَلًا وَتَمْرًا^(٢)

تقدم من الفضلات: المفعول به، والمفعول المطلق، والمفعول له، والمفعول فيه، والمفعول معه، والحال، وبقي التمييز - وهو المذكور في هذا الباب - ويسمى مُفَسِّرًا، وتفسيرًا، ومبينًا، وتبيينًا، ومميزًا، وتمييزًا.

وهو: كل اسم، نكرة، متضمن معنى «مِنْ»، لبيان ما قبله من إجمال، نحو «طَابَ زَيْدٌ نَفْسًا، وَعِنْدِي شَبْرٌ أَرْضًا».

واحتراز بقوله: «متضمن معنى مِنْ» من الحال، فإنها متضمنة معنى «في».

وقوله: «لبيان ما قبله» احتراز مما تضمن معنى «مِنْ» وليس فيه بيان لما قبله: كاسم «لا» التي لنفي الجنس، «لَا رَجُلٌ قَائِمٌ» فَإِنَّ التقدير: «لا من رجل قائم».

(١) «اسم» خبر مبتدأ محذوف، والتقدير: هو اسم «بمعنى» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لاسم، ومعنى مضاف و«مِنْ» قصد لفظه: مضاف إليه «مبين» نعت آخر لاسم «نكرة» نعت ثالث لاسم «ينصب» فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو، والجملة مستأنفة لا محل لها من الإعراب «تمييزاً» حال من نائب الفاعل المستتر في قوله ينصب «بما» جار ومجرور متعلق بينصب. و«قد فسر» فسر: فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو، وضمير الغائب مفعوله، والجملة لا محل لها صلة ما المجرورة محلاً بالباء.

(٢) «كثير» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من ما الموصولة «أرضاً» تمييز لشبر «وقفير» معطوف على شبر «براً» تمييز لقفير «ومنين عسلاً» مثله «وبراً» معطوف على قوله عسلاً.

وقوله: «لييان ما قبله من إجمال» يشمل نوعي التمييز، وهما:
المبين لإجمال ذات، والمبين لإجمال نسبة.

فالمبين لإجمال الذات هو: الواقع بعد المقادير - وهي
المَمْسُوحَاتُ، نحو «لَهُ شَبْرٌ أَرْضاً» والمكِيلَاتُ، نحو «لَهُ قَفِيزٌ بُرّاً»
والموزونات، نحو «لَهُ مَنَوَانٍ عَسَلًا وَتَمَرًا» - والأعداد^(١)، نحو «عِنْدِي
عِشْرُونَ دِرْهَمًا».

وهو منصوب بما فَسَّرَهُ، وهو: شبر، وقفيز، وَمَنَوَانٍ، وعِشْرُونَ.
والمُبَيِّنُ لإجمال النسبة هو: المَسْوقُ لبيان ما تَعَلَّقَ به العامل: من
فاعل، أو مفعول، نحو «طَابَ زَيْدٌ نَفْسًا»، ومثله: (اشْتَغَلَ الرَّأْسُ شَيْئًا)،
و«غَرَسْتُ الْأَرْضَ شَجْرًا»، ومثله (وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا).

فـ «نفساً» تمييز منقول من الفاعل، والأصل «طَابَتْ نَفْسُ زَيْدٍ»،
و«شجراً» منقول من المفعول، والأصل «غَرَسْتُ شَجَرَ الْأَرْضِ» فَبَيَّنَ
«نفساً» الفاعل الذي تَعَلَّقَ به الفعل، وَبَيَّنَ «شجراً» المفعول الذي تَعَلَّقَ
به الفعل.

(١) قول الشارح «والأعداد» عطف على قوله «المقادير» فأما ما بينهما فهو بيان لأنواع المقادير، وعلى
هذا يكون الشارح قد ذكر شيئين يكون تمييز إجمال الذات بعدهما - وهما المقادير، والأعداد -
وبقي عليه شيان آخران.

أولها: ما يشبه المقادير، مما أجزته العرب مجراها لشبهه بها في مطلق المقدار، وإن لم يكن منها،
كقولك: قد صببت عليه ذنوباً ماء، واشترت نحاساً، وقولهم: على التمرة مثلها زيدا.
وثانيهما: ما كان فرعاً للتمييز، نحو قولك: أهديته خاتماً فضة، على ما هو مذهب الناظم تبعاً
للمبرد في هذا المثال من أن فضة ليس حالاً، لكونه جامداً، وكون صاحبه نكرة. وكونه لازماً، مع
أن الغالب في الحال أن تكون مثقلة. وذهب سيبويه إلى أن فضة في المثال المذكور حال، وليس
تمييزاً؛ لأنه خص التمييز بما يقع بعد المقادير وما يشبهها.

وَالنَّاصِبُ لَهُ فِي هَذَا النُّوعِ [هُوَ] الْعَامِلُ الَّذِي قَبْلَهُ.

وَبَعْدَ ذِي وَشَبْهِهَا أَجْرُورُهُ إِذَا أَضَفْتَهَا، كَ «مُدَّ حِنْطَةً غَدًا»^(١)
وَالنَّصْبُ بَعْدَ مَا أُضِيفَ وَجَبَا إِنْ كَانَ مِثْلَ «مِلْءُ الْأَرْضِ ذَهَبًا»^(٢)

أشار بـ «ذي» إلى ما تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ فِي الْبَيْتِ مِنَ الْمُقَدَّرَاتِ - وهو: ما دَلَّ عَلَى مَسَاحَةٍ، أَوْ كَيْلٍ، أَوْ وَزْنٍ - فَيَجُوزُ جَرُّ التَّمْيِيزِ بَعْدَ هَذِهِ بِالإِضَافَةِ إِنْ لَمْ يَضْفَ إِلَى غَيْرِهِ، نَحْوُ «عِنْدِي شِبْرُ أَرْضٍ، وَقَفِيرُ بُرٍّ، وَمَنَوَا عَسَلٍ وَتَمَرٍ».

فَإِنْ أُضِيفَ الدَّالُّ عَلَى مَقْدَارٍ إِلَى غَيْرِ التَّمْيِيزِ وَجَبَ نَصْبُ التَّمْيِيزِ، نَحْوُ «مَا فِي السَّمَاءِ قَدْرُ رَاحَةٍ سَحَابًا»، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: «فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِمْ مِلْءُ الْأَرْضِ ذَهَبًا».

(١) «بعد» ظرف متعلق باجرر، وبعد مضاف و«ذي» اسم إشارة مضاف إليه «وشبها» الواو عاطفة، شبه: معطوف على ذي، وشبه مضاف، وها: مضاف إليه «اجرره» اجرر: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والهاء مفعول به «إذا» ظرف أشرب معنى الشرط «أضفتها» فعل وفاعل ومفعول به، والجملة في محل جر بإضافة إذا الظرفية إليها «كمد» الكاف جارة لقول محذوف، مد: مبتدأ، ومد مضاف و«حنطة» مضاف إليه «غدا» خبر المبتدأ.

(٢) «والنصب» مبتدأ «بعد» ظرف متعلق به، وبعد مضاف و«ما» اسم موصول مضاف إليه «أضيف» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة، والجملة من أضيف ونائب فاعله لا محل لها صلة «وجبا» فعل ماض، والالف للاطلاق، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى النصب، والجملة من وجب وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ «إن» شرطية «كان» فعل ماض ناقص فعل الشرط، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما أضيف «مثل» خبر كان «ملء» مبتدأ، وملء مضاف و«الأرض» مضاف إليه، والخبر محذوف تقديره: لي، مثلاً، وجملة المبتدأ والخبر في محل جر بإضافة مثل إليها «ذهبا» تمييز.

وأما تمييز العدد فسيأتي حكمه في باب العدد.

* * *

وَالْفَاعِلُ الْمَعْنَى أَنْصِبَنَّ بِأَفْعَلًا مُفَضَّلًا: كَ «أَنْتَ أَعْلَى مَنْزِلًا»^(١)

التمييز الواقع بعد أفعال التفضيل، إن كان فاعلاً في المعنى وَجَبَ نَصْبُهُ، وإن لم يكن كذلك وَجَبَ جَرُّهُ بالإضافة.

وَعَلَامَةُ مَا هُوَ فَاعِلٌ فِي الْمَعْنَى: أَنْ يَصْلَحَ جَعْلُهُ فَاعِلًا بَعْدَ جَعْلِ أَفْعَلِ التَّفْضِيلِ فَعَلًا، نَحْوُ «أَنْتَ أَعْلَى مَنْزِلًا، وَأَكْثَرُ مَالًا» فَـ «مَنْزِلًا، وَمَالًا» يَجِبُ نَصْبُهُمَا، إِذْ يَصِحُّ جَعْلُهُمَا فَاعِلَيْنِ بَعْدَ جَعْلِ أَفْعَلِ التَّفْضِيلِ فَعَلًا، فَتَقُولُ: أَنْتَ عَلَا مَنْزِلُكَ، وَكَثُرَ مَالُكَ.

ومثال ما ليس بفاعل في المعنى^(٢) «زَيْدٌ أَفْضَلُ رَجُلٍ، وَهِنْدٌ أَفْضَلُ أَمْرَأَةٍ» [فيجب جَرُّهُ بالإضافة، إِلا إِذَا أُضِيفَ «أَفْعَلٌ» إِلَى غَيْرِهِ، فَإِنَّهُ

(١) «والفاعل» مفعول مقدم على عامله - وهو قوله انصب انصبين الآتي - «المعنى» منصوب على نزع الخافض، أو مفعول به للفاعل، أو مجرور تقديرًا بإضافة الفاعل إليه «انصبين» انصب: فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد، ونون التوكيد حرف لا محل له من الإعراب «بأفعلا» جار ومجرور متعلق بانصبين «مفضلاً» حال من الفاعل المستتر وجوباً في انصبين «كأنت» الكاف جارة لقول محذوف، أنت: مبتدأ «أعلى» خبر المبتدأ «منزلاً» تمييز.

(٢) ضابط ما ليس بفاعل في المعنى: أن يكون أفعال التفضيل بعضاً من جنس التمييز، ويعرف ذلك بصحة حذف أفعال التفضيل، ووضع لفظ بعض موضعه؛ فنحو «زيد أفضل رجل» تجد أفعال التفضيل - وهو أفضل - باعتبار الفرد الذي يتحقق فيه - واحداً من جنس الرجل، وكذلك نحو «هند أفضل امرأة» تجد أفعال التفضيل بعض الجنس، ويمكن أن تحذف أفعال التفضيل في المثاليين وتضع مكانه لفظ «بعض» فتقول: زيد بعض جنس الرجل، أي بعض الرجال، وهند بعض جنس المرأة، أي بعض النساء.

ينصب حينئذٍ، نحو «أَنْتَ أَفْضَلُ النَّاسِ رَجُلًا»^(١).

وَبَعْدَ كُلِّ مَا أَقْتَضَى تَعَجُّبًا مَيِّزٌ، كـ «أَكْرَمُ بِأَبِي بَكْرٍ أَبَا»^(٢)

يقع التمييز بعد كل ما دل على تعجب، نحو «مَا أَحْسَنَ زَيْدًا رَجُلًا، وَأَكْرَمُ بِأَبِي بَكْرٍ أَبَا، وَلِلَّهِ دَرْكٌ عَالِمًا، وَحَسْبُكَ بَزِيدٌ رَجُلًا، وَكَفَى بِهِ عَالِمًا»^(٣).

و* يَا جَارَتَا مَا أَنْتِ جَارَةٌ * ١٩٣ -

(١) من تقرير هذه المسألة تعلم أن تمييز أفعال التفضيل يجب جره في صورة واحدة، وهي: أن يكون التمييز غير فاعل في المعنى، وأفعال التفضيل ليس مضافاً لغير تمييزه، ويجب نصبه في صورتين اثنتين؛ أولاهما: أن يكون التمييز فاعلاً في المعنى - سواء أضيف أفعال التفضيل إلى غير التمييز، نحو أنت أعلى الناس منزلاً، أم لم يضاف إلى غير التمييز، نحو أنت أعلى منزلاً - وثانيتهما: أن يكون التمييز غير فاعل في المعنى، بشرط أن يكون أفعال مضافاً إلى غير التمييز، نحو أنت أفضل الناس بيتاً؛ لأنه يتعذر حينئذٍ إضافة أفعال التفضيل مرة أخرى.

(٢) «وبعد» ظرف متعلق بقوله «ميز» الآتي، وبعد مضاف، و«كل» مضاف إليه، وكل مضاف، و«ما» اسم موصول: مضاف إليه «اقتضى» فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة «تعجباً» مفعول به لاقتضى، والجملة من اقتضى وفاعله ومفعوله لا محل لها صلة الموصول «ميز» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «أكرم» الكاف جارة لقول محذوف، أكرم: فعل ماضٍ جاء على صورة الأمر «بأبي» الباء زائدة، أبي: فاعل أكرم، وأبي مضاف، و«بكر» مضاف إليه «أبا» تمييز.

(٣) ذهب ابن هشام إلى أن التمييز في كل هذه الأمثلة من تمييز النسبة، وليس بسديد، بل في الكلام تفصيل، وتلخيصه أنه إن كان في الكلام ضمير غائب، ولم يبين مرجعه، كما في قولهم «لله دره فارساً» كان من تمييز المفرد؛ لأن افتقاره إلى بيان عينه في هذه الحال أشد من افتقاره لبيان نسبة التعجب إليه، فإن لم يكن ضميراً أصلاً، نحو لله در زيد فارساً، أو كان ضمير خطاب، نحو لله درك فارساً، أو كان ضمير غائب علم مرجعه نحو زيد لله دره فارساً - فهو من تمييز النسبة، وتلخيص هذا أنه يكون تمييز مفرد في صورة واحدة، ويكون تمييز نسبة في ثلاث صور.

١٩٣ - هذا عجز بيت للأعشى ميمون بن قيس، وصدره قوله:

* بَأَنْتِ لِنَحْرُنَا عَقَارَةٌ *

وَأَجْرُ بِمَنْ إِنْ شِئْتَ غَيْرَ ذِي الْعَدَدِ
وَالْفَاعِلِ الْمَعْنَى: كَ «طَبَّ نَفْسًا تُفَدُّ»^(١)

يجوز جرّ التمييز بِمَنْ إِنْ لم يكن فاعلاً في المعنى، ولا مميزاً
لعدد، فتقول: «عِنْدِي شَيْءٌ مِنْ أَرْضٍ، وَقَفِيضٌ مِنْ بُرٍّ، وَمَسَوَانٍ مِنْ عَسَلٍ

= اللغة: «بانت» بعدت، وفارقت «لتحزننا» لتدخل الحزن إلى قلوبنا، وتقول: حزني هذا الأمر يحزني، من باب نصر، وأحزني أيضاً، وفي التنزيل العزيز: (إني ليحزني أن تذهبوا به) «عفارة» اسم امرأة.

الإعراب: «يا» حرف نداء مبني على السكون لا محل له من الإعراب «جارتا» منادى منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم المنقلبة ألفاً، وجارة مضاف، وياء المتكلم المنقلبة ألفاً مضاف إليه «ما» اسم استفهام مقصود به التعظيم مبتدأ، مبني على السكون في محل رفع «أنت» خبر المبتدأ «جاره» تمييز يقصد به بيان جنس ما وقع عليه التعجب وهو الجوار. الشاهد فيه: قوله «جاره» حيث وقع تمييزاً بعد ما اقتضى التعجب، وهو قوله: «ما أنت». فإن قلت: أهو تمييز نسبة أم تمييز ذات؟

قلت: لا خلاف بين أحد من العلماء الذين جعلوا «جاره» تمييزاً في أنه من قبل تمييز النسبة، أما ابن هشام فالأمر عنده ظاهر؛ لأنه جعل هذا النوع كله من تمييز النسبة، وأما على ما ذكرناه قريباً من الفرق بين بعض المثل وبعضها الآخر فهو أيضاً من تمييز النسبة؛ لأن الضمير المذكور في الكلام ضمير مخاطب، فهو معلوم ما يراد به.

فإن قلت: فهل يجوز أن أجعل «جارة» شيئاً غير التمييز؟

قلت: قد ذهب جمهرة عظمى من العلماء إلى أنه حال، وأرى لك أن تأخذ به.

(١) «واجر» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «بمن» جار ومجرور متعلق باجر

«إِنْ» شرطية «شئت» فعل ماضٍ فعل الشرط، وضمير المخاطب فاعله «غير» مفعول به لا جرر،

وغير مضاف و «ذي» مضاف إليه، و «العدد» مضاف إليه «والفاعل» معطوف على ذي

«المعنى» منصوب بنزع الخافض أو مضاف إليه، أو مفعول به للفاعل، وهو مجرور تقديره بالإضافة

أو منصوب تقديره على المفعولية أو على نزع الخافض «كطب» الكاف جارة لقول محذوف، طب:

فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «نفساً» تمييز «تفد» فعل مضارع مبني

للمجهول مجزوم في جواب الأمر، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت.

وَتَمَرٍ، وَغَرَسْتُ الْأَرْضَ مِنْ شَجَرٍ» ولا تقول: «طَابَ زَيْدٌ مِنْ نَفْسٍ» ولا «عِنْدِي عِشْرُونَ مِنْ دَرَاهِمٍ».

وَعَامِلُ التَّمْيِيزِ قَدْ مٌ مُطْلَقًا وَالْفِعْلُ ذُو التَّصْرِيفِ نَزْرًا سُبْقًا^(١)

مَذْهَبُ سِيبَوِيهِ - رحمه الله! أنه لا يجوز تقديم التمييز على عامله، سواء كان متصرفاً أو غير متصرف، فلا تقول: «نَفْساً طَابَ زَيْدٌ»، ولا «عِنْدِي دَرَاهِمًا عِشْرُونَ».

وأجاز الكسائي، والمازني، والمبرد، تقديمه على عامله المتصرف، فتقول: «نَفْساً طَابَ زَيْدٌ، وَشَيْئاً اشْتَغَلَ رَأْسِي» ومنه قوله:

١٩٤ - أَتَهْجُرُ لَيْلِي بِالْفِرَاقِ حَبِيبَهَا؟
وَمَا كَانَ نَفْساً بِالْفِرَاقِ تَطِيبُ

(١) «وعامل» مفعول به مقدم لقوله «قدم» الآتي، وعامل مضاف، و«التمييز» مضاف إليه «قدم» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «مطلقاً» منصوب على الحال من «عامل التمييز» «والفعل» مبتدأ «ذو» نعت للفعل، وذو مضاف، و«التصريف» مضاف إليه «نزراً» حال من الضمير المستتر في قوله سبق الآتي «سبْقاً» سبق: فعل ماضٍ مبني للمجهول، والجملة من سبق ونائب فاعله في محل رفع خبر المبتدأ.

١٩٤ - ينسب هذا البيت للمخبل السعدي، وقيل: هو لأعشى همدان، وقيل: هو لقيس بن الملوح العامري.

المعنى ما ينبغي لليلي أن تهجر محبتها وتتباعده عنه، وعهدي بها والشأن أن نفسها لا تطيب بالفراق ولا ترضى عنه.

الإعراب: «أتهجر» الهمزة للإستفهام الإنكاري، تهجر: فعل مضارع «ليلى» فاعل «بالفراق» جار . ومجرور متعلق بتهجر «حبيبها» حبيب: مفعول به لتهجر . وحبيب مضاف وها: مضاف إليه «وما» =

وقوله:

١٩٥ - ضِيَعْتُ حَزْمِي فِي إِبْعَادِي الْأَمَلَا،
وَمَا أَرْعَوَيْتُ، وَشَيْباً رَأْسِي أَشْتَعَلَا

= الواو واو الحال، ما: نافية «كان»، فعل ماض ناقص، واسمها ضمير الشأن «نفساً» تمييز متقدم على العامل فيه، وهو قوله «تطيب» الآتي «بالفراق» جار ومجرور متعلق بتطيب «تطيب» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى ليلي، والجملة من تطيب وفاعله في محل نصب خبر «كان».

الشاهد فيه: قوله «نفساً» فإنه تمييز، وعامله قوله «تطيب». وقد تقدم عليه والأصل «تطيب نفساً» وقد جوز ذلك التقدم الكوفيون والمازني والمبرد، وتبعهم ابن مالك في بعض كتبه، وهو - في هذا البيت ونحوه - عند الجمهور ضرورة؛ فلا يقاس عليه.

وذهب أبو إسحاق الزجاج إلى أن الزاوية في بيت الشاهد:

* وَمَا كَانَ نَفْسِي بِالْفِرَاقِ تَطِيبُ *

ونقل أبو الحسن أن الرواية في ديوان الأعشى هكذا:

أَتَوُذِّنُ سَلَمْسَى بِالْفِرَاقِ حَبِيبَهَا وَلَمْ تَكُنْ نَفْسِي بِالْفِرَاقِ تَطِيبُ

وعلى هاتين الروایتين لا شاهد في البيت.

وقال أبو رجاء عفا الله تعالى عنه: والذي وجدته في ديوان أعشى همدان رواية البيت كما رواه الشارح وأكثر النحاة؛ ففيه الشاهد الذي يساق من أجله.

١٩٥ - البيت من الشواهد التي لا يعلم قائلها.

اللغة: «الحزم» ضبط الرجل أمره، وأخذته بالثقة «ارعويت» رجعت إلى ما ينبغي لي، والارعواء: الرجوع الحسن.

الإعراب: «ضيعت» فعل وفاعل «حزمي» حزم: مفعول به لضيع، وحزم مضاف وباء المتكلم مضاف إليه «في إبعادي» الجار والمجرور متعلق بضيع، وإبعاد مضاف وباء المتكلم مضاف إليه من إضافة المصدر لفاعله «الأملا» مفعول به للمصدر «وما» الواو عاطفة، ما: نافية «ارعويت» فعل وفاعل «وشيباً» تمييز متقدم على عامله وهو قوله «اشتعل» الآتي «رأسي» رأس: مبتدأ، وباء المتكلم مضاف إليه «اشتعل» فعل ماض، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الرأس، والألف للاطلاق، والجملة من اشتعل وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ.

الشاهد فيه: قوله «شيباً» حيث تقدم - وهو تمييز - على عامله المتصرف، وهو قوله اشتعل، وقد احتج به من أجاز ذلك كالمبرد، والكسائي، والمازني، وابن مالك في غير الألفية، ولكنه في

وَوَافَقَهُمُ الْمَصْنَفُ فِي غَيْرِ هَذَا الْكِتَابِ عَلَى ذَلِكَ، وَجَعَلَهُ فِي هَذَا الْكِتَابِ قَلِيلًا.

فَإِنْ كَانَ الْعَامِلُ غَيْرَ مُتَصَرِّفٍ، فَقَدْ مَنَعُوا التَّقْدِيمَ^(١): سَوَاءٌ كَانَ فِعْلًا، نَحْوَ «مَا أَحْسَنَ زَيْدًا رَجُلًا» أَوْ غَيْرِهِ، نَحْوَ «عِنْدِي عَشْرُونَ دِرْهَمًا».

وَقَدْ يَكُونُ الْعَامِلُ مُتَصَرِّفًا، وَيَمْتَنَعُ تَقْدِيمُ التَّمْيِيزِ عَلَيْهِ عِنْدَ الْجَمِيعِ، وَذَلِكَ نَحْوَ «كَفَى بَزِيدٌ رَجُلًا»، فَلَا يَجُوزُ تَقْدِيمُ «رَجُلًا» عَلَى «كَفَى» وَإِنْ

الألفية قد نص على ندرة هذا، ومثله قول الشاعر:

أَنْفُسًا تَطِيبُ بِمِثْلِ الْمُنَى وَذَاعِيَ الْمَنُونِ يُنَادِي جَهَارًا؟
وقول الآخر:

وَلَسْتُ، إِذَا ذَرَعًا أَضِيقُ، بِضَارِعٍ وَلَا يَأْسٍ - عِنْدَ التَّعْسِرِ - مِنْ يُشْرِ
وقول ربيعة بن مقروم الضي:

رَدَدْتُ بِمِثْلِ السَّيِّدِ نَهْدَ مَقْلَصٍ كَمِيشٍ إِذَا عِظْفَاهُ مَاءٌ تَحَلَّبَا
وجعل بعض النحاة من شواهد هذه المسألة قول الشاعر:

إِذَا الْمَرْءُ عَيْنًا قَرَّبَ الْعَيْشَ مُشْرِبًا وَلَمْ يُعْنَ بِالْإِحْسَانِ كَانَ مَذْمَمًا

والاستشهاد بهذا البيت الأخير إنما يتم على مذهب بعض الكوفيين الذين يجعلون «المراء» مبتدأً وجملة «قرعينا» في محل رفع خبره، فأما على مذهب جمهور البصريين الذين يجعلون «المراء» فاعلاً لفعل محذوف يفسره ما بعده فلا شاهد فيه؛ لأن التقدير على هذا المذهب: إذا قر المراء عيناً بالعيش؛ فالعامل في التمييز متقدم عليه وهو الفعل المقدر، إلا أن يدعي هؤلاء أن تأخير مفسر العامل بمنزلة تأخير العامل نفسه.

(١) وربما تقدم على عامله وهو اسم جامد، وذلك ضرورة من ضرورات الشعر اتفاقاً، كقول الراجز:

وَنَارُنَا لَمْ يَرِ نَارًا بِمِثْلِهَا قَدْ عَلِمْتُ ذَاكَ مَعَدُّ كُلِّهَا

كان فعلاً متصرفاً، لأنه بمعنى فعل غير متصرف، وهو فعل التعجب،
فمعنى قولك: «كفى بزيد رجلاً» مَا أَكْفَاهُ رَجُلًا^(١)!

(١) من القواعد المقررة أن الشيء إذا أشبه الشيء أخذ حكمه، ويجري ذلك في كثير من الأبواب، ونحن نذكر لك هنا بعض هذه التشابهات لتعرف كيف كان العرب يجرون في كلامهم، ثم لتعرف كيف ضبط أئمة هذه الصناعة قواعدهما، ثم لتعود بذاكرتك إلى ما سبق لك أن قرأته في هذا الكتاب وغيره من كتب الفن لجمع أشباه ما نذكره لك.

أ- المشتقات كلها - من اسم الفاعل واسم المفعول وأمثلة المبالغة - أشبهت الفعل في مادته ومعناه؛ فأخذت حكمه فرفعت الفاعل، ونصب المتعدي منها المفعول.

ب- ما، ولا، وإن، ولات، هذه الحروف أشبهت ليس في المعنى، فأخذت حكمها، فرفعت الاسم ونصبت الخبر.

ج- إن وأخواتها، أشبهت الفعل في معناه، فرفعت ونصبت، وقدم منصوبها وجواباً على مرفوعها، بعكس الفعل، ليظهر من أول وهلة أنها عملت هذا العمل لكونها فرعاً، وجاز أن تنصب الحال لهذه المشابهة.

قد تم - بعون الله تعالى ، وحسن تأييده - الجزء الأول من شرح العلامة «ابن عقيل» على ألفية ابن مالك ، وحواشينا عليه التي سميناهـا «منحة الجليل ، بتحقيق شرح ابن عقيل» ويليه - إن شاء الله تعالى - الجزء الثاني ، مفتتحاً بحروف الجر .

هذا ، وقد عنيـنا بتحقيق مباحث الكتاب في هذه الطبعة ، فجاء - بحمد الله جلت قدرته ! - على خير ما يرجى من الإتيان ، وتلاقـت فيه جميع شروح الكتاب وحواشيه على كثرتها ، فصار بحيث يغني عن جميعها ، ولا يغني عنه شيء منها .

كتبه المفتقر إلى عفو الله تعالى

محمد محي الدين عبد الحميد

فهرس الموضوعات

الواردة في الجزء الأول من

«شرح ابن عقيل» على ألفية ابن مالك وحواشينا عليه المسماة

«منحة الجليل، بتحقيق شرح ابن عقيل»

ص	الموضوع	ص	الموضوع
٣٨	المعرب، وانقسامه إلى صحيح ومعتل	٧	مقدمة الطبعة الثانية
٣٩	المعرب والمبني من الأفعال	٩	مقدمة الطبعة الأولى
٤٣	الحروف كلها مبنية	١٥	خطبة الناظم، وإعرابها
٤٣	الأصل في البناء السكون، ومن		الكلام وما يتألف منه
	المبني ما هو غير ساكن	١٨	تعريف الكلام اصطلاحاً
٤٤	أنواع الإعراب، وما يختص بنوع	١٨	ما يصح أن يتركب الكلام منه
	منها، وما يشترك فيه النوعان	١٩	الكلم وأنواعه
٤٦	إعراب الاسماء الستة، وما فيها	٢٠	القول، والنسبة بينه وبين غيره
	من اللغات	٢٠	قد يقصد بالكلمة الكلام
٥٤	شروط إعراب الاسماء الستة	٢١	علامات الاسم
	بالحروف	٢٦	علامات الفعل
٥٧	إعراب المثنى وما يلحق به	٢٧	يمتاز الحرف بعدم قبوله علامات
٦١	إعراب جمع المذكر السالم وما		النوعين
	يلحق به	٢٩	الفعل ثلاثة أنواع، وعلامة كل نوع
٦٧	لغات العرب في نون جمع المذكر	٢٩	إن دلت كلمة على معنى الفعل ولم
	السالم، ونون المثنى		تقبل علامته فهي اسم فعل
٧٣	إعراب جمع المؤنث السالم وما		المبني والمعرب
	يلحق به	٣٢	الاسم ضربان: معرب، ومبني،
٧٧	إعراب الاسم الذي لا ينصرف		وبيان كل منهما
٧٨	إعراب الأفعال الخمسة	٣٣	أنواع شبه الحرف أربعة

ص	الموضوع	ص	الموضوع
١١٥	إذا اجتمع الاسم واللقب فما	٧٩	إعراب المعتل من الأسماء
	وجوه الإعراب التي تجوز فيها؟	٨٢	بيان المعتل من الأفعال
١١٨	ينقسم العلم إلى منقول ومرئجل	٨٣	إعراب المعتل من الأفعال
١٢٠	ينقسم العلم إلى علم شخصي،		النكرة والمعرفة
	وعلم جنس	٨٥	معنى النكرة
١٢١	علم الجنس، والفرق بينه وبين	٨٦	معنى المعرفة، وأنواعها
	علم الشخص	٨٧	الضمير، ومعناه
	اسم الإشارة	٨٨	ينقسم الضمير البارز إلى متصل
١٢٤	ما يشار به إلى المفرد مذكراً ومؤنثاً		ومتفصل
١٢٥	ما يشار به إلى المثنى	٩٠	المضمرات كلها مبنية
١٢٥	ما يشار به إلى الجمع	٩٢	ما يصلح من الضمائر لأكثر من
١٢٧	مراتب المشار إليه، وما يستعمل		موضع
	لكل مرتبة	٩٣	ينقسم الضمير إلى مستتر وبارز
١٢٩	الإشارة إلى المكان	٩٥	ينقسم البارز المنفصل إلى مرفوع
	الموصول		ومنصوب
١٣٢	الموصول قسمان: اسمي وحرفي	٩٧	لا يعدل عن المتصل إلى المنفصل
١٣٢	الموصلات الحرفية، وما يوصل		إلا إذا تعدل المتصل
	به كل منها	١٠٠	المواضع التي يجوز فيها وصل
١٣٩	الموصول الاسمي العام		الضمير وفصله
١٤٥	كل الموصلات الاسمية تحتاج	١٠٤	تلتزم نون الوقاية قبل ياء المتكلم
	إلى صلة وعائد		في الفعل
١٤٦	لا تكون صلة الموصول إلا جملة	١٠٦	نون الوقاية قبل ياء المتكلم مع
	أو شبهها		الحرف
١٤٧	شروط الجملة التي تقع صلة	١١٠	نون الوقاية قبل ياء المتكلم مع
١٤٨	ما يشترط في شبه الجملة الذي		لذن وقد
	يقع صلة		العلم
١٤٨	يشترط في صلة «أل» أن	١١٣	معنى العلم
	تكون صفة صريحة	١١٤	ينقسم العلم إلى اسم وكنية ولقب

فهرس الموضوعات

ص	الموضوع	ص	الموضوع
١٥٣	«أي» الموصولة، ومتى تبقى؟	١٨٤	أحوال المبتدأ ذي المرفوع مع
	ومتى تعرب؟		مرفوعة، وما يجوز من وجوه
١٥٥	بعض العرب يعرب «أيا»		الإعراب في كل حال
	الموصولة في كل حال	١٨٨	الرافع للمبتدأ، وللخبر،
١٥٦	تفصيل الموضع الذي يحذف فيه		واختلاف العلماء في ذلك
	العائد على الموصول إذا كان	١٨٩	تعريف الخبر
	مرفوعاً	١٩٠	الخبر يكون مفرداً، ويكون
١٥٨	هـ قف على ما يجوز من وجوه		جملة، والجملة على ضربين
	الإعراب في الاسم الواقع بعد	١٩٢	الخبر المفرد على ضربين: جامد،
	«لا سيما»		ومشتق
١٦٠	الكلام على حذف العائد المنصوب	١٩٤	إذا جرى الخبر المشتق على غير
١٦٣	الكلام على حذف العائد المخفوض		مبتدئه برز معه ضميره وجوباً
	وشروطه	١٩٧	يجيء الخبر ظرفاً أو جاراً ومجروراً
	المعرف	٢٠٠	ظرف الزمان لا يقع خبراً عن
	بأداة التعريف		اسم دال على جثة إلا إن أفاد
١٦٧	حرف التعريف هو «أل»	٢٠٢	لا تقع النكرة مبتدأ إلا بمسوغ
	برمتها، أو اللام وحدها؟	٢١٢	الأصل في الخبر أن يتأخر عن
١٦٨	المعاني التي ترد لها «أل» ثلاثة		المبتدأ، وقد يتقدم عليه
١٦٨	تزداد «أل» زيادة لازمة، أو	٢١٣	هـ قف على خلاف الكوفيين في
	اضطراراً		جواز تقديم خبر المبتدأ وسندهم
١٧٢	تدخل «أل» على بعض الأعلام		في ذلك
	للمح الأصل	٢١٦	المواضع التي يجب فيها تأخير الخبر
١٧٤	قد يصير الاسم المقترن بال أو	٢٢٢	المواضع التي يجب فيها تقديم الخبر
	المضاف علماً بالعلبة	٢٢٦	يجوز حذف المبتدأ أو الخبر،
	الابتداء		إن دل على المحذوف دليل
١٧٧	المبتدأ قسمان: مبتدأ له خبر،	٢٣٠	المواضع التي يجب فيها حذف الخبر
	ومبتدأ له مرفوع أغنى عن الخبر	٢٣٧	المواضع التي يجب فيها حذف المبتدأ
		٢٣٨	قد يكون الخبر متعدداً لمبتدأ واحد

الموضوع	ص	الموضوع	ص
٢٦٦ تأتي «كان» زائدة، وبيان مواضع زيادتها، وشروطها		٢٤٣ عمل هذه الأفعال، وألفاظها	
٢٧١ تحذف «كان»: إما وحدها، وإما مع اسمها، وإما مع خبرها		٢٤٤ هـ قف على اختلاف العلماء في «ليس» أحرف هو أم فعل؟	
٢٧٥ قد يخفف المضارع المجزوم من كان بحذف نونه. وشروط جواز ذلك		٢٤٥ بعض هذه الأفعال يعمل بلا شرط، وبعضها لا يعمل إلا بشرط	
الحروف المشبهة بليس		٢٤٩ معاني هذه الألفاظ	
ما، ولا، ولات،		٢٤٩ غير الماضي منها يعمل عمل الماضي وبيان ما يتصرف منها وما لا يتصرف	
وإن المشبهات بليس		٢٥٢ يجوز توسط خبر هذه الأفعال بينها وبين اسمها، خلافاً لبعضهم	
٢٧٨ الحرف الأول «ما»، وشروط إعماله عمل ليس ستة		في ليس، ولابن معط في دام	
٢٨٣ حكم المعطوف على خبر «ما» النافية		٢٥٥ تقديم الخبر على دام وحدها، أو عليها وعلى «ما» المصدرية	
٢٨٥ زيادة الباء في خبر «ما» و«ليس» وغيرها		الظرفية	
٢٨٧ الحرف الثاني «لا»، وشروط إعماله عمل ليس ثلاثة		٢٥٦ تقديم الخبر على الفعل المنفي بما أو غيرها من أدوات النفي	
٢٩٢ الحرف الثالث «إن» وبيان اختلاف النحاة في إعماله		٢٥٧ يختار امتناع تقديم الخبر على ليس	
٢٩٤ الحرف الرابع «لات» وإعماله هو مذهب الجمهور		٢٥٩ من أفعال هذا الباب ما لا يكون إلا ناقصاً، ومنها ما يكون تاماً ويكون ناقصاً	
أفعال المقاربة		٢٥٩ لا يفصل بين العامل واسمه بمعمول خبره، إلا إذا كان المعمول ظرفاً أو مجروراً	
٢٩٧ اجمع العلماء على أن أدوات هذا الباب أفعال إلا «عسى»		٢٦٠ إذا ورد في كلام العرب ما ظاهره إيلاء العامل معمول خبره وجب تأويله	
فقيل: فعل، وقيل: حرف			
٢٩٨ أفعال هذا الباب على ثلاثة أقسام			
٢٩٨ عملها، وبيان ما يشترط في خبرها			

ص	الموضوع	ص	الموضوع
٣١٨	معاني هذه الأحرف	٣٠١	الأكثر في خبر «عسى» أن
٣١٨	عمل هذه الأحرف، واختلاف النحاة في عملها في الخبر.		يقترن بأن المصلرية، ويقل تجرده منها
٣٢٠	لا يجوز تقديم خبر هذه الحروف على اسمها، إلا إذا كان الخبر ظرفاً أو جاراً ومجروراً	٣٠٣	و«كان» على عكس ذلك
٣٢٠	لا يجوز تقديم معمول الخبر على الاسم، ولو كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً	٣٠٥	يجب اقتران خبر جرى واخلولق بأن
٣٢١	همزة «إن» لها ثلاثة أحوال: وجوب الفتح، وجوب الكسر، وجوازهما	٣٠٦	يكثر اقتران خبر «أوشك» بأن
٣٢١	المواضع التي يجب فيها فتح همزة أن	٣٠٧	ما يكثر تجرد خبره من أن «كرب»
٣٢٣	المواضع التي يجب فيها كسر همزة إن	٣١٠	يتمتع اقتران خبر ما دل على الشروع بأن
٣٢٧	المواضع التي يجوز فيها كسر همز إن وفتحها	٣١٠	أكثر أفعال هذا الباب لا يتصرف والمتصرف منها أوشك وكاد
٣٣٢	مقى يجوز دخول لام الابتداء على خبر إن؟	٣١٣	حكى بعض العلماء مجيء المضارع من عسى، ومن طفق، ومن جعل
٣٣٩	تدخل لام الابتداء أيضاً على معمول الخبر، وعلى ضمير الفصل، وعلى اسم «إن» ولكل ذلك شروط	٣١٣	اختصت عسى وأوشك واخلولق من بين أفعال هذا الباب بأنه يجوز أن تستعمل تامة، كما جاز استعمالها ناقصة.
٣٤٢	تقترن «ما» بهذه الحروف فيبطل عملها، وربما بقي معها العمل	٣١٤	إذا ذكر اسم قبل عسى جاز أن تتحمل «عسى» ضمير ذلك الاسم
		٣١٥	إذا اتصل بعسى ضمير رفع متحرك جاز في سينها الفتح والكسر
			إن وأخواتها
		٣١٧	هذه الأدوات كلها حروف وعددها ستة

ص	الموضوع	ص	الموضوع
٤٠٠	علم بمعنى عرف، وظن بمعنى اتهم، ورأى بمعنى حلم	٣٤٤	العطف على اسم إن بعد استيفاء خبرها. وقبل استيفائه
٤٠٣	متى يجوز حذف المفعولين أو أحدهما؟ ومتى لا يجوز	٣٤٦	تخفف «إن» المكسورة فيقل عملها
٤٠٦	يستعمل القول بمعنى الظن	٣٥١	تخفف أن المفتوحة فيحذف اسمها، ويجب أن يكون خبرها جملة
	أعلم وأرى	٣٥٦	تخفف «كان» فيحذف اسمها، وربما ذكر
٤١١	ذكر الأفعال التي تنصب ثلاثة مفاعيل		لا التي لنفي الجنس
٤١٢	ما ثبت لمفعولي علم يثبت للثاني والثالث من مفاعيل هذه الأفعال	٣٦٠	تعمل «لا» عمل إن بشروط
٤١٣	ما يتعدى لواحد من الأفعال يتعدى لاثنتين بالهمزة، ويثبت لثانيهما ما يثبت للمفعول الثاني من مفعولي «كسا»	٣٦١	أنواع اسم «لا» النافية، وحكم كل نوع
٤١٤	تنمة أفعال هذا الباب والاستشهاد لها	٣٦٥	حكم المعطوف على اسم «لا» إذا تكررت لا
	الفاعل	٣٧٠	نعت اسم لا
٤٢٠	تعريف الفاعل	٣٧١	العطف على اسم لا إذا لم تكرر لا
٤٢٢	حكم الفاعل التأخر عن فعله	٣٧٢	تأخذ «لا» مع همزة الاستفهام مثل ما تأخذه بدونها من الأحكام
٤٢٤	إذا كان الفاعل مثنى أو مجموعاً يجر الفعل عند جبهة العرب من علامة التثنية والجمع	٣٧٧	إذا دل دليل على خبر «لا» حذف
٤٣٠	إذا دل دليل على الفعل جاز حذفه		ظن وأخواتها
٤٣٠	هـ قف على اختلاف العلماء في الاسم المرفوع بعد أداة الشرط	٣٨٠	ألفاظ هذه الأفعال، وأنواعها ومعاني كل منها، والاستشهاد على ذلك
٤٣١	يؤنث الفعل إذا كان الفاعل مؤنثاً	٣٩٣	التعليق والإلغاء
٤٣٢	يجب تأنيث الفعل في موضعين	٣٩٦	يجوز إلغاء العامل المتوسط والمتأخر دون المتقدم
٤٣٣	الفصل بين الفعل وفاعله المؤنث		

ص	الموضوع	ص	الموضوع
	الاشتغال	٤٣٥	قد تحذف تاء التأنيث من الفعل
٤٦٨	هـ أركان الاشتغال، وشروط		المسند لفاعل مؤنث من غير
	كل ركن		فصل بينهما
٤٦٩	ضابط الاشتغال	٤٣٧	هـ إسناد الفعل إلى ما يدل على جمع
٤٧١	المواضع التي يجب فيها نصب	٤٣٩	الأصل في الفاعل أن يلي الفعل
	الاسم المشتغل عنه		ويعقبه المفعول، وقد يخالف
٤٧٤	المواضع التي يجب فيها رفعه		ذلك الأصل
٤٧٦	المواضع التي يترجح فيها نصبه	٤٤١	قد يجب تأخير المفعول وتقديم
٤٧٧	متى يجوز الوجهان على السواء؟		الفاعل عليه
٤٧٨	متى يترجح الرفع على النصب؟	٤٤٦	المفعول المتصل بضمير الفاعل
٤٨٠	الفعل المتصل بضمير الاسم والمنفصل		والفاعل المتصل بضمير المفعول
	منه بحرف جر أو بإضافة سواء		النائب
٤٨٠	الوصف العامل كالفعل		عن الفاعل
	تعدى الفعل ولزومه	٤٥٣	إذا حذف الفاعل قام المفعول
٤٨٣	تعريف الفعل المتعدي، وعلامته		مقامه، وأخذ أحكامه
٤٨٥	الفعل المتعدي على ثلاثة أقسام	٤٥٤	تغيير صورة الفعل عند إسناده
٤٨٧	يتعدى الفعل اللازم بحرف جر،		للمفعول
	فإن حذف حرف الجر انتصب	٤٥٦	لك في الفعل الأجوف الثلاثي
	المجرور		إذا أسند إلى المفعول ثلاثة أوجه
٤٩٠	إذا كان للفعل مفعولان تقدم	٤٥٨	إذا خيف ليس في أحد هذه
	منها ما هو فاعل في المعنى، وقد		الأوجه وجب تركه
	يجب ذلك، وقد يمتنع	٤٦٠	يقوم مقام الفاعل: المصدر،
٤٩٢	يجوز حذف الفضلة إن لم يضر		والظرف، والجار والمجرور
	حذفها	٤٦٢	متى وجد المفعول لم ينب عن
٤٩٣	يجوز حذف ناصب الفضلة إذا		الفاعل غيره
	دل عليه دليل	٤٦٤	إذا كان الفعل متعدياً إلى
	التنازع في العمل		مفعولين فأيهما ينوب عن الفاعل؟
٤٩٤	ضابط التنازع		

ص	الموضوع	ص	الموضوع
٤٩٤	هـ قف على أنواع العاملين، وما يشترط فيها	٥٢٦	تعريف الظرف
٤٩٦	هـ قف على خلاف النحاة في ترجيح أي العاملين، ووجه ذلك	٥٢٦	حكم الظرف، وبيان ما يعمل فيه
٤٩٧	العامل المهمل يعمل في ضمير الاسم، وإذا كان العامل في الظاهر هو ثاني العاملين لم يضمم مع أولها إلا المرفوع	٥٢٧	العامل في الظرف إما مذكور، وإما محذوف جوازاً أو وجوباً
	المفعول المطلق	٥٢٩	كل أساء الزمان تقبل النصب على الظرفية، وإنما يقبل ذلك من أساء المكان نوعان:
٥٠٥	تعريف المفعول المطلق		المبهم، وما اشتق من مصدر فعله العامل فيه
٥٠٥	يعمل فيه الفعل، أو الوصف، أو المصدر	٥٣٢	الظرف على قسمين: متصرف، وغير متصرف
٥٠٦	هـ قف على شروط الفعل والوصف اللذين يعملان في المفعول المطلق	٥٣٤	ينوب المصدر عن ظرف الزمان كثيراً، وعن ظرف المكان قليلاً
٥٠٧	أيهما أصل للآخر: الفعل أو المصدر؟		المفعول معه
٥٠٧	المفعول المطلق على ثلاثة أنواع	٥٣٦	تعريف المفعول معه، وبيان العامل فيه
٥٠٨	ينوب عن المصدر في الانتصاب على المفعولية المطلقة عدة أشياء	٥٣٧	هـ قف على اختلاف العلماء فيما يجوز أن يكون مفعولاً معه
٥١٠	ما يجب إفراده من المصادر، وما يجوز تثنيته وجمعه	٥٣٨	قد ينصب المفعول معه ولم يتقدمه في اللفظ فعل
٥١١	حذف العامل في المفعول المطلق إما ممتنع، وإما جائز، وإما واجب	٥٣٩	الاسم الواقع بعد الواو على ثلاثة أضرب
	المفعول من أجله		الاستثناء
٥٢٠	تعريف المفعول له، وحكمه	٥٤٣	حكم المستثنى الواقع بعد «إلا»
٥٢٢	المفعول له على ثلاثة أنواع، وحكم كل نوع	٥٤٦	حكم المستثنى إذا تقدم على المستثنى منه
		٥٤٨	حكم الاستثناء المفرغ

فهرس الموضوعات

ص	الموضوع	ص	الموضوع
٥٨٧	متى يجوز تقديم الحال على العامل فيه؟ ومتى يمتنع ذلك؟	٥٤٩	حكم «إلا» إذا تكررت للتوكيد
٥٩١	قد يتعدد الحال وصاحبه واحد أو متعدد	٥٥٢	حكم «إلا» إذا تكررت لغير توكيد
٥٩٢	الحال على ضربين: مؤسسة، ومؤكدة	٥٥٤	حكم المستثنى بغير وسوى، وحكم «غير» نفسها
٥٩٤	الحال قد تكون جملة، بشرط أن يكون لها رابط	٥٦٠	حكم المستثنى بليس ولا يكون، وبخلاف وعدا
٥٩٥	هـ قد يجب أن يكون الرابط الضمير، ومواضع ذلك	٥٦٤	حكم المستثنى بحاشا الحال
٥٩٦	قد يجوز الربط بالضمير، وبالأو، وبها	٥٦٨	تعريف الحال
٥٩٨	يحذف عامل الحال جوازاً، أو وجوباً	٥٦٨	الأكثر في الحال أن يكون مشتقاً وأن يكون منتقلاً
	التمييز	٥٧٠	المواضع التي تأتي فيها الحال جامدة
٦٠١	تعريفه، وبيان أنواعه، وحكمه	٥٧٢	لا تكون الحال إلا نكرة. وقد تحيى معرفة على التأويل بنكرة
٦٠٤	هـ حكم التمييز الواقع بعد أفعل التفضيل	٥٧٤	قد تقع الحال مصدراً منكرأ
٦٠٥	يقع التمييز بعد كل ما يقتضي التعجب	٥٧٥	حق صاحب الحال أن يكون معرفة، وقد يكون نكرة بشرط أن يكون معه مسوغ، وبيان مسوغات ذلك
٦٠٦	ما يجوز جره بمن من التمييز، وما لا يجوز	٥٨٢	لا يتقدم الحال على صاحبه
٦٠٧	لا يجوز تقديم التمييز على العامل فيه، واختلاف العلماء في بعض مسائل من ذلك		المحذور بالحرف، ويتقدم على غيره
		٥٨٤	لا يحى الحال من المضاف إليه، إلا في ثلاثة أحوال

تمت الفهرس، والحمد لله أولاً وآخراً
وصلاته وسلامه على سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه